

### الكتاب: النحو الوافي 3

.....

زيادة وتفصيل:

1- عرفنا أن صيغة: "أَفْعَل" تحتاج إلى معمول بعدها منصوب، يعرب مفعولاً به، وأن صيغة: "أَفْعِل" تحتاج إلى معمول بعدها مجرور بالباء، وأنهما يحتاجان -أحياناً- إلى شبه جملة بعدهما، وقد يفصل شبه الجملة بينهما وبين معمولهما ... و....  
وقد تحتاج صيغة التعجب إلى معمولات أخرى غير التي سبقت؟ كالحال والتمييز، والاستثناء ...

وقد تحتاج إلى معمول مجرور بحرف جر معين؛ مجازة لفعلها الأصلي قبل التعجب؛ ويصير الجار والمجرور متعلقين بها. "أي: بصيغة فعل التعجب" 3. ولكن ما هو هذا الحرف المعين من حروف الجر؟ 4.

إن كان فعل التعجب دالاً على حب، أو كره، أو ما بمعناهما؛ -كالود، والبغض- فحرف الجر المناسب: هو: "إلى" بشرط أن يكون ما بعد "إلى" فاعلاً في المعنى لا في اللفظ. وما قبلها مفعولاً في المعنى لا في اللفظ؛ نحو: ما أحب العلم إلى النابغين، وما أبغض النقص إلى القادرين!! ففعل التعجب: "أحب" قد نصب مفعوله. واحتاج إلى جارٍ ومجرور تبعاً لأصله، فجاء بهما. وحرف الجر هو: "إلى" لأن فعل التعجب دالٌّ على "الحب"، وما بعد "إلى" مجرور بها. لكنه فاعل معنوي، لا نحوي؛ لأن النابغين

1 في ص 341.

2 كما أشرنا في رقم 3 من هامش ص 358.

3 إذا كان المفعول به لصيغة الماضي "أفعل" ضميراً بعده تمييز؟ فما نوع هذا التمييز؟  
أتمييز مفرد أم تمييز جملة؟ وكذلك ما نوع التمييز بعد الضمير المجرور بالباء في صيغة: "أَفْعِلْ به"؟

الإجابة في: "باب التمييز" - ج 2 م 88 ص 343.

4 انظر أمن ص 432؛ حيث الكلام على تعدية "أفعل التفضيل" بحرف الجر، فيتبين التشابه والتخالف بين التعجب والتفضيل في هذه التعدية.

والقادريين هم الفاعلون لحب العلم، وبغض النقص. وما قبل إلى: "العلم النقص" هو  
المفعول المعنوي - لا النحوي؛ لأنه الذي وقع عليه الحب - والبغض.  
ولهذا ضابط سبق بيانه<sup>1</sup>؛ هو: أن يحذف فعل التعجب ومعه "ما التعجبية" إن وجدت،  
وبوضع مكانهما فعل آخر من مادته ومعناه، يكون فاعله النحوي هو الاسم المجرور  
بـ"إلى"، ومفعوله هو الاسم الواقع بينها وبين فعل التعجب. فإن استقام المعنى على هذا  
صح مجيء "إلى"، وإلا وجب تغييرها. ففي المثال السابق نقول: أحب، أو: يحب  
النابعون العلم، ويكره القادرون النقص. وقد استقام المعنى فدلّت استقامته على صحة  
مجيء "إلى".

فإن كان ما بعدها ليس فاعلاً في المعنى. وإنما هو مفعول معنوي وما قبلها هو الفاعل  
المعنوي وجب الإتيان بـ"لام الجر". بدلاً من: "إلى"؛ نحو: ما أحبّ الوالدة لمولودها!  
فالوالدة هي الفاعل المعنوي - لا النحوي - الذي فَعَلَ الحب أو قام به الحب. والمولود  
هو المفعول المعنوي - لا النحوي - الذي وقع عليه الحب؛ لصحة قولنا: أحبت، أو  
تحب الوالدة مولودها ... فمعنى: "إلى"، و"اللام"، في مثل هذا الموضع هو: "التبيين"،  
أي: بيان الفاعل المعنوي والمفعول المعنوي، وتمييز كل منهما من الآخر.  
ب- إن كان أصل فعل التعجب فعلاً متعدياً بنفسه لواحد فإنه يصير لازماً يتعدى  
بحرف جر خاصّ هو: "اللام" كذلك، مثل: ما أضرب الناس للجاسوس!!  
وإن كان أصل فعل التعجب فعلاً لازماً يتعدى إلى معموله بحرف جر معين وجب أن  
يجاري أصله في التعدي بهذا الحرف إلى معموله؛ نحو: ما أغضب الناس على الخائن.  
وقول شوقي:

ما أجمل الهجرة بالأحرار ... إن ضنّت الأوطان بالقرار  
لأنه يقال: غضب الله على الكافر ... جَمَلُ المرء بخُلُقهِ ...

ج- قد يصاغ فعل التعجب من فعل ينصب بنفسه مفعولين 1 مثل "كسا"، و"ظن" في نحو: كسا الغني فقيراً ثياباً. ظن البخيل الجود تبذيراً.

ولفعل التعجب الذي يصاغ من المتعدي لمفعولين أربع حالات 2.

الأولى: أن يكتفي بفاعل المتعدي فينصبه مفعولاً به؛ نحو: ما أكسى الغني!!، ما أظن البخيل!! فكلمتا: "الغني والبخيل" كانتا في الأصل قبل التعجب فاعلاً؛ فصارتا بعده مفعولاً به لفعل التعجب الذي اكتفى بهذا المفعول به، واقتصر عليه.

الثانية: أن يزيد على الفاعل السابق الذي صار مفعولاً به، أحد المفعولين الأصليين مجروراً باللام؛ فنقول: ما أكسى الغني للفقير!! ما أظن البخيل للجود!! فكلمتا: "البخيل"، و"الجود" كانتا قبل التعجب مفعولين للفعل المتعدي لاثنتين، ثم صارتا بعد التعجب مجرورين باللام، ومتعلقين مع مجرورهما بفعل التعجب.

الثالثة: أن يزيد على الحالة السابقة المفعول الأصلي الثاني؛ فنقول: ما أكسى الغني للفقير ثياباً!! ما أظن البخيل للجود تبذيراً!!

الرابعة: حذف لام الجر السابقة ونصب الثلاثة مباشرة بشرط أمن اللبس، نحو: ما أكسى الغني الفقير الثياب!! وما أظن البخيل الجود تبذيراً. فإن خيف اللبس أدخلت لام الجر على المفعولين الأصليين؛ نحو: ما أظن الرجل لأخيك، لأبيك، والأصل: ظن الرجل أخاك أباك.

لكن "أفعل" في التعجب لا ينصب إلا مفعولاً به واحداً، وفي الأمثلة السابقة استوفى حقه بنصبه المفعول به الذي كان في الأصل فاعلاً. فما الذي

1 سواء أكان أصلهما المبتدأ والخبر كالفعل: "ظن" أم لم يكن أصلهما ذلك، كالفعل: "كسا".

2 كثر الخلاف والاضطراب بين المراجع المطولة بشأن هذه الحالات. وأصفاها -مع إيجازه- ما جاء في شرح "التصريح". وقد نقلنا هنا صفوة ما تضمنته المطولات.

.....

---

نصب المفعول الثاني، إن وجد، وكذلك الثالث؟

إن البصريين يقدرون فعلاً -أو ما يشبهه- ينصب المفعول الثاني إن وجد، وكذلك الثالث؛ ويسترشدون في تقديره بفعل التعجب المذكور قبله؛ فيقولون في تأويلهم: "ما أكسى الغنيّ يكسو الفقير!!". أو: ما أكسى الغنيّ يكسو الفقير ثياباً!!". "ما أظنّ الغنيّ؛ يظنّ الجود ... -أو ما أظنّ الغنيّ يظنّ الجود تبيذيراً!!" والكوفيون لا يقدرون محذوفاً ولا يتأولون، ويقولون: حقاً أنّ "أفعل" في التعجب لا ينصب إلا مفعولاً به واحداً، لكنه في هذه الصور وأمثالها ينصب أكثر من مفعول به واحد.

ولا أثر للخلاف في المعنى، ولكن في رأي الكوفيين يسرّ وقبول؛ لبعده من التكلف، والحذف، والتقدير.

(366/3)

---

### المسألة 110:

ألفاظ المدح والذم:

"ومنها: "نعم"، و"بئس"1، وما جرى مجراها

في اللغة ألفاظ وأساليب كثيرة؛ تدل على المدح، أو الذم. بعضها يؤدي هذه الدلالة صريحة؛ لأنه وُضع لها من أول الأمر نصّاً، وبعضها لا يؤديها إلا بقرينة2. فمن الأول الذي يؤديها صريحة قولك: "أمدح، أثني، أستحسن ... أذم، أهجو، أستبخ" ... وأشباهها، وما يشاركها في الاشتقاق، نحو: أمدح في الرجل تجلّده، وحسن بلائه، وأذم فيه يأسه، وفتور عزيمته -أثني عليك بما أحسنت، وأهجو من قبض يده عن الإحسان. ومنها: الجميل، العظيم، الفاضل، الماجد، البخيل، الحقود، الخائن ... وغيرها من ألفاظ المدح والذم الصريحين.

ومن الثاني الذي يحتاج لقرينة: وفرة لا تكاد تعدّ؛ في مقدمتها: أساليب النفي، والاستفهام، والتعجب3، والتفضيل، ونحوهما؛ فإنها أساليب قد تضم أحياناً إلى معناها الخاص دلالتها على المدح أو الذم، بقرينة؛ كقولك في إنسان يتحدث الناس بفصائله ومزايده، أو: بنقائصه وعيوبه: "ما هذا بشراً". تريد في حالة المدح: أنه ملك، مثلاً، وفي

حالة الـدم: أنه شيطان. ومثل قول شوقي:  
هل الملّك إلا الجيشُ شأنًا ومظهرًا؟ ... ولا الجيشُ إلا رُئّه حين يُنسبُ؟

- 1 فيها لغات؛ أشهرها: "كسر الأول مع سكون الثاني"، "وفتح الأول مع كسر الثاني"،  
وفتح الأول مع سكون الثاني"، وكسر الأول والثاني معًا".  
والأفصح والأشهر عند استعمالها في المدح والذم الاختصار على اللغة الأولى.
- 2 حالية، أو كلامية.
- 3 انظر رقم 6 من هامش ص 339.

(367/3)

وقوله:

- إِلَامَ 1 الْخُلْفُ بَيْنَكُمْ؟ إِلَامَا؟ ... وَهَذِي الصَّجَّةُ الْكُبْرَى عَلَامَا 2؟  
وَفِيمَ يَكِيدُ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ؟ ... وَتُبْدُونَ الْعَدَاوَةَ وَالْخِصَامَا؟  
وقول المتنبي: ما أبعد العيب والنقصان من شرِّ في!!  
وقوله في ذم قائد الجيش الرومي:  
فَأَخْبِثْ بِهِ طَالِبًا فَهَرَهُمْ!! ... وَأَخِيبْ بِهِ تَارِكًا مَا طَلَبْ!  
وقول أعرابي سئل عن حاكمين: أما هذا فأحرص الناس على الموت في سبيل الله، وأما  
ذلك فأحرص الناس على الحياة في سبيل الشيطان..  
ومن النوع الأول الصريح: "نعم"، و"بئس" وما جرى مجراها من الألفاظ التي تدل نصبًا  
على المدح العام 3 أو: الذم العام 3، وتمتاز "نعم وبئس" من باقي نوعهما الصريح  
بأحوال وأحكام خاصة بهما، دون نظائرها من النوع الصريح، وأشهر هذه الأحوال  
والأحكام ما يأتي:
- 1- دلالة "نعم" على المدح العام، و"بئس" على الذم العام ... 3

- 1 إلى أي شيء؟ فكلمة "م" أصلها: "ما" الاستفهامية التي تحذف ألفها عند الجر وعدم  
الوقف عليها. أما عند الوقف فتحدث الألف، وتحل "هاء" السكت. ولكنها لم تحذف  
في آخر الشطرين؛ مراعاة لقواعد القافية، كي تماثل آخر الأبيات التالية لها. والخطاب  
موجهة للمصريين.

2 على أي شيء؟ ويقصد بالضجة الخلاف الحزبي الطاعني في عصه، والخصومات العنيفة بين الأحزاب المصرية بسبب بعض المشروعات السياسية، ومنها: المشروع الذي كان سبباً في احتدام النزاع؛ وهو: الذي اشتهر باسم: "تصريح 28 فبراير 1922". اعترفت فيه إنجلترا -وكانت مصر إذ ذاك- باستقلال البلاد المصرية ولكن بقيود وشروط.

"3، 3، 3" المراد بالعموم هنا في المدح وفي الذم أنه ليس مصوراً على شيء معين، ولا على صفة خاصة، ولا يتجه إلى أمر، دون آخر، ولا يتضمن معنى التعجب -كما نص على هذا "الخضري" في آخر الباب- بل يتجه بغير تعجب إلى كل أمور الممدوح أو المذموم؛ فالمدح العام يشمل الفضائل كلها؛ مبالغة، ولا يقتصر على بعض منها؛ كالعلم، أو الكرم، أو الشجاعة... والذم العام يشمل العيوب كلها مبالغة، ولا يقتصر على بعض منها؛ كالكذب، أو الجهل، أو السفه.. ومن الأمثلة قوله تعالى: {وَأَعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ} وقوله تعالى: {أَفَمَنْ اتَّبَعَ رِضْوَانَ اللَّهِ كَمَنْ بَاءَ بِسَخَطٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَيُسَّ الْمَصِيرُ} فالمدح والذم هنا مختلفان بسبب "للعوم" عنهما في الأفعال الأخرى التي تجري مجري "نعم وبئس" حيث يكون المدح والذم في تلك الأفعال الأخرى خاصين ومتضمنين التعجب، "طبقاً لما سيجيء في ص384".

وإنما يستفاد العموم مع "نعم، وبئس" عند الإطلاق وعدم التقييد؛ فإن وجد تقييد زال التعميم؛ نحو: نعم الغني محسناً.

### (368/3)

واعتبار كل لفظ منهما في هذه الحالة وحدها فعلاً ماضياً، لازماً 1 جامداً، لا بد له من فاعل. ومع أن كلا منهما يعرب فعلاً ماضياً فإنه متجرد من دلالة الزمنية، ومنسلخ عنها بعد أن تكونت منه وفاعله جملة "إنشائية غير طلبية"؛ يقصد منها إنشاء المدح العام، أو الذم العام، من غير إرادة زمن ماضٍ أو غير ماضٍ... فكلاهما انتقل إلى نوع خاص من "الإنشاء المحض غير الطلبي" لا دلالة فيه على زمن 2 مطلقاً، نحو: نعم أجر المخلصين -بئس مصير المتجبرين.

ولجمودهما في هذه الحالة وحدها لا يكون لهما مضارع، ولا أمر، ولا شيء من المشتقات.... وتلحقها تاء التأنيث -جوازاً- إذا كان فاعلهما اسماً ظاهراً مؤنثاً 3،

ويصح حذفها بكثرة، ولو كان الفاعل مؤنثاً حقيقياً؛ نحو: نَعَمْ... أو: نِعِمْتُ فتاة العمل والنشاط، وبئس ... ، أو: بئست فتاة البطالة والحمول. أما في غير هذه الحالة بالمدح والذم فهما فعالان ماضيان، متصرفان، دالان على زمن مضى: نحو نعم العيش ينعم، فهو ناعم؛ أي: لأنّ واتسع. وبئس المريض يبئس؛ فهو: بائس....

2- قَصُر فاعلهما على أنواع معينة، أشهرها ما يأتي:

1- المعرّف "بأل" الجنسية4، أو: "العهدية"5، نحو: نعم الوالد

- 
- 1 انظر ما يختص بهذا في رقم 3 من ص373.
  - 2 انظر الصبان في هذا الموضوع، أما البيان الكامل وذكر المراجع الأخرى ففي صدر الجزء الأول -م4- عند الكلام على أقسام الفعل.
  - 3 وكذلك إذا كان "المخصوص" مؤنثاً فإنه يجوز تذكير الفعل وتأنيثه وإن كان الفاعل مذكراً؛ طبقاً لما سيجيء بيانه في ص378. وقد سبق في باب الفاعل "ج2 م66 ص67 و70" بيان الحالتين السالفتين، وحكم تاء التأنيث من جهة ذكرها وحذفها.
  - 4 هي الداخلة على نكرة لإفادة العموم والشمول مع التعريف، ويغلب أن يصلح في مكانها كلمة: "كل" فلا تدخل على ما يقبل التعريف في أغلب استعمالاته؛ مثل: "غير -مع ملاحظة ما سبق في رقم 4 من هامش ص24- ولا على المعرفة مثل: "الله".
  - 5 "وانظر المراد من الجنس والعهد في هذا الباب في "أ" من ص374، ثم ما يتصل بالمسألة في ص375 و376".
- وقد سبق تفصيل الكلام على أنواع "أل" وأحكامها في باب المعارف بالجزء الأول، م31.

(369/3)

---

الشفيق، وبئس الولد العاق. وقول الشاعر:

حياةً على الضيم بئس الحياة ... ونعم الممات إذا لم نَعِزْ1

ب- المضاف إلى المعرف "بأل" السابقة، نحو: نعم رجل الحرب خالداً، وبئس رجل الجبن والكذب مُسَيِّلَمَةً ...

ج- المضاف إلى المضاف إلى المعرف بها؛ نحو: نعم قارئ كتب الأدب، وبئس مهمل أمر اللغة.

د- الضمير المستتر وجوباً بشرط أن يكون ملتزماً بالإفراد والتذكير<sup>2</sup>، وعائداً على تمييز بعده<sup>3</sup>، يفسر ما في هذا الضمير من الغموض والإبهام؛ نحو: نعم قومًا العرب، وبئس قومًا أعداؤهم. ففي كل من: "نعم" و"بئس" ضمير مستتر وجوباً<sup>4</sup> تقديره: "هو" مراداً منه الممدوح، أو المذموم، ويعود على التمييز "قومًا" أي: نعم القوم قومًا ... وبئس القوم قومًا ...

ولا بد من مطابقة هذا التمييز لمعناها، "أي: لا بد من مطابقتها لما يسمى: "المخصوص" بالمدح أو الذم، بحيث يتطابقان تذكيراً، وتأنيثاً، وإفراداً، وغير إفراد"، نحو: نعم رجلين: القائد والجندي، نعم رجالاً: الحليم، والصبور، والمتواضع. نعم، أو: نعمت، فتاةً الجاهدة. نعم، أو: نعمت، فتاتين: المجاهدتان. نعم، أو: نعمت فتيات المجاهدات.

- 
- 1 إذا لم نَعزْ "مع تخفيف الزاي، للقافية والأصل: التشديد" إذا لم تكن أصحاب عزة، أي: قوة، وكرامة، وهيبة.
  - 2 اشتراط التذكير ليس متفقاً عليه؛ وإنما هو رأي الأكثرية القائلة بأن الفاعل الاسم الظاهر يراد به الجنس في ضمن جميع الأفراد؛ بأن يجعل راجعاً إلى التمييز المراد به الجنس؛ لكونه على نية "أل الجنسية" إذ الأصل مثلاً: نعم الرجل.
  - 3 فلا يصح تقديم التمييز هنا على الفعل. وهذا أحد المواضع التي يجوز أن يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبه. "وقد تقدم تفصيل الكلام عليها في الجزء الأول ص184 م20" ثم انظر رقم 4 من هامش هذه الصفحة.
  - 4 ومن النادر الذي لا يقاس عليه إبرازه مجروراً بالباء الزائدة في مثل قولهم: نعم بهم قومًا. وقد ذكرنا هذا الرأي للاستعانة به على فهم الوارد المسموع دون محاكاته.

(370/3)

---

ولا بد أن يكن التمييز صالحاً لقبول "أل" المعرفة<sup>1</sup>، فلا يصلح أن يكون من الكلمات المتوغلة -غالبًا- في الإبهام؛ ككلمة: غير، ومثل: وشبهه<sup>2</sup>.... ويجوز -في الرأي الراجح- أن يجتمع في أسلوب المدح أو الذم الفاعل الظاهر والتمييز<sup>3</sup>؛ نحو: نعم الشجاع رجلاً يقول الحق غير هَيَّاب، وقول الشاعر:

- 
- 1 والأحسن اعتبار هذا التمييز من نوع تمييز "الذات" "أي: تمييز "المفرد"، ولا تمييز



"النسبة" طبقاً للبيان التفصيل الذي سبق في باب: "التمييز" ج 2 م 88 عند الكلام على أقسام التمييز ص 389 و 391 وما بعدهما.

ومن أحكام هذا التمييز أنه -على الصحيح- لا يجوز حذفه مع استتار الضمير الفاعل العائد عليه؛ لكيلا يبقى الفاعل الضمير مبهمًا، ليس له ما يفسره؛ فالتمييز يفسر الفاعل المستتر. فإن وجدت قرينة تدل على التمييز بعد حذفه، وتكون عوضًا عند صح الحذف؛ كالتاء في قولهم: إن زرت الصديق فيها ونعمت؛ أي: نعمت زيارةً زيارتك، ومنه قوله عليه السلام: "من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت، ومن اغتسل فبالغسل أفضل" أي: فبالرخصة أخذ، ونعمت رخصة الوضوء. ولا يصح تقديمه على "نعم وبئس" كما أسلفنا، ولا تأخيره عن "المخصوص" بالمدح والذم؛ ولهذا حكموا بالشذوذ على مثل: نعم محمد رجلًا، باعتبار "محمد" هو "المخصوص". أما باعتباره فاعلاً فلا يصح؛ لأنه ليس من الأنواع السالفة التي تصلح فاعلاً في هذا الباب.

ويصح أن يكون لهذا التمييز نعت أو غيره من التوابع، ومن أمثلة النعت قولهم: إن الكذوب لبئس خلأً يُصْحَب

كما يصح أن يفصل بينه وبين الفاعل فاصل، كقوله تعالى: {بئس للظالمين بدلًا} ، ويجوز تثنيته وجمعه -كما أشرنا- وبسبب هذا الجواز امتنع إبراز الفاعل المستتر، وتثنيته وجمعه، اكتفاءً بتثنية التمييز وجمعه؛ فلا يصح: نعمًا -ونعموا ... في الرأي الراجح.

2 فيما سبق يقول ابن مالك بإيجاز:

فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ ... "نَعَمْ" و"بِئْسَ" رَافِعَانِ اسْمَيْنِ  
مُقَارِيْنِ "أَلْ" أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا ... قَارَنَهَا كِنَعَمْ عُقْبَى الْكُرْمَا  
وَيَرْفَعَانِ مُضَمَّرًا يُفْسِرُهُ ... مُمَيِّزٌ، كِنَعَمْ قَوْمًا مَعْشَرَهُ

تضمنت الأبيات الثلاثة أن "نعم وبئس" فعلاان جامدان، وأنهما يرفعان فاعلين مقترنين بـ"أل" أو مضافين للمقترن بـ"أل" أو ضميرًا يفسره مميز "تمييز، كنعم قَوْمًا معشره". وترك الناظم بقية أنواع الفاعل التي في الصفحات التالية.

3 وفي هذا يقول ابن مالك:

وَجَمَعَ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرَ ... فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ اشْتَهَرَ

نَعَمْ الفتاةُ فتاةٌ هنديةٌ لو بدلتُ ... رَدَّ التحيةَ نطقًا أو بإيماءٍ 1 ...  
هـ- كلمة: "ما" 2 أو: "من" 3، نحو: "نعم ما يقول الحكيم المجرب، وبئس ما يقول الغر  
الأحمق"، ونحو: "نعم من تصحبه عزيزًا. وبئس من ترافقه منافقًا".... وقيل: إن "ما"  
تتميز، والفاعل ضمير مستتر تفسره "ما" وكذلك: "مَنْ".

1 عند الجمع بينهما قد يكون سبب التمييز غير دال على معنى زائد على الفاعل؛ نحو:  
نعم الرجل رجلاً عُمَر؛ فيكون من نوع التمييز الذي يفيد مجرد التوكيد؛ كالذي في قول  
أبي طالب عم الرسول عليه السلام:  
ولقد علمت بأن دين محمدٍ ... من خير أديان البرية دينًا  
"كما سبق في باب التمييز ج 2 م 87 ص 327". ويجوز أن يكون دالًا بنفسه على معنى  
زائد على معنى الفاعل؛ نحو: "نعم الفتى فتى صلاح"، إذا كان المراد أنه فتى حقًا، أي  
من ناحية الفتوة، يظهر عليه أماراتها. ويجوز أن تكون زيادة المعنى ليست ناشئة منه  
مباشرة، وإنما هي من أحد توابعه أو معمولاته، نحو نعم الرجل رجلاً مجاهدًا صلاح ...  
و ...

2 وفيها يقول ابن مالك:  
و "ما" مُمَيِّزٌ، وَقِيلَ: فَاعِلٌ ... فِي نَحْوِ: نَعَمْ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ  
في "ب" من ص 374 أشهر إعرابات "ما" بعد نعم وبئس".  
ويقول علماء رسم الحروف إن "ما" إذا كانت معرفة تمة فقد تكون: "تامة عامة"  
ومعناها: "الشيء"، ولفظ: "الشيء" يلاحظ عند التقدير. وعلامتها ألا يكون قبلها  
اسم تكون هي وعاملها صفة له في المعنى، كقوله تعالى: {إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا  
هِيَ} التقدير: نعم الشيء هي ... وقد تكون معرفة "تامة خاصة"، وعلامتها: أن  
يسبقها اسم تكون هي وعاملها صفة له في المعنى، وتقدر من لفظ ذلك الاسم؛ نحو:  
أصلحت الخط إصلاحًا نعيمًا، التقدير: نعم الإصلاح. هذا كلامهم. ويقول أكثرهم إن:  
"ما" في الصورتين توصل خطأً بآخر الفعل: "نعم وبئس" وتدغم هي "وميم" نعم،  
وتكسر عندئذ "العين" للتخلص من السكون الناشئ من الإدغام.  
غير أن الحكمة في هذا الاتصال الكتابي غير سائغة عند فريق آخر؛ إذ هي: مجرد  
الحكاية السابقين ممن كتبوها في الطور الأول وقت استحداث الخط. فالخير في فصلها،  
"بالرغم من أننا فصلناها مرة في أعلى هذه الصفحة، ووصلناها في هامشها" إلى أن  
يستقر الاصطلاح على وضع جديد موحد.

ومثلها عندهم في الاتصال "بنعم" كلمة "ما" النكرة الناقصة وهي النكرة الموصوفة التي

معناها الذي تقدر به: "شيء"؛ مثل: إن قراءة الكتب الأدبية نعمًا يقوم الألسنة.  
والحكمة والرأي هنا مشابهاً فيما سبق.  
3 وتكون: "من" موصولة، أو نكرة تامة، أو نكرة موصوفة، ولا تكون معرفة تامة.

(372/3)

---

و "الذي" "اسم موصول"؛ نحو: نعم الذي يصون لسانه عما لا يحسن، وبئس الذي يفتاب الناس.

ز- النكرة المضافة لنكرة، أو غير المضافة؛ كقول الشاعر:  
فَنَعَمْ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ ... وَصَاحِبُ الْكَرْبِ عَثْمَانُ بْنُ عَفَّانَا  
ومثل: نعم قائد أنت ...  
والنوعان الأخيران "وهما: الذي، والنكرة"، أقل الأنواع استعمالاً، وتُسمَّى بلاغياً، مع جوازهما.

3- عدم نصبهما المفعول به؛ لأن كلا منهما في هذا الاستعمال فعل ماض جامد لازم  
-كما تقدم1.... ولكن يصح زيادة "كاف الخطاب" الحرفية في آخرهما، نحو: نَعْمَكَ  
الرجل عثمان، وبئسك الرجل زياد. وهذه الكاف حرف محض لمجرد الخطاب؛ فلا يعرب شيئاً، ولكنه يتصرف على حسب نوع المخاطب2. وزيادته -مع جوازها -قليلة في الأساليب البليغة3.

---

1 في رقم 1 من ص386.

2 تذكيراً، وتأنيثاً، وتشبية، وجمعاً ...

3 سبق بيان هذا مفصلاً في ج1 ص238 م19 باب: الضمير، بمناسبة الكلام على:  
"كاف الخطاب" الحرفية.

(373/3)

---

زيادة وتفصيل:

أ- إذا كانت: "أل" جنسية في مثل: "نعم الوالد عليّ" ونظائره طبقاً لما أوضحناه<sup>1</sup>، فقد يراد منها الدلالة على الجنس حقيقة؛ فكأنك تمدح كل والد. ويدخل في هذا التعميم عليّ، ثم تذكره بعد ذلك خاصة؛ فكأنك مدحته مرتين؛ إحداهما مع غيره، والأخرى وحده.

وقد يكون المراد الجنس مجازاً؛ فكأنك جعلت الممدوح بمنزلة الجنس كله للمبالغة في المدح.

أمّا إذا كانت "أل" للعهد<sup>1</sup>، فقد تكون لشيء معهود في الذهن لم يذكر خلال الكلام؛ فتكون للعهد الذهني. فإن ورد في الكلام فهي للعهد الذكري. كالذي في قولهم:  
خير أيام الفتى يومٌ نَفَع ... فاتبع الحق، فنعم المتبّع  
و"أل" الجنسية أقوى وأبلغ في تأدية الغرض، والعهدية أوضح وأظهر.

ب- إذا وقعت كلمة: "ما" 2 بعد: "نعم وبئس" جاز فيها إعرابات كثيرة؛ وأشهرها ما يأتي:

- 1- إعرابها حين يليها اسم منفرد "مثل: الزراعة نَعْم ما الحُرْفَةُ" - إما نكرة تامة فاعلاً، وإما نكرة تامة: تمييزاً، وفاعل "نعم"، و"بئس" في هذه الصورة ضمير مستتر يعود على هذا التمييز، وتعرب الكلمة المنفردة التي بعدها "وهي: الاسم المنفرد" خبراً لمبتدأ محذوف، أو مبتدأ والجملة قبلها خبر عنها - كما سنعرف في إعراب المخصوص -.
- 2- إعرابها حين يليها جملة فعلية، "مثل: نَعْم ما يقول العقلاء. وبئس ما يقول السفهاء ..."، إما نكرة ناقصة، تمييزاً، والفاعل ضمير مستتر يعود عليها. والجملة بعدها صفة لها. وإما معرفة 3 ناقصة، فاعلاً، والجملة بعدها صلتها.

---

1 راجع: "أ" ص 369.

2 انظر بعض أنواع "ما" في رقم 1 من هامش ص 372 ثم ما يجيء في الصفحة التالية.

3 اسم موصول.

(374/3)

---

3- إعرابها حين تنفرد فلا يليها شيء؛ "نحو: الرياضة نعماً، والإسراف فيها بئسماً" إمّا

أن تكون نكرة تامة فاعلاً، وإمّا تمييزاً، والفاعل ضمير مستتر يعود عليها.

ففي كل الأحوال السابقة يجوز أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً يعود على "ما" لا فرق بين أن تكون نكرة تامة، وناقصة، ومعرفة تامة. كما يجوز أن تكون "ما" باعتبارها المختلفة فاعلاً.

فإذا اعتبرناها نكرة ناقصة فالجملة بعدها صفتها، وإذا اعتبرناها معرفة ناقصة فالجملة بعدها صلتها، وإذا وقع بعدها كلمة منفردة، أو لم يقع بعدها شيء، فهي تامة، تعرب فاعلاً، أو تعرب تمييزاً والفاعل ضمير.

ولما كان كل نوع من أنواع "ما" مختلفاً في دلالة اللغوية عن النوع الآخر، كان تعدد هذه الأوجه الإعرابية جائزاً حين لا توجد قرينة توجه المعنى إلى أحدها دون الآخر؛ فإذا وجدت القرينة وجب الاختصار على ما تقتضيه، فليس الأمر على إطلاقه - كما قد يتوهم بعض المتسرعين؛ ففي مثل: "لا أجد ما أتصدق به إلا اليسير؛ فيجيب السامع: نعم ما تجود به". تكون "ما" هنا نكرة موصوفة؛ فكأنه يقول: نعم شيئاً أي شيء تجود به، وفي مثل: أعطيتك الكتاب الذي طلبته؛ فتقول: نعم ما أعطيتني؛ فكلمة "ما" موصولة، وهكذا ... وإلا كانت الألفاظ ودلالاتها فوضى. والقرائن والأسرار اللغوية لا قيمة لها، ومثل هذا يقال في "أل" السابقة، من ناحية أنها للعهد أو للجنس ... وفي غيرها من كل ما يجوز فيه أمران، أو أكثر وتقوم بجانبه قرينه توجه إلى واحد دون غيره.

(375/3)

4- امتناع توكيد فاعلهما المفرد الظاهر توكيداً معنوياً، فلا يصح نعم الرجل كلهم<sup>1</sup> محمد، ولا بنس الرجل أنفسهم عليّ. كما لا يصح: نعم الرجل كله محمد، ولا بنس الرجل نفسه عليّ<sup>2</sup>.... فإن كان فاعلهما مثنى أو جمعها جاز، نحو: نعم الصديقان كلاهما، محمد وعليّ - نعم الأصدقاء كلهم محمد وعليّ وحامد.... ومثلهما المثنى والجمع للمؤنث ...

أما التوكيد اللفظي فلا يمتنع، وكذلك: "البدل، والعطف"<sup>3</sup>. وأما النعت فيجوز إذا أريد به الإيضاح والكشف، لا التخصيص<sup>4</sup>، كقول الشاعر:

لعمري - وما عمري عليّ بهين ... لبئس الفتى المدعُو بالليل حاتم

1 "كلهم" بالجمع مراعاة لمعنى الفاعل لا لفظه؛ لأنه بمعنى الجنس المشتمل على أفراد

كثيرة، كما سبق في "أ" من ص 369. "انظر رقم 2 التالي".

2 لا يصح التوكيد المعنوي إذا كان لفظه للجمع كالمثالين الأولين؛ لأن فيه تناقضا بين ظاهره اللفظي الدال على الجمع، وظاهر الفاعل الدال لفظه على الأفراد. كما لا يصح أيضاً إذا كان لفظه للمفرد؛ منعاً لمتناقض بين ظاهره اللفظي ومعنى الفاعل الملحوظ فيه الجنس كله، أو أنه بمنزلة الجنس كله.

هذا على اعتبار "أل" جنسية؛ أما على اعتبارها للعهد فلم يقطعوا فيه برأي، وإنما قالوا لا يستبعد جوازه "راجع الصبان وغيره في هذا الموضوع"، وهذه فتوى مضطربة.

والأحسن الأخذ بالرأي الذي لا يبيح التوكيد المعنوي مطلقاً؛ لأن الغرض منه لا يتحقق هنا مع "أل" العهدية؛ إذ مقام المدح والذم لا يتطلب الإحاطة والشمول فتأتي له بلفظ: "كل، أو جميع، أو عامة"، أو نحوها من ألفاظ التوكيد الدالة على الشمول، وليس المقام بمقام رفع احتمال الشك عن ذات الفاعل فتأتي له بلفظ التوكيد الذي يزيل الشك عنها؛ مثل كلمة: "نفس"، أو ما يشبهها ...

3 اشترط بعض النحاة في "البدل والعطف" أن يكون كل منهما صالحاً لمباشرة "نعم" "بأن يكون معرفاً" "بأل" أو مضافاً إلى المعرف بها، ولو بواسطة ... و".، وبعض آخر لم يشترط هذا؛ محتجاً بأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع. ولم يوضح لنا أحد الفريقين موقفه من السماع الكثير الوارد عن العرب؛ لتكون الحجة قاطعة، ولهذا كان من التيسير المقبول الأخذ برأي من لا يشترط ما سبق.

4 لأن تخصيصه منافٍ للشمول والتعميم عند من يجعل "أل" جنسية، فإذا أريد به الكشف والإيضاح على تأويل أنه الجامع لكل الصفات، صح النعت به. وأما القائلون بأنها للعهد فلا يشترطون هذا، ويبيحون النعت. فهنا صورتان؛ يجوز النعت مع التأول في إحداها، وعدم التأول في الأخرى، ومن الخير ترك هذا العناء كله، والاقتصار على النتيجة النافعة التي ينتهي إليها الرأيان وهي: النعت، وإهمال ما يحف به من جدل.

(376/3)

وقال الآخر:

نعم الفتى المُرِّي 1 أنت، إذا هو ... حضروا لدى الحَجَرَات 2 نارَ الموقد  
فإن كان الفاعل ضميراً مستتراً فلا يجوز أن يكون له تابع من نعت، أو عطف، أو  
توكيد، أو بدل.

5- حاجتهما - في الغالب - إلى اسم مرفوع بعدهما هو المقصود بالمدح أو الذم، ويسمى: "المخصوص بالمدح أو بالذم". وعلامته: أن يصلح وقوعه مبتدأ، وخبره الجملة الفعلية التي قبله مع استقامة المعنى، نحو: "نعم المغرد البلبل، بنس الناعب الغراب"؛ فالبلبل هو: المخصوص بالمدح، والغراب: هو المخصوص بالذم، كلاهما يصلح أن يكون مبتدأ، والجملة الفعلية قبله خبره؛ فنقول: البلبل نعم المغرد. الغراب بنس الناعب.

ويشترط في هذا المخصوص أن يكون معرفة، أو نكرة مختصة بوصف، أو إضافة، أو غيرهما من وسائل التخصيص 3 ... وأن يكون أخص من الفاعل 4، لا مساوياً له، ولا أعم منه 5؛ وأن يكون مطابقاً له في المعنى، "فيكون مثله في مدلوله تذكيراً، وتأييلاً، وإفراداً، وتثنية، وجمعاً".... وأن يكون متأخراً عن الفاعل؛ فلا يتوسط بينه وبين فعله 6، -ويجوز تقدمه على الفعل والفاعل معاً- كما يجب تأخره عن التمييز إذا كان الفاعل ضميراً مستترًا له تمييز؛

- 1 المنسوب لقبيلة مُرَّة - والمقصود به: سنان بن أبي حارثة المري.
- 2 الحجرات، جمع: حَجْرَة "بفتح الحاء والجيم" وهي شدة برد الشتاء. وقد تقرأ: حُجْرَات جمع: حُجْرَة: بضم فسكون.
- 3 أو يصلح أن يكون خبراً إذا جعلنا الفاعل مبتدأ موصوفاً بكلمة: "الممدوح" أو كلمة: "المذموم" على حسب المعنى؛ "لأن مفسر الفاعل كالفاعل"، نحو: نعم الصانع خليل، وبنس المصنوع النسيج، أي: "الصانع، الممدوح خليل" "المصنوع، المذموم النسيج" وسيجيء الكلام، على إعراب المخصوص في ص 378.
- 4 لأن المراد من الفاعل هو الجنس كله طبقاً للرأي الأغلب.
- 5 حاجتهم في أن يكون أخص: أن يحصل التفصيل بعد الإجمال؛ ليكون أوقع في النفس ... والحجة الحقيقية وحدها هي استعمال العرب، كالشأن في باقي الحجج التالية.

6 بزعم أن هذا أدعى للتشويق، لكن يجوز أن يتقدم على الفعل والفاعل وفي هذه الصورة لا يسمى: مخصوصاً. والسبب في المنع هو استعمال العرب ليس غير، ويجب إهمال هذه التعليقات.

نحو: نعم رجالاً المخترعُ.

أما إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً، فيجوز تقديم "المخصوص" على التمييز وتأخيرهِ، فنقول: نعم العالمُ رجالاً إبراهيم، أو: نعم العالمُ إبراهيم رجالاً.

وإذا كان المخصوص مؤنثاً جاز تذكير الفعل وتأنيثه، وإن كان الفاعل مذكراً؛ نحو: نعم الجزاء الهدية، ونعم الشريك الزوجة، أو نعمتُ، فيهما. والتذكير في هذه الحالة أحسن ليطابق الفاعل<sup>1</sup>.

حذف المخصوص:

يجوز حذف "المخصوص"، إن تقدم على جملته لفظ يدل عليه بعد حذفه، ويغني عن ذكره متأخراً، ويمنع اللبس والخفاء في المعنى؛ ويُسمَّى هذا اللفظ: بـ"المُشعر بالمخصوص"؛ سواء أكان صالحاً لأن يكون هو "المخصوص" أم غير صالح<sup>2</sup>؛ ويعرب على حسب الحالة؛ مثل: سمعت شعراً عذباً لم أتعرف صاحبه، ثم تبين أنهُ المُخترعُ؛ فنعم الشاعر. أي: فنعم الشاعر المُخترعُ. وقوله تعالى: {إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِراً نِعْمَ الْعَبْدُ}، أي: نعم العبد الصابر، ويصح: نعم العبد أيوب. وعلى التقدير الأول يكون "المشعر" -وهو كلمة: "صابراً"- من النوع الذي لا يصلح أن يكون "مخصوصاً"؛ لأنه نكرة غير مختصة، بخلافه على "التقدير الثاني".

إعراب المخصوص:

المشهور إعرابان؛ أحدهما: أن يكون مبتدأ مؤخراً، والجملة الفعلية التي قبله خبر عنه، كما في المثالين السالفين<sup>3</sup>...

وثانيهما: اعتباره خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً، تقديره: "هو"، أو: هي أو غيرهما مما يناسب المعنى، ويقتضيه السياق، فيكون في المثالين السابقين<sup>3</sup>

---

1 لهذا إشارة في رقم 3 من هامش ص 369.

2 وهذه الصورة قليلة.

"3، 3" في رقم 5 من ص 377.



وهناك إعراب ثالث؛ هو: أن يكون مبتدأ وخبره محذوف؛ تقديره: "الممدوح" أو "المذموم".

تلك هي الأوجه الثلاثة المشهورة، ويلاحظ أن كلاً منها قائم على الحذف والتقدير، أو التقديم والتأخير، مع الركاقة والضعف، مع أن هناك رأياً قديماً آخر أولى بالاعتبار؛ خلوه من تلك العيوب وغيرها؛ هو: إعراب المخصوص "بدلاً" 1 من الفاعل؛ فيكون: "البلبل" بدلاً من "المغرد"، ويكون: "الغراب" بدلاً من: "الناعب" ... هكذا ... وحذا الأخذ بهذا الرأي السهل الواضح في تقديرنا.

يجوز في هذا المخصوص أن تعمل فيه النواسخ؛ نحو: نعم مداوياً كان الطبيب؛ فهو اسم "كان" والجملة قبلها خبرها 2 ...

---

1 الأحسن أن يكون بدل كل من كل على جميع الاعتبارات؛ لأن المراد من البديل هو المراد من المبدل منه. ومن العجيب أن يكون هذا رأي قلة من النحاة مع وضوحه، وقوة انطباق قواعد البديل عليه، وعدم تناقضه مع قاعدة أخرى. وأما ما وجّه إليه من عيب فقد دفعه العائون أنفسهم، وانتهوا إلى خلوه من العيوب "كما يدل على هذا ما ورد في المطولات، ومنها حاشية الصبان في هذا الموضع، وقد نقل عن بعض المحققين جواز البدلية، وسجله في آخر باب عطف البيان" فلماذا لم يجعلوه في قوة غيره؟ بل لماذا لم يقدموه على غيره؟ ولا نريد أن نسجل هنا تلك العيوب وطرق دفعها؛ كي لا نسجل ما لا طائل وراءه. ومن شاء أن يطلع عليها فليرجع إليها في مظانها التي ذكرناها والتي لم نذكرها.

2 وفي المخصوص وإعرابه يقول ابن مالك:  
وَيُذَكِّرُ "الْمَخْصُوصُ" بَعْدَ مَبْتَدَأٍ ... أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدًا  
أي: يذكر المخصوص بعد الفاعل، ويعرب المبتدأ، أو خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً، لا يجوز أن يظهر. ويقول في حذفه:

وَإِنْ يُقَدِّمُ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى ... كَالْعِلْمِ نَعَمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى

يريد: إن تقدم على المخصوص ما يشعر بمعناه ويدل عليه من غير لبس، أو فساد - كفى وأغنى عنه وجاز حذفه، كالأمثلة التي سبقت في الشرح. أما مثال: العلم نعم المقتنى والمقتنى فالمخصوص قد تقدم فصار في الظاهر هو المشعر، والأصل: "نعم المقتنى والمقتنى العلم"، فأغنى عن المخصوص؛ منعاً للتكرار الذي لا فائدة منه هنا، و"المقتنى": الشيء الذي يُتَّخَذُ قِنِيَّةً، أي: الشيء الغالي، الذي يحرص الناس على ادخاره والاحتفاظ به. و"المقتنى" الذي يُقْتَنَى؛ أي: يتبع وتراعى أحكامه ...

ومن النوع الأول الصريح<sup>1</sup>: الفعل: "حب" يكون للمدح العام مع الإشعار بالحب،  
ويكثر أن يكون فاعله كلمة: "ذا" التي هي اسم إشارة<sup>2</sup> نحو: حبذا الموسيقي إسحاق،  
وقول الشاعر:

يا حبذا النيل على ضوء القمر ... وحبذا المساء فيه والسحر  
فإن جاء بعده الفاعل "ذا" وقبله: "لا" النافية كان للذم العام، نحو: لا حبذا البخيل  
مادر<sup>3</sup>.

وإنما كان معنى الفعل: "حب" هو: المدح مع الإشعار بالحب والقرب من القلب؛ لأنه  
فعل مشتق من مادة: "الحب"، وفاعله اسم إشارة للقريب. وهو ينفرد بهذه المزية دون  
"نعم".

ومما يدل على الذم العام الصريح أيضاً الفعل: "ساء"، تقول: ساء البخيل مادر، كما  
تقول: بس للبخيل مادر، وقول الشاعر:

أألوم من بخلت يده وأغتدي ... للبخل ترَباً<sup>4</sup>؟ ساء ذاك صنيعاً!  
فمعناهما واحد، هو: الذم العام<sup>5</sup>، وكذلك أحكامهما.

ومما تقدك نعلم "حبذا" جملة فعلية - على الرأي الأرجح - الفعل: فيها: "حب"، وهو  
هنا ماضٍ جامد<sup>6</sup>، وفاعله هو كلمة: "ذا" اسم الإشارة، مبنية

1 أي: الذي يدل على المدح أو الذم دلالة صريحة بغير قرينة.... "انظر ص 367".

2 وعندئذ تتصل بآخره في الكتابة وجوباً؛ طبقاً لقواعد رسم الحروف. ومن الأمثلة أيضاً  
قول الشاعر:

حبذا ليلة تَغَفَّلَتْ عنها ... زمني فانتزعنها من يديه

تغفلته: خدعته وهو غافل. أما الحرف "يا" فيجيء تفصيلاً الكلام عليه في مكانه

الأنسب، وهو باب: "النداء" - ج 3 م 127 ص 5 - ومنه يتعين أن الحرف: "يا" هنا:  
حرف تنبيه، أو حرف نداء ...

3 اسم رجل يضرب به المثل قديماً في البخل.

4 صديقاً وصاحباً.

5 إلا إن لوحظ في الفعل "ساء" أنه محول من أصله إلى صيغة "فعل" بقصد الذم الخاص  
مع التعجب، كما سيجيء الكلام على تحويل الأفعال الثلاثة إلى هذه الصيغة ص 384

و385.

6 هو في الأصل مشتق. ولكنه صار جامداً، كامل الجمود بعد انتقاله إلى حالته الجديدة التي قصد بها إنشاء المدح فصار مع فاعله جملة إنشائية خالية من الدلالة الزمنية على الوجه الذي شرحناه في رقم 1 من ص368.

(380/3)

على السكون في محل رفع. "الموسيقي" هو المخصوص بالمدح، ويعرب مبتدأ خبره الجملة التي قبله، أو خبر لمبتدأ محذوف، أو غير هذا مما فصلناه 1 في إعراب "مخصوص: نعم وبئس إلا بدليل فلا يصح هنا. ومن أحكام هذا المخصوص أيضاً أنه لا يصح تقدمه على الفاعل وحده، دون الفعل، ولا على الفعل والفاعل معاً، فلا يصح: حب على ذا، ولا على حبذا؛ لأن تقدمه غير مسموع في الكثير الفصيح من كلام العرب؛ فصارت: "حبذا" معه ثابتة الموضع والصورة كالمثل؛ والأمثال لا تتغير مطلقاً. هذا إلى أن تقدمه قد يوهم "في مثل الصورة الثانية التي يكون فيها المخصوص مفرداً مذكراً" أن الفاعل ضمير مستتر، وأن "ذا" مفعول لا فاعل، وفي هذا إفساد للمعنى، لكن يصح أن يتقدم على التمييز أو يتأخر عنه؛ نحو: حبذا رجلاً العصامي، أو: حبذا العصامي رجلاً، ويصح الفصل بالنداء بينه وبين "حبذا" كما يصح حذفه إن دلت عليه قرينة لفظية أو حالية<sup>2</sup>. كقول الشاعر:

ألا حبذا لولا الحياة، وربما ... منحت الهوى ما ليس بالمتقارب

1 في آخر ص378.

2 كثير من النحاة يمنع أن يكون الفاعل "ذا" تابع من التوابع الأربعة شأنه في هذا شأن فاعل "نعم وبئس، إذا كان ضميراً مستتراً، فإذا وقع بعد "ذا" اسم فهو "المخصوص" وهذا الرأي سديد هنا؛ لأن حاجة اسم الإشارة المخصوص الذي يوضحه ويزيده جلاء أشد من حاجته إلى البدل، أو غيره من التوابع. ويجب الأخذ بهذا الرأي في صوري "حب" المنفية وغير المنفية، ما دام الأسلوب لإنشاء المدح أو الذم. لهذا يقولون في كلمة: "المجاهد" في مثل: حبذا المجاهد -إنها المخصوص، ويعربونها إعرابه، ولا يعربونها بدلاً. لكن يجوز تأكيد جملة: حبذا تأكيداً لفظياً، ومنه قول الشاعر:

ألا حبذا، حبذا، حبذا ... حبيب تحملت منه الأذى

ومما يقوي منع إعرابه عطف بيان أن عطف البيان لا بد أن يكون كمتبوعه -في الرأي الأصح- تعريفاً وتنكيراً كما سيجيء في ص550، وقد وردت أمثلة كثيرة فصيحة وقع فيها مخصوص حبذا نكرة، منها قول جرير:

وحبذا نفحات من يمانية ... تأتيك من قبل الريان أحياناً  
فلو أعربنا كلمة: "نفحات" عطف بيان خالفت متبوعها -وهو اسم الإشارة- في تعريفه.

(381/3)

---

والأصل مثلاً: ألا حبذا أخبار الحب، أو النساء ... لولا الحياء، ولا يصح أن تعمل فيه النواسخ، بخلاف مخصوص "نعم" كما سبق<sup>1</sup>.

ومثل الإعراب السابق يقال في: لا حبذا البخيل مادر، مع إعراب "لا" حرف نفي، فليس ثمة خلاف بين الصيغتين في شيء إلا في وجود "لا" النافية قبل: "حبذا" مباشرة "أي بغير فاصل مطلقاً"<sup>2</sup> ... وبسببها تصير الجملة لإنشاء الذم لا المدح. ولا يصح أن يحل حرف نفي آخر محل: "لا" في هذا الموضع ومن الأمثلة الجامعة للصورتين قول الشاعر:

ألا حبذا عاذري في الهوى ... ولا حبذا الجاهل العاذل  
وقول الآخر:

ألا حبذا أهل الملا، غير أنه ... إذا ذكرت ميّ فلا حبذا هيا  
وإذا كان فاعل؛ "حب" -في حالتي النفي وعدمه- هو كلمة: "ذا" وجب أمران؛ فتح الحاء في "حب3" ... وأن يبقى الفاعل: "ذا" على صورة واحدة لا تتغير في الحالتين؛ هي صورة الأفراد والتذكير مهما كان أمر المخصوص من الأفراد، أو التثنية، أو الجمع، أو التذكير، أو التأنيث ... نحو: حبذا الطيبة فاطمة. حبذا الطبيبتان الفاطمتان. حبذا الطبيبات الفاطمات. حبذا الطبيب محمد. حبذا الطبيبان الحمدان. حبذا الطبيبون -أو الأطباء- الحمدون، فلا يصح إخراج "ذا" عن الأفراد

---

1 في ص379.

2 ويصح وقوع الحرف "يا" قبل "حبذا المثبتة، وفيما سبق خاصاً بالفعلين: "ساء وحب" يقول ابن مالك:

واجعل كبئس ساء واجعل: "فعلا" ... من ذي ثلاثة كنعم مسجلا  
وسيجيء شرح هذا البيت في هامش ص391، ثم يقول بعده:  
ومثل "نعم" حبذا الفاعل "ذا" ... وإن ترد ذمًا فقل: "لا حبذا"  
أي: مثل: "نعم" مع فاعلها في إنشاء المدح، جملة، "حبذا": وهي جملة فعلية، الفاعل  
فيها هو كلمة: "ذا". أما عند إرادة الذم فقل: "لا حبذا" بزيادة "لا" النافية.  
3 يشترط وصلها: بـ"لما" كتابة - كما سبق في رقم 2 من هامش ص380.

(382/3)

---

والنذكير؛ لأنها دخلت في أسلوب يشبه المثل، والأمثال لا تتغير مطلقًا، ولا تخالف  
الصورة الأولى التي وردت بها عن العرب 1 ...  
فإن كان فاعل: "حب" اسمًا آخر غير كلمة: "ذا" فإنه لا يلتزم صورة واحدة، وإنما  
يساير المعنى، فيكون مفردًا أو غير مفرد، مذكرًا، أو غير مذكر، كل هذا على حسب ما  
يقتضيه المعنى. وعندئذ يجوز رفعه أو جره بباء زائدة في محل رفع، كما يجوز في "حاء"  
الفعل: "حب" أن تضبط بالفتحة أو الضمة، مثل: حب المضيء القمر، حب المضيئان  
القمران. حبت المضيئات الأقمار ... وهكذا<sup>2</sup>؛ "لأنه يجري على "حب" من ناحية  
ضبط فائها وعينها ما يجري على مثلهما من الفعل الذي يحول إلى "فعل" وسيجيء  
الكلام عليه<sup>3</sup>."

---

1 يقول ابن مالك:

وأول: "ذا" المخصوص، أي كان، لا ... تعدل بـ"ذا" فهو يضاهي المثالا  
"أول ذا: أتبع كلمة "ذا" ... وجيء بعدها بالمخصوص أيًا كان، في أي مكان وصورة  
وجد من الأسلوب الخاص بالمدح والذم، أي: سواء أوجد للمفرد وفروعه أم المذكر  
وفروعه، لا تعدل بذا: لا تمل بلفظ "ذا" إلى غيره، ولا تنصرف عنه إلى سواء، والمراد لا  
تدخل عليه تغييرًا مطلقًا، يضاهي: يشابه."

2 يقول ابن مالك في الفاعل إذا كان غير كلمة "ذا"؛ وفي رفعه أو جره بالباء الزائدة،  
وفي ضبط "حاء" الفعل معه ومع "ذا":

وما سوى "ذا" ارفع بحَبٍّ، أو: فَجُرْ ... بالبا، ودون "ذا" انضمام الحاكِثُرْ  
"الفاء في: "فَجُرْ" زائدة، أو في جواب شرط مقدر؛ أي: إن شئت فجر؛ لأن حرف

العطف لا يدخل على مثله": يقول: ارفع الفاعل إذا كان اسمًا غير كلمة "ذا"، أو: جره بالباء الزائدة. ودون "ذا" أي: في غير الفاعل: "ذا"، كثر انضمام الحاء في فعله "حب"، ويفهم من هذا أن ضم الحاء لا يصح إذا كان الفاعل هو كلمة: "ذا" كما شرحنا.

3 في ص 390.

(383/3)

### المسألة 111:

الأفعال 1 التي تجري مجرى "نعم" و "بئس":  
الأصل العام: أن يقتصر كل فعل تحتويه الجملة المفيدة على تأدية معنى واحد مناسب؛ يكتفى به، ولا ينضم إليه معنى آخر. وينطبق هذا الأصل العام على أكثر الأفعال الثلاثية، حيث يقتصر كل فعل منها على تأدية معناه الخاص الواحد من غير دلالة معه على مدح، أو: ذم أو: تعجب ... كالأفعال: فرح، قعد، فهم.... و.... ومئات غيرها فإن كان كل فعل منها يؤدي معناه المعين؛ "وهو: الفرح، القعود، الفهم ... " تأدية مجردة من الإشعار بمدح، أو ذم، أو تعجب؛ فلا صلة لها بشيء من هذه المعاني الثلاثة. لكن من الممكن أن يدخل شيء من التغيير على صيغة كل فعل من الأفعال السابقة - ونظائرها- ليصير على وزن معين، فيؤدي معناه الأصلي الخاص مع زيادة في الدلالة؛ تتضمن المدح بهذا المعنى اللغوي الخاص، أو الذم به، كما تتضمن -في الوقت نفسه- الإشعار بالتعجب في الحالتين. فالزيادة الطارئة على المعنى اللغوي الأصلي للفعل بعد تغيير صيغته -تتضمن الأمرين معًا. وإن شئت فقل: إن الفعل الثلاثي في صيغته الجديدة، الناشئة من التغيير يؤدي ثلاثة أمور مجتمعة؛ هي: معناه اللغوي الخاص، مزيدًا عليه المدح بهذا المعنى الخاص أو الذم به على حسب دلالته الأصلية، وأيضًا إفادة التعجب في حالتي المدح والذم.

والمدح والذم هنا خاصان؛ لأنهما يقتصران على المعنى اللغوي للفعل، وهذا المعنى معين محدود، ولهذا يكون المدح به أو الذم خاصًا، مع إفادة التعجب

1 قد نضيق بهذه الأفعال وأحكامها، وننفر -أحيانًا- من جرسها بعد تحويلها المدح أو الذم وما يصحبهما، بالرغم من أن هذا التحويل قياسي. فحبذا الاختصار على فهم الوارد منها، والاستغناء عن محاكاته؛ -مع صحة محاكاته- نزولًا على الدواعي البلاغية

العالية. - كما سنشير في رقم 1 من هامش ص 387 وكذلك في ص 393.  
2 سبقت الإشارة لهذا.

"ملاحظة": انظر حكماً آخر يتصل بهذا التحويل -سيجيء في "ج" ص 389-.

(384/3)

---

في كل حالة، فلا إهمال للمعنى الخاص الأساسي للفعل، ولا تعميم فيه ولا شمول، ولا خلو من التعجب، فالأسلوب هنا باهتمامه على الأمور الثلاثة السالفة مختلف عنه مع "نعم وبئس"؛ لأن معناهما: المدح والذم العاملين الشاملين، الخاليين من إفادة التعجب 1.

وإنما يقوم الفعل الثلاثي 2 بتأدية معناه الخاص مع تلك الزيادة في الدلالة إذا تحقق في صوغه أمران:

أولهما: أن يكون مستوفياً كل الشروط التي يجب اجتماعها في الفعل الذي يصلح أن تصاغ منه -مباشرة- صيغتا التعجب 3، وفي مقدمتها: أن يكون ثلاثياً.  
ثانيهما: أن يكون على وزن: "فعل" -بضم العين-؛ سواء أكان مصوغاً على هذا الوزن من أول الأمر نقلاً عن العرب؛ مثل: شرف، وكرم، وحسن ... و....، أم لم يكن؛ كفهم 4، وجهل، وبرع ... ؛ فيصير: فهم، جهل 4، برع ...  
"ومعلوم أن الفعل الثلاثي لا يخرج -في الأغلب 5- عن ثلاثة أوزان؛ تنشأ من تحريك عينه بالفتح؛ "نحو: ذهب"، أو بالكسر؛ "نحو: علم" أو بالضم؛ "نحو: ظرف". أما أوله فمفتوح في أغلب الحالات 6 والأوزان التي

---

1 انظر رقم 3 من هامش ص 368 ففيها إشارة وافية، موضحة لهذا. أما بيان الفروق المختلفة كلها فتأتي في: "أوب" من ص 388.

2 إلا الفعل: "ساء" فحكمه في ص 392.

3 سبق بيانها وشرحها في ص 349 و 385 من باب: التعجب؛ -وليس من اللازم لتحقيق الشرط الأول "وهو أن يكون الفعل ماضياً" أن يكون هذا الماضي المراد تحويله حلقي الفاء؛ -كما يرى بعض النحاة- فقد يكون، أو: لا يكون "وحروف الحلق ستة؛ هي: الهمزة، العين، الغين، الحاء، الخاء، الهاء".

"4، 4" يرى بعض النحاة: أنه لا يجوز تحويل "علم، وجهل، وسمع" إلى: "فعل" وحبته:

أن هذا التحويل غير مسموع. وفي رأيه تعسير لا داعي له، لمعارضته حكمه القياس، والغرض منه، ولأنه سمع تحويلها - كغيرها - عن بعض القبائل العربية.

5 هناك أفعال صحيحة العين، ساكنتها أصالة وهي قليلة العدد، ومنها: "نعم وبئس" وليس منها الأفعال المعتلة العين؛ مثل: غاب، قام، نام -....؛ فإن سكونها طارئ لأن عينها في الأصل متحركة.

6 قلنا: "في أغلب الحالات" لأن قليلاً من الأفعال الماضية. مكسور الأول؛ مثل: نعم، بئس ...

### (385/3)

يكون فيها مبنياً للمعلوم. والثلاثي مضموم العين لا يكون إلا لازماً؛ ولهذا يصير الفعل المتعدي لازماً إذا تحول من صيغته الأصلية إلى صيغة: فعل".

وصوغه على وزن: "فعل"، "بقصد تأديته لمعناه اللغوي المعين؛ مع المدح الخاص به، أو الذم الخاص، ومع الإشعار بالتعجب 1 فيهما"، يقتضي الأحكام والتفصيلات الآتية:

أ- اعتبار الفعل بعد تلك الصياغة لازماً؛ مجرداً من الدلالة الزمنية، وجامداً كامل الجمود "فلا مضارع له؛ ولا أمر، ولا غيرهما من بقية المشتقات".

ب- صحة تحويل الفعل الثلاثي الصحيح 2، غير المضعف 3، تحويلاً مباشراً إلى صيغة: "فَعْل" بضم العين؛ فيفيد بعد التحويل معناه اللغوي مقروناً بالمدح أو الذم الخاصين بمعناه، مع التعجب في كل حالة؛ تبعاً لمعناه اللغوي الأصلي قبل التحويل؛ ففي مثل: "فَهُم المتعلم، عدل الحاكم، نقول: فَهُم المتعلم، عَدَل الحاكم؛ فيفيد التركيب الجديد معنى الفعل في اللغة، مزيداً عليه مدح المتعلم بالفهم فقط، ومدح الحاكم بالفهم فقط، ومدح الحاكم بالعدل فقط، مع التعجب في الحالتين". وفي مثل: "جَهْل 4 المهمل، حَسَد الأحمق.... نقول جَهْل المهمل؛ حَسَد الأحمق؛ فيفيد الأسلوب معنى الفعل، مزيداً عليه ذم المهمل بسبب جهله، وذم الأحمق بسبب حسده فقط. مع التعجب في الصورتين" ... ولا فرق في هذا التحويل وآثاره بين الثلاثي مفتوح العين، أو مكسورها، أو: مضمومها.

ويجوز في الفعل بعد تحويله إمّا إبقاؤه على صورته الجديدة، وإمّا تسكين

---

1 وهو بدلالته على معناه مزيداً عليه التعجب مع المدح أو الذم الخاصين، يختلف عن:



"نعم وبئس" - كما شرحنا -.

2 ما ليس في أصوله حرف علة. أما المعتل فتجيء أحكامه في ص 392.

3 مضعف الثلاثي ما كانت عينه ولامه من جنس واحد. "وسيجيء الكلام على تحويل المضعف في ص 390".

4 انظر ما يختص بتحويل الأفعال: "علم، جهل، سمع" إلى: "فعل" في رقم 4 من هامش الصفحة السالفة.

(386/3)

عينه المضمومة، كما يجوز تسكين عينه بعد نقل حركتها "وهي الضمة"، إلى أوله؛ فنقول في الصورتين الأخيرتين: "فهم المتعلم، عدل الحاكم، جهل المهمل، حسد الأحمق" ... أو: "فهم، عدل، جهل، حسد1....".

وإذا تم تحويل الفعل على الوجه السالف صار بمنزلة: "نعم، وبئس" في الجمود، وفي أصل دلالتها وهي مجرد المدح والذم -مع مراعاة الفوارق بينهما2-، ويجري عليه من الأحكام النحوية المختلفة ما يجري عليهما؛ فيحتاج إلى فاعل من نوع فاعلهما الذي سبق بيانه، وقد يحتاج إلى تمييز، وإلى "مخصوص" كما يحتاجان. ويسري على فاعله وتمييزه ومخصوصه. كل الأحكام التي تسري حين يكون الفعل: "نعم أو بئس". فإذا قلت في المدح: فهم المتعلم حامد، وفي الذم: خبث الماكر سعيد، فكأنك قلت: نعم الفاهم حامد، وبئس الماكر سعيد مع ملاحظة الفرق المعنوي الذي أوضحناه. وهكذا يُطبق على الفعل الصحيح الثلاثي غير المضعف3، بعد تحويله إلى: "فعل" جميع ما يطبق على: "نعم وبئس"، ويخضع النوعان لأحكام واحدة ما عدا بعض الفروق المعنوية السالفة وبعض فوارق في فاعله4 وستأتي.

1 بالرغم من جواز الأمرين تسكين العين على الوجه السالف، أو نقل حركتها إلى أول الفعلين يحسن تركهما اليوم في استعمالنا، وعدم الالتجاء إلى استخدامهما قدر الاستطاعة، وحسبنا الاستعانة بهما على فهم الوارد المسموع، دون محاكاته؛ فراراً من الغموض الشديد، واللبس القوي.... كما سبقت الإشارة في رقم 1 من المسموع، دون محاكاته؛ فراراً من الغموض الشديد، واللبس القوي.... كما سبقت الإشارة في رقم 1 من هامش ص 384-.

- 2 من الفوارق ما يأتي في الزيادة ص388 وهي مختصة بالفاعل، وأن المدح والذم بصيغة الفعل الذي تم تحويله خاصان، وليس عامين، وأتھما يتضمنان التعجب، بخلافھما مع: "نعم وبئس". حيث يقتصر معناهما على المدح العام، والذم العام، فلا يتضمنان تعجباً.
- 3 سيحي الكلام على المضعف في ص390.
- 4 في الزيادة ص388.

(387/3)

.....

زيادة وتفصيل:

- أ- تبين مما تقدم<sup>1</sup> أن الفعل الذي يتم تحويله إلى "فعل" على الوجه المشروح إنما يدل - فوق معناه اللغوي الأصيل - على مدح خاص أو ذم خاص، وأنه لا بد من إشرابه معنى "التعجب" في الحالتين. وبالتخصيص فيهما والتعجب يخالف "نعم وبئس"؛ لأن معنهما المدح العام والذم العام ولا يتضمنان تعجباً.
- ب- وينفرد "فاعل" الفعل الذي تم تحويله بأمور لا تكون في فاعل: "نعم وبئس".
- منها: صحة وقوعه اسماً ظاهراً خالياً من "أل" وما يشترط في فاعل نعم،.... 2 نحو: قوله تعالى: {وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا} ، ومثل عدل عمر.
- ومنها: كثرة جره بالباء الزائدة إن كان اسماً ظاهراً، فيجر لفظاً ويرفع محلاً، نحو: حمد بالجار معاشرة، وسعد بالرفيق مزاملة. أي: حمد الجار معاشرة، وسعد الرفيق مزاملة.
- ومنها: صحة رجوعه - إن كان ضميراً - إلى شيء سابق عليه؛ فيطابقه حتماً. أو إلى التمييز المتأخر عنه فلا يطابقة. وتقول: الأمين وثق رجلاً؛ ففي الفعل: "وثق" ضمير يجوز عودته على: "الأمين" المتقدم، أو: على التمييز: "رجلاً" المتأخر عنه، ولهذا الرجوع إلى أحدهما أثره في المطابقة بين الفاعل الضمير ومرجعه؛ إذ عند رجوعه للسابق تجب مطابقته فنقول: الأمينان وثقا رجلين - الأمناء وثقوا رجلاً - الأمانة وثقت فتاة - الأمينتان وثقتا فتاتين - الأمينات وثقتن فتيات. أما عند عودته إلى التمييز المتأخر فلا تصح المطابقة، بل يلتزم الأفراد والتذكير؛ شأنه في هذا شأن فاعل "نعم وبئس" إذا كان ضميراً مستتراً، فنقول في كل الصور السالفة: "وثق" بغير إدخال تغيير عليه يدل على تأنيث، أو تشنية، أو جمع.

وفيما سبق يقول: "ابن عقيل والأشعري" وحاشيتاهما، عند شرحهما لكلمة: "مسجلاً" في آخر بيت ابن مالك الذي نصه: - كما سبق في ص 382.

1 في ص 384 وما بعدها.

2 راجع رقم 2 ص 369.

(388/3)

.....

"واجعل كبئس ساء. واجعل "فعلاً" من ذي ثلاثة كنعم مسجلاً".  
إن معناها هو: مطلقاً عن التقييد بحكم دون آخر.... ثم قال الحضري ما نصه 1:  
"لكن "فعل" يخالف "نعم وبئس" في ستة أمور:  
اثان في معناه: إشرابه التعجب، وكونه للمدح الخاص -أو للذم الخاص 2 - واثان في  
فاعله الظاهر؛ جواز خلوه من "أل" نحو: وحسن أولئك رفيقاً، وكثره جره بالياء الزائدة،  
تشبيهاً بأسمع بهم؛ كقولهم:

حبّ بالزور 3 الذي لا يرى ... منه إلا صفحة أو لم 4

"واثنان في فاعله المضمر؛ جواز عوده ومطابقته لما قبله؛ ففي: "محمد كرم رجلاً" يحتمل  
عود الضمير إلى: "رجلاً" كما في نعم،.... وإلى "محمد" كما في فعل التعجب، لتضمنه  
معناه. وتقول: الحمدون كرم رجلاً - ... على الأول 4 وكرموا رجلاً على الثاني 5 فتقول  
المصنف: "كنعم مسجلاً" ليس على سبيل الوجوب في كل الأحكام. والكلام في غير  
"ساء". أما "ساء" فيلزم أحكام "بئس" ... 1. ه كلام الحضري.

ج- بمناسبة ما تقدم يقول الصرفيون إن أبواب الفعل الثلاثي المستعملة أصلة -بحسب  
حركة العين في الماضي والمضارع- ستة، الخامس منها هو باب: "فعل يفعل" بضم العين  
فيهما معاً؛ كحسن يحسن، وشرف يشرف أو كرم يكرم ... و ... ويرد فون كلامهم  
بتقرير أمرين 6:

أولهما: أن هذا الباب "الخامس" مقصور في أصله على الأوصاف الفطرية والسجيا  
الخلقية الدائمة أو التي تلازم صاحبها زمناً طويلاً.

ثانيهما: صحة تحويل كل فعل ثلاثي من الأبواب الأخرى إلى هذا الباب ليدل الفعل

بعد هذا التحويل على أن معناه صار كالغريزة والسجية في صاحبه.

- 1 وهو المفهوم أيضاً من كلام الأشموني والصبان.
- 2 انظر الصبان في هذا أيضاً.
- 3، 3 "سيعاد البيت مشروحاً في ص 391 لمناسبة هناك.
- 4 أي: على التقدير الأول الذي يعود فيه الضمير المستتر على التمييز بعده بغير أن يطابقه، فيظل الضمير مفرداً، مذكراً.
- 5 أي: على التقدير الثاني الذي يرجع فيه الضمير المستتر إلى مرجع قبله فيطابقه.
- 6 سجلهما صاحب شذا العرف في أول كتابه ص 18 عند كلامه على: الباب الخامس من "التقسيم الثالث للفعل بحسب التجرد والزيادة....".

(389/3)

ج- فك الإدغام إن كان الفعل: "مضعفاً"، مثل: فر، لح ... ويرد إلى أصله قبل الإدغام، فيصير: فرر1، لجج2، ثم يحول إلى: "فعل": فيصير: فرر، لجج.... ثم يعود إلى الإدغام، فيصير كما كان3: "فر"، لج، تقول في الدم -مثلاً- فر الرجل جبناً، لج القط مواء، أو: فر بالرجل جبناً، لج بالقط مواء.

ويجوز حذف الفتحة في أول الفعل لتحل مكانها الضمة التي في عين الفعل عند تحويله إلى: "فعل"، وتسكن عين الفعل4؛ فتصير الجملة: فر الرجل جبناً، لج القط مواء، أو: فر بالرجل جبناً، لج بالقط مواء.

ومن المضعف الذي تجري عليه هذه القواعد الفعل: "حب"5 عند تحويله إلى: "فعل" بقصد المدح، بشرط ألا يكون فاعله كلمة: "ذا" في مثل: "ذا" في مثل: "حبذا" لأن "حب" في هذه الصورة المركبة مع "ذا" يجب فتح الحاء فيها، وبقاء "ذا" على حالها من الأفراد والتذكير في كل الأساليب، مهما كان حال الممدوح من ناحية إفراده، وعدم إفراده. وتذكيره أو تأنيثه، كما يجب في هذه الصورة أيضاً وصل الفعل: "حب" بفاعله: "ذا" كتابة، وتركيبهما معاً تركيباً خطياً كما سبق6.

أما إن كان الفاعل اسماً ظاهراً غير كلمة "ذا" فإن الفعل "حب" يخضع لما أشرنا إليه؛ من فتح الحاء أو ضمها، كما يجري على فاعله الأحكام الخاصة بالحوّل، والتي أوضحناها.

تقول حب الجندي رجلاً، أو: حب بالجندي رجلاً. ومنه قول الشاعر:

---

1 من باب: ضرب.

2 من باب: تعب.

3 ويكون التمييز بين دلالتى الفعل بالقرائن الأخرى؛ فهي التى تدل على أنه باقٍ يؤدي معناه الأصلي، أو أنه انتقل إلى "فعل" ليؤدي معنى المدح أو الذم.

4 كما سبق في ص 387.

5 تفصيل الكلام عليها في ص 380.

6 في رقم 2 من هامش ص 380 وفي رقم 3 من هامش ص 382.

(390/3)

---

حب 1 بالزور 2 الذي لا يرى ... منه إلا صفحة 3 أو لم 4  
وهكذا 5 ...

---

1 بضم الحاء أو فتحها؛ طبقاً لما شرحناه -وقد سبق البيت لمناسبة أخرى في ص 389-

2 الزور: "يستوي فيه المفرد وغيره"، ومعناه الزائر.

3 صفحة الشيء: جانبه.

4 جمع لَمَّة "بكسر اللام وتشديد الميم"، وهي شعر الرأس الذي يصل إلى شحمة الأذن.

5 وإلى ما سبق من الكلام على تحويل الفعل إلى "فعل" على الوجه الذي شرحناه يقول ابن مالك بيتاً مختصراً -سبقت الإشارة إليه "في هامش ص 382"؛ هو:  
واجعل كبئس "ماء" واجعل "فعلاً" ... من ذي ثلاثة كنعم، مسجلاً  
"مسجلاً: حرّاً لا يعوقه ولا يقيد قيد".

يطلب أن تكون: "ساء" مثل: "بئس" في معناها وأحكامها. وأن يكون "فعل" "وقد زاد في آخره ألفاً لوزن الشعر"، من كل فعل ثلاثي، مثل: "نعم" في معناها، وفي أحكامها، من غير تقييد يجعل بينهما فرقاً فيما سبق. هذا رأيه وليس غرضه "نعم" وحدها، وإنما مثلها: "بئس" أيضاً. والحق أن هناك فروقاً، بين "نعم" وهذا الفعل الخول وقد سردناها في ص 389.

أما "ساء" فالخلاف شديد فيه؛ أهو مثل: "بئس" تمامًا في المعنى والأحكام، أم هو مثلها في المعنى، ولكنه في الأحكام كالأفعال المحولة؟  
وقد أوضحنا كل ذلك في الشرح.

(391/3)

.....

زيادة وتفصيل:

إن كان الفعل المراد تحويله معتل "الفاء" مثل: وثق، وفد ... فحكمه حكم الصحيح.  
وإن كان معتل العين بالألف. مثل: صام، هام، نام، بقي على حاله، وقدر فيه التحويل تقديرًا عقليًا محضًا عند وجود قرينة تدل على قصد المدح أو الذم؛ ليكون لهذا التقدير أثره الواقعي في الفاعل، وفي المخصوص ... ، وإن شئت فقل: إن حكمه هو حكم الصحيح أيضًا مع نية التحويل الذي ترشد إليه القرينة. ويدخل في هذا النوع الفعل: "ساء" فيصح أن يلاحظ فيه التحويل عند قيام قرينة؛ فيستعمل استعمال الأفعال التي تحولت، ويصح ألا يلاحظ فيه ذلك؛ لأنه موضوع في أصله للزم العام الصريح<sup>1</sup> مثل: "بئس"؛ فتجري عليه أحكام "بئس" من نواحيها المختلفة.

وإن كان الفعل معتل اللام -فقط- بالواو، أو بالألف التي أصلها الواو: مثل: سرو<sup>2</sup>، غزا ... ظهرت الواو في الكلام مفتوحة وقبلها الضمة، ولو لم تكن الواو موجودة من الأصل ويجوز تسكين ما قبل الواو مباشرة<sup>3</sup>؛ فنقول: سَرَوٌ، غَزَوٌ، أو: سَرَوْ، غَزَوْ. وإن كان الفعل معتل اللام بالياء؛ نحو: خشي، ورمي<sup>4</sup>، قلبت الياء وأوًا قبلها ضمة، ويجوز تسكين ما قبلها<sup>3</sup>؛ فتصير: خَشَوْ، أو خَشَوُ، رَمَوْ، أو رَمَي.

وإن كان الفعل معتل العين واللام معًا، وحرف العلة فيهما هو "الواو"؛ مثل: قَوِي "من القوة، أصله: قوو"، فإن الواو الأولى تتحرك بالكسرة؛ فقلبت بعدها الواو الثانية ياء؛ فتصير: "قوي" فكأن الفعل بقي على حاله.

وإن كان معتل العين واللام معًا بالواو فالياء، نحو: شوى: قلبت الياء

1 كما سبق في ص 380.

2 سرو الرجل: صار سريعًا، أي: غنيًا شريفًا.

"3، 3" راجع التصريح "عند الكلام على: "حبذا" آخر هذا الباب" وكذا الحضري.  
4 لأن الألف التي في آخر الفعل أصلها ياء.

(392/3)

.....

عند التحويل واوًا، لوقوعها متطرفة بعد ضمة، ثم أدغمت الواو في الواو، فتصير:  
"شو". ويجوز عدم القلب واوًا فتبقي الياء مع تسكين ما قبلها فتقول: شوي. وكذلك  
نقول في قوي: قوي، ولا يجوز القلب والإدغام في هذه الحالة لأن السكون ليس أصلًا.  
وإن كان معتل العين واللام معًا بالياء؛ نحو: حيي، وعي... لم يصح تحويله 1...  
هذا ملخص ما جاء في المطولات المتداولة خاصًا بتحويل الفعل المتعل مع تعدد الآراء،  
وشدة الخلاف فيه. ولا أعرف أن النحاة نقلوا لأكثر هذه الصور أمثلة مسموعة تؤيد  
كلامهم. فهل هي صور خيالية تدريبية؟  
لا يحسن اليوم استعمال شيء منها؛ سواء أكانت خيالية محضة أم لها مسموع يؤيدها؛  
لأنها ثقيلة، مجافية للأسلوب الأدبي الرفيع، والذوق البلاغي السائغ. وفي الميادين  
اللغوية الأخرى ما يغني عنها تمامًا - كما أشرنا من قبل 2.

1 راجع الجمع، وشرح التصريح في باب: "نعم وبئس" عند الكلام على تحويل الثلاثي  
إلى: "فعل". وكذلك الصبان في هذا الموضوع، ثم حاشية ياسين على شرح التصريح في  
أول باب التعجب.

2 في رقم 1 من هامش ص 384 وفي رقم 1 من هامش ص 387.

(393/3)

المسألة 112: أفعّل التفضيل 1

يتضح معناه من الأمثلة الآتية:

إن كلمة: "أكبر" - في المثال الأول - تدل على أمرين معًا؛ هما: اشتراك الشمس  
والأرض في معنى معين؛ هو: "الكبر"، وأن الشمس تزيد على الأرض في هذا المعنى.

وكلمة: "أقدم" - في المثال الثاني - تدل على أمرين معًا؛ هما: اشتراك الأهرام والقاهرة في معنى معين؛ هو: "القدم" وأن الأهرام تزيد عليها في هذا المعنى.  
وكلمة: "أوسع" - في المثال الثالث - تدل على اشتراك المحيطات واليابسة في معنى معين؛ هو: السعة، والمحيطات تزيد عليها فيه....  
ومثل هذا يقال في الباقي ... وفي نظائره.  
فكل كلمة من هذه الكلمات المشتقة -ونظائرها- تسمى: "أفعل"

- 
- 1 ربما كان الأنسب أن يذكر مع المشتقات. ولكننا وضعناه هنا اتباعاً لترتيب ابن مالك في: "ألفيته".
  - 2 جمع: هرم؛ بناء فرعوني قديم، له شكل هندسي؛ خاص.
  - 3 الماضي: سرع، مثل: صغر.

(394/3)

---

التفضيل 1" وتعريفه: "أنه اسم، مشتق، على وزن: "أفعل" يدل -في الأغلب 2- على أن شيئين اشتركا في معنى، وزاد أحدهما على الآخر فيه". فالدعائم أو الأركان التي يقوم عليها التفضيل الاصطلاحي -في أغلب حالاته- ثلاثة:

- 1- صيغة: "أفعل"، وهي اسم، مشتق.
- 2- شيان يشتركان في معنى خاص.
- 3- زيادة أحدهما على الآخر في هذا المعنى الخاص.

والذي زاد يسمى: "المفضل"، والآخر يسمى: "المفضل عليه"، أو: "المفضول". ولا فرق في المعنى والزيادة فيه بين أن يكون أمراً حميداً، أو ذمياً 2.

وبدل أفعل التفضيل -في أغلب صورته- على الاستمرار والدوام 3، ما لم توجد قرينه تعارض هذا، فشأنه في الدوام والاستمرار شأن الصفة المشبهة على الوجه المشروح في بابها 4.

طريقة صياغته:

يصاغ "أفعل التفضيل" من مصدر الفعل الذي يراد التفضيل في معناه، بشرط أن يكون هذا الفعل مستوفياً كل شروط "التعجب" التي عرفناها 5 في



1 هذه التسمية اصطلاحية، أي: الصيغة التي على وزن: "أفعل"؛ لتدل على التفضيل أو المفاضلة؛ "وهي: الزيادة في أمر حسن أو قبيح؛ كما سيجيء عند تعريفه". أما "التفضيل" غير الاصطلاحي فليس له ضوابط معينة، وإنما هو متروك لبراعة المتكلم، ومقدرته البلاغية التي تمكنه من اختيار الألفاظ والأساليب الدالة على المفاضلة بين شيئين في أمر، وزيادة أحدهما على الآخر في هذا الأمر، من غير استخدام الطريقة الاصطلاحية.

"2، 2" في الزيادة والتفصيل ص406 بيان مفيد عن المقصود بالاشتراك، وعن الزيادة، وأن "أفعل" التفضيل قد يفيد البعد لا الاشتراك، ثم أمور أخرى هامة.

3 نص على هذا صاحب التسهيل "راجع هامش ص238".

4 في ص281 م104.

5 ص349.

(395/3)

---

بابه.... "بأن يكون فعلاً ثلاثياً<sup>1</sup>، متصرفاً، تاماً، مبنياً للمعلوم<sup>2</sup>.... و..... و..... و.....

و..... "فالشروط التي يجب توافرها لصياغة "أفعل التفضيل" هي -نفسها- الشروط التي لا بد من توافرها لصوغ "فعلي التعجب"؛ مثل الأفعال: سمع، عدل، فهم، بعد، بقي، خبت.... و.... ومن الآخرين جاء: "أبقى -وأخبت" في قول الشاعر:

الخيرُ أبقى<sup>3</sup>، وإن طال الزمان به ... والشر أخبت ما أوعيت من زاد

فإن كان الفعل غير مستكمل الشروط، وكان السبب هو جموده أو عدم قبول معناه للمفاضلة "كالفعل: مات، فنى، عدم ... " لم يجز التفضيل منه مطلقاً؛ "بطريق مباشر، أو غير مباشر"؛ لأنه بجموده لا مصدر له<sup>4</sup> ولأنه بعدم قبوله المفاضلة يفقد الأساس الذي يقوم عليه التفضيل في أغلب حالاته.

أما إن كان السبب فقد شرط آخر غير الشرطين السابقين فإن<sup>4</sup> صياغة "أفعل" تمتنع من مصدره مباشرة<sup>5</sup>، وتصاغ -كالتعجب- من مصدر

---

1 إن كان الفعل رباعياً على وزن: "أفعل" ففيه الخلاف السابق في التعجب ص349.

ومن المسموع الذي فعله رباعي قولهم: "هو أعطاهم للدراهم، وأولاهم بالمعروف".

وهذان شاذان عند من يمنع ذلك مطلقاً، وعند من يمنعه إذا كانت الهمزة للنقل. أما

قولهم: هذا المكان أقفر من غيره فشاذ عند من يمنعه مطلقاً، لأن همزته ليست للنقل.  
2 مع ملاحظة الخلاف في أمر المبني للمجهول، ونتيجته، وأثر ذلك في الحكم؛ على الوجه الذي سبق تمحيصه في ص 350 مع الرجوع إلى البحث الهام الذي يعارض أن يكون في اللغة العربية أفعال ملازمة البناء للمجهول دائماً "وقد تقدم في ج 2 م 67 ص 102".

3 أصل الكلام: أبقى من غيره، فالمفضل عليه محذوف؛ طبقاً لما سيحييء في ص 430.  
"4، 4" يرى بعض النحاة أن الفعل المنفي كالجامد لا يجيء منه التفضيل مطلقاً - بطريقة مباشرة أو غير مباشرة- لأن المصدر المؤول يكون في حالة النفي معرفة؛ فلا يصح أن يكون تمييزاً لكن التحقيق صحة مجيء التفضيل فيه بالطريقة غير المباشرة؛ إما لصحة مجيء كلمة: "عدم" قبله وإما لصحة تنكير، فليس من اللازم أن يكون معرفة في كل الأحوال.

5 ومن الشاذ استعمال كلمتي: "خير" و "شر" في التفضيل؛ لأن صيغتهما الحالية الظاهرة تخالف صيغته، نحو: الكسب القليل خير من البطالة، والبطالة شر من المرض. وقولهم: "خير الناس أنفعهم للناس، وشرهم أقربهم إلى الإساءة والعدوان" وقول الشاعر: إذا كان وجه العذر ليس ببيتٍ ... فإن اطراح العذر خير من العذر ويقول الآخر: =

(396/3)

---

فعل آخر مناسب للمعنى، مستوفٍ للشروط، ويوضع بعد صيغة "أفعل" مصدر الفعل الأول -الذي لم يكن مستوفياً للشروط- منصوباً على التمييز. فمثلاً الفعل: تعاون، لا.... يصاغ من مصدره "أفعل" التفضيل مباشرة؛ لأنه فعل خماسي؛ فنصوغه بطريقة غير مباشرة" بأن نأخذه من مصدر فعل آخر مناسب "مثل: كبر، كثر، نفع...." ونجعل بعده مصدر الفعل

=

وشر العالمين ذوو خمول ... إذا فاخرتهم ذكروا الجدودا  
وخير الناس ذو حسب قديم ... أقام لنفسه حسباً جديداً  
أي: أخيراً وأشر؛ حذفت همزتها لكثرة الاستعمال حذفاً شاذاً. ومن الجائز إرجاعها عند

استعمالهما، فقد ورد الكلام الفصيح مشتملاً عليها. وفعلهما المسموع "خار يخير، وشر يشر" ويرى بعض اللغويين أنهما اسمان جامدان لا فعل لواحد منهما فمجيء التفضيل منهما شاذ عنده. ففيهما على هذا الرأي شذوذان صوغهما من الجامد، وسقوط همزتهما. أما على الرأي الأول -وهو الصحيح- ففيهما شذوذ واحد؛ هو سقوط همزتهما، لأن لكل منهما فعلاً وقد اجتمع في آية قرآنية استعمال كلمة "خير" لغير التفضيل، ثم للتفضيل، في قوله تعالى: {.... إِنَّ يَعْْلَمَ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِكُمْ خَيْرًا مِّمَّا أُخِذَ مِنْكُمْ} .

ومثلهما في حذف الهمزة شذوذاً: "حب" في قول القائل: "وحب شيء إلى الإنسان ما منعا"، أي: أحب شيء. وجاء في ص 60 من مجلة الجمع اللغوي القاهري: "عدد البحوث والمحاضرات التي أقيمت في مؤتمر الدورة الثلاثين، لسنة 1963-1964" ما نصه على لسان أحد الأعضاء: "قالوا إن الهمزة حذفت في التفضيل من كلمتي: "خير وشر" لكثرة الاستعمال، وذلك ادعاء لا دليل عليه، ولا يتناسب مع معاني لفظي: "خير وشر" لأنهما يفيدان التفضيل أو الزيادة بماتهما، كما تفيد ذلك ألفاظ كثيرة بوضعها اللغوي: مثل زائد، وناقص، وعالٍ، وسافل.... وإن استعمال هاتين الكلمتين في معنى "أفعل" إنما كان على معنى الاستغناء بهما عن بناء وزن "أفعل" من مادتهما؛ لأن قصد المفاضلة الذي يصاغ له "أفعل" قد حصل من أصل المادة حيث لو بنى منها وزن "أفعل" لكان تحصيلاً للحاصل، أو تفضيلاً على تفضيل، وهذا هو ظاهر كلام ابن مالك في الكافية" ١. هـ.

ولا أثر لهذا الرأي يترتب عليه حكماً خاصاً. سوى الحكم بمنع استعمال: "أخير، وأشر" بغير حجة قوية؛ إذ كيف يمتنع استعمالهما ولكل منهما فعل ثلاثي يصح صوغ التفضيل من مصدره قياساً كسائر الأفعال الثلاثية الصالحة لذلك؟ وأيضاً فاللفظان مسموعان بصيغة التفضيل ولا اعتراض على استعمال الكلمة المسموعة بنصها الوارد. وفوق هذا فالكلمات التي سبقت هنا لتأييد المنع "ومنها: زائد ناقص، عالٍ، سافل.." كلمات يصح صوغ التفضيل من مصادرها قطعاً. فلا دليل فيها على المنع ...

وشذ ذلك صوغ "أفعل" من اسم العين، "أي: من الاسم الدال على ذات، وشيء مجسم" فقد ورد: هو أحنك البعيرين "أي: أكثرهما أكلاً؛ فبنوا "أفعل" من شيء مجسم: هو، الحنك. كما شذ قولهم: هذا الكلام أخصر من ذاك فبنوه من الفعل: "اختصر" المبني للمجهول، الزائد على ثلاثة؛ فاجتمع فيه شذوذان.. وهكذا.. وكل ما جاء مخالفاً للشروط فإنه يحكم عليه بالشذوذ؛ فيستعمل كما ورد من غير أن يقاس عليه غيره.

الأول "وهو التعاون" تمييزًا منصوبًا؛ فنقول: فلان أكبر تعاونًا من أخيه، أو: أكثر تعاونًا، أو: أنفع تعاونًا، أو: أقل. أو: أضعف، ... أو ما شاكل هذا مما يساير المعنى. والفعل: "خضر" لا يصاغ من مصدره مباشرة "أفعل" للتفضيل؛ لأنه يدل على لون ظاهر؛ فنصوغه بالطريقة السالفة، "غير المباشرة" - من مصدر فعل آخر مناسب، ونجعل بعد "أفعل" مصدر الفعل الأول، وهو: "الخضرة" منصوبًا على التمييز. فنقول: ورق الليمون أشد خضرة من ورق القصب...1.

1 ومن المسموع من الألوان: "أسود من حلك الغراب" - "أبيض من اللبن"، وكل هذا الشاذ عندهم؛ يحفظ ولا يقاس عليه. وحكم الشذوذ هنا غير مفهوم ما دامت الكلمة نفسها قد استعملت صيغتها نصًا في المفاضلة اللونية؛ فهل يراد عدم التوسع في استعمالها في سواد شيء أو بياض شيء غير الشيء الذي وردت فيه نصًا؟ نعم، وهذا تضيق لا داعي له. بل إن منع التفضيل من كل ما يدل على لون تضيق لا داعي له أيضًا، ولا سيما بعد ورود السماع به واشتداد الحاجة إلى القياس على ذلك الوارد، بسبب ما كشف عنه العلم في عصرنا، ودلت عليه التجربة الصادقة من تعدد الدرجات في اللون الواحد، وفي العاهة الواحدة، وتفاوتها تفاوتًا واسع المدى كالمعروف اليوم في البياض، والحمرة، والخضرة، والسواد.... وسائر الألوان. وكذلك المعروف عند الأطباء في العاهات، كعاهة العمى -مثلا- فمنه عمى الألوان، وعمى الضوء.... و... وكذا أكثر العاهات. وكل ما سبق يقتضي التفضيل بين درجات اللون الواحد -أحيانًا- والعاهة الواحدة أو العيب الواحد أيضًا. ومثل هذا يقال في التعجب -كما سبق في بابه-.

والحجة التي يحتجون بها لمنعه -وهي: أن صيغة الصفة المشبهة القياسية للألوان؛ فيلتبس الأمر بين المعنيين -حجة واهية يكن دفعها بالقرائن، ومنها: "من" الداخلة على المفضل عليه في مثل: فلان أبيض من فلان، وهذا الزرع أخضر من ذاك؛ فيكاد يتمتع اللبس في هذا النوع من التفضيل الذي يشتمل أسلوبه على كلمة: "من" هذه. نعم قد تشتبه أحيانًا بكلمة: "من" البيانية" ولكن هذا الاشتباه يمكن دفعه أيضًا، والتغلب عليه بالقريفة التي تزيله.

وكذلك الشأن في النوعين الآخرين من أنواع "أفعل التفضيل" وهما: المقرون بـ"أل"،

و"المضاف" فإن احتمال اللبس فيهما قليل، وهو على قلته مما يمكن دفعه بالقرينة التي تحدد الغرض، وتوجه -في كل ما سبق- إلى أحد المعنيين دون الآخر؛ كما يحصل في غير هذا الباب، وبخاصة بعد موافقتهم على قياسية المعنوي "الذي سيحيي الكلام عليه بعد هذا مباشرة"، ومن ثم كان المذهب الكوفي الذي يبيح الصياغة من الألوان والعيوب والعاهات أقرب للسداد واليسر. وعليه قول المتنبي: -وهو كوفي- في الشيب: **إِنْعَدْ، بَعْدَتْ بَيَاضًا لَا بَيَاضَ لَهُ ... لَأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ**

=

(398/3)

والفعل: عرج، لا يصاغ -مباشرة- من مصدره "أفعل"؛ لأنه فعل يدل على عيب ظاهر، وإنما نصوغ "أفعل" بالطريقة السالفة "غير المباشرة"؛ فنقول: هذا الفتى أوضح عرجًا من غيره.

وبهذه المناسبة نذكر أن الأفعال الدالة على الألوان والعيوب لا يصاغ من مصدرها "أفعل التفضيل" مباشرة إذا كانت الألوان والعيوب حسية ظاهرة. أما إن كانت معنوية داخلية فيصح أن يصاغ منها مباشرة؛ مثل: فلان أبله من فلان، أو: أحقق من فلان، أو: أرعن منه، أو: أهوج منه، أو: أخرج منه، أو أعجم منه، أو: أبيض سريرة منه، أو: أسود ضميرًا منه و.... و....1..

يتبين من كل ما تقدم أننا نتوصل بالطريقة "غير المباشرة" إلى التفضيل إذا فقد الفعل المتصرف القابل للمفاضلة، بعض الشروط الأخرى -ولا مانع من استخدام هذه الطريقة أيضًا مع الفعل المستوفي- وهي نفسها التي أوصلتنا إلى التعجب مما لم يستوف فعله بعض الشروط. وقد سبق شرحها في بابها فنستعين بها هنا على الوجه السالف لتوصلنا إلى التفضيل كذلك.

= جاء في شرح العكبري لديوان المتنبي "ج4 ص35" عند شرح البيت السالف ما نصه: "وما قول أصابنا الكوفيين في جواز "ما أفعله"، في التعجب من البياض والسواد خاصة من دون سائر الألوان فالحجة لهم في مجيئة؛ نقلاً وقياسًا. فأما النقل فقول طرفه، وهو إمام يستشهد بقوله:

إذا الرجال شتوا واشتد أكلهمو ... فأنت أبيضهم سربال طباخ

فإذا كان يرتضى قوله فالأولى أن يرتضى قوله في كل ما يصدر منه، ولا ينسب هذا إلى شذوذ وقول الآخر:

جارية في درعها الفضفاض ... أبيض من أخت بني إباح  
وأما القياس فإنما جوزناه في السواد والبياض لكونهما أصل الألوان ومنهما يتركب سائر الألوان. إذا كانا هما الأصلين للألوان كلها جاز أن يثبت لهما ما لم يثبت لسائر الألوان"  
ا. هـ.

والحق أن الاختصار على هذين اللونين لا معنى له بعد ما قدمنا. "انظر رقم 2 من هامش ص351".

1 راجع حاشية "ياسين" على شرح التصريح، أول باب: "أفعل التفضيل".

(399/3)

ومما تجب ملاحظته: أن صيغة "أفعل التفضيل"، ومعناها، وأحكامها، تختلف اختلافاً كثيراً عن صيغتي "التعجب" ومعناها، وأحكامهما في أمور عرضنا لها هنا وهناك. ومنها: أن المصدر هنا ينصب على اعتباره، تمييزاً، وينصب هناك على اعتباره مفعولاً به<sup>1</sup>.... ومتى تمت صيغة؛ "أفعل" على الوجه السالف صارت اسماً جامداً؛ ويترتب على جموده أمران:

أولهما: ألا توجد له صيغة أخرى تدل على التفضيل الاصطلاحي؛ فليس له بعد هذه الصياغة ماض، ولا مضارع، ولا مصدر، ولا اسم فاعل ولا اسم مفعول.... ولا شيء آخر من المشتقات أو غير المشتقات؛ لأن التفضيل الاصطلاحي مقصور على صيغة: "أفعل" وحدها وهي جامدة؛ كما أوضحنا، ولا يتقدم عليها شيء من معمولاتها طبقاً لما يلي 2-.

1 وفي صياغة "أفعل" يقول ابن مالك في باب خاص عقده باسمه:

صغ من مصوغ منه للتعجب: ... "أفعل" للتفضيل، وأب اللذأي

أي: صغ "أفعل" الدلالة على التفضيل من مصدر الفعل الذي يصاغ منه التعجب.

وامنع هنا الصياغة من مصدر الفعل الذي منع الصوغ منه هناك "فمعنى: أئب اللذأي:

امنع الذي منع" ثم قال:

وما به إلى تعجب وصل ... لمانع به إلى التفضيل صل

يريد: ما يتوصل به -من طريق غير مباشر بسبب مانع يمنع التعجب المباشر- صل به إلى التفضيل عند وجود مانع.

2 وهذا حكم في كل العوامل الجامدة -كما سبق في ص 357، وفي رقم 2 من هامشها- إلا بعض حالات معدودة نصوا عليها في مواضعها الخاصة بمناسباتها، ومنها الحالة الآتية في ص 401 وأخرى في هامش ص 404 توجب التقدم. ومنها: جواز التقديم على "أفعل التفضيل" للضرورات الشعرية -ونحوها مما يدخل في حكم الضرورة- إذا كان معموله شبه جملة، كالذي في قول القائل: وللحلم أوقات وللجهل مثلها ... ولكن أوقاتي إلى الحلم أقرب والأصل: أقرب إلى الحلم.. "والجهل هنا: الغضب والانتقام".

(400/3)

---

ثانيهما: ألا يتقدم عليه -في حالة الاختيار- شيء من معمولاته، إلا حالة واحدة1 سيجيء الكلام عليها في القسم الأول الآتي.

أقسامه، وحكم كل قسم:

هو ثلاثة أقسام:

1- مجرد من "أل" والإضافة.

2- مقترن "بأل".

3- مضاف.

فأما القسم الأول المجرد من "أل" والإضافة فمثل: "أفضل"، و"أنفع" في قول بعضهم لظريف: لا أدري! أجذك أفضل من مزحك، أم مزحك أنفع من جدك. ومثل: "أحسن" في قول الشاعر:

وإني رأيت الضر أحسن منظرًا ... من مرأى صغير به كبر.....2

وحكم هذا القسم أمران:

1- وجوب إفراده وتذكيره في جميع حالاته.

2- ووجوب دخول "من" جارة للمفضل عليه "أي: للمفضل".

أ- فأما الأمر الأول "وهو: وجوب إفراده وتذكيره". فيقتضي أن تكون صيغته واحدة في كل استعمالاته ولو كان مسندًا لمؤنث، أو لمثنى، أو لجمع، فلا بد أن تلازم هذه الحالة دائمًا؛ نحو: الجمل أصبر من غيره على العطش -الجمالان أصبر من غيرهما -....

الجمال أصبر من غيرها ...

1 في ص 403 رقم 2 وهناك حالة أخرى سبق عرضها موضحة مفصلة "في باب  
"الحال" ج 2 م 84 ص 303 "د". وكذلك في رقم 3 من هامش ص 300 من ذلك  
الجزء والباب" وملخصها: وهذا الملخص لا يغني عن الأصل السابق - أن أفعل  
التفضيل قد يقضي حالين؛ أحدهما تدل على أن صاحبها في طور من أطواره أفضل من  
نفسه أو غيره في الحال الأخرى. فالأحسن أن تتقدم إحداها على عاملها "وهو أفعل  
التفضيل" وتتأخر الثانية عنه؛ نحو: الحقل قطنا أنفع منه قمحًا - الفدان عنبًا أحسن منه  
قطنًا - المتعلم تاجرًا أقدر منه زراعًا. وأجاز بعض النحاة تأخير الحالين معًا عن أفعل  
التفضيل بشرط أن تقع بعده الأولى مفصولة من الثانية بالمفضل عليه ... راجع ج 2.  
2 ومثل قول الشاعر:

الموت أحسن بالنفس التي ألفت ... عز القناعة، من أن تسأل القوتا

(401/3)

- الناقة أصبر من غيرها، الناقتان أصبر من غيرهما، النوق أصبر من غيرهن.  
ب- وأما الأمر الثاني وهو: دخول: "من" 1 جارة للمفضل عليه "أي: للمفضل" فأمر  
واجب أيضًا، بشرط أن يكون قصد التفضيل باقياً. ولهذا كان وجودها دليلاً على إرادة  
التفضيل، وعدم انسلاخ "أفعل" عنه. وهي مختصة بهذا القسم وحده، وبدخولها على  
المفضل دون غيره، ولا وجود لها في القسمين الآخرين - كما سيجيء عند الكلام  
عليهما - ولا يحجر المفضلون غيرها من حروف الجر. ومن الأمثلة - غير ما سبق - قول  
المتنبي:

وما ليل بأطول من نهار ... بظل بلحظ حسادي مشوبًا

وما موت بأبغض من حياة ... أرى لهمو معي فيها نصيبًا

ودخول حذفهما معًا، بشرط وجود دليل عليهما؛ كقوله تعالى: {وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى} ،  
أي: والآخرة خير من الدنيا، وأبقى منها. وقد اجتمع الحذف والإثبات في قوله تعالى:  
{أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا} ، أي: أعز نفراً منك. وقول الشاعر:  
ومن يصبر يجد غب صبره ... ألد وأحلى من جنى النحل في الفم  
أي: ألد من جنى النحل.



وإذا حذفنا من اللفظ كانا ملحوظين في النية والتقدير؛ وصارا بمنزلة المذكورين<sup>2</sup>.

1 ومعناها هنا: الابتداء أو المجاوزة، فإذا كانت للابتداء فهي لا ابتداء الارتفاع إذا كان السباق للمدح؛ نحو: النشيط أفضل من الخامل، ولا ابتداء الانحطاط إذا كان السياق الذم؛ نحو: المنافق أضر من العدو. وإذا كانت للمجاوزة فمعناها أن المفضل جاوز المفضل في الأمر الحمود أو المذموم ... و"من" هذه غير "من" التي تجيء للتعدية المجردة "أي: التعدية التي لا دلالة معها على التفضيل مطلقاً؛ لأنه غير مراد" ومن صورها ما يجيء في "الملاحظة" الخاصة: ص405.

2 يقول ابن مالك في "أفعل التفضيل المجرد، ووصله بالحرف: "من" لفظاً أو: تقديراً: وأفعل التفضيل صله أبداً ... تقديراً، أو لفظاً بـ"من" إن جرداً ثم يقول في بيت سيعاد ذكره لمناسبة أخرى في ص416: وإن لمنكور بضمف أو جرداً ... ألزم تذكيراً وأن يوحداً

(402/3)

وأكثر مواضع حذفها حين يكون "أفعل" خبر مبتدأ، أو خبر ناسخ، أو مفعولاً ثانياً لفعل ناسخ "مثل ظن وأخواتها ... " أو مفعولاً ثالثاً لفعل ينصب ثلاثة "كالفعل: وأرى..". نحو: قرع الحجة بالحجة أنفع ... وهو بالعالم أليق.... - ربما كان ازدراء السفه أُنْجَع في إصلاحه ... -.

فلو طالعت أحداث الليالي ... وجدت الفقر أقربها انتياباً<sup>1</sup> وأن البر خير في حياة ... وأبقى بعد صاحبه ثواباً أعلمت الجازع احتمال المشقة أجدر بأصحاب العزائم والهمم ... ويقل حذفهما إذا كان "أفعل" حالاً. نحو: توالى النغمات أنعش للقلب وأندى للفؤاد، وأذهب للأسى ... ومثل قول الشاعر:

دنوب -وقد خلناك كالبدر -أجملاً ... فظل فؤادي في هواك مضللاً يريد: دنوت أجملاً من البدر، وقد خلناك كالبدر، فكلمة "أجملاً" حال من الفاعل: "الناء". وهذا النوع من الحذف -على قلته- قياسي تجوز محاكاته. وكذلك يقل حذفهما إن كان "أفعل" نعتاً لمنعوت محذوف مع عامله لقريئة، نحو: اتجه ... أوسع مساحة، وأكثر خصباً، وأرحب للغريب صدرًا. والأصل: اتجه، واقصد بلدًا أوسع مساحة ...

و ... والأحسن عدم جواز القياس على هذا النوع؛ لكثرة الحذف فيه، وتوقع اللبس في فهمه ...

2- ومن الأحكام: وجوب تقديمها أحياناً على عاملهما وحده، وهو: "أفعل" دون تقديمها على الجملة كلها. وإنما يجب التقديم على عاملهما إذا كان المجرور اسم استفهام؛ كهذا السؤال: فلان ممن أفضل؟ والأصل: فلان أفضل ممن؟ أو كان المجرور مضافاً إلى اسم استفهام، نحو: فلان من ابن من أفضل؟

---

1 ترددًا على الناس، ذهابًا ومجيئًا إليهم.

(403/3)

---

والأصل فلان أفضل من ابن من؟ ولا يجوز التقديم في غير حالتي الاستفهام السالفتين<sup>1</sup> إلا للضرورة الشعرية كقول القائل:

وإن عناء أن تناظر جاهلا ... فيحسب -جهلا- أنه منك أعلم  
وقول الآخر:

إذا سائرت أسماء يومًا طعينة<sup>2</sup> ... فأسماء -من تلك الطعينة أملح  
والأصل: "أعلم منك" وأيضًا "فأسماء أملح من تلك الطعينة". فقد تقدم الحرف "من" مع مجروره، مع أن الكلام خبري، وليس إنشائيًا استفهاميًا<sup>3</sup> ...

3- ومنها: امتناع الفصل بينهما وبين "أفعل" إلا بمعمولة، أو: "لو" وما يتبعها، أو:  
النداء -فمثال الفصل بالمعمول قوله تعالى: {الَّتِي أُولَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ}، وقول الشاعر:

وظلم ذوي القربى أشد مضاضة ... على المرء من وقع الحسام المهند  
قول الآخر:

لولا العقول لكان أدنى<sup>4</sup> ضيغم ... أدنى<sup>5</sup> إلى شرف من الإنسان<sup>6</sup>

---

1 هناك حالة أخرى يتقدم فيها معمول "أفعل التفضيل" على عامله أفعل التفضيل.  
وقد سردنا ملخصها في رقم 1 من هامش ص 401، وقلنا إن هذا الملخص لا يغني عن البيان والتفصيل المذكورين في باب الحال، "ج 2 م 84 ص 303 "د" ورقم 3 من هامش ص 300 هناك".

- 2 المرأة في هودجها، "تكرماً وصيانة لها".
- 3 وفي تقديم "من" مع مجرورها في حالي الاستفهام يقول ابن مالك في بيته السابع والثامن -وسيدكران لمناسبة أخرى في ص 419:
- وإن تكن بتلو "من" مستفهما ... فلهما كن أبدا مقدما -7
- كمثل: ممن أنت خير؟ ولدى ... إخبار التقديم نورا وردا -8
- أي: أن تكن مستفهماً بالاسم التالي: "من"، وهو مجرورها، فتقدمهما وجوباً في كل الحالات. ثم قال: ورد التقديم نورا "أي نادراً" في حالة الإخبار. أي في حالة الكلام الخبري، لا الإنشائي الذي شرحناه.
- ومما يلاحظ أن المثال الذي في البيت الثاني معيب؛ للسبب الموضح في الصفحة الآتية:
- 4 أقل.
- 5 أقرب.
- 6 سيدكر هذا البيت لمناسبة أخرى في ص 433.

(404/3)

---

ومثال الفصل بكلمة: "لو" وما يتبعها قول الشاعر:

ولفوك أطيب -لو بذلت لنا- ... من ماء موهبة 1 على خمر

ومثال النداء: أنت على أداء المهام الجسام أقدر -يا صديقي- من صفوة الأخلاء.

قول الشاعر:

لم ألف أخبث -يا فرزدق- منكمو ... ليلاً، وأخبث بالنهار نهاراً

فلا يجوز الفصل بينهما بأجنبي "وهو الذي ليس معمولاً لأفعل" ولا بشيء غير ما سبق؛ ولهذا حكموا بالخطأ أو الشذوذ على مثل: ممن أنت أفضل؛ لأن الجار والمجرور: "ممن" متعلقان "بأفضل" 2، و"أنت" مبتدأ خبره: "أفضل" وقد فصل المبتدأ بين "أفضل" والجار مع مجرورة، مع أن المبتدأ أجنبي من أفضل، "أي: ليس معمولاً له".

"ملاحظة": قد يصاغ "أفعل التفضيل" من مصدر فعل يتعدى بحرف الجر "من"؛ كالفعل: قرب، بعد ... فعند التفضيل يجيء هذا الحرف مع مجروره، إما متقدمين على "من" الجارة للمفضول ومتوسطين بينها وبين "أفعل"؛ نحو: الجرب أقرب من الصواب من الناشئ، وإما متأخرين عنهما؛ نحو: الجرب أقرب من الناشئ من الصواب 3 ...

---

- 1 نقرة في جوف الصخر يخزن فيها الماء ليبرد.
- 2 ويجب تقديمها عليه وحده في هذه الصورة.
- 3 وهذا النوع الخاص بالتعدي يخالف النوع الذي سبق في ص 402 وهو الخاص بدخول "من" على المفضل عليه - كما ستجيء الإشارة لهذا في ص 412.

(405/3)

.....

زيادة وتفصيل:

أ- عرفنا 1 أن: "أفعل التفضيل" يدل -في الأغلب- على اشتراك شيئين في معنى خاص، وزيادة أحدهما على الآخر فيه... و.... فما ضابط الاشتراك؟! ليس للاشتراك ضابط معين يحدد أنواعه، وإنما يكفي أن يتم على وجه من الوجوه يكون به واضحاً ومفهوماً للمتخاطبين، ولو كان اشتراكاً ضدياً، أو تقديرياً، كقول إنسان في عدوين له: هذا أحب إلي من ذلك. وفي نوعين من الشر: هذا أحسن من هذا. يريد في المثال الأول: هذا أقل بغضاً عندي، ويريد في المثال الثاني: هذا أقل شراً من الآخر؛ فليس في نفس المتكلم قدر مشترك من الحب والحسن لهذا، أو لذلك. وإنما القدر المشترك هو الكره والقبح اللذان يضادان الحب والحسن. فلاشتراك إنما هو في أمر مضاد في معناه لمعنى: "أفعل" المذكور في الجملة، مع تفاوت النصيب بينهما، ووجود الزيادة في أحدهما وحده؛ فأحدهما عدو خفيف العداوة أو القبح، والآخر: شديدتهما فالزيادة موجودة ولكنها في أحد الأمرين المشتركين في معنى: مضاد لمعنى أفعل. ومن غير الغالب ألا يكون بينهما اشتراك مطلقاً إلا على نوع جائز من التأول توضحه القرائن؛ كقولهم: الثلج أشد بياضاً من المسك، الصيف أحر من الشتاء، السكر أحلى من الملح، العسل أحلى من الخل. يريدون: أن بياض الثلج أشد في ذاته من سواد المسك في ذاته، والصيف حرارته أشد من الشتاء في برده، والسكر في حلاوته أقوى من الملح في ملوحته، والعسل حلاوته أشد من الخل في حموضته، وهكذا... ؛ فليس بين كل اثنين مما سبق اشتراك في المعنى إلا في مطلق الزيادة المجردة، ودرجتها الذاتية المقصورة على صاحبها... ؛ فالصلة بين كل اثنين مقصورة على هذه الزيادة المجردة، وبينهما بعد ذلك تباين تام يختلف عن التضاد السابق الذي يقوم بجانبه

1 في ص 395 وأشرنا في رقم 2 من هامشها إلى أهمية ما يأتي هنا في الزيادة والتفصيل.

(406/3)

.....

نوع من الاشتراك في أمر يتصف به الاثنان، وإن كان هذا الأمر مخالفاً معنى "أفعل".  
ب- من الأساليب الصحيحة: فلان أعقل من أن يكذب -وأمثال هذا- فهل معناه تفضيل فلان في العقل على الكذب؟ وهذا معنى فاسد؛.  
خير ما يقال في هذا وأمثاله: أن "أفعل التفضيل" يفيد هنا أمرين معاً؛ هما إفادة البعد عما بعده، وأن سبب هذه الإفادة هو المعنى اللغوي الأساسي المفهوم من مادة "أفعل" المعروف في الجملة الأصلية، فالمراد: فلان أبعد الناس من الكذب؛ بسبب عقله. وفي مثل: فلان أجل من الرياء، وأعظم من الخيانة ... يكون المقصود: فلان أبعد الناس من الرياء؛ بسبب جلاله، وأبعد من الخيانة بسبب عظمته ... ومثل هذا يقال في بيت الشاعر:

الحق أكبر من أن تستبد به ... يد، وإن طال في ظلم تماديها  
فالغرض إعلان البعد عن تلك الأشياء مع بيان سبب البعد. وأفعل التفضيل في تلك الأساليب ونظائرها يفيد ابتعاد الفاضل من المفضول، ولا تكون "من" تفضيلية جارة للمفضول، وإنما هي مع مجرورها متعلقان "بأفعل" الذي هو بمعنى: متباعد؛ لأنها حرف الجر الذي يتعدى به الفعل "بعد" وباقي المشتقات التي من مادته؛ ومنها هنا: "أفعل" لتضمنه معنى "أبعد: بمعنى: "بعد" فهي متعلقة به من غير أن يدل على تفضيل؛ كنظيرتها في قولنا: أنا بعيد من الظالمين، بمعنى: متباعد.

وقيل إنه مستعمل في بعض مدلوله دون بعض؛ فهو يدل على زيادة البعد، دون أن يكون هناك مفضول حقيقي، ولا "من" الداخلة عليه ...

ومضمون الرأيين واحد1....

ج- يجب تصحيح عين أفعل التفضيل إذا كانت قبل التفضيل مستحقة للإعلال، ونحو: الأديب أقوم لساناً، وأبين قولاً من غيره، فيجب أن تسلم الواو والياء.

1 وهناك بعض آراء أخرى عرض لها "المعني" في "الباب الخامس من الجزء الثاني، عند كلامه على الجهة الرابعة من جهات الاعتراض.

(407/3)

.....

د- إذا كان أفعال التفضيل المجرد<sup>1</sup> واجب الأفراد والتذكير فما بال العرب تقول: مر بنا سرب من الطباء، بعده أسراب آخر؛ فيأتون بكلمة: "آخر" مجموعة ومؤنثة؛ "إذ هي جمع، مفردة: "أخرى"، "وأخرى" مؤنث لكلمة "آخر" الذي أصله "أآخر" على وزن: "أفعل" المذكر الدال على التفضيل؛ فهو من القسم المجرد". فلم كانت "آخر" مجموعة ومؤنثة في المثال السالف -وأشباهه- مع أن القاعدة تقتضي الإفراد والتذكير، وأن يقال: أسراب "آخر" "التي أصلها: "أآخر" كما أسلفنا"<sup>2</sup>.  
أجاب النحاة: إن كلمة: "آخر" ليست مما نحن فيه؛ لأسباب ثلاثة مجمعة:  
أولها: أنها في استعمالاتها الصحيحة المختلفة -ومنها المثال السالف وأشباهه- لا تدل على التفضيل؛ "أي: لا تدل على المشاركة والزيادة" وإنما تدل على المغايرة المحضة، والمخالفة المجردة من كل معنى زائد عليها. فالكلام الذي تكون فيه يقتضي معنى المغايرة وحدها، لا معنى المفاضلة، أو نحوها. وهذا شأنها في الاستعمالات الواردة، فمعنى سرب آخر وأسراب آخر هو: سرب مغاير، وأسراب مغايرات، بدون تفضيل فيهما.  
وثانيهما: أنها -في كلام العرب- لا يقع بعدها: "من" الجارة للمفضول، لا لفظاً ولا تقديرًا.

وثالثها: أنها -في كلامهم الفصيح تطابق وهي نكرة<sup>3</sup>.

1 سبق الكلام عليه، في ص 401.

2 أي: أن الأصل أن يقال مثلاً: هذا ظبي آخر "وأصلها: أآخر" وهذه ظبية آخر "أآخر" لكنهم تركوا الأصل، وقالوا: ظبية أخرى؛ فأتوا بكلمة: "أخرى" التي هي المفردة المؤنثة لكلمة: آخر.

والأصل أيضاً أن يقال: هذان ظبيان آخر "وأصلها: أآخر، وهاتان ظبيتان آخر "ولكنهم تركوا الأصل وقالوا: آخران، في تثنية المذكر، وأخريان في تثنية المؤنث.

وكذلك الأصل أن يقال: هؤلاء طباء آخر "أآخر" وهؤلاء طبيبات آخر "أآخر".  
لكنهم تركوا الأصل أيضاً، وقالوا: آخر، التي هي جمع مؤنث، مفردة: أخرى.  
3 أي: أنها لو كانت التفضيل وهي نكرة، لوجب عدم مطابقتها؛ كي تساير المسموع  
الكثير.

(408/3)

.....

فلهذه الأمور الثلاثة لا تكون من القسم الأول الذي يدور فيه الكلام؛ بل إنها ليست  
للتفضيل مطلقاً 2 - كما تقدم؛ وإنما هي كلمة معدولة، "أي: محولة" عن كلمة: "آخر"  
التي أصلها "أآخر" جاءت لتؤدي معنى ليس فيه تفضيل، ذلك أن العرب حين أرادوا  
استخدام كلمة: "آخر" في معناها الأصلي - وهو المغايرة المحضة الخالية من معنى  
التفضيل - عدولوا بها عن وزنها الأول؛ بأن أدخلوا عليها شيئاً من التغيير، وحولوها إلى  
هذا الوزن الجديد؛ وهو: "آخر" لتؤدي معنى خالياً من التفضيل لا يمكن أن تؤديه إذا  
بقيت على الصيغة الأولى. ويقول السيوطي<sup>1</sup>، قولاً أشبه بهذا؛ نصه:  
"كان مقتضى جعل "آخر" من باب "أفعل التفضيل" أن يلازمه في التنكير لفظ الإفراد  
والتنكير. وألا يؤنث، ولا يثنى، ولا يجمع، إلا معرفاً، كما كان أفعل التفضيل؛ فمنع هذا  
المقتضى، وكان بذلك معدولاً عما هو به أولى؛ فلذلك منع من الصرف" 2....  
فالذي دعا النحاة لهذا التحليل والتعليل هو ما رأوه من جمعها وتأنيتها مع انطباق  
أوصاف القسم الأول عليها - في الظاهر - فلجئوا إلى مسألة العدول والتحويل ليتغلبوا  
على هذه العقبة ويجعلوا قاعدة: "أفعل التفضيل الجرد" مطردة.  
قد يكون كلامهم سائغاً من الوجهة الجدلية المحضة، لكنه من الوجهة الحقيقية مردود،  
ذلك أن العرب لا تعرف شيئاً مما قالوه، ولم يدر بخلدها قليل أو كثير منه حين نطقوا  
بالتعبير السابق وأشباهه. فإبعاداً لهذا التكلف ومسايرة للأمر الواقع، يحسن الأخذ  
ببعض مما قاله النحاة - بحق - وهو: أنها ليست للتفضيل فلا تنطبق عليها أحكامه، أو  
أنها خالفت القاعدة؛ فهي من الشاذ

2 يقول العكبري - في كتابه: "إملاء ما من به الرحمن" ج1 ص456، سورة البقرة ما نصه في كلمة: "آخر" "لا تنصرف للوصف والعدل عن الألف واللام؛ لأن الأصل في "فعل" صفة أن تستعمل في الجمع بالألف واللام؛ كالكبرى والكبر، والصغرى والصغر".  
ا. هـ. وهذه التعليل مردود كغيره بما ذكرناه هنا.

(409/3)

.....

الذي يحفظ، ولا يقاس عليه. ولا عبرة بما عرضه من أسباب أخرى؛ فهني أسباب ضعيفة لا تثبت على التمهيص، ومن السهل دفعها، وقد دفعها بعض النحاة فعلاً بما يرهق سرده من غير نفع عملي، فخير لنا أن فقر الواقع، من غير تكلف ولا جدال زائف.

هـ - ونزولاً على قاعدة الأفراد والتذكير السالفة عاب بعض النحاة على أبي نواس ذكر كلمتي: "صغرى" و "كبرى" مؤنثتين للتفضيل، مع أنهما مجردتان في قوله1:

كأن صغرى وكبرى من فقاقتها ... حصباء در على أرض من الذهب والقياس: أصغر وأكبر. لأنهما صيغتان للتفضيل، مجردتان. والقاعدة تقضي بالتزام التذكير والإرادة في هذه الحالة..

ومما قيل في دفع هذا العيب: إن الشاعر لم يقصد التفضيل مطلقاً، ولا الحديث عن شيء أصغر من شيء آخر، أو أكبر منه؛ وإنما قصد صغرى أو كبرى من حيث هي: لا باعتبار موازنتها بغيرها؛ كمن يشاهد طفلة تحاول الركوب فيساعدها ويقول: ساعدتها لأنهما: "صغرى"، أي صغيرة، وكمن يشاهد سيدة عجوزاً؛ فيعاونها عن النزول من السيارة ويقول: عاونتها لأنهما كبرى؛ أي: كبيرة السن؛ فليس في كلامه هذا، ولا في المقام ما يدل على تفضيل أو موازنة بين اثنين يزويد أحدهما على الآخر في هذا المعنى. وإذا كان الأمر على ما وصفنا فليس التأنيث لحنًا، لأن "أفعل" إذا كان مجرداً غير مقصود منه التفضيل "فالأكثر فيه عدم المطابقة؛ حملاً على أغلب أحواله، وقد يطابق، لعدم مجيء "من" لفظاً ومعنى. واعتماداً على هذا السبب في المطابقة يخرج بيت أبي نواس السالف، ومثله قول العلماء العروضيين: "فاصلة صغرى وكبرى"، خلافاً لمن جعله لحنًا2.



---

1 يصف كأساً مملوءة بشراب ذهبي اللون، تعلوه الفقايع.

2 حاشية الخصري مع توضيح بعض كلماتها - "في هذا الباب عند الكلام على أفعال التفضيل المضاف والمقرون بأل". ومثل هذا في شرح التوضيح. وقال الأشموني في هذا الموضوع ما نصه: "..... وإذا صح جمع "أفعل التفضيل"؛ لتجرده من معنى التفضيل جاز أن يؤنث؛ فيكون قول ابن هانيء: "كأن صغرى وكبرى من فقايعها ... " صحيحاً

أ. هـ.

(410/3)

---

وهذا دفع حق، وهو خير من القول بأن في الكلام حذفاً وزيادة يؤديان إلى إخراج الكلمتين من هذا القسم، وإدخالهما في قسم آخر من أقسام "أفعل" التفضيل؛ كقسم المضاف 1 إلى المعرفة؛ بحيث يؤدي إلى الحكم بصحتهما، وأن الأصل: "كأن" صغرى فقايعها وكبرى من فقايعها" ... فكلمة: "من" زائدة "مع أنها - في الغالب - لا تتراد إلا بعد نفي بشرط أن يكون مجرورها نكرة"، و"فقايعها" الأولى محذوفة للدلالة الثانية عليها، ففي الكلام حذف من جهة، وزيادة من جهة أخرى ... وما أشد حاجتنا إلى إهمال مثل هذا مما لا داعي له.

وأعجب منه قولهم في الدفاع عن الشاعر: "إن أفعل التفضيل المجرد يصح تأويله بما لا تفضيل فيه؛ فيطابق حينئذ كما في المضاف إلى المعرفة"، وقد جاء هذا الكلام في التسهيل 2. ولا أدري: أيغيب عن أحد وجه ضرره وأثره السيئ في اللغة؟ إذ كيف تؤدي اللغة مهامها - وما أجلها - إذا كان من الجائز دون قيد ولا شرط. تأويل اللفظ الذي يشوبه خطأ لغوي تأويلاً يصلح عيبه من غير داعٍ معنوي لذلك؟

---

1 سيجيء الكلام على المضاف بنوعيه في ص 416 و 418.

2 ونقله: الهمع، وياسين في حاشيته على التصريح، وكذا الصبان.

(411/3)

القسم الثاني:

أن يكون أفعال التفضيل مقروناً "بأل". وهذا يوجب أمرين:  
أحدهما: أن يكون مطابقاً لصاحبه في التذكير، والتأنيث، والإفراد، وفروعه؛ نحو: قوله تعالى: {سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى} - اليد العليا خير من اليد السفلى 1. الشقيقان هما الأفضلان - الشقيقان هما الفضليان 2 - الأشفاء هم الأفضلون، أو الأفاضل 3 - الشقيقات هن الفضليات ...

والآخر: عدم مجيء "من" الجارة "للمفضل عليه"؛ لأن "المفضل عليه" لا يذكر في هذا القسم 4. أما الجارة لغيره فتجيء؛ كالتي في قول الشاعر:  
فهم الأقربون من كل خير ... وهم الأبعدون من كل ذم  
فالجار والمجرور - في الشطرين - لا شأن له بالتفضيل: لأن: "من" المذكورة هي التي تدخل على المجرور للتعدية 5، إذ: "الأقرب" و "الأبعد" يحتاجان إلى معمول مجرور "بمن" كفعلهما: "قرب وبعد" فليست: "من" بعدهما هي التي تدخل على المفضول، وتجره؛ إنما هي مجرورها نوع آخر.

- 
- 1 العليا: مؤنث الأعلى، والسفلى: مؤنث الأسفل. والألفاظ الأربعة صيغ تفضيل.
  - 2 تشية: فضلى، مؤنث: أفضل.
  - 3 انظر رقم 2 من هامش ص 414؛ ففيه البيان.
  - 5 إذ تغني عنه "أل"؛ لأنها للعهد "وليست موصولة كالداخلية على اسم الفاعل، واسم المفعول" والتي للعهد تشير إلى شيء معين تقدم ذكره لفظاً أو حكماً. وتعيينه يشعر بالمفضول؛ ولهذا قالوا: "لا تكون" "أل" في "أفعل التفضيل" إلا للعهد؛ لنلا يعرى عن المفضول - راجع الصبان، ج 2 أول باب أفعل التفضيل - وإذا لا يصلح أن يقال: على الأفضل من أمين. وأما قول الأعشى:  
ولست بالأكثر منهم حصى ... إنما العزة للكاثر  
فمؤول عندهم بتأويلات مختلفة؛ منها: زيادة "أل" في لفظ: "الأكثر"، ومنها: أن الجار والمجرور متعلق بكلمة محذوفة تماثل المذكورة، والأصل: "بالأكثر أكثر منهم".... ومنهم أن "من" بمعنى "في" وكل هذه التأويلات مرفوضة لا يعرف عنها الشاعر "الأعشى" شيئاً؛ فهي إما لغة، وإما شاذة.
  - 5 وهي التي سبقت الإشارة إليها في ص 407، وتخالف الداخلة على المفضل عليه، والتي سبق بيانها في ص 402.

زيادة وتفصيل:

قال صاحب التصريح<sup>1</sup>: إن "أفعل التفضيل" المقترن بأل يطابق موصوفه لزوماً.... ومع ذلك لا بد من ملاحظة السماع، وأردف هذا بالنص الآتي:

"قال أبو سعيد على بن سعيد في: كفاية المستوفى، ما ملخصه: ولا يستغنى في الجمع<sup>2</sup> والتأنيث عن السماع؛ فإن الأشراف والأظرف لم يقل فيهما: الأشراف والشراف. والأظارف، والظرفي، كما قيل ذلك في الأفضل والأطول، وكذلك الأكرم والأعجم، قيل فيهما: الأكارم والأماجد، ولم يسمع فيهما: الكرمى والمجدى" ا. هـ.

هذا ما قاله وما نقله صاحب "التصريح" وقد يكون من السداد إهماله. وترك الأخذ به، لما فيه من تضيق وتعسير بغير حق؛ إذ يفرض على المتكلم أن يبحث جهد طاقته عن الصيغة المسموعة؛ فإن اهتدى إليها بعد العناية استعمالها، وإن لم يجدها لم يستعمل القياس مع شدة حاجته إلى استخدامها للوصول إليها.

على أن بذل الطاقة واحتمال العناية لا يوصلان أحياناً إلى الصيغة المسموعة، لا لعدم وجودها، ولكن لتعذر الاهتداء إلى مكانها، برغم العناية المرهق المبذول في سبيلها. وهل أدل على هذا من أن صاحب الرأي السالف يقرر عدم ورود السماع بكلمات معينة منها: "الكرمى" مؤنث: "أكرم"، وأن غيره يقرر عدم ورود بكلمات أخرى منها: "الردلى، والجملى"، "مؤنث: الأرذل والأجمل" على حين يسجل أبو علي القالي في الجزء الأول من كتابه: "الأمالى"<sup>3</sup> ما نصه: "قال بعض بني عقيل وبني كلاب: هو الأكرم، والأفضل، والأحسن، والأرذل، والأنذل، والأسفل، والألأم. وهي: الكرمى والفضلى، والحسنى،

1 ج2 باب: "أفعل التفضيل" عند الكلام على النوع المقرون بأل.

2 المفهوم من سياق الكلام في: "التصريح" أن مراده بالجمع السماعي مقصور على "جمع التكسير" دون غيره؛ إذ لا خلاف في قياسية جمعي التصحيح بالشروط الخاصة بكل منهما. — وقد سبقت عند الكلام عليهما في الجزء الأول — هذا، ولم يتعرض النص السالف لمثنى. فهل يريد بالجمع ما يشمل المثنى أيضاً كالشأن في عبارات بعض

(413/3)

والرذلي، واللؤمي، وهن الرذل، والنذل واللؤم ... " ا. ه؟. فقد سجل أنها مسموعة هي ونظائر لها. ومن تلك النظائر الأخرى المسموعة: العظمى، الصغرى، الكبرى، الوثقى، الفضلى، القصوى، الأولى، الجلى، الدنيا، الوسطى، الأخرى، العليا، السفلى، الكوسى "كثيرة الكياسة" الطولى "أنثى الأطول" -الضيقي "شديدة الضيق" ... و ... ولكل صيغة مما سبق مقابل على وزن "أفعل" لمذكرها. ولو حصرنا ما نقله صاحب الأمالي، وما نقله غيره في مواطن مختلفة، وما رأيناه بأنفسنا في المراجع اللغوية ... لكان من هذه الكلمات المبعثرة مجموعة كثيرة العدد، تبيح القياس عليها؛ لكثرتها التي تتجاوز المائة. ولا حاجة بنا إلى تأويلها، أو التمثل لإبعادها عن "التفضيل" وعن نوعه الذي نحن فيه؛ فإن تأويل النحاة -كما بسطوه هنا- يقوم على الجدل المحض الذي لا يعضده الحق.

وشيء آخر: أنه لو صح الأخذ برأي المانعين وحدهم ما كان للقياس حكمة ولا فائدة؛ لأن القياس مستمد من الكثير المسموع، وقد تحقق هذا الكثير هنا. فكيف نمنع القياس في بعض الصور التي ينطبق عليها؟ وكيف نحرم تطبيقه والانتفاع به، زاعين واهمين أن صيغة الكلمة ذاتها -بحروفها وتكوينها المادي- غير مسموعة؟ فلم الاستنباط، ووضع القواعد والضوابط العامة؟ وكيف يتحقق القياس؟...1.

لهذا كان مجمع اللغة العربية سديد الرأي حين قرر قياسية جمع "الأفعل" الذي للتفضيل المقرون بأل على "الأفاعل"، كما قرر صياغة مؤنثه على "الفعلى" قياساً كذلك2....

- 1 يؤيد هذا ما سبق أن قلناه في قياسية مصدر الفعل الثلاثي ص 184 وما بسطه ابن جني -وغيره- في الجزء الأول من كتابه: "الخصائص" في الفصل الرشيد المحكم الذي نشير إليه كثيراً، وعنوانه: "اللغة تؤخذ قياساً" وقد نشرناه كاملاً في آخر الجزء الثاني.
- 2 طبقاً لما في ص 151 من الكتاب الذي أصدره في الجمع سنة 1969؛ ففي تلك

الصفحة تحت عنوان: "في أفعال التفضيل - جمع: "الأفعال" على الأفاعيل، وصوغ مؤنثه على: "الفعل" ما نصه منسوباً إلى لجنة الأصول بالجمع، ومصحوباً بالأسانيد والبحوث المؤيدة له:

"يختلف النحاة في جمع التفضيل المقترن بالألف واللام على: "الأفاعيل"، وفي تأنيثه على "الفعلى". فمنهم من ذهب إلى أن جمعه على "الأفاعيل" وتأنيثه على "الفعلى" مقصوران على =

(414/3)

.....

طاماً رددنا - في هذا الكتاب - أن الحرص على سلامة اللغة أمر محمود، بل مفروض، ولكن بشرط ألا يكون بوسائل تعوق الانتفاع بها، وتزهّد فيها، من غير فائدة ترجى، ولا ضرر يدفع.

نعم قد يقع جرس هذه الصيغ الجديدة القياسية غريباً أول الأمر على الأسماع؛ كذلك الصيغ التي نقلها صاحب الأمالي عن بني عقيل، وبني كلاب ولكن لا يصح أن تحول غرابة الجرس بين الكلمة والانتفاع الضروري بها، فما أكثر الكلمات اللغوية الغريبة في جرسها على الأسماع، وقد تكون غريبة عند قوم مقبولة عند آخرين. على أن تداول الكلمة الغريبة كفيف بصقلها وإزالة غرابتها، ولكن يطول الزمن على تداولها، فما أسرع دورانها وشهرتها، بسبب الحاجة إلى استخدامها، وترديد الألسنة لها ...

= السماع. ومنهم من ذهب إلى أن ذلك قياسي؛ مستندين إلى أن اقترانه "بأل" يبعده عن الفعلية من حيث أن الأفعال لا تدخلها الألف واللام، وذلك يدينه من الاسمية. ولما كان هذا الرأي أقرب إلى التيسير قررت اللجنة أنه يجوز "أفعل التفضيل" المقرون بالألف واللام على "الأفاعيل"، ويلحق به في ذلك المضاف إلى المعرفة، وأنه يجوز تأنيثها على الفعلى" ١. هـ.

وقد وافق الجمع ومؤتمره على قرار اللجنة في الجلسة السادسة من المؤتمر الثالث والثلاثين بدورة سنة 1967.

(415/3)

### القسم الثالث:

أن يكون مضافاً 1، ويشترط في هذا القسم شرطان عامان لا بد منهما في "أفعل التفضيل" المضاف مطلقاً "أي: سواء أكانت إضافته للمعرفة أم للنكرة". أحدهما: ألا يقع بعد أفعل التفضيل "من" الجارة للمفضول، فلا بد أن يخلو الكلام منها ومن مجرورها؛ فلا يصح: محمود أفضل الطيارين من حامد، أما الجارة لغيره فتوجد: نحو: أبي أقرب الناس مني.

ثانيهما: أن يكون المضاف بعضاً 2 من المضاف إليه، بشرط إرادة التفضيل وبقاء معناه 3 ووجوده؛ فلا يصح: الطيار أفضل امرأة.

فتى تحقق الشرطان العامان، وكانت إضافته لنكرة، وجب حكمان: أولهما: إفراده وتذكيره - كالمجرد 4-.

والآخر: مطابقة المضاف إليه لصاحب 5 أفعل التفضيل، "أي: للموصوف 6 الذي يتجه إليه معنى: "أفعل" ويتصف به". وفي التذكير. والتأنيث، وفي الأفراد وفروعه، وفي جنسه أيضاً..

---

1 إذا أضيف كانت إضافته غير محضة، وقيل: محضة على الوجه المبين في ص 5. وقد سبق بياهما وتفصيل أحكامهما أول هذا الجزء.

2 وسيجيء في الزيادة "ص 421" اشتراط أن يكون "أفعل" بعض المضاف إليه، مع بيان المراد من هذه البعوضة.

"وقد سبق لهذه المسألة المهمة توضيح آخر يتممها في ج 2 باب: التمييز ص 332 "ب" م 88".

3 وهو المفاضلة الدالة على زيادة شيء على آخر؛ وبهذا تكون المفاضلة قائمة وموجودة.

4 وفي حكم أفعل التفضيل المجرد من "أل" والإضافة، أو المضاف إلى نكرة - وأن هذا الحكم هو الأفراد والتذكير - يقول ابن مالك في بيت سبق ذكره في هامش ص 403: وإن لمنكور يضاف أو جردا ... ألزم تذكيراً، وأن يوحدا

5 المضاف هو: "أفعل" والذي يتجه إليه معناه هو صاحبه الذي يتصف به؛ فكلاهما واحد من جهة المدلول والمعنى.

6 أي الشيء الذي يقوم به معنى "أفعل"، فليس المراد بالموصوف والصفة هنا المنعوت وللنعت الاصطلاحيين.

ومن أمثلته قول المتنبي:

وأحسن وجه في الورى وجه محسن ... وأيمن كف فيهمو كف منعم

وتقول: هذان الوجهان أحسن وجهين ... وهاتان الكفان أيمن كفين وجوه الشرفاء

أحسن وجوه، وأكفهم أيمن أكف 1.

فالأمر التي يجب اجتماعها كاملة عند إضافته للنكرة 2 - أربعة؛ هي:

1- امتناع "من" للمفضول.

2- كون المضاف بعض المضاف إليه عند إرادة التفضيل.

3- إفراد "أفعل" وتذكيره.

4- مطابقة المضاف إليه لصاحب "أفعل" في الجنس، وفي الأفراد والتذكير وفروعهما.

1 جاءت المطابقة السابقة - في أغلب صورها التي منها التذكير والتأنيث - نتيجة

لاشترط أن يكون المضاف بعض المضاف إليه، "فلا يقال: سعيد أفضل امرأة؛" لما

تقرر: أن أفعل التفضيل المضاف لنكرة لا بد أن يكون بعضاً من المضاف إليه - في

الأصح - بشرط أن يكون معنى المفاضلة قائماً. وقد اشترط بعضهم لوجوب هذه

المطابقة أن يكون المضاف إليه جامداً؛ ليخرج مثل قوله تعالى: {أَسْفَلَ سَافِلِينَ} ، لعدم

وجود صاحب "أفعل" والأحسن إهمال هذا الشرط أما كلمة "أسفل" في الآية فصفه

لجمع محذوف.

هذا، ومن المهم فهم الأساليب التي يكون فيها "أفعل التفضيل" مضافاً لنكرة مطابقة

للموصوف الذي يتصف بمعنى أفعل التفضيل، "أي: مطابقة لصاحب أفعل التفضيل؛"

فإن المراد يكون إثبات المزية للمفضل على جنس المضاف إليه واحداً واحداً إن كان

المضاف إليه مفرداً، واثنين اثنين إن كان المضاف إليه مثنى، وجماعة جماعة إن كان جمعاً.

ومما يزيد الأمر وضوحاً الأمثلة الآتية:

المصلح أفضل رجل، المصلحان أفضل رجلين، المصلحون أفضل رجال، المصلحة أفضل

امرأة المطلحتان أفضل امرأتين، المصلحات أفضل نساء ... فالمراد: المصلح أفضل من

جميع الرجال إذا فُضِّلوا رجلاً رجلاً، والمصلحان أفضل من جميع الرجال إذا فضِّلوا

رجلين رجلين، والمصلحون أفضل من جميع الرجال إذا فضِّلوا رجلاً رجلاً، والمصلحة

أفضل من جميع النساء إذا فضِّلن امرأة امرأة، والمصلحتان أفضل من جميع النساء إذا

فضلن امرأتين امرأتين، والمصلحات أفضل من جميع النساء إذا فضلن نساء، نساء، مجتمعات.. وهكذا الأمثلة الأخرى ونظائرها "انظر ص421 الآتية لإدراك الفرق بين ما هنا، وما هناك".

2 انظر حكم العطف على هذه النكرة في ص422.

(417/3)

وإن كانت إضافته لمعرفة وجب تحقيق الشرطين العامين المشار إليهما آنفاً. وتجوز فيه بعد ذلك من ناحية التذكير والإفراد وفروعهما -المطابقة وعدمها، بشرط أن يكون الغرض من "أفعل التفضيل" باقيًا -وقد شرحنا هذا الغرض- ولكن ترك المطابقة في التثنية والجمع هو الأكثر، إذ الأفصح أن يكون مفردًا مذكرًا في جميع استعمالاته. فمثال المطابقة: عمر أعدل الأمراء، العمران1 أعدلا الأمراء، الخلفاء الراشدون أعدلوا الأمراء، فاطمة فضلى الزميلات، الفاطمتان فضليًا الزميلات، الفاطمات فضليات الزميلات..

ومثال عدم المطابقة: عمر أعدل الأمراء، العمران أعدل الأمراء، الخلفاء الراشدون أعدل الأمراء... فاطمة فضلى الزميلات، الفاطمتان فضلى الزميلات، الفاطمات فضلى الزميلات...

أما إن كان الغرض الأصلي هو عدم المفاضلة مطلقًا2 أو: كان الغرض هو بيان المفاضلة المجردة3 فتجيب المطابقة للموصوف في الصورتين4 في الإفراد والتذكير وفروعهما، مع جواز أن يكون أفعل التفضيل المضاف بعضًا من المضاف إليه، أو غير بعض. فمثال ما لا يراد منه المفاضلة مطلقًا قول أحد الرجالين يصف الأقزام في المناطق الشمالية:

".... رأيت أهلها صغار الأجسام، قصارًا، لا يكاد أحدهما يزيد على خمسة أشبار، وليس لهم حكومة، ولكن عندهم قاض واحد يرجعون إليه، ويحترمون رأيه. وقد قابلته مرة فقال لي المترجم: هذا أفضل القضاة عندنا، وأوسع الرجال خبرة قضائية في بلدنا، وأرجحهم عقلًا...". فالمراد: فاضل، واسع، راجح...

1 عمر بن الخطاب، وعمر بن عبد العزيز.

2 أي: عدم إرادة الزيادة، وأن "أفعل" بمعنى الفاعل، أو الصفة المشبهة. وهذا يقضي



ألا يوجد المفضل، ولا "من" الجارة له. فقد سبق في "ب" من ص402. وهذا يقتضي ألا يوجد المفضل، ولا "من" الجارة له. فقد سبق في "ب" من ص402 أن "أفعل" لا يمكن تجريده من معنى المفاضلة مع وجود "من" الجارة للمفضل.

3 أي: إثبات الزيادة المحضة التي لا يقصد منها زيادة شيء على المضاف إليه وحده، وإنما يقصد منها مجرد الزيادة عليه وعلى غيره.

4 والأحسن الأخذ بالرأي القائل بقياسيتهما "بشرط وجود القرينة الموضحة للمراد منها؛ لكثرة مجيئهما، في أفصح الكلام، وأخذًا بالأيسر الذي لا ضرر فيه".

(418/3)

---

ولا يراد التفضيل: إذ لا وجود لقاض آخر يكون هو المفضل ...

وفي غير المفرد نقول: هذان أفضلًا القضاة، هؤلاء أفضلو القضاة. أو: أفاضلهم ...

هذه فضَّلَى القاضيات، هاتان فضَّلَيَا القاضيات، هؤلاء فضِّلَيَات القاضيات....

بالمطابقة في كل ذلك. ومثلها عند إرادة المفاضلة المطلقة؛ نحو: الحق أحقُّ الأقوال بالاتباع. والدين أولى الأصول بالتمسك به. فليس المراد في هذا المثال وأشباهه المفاضلة بين الأقوال بعضها وبعض، أو بينها وبين الأفعال، ولا بين الحق والباطل، وأن كلاً منهما جدير بالاتباع، ولكن الحق أجدر، ولا بين أصول الدين والكفر وفروعهما، وأن كلاً منها يستحق التمسك به ولكن الدين أولى ... ليس هذا هو المراد، وإلا فسد الغرض، وإنما المراد أن الحق في ذاته، والدين في ذاته، من غير نظر لشيء آخر غيرهما هما الأخقَّان والأوليان.

ومثل هذا يقال: الوالد أحسن الناس منزلة، الوالدان أحسن الناس منزلة، الوالدون أحسن الناس منزلة، أو: أحسنو الناس منزلة، الوالدة حُسْنَى النساء منزلة، الوالدتان حُسْنَيَا النساء منزلة، الوالدات حُسْنَيَات النساء منزلة<sup>1</sup>....

---

1 يقول ابن مالك في بيان أن المقرون "بأل" يطابق وجوباً وأن ما أضيف إلى معرفة يجوز فيه وجهان؛ هما المطابقة وعدمها بشرط أن تنوي من، أي: بشرط إرادة التفضيل، "أما عند عدم إرادة التفضيل فالواجب المطابقة - كما شرحنا-".

وتَلُوْ "أل" طَبَقٌ، وَمَا لَمَعْرَفَهُ ... أَضِيفَ -ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرَفَةٍ

أي: أن "أفعل" لذي يتلو "أل" ويقع بعدها تجب مطابقتها لصاحبه، وأن ما أضيف

لمعرفة فيه وجهان منقولان عن صاحب رأي ومعرفة بلغة العرب وأحكامها. ثم قال:  
هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى: "مِنْ"، وَإِنْ ... لَمْ تَنْوِ فَهُوَ طَبَقَ مَا بِهِ قُرْنُ  
"فهو طبق: مطابق الذي قرن التفضيل به، أي: للوصف الذي يقصد به التفضيل،  
وبعد ذلك ذكر بيتين سبق شرحهما والإشارة لهما "في ص 404"؛ وهما:  
وَإِنْ تَكُنْ بَتَلُو "مِنْ" مُسْتَفْهِمَا ... فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمَا  
كَمِثْلٍ: مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟ وَلَدَيَّ ... إِخْبَارِ التَّقْدِيمِ نَزْرًا وَرَدًا

(419/3)

---

وفي الصورتين المذكورتين لا يلزم - كما سبق - أن يكون المضاف بعض المضاف إليه 1.

---

1 لهذه المسألة إيضاح وافٍ سيجيء في الزيادة والتفصيل "آخر ص 423"، فمثال دخوله في جنس المضاف إليه وأنه بعضه: محمد عليه السلام أفضل قريش: تريد أفضل رجالهم واحدًا واحدًا، وأفضل الناس من بينهم. ومثال عدم دخوله في المضاف إليه، وأنه ليس بعضًا منه: يوسف أفضل إخوته "بوجود الضمير في إخوته، يعود عليه"، أي: أنه أفضلهم واحدًا واحدًا، لأننا إذا قلنا: من أخوة يوسف؟ لا يدخل فيهم يوسف، ولا يعد من بينهم؛ فلا يكون أفضلهم؛ لأن إضافة الإخوة للضمير تمنع أن يراد بهم ما يشمل يوسف. بخلاف ما لو قلنا: يوسف أفضل الأخوة، أو أفضل أبناء يعقوب "راجع ص 423 من الزيادة والتفصيل".

(420/3)

---

.....

---

زيادة وتفصيل:

لا يضاف "أفعل" الدال على التفضيل إلا إذا كان بعضًا من المضاف إليه المفضول  
"كما سبق" 1. وهذه "العضية" تتحقق بإحدى صورتين.  
1- أن يكون "أفعل" جزءًا 2 والمضاف إليه كلاً، نحو: الرأس أنفع الجسم، والمخ أعظم الرأس ...

2- أن يكون "أفعل" فردًا من بين أفراد كثيرة يشملها المضاف إليه. ولا بد في هذه الصورة أن يكون المضاف إليه جنسًا يندرج تحته أفراد متعددة، منها المضاف؛ نحو: الهرم المدرج أقدم الأهرام 3- أبو الهول أجمل التماثيل. يكاد النيل يكون أكبر الأنهار العالمية- أضّر التّركّات ما كان مالاّ لا علم معه، ولا خُلُق. وأحبّ أوطان البلاد إلى الفتى ... أرض ينال بها كريم المطلب فكل من: "الأهرام، التماثيل، الأنهار، التّركّات، أوطان البلاد...". جنس يشمل أفرادًا كثيرة.

وليس من اللازم لتحقيق "البعضية" أن يكون المضاف إليه معرفة؛ فقد يكون نكرة، نحو: الهرم المدرج أقدم هرم، أبو الهول أجمل تماثل، القلب أعظم عضو. وإذا كان المضاف إليه مفردًا نكرة، كهذه الأمثلة كان معناه معنى الجمع، ومنزله منزلة الجنس متعدد الأفراد، فيتحقق الشرط الأساسي السالف الذي يقتضي أن يكون "أفعل" بعضًا من المضاف إليه، أي: أنه بمنزلة قولك: الهرم المدرج أقدم الأهرام هرمًا هرمًا، أبو الهول أجمل التماثيل واحدًا واحدًا، القلب أعظم الأعضاء عضوًا عضوًا. فالمراد بالمضاف إليه المفرد النكرة إنما هو جنسها؛ ولهذا قطعوا بأن المراد من: فلان أفضل رجل هو أنه أفضل الناس إذا عُدوا رجلًا رجلًا. أي: أفضل من كل رجل 4 ...

---

1 في ص 416 وما بعدها.

2 الجزء ما يتركب منه ومن أمثاله "كُلّ" ولا وجود للكل الحقيقي إلا بجميع أجزائه.

3 جمع: هَرَم.

4 راجع ص 417 وهامشهما رقم 1 لإدراك الفرق بين الحالتين.

(421/3)

.....

---

ويقول الصبان عند الكلام على إضافة "أفعل" للنكرة ما نصه:

"زيدٌ أفضلُ رجل، أصله: زيد أفضل من كل رجل؛ فحذف: "من كل" اختصارًا،

وأضيف: "أفعل" إلى: "رجل". وجاز كونه مفردًا مع كون "أفعل" بعض ما يضاف إليه -

فالأصل أن يكون جمعًا - لفهم المعنى، وعدم التباس المراد. ووجب تنكيه؛ لأن القاعدة

أن كل مفرد وقع موقع الجمع لا يكون إلا نكرة؛ فإن جئت بأل رجعت إلى الجمع، وأن جمعت أدخلت "أل" ... اهـ.

ثم انتقل إلى مسألة هامة؛ هي العطف على "أفعل" فقال ما نصه:"  
"إن عطفت على المضاف إلى النكرة مضافاً آخر إلى ضميرها قلت: هذا أفضل رجل وأعقله، وهذه أكرم امرأة وأعقله. بتذكير الضمير وإفراده في المفرد وضده، والمذكر وضده؛ على التوهم؛ كأنك قلته من أول الكلام<sup>1</sup>. فإن أضفت "أفعل" إلى معرفة تأنيث، وجمعت، وأنثت؛ وهو القياس. وأجاز سيبويه الإفراد تمسكاً بقوله:

وميسرة أحسن الثقلين جيداً ... وسالفةً وأحسنه قَدْألاً<sup>2</sup>

أي: أحسن مَنْ ذُكر<sup>3</sup>.... وظاهره وجوب تذكير الضمير وإفراده في نحو: هذه أكرم امرأة وأعقله، وهذان أكرم رجلين وأعقله.... وهكذا ... " اهـ. ثم قال بعد هذا مباشرة: "والوجه عندي جواز المطابقة إن لم تكن واجبة، أو أولى" اهـ. قال ياسين في حاشيته على التصريح تعليقاً على رأي سيبويه: "وحاصله: أن إفراد الضمير مع عوده على غير مفرد إنما هو على تأويله باسم الموصول. وعليه يتخرج ما يقع في عبارات المصنفين" اهـ.

ورأي الصبان أقرب إلى السداد؛ لموافقته القواعد العامة الخاصة بالمطابقة،

---

1 يريد: كأن المعطوف ليس معطوفاً: "وكأنك نطقت به ابتداء كما تنطق بأفعال المضاف للنكرة.

2 مؤخر الرأس.

3 وما قاله "الصبان" نقل مثله "ياسين". وعلى هذا يكون الضمير المفرد العائد على غير المفرد هو بمعنى اسم الموصول - كما سيجيء -.

(422/3)

---

.....

---

ويُعده عن اللبس، ولأن الآراء الأخرى لم تدعّمها النصوص المتعددة التي تكفي لتأييدها فيما اطلعنا عليه من مراجع.

ويتصل بتلك المسألة الهامة أمراً آخر هو حكم أفعل التفضيل المعطوف في الصورة

السالفة، من ناحية ضبطة، والأوجه الإعرابية الجائزة فيه، وقد سبق بيان بعض الصور<sup>1</sup>.  
 ومما يجب التنبيه له أن هذه البعضية لا تكون حتمية إلا إذا كان "أفعل" باقياً على دلالة  
 التفضيل الخاص -كما قدمنا<sup>2</sup>- وعندئذ يكون المضاف إليه هو: "المفضول" ويتعين أن  
 يكون "أفعل". بعضاً منه. أما إذا لم تكن الدلالة على التفضيل باقية، أو كانت عامة  
 يقصد منها الزيادة على المضاف إليه وعلى غيره فإن المضاف إليه لا يكون مفضولاً،  
 ولا يشترط في المضاف حينئذ أن يكون بعضاً منه؛ فقد يكون بعضاً أو لا يكون؛ ومثال  
 ما ليس بعضاً: "يوسف أفضل إخوته". تريد: أنه فاضل فيهم، ولا تريد التفضيل، ولا  
 أنه يزيد عليهم في الفضل<sup>3</sup>. قال شارح المفصل ما نصه<sup>4</sup>:  
 "... وقد علم أن "أفعل" إنما يضاف إلى ما هو بعضه، فليعلم أنه لا يجوز أن تقول:  
 "يوسف أحسن إخوته". وذلك أنك إذا أضفت الإخوة إلى ضميره خرج من جملتهم،  
 وإذا كان خارجاً منهم صار غيرهم، وإذا صار غيرهم لم يجوز أن نقول: "يوسف أحسن  
 إخوته" كما لا يجوز أن تقول: "الياقوت أفضل الزجاج"؛ لأنه ليس من الزجاج. فحينئذ  
 يلزم من المسألة أحد أمرين كل واحد منهما ممتنع؛ أحدهما: ما ذكرناه من إضافة "أفعل"  
 إلى غيره، إذ إخوة زيد غير زيد. والثاني: إضافة الشيء إلى نفسه؛ وذلك أنا إذا قلنا إن  
 زيداً من جملة الإخوة -نظراً إلى مقتضى إضافة "أفعل"- ثم أضفت الأخوة إلى ضمير  
 زيد، وهو من جملتهم، كنت قد أضفته إلى نفسه؛ بإضافتك إياه؛ إلى ضميره

1 في: "ب" ص 14، باب الإضافة.

2 في ص 416، الشرط الثاني.

3 سبقت إشارة لهذا في ص 419.

4 ج 3 ص 8 لابن يعيش.

(423/3)

وذلك فاسد<sup>1</sup>، فأما على النوع الثاني<sup>2</sup> وهو أن يكون "أفعل" فيه للذات بمعنى: "فاعل"  
 فإنه يجوز أن تقول: "يوسف أحسن إخوته" ولا يمتنع فيه كامتناعه من القسم الأول؛ إذ  
 المراد أنه فاضل فيهم؛ لأنه لا يلزم في هذا النوع أن يكون "أفعل" بعض ما أضيف إليه.

وعليه جاء قولهم لُنْصَيِّبِ الشاعر: "أنت أشعر أهل جِلْدَتِكَ" لأن أهل جِلْدَتِهِ غيره، وإذا كانوا غيره لم تَسْغُ إضافة "أَفْعَلْ"، إليهم؛ لما ذكرته، ويجوز على الوجه الثاني؛ لأنه بمعنى الشاعر فيهم، أو: شاعرهم ... "ا. هـ.

---

1 لإضافة الشيء إلى نفسه حكم آخر سبق بيانه توضيحه في "د" ص 40 وما بعدها.  
2 "أفعل" على قسمين:

أولهما: ما يدل على التفضيل. والثاني ما لا دلالة فيه على تفضيل، وإنما يدل على وصف قائم بالذات، خال من المفاضلة خلواً تاماً. كالذي سبقت الإشارة إليه في: "هـ" من ص 140 وفي ص 418.

(424/3)

---

وفيما يلي بيان الأقسام السالفة، وملخص أحكامها:

---

1 انظر المراد من الموصوف هنا في رقم 6 من هامش ص 416.  
2 سبق شرحها في رقم 3 من هامش ص 418.

(425/3)

---

من هذا الملخص وما سبقه يتبين ما يأتي فيما يختص "بأفعل".  
1- وجوب إفراده وتذكيره إن كان مجرداً، أو مضافاً لنكرة.  
2- جواز مُطابقتها وعدمها في الأفراد وفروعه والتذكير والتأنيث إن كان مضافاً لمعرفة، والمفاضلة باقية. لكن التزام الأفراد والتذكير أفصح. وتجب البعضية في هذه الصورة.  
3- وجوب مطابقتها في باقي الأحوال. أي: حين يقترن "بأل"، أو يضاف لمعرفة والمفاضلة الحقيقية الخاصة غير قائمة. وفي هذه الإضافة الخالية من المضافة يجوز أن يكون بعضاً من المضاف إليه، وغير بعض.

(426/3)

---

### المسألة 113: عمل "أفعل" التفضيل

"أفعل" التفضيل أحد المشتقات التي يصح أن يتعلق بها شبه الجملة، والتي يصح أن تعمل؛ فيكون معمولها مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجروراً.

فمثال تعلق شبه الجملة به ما قاله أحد الوصافين في الإمام عليّ: "سمعتَه قُبِيلَ المعركة يخطب في جنوده، فكان أفصح في القول لساناً، وأعلى في الكلام بياناً، ورأيته يخوض الوغى؛ فكان أجراً عند الإقدام قلباً، وأقوى لدى شدّاتها عزماً" ... ؛ فالجار والمجرور: "في القول"، متعلقان بأفصح. والجار والمجرور: "في الكلام"، متعلقان بأعلى. والظرف: "عند" متعلق: "بأجراً". والظرف: "لدى" متعلق: "بأقوى".

أما عمله الرفع أو النصب أو الجرّ، ففيه البيان التالي:

أولاً: علمه الرفع

1- يرفع الضمير المستتر باتفاق، نحو: العظيم أنبل نفساً، وأشرف قصداً، وأكثر تعلقاً بجلائل الأمور، ففي كل من "أنبل" و "أشرف"، و "أكثر" ضمير مستتر وجوباً تقديره: "هو"، ويعود على: العظيم.

2- ويرفع الضمير البارز أحياناً -وهذا قياسي- نحو: مررت بزميل أفضل منه أنت، بجر كلمة: "أفضل" 1، على اعتبارها نعتاً لزميل، و "منة": جار ومجرور متعلق بأفضل. و "أنت": فاعل 1 أفعل التفضيل.

3- وقد يرفع الاسم الظاهر -قياساً- إذا صح أن يحل محل "أفعل" التفضيل فعلٌ بمعناه من غير فساد في المعنى أو في تركيب الأسلوب. فإن لم يصح كان رفعه الظاهر نادراً لا يحسن القياس عليه.

"1، 1" ويجوز رفع "أفضل" على اعتباره خبراً مقدماً، و "أنت" مبتدؤه. والجملة من المبتدأ والخبر في محل جر صفة لزميل. على الإعراب لا يكون "أفعل" قد رفع ضميراً بارزاً.

(427/3)

وقد وضعوا للحالة الأولى ضابطاً مُطَرِّداً، وهو: أن يكون "أفعل التفضيل" -في الأغلب- نعتاً والمنعوت اسم جنس، قبله نفي أو شبهة 1. وأن يكون الاسم الظاهر المرفوع بأفعل التفضيل أجنبياً 2 منه، ومفضلاً على نفسه ومفضولاً أيضاً -باعتبارين

مختلفين - نحو: ما رأيت رجلاً أكمل في وجه الإشراف منه 3 أفعل تفضيل، نعت.  
والمنعوت قبلها اسم جنس منفي في جملته، وهو: "رجل"، و"الإشراف" فاعل لأفعل  
التفضيل، وهذا الفاعل مفضّل ومفضول معاً؛ فهو مفضّل باعتباره في وجه العابد،  
ومفضول باعتباره في وجه غير وجه العابد. وهذا معنى قولهم: مفضل على نفسه  
ومفضول باعتبارين. وقد تحقق الضابط في المثال السالف؛ ومن ثمّ رفع أفعل التفضيل  
الاسم الظاهر. ومن الأمثلة: ما شاهدت عيوناً أجمل فيها الحورُ منه في عيون الأطباء ...  
فأفعل التفضيل هو: "أجمل"، ومنعوته: "عيوناً" اسم جنس منفي في جملته، وفاعله  
الظاهر هو: "الحور"، ولهذا الفاعل اعتباران، فهو مفضّل إن كان في عيون الأطباء،  
ومفضول إن كان في عيون غيرها. فقد تحقق في هذه الصورة الضابط الخاص كما تحقق  
في سالفاتها.

وفي الصورتين يمكن أن يحل محل "أفعل" فعلٌ بمعناه من غير أن يترتب على هذا فساد،  
نحو: ما رأيت رجلاً يكمل في وجهه الإشراف .... وما شهدت عيوناً بجمل فيها الحور ....  
فإن لم يصلح أن يحل هذا الفعل محله لم يرفع اسماً ظاهراً، إلا نادراً لا يقاس عليه - كما  
سبق - وإنما يرفع ضميراً مستتراً وجوباً؛ نحو: المشي أنفع من السباحة، ففي "أنفع"  
ضمير مستتر وجوباً يعود على المشي، ولا يجوز في الرأي الراجح أن يرفع اسماً ظاهراً؛  
لأنه لا يصح أن يحل محله فعل بمعناه؛ كما لا يصح أن يقال - في الرأي الراجح أيضاً -  
استمعت إلى فتى أعلم منه أبوه برفع كلمة "أبوه" على أنها فاعل لأفعل التفضيل 4:  
"أعلم" إلا على لغة ضعيفة مرجوحة.

---

1 كالنهي، والاستفهام الذي بمعنى النفي، وسيجيء التمثيل لهما في "أ" ص 430.  
2 بأن يكون خالياً من الضمير الذي يعود على الموصوف ويدل على صلة بين "أفعل"،  
ومنعوته.

3 أي: من الإشراف "انظر" ب" في الزيادة، ص 430.

4 لا يصح هذا: لأن أفعل التفضيل - في المثال أشباهه - ليس مفضلاً على نفسه، وإنما  
هو مفضل على غيره.



ومن الأمثلة التي يرفع فيها الظاهر وينطبق عليها الضابط: "ما سمعت ببلاد أكثر فيها الثراء المدفون منه في البلاد العربية". ومنها مثاهم المرّد منذ عهود بعيدة حتى سمّوا مسألة الرفع باسمه، وهو: "ما رأيت رجلاً في عينه الكحلّ منه في عين فلان".... ويرمزون لكل ما سبق بقولهم: "إن أفعّل التفضيل لا يرفع الظاهر إلا في مسألة: "الكحل". يريدون المثال السالف المشتمل على كلمة: "الكحل" وغيره مما يشابهه من الأمثلة التي ينطبق عليها الضابط العام كما ينطبق على مثال الكحل<sup>1</sup>....

---

1 يقول ابن مالك فيما سبق من رفع أفعّل التفضيل الظاهر كثيراً إذا صح أن يحل محله فعل بمعناه، وقليلًا لا يقاس عليه إذ لم يصح:   
وَرَفَعَهُ الظَّاهِرَ نَزَرَ. وَمَتَى ... عَاقَبَ فَعَلًا فَكَثِيرًا ثَبَتَا   
يريد: أن رفع "أفعّل" التفضيل للاسم الظاهر نزر "قليل" فلا يصح القياس عليه. لكن متى عاقب أفعّل التفضيل فعلاً، "أي: وليه "أفعّل" وأتى بعده فحل مكان الفعل"، فإن رفعه الظاهر في هذه الصورة قد ثبت نقله كثيراً من العرب. وضرب لهذا الكثير مثلاً:   
كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مَنْ رَفِيقٍ ... أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ   
والأصل: لن ترى في الناس من رفيق أولى به الفضل من الفضل بالصدق، ثم دخله الحذف الذي شرحناه والذي سيحيى في الزيادة. ومن الممكن أن يحل محله فعلى معناه هو: يحق.

(429/3)

---

.....

---

زيادة وتفصيل:

أ- من أمثلة النهي: لا تخالف شريكاً أحبّ إليه الخير منه إليك. ومن الاستفهام الذي بمعنى النفي: هل امرأة أحق الحمد منه بالأم؟.

ب- من كل الأمثلة السالفة يتبين أيضاً أن الاسم الظاهر الذي هو فاعل لأفعّل التفضيل يقع بين ضميرين؛ أولهما: يعود للمنعوت. وثانيهما: يعود للفاعل الظاهر. ويجوز حذف أولهما فقط، أو ثانيهما فقط، أو: هما معاً. فيجوز حذف الأول العائد على الموصوف -إن دل دليل على حذفه<sup>1</sup>؛ مثل ما رأيت رجلاً أكمل،..... الإشراف

منه في وجه العابد، ما شاهدت عيوناً أجمل... الحورُ منه في عيون الأطباء. والتقدير:  
أكمل في وجهه الإشراق، ... وعيوناً أجمل فيها الحورُ.... والمحذوف هنا ملحوظ كأنه  
مذكور1.

ومن الأمثلة الدقيقة الواردة عن القدماء: ما رأيت قوماً أشبه بعضً ببعض منه في  
قومك.

التقدير: ما رأيت قوماً أبينَ فيهم شبه بعض ببعض منه في قومك.  
ويجوز حذف الضمير الثاني العائد على فاعل اسم التفضيل بشرط أن تدخل "منْ"  
الجارة على الواحدة مما يأتي:

- 1- إما على اسم ظاهر ماثل للفاعل في لفظه ومعناه، فنقول: ما رأيت رجلاً أكمل في  
وجهه الإشراق من إشراق وجه العابد ما شاهدت عيوناً أجمل فيها الحور من حور عيون  
الأطباء. والأصل؛ ما رأيت رجلاً أكمل في وجهه الإشراق منه في وجه العابد وما  
شاهدت عيوناً أجمل فيها الحور منه في عيون الأطباء.
- 2- وإما على الخل -أي: المكان- الذي يقوم به الفاعل؛ ويحل فيه، كالوجه في المثال  
السابق؛ فإنه الخل الذي يقوم به الإشراق، ويحل فيه. وكالعيون؛ فإنها محل الحور  
ومكانه ... و ... تقول ما رأيت رجلاً أكمل في وجهه الإشراق

---

"1، 1" لأن المحذوف لدليل يدل عليه يُعد بمنزلة المقدر، "الملحوظ"، والمقدر كالملفوظ.

(430/3)

---

من وجه العابد، ما شاهدت عيوناً أجمل فيها الحور من عيون الأطباء ... و ... ففي هذه  
الصورة حذف مضاف واحد؛ إذ الأصل: من إشراق وجه العابد، ومن حور عيون  
الأطباء.

- 3- وإما: على صاحب ذلك الذي يقوم به الفاعل؛ ويحل فيه، كالوجه في المثال "أي:  
على شيء كلي له أجزاء متعددة، منها الخل الذي يحل فيه الفاعل" كالوجه في المثال  
الأول، والأطباء في المثال الثاني ... و.... تقول ما رأيت رجلاً أكمل في وجهه الإشراق  
من العابد، ما شاهدت عيوناً أجمل فيها الحور من الأطباء. وفي هذه الصورة حذف

مضافان؛ إذ الأصل؛ من إشراق وجه العابد ومن حور عيون الأطباء.  
ويجوز حذف الضميرين معًا إذا حذف من الجملة كل ما يجيء بعد الفاعل الظاهر؛ فلا يذكر بعده شيء منها. وهذا بشرط أن يتقدم المفضّل نفسه على "أفعل" التفصيل؛ فيستغني "أفعل" بفاعله عما يكون بعده؛ نحو: ما شيء كالغزال أحسن به الحور<sup>1</sup>. أو يتقدم محل المفضل على "أفعل"؛ نحو: ما شيء كعين الغزال أحسن بها الحور.  
وربما خلت "من" في اللفظ على المفضّل "لا المفضول"، نحو: ما أحد أحسن بع الصبر من المتعلم.

وحبذا التخفف من استعمال هذه الأساليب الأخيرة، بل تركها قدر الاستطاعة.

---

1 ويقولون إن الأصل: ما شيء أحسن به الحور من حسن حور الغزال، حذف المضاف وهو: "حسن"، وحل المضاف إليه: "حور" محله، فصار الكلام: من حور الغزال. ولما كان الحور منسوبًا للغزال، ومتصلاً به ملابسًا له صح حذفه استغناء عنه بالمضاف إليه الذي سيحل محله أيضًا؛ فصار الكلام: ما شيء أحسن به الحور من الغزال.

(431/3)

---

ثانيًا: عمله النصب:

ينصب أفعل التفضيل المفعول لأجله، والظرف، والحال<sup>1</sup> ... وبقية المنصوبات؛ فتكون معمولة له، إلا المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول معه. أما التمييز الذي هو فاعل في المعنى فيصح أن يكون منصوبًا بأفعل التفضيل نحو: المتعلم أكثر إفادةً وأعظم نفعًا. فإن لم يكن فاعلاً في المعنى وكان "أفعل" التفضيل مضافاً صح أن ينصبه، نحو: المتنبّي أوفر الشعراء حكمةً "وقد سبق ضابط كل<sup>2</sup>".

ثالثًا: عمله الجر:

يعمل الجر في المفضول إذا كان مضافاً إليه، نكرة كان أم معرفة نحو: الجندي أسرع رجل للدفاع عن وطنه -القائد أقدر الجنود على إدارة رعى الحرب ...

تعديّة أفعل التفضيل بحروف الجر:

أ- إذا كان أفعل التفضيل<sup>3</sup> من مصدر فعل متعدّد بنفسه، دال على الحبّ أو البغض أو ما بمعناها. كانت تعديته باللام بشرط أن يكون مجرورها مفعولاً به في المعنى<sup>4</sup>، وما قبل: "أفعل" هو الفاعل المعنوي؛ نحو: الشرق أحب للدين من الغربي، وأبغض للخروج

على أحكامه. إذا التقدير: يحب الشرقي الدين، ويبغض الخروج على أحكامه.  
وتجئ "إلى" بدل اللام كان الجرور هو الفاعل المعنوي وما قيل "أفعل"

---

1 وقد ينصب حالين معاً؛ "طبقاً للبيان السابق في رقم 1 من هامش ص401" ولا مانع من وقوع الحال -هنا- جامدة غير مؤولة بالمشتق، كما هو مدون بباب الحال، ج2.

2 ج2 م88 باب التمييز.

3 التعجب والتفضيل سيان في أكثر ما يأتي. "راجع ص406".

4 وذلك بإحلال فعل مناسب مكان أفعل التفضيل، يكون بمعناه.

وقد سبق شرح هذا، وما يجيء بعده في ج2 باب حروف الجر، عند الكلام على معنى: اللام وإلى ص344 وما بعدها، و347 م90.

(432/3)

---

هو المفعول المعنوي؛ نحو: المال أحب إلى الشحيح من مُتَع الحياة. والتقدير: يحب الشحيحُ المال أكثر من متع الحياة 1 ...  
ب- وإن كان فعله متعدياً بنفسه، دالاً على: "علم" كانت تعديته بالباء؛ نحو: صديقي أعلم بي، وأنا أعرف به وأدرى بأحواله. فإن كان دالاً على معنى آخر كانت تعديته باللام، نحو: الحُرُّ أطلبُ للثأر وأدفعُ للإهانة، إلا أن كان الفعل يتعدى بحرف جر معيّن فإن "أفعل" يتعدى به كذلك، نحو: كان أبو بكر أزهد الناس في الدنيا، وأبعدهم من التعلق بها: وأشفقهم على الرعيّة، وأنحاهم عن الظلم، وأذلهم لنفسه في طاعة ربه. وقول الشاعر:

أَجْدَرُ الناسُ بِحُبِّ صادقٍ ... باذُلُ المعروف من غير ثمنٍ

ومثل البيت الذي سبق لمناسبة أخرى 2 وهو:

لولا العقول لكان أدنى 3 ضيغٍ ... أدنى 4 إلى شرف من الإنسان

وإن كان فعله متعدياً لاثنتين عُذِّي لأحدهما باللام ونصب الآخر مفعولاً به؛ لعامل محذوف يفسره المذكور؛ "لأن" "أفعل" التفضيل لا ينصب المفعول به كما سبق". نحو: فلان أكسى للفقراء الثياب. والتقدير: أكسى للفقراء بكسوهم الثياب 5.

---

1 ومن هذا قول الشاعر:

وأحبُّ أقطار البلاد إلى الفتى ... أرض ينال بها كريم المطلب

2 في آخر ص 404.

3 أقل.

4 أقرب.

5 لم لا يكون منصوباً هنا "بأفعل" استثناء من عدم نصبه المفعول بع مباشرة، وقياساً على الرأي الكوفي الذي سبق في ص 366 في صيغة: "أفعل" التي للتعجب، وهي صيغة لازمة أيضاً. ونستريح من التقدير؟  
الحق أن كلا الإعرابين معيب؛ إما لتعدية "أفعل" وهو لازم، وإما لتقدير شيء محذوف. ولكن الأول أخف نوعاً؛ لسرعة اتجاه الخاطر إلى العامل الظاهر؛ وأنه صاحب العمل لا المقدر.

(433/3)

#### المسألة 114: التوابع الأربعة الأصلية

مدخل

...

#### المسألة 114: التوابع الأربعة الأصلية 1

أ- النعت. "ويسمى أيضاً: الصفة، أو: الوصف".

1 "التابع" الأصل هنا: لفظ متأخر دائماً، يتقيد في نوع الإعراب في لفظ معين متقدم عليه، يسمى: "المتبوع" - كما سيأتي - بحيث لا يختلف اللاحق عن السابق في ذلك النوع. فإذا كان النوع الإعرابي في اللفظ المعين السابق، هو: الرفع، أو النصب، أو الجر، أو الجزم، وجب أن يكون الثاني مسائراً له في هذا؛ سواء أكان النوع الإعرابي في الأول لفظياً، نحو: أقبل الأخ الوفي. أم: تقديرية؛ نحو: أقبل الفتى الوفي، أم محلياً؛ نحو: أقبل سيويه الوفي. فلفظ: "الوفا" متقيد بالرفع "في الأمثلة الثلاثة" بحالة لفظ خاص قبله. ونقول: أكبرت الأخ الوفي - أكبرت الفتى الوفي - أكبرت سيويه الوفي بنصب: "الوفا" في الأمثلة الثلاثة؛ مسaire لذلك اللفظ الخاص. كما نقول قدرت في الأخ الوفي مروعته، قدرت في الفتى الوفي مروعته، قدرت في سيويه الوفي مروعته ... ، يجوز: "الوفا"

في الأمثلة الثلاثة أيضاً؛ مجازة لذلك اللفظ السابق.

وتقول: أفرح وأطرب برؤية الأوفياء، ولن أفرح أطرب برؤية الأعداء، ولم أفرح وأطرب بسماع السوء؛ فالفعل: "أطرب"، وقد رفع مرة، ونصب مرة أخرى، وجزم ثالثة؛ تبعاً لفعل سابق، وتقييداً به ...

وهكذا يتقيد اللاحق بالسابق في نوع الإعراب، فيكونان معاً مرفوعين، أو: منصوبين، أو: مجزومين، أو مجزومين. ثم هما بعد ذلك يشتركان في الاسمية، أو الفعلية، أو الحرفية "كالتوكيد اللفظي للحرف" وقد يختلفان أحياناً، "كما في بعض حالات العطف وستجيء في ص 642". ومما يجب الالتفات إليه أن التابع لا يتقيد بالمتبوع في: "البناء"، ولا في ضده: "الإعراب" ولا يسايره فيهما؛ ذلك لأن "البناء"، أو: الإعراب لا ينتقل مطلقاً من المتبوع إلى التابع؛ فلكل واحد من هذه الناحية استقلاله التام عن الآخر، بحيث لا يحكم على أحدهما بأنه "مبني أو: معرب" إلا لوجود سبب خاص به؛ قائم بذاته يقضي بهذا أو بذاك، دون نظر للآخر. وقد أسلفنا أن المتقدم يسمى: "المتبوع"، والمتأخر يسمى: "التابع". ولا بد من تأخره عن متبوعه دائماً.

والتوابع الأصلية أربعة؛ "النعت"، "ويسمى أيضاً: "الوصف"، أو: الصفة"، فمعنى الكلمتين هنا غير معناهما السابق في "ب"، من هامش ص 182، مراداً منه هناك: المشتق"، "والتوكيد"، و"العطف بقسيمه"، و"البدل". "وسيجيء هنا تفصيل الكلام على كل واحد منها في باب خاص".

ويلاحظ أن كل تابع من هذه التوابع الأربعة الأصلية يختلف اختلافاً كلياً عن التابع العارض الذي سيجيء في ص 469. كما يختلف عن التابع العارض الذي سبق "في الجزء الأول م 16 ص 181 رقم 6 موضوع: الاسم المعرب، المعتل الآخر" بإهمال حركة الحرف الأخير من الكلمة وجعلها مماثلة لحركة الحرف الذي يجيء بعد كقراءة من قرأ: الحمد لله رب العالمين، بكسر الدال تبعاً لحركة اللام. =

(434/3)

= بعض أحكام التوابع:

إذا كان الواجب اتفاق التابع والمتبوع في نوع الإعراب فمن الواجب اختلافهما -

حتمًا- في سببه؛ فسببه في المتبوع قد يكون الفاعلية؛ أو: الابتدائية؛ أو: الخيرية؛ أو: المفعولية أو: الجر بالإضافة، أو: بالحرف، أو: بالجزم بالحرف ... أو غير ذلك من الأسباب المؤدية إلى الرفع، أو النصب، أو الجر، أو الجزم، أما في التابع فسببه واحد، هو: "التبعية" "لأنه النعت، أو عطف، أو توكيد، أو بدل"، ويتبين مما سبق أن التابع لا يجوز تقديمه على المتبوع مطلقًا. لكن قد يجوز تقدم معمول التابع في بعض الحالات التي ستجيء في أبوابها، بالرغم من أن البصريين يمنعون تقدم هذا المعمول، ون الكوفيين - كما سيحيى في ص 436-. ومن أحكام التوابع: صحة القطع في ثلاثة منها، هي: "النعت"، "إلا كلمة: كُلَّ انظر ص 467 و 513"، و"عطف البيان"، وكذا: "البدل" "على الوجه الموضح في "هـ" من ص 667". والصحيح أن القطع يدخل كذلك "عطف النسق"؛ طبقًا للرأي الآتي في رقم 10 من ص 661، وهذا، وفي ص 486 وهامشها إيضاح القطع، وبيان المراد منه.

ومن أحكامها أيضًا: أنها إذا اجتمعت، أو اجتمع عدد منها، وجب مراعاة الوجه الأفضل في ترتيبها؛ وذلك بتقديم النعت، يليه عطف البيان، فالتوكيد، فالبدل، فعطف النسق؛ كما في البيت التالي:

قدّم النعت، فالبيان، فأكد ... ثم أبجل، واختم بعطف الحروف  
ومن أحكامها أيضًا: ما نصوا عليه من أن التابع لا يفصل بين الموصول وصلته -طبقًا لما تقدم في ج 1 م 27 ص 351 وأنه يصح الفصل بين التابع والمتبوع بفواصل غير أجنبي محض؛ كمعمول الوصف في قوله تعالى {ذَلِكَ خَشَرٌ - عَلَيْنَا - يَسِيرٌ} ومعمول الموصوف في نحو: تعجبني معاونتك ضعيفًا الكبيرة. وعامله؛ نحو: المريض أكرمت الجريح. ومفسر عامله؛ كقوله تعالى: {إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ.....} والتقدير: إن هلك امرؤ هلك، ومعمول عامل الموصوف؛ كقوله تعالى: {سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ عَالِمُ الْغَيْبِ} ، والمبتدأ الذي يشتمل خبره على الموصوف؛ كقوله تعالى: {أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ} ، والخبر؛ نحو: الصانع الناجح المخلص. والقسم؛ نحو: الولد - والله البار محبوب، وجواب القسم؛ كقوله تعالى: {بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُم عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ} ، والاعتراض كقوله تعالى: {وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ} والاستثناء؛ نحو: ما عرفت أحدًا إلا الوالدين كامل الشفقة. والمضاف إليه؛ نحو: أبو بكر الصديق أول الخلفاء "ويلاحظ أن النعوت المضاف -ومنه "الكنية" -له حكم خاص لفظي ومعنوي، يجيء في ص 444".

ولا يجوز فصل النعوت المبهم -كاسم الإشارة ونحوه- من نعته الذي لا يستغني عنه؛ فلا يقال: أكرمت هذا عليًا النابغ. والأصل: أكرمت هذا النابغ عليًا، ومثله: الشّمري

العُور ... ؛ فلا يصح الفصل بين "العبور" ومنعوتها. واسم الموصول -وهو من الأسماء المبهمة- لا يصح الفصل بالنعته وبينه وبين صلته، "كما سبق هنا وفي باب: "الموصول"، ج 1 م 27" فيصح: أبصرت الذي في الحديقة المسرور، ولا يصح: أبصرت الذي المسرور في الحديقة. =

(435/3)

وكذلك لا يجوز الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه إذا كان المعطوف متممًا للمعطوف عليه النعت، ولا يستغني المنعوت عنهما معًا، "أي: عن النعت ومعه ما يكله"؛ ففي مثل: إنَّ امرأً يتعلم ولا يعمل بعمله خاسر ... لا يصح أن يقال: إنَّ امرأً يتعلم خاسر ولا يعمل بعمله، لأنَّ المعطوف والمعطوف عليه هما جزءان لنعته واحد في المعنى. وكذلك لا يجوز الفصل بين المصدر ومعموله بتابع مطلقًا؛ نعتًا أو غير نعت -"طبقًا لما سبق في رقم 5 من ص 216"- وكذلك لا يجوز الفصل بين النعت ومنعوته إذا كان النعت له معنى، ويلازم التبعية في الأغلب، فلا يستقل بنفسه في الاستعمال بغير منعوته: مثل كلمة: "يَقْقُ" في مثل: "هذا الورق أبيض يَقْقُ" أي: خالص البياض، وكذا غيره مما يلزم التبعية ... ، وليس من اللازم في التابع ولا في المتبوع أن يكون لفظًا مفردًا فقد يكون مفردًا؛ وقد يكون جملة، أو شبه جملة، على حسب التقييد والتفصيل الموضح في أبواب التوابع الأربعة.

ويصح الفصل بين النعت ومنعوته بكلمة: "كان" الزائدة بلفظ الماضي؛ مثل: سميت لزيارة صديق كان مريض -كما سبق في باب كان، ج 1- ومن أمثلة الفصل بين التوكيد والمؤكد "بفتح الكاف المشددة" قوله تعالى: { ... وَلَا يَخْزَنُ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْنَهُنَّ كُلُّهُنَّ } ، فلكلمة: "كل" مرفوعة؛ لأنها توكيد لنون النسوة "الفاعل" وليست توكيدًا للضمير المنصوب المتصل بالفعل: "آتيت" والصحيح عدم جواز الفصل بين التوكيد والمؤكد إذا كان لفظ التوكيد هو كلمة: "كُلَّ" التي تليها كلمة: "أجمع" لتقويتها في التوكيد، وما يقع بعد "أجمع" من ألفاظ التوكيد الملحقة التي تساق لتقوية التأكيد -وستجيء في ص 517-.

كذلك يصح الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بكلمة: "كان" الزائدة بلفظ الماضي،



مثل: الصديق الحق مخلص في الشدة كان والرخاء. ويصح الفصل بينهما بالنداء؛ كما في قوله تعالى: {وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ. رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا؛ إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ - رَبَّنَا - وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ، وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ، وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا، وَثُبْ عَلَيْنَا؛ إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ رَبَّنَا - وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ} والأصل من غير الفصل بالنداء: {إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ، وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ ...} - {إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ، وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ} فجاء النداء - وهو "ربنا" - وفصل بين المتعاطفين مرتين في آخر الآيات. ومن أمثلة الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ...} { بنصب كلمة: "أرجل"؛ عطفاً على: "وجوه".

وهناك حالتان يجب فيهما -طبقاً للأرجح- الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، ستذكران في ص 631 وما بعدها "من باب العطف" ومعهما حالتان أخريان يستحسن فيهما الفصل. وأن ماعدا الحالات السالفة يجوز فيه الفصل بشرط ألا يكون الفاصل طويلاً -وفي ص 631 البيان-.

ومن أمثلة الفصل بين البدل والمبدل منه قوله تعالى: {قَمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا، نِصْفَهُ ...} .

وقد أشرنا -في ص 435- إلى أن البصريين لا يجيزون أن يتقدم معمول التابع على المتبوع وخالفهم الكوفيون، فيجيزون أن يقال: حضر طعامك رجل يأكل؛ بنصب كلمة: "طعام" المعمولة =

(436/3)

تعريفه:

تابع يكمل متبوعه 1، أو سببي 2 المتبوع، بمعنى جديد يناسب السياق، وتحقيق الغرض. وأشعر الأغراض الأساسية التي يفيدها النعت ما يأتي 3.

1- الإيضاح 4 إن كان المتبوع معرفة، كقول شوقي في الرسول عليه السلام:

= الفعل: "يأكل" وقد وافقهم الزمخشري في قوله تعالى: {وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا} فجعل الجار ومجرورة متعلقين بكلمة "بليغاً". وهذا رأي حين، لما فيه من تيسير.

من كل ما تقدم جواز الفصل بين التابع ومتبوعه بغير الأجنبي المحض. أما الأجنبي المحض فلا يصح الفصل به؛ ففي مثل: مررت برجل عاقل فرس أبلق... لا يصح أن يقال: مررت برجل على فرس عاقل أبلق... وهكذا:

والصحيح أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع، ولا تختلف التوابع في هذا... ويتحتم أن يكون المتبوع اسماً إذا كان التابع نعتاً، أو توكيداً معنوياً، أو عطف بيان. أما إن كان التابع توكيداً لفظياً، أو عطف نسق، أو بدلاً، فقد يكون المتبوع اسماً أو غير اسم.

وكل ما تقدم إنما خاص بالتابع والمتبوع ثم ناحيتهما اللفظية. أما حكمهما من ناحيتهما المعنوية فقد يتفقان تماماً في معناهما، كبذل الكل من الكل، وقد يختلفان تماماً، كما في حالة العطف بالحرف: "لا" وقد يتفقان مع تفاوت كبير؛ كالنعت الذي للتوضيح... وفيما سبق يقول ابن مالك:

يَتَّبِعُ فِي الْإِعْرَابِ الْأَسْمَاءُ الْأَوَّلُ ... نَعْتُ، وَتَوَكِيدٌ، وَعَكْفٌ، وَبَدَلٌ

يريد: أن هذه الأربعة تتبع في إعرابها الأسماء الأول، أي: الأسماء التي سبقتها وتقدمت عليها، وهي الأسماء المتبوعة. واقتصر على الأسماء دون غيرها لأن هذه هي الأكثر. والتوابع الأربعة فضلات يصح الاستغناء عنها؛ إذ ليس واحد منها يؤدي في جملته معنى أساسياً تتوقف عليه فائدتها الأصلية، إلا النعت؛ فإنه قد يتمم - أحياناً - الفائدة الأساسية على الوجه الذي سيجيء في ص 440.

ونكرر ما سبقت الإشارة إليه "في آخر هامش ص 343 وتفصيله في ص 469" وهو أن تابع من هذه التوابع الأربعة مغاير كل المغايرة لنوع التابع الآتي في ص 469.

1 لا بد في المتبوع هنا - وهو المنعوت - أن يكون اسماً، كما أشرنا. وقد يكون هذا الاسم مضافاً؛ كالكنية ولها حكمها الخاص الذي يجيء بيانه في ص 444.

2 السببي هو: الاسم الظاهر المتأخر عن النعت، المشتمل على ضمير يعود على المتبوع المتقدم، ويدل على ارتباطه به بنوع من الارتباط؛ كالنبوة، أو الأخوة، أو الصداقة... "انظر ص 452".

3 ما عداها من الأغراض الأخرى، كالتفصيل، والإيهام... قليل لا أهمية له؛ بل إنه داخل فيما سيأتي.

4 الإيضاح: إزالة الاشتراك اللفظي ألفي يكون في المعرفة، ورفع الاحتمال الذي ينتج إلى مدلولها ومعناها؛ فكلمة مثل: "أحمد أو: محمود" أو: غيرهما من المعارف... قد يشترك في =

أشرق النور في العوالم لما ... بشرتها بأحمد الأنبا  
 اليتيم، الأُمِّي، والبشر الموحى ... إليه العلوم والأسماء  
 أشرف المرسلين، آيته النطق ... مبيّنًا، وقومه الفصحاء  
 ونحو: فتح مصر عمرو بن العاص، الصائب ربه، المحكم تدبيره....  
 فالكلمات التي تحتها خط "فيما سبق" نعوت توضح منعوتها المعرفة.  
 2- التخصيص 1 إن كان المتبوع نكرة؛ كقول الشاعر:  
 بُني، إن البر شيء هين ... وجه طليق، وكلام لين  
 ونحو: كم من كلمة خفيفة وزنها، أودت بجماعة وفير عددها!!.

= التسمية بما أكثر من شخص، فهي -مع أنها معرفة تدل على معين- قد تحمل أحياناً  
 نوعاً من الإبهام، أو الإجمال، يحتاج إلى مزيد بيان وإيضاح؛ فيجيء النعت لتحقيق هذا  
 الغرض؛ فنقول: أحمد العالم محترم، ومحمود الحسن محبوب.  
 ملاحظة هامة: النعت إنما يوضح متبوعة -ويخصصه كذلك- بأمور عرضية يدل عليها  
 معنى النعت، وتكون مما يطرأ على الذات، كالعلم، والفهم، والذكاء.. أما توضيح  
 الذات نفسها بلفظ يدل عليها وتكون هي المراد منه مباشرة، لا أن المراد أمر عرضي  
 يطرأ عليها فمن اختصاص عطف البيان، والتوكيد اللفظي، وكذا التوكيد المعنوي  
 بالنفس والعين، فإن كل واحد من هذه التوابع الثلاثة هو عين الأول "المتبوع" -كما  
 سيجيء في أبوابها ص 525 و 538 و 542 و 501 و 503- أما التوكيد المعنوي  
 بلفظ، "كل" أو: "جميع" أو: "عامة" فإن المراد منه هو: "إفادة المسئول"، وليس الدلالة  
 على الذات نفسها -والبيان في ص 509-.  
 -راجع الصبان أول باب النعت-.

1 مدلول النكرة "كرجل، وشجرة، وكوكب...." يشمل أفراداً كثيرة قد يصعب  
 حصرها؛ فإذا وصفت أمكن تقليل أفرادها، وتضييق عدد ما تشمل عليه تضييقاً نسبياً،  
 "أي: بالنسبة لحالتها قبل النعت"؛ فكلمة: رجل، تشمل ما لا يعد من الرجال، عالمهم،  
 وجاهلهم، غنيهم، وفقيرهم، صحيحهم ومريضهم.... و.... و....، لكن إذا قلنا هذا  
 رجل عالم، تخصصت الكلمة بنوع معين من الرجال دون غيره، بعد أن كانت تشملها،  
 وتشمل أنواعاً كثيرة معه. "راجع ص 23" والنعت يخصص متبوعه -كما يوضحه-

بأمور عرضية مما يطرأ على الذات، طبقاً للملاحظة السابقة في آخر رقم 4 من هامش الصفحة السالفة.

(438/3)

- 3- مجرد المدح<sup>1</sup>؛ كقولهم: من أراد من الملوك والولاة، أن يُسعد أمته، ويُقوي دولته، فيسلك مسالك الخليفة العادلِ عمر بن الخطاب.
- ونحو: رضي الله عن هذا الخليفةِ الشاملِ عدله، الرحيمِ قلبه..
- 4- مجرد الذم<sup>1</sup>؛ كقولهم: من أراد من الولاة أن يماّ النفوس حَنَفًا، والقلوب بُغْضًا فليَنهَج نَهج والي الأمويين الحجاج بن يوسف، الطاغية.
- ونحو: كان الحجاج الوالي القاسي قلبه، الطائش سيفه، الجامح هواه....
- 5- الترخم<sup>2</sup> نحو: ما ذنب البائس الجريحِ قلبه يقسو عليه الزنيم<sup>3</sup>، والطائر المهيض<sup>4</sup> جناحه يعذبه الشرير؟ ...
- 6- التوكيد؛ نحو: كان خالد بن الوليد بضرب خصمه الضربة 5 الواحدة 5 فتقضي عليه.
- ونحو: أُعجبتُ بخالد الواحدة 5 ضربته، القريدة 6..... طعنته 7 ...

- "1، 1" يتجرد النعت المدح الخالص أو الذم الخالص، حين يكون معناه اللغوي أو المراد الأصل منه غير مقصود، وتقوم القرينة الدالة على أن المقصود أمر آخر؛ هو: المدح أو الذم؛ فشهرة عمر بالعدل، والججاج بالطغيان؛ شهرة لا تكاد تخفى على أحد، جعلت القصد من كلمتي: "العادل" و"الطاغية" في المثالين، إنما هو أمر آخر غير معناهما اللغوي الأصيل؛ ذلك الأمر هو: المدح في الأولى، والذم في الثاني، ولولا هذا لكان مشتتملاً على لفظ لا يفيد معنى جديداً، وهذا معيب بلاغة.
- 2 إظهار الرحمة والحنان لغيرك.
- 3 اللئيم المعروف بلؤمه وشره.
- 4 المكسور.
- "5 و5 و5" إنما كان النعت في هذا المثال -وأشباهه- للتوكيد، لأن صيغة "فَعْلَة" التي فيه تدل لي المرة الواحدة من غير حاجة إلى كلمة أخرى. فإذا جاء بعدها كلمة: "الواحدة" لم تفد معنى جديداً، وإنما تؤكد المعنى القائم. ومثلها كلمة: الفريدة؛ لأنها

بمعنى: المنفردة، أي: الواحدة. وكذلك ما أشبهها من الكلمات الأخرى.  
ومن أمثلة النعت الدال على التوكيد قولهم: أمس الدابر لا يعود، وغد القادم لن يتوقف. "فالدابر" و"القادم" نعتان للتوكيد؛ لأن "أمس" لا بد أن يكون دابرًا، "أي: منقضيًا"، والغد لا بد أن يكون قادمًا..

#### 6 الوحيدة.

7 وفي تعريف النعت بنوعيه يقول ابن مالك:  
فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقَ ... بَوَسْمِهِ، أَوْ وَسْمٍ مَا بِهِ اعْتَلَقَ  
"بوسمه: أي: بزيادة سمة عليه، وهي الزيادة المعنوية الناشئة من النعت، والمنصبة على المنعوت.  
"اعتلق": بمعنى اتصل به بعلاقة، والذي يتصل: بالنعت بعلاقة هو: سببيه. فالمراد: أن النعت تابع يتمم المنعوت الذي سبقه، أو: يتمم ما اتصل بالمنعوت.

(439/3)

7- وقد يتمم النعت الفائدة الأساسية بالاشتراك مع الخبر. مع أن الأصل في الخبر 1 أن يتمم هذه الفائدة وحده. لكنه في بعض الأحيان لا يتممها إلا بمساعدة لفظ آخر كالنعت؛ كقوله تعالى يخاطب المعارضين: {بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ} ، أي: ظالمون. وقوله تعالى: {بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ} 2.  
وقول الشاعر:

ونحن أناسٌ لا توسطَ عندنا ... لنا الصدر دون العالمين أو القبر  
وقول الآخر:

ونحن أناسٌ نحب الحديث ... ونكره ما يوجب المأثما  
إذ لا تتحقق الفائدة بأن يقال: أنتم قوم —نحن أناس....؛ لأن هذا معلوم

1 سواء أكان خبر مبتدأ أم خبر ناسخ.

2 إيضاح هذا في باب المبتدأ والخبر "ج 1 ص 319 م 32". وقلنا هناك لا فرق في الحكم بين خبر المبتدأ؛ كالأمثلة المذكورة، وخبر الناسخ كقول الشاعر:  
ولا خير في رأي بغير روية ... ولا خير في رأي تعاب به غداً  
إذ لا فائدة من قولنا: لا خير في رأي ... بل لا يصح أن يقال هذا إلا مع التكملة،

وهي هنا النعت؛ "وهو: شبه الحملة في الشطر الأول، والجملة الفعلية في الشطر الثاني".

ومن شبه الجملة الواقع خبرًا نفتقرًا إلى بعده ليتم به المعنى الأساسي قوله تعالى: {فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ، الَّذِينَ هُمْ يُرَاؤُونَ، وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ ... } فلا يمكن أن يصح المعنى الأساسي هنا بغير النعت وما يتصل به.

(440/3)

بداهة من القرائن العامة الحيطه بالمتكلم 1 ...

تقسيم النعت، وحكم كل قسم:

1- ينقسم النعت باعتبار معناه إلى: نعت حقيقي، وإلى نعت سببي 2.

أ- فالحقيقي هو: ما يدل على معنى في نفس منعوتة الأصلي 3، أو فيما هو بمنزلة وحكمه المعنوي.

وعلامته: أن يشتمل على ضمير مستتر أصالة، أو تحويلاً يعود على ذلك المنعوت. وليبيان هذا نسوق الأمثلة التالية:

يقول بعض الشعراء في وصف نوع من حكم الملوك إنه:

نَكَدَ خَالِدٌ، وَيُؤَسُّ مَقِيمٌ ... وشقاء يجِدُّ منه شقاء

فكلمة: "خالد" نعت حقيقي، منعوتة الأصلي هو: "نكد". وهذا النعت يؤدي معناه في نفس منعوتة الأصلي مباشرة، ويشتمل على ضمير مستتر يعود إليه. وكلمة: "مقيم" نعت حقيقي، ومنعوتة الأصلي هو: "يؤس" وهذا النعت يؤدي معناه في نفس الأصلي مباشرة، ويشتمل على ضمير مستتر يعود إليه..

1 ومثل كلمة: "خُلِبًا" في قول الشاعر:

لا يَكُنْ وَعْدُكَ بَرْقًا خُلِبًا ... إن خير القول ما الفعلُ مَعَهُ

والبرق الخلب: الذي لا مطر معه. ومثل جمليتي: "يفاد، وبصان" في قول الشاعر:

ليس الغنى ما لا يفاد ويُقْتَنَى ... إن الغنى خُلِقَ يَصَانُ عن الدَّنَسِ

2 تفصيل الكلام على السببي في ص 452، وسيجيء في الزيادة ص 456 تقسيم معنوي آخر.

3 المراد بنفس المنعوت ما ليس سببياً له. ويلاحظ ما سبق "في رقم 1 من هامش

ص438" من أن النعت لا يتعرض للذات في صميمها، وكيانها الأساسي، وإنما يختص بالأمور العرضية التي تطرأ عليها.

(441/3)

وتقول: استمعت إلى خطيب فصيح اللسان، عذب البيان، قويّ الحجة. أو: استمعت إلى خطيب فصيح لساناً، عذب بياناً، قويّ حجةً.

فكلمة: "فصيح" نعت حقيقي، والمنعوت هو: خطيب، وليس منعوتاً أصلياً؛ ولكنه بمنزلة الأصلي وفي حكمه؛ لأن الجملة كانت في أساسها الأول: استمعت إلى خطيب فصيح لسانه<sup>1</sup>... فالفصيح هو اللسان لا الخطيب. لكن جرى على الجملة تغيير اقتضى أن يترك الضمير البارز مكانه، وينتقل إلى النعت، ويستتر فيه، ويصير مسنداً إليه<sup>2</sup>، فاعلاً، ويعرب الاسم الظاهر بعد النعت مضافاً إليه مجروراً، ويصح أن يعرب تمييزاً منصوباً، إن كان نكرة. أو منصوباً على التشبيه بالمفعول به إن كان نكرة أو معرفة. وصارت كلمة: "فصيح" -وهي النعت- مشتملة على ضمير مستتر محوّل<sup>3</sup>، إليها من مكان آخر، وبسبب انتقال هذا الضمير إلى مكانه الجديد صار النعت يدل على معنى يدل على معنى في المنعوت بعد أن كان يدل على معنى في شيء آخر له صلة بالمنعوت. فالمنعوت في الحالة الجديدة صار منعوتاً بعد تحويل وإسناد جديدين. حينئذ اتجه المعنى إليه، مع أنه ليس المقصود في الحقيقة بالنعت. لكن الصلة بين هذا النعت والاسم الظاهر بعده قوية، ومن أجلها كان النعت بمنزلة الاسم الظاهر، وفي حكمه المعنوي. ومثل هذا يقال: في عذب البيان، وقوي الحجة..

1 لأن الأصل أن ترفع الصفة المشبهة فاعلها... فهي محتاجة إليه كالفعل أشد من احتياجها إلى غيره.

2 مجازاً؛ وذلك للسبب الذي تكرر إيضاحه في إضافة اسم الفاعل لفاعله "ص242 و267 و292 وفي إضافة اسم المفعول ص275 و280 والصفة المشبهة ص312" ومن ثم كانت تسمية النعت في هذه الحالة نعتاً حقيقياً هي تسمية "مجازية" لسبب الذي شرحناه في الأبواب المذكورة، وهو جريانه على غير من هو له؛ إذ حول فيه الإسناد عن الظاهر إلى ضمير الموصوف، وصار الظاهر مجروراً بالإضافة. ويجوز نصبه تمييزاً إن كان نكرة. كما يجوز نصبه على التشبيه بالمفعول به إن كان نكرة أو معرفة. أما النعت

الحقيقي الأصلي فيجري فيه الضمير على الموصوف الذي هو له مباشرة، فليس فيه رائحة مجاز، أي: أن النعت يرفعه أصالة. أما في الأخرى فيرفعه بعد التحويل.  
3 أي: منقول.

(442/3)

---

حكم النعت الحقيقي:  
الأغلب مطابقته للمنعوت<sup>1</sup> وجوباً في: التذكير والتأنيث، وفي التعريف والتنكير، وفي الإفراد وفروعه، وفي حركات الإعراب الثلاث. نحو: هذا خطيبٌ فصيحٌ - هذان خطيبان فصيحان - هؤلاء خطباء فصحاء - هذه الخطيبة فصيحة - هاتان خطيبتان فصيحتان.... هؤلاء خطيبات فصيحات ... وكذا الباقي.  
وبناء على هذا الأغلب لا بد أن يطابق النعت الحقيقي منعوته في أربعة<sup>2</sup> أمور تجتمع فيه من العشرة السالفة<sup>3</sup>، وأن يكون رافعاً ضمير الموصوف، أصالة أو تحويلاً. بالطريقة التي شرحناها.

- 
- 1 إلا في المسائل الآتية في الزيادة والتفصيل "ب - ص 444 وج - ص 445".
  - 2 واحد من حركات الإعراب الثلاثة، وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من التذكير والتأنيث، وواحد من الإفراد وفروعه.
  - 3 ما عدا المسائل الآتية في "ب" و "ج" من الزيادة والتفصيل.

(443/3)

---

زيادة وتفصيل:  
أ- قد يكون المنعوت كنية. وقد أوضحنا - فيما تقدم<sup>1</sup> - أن تركيبها إضافي ولكنها معدودة من قسم العلم الذي معناه إفرادي؛ فكل واحد من جزأها لا يدل بمفرده على معنى يتصل بالعلمية. فإذا وقع بعدها تابع - كالنعت في قولنا: جاء أبو علي الشجاع - فإن النعت وهو هنا كلمة: "الشجاع" يعتبر في المعنى نعتاً لأحدهما دون الثاني، وإلا



فسد المعنى. ولكنه يتبع في الإعراب المضاف وحده؛ فلفظه تابع في حركة إعرابه للمضاف، وأما معناه فواقع على المضاف والمضاف إليه 1 معا. وهذا الحكم يسري على النعت بنوعيه؛ الحقيقي والسببي -وستجيء له إشارة في السببي، في رقم 2 من هامش ص 452.

وكذلك يسري على العطف؛ "طبقا لما سيحيى في بابه. رقم 9 من ص 661". وعلى التوكيد "كما في ب ص 507".

وعلى البدل "كما في رقم 3 من هامش ص 666".

ب- هناك منعوتان معارف تقتضي أن يكون نعتها معرفة أيضا، ولكن من نوع معين من المعارف لا يصلح لها غيره، مثل كلمة: أيّ، وأيّة" عند نداءهما؛ فإنهما يتعرفان بالنداء، ولا يصوفان إلا باسم معرف "بأل" أو باسم موصول، أو باسم إشارة مجرد من كاف الخطاب؛ نحو: يا أيها الوفيّ ما أنبلك -يا أيتها التي أحسنت ... - يا أيها الوفيّ ... ومثل اسم الإشارة، فإنه لا يوصف مطلقاً -منادى وغير منادى -إلا بمعرفة، مبدوءة "بأل"؛ نحو: يا هذا الناقد تَلَطَّفْ.

- وسيجيء تفصيل الحكم في باب النداء ج 4 ص 36 و 37 م 131 2 -..

---

"1 و1" انظر الكلام على الكنية ونعتها -ج 1 م 23 ص 277 باب: "العلم". وقد سلف هنا في "ج" من ص 167 حكم النعت بعد المركب الإضافي، ومنه العلم الكنية. 2 بهذه المناسبة تنقل بعض ما جاء في الموضع المذكور خاصاً بكلمة: "أيّ وأيّة" عند نداءهما من وجوب إفرادهما؛ سواء أكانت صفتهم مفردة أم غير مفردة؛ نحو: يا أيها الناصح أعمل بنصحك أولاً -يا أيها المتنافسان ترقّعاً عن الحق -يا أيها الطلاب أنتم ذخيرة البلاد ... و.... و ...

(444/3)

---

ج- يستثنى من المطابقة الحتمية أمور:

منها: بعض ألفاظ مسموعة 1 لا مطابقة فيها في الجمع؛ فالنعت جمع، والمنعوت مفرد؛ منها قولهم: هذا ثوب أخلاق -وثرمة أعشار -ونطفة أمشاج 2.... و....

ومنها: ألفاظ التي تلزم -في الأغلب -صيغة واحدة في التذكير والتأنيث،

= "أما من جهة التأنيث والتذكير فالأفضل الذي يحسن الاختصار عليه عند النداء - وإن كان ليس بواجب -هو أن تماثل كل منهما صفتها. فمثال التذكير ما سبق. ومثال التأنيث: يأتيها الفتاة أنت عنوان الأسرة -يأتيها الفتاتان أنتما عنوان الأسرة -يأتيها الفتيتان أنتن عنوان الأسرة. ويجوز في "أي" عدم المماثلة لنعته المؤنث؛ فيصح أن تستعمل معه ومع نعتها المذكور بصورة واحدة خالية من تاء التأنيث، ولا يصح هذا في "أية" المختومة بالتاء؛ فلا بد من تأنيث صفتها المؤنثة.

"ولا بد من وصفائي وأية" عند ندائهما، أما باسم تابع في ضبطه لحركتها اللفظية الظاهرة وحدها، وتصير بعد النداء العهد الحضورى. وإما باسم موصول مبدوء ب "بأل". وإما باسم إشارة مجرد من كاف الخطاب. ويتحتم في الرأي الأشهر والأولى أن يكون اسم الموصول واسم الإشارة تابعين في حرمتها لحركة المنادى الشكلية الظاهرة، "أو المحلية؛ طبقاً للرأي السالف المردود"، فيكون كل منهما في محل رفع فقط؛ تبعاً لصورة المنعوت المنادى؛ نحو: يأيها العلمُ الخفافُ تحيةً، ويأتيها الراية العزيزة سلمتِ على الأيام، أو: يأيها الذي يخفق فوق الرؤوس تحية، ويأيها التي ترفرفين سملت ... ونحو:

أيها ذا الشاكي وما بك داءً ... كن جميلاً تر الوجود جميلاً

"فإن كانت: "أل" غير جنسية؛ بأن كانت زائدة في أصلها ولكنها صارت بعد النداء للعهد، أو للمح الأصل، أو للغلبة، أو ... ، لم يصح النعت بما دخلت عليه، فلا يقال: يأيها السيف، ولا يأيها الحرب ... لرجلين اسمهما سيف، وحرب. ولا: يأيها الحمدان.... أو الحمدون.... وكذلك لا يقال: يأيها ذاك العالم؛ لا شتمال الإشارة على كاف الخطاب؛ إذ لا يصح اشتمال الجملة الواحدة -في غير الندبة -على خطابين لشخصين مختلفين "طبقاً لما في ج 4 رقم 6 من هامش ص 31 عند الكلام على القسم الرابع: "المضاف".

"وإذا وصفت "أي وأية" باسم الإشارة السالف فالأغلب وصفه أيضاً باسم مقرون "بأل" كالبيت المتقدم ... " اه، المنقول الموجز.

1 أي: مقصورة على السماح؛ فلا يزداد عليها.

2 الأخلاق: جمع خلق، وهو: البالي. والأعشار جمع: عُشر -بضم فسكون - والأمشاج، جمع: مشيج، أو: مَشَج -بفتح الأول والثاني - ... ، وهو المختلط.

.....

---

كصيغة: "فَعُول" بمعنى: "فاعل"؛ مثل صَبُور؛ بمعنى: صابر: فهذه الصيغة -في الأغلب- لا تلحقها علامة تأنيث، وإنما تلازم التذكير؛ إفراداً، وتثنية، وجمعاً -بالشروط- والتفصيلات الآتية في باب "التأنيث 1" -تقول: هذه فتاة صبور -هذان رجلان صبوران -هاتان فتاتان صبوران، هؤلاء رجال صُبُر -وفتيات صُبُر. ومن تلك الألفاظ: المصادرُ التي تقع نعتاً، ويغلب عليها الإفراد والتذكير؛ طبقاً للبيان الخاص بها، وسيجيء 2....

ومنها: أن يكون المنعوت جمع مذكر غير عاقل 3؛ فيجوز في نعته

---

1 ج 4 ص 441 م 169. وفي ذلك الموضع نص قرار أصدره مجمع اللغة العربية بالقاهرة يبيح زيادة تاء التأنيث في آخر صيغة "فَعُول" بمعنى "فاعل". وقد سجلناه هناك.

2 في رقم 7 من ص 460 و "أ" من ص 464.

3 المراد هنا بجمع المذكر لغير العاقل ما يشمل: "جمع التكسير للمذكر غير العاقل"، "أي: جمع التكسير الذي يكون مفردة مذكراً غير عاقل؛ مثل: كُتُب -أقلام -مياه ... " وما يشمل أيضاً: "الملحق بجمع المذكر السالم" مما يكون مفردة مذكراً غير عاقل أيضاً.... مثل: أَرْضُون جمع أرض، ووابلون، جمع وابل؛ بمعنى: مطر غزير، وعَلْيُون، جمع: عَلِيٍّ للمكان العالي.... فلا يدخل فيما سبق جمع المذكر السالم الأصيل؛ لأن مفردة عاقل -في الأغلب-.

وقد اشترطنا أن يكون المنعوت جمع مذكر غير عاقل، لأن هذا هو المفهوم من النص الصريح الوارد في حاشية ياسين أول باب: "النعت" -ج 2- وهو أيضاً المفهوم من أمثله، حيث قال ما نصه:

"بقي أشياء مستثناة من المطابقة -أي: من مطابقة النعت وجوباً للمنعوت في الجمع - كما بيناه في حواشي الألفية. ومن ذلك صفة مذكر ما لا يعقل؛ قال ابن الحاجب في أمالي القرآن: "أنت فيها بالخيار؛ إن شئت عاملتها معاملة الجمع المؤنث؛ وإن شئت عاملتها معاملة المفرد المؤنث؛ فتقول: هذه الكتب الأفاضل، والفُضَلَيَات، والفُضَل، والفُضَلَى. فالأفاضل على لفظه في التذكير. والفُضَلَيَات والفُضَل": إجراء له مجرى جمع المؤنث؛ لكونه لا يعقل. و "الفُضَلَى" إجراء له مجرى الجماعة. وهذا جار في الصفات

والأبَار، والأحوال؛ ولذلك جاء: "آخر" نعتاً للأيام -يعنى قوله تعالى: {فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ} جمع: أخرى -ولولا ذلك لم يستقم. ولذلك لو قلت: "جائي رجال ورجال أخر" لم يجوز حتى تقول: أواخر، أو آخرون؛ لأنه ممن يعقل -يريد: أن مفردة هو "آخر" العاقل -...." اه كلام ابن حاجب. =

(446/3)

.....

الحقيقي أن يكون مفرداً مؤنثاً، وجمع مؤنث سالماً، وجمع تكسير للمؤنث، كما يجوز أن يكون جمع تكسير للمذكر، إن لاحظنا في المنعوت مفردة المذكر

= ومن معاملة جمع ما لا يعقل من المذكر معاملة المفرد المؤنث قوله تعالى: {وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ ...} في قراءة الجمهور، وقراءة: "اللواتي" شذوذاً هي من معاملته معاملة جمع المؤنث ... " اه كلام ياسين.

ذلك هو نص كلامه، ومفهومه واضح. لكن المفهوم الواضح -من بعض المراجع الأخرى أن الحكم السالف يسري كذلك على الجموع الدالة على المؤنث إذا كان مفرداً مؤنثاً لا يعقل؛ سواء أكانت تلك الجموع التكسير أم كانت مختومة بالألف والتاء المزيديتين؛ نحو: السفن جارية، أو: جاريات، أو: جوار. والسفينات جارية، أو جاريات، أو جوار ... وهكذا ورد الحكم السالف في تلك المراجع خالياً من التقييد بالمذكر، مقتصرًا على أنه جمع لما لا يعقل؛ فيشمل الجموع المختلفة لغير العاقل؛ تكسيراً كانت أم غير تكسير.

ومما تقدم يتبين خطأ الرأي الذي يوجب الجمع في "فعلاء" مؤنث "أفعل" إذا كانت نعتاً لجمع ما لا يعقل في مثل: عندي ثلاثة أثواب بيض، وأربعة حُر، فمن الخطأ -طبقاً لذلك الرأي -أن يقال: بيضاء، حمراء. وقد تصدى لهذه المسألة بعض المحققين القدامى وانتهى في تحقيقه إلى أن الأفراد ليس خطأ، وأريد رأيه بالأمثلة الواردة المسموعة، وبكلام فريق آخ من النحاة السابقين. وإن كان الأفصح عند هؤلاء المحققين هو الجمع كقوله تعالى: {وَعَزَّيْبُ سُوْدٌ} ولكن الأفصح لا يمنع استعمال الفصح وغيره مما هو جائز. وقد بحث الجمع اللغوي القاهري هذه المسألة، وأبدى فيها رأياً حاسماً؛ هو الأخذ

بما قاله المحققون من الجواز، وتصحيح النعت بصيغة "فعلاء" "مؤنث" "أفعل" إذا كان منعوتها جمعاً لما لا يعقل. "وقراره هذا مسجل في ص 537 من مجموعة محاضر جلساته في الدورة الرابعة عشرة - ومثل هذا يقال في وقوع تلك الصيغة خبراً وحالاً، ونحوهما ... أما المجموع التي يكون مفرداً مذكراً عاقلاً فحكمها ما يأتي:

أ- إن كانت جموع تكسير لمذكر عاقل جاز في نعتها أمران؛ أحدهما: أن يكون النعت جمع تكسير مناسباً، أو جمع مذكر سالماً، نحو: ما أنفع العلماء الأعلام، أو: ما أنفع العلماء العالمين. والآخر: أن يكون مفرداً مؤنثاً مناسباً؛ ما أعظم الرجال المكافحة في الميادين الإصلاح.

ب- إن كانت جموع مذكر سالماً أصلياً فنعتته جمع مذكر سالم، أو جمع تكسير للمذكر؛ نحو إن المصلحين الجديرين بالإكبار هم الذين يرفعون شأن بلادهم، ويبتغون بالإصلاح رضا الله. أو إن المصلحين العظماء هم الذين ...

ج- إن كانت جموع مؤنث سالماً -وسيجيء المراد من هذا المجموع المؤنث -للعقلاء فالتحقيق أنه =

(447/3)

غير العاقل، نحو: اقتنيت الكتب الغالية، أو: اقتنيت الكتب الغاليات، أو الغوالي. ومثل: اقتنيت الكتب الأحاسن، جمع الأحسن 1 ... ومنها: أن يكون المنعوت "اسم جنس جمعاً" يفرق بينه وبين واحدة بالتاء المربوطة الدالة على الوحدة؛ مثل: تَفَّاح وتَفَاحَة؛ فيجوز في صفته -كما سبق عند تفصيل الكلام عليه 2- إما الأفراد مع التذكير على اعتبار

= يجوز في نعتة -وكذا في خبره وحاله ... و.... و ... -أن يكون مفرداً مؤنثاً، أو جمعاً للتكسير مؤنثاً، أو جمعاً مختوماً بالالف والتاء المزيدين للتأنيث؛ فقد جاء في تفسير البيضاوي لقوله تعالى: {لَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ} ما نصه:

"مطهرة"، وقرئ: "مطهرات" وهما لغتان، فصيحتان، ويقال: النساء فعلت، وفعلن، وهن فاعلة، وفواعل، قال الشاعر:

وإذا العذارى بالدخان تلفعت ... واستعجلت نصب القدور فملّت ... " أه البيضاوي.

وتعليقاً على هذا جاء في حاشية الشهاب على البيضاوي ما نصه: "قوله: هما لغتان فصيحتان"، يعني أن صفة جمع المؤنث السالم والضمير العائد إليه مع الفعل يجوز أن يكون مفرداً مؤنثاً، ومجموعاً مؤنثاً؛ فتقول النساء وفعلت والنساء فعلمن، ونساء قانتات، ونساء قاتنة". اهـ الشهاب على البيضاوي. وجاء في تفسير النسفي بعد تلك الآية ما نصه: "لم تجمع الصفة كالموصوف لأنهما لغتان فصيحتان" اهـ النسفي. والمجموع المؤنث يشمل جمع التكسير للمؤنث، كما يشمل المجموع بالألف التاء المزيدتين. والبيت السابق منسوب في ديوان الحماسة "ج 1 ص 213" للشاعر: سلمة بن ربيعة. وجاء في تفسير "أبو السعود" للآية مثل ما في البيضاوي، وزاد عليه بعد قوله: "وهما لغتان فصيحتان" ما نصه: "الجمع على اللفظ والإفراد على تأويل الجماعة ... "اهـ. هذا حكم نعت الجمع المؤنث للعقلاء، وينطبق على غيرهم انطباقاً أتم وأقوى. أي: أن هذا الحكم ينطبق على الجمع الذي مفرد مؤنث مطلقاً، -عاقلاً وغير عاقل -بالرغم من أن الشائع بين كثير من النحاة أ، المطابقة واجبة بين النعت ومنعوته، إذا كان جمعاً مفرداً مؤنث، عاقل، ولا قوة لرأيهم أمام النص الصريح السالف. وأمام نصر قوي آخر؛ فقد قرأ بعض القراء آية سورة "النساء" وهي قوله تعالى: {وَأَمَّا هَاتُكُمُ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ} ... مكان: "اللائي". "راجع التفصيل في ج 1 م 26 ص 343 باب: الموصول".

1 وهذا الحكم -بصوره المختلفة السالفة -ليس مقصوداً على النعت وإنما يشاركه فيه الخبر والحال -كما سلف-؛ بشرط أن يكون المبتدأ وصاحب الحال جمعين لذكر غير عاقل كما في المنعوت. "راجع حاشية ياسين في هذا الموضع".  
2 ج 1 م 1 ص 21.

(448/3)

---

اللفظ؛ لأنه جنس، أو الأفراد مع التأنيث على تأويل معنى الجماعة؛ نحو قوله تعالى: {كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ} ، وقوله تعالى: {أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ} وإما جمع الصفة جمع

تكسير، أو جمع مؤنث سالماً؛ نحو قوله تعالى: {السَّحَابَ الثِّقَالَ} وقوله تعالى: {وَالنَّحْلَ  
بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ} ... ومثل النعت فيما تقدم: الخبر، والإشارة إليه، والضمير  
العائد عليه ...

هذا، ولا يصح أن يفرق بين مذكوره ومؤنثه بالناء المربوطة للتأنيث؛ فلا يقال —في  
الغالب— للمفردة المؤنثة: حمامة —بطة— شاة.... ولا يقال للمفر المذكر: حمام —بط—  
شاء ... منعاً للالتباس في كل ذلك، وإنما يلزم مفردة صورة واحدة في التأنيث والتذكير  
يجيء بعدها النعت الدال على النوع؛ فيقال: حمامة أنثى وحمامة ذكر ... و....  
ومنها: أن يكون المنعوت معروفاً بأل "الجنسية"1؛ فيجوز نعته بالكرة المختصة2؛  
"لتقارب درجتهما" أو بما يقوم مقامها؛ وهو الجملة3.... ومن الأمثلة قولهم: ما ينبغي  
للرجل مثلك أن يفعل كذا؛ ... لأن كلمة: "مثل" لا تتعرف إلا بالطريقة الموضحة فيما  
سلف4. وكقوله تعالى: {وَأَيُّهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ} ، فالجملة: نسلخ المكونة من  
المضارع وفاعله —تصلح صفة5 والموصوف هو: "الليل" المعروف "بأل" الجنسية. ومثل  
جملة "سبب"5 في قول الشاعر:

ولقد أمرت على اللئيم يسبني ... فأعفّ. ثم أقول لا يعنيني

ومنها: النعت إذا كان اسم عدد، وكان منعوته في الأصل6 معدوداً محذوفاً

---

1 في ص 308 ج 1 م 30 تفصيل الكلام عليها.

2 هي التي قل شيوعها وإبهامها؛ بسبب إضافتها، أو: إعمالها: أو: نعتاً، أو: شيء آخر  
يقلل إبهامها وعموماً.

3 السبب في ص 28 و 479.

4 في رقم 4 من هامش ص 24.

"5 و 5" وكذلك تصلح حالاً —طبقاً لما مر في باب: "أل" ج 1 وفي باب الحال  
وصاحبه.

6 انظر الكلام على حذف المنعوت في ص 493.

(449/3)

أو مذكورًا؛ فالمحذوف نحو: اشترت عدة كتب، قرأت منها هذا الأسبوع ثلاثًا أو ثلاثة؛ فيجوز في النعت أن تلحقه تاء تأنيث وأن يتجرد منها؛ أي: كتبًا ثلاثًا، أو ثلاثة<sup>1</sup>، ومثال المذكور: قرأت كتبًا ثلاثًا أو ثلاثة.

ومنها: النعت إذا كان منعوته تمييزًا مفردًا لأحد الأعداد المركبة، أو: العقود، أو: المعطوفة؛ فيجوز في النعت الإفراد، مراعاة للفظ المنعوت "التمييز" كما يجوز فيه الجمع؛ مراعاة لمعنى المنعوت فإنه يتضمن اسم العدد؛ تقول: هنا خمسة عشر رجلًا عالمًا، أو علماء، وعشرون طالبًا ذكيًا، أو أذكىاء، وثلاثة وعشرون كاتبًا، أو كتبة<sup>2</sup>. ومنها: أفعال التفضيل إذا كان مجردًا من "أل" والإضافة، أو كان مضافًا لنكرة؛ فإنه في هاتين الصورتين يلتزم الإفراد والتذكير —بالإيضاح الذي سبق في بابه<sup>3</sup>: استمعت لخطيب أفصح من غيره —لخطيبين أفصح من غيرهما— لخطباء أفصح من غيرهن؛ كما تقول: استمعت لخطيب أفصح خطيب، لخطيبة أفصح خطيبة.... وكذلك باقي الصور من غير تغيير في كلمة "أفصح" التي هي النعت واجب الإفراد والتذكير مهما كان المنعوت، بشرط مراعاة الإيضاح المشار إليه<sup>4</sup>....

ومنها: أن يكون المنعوت منادى نكرة مقصودة؛ فيجوز في نعته أن يكون معرفة أو نكرة؛ بالتفصيل الذي سبق في مكانه<sup>5</sup>.

د- قد يكون النعت مجرورًا لمجاورته لفظًا مجرورًا، لا لمتابعة المنعوت ويذكرون لها مثالًا أكثر ترديده حتى اثْبُدَل، وهو: "هذا حجرٌ ضَبّ"

---

1 انظر رقم 9 من ص 462.

2 راجع باب العدد ج 4 ص 397 م 164 وص 405 م 165. حيث البيان والتفصيل.

3 ص 401.

4 وما يستثنى من وجب المطابقة أيضًا بعض صور الصفة المشبهة سبقت الإشارة إليها في ص 303.

5 سبق بيان هذا وإيضاحه في رقم 3 من هامش ص 31. ويجيء في ج 4 باب حكم تابع المنادى رقم 2 من هامش ص 33 م 130.



.....

---

خَرِبٍ". يعربون كلمة: "خَرِب" صفة "الجَحْر"، لا لضب؛ كي لا يفسد المعنى، ويجزّون النعت تبعاً للفظ: "ضَبّ" الذي يجاوره. وقد أوّلوه تأويلات أشهرها: أن الأصل: هذا حجرٌ ضَبّ خَرِبٍ" ثم طرا حذف وغير حذف ... ، ويطيلون الكلام والجدل. والحق أن هذا النوع الغريب من الضبط بسبب "المجاورة" والنوع الآخر الذي سببه: "التوهم" جديران بالإهمال، وعدم القياس عليهما، بل عدم الالتفات إليهما مطلقاً - كما قال بعض المحققين ممن سجلنا رأيهم-. وقد أشرنا إلى هذا مواضع مختلفة من أجزاء الكتاب 1.

هـ- تقدم أن المطابقة الواجبة بين "النعت الحقيقي" ومنعوته تشمل الأفراد وفروعه التي هي: "التثنية والجمع". والمراد هنا: التثنية والجمع الاصطلاحيان عند النحاة؛ بأن يكون المثنى محتوياً "بالألف والنون"؛ أو بالياء والنون، ويسمى "جمع المذكر غير المفرق" أيضاً أما المثنى المفرق" أيضاً أما المثنى المفرق، مثل: محمد -ومحمد- العاقل والعاقل، وجمع المذكر المفرق، مثل: محمد ومحمد ومحمد، العاقل والعاقل والعاقل، فلهما حكم آخر؛ يجيء الكلام عليه عند تعدد النعت 2 ...

ويدخل في حكم المفرد كل اسم دالّ على مفرد حقيقة، ولفظه على صورة المثنى، أو الجمع، مثل الأعلام، حمدان، محمدّين، خلدون، سعادات، مكارم ... فيجب في النعت أن يطابقه في الأفراد. أي: أنه إذا سمي بالمثنى أو بالجمع فالمسمى مفرد في معناه، ويجب أن يكون نعته الحقيقي مفرداً مثله.

---

1 منها: "ج 1 ص 454 م 49" "ج 2 ص 320 م 89" "ج 3 باب الإضافة ص 8".  
2 ص 418.

(451/3)

---

ب- والنعت السببي:

هو الذي يدل على معنى في شيء بعده، له صلة وارتباط بالمنعوت؛ نحو: هذا بيت متسع أرجاؤه، نظيفة غرفه، بديعة فُرُشُهُ. وعلامته: أن يذكر بعده اسم ظاهر -غالباً 1- مرفوع به، مشتمل على ضمير يعود على

المنعوت مباشرة، ويربط بينه وبين هذا الاسم الظاهر الذي ينصبّ عليه معنى النعت.  
كما في الأمثلة السالفة ... "متّسع ... -نظيفة ... -بديعة ...".

وحكمه: أنه يطابق المنعوت في أمرين معاً:

1- حركة الإعراب، -ومت ينوب عنها -.

ويطابق سببّه في أمر واحد؛ هو: التذكير؛ والتأنيث. وحكم النعت في هذا التذكير والتأنيث حكم الذي يصح أن يحل محله ويكون بمعناه؛ فإذا أمكن أن يوضع مكان النعت

فعل بمعناه مستند للسببي، وصحّ في هذا الفعل التأنيث والتذكير، أو وجب أحدهما-  
كان حكم النعت كذلك2.

أما من جهة أفراد النعت السببي، وتثنيته، وجمعه:

أ- فيجب إفراده إن كان السببي غير جمع، بأن كان مفرداً، أو مثني؛ إذ لا تتصل بالنعت السببي علامة تثنية؛ فحكمه في هذا أيضاً كحكم الفعل الذي يصلح لأن يحل محله.

ففي مثل: "يعجبني الحقل الناضر زرعه"؛ ... يجب في كلمة "الناضر"

---

1 والاسم الظاهر هو: "السببي". ومن غير الغالب أن يرفع ضميراً بارزاً؛ نحو: جاءني امرأة مكرمته هي -جاءتني خادمة رجل مكرمها هو -مكرمة -في المثال الأول -بالرفع صفة للمضاف "خادم" وقد جرى الضمير المنفصل المرفوع على غير من هو له؛ لأن الخادم ليس هو المكرم في الحقيقة، وإنما المكرم هو: المرأة. لذلك وجب إبراز الضمير المرفوع؛ لعودته على غير من هو له: إذ لو لم يبرز لحصل اللبس في صور كثيرة بسبب أن الوصف في ظاهره للمضاف إليه، والغرض كونه للمضاف. "وقد سبق إيضاح الكلام على الضمير الجاري على غير صاحبه في ج1 ص335 م35 عند الكلام على أقسام الخبر". ومثل هذا يقال في المثال الثاني.

2 يجب عند تطبيق هذه القاعدة ملاحظة أمرين؛ أولهما: الحكم الخاص بالنعت الذي منعوته كنية. وقد أوضحنا هذا الحكم في: "أ" من ص444. وثانيهما: الحكم الخاص بالنعت. إذا كان صفة مشبهة. وقد سبق إيضاحه في ص303.

الرفع؛ تبعاً للمنعوت<sup>1</sup> وهو: "الحقل"؛ كما يجب فيها التعريف تبعاً له أيضاً. ولو كان المثال: "يعجبني حقلٌ..".؛ لوجب أن يقال في النعت؛ ناضِرٌ زرعُهُ؛ بالرفع، وبالتذكير؛ تبعاً للمنعوت.

وفي مثل: "هذا رجل عاقلة أخته، وهذه فتاة محسنة أختها" يجب<sup>1</sup> الأفراد والتأنيث فيهما؛ مراعاة للسببي<sup>2</sup>؛ بالرغم من أن كلمة: "عاقلة" هي نعت لرجل؛ المذكر. إذ لو حل مكان النعت فعل لوجب تأنيثه<sup>3</sup>؛ فنقول: هذا رجل عَقَلَتْ أخته، هذه فتاة أحسنت أختها.

ويجب التذكير والأفراد في مثل: هذا رجلٌ محسن أخوه، وهذه فتاة محسنة أخوها، وبالرغم من أن كلمة: "محسن" الثانية. هي نعت، للفتاة، لأنه لو حل الفعل محل النعت لوجب تذكيره، فنقول: هذا رجل أحسن أخوه، هذه فتاة أحسن أخوها. أمّا في مثل: هذا حقل ناضِر زروعه ... فيصح ناضِر، أو ناضرة؛ لأنه لو حل مكان النعت فعلٌ لقلنا: هذا حقل نَضَرَتْ زروعُهُ، أو نَضَر زروعُهُ؛ بوجود علامة التأنيث أو بعدمها.

ونقول عند أفراد السببي وتثنيته: هذا زميل مجاهد أبوه، هذان زميلان مجاهدٌ أبواهما، هذه زميلة مجاهدٌ أبوها، هاتان زميلتان مجاهدٌ أبواهما... فلا يتصل بالنعت علامة تثنية؛ إذ الفعل الصالح لأن يحل محله لا يصح أ، يتصل به -لي الأغلب- علامة تثنية. وهكذا يكون إحلال الفعل محل النعت السببي، وإسناده للسببي -مرشداً إلى الطريقة التي

تراعى في النعت من جهة تذكيره، وتأنيثه، وإفراده؛ تبعاً للسببي المذكر أو المؤنث، المفرد أو المثنى.

ب- فإن كان السببي مجموعاً جمع تكسير جاز في النعت أمران؛ إما إفراده، وإمّا مطابقته للسببي، نحو: هؤلاء زملاء كرامٌ آبائهم، أو: هؤلاء

---

"1 و 1" في الرأي الحسن.

2 مع وجوب مطابقة النعت للمنعوت في الأمرين الآخرين اللذين فيهما المطابقة الحتمية.

3 المراد: لوجب أن تتصل بالفعل علامة التأنيث؛ لأن فاعله سيكون هو "السببي"، المؤنث تأنيثاً حقيقياً يوجب تأنيث فعله.

زملاء كريمٍ آباؤهم. فإن كان مجموعاً جمع مذكر سالماً، أو: جمع مؤنث سالماً فالأفصح  
إفراد النعت وعدم جمعه<sup>1</sup>، نحو: هؤلاء زملاء كريم والدوهم، هؤلاء زميلات كريمه  
والداهن ...

أما تعريف النعت أو تنكيره، وحركة إعرابه وما يتوب عنها -فيتبّع في هذا كله المنعوت  
من غير تردد، -كما أسلفنا-.

وملخص ما سبق:

أ- انقسام النعت باعتبار معناه إلى قسمين: حقيقي وسببي.

ب- النعت الحقيقي هو: كل ما يدل على معنى في نفس متبوعه الأصلي، أو فيما هو  
في حكمه. وإن شئت قفل: هو ما أسند إلى ضمير مستتر أصالة أو تحويلاً، يعود إلى  
المنعوت.

وحكمه: أن يتبّع المنعوت في أربعة أشياء:

1- حركات الإعراب، -وما ينوب عنها-.

2- الأفراد وفروعه.

3- التعريف والتنكير.

4- الذكّر والتأنيث ...

ج- النعت السببي: ما رفع اسماً ظاهراً -في الغالب- يقع عليه معنى النعت، وبه ضمير  
يعود على المنعوت مباشرة.

وحكمه: أن يتبّع المنعوت في أمرين محتومين؛ هما:

حركات الإعراب -وما ينوب عنها، والتعريف والتنكير ...

أما التذكير والتأنيث فيتبّع فيهما السببي؛ وجوباً في بعض حالات، وجوازاً في غيرها<sup>2</sup>.  
وأما التثنية فلا يثنى.

وأما الجمع فيجوز جمعه وإفراده في كل الحالات تبعاً للسببي، ومطابقةً له.

---

"1، 1" إلا إذا راعينا اللغة التي تجيز أن يتصل بالفعل علامة تثنية أو جمع، تبعاً  
للفاعل. المسند إليه أو لنائب الفاعل. فبمقتضى هذه اللغة يجوز أن يكون النعت مثنى،  
أو مجموعاً؛ مطابقاً سببيه فيهما. ومن الخير العدول عن هذه اللغة؛ لما أبديناه عند  
الكلام عليها "في باب الفاعل ج2 م66 ص70".

إلا أن الأفراد أفصح وأقوى<sup>1</sup> حين يكون السبي جمع مؤنث سالماً أو جمع مذكر سالماً.  
د- فحكم النعت بنوعيه من جهة المطابقة وعدمها هو: المطابقة الحتمية في أمرين:  
أحدهما: حركات الإعراب -وما ينوب عنها-، والآخر: التعريف والتنكير. أما التذكير  
والتأنيث فحكمه فيهما حكم الفعل الذي يصلح أن يحل محله. وأما الأفراد وفروعه،  
فالحقيقي يطابق فيها جميعاً. والسبي يطابق -حتماً- في الأفراد، ولا يصح أن يطابق في  
التثنية. ويجوز في جمع التكسير المطابقة وعدمها وأما في غيره فالأحسن الأفراد<sup>2</sup> ...

## 1 والاقتصار عليه أفضل.

2 وهذا ما يريده ابن مالك بقوله:

وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا ... لِمَا تَلَا: كَأَمْرُزْ بِقَوْمٍ كَرَمًا  
وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ ... سِوَاهُمَا مَا لِفَعْلٍ: فَاقْفُ مَا قَفَوْا

"ما لما تلا؛ أي: ما ثبت للذي تلاه النعت. والذي تلاه النعت هو المنعوت. "اقف":

أتبع. "ما قفوا": ما اتبعوه. أي: اتبع ما اتبعه العرب في ذلك".

يريد: أن النعت يعطي في التعريف والتنكير حكم ما تلاه: فهو فيهما كالمنعوت، وضرب  
لهذا مثلاً: هو أمرر بقوم كرماء، فكرماء نعتاً؛ لأن المنعوت وهو "قوم" نكرة أيضاً.

أما حكم النعت لدى التوحيد، "أي: عند الأفراد". وعند التذكير وسواهما من فروعهما  
فهو حكم الفعل؛ فاتبع في ذلك ما ابتعه العرب في أمر النعت المذكور أو في أمر الفعل  
مع تطبيق على النعت. وكلامه هذا يحتاج لتفصيل ضروري ... وقد عرضناه في الشرح.

(455/3)

## زيادة وتفصيل:

ينقسم النعت باعتبار معناه أيضاً إلى ما يأتي:

1- نعت تأسيسي، "أو: مؤسس" وهو الذي يدل على معنى جديد لا يفهم من الجملة  
بغير وجوده، نحو: راقني الخطيب الشاعر. فكلمة: "الشاعر" نعت أفاد معنى جديداً لا  
يستفاد إلا من ذكرها.

2- نعت تأكيد "أو: مؤكّد"؛ وهو الذي يدل على معنى يفهم من الجملة بدون وجوده، نحو: تخيرت من الأطباء التّطاشيّ البارّع. فالبارع نعت مفهوم المعنى من كلمة: "التطاشيّ" التي بمعناه، ومن الجملة قبله أيضاً؛ لأن التخير، لا يكون -في الأغلب- إلا للبارع.

3- نعت التوطئة، أو التمهيد؛ بأن يكون النعت جامداً، وغير مقصود لذاته، والمقصود هو ما بعده، وإنما ذكر السابق ليكون توطئة وتمهيداً لنعت مشتق بعده يتجه القصد له، نحو: استعنت بأخ أخٍ مخلص. فكلمة: "أخ" الثانية نعت غير مقصود لذات، وإنما المقصود هو المشتق الذي يليه، ولذا يسمى النعت الجامد هذا بالنعت المؤطّئ<sup>1</sup> كما سلف هنا. وسبقت له الإشارة

---

1 في مثل هذا التركيب يختلف النحاة في إعراب الكلمة الثانية "وهي: "أخ" ونظائرها الواقعة موقعها من مثل هذا الأسلوب". فكثرتهم لا تحيز إعرابها توكيداً لفظياً، ولا بدلاً مطابقاً، بحجة أن إعرابها توكيداً لفظياً سيجعلها مقيدة بالنعت، مع أن الكلمة الأولى المتنوعة مطلقة خالية من التقييد، وإذا لا تصلح الثانية توكيداً لفظياً سيجعلها مقيدة بالنعت، مع أن الكلمة الأولى المتنوعة مطلقة خالية من التقييد، وإذا لا تصلح الثانية توكيداً لفظياً للأولى، لأنها ليست مرادفة لها، وكذلك لا تصلح بدلاً مطابقاً، لأنها ليست مساوية للأولى، ولأن النعت -لأهميته- مقدم في الترتيب على البدل -كما سبق في ص435-.

وصحح فريق آخر أن تكون بدلاً مطابقاً، مستنداً بقوله تعالى: {لَتَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ، نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ} فالثانية بدل كل "انظر ص676 و677".

وصحح آخرون أن تكون توكيداً لفظياً "طبقاً للبيان الذي في رقم 2 من هامش ص525" أو: عطف بيان، أو بدل بعض.... و..... و.... ولكل أدلته الدلية العنيفة، وردوده القوية التي =

(456/3)

---

في ج 1 باب: "لا" وستجيء في رقم 6 من ص445.

= يحتج بها على غيره.... نشهد هذه الجدليات ملخصه في آخر باب: "لا" النافية للجنس "ج 1 من كتابي: التصريح، والصبان، ومختصرة في حاشية: الخصري".  
وصفوة ما نستخلصه من تلك المناقشات الدقيقة: جواز تلك الإعرابات كلها، وأن الأحسن إعراب الثانية نعتاً موطناً؛ لخلوه من شوائب الضعف التي تشوب سواه...  
"انظر ما يتصل اتصالاً قوياً بهذا في رقم 2 و 4 و.... من هامش ص 543 -حيث الكلام على عطف البيان ...".

(457/3)

## 2- تقسيم النعت باعتبار لفظه:

- أ- الأشياء القياسية التي تصلح أن تكون نعتاً مفرداً<sup>1</sup> هي:
- الأسماء المشتقة<sup>1</sup> العاملة، أو ما في معناها<sup>2</sup>. "والمقصود بالعاملة: اسم فاعل -صيغ المبالغة- الصفة المشبهة -اسم المفعول<sup>3</sup> -أفعال التفضيل. أما غير العاملة -كاسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة -فلا تقع نعتاً".
- والمقصود بما في معناها: كل الأسماء الجامدة التي تشبه المشتق في دلالتها على معناه، والتي تسمى: الأسماء المشتقة تأويلاً. فإنها تقع نعتاً أيضاً. وأشهرها:
- 1- أسماء الإشارة غير المكانية؛ مثل: "هذا" وفروعه، وهي معارف فلا تقع نعتاً إلا للمعرفة؛ نحو: استعمت إلى الناصح هذا. أي: إلى الناصح المشار إليه؛ فهي تؤدي المعنى الذي يؤديه المشتق<sup>4</sup>.
- أما أسماء الإشارة المكانية "مثل: هنا -هنا- ثم... فظروف مكان، لا تقع بنفسها نعتاً؛ لأن مهمتها تختلف عن مهمة النعت: ولكنها تتعلق بمحذوف يكون هو النعت: مثل: أسرع العطاش إلى ماء هنا، أي: موجود هنا، أي: موجود هنا -أو نحو هذا التقدير- ومن التيسير المقبول أن يقال للاختصار: "الظرف النعت" ...
- كما سبق إيضاح هذا في مواضع مختلفة<sup>5</sup> ...
- 2- ذو، المضافة<sup>6</sup>، بمعنى: صاحب كذا -فهي تؤدي ما يؤديه المشتق

---

"1، 1" أما النعت بغير المفرد فيأتي في: "ب" و "ج" ص 472 و 476 -هذا والمشتقات هي: ما أخذت من المصدر للدلالة على معنى وصاحبه. وقد سبق تفصيل

- الكلام عليها وعلى أنواعها وأحكامها ... في هذا الجزء ص 37 و 182 وما بعدهما.
- 2 قال الدماميني: "المتبادر من هذا أنه يشترط في النعت كونه مشتقاً، أو مؤولاً به، وهو رأي الأكثرين. وذهب جمع محققون - كابن الحاجب - إلى عدم الاشتراط، وأن الضابط هو دلالة على معنى في متبوعه؛ كالرجل الدال على الرجولية ... " اهـ. راجع حاشيتي الصبان والخضري، لكن المثال المعروض بالدلالة التي ذكروها هو نوع من المؤول بالمشتق؛ فلا جديد في رأيهم.
- 3 وما بمعناه؛ كفعيل في مثل: أمين؛ بمعنى: مأمون، وجريح "مجروح".
- 4 انظر "ج" من ص 465 - وانظر ص 449 ج 1.
- 5 في ج 1 ص 346 م 35 وفي ج 2 ص 201 و ص 328 م 89.
- 6 والأغلب أن تكون إضافتها لاسم جنس ظاهر غير مشتق. أما إضافتها لغيره فشادة "مقصورة على السماع" كأن تضاف للعلم أو للضمير العائد على اسم الجنس أو للجملة. "راجع الصبان عند الكلام عليها في الأسماء الستة - ج 1".

(458/3)

- 
- من المعنى. "وتكون نعتاً للنكرة" 1؛ نحو: أنست بصحبة عالم ذي خلق كريم، ومثل "ذو" فروعها: "ذو ... - ذؤو ... - ذوي ... - ذات - ذاتا - ذوات ...".
- 3- الموصولات الاسمية المبدوءة بهمزة وصل؛ مثل: الذي - التي - اللاتي ... و ... ، بخلاف: "أي" الموصولة 2.
- أما "مَنْ"، و "ما" ففي النعت بهما خلاف، والصحيح جوازه - كما سيحيء 3 - ولما كانت الموصولات معرفة وجب أن يكون منعوها معرفة. ومن الأمثلة: الضعيف الذي يحترس من عدوه، أقرب إلى السلامة من القوي الذي ينخدع، أو يستهين. والتأويل: الضعيف المحترس من عدوه، أقرب إلى السلامة من القوي المنخدع ... فمعناها معنى المشتق ...
- 4- الاسم الجامد الدال على النسب قصداً 4. وأشهر صوره أن يكون في آخره ياء النسب، أو: أن يكون على صيغة: "فَعَال"، أو غيرها من الصيغ 5 الدالة على الانتساب قصداً كما تدل ياء النسب، فهو يؤدي المعنى الذي يؤديه لفظ: "المنسوب لكذا"، نحو: ألمخ في وجه الرجل العربي كثيراً من أمارات الصراحة، والشجاعة، والكفاح. أي: المنسوب إلى العرب. ومثل: اشتهر الرجل اليوناني بالنشاط والهجرة إلى



حيث يتسع الرزق أمامه، وفي بلادنا

1 هذه عبارة التصريح على التوضيح، ولم أرها لغيره. لكن في بعض المراجع الأخرى ما يفيد وقوعها نعتًا للمعرفة أيضًا.

2 "أي": الموصولة معرفة، وهي لا تقع نعتًا، أما "أي" التي تقع نعتًا فهي نكرة، ومنعوتها نكرة بالتفصيل الذي سبق عند الكلام عليها في باب الإضافة ص 111 و 113 وما بعدهما، والذي يجيء أيضًا في ص 468.

3 في ص 466.

4 إذا لم يكن النسب مقصودًا لم يكن الاسم بمعنى المشتق، ويظل على جموده الكامل، فلا يصلح نعتًا، كن اسمه؛ بدوي، أو مكّي.

5 ومنها صيغة: "فاعل" المنسوب إلى شيء معين. مثل: "سائس" الذي ينسب اليوم لمن يسوس الحيل، ويتول شئونها. ومثل: لابن، وتامر، لمن يشتغل باللبن والتمر. ويتول شئونها.... - كما سيجيء في باب النسب - ج 4.

(459/3)

جماعة منهم تمارس الحِرَف والصناعات المختلفة. فتجد بينهم التاجر، والبقال، واللّبان، والنجار، والحداد، ... و.... أي: المنسوب للتجارة، والبقل، واللبن، والنَّجْر "التجارة"، والحديد.... وإنما ينسب إليها لأنه يلازم العمل فيها والتفرغ لها 1...

وهذا النوع من الأسماء الجامدة يصلح نعتًا للنكرة وللمعرفة؛ ولا بد أن يطابقهما تنكيرًا، وتعريفًا. تقول: ألمح في وجه الرجل العربي النبل... أو: ألمح في وجه رجل عربي النبل-.

5- المصغر: لأنه يتضمن وصفًا في المعنى؛ فهو في هذا كالنسب، ومن ثمَّ يلحقان بالمشتق، نحو: هذا طفلٌ رَجِيلٌ، في المدح، وهذا رجلٌ طُفِيلٌ، في الذم.

6- الاسم الجامد المنعوت بالمشتق: نحو: اقتديت برجلٍ رجلٍ شريفٍ وهذا النوع من النعت هو المسمى "بالنعت هو المسمى "بالنعت الموطئ" -، وقد سبق إيضاحه 2- ومنه قولهم الوارد عنهم: ألا ماءً ماءً باردًا ...

7- المصدر: بشرط أن يكون منكرًا 3، صريحًا 4، غير ميمّي، وغير دال على الطلب 5، وان يكون ثلاثيًا، وأن يلتزم صيغته الأصلية من ناحية

- 1 وفي النعت بالمشتق وشبهه يقول ابن مالك:  
وانعت بمشتق؛ كصعب: وذرب ... وشبهه: كذا، وذبي، والمنتسب  
"رجل ذرب: حاد اللسان في الخير والشر. أو الحاد مطلقاً فيما يتناوله من الأمور.  
"المنتسب" هنا: المنسوب الذي يفيد النسبة إلى غيره".
- 2 وفي رقم 3 من ص 456 وفي ج 1 باب "لا" النافية للجنس.
- 3 انظر "1" من الزيادة الآتية في ص 464 لأهميتها، ولم يذكر كثرة النحاة هذا النص  
الذي صرح به بعضهم "كالخضري". والأمثلة الكثيرة المسموعة عن العرب تؤيد  
أصحاب النص.
- 4 أي: غير مؤول. وقد يمكن الاستغناء عن هذا الشرط وعن الذي يليه "وهو: كونه:  
غير ميمي"، يذكر كلمة: "المصدر" مطلقة من كل قيد. والإكتفاء بها؛ اعتماداً على ما  
سبق "في هامش ص 181" وهو أن المصدر إذا أطلق لفظه "أي خلا من التقييد" كان  
المراد منه "المصدر الأصلي الصريح" وحده، دون المبين للنوع، أو للعدد، ودون المؤول،  
والميمي. لكن التقييد هنا أدق وأنفع.
- 5 إذا كان دالاً على الطلب "نحو: قياماً للضيف؛ بمعنى: قم للضيف" لم يصح النعت به  
كما سيجي في رقم 2 من ص 466-.

(460/3)

---

الإفراد والتذكير وفروعهما؛ "والأغلب أن تكون صيغته ملازمة الإفراد والتذكير، فإن  
كانت كذلك في أصلها لم يجز تثنيتهما، ولا جمعها، ولا تأنيثها، ولا إخراجها عن وزنها  
الأول1" ... تقول: رأيت في المحكمة قاضياً عادلاً، وشهوداً صدقاً، ونظاماً رِضاً، وجموعاً  
زُوراً2 بين المتقاضين ... تريد: قاضياً عادلاً، وشهوداً صادقين، ونظاماً مرضياً، وجموعاً  
زائرة بين المتقاضين....

فالمعنى على تأويل المصدر باسم مشتق كالسابق، ويصح أن يكون على تقدير مضاف  
محذوف هو النعت، ثم حُذف وحلَّ المصدر محله، وأعرب نعتاً مكانه. والأصل: قاضياً  
صاحبَ عدل -شهوداً أصحابَ صدق- نظاماً داعيَ رضا- جموعاً أصحابَ زور،  
"أي: أصحاب زيارة"، والداعي للنعت بالمصدر مباشرة وترك المشتق، أو المضاف  
المحذوف على الوجه السالف أن النعت بالمصدر أبلغ وأقوى؛ لما فيه من جعل المنعوت  
هو النعت. أي: هو نفس المعنى؛ مبالغة.

وقد اختلف رأي النحاة في وقوع المصدر نعتًا؛ أقياسي هو أم مقصور على السماع؟ وأكثرهم يميل إلى قصره على السماع، مع اعترافهم بكثرته في الكلام العربي الفصيح<sup>3</sup>، وأنه أبلغ في أداء الغرض من المشتق<sup>4</sup>. وهذا الاعتراف

- 
- 1 إلا في حالات أشهرها أن يكون المصدر مسموعًا بالتأنيث أصلًا؛ نحو: رحمة، شفقة، فإن تاء التأنيث ملازمة لهما. أو أن يشيع الوصف بالمصدر، ويشتهر استعماله نعتًا، فيجوز تثنيته وجمعه قياسًا؛ لغلبة الوصف عليه كقول الشاعر:
- وباعث ليلى في الخلاء ولم يكن ... شهوؤ على ليلي، عدول مقانغ
- المفرد، ذل، بمعنى: عادل.
- 2 الزور هنا: الزيارة.

- 3 وفي مقدمته القرآن الكريم -ولا سيما سورة الجن- ومما ورد في غيرها كلمة: "بُور"، بمعنى "هالك" في قوله تعالى: {وَكُنْتُمْ قَوْمًا بُورًا} أي: هالكًا، بمعنى: هالكين وهو في أصله مصدر يوصف به المفرد، والمثنى والجمع، والمؤنث، والمذكر مع تأويله في كل ذلك بالمشتق "اسم فاعل ... " وقيل إنه جمع: "بائر" مثل: "حائل وحول" فيكون على هذا مشتقًا لا مصدرًا مؤولًا بالمشتق. أما في سورة الجن فقد جاء النعت بالمصدر في قوله تعالى: {فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا....} أي عجيبيًا -وكلمة؛ "عجب" مصدر -في قوله تعالى: {مَاءً غَدَقًا ...} أي كثيرًا وفي كلمة: "صُعْدًا" بمعنى صعود في قوله تعالى: {وَمَنْ يُعْرِضْ عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِ يَسْلُكْهُ عَذَابًا صَعَدًا} . والصُّعْدُ: هو الصعود بمعنى: المشقة، وجاء كذلك في قوله تعالى: في إخوة يوسف: {وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ ...} .
- 4 فقد قرر علماء البلاغة أن النعت بالمصدر يكون من باب: المبالغة، أو: من مجاز =

(461/3)

- 
- بالكثرة<sup>1</sup> يناقض أنه مقصور على السماع. فالأحسن الأخذ بالرأي الصائب الذي يجعله قاسيًا<sup>2</sup> -بشروطه- ولا خوف من اللبس المعنوي أو خفاء المراد؛ لأن القرائن والسياق يزيلان هذا كله، ويبقى للنعت بالمصدر مزيتة السالفة التي انفرد بها دون المشتق.
- 8- اسم المصدر إذا كان على وزن من أوزان مصدر الثلاثي؛ ككلمة "فَطَرَ" اسم مصدر للفاعل: "أفطر"، وهي بمعنى: مُفَطِّر، أو صاحب إفطار: تقول: هذا رجلٌ فِطْرٌ، ورجلان فِطْرٌ، ورجالٌ فِطْرٌ ...

9- العدد، نحو: قرأت كتباً سبعة، وكتبت صحفاً خمسة<sup>3</sup>.

10- بعض ألفاظ أخرى جامدة مؤولة بالمشتق، معناها بلوغ الغاية في

= الحذف، أو المجاز المرسل، وأن الثلاثة قياسية. فهل يتناقض علماء لغة واحدة؟ وهل يقول البلاغيون إن النعت بالمصدر أبلغ من النعت بالمشتق في الوقت الذي يقول فيه بعض النحاة إن النعت بالمصدر -مع كثرته لا يصح قياساً؟ وكيف يقولون ذلك والقرآن الكريم أفصح الكلام مشتمل عليه عدة مرات؟ ... إنه تناقض لا يدفعه إلا القول بقياسية النعت بالمصدر بشروطه السالفة. ويقول ابن جني -في كتابه المحتسب، ج2 ص46- إن النعت بالمصدر مباشرة من غير تقدير شيء محذوف أبلغ وألطف من النعت بغير المصدر، ويؤيد كلامه بالأدلة، ويعرض الشواهد الكثيرة عليه؛ ولأنك تجعل المنعوت هو المصدر نفسه مبالغة -وأطال الكلام في هذا. وفي النعت بالمصدر يقول ابن مالك بيتاً سنعيده في ص475 "بعد أن تكلم على النعت بالجملة، وسيأتي النعت بها في ص472".

وَتَنُتُّوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرٍ ... فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ

أي: نعت العرب بالمصدر كثيراً في أساليبهم، ولم يخرجوا المصدر عن صيغته الملازمة للإفراد والتذكير، فهو يلازمها دائماً، ولو كان المنعوت غير مفرد وغير مذكر، تقول: هذا أمر رضاء، هذان أمران رضاء، هذه أمور رضاء، هذه حالة رضاء، هاتان حالتان رضاء، أولئك حالات رضاء ...

1 ولا سيما التي تؤيدها البلغة..

2 وبهذا الرأي أخذ مؤتمر الجمع اللغوي الذي انعقد بالقاهرة في فبراير سنة 1971، وسجل قراره بينه ما اتخذ من قرارات حاسمة محررة.

3 يكون العدد عنا صفة إذا أريد تحقيق غرض من أغراض النعت. ويصح أن يكون بدلاً إذا أريد به تحقيق غرض من أغراض البدل المذكورة في بابه الآتي ص666 وص667 وإذا ذكر المنعوت المعدود جاز في النعت مطابقتها في التأنيث والتذكير وعدم مطابقتها. وكذلك لو حذف المعدود المنعوت كما أشرنا في ص449، وكما يجيء في ج4 باب العدد -م165 ص501-.

ملاحظة: -بمناسبة إعراب العدد -أحياناً- نعتاً كالوارد هنا نذكر بعض مواقعه الإعرابية الأخرى =

الكمال أو النقص، كلفظة: ،كُلَّ"1 مثل: عرفت العالمُ كُلَّ العالم. ....

11- الجامد الذي يدل دلالة الصفة المشبهة مع قبوله التأويل بالمشتق 2 ومن أمثلته:  
فلانٌ رجلٌ فَرَّاشَةٌ الحليم، فِرْعَوْنُ العذاب، غِرْبَالُ الإِهَاب. فكلمة: فراشة، وفرعون،  
وغربال.... تعرب نعتًا بالمشتق؛ لأنها بمعنى: أحرق، وقاس، وحقير.

= فقد ذكرنا في الجزء الثاني -باب: الحال، آخر المسألة 84- الحكم الثالث، ونصه:  
من الألفاظ التي وقعت حالًا: "العدد من ثلاثة إلى عشرة، مضافًا إلى ضمير المعدود؛  
نحو: مررت بالإخوان ثلاثتهم أو: خمسَهم، أو: سَعَتَهم ... ، على تأويل: مُثَلَّثًا إِيَّاهم،  
أو: مُحَسَّنًا، أو: مسبغًا ... ، ويجوز إتباعه لما قبله فلا يعرب حالًا، وإنما يعرب توكيدًا  
معنويًا بمعنى: جميعهم، ويضبط لفظ العدد بما يضبط به لفظ التوكيد. والصحيح أن هذا  
ليس مقصورًا على العدد المفرد، بل يسري على المركب نحو: جاء القوم خمسة عشرَهم،  
بالبناء على الفتح في محل نصب، أو محل غيره على حسب حالة الجملة وبالرغم من أن  
العدد المركب مبني هنا فهو مضاف إلى الضمير "ا. هـ. وجاء في حاشية "ياسين" على  
التصريح، أول باب: التوكيد خاصًا بهذه المسألة ما نصه: "إذا قيل: جاءني القوم  
ثلاثتهم بنصب "ثلاثتهم فهو حال، وإن رفع فهو توكيد، قال الرضى. ولا يؤكد بثلاثة  
وأخواتها إلا بعد أن يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر لفظ التوكيد وإلا كان مبتدأ"  
ا. هـ وانظر البيان الذي في ص511.

1 سبق الكلام في ص72 على حكمها إذا أضيفت: ويجيء تفصيل الكلام على  
حكمها في النعت ص467 و513 وفي التوكيد ص509 ولا يجوز فيها القطع إذا كانت  
نعتًا أو توكيدًا.

2 سبق بيان هذا في مكانه ص284.

(463/3)

زيادة وتفصيل:

أ- سبق1 أن المصدر يقع نعتًا بشرط أن يكون منكرًا.... و.... و....

لكن ورد في الأساليب المسموعة وقوع المصدر نعتاً مع أنه مبدوء بأل المعرفة، أو مضاف لمعرفة. ومن الأول كلمة: "الحق" 2 في مثل قول الشاعر:

إن أخاك الحق من يسعى معك ... ومن يضّر نفسه لينفعك

ومن الثاني قولهم: مررت برجل حسبك 3 من رجل، أو شرّعتك من رجل، "وهما مصدران بمعنى: كافيك ... " أو: همّك من رجل، "بمعنى: مُهمّك"، أو: نخوك من رجل "بمعنى: ماثلك ومُشابهك" فهذه المصادر كان حقها أن تتعرف بأل، وأن تكتسب التعريف من المضاف إليه، ولكنها لم تتعرف 4؛ بسبب أنها بمعنى المشتق الذي لا يستفيد التعريف، وقد سبق التفصيل في أول باب الإضافة 5-0

ومن الأمثلة لهذا المشتق الذي لا يكتسب التعريف قوله تعالى: {هَذَا عَارِضٌ} ، فقد وصِفَ "عارض" بكلمة: "مطر" المضافة إلى الضمير؛ فلم تكتسب منه التعريف، إذ لو اكتسبت منه التعريف لم يصح وقوعها نعتاً للنكرة: "عارض" وكقول الشاعر:

يا رُبَّ غَابِطٍ لو كان يطلبكم ... لاقى مباعدةً منكم وحرماناً

فقد دَخَلَت "رب" على اسم الفاعل المضاف إلى الضمير، ودخلوها عليه دليل على أنه لم يكتسب التعريف من المضاف إليه؛ لأن "رب" لا تدخل -في الأغلب-

1 في ص 460.

2 انظر ما يتصل بوقوع هذه الكلمة نعتاً -في رقم 1 من هامش ص 468.

3 سبق الكلام مفصلاً على "حسب" في ص 149.

4 بدليل أن منعوتها نكرة، فلو كانت معرفة ما صح وقوعها نعتاً للنكرة.

5 ص 24.

(464/3)

.....

إلا على النكرات، ومثل قول امرئ القيس في وصف حصانه:

وقد اغتدى والطيرُ وكُناتُها ... مِنْجَرِدٍ قَيْدِ الأوابِدِ، هَيْكَل

"فَقَيْدٌ" مضاف لمعرفة. ولم يكتسب منها التعريف؛ بدليل وصف النكرة "منجرد"

به 1....

ب- كذلك ورد في الأساليب المسموعة بعض أمثلة وقع النعت فيها من أنواع غير التي سلفت، كأن يكون مصدرًا لغير الثلاثي؛ نحو: الحازم لا يعالج الأمر علاجًا ارتجاليًا، أو دالًا على المقدار، نحو: اشتريت من الفاكهة الخمس الأقق، أو دالًا على جنس الشيء المصنوع، نحو: لبست الثوب الحرير، أو دالًا على بعض الأعيان التي يمكن تأويلها، نحو: حصدت الحقل القمح. أي: المزروع قمحًا، والأحسن الأخذ بالرأي السديد الذي يمنع القياس على هذه الأشياء؛ ضبطًا للأمور؛ ومنعًا للخلط بينها وبين غيرها مما ليس نعتًا.

ج- 1- من الأسماء ما يصلح أن يكون: "نعتًا" في بعض الأساليب؛ لاستيفائه شروط النعت، و"منعوتًا" في أخرى؛ لاستيفائه شروط المنعوت كذلك، فحكمه مختلف على حسب الدواعي الإعرابية: كأسماء الإشارة؛ نحو: احتفيت بالمصلح هذا، أو: بهذا المصلح. غير أن اسم الإشارة ... -المنادى أو غير المنادى لا يصح وصفه باسم إشارة2.

واسم الإشارة معرفة؛ فلا يكون نعتًا إلا للمعرفة؛ وإذا وقع منعوتًا وجب أن يكون نعتة مقروناً بال، "والأحسن أن يكون هذا المقرون مشتقًا؛ فإن كان جامدًا فالأفضل اعتباره بدلًا4 أو عطف بيان". ووجب أيضًا أن يطابق منعوته في الأفراد والتذكير وفروعهما مع عدم تفريق النعوت1، وألا يفصل منه

1 راجع شرح المفصل ج3 ص50.

2 انظر ما يتصل بهذا ويوضحه في ص483.

3 لهذا صلة بما في ص665.

4 لهذا تفصيل مناسب مكلفة ج4 م130 ص36 حيث الكلام على أحكام: "تابع المنادى"، والشروط الخاصة بكل حاجة وحكم.

(465/3)

.....

مطلقًا1، وألا يُقطع2 منه في إعرابه3.

ومن هذه الأسماء الصالحة للأمرين أسماء الموصولات ... حتى "مَنْ" و"ما" في الرأي الصحيح4، نحو: وقف مَنْ حَظَبَ الفصيح، واستمع الحاضرون إلى الرائع ما قيل.

- 2- ومن الأسماء ما لا يصلح أن يكون نعتًا، ولا منعوًا؛ كالضمير، والمصدر الدال على الطلب<sup>5</sup>؛ "نحو: سعيًا في الخير، بمعنى: اسع في الخير"، وكثير من الأسماء المتوغلة في الإبهام<sup>6</sup>، كأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، "كم" الخبرية، "ما" التعجبية، وكلمة: الآن الظرفية، وكثير من الظروف المبهمة، مثل: قبل، وبعد....، ويستثنى من الأسماء المتوغلة في الإبهام بعض ألفاظ تقع نعتًا؛ منها: غير، وسوى ... و"من" النكرتان التامتان.
- 3- ومنها: ما يصلح أن يكون منعوًا، ولا يصلح أن يكون نعتًا، كالعلم، مثل: إبراهيم، علي، فاطمة ... وكالأجناس الباقية على دلالتها الأصلية، كرجل<sup>7</sup>، ونمر، وقيل.

- 
- 1 كما سبق في ص 435 وكما سيجيء في رقم 1 من هامش ص 487.
- 2 سيجيء القطع وبيان أحكامه في ص 486 و 488.
- 3 أما كونه جنسًا ولا وصفًا فأمر غالب لا لازم.
- 4 كما سبق في رقم 3 ص 459 "راجع المجمع ج 2 ص 118. باب النعت". وفي هذا الرأي بعض تيسير.
- 5 لهذا إشارة في رقم 5 من هامش ص 460.
- 6 سبق شرحها في هذا الجزء ص 24 و 66، وفي ج 2 ص 224 م 79.
- 7 يجوز أن يكون العلم نعتًا وكذلك اسم الجنس إذا خرجا على دلالتهم الأصلية، وأريد بهما معنى اشتهرا به؛ كدلالة حاتم على: الكرم، والرجل على: الكامل، والنمر على: الغادر.... و.... فعلى هذا القصد مع ما يؤيده من قرينة يصح تأويلهما بالمشتق. ووقعهما نعتين.
- وقد تضاف كلمة: "رجل" إلى كلمة: "صدق". أو: "سوء"؛ فتكون بمعنى: المشتق؛ مثل: إني أحرص أن أعرف رجلًا رجل صدق، "أي: صالحًا"، وأتخاشى رجلًا رجل سوء، "أي: فاسدًا"، وليس المراد بالصدق هنا: صدق اللسان، ولا بالسوء الشر، إنما المراد بالأول: الكمال والصلاح وبالثاني: الفساد، ويكون النعت هنا من نوع النعت: "التوطئة" انظر رقم 3 من ص 456.



4- ومنها ما يصلح أن يكون نعتًا، ولا يصلح أن يكون منعوًا؛ وهي ألفاظ مضافة، معناها الدلالة على بلوغ الغاية في معنى المضاف إليه. ومن أشهرها: "كل" 1؛ نحو: أنت الأمين كلُّ الأمين، وذلك هو الخائن كلُّ الخائن، بمعنى: المتناهي في الأمانة، أو الخيانة، ومثل قول الشاعر:

ليس الفتي كلُّ الفتي ... إلا الفتي في أدبه  
قول الآخر:

إن ابتداء العُرف 2 مجد سابق ... والمجد كلُّ المجد في استتمامه  
والفصيح الذي يحسن الاقتصار عليه أن يكون المضاف إليه اسمًا ظاهرًا، نكرة أو معرفة، على حسب المنعوت، وأن يكون هذا الاسم الظاهر مماثلًا للمنعوت في لفظه ومعناه معًا -وهذا هو الأغلب- أو مماثلًا لشيء له صلة معنوية قوية به، فمثال الأول قول الشاعر:

كم قد ذكرت لك لو أُجْزَى بذكركمو ... يا أشبه الناس كلِّ الناس بالقمر  
فكلمة: "كل" نعت للناس. ومثال الثاني قول الآخر:

وإن كان ذنبي كل ذنب فإنه ... محاذ الذنب كلِّ المحو من جاء تائبًا  
فكلمة "كل" الثانية نعت للذنوب.

وإذا وقعت كلمة: "كل" نعتًا صارت من الجامد المؤول بالمشتق، وصار معناها: "الكامل" في كذا، وهو معنى يختلف عن معناها الآتي في التوكيد 3-.

---

1 سبقت الإشارة إلى إضافتها في ص 72 و 116 ولوقوعها نعتًا في ص 463، وأيضًا: سيجيء بيان عن وقوعها نعتًا ومنعوتة في ص 513، ومنه يعلم أنه لا يجوز فيها القطع؛ سواء أكانت نعتًا أم توكيدًا.

هذا، ولفظ "كل" مفرد مذكر دائمًا -كما قلنا في رقم 2 من هامش ص 72- ولكن ما بعده من خبر، أو ضمير، أو غيرها مما يحتاج إلى مطابقة أحيانًا، قد يطابق لفظه، أو لا يطابقة، تبعًا للبيان الآتي في ص 513 والذي يتممه ما في ص 63 وما في "ج" من ص 167.

2 المعروف والجميل.

3 ص 509 و 512.

ومنها: جَدَّ، وَحَقَّ؛ نحو: سمعنا من الخطباء كلامًا بليغًا جدًّا بليغ، وأصغينا لهم إصغاءً حقَّ إصغاءٍ<sup>1</sup>.

ومنها: "أي" 2 بشرط أن يكون المنعوت بها نكرة، وكذلك المضاف إليه، نحو: الذي بنى الهرم الأكبر عظيمٌ أيُّ عظيم. وقد سبق 3 بيان رأي آخر حاسم لا يشترط هذا، وأوضحنا هناك بإسهاب ما يشترط لوقوعها نعتًا، وما تؤدّيه حينئذ من المعنى الدقيق، ورأي النحاة في عدم حذف منعوته، أو في صحة حذفه. ومما يصلح نعتًا ولا يصح منعوتًا الاسم المعرب "بأل العهدية" 4 لأنه يشبه الضمير، ويقع موقعه؛ نحو: أكرمت عالمًا تقيًّا فنفعني العالم. والتقدير: فنفعني ... ، والفاعل ضمير مستتر، فكلمة "العالم" الثانية حلّت محل الضمير الفاعل المستتر 5 ...

1 سبق أن قلنا -في: "أ" من ص 464- أن كلمة: "الحق" من المصادر المسموعة التي وقعت نعتًا وهي معرفة؛ فلم يتحقق التنكير الذي هو شرط النعت بالمصدر "طبقًا لما تقدم في رقم 3 ثم هامش ص 460" وعلى هذا يجوز النعت بها وهي معرفة أو نكرة. 2 انظر ص 111 و 112 وما بعدها، خاصًّا بكلمة: "أيّ النعتية"؛ لأهميته من ناحية الاستيفاء، وقوة الاستدلال الحاسم. وقد سبق الكلام عليها أيضًا في ج 1 م 26 ص 263 باب: "الموصول" عند الكلام على: "أي الموصولة"؛ كما سبق في ج 2 م 75 ص 173 عند الكلام على: "حذف المصدر الصريح". 3 في ص 111 وما يليها. 4 في ج 1 م 30 ص 304 تفصيل الكلام على: "أل" وأنواعها التي منها: "أل العهدية". والمعرف بالعهدية لا ينعت. "طبقًا كما جاء في التصريح وحاشيته عند الكلام عليها - ج 1 باب: المعرف بالأداة بحجة أنه يشبه الضمير ويقع موقعه ... " كما يعللون. 5 ومما يصلح نعتًا ولا يصلح منعوتًا: "المشتق العامل"؛ فيمتنع "على الصحيح" أنه يتقدم نعته على المعمول؛ أي: لا يصح أن يفصل النعت بإعتباره نعتًا بين العامل المشتق ومعموله. أما باعتباره شيئًا - كالحال، مثلاً- فلا مانع. وكذلك لا مانع من اعتباره نعتًا للمشتق إذا تقدم هذا المعمول فاصلاً بين المشتق ونعته -راجع التصريح، باب: الحال- ومجيء الكلام من النكرة-0

"ملاحظة": الأتباع -بفتح الهمزة-1:

نرى في بعض الأساليب الواردة عن العرب كلمة زائدة، لا تنفرد بنفسها في جملة، دون أن تسبقها -مباشرة في هذه الجملة كلمة أخرى مسموعة<sup>2</sup> تماثلها في وزنها، وفي أكثر حروفها الهجائية "أي: أنه ليس لهذه الكلمة المتأخرة الزائدة، المسموعة في الأسلوب الوارد استقلالاً بنفسها في جملة ما، ولا استغناءً عن كلمة سابقة توافقها في وزنها وفي أكثر حروفها". وأيضاً ليس لهذه الكلمة الزائدة المسموعة<sup>2</sup> معنى تجلبه، ولا حُكم إعرائي خاص بها<sup>3</sup> تُوصف معه بأنها مبتدأ، أو فاعل، أو نعت، أو مفعول، أو غير ذلك...، أو أنها معربة أو مبنية؛ فهي -لكل ما تقدم -خارجة عن نطاق الاستقلال بنفسها، وصوغها، خالية في معنى لغويّ تؤديه، وبعيدة من الاتّصاف بالإعراب أو البناء، أو التأثير بالعوامل. وإنما تزداد لجرد التلميح، أو السخرية، أو المدح، أو محض التصويت والتنعيم. وتسمّى هذه الكلمة الزائدة الواردة في الأسلوب السماعي هي ونظائرها: "الأتباع" -بفتح الهمزة -جمع: "تَبَع" -بمعنى التابع<sup>4</sup>- ويراد به: كل لفظ مسموع، لا يستقل بنفسه في جملة، وإنما يجيء بعد كلمة تسبقه مباشرة "بغير فاصل" فيسايرها في وزنها، وفي ضبط آخرها، وبماثلها في أكثر حروفها، دون أن يكون له معنى خاص ينفرد به في هذه الجملة، ولا نصيبٌ في الإعراب أو البناء؛ مثل "بَسَن" في قولهم:

"محمد"

1 ولا مانع من كسرهما، فتكون الكلمة مصدرًا، لا جمعًا "وانظر رقم 2 من هامش الصفحة الآتية".

"2، 2" يشترط -في الرأي الصحيح- أن تكون هذه الكلمة الزائدة مسموعة في أسلوب وارد عن العرب؛ فليست زيادتها مباحة في غيره. كما أن زيادة غيرها من الكلمات الأخرى غير الواردة عن العرب ممنوعة. فالأمر مقصور على زيادة كلمة معينة مسموعة في تركيب معين مسموع كذلك. ولا يباح القياس هنا؛ منعًا لخلق كلمات لم يعرفها العرب، وإبعادًا للآثار اللغوية السيئة المترتبة على وضع ألفاظ جديدة من غير الطريق السديد المعد لذلك الوضع الجديد كطريق التعزيب، ونحوه...

3 إلا في بعض المركبات التي تعرب حلاً مبنية؛ كقولهم: تفرق الأعداء "شَفَرَ بَفَرَ"... و... "طبقاً للبيان المفصل الذي سبق في ج2 باب: الحال، م84 ص336".

4 التَّبَع -محرّكة - : "التابع" -والتَّبَع -يكون واحد أو جمعًا. ويجمع على أتباع ا. هـ. قاموس. ثم قال: "والإتباع في الكلام مثل: حَسَنَ بَسَن". ا. هـ؛ فلا مانع من كسر الهزمة؛ فتكون الكلمة مصدرًا في حالة الكسر، لا جمعًا.

(469/3)

.....

حَسَنَ بَسَن". ومثل: "نَيْطَان، ونَفْرِيَت" في قولهم، اللصّ شَيْطَانٌ نَيْطَانٌ، أو: اللصّ عَفْرِيَتٌ نَفْرِيَتٌ ... وعند إعراب هذا اللفظ الزائد نقول: إنه تابع للكلمة التي قبله مباشرة، أي: من أتباعها في الوزن، وضبط الآخر، والمشاركة في معظم الحروف الهجائية، دون أن يكون لهذه التبعية العارضة بوصفها السالف علاقة بالتوابع الأصلية الأربعة المعروفة "وهي: النعت، التوكيد، العطف بنوعيه، البديل" كما سبقت الإشارة<sup>1</sup>؛ إذ لا يجري شيء من أوصاف هذه التوابع الأربعة الأصلية وأحكامها على التابع العارض المذكور فيما سبق؛ حيث يقتصر حكمه على أمر واحد، هو: أنه مثل الكلمة التي قبله مباشرة في وزنها، وأكثر حروفها، وضبط آخرها، دون بقية أحكامها النحوية، أو غير النحوية<sup>2</sup>....

1 في آخر هامش ص 434.

2 ما تقدم في تعريف هذا "التابع" وحكمه هو ما تخيرناه من عدة آراء مضطربة في تعريفه وأحكامه. فلقد كثر الكلام في كل ذلك قديمًا، ووضعت كتب خاصة في "الاتباع" تتقارب أحيانًا وتتباعد أخرى. ومن أشهر الكتب المؤلفة فيه وأحسنها: كتاب: "الاتباع" للإمام أبي الطيب عبد الواحد مجمع بن علي اللغوي الحلبي المتوفى سنة 351 هـ وعليه اعتمدنا ما نقلناه.

وقد ظهر هذا الكتاب سنة 1961 مطبوعًا، وحققه وشرحه الأستاذ عز الدين التنوخي عصر مجمع اللغة العربية بدمشق. وكتب في صدره مقدمة نافعة تتضمن أظهر آراء المؤلف، يعيننا منها، ويتصل بموضوعنا قوله حرفيًا -في ص 7-.

"الظاهر من بحث المصنف فيما بقي من خطبه كتابه، وفيما جرى عليه في الأبواب، وأن المعول عنده في التفريق بين "الاتباع" والتوكيد" إنما هو على معنى التابع مع إمكان إفراده

في الكلام؛ ذلك أن التابع-أو اللفظة الثانية إن لم يكن له معنى في نفسه، أو كان له سني المتبوع، ولم يجيء إلا لِيَتَد "أي: يقو" ما قبله ويقويه، ثم لا يتكلم به منفردًا -كان "إتباعًا". وإن كان يشارك اللفظة الأولى- أو المتبوع في المعنى فأفاد في تقويتها، وأمكن أفراد التابع في الكلام كان: "توكَّدًا". وبذلك يتبين لنا أن المعول عليه عند المصنف إنما هو التابع من حيث المعنى أو عدمه مع إمكان إفراده، وليس المعول على الواو، كما ذهب إليه الكسائي. وأبو عُبيد في غريب الحديث. فإن قولهم مثلاً "قسيم وسيم" ليس من "الاتباع" عند أبي الطيب، بل هو في باب "التوكيد"؛ فإن التابع: "وسيم" يمكن إفراده ومحيته على حدة؛ لقولهم رجل وسيم. وقولهم: "شَرَّ بَرٍّ" من التوكيد عند أبي الطيب مع أنه بلا واو. و"حظيت المرأة

(470/3)

.....

وَبَطِيتُ من "الإتباع" عند المصنف مع وجود الواو؛ لأن "بَطِيتُ" لا معنى لها وحدها، ولا تجيء في الكلام وحدها وإنما تجيء أبدًا تابعة لفعل: "حَطِيتُ"؛ ولإتباعها كانت من "الإتباع" ومنه: "أقبل الحاج والداج" فهو من الإتباع عند شيخنا الحلبي -المصنف- مع وجود الواو؛ لأن "الداج" مع وجود الواو من الإتباع؛ إذ لا ثلثة بين الحج والدج، ولا يفرد عند التكلم فلا يقال: "أقبل الداج" وإنما يقال: "أقبل الحاج والداج" فهي تابعة أبدًا.

"ومن أقوال المصنف تعليقًا على أمثلة "الإتباع والتوكيد" ونذكره للاستدلال، وعلى سبيل المثال، قولهم: "لا بَارَكَ الله فيه ولا تَارَكَ في باب الإتباع الذي أوله التاء، وعلق عليه بقوله: فهو وإن كان "تارك" مأخوذًا من التَّرَكَ، لا معنى له في هذا الموضع إلا الإتباع ... أي: لا صلة في المعنى بين بَارَكَ وتَارَكَ، ولا يجيء "لا تَارَكَ الله فيه" ولو أمكن أفراد هذا التابع لكان من باب التوكيد ... " ١. هـ. من المقدمة.

وكل ما سبق حسن، لكن كيف يكون للكلمة التابعة معنى المتبوعة -كما جاء في أول الكلام- وتسمى تابعة على الوجه المراد من التابع هنا لا التابع الأصل الذي يدخل في التوابع الأربعة الأصلية التي سبقت في ص434؟ هذا غير مفهوم ولا مقبول بناء على الضوابط العامة.

## ب1- النعت بالجملة:

الجملة التي تصلح نعتاً 1 لا بد أن تجمع الشروط الأربعة الآتية:

1- أن يكون منعوها نكرة محضة، مثل كلمتي "فارس وشجاع" في قولهم: "أقبل فارس يتسم، وانتصر شجاع لا يخاف، ويتحقق هذا بخلوها من "أل الجنسية"، ومن كل شيء آخر يُخَصَّص ويُقَلَّل الشيوع؛ كالإضافة، والنعت، وسائر القيود التي تفيد التخصيص<sup>2</sup>. والنكرة غير المحضة: هي التي لم تتخلص مما سبق؛ بأن يكون المنعوت إمّا: مشتملاً على "أل الجنسية" التي تجعل لفظه معرفة، ومعناه نكرة، كقول الشاعر:

ولقد أمرّ على اللئيم يسبي ... فأعفّ، ثم أقول: لا يعنيني

فجملة: "يسب"، يصح إعرابها نعتاً في محل جر، مراعاة للناحية المعنوية، والمنعوت هو كلمة: "اللئيم"، ويصح أن يكون حالاً في محل نصب، مراعاة؛ لوجود "أل الجنسية"<sup>3</sup>. وإما مقيداً بقيد يفيد التخصيص؛ نحو: استمعت لمحاضرة نفسية ألقاها عالم كبير زار بلادنا. فالنكرة هنا: "محاضرة -عالم" غير محضة؛ لأنها مقيدة بالنعت بعدها "وهو: نفيسة - كبير" ولذلك يصح إعراب الجملة الفعلية: "ألقي ×" "زار ×" نعتاً بعد كل واحد منهما<sup>4</sup> ...

ومما يلاحظ أن المنعوت إذا كان غير محضة، فإن الجملة بعده -وكذا

"1، 1" سبقت "أ" في ص 458 حيث الكلام على النعت المفرد، ويجيء النعت بشبه الجملة في "ج" ص 476 -وفي ص 480 "و" الرأي في الجملة من ناحية أنها نكرة، أو معرفة. وقد سبق "في ج 1 م 1 هامش ص 15 وهامش ص 338 م 27" أن الجملة الواقعة نعتاً، أو صلة أو خبراً، أو غير ذلك ... تسمى جملة باعتبار أصلها الأول حين تؤدي معنى مقيداً مستقلاً. أما بعد أن صار لها محل فلا تؤدي معنى مستقلاً، ولا تسمى جملة....

"2 و 2" في هامش الصفحة الأولى بيان واف للمراد من المفيد.

3 للحكم السابق بيان في ج 1 ص 195 م 14 وفي ج 2 باب الحال م 84 ص 311.

4 وينطبق هذا قوله تعالى لنبيه في شأن الكافرين: {وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَداً ...} فكلمة: "أحد" نكرة غير محضة؛ لأنها موصوفة مع مجروره بعدها. ويليهما جملة فعلية تصلح أن تكون نعتاً أيضاً.

- شبهها<sup>1</sup> لا تعيين نعتًا. وإنما يجوز أن تكون نعتًا، وأن تكون حالًا والمنعوت يصير صاحب الحال، "وقد سبق<sup>3</sup> بيان هذا بإسهاب ...".
- 2- أن يكون المنعوت مذكورًا؛ نحو: إن رجلًا يصاحب الأشرار لا بد أن يحترق بأذاهم، وقول الشاعر:
- إن في أضرعنا أفندة ... تعشق المجد، وتأبى أن تضاما
- ويجوز حذف المنعوت بشرط أن يكون مرفوعًا، وبعض اسم متقدم عليه مجرور بالحرف: "من"، أو: "في"، والنعت جملة أو شبهها؛ مثل: "نحن -الشرقيين - أصحاب مجدٍ تليد؛ منّا<sup>3</sup> سبق إلى كشف نظريات العلوم الكونية، ومنّا استخدمها في الاختراع والابتكار، ومنّا اهتدى قبل غيره إلى مجاهل كوكبه، ومنّا هدى البشرية إلى أقوم السبل لإسعادها؛ فليس فينا إلا كشف، أو: اخترع، أو: اهتدى، أو: هدى ... " تريد: منّا فريق سبق، منّا فريق استخدم، منّا فريق اهتدى منّا فريق هدى، ليس فينا إلا فريق كشف ... "وسيجيء الكلام مفصلاً على مواضع حذفه، قريباً<sup>4</sup>.
- 3- أن تكون الجملة النعتية خبرية، كبعض ما سبق، وكالتي في قول الشاعر:
- ولا خير في قوم تُذلُّ كرائمهم ... ويعظم فيهم نذلهم، ويسود
- فلا تصلح الإنشائية "بنوعيها الطلبي وغير الطلبي"، ولا يصح: رأيت مسكينًا عاونه، وشاهدت محتاجًا هل تساعده؟ أو: لا تهنه....، ولا يصح هذا كتاب بعته؛ تريد:
- إنشاء البيع الآن "وقت النطق"، والموافقة عليه، لا أنك تخبر بأن البيع حصل قبل النطق<sup>5</sup>.

1 كما سيجيء في ص 476 وانظر "أ" في ص 447. حيث البيان الخاص بهذا.

2 في مواطن متفرقة، والأصيل منها في باب المعارف "ج 1 ص 145 م 17".

3 مع إعراب الجار والمجرور في هذه الأمثلة وأشباهها هو الخبر؛ لتكون الجملة الفعلية نعتًا -وكذا شبهها-<sup>0</sup>

4 ص 493.

5 هذا الشرط هام، لأن النعت يفيد منعوته إيضاحًا، أو تخصيصًا، أو .... أو .... -كما سبق أول الباب- فلا بد أن يكون حاصلًا كم قبل. والمعنى الإنشائي غير حاصل، ولا معلوم من قبل، إذ لا وجود له في الخارج الواقعي قبل النطق. فكيف يفيد الإيضاح، أو

التخصيص. أو غيرهما؟ وما ورد مخالفاً لهذا الشرط فهو سماعي لا يقاس عليه. وبعضهم يؤوله بحذف مشتق من القول: مثل كلمة:، مقول، تكون الجملة الإنشائية مفعولاً له. وسيجيء بيان هذا في هامش ص 475.

### (473/3)

4- اشتمال الجملة الخبرية على ضمير يربطها بالمنعوت<sup>1</sup>، ويطابقه في الإفراد والتذكير وفروعهما<sup>2</sup>، ويجعل الكلام والمعنى متماسكين متصلين، ولذا يسمّى: الرابط،، والأغلب أن يكون مذكوراً -سواء أكان بارزاً، أو مستتراً<sup>3</sup> - فالمدكور البارز كالأمثلة السالفة؛ وقوله تعالى: {وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ}، ومثل: نصيحة يتبعها عاقل قد تجلب خبراً غامراً، وتدفع بلاء قائلاً. وقول الشاعر:

كلُّ بيتٍ أنت ساكنه ... غير محتاج إلى السُّجج<sup>4</sup>  
والمستتر كقول الشاعر:

وكلَّ امرئٍ يُولِ الجميل مُحَبَّب ... وكل مكان ينبت العز طيّب  
وقول الآخر:

وإذا أراد الله نثر فضيلة ... طُويت<sup>5</sup> أتاح لها لسان حسود  
وقد يكون محذوفاً<sup>6</sup> إذا كانت معروفاً بقرينة من السياق، أو غيره، ولا لبس في حذفه، كقول القائل:

وما أدري أغيَّرهم تناءٍ ... وطولُ الدهر، أم مالٌ أصابوا

1 سواء أكان اشتمالها عليه مباشراً أم كان في شيء من مكملاتها وتوابعها؛ كالذي في قول الشاعر:

لا أذود الكير عن شجرٍ ... قد جنيت المر من مرة  
وفي الأمثلة الآتية صور للتنوعين.

2 إذا كان المبتدأ ضميراً للمتكلم والخبر منعوتاً بجملة فعلية، جاز في الضمير الرابط أن يكون للمتكلم أو

الغائب؛ نحو: أنا صادق أحب الإنصاف، أو يحب الإنصاف. وكذلك إن كان المبتدأ ضميراً للمخاطب؛ نحو: أنت صادق تحب الإنصاف، أو يحب الإنصاف. ومراعاة التكلم أو الخطاب أحسن - كما سبقت الإشارة في ج 1 م 35 ص 425 باب المبتدأ



والخبر-.

3 لأن الستتر مذكور، ولكنه غير ظاهر في الكلام. بخلاف المحذوف؛ فانه غير موجود مطلقاً. وبين المستتر والمحذوف جملة فوارق وآثار أوضحناها في باب: الضمير ج 1 م 18 ص 146.

4 جمع: سراج، وهو المصباح المضيء.

5 الرابط ضمير مستتر تقديره: هي؛ نائب الفاعل.

6 سيجيء تفصيل لحذفه في، ج، من ص 478.

(474/3)

التقدير: أصابوه. ومثل:، ما شيء حميت بمستباح 1،. أي: حتميته.  
وقول الآخر:

قال لي: كيف أنت؟ قلت: عليل ... سهر دائم،،ليل طويل  
أي: أنا علي؛ سهره دائم، وليله طويل 2 ...

1

صدر هذا البيت المنسوب لجريز: ... حميت حمى قهامة بعد نجد

2 وفي النعت بالجملة يقول ابن مالك:

وَنَعْتُوا بِجُمْلَةٍ مُنْكَرًا ... فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبْرًا

يريد: أن العرب نطقوا بالجملة نعتاً للمنكر، "أي: أن المنعوت بها منكر، لا بد من تنكيره"، وإذا وقعت نعتاً فإنها تعطى من الحكم ما أعطيته وهي خبر. يشير إلى ضرورة الرابط الذي يربطها بالمنعوت. وليس المقصود أنها تأخذ، وهي نعت -ميع الأحكام التي تستحقها إذا وقعت خبراً. ذلك أن الجملة التي تعرب خبراً تصلح أن تكون إنشاء طلبياً وغير طلبي، "على الصحيح فيهما"، مع أن جملة النعت لا تصلح أن تكون إنشاء طلبياً أو غير طلبي، ولذا تدارك الأمر فقال:

وَأَمْنَعُ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ ... وَأَنْ أَتَتْ فَالْ قَوْلُ أَضْمَرُ تُصَبِّ

أي: امنع هنا "في باب النعت، لا في باب الخبر"، وقوع الجملة الطلبية، وهذا تقييد قد يؤدي إلى غير المراد؛ إذ قد يفهم منه أن الجملة الإنشائية غير الطلبية تقع نعتاً، مع أنها كالطلبية لا تصلح نعتاً؛ إذ الجملة الإنشائية بنوعيتها الطلبية وغير الطلبية لا تصلح هنا

- كما أشرنا - أما الذي يصلح فهو ما عداهما. ولم يبق من الجمل بعدهما إلا الجمل الخبرية. ثم هو يقول: إن ورد في الكلام القديم جمل إنشائية وقعت نعتًا. وهذه لا يصح محاكاتها، ولا القياس عليها؛ لدورها، ومخالفتها الغرض من النعت. فأولها. والتأويلات مختلفة، أشهرها إضمار "قول" المحذوف هو النعت، تكون الجملة الإنشائية مَقُولًا له. ففي مثل: أكلت فاكهة؛ هل ذقت السكر؟ "وليس هذا من الكلام القديم المسموع" يقدر أن الأصل: أكلت فاكهة مَقُولًا فيها: هل ذقت السكر؟ فكلمة: "مَقُولًا" المحذوفة هي النعت. والجملة الإنشائية بعدها في محل نصب مفعول به للقول. ومثل: لمست ماء هل لمست الثلج؟ أي: لمست ماء مَقُولًا فيه: هل لمست الثلج؟.... أما الأمثلة المسموعة فمنها البيت الذي يرددونه؛ وهو:

حتى إذا جَنَّ الظلام واختلط ... جاؤوا بِمَذْقٍ. هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطُّ؟

"قاله رجل استضافه قوم، وطال انتظاره الطعام حتى دخل الليل؛ فقدموا له المذق" وهو اللبن المختلط بالمياه التي تغير لونه". وهو يصف هذا التغير في اللون بأنه صار في لون الذئب".

ثم قال ابن مالك بعد ذلك بيتًا سبق شرحه في مكانه المناسب "ص461" هو:

وَنَعْتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا ... فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّنْكِيرَ

(475/3)

---

وقد يغني عنه وجوده في جملة معطوفة 1 بالفاء، أو: بالواو، أو: ثم على الجملة النعتية الخالية منه؛ نحو: مررت برجل تقصف الرعود، فيرتجف؛ أو: فيرتجب. أو: ثم يرتجف. التقدير: "هو" لا في كل ذلك.

ج- النعت بشبه الجملة 2:

وشبه الجملة "الظهر، والجار مع مجروره"، يصلح أن يكون نعتًا بشرطين: أولهما: أن يكون تامًا، أي: مفيدًا. وإفادته 3 تكون بالإضافة، أو بتقييده بعدد، أو غيره من القيود التي تجعله يحقق غرضًا معنويًا جديدًا؛ فلا يصح أقبل رجل عنك ولا أقبل رجل عوض ...

ثانيها: أن يكون المنعوت نكرة محضة 4، مثل: أقبل رجل في سيارة، أقبل رجل فوق الجبل. وقول الشاعر:

وإذا امرؤ أهدى 5 إليك صَنِيعَةً ... من جاهه 6 فكأنها من ماله

فإن كانت النكرة غير محضة: "بسبب اختصاصها بإضافة، أو غيرها مما يخصها"؛ فشبه الجملة يصلح نعتًا وحالًا<sup>7</sup>. نحو: هذا رجل وقور في سيارته أو: هذا رجل وقور أمامك ... ، فهو كالجملة في هذا الحكم<sup>8</sup>.

- 
- 1 راجع الصبان ج1 باب المبتدأ عند الكلام على الخبر الجملة، ورابطه.
  - 2 سبقت: "أ" في ص458 حيث الكلام على النعت المفرد. وكذلك سبقت: "ب" في ص472 حيث الكلام على النعت بالجملة.
  - 3 تكرر معنى الإفادة في عدة مواضع من الكتاب "في ج1 باب الموصول ص272 م27، باب المبتدأ والخبر ص346 م35 ج2، باب الحال ص394".
  - 4 انظر "أ" من الزيادة والتفصيل، حيث البيان الخاص بعدم اشتراط المحضة.
  - 5 الجملة الفعلية نعت، ومنعوتها نكرة.
  - 6 الجار ومجروره نعت، والمنعوت: صنعة.
  - 7 كما سبق في ص473.
  - 8 تكرر بيان هذا، أما تفصيله ففي مكانه المناسب ج1 ص145 و17.

(476/3)

---

زيادة وتفصيل:

- 1- يجوز -عند عدم المانع -اعتبار شبه الجملة بنوعية "الظرف، والجار مع مجروره" صفة بعد المعرفة المحضة؛ على تقدير متعلّقه معرفة. وقد نص "الصبان" على هذا في ج1 أول باب: "النكرة والمعرفة" حيث قال: "أسلفنا عن الدماميني جواز كون الظرف -ويراد به هنا شبه الجملة بنوعيه. بعد المعرفة المحضة صفة، بتقدير متعلّقه معرفة" اهـ.
- أي: أن المتعلّق المعرفة سيكون هو الصفة لمطابقته الموصوف في التعريف. هذا ولا مانع أن يكون شبه الجملة نفسه -بنوعيه -هو الصفة إذا استغينا عن ذكر المتعلّق اختصاراً وتيسيراً أو تسهيلاً، "طبقاً لما سبق1" بالإيضاح والشرط المسجلين هناك.
- وإذا كان شبه الجملة -بنوعيه -بعد المعرفة المحضة صالحاً لأن يُعرّب صفة على الوجه السالف، وهو صالح أيضاً لأن يكون حالاً بعدها؛ كصلاحه للحالية والوصفية بعد

النكرة غير المحضة، -أمكن وضع قاعدة عامة أساسية هي: "شبه الجملة -بنوعيه- يصلح دائماً أن يكون حالاً أو صفة بعد المعرفة المحضة وغير المحضة 2، وكذلك بعد النكرة، بشرط أن تكون غير محضة 3"؛ أو يقال:

"إذا وقع شبه الجملة بعد معرفة أو نكرة، فإنه يصلح أن يكون حالاً أو صفة إلا في صورة واحدة، هي: أن تكون النكرة محضة فتعين أن يكون صفة، ليس غير".

وجدير بالملاحظة أن جواز الأمرين فيما سبق مشروط بعدم وجود قرينة توجب أحدهما دون الآخر أو توجب غيرهما، حرصاً على سلامة المعنى، فإن وجدت القرينة وجب الخضوع لما تقتضيه، كالشأن معها في سائر المسائل الأخرى.

- 
- 1 في ج 1 "ص 194 م 17، وفي رقم 1 من هامش ص 347 م 27، وهامش ص 431 م 35" وفي ج 2 رقم 5 من هامش ص 356.
- 2 كالمعرف بالجنسية.
- 3 فإن كانت محضة تعين أن يكون نعتاً - كما سيجيء هنا -.

(477/3)

---

.....  
.....ز.....

---

ب- من أدوات الاستثناء ما يكون فعلاً قط؛ وهو: "ليس، ولا يكون" ومنها ما يصلح 1 أن يكون فعلاً تارة، وحرف جر تارة أخرى: وهو "خلال، وعدا، وحاشا". والنوع الأول -وهو الذي يكون فعلاً فقط- يصح وقوع جملته الفعلية نعتاً؛ بالتفصيل الذي سبق بيانه "في ج م 83 ص 333 باب: الاستثناء"، أما النوع الثاني الذي يصلح للفعلية والحرفية في يكون نعتاً.

ج- يحذف الرابط في الجملة النعتية بشرط أمن اللبس - كما سبق 2- والمحذوف قد يكون مرفوعاً مثل: بسم الله الرحمن الرحيم، أي: هو الرحمن هو الرحيم ... 3 أو منصوباً كالأمثلة السالفة 1. وقد يكون مجروراً "بفي" إذا كان المنعوت بالجملة اسم زمان: كقوله تعالى: {وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا}، أي لا تجزي فيه ... فلا يصح الحذف في مثل: زرت حديقة رغبْتُ فيها: إذ المنعوت ليس اسم زمان: فلا يتضح

المحذوف؛ أهو: رغبت في هوائها - أم في رياحينها - أم في فواكهها، أم في جداولها؟ ولا يتضح أهو: رغبت فيها أم رغبت عنها؟  
وقد يكون مجرورًا "مِنْ" بشرط أن يكون في أسلوب تتعين فيه؛ سواء أكان الضمير عائداً على ظرف زمان أم على غيره؛ نحو: مرّ صيف قضيت شهراً على السواحل، وشهراً في الريف. أي: قضيت شهراً منه على السواحل، وشهراً منه في الريف ...  
ومثل: أشتريت فاكهة، نوع بعشرين، ونوع بتلاتين، أي: نوع بعشرين منها، ونوع بتلاتين منها ...  
فإن لم يكن الحرف "مِنْ" متعيناً في الأسلوب لم يجوز حذفه؛ لئلا يحدث لبس؛ نحو: نفعتي شهر صمت منه، فلو حذف الجار والمجرور لورد على الذهن احتمالات متعددة؛ منها صمته، وهو معنى غير المقصود.  
د- يرى بعض النحاة أن: "أل" قد تغني عن الضمير الرابط إذا دخلت

---

"1، 1" بشرط ألا تسبقه "ما" المصدرية. وفي ص 474 بعض أمثلة للمحذوف

المنصوب

2 في ص 474.

3 على اعتبار النعت مقطوعاً. وسيجيء بيان القطع في ص 486.

(478/3)

---

على الجملة الاسمية الواقعة نعتاً: نحو: رأيت كتاباً؛ الورق ناعم مصقول، والطباعة جيدة نظيفة<sup>1</sup>، والغلاف متين جذاب، فكأنك قلت: رأيت كتاباً ورقه ناعم مصقول، وطباعته ... وغلافه.... وهذا رأي حسن، مستمد من "أمثلة كثيرة مسموعة تبيح القياس عليها بشرط أمن اللبس.

"هـ" لا تُربط الجملة الواقعة نعتاً إلا بالضمير أو بما يقوم مقامه في الربط، ويغني عنه، وهو "آل"، كما مرّ في: "د" ولا تصلح الواو التي تبقى -أحياناً- الجملة الواقعة نعتاً أن تكون للربط، فإنها ولو زائدة تلتصق بهذه الجملة؛ لتقوى دلالتها على النعت، وتريد التصاقها بالمنعوت دون أن تصلح وحدها للربط، ويسمونها لذلك: "واو اللصوق"،

ومن أمثلتها، في القرآن الكريم قوله تعالى: {وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ} ، والأصل: "إلا لها كتاب معلوم" زيدت الواو للغرض السالف، ولا تفيد شيئاً أكثر منه<sup>2</sup>. وكذلك قوله تعالى: {وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ} . فقد زيدت الواو قبل الجملة الاسمية الواقعة نعتاً. ومن الأمثلة قول عروة بن الرُّزْد: فيا للناس كيف غلبت نفسي ... على شيء ويكرهه ضميري فالواو زائدة قبل الجملة المضارعية التَّعتية. وهي في كل صورها التي تتعين فيها للإلصاق لا تصلح وحدها أن تكون رابطاً - كما أسلفنا-.

وقد اختلف النحاة: أزيادتها قياسية<sup>3</sup> أم سمعية؟ والأرجح عندهم -برغم مجيئها في القرآن- أنها سماعية، وهذا عجيب منهم؛ لأن معناه بأن بعض التراكيب القرآنية لا يصح محاكاته، ولا صوغ أساليبنا على نهجه، مع اعترافهم جميعاً أن القرآن أسمى لغة بيانية، وأعلى كلام بليغ. نعم قد يكون الأنسب اليوم الوقوف بزيادة هذه الواو عند حدّ السماع؛ تجنباً لإساءة فهمها، والخلط بينها وبين الأنواع الأخرى، ولا ضرر ولا تضيق في الأخذ بهذا الرأي<sup>3</sup>. ولكن الأنسب لا يحرم غيره مما هو صحيح مباح.

---

1 هذه الجملة الاسمية -والتي تليها- معطوفة على الأولى، فهي في حكم النعت كالمعطوف عليه. إلا أن قامت قرينة مقضي بأنها لبست معطوفة، وأنها شيء آخر: كأن تكون حالية، أو مستأنفة.

2 راجع التصريح وحاشية ياسين ج1 باب الحال عند الكلام على صاحب الحال النكرة.

3 ومن القائلين بقياسيتها: "الزمخشري".

(479/3)

---

وقد يكون الأنسب في عصر ليس بالأنسب في آخر؛ وكلاهما صحيح مباح. والجملة لا تقع نعتاً إلا للنكرة. فما حكم الجملة نفسها من حيث التعريف والتذكير؟ أجابوا: "يجري على الألسنة كثيراً أنها نكرة. ولكنها تؤول بالنكرة، قال الرضي؛ لأن التعريف والتذكير من خواص الأسماء. والجملة من حيث هي جملة ليست اسماً، وإن

كانت تؤول به، فنحو: جاء رجل قام أبوه، أو أبوه قائم ... في تأويل: جاء رجل قائم أبوه: ونحو: جاء رجل أبوه محمد، في تأويل: كائن ذات أبيه ذات محمد<sup>1</sup>.

ويقول شارح المفصل<sup>2</sup> ما ملخصه: "إن وقوع الجملة نعتًا للنكرة دليل على أن الجملة نفسها نكرة، إذ لا يصح أن توصف النكرة بالمعرفة<sup>3</sup> ... "اهـ.

سواء أكانت نكرة أم مؤولة بالنكرة وفي حكمها، فالخلاف شكلي لا أثر له. والمهم المتفق عليه أنها لا تكون نعتًا إلا للنكرة.

ز- يقول الكوفيون: إذا وقع بعد الجملة الواقعة نعتًا لنكرة، جملة أخرى مضارعية، مترتبة على الجملة النعتية كترتب جواب الشرط على الجملة الشرطية إذا وقع هذا صح في المضارع الجزم جوابًا للنعت مع جملته: حملاً له على المضارع المجزوم في الجملة الواقعة جوابًا للشرط. ففي مثل: كل رجل يعمل الخير يرتفع شأنه.... يجيزون جزم المضارع: "يرتفع"<sup>4</sup>.

لكن رأيهم في هذا الجزم ضعيف؛ إذ لا تؤيده الشواهد القوية الكثيرة، التي تسوّغ القياس عليه. فالأحسن إهماله والاقتصار فيه على المسموع....<sup>5</sup>.

---

1 راجع الصبان.

2 ج3 ص141.

3 سبقت إشارة لبعض ما ذكر "في رقم 2 من هامش ص28 رقم 1 من هامش 472" وأيضاً "في ج2 ص294؟ باب النكرة والمعرفة" وكذا "في ج1 ص142 م17".

4 وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ: "كل".

5 سبقت الإشارة لهذا في باب: "الموصول" ج1 م27 ص383 عند الكلام على صلة الموصول والرباط "وله هناك قصة طريقة تؤيده. وسيجيء البيان في ج4 ص437 م157 عند الكلام على جواب الشرط".

(480/3)

---

### المسألة 115:

تعدد النعت، وقطعه

"أ" تعدُّ النعت في الحالات التي يكون فيها عامله واحداً:

1- إذا تعدد النعت، والمنعوت فغير متعدد -لأنه واحد- وجب تفريق النعوت<sup>1</sup>، مسبوقة بواو العطف<sup>2</sup> أو غير مسبوقه، إلا الأول، فلا يُسبق بها. نحو: لا شيء يقُبَح في العين كرؤية عالم مختال، مغرور، أو: عالم زريّ وضعٍ، ويصح: كرؤية عالم مختال ومغرور، أو: عالم زريّ ووضع<sup>3</sup> ...

وتمتنع واو العطف إذا كان المعنى المراد لا يتحقق بنعت واحد، ولا يستفاد إلا من انضمام نعت إلى آخر فينشأ من مجموعهما المعنى المقصود: نحو: الفصول أربعة: أطيبها الربيع البارد الحارّ، أي: المعتدل في درجة حرارته وبرودته، ولا يجوز البارد والحارّ؛ لأن المعنى المراد -وهو: الاعتدال- لا يؤخذ لا من اشتراك الاثنين في تأديته، وانضمام كل منهما إلى الآخر: فكلاهما جزء يتمم نظيره،

1 أي: ذكرها واحدًا واحدًا؛ على غير صورة المثنى والجمع؛ إذ يمتنع أن يكون النعت مثنى، أو جمعًا والمنعوت واحدًا. وسيتكرر هنا لفظ "المفروق". و"التفريق" مرادًا به هذا التعدد على صورة فردية، ليس فيها علامة التثنية أو الجمع الاصطلاحيين. فإن كانت الكلمة دالة على التثنية أو على الجمع بدون تفريق الأفراد أو بتفريق فهي المتعددة. فعندنا كلمتان اصطلاحيتان؛ هـ: "تفريق، وتعدد". فالتفريق خاص بذكر الأفراد واحدًا فواحدًا، والتعدد يكون مثله أو بذكرها على هيئة التثنية أو الجمع. "وانظر ما يختص بالنعت المتعدد لواحد لأهميته، ص488".

2 ويجوز اختيار حرف عطف غير "الواو"، يناسب السياق، إلا: "حتى"، و"أم". كما سيجيء في ص497 وفيها بيان مفيد يختص بعطف النعوت. وإذا وقع النعت بعد الواو أو غيرها من حروف العطف المناسبة، فإنه يترك اسم النعت وأحكامه ويصير معطوفًا يجري عليه اسم المفعول وكل أحكامه -كما سيجيء في ص498-.

3 ومن التعدد بغير عطف، النعت بكلمتي: "فطن" وفَعَّال في قول المتنبي: لا يدرك الجَدَّ إلا سيّد فطن ... لما يَشُقُّ على السادات، فعّال

(481/3)

ويلازمه في تكوين المعنى الكامل المقصود منهما معًا. والكلمتان هنا بمنزلة كلمة واحدة ذات قطرين: لا يصح أن يفصل بين شطريها حرف عطف أو غيره. ومثل: شرب



المريض الدواء الحلو المرّ، أي: المتوسط في حلاوته ومرارته. ومثل: اشتريت صوفاً ناعماً خشناً، ومثل: هذا زجاج صلب هَشّ ...

2- وإذا تعدد النعت والمنعوت متعدّد بغير تفريق، وبغير أن يكون اسم إشارة فإن كانت النعوت متحدة في لفظها ومعناها معاً وجب عدم تفريقها، وأن تكون مثناة أو جمعاً على حسب منعوتها. نحو: ما أعجب الهرمين القديمين! ولا يصح: ما أعجب الهرمين القديم والقديم. ونحو: ما أجمل الزهرات الياضعات، ولا يصح: الياضعة، والياضعة.

فإن كانت النعوت مختلفة في لفظها ومعناها معاً أو في أحدهما وجب التفريق بالواو العاطفة؛ فمثال الاختلاف في اللفظ والمعنى قول الشاعر: بكيْتُ، وما بُكا رجلٍ حزينٍ ... على رُبّعين؛ مسلوب<sup>1</sup>، وبأل وقول أحد المؤرخين ... ولما انتهت الموقعة بهزيمة الأعداء بحثنا عن قادة جيشهم، فعرفنا القادة: القتيل، والجريح، والأسير، والمذهول من هول ما رأى وسمع ... ومثال الاختلاف في اللفظ دون المعنى: أبصرت سيارتين: ذاهبة ومنطلقة قاومت طوائف؛ باغية، ومعتدية، وظالمة. ومثال المختلفة في المعنى دون اللفظ. تنصحت رجلين هاوياً وهاوياً<sup>2</sup>؛

---

1 مسلوب: مأخوذ من صاحبه. والكلمة نعت. وتصلح أن تكون عطف بيان، لكن الأفضل في المشتق أن يكون نعتاً، وفي الجامد أن يكون عطف بيان. كما في صفحة 465، وفي رقم 1 من هامش ص 483، وكما سيأتي في بابه ص 551 و 552.

2 وفي هذا النعت المتعدد المختلف وفي منعوته المتعدد بقول ابن مالك: وَلَعْتُ غَيْرَ إِذِلِّ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفُ ... فِعَاطِفًا فَرَّقُهُ لَا إِذَا اتَّخَلَفُ أي: أن النعت المتعدد المختلف في لفظه ومعناه معاً. أو: في أحدهما، يجب أن تفرقه بالعطف إذا كان المنعوت متعدداً. أما إذا اتلف النعت اتفق معناه ولفظه فلا تفرقه. "فرقة عاطفياً: أي: حالة كونك عاطفياً، مستعملاً في التفريق حرف العطف، وهو هنا: الواو، ليس غير - كما شرحنا، وكما يأتي في ص 497".

فإحدى الكلمتين فعلها: "هَوَى" بمعنى: "أَحَبَّ" والأخرى فعلها: "هَوَى" بمعنى سقط على الأرض. ولا بد من قرينة تدل على هذا الاختلاف المعنوي. ومثل: عرفت رجلاً؛ كاسية، وكاسية، وكاسية، بمعنى: كاسية غيرها: وبمعنى: مكسوة، وبمعنى: غنية. وإذا كان المنعوت المتعدد اسم إشارة لم يجز في نعته المتعدد التفريق لأن نعت أسماء الإشارة لا يكون مختلفاً عنها في المطابقة اللفظية؛ فلا يصح مررت بهذين الطويل والقصير على اعتبارهما نعتين<sup>1</sup>.

3- إذا تعدد النعت والمنعوت متعدد متفرق فإن كانت النعوت متحدة في ألفاظها ومعانيها وجب عدم تفريقها؛ مثل: سافر محمود، وعلي، وحامد المهندسون. وإن كانت مختلفة وجب أحد أمرين.

إمّا تقديم المنعوتات المتفرقة كلها متوالية، يليها النعوت كلها متوالية متفرقة أيضاً ومرتبّة؛ بحيث يكون النعت الأول للمنعوت الأخير؛ والنعت الثاني للمنعوت الذي قبل الأخير، وهكذا، حتى ينتهي الترتيب بأن يكون النعت الأخير للمنعوت الأول "فملخص هذه الطريقة: أن يكون كل نعت مقصوداً على أقرب منعوت إليه". وإما: وضع كل نعت عقب منعوته مباشرة.

فعلى الطريقة الأولى نقول: ما أعظم الثمار التي نَجَّيْها من الكتب، والصحف، والمجلات، والإذاعة، والمؤلفين... البارعين، المختارة، الرفيعة، الصادقة، النافعة.... فكلمة "البارعين" نعت للمؤلفين، وكلمة "المختارة": نعت للإذاعة و"الرفيعة": نعت للمجلات، و"الصادقة": نعت للصحف، و"النافعة": نعت للكتب.

---

1 أما على اعتبارهما بدلاً، أو عطف بيان فقد يصح. لما أشرنا إليه -في رقم 1 من هامش ص 482- من أن الأفضل في النعت الاشتقاق، بخلاف البدل والبيان. مع ملاحظة أن المعنى يختلف في كل اعتبار، إذ فائدة: النعت غير فائدة البدل، أو العطف...

(483/3)

---

وعلى الطريقة الثانية نقول: ما أعظم الثمار التي نَجَّيْها من الكتب النافعة. والصحف الصادقة، والمجلات الرفيعة، والإذاعة المختارة، والمؤلفين البارعين. وللمتكلم أن يختار

من الطريقتين ما يراه أنسب للمقام بشرط أمن اللبس، بحيث يتعين كل نعت لمنعوته،  
دون اشتباه.

(484/3)

.....

زيادة وتفصيل:

مما يتصل بهذه الحالة: نعت معمولين عاملهما واحد..... والحكم - كما سطروه - هو:  
أنه إذا اتحد عمله ونسبته المعنوية إليهما في المعنى جاز الإتيان والقطع بشرطه<sup>1</sup>؛ كقام  
محمود وعليّ العاقلان، أو العاقلين. وإن اختلف العمل والنسبة؛ - كأكرم محمود  
عليّ العاقلين - وجب القطع. وكذا إن اختلفت النسبة المعنوية دون العمل؛ كأعطيت  
الولدة أباه العاقلان<sup>2</sup>.

وإن اختلف العمل دون النسبة؛ - نحو: مخاصمة الأخ أخاه النبيان مؤلمة - وجب  
القطع على الرأي الأغلب.

فملخص الرأي أنه يجب القطع في جميع الصور إلا واحدة يجوز فيها القطع وعدمه؛  
هي: التي يتحد فيها عمل العامل، ونسبته المعنوية إليها.

ومن أمثلة القطع الجائز ما ورد في كلام فصحاء العرب<sup>3</sup>، ومنه قول حاتم الطائي:

إن كنت كارهة معيشتنا ... هاتا<sup>4</sup> فحلّي في بني بدرٍ

الضاربون لدى أعتهم ... والطاعنون وخيلهم تجري

وقول الحرّيق القيسية:

لا يبعذن<sup>5</sup> قومي الذين همو ... سمّ العداة، وآفة الجرّ

النازليين بكل معترك ... والطيبين معاقد الأزر

---

1 شرط القطع "وتفصيل الكلام على: "القطع" معروض في الصفحة التالية، وما  
بعدها".

2 إن معمولين مفعولان، ولكن أحدهما بمنزلة الفاعل في المعنى لأنه الأخذ، والآخر  
بمنزلة المفعول؛ لأنه المأخوذ.

3 راجع الكامل للمبرد "ج 2 ص 8".

4 هذه.

5 لا يبعدين: لا يهلكن. وهذا دعاء لهم بالسلامة وطول العمر.

(485/3)

ب- تعدد النعت، والمنعوت، والعامل، وما يترتب على هذا من الاتباع 1 والقطع:

1 المراد بالإتباع هنا: أن يكون النعت مماثلاً للمنعوت في رفعه، ونصبه، وجره. أما القطع فتمهد لتوضيحه بالأمثلة الآتية -وأما أحكامه الخاصة بالنعت فستجيء في ص488:

أ- في مثل: جاء محمد العالم، -بالرفع -يصح إعراب كلمة: "العالم" نعتاً مرفوعاً: كالمنعوت، وعلامة رفعه الضمة. ويصح لسبب بلاغي "سنعرفه في آخر هذا الهامش، وفي ص492". أن يقال: جاء محمد العالم. بالنصب. ولا يجوز الجر -وفي هذه الحالة تعرب كلمة: "العالم": مفعولاً به لفعل محذوف تقديره: أمدح، أو: أخص، أو ما شاكل ذلك مما يناسب الغرض. وبهذا الإعراب الجديد تنتقل الكلمة من حالة النعت التي كانت عليها إلى حالة أخرى مخالفة لها، ولا تسمى فيها نعتاً، فقد انقطعت صلتها بالنعت؛ ولهذا يسوئها "نعتاً مقطوعاً" أو "منقطعاً". يريدون أنها كانت في أصلها الأول نعتاً، ثم انقطعت منه، وانصرفت عنه إلى شيء آخر؛ فتسميتها الآن: "نعتاً" فقط تسمية غير حقيقية. وكذلك المنعوت. وإنما يصح تسميتها: "نعتاً منقطعاً". باعتبار الماضي؛ إذ كانت نعتاً في أول أمرها، ثم انقطعت عنه الآن. وضبطها الجديد وتغيير إعرابها السابق هما دليلان على القطع الذي قطع منه تحقيق الغرض البلاغي المشار إليه. فلا بد في القطع من ضبط جديد، وإعراب جديد كذلك، بحيث يختلفان عن الضبط والإعراب السابقين قبل إحداثه.

ب وفي مثل: رأيت محمدًا العالم -بالنصب -نعرب كلمة: "العالم" نعتاً منصوباً؛ تبعاً لنصب المنعوت، ويجوز: رأيت محمدًا العالم -بالرفع، وفي هذه صورة الجديدة التي يدعو لها داع بلاغي، العرب كلمة: "العالم" خبراً، لمبتدأ محذوف، والتقدير -مثلاً-: هو العالم. ولا يصح إعراب "العالم" المرفوعة نعتاً مطلقاً. لكن يصح تسميتها: "نعتاً مقطوعاً"، أو: "منقطعاً"، لما بينها، ولا يصح القطع إلى الجر.

ج وفي مثل: انتفعت من محمد العالم -بالجر -نعرب "العالم" نعتاً مجروراً. ولكن يجوز -

لسبب بلاغي - إبعاده عن النعت؛ بأن نرفعه، أو ننصبه؛ فنقول: انتفعت من محمد العالم، أو: العالم، على اعتباره في حالة رفعه خبراً لمبتدأ محذوف. وفي حالة نصبه مفعولاً به لفعل محذوف؛ فيكون الضبط والإعراب الجديدان دليلين على القطع - كما تقدم - ولا يجوز القطع إلى الجر مطلقاً. فموجز القول:

- 1- أن النعت يتبع منوعته في نوع إعرابه.
- 2- ولا يجوز - لسبب بلاغي - أن يتخلى النعت عن مهمته ليعرب شيئاً آخر تشتد الحاجة إليه، ويخالف نوع إعراب المنعوت.
- 3- في هذه الحالة التي يتخلى فيها ينصب باعتباره مفعولاً به لفعل محذوف، بشرط أن يكون المنعوت السابق مرفوعاً أو مجروراً. وقد يرفع باعتباره خبراً لمبتدأ محذوف، بمشروط أن يكون السابق منصوباً أو مجروراً، أي: أن المنعوت السابق إن كان مرفوعاً فالواجب نصب النعت المقطوع، وأن كان منصوباً فالواجب رفع النعت المقطوع، وإن كان مجروراً جاز في النعت المقطوع الرفع أو النصب. فلا بد عند القطع من اختلاف نوع حركة النعت المنقطع عن نوع حركة المنعوت السابق؛ =

(486/3)

---

1- إذا تعدد النعت بغير تفريق، وتعدد المنعوت، والعامل، وكانت المنعوتات المتعددة، متفرقة، متحدة في تعريفها وتنكيرها 1 والعوامل المتعددة متحدة في معناها، وعملها، جاز في النعوت الإتيان والقطع: نحو حضر الصديق، وحضر الضيف الطيبان. أو: الطيبين. ونحو: نظرتُ القمرَ وأبصرتُ المَريخَ المستديران. أو المستديران. ولا فرق في هذه العوامل بين المتحدة في ألفاظها والمختلفة - كما في المثالين - لأن المهم أن يتفقا معنى وعملاً.

ويجب القطع إن اختلفت العوامل معنى، أو عملاً، أو هما معاً. فمثال الاختلاف المعنوي فقط: أقبل الضيفُ، وانصرف الزائرُ السائحين، ونحو: جمّدت عينُ الحزين وجمدت

عين القاسي المشاهدين المأساة. "إذا كانت "جمدت" الأولى بمعنى: جفت دموعها بسبب البكاء الكثير. والثانية بمعنى: لم تبك؛ من القسوة".

ومثال اختلافهما في العمل فقط: مررت بالضيف ولاقيت الزائر الغريبان.

= منعاً للبس بين الغرض القديم والجديد، واسترشاداً بالضبط والإعراب الجديدين على القطع.

أما السبب البلاغي للقلع فيكاد ينحصر في توجيه الذهن إلى النعت المنقطع. وتركيزه فيه؛ وإبراز معناه لأهمية خاصة تستدعي هذا التوجيه. ولا سيما إذا تعددت النعوت وطالت الجملة. "راجع مجمع البيان لعلوم القرآن، ج 1 ص 6". بل إن القطع بحكمه وحكمته يظل باقياً إذا تعددت النعوت وفصل بينهما بحرف عطف فصارت بعد هذا الفصل بالعاطف معطوفات لا نعوتاً. كما سيجيء في رقم 10 من ص 661

وإذا كان النعت المنقطع في أصله مسوقاً لغرض المدح، أو الذم، أو الترحم، فإن عامله المحذوف بعد القطع لا يمح ذكره؛ لأنه من العوامل الواجبة الحذف، سواء أكان مبتدأ، أم فعلاً - كما سيجيء في ص 490- أما إن كان النعت المنقطع مسبقاً لغرض آخر غير ما سبق فإن عامله يجوز حذفه وذكره. ومن الأغراض الأخرى: أن يكون القصد من القطع تقوية التخصيص إذا كان وقوعه بعد نكرة؛ نحو: مررت بعصفور في عشه مغرّد، أو مغرّداً. أو تقوية الإيضاح إذا كان وقوعه بعد معرفة؛ نحو: طربت للبحثري الشاعر أو الشاعر...

وقد تقدم في ص 437 بيان الغرض الأساسي الأصيل من النعت. وكذلك سبق بيان لكل هذه بمناسبة أخرى في باب المبتدأ والخبر ج 1 ص 375 وسيجيء له مناسبة أخرى في هذا الباب".

1 لا ممتنع أن تكون النكرة نعتاً للنكرة ويشترط كذلك ألا يكون أو المنعوتات اسم إشارة، نحو: جاء هذا وجاء على فلا يصح العاقلان: لأن، نعت اسم الإشارة لا يفصل منه. كما سبق في هاش ص 435 وفي "ج" من ص 465.

(487/3)

ومثال اختلافهما في المعنى والعمل: قابلت الرسول وسلمت على الزميل الظريفان<sup>1</sup>. أحكام خاصة بالقطع في هذا الباب:

لا يصح القطع مطلقاً، إلا بعد تحقق شرط أساسي: هو: أن يكون المنعوت متعيناً بدون النعت؛ سواء أكان النعت واحداً أم أكثر. وعلى هذا الأساس تقوم الأحكام الآتية:

1- لا يجوز القطع 2 إذا كان النعت وحيداً<sup>3</sup>. والمنعوت نكرة محضة: لشدة حاجتها

إليه، لتتخصص به. نحو: كرمتم جنودًا أبطالًا.

2- إذا تعددت النعت لواحد، وكان المنعوت نكرة محضة وجب إتيان النعت الأول لها: لتستفيد به تخميصًا هي في شدة الحاجة إليه، ولا يجوز قطعه. أما ما عداه فيجوز فيه الإتيان والقطع؛ نحو: أقبل رجلًا شجاعًا، أمين تقيًا؛ فيجب رفع كلمة: "شجاع" إتيانًا للمنعوت: "رجل" لأنه نكرة محضة. ويجوز في كلمتي: "أمين" و"تقي" الرفع إتيانًا للمنعوت، أو: النصب على القطع باعتبار كل منصوب منهما مفعولًا به لفعل محذوف. والاتباع هنا واجب في النعت الأول وحده؛ ليقع به التخصيص - كما قلنا - ويجوز في الباقي الأمران، سواء أكان المنعوت قد تعين مسماه أم لم يتعين؛ لأن المقصود من نعت النكرة هو تخصيصها - لا تعيينها - وقد تحقق التخصيص بإتيان النعت الأول لها.

1 وفي نعت معمولين لعاملين متحدين في المعنى والعمل يقول ابن مالك مشيرًا بالاتباع، تاركًا الحكم الثاني وهو القطع:

وَلَعْتَ مَعْمُولِيَّ وَحِيدِي مَعْنَى ... وَعَمَلٍ - أَتْبَعُ بَغَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ

يريد: أتبع بغير استثناء نعت معمول عاملين وحيدين في معنى وفي عمل معًا، أي: متحدين فيهما.

2 إلا في ضرورة الشعر.

3 أي: منفردًا غير متعدد.

(488/3)

3- إذا تعددت النعوت لواحد معرف فإن تعين مسماه بدونها كلها جاز إتيانها جميعًا، وقطعها جميعًا، واتباع بعضها وقطع بعض آخر<sup>1</sup>، بشرط تقديم النعت التابع على النعت المقطوع؛ نحو: عرفت الإمام أبا حنيفة، المجتهد؛ الذكي، العبقرى.... فيصح في النعوت الثلاثة النصب على الاتباع، والرفع على القطع، ويجوز النصب على الاتباع في بعض منها، والرفع على القطع في غيره، وفي هذه الحالة الأخيرة يجب تقديم النعت التابع على المقطوع.

وإن لم يتعين مسماه إلا بالنعوت كلها مجتمعة وجب اتباعها، وامتنع القطع؛ نحو: غاب المصري حافظ، الضابط، الشاعر، النائر، بالرفع؛ تبعًا للمنعوت: "حافظ" إذا كان هناك ثلاثة<sup>2</sup> غيره كل منهم اسمه: "حافظ"، وأحدهم ضابط فقط، والآخر شاعر فقط،

والثالث شاعر فقط، فلا يتعين الأول تعييناً يميزه من هؤلاء الثلاثة إلا بالنعوت المتعددة مجتمعة، وإتباعها له.

وأن تعين بعضها دون بعض وجب إتباع الذي يتعين به، وجاز في غيره الإتباع والقطع، مع وجوب تقديم التابع على المقطوع<sup>3</sup>....

---

1 يجوز في بعضها المقطوع أن يكون منه ما ينقطع إلى الرفع، ومنه ما ينقطع إلى النصب، طبقاً للبيان الآتي في رقم 5 ص 490..

2 أو أكثر.

3 وفي النعوت المتعددة التي تتلو منعوتاً يفتقر إلى ذكرهن في تعيين مسماه فيجب إتباعها له، يقول ابن مالك:

وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ ... مُفْتَقِرًا لِلذِّكْرِ هُنَّ أُتْبِعَتْ

أي: إن كثرت وتعددت النعوت التي تحيء بعد سنوات -غير معين، لأنه غير معرفة- محتاج إليهن في تعيين مسماه، أتبع له، أي: وجب إتباعها في نوع حركته الإعرابية. ثم قال:

وَاقْطَعْ أَوْ اتَّبِعْ إِنْ يَكُنْ مَعِينًا ... بَدْوْنَهَا - أَوْ بَعْضُهَا، لَقُطْعَ مُعَلِّنًا

أي: إن كان المنعوت معيناً بدونها كلها فاقطع أو اتبع النعوت كلها. وكذلك إن كان معيناً ببعضها فقط أو اقطع هذا الجزء فقط، وأتبع ما عداه.

ثم انتقل بعد ذلك إلى بيان حركة النعت المقطوع وعامله فقال:

وَارْفَعْ أَوْ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ، مَضْمِرًا ... مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَا

يعني أن المقطوع برفع أو ينصب؛ فالرفع، على إضمار مبتدأ، خبره المقطوع. والأكثر أن يكون هذا المبتدأ المحذوف ضميراً، والنصب عل تقدير عامل محذوف ينصبه "كالفعل مثلاً" والنعت المقطوع يُعرب مفعولاً به لهذا العامل. والعامل في الحالتين "مبتدأ كان أو فعلاً" لن يظهر، لأنه محذوف وجوباً، واقتصر على هذا من غير أن يذكر التفصيل الذي سردناه.

(489/3)

---

4- إذا لم يتعدد النعت وكان المنعوت معرّفاً بأنه جاز في النعت الإتباع والقطع. نحو: أنت الشريك الوديع، برفع كلمة: "الوديع"، إتباعاً أو نصبها على القطع. -والمنعوت



هنا متعين؛ بسبب الخطاب-.

ولا يجوز القطع إن كان النعت للتوكيد<sup>2</sup>، أو: كان من الألفاظ التي أكثرت العرب من استعمالها نعتًا بعد كلمات معينة<sup>2</sup>، ... أو كان نعتًا لاسم إشارة؛ نحو: أهلك الله بعض الأمم بالرجفة الواحدة - جاء القوم الجماء الغفير<sup>3</sup> - امتدحت هذا الوفيّ. ومن الأمثلة لهذه الثلاثة أيضًا: {وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ} 4 - يسرني رؤية الشعري العبور<sup>5</sup> - ما أكبر تقديرنا لهذا النابغ. 5- قلنا 6 إن النعت المقطوع لا بد أن يخالف في حركته المنعوت السابق؛ فإن كان المنعوت مرفوعًا وأردنا قطع النعت لداع بلاغي قطعناه إلى النصب

---

1 وقد شرحنا في رقم 6 من ص 439 -؛ لآنت القطع ينافي التوكيد.

2 المراد: أن هناك كلمات يشيع استعمالها نعتًا لمنعوتات خاصة معينة في الغالب؛ ككلمتي "العبور" و"الغفير" في الأساليب الفصيحة الشائعة؛ حيث يقول العرب: "جاء القوم الجماء الغفير، وسرتني الشعري العبور" فقد وقعت الكلمتان -وما أكثر وقوعهما- نعتين لمنعوتين معينين، قل أن يستعمل نعتًا لغيرهما. فليس المراد أن تلك المنعوتات لا تستعمل إلا منعوتة، ولا أن نعتها لا يكون إلا من بين تلك الكلمات، وإنما المراد أن تلك الألفاظ إذا وقع بعدها وصف أو ما يشبهه فهو نعت لها، لا أنها يلزم لها النعت دائمًا.

3 الجماء، مؤنث الأجيال، بمعنى الكثير. الغفير: الذي يستر الأرض ويغطي وجهها بكثرتها. وهذا تعبير قديم سبق أن شرحناه. وتناولنا نواحي التأنيث والتذكير والإعراب وغيره في ج 2 ص 278 م 84 "باب الحال".

4 النعت هنا للتوكيد؛ لأنه يدل على التثنية، وهي مفهومة من المنعوت، فهو يؤكد لها. 5 لأن العرب تكاد تقتصر في استعمال "العبور" نعتًا للحالة التي يكون المنعوت فيها هو كلمة: الشعري.

6 ص 486 و 488 وفيهما الشروط والتفاصيل لذلك.

(490/3)

---

مفعولًا به لفعل محذوف، تقديره: أمدح أو أذم، أو ... على حسب السياق، وإن كان المنعوت منصوبًا وأردنا قطع النعت قطعناه إلى الرفع على اعتباره خبرًا لمبتدأ محذوف،

تقديره -مثلاً-: هو. ولا يجوز القطع إلى الجر مطلقاً فيهما. وإذا. كان المنعوت مجروراً واقتضى المقام القطع قطعه إلى الرفع أو النصب على الإعرابين السابقين. ولا بد في جميع حالات القطع أن يكون المنعوت متعيناً. -كما قلنا-.

وإذا تعددت النعوت، وكان المنعوت المتعين مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجروراً جاز فينما عند قطعها أن يكون بعضها منقطعاً إلى الرفع، وبعض آخر إلى النصب، إذ ليس من اللازم أن تنقطع النعوت كلها إلى الرفع فقط، أو إلى النصب فقط: وإنما اللازم ألا تنقطع إلى الجر، وألا يتفق نوع حركتها مع نوع حركة المنعوت 1 السابق، نحو: ما أسفت لشيء، قدر أسفي للزميل المتعلم، المتكاسل، الخامل، المستهين ... فيجوز في هذه النعوت قطعها إما إلى الرفع فقط، وإما إلى النصب فقط وإما توزيعها بين هذا وذاك. وإذا كان النعت المقطوع مرفوعاً لأنه خبر مبتدأ، أو منصوباً لأنه مفعول به لفعل محذوف فإن هذا المحذوف واجب الحذف لا يصح ذكره بشرط أن يكون النعت في أصله لإفادة المدح، أو: الذم، أو: الترحم، فإن كان في أصلاً لغرض آخر جاز حذف العامل وذكره 2. وقد سردنا أول الباب 3 الأغراض المختلفة التي يؤديها النعت.

6- مما تجب ملاحظته أن جملة النعت المقطوع "وهي: الجملة المكونة من المبتدأ المحذوف وخبره الذي كان في أصله نعتاً، أو من الفعل المحذوف وفاعله" جملة مستقلة مستأنفة. وقد تسبقها "الواو" أحياناً، وهذه "الواو" زائدة للاعتراض قبل النعت المقطوع، سواء أكان مقطوعاً إلى الرفع، أم إلى النصب.

---

1 لأن تغير الضبط وما يؤدي إليه من تغيير الإعراب هو الدال على القطع - كما عرفنا - فيمتنع اللبس بين الغرض السابق، والغرض البلاغي الجديد والبيان في هامش ص 486 وما بعدها.

2 كما أشرنا لكل ما ذكر في رقم 3 من هامش ص 486 وعرضنا هناك الأمثلة الموضحة.

3 ص 438.

(491/3)

---

ويرى بعض النحاة أن هذه الجملة المشتملة على النعت المقطوع ليست مستقلة ولا مستأنفة، وإنما هي "حال" إذا وقعت بعد معرفة محضة، و"نعت" إذا وقعت بعد نكرة

محضة، وتصلح للأمريين إذا وقعت بعد نكرة مختصة، فشأنها كغيرها من الجمل التي تعرب "حالاً" بعد المعارف المحضة، و"نعتاً" بعد النكرات المحضة، وتصلح للأمريين بعد النكرة المختصة. والرأي الأول 1 أقوم وأحسن.

7- سبب القطع بلاغي محض - كما قلنا 2- هو التشويق، وتوجيه الأذهان بدفع قوي إلى النعت المقطوع؛ لأهمية فيه تستدعي مزيداً من الانتباه إليه، وتقلق الفكر به، وانه حقيقي بالتنويه وإبراز مكانته. وجعلوا الأمانة على هذا كله إضمار العامل، وتكوين جملة جديدة، الغرض منها: إنشاء المدح أو الذم أو الترحم، ... أو ... فهي جملة إنشائية من نوع الجمل الإنشائية غير الطلبية 3.

وإذا كان سبب القطع بلاغياً - ولا بد من قيام هذا السبب - فمن البلاغة أيضاً ألا نلجأ إلى استخدام القطع مع من يجهله! فيحكم بالخطأ على الضبط الحادث بسببه. حذف النعت أو المنعوت، أو هما معاً:

أ- قد يحذف النعت أحياناً حذفاً قياسياً إذ كان معلوماً بقرينة تدل عليه بعد حذفه؛ كقوله تعالى: {أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرْدَتْ أَنْ أَعْيِبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا} ، والأصل: "كل سفينة صالحة"؛ بقرينة قوله: "أن أعيبها؛ فهي تدل على أنها قبل هذا خالية من العيب، أي: صالحة للانتفاع بها، وبقرينة أخرى؛ هي: أن الملك الغاصب لا يغتصب ما لا نفع فيه.

1 لأن هذه الجملة الجديدة إنشائية للمدح أو الذم أو غيرهما. - كما سيجيء بعد هذا مباشرة- والجملة الإنشائية لا تكون نعتاً -إلا مع التأويل الذي سبق في هامش ص474- ولا تكون حالاً.

2 تقدم البيان في رقم 3 من هاش ص487.

3 وقد سبقت الإشارة لهذا في ج 1 ص464 م39.

(492/3)

ومثل قول الشاعر أخذ نصيبه من غنائم الحرب فلم يرض به:

وقد كنت في الحروب ذا تُدْرٍ 1 ... فلم أعط شيئاً ولم أُنْع

والنقد: فلم أعط شيئاً نافعاً؛ بدليل قوله: ولم أُنْع، وبدليل الأمر التاريخي المعروف، وهو أنه أخذ -فِعْلاً- نصيباً، وبكنه لم يقنع به.

ومثل قول الشاعر يصف فتاة بالجمال:

وربُّ أسيلة<sup>2</sup> الخدَّينِ بِكُرٍ ... مهْفَهفة<sup>3</sup>، لها فرعٌ، وجيدٌ

المراد: لها فرع فاحم<sup>4</sup>، وجيد طويل، والقريضة: أن مدح الفتاة بالجمال لا يكون بأمر عامٍ يشاركها في مثله آلاف من نظيراتها، فليس من المدح وصفها بمجرد فرع لها، وجيد، فهذان أمران ملازمان كل فتاة، وإنما يكون المدح بأوصاف ومزايا خاصة تتحقق في كل منهما؛ كشدة سواد الشعر، أو نعومته، أو طوله....، أو.... وكطول الجيد باعتدال، أو استدارته، وعدم غلظه كذلك<sup>5</sup>....

ب- حذف المنعوت<sup>6</sup>:

يجب حذف المنعوت في كل موضع اشتهر فيه النعت اشتهاراً يغني عن المنعوت غناءً تاماً؛ بحيث لا يتجه الذهن إليه؛ نحو: جاء الفارس. والأصل: جاء الرجل الفارس؛ أي: راكب الفرس. ومثل: جاء الصاحب، أي: الرجل الصاحب؟ فلا يدور فيهما وفي أشباههما أن يقال: جاء الرجل الفارس، ولا جاء الرجل الصاحب، والنعت في الحالة السابقة لا يسمَّى نعتاً، وإنما يحل محل المحذوف في إعرابه فاعلاً، أو غيرهما ... مما كان عليه المحذوف قبل حذفه.

---

1 قوة، وعدة حربية.

2 مصقولة ناعمة ...

3 رشيقة، ضامرة البطن، دقيقة الخصر.

4 أي: شديد السواد، كلون الفحم.

5 ومن أمثلة حذف النعت قوله عليه السلام: "لا صلاة لرجل المسجد إلا في المسجد".

أي: لا صلاة كلمة وقول بعض العرب عن عمر: "كان والله رجلاً ... يريد: رجلاً عظيماً.... وعن علي: "سمعته يخطب فكان الخطيب...." يريد: الخطيب البارع ... أو ما شاكل هذا.

6 أشرنا في ص 473 إلى حذف المنعوت، وقلنا إن بسط الكلام عليه هنا.

(493/3)

---

ويجوز حذفه أيضاً - كما أوضحنا<sup>1</sup> - إن كان مصدرًا مبيِّنًا ثابت عنه صفته؛ نحو:

جلست أحسنَ الجلوس، وأصغيت أي<sup>2</sup> إصغاء؛ بمعنى: جلست جلوساً أحسن

الجلوس، وأصغيت إصغاء أيّ إصغاء، والأكثر أن تضاف هذه الصفة لمصدر كالمصدر المنعوت بالمحذوف.

ويجوز بكثرة حذف المنعوت -"سواء أكان النعت مفردًا، أم جملة، أم شبه جملة"- بشرط أن يصلح النعت لأن يحل محل المنعوت المحذوف؛ فيعرب إعرابه. فلا يصح حذف المنعوت إن كان فاعلاً، أو مفعولاً، أو مجروراً، أو مبتدأ وكان النعت جملة أو شبهها؛ لأن الجملة وشبهها لا تقع شيئاً مما سبق، فلو حذف المنعوت وهو أحد الأشياء السالفة لم يوجد في الكلام ما يصلح أن يحل محله في إعرابه، ولهذا لا يصح حذفه إذا كان الأمر على ما وصفناه<sup>3</sup>.

أما إن كان المنعوت واحداً مما سبق والنعت مفرداً، فيجوز حذف المنعوت، لوجود ما يصلح أن يحل محله في إعرابه، وهو: المفرد. ويشترط لحذفه أيضاً أن يكون معلوماً. ومن وسائل العلم به اختصاص معنى النعت به وقصره عليه، مثل: أعجبتُ براكب صاهلاً، أي: براكب فرساً صاهلاً؛ لأن الصهيل مختص -في اللغة- بالخيّل. وبسبب هذا الاختصاص الصريح يكون الحذف واجباً عند بعض النحاة لا جائزاً، ورأيهم سديد. ومن وسائل العلم به أيضاً أن يتقدم على النعت ما يدل على المنعوت المحذوف

---

1 في ص "110 و111 حيث البيان والتفصيل المفيد" و468.

2 هذا التعبير صحيح حيث وقعت فيه أيّ "نعتاً مضافاً لمصدر. فيجوز حذف المنعوت. وقد سبق الكلام عليه وعلى ما يصح للنيابة عند حذف المصدر المؤكد والمبين "وهو مسجل في موضعه من الجزء الثاني ص 173 م 75 عند الكلام على حذف المصدر المصريح. وفي ج 1 ص 262 م 26 باب الموصول، عند الكلام على: "أي" أما إن كان المضاف إليه غير مصدر فقد سبق حكمه في ص 111 وما بعدها.

3 يعبرون عن هذا: بأن النعت يكون صالحاً لمباشرة العمل، فيكون مفرداً إن كان المنعوت فاعلاً، أو مفعولاً به، مثلاً....، وجملة مشتملة على الرابط إن كان المنعوت خبراً.

(494/3)

---

الذي يحقق المعنى المراد؛ نحو: ألا ماء، ألا باردًا؟

أو: وجود عامل نحوي يحتاج إلى المنعوت ليكون معموله الذي يتم به المعنى الأنسب،

حيث لا يستطيع العمل المباشر في النعت، ولا يجد النعت عاملاً آخر؛ كقوله تعالى: {فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ} ، والتقدير: فليضحكوا ضحكاً قليلاً، وليبكوا بكاءً كثيراً.... فالفعلان في جملي: "يضحكوا - يبكوا" محتاجان لمعمولين يتممان هذا المعنى الأنسب، ولا يستطيع منهما أن يؤثر في النعت الذي بعده مباشرة إلا من طريق منعوت محذوف يستقيم به المعنى. ولا يجد كل من النعتين "قليلاً - وكثيراً" عاملاً له إلا الفعل اللازم قبله، ولكن اتصاله به مباشرة غير سائغ لغوياً؛ فلم يكن بد من تقدير المنعوت المحذوف على الوجه السالف ...

وأيضاً: يحذف جوازاً إن كان النعت جملة أو شبهها وكان المنعوت مرفوعاً وبعضاً من اسم متقدم عليه، وهذا الاسم المتقدم مجرور "بمن" أو "في" نحو: الأحرار الوطنيون لا ينكر فضلهم أحداً؛ فمنهم أنفق ماله في سبيل وطنه، ومنهم أفنى عمره مناضلاً في الحفاظ على حريته، ومنهم قضى نَحْبَهُ دفاعاً عنه. والأصل: فمنهم فريق أنفق ... ومنهم فريق أفنى عمره ... ومنهم فريق قضى نَحْبَهُ ... ومثل قولهم: لما مات عُمرُ بنُ عبد العزيز لم يكن في الناس إلا بكى أو صرخ، أو صرغ، أو إنساناً انعقد لسانه، أو إنسان زاغ بصره ...

فالمنعوت في الأمثلة السابقة كلها محذوف، وهو مرفوع، وبعض من كل مجرور بالحرف "مِنْ" أ: "في"؛ ذلك لأن الضمير: "هم" المجرور بِمِنْ

1 من هذا النوع قوله تعالى في نبيه داود: {وَأَلْنَا لَهُ الْحَدِيدَ أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ} أي: دروعاً واسعات طويلات تصل إلى الأرض. فالسابغات في أصلها ليست نعتاً مختصاً بشيء معين دون غيره، وإنما تصلح لوصف كل واسع طويل. غير أن تقدم كلمة: "الحديد" قبلها جعل المراد منها في هذا السياق مختصاً بموصوف معين هو: الدروع.

(495/3)

في الأمثلة الأولى "كل" والمنعوت "فريق" بعض منه، والناس المجرور "بفي" في الأمثلة الأخيرة "كل" والمنعوت المحذوف "إنسان" بعض منه 1 ...

ج- حذف النعت والمنعوت معاً:

قد يحذفان معاً -وهذا قليل 2- إذا قامت القرينة الدالة عليهما؛ كقوله تعالى: في الأشقي الذي يدخل النار: {ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى} ، أي: لا يحيا حياة نافعة 3.

وكقولك للمتعليم الذي لا يَنْتفع بعلمه: هذا غير متعلم، أي: غير متعلم تعلمًا مثمرًا.  
الترتيب بين النعوت المتعددة:

إن كانت النعوت المتعددة مفردة جاز تقديم بعضها على بعض من غير ترتيب محتموم،  
فالأمر فيها للمتكلم؛ يقدم ما يشاء ويؤخر، على حسب ما يرى من أهميته. وكذلك إن  
كان جُملاً، أو أشباه جُمْل؛ نحو: "راقني الورد النَّضْرُ، العطرُ، الهبيُّ" -أقبل رجل "وجهه  
متهللٌ" "ثغره باسمٌ" -أبصرت رجلاً في سيارَةٍ، على أريكة.  
أما إذا اختلفت أنواعها تقديم المفرد على شبه الجملة، وشبه الجملة على الجملة؛ نحو:  
هذا عصفور حزين، على شجرة، يشكو ما أصابه ... وقوله تعالى: {وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ  
مِّن آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ}

---

1 سبقت الإشارة لهذا في 473 وفي حذف النعت والمنعوت يقول ابن مالك مصرحاً  
بقلة حذف النعت:

وما: من المنعوتِ والنَّعْتِ - عَقِلَ ... يَجُوزُ حَذْفُهُ، وفي النَّعْتِ يَقِلُّ  
يريد: ما عقل "أي: علم بدليل"، من النعت أو المنعوت يجوز حذفه. وليست درجة  
حذفهما متساوية في الكثرة، فإن حذف المنعوت أكثر من حذف النعت.  
2 وهذه القلة نسبية، لا تمنع من القياس عليها.  
3 لأنه لا واسطة بين الحياة والموت. ويصح أن يكون المراد: لا يموت فيها موتاً دائماً،  
ولا يحيا حياة نافعة.

(496/3)

---

وقد تتقدّم الجملة أيضاً على غيرها كقوله تعالى: {وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ} 1 وهذا  
النوع من التقدم فصيح يجوز القياس عليه؛ لوروده في أبلغ الكلام -وهو القرآن- ولكن  
الأول أكثر.

عطف النعوت المختلفة المعاني بعضها على بعض:

يجوز عطف النعوت بعضها على بعض مع ملاحظة ما يأتي:

1- أن تكون النعوت المتعددة مختلفة المعاني وليست جُملاً؛ فلا يصح العطف في  
مثل: هذا رجل غني ثري؛ لأن الثري بمعنى الغني، ولو عطف عليه لُعْطِفَ الشيء على  
آخر بمعناه، والعطف يقتضي المغايرة المعنوية، غالباً 3. ولا فرق في منع العطف في

النعوت المتفقة المعاني بين أن تكون كلها تابعة في إعرابها للمنعوت، وأن تكون مقطوعة، وأن يكون بعضها تابعًا وبعضها مقطوعًا.

أما إذا كانت النعوت المتعددة جُملاً 2 فالأفضل عطفها؛ ولاي يشترط اتفاقها في المعنى أو اختلافها؛ نحو: احترم رجلاً يترفع عن الصغائر، ويتوقى مواطن السوء، ويجنب نفسه الهوان.

2- ألا يكون حرف العطف هو: "أم"، أو: "حتى"، إذ لا تُعطف النعوت بواحد منها 4.

3- وإذا كانت النعوت مختلفة المعاني والمنعوت مثنى أو جمعًا، وجب -في الأكثر- العطف بحرف الواو دون غيره -كما سبق 2- نحو: تحدث الفائزان؛

---

### 1 وقول الشاعر في ظالم:

بغى وللبغى سهامٌ تُنتظرُ ... أنفذُ في الأكباد من وخز الإبر

"2، 2" أما شبه الجملة ففي حكم المفرد إذا كان متعلقة مفردًا.

3 إلا إذا كان العطف للتفسير الذي يراد به إيضاح الغامض، أو المجهول، كما قد يحصل -أحيانًا- ولا غامض ولا مجهول هنا.

ويحسن العطف عند تباعد المعاني المختلفة كقوله تعالى: {هُوَ الْأَوَّلُ، وَالْآخِرُ، وَالظَّاهِرُ، وَالْبَاطِنُ} بخلافها إذا تقاربت؛ كقوله تعالى: {هُوَ اللَّهُ، الْخَالِقُ، الْبَارِئُ، الْمُصَوِّرُ} .

4 سبقت الإشارة لهذا في رقم 2 من هامش ص 481.

5 في ص 482.

(497/3)

---

العالم والمخترع احترمت المتعلمات، النائرة، والشاعرة، والخطيبة، والماهرة في عملها، والمتفنتة في نظامها. فإن كان المنعوت واحدًا لم تجب "الواو" وصح أن يجيء الحرف المناسب أو لا يجيء.

وحرف العطف الذي يستخدم هنا يؤدي -مع العطف- معنى من المعاني التي اختص بتأديتها على الوجه المشروح في باب: "العطف" من أن الواو تفيد كذا، والفاء كذا، وثم ... و ...

وعندما يتم عطف النعوت تصوير "معطوفات"، يجري عليها اسم "المعطوف" وأحكامه



الآتية في بابه، وتتخلى عن اسم: "النعته" وأحكامه الخاصة به<sup>1</sup>.

تقدم النعت على المنعوت:

لا يجوز تقدم النعت على المنعوت مع بقاء إعرابه نعتاً كما كان قبل التقدم<sup>4</sup>. فإذا تقدم زال عن كل منهما اسمه؛ فإن كانا معرفتين، وكان النعت صالحاً لمباشرة العامل وجب عند تقدمه إعرابه على حسب حاجة الجملة، ويصير -في الغالب: "مُبدلاً منه"، ويعرب المنعوت بدلاً. ففي مثل: "استعنت بمحمد الماهر في تذليل العقبات؛ فأعاني، وشاركه في هذا عليّ الصديق" نجد كلمتي: "الماهر" و"الصديق" نعتين، وهما متأخرتان، فإذا تقدمنا وقلنا: بالماهر محمد، والصديق عليّ صارتا بدلين، وصار المنعوتان السابقان مُبدلاً منهما.

فإذا كانا نكرتين فالغالب -إن لم يوجد مانع آخر- نصب النعت على الحال عند تقدمه، ويحول عنه اسم النعت؛ كما يحول عن المنعوت اسمه، ويصير

---

1 سبقت الإشارة لهذا في رقم 2 من هامش ص 481.

2 بل لا يجوز -في الصحيح- تقدم النعت معمول المنعوت إذا كان المنعوت وصفاً عاملاً؛ نحو: ظهر بيننا مبتكرٌ نظريةً علميةً عبقريةً. "راجع حاشية ياسين في باب الحال عند الكلام على صاحبها".

(498/3)

---

اسمه الجديد: "صاحب الحال"؛ ففي مثل: "أينع زهرٌ رائعٌ. وفاح عطراً جميل ... " نقول: أينع رائعاً زهر، وفاح جميلاً عطراً<sup>1</sup> ...

---

1 سبقت الإشارة "في ج 2 م 85 -هامش ص 374- باب: "الحال" إلى أن نعت النكرة إذا تقدم عليها يعرب حالاً -في الغالب- أي: ما لم يمنع مانع؛ ذلك أن المنعوت النكرة قد يكون -أحياناً- كالمنعوت المعرفة في إعراب نعت المتقدم بحسب العوامل مع إعراب المنعوت بدلاً أو عطف بيان؛ نحو: مررت بصارخٍ طفلٍ، واستمعت إلى خطيبٍ غلام ... والأصل قبل تقديم النعت: مررت بطفل صارخ، واستمعت إلى غلام خطيب فنعت النكرة المتقدم عليها إنما يعرب حالاً في الغالب وليس بالواجب المطرد في جميع الاستعمالات -على الأصح- وبهذا تخرج بعض الصور الممنوعة؛ كالتي ذكرناها. وكالتي

في قولنا: جاء رجلٌ أحمرٌ، ونحوه مما ليس مستقلاً؛ لأنه من الصفات الثابتة.... -راجع  
الصبيان آخر باب النعت-.

(499/3)

.....

زيادة وتفصيل:

متفرقات:

أ- قد يقتضي المعنى أن يقع قبل النعت المفرد: "لا" النافية، أو: "إمّا". وعندئذ يجب تكرار هذين الحرفين، مع اقترانهما بالواو العاطفة التي تعطف ما بعدهما على النعت الذي قبلهما؛ نحو: زاملت أحاً لا غادراً، ولا خائناً ... - تخيّر مضيئاً؛ إما ساحلياً، وإما جبلياً 1 ...

ب- يجوز نعت النعت عند سيبويه، ويمنعه آخرون. الحق أن النعت قد يحتاج إلى نعت أحياناً، مثل: هذا ورقٌ أبيضٌ ناصعٌ. "أي: شديد البياض"، فالورق يشتمل مدلوله على جسم ولون مطلق، والنصاعة إنما هي تحديد للونه ... ونحو: هذا وجه مُشرقٌ أي إشراق!! ناضرة وجنتاهُ كاملة النَّضرة.

بل إن من النعت ما لا يسمى نعتاً إلا إذا كان موصوفاً؛ وهذا هو: النعت "المُوطَّئ" - وقد سبق الكلام عليه 2- ومن أمثلته الواردة: ألا ماءً ماءً بارداً.

ج- إذا وقع النعت بعد المركب الإضافي "نحو: أقبل رسول الصديق العالم هذا نجم الدين المضئيء ..."، فأين المنعوت؟ أو المضاف إليه، أم المضاف؟

سبقت الإجابة مفصلة في مكانها الأنسب. "وهو" ج" ص 167 من باب: "الإضافة".

د- سبق الكلام 3 على أحكام جليلة خاصة بالتوابع، ومنها: حكم الفصل بين التوابع ومتبوعاتها، كالفصل بين النعت والمنعوت.

1 سبق تفصيل الكلام على مواضع تكرار: "لا" في بابها الخاص، آخر الجزء الأول.

2 ص 456 رقم 3.

3 في هامش ص 435.

(500/3)

## المسألة 116:

ب- التوكيد 1:

التوكيد قسمان: معنوي ولفظي 2:

القسم الأول؛ المعني 3:

إذا سمعنا من يقول: "وصل أحد العلماء إلى القمر"، خطر بالبال عدة احتمالات؛ منها: أنه وصل إلى قرب القمر، دون الوصول إلى جِزْمه وذاته الحقيقية، أو: أنه وصل إلى مداره، أو إلى أسرارهِ العلمية والفلكية ... ونتوهم أن المتكلم أراد أن يقول: -مثلاً- وصل أحد العلماء إلى قرب القمر، أو إلى مدار القمر. أو إلى مدار القمر. أو إلى أسرار القمر ... فحذف المضاف سهوًا، أو خطأ، أو لأن حذفه هنا يؤدي إلى المبالغة أو المجاز 4، وكلاهما أبلغ وأقوى في تأدية المعنى من الحقيقة. هذا بعض ما يخطر بالبال عند سماع تلك العبارة ...

فلو أنه قال: وصل أحد العلماء إلى القمر نفسه، لزالَت -في الأغلب 5- تلك الاحتمالات وغيرها، ولم يبق مجال لتوهم المبالغة، أو المجاز بالحذف، أو السهو

---

1 ويسمى أيضًا: التأكيد. والأول أشهر في استعمال النحاة. "كما سيجيء في ص504". وسنعرض هنا للتوكيد "الإصطلاحي" الذي يقتصر عليه النحاة، دون الأنواع الأخرى التي قد تفيد التوكيد؛ "مثل إنَّ، والحرف الزائد، وكالقسم وغيره". ولكنها لا تسمى توكيدًا نحويًا اصطلاحيًا.

2 مدلول التوكيد اللفظي، وكذا مدلول التوكيد المعنوي بالنفس والعين، هو ذات المؤكِّد. أي: أن التابع هو عين المتبوع وذاته، وليس أمرًا عرضيًا مما يطرأ على المتبوع. أما التوكيد المعنوي بلفظ: "كل وجميع" فإن المراد منهما هو إفادة الشمول ... و ... "راجع الإشارة الخاصة بها في هامش ص438، بعنوان: "ملاحظة هامة".

3 سيجيء القسم الثاني اللفظي في ص525.

4 مجاز بالحذف، أو مجاز مرسل.

5 قلنا: في "الأغلب" ... لأن الأمر قد يحتاج في إزالة كل الاحتمال إلى تعدد التوكيد المعنوي.

أو غيره؛ ولتَرَكَّزَ الفهم في معنى حقيقي واحد: هو الوصول إلى جَرْمِ القمر ذاته، بسبب كلمة: "نفس" التي منعت أن يكون هناك لفظ محذوف كالمضاف -مثلاً- تنشأ عن ملاحظته وتخيله احتمالات مختلفة.

كذلك إذا سمعنا من يقول: حَفِظْتُ ديوان "المتنبّي" فقد يخطر على البال سريعاً أنه حفظ أكثره، أو أحسنه، أو حكمه ... وأنه لم يقصد الشمول الحقيقي حين قال: "حَفِظْتُ ديوان المتنبّي"؛ وإنما قصد: حفظت أكثر ديوان المتنبّي، أو أحسن ديوان المتنبّي، أو أحكم ديوان المتنبّي ... فحذف المضاف سهواً، أو: خطأ، أو لما في حذفه هنا من مبالغة، أو مجاز، وكل منهما في تأدية المعنى أبلغ وأقدر. فلو أنه قال: "حفظت ديوان المتنبّي كله" ما ترك -في الأغلب- حول الشمول الكامل مجالاً لشيء من تلك الاحتمالات، ولا لِتَخَيُّلِ شيء محذوف؛ حفظ الديوان كاملاً غير منقوص. وقد نشأ هذا التركيز والاقتصار على الفهم على المعنى الواحد من كل: "كل".

فكلمة: "نفس" في المثال وما شابهه، وكلمة: "كل" في الثاني وما شابهه، -تسمى: "توكيداً معنوياً"؛ فهو:

"تابع 1 يزبل عن متبوعه ما لا يراد من احتمالات معنوية تتجه إلى ذاته 2"

1 سبق -في ص 434- بيان معنى التابع. وأحكامه العامة، وترتيبه مع نظرائه، وكل ما يتصل به. ومن أهم أحكامه: أنه مثل متبوعه في حركات لإعراب، وجواز الفصل بينه وبين المتبوع على لو المشروح هناك، بشرط ألا يكون المتبوع موصولاً؛ فإنه لا يصح الفصل بتابع بين الموصول وصلته مطلقاً. ... "طبقاً لبيان التفصيل في ج 1 م 27 ص 342: الموصول" وأن النعت يجوز قطعه "كما تقدم في بابه ص 486" كذا عطف البيان؛ كما سيجيء عند الكلام عليه في بابه ص 542 وكذلك عطف الشق في الرأي الصحيح -وسيجيء في ص 555- أما التوكيد بنوعيه فلا يجوز القطع فيه مطلقاً؛ حتى كلمة: "كل" حيث تصير نعتاً في بعض حالاتها التي تجيء في ص 514 وقد أشار الصبان في "باب البدل" إلى رأي يجيز في التوكيد القطع وهو رأي جدير بالإهمال. وأما البدل فيصبح فيه القطع على الوجه الذي يأتي في بابه ص 677 "ه".

2 المراد بالذات هنا: حقيقة الشيء الأصلية، وجملته كاملة؛ فتشمل الذات الحسية؛ كالجسم، وباقي المحسوسات، كما تشمل الحقائق المعنوية المحضة؛ كذات العلم، وذات الفهم، وذات الأدب ... -انظر ما يتصل بهذا في رقم 4 من هذا الهامش-.

مباشرة، أو إلى إفادته العموم والشمول المناسبين لمدلولة "1 ...  
وإن شئت فقل: تابع يدلّ على أن معنى متبوعه حقيقي، لا دخل للمبالغة فيه، ولا  
للمجاز، ولا للسّهو، أو النسيان، ونحوهما ...  
فالغرض من التوكيد المعنويّ هو إبعاد ذلك الاحتمال وإزالته؛ إما عن ذات المتبوع، وإما  
عن إفادته التعميم الشامل المناسب 1 لمدلولة، فإن لم يوجد الاحتمال لم يكن من البلاغة  
التوكيد.

ألفاظ التوكيد المعنوي:

ألفاظ الأصلية سبعة، وقد تلحق بها —أحياناً— ألفاظ فرعية أخرى سنعرفها 1. والسبعة  
الأصلية ثلاث أنواع:

الأول:

نوع يراد منه إزالة الاحتمال عن الذات في صميمها 3، وإبعاد الشك المعنوي عنها.  
وأشهر ألفاظه الأصلية: نفس 4، وعين 4. ومن الأمثلة قول أحد الرّحّالين: "... رأيت  
الساحرَ الهنديّ نفسه —وهو المعروف بالأعبيّه وحيلّه— يقبض على الجمرة عينها  
بأصابعه العارية، ويظل كذلك دقائق كثيرة ..."، فكلمة: "نفس" أزلت —في الأغلب—  
الشك والمجاز عن ذات الساحر، فلم

---

"1، 1" المراد من العموم المناسب للمدلولة هنا: يشمل إزالة الاحتمال عن التنبيه  
المقصودة حقيقة، لا مجازاً، كما يشمل إزالة الاحتمال عن الجمع المقصود حقيقة، لا  
مجازاً. "انظر "ب" من ص 507".

2 في ص 517.

3 أي: في حقيقتها المادية "وهي المحسوسة —غالبًا— لا في أمر عرضي مما يطرأ عليها.  
"4، 4" ليس المقصود هنا من "نفس" الشيء أو: "عين" الشيء مقصوراً على حقيقته  
المادية المحسوسة "أي: التي تدركها بإحدى الحواس" مثل: العلم —الفهم— الصدق.  
ويزيد بعض النحاة توضيح هذا —كما جاء في الخضري عند الكلام على التوكيد  
بالنفس أو العين— بقوله: "مراد بها جملة الشيء وحقيقته، وإن لم يكن له نفس ولا عين  
حقيقة. فإن أريد بالنفس: "الدم"، وبالعين: "الجراحة، كسفكت زيداً نفسه، وفقأت زيداً  
عينه، لم يكون توكيداً؛ فهما في المثال بدل بعض ...". 1. هـ.

انظر ما يتصل بهذا في رقم 2 من هامش الصفحة السابقة.



ومما يلاحظ أن المطابقة، حين يكون المؤكّد بهما جمعاً تقتضي أن يُجمعا جمع تكسير للقلة على وزن: "أفْعُل"، فقط، ومنع أكثر النجاة الجموع الأخرى التي للقلة والكثرة، فلا يصح: جاء الولاة نفوسهم، ولا عيونهم ... وبناء على هذا الرأي لابد أن تكون صيغتهما على وزن "أفْعُل" مع إضافتهما لضمير الجمع 1. أما إذا كان المؤكّد مثني فالأفصح جمعهما على وزن القلة السابق وهو: "أفْعُل" فيقال أنفسهما، أعنيهما. لكن يصح إفرادهما وتثنيهما؛ فيقال: نفسُهما، عينيُّهما، أو: نفساهما، عيناها 2. ومهما كان وزن الصيغة في التثنية فلا بد من إضافتهما إلى ضمير المثنى؛ ليطابق المؤكّد 3 ...

1 وفريق من النجاة يجيز في كلمة: "عين" المستعملة في التوكيد جمعها للقلة على "أعيان" لكن الكثير الفصيح هو وزن: "أفْعُل" ويحسن الاقتصار عليه؛ متابعة المطرود في كلام العرب.

2 يفهم مما سبق صحة الإفراد، والتثنية، والجمع، في كلمتي: "النفس والعين" إذا وقعت إحداهما توكيداً للشيء ولابد من إضافتهما لضمير ....

وبهذه المناسبة نذكر ضابطاً لغوياً مفيداً " سبق تسجيله في ج 1 م 9 بهامش ص 110 " مضمونه: أن كل شيء في المعنى، مضاف إلى مُتَصَمِّنِه "بكسر الميم الثانية المشددة، وصيغة اسم الفاعل، أي: إلى ما اشتمل على المضاف " يجوز فيه الإفراد، والتثنية، والجمع؛ نحو: قوله تعالى: {إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا} [التحریم: من الآية 4] . ونقول: تصدقت برأس الكثنين -أو: رأس الكثنين- أو رءوسهما. وإنما فضل الجمع على التثنية لأن المتضايين كالشيء الواحد؛ فكرهوا الجمع بين تثنيتهما، ولأن المثنى جمع في المعنى. وفضل الجمع على الإفراد لأن المثنى جمع في المعنى، والإفراد ليس كذلك، فهو أقل منه دلالة على المثنى.

هذا ما نقله بعض النحاة -كالصبان، ج 3 والخضري ج 3، في أول باب التوكيد منهما وينطبق ما تقدم على: "النفس والعين" المستعملتين في التوكيد؛ خضوعاً للسمع الوارد فيهما، لا تطبيقاً للضابط السالف؛ فقد قال الصبان في الموضع المشار إليه: إن إضافتهما ليست لمضمّنهما، بل إلى ما هو بمعناهما؛ لأن المراد منهما "الذات". وفي ص 145 م 11 من الجزء الأول أيضاً ضابط آخر لشارح المفصل فيه بعض المخالفة لما

هنا.

3 وفي هذا يقول ابن مالك:

وأجمعُهُما "بِأَفْعُلْ" إِنْ تَبِعَا ... مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعًا

أي: إن كانا تابعين "مؤكّدين" لغير الواحد؛ وهو المثنى والجمع فجاء بهما مجموعين على صيغة: "أفعل" لتكون متبعا للنهج الصحيح.

(505/3)

هذا، ويصح التوكيد بالنفس والعين معًا، ولكن بغير حرف عطف<sup>1</sup>، ويجري عليهما مجتمعين من حكم الإضافة للضمير المطابق، وتقدم المتبوع، ومسايرته في الضبط الإعرابي، وباقي أحكام التابع ما يجري على أحدهما منفردة؛ نحو: قابلت الوالي نفسه، قبض الساحر على الجمرة نفسها عينها. ويجب -في الرأي الأقوى- عند اجتماعهما تقديم النفس على العين<sup>2</sup> ...

1 لا يصح وجود حرف عطف قبل التوكيد المعنوي. لأن وجوده يستلزم معنى غير المقصود من التوكيد، ويزيل عما بعده اسم التوكيد. "كما سيجيء في رقم 3 من ص520".

2 وقيل إن تقديم النفس على العين ليس بلازم ولكنه حسن.

(506/3)

.....

زيادة وتفصيل:

أ- تنفرد كلمتا: "نفس" و"عين" دون بقية ألفاظ التوكيد المعنوي<sup>1</sup>، بجواز جرهما بالباء الزائدة؛ تقول "ذهب الوالي نفسه، أو بنفسه، لمحاربة الخوارج" -"أبصرت الوالي نفسه، أو بنفسه، وهو في الميدان" ... فكلمة: "نفس" توكيد وجرور بالباء الزائدة في محل رفع، أو نصب، أو جر، على حسب حالة المتبوع. ويصح في الأمثلة السالفة وضع كلمة: "عين" مكان: "نفس" فلا يتغير الحكم، وتعرف مع حرف الجر مثلها؛ توكيدًا مجرورًا في



المحل تابع المؤكّد "أي: للمتبع"2.

ب- إذا كان المتبع " المؤكّد " كنية لوحظ في معنى التوكيد وإعرابه ما سبقت الإشارة إليه "في: "أ" من ص444 سواء أكان بلفظ: "نفس، أو عين أو غيرهما، مما يصلح من ألفاظ التوكيد المعنوي".

1 سبقت الإشارة لهذا في ج2 م90 ص456، باب: "حروف الجر" وسيجيء "في ص521" عند الكلام على ألفاظ الشمول دخول هذه الباء على "أجمع" ولكنها هناك الباء الزائدة وجوباً، اللازمة؛ كالدخلة على "أفعل" في التعجب من جهة وجوب زيادتها، وعدم مفارقتها. أما "الباء" الزائدة هنا فدخولها جائز، وبقاؤها غير لازم. وفي ص512 بعض أحكام عامة تنطبق على النفس والعين.

2 سبقت الإشارة لهذا عند الكلام على زيادة "الباء" الجارة "ج2 ص458 م90 باب حروف الجر". كما سبق بيان بعض المراجع لهذا، ومنها: "المعنى" - ج1 عند الكلام على "أبناء" المفردة و"الصبان" عند الكلام عليها في باب "حروف الجر".

(507/3)

الثاني:

نوع يراد به إزالة الاحتمال والحجاز عن التثنية، وإثبات أنها هي -وحدها- المقصودة حقيقة. وله لفظان: "كِلَا" للمثنى المؤنث، نحو: أفاد الخبران كلاهما، ونفعت الخبرتان كلتاهما. فلو لم تُذكر "كلا" و"كلتا" لكان من المحتمل اعتبار التثنية غير حقيقية، وأن المقصود بالخبرين أحدهما، وبالخبرتين إحداهما ... فمجيء "كِلَا" بعد المثنى المذكور، و"كلتا" بعد المثنى المؤنث يكاد يقطع في أصالة التثنية بفهم لا شك فيه ولا احتمال، ويدل -في الأغلب- على أن المراد هو الدلالة على التثنية الحقيقية التي تنصب على اثنين معاً، أو اثنين معاً1.

حكمهما:

لا بد عند استعمالها في التوكيد أن يسبقهما "المؤكّد"، وأن يكون ضبطهما كضبطه، وأن تُضاف كل واحدة منهما على ضمير مذكور يطابقه في التثنية ليربط بينهما -كما في الأمثلة السالفة- وهذا الضمير لا يصح حذفه ولا تقديره. فإذا تحققت الشروط، وصارتا للتوكيد وجب إعرابها إعراب المثنى2، فيرفعان بالألف، ويُنصبان ويجران بالياء

المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها؛ نحو: أفادني الوالدان كلاهما، أحببت الوالدين كليهما، دعوت الله للوالدين كليهما. نفعني الجدّتان كلتاهما، أطعت الجدّتين كليهما، استمعت إلى نصيح الجدّتين كليهما.

ولما كان الغرض من التوكيد بكلا وكلتا هو ما سلف، كان من المستقبح بلاغة 3 أن يقال: تخاصم الرجلان كلاهما، والمرأتان كلتاهما، حيث لا مجال

---

1 ولا فرق بين أن تكون التثنية على سبيل التفريق -وهذه لا تسمى تثنية اصطلاحاً- أو غير سبيله؛ نحو: فاز الأول والثاني كلاهما، وفازت الأولى والثانية كلتاهما وفاز السابقان كلاهما وفازت السابقتان كلتاهما.

2 هما من الألفاظ الملازمة للإضافة، الملحقّة في إعرابها بالثنى. وقد سبق تفصيل شامل في إعرابهما. ومن المفيد الرجوع عليه "في ص 98 وما بعدها، وفي الجزء الأول ص 97 م 9 عند الكلام على المثنى وملحقاته".

من ذلك التفصيل تتبين أمور هامة؛ في مقدمتها: انه لا يصح إعرابهما توكيداً إلا بعد تحقق الشروط الخاصة بها. لكن لا يلزم من تحقق الشروط إعرابهما توكيداً؛ فقد يعربان توكيداً أو لا يعربان على حسب ما تقضي به الدواعي الخزي.

3 يقال بعض النحاة فلا يميزه مطلقاً.

(508/3)

---

لا احتمال التخاصم من أحدهما دون الآخر؛ لأن التخاصم لا يتحقق معناه إلا بوقوعه من اثنين حتماً؛ فلا فائدة من صيغة التوكيد هنا، ومثله: تقاتل اللسان، وتحرّاب العدوان، وأشبه هذا من كل يخلو من الاحتمال، ويدل على "المفاعلة" الحقيقية، أي: المشاركة الحتمية بين شيئين ...

الثالث:

نوع يراد منه إفادة التعميم الحقيقي المناسب لمداولة المقصود، وإزالة الاحتمال عن الشمول الكامل. وأشهر ألفاظه ثلاثة: "كُلّ، جميع، عامّة". وأقواها في التوكيد، وأكثرها أصالة، هو: "كُلّ"، ثم جميع، ثم عامة نحو: قرأت ديوان المتنبي كلّ، واستوعب قصائده كلّها. فلو لم نأت بكلمة: "كُلّ" لكان من المحتمل أن المراد من المقروء ومن المستوعب، هو: الأكثر، أو الأقل، أو النصف، أو غير ذلك؛ إذ ليس في الكلام ما

يدل على الإحاطة الكاملة، والشمول الوافي. فمجيء لفظ: "كل" 1 منع — في الأغلب — الاحتمالات، وأفاد الإحاطة والشمول بغير مبالغة ولا مجاز 2 ... ومثل هذا: غردت العصافير جميعها لاستقبال الصبح. فلو لم تُذكر كلمة: "جميع" لكان من المحتمل أن المراد هو تغريد أكثرها، أو بعض منها ... إذ ليس قي الكلام ما يقطع بالدلالة على الإحاطة والشمول، فلما جاءت كلمة: "جميع" أزلت — في الأغلب — الاحتمال، وأفادت العموم القاطع.

ومثلها كلمة: "عامة" "والنَّاء في آخرها زائدة لازمة لا تفارقها في أفراد، ولا في تذكير. ولا في فروعها. وهي للمبالغة، وليست للتأنيث"، تقول: حضر الجيش عامته، حضر الجيشان عامتهما، حضر الجيوش عامتهم، حضرت الفرقة عامتها، حضرت الفرقتان عامتهما، حضرت الفرق عامتهن ...

حكمها: لا بد في استعمال كل لفظ من هذه الثلاثة في التوكيد أن يسبقه المؤكّد، وأن

- 
- 1 "كل" المستعملة في التوكيد قد تفيد الدلالة على "الكل الجموعي" أو: "الكل الجمعي" طبقاً للبيان الآتي في رقم 6 من هامش ص 512 وهي في الحالتين تختلف في معناها وحكمها في كلمة: "كل" المستعملة نعتاً. والتي سبق الكلام عليها في رقم 4 ص 466.
- 2 انظر "الملاحظة" التي في ص 515 بشأن المراد من "الشمول" وأحواله في الألفاظ الدالة عليه؛ مثل: كل، جميع، عامة ...

(509/3)

---

يكون المؤكّد مماثلاً له في ضبطه، ومضافاً إلى ضمير مذكور حتّى، يطابقه في الأفراد والتذكير وفروعها؛ ليربط بينهما، وإن يكون المؤكّد، إما جمعاً له أفراداً 1، وإما مفرداً يتجزأ بنفسه، أو يعامله 2. فمثال الجمع المؤكّد: حضر الزملاء كلهم، أو: جميعهم، أو عامتهم، كرّمت الزميلات كلّهن، أو جميعهنّ، أو عامتهنّ، ومنه قول الشاعر:

الجود يُفقر، والإقدامُ ُفْتَالُ ... لولا المشقّة سادَ الناسُ كُلُّهُمْ

ومثال المفرد الذي يتجزأ بنفسه: قرأت الكتاب كلّهُ، أو: جميعه، أو: عامته. ومثال المفرد الذي يتجزأ بعامله اشترت الحصان كله، أو: جميعه، أو: عامته.

لما سبق كان من المستقبح أن يقال: جاء الأخ كله —مثلاً— لعدم لفائدة من التوكيد؛ إذ

يستحيل نسبة المحييء إلى جزء منه دون آخر 3.... ومال أكثر النجاة إلى منع هذا وأمثاله، ولم يكتفوا باستقبحه.

1 ما الحكم في فاعل "نعم وبنس" ونظائرها إذا كان مقترناً بالأداة التي تفيده "العموم"، وهي: "أل الجنسية، أو العهدية"؟ أيجوز توكيده بأحد تلك الألفاظ الدالة على الشمول الكامل والعموم الحقيقي؟ الإجابة عن هذا السؤال الهام في "أ" ص 369 ثم ص 374 وهما شيهما.

2 المراد بما يتجرأ بنفسه: ما يتكون من جملة أجزاى يمكن أن يستقل كل جزء منها وحده بتحقيق الفائدة منه من غير توقف على انضمامه إلى المجموع؛ كالفضة -مثلاً- فإنها تتكون من أجزاء كل جزء منها ينفع -بنفسه- في شيء مطلوب، وكذلك أمان، فإنه يتكون من دراهم ودنانير، كل درهم أو دينار يؤدي منفعة من غير حاجة إلى انضمامه لنظير له. أما الذي يتجرأ بعامله فهو الذي له أجزاء لا ينفع الواحد في أداء الأساسية إلا بتصاله بجزء آخر؛ لأن أجزاءه متماسكة متصلة، لا يصلح واحد منها لتحقيق الفائدة الأصلية إلا حين يكون متصلاً بباقي نظرائه. لكنه يتجرأ باعتبار آخر خارج عن ذاته الأصلية، وذلك الاعتبار حين يقع عليه أثر عامل نحوي ومعناه، ويكون هذا المعنى مما يتجرأ -مثلاً- الحصان؛ فإنه لا يمكن أن يتجرأ أجزاء يؤدي كل منها عمله الأصلي بعد التجزيء، فإذا قلت: اشتريت الحصان، أو بعت الحصان ... فإن الحصان معمول للفعل: اشترى، أو: باع، وكل من الشراء والبيع يتجرأ؛ إذ يمكن شراء نصف الحصان، أو ربه، أو ثلثه.... وكذلك بيعه، فالعامل -كما نرى- يتجرأ؛ لهذا يصح أن يقال: اشتريت الحصان كله، واستأجرت الخادم كله. والساقية كلها، والسيارة كلها ...

3 وفي ألفاظ الشمول الخمسة الأصلية يقول ابن مالك:  
"كِلْتَا"، "جَمِيعًا" بالضَّمِّيرِ مُوصَلًا ... و"كُلًّا" اذْكُرْ فِي الشُّمُولِ و"كِلَا"  
مِنْ: دَعَمَ فِي التَّوَكِيدِ. مَثَلُ: النَّافِلَةُ ... وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضًا: "فَاعِلَةً"  
يريد: اذكر عند إرادة الشمول لفظة التوكيد الدالة على الشمول، وهي "كل" و"كلا"  
و"كلتا" وهذان لإفادة الشمول في المثنى و"جميعًا" ولابد من وصل لفظ التوكيد  
بالضمير المطابق. ثم قال بعد ذلك إن العرب استعملت في الدلالة على الشمول لفظًا  
آخر يفيد ما يفيد لفظ "كل"؛ وهذا اللفظ الآخر على وزن: "فاعلة" من الفعل: عَمَ،  
وهو: عامة لأنها من غير ملاحظة الإدغام على وزن: فاعلة، وأراد بقوله: "مثل

الفاعلة"؛ أنها على مثال: "نافلة" في الوزن، وفي ثبات التاء في جميع الأحوال، تذكيراً، وتأنيثاً، وإفراداً، وغير التاء لازمة لا تتغير مجاله.

(510/3)

وكل واحد من الألفاظ الثلاثة لا يفيد اتحاد الوقت عند وقوع المعنى على أفراده<sup>1</sup>؛ ففي مثل: حضرت الوفود كلها يصح أن يكون حضورها في وقت واحد، أو في أوقات متباعدة، ومثل: غاب الجنود كلهم ... ، يصح أن يكون الغياب في وقت واحد، أو في أوقات متعددة. وهكذا، فهي في معناها تفيد العموم المطلق من غير زيادة محتمة عليه، أما ما زاد عليه فلا يفهم إلا بقرينة أخرى.

ويلحق بهذا النوع: ألفاظ العدد التي تفيد العموم<sup>2</sup> تأويلاً، لا صراحة؛ وهي الأعداد المفردة "وتتركز في 3 و 10 وما بينهما" فهذه الأعداد قد تضاف أحياناً إلى ضمير المعدود، نحو: مررت بالإخوان ثلاثتهم، أو خمستهم أو سبعتهم أو....، بالنصب في كل ذلك على الحال<sup>3</sup>؛ بتأويل: مثلثاً إياهم، أو: مخمّساً، أو مسبّعاً ...

ويصح إتباع اسم العدد لما قبله فلا يعرب حالاً، وإنما يعرب توكيداً معنوياً؛ بمعنى: جميعهم، ويضبط لفظ العدد بما يضبط به التوكيد المعنوي، والصحيح أن هذا ليس مقصوراً على العدد المفرد "كما يقول كثير من النحاة"، بل يسري على العدد المركب أيضاً؛ نحو: جاء القوم خمسة عشرهم<sup>3</sup> بالبناء على فتح الجزأين في محل نصب. على الحال، أو في محل آخر يطابق فيه المتبوع<sup>4</sup>.

1 وله في هذا نظائر ستجيء في ص 517.

2 ما سذكره سبق تدوينه في باب الحال ج 2 ص 297 م 84 -عند الكلام على الحال المعرفة- ويجيء كذلك في ج 4 ص 297.

"3، 3" وهي من المواضع التي تقع فيها الحال معرفة.

4 انظر ما يتصل بهذا ويوضحه ويبين مواقعه في رقم 6 من هامش ص 512 بعنوان "ملاحظة".

(511/3)

زيادة وتفصيل:

أ- في مثل قوله تعالى: {هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا} ، تعرب كلمة: "جميعًا" حالًا، ولا يصح إعرابها توكيدًا لعدم وجود الضمير الرابط. وفي قارة من قرأ قوله تعالى: {إِنَّا كُلُّ فِيهَا} ، ولا يصح إعراب: "كُلًّا" توكيدًا، لعدم وجود الضمير، وإنما تعرب بدلًا من الضمير "نا" اسم: "إِنَّ" بدل كل من كل. وهذا هو الإعراب الأحسن؛ إذ لا ضعف فيه، ولا مانع يمنع من إبدال الاسم الظاهر من الضمير الحاضر 1 بدل كل من كل.... "كما سيجيء في باب البدل 2 منه: قمتم ثلاثتكم". وبدل الكل من الكل لا يحتاج لرابط من ضمير أو غيره.

ب- إذا اجتمع أكثر من مؤكد معنوي - بشرط وجود داع بلاغي 3، يقتضي هذا الاجتماع - تقدمت 4 النفس على العين، ويستحسن تأخير كلمة: "كل" عنهما، ويليهما كلمة: "جميع" ثم كلمة: "عامة" وإذا تعددت ألفاظ التوكيد فهي للمتبوع وحده 5، ولا يصح - في الرأي الأنسب - اعتبار واحد منها توكيدًا للتوكيد. وهذا حكم عام في جميع ألفاظ التوكيد الأصلية والملحقة بها.

ج- قد تقع ألفاظ التوكيد المعنوي السبعة "وهي: نفس، عين، كلاً، كلتا، كل 5، جميع، عامة" معمولة لبعض العوامل، ولا تعرب توكيدًا لعدم وجود المؤكد؛ فتعرب على حسب حاجة ذلك العامل، فاعلاً، أو مفعولاً، أو مبتدأ، أو خبراً ... و ... وبالرغم من امتناع إعرابها توكيدًا

1 أي: ضمير المتكلم أو المخاطب.

2 ص 682.

3 هذا الداعي هو إزالة الاحتمالات إزالة لا تتم إلا بهذه الكثرة. فإن كانت تتم بغيرها فلا داعي لتعدد التوكيد.

4 وجوباً أو استحساناً: تبعاً للخلاف الذي سبق في رقم 2 من هامش ص 506.

5 كما سيجيء في رقم 4 من ص 503 وما قبلها مباشرة. ومنها نعلم أيضاً عدم صحة مجيء حرف عطف قبل التوكيد ما دام توكيداً، وإلا صار معطوفاً.

6 "ملاحظة": قد تكون كلمة "كل" التوكيد من غير أن تفيد الشمول والعموم الحقيقي كما في قوله تعالى: {وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا آيَاتِنَا كُلَّهَا} ، فإن الله لم يطلعه على جميع آياته. وهذا لأن كلمة "كل" - كما يذكر - قد يراد منها الكل الجموعي كالأية، وقد يراد منها

الكل الجمعي الذي يشمل الأفراد، فردًا فردًا. "كما سيجيء في رقم 2 من هامش 517".

(512/3)

تظل في حالتها الجديدة تؤدي معنى التوكيد كما كانت تؤديه من قبل، مع أنها في حالتها الجديدة لا تسمى في اصطلاح النحاة توكيدًا، ولا تعرب توكيدًا. وهذا كثير في: "جميع"، و"عامة"؛ نحو: الزائرون انصرف جميعهم، أو: عامتهم الزائرون رأيت جميعهم، أو: عامتهم الزائرون مررت بجميعهم، أو بعامتهم..

أما: "كُلّ" فيكثر وقوعها —عند فقد المؤكّد بعد عامل الابتداء، فتكون مبتدأ، ويقال وقوعها بعد غيره؛ فمثال الأول: الحاضرون كلُّهم نابه. ومثال الثاني قول الشاعر:

يَمِيدُ 1 إذا والت عليه دِلًاؤُهُم ... فيصْدُرُ عنه كُلُّها، وهُوَ ناهلٌ

وهذا من القليل الذي لا يجسن محاكاته، لوقوعها فاعلاً مع إضافتها للضمير 2. ومن الأمثلة للثاني: الحاضرون تكلم كلُّهم الحاضرون سمعتُ ملَّهم، وأعجبتُ بكلهم ...

وكلمة: "كُلّ" في لفظها مفردة مذكّرة دائماً 3، وإذا وقعت مبتدأ، وأضيفت إلى نكرة وجب في الأغلب عند المطابقة مراعاة معنى النكرة في خبر: المبتدأ: "كُلّ"؛ كقوله تعالى: {كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ} ، وقوله تعالى: {كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ} وقول جرير:

وكل قوم لهم رأيٌ ومختبرٌ ... وليس في تغلب رأيي ولا خبرٌ

- 1 يَمِيدُ، أي يضطرب: والضمير عائد على ماء البئر.
- 2 وهنا سبب آخر؛ هو أنه قد يحدث لبساً في بعض الصور التي يحذف فيها المؤكّد الضمير "وسياقي في ص 522" مثل: الأسرة أكرمت كلها: أي: أكرمتها.
- 3 ولهذا إشارة في رقم 2 من هامش ص 71 حيث تفصيل الكلام على إضافة "كل وما يترتب على هذا من تعريفها أو عدم تعريفها، وحالة النعت بعد المضاف إليه، أيكون للمضاف أم للمضاف إليه؟

(513/3)

.....

---

فإن أضيفت لمعرفة لم يلزم اعتبار المعنى، وإنما يصح اعتباره أو اعتبار لفظ "كل" المفرد المذكور؛ كقوله تعالى: {وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا} . وقوله عليه السلام: "كلُّكم راع، وكلُّكم مسؤول عن رعيته" ونحو: كلُّكم هداة للخير، وكلُّكم داعون إليه. وقول الشاعر:

كلّ العداوات قد تُرجى إزالتها ... إلا عداوة من عاداك من حسدٍ  
وقول الآخر:

كل المصائب قد تمر على الفتى ... وتهون غير شماتة الحساد  
وقد تقع لدلاً كالتى في الآية السابقة، في ص 512 على قراءة من قرأها {إِنَّا كُلٌّ فِيهَا} .  
وقد سبق أن قلنا 1 ما نصّه:

"إنما تقع نعتاً بشرط إضافتها إلى اسم الظاهر، مماثل للمنعوت في لفظه، وفي معناه معاً -وهو الأغلب- أو مماثل لشيء له صلة معنوية قوية به، فمثال الأول قول الشاعر:  
كم قد ذكرك لو أجزى بذكر كُمو ... يا أشبه الناس كل الناس بالقمر  
فكلمة: "كل" نعت للناس. ومثال الثاني قول الآخر:

وإن كان ذنبى كل ذنب فإنه ... محاذ الذنب كل المحو من جاء تأبى  
فكلمة: "كل" -في الشطر الثاني- نعت للذنب، وهي مضافة إلى ما له صلة معنوية بالمعنوت.

"وإذا وقعت كلمة: "كل" نعتاً صارت من الجامد المؤول بالمشفق، وصار معناها:  
"الكامل" في كذا 2.. وهو معنى يختلف عن معناها في التوكيد" 1. هـ.  
ولا يجوز فيها القطع في حالتي استعمالها نعتاً أو توكيداً كما سبقت الإشارة

---

1 في ص 467.

2 راجع ماله صلة بهذا في ص 464 و 467.

(514/3)

---



لهذا<sup>1</sup> ولا داعي للأخذ بالرأي الذي يبيح استعمالها تأكيداً في الصورة السالفة التي تضاف فيها لاسم ظاهر مماثل لما قبلها على الوجه الذي شرحناه<sup>2</sup>؛ لأن في الأخذ به خروجاً على الكثير الفصيح من كلام العرب الذي يضيفها عند التوكيد على ضمير مطابق للمؤكد "المتبوع" أما المضافة للظاهر فلها معنى آخر، وتأويل مغاير، كما رأينا. "ملاحظة": يقول الصبان في هذا الموضع من باب: "التوكيد" ما نصّه: "اعلم أنّ "كلاً" وشبهها في إفادة شمول كل فرد، إن كانت داخلة في حيز النفي بأن أُخِرت عن أداته لفظاً؛ "نحو: "ما كلّ ما يتمنى المرء يدركه ..."، وما جاء كل القوم، وما جاء القوم كلّهم، ولم آخذ كلّ الدراهم، ولم آخذ الدراهم كلّها ... " أو رتبة؛ "نحو: كلّ الدراهم لم آخذ، والدراهم كلها لم آخذ ... " توجه النفي إلى الشمول خاصة، وأفاد سلب العموم. وإلا بأن قدّمت على أداته لفظاً ورتبه توجه النفي إلى كل فرد، وأفاد عموم السلب؛ كقوله عليه الصلاة والسلام: "... مل ذلك لم يكن ...". وكالنفي النهي. قال التفتازاني: "والحق أن الشق الأول أكثرى لا كلي؛ بدليل قوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ}. وقوله: {وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ} وقوله: {وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ}. ١. هـ. كلام الصبان.

وأما "كلا" و"كلتا" فيكثر —عند فقد المؤكّد— وقوعهما بعد عامل الابتداء، ويقل بعد غيره "فهما من هذه الناحية مثل: "كل؛ فمثال الأول: حاضران كلاهما<sup>3</sup> نابه الحضرتان كلتاها ناهية ... ومثال الثاني ما قاله بعض الأعراب وقد خُير بين شيئين: "كليهما وتمراً". يريد: أعطني كليهما وتمراً<sup>4</sup>. وفي هذه الصور وأشباهها يفيدان معنى التوكيد، لكن لا يصح إعرابهما تأكيداً.

وأما "نفس" و"عين" فالصحيح عند فقد المؤكّد وقوعهما معمولين

1 في رقم 1 من هامش ص 463 وقد تقدم في باب النعت "ص 486 و 487" شرح القطع بيان أحكامه.

2 في هامش ص 502.

3 كلا: مبتدأ، مضاف ...

4 كما جاء في معجم: "لسان العرب".

.....

---

—أحياناً— لبعض العوامل1، وإفادتهما التوكيد المعنوي مع امتناع إعرابهما توكيداً2، ومن الأمثلة قوله تعالى: {كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ}3، ونحو: جاءني عين الكتاب.... والعرب تقول: نزلت بنفس الجبل، ونفسُ الجبل مقابلي4.

د- في جميع أنواع التوكيد المعنوي لا يصح اتحاد توكيد المتعاطفين إلا إذا اتحد عاملاهما معنى، فلا يقال غاب المسافر، وحضر الغائب كلاهما فإن اتحد معنى العاملين صح اتحاد توكيد المتعاطفين، ولو كان لفظ العاملين مختلفاً؛ نحو: ذهب المسافر، وانطلق الصانع كلاهما.

هـ- يجوز الفصل بين المؤكّد والمؤكّد بغير أجنبي محض من العامل؛ طبقاً للبيان الشامل الذي سلف5 ومنه قوله تعالى: {وَلَا يَخْزَنُ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْنَهُنَّ كُلُّهُنَّ} ، وقد اختلفت النحاة في الفصل بالحرّ: "إمّا"، والأحسن الأخ بالرأي الذي يبيحه فيقول: سأسعد بالقوم إمّا كلّهم، وإما بعضهم ...

و سبقت الإشارة6 إلى أنه لا يجوز —في أصح الآراء— قطع التوكيد مطلقاً7 حتى كلمة: "كل" إذا صارت نعتاً وجب إتباعها، وعدم قطعها.

---

1 كما جاء في معجم: "لسان العرب".

2 انظر ما سبق —في ص 504 متصلاً بهذا الحكم الخاص بفقد المؤكّد.

3 وكذلك باقي السبعة، كما أسلفنا في ص512.

4 انظر الزيادة في "أ" في ص507 لنوع من المناسبة..

5 في ص435.

6 في رقم 1 من هامش ص502.

7 المعنوي وغير المعنوي.

(516/3)

---

ألفاظ التوكيد الملحقّة1 بالثلاثة:

هناك ألفاظ ملحقة بالثلاثة السالفة الدالة على الإحاطة والشمول، وهذه الملحقة هي: أجمع، جمعاء، أجمعون، جُمع.

وإنما سميت ملحقة لأن الكثير الفصيح في استعمالها أن تقع مسبوقة بلفظة: "كل" التي للتوكيد أيضاً، ومطابقة لها، ومقوية لمعناها<sup>2</sup>؛ وذلك بأن تقع: "أجمع" بعد: "كل"، و"جمعاء" بعد: "كلها"، و"أجمعون" بعد: "كلهم"، و"جمع" بعد: "كلهن"، مثل: حصدت الحقل كله أجمع، سافرت الأسرة كلها جمعاء، أقبل الضيوف كلهم أجمعون، أقبلت الفتيات كلهن جمع 3 ...

ومن الجائز -مع قلته 4 وفصاحته- أن تستقل كل واحدة من هذه الألفاظ الملحقة، فنقع توكيداً غير مسبوقة بكلمة: "كل" التي أوضحناها. نحو: استوعبت النصح أجمع، استظهرت القصيدة جمعاء، صافحت الزائرين أجمعين<sup>5</sup>، أكرمت الزائرات جمع. ولا تدل كلمة: "أجمعين" وأخواتها على اتحاد الوقت عند وقوع

---

1 وهي التي أشير لها في ص 503 والثلاثة السالفة موضحة في ص 509.

2 وقد تزيل عنها احتمال عدم الشمول الكامل، لأن لفظة: "كل" قد يراد منها: "الكل المجموعي" وليس "الكل الجمعي" على الوجه السابق لهما، في رقم 6 من هامش ص 512.

3 وفيما سبق يقول ابن مالك:

وَبَعْدَ كُلِّ أَكْدُوا بِأَجْمَعَا ... جَمْعَاءَ. أَجْمَعِينَ، ثُمَّ جَمْعَا

أي: بعد لفظة: "كل" التي للتوكيد استعمل العرب الألفاظ التي تحيء بعدها لتقوية التوكيد بها، وسرد تلك الألفاظ. علماً بأن كل واحد منها يستعمل مع مؤكد "متبوع" يخالف ما يستعمل مع الآخر ...

4 قلة نسبية، وليست قلة ذاتية تمنع القياس، فهي قلة بالنسبة للصورة الأخرى التي لا لاستقلال فيها. "راجع رقم 2 من هامس ص 79 حيث إيضاح القلة بنوعيتها".

5 من الجائز إعراب: "أجمعين" جالاً، ولكن المعنى يختلف عن إعرابها توكيداً، فعلى إعرابها حالاً يكون المعنى "مجتمعين" أي: في حالة اجتماعهم، وعدم تفرقهم. وعلى إعرابها توكيداً يكون المعنى على الشمول والإحاطة، وأن الإكرام شملهم فرداً فرداً. فبين المعنيين فرق واضح، ومن الواجب عند الإعراب ملاحظة المعنى المراد دائماً، لأن الإعراب لا بد أن يجازي المعنى المقصود.

المعنى على الأفراد؛ فهي مثل: "كل" وأخواتها. في إفادة العموم المطلق دون زيادة عليه<sup>1</sup>. فإذا قلنا: قابلت الزائرين أجمعين فقد تكون المقابلة في وقت واحد أو في أوقات مختلفة.

والفصيح الذي يحسن الاقتصار عليه عدم تثنية: "أجمع" و"جمعاء"، فلا يقال: "أفادني الكتابان أجمعان، ولا أنشدت القصيدين جمعاوين؛ لأن أكثر العرب استغنوا "بكلا" و"كلتا" عن تثنية أجمع وجمعاء<sup>2</sup>....

وهناك ألفاظ أخرى للتوكيد، تحيى -مجتمعة أو غير مجتمعة- مرتبة وجوباً بعد "أجمع" وفروعها، وهي بمعناها، وتُعد من الملحقات أيضاً مثلها، وتفيد فائدتها في تقوية معنى: "كل" وإن وُجد في الكلام لفظ: "كل" <sup>3</sup> وإزالة الاحتمال عن شمولها؛ فيحيى بعد "أجمع" لفظ بمعناه وفائدته؛ هو: "أكتع"، وإن شئنا الزيادة جننا بعد "أكتع"، بلفظ: "أبصع"، ثم إن شئنا الزيادة جننا لفظ: "أبتع" أخيراً. ونأتي بعد: "جمعاء"، بلفظ: "كتعاء"، ثم بصعاء، ثم بتعاء، ونأتي بعد: أجمعين، بلفظ: "أكتعين"، ثم أبصعين، ثم أبتعين -مجموعة جمع مذكر سالماً- وبعد: "جُمع" بلفظ: "كُتّع، بُتّع، بُصّع.." مجموعة على وزن: "فُعل" <sup>4</sup> فالمثل الذي يجمع لفظ التوكيد الأصلي هو: "كُلّ" ويليه ملحقاته المختلفة -كاملة أو غير كاملة- مرتبة على الترتيب السالف وجوباً، وهو: سافر الوفد كله، أجمع أكتع، أبصع أبتع، سافرت

---

#### 1 على الوجه المشروح في ص 510.

2 وفي هذا يقول ابن مالك مبيناً أن ألفاظ التوكيد الفرعية قد تستقل بنفسها، فلا تحيى بعد لفظة: "كل":

وَدُونَ كُلِّ قَدْ يَحْيَى أَجْمَعُ ... جَمْعَاءُ، أَجْمَعُونَ، ثُمَّ جُمُعُ

ثم يذكر -بعد بيت آخر- الحكم بمنع تثنية "أجمع"، وجمعاء، استغناء عن تثنيتهما بكلا وكلتا:

وَأَعْنِ بِكِلْتَا فِي مُثْنَى، وَكِلَا ... عَنْ وَزْنٍ "فَعْلَاءَ" وَوَزْنٍ "أَفَلَا"

"اغن بمعنى: استغن". وسيجيء هذا البيت لمناسبة أخرى في ص 522.

3 لصحة التوكيد بهذه الألفاظ، وإن لم توجد كلمة: "كل"، طبقاً لما تقدم.

4 وهذا هو الحكم الغالب -كما سيجيء في باب الممنوع من الصرف ج 4 ص 194 م 147-.

الكتيبة كلها جمعاء، كُتْعَاء، بَضْعَاء، بَنْعَاء، حضر المدعوون كلهم، أجمعون، أكتعون، أبضعون، وحضرت المدعوات كلهن جُمُع، كُتْعُ، بُضْعُ، بُنْعُ. ويقاس على هذا غيرها من الصور التي تستعمل في الأفراد والتذكير وفروعهما. ويجب ملاحظة ما يأتي:

- 1- أن جميع ألفاظ التوكيد الملحقة بالثلاثة الأصلية لا تضاف مطلقاً "لضمير ولا لغير ضمير 1" بخلاف ألفاظ التوكيد المعنوي الأصلية مثل: "كُل" وسواها؛ فلا بد من إضافتها لضمير مطابق للمؤكد، كما عرفنا.
- 2- أن جميع ألفاظ التوكيد المعنوي الأصلية والملحقة معارف، فأما الأصلية فإنها معارف بسبب إضافتها إلى الضمير الرابط؛ فهي تكتسب منه التعريف. وأما الملحقة فإنها معارف بالعلمية؛ لأن كل لفظ منها هو "علم جنس، يدل على الإحاطة والشمول؛ ولهذا لا يجوز نصبه على الحال - في الرأي الصحيح 2- ويجب منع الصرف في: "أجمع" و"جمعاء" و"جُمُع"، وكل ما كان من تلك الملحقات على وزن: فُعَل 3.
- 3- أن ألفاظ التوكيد الملحقة إذا اجتمعت وجب ترتيبها على الوجه السابق، وقبلها - في الغالب - لفظة: "كُل"، ويجب إعراب لفظة: "كُل" توكيداً للمؤكد الذي قبلها وكذلك بقية ما بعدها من الملحقات التي تجيء لتقويتها، وإزالة الاحتمال عن شمولها؛ فتعرب كل واحدة منها توكيد معنوياً للمؤكد "المتبوع" وليس التالي توكيداً للتوكيد الذي سبقه - في الرأي الأنسب 4-

- 
- 1 إلا كلمة: "أجمع المسبوقة بالباء الجارة الزائدة لزوماً" في مثل: حضر الضيوف بأجمعهم" كما سيجيء في ص 521.
  - 2 إلا على رأي يجيز تأويله بالمشتق، وليس بين الأعلام الجنسية ما يصح جمعه جمع مذكر طالما إلا ما كان منها دالاً على الشمول التوكيدي، نحو: "أجمع" وملحقاته، فيقال: "أجمعون وأجمعين" ... لأنه في أصل مشتق "صفة" فهو في أصله أفعل تفضيل أصالة "كما جاء في الصبان، ج 1 باب المعرب والمبني عند الكلام على جمع المذكر".
  - 3 كما سيجيء في باب الممنوع من الصرف ج 4 ص 194 م 147.
  - 4 راجع الأشموني، وانظر ما يتصل بهذا في "ب" من ص 512.
- وهناك رأي يجعل لفظ التوكيد بعد كلمة: "كُل" تأكيداً لها، وتقوية لإفادتها الإحاطة والشمول. وقد أشار إليه بعض الباحثين "منهم صاحب مجمع البيان في علوم القرآن ج 1 ص 399" لكن الرأي الأول أحسن وأنسب.

ولا يصح عطف هذه الملحقات بعضها على بعض. أو على شيء قبلها ما دامت مستعملة في التوكيد؛ لأن جميع ألفاظ التوكيد المعنوي -الأصلية والملحقة- لا يصح أن يسبقها عاطف؛ -كما سلف 1-.

وكذلك لا يصح -في الرأي الأصح- الفصل بين كلمة: "كل" وما يليها من هذه الألفاظ الملحقة المستعملة في التوكيد -كما تقدم 2-.

4- عرفنا 3 أن جميع ألفاظ التوكيد الأصلية والملحقة إذا تعددت كانت توكيداً للمتبوع وحده ولا يصح أن يكون أحدها توكيداً للتوكيد.

1 في ص 506.

2 في هامش ص 436.

3 في "ب" من ص 512 وفي رقم 3 من الصفحة السابقة.

.....

زيادة وتفصيل:

أ- من الأساليب الصحيحة -كما سبقت الإشارة 1- جاء القوم بأجمعهم "بفتح الميم، أو ضمها". فكلمة: "أجمع" هذه من الألفاظ التوكيد القليلة، ولا بد أن تضاف إلى ضمير المؤكد، وأن تسبقها الباء الزائدة الجارة. وهي زائدة لازمة لا تفارقها. وتعرب كلمة: "أجمع" توكيداً مجرور اللفظ بالباء الزائدة اللازمة، في محل رفع، أو نصب، أو جر، على حسب حالة المؤكد "المتبوع". وهذا الإعراب أوضح وأيسر من إعرابها بدلاً من المتبوع، مجرورة اللفظ بالباء في محل رفع، أو: نصب، أو: جر؛ لأن صاحب هذا الإعراب لا يجعل "أجمع" هنا من ألفاظ التوكيد، برغم أنها -عنده- تؤدي معناه وتضاف إلى ضمير مطابق للمؤكد.

ب- تتلخص أهم الأحكام السابقة الخاصة بألفاظ التوكيد المعنوي فيما يأتي:

1- وجوب تقدم المؤكد "المتبوع". ومماثلة التوكيد له في الضبط.

- 2- وجوب إضافة لفظ التوكيد إلى ضمير مطابق للمؤكد إذا كان لفظ التوكيد أساسياً، لا ملحقاً. وهذا الضمير لا يصح حذفه ولا تقديره.
- 3- وجوب تطبيق أحكام التابع التي سبق بيانها، "في ص 435". على ألفاظ التوكيد.
- 4- امتناع وجود عاطف يدخل على لفظ التوكيد إذا أريد بقاؤه للتوكيد.
- 5- عدم قطعه.
- 6- إذا تعددت ألفاظ التوكيد كانت لتوكيد المتبوع وحده وروعي في تقديم بعضها عن بعض ترتيب خاص.
- 7- جميع ألفاظ التوكيد الأصلية والملحقة معارف.

---

1 في هامش، ص 507 ورقم 1 من هامش ص 519 وفي الجزء الثاني -باب "حروف الجر" م 90 ص 456-.

(521/3)

---

توكيد النكرة:

ألفاظ التوكيد المعنوي معارف 1 بذاتها، أو بإضافتها إلى الضمير المطابق للمؤكد. "المتبوع". والنكرة تدل على الإبهام والشيوع؛ فهما متعارضان تعريفاً وتنكيراً. لكن يجوز -في الرأي الأصح- توكيد النكرة إذا أفادها التوكيد شيئاً من التحديد والتخصيص؛ يقرها من التعريف نوعاً. وإلا لا يجوز لأنه لا فائدة منه. وتحقق استفادتها من التوكيد إذا اجتمع فيها أمران: أولهما: دلالتها على زمن محدود بابتداء وانتهاء معينين معروفين، كيوم وأسبوع، وشهر ... ، أو على شيء معلوم المقدار؛ كدرهم، ودينار ... وثانيهما: أن يكون لفظ التوكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول التي عرفناها؛ تقول عملت يوماً كله، وسافرت أسبوعاً جميعه، وتنقلت شهراً عاَمَتُهُ ... وتبرعت بدينار كله ... وكقول الشاعر 2:

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب ... يا ليت عِدَّةَ حَوْلِ كُلِّهِ رَجَبُ

وعلى أساس ما تقدم لا يصح: عملت زمناً كله، ولا أنتقت مالا كله؛ لأن النكرة غير محدودة الوقت، ولا معلومة المقدار. كما لا يصح: عملت يوماً نفسه، أو عينه؛ لأن لفظ التوكيد ليس من ألفاظ الإحاطة والشمول 3..

حذف المؤكّد "المتبوع" تأكيداً معنوياً:  
منعت جمهرة النحاة حذف المؤكّد "المتبوع" بحجة أن الحذف مناف

1 سبق البيان في رقم 2 من ص 519.

2 في بعض الروايات.

3 وفي جواز تأكيد النكرة التي يفيدها التوكيد يقول ابن مالك مبيّناً أنه جائز إن أفاد،  
وأن البصريين لا يبيحون مطلقاً.

وإن يُفدَ توكيدٌ منكورٌ قُبِلَ ... وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمُنْعُ شَمِلَ

ثم سرد بعد هذا بيتاً سبق تسجيله وشرحه في مكانه الأنسب "ص 518" هو:

وَاعْنِ بِكَلْتَا فِي مُثْنَى، وَكَلَا ... عَنْ وَزْنٍ: "فَعْلَاءٌ" وَوَزْنٍ: "أَفْعَلَاءٌ"

(522/3)

للغرض من توكيده تأكيداً معنوياً. وأجاز آخرون الحذف، بشرط أن يكون المؤكّد  
"المتبوع" ضميراً رابطاً في جملة الصلة، أو: الصفة، أو: الخبر؛ نحو: جاء الذي أكرمتُ  
نفسه، أي: أكرمته نفسه، جاء قوم أكرمتُ كلَّهم، أجمعين، أي: أكرمتهم كلهم أجمعين،  
الأسرة أكرمت 1 كلّها أجمعين، أي: أكرمتها كلها أجمعين، وحذفه -عند هؤلاء- في  
الصلة أكثر من الصفة، وفي الصفة أكثر من الخبر.  
والأحسن الاقتصار على الرأي الذي يمنع الحذف جهد الاستطاعة؛ لأن حجتهم أقرب  
إلى العقل والسماع، ورأيهم أبعد من اللبس والشك، ولم يستند الموافقون على الحذف  
إلى الأدلة والأمثلة الماثورة التي تكفي لتأييدهم رأيهم.  
توكيد الضمير المرفوع المتصل والمنفصل تأكيداً معنوياً ...

أ- إذا أريد توكيد الضمير المتصل، المرفوع، "المستتر أو البارز" تأكيداً معنوياً يزيل  
الاحتمال عن الذات، جيء بلفظ التوكيد الذي يحقق هذا الغرض؛ وهو: "نفس" أو  
"عين"، بشرط أن يَفْصَلَ بينه وبين المؤكّد إما ضمير منفصل مرفوع يُعْرَبُ تأكيداً 2 لفظياً  
مناسباً للضمير السالف، "أي: للمؤكّد"، وإما فاصل آخر ليس ضميراً، نحو: أسرع أنت  
نفسك للصارخ. ونحو: رغبت أنت نفسك في الخبر رغبتما أنتما أنفسكما لي الخير،  
رغبتم أنتم أنفسكم في الخير، رغبتن أنتن أنفسكن في الخير. ويجوز: "رغبت، حقاً،  
نفسك في الخير"، "رغبت يوم الجمعة نفسك أن تسافر"، "رغبتما، حقاً، أنفسكما في



الخير" ... وهكذا. فالفصل واجب، ولكن الفصل بالضمير المنفصل أحسن وأفصح 3 ...

- 1 راجع ما سبق خاصاً بهذا المثال في رقم 2 من هامش ص 513 ومن المراجعة يتبين أن هذا الأسلوب صحيح، وجود كلمة "أجمعين" بعده الدالة على الكل "الجميعي" لا المجموعي، وقد أوضحنا نوعي "الكل" في رقم 6 من هامش ص 512.
- 2 انظر إعرابه في ص 530.
- 3 وقد يكون من فائدة الفصل على الوجه السالف منع احتمالات معنوية غير مقصودة في بعض الصور، ففي مثل: خرجت البقرة، عينها، أو نفسها قد يخطر بالبال أن المراد هو خروج عينها التي تبصر بها، وخروج نفسها التي بها حياتها، وهي: الروح، فإذا جاء الفصل منع هذا الاحتمال، أو أضعف شأنه -وهذا صحيح- ويقولون: حملت الصور الأخرى التي لا احتمال فيها على هذه!! والحق أن السبب هو استعمال العرب ليس غير.

(523/3)

وعلى أساس ما سبق لا يصح: "تكلم الحمدون أنفسهم" على اعتبار الضمير: "هم" تأكيداً؛ لأن المؤكّد "الحمدون" ليس ضميراً متصلاً مرفوعاً، وإنما هو اسم ظاهر لا يؤكّده الضمير تأكيداً معنوياً<sup>1</sup> والاسم الظاهر أقوى في الدلالة من الضمير؛ إذ لا يحتاج إلى مرجع يفسره، بخلاف الضمير.

أما في نحو: "الحمدون أكرمهم هي أنفسهم" فالفصل جائز لا واجب؛ لأن المؤكّد ضمير متصل، ولكنه ليس مرفوعاً؛ فيؤكّد الضمير بالضمير، ويجوز: الحمدون أكرمهم أنفسهم بغير تأكيد بالضمير. وأما في نحو: الحمدون قاموا كلّهم، فالفصل جائز أيضاً لا واجب؛ لأن لفظ التوكيد وهو: "كل" ليس: "النفس" أو "العين" 2 ...

ب- وإذا أريد تأكيد الضمير المرفوع المنفصل، أو بالنفس" أو: "بالعين"، فحكمه حكم توكيد الاسم الظاهر بهما؛ كلاهما لا يحتاج إلى

- 1 في ص 528 صورة تدل على صحة التوكيد اللفظي -لا المعنوي- بالضمير.
- 2 فيما سبق يقول ابن مالك.

وإنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ ... بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ الْمُنْفَصِلِ  
عَنَيْتُ ذَا الرِّفْعِ، وَأَكَّدُوا بِمَا ... سِوَاهُمَا، وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا  
يقول: إذا أردت أن تؤكد الضمير المتصل بواحد من لفظي التوكيد: "النفس" أو "العين"  
صح التوكيد بأخذهما بعد أن يسبقه التوكيد اللفظي بضمير منفصل يفصل بين التابع  
والمتبوع. ولما كان البيت السابق لا يبين نوع الضمير المتصل الذي يراد توكيده، فهو  
مرفوع، أم غير مرفوع تدارك الأمر في البيت الذي يليه فقال: "عنيت ذا الرفع"، أي:  
قصدت بالضمير المتصل صاحب الرفع، أي الضمير المتصل المرفوع.  
وأضح بعد ذلك جواز التوكيد المعنوي بلفظ آخر مناسب، غير لفظي "نفس" و"عين"،  
وبفاصل غير ذلك الضمير المنفصل ... و ... أو بلا فاصل، فالتقييد بالنفس والعين  
لازم عند توكيد الضمير، وكذا التقييد بالفاصل غير لازم ما دام المتبوع ليس ضمير رفع  
متصل.

(524/3)

فاصل؛ تقول: أنت نفسك سافرت، أنتما أنفسكما سافرتما، أنتم أنفسكم سافرتم ...  
وهكذا ...

القسم الثاني التوكيد اللفظي<sup>1</sup>:

هو تكرار اللفظ السابق بِنَصِّه<sup>2</sup>، أو بلفظ آخر مرادف<sup>3</sup> له.  
والمؤكَّد "المتبوع"، قد يكون اسمًا، نحو: الشمسُ الشمسُ أُمُّ الأرض. وقد يكون فعلًا؛  
نحو: تتحرك تتحرك الأجرام السماوية، وقد يكون حرفًا؛ نحو: نَعَمْ نَعَمْ أيها الداعي إلى  
الهدى. وقد يكون جملة فعلية، أو: اسمية؛ نحو: "الخير محمودُ المَغَبَّةِ تواتيك عواقبه".  
"الخير محمو، المَغَبَّةُ تواتيك عواقبه". وقد يكون اسم فعل؛ نحو:

1 تقدم القسم الأول "المعنوي" في ص 501 وفي رقم 2 من هامش تلك الصفحة بيان  
المدلول الحقيقي للتوكيد اللفظي.

2 ولا يضر أن يدخل على نصه بعض تغيير يسير، كقوله تعالى: {فَمَهْلٍ الْكَافِرِينَ  
أَمْهَلُهُمْ رُؤُودًا} . فكلمة: "أمهل" توكيد لفظي للفعل السابق. والضمير: "هم" عائد  
على الكافرين لا محل له من الإعراب "انظر أمن الأحكام التي في ص 527" ومن هذه  
الآية يفهم أيضًا أنه يجوز في التوكيد اللفظي الفصل بين المؤكِّد والمؤكَّد.

وشيء آخر قاله النحاة في ج4: "باب تابع المنادى" عند بيت ابن مالك في نحو: سعدُ سعد الأوسِ يَنْتَصِبُ ... ثَانٍ وَضُمَّ وافتح أَوَّلًا تُصَبُّ إن ضُمِّت. كلمة: "سعد" الأولى كانت الثانية منصوبة، على اعتبارها توكيداً لفظياً، أو مفعولاً به لفعل محذوف، أو بلاً، أو عطف بيان، أو منادى ...

ثم قالوا: كيف تعرب توكيداً لفظياً مع اتصالها بما يم يتصل به المتبوع "وتقدم مثل هذا الاعتراض في رقم 1 من هامش ص456" ومع اختلاف جهتي التعرف بينهما؟ إذ تعريف المتبوع هنا بالعلمية، أو بالنداء -على الخلاف في ذلك- وتعريف التابع بالإضافة، لأنه ايضاف حتى يجرد من العلمية ... ؟

أأجبوا: قد يكتفي في التوكيد اللفظي بظاهر التعريف، وإن اختلفت جهته، وتباين المعرف، أو اتصل به شيء "راجع حاشية الخضري عند البيت السالف. وستجيء الإشارة لهذا أيضاً في ج4 رقم 2 من هامش ص40" والبحث صلة بما سيجيء في القسم الأول من أحكام البدل ص676 وبالقاعدة الهامة التي في ص679 وتختص بعدم اتصال البدل بعامله.

3 المرادف هو: لفظ يؤدي معنى لفظ آخر تماماً، ويخالفه في حروفه، فمن الأسماء الفضة واللجين -الذهب والتبر- ... ومن الأفعال قعد وجلس... ومن الحروف: نعم وجير ... ، ومن المرادف قولهم: أنت حقيق قَمِنٌ ... ومعنى كل من الكلمتي: جدير. ومن هذا النوع -عند الفراء- الحرفان: ما، وأنَّ المصدريتان: قوله تعالى: {إِنَّهُ حَقٌّ مِّثْلُ مَا أَنْكُم تَنْطِقُونَ} ... { .

(525/3)

---

هي الدتيا تقول مِملءٌ فيها ... حَدَارِ حَدَارٍ مِنْ بَطْشِي وَغَدْرِي ومثال التوكيد اللفظي بالمرادف: الذهبُ التبرُ محتبئٌ في صحارينَا ... هذا، وفي جميع صور التوكيد اللفظي وحالاته لا يصح تكرار اللفظ السابق "وهو: المؤكّد"، أكثر من ثلاث مرات؛ كقول الشاعر:

أَلَا حَبْدًا حَبْدًا، حَبْدًا ... صديق تحملتُ منه الأذى

وقول الآخر:

أَلَا، يَا اسْلَمِي، ثُمَّ 1 ثُمَّتْ 1 اسْلَمِي ... ثلاث تحيات، وَإِنْ لَمْ تَكَلِّمِي 2 الغرض منه:

الغرض من التوكيد اللفظي<sup>3</sup>؛ أمور؛ أهمها: تمكين السامع من تدارك لفظ لم يسمعه، أو سمعه ولكن لم ينتبه. وقد يكون الغرض التهديد؛ كقوله تعالى في خطاب المعاندين بالباطل: {كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ} .

وقد يكون التهويل: كقوله تعالى: {وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ 5 ؟ ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ؟} .

وقد يكون التلذذ بترديد لفظ مدلوله محبوب مرغوب فيه، نحو: "الصحة، الصحة!! هي السعادة الحقّة الحقّة" الجنة الجنة!! ما أسعد من يفوز بها "الأمّ، الأمّ!! أعذب لفظ ينطق به الفم<sup>6</sup> ...

---

"1، 1" إذا كان التوكيد اللفظي جملة مكررة جاز أن تكون مسبقة بحرف العطف "ثم" أو "الفاء" وعندئذ لا يكونان حرفي عطف، وإنما يخضعان للحكم الخاص بهذه الصورة، وهو مدون في "ه" من ص 536 وبهامشها هذا البيت لمناسبة هناك.

2 أي: وإن لم تتكلمي.

3 الفرق بينه وبين النعت موضح في الملاحظة الهامة "رقم 2 من هامش ص 438".

4 ما أعلمك؟ وما أخبرك؟ أدري: فعل ماض، في هذا البيت وهي في الآيتين بعد توكيد لفظي لبعض الحروف والأسماء والأفعال والجمل، فراجع الحكم في ص 527 وص 537 وما بعدهما.

5 يوم الجزاء والحساب، وهو يوم القيامة.

6 وقد اقتصر ابن مالك فيما سبق على تعريف التوكيد بقوله:

وَمَا مِنَ التَّوَكِيدِ لَفْظِي يَجِي ... مُكْرَرًا: كَقَوْلِكَ: أَدْرُجِي أَدْرُجِي

أي: والذي هو لفظي من التوكيد يجيء مكرراً ... فالتوكيد اللفظي عنده هو ما يجيء مكرراً سواء أكان تكراره باللفظ والمعنى معاً أم بالمعنى مع اختلاف اللفظ.

(526/3)

---

هذا، والأغراض السالفة هي أهم ما يميز التوكيد اللفظي بالمرادف من عطف البيان كما سيجيء في بابه<sup>1</sup>....

أحكامه:

للتوكيد اللفظي أحكام تختلف باختلاف نوع المؤكّد "المتبوع" من ناحية أنه اسم، أو

فعل، أو حرف، أو جملة، أو اسم فعل، وتتلخص هذه الأحكام فيما يأتي، "والأول منها عام ينطبق على جميع أنواع التوكيد اللفظي، ولا تختلف فيه نوع عن نوع".

أ- اللفظ الذي يقع توكيداً لفظياً، ممنوع من التأثر والتأثير، "أي: لا تؤثر فيه العوامل؛ فلا يكون مبتدأ، ولا خبراً، ولا فاعلاً، ولا مفعولاً به، ولا غيره ... ؛ فليس له موضع، ولا محل من الإعراب، مطلقاً وكذلك ليس له تأثير في غيره مطلقاً؛ فلا يحتاج لفاعل، أو مفعول، أو مجرور، أو غيره2 ... " وإنما يقال في إعرابه: "إنه توكيد لفظي لكذا"؛ فهو تابع له في ضبطه الإعرابي، من غير أن يكون كالمبتوع فاعلاً، أو مفعولاً، أو مبتدأ، أو غير ذلك ... ومن غير أن يكون له محلّ من الإعراب، أو معمول ... ولا فرق في هذا الحكم بين أن يكون لفظ التوكيد اسماً، أو فعلاً، أو حرفاً، أو جملة، أو اسم فعل؛ ففي مثل: إن الشمس إن الشمس قاتلة للجراثيم، تُعرب: "إنّ" الثانية "توكيداً لفظياً"، وليس لها عمل ولا محلّ. كما تعرب "الشمس" الثانية "توكيداً لفظياً" وليس لها عمل ولا محلّ، وليست معمولة. و"قاتلة" خبر "إن" الأولى، التي لها العمل وحدها، وهي التي تحتاج إلى الاسم والخبر، دون الثانية.

- 
- 1 إيضاح الفرق بينهما في ص542. وسيجيء في رقم 1 و2 من هامش ص667 ما يفيد التشابه الظاهري -أحياناً- بين ألفاظ بدل الكل، وعطف البيان، والتوكيد اللفظي، وطريقة التفريق بين كل منهما.
  - 2 سبق هذا الحكم لمناسبة أخرى في باب: "التنازع" ج2 ص179 "د" م73 ويعارضه رأي آخر مدون هناك، ثم بيان الفيصل في الأمر -وله إشارة أيضاً في ج2 م66 ص70-.

(527/3)

---

ويصح أن يقال -كما سيجيء1: إن الشمس إنما قاتلة للجراثيم. فكلمة "إن" الثانية توكيد لفظي لا عمل لها، ولا محلّ، و"ها" ضمير عائد على الشمس، مبني على السكون، لا محلّ له من الإعراب؛ فليس اسماً لـ "إنّ"، ولا غيرعا، ولا عاملاً، ولا معمولاً لشيء مطلقاً؛ وإنما هو مجرد رمز يحاكي2 اسم "إن" الأولى، ويعرب توكيداً لفظياً له3 ... وهكذا كل رمز آخر يشبهه. ومن الواجب مراعاة ما سبقت4 الإشارة إليه، وهو: أن المؤكّد "المبتوع" لا يصح تكراره أكثر من ثلاث مرات.

1- فإن كان اسماً ظاهراً "ومثله: اسم الفعل". فتوكيده اللفظي يكون بمجرد التكرار، نحو: النجومُ النجومُ معلقة في الفضاء، والشمسُ واحدة منها، والأرضُ الأرضُ كالخصاة الصغيرة بين آلاف من الكواكب الأخرى. فكلمة: "النجوم" الثانية، وكذلك كلمة: "الأرض" الثانية تأكيد لفظي، وكلتاها تضبط كالأولى؛ لأنها تابعة لها في الضبط فقط، من غير أن يقال عن الثانية إنها مبتدأ، أو خبر؛ أو فاعل، أو غيره مما له موقع إعرابي ...

ويستثنى من هذا الحكم الأسماء الموصولة، فإنها لا تؤكّد تأكيداً لفظياً إلا بإعادة لفظها وصلته معه، فلا يجوز تكرار الاسم الموصول وحده دون تكرار صلته. نحو: الذي سمك السماء، الذي سمك السماء قادر على ذلك عروش الظالمين ... هذا، والأغلب أن الاسم الظاهر لا يكون توكيده اللفظي ضميراً -لما سبق بيانه 5-.

---

1 في رقم 3 من ص 532.

2 يقولون في إعراب هذا إنه جاء بقصد محاكاة الاسم السابق، فما المراد بالمحاكاة من الناحية الإعرابية؟ أهى الباب -وغيره- ص 524 من أن الضمير لا يؤكد الاسم الظاهر، إذ الاسم الظاهر أوضح منه، لعدم حاجته إلى مرجع يفسره؟ أهذه الحالة مستثناة، والقاعدة السالفة أغلبية؟ نعم هذا الذي يفهم من كلام في حاشية ياسين على شرح التصريح في أول بحث: "التوكيد اللفظي".

3 ومثله الضمير: "هم" في قوله تعالى: {فَمَهْلِ الْكَافِرِينَ أَهْمِلُهُمْ رُؤُودًا} انظر رقم 2 من هامش ص 525.

4 في ص 526.

5 في ص 524 وانظر رقم 2 من هذا الهامش.

(528/3)

---

2- وإن كان المؤكّد "وهو المتبوع" ضميراً متصلاً -مرفوعاً، أو غير مرفوع- فمن الممكن توكيده توكيداً لفظياً بضمير يماثله في معناه لا في لفظه؛ فيكون توكيده بالضمير المنفصل المرفوع المناسب له في الأفراد والتذكير وفروعهما؛ نحو: رأيت أنت 1 الخير وافي خاملاً -يُفرحك أنت وصول الحق إلى صاحبه، هل أنت في عمل الخير فتؤجّر؟. ونحو: رأيتهما أنتما ... رأيتم أنتم ... رأيتم أنتم ... رأيتم أنتم 2 ففي الأمثلة السالفة وقع الضمير

المنفصل المرفوع "أنت وفروعه"، توكيداً لفظياً لضمير قبله متصل، مرفوع، أو:  
منصوب، أو مجرور؛ وفي كل من الثلاث يعرب الضمير "أنت" وفروعه توكيداً لفظياً مبنياً  
على الفتح أو غيره، ولا يقال فيه أنه مبني في محل رفع، أو: نصب، أو: جر، إذ ليس  
للتوكيد اللفظي محل إعرابي؛ لأن المحل الإعرابي لا يكون إلا للمبتدأ، أو الخبر، أو  
الفاعل، أو غيرها مما له موضع إعرابي لا يقوم على التوكيد اللفظي.  
ومن الضمير المرفوع المتصل ما هو بارز كالأمثلة السابقة، وما هو مستتر كالفاعل لك  
من الأفعال الآتية في قوله عليه السلام: "كُلْ واشربْ، والبسْ في غير مَخِيلَةٍ 3 ولا  
كِبَرٍ" ... فكل فعل من هذه الأفعال له فاعل ضمير مستتر مرفوع، تقديره: أنت. فإذا  
أريد توكيد هذا الفاعل المستتر توكيداً لفظياً فتوكيده بالضمير المرفوع البارز "أنت"، وهو  
غير الفاعل المستتر. فنقول: كُئِلْ أنت، واشربْ أنت والبسْ أنت، "فأنت" الضمير  
الظاهر هو توكيد لفظي للمستتر، ومثله قول الشاعر:  
إذا ما بدتْ من صاحب لك زَلَّةٌ ... فكُنْ أنتَ محتالاً لَزَلَّتْهُ عُذْرًا  
فالضمير: "أنت" البارز توكيد لاسم: "كان" المستتر، وتقديره: أنت، أيضاً، والضمير:  
"أنت" المؤكِّد، هو في أصله أحد ضمائر الرفع البارزة فحقه أن يؤكِّد الضمير المرفوع  
فقط، لكنه -على الرغم من هذا- يكون أحياناً

- 
- 1 وهذا كقوله تعالى: {وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا} حيث وقع الضمير المنفصل المرفوع: "هو" توكيداً لفظياً للضمير المتصل المنصوب، وهو الهاء في آخر الفعل "تجدوه".
  - 2 ومثل "هم" المؤكدة لواو الجماعة في قوله تعالى: {وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ} .
  - 3 اختيال، كبر.

(529/3)

---

كثيرة توكيداً لفظياً لضمير غير مرفوع كما علمنا، فيخالف بهذا ما يناسب أصله الأول،  
ولكن هذه المخالفة مقبولة، وقياسية قوية.

3- وإن كان المؤكدة "وهو: المتبوع" ضميراً متصلاً مرفوعاً، أو غير مرفوع وأريد توكيده  
بضمير يماثله في اللفظ والمعنى معاً، وفي الاتصال، وفي النوع الإعرابي 1 فلا بد أن يعاد

مع التوكيد اللفظ الذي يتصل —مباشرة— بالمؤكّد "المتبوع"، أي: أنه لا بد من تماثل الضميرين "التابع والمتبوع" في اللفظ، وفي المعنى، وفي الاتصال، وفي أن يسبق كل ضمير منهما —مباشرة— لفظ يماثل الذي يسبق الآخر في نصّه ومعناه، ونحو: "انساب حولي صوت غنائي ساحر؛ فجعلت أسمعهم أسمعهم، وأصغي إليه إليه؛ فامتألت النفس سروراً". ولا يصح إعادة المؤكّد "المتبوع" وحده لأن هذا يخرج عن الاتصال.

ففي الأمثلة المذكورة أريد توكيد الضمير المتصل المرفوع، وهو: "التاء" التي في آخر الفعل الأول: "جَعَلَ" فأكدنا هذا الضمير بمثله في كل ما أوضحناه، وهو "التاء" الثانية التي هي كالأولى في لفظها، وفي أنها ضمير، متصل، للرفع، مسبوق بفعل كالفعل الذي سبق المؤكّد "المتبوع". وكذلك أريد توكيد الضمير المتصل المنصوب؛ وهو: "الهاء" في آخر الفعل الأول: "أسمع" فأكدناه "بaleاء" الثانية التي تماثله في لفظه، ومعناه، واتصاله، ووقوعه بعد فعل كالفعل الذي سبق المؤكّد "المتبوع". وكذلك أريد توكيد الضمير الجرور، وهو: "الهاء" التي بعد "إلى" الأولى، فأكدناه بالهاء الثانية التي تماثله في لفظه ومعناه، واتصاله، ووقوعه بعد حرف جو يماثل الحرف كالذي قبلي المؤكّد "المتبوع" تمام المماثلة ... هذا، وكل لفظ تكرر —بعد الأول— لا يكون له محل إعرابي كما سبق"2....

1 المراد: أن يكونا معاً من نوع واحد، كأن يكون من ضمائر الرفع التي للمتكلم، أو التي للمخاطب، أو الغائب، مع ملاحظة أن الضمير الذي للتوكيد اللفظي لا يعرب شيئاً، ولا محل له، —كما شرحناه—.

2 في "أ" ص 527 وما بعدها، وفي توكيد الضمير المتصل توكيداً لفظياً. ووجوب أن يعاد معه عند توكيده الاسم الظاهر المتصل به يقول ابن مالك:  
وَلَا تُعَدُّ لَفْظُ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ ... إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وَصِلَ  
ثم يقول في آخر الباب:  
وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِي قَدْ انْفَصَلَ ... أَكَّدَ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ  
ولم يذكر ابن مالك بقية التفاصيل:



4- وإن كان المؤكّد "المتبوع" ضميراً منفصلاً مرفوعاً أو منصوباً<sup>1</sup> فتوكيده اللفظي يكون بتكرار بغير مشروط. "أي: أن توكيده بضمير يماثله لفظاً ومعنى" فمثال المرفوع: أنت أنت مفطور على حب الخير. ومثال المنصوب قول الشاعر:  
وإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ2، فإنه ... إلى الشرّ دعاء، وللشّرّ جالبٌ  
ويتضح من هذا أن المنفصل المنصوب لا يصح توكيده بالمنفصل المرفوع، فلا يقال إياك أنت أكرمت، ولا ما أكرمت إلا إياك أنت، على اعتبار كلمة: "أنت" للتوكيد في الصورتين.

ج- إن كان المؤكّد فعلاً -ماضيّاً أو مضارعاً<sup>3</sup>- فإن توكيده اللفظي يكون بتكراره وحده دون تكرار فاعله<sup>4</sup> ولا يكون للفاعل المؤكّد "التابع" فاعل؛ إنما الفاعل للأول "المتبوع" كقول أعرابي، وقد سئل: أتقول الحق؟ فأجاب: "وهل يقول غيري الحق؟ وأنا من معشر وُلد وُلد الحق معهم، ولم يفارقهم". فلفظة "يقول" الثانية، ومثلها: "وُلد" الثانية لا محل لها من الإعراب.  
د- وإن كان المؤكّد حرفاً:

1- فإن كان حرف جواب<sup>5</sup> يفيد الإثبات أو النفي فتوكيده اللفظي يكون بتكراره فقط؛ كقول أعرابي لأخيه الحزين: "فيم الأسف ما فات

---

1 ولا وجود لضمير منفصل مختص بالجر.

2 المجادلة الباطلة.

3 أما فعل الأمر فلا يمكن توكيده وحده بغير فاعله -في الأصلح-

4 إذ لو تكرر الفاعل مع فعله لخرج الأمر من توكيد الفعل وحده توكيداً لفظياً إلى توكيده مع فاعله، فتدخل المسألة في توكيد الجملة الفعلية كلها بجملة فعلية كاملة. ومن آثار هذا الفرق أن المضارع المنصوب أو المجزوم إذا أريد توكيداً لفظياً وجب أن يكون المضارع الذي يؤكده منصوباً أو مجزوماً مثله، ففي مثل: لم يتهاون الحازم، ولن يهمل ... نقول: لم يتهاون يتهاون الحازم، ولن يهمل يهمل، بجزم المضارع: "يتهاون" الثاني، تبعاً للأول، وينصب المضارع الثاني: "يهمل" تبعاً للأول أيضاً. أما عند اعتبار الثاني مع فاعله هما جملة مؤكدة فلا يصح متابعته للأول في الجزم والنصب، ومما يوضح هذا ما سيجيء "في ص 645" من بيان الفرق بين عطف الفعل على الفعل وعطف الجملة الفعلية على الفعلية.

5 سيجيء في الزيادة والتفصيل "ص 535" بيان يفيد أن هذا الحكم ليس مقصوراً على حروف الجواب وحدها، وإنما يشمل بعض حروف أخرى.

وحروف الجواب نوعان: ما يجاب به للموافقة على الشيء المسؤول عنه وأنه ثابت واقع ومحقق، مثل نعم، أجل، جَير، إي ... ، وما يجاب به لبيان عدم الموافقة عليه، وأنه غير واقع، مثل: لا، بلى.

(531/3)

وليس على الأرض باق؟ نَعَمْ نعم. ليس في طول الحزن إلا إطالة الشقاء، واستدامة العذاب" ... وقول الآخر، وقد سئل: لِمَ تُحاذر فلاناً وهو يصادقك؟ فأجاب: "لا. لا؛ فليس المنافق بالصديق. ورب صداقة ظاهرة، باطنها عداوة كامنة، وهي أشد ضرراً، وأعمق خطراً من العداوة السافرة".

2- وإن كان المؤكّد حرفاً غير جوائِيّ وقد اتصل به ضمير فتوكيد هذا الحرف لا يكون بتكراره وحده، وإنما يكون بتكراره ومعه الضمير المتصل به. ويجب الفصل بين المؤكّد بفاصل نماً؛ لك 1 لك منزلة الشقيق البار؛ وبك بُعد الله أَسْتَعِين ... وكقول الشاعر:

أَيَا مَنْ لَسْتُ أَفْلَاهُ 2 ... ولا في البُعد أنساه  
لك الله عَلى ذاكا ... لك الله لك الله

3- وإن كان المؤكّد حرفاً غير جوائِيّ -أيضاً- وقد اتصل باسم ظاهر فتوكيده اللفظي يكون بتكراره ومعه الاسم الظاهر، أو ضمير هذا الاسم الظاهر، -وإعادة الضمير أفصح، وفي الحالتين يجب الفصل بين الحرفين؛ المؤكّد والمؤكّد. ويصح في الفصل الاكتفاء بذلك الاسم الظاهر، نحو: "إن العاقل الكريم، إن العاقل الكريم، أحرص على إماتة الحقد من تنمية أسبابه" أو: "إن العاقل، إن العاقل أحرص على إماتة الحقد ..."، أو: "إن العاقل إنه أحرص على إماتة الحقد ... ومثل: "آفة النصح أن يكون جهاراً، فليت الناصح الحكيم ليت الناصح الحكيم لا يعلنه"، أو: "ليت الناصح لا يعلنه"، أو: "ليت الناصح ليت لا يعلنه" ومن أمثلة الفصل بالاسم الظاهر وحده قول الشاعر:

فتلك ولأه السوء قَدْ طَالَ مَلَكُهُمْ ... فحَتَّام 3 حَتَام العناء المطول الْمُطَوَّل؟

1 قد فصلت الكاف الأولى بين اللامين. والأحسن أن يكون الفاصل لفظاً غير داخل فيما تكرر.

2 أكرهه وأبغضه "قَلَى، يَقْلِي كرمى يرمي وَقْلِي يَقْلَى كَتَعِبَ يَتَعَبُ، لغة، بمعنى: كره يكره".

3 أي: إلى متى ... ؟ والفاصل هو: "ما" الاستفهامية المجرورة، التي حذفت "ألفها" وصلًا.

(532/3)

ولو كان الحرف المؤكّد داخلًا على مضاف فالحكم السابق أيضًا فيتكرر المؤكّد "المتبوع" ومعه الاسم المضاف والمضاف إليه أو ضمير المضاف إليه: والأحسن إعادة الضمير مع الفصل بينهما في الحالتين. نحو: الكريم يود الكريم، واللئيم يودّ الناس على رجاء الفائدة. على رجاء الفائدة، أو: على رجاء الفائدة على رجائها 1.

4- وإن كان المؤكّد حرفًا غير جواي -أيضًا- وقد دخل على حرف آخر فالتوكيد اللفظي يكون بتكرار الأول مع ما دخل 2 عليه. ومن أمثلة هذا دخول "يا" على "ليت" وفي قول الشاعر 3:

ويا ليتني ثم 4 يا ليتني ... شهدت وإن كنت لم أشهد  
هذا، وتوكيد الحروف توكيدًا لفظيًا على غير الوجه السالف ضعيف، بل شاذ، لا يصح القياس عليه، كقول القائل  
إنّ إنّ الكريم يحلّم ما لم ... يرين من أجاره قد أضيّمَا  
فقد تكرر الحرف: "إنّ" بغير فصل ولا إعادة شيء. ومثل قول الآخر:  
حتى تراها 5 وكأنّ وكأنّ 6 ... أعناقها مشددات بقرن 7

1 في توكيد الحروف يقول ابن مالك:

كذا الحُرُوفُ غَيْرُ ما تَحْصَلُا ... بِهِ جَوَابٌ، كَنَعَمْ، وَكَبَلَى  
يشير بقوله: "كذا" إلى ما سبق في بيت قبل هذا من أن توكيد الضمير المتصل لا يكون إلا بإعادته وإعادة الاسم الذي اتصل به. وكذا الحروف لا يعاد لفظها -إن كانت لغير الجواب- إلا بإعادة الاسم الظاهر المتصل ما بها -أو الضمير-، أما حروف الجواب فتعاد وحدها. ثم ختم الباب ببيت سبق تسجيله وشرحه في مكانه الأنسب "ص 530" وهو قوله:

وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِي قَدْ انْفَصَلَ ... أَكْثَرُ بِهِ كُلِّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ

2 إلا في مسألة يجيء بيانها في باب "البدل" -ص 679- حيث يصح إعادة حرف الجر، وعدم إعادته؛ طبقًا للتفصيل المدون هنا.

- 3 هو مالك بن أعين الحجازي، المتوفى سنة 248هـ - كما في معجم الشعراء للمرزباني  
حرف العين، ص 268 - .
- 4 انظر ما يختص بالعطف في "هـ" ص 536.
- 5 الضمير: المطايا.
- 6 أصلها: "أن" المشددة النون، ثم خففت نونها.
- 7 بحبل.

### (533/3)

---

فقد تكرر الحرف "كأن" من غير إعادة شيء معه، ولكن وجد فاصل بين الحرفين. وهو:  
"واو" العطف، فكان الضعف هنا أخف منه في البيت السابق 1. ومثل قول الآخر  
يشكو حاله وحال أتباعه:

فلا والله لا يُلْقَى 2 لما بي ... ولا لِّلِما بهم أبداً دواءً

فقد تكرر الحرف اللام "لِلِما" بغير فصل ولا إعادة شيء. والتوكيد هنا واضح الثقل؛  
لأن الحرف فَرْدِيّ؛ فتكراره مباشرة يزيد ثقله ويوضحه 3.

وأخف منه في الثقل لاختلاف الحرفين مع منعهم إياه إلا في المسموع، قول الشاعر:

فأصبحن لا يسألنّه عن بما به ... أصعّد في علو الهوى أم تصوّبا

فقد أتى "بالباء" بعد، "عن" وهما يستعملان في معنى واحد، إذ يقال سألت به، وسألت  
عنه 4.

والحق أن الأمثلة ثقيلة، فوق أن الدافع إلى أكثرها قد يكون الضرورة الشعرية.  
فاستبعادها أفضل.

- 
- 1 سيجيء في الزيادة -ص 535- أن حرف العطف يعتبر من الفواصل المبيحة للتكرار  
مباشرة. لكن حرف العطف الفردي -كالواو والفاء- يعتبر مسوغاً مشوباً بالضعف.  
وإذا وقع حرف العطف فاصلاً في التوكيد صار مهماً لا يعطف، ولا أثر لوجوده غير  
الفصل -طبقاً للبيان الآتي في "هـ" من ص 536.
- 2 لا يُلْقَى: لا يوجد.
- 3 وفي كتاب معاني القرآن للفراء أمثلة متعددة لتكرار الحرف الفردي وغير الفردي ج 1  
ص 67.

4 ومن المسموع اجتماع: "كي" و"أن" المصدرية وقبلهما "اللام" في مثل: عاونت الضعيف لكي أن تشيع المودة بين الناس، فقد أجازوا أن تكون اللام جارة و"كي" جارة، توكيداً لها. كما أجازوا أن تكون "كي" مصدرية، و"أن" مصدرية توكيداً لها. وما سبق بالرغم من إباحته غير مستحسن. وسيجيء التفصيل في ج4 باب إعراب الفعل.

(534/3)

.....

زيادة وتفصيل:

عرفنا أن توكيد الحروف الجوابية توكيداً لفظياً لا يتطلب أكثر من تكرار الحرف، وأشرنا 1 إلى أن الحكم ينطبق على بعض حروف أخرى؛ فقد قالوا 2: لا يشترط شيء عند توكيد الحرف توكيداً لفظياً إن كان الحرف للجواب كقول الشاعر:

لا -لا- أبوحُ بحُبِّ بَنَّةٍ إنها ... أخذت عليّ موثقاً وعهوداً  
وكذلك إن كان مفصلاً من المؤكّد بسكته 3؛ كقول الشاعر:

لا يُنسِكُ الأسي نأسيّاً؛ فَمَا ... ما مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُعْتَصِماً 4  
أو: كان مفصلاً بجملة اعتراضية؛ نحو: إنَّ -وأنت تعرف ما أقول- إن شر الإخوان  
من يحذف أخاه عند الشدائد. أو: كان مفصلاً بعاطف 5 كقول الشاعر:

ليت شعري!!! هل، ثُمَّ هَلْ آتَيْنَهُمْ ... أَمْ يَحُولَنَّ دُونَ ذَلِكَ حِمَامٌ؟

1 في رقم 5 من هامش ص531.

2 راجع حاشية ياسين على شرح التصريح في هذا الموضع.

3 ترك الكلام.

4 تحققت السكنة في هذا البيت بالسكوت المؤقت الذي حصل بعد قراءة الشطر الأول، وقبل البدء في قراءة الشطر الثاني.

5 انظر رقم 1 من هامش ص534.

(535/3)

هـ- وإن كان المؤكّد جملة اسمية أو فعلية جاز تكرارها بعطف صوريّ أو بغير عطف. والأكثر أن يكون بالعطف الصوريّ، وأن يكون العاطف المهمل هو الحرف "ثم" 1 - غالباً- ومن الأمثلة قوله تعالى: {كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ} ، وقوله تعالى: {وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ} 2 ... وقولهم للتّقيّ: "الثواب عظيم، الثواب عظيم". وللشقيّ: "الحساب عسير، الحساب عسير". ومما تجب ملاحظته أن العاطف هنا مهم لا يعطف مطلقاً، فهو صوريّ، أي: في صورة العاطف وشكله الظاهر، دون حقيقته 3 ...

ويجب ترك العطف بين الجملتين إذا أوقع في لبس، نحو: عاقب الحاكم اللصوص، عاقب الحاكم اللصوص، فلو قلنا؛ عاقب الحاكم اللصوص ثم عاقب الحاكم اللصوص لوقع في الوهم أن العقاب تكرر، وأنه مرتان؛ إحداهما بعد الأخرى. مع أن المراد: مرة واحدة. و نعيد هنا ما قلناه في مناسبة سابقة 4، وهو أن تأكيد المصدر لعامله نوع من التوكيد اللفظي، فيؤكد نفس عامله إن كان مصدرًا مثله، ويؤكد مصدر عامله الذي ليس بمصدر، ليتحد المؤكّد والمؤكّد معاً في نوع الصيغة؛ تطبيقاً لشرط التوكيد اللفظي -ومنه التوكيد بالمصدر الذي نحن فيه- فمعنى

---

1 الأكثر أن العاطف هو "ثم" وليس بالواجب المتعين في رأي "الرضي" الذي يبيح مجيء "الفاء" مكان "ثم"؛ مستنداً بقوله تعالى: {أَوَّلَى لَكَ فَأَوَّلَى ...} إذ التقدير عنده: "أولى لك فأولى لك"؛ فكلمة: "أولى" الثانية مبتدأ حذف خبره، والجملة الاسمية من هذا المبتدأ وخبره المحذوف تأكيد لفظي للجملة الاسمية التي قبل الفاء المهملّة. أما غير الرضي فيوجب الاختصار على الحرف: "ثم" ويقول في إن الآية السابقة كاملة هي: "أولى لك فأولى، ثم أولى لك فأولى" ما بعد الفاء جملة اسمية معطوفة عطفاً حقيقياً على الجملة الاسمية قبلها، والجملة بعد الحرف "ثم" المهمل تأكيد لفظي للجملة قبلها. رأى الرضي أحسن.

2 ومثل قول الشاعر -وقد سبق في ص 526-

ألا يا أسلمي، ثم أسلمي، ثم أسلمي ...

3 كما سيجيء في بابه، عند الكلام على: "الفاء"، وكذا في ص 578 و.... عند الكلام على: "ثم".

4 في باب "المفعول المطلق ج 2 ص 169 م 74" عند الكلام على تقسيم المصدر بسحب فائدته المعنوية.

قولك: عبرت النهر عبرا ... هو: عبرت النهر، أوجدت عبرا عبرا. وهذا رأي كثيرة النحاة<sup>1</sup>.

حذف المؤكد "المتبوع" في التوكيد اللفظي<sup>3</sup>.  
لا يكاد يوجد خلاف في منع حذف المؤكد توكيدا لفظيا؛ لأن حذفه منافٍ -حقاً- لتكراره.

1 لكن سيترتب على الأخذ بقولهم هذا صحة حذف المؤكد في التوكيد اللفظي، وهذا الحذف ينافي الغرض من التوكيد اللفظي. وفوق هذا فعامله محذوف أيضاً؛ ففي الكلام حذف كثير. فهل يجاب بأنه مع حذفه ملاحظ يدل عليه العامل المذكور الذي يشاركه في الاشتقاق، وهو: "عبرت" فهو محذوف كالمذكور -كما قالوا-؟  
2 هناك مسائل يحذف فيها عامل المصدر الذي يجيء المصدر لتوكيده. وقد انعقد للحذف مستفيض، عنوانه: حذف عامل المصدر ... في المكان المناسب له، وهو باب: "المفعول المطلق" ج 2 ص 178 م 176.

### المسألة 117:

ج- العطف بنوعيه

العطف نوعان: عطف بيان، وعطف نسق<sup>1</sup>، وفيما يلي بيانهما:

#### 1- عطف البيان:

نسوق بعض الأمثلة لإيضاحه:

1- قال أحد المؤرخين "طَرَقَ الحسينُ بنُ عليٍّ -رضي الله عنهما- باب سيد كريم في قومه؛ هو: "امرؤ القيس الكلبِي" وخطب بنته: "الرَّيَّاب" فرحب به أبوها، وملاّت الفرحة جوانب نفسه؛ لعلمه أن هذه المصاهرة ستربطه ببيت الرسول: "محمد" عليه السلام، وتسجل له شرفاً خالداً على الأيام.. وتمّ الزواج، وأنجبت الرَّيَّاب فكان من ذريتها: الأديبة المتفكّهة "سُكَيْنَةُ" إحدى شهيرات النساء في الصدر الأول والتي قيل فيها<sup>2</sup>:

كانت "سَكِينَةُ" تملأ الدنيا ... وتهزأ بالرواة  
رَوَتِ الحديثَ وفَسَّرَتْ ... آيَ الكتابِ البينات ... "  
فلو أن المؤرخ قال: طرق "الحسين" باب سيد كريم لتساءلنا: من هو "الحسين"؟ ولشعرنا  
أن هنا الاسم -برغم أنه معرفة بالعلمية- يحتاج إلى مزيد من الإيضاح والتبيين يزيل عن  
حقيقة صاحبه، وعن ذاته 3 شائبة الإبهام،

1 سيجيء في ص 555.

2 القائل هو الشاعر: أحمد شوقي.

3 المقصود بصاحبه، أو بذاته المستقلة، أو بحقيقته، شيء واحد؛ هو: ذاته الأصلية  
بكيافتها الحسي، أو المعنوي، لا الأوصاف العارضة التي تطرأ على تلك الذات، ولا يمكن  
أن تعقل بنفسها منفصلة عن تلك الذات. "راجع إيضاح هذا في ص 542 و 543  
وهامشهما، وكذلك رقم 2 من هامش ص 438".

(538/3)

إذ لا ندري أهو الحسين بن علي، أم غيره؛ لاشتراك هذا الاسم بين أفراد متعددة، كل  
منها يسمك "الحسين". لكن حين قيل: "الحسين بن علي" زالت تلك الشائبة بسبب  
كلمة: "ابن" الجامدة<sup>1</sup> التي وضحت المقصود، وعينت المراد، والتي معناها هنا معنى:  
"الحسين" لأن "الحسين" المقصود هو "ابن علي"، و"أين علي" المقصود هو: "الحسين"  
فالمراد من الكلمتين ذات واحدة، ولكن الثانية أوضحت الأولى -كما قلنا- مع أنها  
تخالفها لفظاً، لا معنى وذاتاً.

وكذلك خطب: "بنته" فإن كلمة: "بنت" هنا معرفة؛ بإضافتها إلى الضمير، لكنها -  
بالرغم من تعريفها- مُعَشَّاة بشيء من الشيوع والإبهام يجعلنا لا ندري حين نسمعها: أيُّ  
بنات الرجل هي؟ أ تكون ذات "الرَّبَاب" أم ذات غيرها؟... فلما قال: "الرباب" تحدد  
الغرض، وتعينت ذات واحدة دون غيرها؛ بسبب كلمة: "الرباب" الجامدة التي أزال  
الابهام، وأوضحت المراد، وبين معناها الذي هو معنى: "البنت" لأن حقيقة البنت  
المقصودة هنا في الكلام هي حقيقة "الرباب" وذات "الرباب" المقصودة هي ذات البنت  
التي يدور بشأنها الكلام. فهما مختلفتان لفظاً، مع اتفاقهما معنى وذاتاً.  
ومثل هذا يقال في كلمة "الرسول" السالفة. فما حقيقة الرسول المراد؟ وما ذاته؟ إنَّ



كلمة: "الرسول" برغم تعريفها هنا "بأل" تحتاج إلى تعيين أكمل وإيضاح وأشمّل؛ لانطباقها على عدد من الأفراد. فلما جاء اسم: "محمد"2 تم به التعيين الذاتي، وزال ما قد يحوم حول مدلول "الرسول" من شيوع وإبهام؛ بفضل كلمة: "محمد" التي عينت ذاته؛ لأنها بمعناها تمامًا، والمراد منها ذات واحدة. ومثل هذا كلمة: "الأديبة". فهذه الكلمة — برغم تعريفها هنا "بأل" — لا تدل دلالة دقيقة على ذات واحدة معيّنة دون غيرها، وإنما تصدق على أدبيات متعددة، فلما جاء بعدها كلمة بمعناها، هي: "سُكينة" الجامدة تركز المراد: في ذات أدبية واحدة معينة، لا ينصرف الذهن إلى سواها، وهي الذات

---

1 غير المشتقة.

2 رددنا في مناسبات مختلفة أن المشتق إذا صار علمًا دخل في عداد الأسماء الجامدة، وخضع لأحكامها وحدها.

(539/3)

---

المقصودة التي تدل عليها كل واحدة من الكلمتين. فنلاحظ مما سبق أن كل كلمة من الكلمات التي عرضناها "وهي: "ابن"، الرباب، محمد، سُكينة..". جامدة، قد أزلت عن المعرفة التي قبلها ما يشوبها من غموض، وشيوع، وأوضحت المقصود منها إيضاحًا لا يكاد يترك أثرًا لإبهام أو اشتراك، وهي في الوقت نفسه بمعنى تلك المعرفة دون لفظها فمدلولها ذات واحدة، بالرغم من اختلاف لفظها. 2- كتب أحد الأدباء إلى خطيب: "عرفتك قبل اليوم عذب الكلام. حُلِّو الحديث، وسمعتك الليلة خطيبًا بارعًا عبقرًا... ولقد أصغيتُ إلى قلت؛ فإذا كلمة، "خطبة" استهوت الأفتدة، وأداء، "تمثيل" خلب الألباب، وجرس، "نعم" جسّم المعاني، وكشف للعيون دلالات الألفاظ؛ حتى كدنا نراها بيننا تروح وتغدو ...".

فلو أن الكتب كتب: "أصغيت إلى ما قلت فإذا "كلمة" ... "لذهبت لنا الظنون، مذاهب عدة في الذات المرادة من هذه الكلمة المصوغة بصيغة النكرة. أهي ذات كلمة واحدة؟ أهي شعر أم نثر؟ أخطبة أم مقالة... ولكن الكاتب ازال كثير من الظنون حين قال بعد ذلك: "خطبة" ومعناها هنا. والمراد من ذاتها هو معنى: "كلمة" وذاتها فتحدّد

المُراد من: "كلمة" بعض التحديد، وحُصِرَت النكرة في دائرة أضيق من الدائرة الأولى الواسعة الإبهام والشيوع. وصارت النكرة مَحْتَصَةً بعد أن كانت مطلقة كاملة الإبهام والشيوع. وكذلك كلمة: "أداء"؛ فإنها نكرة مطلقة، قد يراد منها ذات الأداء البلاغيّ في تكوين الأسلوب، أو: ذات الأداء في الثبات، وعدم الاضطراب، أو: ذات الأداء البلاغيّ في تكوين الأسلوب، أو: ذات الأداء في الثبات، وعدم الاضطراب، أو: ذات الأداء البلاغيّ في تكوين الأسلوب، أو: ذات الأداء في الثبات، وعدم الاضطراب، أو: ذات الأداء في استيفاء المعاني ... أو ... ؛ فجاءت بعدها كلمة: "تمثيل" التي هي بمعناها هنا، فحددت بعض التحديد المُراد من حقيقة الأداء وذاته، وقللت الاحتمالات في فهم المُراد من تلك النكرة، أو: بعبارة أخرى: خصّصتها، وقيدت شمولها بعض التقييد. ومثلها كلمة: "نَعَم" بعد النكرة: "جَرَس".

فكل كلمة من الثلاث: "خطبة، تمثيل، نَعَم، وأمثالها، هي كلمة

(540/3)

---

جامدة، وقد خَصَّصَت النكرة التي قبلها بعض التخصيص، وحددت شيوعها وإبهامها بعض التحديد. وهي في الوقت نفسه بمعناها، دون لفظها؛ فالمراد منها ذات واحدة. وكل واحدة من هذه الثلاث، ومن الأربعة التي سبقتها في المثال الأول —ونظائرها— تسمى: عطف بيان، ويقولون في تعريفه:

إنه تابع 1 جامد —غالبًا— يخالف متبوعه 2 في لفظه 3، ويوافقه في معناه المُراد منه الذات 4، مع توضيح الذات إن كان المتبوع معرفة، وتخصيصها 5 إن كان نكرة 6 ...

---

1 ولا بد في هذا التابع "عطف البيان" أن يكون اسماً ظاهراً؛ كما يأتي في رقم 2 وطبقاً للبيان الآتي في ص 550. وقد سبق شرح معنى "التابع" وبيان أحكامه العامة وترتيبه مع نظرائه.... أو باب النعت، "ص 434". ومن أحكامه المدونة هناك جواز الفصل بين التابع والمتبوع بشيء مما أوردناه مفصلاً، بشرط ألا يكون المتبوع أحد الموصولات؛ إذ لا يجوز الفصل بين الموصول وصلته بتابع مطلقاً —كما أشرنا هناك، وكما هو مبين تفصيلاً في موضعه الخاص ج 1 م 27. ص 341—.

2 والصحيح أن متبوعة لا يكون ضميراً؛ فإن جاء ضميراً وجب إعراب التابع بدلاً. وليس عطف بيان —كما سبق في رقم 1، وكما سيجيء في رقم 5 من هامش ص 543،

وفي ص 550-.

3 لابد من المخالفة اللفظية؛ فلو اتحد لفظاً ومعنى لم يصلح أن يكون عطف بيان؛ لأن الشيء لا يوضح نفسه، ولا بينهما. راجع حاشية الصبان ج 3 عند آخر بيت في باب: "تابع المنادى". وستجيء إشارة لهذا في ج 4 ص 41 م 130.

4 لأن معناه ومدلوله هو الذات نفسها لا أمر عرضي طارئ عليها - كما أوضحنا في ص 521 و 423-

5 سبق في أول باب النعت - ص 438- وفي غيره معنى إيضاح المعرفة، وتخصيص النكرة، بما ملخصه أن المعرفة تدل على معين. ولكنها - بالرغم من ذلك - قد يصيها شيء من الشيوخ بسبب تعدد مدلولها. فأحمد، ومحمد، وعلي، والنابعة ... معارف، لكن مدلول كل منها متعدد يحتاج أحياناً إلى ما يزيل عنه الإبهام والشيوخ، ويوضح المراد دون غيره. وهذا هو: "الإيضاح الموضح". أما النكرة فمدلولها شائع كامل الشيوخ. نحو رجل، طائر، حيوان ... فما يجيء لتحديد شيوعها وتقليله يسمى: "المخصص" إلا أن الإيضاح والتخصيص يكونان في النعت بأمر معنوية عرضية طارئة على الذات، دون الذات نفسها، بخلافهما في عطف البيان؛ فينصبان على الذات نفسها - كما شرحنا، وكما سيجيء هنا، ثم في رقم 2 من هامش ص 554-.

3 وقد يكون للمدح مثل: "البيت" في قوله تعالى: {جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ} .

(541/3)

---

أوجه التشابه والتخالف بين عطف البيان 1 والتوابع الأخرى:

من التعريف السابق يتبين أن عطف البيان يشبه بعض أنواع النعت الحقيقي في إيضاح المتبوع أو تخصيصه، على الوجه المشروح في باب النعت "وقد يشبهه في القطع" - كما أسلفنا - والفارق بينهما أن النعت الحقيقي لا بد من اشتماله على ضمير مستتر يعود على المنعوت، وأن الغالب على النعت الحقيقي: "الاشتقاق" وأنه لا يوضح ولا يخصص الذات الأصلية لمنعوته بلفظ يدل عليها مباشرة، وتكون هي المرادة منه، وإنما يوضح منعوته بصفة عرضية وأمر طارئ على الذات، كالفهم، والحسن، والطول، والقصر.

أما عطف البيان فإنه يوضح أو يخصص الذات نفسها، لا بأمر عرضي طارئ عليها: وإنما بلفظ يدل عليها مباشرة وهو عين معناها، فهو بمنزلة التفسير للأول باسم آخر

مرادف له يكون أشهر منه في العرف والاستعمال من غير أن يتضمن حالة من الحالات العرضية التي تطرأ على الذات وتوصف بها. ولهذا يغلب أن يكون عطف البيان جامداً أي: غير مشتق فيكون العلم المجرد، والكنية. فلا ضمير فيه؛ لأن الغالب عليه الجمود -كما سبق- ومن الجائز ألا يتحقق فيهما هذا الفارق الأغلب إذ يصح -بقلة- وقوع النعت جامداً مؤولاً بالمشتق. ووقوع عطف البيان مشتقاً، ولكن الأولى مراعاة الأغلب الأوضح.

كما يتبين أن عطف البيان قد يشابه التوكيد اللفظي بالمرادف في بعض الصور مثل: "تَبْرُ ذَهَبٌ" في أن كلا منهما كمتبوعه في معناه، دون لفظه. إلا أن الغرض من عطف البيان هو: الإيضاح أو التخصيص<sup>3</sup>. أما الغرض من التوكيد اللفظي -بتكرار اللفظ أو مرادفه- فأمر آخر، وأوضحناه في بابه<sup>4</sup>، وعلى

- 
- 1 إذا كان المتبوع كنية لوحظ في عطف البيان ما سبقت الإشارة إليه "أ" من ص 429.
  - 2 سبقت الإشارة الموضحة لهذا في النعت في رقم 2 من هامش ص 438.
  - 3 بمعناها السالف في رقم 5 من هامش الصفحة الماضية، والذي سيجيء أيضاً في رقم 2 من هامش ص 544. "وراجع ص 71 ج 3 من شرح المفصل".
  - 4 ص 525. وبينهما فروق أخرى ستجيء في ص 550 منها أن عطف البيان لا يكون فعلاً ولا جملة.. وغير هذين مما سنذكره ...

(542/3)

---

ملاحظة هذا الغرض الذي تدل عليه القرائن يتعين أحدهما في موضع لا يصلح له الآخر.

أما المشابهة بين عطف البيان وبدل الكل من الكل<sup>1</sup> "من ناحية معناه، وإعراجهما، وقطعهما<sup>2</sup> وجمودهما، دون لفظهما". فغالبية<sup>3</sup>، ولا يصح في أكثر حالاتهما أن يجب محل الآخر من غير أن يتأثر الكلام بهذا التغيير -كما سيجيء في باب البدل- نحو: ما أعجب ملكة النحل؛ "اليعسوب". تدير مملكتها بحزم ومهارة، وتراقب رعيتهما بيقظة واهتمام، ولا تستقر في قصرها "خليتها"، إلا فترات قصيرة للراحة والهدوء. فكلمة: "اليعسوب"، عطف بيان، أو بدل كل من كل، من النحلة، وكلمة: "خلي" عطف بيان، أو بدل كل من كل، من: قصر<sup>4</sup> ...

حكم عطف البيان:

عطف البيان تابع يطابق متبوعه<sup>5</sup>: في أربعة أمور محتومة<sup>6</sup>، ولا بدّ أن يكون اسمًا ظاهرًا<sup>7</sup> في جميع أحواله:

أولها: في ضبطه الإعرابيّ "من ناحية الرفع، والنصب، والجر". ويجوز فيه القطع<sup>8</sup>: كالنعت.

وثانيهما: في تعريفه وتنكيره<sup>9</sup>.

---

1 وهو الذي يكون فيه التابع مطابقًا في المعنى لمتبوعه تمام المطابقة ... مع اختلافهما لفظًا - في الغالب - كما سيجيء في بابه. وتفصيل الكلام عليه في ص 546.

2 مع مراعاة ما يختص بقطع البدل، وسيجيء في "هـ" من ص 677.

3 راجع التحقيق في ص 549، 550.

4 نعيد هنا ما سبقت الإشارة إليه "في رقم 1 من هامش ص 527" وهو أن التشابه الظاهري قد يقع - أحيانًا - بين ألفاظ بدل الكل، وعطف البيان، والتوكيد اللفظي طبقًا للبيان في رقمي 1، 2 من هامش ص 643 وفيهما طريقة التفريق.

5 ويلاحظ ما سبق في رقم 2 من هامش ص 541 وما سيجيء في ص 550 وهو أن متبوعه لا يكون ضميرًا - في الرأي الأصح - فإن جاء ضميرًا وجب إعراب التابع بدلًا - وسيجيء هنا أيضًا -.

6 وتجري عليه فوق ذلك جميع الأحكام العامة المشتركة التي تجري على التوابع الأربعة التي سبقت ارشادة لها في هامش ص 434 م 114.

7 راجع الملحوظة الخاصة ببيان هذا في ص 550.

8 سبقت الإشارة لهذا في هامش ص 502 أما بيان القطع وأحكامه ففي ص 486 و 488.

9 الصحيح أن هذا هو الأغلب؛ إذ عطف البيان قد يكون كالمتبوع، ومن أمثلته قوله

=

(543/3)

---

وثالثها: في تذكره وتأنيته.

ورابعهما: أنه لا بدّ أن يطابقه في أربعة أمور من عشرة<sup>1</sup> ... كما في الأمثلة التي

سلفت 2 ... وقد يقع عطف البيان بعد أي "بفتح الهمزة

= تعالى: {يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ} ؛ وقوله تعالى: {وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ} ويصح تخالفهما تعريفاً وتنكيراً بشرط أن يكون التابع هو المعرفة، ليتحقق الغرض من "عطف البيان" وقد نص على صحة التخالف بعض النحاة - ومنهم الرضي، كما جاء في "الصبان" آخر هذا الباب - ولكنهم لم يقيدوا المخالفة بتعريف التابع أو تخصيصه، وهذا الإطلاق غير مفهوم، إلا عند من يقول: "إن النكرة تخصص متبوعها" والتخصيص نوع من البيان والإيضاح طبقاً للبيان الذي يجيء في رقم 2 من هامش الصفحة التالية. غير أن تمثيل الرضي؛ هناك "فيما نقله عند الصبان لجواز وقوع عطف البيان نكرة" قد يدل على أنه يقصد النكرة المختصة. وهذا هو الأحسن. ويؤيده ما ورد في حاشية "ياسين" في باب "البدل" عند الكلام على منع بدل الاسم الظاهر من الضمير بدل كل من كل؛ بحجة نقصان الاسم الظاهر في تعريفه عن الأول "المتبوع" حيث قال ما نصه: "أما نقصان تعريف الثاني عن تعريف الأول فلا يضر؛ كما في إبدال النكرة الموصوفة من المعرفة؛ نحو: مررت بمحمد رجل عاقل، إذ رب نكرة تفيد ما لا تفيده المعرفة، وإن اشتملت المعرفة على فائدة التعريف التي خلت عنها النكرة" 1. هـ. ويلاحظ أن التمثيل جاء بنكرة مختصة، وأن الكلام خلا من النص على اشتراط اختصاصها، كما يلاحظ أن الرأي السالف أحد آراء متعددة أشرنا إليها في هامش ص 456 حيث يصح في المثال الذي عرضه "ياسين" أن يكون عطف بيان، وأن يكون غير ذلك؛ طبقاً لما هو مدون هناك.

1 العشرة هي: علامات الإعراب الثلاث، التعريف والتنكير، التذكير والتأنيث، الأفراد والتثنية والجمع.

2 فيما سبق من تقسيم العطف إلى نوعين يقول ابن مالك في أول باب خاص عقده بعنوان: العطف.

العَظْفُ، إمَّا ذُو بَيَانٍ، أَوْ نَسَقٌ ... وَالْغَرَضُ الْآنَ بَيَانُ مَا سَبَقُ  
انظر الكلام على معنى "أو" المراد منهما "إما" في ص 615.

والذي سبق في التقسيم هو "ذو البيان" أي: صاحب البيان ويقول في تعريفه:

فَذُو الْبَيَانِ تَابِعٌ شَبْهُ الصِّفَةِ ... حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ

يريد: أن عطف البيان تابع، يشبه الصفة "النعته" فليس هو الصفة؛ لأن بينهما فوارق متعددة، منها: أن عطف البيان يبين حقيقة متبوعه، ويكشف ذاته المقصودة. أما النعت فيبين معنى عارضاً في متبوعه، أو في سببيه، ففي مثل "كلمت الرجل العالم" تبين كلمة:

"العالم"، "وهي: النعت" معنى من المعاني العارضة التي تتصف لها ذات العالم، فقد تتصف بالعلم، أو: بالأدب، أو بالاختراع ... أو ... أما عطف البيان فلا يبين صفة من الصفات التي تطرأ على الذات، وإنما يبين الذات نفسها. سواء أكانت ذاتاً حسية. أم معنوية؛ أي: يبين ما يسمى: =

(544/3)

وسكون الياء"، التي هي حرف تفسير<sup>1</sup>، فلا يتغير من حكمه شيء؛ نحو: هذا الخاتم لجين، أي: فضة. وفي هذه الصورة يتعين عطف البيان أو بدل الكل؛ إذ لا يقع سواهما بعد: "أي" التفسيرية.

= حقيقة الشيء، ومادته الأصلية - كما شرحناها من قبل - في ص 542 فنقول كلمت الرجل، إبراهيم فكلمة: "إبراهيم" بينت ذات الرجل، وحقيقته الأصلية، لا وصفاً طارئاً من أوصافه، ولذا تسمى "عطف بيان"، لأنها بينت الحقيقة المقصودة، أو ذات الحقيقة، ثم قال في حكمه:

فَأُولَئِنهٗ مِنْ وِفَاقِ الْأَوَّلِ ... مَا مِنْ وِفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي

أي: أعطه من موافق الأولى "المتبوع" مثل ما تولاه النعت من موافقة منعوته، وهو الأمور السابقة. "فمعنى: أولينه: أعطه، ومعنى: ولي: تولى وأخذ"، ثم نص على أن عطف البيان ومتبوعه يتماثلان تعريفاً وتنكيراً، وأنها يكونان من هذا النوع، أو ذاك، ولا يقتصران على أحدهما.

فَقَدْ يَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ ... كَمَا يَكُونَانِ مُعْرِفَيْنِ

وهو بهذا النص الصريح يرد على من يقول: إن عطف البيان لا يكون إلا معرفة؛ بحجة أن الغرض منه البيان والإيضاح، وهو من شأن المعرفة لا النكرة؛ إذ النكرة المجهولة، والمجهول لا يبين المجهول وأن ما تنوهم من النكرات عطف بيان فليس به؛ ولكنه بدل كل من كل ... و.... والرأي الراجح المقبول أنه يكون نكرة أيضاً، لأن النكرة تخصص متبوعها، والتخصص نوع من البيان والإيضاح. كما سبق في رقم 4 من الهامش السابق؛ فعندهم أن الأخص قد يبينه ويوضحه ما ليس بأخص. هكذا يقولون. وهو مقبول أحياناً لاتباقه على بعض الصور الواردة والأساليب الصحيحة؛ مثل: "يا إحسانُ رجلٌ" إذا كان "إحسان" أو ما مثله علم من الأعلام المشتركة بين الذكور والإناث، فلم لم

يذكر بعده كلمة: "رجل" التي توضح ذاته لوقع ليس في حقيقته؛ أو هو رجل أم امرأة ... أو....

1 انظر رقم 1 من هامش ص 556 ورقم 4 من هامش 547 ويصح إعراب ما يقع بعد "أي" التفسيرية "بدل كل" إلا في المسائل التي يفترقان فيها "وسيجيء في باب البدل".

وقد يتعين أن يكون ما بعد "أي" بدلاً وليس عطف بيان، ذلك أن عطف البيان لا يكون متبوعه ضميراً وقع المتبوع ضميراً وجب إعراب التابع بدلاً، لا عطف بيان. "راجع حاشية ياسين في باب النسب عند الكلام على النسب إلى ما حذف فؤه، أو عينه.....".

"ويقول صاحب المغني" عند الكلام عليها ما نصه الذي نقلناه -في رقم 1 من هامش ص 556- وهو: "وتقع تفسيراً للجمل أيضاً؛ كقول الشاعر: وترمى بالطرف، أي: أنت مذنب ... ا. هـ. والجملة التفسيرية بعدها لا محل لها من الإعراب.

(545/3)

الارتباط بين عطف البيان وبدل الكل من الكل 1:

أشرنا 2 إلى أن المشابهة غالبية بين عطف البيان وبدل الكل من الكل، في ناحية معناه، وإعرابهما، وقطعهما 3، وجمودهما، دون حروفهما، والأحسن القول بأن المشابهة بينهما كاملة فيما سبق، لا غالبية، إذ التفرقة بينهما قائمة على غير أساس سليمان فمن الخير توحيدهما لما في هذا من التيسير، ومجارة الأصول اللغوية العامة. أما الرأي الذي يفرق بينهما في بعض حالات فرأى قام على التخييل، والحذف، والتقدير، من غير داع، ومن غير فائدة ترتجي. ومن السداد إهماله وإغفاله 4.

على أنا نشير هنا إلى بعض الصور التي يتحتم فيها العطف البياني بناء على ذلك الرأي؛ ويمتنع بدل الكل، مُرددين بعد ذلك عدم الالتفات إلى الرأي السالف. منها 5:

1- أن يكون التابع مفرداً، معرفة: منصوباً، والمتبوع منادى، مبنياً على الضم مثل: يا صديقُ علياً 6. فيجب عندهم إعراب: "علياً" عطف بيان، ولا يصح إعرابه بدل كل؛ لأن البدل لا بد أن يلاحظ معه في التقدير تكرار العامل الذي عمل في المتبوع، بحيث يصح أن يوجد هذا العامل قبل التابع وقبل المتبوع معاً، من غير أن يترتب على التكرار



- 1 قد يكون من المستحسن تأخير مبحث الارتباط بين عطف البيان وبدل الكل إلى ماب عد الانتهاء من البدل، ولكننا في تقديم سايرنا ابن مالك حيث تعرض لهذا الارتباط وللموازنة في باب عطف البيان.
- 2 في ص 543. وأنظر في ص 549 و 550.
- 3 انظر ما يختص بقطع البدل في "هـ" ص 667.
- 4 انظر رقم 1 من هامش ص 533 حيث الرأي السديد لبعض الثقات.
- 5 انظر الزيادة والتفصيل -ص 549- حيث بيان الضابط العام الذي يشمل كل الصور الممنوعة عندهم.
- 6 وهذا الإعراب بالنصب جائز في النداء بشروط تذكر في بابه، ج 4- على اعتبار "عليًا"- المنصوبة عند استيفاء الشروط تصلح "بدلاً" من كلمة "صديق" المبينة لفظاً، المنصوبة محلاً؛ لأنها منادى مبني على الضم في محل نصب.

(546/3)

كل "ووجب الاختصار على إعرابها "عطف بيان" فقط. وهذا معنى قولهم: "إن البدل على نية تكرار العامل". فتقدير الكلام في المثال السالف: يا صديق عليًا؛ بتكرار العامل، وهو "يا" ووجوده قبل المتبوع حقيقة، وقبل التابع تخيلاً. وهذا التكرار يؤدي إلى خطأ النصب في كلمة "عليًا" المذكورة؛ لأنها في التخيل: منادى مفرد علم؛ فيجب بناؤها على الضم؛ طبقاً لأحكام المنادى، ولا يجوز نصبها. إلا على اعتبارها عطف بيان<sup>1</sup>؛ لأن عطف البيان لا يلاحظ فيه تكرار العامل، ولا أنه مقدّر قبل التابع، وإنما يكتفي بوجوده قبل المتبوع فقط. فإعراب الكلمة المذكورة: "عليًا" بدلاً، يؤدي عندهم إلى فساد نحويّ يجب توقيه، بالعدول عن البدل إلى عطف البيان، أو غيره إن أمكن.

2- أن يكون التابع خالياً من "أل" والمتبوع مقترناً بها مع إعرابه مضافاً إليه، والمضاف اسم مشتق، إضافته غير محضة<sup>2</sup>؛ نحو: نحن المكرمو النابغة هند؛ فيجب -عندهم- إعراب "هند" عطف بيان، لا بدلاً؛ لأن البدل على نية تكرار العامل، وملاحظة وجوده قبل التابع كوجوده قبل المتبوع، كما أسلفنا وعلى هذا يكون الأصل المتخيل للمثال هو: نحن المكرمو النابغة، المكرمو هند، فلو أعربنا كلمة: "هند" التي في المثال الأصلي

بدلاً لأدى الإعراب إلى فساد؛ هو: أن يكون المضاف مشتقاً مقترناً "بأل"، والمضاف إليه غير مقرون بها؛ لأن الإضافة غير محضة؛ يمتنع فيها مثل هذا، إلا بوجود بعض المسوغات 3 التي تصححها. والجملة هنا خالية من كل مسوغ -في رأيهم-. ولا سبيل عندهم للفرار من الفساد إلا بإعراب "هند" عطف بيان، لا بدلاً؛ إذ عطف البيان لا يشترط فيه صحة تكرار العامل 4 ...

- 
- 1 وهو منصوب مراعاة لمحل المنادى المتبوع، لأن كلمة: "على" مبنية على الضم في محل نصب -كما قلنا.
  - 2 سبق شرحها وتفصيل الكلام عليها في هذا الجزء "ص 1 و 3 وما بعدهما".
  - 3 سبق بيان هذه المسوغات في ص 12.
  - 4 وفي صلاحية عطف البيان لأن يكون "بدل كل من كل" إلا في الصورتين السالفتين -وأشباههما- يقول ابن مالك: =

(547/3)

---

هذا رأي المانعين. وفيه ما فيه من إرهاب وتفسير بغير طائل؛ لأن المعنى واضح على البدلية؛ كوضوحه على عطف البيان، وليس أحدهما أبلغ من الآخر، ولا أكثر تداولاً واستعمالاً، ولا مخالفاً لأصل لغوي واقعي. ففيم الحذف، والتقدير، والنية، والملاحظة...؟ وبخاصة مع ما سجله النحاة في هذا الباب -وغيره- من أنه قد يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل؛ أي: قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع 1. وذكروا لتأييد هذا أمثلة كثيرة فصيحة. فليس من ضرر مطلقاً ألا يصلح العامل في بعض المواضع لوقوعه قبل التابع، كهذا الموضع: إنما الضرر في عدم صحة وقوعه قبل المتبوع وحده. فلم العناء؟ وفيم التعسير؟

=

وَصَاحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى ... فِي غَيْرِ نَحْوٍ: يَلَا غُلَامٌ يَغْمُرُ  
وَنَحْوٍ: بَشَرٍ تَابِعِ الْبَكْرِيِّ ... وَلَيْسَ أَنْ يُبَدَلَ بِالْمَرْصِيِّ  
يريد: أن عطف البيان يصلح للبدلية في غير الصورة التي تشبه في تركيبها: يلا غلامٌ  
يعمر -علم شخص- والألف الأخيرة زائدة للشعر -"حيث وقعت "يعمر" منصوبة

مراعاة لحل المنادى المبني على الضم في محل نصب. فلو أعربت: "يعمر" بدلاً لكان التقدير: يا غلام يا يعمر؛ على نية تكرار العامل؛ فتنبص الكلمة مع أن نصبها مع ندائها غير جائز؛ فيتعين إعرابها عطف بيان، فراراً من هذا الخطأ. ويشير إلى المسألة الثانية بكلمة "بشر" التابعة لكلمة: "البكري" في قول الشاعر "المراد الفقمي":

أنا ابن التارك البكري بشر ... عليه الطير ترقبه وقوعا  
فالتابع هو: "بشر" والمتبوع هو: "البكري" المضاف إليه، المقترن "بأل" والمضاف الذي إضافته غير محضة "بدلاً" لكان التقدير على نية تكرار العامل هو: "أنا ابن التارك البكري، التارك بشر"، فيضاف الوصف المقرون بأل إلى غير مقرون بها وغير الصالح هنا، وأن يكون مضافاً إليه. وهذا غير جائز في الإضافة غير المحضة. وللفرار من هذا تعرب عندهم: "بيئاً".

1 راجع حاشية الأمير ج1 في الكلام على الحرف: "ب" ووجوب تنكير مجروره.  
وكذلك "الهمع" ج1 ص215 عند الكلام على: "لذن"، والصبان: ج4 -باب عوامل الجزم- عند الكلام على نوع فعل الشرط والجواب، بل إن الصبان "ج2 باب الإضافة، عند الكلام على "أي" ينتقل النص التالي: "إنا نقول: يغتفر كثيراً في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل" فيصرح بأن هذا الاغتفار كثير.

(548/3)

---

نعم قد يكون التفرقة بينهما سائغة في بعض صور، ولكن من ناحية أخرى دقيقة غير تلك التي تصدى لها المانعون؛ هي أن لعطف البيان غرضاً معنوياً هاماً؛ هو: إيضاح الذات نفسها، أو تخصيصها على الوجه الذي شرحناه1 أما بدل الكل فله غرض آخر يختلف عن هذا تماماً؛ هو الدلالة على ذات المتبوع بلفظ آخر يساويه في المعنى؛ بحيث يقع اللفظان على ذات واحدة، وفرد معين واحد في حقيقته -كما سيجيء في بابه- ولا يضر أن يختلفا في المفهوم بعض الاختلاف اليسير ما دامت حقيقة الذات المقصودة واحدة؛ كالاختلاف الذي في نحو عرفت سعيداً أخاك2، ولا شأن لبذل الكل بالإيضاح والتخصيص، فحيث اقتضى المقام إيضاح حقيقة الذات أو تخصيصها -والإيضاح والتخصيص هنا ذاتيان، "أي: يقعان وينصبان على الذات"- فاللفظ عطف بيان ليس غير، بشرط أن تجتمع فيه بقية الشروط الواجبة في عطف البيان، ومنها: مطابقته

للمتبوع في الأمور الأربعة السالفة؛ ولهذا كانت كلمة: "سيد" الثانية عطف بيان في قول الشاعر:

إذا سيد منّا مَضَى لسبيله ... أقام عمودَ الدين آخرُ سيدٌ  
وحيث اقتضى المقام الدلالة على ذات المتبوع نفسها بلفظ آخر يساويه تمامًا في المدلول فاللفظ "بدل كل من كل"، وبخاصة إذا فقد اللفظ شرطاً من شروط عطف البيان.

هذه هي ناحية التفرقة الحقة التي يجب الاقتصار عليها؛ نزولاً على أحكام اللغة، وتقديرًا لخصائصها، وكشفًا لأسرارها، بل إن هذه التفرقة نفسها قد يمكن رفضها<sup>3</sup>.

- 
- 1 في ص 542 وفي رقم 2 من هامش ص 544. وانظر البيان كاملاً في ص 679.
  - 2 فلذات "الأخ" هي ذات "سعيد"، ولكن هذا المعنى الزائد غير مقصود مطلقاً في عطف البيان، إذ لو قصد لصارت الكلمة نعتاً مؤولاً بالمشتق. والفرق كبير في المعنى والحكم بين النعت وعطف البيان.
  - 3 وهي تفرقة دقيقة لا تكاد تدرك، وغير مقصودة كما أوضحنا في هامش الصفحة السالفة ومن الممكن الاكتفاء بجعل عطف البيان وبدل الكل قسمًا واحدًا. ويكتفي أن علمًا محققًا كالرضي يقول ما نصه: "أنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين الكل من الكل وعطف البيان، بل ما أرى عطف البيان إلا البدل؛ كما هو ظاهر كلام سيبويه.... و..".
- "راجع الصبان آخر باب عطف البيان".

(549/3)

---

ملحوظة: مما يمتاز به عطف البيان من بدل الكل أن عطف البيان لا يكون ضميرًا<sup>1</sup>، ولا تابعًا لضمير، ولا مخالفًا لمتبوعه في تعريف وتنكير<sup>2</sup> -على الرأي الصحيح- ولا يقع جملة، ولا تابعًا لجملة<sup>3</sup>، ولا فعلاً، ولا تابعًا لفعل، ولا يكون ملحوظًا في النية إحلاله محل الأول -كما شرحنا، ولا يُعد متبوعه في حكم الطرح. ولا يُعدّ في جملة أخرى مستقلة عن جملة متبوعه<sup>4</sup>. بخلاف بدل الكل في جميع هذا.

---

1 سبقت الإشارة لهذا في رقم 5 من هامش ص 541 وفي رقم 5 من هامش ص 542.

- 2 ولما كان الأغلب في عطف البيان - كما في ص 543 - موافقته لمتبوعه في التعريف والتذكير امتنع إعراب مخصوص "حبذا" عطف بيان؛ لورود أمثلة كثيرة منه نكرة وقد ذكرنا بعضها في رقم 2 من هامش ص 381.
- 3 أي: لا يصح أن يكون متبوعه جملة مع أن البديل يصح أن يكون بدل جملة من جملة كما سيحيى في ص 667.
- 4 انظر أمثلة الحالة الأولى الآتية في الزيادة.

(550/3)

.....

زيادة وتفصيل:

الذين يمنعون البديل في المسألتين السالفتين، وفي بعض مسائل أخرى، ويجتمعون أن تكون عطف بيان يضعون لهذه المسائل كلها ضابطاً عاماً ينطبق عليها جميعاً. وسنعرضه فيما يلي؛ ليتبين ما فيه من إرهاب وإعانات لا داعي لهما. يقولون: يصح في عطف البيان - إذا قصد به ما يقصد ببديل الكل - أن يعرب "بديل كل"، إلا في حالتين:

أولاهما: ألا يمكن الاستغناء عن عطف البيان لما منع يحول دون صحة بديل الكل. وثانيهما: ألا يمكن إحلال عطف البيان - لو صار بدلاً - محل متبوعه لما منع يحول دون البدلية، ودون وضع البديل مكان المبدل منه ...

1- ومن أمثلة الحالة الأولى أن يكون الاسم "التابع"؛ واقعاً بعد جملة تعرب خبراً، أو: صلة، أو: نعتاً، وليس فيها رابط يربطها بالمبتدأ، إنما الرابط ضمير - أو نحوه - في ذلك الاسم التابع؛ فمثاله بعد الجملة الواقعة خبراً: هند حضر صالح ولدها. فلو أعربنا كلمة: "ولد". بدلاً - والبديل عندهم على نية تكرار العامل - لكان التقدير: هند حضر صالح، حضر ولدها؛ فتخلو جملة الخبر من الرابط؛ لأن الضمير المتصل بالاسم صار في جملة أخرى مستقلة عن الجملة الخبرية؛ إذ الكلام جملتان: الأولى هي الخبر، ولا رابط فيه، والثانية مستقلة عن الأولى، استئنافية، والضمير الذي بها لا يربط الأولى بمبتدئها. ومثلاً الجملة الواقعة صلة: أجاد الذي تكلم عليّ خاله. فلو أعربنا كلمة: خال "بدلاً" لكان التقدير: أجاد الذي تكلم عليّ تكلم خاله؛ فتكون الجملة الثانية مستقلة عن

الجملة الأولى، وتصير الصلة خالية من الرابط: فلا تصلح أن تكون صلة.  
ومثال الجملة الواقعة نعتًا: أجاد رجل تكلم على خاله؛ فأعراب كلمة "خال" بدلًا  
يقتضي تكرار العامل، وأن الأصل: أجاد رجل تكلم علي

(551/3)

.....

تكلم خاله؛ فتكون الجملة الأولى الواقعة نعتًا "وهي تكلم علي" خالية من الرابط الذي  
يربطها بالمنعوت؛ وهنا غير جائز. أما الضمير المتأخر فإنه في جملة مستقلة بنفسها لا  
يصلح رابطًا في الأولى ... لاستقلال كلمة جملة بكيانها.  
وفي الحق أن المعنى وسلامة الأسلوب لن يتغيرا بإعراب الاسم بدل كل أو عطف في  
صورة من الصور السابقة الممنوعة عندهم.

2- ومن أمثلة الحالة الثانية التي لا يصح فيها إحلال البدل محل المبدل منه ما تقدم من  
أن يكون التابع مفردًا معرفة منصوبًا والمتبوع منادى، مبني على الضم. أو: أن يكون  
التابع خاليًا من "أل" والمتبوع مقترنًا بها ... بالصورة التي شرحناها -وهذان هما الأمران  
المعروضان أولًا في ص 546 وما بعدها-.

ومن أمثلة الأمر الثاني أيضًا: أن يكون المتبوع منادى والتابع اسم إشارة، أو مقرونًا  
"بأل": نحو: يا إبراهيم هذا، أو يا إبراهيم الحسين، إذ يترتب على إحلال البدل محل  
المبدل منه في المثال الأول صحة: "يا إبراهيم يا هذا"، مع أن الفصحح أن يكون لاسم  
الإشارة تابع مقرون "بأل". ويترتب على إحلاله في المثال الثاني صحة: "يا إبراهيم يا  
الحسين"، مع أن دخول "أل" على المنادى ممنوع.

وكل هذا، وكل ما يأتي مما هو ممنوع عندهم، إنما يقوم على أساس توهمهم أن البدل لا  
بد أن يكون على نية تكرار العامل. أي على أساس أن يصح وقوع البدل مكان المبدل  
منه.

ومنها: أن يكون التابع مثنى أو جمعًا، مع التفريق فيهما بالعاطف، والمتبوع غير مفرق؛  
كقول الشاعر:

أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنُوفَلًا ... أُعِيدُكُمَا بِاللَّهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبًا

فيتعين كونهما عطف بيان؛ لأن التقدير على البدلية: يا عبد شمس ونوفلاً، بنصب كلمة

"نوفلاً" مع أن المعطوف المفرد في النداء لا يجوز نصبه، وإنما يجري عليه حكم المنادى المستقل 1.

1 لقد صرحوا أن كل عطف بيان يصلح "بدل كل من كل"، واستثنوا من هذا الحكم مسائل، منها المسألة التي جاء هنا البيت شاهداً لها. لكنني ألاحظ أن كلمة: "عبد" من: "عبد شمس" =

(552/3)

ومنها: أن يكون المنادى "أي" الموصوفة بما فيه "أل" بعدها، وتابعه خال من "أل"، نحو: يأبها القائد سعيد. فلو أعربت كلمة: "سعيد" بدلاً لكان التقدير: يأبها القائد سعيد، وهذا خطأ؛ لأن تابع "أي" في النداء لا بد أن يكون مقروناً "بأل" أو اسم إشارة له تابع مقرون بها ...

ومنها: أن يكون اسم الإشارة المنادى -أو غير المنادى- متبوعاً بما فيه "أل" والتابع خال منها، ولا يوجد ما يعني عنها؛ نحو: يا ذا الرجل غلام حامد، أو جاء هنا الرجل حامد. فلو أعرب: "غلام" أو "حامد" بدلاً لكان التقدير: يا ذا الغلام حامد وجاء هذا الرجل جاء هذا حامد، وتابع اسم الإشارة لا يكون مجرداً من "أل".  
ومنها: أن يكون المتبوع مضافاً إليه والمضاف هو: "كلاً" أو "كلتا" والتابع مثنى مفرق؛ نحو: أسرع كلا المتنافسين محمود وحامد أسرع كلتا المتنافستين فاطمة وزينب فلو أعرب التابع: "وهو: محمود وفاطمة" بالا لكان تقدير الكلام: "أسرع كلا المتنافسين، أسرع كلا محمود وحامد" "أسرعت كلتا المتنافستين، أسرع كلتا فاطمة وزينب"، فيترتب على نية تكرار العامل إضافة كلا وكلتا للمثنى المفرق؛ وهما لا يضافان إليه إلا شذوذاً.

ومنها: أن يكون التابع مثنى مفرقاً، أو جمعاً مفرقاً كذلك، والمتبوع مثنى أو جمعاً غير مفرق في الصورتين. وهو مضاف إليه والمضاف هو: "أي". نحو: "بأي الزميلين جعفر وحسن

= هي بدل بعض من: "أخوين" فلا يقع فيها اللبس بين عطفه البيان وبدل الكل؛ لأنها لا تصلح بدل كل. فما المراد من بدل الكل؛ أيكون اللفظ وحده هو البديل الكلي أم هو مع ما عطف عليه، ويؤيد هنا خلوه من الضمير؛ كالشأن في بدل الكل؟ لو صح هذا الاعتبار فلم يعربونه بدل بعض، ويدخلونه في حكمه؟  
لم أهتم إلى من تعرض لهذا. ويبدو أنهم يعتبرونه "كُلّ" إذا نظروا له من جهة المعطوفات عليه التي تشمل كل أنواع المبدل منه كاملة. و"بعض" إذا نظروا إليه من غير اعتبار المعطوفات التي تحصر تلك الأنواع. ومثل هذا يقال في بعض الحالات الآتية المستثناة  
"انظر ص 667 و 677" ...

(553/3)

مررت"، فلو أعرب "جعفر" وما عطف عليه بدلاً من الزميلين لكان التقدير: بأي الزميلين، بأي جعفر وحسن مررت؛ وهنا ممنوع؛ لما فيه من إضافة: "أي" للمفرد المعرفة، وهي لا تضاف إليه إلا بالمشروط التي عرفناها عند الكلام عليها في باب "الإضافة" 1، وهي غيره محققة هنا. ولا يتغير الحكم بإحلال الجمع محل المثنى في موقعه السالفة ...

ومنها: أن يضاف "اسم التفضيل" إلى عامّ، وبعده تابعه ذو قسمين؛ أحدهما لا يكون المفضل بعضاً منه؛ نحو: الرسل أفضل الناس الرجال والنساء، فلو أعرب التابع بدل لكان التقدير: الرسل أفضل النساء؛ لأن اسم التفضيل إذا بقي على دلالة من التفضيل والزيادة على المضاف إليه وجب أن يكون بعضاً من هذا المضاف إليه - كما سبق في بابه - ولهذا أخطأ من قال: أنا أشعر الإنس والجن، إذا أراد التفضيل على الوجه السالف.

إلى هنا انتهت صور من أشهر الأمثلة للنوع الثاني، وهي - كنظيرتها من صور النوع الأول خيالية، مصنوعة، أساسها توهم أن البديل لا بد أن يكون على نية تكرار العامل، وهذه دعوى لا تستند إلى أساس قوي. والعرب - أصحاب اللغة - لا تدري من أمرها شيئاً؛ ولن يترتب على إهمالها، وعدم التمسك بها فساد في المعنى ولا في التركيب<sup>2</sup>؛ فالجهد فيها ضائع لا محالة.



---

## 1 ص 105.

1 بل إن كثيراً من النحاة يقول: "قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع" كما سلف هنا -ص 548- وفي نواحٍ متعددة من أجزاء الكتاب.  
وراجع ما سبق في ص 546، ثم الرأي الحاسم الذي في رقم 3 من هامش ص 549.

(554/3)

---

## المسألة 118:

### 2- عطف النسق 1:

هو: تابع 2 يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من حروف

---

1 النسق -بفتح السين وسكوئها- مصدر نسقت الكلام أنسقه "بفتح السين في الماضي، وضمها في المضارع" بمعنى: واليت أجزاءه، وربطت بعضها ببعض، ربطاً يجعل المتأخر متصلاً بالمتقدم. وكان الأفضل الاقتصار على كلمة: "النسق" بمعنى: "المنسوق" من إطلاق المصدر على المفعول. أي: الكلام المنسوق بعضه على بعض.  
والنسق: اصطلاح كوفي، وقد اشتهر حتى لا يكاد غيره يذكر. وسيبويه وكثير من البصريين يعبرون عنه في كلامهم: "بالشركة"، وعلينا اليوم أن نساير المشهور؛ توحيداً للاصطلاح، وانتفاعاً بمزايا هذا التوحيد.

2 سبق -في أول باب: النعت، م 114 ص 434 معنى التابع، وترتيبه مع تابع آخر، وسرد أحكامه العامة الجلية ومنها جواز الفصل أو امتناعه بينه وبين المتبوع، وأن البناء لا ينتقل من المتبوع إلى التابع مطلقاً.

"ملاحظة": التابع هنا وهو المعطوف، مفرداً أو غيره مفرد قد يتعدد، ويتمدد معه حرف عطف لا يفيد الترتيب، نحو: قرأت الكتاب، والرسالة، والمجلة، والخطاب ... فيكون "في غير الحالة التي يفيد فيها حرف العطف الترتيب، وستأتي" المعطوف عليه واحداً فقط، وهو الأول دائماً؛ مهما تعددت المعطوفات وقبل كل منها حرف عطف غير مُرتَّب، كماثال السالف؛ فإن المعطوفات المتعددة هي: الرسالة، المجلة، الخطاب ... وقبل كل واحد حرف عطف لا يفيد الترتيب، والمعطوف عليه واحد، هو: الكتاب.  
ومثل قول المتنبي يفتخر:

الخيّل والليلّ والبِداءُ تُعرّفني ... والسَّيفُ والرُّمْحُ والقِرطاسُ والقَلَمُ  
 فالمعطوف عليه هو الأول "أي: الخيل" وما جاء بعده هو المعطوفات، الليل، البِداء،  
 السيف، الرمح، القِرطاص، القلم" وقبل كل معطوف هنا حرف العطف: الواو ومن  
 الجائز أن يكون حرف العطف غير الواو أيضًا بالشروط الخاصة بكل حرف. ولا يجوز  
 أن يتعدد حرف العطف لمعطوف واحد، لأن حرف العطف لا يدخل مباشرة على حرف  
 عطف آخر. ومن أمثلة المعطوفات المتعددة -وكل منها جملة- والمعطوف عليه هو  
 الأول قوله تعالى: {قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي، وَاخْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي  
 يَفْقَهُوا قَوْلِي} . =

(555/3)

عشرة 1، كل منها يسمى: "حرف العطف"، ويؤدي معنى خاصًا.

= وهناك حالة لا يكون فيها عطف المعطوفات المتعددة على الأول، وهي الحالة التي  
 يقع فيها أحد هذه المعطوفات بعد حرف عطف يفيد الترتيب "مثل: الفاء و"ثم" فيكون  
 المعطوف عليه هو الذي قبل العاطف مباشرة؛ مثل: "أقبل صالح، وحامد، و خليل،  
 فمحمّد، ثم إبراهيم" فحامد و خليل معطوفان على الأول: "صالح"، أما محمد فمعطوف  
 على: " خليل"، وأما إبراهيم فمعطوف على: "محمد". ومن الأمثلة قول علي رضي الله  
 عنه: "من نظر في عيوب الناس فأنكرها، ثم رضيها لنفسه فذاك الأحمق بعينه". فالجملة  
 من الفعل: "أنكر" وفاعله، معطوفة على الجملة الفعلية قبلها. أما الجملة الفعلية الثانية  
 -المكونة من الفعل: "رضي"، وفاعله- فمعطوفة على الجملة الفعلية المكونة من الفعل:  
 "أنكر" وفاعله. ومثل هذا يقال في الجمل الفعلية المعطوفة بالفاء في قوله تعالى: {وَإِذَا  
 أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَا تَدْمِيرًا} .  
 وفي الشطر الأول من قول الشاعر:

نرى الشيء مما ننتقي فتهابه ... وما لا نرى -مما يقى الله- أكبرُ

وجدير بالملاحظة: أنه إذا جاء بعد العاطفه المرتب ومعطوفه عاطف آخر لا يفيد  
 الترتيب -كالواو- فإن معطوفه يكون معطوفًا على المعطوف بحرف العطف المرتب  
 الذي قبله مباشرة. "وبعبارة أخرى: يجب أن يكون المعطوف بالعاطف المفيد للترتيب  
 هو المعطوف عليه للمعطوف بعاطف يليه مباشرة. ولا يصح العطف مطلقًا على

معطوف عليه قبل العاطف المفيد للترتيب؛ ففي مثل: أقبل سالم، وصالح، ومحمود، وحامد ثم حسين، وآمين ... ، يتعين أن يكون "آمين" معطوفاً على "حسين" ولا يصح عطف على غيره. أما "حسين" فمعطوف على "حامد" حتماً. وأما كل ما قبله فمعطوف بالواو على "سالم". وما سبق هو المراد من قول الصبان في آخر باب: العطف: "إن المعطوفات إذا تكررت تكون على الأول على الأصح، وذلك مقيد بما إذا لم يكن العاطف مرتباً؛ فإن كان مرتباً فالعطف على ما يليه؛ كما نقل عن الكمال ابن الهمام: أنه إذا عطف بمرتب أشياء ثم عطف بغير مرتب شيء فهو على ما يليه، كما يؤخذ من كلام المغني في أول الجملة الرابعة من الجمل في التصريح، وغيره. ومن الأمثلة لهذا قول الشاعر القديم "عروة بن أذينة":  
بيضاء باكرها النعيم فصاغها ... بلباقة؛ فأدقها، وأجلها  
منعت تحيتها؛ فقلت لصاحبي ... ما كان أكثرها لنا، وأقلها  
1 وبعضها قد يكون حرف عطف في الصورة لا في الحقيقة وهو الحرف: "الفاء" والحرف: "ثم" طبقاً للبيان الآتي في صفحتي "576 و578".  
وليس من حروف عطفه النسق -عند أكثر النحاة- الحرف: أي" -بفتح الهمزة، وسكون الياء- الذي هو حرف تفسير، يعرب ما بعده بدل كل، أو عطف بيان -كما سبق الإيضاح في بابه- وليس هناك حرف يدخل على عطفه البيان أو البدل، ويتركه على اسمه وحكمه الإعرابي إلا أي"؛ فكلاهما يظل على اسمه وحكمه الإعرابي، كما كان قبل دخول "أي" عليه =

(556/3)

وفيما يلي هذه الحروف، ومعانيها، وأحكامها1:

1- الواو:

معناها: إفادة "مطلق الاشتراك والجمع" في المعنى بين المتعاطفين2 إن كان مفردين3.

= والكوفيون يعدون هذا الحرف من حروف عطف النسق، ومعناه: "التفسير"؛ كمعنى واو العطف أحياناً؛ فيزاد عددها واحداً. ورأيهم حسن وواضح، لا ضرر في الأخذ به، بل إنه يبعدنا أحياناً عن مشكلات نحوية لا سبيل للتغلب عليها إلا بالتأويل والتكلف؛ منها: أن عطف البيان -كما سبق في رقم 1 من هامش ص541 وفي ص550- لا

يكون متبوعه ضميراً؛ فإذا جاءت أمثلة فيها المتبوع ضميراً وجب اعتبار التابع بعد "أي" بدلاً وليس عطف بيان.

"راجع حاشية ياسين على التصريح في باب: "النسب" عند الكلام على النسب إلى ما حذفت فاءه أو عينه".

وجاء في "المغني" عند الكلام عليهما ما نصه: "وتقع تفسيراً للجمل أيضاً؛ كقول الشاعر "وترمينني بالطرف، أي: أنت مذنب ... " ١. هـ والجملة التفسيرية بعدها لا محل لها من الإعراب.

1 في ص 656 بعض أحكام أخرى عامة ومهمة - غير التي سنبدأ بها هنا - ومنها الحكم الثالث، حكم الضمير العائد على المتعاطفين معاً، من ناحية مطابقتها لهما، أو لأحدهما. وكذلك حكم القطع في "عطف النسق".

2 هما المعطوف، وهو الذي بعد حرف العطف مباشرة، والمعطوف عليه، وهو المتبوع، ولا بد أن يسبق حرف العطف؛ وقد يكون المعطوف عليه محذوفاً. ولا ميماً إذا كان العاطفه هو: الواو طبقاً لما يأتي في ص 639.

3 المفرد في باب العطف هو: ما ليس جملة ولا شبه جملة؛ فهو كالمفرد في باب الخبر والنعت، والحال ... ، ويدخل في عطف المفرد هنا عطف الفعل وحده بغير مرفوعه على فعل آخر وحده ... بخلاف عطف الفعل مع مرفوعه على فعل آخر مع مرفوعه فهو عطف جمل. وسيجيء البيان الخاص بهذا في ص 642 م 121.

والعطف بالواو إذا كان المعطوف غير مفرد، قد يفيد مطلق التشريك، نحو: نبت الورد ونبت القصب ... ، أو لا يفيد؛ نحو: حضرت الطائرة، ولم تحضر السيارة. أما نحو: ما قام علي ولكن محمود ... فليس من عطف المفردات؛ وإنما هو من عطف الجمل، وقد حذف الفعل، - كما سيجيء في ص 616 -.

وقد تكون الواو للعطف والمعنية معاً فتفيد الأمرين مجتمعين؛ وهي "الواو" التي ينصب المضارع بعدها بأن المصدرية المضمرة وجوباً؛ فإنها تجمع الأمرين: العطف والدلالة على المصاحبة والاجتماع، أي: الدلالة على أن المعنى بعدها مصاحب في تحقيقه وحصوله للمعنى قبلها؛ فزمن تحقيقهما واحد، وسيجيء بيان هذا في مكانه الأنسب ج 4 باب النوصب -".

والمراد من "الاشتراك المطلق والجمع المطلق" أنها لا تدل على أكثر من التشريك في المعنى العام: فلا تفيد الدلالة على ترتيب زماني بين المتعاطفين<sup>1</sup> وقت وقوع المعنى، ولا على صاحبة، ولا على تعقيب<sup>1</sup>، أو مهلة، ولا على خسة<sup>0</sup> أو شرف<sup>2</sup> ... وهي إنما تتجرد للاشتراك المطلق حيث لا توجد قرينة تدل على غيره، وحيث لا تقع بعدها "إما" الثانية. فإن وجدت قرينة وجب الأخذ بما تقتضيه، وإن وقعت بعدها "إما" الثانية كانت الواو لمعنى آخر غير التشريك والجمع -وسيجيء التفصيل<sup>3</sup>-.

ففي مثل: وصل القطار والسيارة تفيد الواو مجرد اشتراك المعطوف "وهو: السيارة" المعطوف عليه؛ "وهو: القطار" في المعنى المراد، وهو: "الوصول" من غير إن تزيد على هنا شيئاً آخر: فلا تدل على: "ترتيب" زماني بينهما يفيد أن أحدهما سابق في وقته، وأن الآخر لاحق به، ولا على: "مصاحبة" تفيد اشتراكهما في الزمن الذي وقع فيه اشتراكهما في المعنى<sup>4</sup>، ولا على "تعقيب" يدل على أن المعنى تحقق في المعطوف بعد تحققه في المعطوف عليه مباشرة، من غير انقضاء وقت طويل بينهما، ولا على: "مهلة" تدل على أن تحققه كان بعد سعة من الوقت، وفسحة فيه<sup>2</sup> ...

---

"1، 1" الترتيب الزمني: تقدّم أحدهما على الآخر وقت وقوع المعنى والمصاحبة: تقتضي اشتراكهما في المعنى في وقت واحد. "أي: انطباق المعنى عليهما معاً في زمن واحد". والتعقيب: وقوع المعنى على المعطوف بعد وقوعه على المعطوف عليه مباشرة، "أي بغير مهلة، ولا انقضاء وقت طويل عرفاً" ...

2 فالمتأخر -وهو المعطوف- قد يكون أشرف أحياناً من المتقدم "وهو المعطوف عليه" كقوله تعالى: {لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَائِزُونَ} .

3 في ص 612.

4 أي: أنها لا تفيد اشتراكهما في الزمن والمعنى معاً، وإنما تقتصر على الاشتراك في المعنى وحده.

5 ومن الأمثلة أيضاً قول الشاعر:

زَادَ الْوَشَاةَ، وَلَا وَاللَّهِ مَا تَرَكُوا ... قَوْلًا، وَفَعَلًا، وَبُأَسَاءً، وَتَهْجِينًا

فلم نَزِدْ نحن في سرّ وفي علن ... علة مقالتنا: "الله يكفيننا"

ومن أوضح الأمثلة لدلالة على مجرد الاشتراك المطلق في معنى الواو قوله تعالى:

{وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ

يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَاطِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ

الْمُحْسِنِينَ} .

ففي المثال السابق قد يكون وصول القطار أولاً وبعده السيارة، وقد يكون العكس، وقد يكون الزمن بين وصول السابق واللاحق طويلاً أو قصيراً، وقد يكون وصولهما اصطلاحاً معاً "أي: في وقت واحد"، فلا سبق لاحدهما ولا زمن بين وصولهما. فكل هذه الاحتمالات صحيحة، لا يزيلها إلا وجود قرينة تدل على واحد منها دون غيره. كان يقال: وصل القطار والسيارة قبله، أو بعده، أو معه ...

فمن أمثلة الترتيب والمهلة قوله تعالى: {وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ} ، فقد أفادت الواو الاشتراك، والترتيب الزمني، والمهلة؛ فعطفت المتأخر كثيراً في زمنه "وهو: إبراهيم" على المتقدم في زمنه، "وهو: نوح، وكانت إفادتهما الترتيب والإمهال مستفادة من قرينة خارجية يجب احترامها، هي التاريخ الثابت الذي يقطع بأن زمن إبراهيم متأخر كثيراً عن زمن نوح، ولولا هذه القرينة ما أفادت الواو الترتيب الزمني، وفسحة الوقت. وهذه الفسحة -أو المهلة- يُقدّرُها العرف بين الناس، فهو -وحده- الذي يحكم على مدة زمنية بالطول، وعلى أخرى بالقصر، تبعاً لما يجري في العرف الشائع.

ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى مخاطباً النبي محمدًا عليه السلام: {كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ} ، فالواو قد أفادت الاشتراك والجمع في المعنى المراد: وهو: الإيحاء. وأفادت -أيضاً- الترتيب الزمني والمهلة بعطف المتقدم في زمنه على المتأخر كثيراً في زمنه بقرينة خارجة عنهما، هي: "من قبلك" فهنا النص مريح في أن "المعطوف" سابق في زمنه على "المعطوف عليه" ولولا هذه القرينة لاقتصرت الواو على إفادة الجمع المطلق في المعنى والاشتراك المجرد فيه، دون إفادة ترتيب زمني، وأما المهلة فقد دلّ عليها التاريخ.

وكقوله تعالى في نوح عليه السلام حين ركب السفينة هو وأصحابه المؤمنون، فراراً من الغرق بالطوفان: {فَأَنجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ وَجَعَلْنَاهَا آيَةً لِلْعَالَمِينَ} فالواو تفيد الجمع

والاشتراك في المعنى؛ وتفيد معه الاتحاد في الزمن بين المعطوف؛ "أصحاب ... " والمعطوف عليه: "الهاء" فقد نجا نوح وأصحابه في وقت واحد -معاً- بدليل النصوص القرآنية الأخرى<sup>1</sup> وروايات التاريخ القاطع؛ فلا ترتيب ولا مهلة. ومن أمثلة الترتيب

والعقيب؛ جرى الماء وأرّوى الزروع.

وأنا فُقدت القرينة الدالة على الترتيب الزمني أو على المصاحبة فالأكثر اعتبارها للمصاحبة، ويلى هذا اعتبارها؛ فيكون المعطوف متأخرًا في زمنه عن المعطوف عليه. ومن النادر العكس، ويراعى في هاتين الحالتين عدم التعقيب إلا بقرينة. وإن وقعت "واو" العطف قبل: "إما" الثانية لم تفد معنى الجمع والتشريك، وإنما تفيد معنى آخر يقتضيه المقام الذي لا يسايره معنى الجمع؛ كالتخيير<sup>2</sup>؛ مثل: استَرْضَ إما مشيًا وإما ركوبًا....، وقد تكون للتخيير مباشرة بغير "إما"؛ نحو: سافر الآن بالقطار والطائرة. وقد يكون معناها التقسيم؛ نحو: الكلمة اسم، وفعل، وحرف. أحكامها:

- 1- من أحكام "واو" العطف، التي تشارك فيها بعض أخواتها<sup>3</sup>، أنها تعطف المفردات -كـبعض الأمثلة السابقة- والجمل<sup>4</sup>،

---

1 القصة كاملة في سورة هود، وفيها النص على نجاة نوح ومعه ركاب السفينة، حيث قال تعالى: {وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَّمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ} .

أي: استقرت السفينة بمن فيها بعد كل ما سبق على جبل معروف: يسمى: "الجودي".

2 معناه في ص 604 -وسيجيء الكلام على "إما" ومعانيها في ص 612-.

3 أنها قد تتجرد للاستئناف المحض، ولا تصلح لغيره وكذلك "الفاء" و"ثم".

4 بنوعيتها. فمثال الجملة الاسمية قولهم: "لا فقر أشدُّ من الجهل، ولا مأل أنفع من العقل، ولا حسَب كحسن الخلق ... " وقوله تعالى: {مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا} ، قول الشاعر المسهد:

فلا الصبح يأتينا، ولا الليل ينضي ... ولا الريح مأذون لها بسكون

ومثال الفعلية قوله تعالى: {قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ

مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ ... } . وقول الشاعر:

إذا صار الهلال إلى كمالٍ ... وتمَّ بهاؤه فارقُبَ محافه

أشباهها1. وأنها يجوز مع معطوفها بشرط أمن اللبس2، مثل قول الشاعر:  
إِنِّي مُقَسِّمٌ مَا مَلَكَتُ، فَجَاعِلٌ ... قَسَمًا آخِرَةً وَدُنْيَا تَنْفَعُ  
أي: واقسم دنيا. يريد: وقسمًا لدنيا ... ومن هذا قولهم: راكب الناقة طليحان3.  
والأصل: راكب الناقة والناقة طليحان. "أي:

- 
- 1 فمثال عطفه الجار مع مجرورة على مثلهما قول الشاعر:  
لَأَنْتَ أَحْلَى مِنْ لَذِيذِ الْكَرَى ... وَمِنْ أَمَانٍ نَالَهُ خَائِفُ  
ومثل الآية التي في ص559؛ وهي {كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ  
الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ....} . ومثال عطف الظرف على ظرف آخر قوله تعالى: {رَبَّنَا افْتَحْ  
بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنْتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ} .  
2 كما سيجيء في ص636. وكذلك يصح حذفها وحدها دون معطوفها طبقا لما في  
ص641. كما يصح حذف المعطوف عليه قبلها بالطريقة الموضحة في ص639 -  
والتي اشرنا إليها في رقم 2 من هامش الصفحة الآتية-.  
3 ومثل هذا كل مبتدأ مضاف أخبر عنه بخبر مطابق في التثنية، أو الجمع، للمضاف مع  
المضاف إليه من غير عطف. "وقد سبق إيضاح هذا لمناسبة أخرى في الجزء الأول  
ص497 م37 باب المبتدأ والخبر".  
وحذف حرف العطف مع معطوفه ليس مقصورا على الواو مع معطوفها، وإنما يشاركها  
فيه "إم" "كما سيجيء في "ب" ص596، وفي ص636" وكذا "الفاء" مع معطوفها  
كقوله تعالى في أحكام الصوم: {فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ  
أُخَرَ} .  
الأصل: فمن كان منكم مريضا أو على سفر فأفطر فعدة من أيام أخر - كما سيجيء  
في رقم 5 من هامش ص575-.  
والى هنا يشير ابن مالك في آخر الباب بقوله:  
وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعَ مَا عَطَفَتْ ... وَالْوَاوُ إِذْ لَا لَبْسَ، وَهِيَ انْفَرَدَتْ:  
بِعَظْفٍ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ ... مَعْمُولُهُ؛ دَفْعًا لَوْ هُمْ اتَّقَى  
مزال: قد حذف من موضعه وأزيل منه "راجع ص636".  
يقول: إن الفاء قد تحذف مع معطوفها، وكذلك الواو مع معطوفها، بشرط ألا يترتب  
على الحذف في الحالتين لبس. وتنفرد الواو بأنها تعطف عاملاً محذوفاً قد بقي معموله  
على الوجه الذي سنشرحه في ص563 التالية. ويريد بقوله: "دفعاً لوهم ... " بيان  
العلة في الحذف والتقدير: وأنها دفع لوهم يقودنا للوقوع في خطأ.



## متعبان"1

ب- وتنفرد الواو بأحكام نحوية تكاد تستأثر بها<sup>2</sup>:

منها: أنها الحرف المختص بعطف اسم على آخر حين لا يكتفي العامل في أداء معناه بالمعطوف عليه؛ نحو: تقاتل النمر والفيل؛ فإن العامل: "تقاتل" لا يتحقق معناه المراد بالمعطوف وحده: فلو قلنا: "تقاتل النمر"، ما تمّ المعنى: لأن المقاتلة لا تكون من طرف واحد؛ وإنما تقتضي معه وجود طرف آخر -حتمًا- كي يتحقق معناها. وكذلك: تنازع الظالم والمظلوم، فإن المنازعة لا تقع إلا من طرفين ... وكذلك تصالح الغالب والمغلوب.

1 ومن تلك الأحكام: أن الضمير -ونحوه مما يحتاج للمطابقة- بعدها تجب مطابقتها. في الأصح للمعطوف والمعطوف عليه معًا؛ ولا يراعى فيه حالة المعطوف وحده؛ يقال: جاء السائل والغريب فعاونتتهما. وفازت فاطمة وسعاد وعائشة فهنأتهن ... وهكذا ... "انظر رقم 4 من هامش ص 605 حيث الإيضاح. وبيان المرجع، ثم رقم 3 من ص 657.

وليس مما نحن فيه مثل قوله تعالى: {وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ} ، وقول حسان بن ثابت:

إِنَّ شَرْخَ الشَّبَابِ وَالشَّعْرَ الْأَسْوَدَ ... ما لم يعاصَ كان جنونًا  
لأن الكلام قائم هنا على حذف الخبر، أن المراد: والله أحق أن يرضوه، ورسوله كذلك  
إن شرخ الشباب ما لم يعاصَ كان جنونًا والشعر الأسود كذلك. فهو نظير قول  
الشاعر:

نحن بما عندنا وأنت بما ... عندك راضٍ. ولرأيي مختلفُ  
أي: نحن راضون بما عندنا. وأنت راض بما عندك ... "راجع كتاب مجمع البيان لعلوم  
القران ج 1 ص 175 و 197".

2 ومنها: أنها يجوز حذفها وحدها، كما يجوز حذف المعطوف عليه وحده دون حذفها  
فتصلح في هذه الصورة لأن تكون عاطفة أو غير عاطفة "بمعنى: رُبَّ" كما سبقت  
الإشارة في رقم 2 من هامش الصفحة السابقة وسيأتي الإيضاح في مكانه المناسب  
ص 639 و 641. وله بيان في ج 2 باب حروف الجر عند الكلام على: "رب".

ومثل: "سكنت بين النهر والحدائق 1 ومثل: تضيق الكرامة بين الطمع والبخل"؛ لأن معنى "بين" لا يتحقق بفرد واحد تضاف إليه 2، وهكذا غيرها من الكلمات التي تؤدي معنى نسبياً 3؛ مثل: تشارك، تعاون، اختصم، اصطف 4 ... ومنها: اختصاصها بعطف عامل قد حُذف وبقي معموله. نحو: "قضينا في الحديقة يوماً سعيداً أكلنا فيه وأشهى الطعام، وأطيب الفاكهة، وأعذب الماء" فكلمة: "أطيب" معطوفة على: "أشهى"، أي: أكلنا أشهى

1 يصح أن يقال: سكنت بين النهر وبين الحدائق، بتكرار "بين" إذا كان المتعاطفان اسمين ظاهرين كما في المثال، والغرض من التكرار هو تأكيد المعنى وتقويته. وهنا التكرار جائز مع العطف، بشرط أن تكون الأولى مضافة لاسم ظاهر مفرد "أي: لا يدل على تعدد" فان أضيفت لضمير دال على الأفراد وجب التكرار مع عطفه المكررة بالواو؛ طبقاً لما فصلناه في ب 2 ص 268 م 79 حيث جاء فيه ما نصه: "يجوز أن يقال المال بين محمود وبين علي: بزيادة "بي الثانية للتأكيد، كما قاله ابن بري وغيره، وبذلك

يرد على منع الحريري تكرارها راجع حاشية "ياسين" على التصريح، ج 2 أول باب العطف وكذلك حاشية الصبان ج 2 في ذلك الباب عند الكلام على واو العطف". ومن المسموع في هذا قول علي بن أبي طالب - كما جاء في كتاب "سجع الحمام، في حكم الإمام" ونصه:

"للمؤمن ثلاث ساعات ... وساعة يخلي فيها بين نفسه وبين لذاتها" 1. هـ. ويؤيد ما سبق أيضاً، ما ورد من نصوص فصيحة، نثرية وشعرية، وأدلة أخرى سجلناها هناك. 2 لهذا قالوا في بيت امرئ القيس:

قَفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ ... بِسَقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَخَوْمِلِ

أن التقدير: بين أماكن الدخول وحومل "الدخول وحومل: موضعان" وقيل أن الرواية هي: بين الدخول وحومل. فلا تقدير.

3 هو المعنى الذي لا يتحقق إلا بنسبته إلى اثنين "أو أكثر" يشتركان فيه؛ ويقع عليهما.

4 ومثل "استوى" في قول الشاعر يصف حاله مع أحد أقاربه:

صَبَرْتُ عَلَى مَا كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ ... وَمَا تَسْتَوِي حَرْبُ الْأَقَارِبِ وَالسَّلَمِ

ومثلها: "تَسَاوَى" بشرط أن يكون -كسابتها- إفادة التساوي بين شيء وآخر. هذا، وقد تقع الواو بعد كلمة: «سواء» التي تفيد التسوية ولكن بشرط أن تقع بين اسمين، وإلا توجد همزة التسوية، نحو: سواء علي الأخ والصديق الوفي. وهنا رأي سيويه، أما الكلام على التسوية والمراد منها ففي ص 585.

(563/3)

الطعام، وأكلنا أطيب الفاكهة. أما كلمة: "أعذب" فلا يصح -في الرأي الأغلب- عطفها على أشهى، إذ لا يصح أن يقال: أكلنا أعذب الماء؛ لأن أعذب الماء لا يؤكل، وإنما يُشرب، ولهذا كانت كلمة: "أعذب" معمولة لعامل محذوف، تقديره: شرب، أي: وشربنا أعذب الماء، والجملة بعد الواو معطوفة على الجملة التي قبلها وهي: أكلنا؛ فالعطف عطف جملة على جملة.

ومثل: "اشتد البرد القاسي في ليلة شاتية، فأغلقت الأبواب والنوافذ، وأوقدت نارا للدفء، والملابس الصوفية"؛ فلا يصح عطف كلمة: "الملابس" على "الأبواب" ولا على "نار" لفساد المعنى على هذا العطف؛ إذ لا يقال: أغلقت الملابس الصوفية، ولا أوقدت الملابس، وإنما هي معمول لعامل محذوف تقديره: وليست الملابس الملابس الصوفية، أو أكثرت الملابس الصوفية، أو نحو هذا مما يناسب الملابس، والجملة بعد الواو معطوفة على جملة: أغلقت. فالعطف عطف جملة على جملة، لا عطف مفرد على مفرد -كما سبقت الإشارة1-.

ولا فرق في المعمول الباقي بين المرفوع؛ نحو قوله تعالى: {اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ} ، والمنصوب؛ نحو قوله تعالى: {وَالَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ} ، والمجرور نحو قولهم: "ما كل سوداء فحمة، ولا بيضاء شحمة، والأصل في المثال المرفوع": {اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ} ؛ إذ لا يصح عطف "زوج" على الضمير المستتر الفاعل؛ وإلا كان فاعلاً مثله حُكماً؛ فيترتب على هذا أن يقال: اسكن زوجك، بوقوع الاسم الظاهر فاعلاً الأمر؛ وهذا لا يصح3. كما أن الأصل في المنصوب: "تَبَوَّأُوا الدار، وألقوا الإيمان"؛ لأن الإيمان لا يُسكن والأصل في المجرور: "ما كل سوداء فحمة ولا كل"

2 سكنوا.

3 يبيحه فريق من النحاة بحجة: "أنه قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع". وفيه تيسير. ولا يجوز إعرابه بدلاً من الفاعل المستتر؛ لأن الضمير لا يبدل من الضمير كما في "ب" ص 683.

(564/3)

بيضاء شحمةً" لئلا يترتب على العطف المباشر من غير تقدير المحذوف، عطف شيئين على معمولي عاملين مختلفين بحرف عطف واحد، وهذا ممنوع. والعاملان هما "ما" 1، وكلّ" والمعمولان هما: "بيضاء، وشحمة" 2.

هذا ما يقوله كثير من النحاة. ولكن الصحيح أن الواو العاطفة لا تختص بهذا الحكم وحدها، وإنما تشاركها فيه "فاء" العطف - كما سيجيء عند الكلام عليها 3 مثل: أحسن بدينار فصاعداً ... أي فاذهب صاعداً بالعدد 4 ...

ومنها جواز حذفها عند أمن اللبس 5؛ نحو: زرت أقاربي في الصعيد، وقابلت منهم: العم، والعمة، الخال، الخالة، أبناءهم ... أي: العم والعمة، والخال والخالة وأبناءهم. ومثل: قرأت اليوم: الصحف اليومية، المجلات، الرسائل، المحاضرات ... أي: الصحف اليومية، والمجلات. والرسائل، والمحاضرات ...

ومثل هذا يقال في سرد الأعداد، نحو: من الأعداد عشر، عشرون، ثلاثون، أربعون ... ومنها: عطف الشيء على مرادفه لتقوية معناه وتأكيده 6 كقولهم: الصمت والسكوت عن غير السداد سداد. وقولهم يعود البغي والطغيان وبالأعلى على صاحبه، فالمعطوف وهو: "السكوت" بمعنى المعطوف عليه: "الصمت" وكذلك الطغيان والبغي ... ومن هذا قوله تعالى: {قَالَ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَخُزْنِي إِلَى اللَّهِ} ، فكلمة: "بَثٌ" معطوف عليه؛ وكلمة: "خُزن" معطوف مرادف له في المعنى.

1 على اعتبار "ما" حجازية تعمل عمل: "ليس".

2 سبق هذا المثال في آخر باب الإضافة ص 161 لمناسبة هناك: ويعاد موضحاً في آخر هذا الباب ص 638.

3 في ص 575.

4 سبق إيضاح هذا في مكانه الأنسب ج 2 ص 304 م 86 باب الحال وحذف عامله.

5 الصحيح أن "الفاء" تشاركها في هذا الحكم. وكذا: "أو"، "كما سيجيء في ص 575 و611 و641. غير أن حذف الواو هو الأكثر.

6 قد تشاركها: "أو" في هذا أحياناً؛ كقوله تعالى: {وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ... } فالخطيئة هي الإثم -ولهذا إشارة تجيء في "د" من ص 611-.

(565/3)

ومثل النَّأي والبُعد1 في قول الخطيئة:

ألا حبذا هندٌ وأرضٌ بها هندٌ ... وهندٌ أتى من دونها النَّأي والبعدُ2

1 ومثل الجملتين الفعليتين: "أقوى ×"، وأقفر ×" في قول عنتره:

خَيْتٌ من طَلَلٍ تقادمَ عهدُهُ ... أَقْوَى وأقفرَ بعدَ أُمِّ الهَيْثَمِ ..

2 فيما سبق من تعريف العطف النسق يقول ابن مالك:

تَالٍ بِحَرْفٍ مُتَّبِعٍ عَطْفُ النَّسْقِ ... كَاخْصُصْ بُودَ وَثْنَاءٍ مِنْ صَدَقَ

يقول: إنه هو التالي الحرف مُتَّبِعٍ ما بعده لما قبله، أي: مشترك للثاني مع الأول في الحكم

الأعرابي. وساق مثلاً للتشريك في الحكم هو: أخصص من صدق بود وثناء، فحرف

العطف هو: الواو، وبالتالي المشارك في الحكم هو: "الثناء". ومعنى: "تال بحرف مُتَّبِعٍ":

أنه تال "تابع" بسبب حرف يُتَّبِع ما بعده لما قبله: فليس منه "أي" المفسرة، لأنها لا

تتبع ما بعدها لما قبلها إلا على الرأي الذي يعتبرها حرف عطف كالواو، وهو الرأي

الكوفي الحسن الذي أشرنا إليه "مفصلاً في رقم 1 من هامش ص 556". ثم ساق بيتين

ضمنهما أكثر حروف العطف التي سنشرحها في المكان الأنسب؛ هما:

فَالْعَطْفُ مُطْلَقًا بِوَائٍ - ثُمَّ - فَا - ... حَتَّى - أَمْ - أَوْ؛ كَفَيْكَ صِدْقٌ وَوَفَاٌ

وَأُتْبِعَتْ لَفْظًا فَحَسْبُ: بَلْ - وَلَا ... لَكِنْ؛ .....

ثم عاد الكلام على أحكام الواو فقال:

فَاعْطَفْهُ بِوَائٍ سَابِقًا، أَوْ لِاحِقًا ... فِي الْحُكْمِ، أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا

وَاخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي ... مُتَّبِعُهُ، كَاخْصُطَفَ هَذَا وَابْنِي

واقصر على ما سبق، ولم يذكر بقية أحكام الواو.

(566/3)

زيادة وتفصيل:

أ- ومما انفردت به الواو غير ما سبق:

1- عطف العام على الخاص<sup>1</sup>؛ نحو: زرت القاهرة. والخواضر الكبرى. وقوله تعالى:

{ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ } .

2- وقوعها بعد كلام منفي. عاطفة مفردًا. وبعدها "لا" النافية؛ نحو: شجاع النفس لا

يحب الجبن، ولا الكذب، ولا الرياء "أي: لا يجب كل واحدة من الصفات المذكورة".

فتكرار "لا" يفيد أن النفي واقع على كل واحدة وحدها من غير توقف على غيرها. ولو

لم تتكرر<sup>2</sup> "لا" لتوهمنا أنه مقصور على حالة اجتماعها مع غيرها<sup>2</sup>. فإن لم يوجد نفي

قبلها. أو قصدت المعية لم يصح مجيء "لا"<sup>3</sup>.

3- وقوعها بعد نفي عاطفة لمفرد، وبعدها: "لا" النافية؛ التي تؤكد الغرض السالف؛

نحو: لا تصدق الحلاف، ولا النمام، ولا الحاسد.

4- جواز الفصل بينهما وبين معطوفها بظرف. أو جار مع مجروره<sup>5</sup>، نحو: أينعت

حديقتان؛ حديقةً أمام البيت، وخلفه حديقةً<sup>5</sup>، ومثل قوله

1 وأما عكسه وهو: "عطف الخاص على العام" فتشاركها فيه "حتى" -كما سيجيء في

"ب" ص 584- نحو قوله تعالى: { حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى } . ونحو:

لا يأمن الناس الأيام حتى الملوك. "والصلاة الوسطى: هي صلاة وسط النهار. والمراد

بها: الظهر والعصر". وكل ما سبق مشروط بالألا يتطلب المعنى حرفاً آخر يفيد الترتيب

أو غيره ... انظر ما يتصل بهذا في آخر رقم 8 من ص 660.

2 راجع "التصريح عند الكلام على: "العاطفة"، ثم "المغني" عند الكلام على "الواو".

3 لهذا بيان هام "في ج 1 م 5 هامش ص 62 أو الكلام على موضوع: "الحرف".

ويتضمن -فيما يتضمن- النص على زيادة "لا" النافية، والغرض من زيادتها، ومعناها،

وإعرابها ... .

4 صرح بهذا "الصبيان" ولم يذكر خلافاً. لكن سيجيء في رقم 5 ما يعارضه.

5 والأخذ بهذا الرأي في "الواو" أنسب من الأخذ برأي آخر يمنع الفصل مطلقاً في غير

الضرورة الشعرية بين المعطوف وحرف العطف: "الواو" أو: "الفاء"؛ أما غير هذين

الحرفين من أدوات العطف فالرأيان متفقان على جواز الفصل بالظرف أو بالجار مع

مجروره. "راجع الهمع ج 2 آخر باب العطف، ص 141".

.....

تعالى: {وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا} .

5- عطف العقد 1 على النَّيْف، نحو: واحد وعشرون ... سبعة وثلاثون ... خمسة وأربعون ... و....

6- اقترانها بالحرف: "لكن"؛ كقوله تعالى: {مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ 2 وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ} .

7- وقوعها قبل الحرف "إما" المسبوق بمثله في كلام قبله؛ نحو: المنّ بالمعروف إما جهالةً، وإما سوء أدب.

8- العطف بها في أسلوب الإغراء والتحذير؛ نحو: الرفق والملاينة جهد طاقتك، وإياك والعنف ما وجدت سبيلاً للفرار منه.

9- عطف النعوت المتعددة المتفرقة التي منعوتها متعدد غير مفرّق: نحو: تنقلت في بلاد زراعية وصناعية وتجارية ... والواقع بعد هذه "الواو" يسمى معطوفاً، ولا يصح تسميته -الآن- نعتاً.

10- عطف المفردات التي حقها التشبيه أو الجمع، نحو قول الحجاج وقد مات

1 العقد هو: العدد الذي يجيء ترتيبه عاشراً بين الأرقام المتسلسلة المرتبة قبله. وتختصر العقود في لفظ: عشرة، عشرين، ثلاثين، أربعين، خمسين، ستين، سبعين، ثمانين، تسعين، والصحيح تسمية: "مائة" و"ألف" ومركباتهما "عقداً" أيضاً أما "النيف" فكل عدد يكون ترتيبه المتسلسل بين عقدين؛ ومنه: أحد عشر، اثنان وعشرون، ثلاثة وثلاثون، خمسة وأربعون. وثلاثون، خمسة وأربعون ... و....

2 الواو هي العاطفة، أما: "لكن" فحرف استدراك محض، -ومعناه وأحاطه في صفحة 161- وكلمة: "رسول" بالنصب، خبر "كان" المحذوفة، والجملة من "كان" ومعموليه معطوفة بالواو على الجملة الفعلية قبلها. وهذا على الرأي الأشهر القائل إن كلمة: "لكن" الاستدراكية المسبوق بالواو لا يقع بعدها إلا الجملة دائماً، ولا تكون عاطفة؛ وإنما العاطف الواو. أما على رأي من يجيز وقوع المفرد بعدها فالواو حرف عطف وكلمة: "رسول" معطوفة على كلمة: "أباً" انظر ص 616.

محمد ابنه، ومحمد أخوه: "محمد ومحمد في يوم واحد". وقول الشاعر الفرزدق:  
 إن الرزية لا رزية بعدها ... فِقْدَانُ مثل محمد ومحمد  
 وقول الآخر:

أَقْمَنَا بِهَا يَوْمًا، وَيَوْمًا، وَثَلَاثًا ... وَيَوْمًا لَهُ يَوْمُ التَّرْحُلِ خَامِسُ  
 يريد: أيامًا ثمانية ...

11- عطف السبي على الأجنبي في: "الاشتغال"؛ نحو: محمدًا أكرمت عمرًا وأخاه1.  
 ومثل: محمد مررت بأخيك وأخيه1.

12- عطف كلمة: "أيّ" على مثلها2، كقول الشاعر:  
 فَلَيْسَ لِقَيْتِكَ خَالَيْنَ لَتَعْلَمَنَّ ... أَيِّي وَأَيْكَ فَارِسُ الْأَحْزَابِ

13- عطف الظرف: "بين" على نظيره، مثل: المال بيني وبين أهلي3.

14- عطف السابق في زمنه على اللاحق، نحو: قوله تعالى: {كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى  
 الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ} .

15- المتعاطفان بالواو لا يختلفان بالسلب والإيجاب إذا كانا مفردين فلا يصح: لا  
 الشمس طالعة والقمر.

16- وجول الفصل بها مع إهمالها بين كلمتين مُعَيَّنَتَيْنِ ينشأ منهما مسموع من التركيب  
 المزجي "من أمثلته: كَيْتَ وَكَيْتَ. ذَيْتَ وَذَيْتَ ... " بالتفصيل والبيان الآتين في الموضع  
 الأنسب -ج4 باب: "كم" م168 ص540.

17- جواز عطفها عاملاً قد حذف وبقي معموله على الوجه المشروح في ص615.  
 ب- يرى الكوفيون من خصائص الواو وقوعها زائدة؛ كالتي في قوله تعالى: {وَسِيقَ  
 الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا

"1، 1" الضمير راجع إلى "محمد" في المثالين.

2 بالتفصيل الذي سبق في "ج" من ص107.

3 راجع ما يختص بتكرار الظرف: "بين" في رقم 1 من هامش ص563.



وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طُبِّئْتُمْ فَأَدْخُلُوهَا خَالِدِينَ { فالواو التي قبل: "فُتِحَتْ" زائدة عندهم<sup>1</sup>. ومثل قوله تعالى: { فَلَمَّا أَسْلَمْنَا وَتَلَّهِ لِلْجَبِينِ { أي: تَلَّهِ للجبين<sup>2</sup>.

والبصريون يؤولون الآيتين وشبههما بتأويلات منها: أن الواو عاطفة أصلية وجواب "إذا" و"لما" محذوف.... لكن التأويل عسير في قول الشاعر:  
ولقد رمقتك في المجالس كلها ... فإذا وأنت تعين من يبغي  
والمراد: فإذا أنت. وقول الآخر:  
فما بال من أسعى لِأَجْبُرَ عظمه ... حَفَاطًا، وينوي من سفاهته كسرى  
أي: ينوي من سفاهته.

وإنما كان التأويل هنا عسيراً لأن ما بعد إذا "الفجائية" لا يقترن بالواو. ولأن جملة "ينوي" على تأويلها بأنها حالية هي جملة مضارعية مثبتة، وصاحب الحال هو "من" والجملة المضارعية المثبتة لا تقع حالاً مقترنة بالواو إلا على تقديرها خبراً لمبتدأ محذوف والجملة في المبتدأ المحذوف وخبره هي الحال ... فهي محتاجة للتأويل والحذف. ولا داعي لهذا أو لغيره من التأويلات. فمذهب الكوفيين أوضح وأقل تعسفًا، والأخذ به هنا أيسر<sup>3</sup>، لكن الأفضل التخفيف من الزائدة قدر الاستطاعة، والبعد عن استعمالها؛ فراراً من اللبس، ومن التأويل بغير داع.

ح- هل "الواو" الواقعة بعد "بل" نوع من الزائدة؟ مثل: الصالح أمين،

1 مستدلين بالآية الأخرى الخالية من الواو -وكلتاها في سورة: "الزمر"، ونصها: { ... وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ... } .

2 بمعنى صرعه وألقاه على الأرض حتى لمسها جبينه. والقصة عن إبراهيم حين أراد أن يحقق رؤيا منامية؛ مضمونها أنه يذبح ابنه. ففهم منها أن هذا إحياء من الله يجب تنفيذه؛ فهم به، ورضي الولد بقضاء الله. ولكن الله أوحى إلى نبيه تركه، والتضحية بدله بشيء آخر.

3 علمًا بأن اللفظ الزائد "حرفًا أو غير حرف" إنما يزداد لغرض مقصود -طبقًا لما شرحناه في ج 1 م 5- الزيادة والتفصيل -عند الكلام على الحرف.

(570/3)

.....

بل ومحسن ... الجواب في "ج" من ص 628.

د- تختص همزة الاستفهام دون باقي أخواتها بالدخول على أحد ثلاثة من حروف العطف ولا تدخل على غير هذه الثلاثة، هي: "الواو، الفاء، ثم" فمثالها قبل الواو قوله تعالى: {أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ حِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ وَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ} ، وقبل "الفاء" 1 في قوله تعالى عن المشركين: {فَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا أَفَلَا تَعْقِلُونَ} ، وقبل "ثم" 2 قوله تعالى: {قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ بَيَاتًا أَوْ نَهَارًا مَادَّا يَسْتَغِجِلُّ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ} ... ولا بد أن يكون المعطوف بعد الثلاثة جملة. وقد اشتهر النحاة في هذا رأيان 3.

أولهما: وهو رأي جمهورهم أن الهمزة تركت مكانها بعد حرف العطف، وتقدمت عليه؛ تنبيهًا على أصالتها في التصدير -كما يقولون- فالجملة بعد العاطف معطوفة على الجملة التي قبله وقبل الهمزة. ما لم يمنع من هذا العطف مانع" كأن تكون إحدى الجملتين إنشائية والأخرى خبرية؛ عند من يمنع العطف بين الجملتين المختلفتين خبرًا وإنشاءً، مثل هذه الصورة. فتكون الجملة عنده بعد حرف العطف معطوفة على أخرى محذوفة مماثلة لها في الخبرية أو الإنشائية ... .

ثانيهما: وهو رأي الزمخشري أن الجملة بعد العاطف معطوفة على جملة محذوفة موقعها بين الهمزة والعاطف. والأصل مثلًا، أنسوا ولم يتفكروا؟ -أأغمضوا عيونهم ولم ينظروا؟ - أقعدوا ولم يسيروا ... ؟ -أكفرتم ثم إذا وقع

1 انظر رقم 3 من هامش ص 575.

2 انظر "ب" من ص 579.

3 كما ستجيء الإشارة في ص 639.

آمنتم به....؟ والرأي الأول أشهر. وبالرغم من ذلك فإن كلا الرأيين معيب؛ لقيامه على الحذف والتقدير، أو التقديم والتأخير، ولعدم انطباق كل منهما على بعض الصور الأخرى التي يدور حولها وحول ما سبق جدل طويل واعتراضات مختلفة<sup>1</sup>.  
فما السبب في هذا التكلف؛ والالتجاء إلى الحذف، والتقدير، والتقديم، والتأخير وعندنا ما هو أوضح وأيسر، وأبعد من التأويل؛، وذلك باعتبار الهمزة للاستفهام، وبعدها "الواو" و"الفاء"، و"ثم" حروف استئناف داخلية على جملة مستأنفة. وقد نص النحاة على أن كل واحد من هذه الثلاثة يصلح أن يكون حرف استئناف.  
ولا مانع أيضاً أن تدخل الهمزة -هنا- على حرف العطف مباشرة؛ مسيطرة للنصوص الكثيرة الواردة في القرآن وغيره، ولن يترتب على أحد هذين الرأيين إخلال بمعنى، أو تعارض مع ضابط لغوي.

"ملاحظة" في غير الهمزة من أدوات الاستفهام يجب تقييم حرف العطف وتأخير أداة الاستفهام عنه؛ لأن هذا هو قياس جميع الأجزاء في الجملة المعطوفة، نحو: قوله تعالى: {وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ} ، وقوله تعالى: {فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ} ...

1 نراها في بعض المراجع، كالمعني وحواشيه، باب الهمزة.

## 2- الفاء:

معناها الغالب هو الترتيب بنوعيه "المعنوي والدكري" مع التعقيب فيهما وإفادة التشريك. والمراد بالترتيب المعنوي: أن يكون زمن تحقق المعنى في المعطوف متأخراً على زمن تحققه في المعطوف عليه؛ نحو: "نفَعْنَا بِذُرِّ الْقَمْحِ لِلزَّرْعَةِ، فَإِنْبَاتُهُ، فَنَضِجُهُ، فَحَصَادُهُ"، .... و.... فرمن البذر سابق على زمن الإنبات، والنضج، وما بعده.  
والمراد: بالترتيب الدكري: أن يكون وقوع المعطوف بما بعد المعطوف عليه بحسب

التحدث عنهما في كلام سابق، وترتيبهما فيه، لا بحسب زمان وقوع المعنى على أحدهما، كأن يقال لمؤرخ: حدثنا عن بعض الأنبياء؛ كآدم، ومحمد وعيسى، ونوح، وموسى - عليهم السّلام- فيقول: اكتفى اليوم بالحديث عن محمد، فعيسى. فوقوع عيسى " بعد الفاء لم يقصد به هنا الترتيب الزمني التاريخي؛ لأن زمن عيسى أسبق في التاريخ الحقيقي من زمن محمد، وإنما قصد مراعاة الترتيب الدّكري "أي: اللفظي" الذي ورد أولاً في كلام السائل، وتضمن ذكر "محمد" قبل "عيسى" 1.

والمراد بالتعقيب: عدم المهلة يتحقق بقصر المدة الزمنية التي تنقضي بين وقوع المعنى على المعطوف عليه ووقوعه على المعطوف؛ نحو: وصلت الطائرة فخرج المسافرون. وأول من خرج النساء فالرجال ... فخرج المسافرين

---

1 ويدخل في الترتيب الدكري "عطف المفصل على الجمّل"؛ كقوله تعالى: {وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ} . وقوله تعالى: {فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرَنَا اللَّهَ جَهْرَةً} . وقوله تعالى: {فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ} .

ومن الترتيب الدكري: "الترتيب الإخباري"؛ وهو الذي يقصد به مجرد الإخبار وسرد المعطوفات بغير ملاحظة ترتيب كلامي سابق، ولا ترتيب زمني حقيقي، وإنما يقصد به - بشرط وجود قرينة- ذكر المعلومات واحدة بعد واحدة، فالفاء -في هذا- كالواو التي ملطقت الجمع؛ نحو: تغير الجو، واشتدت الرعود، فالبروق، فتراكم المياه في المنحنيات، فالأمطار.... ونحو: هذا عالم فأبوه، فجده ...

(573/3)

---

-في المثال- يجيء سريعاً بعد وصول الطائرة، وخروج الرجال يكون بعد خروج الرجال يكون بعد خروج النساء مباشرة من غير انقضاء وقت طويل في الصورتين.... وقصر الوقت متروك تقديره للغرف الشائع؛ إذ لا يمكن تحديد الوقت القصير أو الطويل تحديداً عاماً يشمل كل الحالات. فقد يكون الوقت قصيراً في حالة معينة، ولكنه يُعَدّ طويلاً في أخرى.

وبمناسبة إفادتها الترتيب نشير إلى قاعدة سبقت 1؛ هي: أن "المعطوفات" المتعددة تقتضي أن يكون لها جميعاً "معطوف عليه" واحد، وهو: الأول الذي يسبقها كلها،

وقبل كل معطوف حرف عطف خاص به. ولكن إذا كان حرف العطف يفيد الترتيب؛  
"مثل: "الفاء" و"ثم" وجب أن يكون المعطوف عليه هو السابق عليهما مباشرة، ولو لم  
يكن هو الأول: نحو: تكلم في النادي الرئيس والوكيل والمحاضر، فالناثر ثم الشاعر.  
فالوكيل والمحاضر معطوفان على الرئيس، أمّا كلمة: "الناثر" فمعطوفة على: "المحاضر"  
وأمّا كلمة: "الشاعر" فمعطوفة على "الناثر" 2...  
وتفيد كثيراً مع الترتيب والتعقيب، "التسيب"؛ أي الدلالة على السببية 3؛ "بأن يكون  
المعطوف متسبباً عن المعطوف عليه" ويغيب هذا في شيئين؛ عطف الجمل، نحو: رمى  
الصيد الطائر فقتله 4، وفي المعطوف المشتق، نحو: أنتم -أيها الجنود- واثقون  
بأنفسكم، فهاجمون على عدوكم، ففاتكون به. فمنتصرون عليه...  
ومن أحكام الفاء 5:

- 1 في أول الباب في رقم 2 من هامش ص 555 حيث البيان المفيد.
- 2 فإن جاء بعد ذلك عاطف لا يفيد الترتيب كان ما بعده معطوفاً على الذي قبل  
العاطف مباشرة، طبقاً للبيان الهام والذي في هامش ص 555.
- 3 ولكنها لا تسمى اصطلاحاً في هذه الحالة "فاء السببية" إلا إذا دخلت على مضارع  
منصوب "بأن المصدرية" المضمرّة التي تنصبه بشروط معينة مدونة في موضعها الأنسب  
وهو: باب: "إعراب الفعل"، أول الجزء الرابع، ص 65، م 149.
- 4 ومثل قول الشاعر:  
رُبَّمَا اسْتَحَالَ السَّعْدُ نَحْسًا ... فذاق المعتدي مما أذاقه
- 5 إنها قد تتجرد أحياناً للاستئناف المحض ولا تصلح لغيره -وكذلك: "الواو"، و"ثم".

(574/3)

أنها لا تنفصل من معطوفها بفاصل 1 اختياريًا، فلا بد من اتصاليهما في غير الضرورة  
الشعرية. وأنها تعطف المفردات 2 والجمل كما في الأمثلة السالفة 3، وأنه يجوز حذفها  
بقريئة كما أن "الواو" و"أو" 4 كذلك نحو: قطعت سنوات التعلم؛ الأولى، الثانية،  
الثالثة، الرابعة... ونحو: أنفقت المال درهمًا، درهمين، ثلاثة وأنها قد تحذف مع  
معطوفها؛ كآلية التي سلفت 5.  
وتختص الفاء 6: بأنها تعطف جملة لا تصلح صلة، ولا خبرًا، ولا نعتًا؛ ولا حالًا على

جملة تصلح لذلك، والعكس، بأن تعطف جملة تصلح لتلك الأشياء على جملة لا تصلح. "وسبب عدم الصلاحية في الصور السالفة كلها: خلو الجملة من الرابط، ووجوده في الجملة الصالحة" 7... فمثال عطفها جملة لا تصلح صلة على جملة أخرى تصلح: "الذي عاونته ففرح الوالد مريض" ومثال العكس: "التي وقف القطار فساعدتها على النزول عجوز ضعيفة".

---

1 كما سيجيء في رقم 4 من ص 658. وقد سبق -في رقم 5 من هامش ص 567- رأي يميز الفصل بالظرف أو الجار مع مجروره بين ألفاء ومعطوفها. ولكن الرأي الذي يمنع الفصل في غير الضرورة الشعرية هو الصحيح إذا كانت أداة العطف هي "الفاء"، والاقتصار عليه واجب.

2 المراد من المفرد في باب العطف مدون في رقم 3 من هامش ص 557 وله تكملة مفيدة في ص 642.

3 في ص 573 وهامشها ... ، ويجوز عند عطفها الجمل أن تسبقها همزة الاستفهام - إن اقتضى المعنى ذلك- على الوجه المشروح في "د" من ص 570 فهي "الواو"، و"ثم"، في هذا، ولا يقع من حروف العطف بعد همزة الاستفهام مباشرة غير أحد هذه الثلاثة. 4 انظر "ج" من ص 611 ثم ص 641.

5 في رقم 3 من هامش ص 561 وهي قوله تعالى: {فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ... } أي: فأفطر، فعدة من أيام أخر، وفي ص 636 أمثلة أخرى. وكذلك يصح حذف المعطوف عليه قبلها، طبقاً للبيان الذي في ص 639.

6 ومما تختص به الفاء: أنها حرف العطف الوحيد الذي يصلح للدخول على الفعل المطاوع لأصله؛ نحو: فتحت الباب -فانفتح- علمت الراغب فتعلم، ولا يصح مجيء غيره من حروف العطف -طبقاً للبيان الهام الخاص بأحكام المطاوعة ج 2 م 66 ص 980

7 وقد سبق هذا في مكانه من الأبواب الخاصة بتلك الجمل.

(575/3)

---

ومثال عطفها جملة لا تصلح خبراً على أخرى تصلح: "الحديقة يرعاها البستاني فيكثر الثمر". ومثال "العكس: الحديقة أهمل البستاني فقل ثمرها".

ومثال عطفها جملة لا تصلح نعتًا على أخرى تصلح: "هذا حاكم سهر على خدمة رعيته؛ فسعدت الرعية". ومثال العكس: "هذا حاكم شكا الناس فأزال أسباب الشكوى".

ومثال عطفها جملة لا تصلح حالًا على أخرى تصلح: "أقبل المنتصر يتهلل وجهه فتشرح القلوب" ومثال العكس "أقبل المنتصر تنشرح القلوب فيتهلل وجهه". هذا، والفاء كالواو في أنها تعطف عاملاً قد حذف، وبقي معموله؛ نحو اشترت الكتاب بدينار فصاعداً<sup>1</sup>؛ والأصل -مثلاً: فذهب الثمن صاعداً.

"ملاحظة": من الفاء العاطفة للمفرد: "فاء السببية، التي ينصب بعدها المضارع بأن المستتره وجوباً، فالمصدر المؤول بعدها مفرد معطوف بما على مفرد قبلها - كما سيجيء في مكانه 2 ...

وهناك نوع من الفاء يسمى: "فاء الفصيحة"، سيجيء الكلام عليه<sup>5</sup>. ونوع آخر تكون الفاء فيه -في بعض الآراء- حرف عطف صورة لا حقيقية؛ فشكلها وظاهرها أنها عطف، مع أنها في الحقيقة والواقع مهملة وليست عاطفة، وقد سبق الكلام على هذا النوع<sup>4</sup>.

بقي حكم الضمير العائد على المتعاطفين بعد الفاء العاطفة من ناحية المطابقة وعدمها وسيجيء البيان<sup>5</sup> ...  
3- ثم:

ومعناها الترتيب مع عدم التعقيب، "أي: الترتيب مع التراخي"؛ وهو: انقضاء مدة زمنية طويلة بين وقوع المعنى على المعطوف عليه ووقوعه على

---

1 انظر ص 563 ورقم 1 من هامش ص 363.

2 وهو عمل "فاء السببية" باب: نواصب المضارع - ج 4 م 149 ص 333.

3 في ص 637 وهامشها.

4 في ص 536.

5 في رقم 3 من ص 657.

المعطوف. وتقدير المدة الزمنية الطويلة متروك للغرف الشائع - كما رددنا<sup>1</sup>؛ فهو وحده الذي يحكم عليها بالطول أو القصر، ولا يمكن وضع ضابط آخر يحددها؛ لأن ما يعتبر طويلاً في حادثة معينة قد يكون قصيراً في غيرها؛ فمَرَدُّ الأمر للغرف. ومن الأمثلة: زرعت القطن، ثم جنيته ... دخل الطالب الجامعة ثم تخرّج ناجحاً - كان الشاب طفلاً ثم صبياً، ثم غلاماً؛ ثم شاباً فتياً. ومن أحكامها:

أما تعطف المفردات والجمل، كما في الأمثلة السالفة<sup>2</sup> ... وقد تدخل عليها تاء التأنيث<sup>3</sup> لتفيدها التأنيث اللفظي؛ فتختص بعطف الجمل، نحو: مَنْ ظَفِرَ بحاجته تُمَتَّ قَصَرٌ في رعايتها كان حزنه طويلاً، وعُصَّتُهُ شديدة.

ومنها: - وهذا قليل جائز - أنها قد تكون بمعنى واو العطف، فتفيد مطلق الجمع والاشتراك من غير دلالة على ترتيب، بشرط وجود قرينة؛ نحو: لما انقضى الليل، واستنار الكون، ثم طلعت الشمس، واقترب ظهور الفجر سارع الناس إلى أعمالهم<sup>4</sup>..

## 1 في ص 574.

2 اقتصر ابن مالك في الكلام على "الفاء"، وثم على ما يأتي:

و"الفاء" للترتيب باتّصال ... و "ثم" للترتيب بانفصال

"اتصال": أي: بغير مهلة زمنية. "بانفصال": بمهلة زمنية، "والمهلة هي ما يعبرون عنها بالتراخي. وعدم المهلة هو التعقيب" - وقد أوضحناهما في ص 573 و 574 - ثم قال في الفاء:

واخْصُصْ بِفَاءٍ عَطَفَ مَا لَيْسَ صَلَةً ... عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَةُ

يريد: تختص الفاء بأنها تعطف جملة لا تصلح أن تكون صلة؛ لخلوها من الرابط على جملة أخرى تصلح صلة لاشتغالها على الرابط، ولهذا الحكم أشباه وتفصيلات شرحناها "في ص 575" وسيذكر في آخر الباب ص 636 اختصاص آخر لها أشرنا إليه من قبل "في رقم 3 من هامش ص 561" هو أنها - كالواو - يجوز حذفها مع معطوفها.

3 وهذه التاء الداخلة على الحروف يجوز تسكينها أو تحريكها بالفتحة. أما كتابتهما فمفتوحة "غير مربوطة".

4 ومن هذا قول ابن مالك في أول باب من ألفيته:

كلأنا لفظٌ مفيدٌ؛ كاستقم ... واسمٌ، وفعلٌ، ثم حرفٌ، الكلّم

قال الأشموني ما نصه:

"ثم" في قوله: "ثم حرف...."، بمعنى الواو؛ إذ لا معنى للتراخي بين الأقسام. ويكفي في



الإشعار بالخطاط درجة الحرف عن قسميه ترتيب الناظم لها في الذكر على حسب ترتيبها فيا لشرف، ووقوعه طرفاً. ١. هـ.

(577/3)

ويدخل في هذا القليل الجائز أن يكون للترتيب الذكري الإخباري، "وهو: الذي سبق إيضاحه 1 في "الفاء" نحو: بلغني ما صنعت اليوم، ثم ما صنعت أمس أعجب. أي: ثم أخبرك أن الذي صنعته أمس أعجب.

ومنه قول الشاعر:

إن مَنْ سادَ ثم سادَ أبوه ... ثم قد سادَ قبل ذلك جدُّه ...

ومنها: أنها تكون بمعنى "الفاء" أحياناً فتفيد الترتيب مع التعقيب بقرينة؛ نحو شرب العاطش ثم ارتوى.

ومنها: أن إفادتها الترتيب توجب -عند تعدد المعطوف عليه قبلها بتفريق- أن يكون

معطوفاً تابعاً لما قبلها مباشرة من المعطوفات؛ طبقاً للبيان الذي تقدم 2؛ ففي مثل:

قرات الآية، والقصيدة، والخطبة. والرسالة ثم النشيد ... يتعين أن يكون النشيد معطوفاً

بها على الرسالة، كما يتعين أن يكون كل واحد من المعطوفات الأخرى التي قبلها

معطوفاً على الآية.

ومنها: أنها قد تكون أحياناً حرف عطف في الصورة الظاهرة دون الحقيقة الواقعة؛

فشكلها الظاهر هو شكل العاطفة، ولكنها لا تعطف مطلقاً وقد سبق 3 الكلام على

هذا النوع.

1 في هامش ص 573.

2 في ص 574 وللبيان المفيد الذي في رقم 2 من هامش ص 555.

3 في: هـ ص 536.

(578/3)

زيادة وتفصيل:

أ- أشار النحاة إلى وهم يقع فيه من يعرب: "ثم" حرف عطف في قوله تعالى: {أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ} لأن "ثم" لا تصلح عاطفة هنا؛ إذ إعادة الخلق لم تقع، وإذا لم تقع فيكيف يُقرون برؤيتها؟ لهذا كانت "ثم" لاستئناف في الآية. ويؤيد كونها للاستئناف في الآية قوله تعالى بعد ذلك: {قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ}؛ فمن المستحيل أن يسيروا فينظروا بدء الخلق ثم إنشاء النشأة الآخرة. والاستئناف أحد المعاني التي تؤديها ثلاثة من الأحرف؛ هي: "الواو، والفاء، و"ثم". وحين يكون الحرف للاستئناف لا يكون للعطف. قال الفيروزبادي صاحب "القاموس المحيط" في كتابه الآخر المسمى: "بصائر ذوي التمييز" عند الكلام على معاني "ثم" 1- ما نصه: "تكون للابتداء كقوله تعالى في سورة فاطر: {وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ إِنَّ اللَّهَ بِعِبَادِهِ لَخَبِيرٌ بَصِيرٌ} ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۚ ١. هـ.

وسيجيء في الجزء الرابع -عند الكلام على "واو المعية". باب إعراب الفعل 2- ما يؤيد وقوع "ثم" للاستئناف، ويزيد الحكم بياناً ووضوحاً.

ب- "ثم" تصلح للوقوع بعد همزة الاستفهام مباشرة إذا كان المعطوف بها جملة، واقتضى الاستفهام على الوجه المشروع في "د" من ص 570 فهي كالواو والفاء 3 في هذا. ولا يقع بعد الاستفهام مباشرة من حروف العطف غير هذه الثلاثة.

ج- ما حكم الضمير بعد "ثم" إذا كان عائداً على "المتعاطفين" أيطابقهما أم لا يطابق؟ الجواب في رقم 3 من ص 657.

1 ج 2 ص 344.

2 م 149.

3 انظر رقم 3 من هامش ص 575.

(579/3)

4- حتى:

معناها الدلالة على المعطوف بلغ الغاية في الزيادة أو النقص بالنسبة للمعطوف عليه 1؛ سواء أكانت الغاية حسية أم معنوية، محمودة أم مذمومة، نحو: لم يبخل الغني الورع

بالمال حتى الآلاف، ولم يُقَصِّرْ في العبادة حتى التَهَجُّدِ 2. ومثل: حبسَ البخيل أمواله حتى الدِّرْهَمَ، وارتضى لنفسه المعاييب حتى الاستجداء.  
ولا تكون عاطفة إلا باجتماع شروط أربعة 3:  
أ- أن يكون المعطوف بها اسماً "فلا يصح أن يكون فعلاً، ولا حرفاً 4، ولا جملة 5"،  
نحو: استخدمت وسائل الانتقال حتى الطائرة، فلا يجوز

1 بمعنى أن المعطوف عليه لو استمر متجهًا في صعوده أو في انخفاضه لكان غاية ما يصل وينتهي إليه من شرف أو خسة، أو قوة أو ضعف،.... أو نحو هذا من كل ما يفيد زيادة ونقصًا هي الدرجة التي وصل إليها المعطوف. "وكل هذا بحسب التخيل العقلي المحض، لا الواقع؛ لأن الواقع الخارجي قد يعارضه انظر رقم 2 من هامش ص 582.

2 الصلاة بالليل.

3 زاد بعضهم شرطًا آخر؛ هو: أن يكون المعطوف بها مشتركًا مع المعطوف عليه في معنى عاملها؛ فلا يصح:

صمت الأيام حتى يوم عيد الفطر: لأن يوم عيد الفطر لا يباح صومه شرعًا.

4 لأن الحرف -في الغالب- لا يدخل على نظيره في اللفظ والعمل إلا في التوكيد اللفظي، أو في الضرورة الشعرية.

5 إذا دخلت "حتى" على جملة فعلية فعلها ماضٍ أو على جملة اسمية، فهي حرف ابتداء، وهي: كما قال الخصري ج 2 باب العطف عند الكلام على: "حتى" الداخلة على جملة مضمونها غاية "أي: نهاية" لشيء قبلها؛ مثل قول الشاعر:  
ملأنا البر حتى ضاق عنا ... وبحر الأرض ثماؤه سفينا

في بعض الروايات وسئل: "المعروف يأسر القلوب، حتى قلوب الأعداء مأسورة به".  
فإن دخلت على مضارع مرفوع بابتدائية، أو منصوب فجارة. ولا بد في الابتدائية ألا تنقطع الصلة المعنوية بين ما قبلها وما بعدها، برغم أن ما بعدها لا بد أن يكون جملة مستقلة في إعرابها. أما قول الفرزدق يذم "كُلَيْبًا" قبيلة الشاعر جرير:

فواعجبًا!! حتى كليب تَسُبُّني ... كأن أباهَا تُهَشِّلُ أو مُجَاشِع

وتُهَشِّلُ ومجاشع من آباء الفرزدق فيقول المغني، ج 1 عند الكلام على "حتى" ما نصه:  
"لا بد من تقدير محذوف قبل "حتى" في هذا البيت يكون ما بعد حتى غاية له، أي:

فواعجبًا "يسبني الناس حتى كليب تسبني ... " ا. هـ. "كما سيجيء في باب إعراب المضارع بأن مضمرة وجوبًا. أما "الجارة ففي ج 2 م 90 ص 545".

العطف في نحو: صفحت عن المسيء حتى خَجَل، وتركته لنفسه حتى نَدِم، ولا في قول المعري:

وهَوَّنْتُ الخطوب عليّ، حتى ... طَأْنِي صرت أَمْنَحُهَا الودادا

ب- أن يكون الاسم المعطوف بما اسماً ظاهراً لا ضميراً، وصريحاً لا مؤولاً؛ فلا يجوز اعتبارها حرف عطف في مثل: انصرف المدعوون حتى أنا. وقد ارتضى بعض المحققين الاستغناء عن هذا الشرط، وأجاز المثال السالف، وأشباهه. وفي الأخذ برأيه توسعة وتيسير. كما لا يجوز اعتبارها عاطفة في مثل: "أحب المقالات الأدبية حتى أقرأ الصحف"؛ لما يترتب على هذا من وقوع معطوفها مصدراً مؤولاً. وهذا لا يصح.

ج- أن يكون المعطوف بعضاً حقيقياً<sup>1</sup> من المعطوف عليه، أو شبيهاً ببعض<sup>2</sup>، أو بعضاً بالتأويل<sup>3</sup>. فمثال البعض الحقيقي: بالرياضة تقوى

1 البعض الحقيقي -هنا- إما أن يكون جزءاً من الكل بحيث لا يوجد الكل الكامل بغيره؛ نحو: أفاد الدواء الجسم حتى الإصبع، وإما أن يكون فرداً في مجموع؛ نحو: سهر الجيش حتى القائد، وأما أن يكون نوعاً من جنس يشمل أنواعاً كثيرة؛ نحو: النبات نافع حتى المتسلق.

2 هو العَرَضُ الملازم للكل من غير أن يدخل في تكوين ذاته الأصلية؛ كالجمال والعلم، واللون، والخلق، والصوت، نحو: راقني الخطيب حتى ابتسامته ...

3 أي: بتقدير أنه كالبعض، واقتراض ذلك. والمراد به: ما يصاحب "الكل" ويرافقه في أحيان كثيرة دون أن يكون جزءاً حقيقياً منه، ولا ملازماً له ملازمة دائمة ... نحو: حضر القطار فنزل المسافرون، حتى الحقائق. وهذا يقتضي أن يكون البعض التأويل ملاحظاً في نفس المتكلم عند النطق بالكل، وداخلاً في نيته وتقديره أنه بمنزلة البعض؛ لأهميته وشدة اتصاله ومن أمثلته التي عرضها النحاة قول شاعر يصف هارباً من مسلكه الذي أمر بقتله:

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله ... والزاد حتى نعله ألقاها

برواية من نصب كلمة: "نعل" على اعتبار أن ما قبلها وهو "ألقى الصحيفة.. والزاد" في تأويل: ألقى عنه الحمل الثقيل. ونعله بعض ما يثقله؛ فيكون معطوفاً على "الصحيفة"، وهناك روايات في ضبط تلك الكلمة لا تعيننا هنا.

الأعضاء حتى الرجل، ومثال الشبيه بالبعض: أعجبنى العصفور حتى لونه 1 ومثال  
البعض بالتأويل: تمتعت الأسرة بالعيد حتى طيورها.  
د- أن تكون الغاية الحسية أو المعنوية محققة لفائدة جديدة، فلا يصح: قرأت الكتب  
حتى كتابًا، ولا سافرت أيامًا حتى يومًا ...  
أحكامها:

منها: أنها لمطلق الجمع كواو العطف عند عدم القرينة؛ فلا تفيد الترتيب الزمني بين  
العاطف والمعطوف في الحكم نحو: أدت الفرائض الخمس حتى المغرب، ووفيت أركان  
كل صلاة حتى الركوع 2، وكقول الشاعر:

رجالي - حتى الأقدمون - تمالئوا ... على كل أمر يورث المجد والحمدا  
ومنها: إعادة حرف الجر وجوبًا بعد "حتى" إذا عطف بها آخر شيء، والمعطوف عليه  
مجرور بمثل ذلك الحرف، ويلتبس المعنى بعدم إعادته؛ نحو: سافرت في الأسبوع الماضي  
حتى في آخره، إذا كان المراد السفر في أوقات متقطعة من الأسبوع، وبعضها في آخره.  
فلو لم تذكر كلمة: "في" مرة ثانية بعد: "حتى" لكان من المحتمل فهم المراد بأنه السفر  
المتصل من أول الأسبوع إلى آخر لحظة فيه. وهذا غير المقصود، فمن الواجب أن يعاد  
بعدها حرف الجر إذا كان "المعطوف عليه" مجرورًا بمثيله؛ لكيلا تلتبس بالجارة. فإن  
تعيّن 3 العطف بحيث يمتنع اللبس المعنوي كانت الإعادة جائزة لا واجبة، نحو: فرحت  
بالقادمين حتى أولادهم، وقول الشاعر:

1 ولا يصح: حتى: نظيره، أو فرخه، كما لا يصح أعجبنى لأخت حتى جارها.  
2 قالوا: لا يعتبر إلا الترتيب الذهني من الأضعف إلى الأقوى، أو بالعكس ولا يعتبر  
الترتيب الخارجي؛ لجواز أن تكون ملابسة الفعل لما بعدها سابقة على ملابسته للأجزاء  
الأخرى، أو في أثنائها، أو معها في زمان واحد؛ نحو مات كل أب للناس حتى آدم -  
ومات الناس حتى الأنبياء- وجاءني القوم حتى على، إذا جاءوا كلهم مجتمعين وعلى  
أقواهم أو أضعفهم. ويؤيد ما سبق قوله عليه السلام: "كل شيء بقضاء وقدر حتى  
العجز والكيس". لأن تعلق القضاء والقدر بهذين لا يتأخر عن غيرهما، فالمراد من كل  
ما سبق أنها تفيد ترتيب أجزاء ما قبلها في الذهن حتمًا، أي: تدريجها من الأضعف إلى  
الأقوى وعكسه، ولو كان هذا مخالفًا لما في خارج الذهن والواقع "راجع الخصري

والصبيان، ورقم 1 من هامش ص 580".  
3 ضابط تعين العطف وعدم تعيينه هو: أنه متى ص إحلال الحرف "إلى" محلها كانت  
محتملة للأمرين، وإلا تعينت للعطف.

(582/3)

---

جوْدُ يُمْنَاكَ فَاضَ فِي الْخَلْقِ حَتَّى ... بَائِسٍ دَانَ بِالْإِسَاءَةِ دِينَا  
ومنها: أن استعمالها عاطفة أقل من استعمالها جارة، فإِذَا عِيَّ هَذَا فِي كُلِّ مَوْضِعٍ يَصْلَحُ  
فِيهِ الْأَمْرَانِ؛ نَحْوُ: قَرَأْتُ الْكِتَابَ حَتَّى الْخَاتِمَةِ، فَيَجُوزُ نَصْبُ "الْخَاتِمَةِ" بِاعْتِبَارِهَا مَعْطُوفَةٌ  
"بِحَتَّى" عَلَى: "الْكِتَابِ". وَيَجُوزُ جَرُّهَا بِاعْتِبَارِ "حَتَّى" حَرْفَ جَرٍّ، وَالْأَحْسَنُ الْجَرُّ؛ لِأَنَّ  
العطف بالحرف: "حَتَّى" أَقْلٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ 1 من استعمالها جارة 2.

---

1 وفيما سبق خاصاً بالحرف: "حتى" يقول ابن مالك:  
بَعْضًا بِحَتَّى اعْطِفْ عَلَى كُلِّ، وَلَا ... يَكُونُ إِلَّا غَايَةً الَّذِي تَلَا  
أي: اطع حتى بعضاً على كل "فالمعطوف جزء من المعطوف عليه" ولا يكون  
المعطوف غاية للذي تلاه. "والذي تلاه المعطوف أي: جاء بعده المعطوف هو:  
المعطوف عليه". يريد؛ أن المعطوف لا بد أن يكون غاية للمعطوف عليه في الزيادة أو  
النقص بحيث تتخيل المعطوف عليه يستمر في زيادته أو نقصه حتى يصل في درجته  
للمعطوف. "كما أوضحنا في رقم 1 من هامش ص 580".

2 وبسبب هذه القلة لا يوافق الكوفيون على استعمالها حرف عطف مطلقاً ...  
ويستثنى من الحالة السابقة التي يكون فيها الجر أحسن، صورة: "الاشتغال" في مثل:  
صافحت القوم حتى طفلاً صافحته، من كل اسم وقع بالحرف "حتى؛ والمعطوف عليه  
هو: القوم. والفعل: "صافح" الثاني، تأكيد للأول. فإن اشتغل برفع الضمير نحو: حضر  
القوم حتى طفل حضر، امتنع النصب، وصح الرفع في هذا المثال. وإنما كان النصب  
أحسن في الحالة الأولى لتكون بين الضمير ومرجعه مشابهة في الإعراب.

(583/3)

زيادة وتفصيل:

أ- ومن أحكامها أنها لا تعطف نعتًا كما تقدم<sup>1</sup>. وأنها لا تقع في صدر جملة تعرب خبراً<sup>2</sup>.

ب- أشرنا<sup>3</sup> إلى أن "حتى" العاطفة -كالواو- لمطلق الجمع عند عدم القرينة، لا الترتيب الزمني في الحكم، نحو: مات كل الأنبياء حتى نوح. واستدلوا على هذا بأمثلة مختلفة؛ منها قوله عليه السلام: "كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز، والكيس" إذ لا يتأخر تعلق القضاء والقدر بهما عن غيرهما. لكنها -في مثل هذه الحالة- تفيد ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنًا؛ أي: تفيد تدريجها من الأضعف إلى الأقوى وعكسه طبقًا للبيان والتفصيل السالفين<sup>4</sup>.

وتكون كالواو أيضًا في عطفها الخاص على العام. وفي وجوب مطابقة الضمير العائد على المتعاطفين بعدها لهما<sup>5</sup>...

1 في رقم 2 من هامش ص 481.

2 طبقًا لما سبق إيضاحه وتكراره بالجزء الأول م 35 هامش ص 428.

3 في ص 582 وهامشها.

4 كما في رقم 1 من هامش ص 585.

5 طبقًا للبيان الذي في رقم 3 ص 657.

(584/3)

5- أم: نوعان<sup>1</sup>؛ متصلة، ومنقطعة، "أو: منفصلة".

النوع الأول: "المتصلة"، وهي المسبوقة بكلام مشتمل على همزة التسوية<sup>2</sup>، أو على همزة استفهام يراد منها ومن "أم" التعيين "ويكون معناه في هذه الحالة هو: "أي" الاستفهامية<sup>3</sup>. فالمتصلة قسمان<sup>4</sup>، ولكل منهما علامة تميزه من الآخر:

أ- علامة: "أم" المتصلة بهمزة التسوية أن تكون متوسطة بين جملتين خبريتين، قبلهما معًا همزة تسوية<sup>5</sup>، وكلتا الجملتين صالحة لأن يحل محلها هي والأداة التي تسبقها<sup>6</sup> مصدر مؤول من هذه الجملة؛ فهما جملتان في تأويل مفردين ويبين هذه المفردين "واو"

- 1 وكلاهما لا يعطف نعتًا على نعت. "طبقًا لما تقدم في رقم 2 من هامش ص 481".
- 2 سميت همزة التسوية لوقوعها بعد لفظ: "سواء"، أو "لا أبالي" ... ، أو ما يشبههما في دلالة على أن الجملتين المذكورتين بعده متساويتان في حكم المتكلم أي: في تقديره لأثرهما لا فرق عنده بين أن يتحقق معنى هذه أو معنى تلك؛ إذ لا تفصيل لأحدهما على الآخر؛ فالأمران سيان عنده؛ نحو: لن أتخلف عن عملي: سواء عليّ أكان الجو معتدلًا أم منحرفًا، ونحو: لن يتخلى الشريف عن حريته؛ سواء عليه أيلقى الإعانت والشقاء أم يلقي الإكبار والتقدير: مثل قول الشاعر:  
أَكُرُّ عَلَى الْكَتِيبَةِ لَا أَبَالِي ... أَحْتَفِي كَانَ فِيهَا أَم سِوَاهَا  
"وانظر رقم 3 من هامش ص 588 ورقم 3 من هامش ص 593 فكلمة: "أم" توسطت بين جملتين معناهما مختلف، وقبلهما "همزة التسوية" التي تدل على أن المعنيين المختلفين منزلتهما واحدة عند المتكلم، وفي تقديره؛ فيتساوى عنده اعتدال الجو وانحرافه، ويتساوى عنده الإعانت والشقاء، والإكبار والتقدير، وكذلك الموت في كتيبة يهجم عليها، أو في غيرها.
- ومما تجب ملاحظته أنها لا تحتاج إلى جواب محتم، ومن الجائز -لا الواجب- أن يكون لها جواب أحيانًا -كما سيجيء في ص 594- وأن التسوية مستفادة من كلمة "سواء" أو مما يدل دلالتها؛ مثل: "لا أبالي". وليست مستفادة من الهمزة، وإنما فائدة الهمزة هي تقوية التسوية، وتأكيداها. ويصح الاستغناء عن هذه الهمزة بقرينة تدل عليها -كما سيجيء في ص 596.
- 3 طبقًا للإيضاح الآتي في "ب" من ص 589.
- 4 يجوز حذف "أم المتصلة" مع معطوفها؛ طبقًا للبيان الآتي في ص 636، كما يجوز حذف المعطوف عليه قبلها، بالإيضاح الذي في ص 639.
- 5 إذا كانت إحدى الجملتين منفية وجب تأخيرها عن "أم" كما سيجيء في رقم 1 من هامش ص 591 وفي ص 594.
- 6 الأداة هنا هي: "الهمزة" في الجملة الأولى، "وأم" في الجملة الثانية.



العقلاء أن يعملوا برأي الخبير الأمين، فإن العمل برأيه غُثم؛ سواءً أوافق الرأي هواهم أم يخالفه". والتقدير: موافقة الرأي هواهم ومخالفته سواء. ومثل: "سؤال الناس مذلة وهوان؛ سواء أكان المسؤول قريباً أم كان غريباً". أي: سواء كَوْنُ المسؤول قريباً وكونه غريباً. فقد حل محل الجملة الفعلية الأولى في المثالين ومعها همزة التسوية، مصدر مؤول من الهمزة والجملة معاً؛ هو مصدر الفعل 1 المذكور فيها مع إضافته إلى مرفوعه "فاعلاً كان، أو اسماً لناسخ ... " وحل محل الجملة الفعلية الثانية في المثالين ومعها "أم" مصدر مؤول هو مصدر الفعل المذكور فيها مع إضافته إلى مرفوعه كذلك، وجاءت "الواو" بدلاً من "أم" في المثالين؛ لتعاطف المصدر الثاني المؤول على نظيره المصدر الأول. ويعرب المصدر الأول على حسب حاجة الجملة ... فيعرب في المثالين السالفين خبراً، مبتدؤه كلمة: "سواء" أو العكس. وقد يعرب في غيرهما مفعولاً به، أو ... أو .. على حسب الموقع ... ويعرب المصدر المؤول الثاني معطوفاً على الأول بالواو. والجملتان إما فعليتان كما رأينا — وهو الأكثر، ومنه قوله تعالى: {سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ} ، والتقدير: إنذارك 2 وعدته سواء. وقوله تعالى: {سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرُنا أَمْ صَبَرْنَا} ، والتقدير: جزعنا وصبرنا سواء 3 وإما اسميتان كقول الشاعر:

1 فإن لم يكن في الكلام فعل أغنى عنه مشتق آخر من المشتقات؛ كاسم الفاعل، واسم المفعول ... ؛ فيصاغ المصدر المؤول عندئذ من المشتق مع مرفوعه. ويوضح هذا النوع من الإضافة والسبك ما سبق في ص 28 و 84 وكذلك ما سبق في ج 1 ص 395 م 29 آخر باب الموصول حيث الكلام في كل ذلك على المصدر المؤول من غير سابق. انظر رقم 2 و 3 التالين".

2 من الممكن بعد همزة التسوية سبك المصدر المؤول بدون حرف سالك؛ طبقاً للبيان الذي تقدم في موضعه المناسب. "وهو حروف السبك ج 1 م 29 ص 473 وج 2 م 91 ص 256".

3 في تأويل هذا المصدر وباقي الأمثلة المشابهة، وإعراب الآية معه، جدل طويل احتوته المطولات. وقد لخصه "الخضري" في حاشيته تلخيصاً نافعاً، وإنا نسوقه هنا لفائدته النحوية واللغوية. قال:

"أعرب الجمهور لفظ "سواء" — في الآية — خبراً مقدماً، عن الجملة التي بعده لتأويلها بمصدر. أي: جزعنا وصبرنا سواء علينا، أو عكسه وهو إعراب "سواء" مبتدأ والمصدر المؤول خبره؛ =

وَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ فَقْدِي مَالِكًا ... أَمْوِي نَاءٍ أَمْ هُوَ الْآنَ وَقَعُ

= لأن الجار والمجرور والمتعلق بلفظ "سواء" يُسَوِّغُ الابتداء به وجعلوه "أي: لفظ سواء" من مواضع سبك الجملة بلا سبب؛ كهذا يوم ينفع الصادقين صدقهم، مما أضيف فيه الظرف إلى الجملة -وقد سبقت الإشارة إليه في باب الإضافة ص 38 و 83- تسمع بِالْمُعَيَّدِي خَيْرٍ مِنْ أَنْ تَرَاهُ، مما أخبر فيه عن الفعل بدون تقدير: "أَنْ". ولا يرد أن: للعطف والتشريك كما انسلخت الهمزة -في الآية ونظائرها- عن الاستفهام، واستعيرت للإخبار باستواء الأمرين في الحكم، بجامع استواء المستفهم عنهما في عدم التعيين، فالكلام معها خبر لا يطلب جواباً؛ ولذا لم يلزم تصدير ما بعدها. فجاز كونه مبتدأ مؤخرًا. وعلى هذا يمتنع بعدها العطف "بأو" لعدم انسحلاخها عن: الأحد، "أي: عن أحد الشئيين" كـ "أم". التي انسلخت عنه ولذا لحن في المغني قول الفقهاء: "سواء كان كذا وكذا". وصوابه: "أم". لكن نقل الدماميني عن السِّيرافي، أن "أو" لا تمتنع في ذلك إلا مع ذكر الهمزة لا مع حذفها. قال وهذا نص صريح يصح كلام الفقهاء اجمع أيضًا رأي سيبويه في "ب" من ص 611، في نهاية الكلام على: "أو" العاطفة أما التنافي المذكور فيتخلص منه بما اختاره الرضى من أن "سواء" خبر مبتدأ محذوف: أي: الأمران سواء، والهمزة. بمعنى: "إن" الشرطية. لدخولها على أمر غير متيقن، وجذب جوابها لوجود ما يدل عليه، وجي لها لبيان الأمرين؛ أي: إن قامت أو قعدت فالأمران سواء؛ "فأقام" للأحد، مثل: "أو" في أن الأصل فيها أن تكون لأحد الشئيين، أو الأشياء، كما سيذكر في "أ" ص 611 وفيها بعض حالات مستثناة هناك والجملة غير مسبوكة ونقل عن السيرافي مثله ١. هـ.

وواصل الخصري كلامه قائلاً: "وإذا تأملت ذلك علمت أنه على إعراب الجمهور لا تصح "أو" مطلقاً، لما فإنها من التسوية إلا أن يدعي انسلاخها عن "الأحد" مثل "أم". أما على إعراب "الرضي" فتصح مطلقاً؛ فلا وجه لقصر جوازها على عدم الهمزة؛ إذ المقدر كالثابت. على أن التسوية كما قاله المصنف مستفادة من "سواء" لا من الهمزة. وإنا سميت همزة التسوية لوقوعها بعد ما يدل عليها، وحينئذ فالإشكال في اجتماع: "أو" مع "سواء" لا الهمزة ١. هـ. بتصرف يسير في بعض كلمات أزيل غموضها. ومثل هذا في حاشية الصبان مع اختلاف يسير في القاعدة. والأفضل الأخذ بما جاء في

الخصري لأنه يساير أكثر الكلام المأثور. ويدل دلالة واضحة على إباحة استعمال: "أو في كل" الحالات.

وقد صحح اجتماع "أو" وهمزة التسوية بعض المحققين، مخالفًا في هذا رأي سيبويه المشار إليه الآتي في "ب" من ص 611 ومنهم صاحب حاشية الأمير على "المغنى" ج 1 عند الكلام على "أم" المتصلة، والعطف بالحرف: "أو" عد الهمزة. هذا إلى قراءة بعضهم قوله تعالى: {سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ} . بدلًا من "أم لم تنذرهم" ... ولا يقال إن هذه القراءة -عند بعضهم- شاذة؛ لأن ما يجوز في القرآن الكريم يجوز في غير من باب أول، كما نص عليه الثقات، أما إعراب "الرضي" فمع وضوحه ويسره حين تكون الجملتان فعلتين يحتاج إلى تأويل وتقديره محذوفات حين تكون الجملتان اسميتين أو مختلفتين. =

(587/3)

والتقدير: لست أبالي نأى 1 موتى وقوعه الآن. وإما مختلفتان بأن تكون الأولى "وهي المعطوف عليها" فعلية: والثانية "وهي المعطوفة" اسمية كقوله تعالى عن الأصنام: {سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ} ، والتقدير: سواء عليكم دعاؤكم إياهم وصمتكم. أو العكس، نحو: لا يبالي الحرّ في إنجاز العمل رئيسه حاضر أم يغيب. والتقدير: لا يبالي الحرّ حضور رئيسه وغيبه 2. والمصدر المؤول هنا مفعول به ... والجمله بمعنى: سواء على الحرّ رئيسه حاضر أم غائب.

وليس من اللازم أن تكون همزة التسوية مسبوقه بكلمة "سواء" فقد يغنى عنها ما يدل دلالتها في التسوية؛ نحو: "ما أبالي" ... أو ما يشبهها من هذه الناحية 3 إنما اللازم أن تكون مسبوقه بكلمة: "سواء" أو بما يؤدي

= وهناك إعرابات أخرى؛ منها: اعتبار كلمة: "سواء" متضمنة معنى المشتق، فهي بمعنى: متساو -مثلاً- وأنها على حسب هذا التضمن مبتدأ والمصدر المؤول بعدها فاعله، أو أنها خير مقدم ... كما جاء في كتاب: العكبري، المسمى "إملاء ما من به الرحمن". لكن في كلام الخصري السابق الكفاية.

وجاء مجمع اللغة العربية بالقاهرة فأصدر قرارًا حاسمًا في الاستعمالات السالفة، وسجل قراره في ص 227 من كتابه الذي أخرجه سنة 1969 باسم: "كتاب في أصول اللغة"

ونص قراره تحت عنوان "استعمال: "سواء" مع "أم" ومع "أو" بالهمزة وبغيرها، يجوز استعمال "أم" مع الهمزة وبغيرها وفقاً لما قرره جمهرة النحاة، واستعمال "أو" مع الهمزة وبغيرها كذلك على نحو التعبيرات الآتية: سواء عليّ أحضرت أم غبت - سواء عليّ حضرت أم غبت. والأكثر في الفصحح استعمال "الهمزة" و"أم" في أسلوب "سواء" ا. هـ.

1 أي: بُعد مجيئه، وتأخر زمنه.

2 العطف في الآية يؤيد الرأي الأرجح الذي يبيح عطف الجملة الاسمية على الفعلية والعكس. بالطريقة الموضحة هناك "انظر ص 655".

3 يرى بعض النحاة أن الهمزة بعد: "ليت شعري - لا أعلم - ما أدري ... " لطلب التعيين فقط، لأن تلك الألفاظ ليست في حكم: "لا أباي" التي تكون بعدها الهمزة للتسوية؛ فكأن القائل يريد: لا أدري جواب هذا الاستفهام ... ويخالفهم آخرون؛ فيرون الألفاظ السالفة كلها خاضعة لحكم واحد هو اعتبار الهمزة بعدها للتسوية. والحق أن المراد من هذه الألفاظ يتوقف على القرينة - وأهمها السياق - فهي التي تحدد الغرض؛ فيتعين نوع الهمزة، أهى للتسوية أم للتعين. فإن لم توجد القرينة فالرأي الأول هو الأصح. هذا، وسيبويه يميز العطف "بأم" و"بأو" بعد "ليت شعري، وما أدري" إذا سبقتهما الهمزة. ولرأيه تكمله نجى في "ج" من ص 605 وفي "ب" من ص 611.

(588/3)

---

معناها؛ كما في بعض الأمثلة السابقة.

هذا، ولا شأن لهمزة التسوية بالاستفهام فقد تركته نهائياً وتمضت للتسوية. حكم هذا القسم:

مما سبق يتبين أن "أم" المتصلة المسبوقة بهمزة التسوية لا تعطف إلا جملة على جملة وكلتا الجملتين خبرية بمنزلة الفرد؛ لأنها صالحة مع الأداة لأن يحل محلها مصدر مؤول. ولا شأن لها بعطف المفردات إلا نادراً؛ لا يقاس عليه، ومن صور هذا النادر القليل الذي لا يقاس عليه أن تتوسط بين مفرد وجملة 1؛ كقول القائل:

سواءً عليك النَّفَرُ 2 أم بتَّ ليلةً ... بأهل القباب من عُمَيْرٍ 3 بن عامر

وعلاوة: "أم" المسبوقة بهمزة التعيين أن تكون متوسطة بين شيئين، ينسب لواحد غير معين منهما أمر يعلمه المتكلم. ولكنه لا يعلم -على وجه التعيين- صاحبه منهما،

وقبلهما معاً همزة استفهام، يراد منها ومن "أم" تعيين أحد هذين الشيئين<sup>4</sup>، وتحديد المختص منهما بالأمر الذي يعرفه المتكلم، ويسأل

1 راجع حكم عطف الجملة على المفرد في مكانه "ص 659" ويضعف أن يكون العطف في البيت عطف ماض على مصدر "انظر ص 650 وما بعدها". وأحسن من هذين أن تكون الجملة بعد "أم" في تأويل مصدر معطوف على المصدر السابق عطف مفردات، وأن تكون "أم" العاطفة بمعنى الواو؛ طبقاً لما سبق في ص 585 وما بعدها.

2 الرحيل.

3 في رواية أخرى: "خير" - بالنون - طبقاً للوارد في كتاب: "معاني القرآن" للفراء، ج 1 ص 401.

4 يكون المراد من التعيين إما طلب تعيين أحد شيئين مجسمين، وتخصيص الأمر المعلوم للمتكلم بأحد هذين الشيئين المجسمين؛ كما في مثال: أعمك مسافر أم أخوك؟ فالحكم المعلوم هو: السفر، والمجهول المراد تعيينه هو الشخص "أي: الذات" الذي ينسب له الحكم السالف. وإما طلب تعيين أحد أمرين معنويين وتخصيصه بذات معلومة، نحو: أسَفَرُ أخيك أنفع أم إقامته، فالحكم - أي: السفر - المجهول. والشخص "أي الذات" هو المعروف. هذا، ويصح الاستغناء عن هذه الهمزة على الوجه المبين في ص 596.

(589/3)

عن صاحبه الحقيقي؛ ليعرفه على وجه اليقين، لا التردد والشك؛ نحو: أعمك مسافر أم أخوك؟ فقد وقعت "أم" بين شيئين، هما: "عم" و"أخ" وقبلهما همزة استفهام<sup>1</sup> يريد المتكلم بها و"بأم" أن يعين له المخاطب أحد الشخصين تعييناً قاطعاً يدل على المسافر منهما دون الآخر. فالتكلم يعلم يقيناً أن أحدهما مسافر؛ لكم مَن منهما؟ هذا هو ما يجهله المتكلم، ويريد أن يعرفه بغير تشكك فيه؛ إذ لا يدري؛ أهو: العم أم الأخ؟، ومن أجله يطلب من المخاطب أن يُعَيِّن له المسافر تعييناً مضبوطاً، ويحدده تحديداً يؤدي إلى كشف حقيقته وذات، فيمكن بعد هذا إسناد السفر إليه وحده، ونسبته إليه، دون غيره. فالسفر المجرد ليس موضع السؤال؛ لأنه غير مجهول للمتكلم، إنما المجهول الذي يسأل عنه ويريد أن يعرفه هو تعيين أحدهما، وتخصيص فرد منهما بالأمر دون الآخر. ومن الأمثلة أيضاً: أعادلُ واليكم أم جائر؟ فقد وقعت "أم" بين شيئين؛ هما: عادل

وجائر، وقبلهما معاً همزة الاستفهام التي يريد المتكلم بها وبأَمْ استبانة أحد الشيئين، وتحديدُهُ، وتعيينه، ليقصر المعنى عليه، وينسب إليه وحده. ذلك أن المتكلم يقطع بأن هناك واليًا، ولا يشك في وجوده، ولكن الذي يجهله ويريد أن يعرفه من المخاطب هو: تعيين هذا الوالي، وتحديد أمره؛ بحيث يكون واحدًا محددًا من هذين الاثنين لا يتجه الفهم إلى غيره مطلقًا. وتسمى هذه الهمزة: "بالمُغْنِية عن كلمة: "أي" لأنها مع "أم" يغنيان عن كلمة: "أي" في طلب التعيين، وليست الهمزة وحدها -فمعنى: أعمك مسافر أم أخوك؟ هو: أيهما المسافر؟ ومعنى أعادل وإليكم أم جائر: أي الأمرين واقع ومحقق؟ حكم هذا القسم:

يشترط في: "أم" هذه - كما سبق - أن تتوسط بين الشيئين اللذين يراد

---

1 قال الصبان في باب العطف عند آخر الكلام على همزة التسوية وما يتصل بها ما نصه: "قد تكون "هل" بمعنى "الهمزة" فيعطف "بأَمْ" بعدها؛ كحديث: "هل تزوجن بكرًا أم ثيبًا؟" 1. هـ كلام الصبان. هذا وفي شعر الحسن بن مثير "وهو أموي من شعراء الحماسة، يحتج بكلامه" قوله:

هل الله عافٍ عن ذنوب كثيرة ... أم الله -إن لم يعفُ- يعيدها؟

(590/3)

---

تعيين أحدهما؛ فيقع قبلها واحد منهما، ويقع بعدها الآخر 1؛ كما في الأمثلة 2. ولما كان التعيين والتحديد هما الغرض من الالتيان "بأَمْ" هذه ومعها همزة الاستفهام التي قبلها وجب أن يجيء الجواب مشتملاً على ما يحقق الغرض؛ فيتضمن النص الصريح بذكر أحد الشيئين وحده. فيقال في المثال الأول: "العم ... " مع الاقتصار على هذا. أو: "الأخ ... " مع الاقتصار عليه. ويقال في المثال الثاني: "عادل" كذلك، أو "جائر".

ولا يصح أن يقال في الإجابة عن السؤالين وأشباههما: نعم، أو: لا؛ لأن الإجابة بأحد هذين الحرفين -أو بأخواتهما من أحرف الجواب- لا تفيد تعيينًا، ولا تحديدًا، وإنما تفيد الموافقة على الشيء المسؤول عنه أو المخالفة. وهذه الموافقة أو المخالفة لا تحقق الغرض المقصود من استعمال "أم" المتصلة المسبوقة بهمزة الاستفهام على الوجه الذي شرحناه 3.

ولهذا القسم من قسمي "أم" المتصلة صور مختلفة؛ منها:

1- أن تقع بين مفردين متعاطفين بها، وبينهما فاصل لا يسأل عنه المتكلم - وهذه الصورة هي الغالبة - كأن يقول قائل لآخر: شاهدت اليوم سباق السباحين؛ أحمد هو الذي فاز أم محمود؟ فالمراد من السؤال تعيين واحد من الاثنين، وقد توسط بينهما أمر ليس موضوع الاستفهام، لأنه أمر معروف

---

1 وإذا كان أحد الشئيين منفياً تعين تأخيره عن "أم" دون الآخر - كما سبق في رقم 5 من هامش 585 وسيجيء هذا في أول ص 594 -.

2 وفي "أم" المتصلة بنوعيتها يقول ابن مالك:  
وَ "أَمْ" بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَةِ ... أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ "أَيِّ" مُغْنِيَةً  
"إِثْرٌ: بعد" والهمزة المغنية عن لفظ: "أي" هي الهمزة التي يقصد بها وبأم التعيين على الوجه الذي شرحناه. وهذه الهمزة لا تغني وحدها عن "أي"، وإنما تغني بشرط انضمام "أم" إليها؛ فهما معاً يغنيان عن "أي" التي تسد مسدهما.

3 قد يجاب بالحرف: "لا" أو غيره مما يفيد جواباً منفياً إذا كان المقصود من "لا" نفي وقوع أحد الشئيين، أو الأشياء. وإظهار خطأ السائل في اعتقاده ثبوت أحد الشئيين، أو الأشياء. وقياساً على حالة النفي السابقة، يرى بعض النحاة أن يجاب بالحرف: "نعم" - أو غيره مما يفيد جواباً مثبتاً - إذا كان المقصود إثبات وقوع كل من الشئيين أو الأشياء، وإظهار خطأ السائل في اعتقاده ثبوت شيء واحد فقط.

(591/3)

---

للمتكلم، وهو الفوز، أما الجهول الذي يريد أن يعرفه فهو الفائز.  
وقد تقع بين مفردين تعطفاهما، مع تأخر شيء عنها لا يسأل عنه المتكلم؛ تقول في المثال السالف: أحمد أم محمود هو الذي فاز؟ وكأن يقول قائل: كتاب "العقد الفريد" كتاب أدبي نفيس، فتقول: نعم سمعت اسمه يتردد كثيراً. ولكن أغال أم رخيص كتاب "العقد الفريد"؟ فأنت تسأل عن غلوه ورخصه، وتطلب بسؤال تعيين أحدهما، وليست تسأل عن الكتاب ذاته، فإنك تعرفه ...

ومن الأمثلة السسالة يتبين أ، الذي يلي الهمزة مباشرة هو واحد مما يتجه إليه الاستفهام، يراد معرفته وتعيينه، أما الذي لا يتجه إليه الاستفهام فيتوسط أو يتأخر 1.

وهذا الحكم هو الأكبر والأول، ولكنه ليس بالواجب؛ فليس من المحتم أن يلي الهمزة أحد الميرين اللذين يتجه إليهما الاستفهام لطلب التعيين. بل يصح -عن أمن اللبس- أن يقال: أكتاب "العقد الفريد" غالٍ أم رخيص؟ وهذا -بالرغم من صحته- قليل، ودرجته البلاغية ضئيلة ومراعاة الأكثر هي الأحسن.

2- ومنها: أن تقع بين جملتين ليستا في تأويل مصدر 2، وتعطف ثانيتهما على الأولى، وهما، إما فعليتان، نحو: أزراعة مارس، أم زاوت التجارة؟ وإما اسميتان، نحو: أضيفك مقيم غداً أم ضيفك مسافر؟ وإما مختلفان، نحو: أنت كتبت رسالة لأخيك الغائب أم أبوك كاتبها؟

3- ومنها: أن تقع بين مفرد وجملة؛ كقوله تعالى: {إِنْ 3 أَذْرِي

- 
- 1 لزيادة الإيضاح قالوا: إن الشرط الذي يغلب تحققه في الهمزة المعادلة "أم" -كما سبق- فهو أن يليها أحد الأمرين المطلوب تعيين واحد منهما، وأن يلي الآخر "أم" ليفهم السامع من أول الأمر نوع الشيء الذي يطلب المتكلم تعيين. تقول إذا استفهمت بالهمزة عن تعيين المبتدأ دون الخبر: أعليّ قائم أم سعيد، وإن شئت قلت: أعليّ أم سعيد قائم. فقد توسط الخبر دون المبتدأ: أقائم سعيد أم قاعد، وإن شئت قلت: أقائم أم قاعد سعيد؟ وعلى الآخر بأنه الخبر الخاضع للقريضة؛ كالتعريف أو التنكير هنا ... فما كان منهما معرفة فالأحسن اعتباره هو المبتدأ ولو كان متأخراً واعتبار النكرة هي الخبر، فإن كانا معرفتين فأقواهما في درجة التعريف هو المبتدأ ... وما سبق هو الأغلب الأفضح. أما غيره -هو جازر عند أمن اللبس. مع ضعف درجته البلاغية- فإن يقع بعد الهمزة مباشرة ما ليس من الأمرين المراد تعيين أحدهما.
- 2 لعدم وجود ما يقضي سبك الجملة، وتأويلها بالمصدر.
- 3 إن حرف نفى، بمعنى: "ما".

(592/3)

---

أَقْرَبُ مَا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ 1 لَهُ رَيًّا أَمَدًا } .  
فملخص ما يقال في "أم المتصلة" أنها تنحصر في قسمين؛ قسم مسبوق بجملة التسوية، ولا تعطف فيه إلا الجمل التي هي في حكم المفرد، "لأن كل جملة منها مؤولة بالمصدر المنسبك"، وقسم مسبوق بجملة استفهام يُطالب بها وبأم التعيين، وتعطف فيه المفردات



حينًا والجمل حينًا آخر، أو المفرد والفعل<sup>2</sup>.

وإنما سميت "أم" في القسمين: "متصلة" لوقوعها بين شيئين مرتبطين ارتباطًا كلاميًا وثيقًا، لا يستغني أحدهما عن الآخر، ولا يستقيم المعنى إلا بهما معًا. لأن التسوية في النوع الأول وطلب التعيين في النوع الثاني لا يتحققان إلا بين متعدد، وهذا التعدد لا يتحقق إلا بما قبلها وما بعدها مجتمعين.

وتسمى كذلك في هذين القسمين: "أم المعادلة" للهمزة؛ لأنها في القسم الأول تدخل على الجملة الثانية المعادلة للجملة الأولى في إفادة التسوية، وهذه الجملة الثانية هي التي تفيد المعادلة في التسوية<sup>3</sup>، وليست "أم". فغير أن "أم" تعتبر معادلة للهمزة ولا "أم" في إفادة التسوية المباشرة.

ولأنها في النوع الثاني تعادل الهمزة في إفادة الاستفهام.

---

1 الفعل: "يجعل" معطوف على الاسم المشتق الذي يشبهه، وهو: "قريب، وكلمة: "أم" متوسطة بينهما، فليس في الكلام عطف جملة على مفرد -وسيجيء الكلام على مثل هذا العطف في ص 649- ولا يصح أن تكون الجملة "من المضارع "يجعل" وفاعله" هي المعطوفة على زعم أنه يمكن تأويلها بمفرد يعطف على مفرد -كالذي يسجيء في رقم 6 من ص 659- لا يصح هذا، لأن "أم" إلى التعيين لا يصح تأويل إحدى جملتيها بمفرد؛ إذ لا يوجد سابق، أو نحوه، كما تقدم في رقم 2 من هامش الصفحة السابقة، وكما سيجيء في ص 595.

2 نقول: "الفعل" مراعاة لما سبق في رقم 1 من هذا الهامش.

3 أي: أن الكلام مشتمل على جملتين متعادلتين "متساويتين" من ناحية المراد من كل واحدة. فكأنهما كفتان متساويتان في ميزان واحد، لا ترجح إحداهما الأخرى. أو أنهما نصفان لشيء واحد؛ فلا بد أن يكونا متساويين انظر رقم 2 من هامش ص 585.

(593/3)

---

ويجب في النوعين أن يتأخر عنها المنفي؛ -كما أشرنا<sup>1</sup>- مثل: سواء عليّ أغضب الظالم لأَمْ لم يغضب. ولا يصح: سواء عليّ أم يغضب الظالم أم غضب<sup>1</sup>. وفي مثل: أمطر نزل أم لم ينزل؟ لا يصح: ألم ينزل مطر أم نزل؟

الفرق بين قسمي "أم" التي بعد همزة التسوية عن "أم" التي يراد بها وهمزة الاستفهام

التعيين في أربعة أمور:

أولها: أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جواباً حتمياً<sup>2</sup>؛ لأن المعنى معها على الإخبار؛ وليس على الاستفهام؛ فقد تركت الاستفهام إلى الإخبار بالتسوية؛ بخلاف الأخرى. فإنها باقية على الاستفهام. فحتاج للجواب.

ثانيها: أن الكلام مع الواقعة بعد همزة التسوية قابل للتصديق والتكذيب<sup>3</sup> إذ هو خبر — كما أسلفنا — بخلاف الأخرى؛ فإن الكلام معها إنشائي؛ لا دخل للتصديق والتكذيب فيه؛ لبقاء الاستفهام على حقيقته في الغالب.

ثالثها: أن الواقعة بعد همزة التسوية لا بد أن تقع بين جملتين — ومن النادر الذي لا يقاس عليه ألا تكون كذلك، كما سبق<sup>4</sup> — أما الأخرى فقد تكون بين

---

"1، 1" في رقم 5 من هامش ص 585 وفي رقم 1 من هامش ص 591.

2 المراد: أنها لا تستحق الجواب استحقاقاً لازماً، ولا مانع أن يكون لها جواب، لأن الخبر وهو يحتمل الصدق والكذب لذاته، بخلاف الإنشاء يجوز أن يجاب، "بنعم" تصديقاً له، أو: "بلا" تكذيباً له، لكن هذا جائز لا واجب كما سبقت الإشارة في رقم 2 من هامش ص 585.

3 ذلك أن جملة مثل، سواء عَلَيَّ أرضي أم سخط، أو: لست أبالي أرضي الحقود أم سخط — وأشباهها — تقبل التصديق والتكذيب؛ لأنها خبر بخلاف جملة مثل: أسعدَّ مقبل أم علي؟ أو: ما أدري أشار خطيبنا أم ناثر؟.

ومما يلاحظ: أن مجموع: "ما أدري أشاعر خطيبنا أم ناثر؟" هو كلام خبري محتمل التصديق والتكذيب، ولكنه من غير الجملة التي في صدره وهي: "ما أدري" — يكون إنشائياً. لأنه استفهام.

4 في ص 589.

(594/3)

---

الجمل أو المفردات، أو بين مفرد وجملة.

رباعهما: أن الجملتين اللتين تتوسطهما "أم" الواقعة بعد همزة التسوية لا بد أن تكونا في تأويل مفردين؛ لأن كلاّ منهما في تأويل مصدر منسبك. بخلاف اللتين تتوسطهما "أم" الأخرى، فلا يصح تأويل واحدة منها بمفرد؛ لعدم وجود سبك ولا غيره مما يجعلها في

(595/3)

.....

زيادة وتفصيل:

أ- يصح في الأسلوب المشتعل على "أم" المتصلة الاستغناء عن الهمزة بنوعيتها إن علم أمرها، ولم يوقع حذفها في لبس. فمثال حذف همزة التسوية: "سواء على الشريف راقبه الناس أم لم ياقبوه؛ فلن يرتكب إثماً، ولن يقع في محذور". والأصل: أراقبه الناس ... ، ومثال حذف الأخرى قول الشاعر:

لَعْمُرُكُ مَا أَدْرِي - وَإِنْ كُنْتَ دَارِيًّا - ... بِسَبْعِ رَمَيْنِ الْجَمْرَ أُمُّ بَثْمَانٍ؟

يريد: أبسبع أم بثمان؟ وتظل حالات: "أم" وأحكامها بعد حذف الهمزة كما كانت قبل حذفها 1.

ب- من النادر الذي لا يقاس عليه أن تحذف "أم" المتصلة مع معطوفها كقول الشاعر: دعاني إليها القلب، إني لأمره ... سميع؛ فما أدري أَرُشِدٌ طَلَبُهَا ... ؟ يريد: أم غي. وقول الآخر:

أَرَاكَ فَلَا أَدْرِي أَهَمُّ هِمَّتِهِ؟ ... وَذُو الْهَمِّ قَدَمًا خَاشِعٌ مُتَضَائِلٌ ...

يريد: أهَمُّ أم غيره 2 ... ؟

قيل: إن الهمزة للتصديق فلا تحتاج لمعادل -وستجيء إشارة للحذف في ص 637-.

ويجوز حذف المعطوف عليه قبلها -كما سيجيء في موضعه المناسب ص 639-.

ح- سبقت الإشارة "في ص 588 ورقم 3 من هامشها" على أن الهمزة الواقعة بعد: "لا أبالي" هي للتسوية بخلاف الواقعة بعد: "لا أدري، أو لا أعلم، أو ليت شعري" فإنها للتعين على الأرجح، وأن سيبويه يجيز العطف بأو وأم بعد هذه الألفاظ إذا سبقتها الهمزة 3.

وربما أسقطت الهمزة إن ... إن كان خفا المعنى بحذفها أمن  
"أسقطت: حذفت" يريد: قد تحذف الهمزة ألا يؤدي حذفها لخباء المعنى، والوقوع في  
اللبس.

- 2 لأن حالته في التغير تنبئ أن الهم أو غيره هو سبب تغيره "كما جاء في كتاب: مجمع  
البيان لعلوم القرآن، للطبرسي - ج2 ص444-".  
3 ولرأيه تكملة تجيء، في "ب" ص592.

(596/3)

---

النوع الثاني - "أم" المنقطعة، "أو: المنفصلة".  
تعريفها: "هي التي تقع -في الغالب- بين جملتين مستقلتين في معناهما، كل منهما معنى  
خاص يخالف معنى الآخر، ولا يتوقف أداء أحدهما وقامه على الآخر؛ فليس بين  
المعنيين ما يجعل أحدهما جزءاً من الثاني. وهذا هو السبب في تسمية: "أم" بالمنقطعة،  
أو: بالمنفصلة، وفي أن يكون معناها -غير النادر- الإضراب دائماً<sup>1</sup> فتكون في هذا  
بمعنى: "بل"2. وقد تفيد معه معنى آخر أحياناً<sup>3</sup>.  
علامتها:

ألا تقع -مطلقاً4- بعد همزة التسوية، ولا بعد همزة الاستفهام التي يطلب بها، و"بأم"  
التعيين -وقد شرحناهما5- وإنما تقع بعد نوع مما يأتي:  
1- الخبر المحض؛ مقوله تعالى في الكفار: {وَإِذَا تُلِيَّ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ  
كَفَرُوا لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ} أي: بل يقولون افتراه، فقد  
وقعت "أم" بين جملتين هما: {هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ} ، و {أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ} وكل منهما  
مستقلة بمعناها عن الأخرى، ومن الممكن عند الاكتفاء بها أن تؤدي معنى كاملاً. و"أم"  
هنا بمعنى: "بل" الدالة على الإضراب المحض الذي لا يشاركه معنى آخر.

---

1 قد يكون المقصود به هنا: إبطال الحكم السابق، ونفي مضمونه، والقطع بأنه غير  
واقع، والحكم على مدعيه بالكذب، والانصراف عن ذلك الحكم إلى حكم آخر يجيء  
بعدها. وهذا هو الإضراب الإبطالي"، نحو: سمعت ترجيع بلبل صداح، أم أصغيت  
لإيقاع موسيقي بارع تبينتُ الناس حوله مجتمعين.  
وقد يكون المراد به: الانتقال من غرض باق على حالة إلى آخر يخالفه. ويسمى

"الإضراب الانتقالي"؛ نحو: فاز من حاسب نفسه، وتدارك عيبه، أم حسب المرء أن  
المجد سهل إدراكه، قريب المنال ... والأول هو الأكثر -وسيجيء تفصيل الكلام على  
الإضراب بنوعيه في ص 623-.

2 "أم" مثل "بل" في الإضراب المجرد. لكنهما يختلفان بعد ذلك في أمور؛ منها: أن  
الذي بعد "بل" يقين غالبًا، أما الذي بعد "أم" فظن وشك -على الوجه المشروح في رقم  
3 من هامش ص 629- "وسيجيء الكلام على "بل" في ص 623" -وفي رقم 2 من  
هامش ص 624.

3 كما سيجيء في: "ب" ص 600.

4 أي: لا لفظًا ولا تقديرًا.

5 في ص 585 وما بعدها.

(597/3)

---

2- وقد تقع بعد أداة استفهام غير الهمزة، كقوله تعالى: {هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ}  
1 والشأن في هذه الآية كسالفاتها. في الدلالة على الإضراب المحض.

3- وقد تقع بعد همزة ليست للتسوية ولا لطلب التعيين، وإنما هي لنوع من الاستفهام  
غير الحقيقي، معناه: الإنكار والنفي؛ كقوله تعالى في الأصنام: {أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ  
لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا} فالاستفهام هنا  
غير حقيقي 2 والمراد منه ما سبق.

4- وقد تقع بعد همزة استفهام غير حقيقي أيضًا، ولكن يراد منه التقدير، أي: الحكم  
على الشيء بأنه ثابت مقرر، وأمر واقع؛ كقوله تعالى في المنافقين: {أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَمْ  
ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ} 3.

فكلمة "أم" في جميع الأنواع السالفة منقطعة بمعنى: "بل".

ومن الأمثلة للإضراب المحض 4: "هذا صوت مغنية بارعة، أم هذا صوت مغنٍ مقتدر،  
فقد تبينت لحيته وشاربه". هنا وقعت "أم" بين جملتين تفيد الأولى منهما أن الصوت  
لمغنية، وتدل الثانية على أن المتكلم أضرب، -أي: عدل- عما قرره أولًا، وتركه إلى  
معنى آخر، هو أن الغناء لرجل، لا لمغنية. والذي يدل على إضرابه وعدوله عن المعنى  
الأول إلى الثاني، هو ذكر

1 قلنا: إن المنقطعة لا يفارقها الإضراب إلا في النادر، ولكنها قد تفيد معه استفهامًا حقيقيًا أو غير حقيقي؛ "طبقًا لما سيجيء في: "ب" من ص600 و"أم" هنا في الآية لا تفيد استفهامًا حقيقيًا أو غير حقيقي. لأن أداة الاستفهام لا تدخل على أداة استفهام -كما سيجيء في ص601-.

2 الاستفهام الحقيقي: هو الذي يقصد به السؤال عن شيء مجهول للمتكلم حقيقة، ويريد أن يعرفه.

3 وكقوله تعالى في المعارضين: {أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا} .

4 وفي ص600 أمثلة غير الآتية.

(598/3)

اللحية والشارب، فهما قرينة على الإضراب. وأداة الإضراب هي: "أم".  
ومن الأمثلة: "استيقظت في الصباح الباكر فرأيت ورق الشجر مَبْتَلًا فقد سقط المطر ليلاً، أم تكاثر الندى عليه؛ فإني أجد الطرق والمسالك جافة؛ لا أثر فيها للمطر". فهنا وقعت "أم" بين جملتين؛ الأولى منهما تفيد أن بلل الورق من سقوط المطر، وتدل الثانية منهما على أن سبب البلل شيء آخر؛ هو: الندى، فعُدل المتكلم على المعنى الأول، وانصرف عنه إلى الثاني؛ بدليل يؤيده؛ هو: جفاف الطرق والمسالك. والأداة المستعملة في الإضراب هي: "أم" 1 ...  
حكمها:

الرأي الراجح أن "أم" المنقطعة ليست عاطفة، وإنما هي حرف ابتداء يفيد الإضراب، فلا تدخل إلا على الجمل، أما الرأي المرجوح فإنما حرف عطف لا يعطف إلا الجمل، والأخذ بالرأي الأول أنسب وأيسر.

1 وفي "أم" المنقطعة يقول ابن مالك:

وَبِإِنْقِطَاعٍ، وَمَعْنَى: "بَلْ" وَقَتْ ... إِنَّ تَكُّ مِمَّا قُبِدَتْ بِهِ خَلَتْ

يريد: أن "أم" تكون منقطعة إذا خلت مما قيدت به في النوع السابق، إذ قيدت فيه بأن يسبقها همزة التسوية: أو همزة مغنية عن لفظ "أي" فإذا خلت من هذا التقيد وَقَتْ بالانقطاع. بمعنى وَقَتْ به، وكانت فيه، مقيدة له. وإذا أفادت الانقطاع كانت بمعنى

"بل"؛ أي: لزم، وترتب على ذلك أن تكون بمعنى: "بل" وهذا معنى قولهم: العطف في قول ابن مالك: "وبمعنى بل" هو عطف شيء لازم على ملزومه".

(599/3)

زيادة وتفصيل:

أ- من نوع المنقطعة "أم" الواقعة بعد همزة الاستفهام الحقيقي، بشرط أن يكون ما بعدها نقبض ما قبلها: نحو: أفأكهة عندك أم لا؟ لأن المتكلم لو اقتصر على الجملة الأولى لكان المعنى المستقل كافيًا مستغنيًا عن معنى الجملة الثانية - كالمشأن في: "أم" المنقطعة، ولكان الجواب: نعم، أو: لا، ونحوهما، على حسب المراد من غير حاجة إلى المعنى الثاني. وإنما ذكر ما بعدها لبيان أن المتكلم عرض له ظن الانتفاء فاستفهم عنه، ضاربًا عن الثبوت، ولولا ذلك لصاع قوله: "أم لا" بغير فائدة<sup>1</sup> فإن لم يكن الثاني نقبض الأول؛ نحو: أفأكهة أكلت أم خبزًا، كانت "أم" محتملة للاتصال والانقطاع، فإن كان السؤال عن تعيين المأكول مع تيقن وقوع الأمل على أحدهما فمتصلة - طبقًا لما شرحناه<sup>2</sup> عند الكلام عليهما-. وإن كان السائل قد عرض له الظن بأن المأكول هو الخبز بعد ظنه أن المأكول هو الفاكهة، فاستفهم عن الثاني مُضربًا عن الأول فهي منقطعة. فالاحتمال إنما يقع عند عدم القرينة الدالة على أحدهما، وهي القرينة التي تعين الاتصال وحده، أو الإضراب وحده، فإذا وجدت وجب الأخذ لها، وامتنع الاحتمال<sup>3</sup>.  
ب- قلنا<sup>4</sup> إن: "أم" المنقطعة لا يفارقها معنى الإضراب، إلا نادرًا... لكنها قد تفيد معه استفهامًا حقيقيًا، وفي هذه الصورة تفيد الإضراب والاستفهام الحقيقي معًا من غير وجود همزة استفهام معها. كأن ترى كوكبًا يضطرب ويهتز فتقول: هذا كوكب المريخ. ثم تعدل عن هذا الرأي لسبب يداخلك، فتقول: "هذا كوكب المريخ. أم هو كوكب سُهَيْل؟ فإن هذه أمارات سهيل التي تعرفها أنت؟ فقد قررت أولًا أن هذا هو المريخ، ثم عدلت عنه إلى كوكب آخر أردت أن تستوثق من اسمه؛ فكأنك قلت: بل أهو كوكب سهيل؟ ومثل هذا قول العربي حين رأى أشباحًا بعيدة حسبها إبلاً، ثم عدل عن رأيه إلى رأي آخر؛

1 نص على هذا سيبويه.

2 في ص 585.

3 راجع الحضري. ومثل هذه الأساليب لا يخلو من ليس أحياناً، فالأحسن العدول عنه قدر الاستطاعة.

4 في ص 597.

(600/3)

.....

هو: أنها شاء<sup>1</sup>، وأراد أن يستوثق من رأيه الجديد، فقال: "إنها لإبل أم شاء؟" يريد: أنها لإبل، بل أهي شاء؟ والهمزة داخلية على مبتدأ محذوف؛ لأن "أم" المنقطعة لا تدخل -في الغالب- إلا على جملة -كما أسلفنا<sup>2</sup>-.

وقد تفيد مع الإضراب استفهاماً إنكارياً<sup>3</sup> بغير أن تسبقها أداة استفهام؛ كقوله تعالى: {أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبُنُونَ} ، أي: بل أنه البنات ولكم البنون؟ لأنها لو كانت للإضراب المحض الذي لا يتضمن الاستفهام الإنكاري لكان المعنى محالاً، إذ يترتب عليه الإخبار بنسبة البنات إلى المولى جل شأنه.

وقد تنجرد للإضراب المحض الذي لا يتضمن استفهاماً مطلقاً؛ لا حقيقياً ولا إنكارياً؛ كالأمثلة الأولى<sup>4</sup> التي منها قوله تعالى: {هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ} ، أي: بل هل تستوي الظلمات؛ ولا يصح أن يكون التقدير: بل أهل تستوي الظلمات؛ لأن أداة الاستفهام لا تدخل على أداة استفهام -كما أسلفنا<sup>5</sup>-.

ومثل الآية في الإضراب المحض قول الشاعر:

فليت سُلَيْمَى في المَمَات ضجيعتي ... هنالك أم جنة<sup>6</sup> أم جهنم

1 جمع شاه، وهي الواحدة من الغنم، تقال المذكر والمؤنث. ويرى بعض النحاة: أن

كلمة: "شاء" جمع لا واحد له من لفظه. ولا داعي للعدول عن الرأي الأول.

2 في ص 597.

3 الاستفهام الإنكاري ويسمى: "الإبطالي" هو: ما كان مضمونه غير واقع، ولا يمكن



أن يحصل، ومدعيه كاذب، وهو بمعنى النفي، فأداته بمنزلة أداة للنفي، والكلام الذي دخلت عليه نفي، كقوله تعالى: {وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا} — وقد سبقت الإشارة إليه في ج 2 ص 234 م 81.

4 وبعضها في صفحتي 598 و 599.

5 في رقم 1 من هامش ص 598.... ومثل هذا يقال في بيت قُتَيْلَة بنت النضر ترثي أباه المقتول:

فَلَيْسَمَعَنَّ النُّضْرُ إِنْ نَادَيْتَهُ ... أَمْ كَيْفَ يَسْمَعُ مَيِّتٌ لَا يَنْطِقُ

6 لما كانت "أم" المنقطعة غير عاطفة في الرأي الأرجح، وأنها حرف ابتداء للإضراب لا يدخل إلا على جملة، وجب إعراب "في جنة" متعلقة بمحذوف، والتقدير: ليتهما ضجيعتي في جنة، ووجب لهذا أيضًا تقدير الحرف: "في" قبل "جهنم". هذا، وفي بعض الروايات: "وفي المنام" بدلًا "من الممات" التي هي أكثر مسaire لمعنى لبيت وما في آخرة من جنة وجهنم.

(601/3)

أي: بل جهنم، ولا يصح التقدير: بل أفي جهنم، إذ لا معنى للاستفهام هنا؛ لأن الغرض من الكلام التمني.

وقد تتجدد —نادرًا— للاستفهام الخالي من الإضراب كقول الشاعر:

كذبتك عينك، أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطِ 1 ... غَلَسَ الظَّلَامُ مِنَ الرَّبَابِ خِيَالًا؟

إذ المراد: هل رأيت؟ وهذا أقل استعمالًا. ومن المستحسن عدم القياس عليه؛ لعموض المراد معه.

ج— يجوز أن تجاب "أم" المنقطعة. وجوابها يكون بحرف من أحرف الجواب، كثل: نعم، أو: لا: أخواتهما ... في نحو قوله تعالى في الأصنام: {أَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ هُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ} . وفي مثل: قوله تعالى: {فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَهُمْ الْبَنُونَ} يكون الجواب عند المخالفة: "لا" أو ما يدل دلالتها.

وإذا تكررت "أم" المنقطعة متضمنة في كل مرة إستفهامًا، بحيث تتوالى بها الاستفهامات كان الجواب للأخير؛ مراعاة للإنصراف إليه؛ لأن المتكلم أضرب عما سبقه، وانصرف

إليه تاركًا ما قبله.

د- تقسيم "أم" إلى المتصلة والمنقطعة هو المشهور<sup>2</sup>. وزاد بعضهم نوعًا ثالثًا؛ هو الزائدة؛ كقول الشاعر:

يا ليت شعري ولا مَنْجَى من الهرم ... أم هل على العيش بعد الشَّيب من ندم  
وهذا نوع لا يقال عليه.

هـ- حكم الضمير الواقع بعد "أم" العائد على المتعاطفين -من ناحية المطابق وعدمها- موضح في رقم 3 من ص 656.

---

1 بلد في العراق.

2 وكلاهما لا يصح أن يعطف نعتًا على نعت -كما أسلفنا في رقم 2 من ص 497 وأ ص 584.

(602/3)

---

6- أو:

حرف يكون في أغلب استعمالاته عاطفًا؛ فيعطف المفردات والجمل. فمن عطفيه المفردات قول أحد الأدباء: طلع علينا فلان طلوع الصبح المنير، أو الشمس المشرقة، وأقبل كالدينا المواتية، أو السعادة المرتجاة.

فقد عطف الجرفُ "أو" كلمة: الشمس، على كلمة: الصبح، كما عطف كلمة: السعادة، على كلمة: الدنيا، وكل هذه المعطوفات وما عُطِفَتْ عليه مفردات<sup>1</sup>، وأداة العطف هي: "أو".

ومثال عطفه الجمل قول الشاعر:

أعوذُ بالله من أمرٍ يُزَيِّنُ لي ... شَتَمَ العشيرة، أو يُدْني من العار

فالجملة المضارعية المكونة من الفعل: "يُدْني" وفاعله، معطوفة على نظيرتها السابقة: "المكونة من المضارع: يُزَيِّنُ وفاعل والعاطف هو: "أو" 2 ...

معناه:

لهذا الحرف معان واردة قياسية، يحددها السياق وحده، فيعين المعنى المناسب لكل موضع، ومن ثمَّ اختلفت المعاني القياسية للحرف: "أو" باختلاف التراكيب والقرائن، وبما يكون قبله من جملة طلبية أمرية<sup>3</sup>، أو غير أمرية، أو جملة خبرية على الوجه الذي

يجيء 4:

أ- فمن معانيه: "الإباحة"، و"التخيير". بشرط أن يكون الأسلوب قبلهما مشتملاً على صيغة دالة على الأمر 3. فمثال الإباحة: تمتعُ بمشاهدة

---

1 ومن عطف المفردات عطف الفعل وحده -دون فاعله- على الفعل وحده كذلك؛ نحو: إن تنصرَ ضعيفاً فعمل مشكور، أو تتركه فإساءة منكرة فالمضارع "ترك" معطوف وحده على المضارع "تنصره" ولهذا جزم مثله. ولو كان العطف جمل ما صح جزم المعطوف -وسيجيء في ص 645-.

ومن عطف المفردات دخول "و" على المضارع المنصوب بأن مضمرة، أو ظاهرة فيكون المصدر المؤول من "أن" وما دخلت عليه معطوفاً على شيء قبلها. "وسيجيء تفصيل الكلام على "أو" التي ينصب بعدها المضارع بأن في باب: "النواصب" ج 4 م 149 ص 307".

2 ومن الأمثلة أيضاً قول الشاعر:

لعل انحدر الدمع يُعقب راحةً ... من الوجد، أو يشفى نجى البلبال  
"النجى: الحديث الخفي سراً البلبال: الهموم".

"3، 3" سبب الاختصار على "الأمر" أن الإباحة والتخيير لا يتأتيان في الاستفهام ولا في باقي الأنواع الطيبة -على الرأي الراجح- وفي كثير من المراجع: "الطلب". بدلاً من "الأمر"، لكن في حاشية ياسين ما يمنع هذا. ولا فرق بين معنى الأمر الذي تدل عليه صيغة فعل الأمر والذي تدل عليه أداة أخرى؛ مثل: لام الأمر الداخلة على الموضوع. ولا فرق كذلك بين الأمر الملفوظ والملحوظ -كما سيجيء في رقم 1 من هامش ص 605-.

4 ومنه ما في الزيادة ص 611.

(603/3)

---

آثار الفراعين في "الصعيد الأعلى" 1، أو: "الجيزة" 2، وانعمَ بشتاء "أسوان" 3، أو: "حُلوان" 2.

ومعنى الإباحة: ترك المخاطب حرّاً في اختيار أحد المتعاطفين 4 فقط، أو اختيارهما معاً، والجمع بينهما إذا أراد ...

ففي المثال السالف يصح أن يختار زيارة آثار "الصعيد الأعلى" فقط، أو آثار "الجيزة" فقط، أو يجمع بين زيارتهما من غير أن يقتصر على واحدة. وكذلك أن يُنعم بشتاء "أسوان" الحرة في أن يختار أحد المتعاطفين، ويقتصر عليه، وفي أن يجمع بينهما. ومثال التخيير: من أتم دراسته الثانوية العلمية فليدخل كلية الطب أو الهندسة، لإتمام تعلمه بالجامعة.

ومعنى التخيير: ترك المخاطب حرجًا يختار أحد المتعاطفين 4 فقط، ويقتصر عليه، دون أن يجمع بينهما؛ لوجود سبب يمنع الجمع 5، ففي المثال السالف يدخل الطالب ليتعلم في إحدى الكليتين المذكورتين دون الأخرى. وليس له أن يدخلهما معًا للتعلم؛ لوجود ما يمنع الجمع؛ وهو أمثلة التخيير أن يقول الوالد لابنه: هاتان أختان نبيلتان؛ فتزوج هذه أو تلك. فمعنى "أو" هنا: الترخيص له بزواج إحداها فقط، ولا يجوز التزوج بالاثنتين، لوجود سبب يمنع الجمع بينهما؛ هو أن الدين يُحرّم بين الأختين في الحياة الزوجية القائمة 6.

وقد سبق أن الواو العاطفة تكون أحيانًا مثل "أو" في إفادة التخيير؛ كالذي في قول الشاعر:

---

1 الأقاليم الجنوبية من البلاد المصرية.

"2، 2" بلد من ضواحي القاهرة إلى الجنوب منها.

3 بلد مصر على الحدود المصرية الجنوبية.

"4، 4" هما: المعطوف والمعطوف عليه.

5 لا فرق في هذا بين المانع امتلى، أو العرفي المأخوذ به، أو الشرعي ...

6 بل إنه يجرم -عند أبي حنيفة- مجرد العقد على الأخت الثانية إذا سبقتها الأول إلى عقد الزواج مع هذا الرجل ولم يطلقها.

(604/3)

---

وقالوا: نأت؛ فاختر لها الصبر والبكا ... فقلت: البكا أشقى -إذًا لغليلي والدليل على اختيار المجرد، وعدم الجمع ... هو إجابة السامع، وأن البكاء والصبر لا يجتمعان في وقت واحد، ولا يتلاقيان معًا. ومما تقدم يتبين أن الإباحة والتخيير لا يكونان إلا بعد صيغة دالة على الأمر 1 دون

غيره، كما يتبين وجه الشبه والتخالف بين الإباحة والتخيير؛ فهما يتشابهان في أن كلا منهما يجيز للمخاطب أن يختار احد المعاطفين. ويختلفان في أن التخيير يمنع الجمع بين المتعاطفين، أما الإباحة فلا تمنع.

ب- ومن معانيه: الشك من المتكلم في الحكم، بشرط أن يكون قبل "أو" جملة خبرية<sup>2</sup>؛ نحو: قضيت في السباحة ثلاثين دقيقة، أو أربعين.

ج- ومن معانيه: الإبهام<sup>3</sup> من المتكلم على المخاطب، بشرط أن يكون قبله جملة خبرية أيضاً: كمن يسأل: متى تسافر لأشاركك؟ فإذا كنت لا ترغب في مصاحبتك أجبت: قد أسافر يوم الخميس أو الجمعة، أو السبت ... ، وإذا سألتك: أين كنت يوم الأحد - مثلاً-؟ أجبت: كنت في البيت، أو المتنجر. أو الضيعة، تقول هذا عند الرغبة في إخفاء المكان عنه فالشك والإبهام إنما يقعان لغرض مقصود، حيث تكون "أو" بعد جملة خبرية<sup>4</sup>.

د- وهناك معان أخرى غير التي سبقت في: "أ، ب، ج" ولا يشترط

---

1 قلنا في رقم 3 من هامش ص 603: إنه لا فرق بين الأمر بصيغته الخاصة الصريحة، وهي صيغة "فعل الأمر" وأداة أخرى تؤدي معناه؛ كلام الأمر الداخلة على المضارع. ولا فرق كذلك في الأمر بين أن يكون ملفوظاً، ومقداراً ملحوظاً. ومثال المقدّر قوله تعالى للحجاج {فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكِ} أي: فَلْتَقَدِّمْ فديته من صيام، أو صدقة، أو نسك ...

2 الخبر: هو الذي يحتمل الصدق والكذب لذاته -كما سبق في رقم 2 من هامش ص 594-.

3 المراد به: أن يخفي المتكلم الحقيقة المعروفة له، ويكتتمها عن المخاطب بطريقة خاصة. قد يكون القصد منها عدم إثارتها، أو إقلاقه، أو الكذب عليه ... فالحكم عند الإبهام معلوم للمتكلم دون المخاطب؛ بخلاف الشك؛ فإن المتكلم والمخاطب مستويان في شأن الأمر المشكوك فيه. "والشك: هو ما ينشأ في النفس من تعارض دليلين في أمر واحد، بغير ترجيح لأحدهما. وقد سبق إيضاحه في ج 2 ص 5 م 60".

4 "ملاحظة": الغالب الفصيح -قيل: الواجب- في الضمير ونحوه مما يحتاج للمطابقة

=

لتحقق هذه المعاني الأخرى أن تكون: "أو" مسبوقة بنوع معين من الجمل، فقد يتحقق المعنى والجملة السابقة طلبية مطلقاً، أو خبرية.

ومن هذه المعاني: التفصيل 1 بعد الإجمال "أي: التقسيم، وبيان الأنواع"؛ نحو: الكلمة: اسم، أو فعل، أو حرف. والاسم: مشتق، أو جامد. والفعل: ماضٍ، أو مضارع، أو أمر ... ؛ ومن هذا النوع قول القائل: اجتمع في النادي ثلاث طوائف ممن يمارسون أعمالاً حرة مختلفة يحبونها. فسألتهم

---

= بعد "أو" التي للشك أو الإبهاء، أن يكون مفرداً؛ مثل أبصرت ثعلباً أو ذئباً يجري، ونحو: محمد أو علي أو محمود لم أقابله. فإن كانت "أو" للتنويع "أي: لبيان الأنواع والأقسام كالتي ستجيء في: "د" فالغالب -وقيل: الواجب- في الضمير بعدها المطابقة؛ كالضمير بعد واو العطف؛ -وقد سبق في رقم 1 من هامش ص 562 كقوله تعالى: {إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا} .

"راجع: شرح التصريح، وحاشية ياسين في الجزء الأول، "باب: ظن" عند الكلام على: "زعم" حيث نص على وجوب المطابقة وأن هذا الوجوب والحق وكذا في حاشية ياسين في "باب النسب" إلى ما حذف فإؤه أو عينه، والمغني ج 2 في مبحث الجملة الثانية وهي المعترضة إحدى الجمل التي لا محل لها من الإعراب في الموضع الرابع من مواضعها. لكن جاء في الجزء الأول من كتاب: "معاني القرآن" للفراء طبعة دار الكتب سنة 1955م في أول سورة النساء، عند قوله تعالى: {وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ ... } ما نصه:

"لم يقل: "ولهما" وهذا جائز إذا جاء الحرفان في معنى "أي: حُكم" واحد "بأو" أسندت التفسير إلى أيهما شئت. وإن شئت ذكرتهما فيه جميعاً، تقول في الكلام: من كان له أخ أو أخت فليصله، تذهب إلى: "الأخ"، و"فليصلها" تذهب إلى: "الأخت" وإن قلت: فليصلهما" فذلك جائز. وفي قرائتنا: {إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أُولَىٰ بِهِمَا} وفي إحدى القراءتين "فَاللَّهُ أُولَىٰ بِهِمَا" ذهب إلى الجمع؛ لأنهما اثنان غير مؤقتين. وفي قراءة عبد الله "وَالَّذَانِ يَفْعَلُونَ مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا" فذهب إلى الجمع لأنهما اثنان غير مؤقتين، وكذلك في قراءته "وَالسَّارِقُونَ وَالسَّارِقَاتُ فَاقْطَعُوا أَيْمَانَهُمَا" ١. هـ. ولعل الأخذ بهذا الرأي أنسب لقوته وتيسيره. هذا، وللمسألة السالفة اتصال بما سيجيء في رقم 3 ص 658.

1 وهي في هذا المعنى مثل "إما" التي يأتي الكلام عليها في ص 612 وقد طال الجدل بين بعض النحاة في معنى: "التقسيم والتفصيل"؛ أي مترادفان، معناهما واحد، أم لكل منهما معنى خاص؟ وكذلك بين: "التقسيم والتفريق".... ولا داعي اليوم للرجوع إلى

هذا الجدل، ولا إلى ما يذكرونه من أن التفصيل تبين للأمور الجملة بلفظ واحد؛ كواو الجماعة في المثال الثاني، وفي قوله تعالى: {وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا} أي: قالت اليهود: كونوا هودًا، وقالت النصارى كونوا نصارى، ولا ماي ذكرونه من أن التقسيم تبين لما دخل تحت حقيقة واحدة؛ ففي الآية جمعت اليهود والنصارى في لفظ واحد؛ وهو الضمير "واو الجماعة" الذي هو فاعل الفعل: "قال" وهو الفعل الذي جمع في لفظه ما نطق به اليهود والنصارى ... إلى غير هذا مما أثاروه من جدل عنيف يغنيها عنه الرأي الذي لا يفرق بينهما، ويرى أن المسألة هنا اصطلاحية محضة؛ فلا ضرر في توحيد معناهما وجعلهما مترادفين.

(606/3)

ما أفضل الأعمال الحرة للشباب؟ قالوا: أفضلها الزراعة، أو التجارة، أو الصيدلة، فالجملة الفعلية: "قالوا" جملة خبرية، مكونة من الفعل: "قال" الدال على القول، من غير تفصيل للكلام الذي قيل، ومن الضمير: "واو الجماعة" العائد على الطوائف المحدودة بالثلاث<sup>1</sup>، وهو ضمير مجمل يدل على مرجعه دلالة خالية من التفضيل. ويسبب الإجمال في دلالة الفعل وفي الضمير جاء بعدهما التفصيل الذي يعدد طوائفهم، وأهم زراعيون. وتجار يون، وصيادلة، كما يُبين كلام كل طائفة؛ أي: قال الزراعيون: أفضلها الزراعة، وقال التجاريون: أفضلها التجارة، وقال الصيادلة: أفضلها الصيدلة. ومن هذه المعاني أيضًا: الإضراب<sup>2</sup>، ومن أمثلته: أن ينتهياً المرء للخروج، وتبدو عليه أماراته، ثم يعدل عنه، قائلاً: "أنا أخرج، أو أقيم". فينطلق بالجملة الأولى، ولا يلبث أن يغير رأيه، وينصرف عما قرره، فيسارع إلى إردافها بقوله: أو: "أقيم" ويجلس جلسة المقيم، فيكون جلوسه قرينة على أن معنى "أو" هو: الإضراب. فكأنه قال: "أخرج، لا، بل أقيم". ومثله قول القائل: "أقيم في البيت، أو أخرج، فإن ورائي عملاً لا مناص من إنجازهِ الآن في الخارج". فقد أخبر بالإقامة في البيت، ثم بدا له أن ينصرف عن هذا الرأي ويخرج، فكأنه قال: "لا. بل أخرج الآن" ومثل قول الشاعر يتغزل: بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي وَرْنِ الضُّحَا ... وَصَوْرَتَهَا. أَوْ أَنْتِ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحَ يريد: بل أنت أملح.

ويحسن في الأسلوب المشتعل على: "أو" التي تفيد الإضراب أن يحتوي أمرين معاً؛ أولهما: أن يسبقها نفي أو نهي<sup>3</sup>. وثانيهما: تكرار العامل، نحو: "

---

1 يعود على الطوائف باعتبار المعنى، إذ المراد من الطوائف هنا: أفرادها من الرجال.

2 سبق شرحه في رقم 1 من هامش ص 597.

3 ويترتب على هذا ما يأتي في: "أ" من الزيادة والتفصيل ص 611. ويرى بعض النحاة أن وجود النفي أو النفي قبلها شرط أساسي في إفادتها الإضراب. ويرى آخرون أنه ليس بشرط. ومن هؤلاء: الفراء: مؤيداً رأيه بقوله تعالى: {وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ} . أي: بل يزيدون، لأن "أو" هنا للإضراب، فلا تصلح لمعنى آخر كالشك. لأن الشك ونحوه محال على الله، والحق: أن تقدم النفي والنهي مستحسن فقط.

(607/3)

---

ما زارني عمي، أو: ما زارني أخي". "ولا يخرج حامد، أو: لا يخرج إبراهيم". والمراد: بل ما زارني أخي بل لا يخرج إبراهيم. ونحو: "لا ترجئ عملك الناجز، أو: لا تهمل عملك". ونحو: "ليس المنافق صاحباً، أو: ليس مأموناً على شيء" ... والمراد لا تهمل بل ليس مأموناً ...

وإذا كانت "أو" للإضراب فالأحسن إتباع الرأي الذي يعتبرها حرفاً لجرد الإضراب لا للعطف، فما بعدها جملة مستقلة عما قبلها. شأنها في هذا شأن "أم" المتجردة للإضراب وحده؛ فليست عاطفة -في الرأي الراجح، كما أسلفنا2-.

ويرى فريق آخر أنها مع الإضراب يعربان حرفي عطف، فما بعدهما معطوف على ما قبلهما.... والخلاف شكلي، ولكن الأول واضح وأنسب.

وقد يكون معنى الحرف: "أو" الدلالة على الاشتراك ومطلق الجمع3 بين المتعاطفين؛

فكأنه الواو العاطفة في هذا، ويصح ن يحل محله الواو4، كقول الشاعر:

وقالوا لنا: ثنتان لا بدّ منهما ... صدور رماح أشرعت5، أو سلاسل6

ونحو: جلس الضيف بين صاحب الدار أو ابنه. أي: جلس بين صاحب الدار وابنه:

لأن كلمة: "بين" إذا أضيفت لاسم ظاهر اقتضت -في الغالب-

---

2 في ص 599.

3 سبق شرحه في ص 558. وانظر رقم 3 من هامش الصفحة الآتية.

وإذا رحمت فأنت أمّ أو أبّ ... هذان في الدنيا هما الرحماء



راجع: "الملاحظة" التي في رقم 4 من هامش ص 605؛ لصلتها القوية بما نحن فيه..

5 وجهت وصوّبت نحو العدو، يقصد الطعن في صدور الأعداء.

6 يريد السلاسل التي تقيد الأسرى. وهذا كناية عن هزيمة الأعداء، ووقوعهم في الأسر، وتقييدهم بهذه السلاسل.

ويرى المروزوقي "شارح ديوان الحماسة ج 1 ص 46 من طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، بالقاهرة" أن: "أو" هنا للتخيير، وأن المراد من قول اشاعر في صدر البيت: "لا بد منهما" أنه لا بد منهما على طريق التعاقب، لا على طريق الجمع بينهما. وهذا المعنى مقبول، ولكن الأول أقوى منه، وأنسب، إذ لا معنى للتخيير بين القتال والأسر، لأن الأسر نتيجة من نتائج القتال، وسبب عنه. هذا إلى أن صدر البيت يؤيد هذا في صراحة حيث يقول "لا بد منهما".

(608/3)

---

أن يكون ما بعدها الأفراد، وهذا التعدد لا يتحقق "بأو" إلا إذا كانت بمعنى الواو الدالة على الجمع والمشاركة ...

ومثل قول الشاعر:

وقد زَعَمْتَ ليلي بَأَنِّي فَاجِرٌ ... لنفسي تُفَاهَا، أو عليها فجورها  
وقول الآخر يمدح أحد الخلفاء:

نال الخلافة أو كانت له قَدَرًا ... كما أتى ربّه موسى على قَدَرٍ

فلا بد من محاسبة النفس على التقى والفجور معا، دون الاقتصار على أحدهما ولا تتحقق الخلافة إلا مع قضاء الله وقدره<sup>1</sup>.

وملخص ما سبق<sup>2</sup> من معاني "أو"، أن هذه المعاني المتعددة القياسية خاضعة في إرداكها للسياق والقرائن خضوعاً تاماً؛ كي يتميز ويتحدد كل نوع منها، وأن التخيير والإباحة<sup>3</sup> لا يكونان إلا بعد جملة خبريّة. أما المعاني الأخرى التي تخالف ما سبق "كالتفصيل، والإضراب، ومعنى الواو.." فتكون بعد الجملة الخبرية، والطلبية، و.... والأفضل في الإضراب أن يسبقه نفي أو نهي. وأن يتكرر العامل معه<sup>4</sup>.

---

1 ورد "قليلاً في المسموع وقوع" أو بعد "هل" -ولقلته لا يقاس عليه- ومنه ما جاء في صحيح مسلم "ج 12 ص 106 كتاب: الجهاد" وهو حديث يتضمن ما دار من كلام

بين هرقل وأبي سفيان، جاء فيه ما نصه عن المسلمين: "هل يزيدون أم ينقصون ...".  
2 انظر ما يزيد عليه في ص 611 وفيها إشارة إلى أن الصلة والارتباط بين حرفي  
العطف. "أو، وأم" معروض في ص 588.

3 إذا كانت "أو" للإباحة جاز للمخاطب أن يختار أحد المتعاطفين ويقتصر عليه. وجاء  
له أن يجمع بينهما، ويختارهما معاً - كما شرحنا في ص 604 - وإذا جاز الجمع في حالة  
"أو" التي للإباحة فما الفرق بينه وبين الجمع في حالة "أو" التي بمعنى "واو" العطف؟  
الفرق أن "واو" التي بمعنى واو العطف لا بد فيها من الجمع كالواو، ولا يصح الاقتصار  
على واحد، بخلاف الجمع في حالة الإباحة فإنه جائز.

4 وفي معاني: "أو" يقول ابن مالك:

خَيْرٌ، أَيْحَ، فَسَمَّ بِأَوْ، وَأَهْمِجْ ... وَاشْكُكْ، وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِي

=

(609/3)

.....

= "نمي، أي: نسب إليها، بمعنى أنها تؤدّيعه" وقد تضمن البيت ستة معان؛ هي:  
"التخيير، الإباحة، التقسيم، الإبهام، الشك، الإضراب". وسيجيء في البيت التالي معنى  
سابع؛ هو: أنها تكون بمعنى الواو.

وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوُ إِذَا ... لَمْ يُلَفَّ ذُو التُّطْقِ لِلْبَسِ مَنْفَذًا

"يلف: يجد. ذو النطق المتكلم" يقول: "أو" تعاقب الواو "أي: يصح أن تحل محلها  
وتؤدي معناها وهو مطلق الجمع والاشتراك" بشرط ألا يجد المتكلم منفذًا للالتباس،  
أي: بشرط ألا يكون استعمالها موقعًا في اللبس؛ بسبب خفاء معناها المراد، وعدم  
إدراك السامع أنها بمعنى الواو.

(610/3)

.....

زيادة وتفصيل:

أ- الأصل في "أو" أن تكون لأحد الشئين أو الأشياء<sup>1</sup> لكنها إذا وقعت بعد نفي أو نهي كانت للنفي العام الذي يشمل كل فرد مما حيز النفي قبلها وبعدها، وللنهي العام الذي ينصب على كل فرد كذلك: فمثالها بعد النفي: "لا أحب منافقاً أو كاذباً". ومثالها بعد النهي قوله تعالى: {وَلَا تُطْعَمْنَهُمْ إِنَّمَا أَوْ كَفُورًا} 2.

ب- يقول سيبويه: إذا ذكرت همزة التسوية بعد كلمة: "سواء" فلا بد من مجيء "أم" العاطفة، لا فرق في هذا الحكم بين أن يكون بعد الهمزة اسمان أو فعلاً؛ نحو: "سواء عَلَيَّ أمقيم ضيفي أم هو مرتحل سواء عَلَيَّ أبقِيَ الضيف أم ارتحل"، فإن كان بعد: "سواء" فعلاً بغير همزة التسوية عطف الثاني منهما على الأول بالحرف: "أو". نحو: "سواء علينا رَضِيَ العدو أو سَخِطَ". ورأيه هذا مخالف لما نقلناه -في رقم 3 من هامش ص 588 وما يتصل بها- عن بعض المحققين الذين يميزون مجيء "أم" والصواب معهم. وفي تلك الصفحة أيضاً بيان الصفة والارتباط بين الحرفين: "أو" و"أم".

وإن كان بعدهما اسمان بغير همزة التسوية عطف الثاني على الأول بالواو، ولو كان الاسمان مصدرين؛ نحو سواء على حمزة وعامر، سواء علينا اعتدال الجو وانحرافه<sup>3</sup>.... ج- يصح حذف "أو" عند أمن اللبس<sup>4</sup>؛ نحو: وسائل السفر متنوعة؛ يتخير منها كل امرئ ما يناسبه: فسافر ما يناسبه: فسافر بالطيارة، القطار، الباخرة، السيارة.... د- وقد تعطف الشيء على مرادفه<sup>5</sup> كقوله تعالى: {وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِنَّمَا كُفٌّ} فالإثم هو: الخطيئة ...

---

1 سبقت الإشارة لهذا الرأي مع تفصيلات أخرى في رقم 3 من هامش ص 586 لمناسبة هناك.

2 ومن أمثلة وقوعها في حيز للنهي قول الشاعر -في البيت الأول-:

لا تُظْهَرَنَّ لعاذل أو عاذر ... حالئك في السَّراءِ والضَّرَّاءِ  
فلرحمة المتوجعين حَزَازة ... في القلب مثل شِمة الأعداءِ

3 راجع الجزء الثاني من الهمع باب العطف؛ عند الكلام على "أو". وقد سبقت الإشارة لرأيه في ج من ص 596.

4 كما سبقت الإشارة في ص 575 وكما سيجيء في ص 641.

5 وقد سبقت الإشارة لهذا في رقم 6 من هامش ص 565.

## 7- إمّا:

يرى بعض النحاة أن كلمة: "إمّا" الثانية في مثل "امنح السائل إمّا دِرْهَمًا وإمّا دِرْهَمَيْنِ" حرف عطف بمعنى: "أو" وأنها تشارك "أو" في خمسة من معانيها<sup>1</sup>. هي: التخيير والإباحة، بشرط أن تكون "إمّا" الثانية مسبوقة بكلام يشتمل على أمر. "ولاشكّ والإبهاّم"، بشرط أن تكون مسبوقة بجملة خبرية. "والتفصيل"2 بعد الخبر أو الطلب.

ولا تكون "إمّا الثانية" عند هؤلاء للإضراب، ولا بمعنى "واو" العطف؛ فهذه المعنيين تختصص: "أو" دونها.

والمعاني الخمسة السابقة هي لكلمة: "إمّا" الثانية، وتشاركها الأولى فيها وتسايروها؛ لأنهما حرفان 3 متلازمان -في الأغلب- معنى واستعمالاً 4، غير أن الأولى لا تكون للعطف مطلقاً -كما سنعرف-.

فمن أمثلة الشك: احتجبت الشمس وراء الغمام إمّا ساعتين، وإمّا ثلاثاً. ومن الإبهام قوله تعالى: {وَأَخْرَجُوا مُرَجُومَ الْإِصْرَ لِلَّذِينَ إِيمَانُ لَهُمْ وَإِنَّمَا يُعِدِّجُهُمْ إِمَّا يَنْتَابُونَ عَلَيْهِمْ} 5. والتخيير كقوله تعالى: {إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا}؛ والإباحة، نحو: إمّا أن تزرع فاكهةً وإمّا قصبًا. والتفصيل، كقوله تعالى في الإنسان: {إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا}.

وإذا كانت "إمّا" الثانية عندهم حرف عطف "فالواو التي قبلها زائدة لازمة لها. والأولى لا عمل لها في عطف أو غيره.

ويرى آخرون: أن "إمّا" الثانية والولى متشابهتان في الحرفية، وفي تأدية

---

1 سبق شرح المراد من كل معنى من الخمسة عند الكلام على: "أو" ص 603 -وما بعدها-.

2 انظر معنى "التفصيل" في رقم 1 من هامش ص 606.

3 راجع حاشية الأمير على المغني ج 1 عند الكلام على الحرف: "إمّا".

4 راجع البيان والتفصيل في "أ" من ص 614.

5 يتعين الإبهام في الآية؛ مراعاة لما سبق في تحديد معناه -رقم 3 من هامش ص 605-

---

معنى من تلك المعاني الخمسة، وأن كلاً منهما ليس حرف عطف؛ لأن الأولى لا يسبقها معطوف مطلقاً، ولأن الثانية تقع دائماً بعد الواو العاطفة بغير فاصل بينهما. ومن المقرر أن حرف العطف لا يدخل على حرف العطف مباشرة<sup>1</sup>، إذ لا يصح أن يتوالى حرفان للعطف من غير فاصل. والفريقان متفقان على أن الأولى ليست عاطفة<sup>2</sup> وأنها حرف - لا خلاف في حرفيته- يفصل بين عامل قبله ومعمول يليه<sup>3</sup>. ولكن الخلاف في الثانية. والرأي الأرجح الذي يجدر الأخذ به هو: أن الثانية كالأولى في المعنى والحرفية، وفي أنها ليست حرف عطف لأن العاطف هو الواو<sup>4</sup>.

---

1 كما ستجيء الإشارة في ص 620.

2 للسبب السالف؛ وهو أنها لا يسبقها عاطف مطلقاً.

3 لهذا يعرب ما بعد "إما"، الأولى على حسب حاجة العوامل التي قبلها؛ فقد يكون فاعلاً في مثل: غاب إما حامد وإما محمود. وقد يكون مفعولاً به في مثل: يركب المسافر إما قطاراً وإما سيارة، وقد يكون حالاً في مثل قوله تعالى: {إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا} . وقد يكون بدلاً كما في قوله تعالى: {حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ} وهكذا.

4 انظر ما يتصل بهذه "الواو" التي قبل "إما" الثانية في ص 560.

(613/3)

---

زيادة وتفصيل:

أ- ليس من اللازم أن تتكرر "إما"، ولكن الأغلب تكرارها، فقد تحذف الثانية؛ لوجود ما يغني عنها. ويغلب أن يكون أحد شيئين: "والا" "أو". فمثال الأول: إما أن يتكلم المرء ليُحَمَدَ وإلا فليسكت. ومنه قول الشاعر:

فإِذَا أَن تَكُونُ أَخِي بِصَدَق ... فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِّي مِنْ سَمِينِي  
وإِلَّا فَاطْرَحْنِي وَاتَّخِذْنِي ... عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي

ومثال الثاني قول الشاعر:

وقد شَفَّني ألا يزال يروعني ... خيالك إما طارقا أو 1 معاديا  
وقد يستغني عن الأول اكتفاء بالثانية كقول الشاعر:  
تَلُمُ بَدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا ... وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَ خَيَالُهَا  
أي: إمَّا بدار ... والفراء يقيس هذا الاستغناء، فيجيز: فيضان النهر معتدل وإمَّا  
خطير.  
و"إمَّا" السالفة تختلف عن "إمَّا" المركبة من: "إن" الشرطية التي تجزم فعلين، ومن: "ما"  
الزائدة، في مثل: إمَّا يَعْدِلُ الوالي تجتمع حوله القلوب. أي: إنَّ يعدل.... كما تختلف  
اختلافًا واسعًا عن "إمَّا" الشرطية التي سيجيء الكلام عليها 2 في باب خاص بها.  
ب- من اللهجات النَّادرة أن يقال "أَيِّمًا" بدلًا من "أَمَّا"، كذلك حذف واو العطف قبل  
"إمَّا"، وكذلك

1 ومن هذا جاء بيت ابن مالك في أول باب العطف في الألفية رقم 2 من هامش  
ص 544 ونصه: "

العطف إما ذو بيان أو نسق.."

وكذلك وردت في كلام من يحتج بكلامهم؛ ومنهم خالدين صفوان "أموي، توفي حول  
سنة 133 هـ" فقد جاء على لسانه في قصة أحد الملوك ما نصه: "إما أن تقيم في  
ملكك فتعمل بطاعة ربك ... أو تضع تاجك وتلبس أمساحك وتعبد ربك في هذا  
الجليل ... " والقصة كاملة في كتاب "الجمان في تشبيهات القرآن" لابن نايقا البغدادي  
ص 306.

2 في ج 4 ص 470 م 161.

(614/3)

.....

حذف واو العطف قبل "إمَّا" الثانية 1، وقد اجتمع النَّادران في قول الشاعر:

يا ليتما أمَّنَا شالت 2 نعامتها ... أَيِّمًا إِلَى جَنَّةٍ، أَيِّمًا إِلَى نار

ومن المستحسن اليوم عدم محاكاة هذه اللغات القليلة.

ج- الفرق بين "إمَّا" و"أو" في المعاني الخمسة السالفة أن "إمَّا" مكررة؛ فيدل الكلام

معها من أول النطق بها على الغرض الذي جاءت من أجله؛ أهو شك، أم تخيير، أم غيرهما.

بخلاف "أو" فإن الكلام معها يدل أولاً على الجزم واليقين، ثم تحيء "أو" فتدل على المعنى الذي جاءت من أجله.

د- حكم الضمير بعدها إذا كان عائداً على المتعاطفين من ناحية المطابقة وعدمها مدون في رقم 3 من ص 657.

---

1 وفيما سبق يقول ابن مالك:

ومثل "أو" في القصد "إما" الثانية ... في نحو: إما ذي، وإما النائي

2 شالت: بمعنى ارتفعت النعامة: باطن القدم. وارتفاع النعامة كناية عندهم عن الموت؛ لأن من يموت ترتفع - في الغالب - قدماه، وينخفض رأسه، فتظهر نعامته.

(615/3)

---

8- لكن:

حرف عطف معناه الاستدراك<sup>1</sup>؛ نحو: ما صاحبت الخائنَ لكنَّ الأمينَ؛ "فالأمين" معطوف على "الخائن".

ولا يكون عاطفاً إلا باجتماع شروط ثلاثة:

أولها: أن يكون المعطوف به مفرداً<sup>2</sup>، لا جملة، مثل: ما قطفت الزهرَ لكنَّ الثمرَ. فإن لم يكن مفرداً وجب اعتبار "لكن" حرف ابتداء واستدراك معاً، وليس عاطفاً، ووجب أن تكون الجملة بعده مستقلة في إعرابها عن الجملة التي قبله، نحو: ما قطفت الزهرَ لكنَّ قطفت الجملة بعده مستقلة في إعرابها عن الجملة التي قبله، ونحو: ما قطفت الزهرَ لكنَّ قطفت الثمرَ.. فكلمة: "لكن" حرف ابتداء واستدراك معاً، ولا يفيد عطفاً، والجملة بعدها مستقلة في إعرابها؛ لأن "لكنَّ" الابتدائية لا تدخل إلا على جملة جديدة مستقلة من الناحية الإعرابية<sup>3</sup>.

ثانيها: ألا يكون مسبوقاً بالواو مباشرة؛ نحو: ما صافحت المسيءَ لكنَّ المحسنَ. فإن سبقته الواو مباشرة لم يكن حرف عطف واقتصر على أن يكون حرف استدراك وابتداء الكلام، ووجب أن تقع بعده جملة "فعلية أو اسمية" تُعطف بالواو على الجملة التي قبلها؛ فمثال الفعلية: ما صافحت المسيءَ ولكنَّ صافحت المحسنَ، وقول الشاعر:

إذا ما قضيت الدَّينَ بالدَّينِ لم يكن ... قضاءً؛ ولكنْ كانْ غُرْمًا على غُرم....

1 الاستدراك: "تعقيب الكلام بإزالة بعض الخواطر والأوهام التي ترد على الذهن بسببه". وهو يقتضي أن يكون ما بعد أداة الاستدراك مخالفًا لما قبلها في الحكم المعنوي؛ نحو: ما قطفت الزهر. فمعنى هذه الجملة نفي القطف عن الزهر. فقد يتسرب إلى الذهن من هذا المعنى أن الثمر لم يقطف أيضًا، فلإزالة هذا الوهم واستبعاده تأتي بأداة تبعده، مثل: "لكن"؛ فنقول: ما قطفت الزهر، لكن الثمر. فكلمة: "لكن" أداة من أدوات الاستدراك. أزلت ذلك الوهم. وأثبتت أن الثمر قُطف "وقد سبق إيضاحه وتفصيل الكلام عليه في ج 1 ص 472 م 51. وفي رقم 2 من هامش ص 428 م 35-". كما سبق هناك أن الحرف الدال على "الاستدراك" "وهو: "لكن" بنوعيهما، مشددة النون وساكنتها" لا تقع في صدر جملة تعرب خبرًا ...

1 طبقًا للرأي الأقوى والأشهر.

3 ومن أمثلة الجملة الفعلية بعدها قول الشاعر:

وما نيل المطالب بالتمني ... ولكن تُؤخَذ الدنيا غلابا

وقول الآخر يصف حياته:

حياة مشقات. ولكنْ -لُبُعُدها ... عن الذلِّ -تصفو للأبيّ وتَعُدُّب

(616/3)

ومثال الاسمية:

وليس أخي من ودني رأيَ عينه ... ولكنْ أخي من ودني وهو غائب

"فالواو" حرف عطف. "لكن"، حرف استدراك وابتداء كلام. والجملة بعدها معطوفة

بالواو على الجملة التي قبلها 1.

ثالثها: أن تكون مسبوقه 2 بنفي، أو نهي، كما في الأمثلة السابقة. ونحو: لا تأكل

الفاكهة الفجة لكن الناضجة. فإن لم تُسبق بذلك كانت حرف ابتداء واستراك لا

عاطفة، ووجب أن يقع بعدها جملة مستقلة في إعرابها، نحو: تكثر الفواكة شتاء، لكن

يكثر العنب صيفًا.

ويؤخذ مما سبق أن الحرف "لكن" حرف استدراك دائمًا؛ سواء أكان عاطفًا أم غير

عاطف. وأنه لا يعطف إلا بشروط ثلاثة مجتمعة، فإن فُقدَ منها شرط أو أكثر لم يكن



عاطفًا، ووجب دخوله على الجُمْل، واعتباره حرف استدراك وابتداء معًا.  
والاستدراك يقتضي أ، يكون ما بعد أدواته مخالفًا لما قبلها في حكمه المعنوي؛ كما في  
الأمثلة السالفة، كما في نحو: "لا أصحاب المنافق لكن الشهم = لا تجالس الأشرار لكن  
الأخيار". فمعنى الجملة التي قبل "لكن" منفي، أو منهي عنه، وهذا المعنى في الجملة  
التي بعدها مثبت وغير منهي عنه؛ فهما مختلفان فيه نفيًا وإيجابًا، ونهيًا وغير نهي.  
ولما كان الكلام قبل "لكن" العاطفة منفيًا دائمًا، أو منهيًا عنه، وجب أن يكون ما  
بعدها مثبتًا دائمًا، وغير منهي عنه<sup>3</sup>، فالمعنى بعدها مناقض للمعنى قبلها<sup>1</sup> ...

---

1 لهذا إشارة في رقم 2 من هامش ص 568.

2 وهذا الشرط هو الأرجح والأقوى.

3 أما غير العاطفة، أو "لكن" المشددة فقد يكون الأول فيهما هو المثبت، والمتأخر هو  
المنفي، أو العكس - كما سبق في ج 1 من ص 571 - فالذي تجب مراعاته مع أداة  
الاستدراك "لكن" = "ولكن" هو مخالفة ما قبلها لما بعدها في الحكم نفيًا وإيجابًا، وغيرهما.  
وفيما سبق يقول ابن مالك بيتًا يشتمل بإيجاز على حكم: "لكن" و"لا" العاطفتين  
"وسيجيء الكلام على "لا".

وأول "لكن" نفيًا، أو نهيًا. و"لا" ... نداءً، أو أمرًا، أو اثباتًا تلاً  
"وأول لكن نفيًا": اجعلها والية نفيًا وواقعة بعده، وذلك بأن يتقدم النفي وتليه لكن،  
أي تجيء بعده. هذا كل ما تعرض له البيت. وهو تعرض مبتور، أما باقية فليس خاصًا  
بلكن.  
حكم الضمير بعدها إذا كان عائداً على المتعاطفين من ناحية المطابقة وعدمها، موضح  
في رقم 3 ص 657.

(617/3)

---

9- لا:

حرف عطف يفيد نفي الحكم عن المعطوف بعد ثبوته للمعطوف عليه؛ نحو: يفوز  
الشجاع لا الجبان. فكلمة: "لا" حرف عطف ونفي. و"الجبان" معطوف على الشجاع،  
والحكم الثابت للمعطوف عليه هو: فوز الشجاع، وقد نُفي الفوز عن المعطوف  
"الجبان" بسبب أداة النفي: "لا". ومثل هذا يقال في "لا" التي في الشطر الثاني من قول

الشاعر:

القلب يدركُ ما لا عينَ تدركه ... والحسنُ ما استحسنته النفسُ لا البصرُ  
فهي حرف عطف ونفي، و"البصر" معطوف على النفس، والحكم الثابت للمعطوف  
عليه هو نسبه الاستحسان إلى النفس "أي: إسناده إليها" مع نفي هذا الاستحسان عن  
البصر.

ولا يكون هذا الحرف عاطفًا إلا باجتماع خمسة شروط:  
أولها: أن يكون المعطوف مفردًا -لا جملة 1- كالأمثلة السالفة، وكقول الشاعر:  
قلْ لِبَانٍ بِقَوْلِ رَكْنٍ مَمْلُكَةٍ ... على الكتائبِ يُبَيِّنُ المُلُكُ، ولا الكُتُبِ  
"فالكتب" معطوفة على: "الكتائب" وهذا المعطوف ليس جملة. فإن لم

---

1 الجملة الممنوعة هنا هي التي ليس لها محل من الإعراب. قال الصبان "يشترط في "لا"  
العاطفة إفراد معطوفها، ولو تأويلًا؛ فيجوز: قلت عليّ قائم، لا عليّ "قاعد"؛ أخذًا من  
قول الهمع: ولا يعطف بها جملة لا محل لها على الأصح ... " 1. هـ. يريد أن المعنى:  
على قائم لا قاعد، فالجملة المعطوفة بمنزلة خبر مفرد. ومما يلحق بالمفرد: شبه الجملة  
إذا اعتبرنا متعلقه مفردًا، نحو: حساب العمر بالأعمال لا بالأعوام، وعند الله حسن  
الجزاء، لا عند الناس. وقولهم: "سُمُّ المرء بالعمل لا بمجرد الأمل".

(618/3)

---

يكن المعطوف مفردًا لم يصح اعتبار "لا" عاطفة؛ وعندئذ يجب اعتبارها حرف نفي  
فقط، والجملة بعدها مستقلة في إعرابها، ليست معطوفة؛ نحو: تصبان الممالك بالجيوش  
والأعمال، لا تصان بالخطب والآمال.  
ثانيها: أن يكون الكلام قبله موجبًا لا منفيًا ويدخل في الموجب -هنا- الأمر والنداء؛  
كقول بعضهم: "الملقُ وضاعة لا وداعة، وخيسة لا كياسة. فكن أيبًا لا ذليلاً، مصونًا لا  
متبذلاً. يا بن الغرِّ البهاليل 1 لا السفلة 2 الأوغاد 3: إن الكرامة في الإباء، والعزة في  
التصون، ولا سعادة بغير عزة وكرامة ...".  
ثالثها: ألا يكون أحد المتعطفين داخلًا في مدلول الآخر، ومعدودًا من أفراده التي  
يصدق عليها لفظه "اسمه"؛ فلا يصح: مدحت رجلًا لا قائدًا؛ لأن الرجل "وهو  
المعطوف عليه" ينطبق على أفرد كثيرة تشمل المعطوف "وهو القائد" وتشمل غيره. ولا

يصح أكلت تفاحًا لا فاكهة؛ لأن الفاكهة "وهي المعطوف" تشمل المعطوف عليه "وهو: التفاح" ويصدق اسمها عليه ... وهكذا. لكن يصح: مدحت رجلًا لا فتاة وأكلت الفاكهة لا خُبزًا؛ إذ لا يصدق أحد المتعاطفين على الآخر 4 ...

- 
- 1 جمع: بهلول، وهو: السيد الجامع لكل خير.
  - 2 أراذل الناس وأسافلهم.
  - 3 جمع: وغد، وهو الرجل الدنيء الحقير.
  - 4 وقد أشار ابن مالك إلى حكم "لا" في جزء من بيت سبق في هامش ص 617 يتضمن حكمها وحكم "لكن" هو:  
وَأَوَّلُ "لَكِنْ" نَفْيًا، أَوْ مَهْمَلًا وَ"لَا" ... نِدَاءٌ أَوْ أَمْرًا أَوْ اثْبَاتًا تَلَا  
وقد سبق شرح الجزء الخاص بالحرف: "لكن" أما الخاص بالحرف "لا" فتقديره كلامه.  
"لا" تلا نداء، أو أمرًا، أو إثباتًا: فكلمة: "لا" مبتدأ — ولا يصح أن يكون معطوفًا على:  
لكن، منعًا لفساد المعنى — خبره الجملة الفعلية المكونة من الفعل "تلا" وفاعله. يريد: أن  
حرف "لا" العاطف يتلو النداء، أو الأمر، أو الإثبات. ويجيء بعد واحد من هذه  
الأشياء، ولا يكون عاطفًا إلا إذا وقع بعد أحدها. وفي البيت قصور ونقص.

(619/3)

---

رابعها: ألا تقتزن كلمة "لا" بعاطف لأن حرف العطف لا يدخل على حرف العطف 1  
مباشرة فإن اقترنت به كان العطف به وحده وتمحضت هي للنفي الخالص 2، نحو:  
أسابيع الشهر ثلاثة، لا بل أربعة، فالعاطف هو "بل" 3، وقد عطف أربعة على ثلاثة.  
أما "لا" فليست هنا عاطفة، وإنما هي مجرد حرف نفي لإبطال المعنى السابق وردّه.  
ومثل هذا: "سبقَتُ السيارة لا بل القطار" فليست "لا" هنا بعاطفة وإنما هي حرف نفي  
يسلب الحكم السابق ويزيله ويرده، و"بل" هي العاطفة 4 ...  
خامسها: ألا يكون ما يدخل عليه مفردًا صالحًا لأن يكون صفة لموصوف

- 
- 1 طبقًا لما تردد من قبل، ومنه البيان الذي في ص 613.
  - 2 ونفيها الخالص قد يكون تأسيسًا؛ كالذي في نحو: جاءني على، لا بل محمود. وقد يكون تأكيدًا كالذي في نحو: ما جاء علي ولا محمود. فالعاطف هو "بل" و"لواو" في

الصورتين، والمعطوف فيهما هو محمود. والمعطوف عليه هو عليّ. أما كلمة "لا" فيهما فلمجرد النفي الخفض، تأسيسًا في المثال الأول، وتأكيدًا في الثاني.

"ملاحظة": النفي التأسيسي هو الذي تجلبه الأداة الخاصة بالنفي، ولا يكون في الكلام ما يدل على هذا النفي ويشعر به سواها؛ كالمثال الأول: جاء عليّ لا محمود". فلولا الحرف النافي: "لا" ما وجد في الجملة ما يدل على معنى النفي. أما النفي التأكيدي فلا تجلبه معها أداة النفي؛ وإنما يكون موجودًا قبل مجيئها؛ فتجيء هي لتوكيده وتقويته؛ كالمثال الثاني: "ما جاء علي ولا محمود" فنفي المجيء عن محمود مفهوم بغير مجيء حرف النفي "لا" وبدون ذكره فلما جاء الحرف أكدده وقواه.

3 في مثل: سافر الأخ بل الوالد نحوه من كل كلام موجب، والمعطوف مفرد ... تفيد كلمة: "بل" الإضراب عن الحكم السابق، كأنه لم يكن، والسكوت من غير حكم على صاحبه مع إثبات هذا الحكم السابق لما بعدها؛ فالذي سافر في المثال السالف هو الوالد، أما الأخ فسكوت عنه لا يتحدث عنه بشيء من سفر أو غيره كما سيحيى تفصيل هذا عند الكلام على "بل" ص 623 و ... "وقياسًا على هذا يكون المراد في المثال: أسابيع الشهر أربعة ... ؛ إلا أن وجود: "لا" يجعل الحكم منفياً صراحة لا مسكوتاً عنه. وفي هذا يقول الصبان ما نصه:

"اعلم أن "لا" بعد الإيجاب هي في الإيجاب، وصيرورته بحرف الإضراب -لولاها- كالمسكوت عنه يحتمل النفي وغيره...." ١. هـ.

4 ومن صور اقترانها بالعاطف: ما جاءني محمد ولا علي. وهي في هذه الصورة زائدة، توافق نوعاً من الزيادة الموضحة في البيان الهام الذي سبق في ج 1 م 5 ص 62 أول الكلام على الحرف، وسبقت الإشارة إليه في رقم 3 من هامش ص 567؛ متضمنة أنه يحوي الكلام على زيادة "لا" النافية، والغرض من زيادته، ومعناها، وإعرابها ...

(620/3)

---

مذكور، أو لأن يكون خبراً 1، أو حالاً. فإن صلح لشيء من هذا كانت للنفي الخفض، وليست عاطفة، ووجب تكرارها؛ فمثال المفرد الصفة: هذا بيت لا قديم ولا جديد.

فكلمة "لا" النافية "وقديم" نعت لبيت. ومثال الخبر: الغلام لا صبي ولا شاب، والشاب لا غلام ولا كهل.... 1. ومثال الحال. عرفت العاطف لا نافعاً ولا منتفعاً ...

---

"1، 1" لا فرق في الحكم بين خبر المبتدأ - كالأمثلة المعروضة هنا - وخبره غيره من النواسخ كالذي في قول الشاعر:  
فإن أنتمو لم تحتفظوا لمودتي ... ذمًا فكونوا لا عليها ولا لها

(621/3)

.....

زيادة وتفصيل:

أ- اختلف النحاة في وقوع "لا" العاطفة بعد الدعاء والتحضيض، نحو: "أطال الله عمرك لا عُمر الأعداء، وحرسك عنايته لا عناية الناس"....  
ونحو: "ألا تُكرّم النّابة لا الحامل، وهلا تُقدّر الذكي لا العبي" ... والأحسن الأخذ بالرأي الذي يبيح هذا؛ تيسيرًا وموافقة للمأثور.

ويزيد بعضهم فيبيدي اطمئنانه لصحة وقوع "لا" العاطفة بعد الاستفهام أيضًا، نحو: أفرغت من كتابة الرسالة لا الخطبة؟ ولا بأس بهذا الاطمئنان.

ب- إذا كانت "لا" عاطفة فقد يجوز حذف المعطوف عليه، نحو: عودت نفسي أن أتكلم ... لا شرًا، وأن أنفع ... لا قليلًا 1 ... والأصل: أن أتكلم خيرًا لا شرًا وأن أنفع كثيرًا لا قليلًا.

ج- لا يجوز تكرار "لا" العاطفة؛ فلا يقال: حضر هاشم، لا محمود، لا أمين، لا حامد، بل يجب الاتيان بالواو العاطفة قبل المكرر، ليكون العطف بهذه الواو وحدها، وتقتصر "لا" على توكيد النفي، دون أن تكون عاطفة.

د- حكم الضمير بعدها إذا كان عائداً على المتعاطفين، من ناحية المطابقة وعدمها مدون في رقم 3 من ص 657.

1 لهذا إشارة في ص 639.

(622/3)

## 10- بل:

حرف يختلف معناه وحكمه باختلاف ما يبيء بعده من جملة أو مفرد.

أ- فإن دخل على جملة فهو حرف ابتداء فقط، ومعناه إما: "الإضراب الإبطالي"، وإما: "الإضراب الانتقالي". فالإبطالي<sup>1</sup>: هو الذي يقتضي نفي الحكم السابق، في الكلام قبل "بل"، والقطع بأنه غير واقع، ومدعيه كاذب، والانصراف عنه واجب إلى حكم آخر يبيء بعدها. نحو: الأجرام السماوية ثابتة، بل الأجرام السماوية متحركة. فالحرف "بل" بمعنى "لا" النافية" أفاد الإضراب الإبطالي الذي يقتضي نفي الثبات ونفي عدم الحركة عن الأجرام السماوية: لأن هذا الثبات أمر غير حاصل، ومن يدعيه كاذب، فكأن المتكلم قال: "الأجرام السماوية ثابتة. لا، فالأجرام السماوية متحركة وليست ثابتة"؛ فأبطل الحكم الأول ونفاه، وعرض بعده حكماً جديداً. ومن الأمثلة قوله تعالى في المشركين: {وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ} ، أي: بل هم 2 عبادٌ مكرمون. فقد أبطل الحكم السابق، ونفاه، وأثبت حكماً آخر بعده: فكأن الأصل: "وقالوا اتخذ الرحمن ولداً. لا؛ فان الذين اتخذهم هم عباد مكرمون". ومثل قوله أيضاً ترديدا لما يقوله الكفار عن الرسول عليه السلام: {أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ 3 بَلْ جَاءَهُمُ بِالْحَقِّ} . والانتقالي هو: الذي يقتضي الانتقال من غرض قبل الحرف: "بل" إلى غرض جديد بعده، مع إبقاء الحكم السابق على حاله، وعدم إلغاء ماي تقتضيه. كقوله تعالى: {قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى 4 وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى بَلْ تُؤْثِرُونَ 5 الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ خَيْرٌ وَأَبْقَى} .

فالغرض الذي يدور حوله الكلام قبل: "بل" هو: الطاعة، "بالطهارة من الذنوب، وعبادة الله، وبالصلاة ..."، والغرض الجديد بعدها هو حب

---

اسبقت الإشارة إلى معناه في رقم 1 من هامش ص 597.

2 الدليل على أن العرف: "بل" داخل على جملة اسمية، المبتدأ فيها محذوف هو: رفع كلمة: "عباد" إذ لا وجه لإعرابها وهي مرفوعة غير ما سلف، وهو الذي يقتضيه المعنى أيضاً. ومثل هذا يقال في كلمة: "أحياء" المرفوعة في قوله تعالى: {وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرَزَّقُونَ} ، أي بل هم أحياء.

3 جنون.

4 تَطَهَّرَ.

5 تفضلون وتختارون.

الدنيا، وتفضيل الآخرة عليها ... وكلا الغرضين مقصود باقٍ على حالة، كقوله تعالى: {كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ بَلْ قُلُوبُكُمْ فِي غَمْرَةٍ 1}. وكقولهم: "ليس من المروءة أن يتخلى الشريف عن أصدقائه ساعة الشدة: بل يقيهم بماله، ويدفع عنهم بنفسه".

وحكم الحرف: "بل" الداخلة على الجملة أنه حرف ابتداء محض يفيد الإضراب 2 - كما أسلفنا - ولا يصح اعتباره حرف عطف ولا شيئاً آخر غير الابتداء، فالجملة بعده مستقلة في إعرابها عما قبلها، ولا يصح إعرابها خبراً ولا غير خبر عن شيء سابق عليه 3 ...

1 غفلة، أو انهماك في الباطل، ووُصِفَت القلوب بهذا مسايرة لاعتقاد العرب أن القلب هو مقر العقل والغرائز، ومصدر الخير والشر.

2 سبقت إشارة - في رقم 2 من هامش ص 597 إني فروق بين "أم" المنقطعة حين تكون للإضراب، و"بل" منها: أن الذي بعد "بل" يقين غالباً، أما الذي بعد "أم" فظن ... ، جاء الكتاب: "المختسب" لابن جني ج 2 ص 291 في الآية الكريمة من سورة الطور: {أَمْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ} وقراءة من قرأها: {بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ} ما نصه: "قال أبو الفتح: هذا هو الموضع الذي يقول أصحابنا فيه: إن "أم" المنقطعة بمعنى: إلا أن ما بعد "بل" متقين، وما بعد "أم" مشكوك فيه، مسؤول عنه، كقول علقمة بن عبدة: هل ما علمت وما تستودعت مكتوم؟ ... أم حبلها إذ نأتك اليوم مصروم؟ سطر ممحى مشكوم: مجازى ...

ألا ترى إلى ظهور حرف الاستفهام وهو: "هل" في قوله: أم هل كبير بكى ... حتى كأنه قال: بل هو كبير ... ترك الكلام الأول وأخذ في استئناف مستأنف.

وقد توالى "أم" هذه في ها الموضع من هذه السورة؛ قال تعالى: {أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَتَرِصُّ بِهِ رَيْبَ الْمُنُونِ} أي: بل يقولون ذلك. وقوله تعالى: {أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَخْلَامُهُمْ بِهَذَا أَمْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ؟} أي: بل هم قوم طاعون؟ ... أخرجه مخرج الاستفهام، وإن كانوا عنده تعالى قوماً طاعين؛ تلعباً بهم وتهكمًا عليهم. وهذا كقول الرجل لصاحبه الذي لا يشك في جهله: أجاهل أنت؟ توبيخاً له، وتقبيحاً عليه. ومعناه: إني قد نبهتك على حالك فانتبه لها، واحتط لنفسك منها، قال صخر:

أرائح أنت يوم البين أم غادي ... ولم تسلم على ريحانة الوادي  
ليس يستفهم نفسه عما هو أعلم به؛ ولكنه يقبح هذا الرأي لها، وينعاه عليها" ا. هـ.  
3 يقول السيوطي في الهمع - ج 1 ص 96- ما نصه خاصاً بالخبر: "لا يسوغ الإخبار  
بجملة ندائية؛ نحو: زيد يا أخاه، ولا مصدرة ولكن، أو: بل، أو: حتى -بالإجماع في كل  
ذلك".

(624/3)

ب- وان دخل على مفرد فحكمه أنه: حرف عطف: يختص بعطف المفردات وحدها.  
أما معناه هنا فيختلف باختلاف ما قبله من كلام مثبت، أو مشتمل على صيغة أمر، أو  
كلام منفي، أو مشتمل على صيغة نهي.  
1- فإن تقدم على: "بل" كلام موجب أو صيغة أمر نحو 1: "أعددت الرسالة بل  
القصيدة لبست المعطف بل الثياب" "عاون المحتاج بل الضعيف" ساعف الصديق بل  
الصارخ" كان معنى "بل" أمرين معاً، أساسيين:  
أولهما: الإضراب عن الحكم السابق؛ بنفي المراد منه نفيًا تامًا، وإبطال أثره كان لم يكن،  
وسلبه عن صاحبه، وترك صاحبه مسكوتًا عنه مهملاً؛ أي غير محكوم عليه بشيء مطلقًا  
بمقتضى هذا الكلام الذي أزال عنه الحكم السالف، وتركه بغير حكم جديد يقع عليه.  
وان شئت فقل: إنَّ الكلام السابق على "بل" صار كأنه لم يذكر 2.  
ثانيهما: نقل الحكم الذي قبل "بل" نقلاً تاماً إلى ما بعدها منغير تغيير بشيء في هذا  
الحكم الذي أزيل عما قبلها، واستقر لما بعدها، ففي الأمثلة السابقة يقع الإضراب على  
إعداد الرسائل، فينفي الإعداد لها، ولكنه يثبت للقصيدة بعدها. ويقع الإضراب على  
لبس المعطف، فلا يحصل؛ وإنما ينتقل اللبس إلى الثياب. وكذلك ينصت الإضراب على  
معاونة المحتاج؛ فلا يحصل؛ وإنما تنتقل المعاونة إلى الضعيف وتثبت له. وأيضاً تلغى  
المساعدة للصديق ولكنها تثبت للصارخ. وهكذا.  
2- وان تقدم على "بل" كلام منفي، أو مشتمل على صيغة نهي، نحو: "

1 يراد بها ما يدل على الأمر صراحة، كفعل الأمر، ولام الأمر الداخلة على المضارع.  
لكن أيلحق بالأمر هنا التمني، والترجي، والعرض، والتحضيض، أم لا يلحق؟  
رأيان بينهما خلاف واسع. والأحسن التيسير بقبول الرأي الذي يلحقها - كما سيحيء



في هامش ص 627-.

2 ففي الأمثلة السابقة ماذا جرى للرسالة، والعطف، والاحتاج، والصديق، بعد أن سلينا الحكم الواقع على كل منها؟  
ليس في الكلام ما يدل على حكم جديد بعد الحكم المسلوب الذي نفيناه. فكل واحد منها بمنزلة كلمة مفردة نطقنا بها وحدها من غير أن نسند إليها شيئاً.

(625/3)

---

ما زرعت القمح بل القطن ما أسأت مظلوما بل ظالماً "لا يتصدر مجلسنا جاهل بل عالم لا تصاحب الأحمق بل العاقل" لم يكن معنى "بل" الإضراب، وإنما المعنى أمران معاً. أولهما: إقرار الحكم السابق، وتركه على حاله من غير تغيير فيه. ثانيهما: إثبات ضده لما بعد "بل".  
ففي المثال الأول: حكم منفي، قبل كلمة "بل" هو نفي زراعتي القمح، وأقررنا هذا الحكم المنفي، وتركناه على حاله، وفي الوقت نفسه أثبتنا بعدها حكماً آخر، هو، زرع القطن ... ، وأيضاً نفينا قبلها حكماً؛ هو وقوع الإساءة على المظلوم، وأثبتنا بعدها وقوعها على الظالم. وكذلك نفينا قبلها عن تصدر الجاهل لمجلسنا، وأمرنا بعدها بهذا التصدر للعالم. ونهينا عن مصاحبة الأحمق، وأمرنا بها للعاقل، وهكذا ...  
فالحكم الأول في كل الأمثلة السالفة -ونظائرهما- باق على حاله، لم يقع عليه إضراب، أو تغيير، والحكم بعد "بل" مضاد لما قبلها، فالحكمان متضادان؛ ما ينفي أو ينقي عنه قبل "بل" يثبت أو يؤمر به بعدها "1" ...

---

1 في حكم "بل" يقول ابن مالك:

و"بل" كـ "لكن بعد مصحوبها ... كلم أكن في مربع، بل تيهها"  
"المراد بالمصحوبين: النفي والنهي، هو المربع: المكان الذي ينزل فيه القوم زمن الربيع. والتهيا: هي التهيا؛ أي: الصحراء" يقول: "نـ" بل بعد النفي مثل "لكن" في أنها تقرر ما قبلها، وتتركه على حاله، وتثبت ضده لما بعده، فلا تفيد معهما إضراباً. لكنها بعد الكلام الموجب وبعد صيغة الأمر تفيد الإضراب عن الأول، وتنقل حكمه إلى الثاني، حتى يصير الأول مسكوتاً عنه مهملاً. وفي حالي الإيجاب والأمر يقول ابن مالك متمماً كلامه السالف عن "بل":

وانقل بها للثان حكم الأول ... في الخبر المثبت والأمر الجلي  
أي: الصريح في دلالة على الأمر؛ كفعل الأمر، والمضارع المسبوق بلام الأمر. وهذا  
عند ابن مالك ومن وافقه. وهناك من يلحق التمني، والترجي، والعرض،  
والتحضيض ... بالصريح كما قلنا في رقم 2 من هامش ص 625 وقد سبق الكلام  
على "لكن" في ص 616.

(626/3)

.....

زيادة وتفصيل:

أ- لا يجوز العطف بالحرف "بل"، بعد كلام فيه استفهام؛ فلا يصح أحفظت قصيدة بل  
خطبة؟

ب- تقع "لا" النافية قبل "بل" 1 بنوعيهما؛ العاطفة "وهي المستوفية للشروط 2؛ وفي  
مقدمتها الدخول على المفرد" وغير العاطفة "وهي غير المستوفية للشروط؛ كالدخول  
على الجملة " فإذا دخلت على العاطفة المسبوقة بكلام مثبت، أو بصيغة أمر كان معنى  
"لا" النافية: تقوية الإضراب المستفاد من "بل"، وتوكيده، وإن دخلت على العاطفة  
المسبوقة بنفي أو نهي كان معنى "لا" تقوية النفي والنهي المستفادين من "بل". فمثالها  
بعد كلام مثبت قول الشاعر:

وجهُكُ البدر لا، بل الشمس لو لم يقض للشمس كسفة وأقول

ومثال وقوعها بعد النفي: ما عاقني البرد، لا بل المطر.

ومثالها بعد النهي: لا تغفل الرياضة، لا بل طول القعود.

وإن دخلت على غير العاطفة كان معناها تقوية الإضراب المستفاد من: "بل" وتوكيده؛

كقول الشاعر:

وما هجرتك، لا، بل زادني شغفا ... هجر، وبعد تراخ لا إلى أجل

ج- ورد قليلا في المسموع الفصيح 3 زيادة "الواو" بعد "بل" كالتالي في قول علي رضي

الله عنه: "إنما يحزن الحسدة أبدا؛ لأنهم لا يحزنون لما ينزل بهم من السر فقط، بل ولما

ينال الناس من الخير" 1. هـ 4.

والأحسن عدم القياس على هذا؛ لندرته البالغة.

د- حكم الضمير بعدها إذا كان عائداً على المتعاطفين من ناحية المطابقة وعدمها مدون في رقم 3 ص 657.

---

1 كما اشرنا في ص 629.

2 بيان هذه الشروط في ص 625.

3 أما في غيره من كلام المولدين الذين يستأنس بكلامهم ولا يستشهد به، فكثيرة الورد في كثرة لا تغير الحكم السالف.

4 ورد هذا النص في ص 128 من كتاب: "سجع الحمام، في حكم الإمام" إخراج وتحقيق علي الجندي وزميله..

(627/3)

---

ملخص حروف العطف، وبيان ما يقتضي التشريك، وما لا تقتضيه:

من كل ما تقدم من الكلام على أدوات العطف يتبين:

1- أنها حروف.

2- وأنها في اغلب الحالات -تشرك المعطوف مع المعطوف عليه في الضبط الإعرابي 1

"رفعا، ونصباً، وجراً، وجزماً" وهذا هو الشريك اللفظي.

أما من جهة التشريك المعوي فبعضها يشركه أيضاً في معنى المعطوف عليه: وينحصر هذا في أربعة حروف: "الواو، الفاء، ثم، حتى"؛ فهذه الأربعة ترك المعطوف مع المعطوف عليه في المعنى، كما تركه في اللفظ إشراكاً إعرابياً -في الغالب- كما أسلفنا.

وبعضها يشركه في اللفظ دون المعنى، فيثبت للمعطوف ما انتفى عن المعطوف عليه،

وهو: "بل، لكن" أو العكس، فيثبت للمعطوف عليه ما انتفى عن المعطوف، وهو: "لا".

وبعض ثالث هو "أو2، أم" يشركان في اللفظ كما يشركان في المعنى ولكن بشرك ألا يقتضيا إضراباً3.

---

1 وهناك حالات لا تشريك فيها في الضبط الإعرابي، كعطف الماضي على المضارع

وعكسه. وعطف أحدهما على المشتق والعكس -كما سيجيء في ص 642 و 649

و ...

2 وتبشها "إما" من وجوه أوضحناها عند الكلام عليها. في ص 612 لكن الصحيح اعتبارها غير عاطفة.

3 قالوا في بيان هذا التشريك المعنوي "إن القاتل: أحمد في الدار أم محمود يعرف أن الذي في الدار هو أحد المذكورين، ولكنه لا يعلم -على وجه التعيين- من هو. فالذي بعد "أم" مساو للذي قبلها في صلاحه لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه. وحصول المساواة إنما هو بواسطة "أم" فقد أشركتهما في المعنى كما أشركتهما في اللفظ. وكذلك: "أو" تشرك ما بعدها لما قبلها فيما جاءت لأجله من شك، أو تخيير، أو غيرهما. فان اقتضيا إضرابا كانا مفيدين للتشريك في اللفظ لا في المعنى ... ". "راجع: "شرح التصريح"، أول باب: "العطف".

(628/3)

3- وأن المتعاطفين إذا تكررا كان "المعطوف عليه" واحدا هو الأول. إلا إذا كان حرف العطف يفيد الترتيب "مثل: الفاء، وجم"، فان "المعطوف عليه" واحد، هو ما قبل حرف العطف مباشرة 1.

1 ويترتب على هذا أنه لو جاء بعد العاطف المفيد للترتيب وبعد معطوفه عاطف آخر لا يفيد الترتيب -كالواو- لوجب أن يكون المعطوف عليه لهذا العاطف الذي لا يفيد الترتيب هو المعطوف الذي قبله مباشرة والذي أداة عطفه مفيدة للترتيب. "طبقا للبيان الذي في رقم 2 من هامش ص 555 ورقم 3 من هامش ص 649.

(629/3)

المسألة 119:

الفصل بين المتعاطفين:

يجوز عطف الاسم الظاهر على مثله أو على الضمير، ويجوز عطف الضمير على مثله أو على اسم ظاهر. لكن بعض هذه الصور يكون فيه الفصل بين المتعاطفين واجبا، وبعض آخر يكون الفصل فيه مستحسنا راجحا، وفي غير ما سبق يكون جائزا 1. فأما الفصل الواجب ففي حالتين، سبقت أحدهما 2. وملخصه: أنه إذا عطف على

المبتدأ الذي خبره نوع من الأنواع المقرونة بالفاء -وقد ذكرت هناك- أو على ما يتصل به من صلة، أو صفة، أو نحوهما ... وجب تأخير المعطوف عن الخبر، إذ لا يجوز الفصل بين هذا الخبر ومبتدئه بالمعطوف؛ ففي مثل: الذي عندك فمؤدب لا يصح أن يقال: الذي عندك والخدام فمؤدب، أو فمؤدبان، وهكذا ...

والحالة الثانية التي يجب فيها الفصل -تبعاً لأرجح الآراء- هي التي يكون فيها المعطوف عليه مصدراً له معمولات؛ فلا يجوز العطف عليه إلا بعد استيفائه كل معمولاته؛ نحو: ما أحسن تقدير الأمة العاملين المخلصين لها، وإكبارهم.

- 1 ملاحظة: من الحالات الجائزة بعض صور بليغة تقدمت في ص 435 ويشترط في الفصل الجائز إلا يكون بفاصل طويل، ولم يحدد النحاة هذا الطول الذي يسترشد فيه بما جاء في كتاب: "المختسب"، لابن جني -ج 2 ص 297- حيث الكلام على معطوف مفصول من المعطوف عليه بثلاث جمل، ونص كلامه في هذا العطف: "قال أبو حيان: هذا بعيد؛ لطول الفصل بجمل ثلاث: وبعيد أن يوجد مثل هذا التركيب في كلام العرب، نحو: أكلت خبزاً، وضربت فلاناً، وإن يجيء فلان أكرمه، ورحل إلى بني فلان و"لحماً"؛ فيكون "ولحماً" معطوفاً على "خبزاً"، بل لا يوجد مثله في كلام العرب" أ. هـ.
- 2 تفصيلها الذي لا غنى عن الرجوع إليه، وبيان فروعها المختلفة في ج 1 م 41 ص 391 "باب المبتدأ والخبر".

(630/3)

---

وأما الحالتان اللتان يستحسن فيهما الفصل ويرجح 1.

فالأولى: أن يكون المعطوف عليه ضميراً مرفوعاً متصلاً، سواء أكان متستراً أم بارزاً؛ فيستحسن عند العطف عليه فصله بالتوكيد 2 اللفظي أو المعنوي أو بغيرهما أحياناً.

فالفصل بالتوكيد اللفظي يتحقق بضمير مرفوع منفصل مناسب 3 نحو: "لقد كنت أنت ورفاقتك طلائع الإصلاح، وكنتم أنت والسباقون إليه موضع الإعجاب والتقدير".

فكلمة: "رفاق" معطوفة على: "التاء" وهي الضمير المتصل المرفوع البارز بعد توكيد لفظه بالضمير المرفوع المنفصل: "أنت". وكذلك كلمة: "السباقون" معطوفة على الضمير البارز "التاء والميم"، في "كنتم" بعد توكيده توكيداً لفظياً بالضمير المرفوع المنفصل: "أنتم".

ومثال العطف على الضمير المتصل المرفوع المستتر مع الفصل: انتفع أنت وإخوانك<sup>4</sup> بتجارب السابقين.

والفصل بالتوكيد المعنوي يتحقق بوجود لفظ من ألفاظه بين المتعاطفين؛ ومن الأمثلة قول الشاعر:

ذعرتم أجمعون ومن يليكم ... برؤيتنا، وكنا الظافرين  
ويغنى عن التوكيد بنوعيه - كما أسلفنا - وجود فاصل آخر أي فاصل بين المتعاطفين؛ كالضمير "ها" في قوله تعالى في المؤمنين الصالحين: {جَنَّتْ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ} ... ومثل "لا" النافية

---

1 عند البصريين. أما الكوفيون. فلا يتمسكون بالفصل ولا يرون في خلو الكلام منه عينا ولا ضعفا.

2 راجع حاشية التصريح ج3 باب: العطف، عند الكلام على عود الخافض ...

3 لا فرق في هذا بين أن يكون المعطوف اسما ظاهرا أو ضميرا.

4 كلمة: "إخوان"، معطوفة على الفاعل المستتر وتقديره: "أنت". أما كلمة "أنت"

ضمير المخاطب المذكور فتوكيد لفظي الفاعل المستتر؛ ولا يصح إعرابها فاعلا: لأن فعل الأمر الواحد لا يرفع ضميرا بارزا. ولا يصح إعرابها بدلا من الفاعل المستتر: لأن الضمير لا يبدل من الضمير - كما في ب من ص 683-.

وهناك إعراب آخر يفضلُه النحاة على هذا، وقد سبق في ص 564 حيث البيان والإيضاح، ويجيء أيضا في ص 638.

(631/3)

---

في قوله تعالى: {سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا} ، وقد اجتمع الفصل بالتوكيد اللفظي وبحرف النفي "لا" في قوله تعالى: {وَعَلَّمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنَّكُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ} .

ومن غير المستحسن في النثر - مع جوازه - العطف على الضمير المستتر المرفوع بغير فاصل على الوجه السالف، نحو "قاوم ونظراؤك أعوان السوء"، فقد عطفت كلمة: "نظراء" على الفاعل الضمير المستتر: "أنت" بغير فاصل؛ ومنه العبارة المأثورة<sup>1</sup>: "مررت برجل سواء والعدم" أي: متساو هو والعدم، فكلمة، "سواء" اسم بمعنى المشتق، وهي

متحتملة للضمير المرفوع. والعدم "بالرفع" معطوفة على الضمير المستتر بغير فاصل بينهما<sup>2</sup>. أما الشعر فقد يجوز فيه عدم الفصل، اضطرارا؛ مراعاة لقيوده الكثيرة التي قد تقهر الشاعر على ترك الفصل ... ومن الأمثلة قول جرير يهجو الأخطل:

ورجا الأخطيل من سفاهة رأيه ... ما لم يكن وأب له لينالا

فقد عطف كلمة "أب" على اسم "يكن" المرفوع المستتر بغير فاصل بينهما<sup>3</sup>. ومثله قول الآخر:

مضى وبنوه، وانفردت بمدحهم ... وألف إذا ما جمعت واحد فرد

فقد عطف كلمة: "بنوه" على الضمير المرفوع المستتر في: "مضى" بغير فاصل.

---

1 وقد رواها سيبويه.

2 وهي مما استشهد به سيبويه على صحة ترك الفصل في النثر.

3 وفيما سبق من العطف على الضمير المرفوع المتصل مع الفصل بين المتعاطفين يقول ابن مالك:

وإن على ضمير رفع متصل ... عطفت فافصل بالضمير المنفصل  
أو فاصل ما. وبلا فصل يرد ... في النظم فاشيا. وضعفه اعتقد  
وملخص البيتين: افصل بالضمير المنفصل بين المتعاطفين إذا كان المعطوف عليه ضميرا مرفوعا متصلا.

ولا يتعين أن يكون الفصل بالضمير وإنما يكفي الضمير أو غيره. ثم بين أن عدم الفصل فاش "أي: كثيرا في الشعر، وأنه مع كثرتة ضعيف لا يقاس عليه.  
لكن كيف يكون كثيرا وفاشيا والقياس عليه ضعيف؟ أن الكثرة تعارض الضعف؛ ولذا كان القياس هنا سائعا في الشعر بغير ضعف، خلافا لابن مالك.

(632/3)

---

والثانية: أن يكون المعطوف عليه ضميرا مجرورا بحرف أو بإضافة؛ فيستحسن عند أمن اللبس إعادة عامل الجر مع المعطوف، ليفصل بين المتعاطفين، فمثال المعطوف المجرور بحرف جر<sup>1</sup> معاد: ما عليك وعلى أضرابك من سبيل أن أدبتم الواجب. فكلمه:

"أضراب" معطوفة على الضمير الكاف المجرور بالحرف: "على". وقد أعيد هذا الحرف مع المعطوف. والأصل ما عليك وأضرابك، ومثل هذا قوله تعالى عن نفسه: {ثُمَّ اسْتَوَى

إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ 1 ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ } .  
 فكلمة: "الأرض" معطوفة على الضمير: "ها" المجرور باللام، وقد أعيدت اللام مع  
 المعطوف: والأصل: فقال لها والأرض. ومثله إعادة اللام في قول الشاعر:  
 فما لي وللأيام - لا دلا دلاها - ... تشرق بي طورا، وطورا 2 تغرب  
 ومثال إعادة عامل الجر وهو اسم مضاف 3 قوله تعالى: {قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ  
 آبَائِكَ} . فكلمة: "آباء" معطوفة في الأصل على الضمير المضاف إليه، وهو: "الكاف  
 الأولى"، فأعيد المضاف وهو: "إله" وذكر قبل المعطوف. واصل الكلام: نعبد إلهك  
 وآبائك ...

هذا هو الكثير. وترك الفصل جائز أيضا، ولكنه لا يبلغ في قوته وحسنه البلاغي درجة  
 الكثير. ومن هذا قراءة قوله تعالى: {وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ} . والتقدير:  
 الذي تساءلون به وبالأرحام. أي: تستعطفون به وباسمه، وبالأرحام؛ بعطف كلمة:  
 "الأرحام" على الضمير المجرور بالباء. وكقول الشاعر:

"1، 1" الرأي المختار انه إذا أعيد عامل الجر فالمعطوف هو الجار والمجرور معا، وليس  
 المجرور على المجرور، لئلا يلزم إلغاء عامل، أي: تركه زائدا مهما، لا أثر له إلا مجرد  
 الفصل. ومن الأمثلة -أيضا- لإعادة الجار في المعطوف، اللام في قوله تعالى: {رَبِّ  
 اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ} .

2 سبق هذا البيت للمناسبة السالفة في ج 2 م 80 ص 246.

3 إنما يعاد الحامل الاسمي "وهو المضاف" بشرط ألا توقع إعادته في لبس، فإن أوقعت  
 في لبس لم يجز إعادته، نحو: جاءتني سيارتك وسيارة محمود، وأنت تريد سيارة واحدة  
 مشتركة بينهما. وهذا المنع إذا لم توجد قرينة تزيل اللبس.

(633/3)

اليوم قد بت 1 تهجونا وتشتمنا ... فاذهب، فما بك والأيام من عجب  
 أي: وبالأيام. وقول بعض العرب: ما في الدار غيره وفرسه، يجر كلمة: "فرس" المعطوفة  
 على الهاء من غير إعادة الجار وهو الاسم المضاف 2.

1 في رواية أخرى: اليوم قربت ...



2 يقول ابن مالك في تكرار الخافض مع المعطوف إذا كان المعطوف عليه ضميرا مجرورا:  
وعود خافض لدى عطف على ... ضمير خفض لازما قد جعلنا  
وليس عندي لازما: إذ قلا أتي ... في النثر والنظم الصحيح مثبتنا  
يقول: جمل عود الخافض على المعطوف الذي وصفناه أمرا لازما عند النحاة، ولكنه  
ليس بلازم في رأي وحكمي؛ لأن عدم إعادته أمر ثابت تحقق في النظم والنثر الواردين  
عن العرب. أي: أمر تؤيده الأمثلة الصحيحة نظما ونثرا، وتثبت أن إعادته ليست  
باللازمة.

(634/3)

#### المسألة 120:

صور من الحذف في أسلوب العطف:  
حذف بعض حروف العطف مع معطوفها:  
من حروف العطف ثلاثة يختص كل منها بجواز حذفه مع معطوفه بشرط أمن اللبس -  
كما سبق عند الكلام عليها 1- وهذه الثلاثة هي: الواو، والفاء، وأم المتصلة. فمثال  
حذف الواو مع معطوفها لدليل: أنقذت الغريق ولم يكن بين الموت إلا لحظات. أي: لم  
يكن بين الموت وبينه....  
وقول الشاعر:

إني مقسم ما ملكت؛ فجاعل ... قسما لآخرة، ودنيا تنفع.....  
يريد: وقسم دنيا، أي: وقسما لدنيا ... ومثل قول الآخر:  
فما كان بين الخير لو جاء سالما ... أبو حجر 2 إلا ليال قلائل  
أي: بين الخير وبينني. ومما يصلح لهذا أيضا قول بعض العرب: "راكب الناقة  
طليحان 3"، والتقدير: راکب الناقة والناقة طليحان.  
ومثال حذف الفاء مع معطوفها لدليل قوله تعالى: {وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى إِذِ اسْتَسْقَاهُ  
قَوْمُهُ 4 أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ 5 مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا} ، الأصل:  
فضرب فانبجست 6. وقوله تعالى:

---

1 ص 557 و 574 و 586 مع ملاحظة أن المحذوف قد يترك معمولا مذكورا في الكلام  
أحيانا "كبعض الأمثلة التي في ص 563 "أ" و 576 وغيرهما من الأمثلة المعروضة عند

الكلام على أحكام تلك الأحرف " أو لا يترك معمولاً له؛ كالأمثلة المعروفة هنا.

2 كنية رجل اسمه: النعمان بن الحارث.

3 أصابهما التعب والإعياء. "وقد سبقت الإشارة هذا في ص562".

4 طلبوا منه الماء للسقي.

5 تفجرت.

6 هذه الجملة الفعلية المكونة من الفعل: "انجس" وفاعله، معطوفة على الجملة الفعلية

المكونة من الفعل: ضرب المحذوف. وإنما لم يكن العطف على الأول "أوحينا" لما سبق

تقريره رقم 2 من هامش ص555 =، وفي رقم 3 من هامش ص649 من أن

المعطوفات المتعددة يكون معطوفها واحداً هو الأول. إلا إذا كان حرف العطف يقتضي

الترتيب، فيكون المعطوف عليه هو ما قبله مباشرة.

(635/3)

---

{وَإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ  
عَيْنًا} ، أي: فضرِب فانفجرت، وتسمى هذه الفاء المذكورة في الكلام، والتي تعطف ما  
بعدها على الفاء المحذوفة مع معطوفها "فاء الفصيحة"1.

ومثال حذف "أم" المتصلة ومعها معطوفها بدليل -وحذفهما، قليل- قول الشاعر:

وقال، صحابي: قد غبنت، وخلتني

غبنت. فما أدري أشكلكم شكلي؟ ...

والأصل: أشكلكم2 شكلي أم غيره؟ وكقول الآخر:

دعاني إليها القلب، إني لأمره ... سميع؛ فما أدري: أرشد طلابها؟

والتقدير: أرشد طلابها أم غي3؟

حذف المعطوف:

تنفرد الواو بجواز عطفها عاملاً قد حذف وبقي معموله المرفوع أو المنصوب أو المجرور،

فمثال المعمول المرفوع قوله تعالى لآدم: {اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ} فكلمة: "زوج"

فاعل بفعل محذوف، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله المذكور معطوفة على الجملة

الأمرية المكونة من فعل الأمر: "اسكن"

---

1 وهذا النوع هو الذي سبقت "في ص576" الإشارة والإحالة على ما جاء خاصاً به

- هنا. وسميت "فاء الفصيحة" لأنها أفصحت، "أي: بينت" وكشفت عن المحذوف، ودلت عليه وعلى ما نشأ عنه. ولأنها -أحياناً- تفصح عن جواب شرط مقدر؛ ففي الآية الأولى دلت الفاء على المحذوف وعلى أن الضرب كان سببا في الانبجاس. أو يقال: إن كان موسى قد أطاع الأمر وضرب الحجر فماذا تم بعد ذلك؟ فالجواب: انبجست منه اثنتا عشرة عينا.
- 2 طريقكم.
- 3 وقيل إن الهمزة للتصديق، فلا تحتاج إلى معادل.

(636/3)

وفاعله. والتقدير: اسكن أنت، وليسكن زوجك<sup>1</sup>. والسبب في هذا أننا لو أعربنا كلمة: "زوج" معطوفة بالواو على الفاعل المستتر لفعل الأمر لكان العامل في المعطوف "زوج" هو العامل في المعطوف عليه، أي: في الفاعل الستر. فيكون الفعل: "اسكن" عاملا في فاعله، وفي كلمة: "زوج"، فهو الذي رفع كلمة "زوج" وهي بمنزلة الفاعل بسبب عطفها على الفاعل ويترتب على هذا أن يكون فاعل الأمر اسما ظاهرا مع أن نعل الأمر لا يرفع الظاهر.

هذا تعليلهم. وهو تعليل مرفوض، يعارضه ما يرددونه كثيرا من أنه: "قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع"، أو: "قد يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل". فإذا امتنع أن يقع الاسم الظاهر فاعلا لفعل الأمر مباشرة فلن يمتنع أن يكون المعطوف على هذا الفاعل اسما ظاهرا؛ لأنه تابع أو ثان ينطبق عليه ما سبق من التوسع والتيسير؛ فلا داعي للتكلف والتقدير ...

ومثال المعمول المنصوب قوله تعالى في أنصار الدين {وَالَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ} ، ومعنى تبوءوا الدار أعدوها للسكنى. وهذا المعنى مناسب للدار؛ لكنه غير مناسب للإيمان، إذ لا يقال على سبيل الحقيقة: هيئوا الإيمان للسكنى؛ ومن ثم أعربت كلمة: "الإيمان" مفعول لفعل محذوف تقديره: "ألفوا" وهذه الجملة الفعلية المحذوفة معطوفة بالواو على الجملة الفعلية التي قبلها. ومنه قول الشاعر:

إذا ما الغانيات برزن يوما ... وزججن الحواجب والعيونا

أي: وكحلن العيون؛ لأن الترجيح "وهو ترقيق الحاجب بأخذ بعض الشعر منه كي يصير منحنيا كالقوس" لا يصلح للعيون.

ومثال المعمول المجرور قولهم: ما كل سوداء فحمة، ولا بيضاء شحمة. فكلمة: "بيضاء مجرورة بمضاف محذوف معطوف على "كل" والأصل "ولا كل بيضاء شحمة". والداعي للتقدير هنا هو الفرار من العطف على معمولي عاملين مختلفين.

---

1 قد سبق "في رقم 3 من هامش ص564" إعرابه آخر لبعض النحاة، بمقتضاه تكون ... "زوجك" معطوفة على الضمير المستتر الفاعل. وأنه لا يصح إعرابه بدلا من الفاعل المستتر، وتجيء له مناسبة في ص657.

(637/3)

---

وإيضاح 1 هذا أن كلمة: "سوداء" مضاف إليه فهي معمول، عامله هو المضاف؛ "لفظة: "كل" المذكورة" وأن "فحمة" خبر "ما" الحجازية فهي معمول، عامله: "ما"، فالعاملان مختلفان، وكذلك المعمولان. فلو عطفنا "بيضاء" على "سوداء"، و"شحمة" على "فحمة" لزم العطف بعاطف واحد "هو: الواو" على معمولين مختلفين لعاملين مختلفين - كما يقولون - وهذا لا يبيحه كثرة النحاة ... إذ يجب أن يكون العامل في المتعاطفين واحداً، لا أكثر. وهذا الرأي أحق بالإتباع 2 ...

ملاحظة: من موضوعات الحذف الهامة: "حذف الموصول" وقد سبق تفصيل الكلام عليه 3.

حذف المعطوف عليه، "أي: المتبوع":  
يصح عند أمن اللبس. حذف المعطوف عليه وحده إذا كانت أداة العطف هي: "الواو، أو: الفاء، أو: أم المتصلة، أو: "لا" العاطفة 4....."  
فمثال حذفه مع بقاء الواو 5 أن يقول قاتل: مرحبا بك. فتجيب: وبك وأهلا وسهلا؛ أي: ومرحبا بك وأهلا وسهلا. فالجار والمجرور: "بك" متعلقان بكلمة: مرحبا، المحذوفة. و"أهلا": الواو حرف عطف 0"أهلا"، معطوفة على: "مرحبا" المحذوفة، فالمعطوف عليه محذوف. و"سهلا" الواو حرف عطف. "سهلا" معطوفة على "مرحبا" المحذوفة فالمعطوف عليه هو المحذوف 6.

---

1 سبق -في ص159. بيان شاف لهذا في باب الإضافة، عند الكلام على حذف المضاف، وله مناسبة أخرى في ص564.

2 وفي مواضع الحذف السالفة يقول ابن مالك مقتصرًا على بعضها:

"والفاء" قد تحذف مع ما عطفت

"والواو"، إذ لا لبس وهي انفردت:

بعطف عامل مزال قد بقي ... معموله؛ دفعا لوهم أتقي

"عامل مزال، أي: أزيل عن مكانه، والمراد حذف" وقد بين في البيت الثاني أن الداعي

لتقدير المحذوف دفع وهم لا يستقيم الأمر إلا بدفعه وإزالته.

3 في الجزء الأول م؟ بعنوان: حذف الموصول الاسمي.

4 انظر: "ب" من ص 622.

5 انظر "الملحوظ" التي في الصفحة الآتية متعلقة بصورة من صور حذف المعطوف

"بالواو" مع بقاء الواو.

6 ومن الأمثلة أيضا لحذف المعطوفه عليه مع بقاء حرف العطف "الواو" قوله تعالى:

{أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ، وَلَمْ يَكْ شَيْئًا ... } أي أنسى ولا يذكر ... ؟

فالمعطوف عليه المحذوف هو الفعل: نسي.

(638/3)

ومثال الحذف مع بقاء الفاء قوله تعالى: {أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ

عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ} . والتقدير: أمكثوا فلم يسيروا 1 ... ومثال الحذف مع بقاء

"أم" المتصلة قوله تعالى: {أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا

مِنْكُمْ} والتقدير: أعلمتم أن دخول الجنة يسير أم حسبتم أن تدخلوا الجنة.

ومثال الحذف قبل "لا" العاطفة: "عاهدت نفسي أن أعمل الخير ... لا قليلا، وان

أقول الحق ... لا بعض الأوقات" والأصل: أن أعمل الخير كثيرا لا قليلا، وأن أقول

الحق كل الأوقات لا بعض الأوقات.

"ملحوظة" من أمثلة حذف المعطوف عليه هو بقاء حرف العطف: "الواو"، ما سجله

ابن جني في كتابه المسمى: "تفسير أرجوزة أبي نواس في تقريب فضل بن الربيع 2". قال

عند شرحه بيت أبي نواس:

"وبلدة فيها زور ... صعراء تحظى في صعر"

ما نصه الحرفي: "قوله: وبلدة" ... قيل في هذه الواو قولان، أحدهما: أنها للعطف،

والآخر أنها عوض من "رب"؛ فكأنهم إنما هربوا من أن يجعلوها عاطفة لأنها في أول

القصيدة، وأول الكلام لا يعطف. ولا يتمتع العطف على ما تقدم من الحديث والقصص؛ فكأنه كان في حديث، ثم قال: وبلدة. فكأنه وكل الكلام إلى الدلالة في الحال. ونظير هذا قوله تعالى: {إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ} فالضمير "الهاء" يراد به القرآن، وإن لم يجر للقرآن ذكر.

---

1 قد سبق إيضاح الكلام على الحذف في هذه الآية وأشباهها "من هامش ص571" وأن فيها رأيين، أحدهما: يرى الفاء قد عطفت جملة فعلية مذكورة على أخرى محذوفة بعد الهمزة في مكانها الأصلي. والثاني: يرى أن الهمزة تقدمت من تأخير، للتنبيه على أصالتها في التصدير، ومحلها الأصلي بعد الفاء. والتقدير: فألم يسيروا ... والجملة بعد العاطف معطوفة على أخرى مماثلة لها خبرا وإنشاء، محذوفة، ومكانها قبل الهمزة والعاطف. وفي الحذف المذكور يقول ابن مالك بيتا نصفه الأول هو الذي يتصل بالحذف، ونصفه الثاني يتعلق بقاعدة أخرى سيذكر معها في ص644. وحذف متبوع بدا هنا استبح ... وعطفك الفعل على الفعل يصح 2 ص9 من الطبعة التي أخرجها وحققها الأستاذ بهجة الأثري.

(639/3)

---

وكذلك قوله تعالى: {حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ} يعني الشمس؛ فأضمرها وإن لم يجر لها ذكر. وهذا في كلام العرب واسع فاش" ا. ه كلام ابن جني 1 ... حذف حرف العطف وحده: أشرنا من قبل 2 إلى أنه يجوز حذف العاطف وحده ولا يكون هذا إلا في الواو، والفاء، وأو. فمثال الواو قوله عليه السلام: "تصدق رجل، من ديناره، من درهمه، من صاع بره، من صاع قمه"، وما نقل من قول بعض العرب: أكلت خبزًا، لحمًا، تمرًا، وقول الشاعر:

كيف أصبحت؟ كيف أمسيت؟ مما ... يغرس الود في فؤاد الكريم  
ومثال الفاء: قرأت الكتاب بابًا بابًا، وادخلوا الغرفة واحدًا واحدًا.  
والتقدير بابًا فبابًا، وواحدًا فواحدًا.  
ومثال: "أو" قولهم: أعط الرجل درهمًا، درهمين، ثلاثة..  
تقديم المعطوف على المعطوف عليه:

ورد في المسموع تقديم "المعطوف" بالواو -دون غيرها- على المعطوف عليه، وهو تقديم شاذ -لا يجوز القياس عليه3- ومنه قول الشاعر:  
وأنت غريم لا أظن قضاءه ... "ولا العنزي القارظ -الدهر- " جائئاً  
أي: جائئاً هو، ولا العنزي. وقول الآخر4:  
أيا نخلة من ذات عرق ... عليك ورحمة الله السلام

- 
- 1 ويوضحه بل يؤيده ويقويه ما جاء في "المغني" ج2 عند كلامه في الباب الأول على:  
"حرف الواو المفردة"، ومنها: الواو الجارة.  
بقي أن نسأل: هل هناك ما يمنع من صحة اعتبار "الواو" للاستئناف في بيت أبي نواس؟  
لا أرى مانعاً.  
2 في ص 575.  
3 لهذا إشارة في رقم 2 من هامش ص 557 وفي رقم 5 من ص 658.  
4 هو الأحوص.

(640/3)

---

#### المسألة 121:

عطف الفعل على الفعل أو على ما يشبهه، والعكس، وعطف الجملة على الجملة 1:  
أ- عطف الفعل وحده على كذلك:  
عرفنا فيما سبق أن عطف الاسم وحده على الاسم يعد من عطف المفردات 2 بعضها على بعض، كقول الشاعر:  
وكل زاد عرضة للنفاد ... غير التقى، والبر، والرشاد  
وكما يجوز عطف الاسم وحده على نظيره في الاسمية عطف مفردات يجوز عطف الفعل -وحده من غير مرفوعه3- على الفعل وحده عطف مفردات أيضاً؛ نحو: "إذا تعرض وتصدى المرء لكشف معائب الناس مزقوه بسهام أقوالهم وأعمالهم. وهي سهام لن يستطيع أو يقدر احد على احتمالها4". فالفعل: "تصدى" معطوف وحده على الفعل: "تعرض" وكذا الفعل: "يقدر" معطوف وحده على الفعل "يستطيع5" وكل هذا من عطف المفردات؛ إذ لم يشترك الفاعل -هنا- مع فعله في العطف. فلو اشترك معه لكان العطف عطف جملة فعلية على جملة فعلية6 ...

ويشترط لعطف الفعل على الفعل أمران:

- 1 أما عطف الاسم المفرد على الجملة والعكس، فيجىء في رقم 6 من ص 659.
- 2 سبقت "الإشارة في رقم 3 من هامش ص 557" إلى أن المفرد هنا: ما ليس جملة، ولا شبه جملة.
- 3 لأن الفعل مع مرفوعه جملة، سواء أكان مرفوعه فاعلا أم نائب فاعل ...
- 4 راجع ما يتصل بهذا في الزيادة ص 645. وبيان نوع العطف فيه.
- 5 بدليل نصب المضارع المعطوف "وهو: يقدر" إذ لو كان العطف جملة على أخرى لوجب رفع هذا المضارع -وسيجيء الإيضاح في ص 645-.
- 6 والفرق كبير -لفظيا ومعنويا- بين عطف الفعل وحده على الفعل وحده وعطف الجملة الفعلية على الفعلية -كما سيجيء هنا..

(641/3)

أولهما: اتحادهما في الزمن 1؛ بأن يكون زمنهما معا ماضيا، أو حالا، أو مستقبلا؛ سواء أكانا متحدين في النوع "أي: ماضيين، أو: مضارعين 2" أم مختلفين: فلا يمنع من عطف أحدهما على الآخر تخالفهما في النوع 3. وإذا اتحدا زمانا. فمثلا اتحادهما زمانا ونوعا، قوله تعالى: {وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أَجُورَكُمْ} 4. وقول الشاعر في مدح عالم: سعى وجرى 5 للعلم شوطا يروقه ... فأدرك حظا لم ينله أوائله ومثال اتحادهما زمانا مع اختلافهما نوعا: عطف الماضي على المضارع في قوله تعالى بشأن فرعون: {يَقْدُمُ 6 قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ} ، فالفعل: "أورد" ماض، معطوف بالفاء على الفعل المضارع: "يقدم" وهما مختلفان نوعا، لكنهما متحdan زمانا؛ لأن مدلولهما لا يتحقق إلا في المستقبل "يوم القيامة" 7 ... ومثال عطف المضارع على الماضي قوله تعالى: {تَبَارَكَ الَّذِي إِنَّ

- 1 كما سبق في الجزء الأول عند الكلام على زمن المضارع أما اختلافهما في الزمن نقد يجعل العطف عطف جملة على جملة، بشرط الاتحاد خبرا وإنشاء، كما سيجيء في عطف الجملة الفعلية ص 630.

2 أما فعل الأمر بدون فاعله فلا مكون معطوفا، ولا معطوفا عليه؛ لأنه لا يفارق



فاعله، ولا ينفصل أحدهما عن الآخر، لا لفظاً ولا تقديراً؛ كأفعال الأمر التي فاعلها ضمير ظاهر أو مستتر في الآية الكريمة الآتية، وهي: {رَبَّنَا إِنَّنا سَمِعنا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَقَّنا مَعَ الْأَبْرارِ رَبَّنَا وَآتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ} - كما سيجيء الإشارة في رقم 1 من هامش ص 649- ويفهم من كلام "الصبان" جواز عطف فعل الأمر وحده، وهذا بعيد. والرأي الأول هو السديد.

3 راجع ما يتصل بهذه المسألة الهامة في ج 1 ص 39 م 4.

4 انظر الزيادة ص 645 كي يتضح منها أن العطف عنا عطف فعل وحده على فعل وحده، لا جملة فعلية على جملة فعلية.

5 يصلح العطف هنا أن يكون عطف فعل ماض وحده على نظره، وأن يكون عطف جملة ماضويه على نظيرتها "انظر البيان في ص 645".

6 تقدم.

7 ومثل هذا قوله تعالى: {وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفِرْعَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ} ...

(642/3)

---

شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا} فالفعل: "يجعل" مضارع مجزوم؛ لأنه معطوف على الفعل الماضي: "جعل" المبني في محل جزم 1؛ لأنه جواب الشرط. وصح العطف لاتحاد زمانيهما الذي يتحقق فيه المعنى 2، وهو الزمن المستقبل ...

ثانيهما: اتحادهما إن كان مضارعين في العلامة الدالة على الإعراب - "من حركة أو سكون، أو غيرهما" - ويتبع هذا اتحاد معنيهما في النفي والإثبات؛ فإذا كان "المعطوف عليه" مضارعاً مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجزوماً، وجب أن يكون المضارع "المعطوف". كذلك وأن يكون معنى المعطوف كالمعطوف عليه في النفي والإثبات؛ فكما يتبعه في علامات الإعراب يتبعه فيهما معنى. فمثال المرفوعين: يفيض فيغرق نهرنا الخير على الوادي.

ومثال المنصوبين: لن يفيض النهر فيغرق الساحل. ومثال المجزومين: لم يفيض نهرنا فيغرق ساحله 3 ...

- 
- 1 طبقا للقاعدة خاصة بهذا "في باب الحوازم - ج 4 م 157 ص 347" وتقضي بأن الماضي الواقع في جواب الشرط مكون مبني في محل جزم، وأنه وحده الجواب، لا الجملة الفعلية المركبة منه ومن فاعله معا.
- 2 كان الزمن مستقبلا مع أن المعطوف عليه فعل ماض - وهو فعل الشرط. لأن أداة الشرط الجازمة تقتضي حتما أن يكون زمن فعل الشرط والجواب مستقبلا.
- 3 وقد اكتفى ابن مالك في الكلام على عطف الفعل على الفعل بالشرط الثاني من البيت الذي سبق عرفه في ص 640 لمناسبة أخرى تضمنها صدره: يقول:
- وحذف متبوع بدا هنا استبح ... وعطفك الفعل على الفعل يصح
- "بدا = ظهر والمراد انه مذكور في الكلام" "استبح = اجعله مباحا" "يصح: أصلها: يصح، - بالتشديد مع التسكين - وخففت الحاء الساكنة لوزن الشعر".

(643/3)

---

.....

زيادة وتفصيل:

نصب المضارعين معا، أو جزمهما معا بغير تكرار الناصب والجازم قبل الفعل المضارع المعطوف، دليل قاطع على أن العطف عطف فعل وحده بغير مرفوعه على فعل وحده كذلك، وليس عطف جملة على جملة؛ لأن عطف الجملة الفعلية على الفعلية بغير تكرار أداة النصب أو الجزم يستلزم - حتما - أن يكون المضارع المعطوف غير منصوب ولا مجزوم؛ إذ نصبه أو جزمه يوجب أن يكون عطف فعل وحده على فعل كذلك.

أما رفع المضارعين معا في مثل: يشتد البرد البرد فتهاجر طيور كثيرة إلى بلاد دافئة فلا دليل معه على أن العطف عطف مضارع مفرد على نظيره المفرد، أو عطف جملة مضارعية على جملة مضارعية "أي: مضارع مع فاعله، على مضارع مع فاعله"، فمثل هذا الكلام صالح للأمرين عند عدم القرينة التي تعينه لأحدهما 2 ... وكذلك العطف في قول الشاعر:

قد ينعم الله بالبلوى - وإن عظمت - ... ويبتلى الله بعض القوم بالنعم

فيصح أن يكون المعطوف هنا جملة مضارعية هي: "يبتلى الله"، والمعطوف عليه جملة

مضارعية كذلك، هي: ينعم"؛ ويصح أن يكون المتعاطفان مفردين هما المضارعان، ومثل هذا يقال في الماضي في أن يكون المتعاطفان مفردين هما المضارعين، ومثل هذا يقال في الماضي في نحو: "إذا تعرض وتصدى المرء لكشف معائب الناس مزقوه بسهام أقوالهم وأفعالهم ... 1". حيث يجوز الأمران، لعدم وجود قرينة تعين نوع العطف: أهو عطف فعل ماضٍ وحده على ماضٍ وحده أم عطف جملة

---

2 ومنه قول الشاعر:

وإني لمشتاق إلى ظل صاحب ... يرق ويصفو إن كدرت عليه

1 وكذلك قول الشاعر:

قد هون الصبر عندي كل نازلة ... ولين العزم حد المركب الخشن

(644/3)

.....

---

ماضوية على جملة مثلها؟ بخلاف العطف في قوله تعالى عن الكافرين: {وَكَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ} حيث يتعين أن يكون عطف جملة ماضوية على جملة ماضوية، لوجود فاعل غير مستقل هو الضمير المتصل لكل فعل ماضٍ منهما 1....  
ومما سبق يتبين الفرق اللفظي بين عطف الفعل على الفعل وعطف الجملة الفعلية على الفعلية 2، وهو فرق دقيق خفي على بعض العلماء المشتغلين بالنحو قديما، فقد نقل عن أحدهم قوله: إني لا أتصور لعطف الفعل على الفعل مثالا؛ لأن نحو: قام علي وقعد حامد 3 يكون فيه المعطوف جملة لا فعلا، وكذا: قام وقعد علي؛ لأن في أحد الفعلين ضميرا؛ فيكون فاعلا له، ويكون الاسم الظاهر فاعلا؛ ففي الكلام جملتان معطوفتان.  
فقليل له: ماذا ترى في مثل: يعجبني أن تقوم وتخرج؛ بنصب المضارعين، وفي مثل: لم تقم وتخرج؛ بجزمهما. وفي مثل: يعجبني أن يقوم محمود ويخرج حليم، وفي مثل: لم يقم محمود ويخرج حليم ... ؟ فالفعل في الأمثلة

---

1 ولهذا السبب نفسه يتعين أن يكون العطف عطف جملة مضارعية على جملة مضارعية في قوله تعالى: {الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ

وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ... { لوجود فاعل غير مستقل هو ضمير متصل لكل من المضارعين: ينفقون ويتبعون. وفي الآية أنواع أخرى من العطف.

2 ستجيء لهذا إشارة في "البدل" أيضا، ص 661.

3 وقد اجتمع عطف الفعل وحده على الفعل وحده، وعطف الجملة المضارعية على المضارعية في قوله تعالى: {قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنْصَرِّكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ ... } فقد جازمت الأفعال: "يز، ينصر، يشف، يذهب" لأنها معطوفة على المضارع "يعذب" المجزوم في جواب الأمر. أما المضارع "يذهب" فمرفوع؛ لأنه مع فاعله ولا يصح أن يكون عطف مضارع وحدة على مضارع وحده؛ وإلا وجب أن يكون المعطوف مجزوم اللفظ كالمعطوف عليه. هذا، ويصح أن تكون الواو للاستئناف، لا للعطف.

(645/3)

.....

السالفة منصوب أو مجزوم؛ فما الذي نصبه أو جزمه؟ فلولا أن العطف للفعل وحده لم يمكن نصبه أو جزمه ...

ومما هو جدير بالملاحظة أن الفرق اللفظي في عطف الفعل على الفعل، يترتب عليه فرق معنوي كبير من ناحية النفي والإثبات. فالفعل إذا كان هو "المعطوف" وحده فانه يتبع الفعل "المعطوف عليه" فيهما؛ كما يتبعه في الإعراب؛ طبقا لما سبق 1 وهذه التبعية في النفي قد تفد المعنى المراد -أحيانا- لو جعلنا الكلام عطف جمل؛ فعطفنا كل فعل مع فاعله على الآخر مع فاعله، أي: أن المعنى قد يختلف كثيرا باختلاف نوعي العطف، أهو عطف فعل وحده، على آخر، أم جملة فعلية على مثيلتها الجملة الفعلية؟ يتضح هذا من المثال التالي: لم يحضر قطار ويسافر يوسف. بعطف "يسافر" على "يحضر" عطف فعل مفرد على نظيره المفرد، فيكون "يسافر" مجزوما. والمعنى نفي حضور القطار، ونفي سفر يوسف أيضا، فالحضور لم يتحقق، وكذلك السفر، فالأمران لم يتحققا قطعا. أما إن كان الفعل: "يسافر" مرفوعا فيتعين أن يكون العطف عطف جملة فعلية على جملة فعلية؛ تحقيقا لنوع من الربط والاتصال بينهما. ويتعين أن يكون المعنى عدم حضور القطار. أما يوسف فسفره يحتمل أمرين باعتبارين مختلفين، فعند اعتبار الجملة الثانية

مثبتة لم يتسرب إليها النفي من الأولى يكون يوسف قد سافر. وعند اعتبارها منفية  
لتسرب النفي إليها من الأولى يكون مقيما لم يسافر. والقريضة هي التي تعين سريان النفي  
من الأولى إلى الثانية، أو عدم سريانه2.  
ومن أمثلة فساد المعنى الذي يترتب على عطف الفعل وحده على الفعل وحده

---

1 في ص 642.

2 ويصح أن تكون الواو للاستئناف؛ فالجملة بعدها مستقلة، لا علاقة لها بما قبلها في  
الإعراب ... ولا في النفي والإثبات. ويصح أن تكون الواو للحال والمضارع بعدها  
مرفوع عند من يميز الربط بها وحدها - كما تقدم في باب الحال، ج 2- فالجملة في محل  
نصب، ولا يسري إليها النفي من الأولى. ولا يصح الالتجاء إلى أحد هذه الأوجه - أو  
غيرها- إلا إذا وافق المعنى، وسائر السياق.

(646/3)

---

.....

- لا عطف جملة فعلية على جملة فعلية - قولك: "الطالب النابغة لا يتأخر مكانه عن  
المقام الأول، أو يكون في المقام الثاني ... " إذا كان المراد أنه في المقام الأول أو الثاني.  
فلو عطفنا المضارع "يكون" على المضارع "يتأخر" لصار منفيًا حتماً مثل المعطوف عليه  
قطعا، لصار المعنى: لا يتأخر عن المقام الأول، أو لا يكون في المقام الثاني، وهذا غير  
المراد، أما عطف الجملة الثانية كاملة على الأولى كاملة لا فيستلزم نفي الثانية فيجوز أن  
تبقى مثبتة المعنى أن اقتضى الأمر الثبوت برغم أن الأولى منفية - كما في هذا المثال.  
ومما سبق يتبين أن عطف الفعل على الفعل يوجب سريان النفي من المتبوع إلى التابع،  
فهما يشتركان في النفي كما يتركان في الإثبات؛ وفي علامات الإعراب. بخلاف عطف  
الجملة على الجملة؛ فإن النفي فيه لا يري من المتبوع إلى التابع إلا بقريضة.

(647/3)

---

ب- عطف الفعل وحده 1 على ما شبهه، والعكس:

يجوز عطف الفعل الماضي بغير مرفوعه، وكذا المضارع بغير مرفوعه 1 على اسم يشبههما في المعنى، كما يجوز العكس. والاسم الذي يشبههما هو اسم الفعل - في بعض حالاته 2- والمشتقات العامة، "ومنها: اسم الفاعل، واسم المفعول ... " وكذلك يجوز عطفهما على المصدر الصريح أيضا، فمثال عطف الماضي على اسم الفعل الماضي: هيهات وابتعدت الغاية أمام العاجز. والعكس نحو: افترق وشتان ما بين الكمال والنقص.

ومثال عطف الماضي على اسم الفاعل: هذا مصاحبنا بالأمس وأعاننا على تحقيق بغيئنا 3. والعكس نحو: هذا أعاننا بالأمس ومصاحبنا في احتمال المشتقات. ومثال عطف المضارع على اسم الفاعل أنت مشاركتنا في الخير، وتستجيب لندائنا، والعكس: أنت تستجيب لندائنا ومشاركتنا في الخير؛

---

1، 1 ولا يجوز عطف فعل الأمر وحده عطف مفردات - كما أوضحناه في رقم 2 من هامش ص 643-؛ إذ لا يترك أحدهما الآخر، ولا ينفصل منه مطلقا.

2 لأنه لا يشبههما في بعض آخر من حالاته؛ كجموده الدائم الذي يعم جميع أنواعه، وكقبوله بعض علامات الأسماء "مثل: التنوين" وكمخالفته أحيانا- الفعل الذي بمعناه في التعدي وال لزوم ... إلى غير هذا مما هو مدون في الباب الخاص به بالجزء الرابع "باب أسماء الأفعال 141 ص 108".

3 ومنه قوله تعالى في الخيل وعدوها: {فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا} .

فالفعل: "أثار" معطوف على: "المغيرات"، وليس معطوفا على كلمة: "العاديات" إلى في أول الكلام لما تقرر من أن المعطوفات المتعددة تكون على "المعطوف عليه" الأول، ما لم تكن المعطوفات المتعددة واقعة بعد حرف عطف يقتضي الترتيب؛ فعندئذ يكون العطف على "المعطوف" الذي قبل هذا الحرف مباشرة "كما سبق البيان في رقم 2 من هامش ص 555 والكلام الذي قبل الآية، هو: {وَالْعَادِيَاتِ صَبْحًا فَالْمُورِيَاتِ قَدْحًا فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا} .

وكقوله تعالى: {إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا} .

4 ومنه قوله تعالى:

ومنه قوله تعالى: {يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ} 1.  
ومثال عطف الماضي على المصدر الصريح: إني سعيد بإنقاذ الغريق، وقدمت له  
الإسعاف المناسب.

= {أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَفَاتٍ وَيَقْبِضْنَ مَا يُمَسِّكُهُنَّ إِلَّا الرَّحْمَنُ} فالفعل  
المضارع "يقبض" معطوف على اسم الفاعل: "صافات". "ومعنى صافات: ناشرات  
أجنحتهن في الجو ومعنى يقبضن: يجمعن الأجنحة إلى الأجسام، ولا ينشرنها". فكأنه  
قال: وقابضات ... ، وقول المعري:

كتابك جاء بالنعمة بشيرا ... ويعرض فيه عن خبري سؤال..  
فالفعل: "معرض، معطوفه على "بشيرا" بمعنى؛ مبشر" فكأنه قال: جاء بشيرا وعارضا،  
ومثله: عطف المضارع على الصفة المشبهة في قوله تعالى لمريم:  
{إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ  
وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا} .  
حيث عطف المضارع: "يكلم" على: "وجيها"، فكأنه قال: وجيها، ومكلما ...  
1 ومنه قول الشاعر:

بات يعيشها بغضب باتر ... يقصد في أسوقها وجائر  
أي: باب يعيشي إبله - لا زوجته، كما قال الصبان والخضري - يضر بها بالغضب "وهو:  
السيف البتار" يوجهه إلى سيقانها، لنحرها للآكلين، بدلا من أن يعيشها بالعلف.  
"والأسوق، جمع: ساق ويقصد أي: يعدل بينها بالضرب، وهو من القصد، بمعنى:  
الاعتدال وجائر، أي: ظالم".

وقد عطف كلمة: "جائر"، على المضارع: "يقصد" وهو عطف الاسم المشتق على  
الفعل. ويقول "الصبان والعيني": أن الذي سهل العطف كون "جائر" بمعنى. ينور.  
ويقول الخضري: كلمة: "جائر" معطوفة على: "يقصد" الواقعة هنا في مجل جر، صفة  
ثانية لغضب، في تأويل "قاصد"؛ لأن الأصل في الصف الأفراد، وليست حالا بدليل  
جر المعطوف عليه ...

هذا كلامه. وفيه بعض تساهل؛ لأن النعت هنا هو جملة فعلية مركبة من المضارع:  
"يقصد" وفاعله معا. فكيف تكون كلمة: "جائر" معطوفة على الجملة الفعلية مع أن  
المطلوب هو عطف الاسم المشتق وحده على الفعل وحده؟ فلعل غرضه أن المعطوف  
عليه هو الفعل "يقصد" وحده.

ومثال عطف المضارع على المصدر الصريح. الكدح وأدرك غابتي خير من الراحة مع الإخفاق 1 ...

1 عطف المضارع على المصدر الصريح يقتضي نصب هذا المضارع بأن مضمرة أو مظهرة على التفصيل الذي سيجيء، في مكانه من آخر باب إعرابه الفعل ج4. وفيما سبق يقول ابن مالك في عطف الفعل على الفعل، وعلى اسم يشبهه، أو العكس:

وأعطف على اسم شبه فعل فعلا ... وعكسا استعمل تجده سهلا

.....

زيادة وتفصيل:

ما إعراب الفعل إذا عطف على اسم يشبهه؟ كالفعل: "أثار" المعطوف على "المغيرات" في: الآية السابقة، وهي قوله تعالى: {فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا} ، وكالفعل: اقترض في قوله تعالى في الآية الأخرى: {إِنَّ الْمُسَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعَفُ لَهُمْ وَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ} فإنه معطوف على المصدقين. وكذلك ما إعراب الاسم الذي يشبه الفعل إذا كان معطوفا على الفعل كالأمثلة التي عرفها هناك1؟

لم أجد رأيا صريحا شافيا في هذا، ورأيت اعتراضات كثيرة، ودفاعا لم تنته إلى حكم حاسم. ومن هذه الاعتراضات: كيف يعطف الفعل "أثار على: "المغيرات" والمعطوف عليه مجرور مع أن المعطوف فعل، والفعل لا يدخله الجر؟ وقد سبق2 أن أول الآيات هو: {وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا فَالْمُورِيَاتِ قَدْحًا فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا} .

قال الفخر الرازي في تفسيره: أن الفعل هنا معطوف على فعل محذوف حل محله في معناه الاسم المشتق من مصدره، والأصل: فأغرن صبحا فأثرن نقعا ... وهذه الإجابة تخرج المسألة من وضعها الأصلي وتنقلها إلى وضع آخر لا علاقة لنا به،



إذ تجعلها عطف فعل على فعل أو مشتق على مشتق. وهذا غير موضوع البحث ...  
ولو أخذنا به لكان حسنا، وناجحا في التغلب على اعتراض، وخاليا من العيب. ورأيت  
مثله في تفسير الرمخسري، وفي بعض الحواشي الأخرى.  
أما إذا لم نأخذ به. وتمسكنا بذلك النوع من العطف الذي لم أجد لحكمه نصا واضحا  
مريحا يتناول المتعاطفين تفصيلا ... فإن الغموض يظل باقيا والاعتراضات قائمة، ما لم  
نجعل المعطوف غير تابع للمعطوف عليه في الإعراب، وتكون فائدة العطف هي الربط  
المجرد بين معنى الجملتين؛ كالذي سبق في عطف الماضي على المضارع وعكسه بالإيضاح  
الذي سلف 3.

---

1 في ص 649 و 650 وهامشهما.

2 في رقم 3 هامش ص 649 وهناك بيان السبب في العطف على: "المغيرات".

3 في ص 642 و 643.

(651/3)

---

ج- عطف الجملة على الجملة.

يجوز عطف الجملة الاسمية على نظيرتها الاسمية؛ نحو: الرياضة نافعة، والمداومة المحمودة  
عليها لازمة. وقولهم: "الرأي الصادق أمانة، وكتمانه عد الحاجة إليه خيانة": وقول  
الشاعر:

الصدق يألفه الكريم المرتجى ... والكذب يألفه الدين الأخيب<sup>1</sup>

كما يجوز عطف الفعلية على الفعلية<sup>2</sup> - بشرط اتفاقهما خيرا أو إنشاء - ولو اختلف  
زمان الفعلين فيهما<sup>3</sup>؛ فمثال اتحاد الزمن فيهما: وصلت الطائرة وفرح المسافرون  
بالوصول سالمين<sup>4</sup> يفرح المنتصر ويفرح أهله وأعوانه<sup>5</sup> ...

---

1 فالجملة الاسمية المكونة من المبتدأ: "الكذب" ومن خبره الجملة المضارعية بعده،  
معطوفة على الجملة الاسمية التي في صدر البيت وقد تكون الجملة الاسمية مصدرة بحرف  
ناسخ في المتعاطفين، أو في أحدهما؛ كقوله تعالى في المرسلين: {إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ وَإِنَّ  
جُنْدَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ} وقول قيس بن زهير:

وإن سبيل الحرب وعر مضلة ... وإذ سبيل السلم آمنة سهل

فالشطر الثاني من البيت معطوف على الشطر الأول، والآية الثانية معطوفة على الأولى.

2 سبق في ص 643 بيان الفرق الهام اللفظي والمعنوي بين عطف الفعل وحده على الفعل وحده وعطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية. وكما في آخر رقم 3 من هامش الصفحة التالية وقد اجتمع عطف الجملة الفعلية الماضية على نظيرتها الفعلية الماضية وكذلك الجملة الاسمية على نظيرتها الاسمية في قول الشاعر يصف روضته:

رقت حواشيها، "ورق" نسيما ... وبدت محاسنها، وطاب زمانها

وكأن أيام الصبا أيامها ... وكأن أزمان الهوى أزمانها

كما اجتمع عطف الماضي على الماضي، والمضارع على المضارع في قوله تعالى:

{إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُجْرِمِينَ} .

3 ولا يمنع من عطفهما كذلك أن يكون إحداها موجه "مثبته" "والأخرى منفية؛ كالتى في رقم 3 من هامش الصفحة الآتية.

4 وقوله تعالى: {الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ} .

5 وقوله تعالى: {تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ} .

(652/3)

كل واشرب، والبس، في غير مخيلة 1 ولا كبر 2 ...

ومثال اختلاف الزمن: وصل اليوم الغائب ويسافر غداً يحاسب المرء على عمله يوم الحساب، ورأى المسيء عاقبة ما كان منه.

أما الجملة الفعلية الاميرية 3 -أو غيرها من الجمل الإنشائية الأخرى- فلا تعطف إلا على جملة فعلية متحدة معها في الزمن، نحو قوله تعالى للصائمين: {وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ} ، وقوله تعالى: {قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ ثُمَّ انظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ} .

وبهذه المناسبة نذكر أن النحاة اختلفوا في جواز عطف الجملتين المختلفتين إنشاء وخبراً، وعطف الجملة الاسمية على الفعلية والعكس.

فأما عطف المختلفتين إنشاء وخبراً فالأحسن إتباع الرأي الذي يمنعه 4: فوضوح هذا

الرأي. وبعده من التكلف، وخلوه من الحذف والتقدير:

1 اختيال، وكبر.

2 وقول الشاعر:

إذا ما فعلت الخير فاجعله خالصا ... لربك. وازجر عن مديحك ألسنا  
وقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِهِ  
لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ} .

ومثل قول الشاعر: -وهذا من عطف الجملة- الأمرية على المضارعية التي توافقها  
زمننا:

لا تنظرن لملبس. وانظر إلى ... ما تحته من فطنة وبيان

3 لا بد في فاعل فعل الأمر أن يكون ضميراً متصلاً -مستترا- أو بارزاً- فلا يمكن -في  
الرأي الأصح- أن يستقل بنفسه عن فعله. لهذا لا يصح عطف فعل الأمر وحده بغير  
فاعله "على فعل الأمر وحده بغير فاعله؛ بل يتعين أن يكون العطف بينهما عطف جملة  
فعلية أمرية على جملة فعلية أمرية؛ ومنه قوله تعالى: {رَبَّنَا فَاعْفُرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا  
سَيِّئَاتِنَا وَتَوَقَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ} وقوله تعالى: {كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَيَّامِ  
الْخَالِيَةِ} [الحاقة:24] .. وقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا  
يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ} طبقاً للبيان السابق في رقم 2 من هامش  
ص 643 ورقم 1 من هامش ص 649.

4 وهو رأي البلاغيين وكثير من النحاة.

(653/3)

فلا يصح عطف الثانية على الأولى في مثل: داوم على الطاعات، ودوام أهلك. ولا في  
مثل: هذا البحر وأنزل للعوام فيه.

وأما عطف الاسمية على الفعلية والعكس فجائز 1 -في أرجح الآراء- إن لم يختلفا خبرا  
وإنشاء؛ فيصح عطف الثانية على الأولى في مثل: أحب الزراعة، والصناعة تفيدني 2.  
ومثل: الصناعة مفيدة لنا أحب الزراعة. ومن الأمثال المأثورة: "للباطل جولة، ثم  
يضمحل"؛ فالجملة المضارعية معطوفة على الجملة الاسمية قبلها و ... و ...  
أما عطف الجملة على المفرد، والعكس فسيجيء 3 ...

1 انظر رقم 2 من هامش ص 586.

2 ومن هذا قوله تعالى: {وَيَوْمَ نَبْعَثُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا ثُمَّ لَا يُؤْذَنُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ} حيث عطف الجملة الاسمية "لا هم يستعتبون" على الجملة الفعلية "لا يؤذن لهم" ولا يصح عطفها على الجملة الفعلية الأولى "وهي: نبعث من كل أمة ...".  
مراعاة للقاعدة التي سبقت" في ص 555 و 628 وفي رقم 3 من هامش ص 649  
والتي تقضي عند تعدد المعطوفات عليها ... أن يكون المعطوف عليه هو الذي قبل  
العاطف مباشرة إذا كان العاطف مما يفيد الترتيب مثل: "ثم".

وفي الآية شاهد آخر هو عطف الجملة الفعلية المنفية "لا يؤذن لهم ... " على الجملة  
الفعلية الموجبة "نبعث×" كما سبقت الإشارة.

ومما يصلح شاهدا لعطف الجملة الاسمية المنفية على الفعلية المنفية قوله تعالى في سورة  
السجدة: { ... قُلْ يَوْمَ الْفَتْحِ لَا يَنْفَعُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِيمَانُهُمْ وَلَا هُمْ يُنْظَرُونَ ... }  
فالجملة الاسمية المنفية: "لا هم ينظرون" معطوفة على الفعلية المنفية: "لا ينفع ...".  
3 في ص 659.

(654/3)

المسألة 122:

بعض أحكام -في العطف- عامة تفرقة 1:

"منها: -شرط صحة العطف- تقدير العامل على العاطف -الضمير العائد على  
المتعاطفين- الفصل بين الفاء والواو ومعطوفيهما -تقدم المعطوف- عطف الجملة على  
المفرد والعكس، وقد سبق 2 بيان المراد من المفرد -العطف على التوهم- المغيرة بين  
المتعاطفين -معنى المعطوف وحكمه إذا كان المعطوف عليه كنية- جواز القطع في عطف  
النسق عطف الزمان على المكان، وعكسه".

1 يشترط لصحة العطف أن يكون المعطوف صالحا بنفسه، أو بما هو بمعناه لمباشرة  
العامل المذكور أي: للوقوع بعده مباشرة" من غير أن يمنع من ذلك مانع نحوي 3 فمثال  
الأول: دخل سعيد وسليم؛ إذ يصح دخل سليم. والثاني قام سعيد وأنا، فالضمير "أنا"  
لا يصلح فاعلا للفعل: "قام 4 ولكن "تاء" المتكلم التي هي ضمير بمعناه تصلح؛ فتقول:  
قمت.

فإن لم يصلح المعطوف ولا شيء بمعناه لمباشرة العامل المذكور أضمر له عامل مقدر يناسبه، وصار مع عامله المقدر جملة معطوفة على الجملة السابقة، "أي: صار الكلام عطف جمل" وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع الذي يعرب فاعلا لمضارع مبدوء بالهمزة أو بالنون أو بتاء المخاطب، أو بتاء التانيث، وكالمعطوف على الفاعل المستتر لفعل الأمر، ومن الأمثلة لكل ما سبق: أتعاون أنا والجار، نتعاون نحن والجيران، تتعاون أنت والجار، تتعاون فاطمة والجار، أمكن أنت وزوجك الجنة. فكل معطوف من هذه المعطوفات لا يصلح لمباشرة العامل "إذ لا يقال: أتعاون الجار، نتعاون الجيران، تتعاون

- 
- 1 راجع الأشموني وحاشيته ج3 آخر باب العطف، والصبان ج2 آخر باب الظرف.
  - 2 في رقم 4 من هامش ص556 وفي رقم 2 من هامش ص642.
  - 3 بهذا التقييد تختلف هذه الحالة عن الآتية بعدها في رقم 2.
  - 4 إذ لا يقال: قام أنا.

(655/3)

---

الجار، تتعاون الجار، اسكن زوجك ... " فلما كان المعطوف غير صالح لمباشرة العامل المذكور في الكلام وجب أن يقدر له عامل آخر يناسب؛ كان يقال: أتعاون أنا ويتعاون الجار ... اسكن أنت وليكن زوجك الجنة ...

هذا كلام كثير من النحاة، وفيه تعقيد وتكلف لا داعي له، ولا يتفق مع قولهم: "قد يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل" ... "ورددوا هذه القاعدة هنا وفي أبوابه أخرى"1 فمن الخير الأخذ بما والعطف المباشر على الفاعل المستتر، وعدم الالتفات هنا إلى التقدير، والحذف والتضييق بغير فائدة أو دفع ضرر إلا مجازاة الخيال2.

2- لا يشترط من الوجهة المعنوية3 صحة تقدير العامل بعد العاطف، فمن الصحيح أن تقول: تخصم المأمون والأمين، مع أنه لا يصح من لوجهة3 المعنوية أن يقال تخصم المأمون وتخصم الأمين، إذ الفعل: "تخصم" لا يقع إلا من متعدد؛ فلا يكتفي بأن يقع بعده واحد. ولا تعدد هنا بعد كل فعل من الفعلين.

3- كل ضمير يعود على المعطوف والمعطوف عليه معا يجب مطابقته: لهما؛ بشرط أن تكون أداة العطف هي: "الواو"، أو "حتى"؛ نحو العم والأخ حضرا الجسم حتى الأظافر اعتنيت بنظافتهما4 ...

فان كان حرف العطف هو: "الفاء"، أو "ثم" وكان الضمير في الخبر عائداً على المعطوف والمعطوف عليه جاز حذف الخبر من أحدهما؛ نحو: محمود فحامد قام، ويجوز تقديم الخبر على الحذف من الثاني؛ نحو: محمود قام فحامد، ويجوز مطابقة الضمير بغير حذف، نحو: محمود فحامد قاما ... و"ثم" كالفاء فيما سبق.

---

1 وكذلك لا يتفق مع قولهم الآتي -في رقم 2- إنه لا يشترط صحة تقدير العامل بعد العاطف.

2 سبقت إشارة لهذا في ص 638.

"3، 3" بهذا التقييد تختلف هذه الحالة عن سابقتها التي في رقم 1 -كما اشرنا هناك-.

4 لما تقدم إشارة في "ب" ص 584.

(656/3)

---

فان لم يكن الضمير في الخبر وجبت المطابقة، نحو: جاءني الوالد والعم فقامت لهما" وأقبل علي وسليم وهما صديقان ... وأما: "لا"، و"بل"، و"أو"1، و"أم"، و"لكن"، و"إما" "عند من يعتبرها عاطفة"، فمطابقة الضمير معها وعدم المطابقة راجعة إلى قصد المتكلم "فان قصد احد المتعاطفين -وذلك واجب في الإخبار- وجب إفراذ الضمير؛ نحو: الأخ لا الصديق جاءني، الأخ بل الصديق خرج، أمسعود أم منصور زارك؟ إسماعيل أو فاطمة حياني، إذ المعنى: حياني أحدهما. ويراعى تغليب المذكر. أما في غير الأخبار فتقول: زارني إما العم وإما الحال فأكرمته، أصديقا قابلت أم عدوا فتركته، ما جاءني أحمد لكن سليم فاستقبلته خير استقبال.

وإن قصدتهما معا وجبت المطابقة؛ نحو: حسن لا حسين جاءني مع أبي دعوتهما، وعاصم أو سليم دعاني حين ذهبت إليهما ... "وقد سبقت الإشارة لهذا".

4- لا يجوز الفصل بين الفاء ومعطوفها إلا في الضرورة الشعرية2، فلا يقال: فلان ورثة أبوه مالا ففي القوم جاها. وإنما يقال: فلان ورثة أبوه مالا فجاءها في القوم. ويصح الفصل بين غيرها ومعطوفه بالظرف أو الجار والمجرور "ويدخل القسم في هذا"، نحو: تعبت ثم عندك جلست، نزل المطر ثم والله طلعت الشمس، ما أهنت أحدا لكن في البيت المسيء ...

أما الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه فقد سبق 3 بيانه.  
5- لا يتقدم المعطوف على المعطوف عليه إلا شذوذا فيقتصر فيه على المسموع، وقيل  
يجوز في الضرورة الشعرية. والأولى إهمال هذا الرأي؛ ومنه قول القائل:  
أبا نخلة من ذات عرق ... عليك -ورحمة الله- السلام

1 للحكم الخاص بما المعروض هنا ما يتممه في رقم 1 من هامش ص 506 و ...

2 كما سبق في ص 514.

3 في هامش ص 435:

(657/3)

يريد: عليك السلام ورحمة الله وقد سبقت الإشارة: لهذا 1.  
6- وقد تعطف الجملة على المفرد -أحيانا- أو العكس، إذا كانت الجملة في الحالتين  
بمنزلة لمفرد؛ لأنها مؤولة به، كان تكون: نعتا، أو حالا، أو: خبرا، أو: مفعولا لظن وما  
في حكمها ...  
فمن عطف المفرد على الجملة ما ورد من مثل: ألفت الشجاع يهزم خصمه وفاتكا به.  
فكلمة: "فاتكا" منصوبة؛ لأنها معطوفة على الجملة الفعلية المركبة من المضارع "يهزم"  
وفاعله" وهذه الجملة بمنزلة المفرد المنصوب؛ لأنها المفعول الثاني للفعل: "ألفي". ومن  
هذا كلمة: "مصدقا" الثانية في قوله تعالى: {وَقَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِم بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا  
لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ  
التَّوْرَةِ} فالجملة الاسمية: "فيه هدى" في محل نصب، حال من الإنجيل، وكلمة:  
"مصدقا" التي بعدها معطوفة عليها، منصوبة؛ مراعاة لحل المعطوف عليه... 2 ومثل هذا  
قول الشاعر:

وجدنا الصالحين لهم جزاء ... وجنات وعينا سلسبيلا  
فالجملة الاسمية "لهم جزاء" في محل نصب؛ لأنها المفعول الثاني للفعل: "وجد" وقد روعي  
هذا الحل فجاء المعطوفان "جنات وعينا" منصوبين تبعا لذلك الحل 2.  
ومن عطف الجملة على المفرد قوله تعالى: {وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا  
3 أَوْ هُمْ قَائِلُونَ} ، أي: قائلين 4.  
ومن عطف المفرد على شبه الجملة قوله تعالى: {وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنْبِهِ أَوْ

قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا } ، فقاعدا عطف على "لجنبه": لتأويل شبه الجملة بمفرد، وهو: مجنوب.

---

1 في رقم 3 من هامش ص 556 و 641.

أما عطف الفعل على الفعل أو على ما يشبهه، والعكس "وعطف الجملة على الجملة" فقد تقدم في ص 642.

"2، 2" راجع مجمع البيان، لعلوم القرآن "ج 2 ص 340 و 402" وقد عرض "المجمع" لبعض هذه الأحكام في آخر باب: عطف النسق "ج 2 ص 140".

2 ليلا.

3 مستريحون وقت القيلولة: وهي وسط النهار عند اشتداد الحر.

(658/3)

---

ومن عطف شبه الجملة على المفرد قولهم: لا يصح مخالفة القاعدة المطردة إلا شذوذاً أو في ضرورة 1.

7- هناك نوع من العطف، يرتضيه بعض النحاة، ويسميه: "العطف على التوهم". ومن أوضح أمثله عندهم العطف "بفاء السببية" على معطوف مأخوذ من مضمون الجملة التي قبلها. ذلك أن "فاء السببية" تقتضي عطف المصدر المؤول بعدها على مصدر صريح قبلها "وهذا المصدر الصريح قد يكون مذكوراً صراحة قبلها؛ نحو: ما الشجاعة تموراً فتهمل الحذر، وقد يكون غير مذكور فيتصيد؛ نحو: ما أنت مسيء إليك. أي: ما تكون منك إساءة يترتب عليها أن نسيء لك.

فإن لم يوجد قبل فاء السببية مصدر صريح ولا ما يصلح أن يتصيد منه المصدر "كالجملة الاسمية التي يكون فيها الخبر جامداً؛ نحو: ما أنت عمر فنهالك" فبعض النحاة يمنع نصب المضارع، وبعض آخر يجيز تصيد مصدر من مضمون الجملة السابقة التي فيها الخبر جامداً، ويكون الكلام عطف جملة على جملة، ومن لازم معناها؛ كان يقال في المثال السالف: ما يثبت كونك عمر، فهيبتنا إياك 2 ...

يقول النحاة: إن "المغايرة" هي الأصل الغالب في عطفه النسق بين المتعاطفين. يريدون: أن يكون المعطوف مغايراً المعطوف عليه في لفظه وفي معناه معاً فلا يعطف الشيء على نفسه. هذا هو الأصل الغالب، لكن العرب قد

---



1 جاء في التوضيح "لابن هشام، آخر باب: "الإدغام" نهاية الجزء الثاني" ما نصه: "قد يفك الإدغام في ذلك شذوذا ... أو في ضرورة ... " 1. هـ وهنا جاء في الحاشية على التصريح ما نصه: "يمكن أن يكون قوله: "في ضرورة" معطوفاً على: "شذوذا" على تقدير الحالية أيضاً، والتقدير: وقد يفك الإدغام في غير ذلك، حالة كون ذلك شاذاً، أو كائناً في ضرورة. وقال الدنوشري: "قوله: "في ضرورة" معطوف على قوله: "شذوذا". وينظر أهذا العطف صحيح أولاً؟ 1. هـ والظاهر الصحة وهو عطف على المعنى؛ لأن قوله: "شذوذاً" في معنى: "في شذوذ" 1. هـ المنقول عن الحاشية.

2 لهذا إشارة في ج 1 ص 552 م 49 أما الإيضاح الكامل في مكانه الأنسب وهو الكلام على: "فاء السببية" من باب: "إعراب الفعل" ونواصب المضارع - ج 4 ص 337 م 149-.

(659/3)

تعطف - لغرض بلاغي - الشيء على نفسه إذا اختلف اللفظان: كقولهم ... "وألفي قولها كذباً وميناً" فقد عطفوا المين على الكذب "ومعناهما واحد، واللفظان مختلفان" لغرض بلاغي هو تقوية معنى المعطوف عليه وتأكيده. وهذا النوع من العطف - على قلته قياسي 1 ...

وقد يعطفون الخاص على العام وعكسه لغرض بلاغي كذلك؛ فمن الأول قوله تعالى في صورة البقرة: {حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ} فقد عطف "الصلاة الوسطى" ومن معانيها: صلاة العصر ... - على "الصلوات"، والمعطوف خاص؛ لأنه نوع بعض المعطوف عليه العام الذي يشمل مع غيره من الأنواع الأخرى. ومن الثاني قوله تعالى: {وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ} فقد عطف الجملة الفعلية: "ظلموا" على الجملة الفعلية: "فعلوا" والمعطوف هنا عام، والمعطوف عليه خاص؛ لأنه داخل في مضمون المعطوف الذي يشمل غيره 2 ...

9- إذا كان المعطوف عليه كنية لوحظ فيه وفي المعطوف ما سبقت الإشارة إليه في "أ" منص 444.

10- الصحيح جواز "القطع" 3 في المعطوف عطف نسق؛ كما أشرنا من قبل 4 وهو كثير في المعطوفات المتعددة التي كانت في أصلها نعوتا، ثم فصل بينها بحرف العطف؛

فصارت معطوفات بعد أن كانت نعوّتا. وحجة القائلين بصحته وقوعه في أفصح الكلام. ومن الأمثلة كلمة: "الصابرين" من قوله تعالى في سورة البقرة: {لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ}

- 
- 1 راجع حاشية ياسين على التصريح - ج2 باب الإضافة عند الكلام على "الإضافة غير المحضة" وإضافة الاسم إلى ما يتحد معه في المعنى - وسبقت لهذا إشارة في ص49.
  - 2 انظر ما يتصل بهذا في رقم 1 من ص567.
  - 3 في هامش ص486 تفصيل الكلام على القطع، ومعناه، وحكمه، وكل ما يتصل به.
  - 4 في هامش ص435.

(660/3)

---

وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ { فقد نصبت كلمة: "الصابرين" بسبب "القطع" ولو كانت معطوفة لرفعت كسائر المعطوفات المرفوعة التي قبلها، ومثل كلمة: "المقيمين" من قوله: في سورة النساء. {لَكِنَّ الرَّاْسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا } ، ومثل كلمة: "القائلون" فيما أنشده الكسائي لبعض فصحاء العرب: وكل قوم أطاعوا أمر مرشدهم ... إلا نخيرأ أطاعت أمر غاوبها الطاعين، ولما يظعنوا أحدا ... والقائلون لمن دار نخليها؟ ومثل: ما أنشده الفراء لبعضهم كذلك: إلى الملك القرم1 وابن الهمام ... وليث الكتيبة في المردحم وذا الرأي حين تغم الأمور ... بذات الصليل2، وذات اللجم3 فقد نصبت كلمتي: "ليث" و"ذا" على الاعتبار السابق4 ...

11- هل يصح عطف الزمان على المكان وعكسه؟ الأحسن الأخذ بالرأي الذي يجيزه عند أمن اللبس؛ نحو قابلتك أمام بيتك هذا ويوم الخميس أو: قابلتك يوم الخميس وأمام بيتك5.

1 السيد العظيم.

2 ذات الصليل: السيوف.

3 ذات اللحم: الخيول.

4 راجع تفسير القرطبي في آيتي "البقرة والنساء"، وكتاب: "مجمع البيان لعلوم القرآن" الطبرسي ج 1 ص 6 حيث الأمثلة السابقة وغيرها، وإيضاح لحكم القطع في عطف النسق.

5 عرض لهذه المسألة "الصبان" في الجزء الثاني من حاشيته، آخر باب: "الظرف" قائلا ما نصه الحرفي: =

(661/3)

.....

= "هل يجوز عطف الزمان على المكان وعكسه؟ قال في المعني: أجاز الفارسي في قوله تعالى: {وَاتَّبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ} أن يكون "يوم القيامة" معطوفاً على محل هذه. ا. هـ. قال الدماميني: إن أريد بالدنيا الأزمنة السابقة ليوم القيامة فلا أشكال في عطفه عليها؛ لأن كلا منهما زمان. وإن أريد بها هذه الدار من حيث هي مكان، ففيه عطف زمان على مكان، وفي الكشف ما يقتضي منعه؛ فإنه لما تكلم في تفسير قوله تعالى: {لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ} قال: فإن قلت: كيف عطف الزمان على المكان، وهو يوم حنين على المواطن؟ قلت معناه: وموطن يوم حنين، أو: في أيام كثيرة، ويجوز أن يراد بالمواطن: "الوقت"؛ كمقتل الحسين، ا. هـ. ووجهه بعض الأفاضل بأن الفعل مقتضٍ لظرف اقتضاءه لظرف المكان؛ فلا يجوز جعل أحدهما تابِعاً للآخر: فلا يعطف عليه كما لا يعطف المفعول فيه على المفعول به، ولا المفعول على الفاعل، ولا المصدر على شيء من ذلك، وبأن ظرف الزمان ينتصب على الظرفية مطلقاً، بخلاف ظرف المكان؛ فإنه يشترط فيه الإبهام. فلما اختلفا من هذه الجهة لم يجوز عطف أحدهما على الآخر. لعدم سماع عطف أحدهما على الآخر.

"لكن جوزه بعضهم؛ لاشتراكهما في الظرفية؛ تقول ضربت زيدا يوم الجمعة وفي المسجد، أو: في المسجد ويوم الجمعة.... وعليه جرى ابن المنير في الانتصاف مناقشا

به صاحب الكشف". انتهى كل ما قاله الصبان فيما سبق حرفيا، وأردفه بأنه نقله باختصار.

وهذا الرأي الأخير هو الأنسب. إلا أن المثال الذي ساقه خال من بيان الطريقة في إعرابه. ثم هو لا يخلو من لبس، إذ لا دلالة معه على أن الضرب الذي وقع يوم الجمعة، أهو الذي وقع في المسجد أم هو ضرب آخر. فلا بد من قرينة. وقد سبق للمسألة السالفة إشارة موجزة في باب: "الظرف"، ج 2 م 78 في آخر الكلام على أحكام الظرف بنوعيه.

(662/3)

### المسألة 123:

#### د- البذل 1:

تعريف: يتضح تعريفه مما يأتي:

لو سمعنا من يقول: "عدل الخليفة" لفهما المراد، وكادت الفائدة المعنوية تتم، لولا ما يشوبها من بعض النقص الواضح؛ إذ تتطلع النفس إلى معرفة هذا الخليفة، واسمه، وتتعدد الخواطر بشأنه؛ أبو بكر هو، أم عمر، أم عثمان، أم علي ... و ... ؟ فلو أن المتكلم قال: عدل الخليفة "عمر" -مثلا- ما شعرنا بذلك النقص المعنوي: لأن "عمر" هو المقصود الأساسي بالحكم الذي في هذه الجملة، "أي: هو الذي ينسب العدل إليه"، فليس لفظ "الخليفة" هو المقصود الأصيل بهذا الحكم، وبهذه النسبة. وكذلك لو قلنا: اتسع مجال الحضارة في زمن: "ابن الرشيد"، لكانت الجملة مفيدة. لكن السامع -بالرغم من هذه الإفادة- يشعر بنقص معنوي كبير تدور بسببه أسئلة متعددة: من ابن الرشيد هذا؟ ما اسمه؟ ما زمنه؟ ... أهو الأمين، أم المأمون، أم غيرهما ... ؟ فإذا قلنا: اتسع مجال الحضارة في زمن ابن الرشيد المأمون اكتملت الإفادة من هذه الناحية المعينة، وزال النقص بسبب ذكر: "المأمون"، الذي هو المقصود الأصيل من الحكم السابق، ومن نسبة اتساع المجال إليه.

فكلمة: "عمر" تسمى: "بدلا"، وكذلك كلمة: "المأمون"، واشباههما من كل كلمة تكون هي المقصودة في الجملة بالحكم بعد كلمة سبقتها؛ لتمهد الذهن للمتأخرة عنها، وتوجه خاطر إليها، وليس بين الكلمتين

1 هذا هو الاسم المشهور. ويرد -أحياناً- في بعض المراجع القديمة، وعلى لسان بعض النحاة الأوائل باسم: "الترجمة، أو: التبيين، أو: التكرير" ... ولا قيمة لهذا الاختلاف. القائم على مجرد الاصطلاح المختلف -أحياناً- باختلاف العصور.

(663/3)

رابط لفظي يتوسط بالربط بينهما. ولهذا يقولون في تعريف البديل:  
"إنه التابع 1 المقصود وحده بالحكم المنسوب إلى تابعه، من غير أن تتوسط -في الأغلب 2- واسطة لفظية بين التابع والمتبوع".  
ومن هذا التعريف يتضح الفرق بين البديل والتوابع الأخرى: فالنعت والتوكيد وعطف 3 البيان، ليست مقصودة بالحكم، وإنما هي مكملة له بوجه من الوجوه التي سبقت في أبوابها. وعطف النسق لا بد فيه من الواسطة، وهي أداة العطف. هذا إلى أن ما بعد هذه الأداة قد يكون مخالفاً في الحكم لما قبلها فلا يكون مقصوداً به، وقد يشاركه في الحكم ولكنه لا ينفرد به فلا يكون هو المقصود وحده 4 ...  
والأغلب في "البديل" أن يكون جامداً، ومن القليل الجائز أن يكون مشتقاً 5. فإذا أمكن إعراب المشتق شيئاً آخر يصلح له، كان أولى 6.

1 سبق في أول باب النعت ص 434 بيان معنى التابع والمتبوع "والأحكام المهمة الخاصة بالتابع، ومنها؛ الفصل بينه وبين المتبوع إلا أن كان المتبوع أحد الموصولات؛ إذ لا يفصل بين الموصول وصلته بتابع مطلقاً -طبقاً للبيان الذي سبق في ج 1 م 27 ص 348 باب الموصول-.

ومنها: عدم انتقال البناء من المتبوع إلى التابع مطلقاً.  
2 يلاحظ أن عدم الواسطة اللفظية في البديل هو الأغلب، لأن البديل من الجورر يجوز أن يكون بواسطة إعادة العامل وهو حرف الجر الداخل على البديل منه، كالكلام الجارة في قوله تعالى: {لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ} وقوله تعالى: {رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا} .  
فقد أعيدت اللام مع كلمتي: "من وأولنا" وهذه الإعادة في البديل أمر جائز، لا واجب، وهي مختصة بحروف الجر وحدها. وسيجيء لها بيان مناسب في ص 655.  
3 الموازنة بين البديل وعطف البيان مدونة في ص 546.

4 ويتضح من التعريف السابق أيضا: أن الحرف وحده لا يقع بدلا؛ لأنه لا يصلح للحكم. فالبديل والمبدل منه إما اسمان معا، وإما فعلاان معا، وإما اسم وفعل، وإما جملتان معا، وإما أحدهما جملة والآخر غير جملة ... كل ذلك لى حب البيان الذي سيجيء.

ويقول ابن مالك في تعريف البديل:

التابع المقصود بالحكم بلا ... واسطة هو المسمى. "بدلا"

5 راجع الصبان ج2 أول باب: الإضافة، عند الكلام على: "الإضافة غير المحضة".

6 تصل بهذا ويوضحه ما سبق في: "ج" من ص464 وما سيجيء في ج4 م130

أحكام تابع المنادى، ووصف اسم الإشارة:

(664/3)

الغرض من البديل:

الغرض الأصيل هو -في الغالب- الحكم السابق وتقويته بتعيين المراد، وإيضاحه، ورفع الاحتمال عنه. لأن هذا الحكم ينسب أولا للمتبوع فيكون ذكر المتبوع تمهيدا للتابع الذي سيجيء، وتوجيها للنفس لاستقباله بشوق ولهفة. فإذا استقبلته وعرفته استقبلت معه الحكم وعرفته أيضا؛ فكان الحكم قد ذكر مرتين؛ وفي هذا تقوية للحكم وتوكيد<sup>1</sup>. ولأجل تحقيق هذا الغرض لا يصح أن يتحد لفظ البديل والمبدل منه إلا إذا أفاد الثاني زيادة بيان وإيضاح؛ فلا يصح في مثل: يا سعد سعد أنت زعيم موفق إعراب: كلمة "سعد" الثانية بدلا<sup>2</sup>.

أقسام البديل الأربعة المشهورة -وكل منها هو المقصود وحده بالحكم-:

أولها: بديل كل من كل<sup>3</sup>، ويسمى "بديل المطابقة"، أو: "بديل المطابق من مطابقه". وضابطه: أن يكون الثاني مطابقاً. أي: مساويا

1 لهذا يقولون أن البديل في حكم تكرير العامل. أما قولهم: إن المبدل منه في حكم

المطروح أي: المهمل الذي يمكن الاستغناء عنه" فالمراد منه أن هذا شأنه -الغالب- من

جهة المعنى لا من جهة اللفظ. بدليل صحة: ضربت الرجل يده، إذ لو لم يعتد بالرجل

أصلا ما كان للضمير مرجع "راجع شرح التصريح".

وقال الزمخشري في المفصل: "مرادهم بكون البديل في نية طرح الأول -أي: في نية طرح

المبدل منه- هو أنه مستقل بنفسه، لا متمم لمتبوعه؛ "فليس كالتأكيد، والصفة، والبيان". إلا إهدار الأول. ألا ترى أنك لو أهدرت الأول في نحو: محمد رأيت غلامه رجلاً صالحاً لم يستقم كلاماً" ١. هـ. كلام صاحب المفصل نقلاً عن حاشية الصبان آخر عطف البيان ثم قال الصبان بعد المثال السالف: بخلافه في البيان. ١. هـ. ويؤيد هذا ما سيجيء في رقم "و" من ص 678.

2 "راجع حاشية الصبان في آخر باب تابع المنادى. وسيجيء إشارة لهذا في "ج" من ص 677 وفي ج 4 ص 41 م 130" وكذلك لا يصح أن يكون البديل أو المبدل منه حرفاً - كما تقدم-

3 من بدل الكل نوع اسمه: "بدل التفصيل" سيجيء في ص 684 وله بعض "أحكام في هـ" ص 677. وإذا كان، "المبدل منه" كنية لوحظ فيه وفي "البديل" ما سبق في "أ" من ص 444.

(665/3)

لأول في المعنى تمام المطابقة مع اختلاف لفظيهما في الأغلب 1 فهما واقعان على ذات واحدة: وأمر واحد نحو: "أشرقت الغزالة، الشمس؛ فأنارت الدنيا" 0، فالشمس بدل كل من كل، والمبدل منه: هو الغزالة، ومعنى الثاني -هنا- معنى الأول تماماً. ومثله "الدينار من تبر؛ ذهب، والدرهم من لحن فضة"، فكلمة: "ذهب" بدل مطابق من: "لحن". النوع من البديل لا يحتاج لربطه بالمتبوع 2..

ومن الأمثلة أيضاً: قوله تعالى: {أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ} ، فكلمة: "صراط" الثانية يدل كل من كل من الأولى لأن صراط الذين انعم الله عليهم هو عينه الصراط المستقيم؛ فالكلمتان بمعنى واحد تماماً. وقول الشاعر:

1 الأغلب اختلافهما في اللفظ. وقد يتفقان بشرط أن يفيد الثاني زيادة بيان وإيضاح - كما تقدم في الصفحة السالفة، وكما يجيء في: "ج" ص 677- ومن أمثلة اتفاقهما قوله تعالى: {أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ...} .

وقوله تعالى في سورة الشورى: {وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ} وبسبب توافق اللفظين يتشابه بدل الكل والتوكيد

اللفظي في الصورة اللفظية الظاهر، وقد يصعب التفريق بينهما أحيانا في الصورة اللفظية الظاهرة. غير أن الصعوبة تزول ويتيسر تمييز أحدهما من الآخر بأمرين مجتمعين معا: أولهما: الغرض المعنوي الذي ينفرد بتأنيته كل منهما، وهذا الغرض ترشد إليه وتعينه القرائن وتحدده. وثانيهما: الأحكام الأخرى التي يختص بها كل منهما دون صاحبه ... وقد يكون "البدل" عاما في ظاهره لكنه خاص في المراد منه؛ كما في الاستثناء التام غير الموجب حيث يجوز في المستثنى النصب والبدل، نحو: ما تخلف السباقون إلا واحدا، أو واحد. فإذا تقدم المستثنى "البدل" فإن الحكم يتغير؛ فيزول عنه اسمه، ويعرب على حسب حاجة الجملة؛ ويفقد المستثنى منه الذي تأخر اسمه، ويعرب "بدلا" من الاسم السابق، ويصير الكلام: ما تخلف إلا واحد السباقون. فالسباقون: "بدل" من واحد، وهو بدل "كل من كل"؛ لأن المتأخر عام أريد به خاص - كما أسلفنا - وبيان هذه المسألة وتفصيل الكلام عليها مدون في مكانها المناسب؛ وهو بابه الاستثناء ج 2 رقم 4 من هامش ص 398 م 81، عند الكلام على المستثنى بإلا.

1 الأمثلة الثلاثة السالفة صالحة لبدل الكل، ولعطف البيان، والتوكيد اللفظي بالمرادف. وإنما تكون التفرقة بينها بالغرض المراد تحقيقه من كل، طبقا لما سلف من الأغراض المدونة في أبوابها وملاحظة الفوارق والأحكام التي تميز كل نوع، وتختص به - كما سبقت الإشارة هنا في رقم 1-.

(666/3)

---

إن النجوم نجوم الأفق أصغرهما ... في العين أذهبها في الجو إصعادا  
فكلمة: "نجوم" الثانية بدل كل من كل،. من الأولى؛ لأن المراد من نجوم الأفق هو عين  
المراد من كلمة: "نجوم" الأولى. ومثل هذا قول الآخر:  
إن الأسود أسود الغاب همتها ... يوم الكريهة في المسلوب لا السلب 1  
وقد تقدم الارتباط بين بدل الكل وعطف البيان 2 ...  
ثانيها: بدل بعض من كل، "أو: بدل جزء من كل". وضابطه: أن يكون البدل جزءا  
حقيقيا 3 من المبدل منه "سواء أكان هذا الجزء أكبر من باقي الأجزاء، أم أصغر منها، أم  
مساويا" وأن يصح الاستغناء عنه بالمبدل منه؛ فلا يفسد المعنى بحذفه ... 4 نحو:  
أكلت  
البطيخة ثلثها، والبرتقالة ثلثيها. ونحو: اعتنيت بوجه الطفل، عينيه. ونظفت فمه،



أسنانه.

والأعم الأكثر إن يشتمل هذا البديل على رابط يربطه بالمتبوع، وأهم الروابط هو "الضمير" 5 فإن كان الرابط الضمير وجب أن يطابق المتبوع في الأفراد والتذكير وفروعهما 6 ... ومن الجائز -مع قلته- الاستغناء عن هذا الضمير في إحدى حالات ثلاث.

---

1 الغنيمة التي يأخذها الغالب من المغلوب.

2 في ص 546.

3 جزء الشيء هو الذي يدخل في تكوين هذا الشيء دخولا أساسيا، لا عرضيا، بحيث لا يوجد الكل كاملا بغير جزئه، كالرأس، أو العنق، أو القلب، ... بالنسبة للإنسان، وكالعين، أو الفم أو: الجبهة.. بالنسبة للوجه، وكالشفيتين، أو: الأسنان ... بالنسبة للفم ... و ... أما الأمور العرضية والأوصاف الطارئة ... فكالعلم، أو الفهم، أو: البياض، أو: الحمرة. وبسبب الجزئية الأصيلة اختلف بدل "البعض" عن "بدل الاشتمال - كما سيجيء في ص 670.

4 يشترط لصحة بدل البعض - كما يقول الصبان - صحة الاستغناء عنه بالمبدل منه فيصح جدد السارق أنفه، ولا يصح: قطع السارق أنفه؛ لأنه لا يقال: قطع السارق. على معنى قطع أنف نفسه، وإرادة هذا المعنى. فلا بد في البديل الجزئي من دلالة ما قبله دلالة إجمالية. يوضح هذا صاحب "الهمع" بأنه لو حذف البال لا يمكن الاهتداء إليه مما قبله من غير أن يختل الكلام بحذفه - وقد أشرنا لهذا ف: "و" من ص 678 -.

5 لأنه أقوى في الإيضاح، وكشف المراد، وإبعاد اللبس، وهذه أسمى خصائص اللغة.

6 ولا فرق بين أن يتصل الضمير بالمبدل مباشرة - كالأمثلة المتقدمة. وأن يتصل بلفظ آخر له صلة بالمبدل؛ نحو: احتفيت بالفائزين؛ ثلاثة منهم.

(667/3)

---

أ- وجود "أل" التي تغني عنه في إفادة الربط، وتقوم مقامه عند أمن اللبس، نحو: إذا رأيت الوالد فقبله، اليد، أي: فقبله يده، أو اليد منه 1 ...

ب- أن يكون البديل بعضا والمبدل منه هو المستثنى منه في كلام تام غير موجب، "حيث يصح في المستثنى: إما النصب على الاستثناء" وإما الإتيان على البدلية من

المستثنى منه - كما تقدم في باب المستثنى<sup>2</sup>؛ نحو: ما تعب السباحون إلا واحداً أو واحداً؛ فوجود "لا" يعني عن الرابط؛ لدلالته على أن المستثنى بعض من المستثنى منه<sup>3</sup>. ج- أن يجيء بعد البديل سرد بقية أجزاء المبدل منه، بحيث يكون سردها وافياً يشملها جميعاً، ويستوفي كل أجزاء المتبوع؛ مثل: الكلمة أقسام ثلاثة؛ اسم، وفعل، وحرف، فلفظة: "اسم" بدل بعض من ثلاثة، أو من أقام. وهذا البال خال من الرابط؛ لأن البديل وما بعده قد جمع كل أجزاء المبدل منه، وذكرت في الكلام مستوفاة<sup>4</sup>. ومن الأمثلة قول الشاعر:

أداوي جحود القلب بالبر والتقى ... ولا يستوي القلبان: قاس وراحم  
فكلمة: "قاس" بدل خال من الرابط؛ لأنه مع ما بعده يشتمل على كل ما للمبدل منه. وليس للمبدل منه هنا سوى هذين النوعين.

ثالثها: بدل الاشتمال، ولتوضيحه نسوق المثال التالي:  
إذا قلت: أعجبتني الوردة، جاز للسامع أن ينسب الإعجاب إلى لونها أو رائحتها، أو تنسيق أوراقها أو ... لأن الإعجاب يحتمل هذه المعاني العرضية مفردة، ومجمعة، ويشتمل عليها ضمناً. فإذا قلت: أعجبتني الوردة رائحتها ... ، تعين معنى واحد من تلك المعاني العرضية التي يتضمنها العامل: "

---

1 انظر ما يتصل بهذا في رقم 2 من هامش ص 676.

2 في ج 2 م 81 ص 297.

3 راجع حاشية الصبان، أول باب الاستثناء.

4 وقيل: إن الضمير مقدر، والتقدير: اسم منها، وفعل منها، وحرف منها. ولا أثر للخلاف بين الرأيين. لأن نتيجهما واحدة: هي خلو التابع من رابط ظاهر في الكلام. "ملاحظة" إذا كان المبدل منه متعددًا والبديل غير واف بالعدد تعين قطع البديل بالتفصيل الذي سنذكره في "هـ" من ص 677. "راجع الصبان في أول باب عطف البيان".

(668/3)

---

أعجب"، واتجه القصد إلى هذا المعنى دون باقي المعاني التي يشتمل عليها العامل إجمالاً، والتي تنطبق على الوردة وتتصل بها، من غير أن يدخل واحد منها في ذات الوردة، وفي

تكوينها المادي "الجسمي"، أي: من غير أن يكون واحد منها جزءا حقيقيا أساسيا لا توجد الوردة إلا به، فليست رائحة الوردة جزءا أصيلا في تكوينها المادي يتوقف عليه وجود الوردة، وليس لوها، أو تنسيق ورقها جزءا أساسيا كذلك، وإنما هي أمور عرضية طارئة على ذاتها المادية، قد تلازم الذات أولا تلازمها. وبقاء الذات أو فناؤها ليس متوقفا عليها؛ فمن الممكن أن توجد الوردة وأن تبقى من غير أن يكون لها رائحتها، أو لوها، أو تنسيق ورقها، أو غير هذا من المعاني والأوصاف الطارئة التي تندمج تحت لفظ العامل: "أعجب".

فالرافعة في الأسلوب السابق هي التي تسمى: "بدل اشتغال" و"المبدل منه" هو: "الوردة"، والعامل هو: "أعجب". ويقولون في بدل الاشتغال: "إنه تابع يعين أمرا عرضيا. ووصفا طارئا من الأمور والأوصاف المتعددة التي تتصل بالمتبوع، ويشتمل عليها معنى عامله إجمالا بغير تفصيل<sup>1</sup>". ومن هذا التعريف يتبين أن بدل الاشتغال مقصود لتعيين أمر في متبوعه، وأن هذا الأمر عرضي طارئ، وليس جزءا أصيلا من المتبوع<sup>2</sup>. وأن أساس الاشتغال وموضعه الحق هو "العامل" بمعناه، لا التابع ولا المتبوع.

ومن الأمثلة لهذا البديل: بهرني عمر عدله، راقني معاوية حلمه، سرتني عائشة علمها ودينها. فالكلمات: عدل: حلم علم ... بدل اشتغال كل واحدة منها تعين أمرا خاصا في المتبوع. وهو أمر عرضي لا يدخل في تكوين الذات تكوينا ماديا أصيلا. وهذا الأمر العرفي الطارئ يندرج

- 
- 1 وهذا الاشتغال قد يكون في أمر مكتسب؛ كالعلم، أو غير مكتسب مع ملازمته لصاحبه زمنا، كالحسن، أو عدم ملازمته: كالكلاب. وأيضا قد يكون الاشتغال الظرف على المظروف؛ كالثوب، وتارة لا يكون، كالفرس ...
  - 2 وبسبب هذا يختلف بدل الاشتغال عن بدل البعض اختلافا واسعا.

(669/3)

---

مع أمور عرضية أخرى تحت العامل، ويشتمل عليها معنى هذا العامل إجمالا. ولا بد في بدل الاشتغال من ضمير يطابق المتبوع في الأفراد والتذكير وفروعهما، وهذا الضمير قد يكون مذكورا كما في الأمثلة السالفة، وقد يكون مقدرا؛ كقوله تعالى: {قَتِلَ

أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ 1 النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ } ، والتقدير: "النار فيه". فحذف الجار  
والجور، والجور هو الضمير الرابط، ويصح أن يكون القدير: ناره ذات الوقود. ثم  
حذف الضمير، ونابت عنه "أل" في الربط<sup>2</sup>.  
وبدل الاشتمال - كبديل البعض - لا بد لصحته من صحة الاستغناء عنه بالمبدل منه  
وعدم فساد المعنى بحذفه<sup>3</sup>.  
رابعها: البديل المبين للمبدل منه - ويسمى: "بديل المباينة" - وهو ثلاثة أنواع لا بد في  
كل منها أن يكون هو المقصود بالحكم<sup>4</sup>، وأن يقوم دليل "أي: قرية" يوضح المراد منه،  
ويمنع اللبس<sup>5</sup>. وهذا القسم بأنواعه الثلاثة لا يحتاج إلى ضمير - أو غيره - يربطه  
بالمبتوع.  
أ- بدل الغلط: وهو الذي يذكر فيه المبدل منه غلطا لسانيا، ويجيء البال بعده  
لتصحيح الغلط. وذلك بأن يجري اللسان بالمبتوع من غير قصد،

---

1 أصل الأخدود: الشق أو الحفرة في الأرض. ويراد به هنا: شق أحدثه قبل الإسلام  
بعض الملوك الطغاة في الفرس واليمن والشام ليحرقوا فيه من يخالفهم، ويخرج من دينهم  
إلى النصرانية، أو غيرها من الأديان السماوية.  
2 ما الداعي لأن يقال: حذف الضمير، ونابت عنه "أل" في الربط؟ أليس الأفضل أن  
نتبع الرأي الذي يجعل الرابط هو الضمير؛ وأنه قد يصح الاستغناء "بأل" أو غيرها، كما  
سبق البيان في ص 669؟ على أن هذا الاختلاف شكل يسير.  
3 لهذا بيان في حاشية: "ياسين" على التصريح، مضمونه: أنه يشترط في بدل الاشتمال  
تحقق أمرين، أحدهما: إمكان فهم معناه عند حذفه؛ ومن ثم كان "أعجبني علي أخوه"  
بدل إضراب، لا بدل اشتمال، إذ لا يصح الاستغناء عنه بالأول.  
وثانيهما: حسن الكلام واستقامته على تقدير حذفه، وافترض أن البديل غير مذكور،  
ولهذا امتنع: "أسرجت عليا فرسه" لأنه - بالرغم من فهم معناه في الحذف - لا يستعمل  
مثله، ولا يحسن. فلو ورد مثل هذا الكلام لكان بدل غلط؛ فبديل الاشتمال كبديل  
الجزء في هذا، - كما أشرنا في 678-.

4 وهذا هو الشأن في كل نوع من أنواع البديل.  
5 انظر ما يختص بمنع اللبس في الصفحة الآتية.

ثم ينكشف هذا الغلط والخطأ للمتكلم سريعاً؛ فيذكر البديل، ليتدارك به الخطأ اللساني ويصححه. فالغلط إنما هو في ذكر المبدل منه، لا في البديل، نحو: "أعظم الخلفاء العباسيين: "المأمون" بن "المنصور"، "الرشيد". فالحقيقة: أن "المأمون" هو ابن "الرشيد"، ولكن المتكلم جرى لسانه بالخطأ، فذكر انه ابن المنصور؛ فأسرع وأصلح الخطأ بذكر الصواب، قائلاً: "الرشيد". فالرشيد؛ بدل من المتبوع، الذي ذكر خطأ لسانياً. وليس "الرشيد" هو: الغلط؛ وإنما هو تصحيح للغلط الكلامي السالف الذي ذكر بغير قصد ولا تنبه. فكلمة: "الرشيد" بدل من "المنصور" بدل غلط، أي: بدلاً مقصوداً من شيء غير مقصود ذكر غلطاً - كما أوضحنا - ولا يحتاج هذا البديل إلى ضمير يربطه بالمتبوع<sup>1</sup> ولا ورود لهذا النوع في القرآن الكريم منسوباً إلى الله<sup>2</sup> ...

ب- بدل النسيان: هو الذي يذكر فيه المبدل منه قصداً. ويتبين للمتكلم فساد قصده: فيعدل عنه، ويذكر البديل الذي هو الصواب؛ نحو: "صليت أمس العصر، الظهر، في الحقل، فقد قصد المتكلم النص على صلاة العصر، ثم تبين له أنه نسي حقيقة الوقت الذي صلاه، وأنه ليس العصر؛ فبادر إلى ذكر الحقيقة التي تذكرها؛ وهي: "الظهر" فكلمة: "الظهر" بدل مقصود من كلمة: "العصر" بدل نسيان. والفرق بين هذا البديل وسابقه أن الغلط يكون من اللسان. إما النسيان فمن العقل.

وهذا النوع كسابقه لا يحتاج إلى ضمير يعود على المتبوع، ولا إلى رابط آخر<sup>2</sup>.... ولا ورود لهذا النوع في القرآن الكريم منسوباً إلى الله<sup>1</sup> ...

ج- بدل الإضراب<sup>3</sup>: وهو الذي يذكر فيه المبدل منه قصداً. ولكن

"1، 1" انظر الملاحظة التي في ص 676.

"2، 2" إذ يستحيل وقوع "الغلط والنسيان" من المولى - جل شأنه - ويستحيل نسبة أحدهما إليه؛ لبطالان هذه النسبة بداهة.

3 يسمى أيضاً: بدل "البداء" - بفتح الباء والبدال - أي: الظهور. لأن المتكلم بعد أن ذكره أولاً بدا له "أي: ظهر له" أن يذكر الثاني. والإضراب المقصود هنا هو: الإضراب الانتقالي - وقد سبق شرحه في ص 623 -.

يضرب عنه المتكلم "أي: ينصرف عنه ويتركه مسكوتا عنه" من غير أن يتعرض له بنفي أو إثبات - كأنه لم يذكره - ويتجه إلى البديل. نحو: سافر في قطار، سيارة. فقد نص المتكلم على القطار أولا، ثم اضرب عنه تاركا أمره، ونص على السيارة بعد ذلك، فهي بدل مقصود من القطار. ولا يحتاج هذا البديل إلى ضمير يعود إلى المتبوع، ولا إلى غيره من الروابط.....1

## 1 وفي الأقسام الأربعة السابقة يقول ابن مالك:

مطابقا، أون: بعضا، أو ما يشتمل ... عليه يلغى، أو: كمعطوف ببل "تقدير البيت: يلغى البديل مطابقا، أو بعضا، أو ما يشتمل عليه، أو كمعطوف ببل" وقد تضمن هذا البيت بدل المطابقة بالنص الصريح وهو: "مطابقا". وبدل البعض بالنص الصريح، وهو: "بعا" كما تضمن بدل الاشتمال بقوله: "أو ما يشتمل عليه" وكلمة: مطابقا مفعول ثان ليلغى.

يريد: أو: شيئا يشتمل على البديل اشتمالا معنويا "وهو يؤيد: العامل والمتبوع على الوجه الذي شرحناه". ويريد بالمعطوف بالحرف الذي يشبه "بل": بدل المباشرة؛ لأنه بأنواعه الثلاثة لا يخلو من الإضراب الانتقالي لا الإبطالي. "وقد سبق شرح الاثنين عند الكلام على "بل" العاطفة -ص623- وأوضحنا أن الانتقالي هو الذي يفيد الانتقال من غرض إلى غرض آخر" ويبين ابن مالك المراد من شبيه "بل" فيقول:

وذا للإضراب اعز قصدا سحب ... ودون قصد غلط به سلب

"ذا، أي: هذا الذي يشبه: "بل" اعز: انسب".

يريد: انسب الذي يشبه "بل" إلى الإضراب إن صحبه القصد، وكان المتكلم مريداً له، "والإضراب هنا هو: الإضراب الانتقالي". وإن لم يقصده المتكلم فهو "بدل غلط". وقد بين بعد هذا أن البديل نفسه ليس بموضع الغلط، وإنما جاء ليسلب الغلط ويزيله.

"والتقدير: وغلط دون قص سلب بالبديل". واقتصر ابن مالك على نوعين من البديل المباين: هما: "الغلط" والإضراب، وترك "النسيان" ولكن البيت التالي المشتمل على مثال لكل نوع - قد يتسع النسيان، قال:

كزره خالدا، وقبله اليدا ... واعرفا حقه، وخذ نبلا مدى

"خالد: اسم رجل النبل جمع: نبلة، وهي: السهم الذي يصاد به الطيور وغيرها من الناس وطائر الحيوان. المدى، جمع مدية، وهي: السكين". "فخالد" بدل كل من الهاء التي في الفعل قبله مباشرة. و"اليد": بدل جزء من الهاء التي قبله في الفعل "أي: يده،

أو اليد منه" و"حق" بدل اشتمال من الهاء التي قبله مباشرة، ومدى: بدل غلط، أو نسيان، أو إضراب، من "نبلا". فالبديل هنا يحتمل الثلاثة.

(672/3)

---

والأحسن عدم الالتجاء إلى هذا النوع من البديل قدر الاستطاعة: لأن احتمال اللبس فيه كبير 1....

"ملاحظة": سبق أن أنواع البديل المباين الثلاثة تحتاج إلى قرينة توضح وتمنع اللبس. وأحسن منها أن يتقدم على كل نوع -مباشرة- حرف العطف "بل" المفيد للإضراب. لأن وجود هذا الحرف يؤدي إلى إعراب ما بعده معطوفا لا بد لا. وبهذا يمتنع احتمال أنه نعت، ذلك الاحتمال الذي قد يتسرب إلى الوهم قبل مجيء الحرف: "بل" وبمجيئه تنتقل المسألة من البديل إلى العطف.

---

1 سبق تفصيل الكلام عليه في ص 623 من "باب العطف".

(673/3)

---

.....

---

زيادة وتفصيل:

أ- المشهور من أنواع البديل هو الأربعة التي شرحناها. وزاد بعض النحاة نوعا خامسا سماه: "بدل الكل من البعض"، واستدل له بأمثلة متعددة تؤيده، منها قوله تعالى في التائبين الصالحين: {فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا جَنَّاتٍ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ بِالْغَيْبِ} ، فجنات بدل كل من الجنة، والأولى جمع، والثانية مفرد، ولهذا كان البديل كلا والمبديل منه بعضا. ومنه قول الشاعر:

رحم الله أعظما دفنوها ... بسجستان طلحة الطلحات

فكلمة: طلحة "بدل كل" من "أعظم" التي هي جزء من "طلحة"، وكذلك قول الشاعر:

كأني غداة 1 البين 2 يوم تحملوا 3 ... لدى سمرا 4 الحي ناقف حنظل 5

فكلمة "يوم" بدل كل من "غداة": مع أنه يشملها، وهي جزء منه 6 ...

ب- حكم البدل:

البدل أحد التوابع؛ فلا بد إذ يوافق متبوعه في حركات الإعراب، وفي بعض الأشياء المشتركة التي سبق النص عليها<sup>7</sup>. أما موافقته إياه في غير ذلك فيجري فيها التفصيل الآتي:

1- فمن جهة التكثير والتعريف لا يلزم أن يوافق متبوعه فيهما؛ فقد يكونان

---

1 أول النهار.

2 الفراق.

3 سافروا وارتحلوا.

4 جمع "سمرة" - بفتح فضم، ففتح - وهي شجرة الطلح "نوع من شجر الموز".

5 أي: جامع حنظل. وجامعه تدمع عيناه.

6 قال صاحب المجمع - ج2 ص127 - ما نصه: "والمختار - خلافا للجمهور - إثبات

بدل الكل من البعض؛ نوروده في الفصح "ا. ه. وسرد لتأييد رأيه الأمثلة السالفة.

7 في ص434.

(674/3)

---

.....

---

-معا- معرفتين؛ كقراءة قوله تعالى: {الر كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ

إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهُ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي

الْأَرْضِ} بجر كلمة "الله"؛ على اعتبارها بدلا من كلمة: "العزیز". وقد يكونان نكرتين؛

كقوله تعالى {إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا 1 حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا} . وقد تبدل المعرفة من النكرة كقوله

تعالى: {وَأِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ} .

وقد تبدل النكرة من المعرفة، كقوله تعالى: {لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ 2 ... }

والمفهوم من كلامهم أن تكون هذه النكرة مختصة - لا محضة - لأن النكرة المختصة

الخالية من فائدة التعرف - نحو: مررت بمحمد رجل عاقل - قد تفيد ما لا تقيد المعرفة

المشتملة على فائدة التعرف<sup>3</sup>. ومما يؤيد هذا أن الغرض من البدل - كما عرفنا فيما

سبق - لا يتحقق بالنكرة المحضة.



2- ومن جهة الأفراد والتذكير وفروعهما، فإن بدل الكل من الكل يطابق متبوعه فيها جميعا ... ما لم يمنع مانع من التثنية أو الجمع، كأن يكون أحدهما مصدرا لا يثنى ولا يجمع؛ كالمصدر الميمي<sup>4</sup>؛ مثل: قوله تعالى في الآية السالفة: "مفازا، حدائق ... وكقصد التفصيل، في قول الشاعر:

وكنيت كذي رجلين رجل صحيحة ... ورجل رمى فيها الزمان فشلت<sup>5</sup>  
وأما غيره من أنواع البدل فلا يلزم موافقته فيها<sup>6</sup>.

والغالب أن البدل يرتبه به ما بعده ويعتمد عليه؛ فيطابقه في حالتي التذكير

---

1 فوزا، أو: مكان فوز.

2 انظر رقم 1 من هامش ص 456.

3 راجع حاشية ياسين في آخر باب البدل.

4 سبقت الإشارة لهذا في 231.

5 بطلت حركتها، ووقفت.

6 انظر ص 546 وما بعدها، وص 668، عند الكلام على: "ثانيها".

(675/3)

---

.....

---

والتأنيث وغيرهما: نحو: إن الغزال عينه جميلة، وإن الفتاة حفنها فاتر، بتأنيث خبر "إن" في المثال الأول، وتذكيره في الثاني، ولولا أن الملاحظ هو البدل لوجب التذكير في الأول والتأنيث في الثاني. ولا بد في مراعاة ذلك الغالب من عدم وجود قرينة تمنع منه، وتدل على غيره<sup>1</sup>. ومن غير الغالب قول الشاعر:

إن السيوف غدوها ورواحها ... تركت هوارن مثل قرن الأعضب<sup>2</sup>

فقد جاء الفعل: "ترك" مؤنثا مراعاة للمبدل منه، "وهو اسم "إن" لا للمبدل.

ج- قلنا<sup>3</sup> إنه قد يتحد<sup>4</sup> لفظ البدل والمبدل منه إذا كان في لفظ البدل زيادة بيان وأيضاح؛ كقراءة من قرأ قوله تعالى: {وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَائِيَةً 5 كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا} بنصب كلمة: "كل" الثانية؛ فقد اتصل بها معنى زائد، ليس في المبدل منه؛ هو بيان سبب الجثو، وهو استدعاء كل أمة لتقرأ كتابها. ومن الأمثلة: شاهدنا الجنود، فرحة،

الجنود التي انتصرت على أعدائها، ورأينا الأمة تخرج لاستقبالهم، الأمة التي أنجبتهم ...  
د- قد يحذف المبدل منه ويتغنى عنه بالمبدل بشرط أن يكون المبدل منه في جملة وقعت  
صلة موصول: نحو: أحسن إلى الذي عرفت المحتاج، أي: الذي عرفته المحتاج. فكلمة:  
"المحتاج" يصح أن تكون بدلا من الضمير المحذوف6 ...  
ه- يصح الإتيان والقطع في البدل إذا كان المبدل منه مذكورا مجملا، مضمونه أفراد  
وأقسام متعددة، تذكر بعده مفصلة - بأن يشتمل الكلام بعده على جميع أقسامه كاملة  
نحو: مررت برجال، طويل، وقصير،

---

1 والأحسن التعبير عن هذا المعنى بأسلوب آخر لا يوهم ولا يوقع في لبس.

2 الحيوان المكسور قرنه.

3 في ص 667 وهامشها.

4 راجع في الحكم الثالث: "ج" وما بعده "الأشعري". آخر باب: "البدل".

5 قاعدة معتمدة في القعود على ركبتيها.

6 يصح في كلمة: "المحتاج" النصب على البدلية من الضمير المحذوف، والجر على

البدلية من اسم الموصول، والرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف، تقديره: هو.

(676/3)

---

.....

---

وربعة1 ... بالرفع، أو النصب: أو الجر في هذا المثال.

فإن كان الكلام غير مستوف أقسام المبدل منه تعين في البدل القطع2 نحو: مررت

برجال طويلا وقصيرا، أو: طويل وقصير، بالرفع أو النصب في الكلمتين. إلا عند نية

معطوف محذوف، فلا يتعين القطع وإنما يصح الأمران - كما يصح في الأول - وهما:

البدل والقطع. ومن الأمثلة لهذا قوله عليه السلام: "اجتنبوا الموبقات، الشرك والسحر"

بنصبهما. والتقدير: وأخواتهما ... بدليل ذكر هذا المعطوف في حديث آخر.

فإن كان البدل خاليا من التفصيل جاز فيه الأمران أيضا: الإتيان والقطع. نحو: فرحت

بعلي أخوك أو أخاك على القطع فيهما. أو: أخيك على البدل ... وسيجيء - في

ص 684 وما بعدها - إيضاح آخر لبدل التفصيل، وأنه نوع من بدل الكل.

أما تفصيل كلام على القطع وطريقته فقد سبق في باب النعت. ومن المستحسن التخفف من استعماله قدر الاستطاعة.

و يشترط<sup>3</sup> في بدل البعض وبدل الاشتمال أن يصح في كل منهما الاستغناء بالمبدل منه، وعدم فساد المعنى أو اختلال التركيب لو حذف البدل، أو اتصل به عامله اتصالاً لفظياً ظاهراً ومباشراً، فلا يجوز: "قطعت اللص أنفه، ولا لقيت كل أصحابك أكثرهم، ولا أسرجت القوم دابتنهم"، لعدم صحة الاستغناء بالمبدل منه عن البدل. وكذلك لا يصح مررت بمحمد أبيه، إذ لا يصح أن يقال في هذا المثال -وأشباهه- عند إظهار عامل

---

1 متوسط بين الطويل والقصير.

2 لكيلا يكون بدل بعض من كل مع خلوه من الرابط، ومما يفنى عن الرابط -كما سبق في ص 644 وفي رقم 4 من هامشها.

3 الشرط الآتي هو ما سبقت الإشارة إليه في رقم 4 من هاش ص 668 عند الكلام على "بدل البعض" نقلاً عن الصبان، وكذا في ص 669 عند الكلام على "بدل الاشتمال" نقلاً عن ياسين وقلنا في الموضوعين السالفين أن مجال الكلام عليه سيكون هنا. ويتصل بهذا ما في رقم 1 من هامش ص 666.

(677/3)

---

.....

---

البدل -وهو مررت، أو الباء- وتسليطه على البدل مباشرة: مررت أبيه، بعدية الفعل اللازم، كما لا يقال مررت بأبيه، من غير مرجع للضمير.  
ز- الأغلب أن البدل على نية تكرار العامل<sup>1</sup>، وليس على تكراره حقيقة. بيان هذا: أن

العامل في "البدل منه" هو العامل في "البدل" لكن هذا العامل المشترك بينهما واجب الإظهار والتلفظ به قبل المتبوع وحده. ولا يصح إعادته وتكراره ظاهراً صريحاً قبل التابع. وإنما يكفي تخيل وجوده قبل البدل مباشرة. وملاحظة أنه موجود قبله في النية والتقدير؛ لا في الحقيقة والواقع. مع استقامة الأسلوب، وسلامة المعنى بغير حاجة إلى

إعادته وتكراره صريحاً ظاهراً في الكلام.

والسبب في منع التكرار الحقيقي - لا الخيالي - أنه يؤدي إلى تأثير العامل المتكرر في "البدل" تأثيراً جديداً يزعجه عن "البديلية" ويدخله في عداد معموات أخرى لا تصلح "بدل"؛ ففي مثل: نظف الرجل فمه أسنانه، يكون المبدل منه هو "الفم"، والبدل هو: "أسنان" وعاملهما هو: "نظف" المذكور صريحاً قبل المتنوع. وتخيلاً وتقديراً - دون تكراره - قبل التابع، وعلى أساس هذا التخيل المجرد، والتقدير المحض يصح أن نفترض أن أصل الكلام هو: نظف الرجل فمه، نظف الرجل أسنانه. وهذا الافتراض لم يفسد المعنى ولا التركيب، إنما أدى إلى توضيح المراد: فلو اعتبرنا العامل الثاني، الملاحظ تخيلاً وتقديراً - وهو هنا: "نظف" - عاملاً معاداً حقيقة، وتكراراً للأول لأدى هذا إلى إيجاد تركيب جديد، خال من البدل، ولوجب إعراب كلمة: "أسنان" شيئاً آخر غير البدل؛ فتكون هنا على الاعتبار الجديد "مفعولاً به"، ولا تصلح بدلاً، ويترتب على هذا التغيير الإعرابي تغيير معنوي معروف ينشأ من الفرق المعنوي بين البدل، والمفعول به، إذ لكل منهما مهمة تختلف عن مهمة الآخر.

ويستثنى من الحكم السالف صورة يصح فيها الأمران؛ أما تكرار العامل تكراراً لفظياً، وإعادة التلفظ به مرة ثانية، وأما الاكتفاء بتخيل وجوده قبل البدل

1 سبق إيضاح المراد من أن البدل في حكم تكرار العامل، وأن المبدل منه في حكم المطروح "في رقم 1 من هامش ص 664. وله إشارة موجزة في ص 547".

(678/3)

والاقتصار على ملاحظته في النية والتقدير<sup>1</sup>. وهذه الصورة الجائزة - لا الواجبة، كما أسلفنا<sup>2</sup> - هي التي يكون فيها العامل حرفاً من حروف الجر؛ كاللام الجارة في قوله تعالى: {لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ} ، وفي قوله تعالى: {رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيداً لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا} ومثل: "من" في قوله تعالى: {وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا} ؛ فقد تكررت اللام وأعيدت صريحة في الآية الأولى " ... لكم، لمن ... "، وكذلك في

الآية الثانية " .. لنا، لأولنا" كما تكررت "من" في الآية الثالثة "من المشركين من الذين ... " وهكذا ...

لكن ما إعراب حرف الجر المكرر؟ وما إعراب الاسم المجرور بعده؟ قيل: إن حرف الجر المكرر أصلي، باق على عمله، وأنه هو الذي جر الاسم "بدلاً" بعده. دون الحرف الأول المتقدم، ودون الحرف آخر مقدار، أو ملحوظ متخيل. بحجة أنه لا داعي للتقدير في هذه الصورة مع وجود عامل مذكور، منطوق به صراحة؛ فإن التخيل أو التقدير إنما يكون في غير هذه الصورة التي ظهر فيها بالعامل المتكرر، ووقع تحت الحس فلا يمكن إغفاله، ولا إنكار وجوده. ولا المطالبة بأن يكون العامل في المبدل منه هو العامل في البديل، إذ لا داعي للتمسك بهذا الحكم حين يكون العامل المتكرر جر، بعده البال مباشرة.

بقي الاعتراض بشيء آخر، هو أن حرف الجر الأصلي لا يجز البديل؛ لأن عمله مقصور على شيء واحد؛ هو جر الاسم جراً مجرداً، لا يصح معه اعتبار ذلك الاسم المجرور بدلاً أو غير بدل.

قد يندفع هذا الاعتراض بواحد من ثلاثة:

أولها: وهو أقواها وأحسنها صحة اعتبار المجرور في هذه الصورة وحدها "بدلاً"؛ بالرغم مما هو مقرر أن التوكيد اللفظي لا يؤثر في غيره، ولا

---

1 راجع حاشية ياسين على التصريح، بال البلد. عند الكلام على بدل الاشتمال.

2 في رقم 2 من هامش ص 664.

(679/3)

.....

---

يتأثر به: فلا يصلح عاملاً ولا معمولاً 1.

ثانيها: اعتبار العامل المتكرر توكيداً لفظياً محضاً "أي: لا يؤثر ولا يتأثر؛ طبقاً لما سبق تقريره". وأن الاسم المجرور بعده مجرور بالعامل الأول الذي له التأثير في المبدل منه؛ فهو أي: العامل الأول –وحده– مؤثر في التابع والمتبوع معاً، عملاً بالرأي الذي يقول: إن البديل ليس على نية تكرار العامل، وإنما العامل في المبدل منه وفي البديل واحد، لا

تكرار له، ولا تخيل لإعادته.

ثالثها: اعتبار البال على نية تكرار العامل، وأن حرف الجر المتكرر هو تأكيد لفظي محض، وليس تكرارًا للعامل المتقدم. وبالرغم من وجوده مكررا واعتباره تأكيدًا لفظيًا خالصًا بكون الجر بعده بعامل آخر غير ظاهر ولكنه ملحوظ في النية والتقدير. ولا شك أن الآراء الثلاثة يشوبها الضعف؛ لمخالفة كل منهما للضوابط العامة، ولاعتمادها على النية، والتقدير، والتأويل، ولكن الأول أخفها ضعفًا: ولذا كان أنسبها قبولًا.

---

1 بيان هذا في "أ" ص 527 حيث الكلام على أحكام التوكيد اللفظي.

(680/3)

---

#### المسألة 124:

إبدال الظاهر من الظاهر أو من المضمير، والعكس في كل حالة ... :

أ- يجوز إبدال الظاهر من الظاهر؛ كالأمثلة السابقة بأحكامها المختلفة. ويصح إبدال الظاهر من ضمير الغائب بدل كل، أو بعض، أو: اشتغال، أم مباينة<sup>1</sup>. نحو: وقفت أمام الدار أترقب القادمين. فلما أقبلوا الضيوف صافحتهم في بشر وابتهاج. فكلمة "الضيوف" بدل كل من كل: "هو الفاعل<sup>2</sup>، واو الجماعة". ونحو: وقفت أترقب الأضياف الخمسة فأقبلوا أربعة منهم ... فكلمة "أربعة" بدل بعض، أي: من الفاعل<sup>2</sup> "واو الجماعة". أو: فأقبلوا حقائبهم ... "فحقائب" بدل اشتغال من الواو ... أو: فأقبلوا حقائبهم. على اعتبار أن "حقائب" بدل غلط، أو نسيان، أو إضراب فالبديل بأنواعه المختلفة يقع صحيحًا من ضمير الغائب، ولا مانع يمنع منه.

فإن لم يكن الضمير الغائب بأن كان حاضر "أي: لمتكلم، أو لمخاطب" جاز مجيء البديل منه بشرط أن يكون الاسم الظاهر إما بدل كل من كل يفيد الإحاطة والشمول والبيان كقوله تعالى: {رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا} 3، فكلمة "أول" بدل "كل" من الضمير "نا" المجرور باللام، ولذلك أعيد جوازا مع البديل عامل الجر، وهو هنا: "اللام"، مجازة للمبدل منه. ومثله: تسابقتم ثلاثكم. فكلمة: "ثلاثة" بدل كل من كل، من التاء<sup>4</sup> ...

- 1 في ص 671 تفصيل الكلام على "البديل المبين".
- "2، 2" وهذا على اعتبار واو الجماعة ضميرا فاعلا، طبقا للرأي الأغلب، وليست مجرد حرف يعتبر علامة للجمع.
- 3 لأن معنى: "الأولنا وآخرنا ... " هو: لجميعنا، على عادة العرب من ذكرهم طرفي الشيء، يريدون بهما: جميعه كاملا. ومن هذا قولهم: "سبحان الله بكرة وأصيلا" ... أي: كل وقت: وقد سبقت الآية لمناسبة أخرى في هامش ص 664 وفي ص 680.
- 4 سبقت الإشارة لهذا في ص 511 و 680.

(681/3)

---

وأما بدل بعض من كل؛ كقول المريض بأذنه مثلا: عاجني الطبيب أذني. فكلمة "أذن" بدل بعض من كل، "وهو: ياء المتكلم" ونحو أعجبتني أسنانك. فكلمة: "أسنان" بدل بعض من ضمير المخاطب "التاء".

وأما بدل اشتغال كقول الشاعر:

بلغنا السماء مجدنا وثناؤنا ... وإنا لنرجو فوق ذلك مظهرا

فكلمة: "مجدنا" بدل اشتغال من ضمير المتكلمين: "نا"؛ ونحو: أرضيتني كلامك، "فكلام" بدل اشتغال من ضمير المخاطب "التاء".

ب- ولا يجوز إبدال ضمير من ضمير، ولا ضمير من ظاهر<sup>1</sup>، فالضمير: أنت في مثل "قمت أنت، ورأيتك أنت، ومررت بك أنت يعرب توكيدا لفظيا، وكذلك يعرب الضمير "أياك" في مثل: رأيتك أياك. ولا يصح في مثل: رأيت محمدا إياه، إعراب الضمير "إياه" بدلا من الاسم الظاهر؛ لأن هذا التركيب فاسد في رأي النحاة: إذ لم يسمع له عن العرب نظير<sup>2</sup> ...

- 
- 1 في بعض فروع هذا خلاف طويل ولا حاجة لنا به؛ لأنه خلاف جذلي، لا يقوم على الاستشهاد بالكلام العربي الفصيح.
- 2 هذا ما يقولون. وقد اقتصر ابن مالك في الحالات السابقة "أ، ب" على حالة إبدال الاسم الظاهر من ضمير الحاضر. قال:
- ومن ضمير الحاضر الظاهر لا ... تبدله إلا ما إحاطة جلا
- أو اقتضى بعضا أو اشتمالا ... كإنك ابتهاجك استمالا

"إحاطة جلا: أي: جلا وأظهر إحاطة".

يقول: لا تبدل الظاهر من ضمير الحاضر إلا إذا أظهر البديل إحاطة "أي: دل عليها بأن كان بدل كل من كل" أو: اقتضى بعضًا. "أي: دل على البعضية" أو: دل على اشتغال، وساق مثالا لبديل الاشتغال هو: إنك ابتهاجك اشتغال القلوب إليك، وجذبها نحوك.

(682/3)

### المسألة 125:

البديل من المضمن الاستفهام، أو الشرط، وبيان: بدل التفصيل: قد يكون "المبدل منه" اسم استفهام، "ويسمى: "المضمن معنى همزة الاستفهام1" وقد يكون اسم شرط "ويسمى: المضمن معنى حرف الشرط. "إن" فإذا اقتضى الأمر بدلاً يفصل ذلك المضمون المعنوي المحمل ظهر في الحالة الولى مع البديل حرف الاستفهام: "الهمزة"، وفي الحالة الثانية حرف الشرط: "إن" ليوافق البديل المبدل منه في تأدية المعنى. وهذا بشرط ألا يظهر حرف الاستفهام ولا حرف الشرط مع المبدل منه. والاستفهام الذي يتضمنه المتنوع قد يكون عن الكمية2، أو عن الذات، أو عن معنى من المعاني. فمثال الاستفهام عن الكمية: كم كتبك؟ أمانة أم مائتان؟ "فمائة" بدل من "كم" بدل تفصيل للمعنى العددي. ومثال الاستفهام عن الذات: من شاركت؟ أكاملًا أم منصورًا؟ "فكاملًا" بدل تفصيل من كلمة: "من".

1 معنى تضمنه همزة الاستفهام: انه اسم استفهام يؤدي معنى همزة الاستفهام، وأنه - وهو لفظ واحد- يشمل كثيراً من الأنواع والأفراد غير المذكورة في الكلام صراحة؛ فهو يحتويها إجمالاً من غير أن تذكر بعده مفصلة صريحة. فإذا أريد بعد الإجمال الذي ينطوي عليه المبدل منه، النص الصريح على بعض أنواع أو أفراد مما يدخل في الإجمال، جيء بهذا المطلوب المذكور صريحاً في "البديل" بعد الهمزة مباشرة من غير فاصل بينهما وهذا المذكور بعد الهمزة ليس إلا نوعاً أو فرداً يدخل ضمناً لا صراحة في اسم الاستفهام "المبدل منه".

ومثل هذا يقال في الغرض من "إن" الشرطية التفصيلية. وليس لهذه علاقة بهمزة



الاستفهام فلا تسبقها هذه الهمزة. وسيجيء في آخر ص 685 أن البديل المضمن "بديل التفصيل" نوع من بديل الكل.  
2 أي: عن عدد. وكذا ما يتصل بالعدد من المقادير.

(683/3)

ومثال الاستفهام عن المعنى: ما تقرأ؟ أجيداً أم رديئاً؟ فجيئاً يدل تفصيل من: "ما".  
وإنما تضمن البديل همزة الاستفهام ليوافق متبوعه الذي هو اسم يتضمن معنى همزة الاستفهام من غير تصريح بأداة الاستفهام الحرفية - كما أسلفنا-؛ فلا تجيء الهمزة في مثل: هل أحد جاءك؟ محمد أو علي، بسبب التصريح بحرف الاستفهام.  
والشرط الذي يتضمنه المتبوع قد يكون للعاقل أو غيره، وللزمان أو المكان. فمثال الشرط للعاقل: من يجاملني - إن صديق وإن عدو - أجامله. فكلمة: "صديق" بديل تفصيل من كلمة "من" الشرطية. وإن الشرطية الظاهرة في الكلام ليس لها من الشرط إلا اسمه؛ فلا تجزم، ولا تعمل شيئاً، وإنما تفيد مجرد التفصيل؛ ولذا تسمى: "إن" التفصيلية".

ومثال الشرط لغير العاقل: ما تقرأ، إن جيداً وإن رديئاً، تتأثر به نفسك. فكلمة: "جيداً" بديل من كلمة: "ما" و"إن" المذكورة في الجملة لا أثر لها إلا في إفادة التفصيل، كما سبق.

ومثال الشرط الدال على الزمان: متى تزري، إن غداً وإن بعد غد أسعد بلقائك.  
فكلمة "غداً" بديل من "متى"، وكلمة: "إن" للتفصيل.  
ومثال الشرط الدال على المكان: حيثما تجلس، إن فوق الكرسي وإن فوق الأريكة، تجد راحة ... فكلمة: "فوق" بديل من: حيثما. وكلمة: "إن" للتفصيل.  
وإنما قرن البديل في كل ما سبق بالحرف: "إن" ليكون موافقاً لاسم الشرط المتبوع الذي يتضمن معنى هذا الحرف من غير أن يذكر صريحاً 1 فلا يصح مجيء "إن" في مثل: إن تساعد أحداً محمدًا أو عليًا أساعده. هذا وبديل التفصيل 2 نوع من بديل الكل من الكل لا يحتاج إلى رابط.

---

1 ستجيء إشارة إلى "إن" التفصيلية "في باب الجوازم ج 4 ص 328 م 55" تبين حكمها، وطريقة إعرابها. وقد اقتصر ابن مالك على الكلام على البديل مما ضمن همزة

الاستفهام، قال:

وبدل المضمن الهمز يلي ... همزا كمن ذا. أسعيد أم علي  
أي: أن البديل من المضمن همزة الاستفهام لا بد أن تسبقه همزة، كالمثال الذي ساقه.  
2 في "ه" من ص 678 بعض الأحكام الخاصة ببديل التفصيل.

(684/3)

### المسألة 136:

بدل الفعل من الفعل، والجملة من الجملة:

أ- بدل الفعل من الفعل:

1- يبدل الفعل من الفعل بدل كل من كل بشرط اتحادهما في الزمان ولو لم يتحدا في النوع 1، وأن يستفيد المتبوع من ذلك زيادة بيان؛ كقوله تعالى 2: {وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ} . فالفعل: "يضاعف" بدل كل من الفعل: "يلق" لأن مضاعفة العذاب هي البيان الذي يزيد معنى الفعل: "يلق" وضوحا، ويشكف المراد منه. وجزم الفعل: "يضاعف" دليل على أنه البديل وحده دون فاعله، وأن البديل بدل مفردات، لا جمل 3.

2- ويبدل الفعل من الفعل للدلالة على الجزئية: إن تصل تسجد لله يرحمك. فالفعل: "تسجد" بدل من تصل، والسجود جزء من الصلاة لا تتحقق إلا به.

3- ويبدل الفعل من الفعل بدل اشتمال؛ مثل: إني لن أسبي إلى الحيوان

1 فيصبح: إن جئتني تزرني أكرمك. ويجري عليهما في البديل ما يجري عليهما في العطف مما سردناه في ص 642 وما يليها.

2 في العاصي الذي أتى نوعا من المحرمات والكبائر المذكورة قبل هذه الآية مباشرة.

3 لأن المضارع في الجملة الفعلية إذا كانت هي التابعة مجزأها معا، لا يصح نصبه ولا جزمه تبعا لمضارع

منصوب، أو مجزوم في الجملة المتبوعة؛ فإذا كانت الجملة المضارعية كلها هي التابعة "أي: هي البديل، أو المعطوفة بالحرف، أو ... " وجب استقلال مضارعها بنفسه في إعرابه، فلا يتبع إعراب المضارع في الجملة المتبوعة. ولا يصح نصبه أو جزمه تبعا للمضارع الذي في الجملة المتبوعة إلا حين يكون البديل بدل فعل مضارع وحده من

مضارع وحده أيضا.

وكذلك حين يكون العطف عطف مضارع وحده على مضارع وحده حيث يكون المعطوف تابعا للمعطوف عليه في رفعه، ونصبه جزمه - كما سبق الإيضاح في ص 642 وما يليها، ولا سيما ص 643-.

(685/3)

الأليف، أزعجه. فالفعل "أزعج" بدل اشتمال من "أسيء". ومثله:

إِن عَلَيَّ اللَّهِ أَنْ تَبَايَعَا 1 ... تَوَخَّذْ كَرَهَا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا

فالفعل: "تَوَخَّذْ" بدل اشتمال من: "تبائع"؛ لأن الأخذ كرها هو صفة من صفات كثيرة تشملها المبايعة.

4- ويبدل الفعل من الفعل لإضراب، أو الغلط، أو النسيان، في مثل: إن تطعم المحتاج، تكسه ثوبا، يحرسك.

والذي يدل في كل ما سبق -وأشباهه- على أن البديل بدل مفردات لا بدل جمل، هو مشاركة الفعل التابع لمتبوعه في نصبه أو جزمه 2.

ب- أما الجملة فبدل من الجملة بدل كل من كل -على الصحيح- بشرط أن تكون

الثانية أو في من الأولى في بأن المراد، وتأديته ... نحو: اقطع قمح الحقل، احصده.

وتبدل بدل "جزء من كل" لإفادة البعضية؛ كقوله تعالى: {أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ، فِي جَنَّاتٍ وَغُيُوبٍ} ، فجملة: "أمدكم" الثانية اخص من الأولى؛ لأن: ما تعلمون: يشمل الأنعام، والبنين، والجنات، والعيون، وغيرها.

وتبدل بدل اشتمال؛ كقول الشاعر:

أقول له ارحل. لا تقيمن عندنا ... وإلا فكن في الثر والجره مسلما

فجملة: "لا تقيمن" بدل اشتمال من جملة "ارحل"؛ لما بينهما من المناسبة: إذ يلزم من الرحيل عدم الإقامة.

وتبدل بدل غلط؛ مثل: اجلس، قف ... و ...

1 أصل الفعل: تبائع، والألف زائدة للشعر.

2 من الممكن الاستعانة على إيضاح هذا بما سبق في العطف ص 643.

وفي بدل الفعل من الفعل يقول ابن مالك من غير تفصيل:  
ويبدل الفعل من الفعل كمن ... يصل إلينا يستعن بنا يعن

(686/3)

---

ولا يشترط في بدل الجملة بأنواع المختلفة ولا في بدل الفعل من الفعل إذ يشتمل على ضمير؛ إذ من المعذر أن يعود ضمير على جملة، كما يتعذر في بدل الفعل وحده من الفعل.

هذا وقد أشرنا إلى أن الفعل التابع يتبع المبدل منه في إعرابه لفظاً وتقديراً. أما الجملة فتتبع المتبوعة في محلها إن كان لها محل. فإن لم يكن للمتبوعة محل فتسمية الجملة الثانية بالتابعة هي تسمية مجازية، أساسها التوسع فقط ...  
وتد تدل الجملة من المفرد، والعكس، بدل كل من كل -وهذان النوعان نادران- كقول الشاعر:

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة ... وبالشام أخرى كيف يلتقيان  
فجملة: "كيف يلتقيان" بدل من: "حاجة"؛ لأنَّ كيفية الالتقاء هي الحاجة التي يشكو منها. إنما صح البدل هنا لأن الجملة بمنزلة المفرد<sup>1</sup> إذ التقدير: إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر اجتماعهما؛ فلا بد من تأويل الجملة بالمفرد ليتمكن إعرابها بدلاً. ومثال العكس: {الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا قَيِّمًا} ؛ لأنها في معنى المفرد، أي: جعله مستقيماً.

---

1 من الممكن فهم هذا على ضوء ما مر في ص 635

(687/3)

---

الفهارس

...

الفهرس:

أ- بيان الأبواب العامة التي يشتمل عليها هذا الجزء:

رقم الصفحة عنوان الباب

وصف مجمل للكتاب

1 الإضافة

169 المضاف لياء المتكلم، وحكمه.

181 أبنية المصدر، أقسام المصدر.

186 المصدر الصناعي.

207 أعمال المصدر، واسم المصدر "تعريفهما، وأحكامها...و.."

210 اسم المصدر أيضاً

220 إعماله.

225 المصدر الدال على المرة، والدال على الهيئة.

231 المصدر الميمي.

238 اسم الفاعل

271 اسم المفعول

281 الصفة المشبهة.

318 اسم الزمان والمكان

333 اسم الآلة.

339 التعجب.

367 ألفاظ المدح والذم: "نعم وبئس.. و.."

384 الأفعال التي تجرى مجراها.

394 أفعال التفضيل

434 التوابع الأربعة:

أ- النعت.

501 ب- التوكيد.

538 ج- العطف بنوعيه:

1- عطف البيان.

555 2- "عطف النسق".

664 د- البديل.

ب- تفصيل المسائل والموضوعات التي تشتمل عليها الأبواب العامة السابقة. مع ملاحظة أن العناوين المكتوبة في الفهرس بخط صغير هي بعض موضوعات: "الزيادة، والتفصيل، والهوامش":

باب الإضافة

رقم الصفحة الموضوع:

1 المسألة 93:

الإضافة

تقسيمها إلى محضة وغير محضة.

الأسماء الأخرى لك لواحدة، وسبب التسمية.

إيضاح معنى الإضافة. النسبة الأساسية والنسبة التقليدية، أو: الفرعية ...

3 الأغلب في المضاف أن يكون اسما معربا، وقد يكون اسماً مبنياً.

3 أنواع المحضة

إشارة إلى "الشبيه بالمضاف".

إضافة المصدر قد تكون محضة أو غير محضة ...

6 الأحكام الواجبة المترتبة على الإضافة:

الإضافة:

7 الأول: جر المضاف إليه.

الإضافة الظاهرة، والإضافة المقدرة.

عوامل الجر في الاسم.

8 الرأي في الجر بالتوهم، والمجاورة.

8 الثاني: حذف نون المثني وجمع المذكر السالم -وملحقتهما- من المضاف.

9 ما يحذف مع النون عند الإضافة لياء المتكلم.

10 حالة يجوز فيها حذف النون وعدم حذفها.

12 الثالث: حذف التنوين.

الرابع: حذف "أل" من المضاف، إلا في بعض صور معدودة..

13 متى توجد "أل" في الإضافة غير المحضة؟

14 رأي الكوفيين في إبقاء "أل" ...

الرأي في بعض أمثلة مسموعة وغير مسموعة فيها "أل" ...

16 الخامس: اشتغال الإضافة المحضة على حرف جر أصلي متخيل، وأنواعه، والغرض

منه، وجواز التصريح به

18 الإضافة التي على معنى: "من"

19 نوع إضافة الأعداد والمقادير.

أوجه إعرابية أخرى إذا كانت الإضافة على معنى: "من".

(690/3)

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات: "الزيادة والتفصيل والهامش".

رقم الصفحة الموضوع

20 الإضافة التي على معنى: "في"، و"اللام".

21 إضافات لا يصح التصريح فيها بحرف الجر: "اللام".

الإضافة قوية الملابس، والإضافة لأدنى ملابس.

23 السادس: تعرف المضاف أو تخصصه من المضاف إليه، بشرط أن تكون الإضافة محضة.

منع إضافة المعرفة للمعرفة والنكرة.

جواز إضافة العلم في بعض الحالات ...

24 ألفاظ مسموعة ملازمة للتكرير، وهي الألفاظ المتوعدة في الإبهام، -ومنها: "غير" - وهل

تتعرف بالإضافة؟

هل تدخلها "أل"؟

28 المضاف إليه إذا كان جملة كان في حكم المفرد ...

29 عودة إلى الإضافة غير المحضة.

إشارة إلى أنواع من المحضة؛ "كالمصدر، وبعض المشتقات المهملة.."

30 أثر الإضافة غير المحضة.

33 معنى الإضافة المجازية، "أي: التي على نية الانفصال".

37 لحة عابرة عن بعض المشتقات. "اسم الفاعل - اسم المفعول".

39 الاستمرار الدوامي، والاستمرار التجديدي.

40 أنواع من الإضافة غير المحضة. "هي الملحقات بها".

40 إضافة المنعوت إلى نعته، إضافة النعت إلى منعوته، إضافة المسمى إلى الاسم،

42 الكلام، وعلى: الإضافة البيانية والتي للبيان، وعلى: "ذات مرة" و"ذات ليلة" ... وعلى

كلمة: "رجب" من ناحية الصرف وعدمه.

44 إضافة الموضوف إلى اسم قائم مقام الصفة.

إشارة إلى السبب في إضافة العلم، ...

45 إضافة المؤكد إلى المؤكد.

46 إضافة الملغى إلى المعتبر، والعكس - الإضافة في قولهم: "لا أبا لفلان".

إضافة صدر المركب المزجي لعجزه.

47 الجدل الدائر حول الأنواع السابقة، والفصل فيه.

51 الرأي في مثل: استرحنا من عناء التعب ... ، ونعمنا برغد الرخاء ...

53 السابع:

عدم الفصل بين المتضايين.

أ- مواضع الفصل في السعة.

المراد بالسعة والضرورة. التيسير في الشعر دون النثر.

55 ب- مواضع الفصل في الضرورة مواضع أخرى للفصل في الضرورة.

60 الثامن: استفادة المضاف من المضاف إليه التصدير.

التاسع: وجوب تقديم المضاف

(691/3)

---

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة وهي بعض موضوعات: "الزيادة والتفصيل والهامش".

رقم الصفحة الموضوع

61 العاشر: استفادة المضاف من المضاف إليه المصدرية

الحادي عشر: استفادة الظرفية

61 الأحكام الأربعة غير الحتمية، وهي:

63 الثاني عشر: استفادته التأنيث.

المراد من جزء الشيء، ومثل جزئه.

65 القلة الذاتية والنسبية "انظر ص79"



66 الثالث عشر: استفادة التذكير.

حكم "أحد، وإحدى" المضافتين من جواز التذكير والتأنيث.

الرابع عشر: استفادته البناء. "ويدخل في هذا: المضاف من أسماء الزمان المبهمة".

68 الخامس عشر: جواز حذف تاء التأنيث منه.

70 ملخص الأحكام السالفة كلها

71 المسألة 94:

تقسيم الاسم من ناحية وقوعه مضافا، وعدم وقوعه.

ما تجوز إضافته. ما تجب إضافته أربعة أقسام.

تفصيل الكلام عليها:

أولها: ما يضاف وجوبا للظاهر والضمير، مع جواز قطعه عن الإضافة لفظا فقط.

72 نون التنوين في كلمتي: "كل وبعض" إذا لم يضافا ... حكمهما من ناحية التعريف

والتذكير، هل يصح اقتراحها "بأل" المعرفة؟

حكم لفظه: "كل" ومطابقة ما بعدها لها.

73 ثانيها: ما يضاف وجوبا ولا يجوز قطعه لفظا، وهو أربعة أنواع ...

78 ثالثها: ما يضاف وجوبا إلى الجملة، وحكمه،

"حيث إذ" وتفصيل الكلام عليهما.

الجملة الواقعة مضافا إليه" في حكم المفرد. وشروطها

أ- حيث

الاسم الواجب إضافته للجملة لا يكون إلا مبنيا.

79 عودة إلى بيان القلة الذاتية والنسبية. "انظر ص 64".

80 ب- "إذ": إعرابها ومعانيها... المراد من اسم الزمان.

84 الجملة الواقعة مضافا إليه في حكم المفرد. شروطها. تأويلها.

85 فائدة الإضافة للجملة.

87 حكم: "بين" المختومة "بالألف الزائدة، أو: "ما" الزائدة، وجوب صدارتها.

(692/3)

---

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات: "الزيادة والتفصيل

والهامش".

رقم الصفحة الموضوع

88 ما يشبه: "إذا".

89 إضافة بعض أسماء الزمان المبهمة للجملة، وتفصيل هذا.

93 رابعها: ما يضاف وجوبا للفعلية وحدها - "إذا - لما" ... ، جميع أدوات الشرط الجازمة "أي":

الشرط غير الامتناعي "تجعل زمن الفعل الماضي الذي في شرطها وجوابها مستقبلا.

94 ب- ألفاظ غير زمانية تشبه الزمانية في الحكم، "منها: آية. ذي تسلم ...".

97 جدول لكل أقسام المضاف والمضاف إليه.

98 المسألة 95:

أسماء أخرى واجبة الإضافة:

"كلا - كلتا - أي - لدن ومع - غير، ونظائرها". كلا وكلتا ...

99 المثنى لفظا ومعنى، ومعنى فقط.

101 تفصيلات في إعراب: "كلا وكلتا"

104 أي، وأقسامها، واستعمال كل.

المراد من الإضافة لفظا ومعنى، ومعنى فقط.

تفصيل الكلام على: "أي" الاستفهامية.

105 أنواع التعداد

105 لفظ "أي"، ومعناها، وما يراعى عند المطابقة.

109 تفصيل الكلام على "أي" الشرطية

110 "أي" الموصولة.

111 "أي" التي تقع نعتا.

113 الرأي في مثل: "اشتر أي كتاب" و ...

117 "أي" التي تقع حالا.

118 جدول يشتمل على ملخص لكل أنواع "أي" وأحكامها.

119 لدن - عند.

معنى: الغاية الزمانية، والمكانية، ومبدأ الغاية، وبعض أحكام خاصة بالغاية.

الفرق بين كلمتي: "ابتداء" و "من" الجارة التي للابتداء.

120 مواضع الاختلاف بين كلمتي: "لدن" و "عند".

124 رفض الإعراب على "التوهم"، وعلى "الجاورة".

125 مع. معانيها.

129 الكلام على: "مع"، و"جميع".

131 غير: معناها، وحالاتها الإعرابية الأربع "انظر ص 24 و ... " يقال: "ليس غير، ولا غير".

141 نظائر: "غير" وتقسيمها من ناحية ما يفيد الظرفية والتصرف، وما لا يفيدهما.

(693/3)

---

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات: "الزيادة والتفصيل والهامش".

رقم الصفحة: الموضوع:

141 ظروف "الغاية": "قبل - بعد، دون - الجهات الست. وما بمعناها ...".  
معنى: "الغاية" هنا.

142 الظرف المتصرف وغير المتصرف، ومعنى: "من" الجارة الداخلة على الظرف  
المجرور بها.

معنى الأسماء التامة وغير التامة.

143 قبل.

145 بعد.

146 فوق.

147 دون.

147 عل.

148 حكم "لدى" المضافة

149 حسب.

150 الدليل على أن: "حسب" ليس اسم فعل.

151 أول.

154 استعمالات لغوية مختلفة في: "أول" ومنها: أول أمسى ...

156 ملخص يبين تقسيم الأسماء من ناحية إضافتها، عدم إضافتها

157 المسألة 96:

حذف المضاف. حذف المضاف إليه. نعت أحدهما.

أ- حذف المضاف ومواضعه القياسية

162 حكم الضمائر العائدة على المضاف المحذوف، وكذلك غير المحذوف.

163 حذف أكثر من مضاف، وبيان ما يترتب علي الحذف.

165 ب- حذف المضاف إليه.

عودة لبيان الأسماء التامة وغير التامة.

167 ج- حكم النعت بعد المركب الإضافي "ومنه: العلم الكنية".

169 المسألة 97:

المضاف لياء المتكلم، وحكمه

تعريف صحيح الآخر، ومعتل الآخر، والمعتل الشبيه بالصحيح، وحكم كل عند إضافته للياء.

متى تضبط ياء المتكلم بالفتح أو بالسكون، وإعرابها؟

170 كيفية إضافة الاسم المختوم بياء مشددة.

172 متى يجوز حذف ياء المتكلم أو قلبهما ألفا.

متى تحذف ياء المتكلم في الإضافة.

173 عودة إلى الإضافة الظاهرة، والمقدرة. حكم الأسماء الخمسة عند إضافتها لياء المتكلم.

(694/3)

---

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات: "الزيادة والتفصيل والهامش".

رقم الصفحة: الموضوع:

174 إضافة الاسم المعتل الآخر بالواو إلى ياء المتكلم.

175 طريقة إضافة: "اينم".

الوقوف على ياء المتكلم

177 مواضع تسكين آخر المضاف، وبناء الياء على الفتح.

متى تضبط المتكلم بالفتح؟

عودة إلى: "لدى".

نوع من نيابة حرف عن حركة

181 المسألة 98:

أبنية المصادر - أقسام المصدر الثلاثة "أصلي - ميمي - صناعي" وتعريف كل قسم، وإيضاحه. إشارة إلى المواضع الذي يضم أحكام المصدر المؤول، سبب تقديم هذا الباب على باب عمل المصدر.

معنى الجمود والاشتقاق ومكان المصدر منهما: تقسيم الجامد والمشتق ...  
182 أصل المشتقات وأنواعها، وملحقاتها - إذا صار المشتق علما صار في حكم الجامد، وفقد أحكام المشتق.

183 أسماء المعاني وأسماء الذوات، والاشتقاق منها، وقواعده.  
الفرق بين "الاشتقاق والأخذ".

184 قواعد الاشتقاق من الجامد.

185 اشتقاق "فعل" من العضو للدلالة على إصابته.

186 المصدر الميمي.

المصدر الصناعي.

تاء التأنيث، وتسمى تاء النقل.

188 كيف وضعت الضوابط لأبنية المصدر.

كيف وضعت الضوابط لأبنية المصدر.

كلمة عن القياس والسماع عامة، ومن قياسيه المصدر، وجموع التكسير.

189 قيمة الفراء اللغوية، ورأية في القياس هنا؛ وكذا ابن جني.

189 عدم السماع لا يقتضي عدم الاطراد مع وجود القياس.

191 هل يخض اللفظ للقياس مع ورود سماع خاص فيه؟

193 أوزان المصدر الأصلي.

أوزان مصدر الثلاثي المتعدي واللازم.

198 مصادر، على وزن: "مفعول"، مصادر الماضي غير الثلاثي، مصادر الرباعي.

199 قلب الهمزة ياء جوازا في مثل: تبرىء قلبها واوا في مثل: مقروء. نوع: "التفعال".

بفتح التاء

وكسرها.

201 نوع "فعال" المضعف، وبيان ما يجوز فيه.

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات: "الزيادة والتفصيل والهامش".

رقم الصفحة الموضوع

202 مصادر الخماسي.

مصادر السداسي.

203 ملحقات "التفعلل".

204 تلخيص لكل أبنية المصادر القياسية.

207 المسألة 99:

إعمال آخر للمصدر – أمثلة.

208 إيضاح لاسم المصدر.

209 تعريف موجز لاسم المصدر.

الفرق بينه وبين المصدر – لفظ ومعنى.

210 المصدر أصل المشتقات.

211 عمل المصدر.

ما يخالف فيه المصدر فعله.

212 نوع من الفرق بين "أن، وما" المصدريتين.

وبين: "أن" الناصبة للمضارع والمخففة.

213 أنواع من المصادر تعمل بغير تحقق الشروط.

215 شروط أخرى لإعماله.

218 أقسام المصدر العامل.

220 إعمال اسم المصدر.

223 أقسام اسم المصدر العامل مع إشارة عابرة المصدر الميمي.

225 المسألة 100:

المصدر الدال على المرة والدال على الهيئة.

فائدة المصدر الدال على إحداها

226 لكل فعل ثلاثة أنواع من المصادر.

228 يجب فتح ما قبل تاء التأنيث.

المسألة 101:

231 المصدر الميمي.

معناه، مزيتته، صوغه.

## 238 المسألة 102:

اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة. تعريف كل، وصوغه، وإعماله.  
اسم الفاعل: تعريفه.

"أفعل التفضيل" يدل على الدوام.

240 صوغ اسم الفاعل.

242 دفع توهم أن بعض الأفعال الثلاثية المتصرفة لا يكون لها اسم فاعل. القرائن هي التي

تدل على أن صيغة: "فاعل" قد يراد بها الصفة المشبهة. من تلك القرائن إضافة اسم  
الفاعل لفاعله ...

خروج اسم الفاعل عن بابيه ودخوله في باب الصفة المشبهة، وما يصحب هذا من  
إضافة

اسم الفاعل لفاعله.

245 صوغه من مصدر الماضي غير الثلاثي، زيادة تاء التانيث آخر اسم لفاعل.

246 كسر ما قبل الآخر قد يكون حقيقة أو حكماً.

(696/3)

---

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات: "الزيادة والتفصيل  
والهامش".

رقم الصفحة الموضوع

246 إعماله:

247 أ- إن كان مجرداً من "أل". عودة إلى الاستمرار الدوامي والاستمرار التجديدي.

248 ملخص ما تقدم

251 يصح تعلق شبه الجملة بالمشتق الذي لا يعمل.

252 الاعتماد هذا وفي باب المبتدأ والخبر، الفرق بينهما.

شروط أخرى في الوصف.

اسم الفاعل لا يعود فاعله الضمير المستتر إلا على غائب.

254 ب- اسم الفاعل المقترن "بأل"-

بعض أحكام اسم العامل الفاعل ومنها: إضافته إلى مفعوله.

- 255 عدم صحة إضافة المتعدي إلى فاعله.
- 256 الفرق بين المصدر واسم الفاعل العاملين
- 257 التزامه الأفراد والتذكير أحيانا.
- 257 صيغة المبالغة:
- 258 قد تكون صيغة: "فعال" للنسب.
- 258 أشهر أوزانها-
- 259 أوزان أخرى؛ منها: "فعليل".
- 263 حكم تقدير معمولات اسم الفاعل وصيغ المبالغة.
- 264 إعمال اسم الفاعل وهو محذوف.
- ما الحكم إذا كانت صيغة اسم الفاعل دالة على الثبوت؟  
معنى الربط السبي
- 266 تحويل اسم الفاعل من المتعدي إلى الصفة المشبهة ...
- 267 معنى الفعل اللازم هنا وما يشبهه اللازم
- 269 صيغة: "فعال" للنسب.
- 271 المسألة 103:
- اسم المفعول -تعريفه- صوغه
- 273 فتح ما قبل الآخر تقديرا.
- زيادة تاء التأنيث في آخره.
- صيغ سماعية تؤدي معناه، وتنوب عنه.
- 274 صيغة: "مفعول" قد يراد بها المصدر.
- 275 إعماله: إضافته إلى مرفوعه، إضافته إلى مفعوله.
- 277 متى يصير صفة مشبهة؟
- 280 طريقة إضافته لمرفوعه.
- 281 المسألة 104:
- الصفة المشبهة - تعريفها ودلالاتها،
- 284 أنواعها، وطريقة صوغ كل نوع.
- 285 تفصيل الكلام على النوع الأول.
- 286 تشديد الياء وعدم تشديدها في مثل كلمة: "شجي ..."
- 289 الصيغ السماعية، وحكمها.
- 289 باب عقده ابن مالك بعنوان: أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين، والصفات المشبهة



بها.

291 الرد على من يمنع قياس الصفة المشبهة.

292 قد تدل الصفة المشبهة نصا على الحدوث.

(697/3)

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات: "الزيادة والتفصيل والهامش".

رقم الصفحة الصفحة

293 عودة إلى تحول اسم الفاعل الصفة المشبهة.

294 إعمالها.

295 الصور الصحيحة، والصور الممنوعة.

298 طريقة أخرى لبيان الصور بنوعيتها

300 المسألة 105:

أوجه التشابه والتخالف المتعدي لواحد.

أ- أوجه المشابهة: "أي: الأحكام المشتركة بينهما".

مطابقة الصفة المشبهة وعدم مطابقتها..

306 ب- أوجه لمخالفة: "أي الأحكام الخاصة بالصفة المشبهة".

309 متى تجب السببية؟

312 أمور وأحكام أخرى تنفرد بها الصفة المشبهة.

المسألة 106:

318 اسم الزمان واسم المكان - الغرض منهما - صيغتهما..

323 ألفاظ مسموعة يجوز فيها الأمران.

324 هل يجوز تطبيق القياس على اللفظ المسموع؟

325 ألفاظ مسموعة مؤنثة، وغير مؤنثة، حكمها.

326 صوغ "مفعلة" من الثلاثي الجامد الحسي "أي: من أسماء الأعيان، الثلاثية"

المراد من الكثرة الأغلبية.

329 مخالفة صيغة الزمان والمكان - أحيانا - لبعض ضوابط الإعلال والإبدال.

331 ملخص لبعض المشتقات السالفة.

المسألة 107

333 اسم الآلة:

تعريفه. صوغه.

334 حكمه

336 ألفاظ شادة — بعض مسائل أخرى تتعلق بصوغه وقياسيته.

339 المسألة 108:

التعجب: معناه والغرض منه.

أسلوبه: "نوعاه".

341 صيغته القياسيتان، وإعرابهما.

من المحتم أن يكون أصل مفعوله فاعلا في المعنى.

342 معنى النكرة التامة وغير التامة.

متى تدل الجملة التعجبية على زمن؟

347 الكلام على همزة الصيغتين. الكلام على عينهما.

معنى المتعجب منه صيغ أخرى للتعجب.

(698/3)

---

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات: "الزيادة والتفصيل والهامش".

رقم الصفحة الموضوع

349 شروط الفعل الذي يبنى منه الصيغتان.

إشارة إلى دلالة الجملة التعجبية على زمن.

350 هل يبنيان من المبني للمجهول؟

هل هناك أفعال ملازمة للبناء للمجهول؟

المسألة 109:

353 كيفية التعجب مما لم يستوف الشروط.

357 الأحكام الخاصة بالتعجب.

الفعل الجامد لا يتقدم عليه معموله — في الأغلب، "انظر ص 400".

361 عودة الكلام على الزمن في الجملة التعجبية.

زيادة: "كان" والغرض منها.

- 363 تعدية صيغة التعجب بحرف جر معين.
- 364 صيغة التعجب من المتعدي لواحد، أو لأكثر من واحد.
- 367 المسألة 110:
- 367 ألفاظ المدح والذم: "نعم وبئس ..."
- الصريح وغير الصريح من أساليب المدح والذم.
- 368 أحكام: "نعم وبئس" معنى المدح العام، والذم العام.
- جمودهما، تجردهما من الزمن.
- 369 نوع فاعلهما.
- 370 متى يحتاج فاعلهما إلى التمييز، وحكم هذا التمييز
- 372 "ما" التي هي معرفة تامة أو ناقصة، والنكرة النقصية. أنواع "من".
- 374 الكلام على "أل" وإعراب: "ما".
- 375 ما المراد مما فيه قولان أو أكثر؟
- 377 المخصوص.
- 378 حذف المخصوص.
- إعراب المخصوص.
- 380 حبذا، ومخصوصها.
- 384 المسألة 111:
- الأفعال التي تجري مجرى: "نعم" و"بئس" ..
- 385 شروط تحويل الفعل. أحكامه.
- 388 ما ينفرد به فاعل هذا الفعل.
- 394 المسألة 112:
- أفعل التفضيل.
- تعريفه، دلالته على الدوام.
- 395 طريقة صياغته:
- 396 استعمال كلمتي: "خير، وشر" في التفصيل.
- 397 بعض صيغ شاذة، صوغه من اسم العين.
- 398 سداد المذهب الكوفي في صياغة الألوان.
- 400 الجامد لا يتقدم عليه شيء من معمولاته. - في الأغلب - "انظر ص 400"

---

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات: "الزيادة والتفصيل والهامش".

رقم الصفحة: الموضوع:

401 أقسامه وأحكامها.

القسم الأول: المجرد من أل والإضافة.

402 الأحكام الخاصة بمن ومجرورها "كحذفها، وتقديمهما، ووصلها ...".

406 معنى المشاركة.

407 بعض أساليب شائعة يخفي فيها معنى التفصيل،

تصحيح عين "أفعل".

الكلام على: "آخر".

412 القسم الثاني: المقترن بآل.

413 السماع والقياس في "أفعل" التفصيل المقترن بآل.

جمعه على: أفاعل.

صوغ. مؤنث على: فعلى.

416 القسم الثالث: المضاف.

421 العطف على "أفعل التفصيل" المضاف النكرة.

425 ملخص الأقسام الثلاثة السالفة

427 المسألة 113:

عمل أفعل التفصيل.

تعاق شبه الجملة به.

أولاً: عمله الرفع.

432 ثانياً: عمله النصب.

ثالثاً: عمله الجر.

تعدية أفضل التفصيل بحرف الجر.

434 المسألة 114

التوابع الأربعة الأصلية - النعت.

435 كلمة عن التوابع، "بيان التابع والمتبوع من ناحيتهما اللفظية.

بعض أحكام التوابع، الاتفاق في نوع الإعراب، صحة القطع.. الفصل بين التابع والمتبوع،

وبعض أحكام أخرى جليلة؛ كترتيب التوابع واتصالها، ... و ... " .

437 التابع والمتبوع من ناحيتهما المعنوية.

437 تعريف النعت.

438 الغرض منه.

440 النعت قد يتم الفائدة الأساسية في الجملة.

441 تقسيم النعت باعتبار معناه إلى:

حقيقي وسببي.

الحقيقي. علامته.

443 حكمه.

444 حكم خاص -لفظي ومعنوي- بالمنعوت المضاف، كالكنية.

أنواع من المطابقة.

445 ما يستثنى من المطابقة الحتمية.

446 نعوت مسموعة وغير مسموعة لا مطابقة فيها ...

447 مسائل يشترك فيها الحال والخبر والنعت في عدم المطابقة.

صحة نعت جمع المؤنث السالم العاقل بالمفردة.

450 عودة إلى الجر بالمجاورة والتوهم.. "د".

451 المثنى المفرق والجمع المفرق.

452 النعت السببي، وحكمه.

454 ملخص ما سبق.

456 تقسيم النعت باعتبار معناه إلى مؤسس، ومؤكد، وموطيء.

(700/3)

---

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات: "الزيادة والتفصيل  
والهامش".

رقم الصفحة الموضوع

458 تقسيم النعت باعتبار لفظه..

أ- النعت المفرد والأشياء التي تصلح له، وملحقاتها، النعت ببعض الألفاظ الجامدة،  
ومنها:

"العدد" و ...

460 تفصيل الكلام على النعت بالمصدر.

464 أنواع أخرى من النعت المسموع.

الأفضل في الاشتقاق، وفي عطف البيان والبدل الجمود.

465 ما يصلح نعتا ومنعوتا وما لا يصلح.

نعت اسم الإشارة وشروطه. ما يصلح نعتا في بعض الأساليب ومنعوتا في أخرى.

466 ما يصلح أن يكون منعوتا لا نعتا.

ما لا يصلح أن يكون نعتا ولا منعوتا.

ألفاظ مضافة للدلالة على الغاية "منها: كل - جد - حق - أي -"

469 ما يصلح أن يكون العتلا منعوتا، والعكس.

469 الاتباع "بفتح الهمزة، أو ...".

472 ب- النعت بالجملة وشروطها، وحكمها.

متى يصح تسمية الجملة جملة؟

476 شبه الجملة، وشروطه، وحكمه.

478 تفصيل الكلام على حذف الرابط. ما يغني عنه.

479 واو اللصوق. حكمها،

480 حكم الجملة نفسها من حيث التعريف والتنكير. "و".

جزم المضارع في جواب النعت ...

481 المسألة 115:

تعدد النعت وقطعه

أ- تعدده والعامل واحد.

482 الأفضل في النعت أن يكون مشتقا وفي عطف البيان أن يكون جامدا "انظر

ص 465 ورقم 1

من هامش ص 483 و ...".

486 ب- تعدد النعت والمنعوت، والعامل، وما يترتب على هذا من الإتيان والقطع.

معنى الإتيان والقطع ... و ...

طريقة الإعراب معهما

487 سبب القطع.

حالات يجب فيها حذف عامل المقطوع.

جواز القطع بين المعطوفات التي كانت في أصلها نعوتا. "انظر ص 661".

متى يذكر عامل المقطوع؟

نعت الإشارة لا يفصل منه.

488 أحكام خاصة بالقطع. شروطه.

491 متى يجب حذف عامل المقطوع ومتى يجوز؟

492 حذف النعت، أو المنعوت، أو هما معا.

أ- حذف النعت؛

493 ب- حذف المنعوت

494 عودة إلى: "أي" التي تقع نعتا.

معنى الصلاح لمباشرة العمل.

496 ج- حذف النعت والمنعوت معا.

(701/3)

---

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات: "الزيادة والتفصيل والهامش"

رقم الصفحة الموضوع

496 الترتيب بين النعوت المتعددة.

497 عطف النعوت المختلفة بعضها على بعض.

498 تقدم النعت على المنعوت.

500 متفرقات:

وقوع: "لا النافية" أو: "إما" قبل النعت.

نعت النعت - حكم النعت بعد المركب الإضافي.

حكم الفصل بين التاريخ والمتبوع.

501 المسألة 116:

التوكيد، نوعاه، تعريف المعنوي. بيان الغرض منه.

503 ألفاظه السبعة، وتقسيمها.

1 ما يزيل الشك عن الذات: "نفس، وعين".

506 لا يصح وجود عاطف قبل التوكيد المعنوي.

507 مما تنفرد به: "نفس وعين". جواز دخول باء الجر الزائدة.

حكم المتبوع إذا كان كنية

- 508 2- ما يزيل الاحتمال عن التثنية؛ "كلا وكلتا".
- 509 3- ما يفيد التعميم: "كل - جميع - عامة..".
- 511 ألفاظ العدد التي تفيد العموم تأويلا.
- ألفاظ تعرب حالا، أو بدلا، ولا تعرب توكيدا
- 512 قد تعرب ألفاظ التوكيد المعنوي إعرابا آخر مع إفادتها التوكيد.
- ترتيب ألفاظ التوكيد. وقوعها نعتا وبدلا.
- ربما لا تفيد كلمة: "كل" الشمول.
- 513 مطابقة الضمير. وكذلك الخير.. و..
- 515 ألفاظ الشمول ومتى تشمل كل فرد.
- أوجه إعرابية أخرى لكلا وكلتا.
- 516 في جميع أنواع التوكيد المعنوي لا يصح اتحاد توكيد المتعاطفين إلا بعد اتحاد العاملين.
- يجوز الفصل بين المؤكد والمؤكد.
- لا يجوز في التوكيد المعنوي القطع.
- 517 ألفاظ التوكيد الملحقة بالثلاثة.
- الكل المجموعي والكل الجمعي.
- 519 ملاحظات.
- 521 الكلام على نحو: جاء القوم بأجمعهم ملخص أحكام التوكيد المعنوي.
- 522 توكيد النكرة.
- حذف المؤكد "المتبوع"
- توكيدا معنويا
- 523 توكيد الضمير المرفوع -بنوعيه- توكيدا معنويا.
- 525 ب- التوكيد اللفظي.
- تعريفه، قد يخالف المؤكد أحيانا، وقد يفصل منه.
- 526 الغرض منه.
- 527 أحكامه:
- أ- عدم التأثر والتأثير.



الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات: الزيادة والتفصيل والهامش

رقم الصفحة الموضوع

528 ب- حكم المؤكد إذا كان اسما.

531 ج- حكم المؤكد إذا كان فعلا.

فعل الأمر لا يؤكد وحده بغير فاعله

حكم المؤكد إذا كان حرفا.

إشارة إلى أحرف الجواب، ودلالاتها.

536 هـ- المؤكد جملة اسمية أو فعلية.

حرف العطف الصوري: "ثم - الفاء".

537 حذف المؤكد في التوكيد اللفظي.

538 المسألة 117:

ج- العطف بنوعيه

1- عطف البيان

539 المشتق إذا صار علما دخل في عداد الجوامد.

541 تعريفه.

542 أوجه التشابه والتخالف بينه وبين التوابع الأخرى.

542 الغالب عليه أن يكون جامدا، وعلى النعت أن يكون مشتقا.

543 حكمه

544 الفرق بينه وبين النعت.

"أي" التفسيرية ووقوع عطف البيان بعدها.

546 الارتباط بينه وبين بدل الكل.

صور يتعين فيها عطف البيان، ولا تصلح بدلا.

547 حقيقة الرأي القائل: إن البدل على نية تكرار العامل.

548 قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع.

صورة أخرى ومناقشتها.

551 ضابط عام لمنع البدل في بعض المسائل.

555 المسألة 118:

2- عطف النسق: "الشركة"

تعريفه.

تعد المعطوفات، ومتى تكون على المعطوف عليه الأولى، ومتى تكون على غيره؟

عدم تعدد العاطف لمعطوف واحد.

556 بعض حروف العطف قد تكون للعطف الصوري "غير الحقيقي".

عودة الكلام على: "أي" التفسيرية.

557 المراد في باب العطف من المفرد، والجملة، وشبهها.

(703/3)

---

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات: "الزيادة والتفصيل والهامش"

رقم الصفحة الموضوع

577 1- الواو؛ معناها ...

558 معنى الترتيب، المصاحبة، التعقيب.

معنى المفرد وغيره هنا.

أحكامها: مطابقة الضمير بعد الواو.

562 حذفها.

ما تنفرد به الواو.

563 تكرار الظرف: "بين".

المراد من المعاني النسبية.

567 حكم الضمير ونحوه بعد الواو.

568 معنى العقد والنيف. وحكمها.

570 هل تقع "الواو" بعد "بل"؟ "وانظر" ج" ص 607؟.

وقوع همزة الاستفهام قبل ثلاثة من حروف العطف. حكمها.

573 2- الفاء: معناها.

المراد من الترتيب المعنوي، والذكرى، والإخباري، والتعقيب.

574 أحكام "الفاء" العاطفة،

576 فاء "الفصيحة".

ومنها: أن تكون للعطف الصوري، ولا الحقيقي،

576 3- ثم،

معناها؛

577 أحكامها.

اتصال تاء التأنيث بها.

579 قد تكون حرفا عاطفا صوريا، لا حقيقيا.

قد تكون للاستئناف.

579 وقوعها بعد همزة الاستفهام مباشرة.

580 4- حتى: معناها.

"حتى" حرف ابتداء.

معنى الغاية هنا، والكل، والجزء، والجزء، والبعض. وشبهها ...

582 أحكامها.

"حتى" العاطفة "كالواو" لمطلق الجمع.

متى تتعين للعطف؟

585 5- "أم" بنوعيتها:

أ- المتصلة:

1- المسبوقة بـهمزة التسوية.

معنى التسوية. سواء.

586 سبك المصدر المؤول بدون حرف سابق.

انسلاخ "أم" على التسوية.

الصلة بين "أو" و"أم".

587 رأي سيبويه.

التعيين بالهمزة وأم

587 الاستعمال الصحيح فيما سبق.

590 وقوع "أم" بعد "هل" الاستفهامية.

591 وجوب تأخير أحد الأمرين إذا كان منفيا.

متى تتعين الإجابة بالحرف: "نعم" وأخواته؟.

592 صور من "أم" عند طلب التعيين.

(704/3)

---

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات: "الزيادة والتفصيل والهامش"

رقم الصفحة الموضوع

- 593 سبب التسمية بالمتصلة.
- 594 الفرق بين قسمي أم المتصلة.
- 596 الاستغناء عن الهمزة بنوعيتها.
- حذف "أم".
- 597 ب- "أم" المنقطعة "المنفصلة"
- معناها، علامتها.
- معنى: "الإضراب" بنوعيه
- نوع من الفرق بين: "أم" و"بل".
- صور أخرى من: "أم" المنقطعة.
- 600 إعراب المنقطعة.
- 601 صورة تصلح للاتصال والانقطاع - تجردها للإضراب.
- إفادتها للإضراب ومعه معنى آخر.
- 602 تجردها للاستفهام المحض.
- جواب "أم" المكررة. "أم" الزائدة.
- حكم الضمير العائد على المتعاطفين بعد: "أم".
- 603 6- "أو": عملها، ومعناها.
- 605 الفرق بين الإبهام والشك،
- حكم الضمير - ونحوه - بعد "أو"،
- 606 معنى التقسيم، والتفصيل، والتفريق.
- إحلال "الواو" محل: "أو".
- 609 وقوع: أو بعد "هل" سماعاً.
- الفرق بين "أو" التي للإباحة، وواو العطف التي للجمع.
- 611 صور تتعين فيها "أو" للشمول الكامل.
- حذف "أو".
- عطفها الشيء على مرادفه.
- 612 7- إما: معانيها،
- 613 العاطف لا يدخل على العاطف
- 614 تكرار "إما" حذفها.
- الفرق بينها وبين "إما" الشرطية المركبة ... ، إشارة إلى أنواع أخرى.
- حذف الواو قبلها - "أيما".

615 الفرق بين: "إما" و"أو".

حكم الضمير بعدها ...

616 8- لكن: معناها شروط عملها.

معنى: الاستدراك

618 9- لا:

معناها، شروط عملها.

620 النفي التأسيسي، والتأكيد.

622 وقوع "لا" بعد الدعاء والتحضيض، والاستفهام.

حذف المعطوف عليه - تكرار "لا"

623 1-0 بل:

معناه وحكمه.

الاضراب الإبطالي والانتقالي.

627 حكم "بل" بعد الاستفهام ... - وقوع "لا" النافية قبل "بل" وقوع الواو بعد

"بل". وقوع هذه

الواو ...

حكم الضمير العائد على المتعاطفين بعد "بل".

628 ملخص حروف العطف، وبيان ما يقتضي التشريك، وما لا يقتضيه.

المراد من التشريك المعنوي

(705/3)

---

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات: "الزيادة والتفصيل  
والهامش".

رقم الصفحة الموضوع

630 المسألة 119:

الفصل بين المتعاطفين

حالتان يكون فيهما الفصل واجبا. حالتا يستحسن فيهما.

633 إعراب الجار مع مجروره بعد العاطف.

635 المسألة 120:

- صورة من الحذف في أسلوب العطف.
- حذف العاطف والمعطوف معا.
- 636 معنى: "فاء الفصيحة".
- حذف المعطوف.
- 638 حذف المعطوف عليه.
- 640 حذف حرف العطف وحده.
- تقديم المعطوف على المعطوف عليه.
- 641 المسألة 121:
- عطف الفعل على الفعل، أو على ما يشبهه، والعكس.
- عطف الجملة على الجملة.
- أ- عطف الفعل وحده على الفعل كذلك.
- 642 فعل الأمر لا ينفصل عن فاعله.
- 643 أداة الشرط الجازمة تخلص فعلها وجوابها للمستقبل - كما سبق في ص 93-
- 644 الفرق بين عطف الفعل على الفعل وعطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية.
- 645 ب- عطف الفعل وحده على ما يشبهه، والعكس.
- 652 ج- عطف الجملة على الجملة
- 655 المسألة 122:
- بعض أحكام - في العطف - عامة، متفرقة.
- 1- صلاحية المعطوف لمباشرة العامل.
- 656 2- لا يشترط صحة تقدير العامل ...
- 3- مطابقة الضمير العائد على المتعاطفين.
- 657 4- الفصل بين العاطف ومعطوفه.
- 5- تقدم المعطوف.
- 658 6- عطف الجملة على المفرد والعكس. عطف المفرد على شبه الجملة، والعكس.
- 659 7- العطف على التوهم.
- 8- المغايرة بين المتعاطفين

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات: "الزيادة والتفصيل بالهامش"

رقم الصفحة الموضوع

660 9- حكم المعطوف إذا كان المعطوف عليه كنية.

10- حكم القطع في المعطوف.

661 11- هل يجوز عطف الزمان على المكان، وعكسه؟

663 المسألة 123:

البذل

تعريفه.

الغالب في البذل أن يكون جامدا.

665 الغرض منه.

المراد من أن المبذل منه في حكم المطروح.

أقسامه:

أولها: بديل كل من كل..

666 "الإشارة إلى الارتباط بينه وبين عطف البيان"

667 ثانيها: بديل بعض من كل.

668 قد تنوب "أل" عن الرابط

668 ثالثها: بديل الاشتمال.

670 رابعها: البديل المباين.

670 أ- بديل الغلط.

ب- بديل النسيان.

ج- بديل الإضراب.

674 بديل الكل من البعض، وأحكام أخرى البديل من حيث المطابقة وعدمها ... ،

676 اتحاد البديل والمبذل منه في اللفظ، وارتباط ما بعده ...

حذف المبذل منه. الإتيان والقطع في البذل.

677 يشترط في بديل البعض وبديل الاشتمال صحة الاستغناء عن المبذل منه.

678 البديل على نية تكرار العامل - في الأغلب-

681 المسألة 124:

إبدال الظاهر من الظاهر ومن الضمير، والعكس في كل حالة.

683 المسألة 125:

البذل من المضمن الاستفهام أو الشرط

بدل التفصيل.

684 "إن" الشرطية التي لمجرد التفصيل.

685 المسألة 126:

بدل الفعل من الفعل والجملة من الجملة.

أ- بدل الفعل من الفعل.

686 بدل الجملة

687 إبدال الجملة من المفرد، والعكس.

688 إبدال الفعل من اسم يشبهه، والعكس.

الفصل بين التوابع ومتبوعاتها. "ومنها البدل والمبد منه".

(707/3)

#### المجلد الرابع

المسألة 127: النداء وما يتصل بأحكامه

مدخل

...

المسألة 127: النداء 1 وكل ما يتصل بأحكامه

هو: توجيه الدعوة إلى المخاطب، وتنبيه للإصغاء، وسماع ما يريد المتكلم 2.

وأشهر حروفه ثمانية: الهمزة المفتوحة، مقصورة أو ممدودة - يا - أيا - هيا - أي،

مفتوحة الهمزة المقصورة أو الممدودة، مع سكون الياء في الحالتين - وا - ... 3.

ولكل حرف منها موضع يستعمل فيها:

أ- فالهمزة المفتوحة المقصورة لاستدعاء المخاطب القريب 4 في المكان الحسي أو

المعنوي؛ كالتی في قول الشاعر ينصح ابنه أسيدا:

أأسيد إن مالا ملك ... ت فسر به سيرا جميلا

وكالتی في قول الآخر: أرب الكون: ما أعظم قدرتك، وأجل شأنك.

ب- ستة أخرى؛ "هي: آ - يا 4 - أيا - هيا - أي، بسكون الياء مع

1 في هذه الكلمة لغات؛ أشهرها: المد مع كسر النون. وهي مصدر قياسي للفعل:

"نادى" ويجوز فيها القصر أيضا. وقد ورد السماع بضم النون مع المد أو القصر،



والهمزة التي في آخر كلمة: "نداء" أصلها الواو؛ فهي منقلبة عن أصل.

2 ويقولون في تعريفه أيضا: "طلب الإقبال بالحرف: "يا" أو أحد إخوته، والإقبال قد يكون حقيقيا، وقد يكون مجازيا يراد به الاستجابة، كما في نحو: "يا الله". وقد يكون الغرض من النداء تقوية المعنى وتوكيده، كقولك لمن هو مصغ إليك، مقبل على حديثك: إن الأمر هو ما فعلته لك يا علي -مثلا- "كما سيحيي في ص122".

والأصل في المنادى أن يكون اسما لعاقل، ولكن من الأسماء ما لا يكون إلا منادى، ومنها لا يصلح منادى -كما سيحيي في ص68.

3 فالهمزة مقصورة وممدودة؛ وكذا "أي" مقصورة الهمزة وممدودتها. وبقيّة الأحرف ممدودة؛ لأنها محتومة بالألف. والبعيد يحتاج إلى مد الصوت ليسمع، ولهذا يرى بعض النحاة أن "أي" المقصورة هي لنداء القريب.

4، 4 قد يقال: كيف تكون "ياء" في أصل وضعها اللغوي الحقيقي -لا المجازي- لنداء البعيد مع أنها قد استعملت لنداء "الله" في أفصح الكلام، والله أقرب شيء للمتكلم - وغيره- في كل حين؟ أجابوا: إن المتكلم الذي ينادي ربه يستصغر نفسه أمام المولى ويرى البعد الواسع بين المنزلتين؛ منزلة الخالق ومنزلة المخلوق، والتفاوت العظيم بين الدرجتين، فلهذا يستخدم الحرف "يا" وأجاب آخرون: إنها تستعمل في القريب والبعيد، ودعوى المجاز في أحدهما والتأويل خلاف الأصل.

(1/4)

---

فتح الهمزة مقصورة وممدودة" لاستدعاء المخاطب البعيد1 حسا أو معنى، والذي في حكم البعيد؛ كالنائم، والغافل.

فمثال "يا"1 قول الشاعر في مدح الرسول:

كيف ترقى رقيق الأنبياء ... يا سماء ما طاولتها سماء

ومثال "أيا" قول بعضهم: "أيا متوانيا وأنت سليل العرب الأبطال، لا تنس مجدهم على الأيام". ومن الممكن وضع حرف آخر من الأحرف الباقية موضع "أيا" في هذا المثال.

أما تحديد القرب والبعد فمتروك للعرف الشائع: سواء أكانا حسيين أو معنويين.

ج- "وا" ويستعمل لنداء المندوب2؛ كقول الشاعر في الرثاء:

والمحسنا ملك النفوس بیره ... وجرى إلى الخيرات سباق الخطا

وقول الآخر:

واحر قلباه ممن قلبه شيم3

د- وقد تسعمل: "يا" للندبة4 بشرط وضوح هذا المعنى في السياق. وعدم وقوع لبس فيه؛ كالأية الكريمة التي تحكي قول العاصي يوم القيامة: {يَا حَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ}. وقول الشاعر في رثاء الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز: حملت أمرا عظيما، فاصطبرت له ... وقمت فيه بأمر الله يا عمرا فإنشاء الشعر بعد موت "عمر" العادل دليل على أن "يا" للندبة. فإن التبس الأمر بين أن تكون "يا" للندبة أو لا تكون، وجب ترك "يا"، والاقتصار على: "وا"؛ كأن تقول: في ندبة "عمر": وا عمر، ولا يصح مجيء "يا" إذا كان أحد الحاضرين يسمى: عمر5.

---

1، 1 انظر "ب" من ص5.

2 هو: المتفجع عليه، أو المتوجع منه. فالأول هو الذي يصاب الناس بفجيعة موته. "حقيقة أو حكما" والثاني: هو بلاء أو داء يكون سببا في تألم المتكلم وتوجعه، انظر ص89 حيث الباب الخاص بالندبة.

3 بارد.

4 نداء المندوب - كما سيجيء في باب: "الندبة"، ص89.

5 فيما سبق من حصر أحرف النداء ومواقع استعمالها يقول ابن مالك في باب عنوان: النداء: =

(2/4)

---

حذف حرف النداء:

أ- يصح حذف حرف النداء "يا" -دون غيره- حذفاً لفظياً فقط، مع ملاحظة تقديره.

كقول الشاعر في رثاء زعيم وطني شاب1:

زين الشباب وزين طلاب العلا ... هل أنت بالمهج الحزينة داري؟

وقول الآخر:

إنما الأرض والسماء كتاب ... فاقراءوه معاشر الأذكيا

التقدير: يا زين الشباب -يا معاشر الأذكيا.

ب- وهناك مواضع لا يصح فيها حذف الحرف "يا"، أشهرها:

- 1- المنادى المندوب2؛ كالأمثلة السالفة.
- 2- نداء لفظ الجلالة غير المختوم بالميم المشددة، نحو: يا الله.
- 3- المنادى البعيد؛ كقول الشاعر:  
يا صادحا يشدو على فنن ... رحماك قد هيجت لي شجني
- 4- المنادى النكرة غير المقصودة3. نحو: يا محسنا لا تكدر إحسانك بالهن.
- 5- المنادى المستغاث4. كقول الشاعر:  
يا لقومي لعزة وفخاء ... وسباق إلى المعاني وسبق
- 6- المنادى المتعجب منه؛ نحو: يا لفضل الوالدين؛ للتعجب من كثرة فضلها.

---

وللمنادى الناء، أو كالناء: "يا" ... و: أي - و: آ - كذا: أيا - ثم: هيا  
والهمز للداني، و: "وا" لمن ندب ... أو: "يا" وغير "وا" لدى اللبس اجتنب  
"الناء = النائي، أي: البعيد. الداني = القريب" سرد أحرف النداء، وبين أن "يا" والأربعة  
التي بعدها تستعمل للبعيد وما يشبهه، وأن الهمزة لنداء القريب، وأن "وا" للمندوب،  
وكذا: "يا" بشرط أسن اللبس. أما عند اللبس فيجتنب استعمال "يا" في الندبة. وهذا  
هو المراد من قوله:

وغير "وا" لدى اللبس اجتنب

أي: اجتنب عند اللبس استعمال حرف في الندبة غير "وا".

1 البيت من قصيدة لحافظ إبراهيم في رثاء مصطفى كامل. الزعيم المصري الوطني  
المتوفى سنة 1908.

2 كما سيجيء في ص91.

3 سيجيء شرحها في ص31 ومنه يعلم أن المنادى بما لا بد أن يكون غير معين ولا  
مقصود.

4 من ينادي ليخلص من شدة، أو يساعد في دفعها "وسيجيء للاستغاثة باب خاص،  
في ص77".

(3/4)

---

7- المنادى ضمير المخاطب، عند من يجيز نداءه؛ كقول الشاعر:

يا أنت يا خير الدعاة للهدى ... لبيك داعيا لنا وهاديا

أما ضمير غير المخاطب فلا ينادي مطلقا<sup>1</sup>.

ج- ويقال الحذف -مع جوازه- إن كان المنادى اسم إشارة غير متصل بكاف الخطاب<sup>2</sup>، أو كان اسم جنس لمعين<sup>3</sup>، فمثال الأول قول أعرابي لابنه: "هذا، استمع لقول الناصح ولو أغضبك قوله؛ فمن أحبك هناك؛ ومن أبغضك أغواك". وقول آخر لأولاده: "هؤلاء، اعلّموا أن أقوى الناس من قاوم هواه، وأشجعهم من حارب الباطل ... " أي: يا هذا - يا هؤلاء. . .

ومثال الثاني قول بعض الأدباء وقد برح به السهر: "ليل، أمالك آخر يدنو؟ وهل للحزن آخر؟ صبح، أما لك مقدم يرجي؟ وهل في الفجر مطعم؟" يا ليل، يا صبح، ليل وصبح معينين.

ومن هذا قول العرب: أطرق كرا<sup>4</sup>؛ إن النعام في القرى. أي: يا كروان.

---

1 من الأسماء ما لا يكون منادى، ومنها ما لا يكون إلا منادى. والبيان في ص 68.

2 يصح نداء اسم الإشارة، بشرط ألا يتصل بآخره كاف الخطاب "طبقات لما نقله الصبان في هذا الموضع عن الشاطبي" إلا في الندبة فيصح. "على حسب البيان الآتي في رقم 2 من هامش ص 91" وهذا الشرط لازم أيضا عند حذف: "يا". لأن مدلول كاف الخطاب يخالف مدلول المنادى اسم الإشارة؛ إذ المنادى اسم الإشارة هو المقصود بتوجيه النداء؛ لما هو مقرر أن المخاطب بالكاف غير المشار إليه في الراي الراجح - راجع الصبان جزء 3 آخر باب النداء- وخير من هذا أن يقال في التعليل: هو استعمال العرب، فحسب.

3 المراد باسم الجنس المعين النكرة المقصودة المبنية على الضم عند ندائها؛ فيخرج اسم الجنس غير المعين، والمراد منه هنا: النكرة غير المقصودة. وسيجيء تفصيل الكلام على هاتين النكرتين، وحكمهما في ص 25 وص 31.

4 هذا مثل يضرب للمتكبر، وقد تواضع من هو خير منه. وقد حذفت النون والألف من كلمة: "كروان" لترخيم النداء، وقلبت الواو ألفا، كما سيجيء بيانه في باب الترخيم - ص 105 و 114.

وفي حذف حرف النداء لفظا لا تقديرا ومواضع الحذف، يقول ابن مالك -مع اقتصاره على بعض مواضع الحذف:

وغير مندوب، ومضمر، وما ... جا مستغاثا قد يعرى فاعلما

"جا= جاء. يعرى= يجرد من حرف انداء، فاعلما= فاعلم. والألف إما زائدة للشعر،

وإما=

زيادة وتفصيل:

أ- يمتاز الحرف: "يا" بأنه أكثر أحرف النداء استعمالاً: وأعمها؛ لدخوله على أقسام المنادى الخمسة<sup>1</sup>؛ وهذا يتعين تقديره -دون غيره- عند الحرف كما يتعين في نداء لفظ الجلالة "الله"<sup>2</sup> وفي المستغاث، وفي نداء "أيها، وأيتها": إذ لم يشتهر عن العرب أنهم استعملوا في نداء هذه الأشياء حرفاً آخر.

ب- يجوز مناداة القريب بما للبعيد، والعكس، وذلك لعلّة بلاغية، كتنزيل أحدهما منزلة الآخر، وكالتأكيد<sup>3</sup>. . .

ج- الأصل في النداء أن يكون حقيقياً، أي: يكون فيه المنادى اسماً لعاقِل؛ كي يكون في استدعائه وإسماعه فائدة.

وقد ينادى اسم غير عاقل، لداع بلاغي؛ فيكون النداء مجازياً؛ كقوله تعالى<sup>4</sup>: {وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَّمَاءُ أَقْلِعِي} <sup>5</sup>.

= أصلها نون التوكيد الخفيفة قلبت ألفاً عند الوقف".

يقول: قد يتجرد المنادى من حرف النداء إذا كان المنادى غير مندوب، وغير مضمّر، وغير مستغاث وهذا التجرد -أي: الحذف اللفظي- ليس قليلاً في الكلام الفصيح. ثم بين أن هناك مواضع غيرها يكون الحذف فيها قليلاً، وهو ما قلته جائر، ولا داعي لمنعه؛ وطالب بتأييد مجوزيه، ونصر من يلومهم على المنع، وعلى إباحة القياس عليه.

قال: =

وذاك في اسم الجنس والمشار له ... قل ومن يمنعه فانصر عاذله "المشار له: أي: اسم إشارة، وكان الأولى أن يقول: المشار به، عاذله= لائمه" يريد: أن حذف حرف النداء قليل في اسم الجنس، واسم الإشارة وقد ترك شرط خلوه من ضمير المخاب -لضيق الشعر- وطالب بتأييد من يلوم المانع؛ إذ لا حجة له في المنع؛ لورود أمثلة تكفي لإباحة القياس عليه.

1 ستأتي في ص 9.

2 في نداء لفظ الجلالة "الله" جملة لغات، ستجيء في ص 36 ورقم 2 من هامشها

- "وانظر ما يتصل بهذا في رقم 4 من هامش ص1".  
3 انظر ما يوضحه في رقم 2 من هامش ص1 وفي ص122 -الوجه الثالث.  
4 في قصة طوفان نوح -عليه السلام- الواردة بسورة: هود.  
5 امتنعي وكفي عن إنزال المطر.

(5/4)

.....

وقول الشاعر:

يا ليل طل يا نوم زل ... يا صبح قف لا تطلع  
وقد يقتضي السبب البلاغي حرف النداء على غير الاسم، كأن يدخل على حرف. أو  
جملة فعلية، أو اسمية. فمثال دخوله على الحرف قوله تعالى: {يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ، بِمَا  
غَفَرَ لِي رَبِّي} . وقول الشاعر:

فيا ربما 1 بات الفتى وهو آمن ... وأصبح قعد سدت عليه المطالع  
ومثال دخوله على الجملة الفعلية:

قل لمن حصل مالا واقتنى ... أقرض الله. فيا نعم المدين  
وقول الشاعر:

يا حبذا النيل على ضوء القمر ... وحبذا المساء فيه والسحر  
وقول الآخر يخاطب ليلى:

فيا حبذا 2 الأحياء ما دمت حية ... وبيا حبذا الأموات ما ضمك القبر  
ومثال دخوله على الجملة الاسمية قول شاعرهم 3:

يا لعنة الله والأقوام كلهم ... والصالحين على سمعان من جار  
وفي هذه الحالات يكون حرف النداء إما داخلا على منادى محذوف. مناسب للمعنى؛  
فيقال في الآية: يا رب. أو يا أصحاب. . . أو نحوهما. وهذا عند من يميز حذف  
المنادي، وإما اعتباره حرف تنبيه عند من لا يميز حذف المنادي. والرأيان مقبولان؛  
ولكن الثاني أولى؛ لصلاحه لكل الحالات. ولو لم تستوف الشرط الآتي الذي يتمسك به  
كثير من النحاة، وهو: عدم حذف المنادى قبل

- 1 وكقولهم: يا رب متعة ساعة، أورثت حزن أيام.
- 2 حبذا: جملة فعلية للمدح العام. وتفصيل الكلام عليها في الباب المناسب؛ وهو باب: أَلْفَاظُ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ - ج 3 م 110.
- 3 كما جاء في "المغني" ج 2 عند كلامه على الحرف: "يا" وهو داخل هنا على جملة اسمية دعائية، وكما جاء في الهمع أيضا.

(6/4)

.....

---

الفعل الذي دخل عليه حرف النداء إلا إذا كان الفعل للأمر، أو للدعاء، أو صيغة "حبذا". فمثاله قبل الأمر قراءة من قرأ قوله تعالى: {أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ} ، وقبل الدعاء قول الشاعر 1:

ألا يا . . اسلمي يا هند، هند بني بدحر ... إذا كان حي قاعدا آخر الدهر

فإن لم يتحقق الشرط عند المتمسكين به فلا منادى محذوف، ولا نداء، ويكون الحرف المذكور هو للتنبيه.

د- يعتبر النحاة حرف النداء مع المنادى جملة فعلية إنشائية للطلب؛ برغم أنها قبل النداء خبرية، فهي تتحول معه إلى إنشاء طلبي جملته فعلية. فالأصل في مثل: يا صالح، هو: أنادي أو أدعو صالحا. . . حذف الفعل مع فاعله الضمير المستتر، وناب عنهما حرف النداء 2، وبقي المفعول به، وصار منادى واجب الذكر -غالبا- وقيل: إن المحذوف هو الفعل وحده، وناب عنه حرف النداء، واستتر الفاعل في حرف النداء. وقيل غير هذا. . .

ولا قيمة للخلاف في أصل الجملة الندائية؛ فالذي يعيننا هو أنها صارت فعلية تفيد الإنشاء الطلبي، وأنها تركت حالتها الأولى الخبرية 3.

- 
- 1 ومثله البيت السالف: "يا - لعنة الله. . .".
  - 2 ولهذا يعتبر حرف النداء من حروف المعاني التي ينوب كل منها عن جملة محذوفة، يذكر بدلا منها. . .؛ فحرف النداء ينوب عن جملة: "أنادي × أو: أدعو ×" وحرف الاستفهام ينوب عن جملة: "أستفهم ×" وحرف العطف ينوب عن جملة: "أعطف

× . . . " وهكذا.

ثم انظر رقم 4 من هامش ص 9 وقد سبق إيضاح لحروف المعاني. في صدر الجزء الأول "م5" وفي بابي: "الظرف وحروف الجر" من الجزء الثاني.

هذا، ولا يصح في الجملة الندائية أن تقع خبراً، فقد قال السيوطي في الهمع ج 1 ص 96 في أقسام الخبر ما نصه: "لا يسوغ الإخبار بجملة ندائية، نحو: زيد يا أخاه، ولا مصدر بلكن، أو: بل، أو: حتى. بالإجماع في كل ذلك". ا. هـ.

3 ولهذا قيل إن السبب في حذف الفعل مع فاعله على الوجه السالف هو قصد الإنشاء؛ إذ ظهور الفعل قد يوهم الإخبار، وأيضاً كثرة الاستعمال، والتعويض عن الفعل بحرف النداء، وظهور المعنى المراد بعد حذفهما، راجع الهمع ج 1 ص 171 في المفعول به وناصبه.

(7/4)

.....

هـ- ولما كان حرف النداء نائباً عن الأصلي المحذوف صح أن يكون لهذا الحرف بعض المعمولات الخاصة التي يؤثر فيها؛ نيابة عن ذلك العامل المحذوف. وأشهرها شبه الجملة 1، كقول الشاعر:

يا دار بين النقا والحزن، ما صنعت ... يد النوى بالألى كانوا أهاليك؟  
وقول الآخر:

يا للرجال لقوم عز جانبهم ... واستلهموا المجلد من أصل وأعراق  
فليس في المثالين -وأشباههما- ما يصلح لتعلق شبه الجملة إلا: "يا" وجعلوا من المعمولات المصدر 2 في مثل قول القائل:

"يا هند. دعوة صب دائم دنف" 3

فالمصدر "دعوة" متعلق بالحرف: "يا"، النائب: عن "أدعو"، والتقدير: أدعو هنداً دعوة صب.

1 لهذا إشارة في باب: الظرف، ج 2 م 78.

2 سبقت الإشارة لهذا في ج 2 باب المفعول المطلق م 74.



### 3 تكملة البيت:

"مني بوصل، وإلا مات أو كرب"

"الدفن: شديد المرض - كرب: اقتراب من الموت".

(8/4)

#### المسألة 128: أقسام المنادى الخمسة 1 وحكم كل

القسم الأول: المفرد العلم، ويراد بالمفرد هنا: ما ليس مضافاً، ولا شبيهها، بالمضاف؛ فيشمل المفرد الحقيقي<sup>2</sup>؛ بنوعيه المذكر والمؤنث، ويشمل مثناة، وجمعه، "نحو: فضل، علم رجل - الفضلان - الفضلون - الفضول - عائدة، علم امرأة - العائدتان - العائدات - العوائد. . ."، ويشمل كذلك الأعلام المركبة قبل النداء؛ سواء أكان تركيبها مزجياً؛ كسيبويه "علم إمام النحاة المشهور" - أم إسنادياً، كنصر الله، أو: شاء الله. علمين، أم عددياً كخمسة عشر<sup>3</sup>. . .

فكل هذه الأعلام -وأشباهها- تسمى مفردة في هذا الباب، وتعريفها بالعلمية قبل النداء يلزمها بعده -على الأصح- فلا يزيله النداء ليفيدها تعريفاً جديداً أو تعييناً. وإنما يقوي التعريف السابق، ويزيد العلمية وضوحاً وبياناً. ويلاحظ حذف "أل" وجوبا من صدر المنادى؛ -علماً وغيره- إن لم يكن المنادى من المواضع المستثناة التي يصح تصديرها "بأل"<sup>4</sup>.

حكمه:

أ- الأكثر بناءً على الضمة -بغير تنوين- أو على ما ينوب عنها. ويكون في محل نصب دائماً؛ لأن المنادى في أصله مفعول به<sup>5</sup>؛ نحو: يا فضل، كل شيء

---

1 هي المفرد العلم - النكرة المقصودة - النكرة غير المقصودة - المضاف - الشبيه بالمضاف.

2 وهو الذي يدل على واحد. ويلحق به في حكمه هنا مثناه وجمعه، لكن أيعتبر هذان بعد النداء أعلاماً أم نكرات مقصودة؟ الجواب في رقم 3 من ص 16.

3 عند غير الكوفيين الذين يجعلون صدر المركب العددي بمنزلة المضاف، منصوباً، "كما سيجيء في رقم، من ص 16 وفي هامش ص 17 ورقم 1 من هامش ص 32".  
ورأيهم ضعيف. وأثر الخلاف يظهر في توابع المنادى.

#### 4 ستجىء في ص36.

5 المنادى بمنزلة المفعول به لفعل محذوف مع فاعله - في أحد الآراء - نائب عنهما "يا" أو إحدى أخواتها. يقول النحاة في مثل: يا علي. . . إن أصله كما تقدم، في "د" من ص7: أدعو، أو: أنادي عليا. . . حذف الفعل، مع فاعله ونابت عنهما "يا" وصار المفعول به منادى، مبنيا على الضم في محل نصب. ويستدلون على أنه في محل نصب بورود كثير من توابعه منصوبا في الكلام الصحيح المأثور. وليس في الجملة ما يصلح سببا لنصبه إلا مراعاة الحل.

(9/4)

يحتاج إلى العقل، والعقل يحتاج إلى التجربة - يا فضلان1. . . يا فضلان1. . . يا فضول - يا أفاضل2. . . - يا عائدة. . . - يا عائدتان. . . - يا عائدات. . . - يا عوائد. . .

فالمفرد العلم في هذه الأمثلة - وما شابهها - مبني على الضمة في المفرد الحقيقي، وفي جمع التكسير، وجمع المؤنث السالم، ومبني على الألف في المثنى، وعلى الواو في جمع المذكر السالم. وهو في أكثر أحواله مبني3 لفظا على الضمة وفروعها، منصوب محلا4. ولا فرق بين أن تكون الضمة ظاهرة؛ كالتى في بعض الأعلام السالفة، أو مقدرة كالتى في آخر الأعلام المختومة بحرف علة؛ كموسى في وقوله تعالى: {يَا مُوسَى لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ} . . . وكالتى في آخر الأعلام المركبة التى ذكرناها، ومنها: سيويه. . .، منذ5 - كيف - قطام. . . وغيرها من كل لفظ سمي به، وصار علما، وكان مبنيا أصالة قبل أن يصير علما منادى فتبقى علامة البناء الأصلي السابق على حالها، وتقدر على الآخر علامة البناء الجديدة التى جلبها النداء، ويكون المنادى في كل ذلك، في محل نصب5. . .

ويلحق بالمفرد العلم المبني أصالة قبل النداء في حكم البناء على الضمة المقدرة، كل ما ينادى من المعارف الأخرى المبنية أصالة قبل النداء؛ وليست

---

1، 1 راجع رقم 3 ص16 في الزيادة والتفصيل ما يختص ببناء العلم المثنى والجمع؛ لأهميته.

2 جمع: أفضل.

3 إلا صورة يجوز في بنائها أمران، تحيء في ص 18 وإلا ثلاث صور معربة "في ص 13 و20 و34".

4 راجع "د" من ص 7، ورقم 4 من هامش الصفحة السابقة. ولا فرق في هذا الحكم بين العلم الموصوف وغير الموصوف، انظر "الملاحظة" التي في ص 22.  
5، 5 ويقال في كلمة مثل: "منذ" -علم- عند نادئها، إنها منادى، مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره علامة البناء الأصلي، في محل نصب، وعلامة البناء الأصلي في هذه الكلمة هي: الضمة. وهذه تختلف عن ضمة البناء التي يجلبها النداء. "ثم انظر "ج" ص 23، وص 12".

(10/4)

---

أعلاما؛ كأسماء الإشارة "نحو: هذا - هؤلاء. . . " وأسماء الموصولات غير المبدوءة بأل 1  
"نحو: من - ما. . . " وضمير المخاطب "نحو: أنت - إياك. . . " أما غير المخاطب فلا ينادى، كما عرفنا 2.

---

1 أما اسم الموصول المبدوء "بأل فله حكم خاص يجيء في "الحالة الرابعة" من ص 38.  
2 في ص 7 هذا، وإلحاق الأشياء المذكورة بالمفرد العلم، هو رأي كثير من النحاة شاع أتباعه والاقتصار عليه؛ ويعارضه رأي آخر أنسب. "كما سيذكر في "الملاحظة التالية" ص 12" وقد يكون من السائع أن نذكر -بإيجاز- للمتخصصين ما في المطولات النحوية من خلاف جذلي شكلي حول حكم المعارف المبنية قبل النداء وليست أعلاما. يدور الخلاف حول نوع تعريفها بعد النداء؛ أهو الذي كان لها قبله، أم هو تعريف جديد بدل السابق، حل محله؟ فشارح المفصل "ج 1 ص 129" يعرض الرأيين، ويرجح -في وضوح وصراحة- الرأي القائل إن المعارف كلها -أعلاما وغير أعلام- تفقد تعريفها السابق، وتصير نكرات، ويجلب لها النداء بما فيه من القصد والإقبال على المخاطب تعريفا جديدا يزيل تنكيرها الجديد. ويؤيد هذا بكلام طويل. أما غيره -كأبي بكر بن السراج، ومن معه من القدماء، وكالصبيان من المتأخرين- فيؤيد الرأي الآخر؛ بحجة أن أكثر المعارف لا يمكن أن يزول عنه تعريفه القديم مطلقا، ولا يمكن أن يتجرد منه، ويصير نكرة تقبل التعريف المجلوب بالقصد والمخاطبة مع النداء، "كلفظ الجلالة "الله" وأسماء إشارة ... " وقد وردت إشارة موجزة لهذه المسألة على هامش كتاب

سيبويه "ج 1 ص 303" اكتفى فيها المقرر بأن أحال إيضاحها وتفصيلها وتفريعها إلى ما جاء في شرح السيرافي لها. كذلك أشار صاحب شرح التصري "في أول الفصل الثاني من أقسام المنادى" إلى المنادى المعروف؛ ما كان منه مذكرا أو مؤنثا، علما وغير علم، معرفا قبل النداء أو بعده، إلى غير هذا مما اشتملت عليه المطولات من تفريعات، وتشعيبات لا خير في سردها الآن، ومن الممكن أن نستخلص منها نتيجتين.

الأولى: أن العلم إذا نودي؛ وجب بناؤه على الضمة؛ وأنه -بعد النداء- معرفة لا شك في تعرفه، علم لا خلاف في علميته. ولا يعيننا بعد هذا أن يكون تعرفه وعلميته هما السابقان على النداء، أو مجلوبان بعد النداء، مجلوبان بسببه؛ لأنه في الحالتين علم، بالرغم من وجود أعلام لا يفارقها التعريف مطلقا؛ كلفظ الجلالة "الله".

وما سبق خاص بالعلم المفرد الذي ليس مثنى ولا مجموعا، فإن كان مثنى أو مجموعا فله حكم آخر يجيء في رقم 3 من ص 16.

الثانية: أن المعارف الأخرى التي ليست أعلاما، والتي يغلب أن تكون قبل النداء مبنية أصالة "كالضمير، والإشارة ... " لا شك في تعرفها ولا يعيننا أيضا أن يكون هذا التعريف هو السابق على النداء، وأنه استمر بعده؛ "إذ لا يمكن تنكيرها -على الأصح" أو هو تعريف جديد حل محل الأول الذي زال بالنداء وصارت المعرفة نكرة بعد زواله، ثم زال تنكيرها بتعريف القصد والخطاب مع النداء ... لا يعيننا ذلك؛ لأن هذه المعارف التي ليست أعلاما والتي هي مبنية أصالة قبل =

(11/4)

ملاحظة:

ما تقدم من حكم الضمة المقدرة في آخر الأعلام المبنية أصالة قبل النداء، وفي آخر ما ألحق بها ... هو الرأي الشائع عند أكثر النحاة -كما أشرنا- 1 وفيه مع صحته وشيوعه نوع من التضييق والتعقيد؛ لأن بعض المحققين يتوسع فيقول: "إذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علما لغير ذلك اللفظ، فالواجب الإعراب" 2. يريد: فالواجب اعتبارها معربة بعد النقل، وقبل مناداتها، وتناسى البناء السابق، ويراعى عند ندائها هذا الاعتبار الجديد، الذي يجعلها في حكم الأسماء المعربة، الأصلية الأعراب محيي النداء.

وبناء على هذا الرأي الشامل للضمير والإشارة، وغيرها صرح بعض النحاة بأنك "تقول في: كيف، وهؤلاء، وكم، ومنذ ... أعلاما" - "يا كيف يا هؤلاء - يا كم- يا

منذ ... بضمة ظاهرة؛ فهي متجددة للنداء. ا. ه".

= النداء - ستبنى بعده على الضمة المقدرة أو فروعها. وتعتبر ملحقة بقسم المفرد العلم السالف؛ ولا تلحق بقسم النكرة المقصودة - كما يرى بعض النحاة - لأنها معارف قبل النداء، وليست نكرة تامة التنكير تصير بالنداء والخطاب نكرة مقصودة. ولو فرضنا أن تعريفها السابق يزوال بالنداء، ويحل محله تعريف جديد - وهذا رأي ضعيف مردود - لوجب أن يكون التعريف المتجدد ماثلاً لتعريفها السابق نوعاً ودرجة، كما عاد للعلم نوع تعريفه السابق ودرجته وهو العلمية، "على رأي من يقول: إنه يفقد علميته بالنداء، ثم تعود له بعده" فليس بمقبول أن يقال إنها معارف في أصلها، زال تعريفها السابق، فصارت نكرة، ثم نوديت فاكتمست التعريف الجديد المخالف للسابق، وصارت به نكرة مقصودة، "مع أن أكثر تلك المعارف لا يفقد تعريفه مطلقاً في الرأي الأقوى - كما سبق". وإنما ألحقت بالعلم لقرب درجة تعريفها منه، ولم تدخل في عداده لأنها ليست علماً ... وهذا الخلاف شكلي؛ بالرغم مما يرقبون عليه من وضع المعارف في درجات متفاوتة القوة في التعريف تفاوتاً يؤدي إلى تقديم بعضها في ترتيب الكلام على بعض، لكن لا أثر له في ضبط الكلمة، ولا معناها، ولا إعرابها؛ فهي على الرأين معرفة بعد النداء، ومبنية على الضمة، سواء أكانت من قسم المفرد المقصودة ... "وقد سبق تفصيل الكلام على العلم في ج 1 ص 200 م 22".

1 في رقم 2 من هامش ص 11.

2 هذا كلام "الرضي" في باب: "العلم" نقله "خالد" وعلق عليه في شرحه: على "التصريح" "ج 2 أول الفصل الثاني، في أقسام المنادى". وقال الرضي أيضاً ما نصه: "كل مفرد مبني تسمى به شخصاً فالواجب فيه الإعراب مع الصرف - أي مع التنوين - ....". ا. ه. راجع حاشية "خالد" على التصريح، آخر باب: "ما لا ينصرف".

(12/4)

وفي هذا الرأي توسعة، وتيسير محمودان؛ لأنه يجعل حكم المنادى 1 المفرد العلم مطرداً؛ يعم ويشمل صوراً كثيرة بغير تفرقة ولا تشتيت. ومن ثم كان الأخذ به أفضل من الأخذ بالرأي الأول.

وإنما يبني المفرد العلم - وملحقاته - إذا لم يكن معرباً مجروراً باللام في "الاستغاثة

والتعجب" مع ذكر "يا" فيهما؛ كما في نحو: "يا لعلي للضعيف"؛ للاستغاثة بعلي في نصر الضعيف. و: "يا لعلي المحسن"؛ للتعجب من كثرة إحسانه. فالمنادى فيهما. معرف وجوبا، كما كان قبل النداء، مجرور باللام في محل نصب. لأنه خرج بسبب الجار من قسم "المفرد العلم" ودخل في قسم المضاف 2 تأويلا. وكذلك يجب إعرابه "ولا يصح بناؤه" إذا كان هذا العلم المفرد منقولاً من أحد الأعداء المتعاطفة، بالتفصيل الموضح في مكانه 3. وهناك صورة يجوز فيها الإعراب والبناء، وستجيء 4.

1 وهو البناء على الضمة أول ما ينوب عنها، من غير تفرقة بين ما أصله علم قبل النداء أو غير علم، مبني أو غير مبني. لأن إدراك هذه التفرقة، والوصول إلى معرفتها اليوم عسير كل العسر على جمهرة الناس، ففي الاستغناء عنها راحة بغير ضرر. وهناك نص آخر يؤيد ما سبق؛ ملخصه: وجوب الإعراب والتنوين معا قبل النداء في كل لفظ أصله مفرد حقيقي "أي: ليس مثنى ولا جمعا، ولا نوعا من أنواع المركبات الثلاثة التي منها المركب الإضافي، وشبه الملحق به" ومبني ثم ترك أصله، وصار علما منقولاً من معناه وحكمه السابقين إلى معنى وحكم جديدين، مثل كلمة: "أسس، وغاقر" إذا صارتا علمين؛ فعند ندائهما يجري عليهما حكم الأسماء المعربة قبل النداء. "راجع التصريح أول الفصل الثاني في أقسام المنادى، ج 2 ص 166 وحاشيته آخر باب "الممنوع من الصرف" ص 226 وسبق لهذا الحكم بيان مفيد في ج 1، بابي المعرب والمبني - والعلم، م 6 و 23 ص 74 و 278".

2 كما سيجيء هذا في ص 79 من باب الاستغاثة.

3 ص 33 و 34.

4 في ص 20.

(13/4)

زيادة وتفصيل:

1- ما كيفية بناء المفرد العلم الذي كان في أصله اسما منقوصا، منونا، ثم نقل إلى

العلمية؛ مثل: هاد، راض، مرتض، مستكف، وغيرها؟ ...

الأصل في المنقوص أن يكون مختوما بالياء 1 الظاهرة إلا في بضع حالات قليلة؛ أهمها: أن يكون منونا مرفوعا أو مجرورا؛ فيجب حذفها نطقا وكتابة؛ لأن الضمة والكسرة ثقيلتان على الياء، فتحذفان؛ طلبا للخفة. فإذا حذفنا تلاقت الياء ساكنة مع التنوين فيجب حذفها؛ تخلصا من التقاء الساكنين؛ فتصير الكلمة إلى الصور السالفة. "فأصل: "هاد" -مثلا- في: "أنت هاد للخير" هو: هادين: بكتابة التنوين نونا ساكنة تبعا لأصله 2. ثم حذفت الضمة؛ منعا للثقل؛ فصارت الكلمة: "هادين" بياء ونون ساكنتين. ثم حذفت الياء 2؛ للتخلص من الساكنين؛ فصارت الكلمة: "هادن"؛ بإثبات التنوين على شكله الأول نونا ساكنة. ثم جرى الاصطلاح على كتابة التنوين كسرة مكررة لكسرة الحرف الأخير الذي قبل الياء المحذوفة، فصار للحرف الأخير كسرتان؛ إحدهما حركة أصلية هجائية، والأخرى بدل التنوين. وانتهت الكلمة إلى صورتها الأخيرة: "هاد" ومثلها استمعت لهاد. وأصلها: هادين حذفت كسرة الياء، وجرى ما سبق ...".

فإذا نوديت وجب حذف التنوين؛ لأن المنادى هنا علم مفرد؛ فيجب بناءه على الضم بغير تنوين. وهذا الضم مقدر على الياء. لكن أبقى الياء محذوفة كما كانت، والضم مقدر عليها، برغم حذفها -لأنها ملحوظة كالمذكورة- أم تعود بعد النداء إلى مكانها؛ فتظهر نطقا وكتابة. ويكون الضم مقدرا عليها كذلك؟ رأيان؛ أحدهما: يوجب حذف التنوين واستمرار حذف الياء؛ لأن الكلمة المناداة كانت منونة ومحذوفة الياء قبل المناداة، فوجب حذف التنوين؛ لأنه معارض لبناء المنادى، كما يوجب ألا ترجع الياء؛ لعدم وجود ما يقتضي إثباتها وإرجاعها؛ فقد

- 
- 1 يجوز حذفها بالتفصيل الخاص بحذف الياء -وقد سبق بيانه مفصلا في ج 1 ص 16.
- 2 و 2 أوضحنا هذا وسببه في صدر الجزء الأول عند تفصيل الكلام على التنوين م 2.

(14/4)

---

طراً عليها النداء وهي محذوفة، فتبقى على حالها من الحذف.

والآخر: يوجب حذف التنوين للسبب السالف، ويوجب إرجاع الياء وإثباتها لأن سبب

حذفها -وهو تلاقيها ساكنة مع التنوين- قد زال بزوال التنوين. وإذا زال السبب لا تبقى بعده آثاره التي توجد بوجوده. فالرأيان متفقان على حذف التنوين وسببه، مختلفان في إرجاع الياء وإثباتها، أو عدم إرجاعها.

ويتفقان على إرجاعها إذا لم يكن في العلم المنقوص إلا حرف أصلي واحد، مثل "مر". اسم فاعل من "أرى"، فتقول في نداء المسمى به: يا مري. والحق أن هذه الأدلة جدلية محضة ليس فيها مقنع. والفيصل إنما هو السماع الوارد عن العرب، ولم ينقل إلينا منه ما يكفي للترجيح؛ فالرأيان متكافئان. وقد يكون الأنسب هو الرأي الداعي إلى إثبات الياء؛ لأنه أقرب إلى الوضوح، وأبعد من اللبس والاختلاط. وكل ما قيل في كلمة: "هاد" -مما أسلفناه- يقال في سائر الأعلام المنقوصة المنونة عند ندائها ... -كما سيجيء البيان<sup>1</sup>.

2- إذا كان المفرد العلم في أصله منقولاً من اسم مقصور منون. "نحن: مرتضى -مصطفى- رضا ... وأشباهها" وجب عند ندائه حذف تنوينه؛ لأنه مبني على الضم. وهذا البناء يقتضي حذف التنوين حتماً. لكن أعود بعد ذلك ألف المقصور التي حذفت من آخره نطقاً؛ بسبب تلاقيها ساكنة مع التنوين الساكن. أم لا تعود؟ "ذلك أن الأصل في كلمة مثل: مرتضى؛ هو مرتضى؛ أي: مرتضين رفعا -والنون الساكنة هي التنوين- تحركت الياء، وانفتح ما قبلها؛ فقلبت ألفاً، وصارت الكلمة: مرتضان، تلاقي ساكنان: الألف وهذه النون، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، وصارت الكلمة: مرتضن، لكنها تكتب "مرتضى" طبقاً لقواعد رسم الحروف؛ وهي تقضي بأن يوضع على الحرف الذي قبل النون حركة

---

1 في باب: تشيئة المقصور، والممدود، وجمعهما " ... هامش ص 613".

(15/4)

---

ثانية مماثلة لحركته الهجائية، تغني عن النون بعد حذفها، وتكون هذه الحركة الهجائية الثانية هي الرمز الدال على التنوين، بدلاً من التنوين".  
ويجب النحاة: أن الظاهر في هذه المسألة هو تطبيق حكم المسألة السابقة فيجوز على



ألف المقصور ما جرى على ياء المنقوص من وجود رأيين متفقين على حذف التنوين،  
مختلفين في رجوع الألف نطقاً أو عدم روجعها، بالحجة التي تساق لكل. وقد يكون  
الأنسب إرجاع الألف ...

3- في باب المثني 1 أن العلم المفرد إذا ثني أو جمع، زالت علميته، وصار نكرة ولا  
يحكم له بالتعريف إلا بوسائل جديدة تزداد؛ منها: إدخال "أل" المعرفة عليه، أو  
نداءه ... أو ... فإذا نودي العلم بعد تثنية وجمعه حكم له بالتعريف الناشئ من النداء،  
لا من العلمية؛ لأن النداء هنا دخل على منادى خال من العلمية، فقد أزالها ما طرأ من  
التثنية أو الجمع، مثل: يا محمدان - يا محمدون ... وأشباههما؛ فيصير بعد ندائه في  
حكم النكرة المقصودة - عند كثير من النحاة - تجري عليه أحكامها التي منها: صحة  
نعتها - أحياناً - بالنكرة أو بالمعرفة؛ فيراعى إما أصله الأول الذي زالت علميته قبل  
النداء، وإما حالة تعريفه الطارئة بعد النداء 2 ... بخلاف العلم الذي ليس مثني، ولا  
جمعاً، فإن علميته تبقى بعد النداء ويتعرف بها، أو لا تبقى؛ فيتعرف بالنداء الطارئ لا  
بتلك العلمية السابقة، على حسب الخلاف الذي سبق 3.

4- إذا نودي: "اثنا عشر" و"اثنتا عشرة" علمين، جاز أن يقال: يا اثنا عشر، ويا اثنتا  
عشرة، فاثنا واثنتا مبنيان على الألف؛ لأن المثني وملحقاته في هذا الباب في حكم  
المفرد؛ فيبنى على ما يرفع به. وكلمة: "عشر وعشرة" بعدهما مبنية على الفتح، لا أهمية  
لها؛ لأنها بمنزلة نون المثني. وهما للقطع 4 ما دام علمين.

1 ج 1 ص 83 م 9.

2 طبقاً لما سيجيء في "د" من ص 30.

3 في رقم 2 من هامش ص 11.

4 انظر رقم 3 من هامش ص 38 و 2 من هامش ص 247.

(16/4)

.....

ويجوز أن يقال: يا اثني عشرة، ويا اثنتي عشرة ... بالنصب بالياء على اعتبار المثني مع  
كلمة: "عشر" أو "عشرة" بمنزلة المضاف مع المضاف إليه في الصورة، والمنادى المضاف

## واجب النصب 1.

1 هذا رأي الكوفيين الذي أشرنا إليه "في رقم 2 من هامش ص 9 و 1 من هامش ص 32" وبمقتضاه تكون الأعداد المركبة كلها داخلية في قسم المنادى المضاف، فصدر كل واحد منها واجب النصب، عند الكوفيين في النداء، ويظل العجز مبنيا على الفتح، بمنزلة النون.

أما عند غيرهم فالأعداد المركبة كلها مبنية على فتح الجزأين "ما عدا العلمين: اثني عشر واثنى عشرة؛ والمنادى هو العدد المركب بجزأيه معا إلا هذين. فإذا كان المنادى العلم هو: اثنا عشر، واثننا عشرة؛ فصدرهما وحده، في حكم العلم، المثني، المنادى، المبني. ويترتب على الخلاف بين الكوفيين وغيرهما الخلاف في ضبط تابع المنادى.

(17/4)

ب- من المفرد العلم صورة يجوز فيها أمران 1: البناء على الضم في محل نصب، أو البناء على الفتح في محل نصب. وهذه الصورة الجائزة بحكميها لا بد أن يكون فيها المنادى علما مفردا "أي: غير مثني، ولا مجموع"، وأن يكون آخره مما يقبل الحركة "فلا يكون معتل الآخر: كعيسى، ولا مبنيا على السكون لزوما، مثل: "من" إذا صارت علم شخص ... " وأن يوصف مباشرة -أي: بغير فاصل- بكلمة: "ابن" أو: "ابنة" 2، دون "بنت"، وكلتاهما مفردة، مضافة إلى علم آخر، مفرد أو غير مفرد 3 ... مثل: يا حسن بن علي، من أثنى عليك بما فعلت فقد كافأك. ويا فاطمة بنت محمد، أنت فخر النساء، ببناء كلمتي:

1 انظر الزيادة والتفصيل ص 20 ففيها أمر ثالث حكمه الإعراب، وتعليل الأوجه الثلاثة.

2 فلو كان لفظ: "ابن وابنة" غير نعت كأن يكون بدلا، أو خبرا لمبتدأ أو لناسخ، أو منصوبا بعامل محذوف -مثل: أعني- لم يصح حذف التنوين وما يتبعه -كما سيجيء هنا.

3 ولا يشترط في العلمين ولا في أحدهما التذكير -على الرأي الراجح- ولا مانع أن يكون العلم اسما، أو كنية، أو لقبا. أو جنسيا للأعلام المجهولة؛ نحو: يا فلان بن فلان،

أو: يا حارث بن همام، "للشخص الذي تخيله: "الحريري" وجعله دعامة المحاورات في مقاماته، وأدار الحديث بلسانه في كثير منها". وكذلك: يا سيد بن سيد؛ لكثرة استعماله كالأعلام، وبضع كلمات ساغت كهذه.

ومتى اجتمعت الشروط في نداء أو غيره وجب -في ذلك الرأي الراجح- حذف همزة الوصل وألفها كتابة ونطقاً من: "ابن"، و"ابنة" إلا لضرورة الشعر، أو لوقوع إحداهما في أول السطر، فثبت الألف كتابة. وكذلك يجب -في غير الضرورة الشعرية- حذف التنوين كتابة ونطقاً من المستوفى للشروط؛ ولو كان غير منادى. "وقد سبقت إشارة لهذا في ج 1 م 4 ص 44.

غير أن هنا مسألة وقع الخلاف فيها في حذف التنوين من آخر العلم الموصوف المنادى وغير المنادى، وفي حذف همزة الوصل مع ألفها من الصفة "ابن وابنة" هي: أن يكون العلم الأول "الموصوف" كنية أو مضافاً آخر، أو يكون العلم الثاني "وهو المضاف إليه" كنية أو مضافاً آخر كذلك؛ مثل: أو الخلفاء الراشدين أبو بكر بن قحافة. ومثل محمد بن أبي بكر من أشهر الزهاد.. فيرى كثير من النحاة وجوب إثبات التنوين وألف الوصل في الصورتين. ويرى آخرون جواز حذفهما، وإثباتهما. وقد يكون الحذف -على قلته- هو الأنسب اليوم، ليكون حكمه مطرداً شاملاً الصور المختلفة.

ومسألة أخرى، هي التي تكون فيها الصفة كلمة: "بنت" ويكون موصوفها علماً لمؤنث يصح صرفه، ومنع من الصرف. فهل يجوز بقاء التنوين في موصوفها المنادى وغير المنادى؟ روى سيبويه الحذف والإثبات عن العرب الذين يصرفون كلمة: "هند" وأشباههما؛ مما يجيء في ص 238 فيقولون: هذه هند بنت عاصم؛ بتنوين "هند"، وتركه لكثرة الاستعمال.

وقد يكون الأحسن هنا أيضاً حذف التنوين، ليكون الحذف مطرداً في كل المسائل، وقاعدته عامة.

(18/4)

---

"حسن"، و"فاطمة"، على الضم أو على الفتح، في محل نصب في الحالتين. ولا بد أن تكون البنوة حقيقية.

فإذا فقد شرط وجب الاختصار على البناء على الضم، كأن يكون المنادى غير علم، مثل: يا غلام ابن سعيد، أو يكون علماً مفصلاً 1 من المنادى، مثل: يا سليمان النبي

ابن داود، أو تكون كلمة: "ابن" و"ابنة" ليست نعتا وإنما هي بدل، أو مفعول، أو خبر:  
أو منادى جديد، أو غير ذلك مما ليس نعتا 2 ...

- 
- 1 مع الخلاف في العلم إذا كان كنية، على الوجه المبين في هامش الصفحة السالفة.
  - 2 مع ملاحظة ما نردده كثيرا، وهو أن اختلاف الإعراب لا بد أن يتبعه اختلاف المعنى، فالمراد من النعت مغاير كل المغايرة للمراد من البدل ... كذلك الشأن في غيرهما.

(19/4)

---

.....

---

زيادة وتفصيل:

أولا: إذا اجتمعت الشروط السابقة جاز الوجهان المذكوران، ووجه ثالث، هو أن يكون المنعوت معربا منصوبا، بغير تنوين.

وللنجاة في تعليل الأوجه الثلاثة آراء قائمة على التكلف، والتأويل، والحذف أو الزيادة، بغير حاجة ماسة إلا رغبتهم في إلحاق كل وجه بحالة إعرابية ثابتة. وإدخاله تحت قاعدة أخرى مطردة، ولا يعرف العرب شيئا من هذه التعليلات. ولا شأن لهم بها، ولن يتأثر الأسلوب أو ضبط مفرداته بإغفالها، وإهمال الوجه الثالث القائم على الإعراب مع النصب المباشر بغير تنوين.

وفيما يلي بعض تلك الآراء بإيجاز يحتاج إليه الخاصة:

1- في مثل: يا حسن بن علي -بضم المنادى- يكون بناؤه على الضم في محل نصب؛ مراعاة للقاعدة العامة؛ لأنه مفرد علم. وتعرب كلمة: "ابن" صفة، منصوبة، تبعا لمحل الموصوف. لا لفظه المبني 1. وهذا إعراب حسن لا مأخذ عليه.

2- وفي مثل: يا حسن بن علي ... 2 -بفتح المنادى- يكون مبني على الفتح في محل نصب؛ "فهو مبني لفظا. منصوب محلا". ويقولون: إن حقه البناء على الضم؛ لأنه مفرد علم، ولكن آخره تحرك بحركة تماثل الحركة التي على آخر الصفة، على توهم وتحيل أن الكلمتين بمنزلة كلمة واحدة؛ إذ الفاصل بين آخر المنادى، وآخر صفته حرف واحد ساكن، فالفصل به كلا فصل؛ لأنه جاز غير حصين -كما يقولون.

وفي هذه الحالة يذكرون في إعراب المنادى: أنه مبني على ضم مقدر، منع من ظهوره  
فتحة الاتباع<sup>3</sup>، في محل نصب، وكلمة: "ابن" صفة له، منصوبة باعتبار محله.

- 1 لأن البناء لا ينتقل من المتبوع إلى تابعه، ولا من كلمة إلى أخرى ليست مبنية.
- 2 تجيء مناسبة أخرى لهذا النوع من المنادى، في "ج"، من ص 53.
- 3 أي: الفتحة التي جاءت في آخر المنادى متابعة ومماثلة للفتحة التي في آخر صفته.

(20/4)

فلم هذا التوهم، واللف والالتواء في إعراب المنادى، وإتباع حركته -وهو السابق-  
لحركة صفته اللاحقة، ما في هذا من مخالفة المألوف الذي يجري على أن يكون المتأخر  
هو التابع في حركته للمتقدم؟

لم لا نقول: إن المنادى إذا اجتمعت فيه الشروط السالفة جاز أن يكون مبنيا على  
الفتح مباشرة، أو على الضم. مراعاة للواقع المأثور من فصيح الكلام العربي؟ ولا ضرر  
في هذا ولا إساءة. بل إنه السائغ المقبول، وهو في صورتين في محل نصب.  
3- ويميزون في إعراب المنادى في الصورة السالفة أنه مبني مع صفته على فتح الجزأين،  
على توهم وتخيل تركيبه مع صفته تركيبا لفظيا، كالتركيب اللفظي الذي في الأعداد:  
أحد عشر، وثلاثة عشر، وما بعد أربعة عشر إلى آخر تسعة عشر، فإن هذه الأعداد  
مبنية على فتح الجزأين دائما في جميع الحالات الإعرابية، بسبب تركيب الكلمتين تركيبا  
يلازمهما، ويقتضي أن يلزمهما فتح آخرهما.

فما الداعي لهذا التكلف أيضا، وحمل المنادى مع صفته في هذه الصورة على تلك  
الأعداد المركبة، مع وجود الفارق الواضح بينهما؟ ذلك أن العدد المركب لا يؤدي  
معناه الأساسي المطلوب إلا مع التركيب الحتمي، فكل جزء من الجزأين لا يستقل  
بنفسه، وإنما هو بمثابة حرف من كلمة هو معروف. ومن ثم كانت المشابهة بين الأسلوبين  
ضعيفة، وكان الاعتماد عليها هنا غير قوي، وإنما القوي أن نقول في هذه الحالة ما قلناه  
في الحالة الثانية وهو أن المنادى مبني على الفتح -مباشرة- في محل نصب، نزولا على

حكم الواقع الذي لا ضرر في اتباعه، أما كلمة: "ابن" فإعرابها هنا كإعرابها هناك.  
4- ويجيزون أيضا في المنادى السالف ألا يكون مبنيا على الفتح في محل نصب؛ وإنما يكون معربا منصوبا، مباشرة، بغير تنوين، غير أنهم لاحظوا أن حالات المنادى المعرب المنصوب لا تنطبق عليه؛ فتلمسوا الوسيلة لإدخاله تحت واحدة

(21/4)

منها فارتضوا أن تكون الصفة "ابن" في حكم الزائدة التي لا وجود لها، وأن المنادى مضاف، وأن المضاف إليه هو الكلمة التي بعد كلمة "ابن" وبذا يكون المنادى في تقديرهم داخلا في قسم المضاف الذي يجب إعرابه ونصبه!! ويترب على هذا أن تكون كلمة: "ابن" مقحمة بين المضاف والمضاف إليه. وأنها لا توصف بإعراب ولا بناء، وإنما هي موقوفة - كما يقولون - ولا محل لها من الإعراب فليست صفة، ولا غيرها.  
فما هذا؟ وما الدافع له؟ الخير في إهماله، وإنما ذكرناه لتعرض شيئا يستحق الإعراض عنه. ثم نواجه الواقع بحكم أصيل يناسبه، لا إقحام فيه، ولا وقف، ولا بناء، فتعتبر المنادى معربا بغير تنوين، وكلمة: "ابن" صفة له. منصوبة.  
"ملاحظة":

كل ما تقدم خاصا بكلمة: "ابن" يسري على كلمة: "ابنة" الواقعة مثلها صفة لمنادى مؤنث. مستوف للشروط. ولا يسري على غيرهما، فإذا وصف المفرد العلم بغيرهما بقي مفردا علما<sup>1</sup>، له ولتوابعه أحكامهما الخاصة، ولا ينتقل بسبب الوصف إلى قسم الشبيه بالمضاف؛ إذ لو انتقل إليه لوجب نصبه في جميع الأحوال، كالشبيه بالمضاف، وبصير هذا النصب العام مخالفا للحكم الصحيح.

ثانيا: المنادى النكرة المقصودة الموصوف بكلمة: "ابن"، أو "ابنة" أو غيرهما، له حكم خاص يختلف عن الحكم السابق، فيتوقف على حال هذه النكرة، أكانت موصوفة قبل النداء بإحدى الكلمتين السالفتين، أو بغيرهما، أم جاء الوصف بعد النداء، وطراً بعد تحققه؟ وسيجيء الحكم مفصلاً عند الكلام على النكرة المقصودة<sup>3</sup>.

2 سبق الكلام على: "أولا" في ص 20.

3 ص 28.

(22/4)

ح- وإذا كان المفرد العلم مبنيا قبل النداء بقي على بنائه القديم في اللفظ، ولكن يطرأ عليه بناء جديد، مقدر يجلبه النداء معه - طبقا للرأي الشائع من رأيين كما أسلفنا-1 فكلمة مثل: "سيبويه" -وهي علم على إمام النحاة المشهور- مبنية قبل النداء على الكسر لزوما. فإذا نودي، وقيل: يا سيبويه، أحسن الله جزاءك...، كانت كلمة "سيبويه" منادى مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره البناء الأصلي على الكسر، في محل نصب1....

ولهذا البناء الجديد المقدر أثره في التوابع، كالنعت وغيره -وستجيء الأحكام المفصلة الخاصة بتوابع المنادى-2 فإذا جاء للمنادى تابع صح في هذا التابع أن يكون في مظهره الشكلي مرفوعا3؛ مراعاة صورية -غير حقيقية- للضم المقدر في المنادى، وجاز أن يكون منصوبا؛ مراعاة لحل هذا المنادى؛ لأنه مبني في محل نصب -كما عرفنا- ولا يجوز مراعاة علامة البناء الأصلي التي ليست طارئة مع النداء. تقول يا سيبويه النحوي، ببناء كلمة "النحوي" على الضم -رفعا صوريا غير3 حقيقي- أو بنصبها مباشرة: باعتبارها معربة. ومثل هذا يقال في كل علم مفرد لازم البناء في أصله في مناداته؛ سواء أكان بناؤه الأصلي اللازم على الكسر "ومنه: حَدَام، رَقَاش ... علمين على امرأتين عند من بينهما" أم على غير كسر؛ "مثل حيثُ - كيفَ - أربعة عشر، وأخواتها من الأعداد المركبة المبنية على فتح الجزأين، - نَعَمْ ... أعلام أشخاص" فيقال في كل علم من هذه الأعلام: إنه مبني على الضم المقدر منع من ظهوره علامة البناء الأصلي "على الكسر، أو على الضم، أو على الفتح، أو على فتح الجزأين، أو على السكون" في محل نصب في كل ذلك.

ومثل هذا يقال في العلم المعرب المنقول من جملة محكية، مثل: "صنعت خيرا" علم على شخص. فيقال: يا صنعت خيرا الشجاع فالمنادى -وهو:

---

1 و 1 في رقم 4 من هامش ص 11، وانظر "الملاحظة" التي في ص 12 حيث تعرض

الرأي الآخر المفيد.

3 و هل يقال لهذا اللفظ إنه مرفوع، مع أن رفعه صوري، وغير حقيقي؟ وما إعرابه؟  
الإجابة والبيان في ص 52.

(23/4)

"صنعت خيرا" مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره حركة الحكاية، في محل نصب. ويجوز في النعت: "الشجاع" الرفع الصوري<sup>1</sup> تبعا للفظ المنادى والنصب تبعا لمحلّه.

د- المنادى المفرد العلم مبني -في الأكثر كما عرفنا- فلا ينون إلا في الضرورة الشعرية، فيباح تنوينه مع رفعه<sup>2</sup>، أو نصبه<sup>3</sup>، فمثال الأول قوله الشاعر يهدد خصمه حميدا:  
لا تهجني -يا حميد- إن لي ... فتكة الليث، إذا الليث غضب  
ومثال الثاني قول المادح:

حسبنا منك -يا عليا<sup>4</sup>- أياد ... يتغنى بها الزمان نشيدا

وإذا كان المنادى المفرد العلم مبنيا على الضم، لكنه منون للضرورة لزم التصريح بهذا عند إعرابه<sup>2</sup>، وجاز في تابعه الرفع مراعاة للفظه -إن لم يوجد مانع آخر- والنصب مراعاة لمحلّه. أما إذا كان منصوبا منونا فيقال في إعرابه إنه منصوب منون للضرورة، ولا يجوز في تابعه إلا النصب؛ لأن النصب هو الأصل المحلي في المبني، وقد ظهر النصب في اللفظ، فلا داعي لإهماله، ومراعاة غيره ...

1 يقال هنا ما سبق في رقم 3 من هامش الصفحة السالفة.

2 و يقال عند إعرابه: إنه منادى مبني على الضم، ولحقه التنوين للضرورة، وقد

اجتمع التنوين وعدمه في العلم: "مطر" في بيت يستشهد به قدماء النحاة؛ هو:

سلام الله يا "مطر" عليها ... وليس عليك يا "مطر" السلام

3 والنصب في الضرورة -بالرغم من إباحته- أقل وأضعف من الرفع. ويقال في إعرابه:

إنه منصوب مراعاة لبعض اللهجات، ومنون لضرورة الشعر.

4 الضرورة في هذا البيت مباحة للشاعر، ولكن تركها أفضل؛ إذ لا يختل الوزن بتركها،

وبعض النحاة يستشهد ببيت مثله؛ هو قول الشاعر:



ضربت صدرها إلى وقالت ... يا "عديا" لقد وقتك الأواقي  
وموضع الشاهد: هو: يا عديا.

(24/4)

القسم الثاني: النكرة 1 المقصودة: ويراد بها:  
"النكرة التي يزول إيهامها وشيوعها بسبب ندائها، مع قصد فرد من أفرادها، والاتجاه  
إليه وحده بالخطاب"؛ فتصير معرفة دالة على واحد معين<sup>2</sup> بعد أن كانت تدل على  
واحد غير معين، ولولا هذا النداء ل بقيت على حالتها الأولى من غير تعريف. فكلمة  
مثل: "رجل" هي نكرة، مبهمة، لا تدل على فرد واحد بذاته، وإنما تصدق على محمود،  
وحامد، وصالح، و ... ، وكل رجل آخر. فإذا قلنا: يا رجل سأساعدك على احتمال  
المشقة، تغير شأنها، ودلت على فرد معروف الذات والصفات -دون غيره- هو الذي  
اتجه إليه النداء، وخصه المتكلم بالاستدعاء، وطلب الاستماع؛ فصارت معرفة معينة  
بسبب الخطاب، لا شيوع فيها ولا إيهام.  
والنكرة المقصودة هي -في الرأي الأنسب- القسم الوحيد الذي يستفيد التعريف من  
النداء، دون بقية أقسام المنادى.  
حكمها:

الأكثر البناء<sup>3</sup> على الضمة، أو ما ينوب عنها في محل نصب، فهي شبيهة بالمفرد العلم  
في هذا. ومن أمثلتها قول شوقي يخاطب بلبله الحبيس:  
يا طير -والأمثال تضره... رب للبيب الأمثال  
دنياك من عادتها... ألا تكون لأعزل

- 
- 1 وتسمى -كما في رقم 3 من هامش ص4- اسم الجنس المعين. وقد سبق الكلام  
على النكرة وتعريفها وما يتصل بها في ج1 ص131 م7.
  - 2 الفرق بين التعيين والتعريف في النكرة المقصودة والمفرد العلم أن التعيين والتعريف في  
الأولى عرضيان طارئان بسبب النداء؛ فهما أثران من آثاره؛ يجيئان معه، ويزولان معه.  
ولكنهما أصيلان في العلم ملازمان له، ولو لم يوجد النداء، فلا أثر في إيجادهما، أو  
زوالهما، أو بقاءهما -على الرأي الأرجح الذي يبق في رقم 2 من هامش ص11.
  - والمعارف متفاوتة في درجة التعريف، وقوته، طبقا لما سبق تفصيله في الموضع الأنسب

"وهو ج 1 م 17 رقم 3 من هامش ص 191" ومنه يعرف أن النكرة المقصودة في درجة اسم الإشارة؛ لأن التعريف بكل منهما يتم إما بالقصد الذي يعينه المشار إليه، وإما بالتخاطب كما في الموضوع السالف، وكما في "ب" من ج 1 م 32 ص 339 وأن التعريف بالعلمية ذاتي؛ فهو أقوى.

3 إلا في الضرورة الشعرية - كما سنعرف، وفي صورة أخرى معربة ستجيء في الزيادة والتفصيل: ص 28 - "1". وثالثة معربة تجيء في ص 34.

(25/4)

ولا يصح تنوينها إلا في الضرورة الشعرية، فتنون مرفوعة أو منصوبة، كقول الشاعر وهو ينظر للقمر:

يا قمرًا لا تفش أسرار الورى ... وارحم فؤاد الساهر الولهان  
ويصح: يا قمر. وفي الحالتين يكون إعرابها كالمفرد 1 العلم المنون فيهما.  
هذا حكم النكرة بشرط أن تكون مقصودة، ومفردة "أي: غير مضافة، ولا شبيهة بالمضاف" فإن كانت غير مقصودة فهي من القسم الثالث الآتي، وإن كانت غير مفردة فهي من أحد القسمين التاليين: الرابع، والخامس.

وإنما تبنى النكرة المقصودة المفردة على الوجه السالف بشرط ألا تكون موصوفة، وألا تكون من الأعداد المتعاطفة 2، ولا معربة مجرورة باللام في حالة الاستغاثة أو التعجب؛ مع وجود حرف النداء: "يا" 3؛ لأن للأولين حكما سيجيء 2، وأن الجار يجعلها من قسم المنادى المضاف -تأويلا، دون غيره، وهو معرب واجب النصب؛ نحو: يا لقوي لضعيف يستنصره، ويا للمطر اهتوت!! في نداء منكبين معينين. فالمنادى مجرور باللام في محل نصب. وقد بقي معربا كشأنه السابق على النداء، وسيجيء البيان في باب الاستغاثة 4..

1 سبق في "د" ص 24. ويجب التصريح باسمها عند الإعراب.

2 و انظر "ا" ص 28 وص 34.

3 دون غيره، ولا يصح حذفه في الحالتين - كما سبق وفي رقم 5 و 6 من ص 3.

4 ص 77 ويقول ابن مالك في أحكام المنادى المبني على الضم مطلقا، "أي: سواء أكان مفردا علما، أم فكرة مقصودة".

وابن المعروف المنادى المفردا ... على الذي في رفعه قد عهدا  
فهو يطالب ببناء المنادى المفرد المعروف، وأن يكون بناؤه على العلامة المعهودة فيه في  
حالة رفعه قبل النداء؛ لأن الضم - لا الرفع - هو علامة البناء في الشائع، فالذي  
علامته الضمة يبني عليها، والذي علامته الألف؛ كالمثنى، أو الواو كجمع المذكر، يبني  
عليهما ... وهذا الحكم ينطبق على القسمين: المفرد العلم والنكرة المقصودة؛ فكلاهما  
مفرد ومعرف. غير أن تعريف المفرد العلم أصيل، سببه العلمية؛ فهو سابق على النداء،  
وباق معها ولو زال النداء؛ طبقاً لأحد الرأيين المعروضين في ص11. أما تعريف النكرة  
المقصودة؛ فطارئ؛ بسبب النداء ملازم له مدة وجوده، زائل بزواله - كما سبق في  
هامش الصفحة الماضية - وبناء المفرد العلم على الضم إنما يكون واجبا في غير الضرورة  
وبعض الصور =

(26/4)

---

= التي أشرنا إليها في رقم 3 من هامش ص10. كما أن النكرة الموصوفة لا تبني - في  
غير الضرورة - على الضم وجوبا إلا عند عدم وصفها وعدم طولها. فإن وصفت أو  
طالت جرت عليها الأحكام الآتية في ص28 و34. ثم بين ابن مالك وإجراؤه مجرى  
المعرب الذي زال إعرابه بسبب النداء، وحل محله بناء جديد، أو مجرى اسم مبنى في  
أصله، زال في التقدير بناءه القديم وحل محله بناء طارئ جديد بسبب النداء - مع  
ملاحظة أن الجديد هو الذي يراعى وحده في توابعه - يقول: -ورأيه مدفوع برأي آخر  
سبق في ص11.

وانو انضمام ما بنوا قبل النداء ... وليجر مجرى ذي بناء وجددا  
وقبل أن يتمم الكلام على هذا القسم أقحم بينا يتعلق بأقسام أخرى سيجيء شرحها  
وشرحه في ص33 هو:

والمفرد المنكور، والمضافا ... وشبهة انصب، عادما خلافا  
وعاد بعده إلى بيان حكم المنادى العلم المفرد الموصوف بكلمة "ابن" - أو ابنة - وأنه  
يجوز فيه البناء على الفتح أو الضم، ولم يذكر الشروط؛ وإنما اكتفى في البيت الأول بأن  
ساق مثالا الشروط - وقد شرحناها مفصلة في ص18، 20 - واكتفى في البيت الذي  
يليه بالنص على أن الصفة "وهي كلمة: ابن، وابنة" إن لم تقع مباشرة بين علمين لم

يصح البناء على الفتح، ووجب الاختصار على البناء على الضم يقول في اختصار معيب:

ونحو زيد ضم، وافتحن من ... نحو: أزيد بن سعيد لا تهن  
"تهن: مضارع، مجزوم، معناه: تضعف. وماضيه: وهن، معنى: ضعف".  
والضم إن لم يل الابن علما ... أو يل الابن علم قد حتما  
"الألف التي في آخر كل شطرة زائدة لوزن الشعر".

بريد: أن البناء على الضم محتوم إن لم يقع الابن بعد علم "بشرط ألا يكون المنادى  
نكرة تقتضي حكما خاصا" أو لم يقع علم بعد الابن. أي: إذا لم يتوسط "الابن" بين  
علمين مباشرة - كما قلنا؛ فمقال الأول يا غلام ابن سعد - سليمان النبي ابن داود.  
ومثال الثاني: يا سليمان ابن النبي.

ثم عرض الحكم آخر من أحكام المنادى المستحق للبناء؛ فأوضح أنه يجوز فيه الرفع  
والنصب مع التنوين في الحالتين عند الاضطرار الشعري.

واضمم أو انصب ما اضطرارا نونا ... مما له استحقاق ضم بينا  
أي: اضمم أو انصب ما نون اضطرارا من كل ما له استحقاق ضم بين فيما سبق.  
والذي يستحق الضم فيما سبق هو المفرد العلم والنكرة المقصودة ... والمنادى المبني  
على الضم إذا نون يبقى على بنائه، وتنوينه طارئ للضرورة. أما في حالة تنوينه منصوبا  
فنقول - في الأحسن - إنه معرب منصوب، تبعا لبعض الجهات، وأنه منون للضرورة، -  
كما سبق في هامش ص 24.

(27/4)

.....

زيادة وتفصيل:

1- تبنى النكرة المقصودة على الضم وجوبا إذا كانت غير موصوفة مطلقا 1 "أي: لا  
قبل النداء، ولا بعده". فإن دلت قرينة واضحة -أي قرينة؛ لفظية، أو غير لفظية-  
على أنها كانت قبله موصوفة بنعت مفرد، أو غير مفرد؛ فالأغلب الحكم بوجوب نصبها  
مباشرة؛ إذ قد اتصل بها شيء تم معناها، ولم تقتصر على لفظها وحده، فدخل عليها  
النداء وهي متصلة بما يتممها؛ وبسببه تخرج من قسم النكرة المقصودة إلى قسم الشبيهة

بالمضاف، وهو واجب النصب ... مثال هذا أن تخاطب: "شاهدتك من بعيد قادما علينا، ويبدو أنك رجل غريب. فيا رجلا غريبا ستكون بيننا عزيزا". فالنكرة الكلام السابق عليها. ومن الأمثلة للنعت بالجملة أن تسمع: "سيزورنا اليوم وفد نعزه ... " فتقول: يا وفدا فعزه نحن في شوق لرؤيتك. ويصح: يا وفدا من بلاد عزيزة ... أو يا وفدا أمامنا إذا كانت الصفة قبل النداء شبه جملة. ومن هذا أبيات الشاعر التي أنشأها حين قيل له: هذا شرع وراء دجلة تعبت به الرياح؛ فقال أبياته التي مطلعها:

يا شراعا وراء دجلة يجري ... في دموعي، تجنبتك العوادي

ومن الأمثلة المسموعة التي لها قرائن معنوية تدل على النكرة وصفت قبل النداء ما حكاه الفراء عن العرب في مشهور بالكرم: يا رجلا كريما أقبل. وقوله عليه السلام: يا عظيما<sup>2</sup>.

---

1 في هذه الصورة يصح وصف المعرفة بالنكرة، "طبقات للبيان الآتي هنا وفي "د - ص30" كذلك في رقم 2 من هامش ص44". ولا تبني النكرة المقصودة التي من الأعداد المتعاطفة "انظر ص33".

2 في هذا المثال -وأشباهه- مما يقع فيه المنادى نكرة مشتقة متحملة الضمير وبعدها جملة -يرى ابن هشام إعراب هذه الجملة حالا من الضمير المستقر في المنادى المشتق، وليست نعتا؛ لأن النعت لا يكون معمولا للمنعوت المشتق- ويكون المشتق هو العامل الذي نصب جملة الحال؛ فهي من معمولاته التي تتم معناه. ويترتب على هذا عنده أن يكون المنادى من نوع الشبيه بالمضاف، وليس من قسم النكرة المقصودة التي تنصب بشرط ألا يثبت أن الوصوف متأخر عن النداء -كما سبق.

ويخالفه ابن مالك في تلك الصورة فيرى أن الجملة نعت -برغم تنكيرها حكما- لا حال، ولعل السبب عنده أن العامل في النعت هو "يا" أو ما نابت عنه، ولا شأن للمنادى بالعمل؛ فليست الجملة من معمولاته ولا مما يقتضي أن يكون من قسم الشبيه بالمضاف. ورأي ابن مالك أوضح وأيسر، ورأي ابن هشام أدق.

فإن كان المنادى نكرة جامدة فهي خالية من الضمير، ولا مكان -في الغالب- لنجيء الجملة أو شبهها حالا منه، ويتعين إعرابها صفة.

يرجى لكل عظيم، ويا حلِيمًا لا يعجل. وقول الشاعر:

أدارا مجزوى هجت للعين عبرة ... فماء الهوى يرفض أو يترقرق

فالرجاء في الله وحلمه ثابتان قبل النداء، وكذلك قيام الدار ووجودها قبل أن يناديها الشاعر. فالنكرات المقصودة في الأمثلة السالفة وأشبايحها منصوبة. وقيل اكتسبت هي وصفتها التعريف بسبب النداء؛ لأن النداء حين جاء كانت الصفة والموصوف متلازمين مصطحبين، فأفادهما التعريف معا، وإن شئت فقل: إنه أكسب المنادى التعريف، وسرى هذا التعريف فورا من المنادى الموصوف إلى صفته، فالصفة هنا تنتم للمنادى؛ فهي بمنزلة المعمول من العامل. ومن أجلها انتقلت النكرة المقصودة<sup>1</sup> إلى قسم الشبيه بالمضاف. وقيل إنها لا تنتقل للشبيه بالمضاف، ولكن يحسن فيها النصب.

أما إذا دلت القرينة الواضحة على أن وصف النكرة المقصودة كان بعد النداء فإن المنادى يجب - في الأغلب - بناؤه على الضم، ولا يصح نصبه، بالرغم من وجود صفة له. ذلك أن النداء حين دخل على النكرة المقصودة لم تكن موصوفة، فاستحقت البناء وجوبا. فإذا جاءت الصفة بعد ذلك فإنما تجيء بعد أن تم البناء على الضم وتحقق، فلا تكون مكملة للنكرة المقصودة التكميل الأصلي الذي يخرجها إلى قسم الشبيه بالمضاف، الواجب النصب. والمنادى في هذه الصورة إذ لا مانع في هذه الصورة من أن يوصف بالنكرة أو بما هو في حكمها - كالجملة - لأن تعريف الموصوف هنا طارئ غير أصيل<sup>2</sup>. والتعريف الطارئ على المنعوت لا يوجب في النعت المطابقة فيه. وإنما يجيزه، فمخالفة المطابقة في التعريف مغتفرة في هذه الصورة؛ "كما سيجيء"<sup>3</sup>.

1 وفي ص 34 صورة أخرى تنتقل فيها النكرة الموصوفة إلى قسم الشبيه بالمضاف.

2 راجع الخصري، ثم التصريح وحاشيته في هذا الباب عند الكلام على النكرة المقصودة غيرها. وسبق إيضاح هذا لمناسبة أخرى في باب "الإضافة" عند الكلام على أثر الإضافة غير المحضة "ج 3 م 93 ص 29" ولها إشارة في باب النعت أيضا "ج 3 م 114 ص 435".

3 في "د". وأما الصفة التي سبقت مجيء النداء فمطابقة في التعريف والتنكير للموصوف، حتما ولا تتغير المطابقة عند النداء.

فإن لم توجد قرينة، تدل بوضوح على أن وصف النكرة المقصودة كان قبل النداء أو بعده جاز الأمران: النصب، والبناء على الضم.

ويرى بعض النحاة أن النصب جائز مطلقا في النكرة الموصوفة؛ سواء أكان وصفها قبل النداء أم بعده، ولا يرى حاجة للتقييد، بغير داع؛ إذ يصعب - في الأغلب - تحقيق القيد؛ بمعرفة أن الوصف كان قبل النداء أو بعده، ورأيه أيسر وأخف مؤنة، لخلوه من العناء، وإن كان أقل دقة في أداء المعنى من الأول؛ فالرأيان محمودان. ولا يسري ما سبق على العلم الموصوف فإنه حين يوصف يظل على حاله في قسم المفرد العلم<sup>1</sup>، ولا يتركه إلى قسم الشبيه بالمضاف؛ لأن العلم ليس شديد الحاجة إلى الوصف شدة النكرة إليه.

ب- إذا كانت النكرة المقصودة اسما منقوصا، منونا، محذوف الباء للتنوين؛ "مثل" داع، مرتض، مستهد - أو اسما مقصورا منونا محذوفا الألف "مثل: فتى، علا، غنى" - وبنيت على الضم. كأن الشأن في وجوب حذف تنوينها، وإعادة حرف العلة المحذوف أو عدم إعادته، هو ما تقدم<sup>2</sup> في المفرد العلم في تلك الصيغتين، فكل ما قيل فيه من الأسباب والنتائج يقال هنا.

ح- هل يعد من النكرة المقصودة نداء المعارف المبنية أصالة قبل النداء وليست أعلاما "كالإشارة، وضمير المخاطب ... " فتبنى على الضم المقدر؟ ... راجع الشرح والتفصيل الذي بسطناه<sup>3</sup>.

د- تصوير النكرة المقصودة التي لم توصف قبل النداء، معرفة بسبب النداء - كما شرحنا - فتعريفها به طارئ؛ فتوصف بالمعرفة، تبعا لهذا التعريف الطارئ، ويصح وصفها بالنكرة مراعاة لحالتها السابقة من التنكير؛ فتقول لرجل معين: يا رجلا المهذب، أو مهذبا. والأول أحسن<sup>4</sup>.

أما النكرة التي توصف قبل أن تنادى فإن صفتها واجبة المطابقة لها تعريفا وتنكيرا؛ فيجيء النداء وهي مطابقة قبل مجيئه فلا يغير المطابقة.

1 راجع ما سبق في ص 21 خاصا بهذا.

2 في رقم 2 ص 15.

3 في رقم 3 من هامش ص 91.  
4 سبق بيان المراجع في هامش رقم 2 من ص 28.

(30/4)

---

القسم الثالث: النكرة غير المقصودة<sup>1</sup>، وهي الباقية على إبهامها وشيوعها كما كانت قبل النداء، ولا تدل معه على فرد معين مقصود بالمناداة؛ ولهذا لا تستفيد منها تعريف. حكمها:

وجوب نصبها مباشرة، نحو: يا عاقلا تذكر الآخرة، ولا تنس نصيبك من الدنيا، وقول الشاعر:

أيا راكبا إما 2 عرضت 3 فبلعن ... ندماي 4 من نجران 5 أتلاقيا  
القسم الرابع: المضاف. بشرط أن تكون إضافته لغير ضمير المخاطب<sup>6</sup>، سواء أكانت محضة؛ كقول الشاعر:

فيا هجر ليلى قد بلغت بي المدى ... وزدت على ما ليس يبلغه هجر  
ويا حبها زدي جوى كل ليلة ... ويا سلوة الأيام موعداك الحشر  
ومثل قول القائل:

يا أبا البدر سناء 7 وسنا 8 ... حفظ الله زمانا أطلعك  
أم غير محضة كقول الآخر:

يا ناشر العلم بهذي البلاد ... وفقت؛ نشر العلم مثل الجهاد  
حكمها:

وجوب النصب بالفتحة، أو بما ينوب عنها.

---

1 وتسمى اسم الجنس غير المعين - كما سبق في رقم 3 من هامش ص 4.

2 "إما" هذه مركبة من "إن" الشرطية المدغم، فيها: "ما" الزائدة.

3 أتيت....

4 ندماي: جمع؛ من مفرداته: ندمان، وهو: المأانس في مجلس الشراب.

5 بلد في اليمن.

6 مسايرة للأساليب العربية الصحيحة؛ فإنها لا تجمع في الجملة الواحدة الندائية التي

ليست للندبة، خطابين لشخصين مختلفين. على حين يجب أن يكون المضاف غير



المضاف إليه في المعنى، ومخالفا في المدلول؛ فبين مطلوب النداء ومطلوب أن الإضافة تعارض -وهذا في غير الندبة- فلا يصح أن يقال: يا خادملك؛ لأن النداء خطاب للمضاف؛ مع أن المضاف إليه هنا ضمير لمخاطب آخر غير المضاف -ولهذا إشارة في ص 50 أما في الندبة فيجيء الكلام عليها في رقم 2 من هامش ص 91.

7 شرفا ورفعاً.

8 ضوءاً.

(31/4)

---

ويلحق بهذا القسم نداء: "اثني عشر، واثنى عشرة" فينصب صدرها بالياء في أحد الرأيين اللذين سبق شرحهما 1 -وهو الرأي المرجوع الذي يجعل الأعداد المركبة كلها من قسم المنادى المضاف.

وقد تفصل لام الجرد الزائدة بين المنادى والمضاف إليه، بشرط أن تكون زيادتها لضرورة شعرية، كما القائل 2، في عادة:

لو تموت لراعتني، وقلت: ألا ... يا يؤس للموت، ليست الموت أبقاها

وقول الآخر 3:

يا يؤس للجهل ضرارا لأقوام

القسم الخامس: الشبيه بالمضاف: ويراد به كل منادى جاء بعده معمول يتم معناه، سواء أكان هذا المعمول مرفوعاً بالمنادى، أو منصوباً به، أم مجروراً بالحرف -لا بالإضافة- 4 والجار والمجرور متعلقان بالمنادى، أو معطوفاً على المنادى قبل النداء، أم نعتاً له قبل النداء أيضاً ... 5.

حكمه:

كسابقه -وجوب نصبه بالفتحة، أو بما ينوب عنها، فمثال المعمول المرفوع قولهم: يا واسعاً سلطانه، فإنه الظلم بلا على صاحبه، ويا عظيماً جاهه لا تغتر؛ فإن الغرور رائد الهلاك. ومثال المنصوب قولهم: يا غاصباً ما ليس لك كيف تسعد؟ ويا آكل مال غيرك، كيف تنعم؟ وقول حافظ في عمر بن الخطاب:

يا رافعا راية الشورى، وحارسها ... جزاك ربك خيراً عن محبيها

---

1 في رقم 2 من هامش ص 9 وهامش ص 17 وهو الرأي الكوفي المرجوح، الذي يحتج

بأن صورتها كالمتضايفين، وكذلك صور بقية الأعداد المركبة، ويوجب نصب صدورها.  
2 هو جنادة العذري، ممن أدركوا الدولة الأموية.

3 هو جنادة الديباني. وصدر البيت: قالت بنو عامر: خالوا بني أسد ... "يقال: خالي فلان قبيلته، أي: تركها". والمعنى: اتركوا بني أسد، ولا تجهلوا عليهم بالحرب -والبيت سبق في ج2 باب "حروف الجر" عند الكلام على اللام.

4 لأن المعمول إذا كان مجرورا بالإضافة كان المنادى هو المضاف؛ فيدخل في قسم المضاف، لا الشبيه به.

5 طبقا للبيان الخاص بالنعت في ص28.

(32/4)

---

ومثال المجرور بالحرف وهما متعلقان بالمنادى قول شوقي:  
يا طالبا لمعالي الملك مجتهدا ... خذها من العلم، أو خذها من المال  
وكذلك المستغاث المجرور باللام الأصلية "كما سبق1، وكما يجيء".  
ومثال المنادى المعطوف عليه قبل النداء ما سمي بمجموع المتعاطفين2 من أسماء الأعداد المتعاطفة قبل مناداتها، نحو: يا سبعة وعشرين - يا تسعة وأربعين ... و ... في نداء المسمى بهما معا. وتظل الواو عاطفة، ومنه قول الشاعر في نداء قصر يرثه، يسمى: خمسا وعشرين:

أخمسا وعشرين3 صرت خرابا ... فكيف؟ وأنت الحصين المنيع  
وقد سبقت أمثلة النعت قبل النداء4.

"ملاحظة عامة" من كل ما سبق يتبين أن قسمين من أقسام المنادى الخمسة -هنا: المفرد العلم، والنكرة المقصودة- يبنيان في أكثر حالاتهما على الضمة أو فروعها، وأن الثلاثة الباقية -وهي النكرة غير المقصودة، والمضاف، وشبهه- منصوبة دائما.

---

1 في ص13 و26 والبيان في ص79.

2 هما: المعطوف والمعطوف عليه.

3 علم على قصر فخم أشم، أقامه أحد ملوك الطوائف الأندلسية، واشتهر بهذا الرقم.

4 في ص28 وفي الأقسام الثلاثة الأخيرة يقول ابن مالك في بيت سبقت الإشارة إليه في ص27:

والمفرد المنكور، والمضاف، ... وشبهه، انصب. عادما خلافا  
يقول: انصب المفرد المنكور "وهو النكرة الباقية على تنكيرها، وليست مضافة ولا  
شبيهة بالمضاف" وانصب كذلك المضاف، وشبه المضاف، بغير خلاف في نصب  
الثلاثة؛ إذ إنك لا تجد في نصبها خلافا ذا قيمة. ثم انتقل بعد ذلك مباشرة إلى أبيات  
ثلاثة شرحها وتفصيل الكلام عليها في مناسباتها الخاصة "ص 27 وما بعدها" وهي:  
ونحو: زيد ضم وافتحن من ... نحو: أزيد بن سعيد لا تهن  
والضم إن لم يل الابن علما ... أو يل الابن علم، قد حتما  
واضمم أو انصب ما اضطرارا نونا ... مما له استحقاق ضم بينا

(33/4)

.....

زيادة وتفصيل:

1- في نداء الأعداد المتعاطفة 1 المسمى بما قبل النداء - كالتى في الصفحة السالفة -  
يلاحظ أن المعطوف والمعطوف عليه يجب نصبهما معا عند النداء، بشرط أن يكونا -  
معا- علما على فرد واحد، سمي بهما قبل النداء؛ فنصب المعطوف عليه واجب؛ لأنه  
شبيه بالمضاف في الطول، ونصب المعطوف واجب؛ لأنه تابع للمعطوف عليه 2 ... وفي  
هذه الصورة يمتنع إدخال حرف النداء على المعطوف؛ لأنه جزء من العلم يشبه الجزء  
الأخير من العلم: "عبد شمس" أو "عبد قيس"، أو غيرهما من الأعلام المضافة والمركبة؛  
حيث لا يصح تكرار حرف النداء بين جزأي العلم عند مناداته.  
وكذلك لو ناديت جماعة واحدة، معينة، مقصودة، عدتها هذه، وأردت المجموع فيجب  
نصب الجزأين؛ لأن المنادى نكرة مقصودة، لكنها طالت، بسبب العطف عليها،  
فصارت من قسم الشبيه بالمضاف، منصوبة، وما بعد الواو معطوف منصوب مثلها.  
أما إذا كان المنادى أحد الأعداد المعطوفة، كخمسة وعشرين، ونظائرها، ولكن أردت  
بالأول وحده -وهو المعطوف عليه المنادى- جماعة معينة عددها خمسة، وأردت بالثاني  
-وهو المعطوف- جماعة معينة أخرى، عددها عشرون، وجب بناء الأول على الضم؛  
لأنه نكرة مقصودة، ووجب نصب الثاني أو رفعه 3؛ مراعاة لحل المتبوع، أو لفظه، من  
غير مراعاة لبنائه، والأرجح في مثل هذه الصورة إدخال "أل" على الثاني؛ لأنه اسم

جنس أريد به معين؛ فتدخل عليه "أل" لتفيده التعريف؛ إذ لم يدخل "عليه -مباشرة-  
حرف نداء يفيد ذلك،

1 أي: المشتملة على معطوف عليه ومعطوف.

2 والإعراب السابق هو المختار عندهم. على الرغم من أن التسمية وقعت بكلمتين  
معاً فإعراب كل واحد منهما على حدة مشكل -كما جاء في حاشية ياسين على  
التصريح في هذا الموضع- ثم قالت ما نصه: "إلا أن يقال: إن في إعراب كل بالإعراب  
الذي استحقه المجموع دفعا للتحكم. كقولهم: "الرمان حلوا حامض".  
3 هذا الرفع صوري ظاهري فقط؛ طبقاً للبيان الآتي رقم 3 من ص 52.

(34/4)

.....

أما الحرف الموجود فهو داخل على الأول، مقصور عليه، ولا مانع من الاستغناء عن  
"أل" هذه، ومجيء حرف نداء مكانها؛ ليفيد المعطوف تعريفاً مباشراً، ويجب في هذه  
الصورة بناؤه على الواو؛ لأنه نكرة مقصودة، ولا تذكر معه "أل"؛ إذ لا تجتمع مع  
حرف النداء إلا على الوجه الذي سنشرحه في الصفحة التالية.  
ب- وأيضاً تعتبر النكرة المقصودة الموصوفة قبل النداء داخلية في قسم الشبيهة  
بالمضاف. وقد سبق شرحها وتفصيل الكلام عليها 1 ...

1 في الزيادة والتفصيل ص 28 - "أ".

(35/4)

المسألة 129: الجمع بين حرف النداء، و"أل"

من أحكام النداء حكم عام تخضع له أقسامه الخمسة، هو: أنه لا يجوز نداء المبدوء  
"بأل" فلا يصح الجمع بينه وبين حرف 1 النداء، إلا في إحدى الحالات الآتية:  
الأولى: لفظ الجلالة: "الله"؛ نحو: "يا الله 2، سبحانك!! أنت القادرة على كل شيء،

المنعم بفيض الخيرات"، والأكثر في الأساليب العالية عند نداء لفظ الجلالة أن يقال: "اللهم"، وهو من الألفاظ الملازمة للنداء<sup>3</sup>، نحو قوله تعالى: {قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ} . وكقول علي -رضي الله عنه- وقد مدحه قوم في وجهه: "اللهم إنك أعلم بي من نفسي، وأنا أعلم بنفسي منهم. اللهم اجعلني خيرا مما يظنون، واغفر لي ما لا يعلمون".

ويقال في إعرابه: "الله" منادى مبني على الضم في محل نصب، والميم المشددة المفتوحة عوض عن حرف النداء: "يا"، ومن الشاذ الجمع بينهما، كما في قول القائل.

إني إذا ما حدث ألما ... أقول: يا اللهم يا اللهم

1 لا فرق في المنع بين "يا" أو أخواتها. وسبب امتناع الجمع -وهذا ما ذهب البصريين- مسaire الكلام العربي الفصيح، فإنه يكاد يخلو من اجتماع أداتين ظاهرتين للتعريف، كيا، و"أل". أما دخول "يا" أو غيرها من أحرف النداء على العلم فلا مانع منه؛ لأن العلمية ليست بأداة ظاهرة. والكوفيون يجيزون الجمع بين "يا وأل" مطلقا - كما سيجيء في هامش ص 39.

2 يجوز في همزة "أل" عند نداء لفظ الجلالة -الله، دون غيره- بالحرف "يا" أن تكون للقطع، فتظهر وجوبا في النطق وفي الكتابة، وتثبت معها ألف "يا" في النطق والكتابة. ويجوز اعتبارها همزة وصل؛ فتحذف مع ألفها نطقا وكتابة معا، وتحذف ألف "يا" نطقا فقط: لا كتابة، وقد تحذف الهمزة وألفها وتبقى ألف "يا" نطقا وكتابة.

3 كما سيجيء في ص 68.

(36/4)

ومن الجائز أن تحذف "أل" من أوله، ويكثر هذا في الشعر، كقول القائل:

لا هم إن العبد يم ... ننع رحله؛ فامنع رحالك

وقول الآخر 1:

لا هم هب لي بيانا أستعين به ... على قضاء حقوق نام قاضيها

فتكون كلمة: "لاه" هي المنادي المبني على الضم 2 ...

ولا مانع أن يجيء بعد: "اللهم" صفة له؛ كقوله تعالى: {قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ} ويمنع هذا

بعض النحاة؛ بحجة أن الأسماء الملازمة للنداء "ومنها: اللهم" ليست في حاجة إلى الفائدة التي يحققها النعت لغيرها، ويعرب الصفة إعرابيا آخر - كأن تكون نداء مستأنفا في الآية السالفة - والأنسب الأخذ بالإباحة 3 ...

---

1 هو: حافظ إبراهيم، في مطلع قصيدته المشهورة بالعمرية، في سيرة عمر بن الخطاب، رضي الله عنه.

2 أما "ولاه" التي تتردد في النصوص القديمة كالتي في قول الشاعر:  
لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب ... عني، ولا أنت ديانني، فتخزوني  
فأصلها "الله" حذفت من أولها لام الجر.

3 هذا، وتستعمل صيغة: "اللهم" في النداء الحقيقي على الوجه السالف. وقد تستعمل قبل حرف من أحرف الجواب؛ لتفيد الجواب تقوية وتمكيناً في نفس السامع، وتؤكد المضمونه؛ كأنه يسأل سائل: أصحيح أن زكاة المال تقي صاحبها عوادي الأيام؟ فتجيب: اللهم، نعم، ومثل: أئخشى الحازم ركوب الأهوال لإدراك نبيل الأغراض؟ فتجيب: اللهم، لا. فكأنك تقول: والله، نعم، أو والله، لا، وقد تستعمل لإفادة الندرة، والدلالة على قلة الشيء أو بعد وقوعه وتحقيقه، كأن يقال: سأسافر لزيارة أخي. اللهم إذا أبي أن يجيء، وسأحدثه في شئوننا الهامة، اللهم إذا لم يغضب، فمن النادر أو المستبعد أن يأتي الأخ زيارة خيه، أو الحديث معه.  
وتعريف في الصورتين الأخيرتين - في الرأي الأنسب - كما تعرف في النداء الحقيقي.  
ولكن يزداد عند إعرابها: أن النداء غير حقيقي، وأنه خرج عن معناه الأصلي إلى معنى آخر؛ هو: تقوية الجواب وتمكينه وتأكيده مضمونة. أو إفادة الندرة والبعد ...

(37/4)

---

الثانية: المنادى المشبه به؛ بشرط أن يذكر معه وجه الشبه؛ كقولك لمغن: يا البلبل ترنيماً وتغريداً أطربنا - يا الشافعي فقهاً وصالحاً سر على نهجه - يا المأمون ذكاء وبراعة أحسن محاكاته، أي: يا مثل البلبل ... يا مثل الشافعي ... ، يا مثل المأمون ...  
فالمنادى في الحقيقة محذوف، قد حل محله المضاف إليه، فصار منادى بعد حذفه، ولا يصح 1 يا "القرية" على إرادة: "يا أهل القرية" لأن الشرط هنا مفقود ...  
الثالثة: المنادى المستغاث 2 به، الجرور باللام المذكورة، نحو: يا للولد للولد. فإن لم يكن

مجرورا باللام المذكورة لم يصح الجمع بين "يا" و"أل" فلا يقال: يا الوالدا للولد.

الرابعة: اسم الموصول المبدوء "بأل" بشرط أن كون مع صلته علما، نحو: يا ألذي 3 كتب؛ في نداء مسمى بالموصول مع صلته. والأنسب هنا أن يقال فيه: "إنه مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره الحكاية في محل نصب". لأنه في هذه الصورة داخل في عداد الأشياء الملحقه بالمفرد العلم.

فإن لم توجد الصلة مع الموصول المبدوء بـ"أل"، وكانت التسمية بالموصول وحده لم يصح نداؤه؛ فلا بد لصحة ندائه أن تكون الصلة جزءا من العلم.

الخامسة: نداء العلم المنقول من جملة اسمية مبدوءة "بأل"؛ نحو: الرجل زارع؛ تقول: يا ألرجل 3 زارع، سر على بركة الله.

السادسة: العلم المبدوءة "بأل" إذا كانت جزءا منه 3، يؤدي حذفها

---

1 على سبيل الحقيقة، لا المجاز.

2 سيجيء باب "الاستغاثة" وأحكامها في ص 77. وأما الجمع فيها بين "يا، وأل" ففي رقم 3 من ص 82.

3 الهزمة هنا للقطع بعد أن صارت في أول علم؛ فيجب إثباتها نطقا وكتابة في كل الأحوال؛ لأن المبدوء بهزمة وصل إذا سمي به يجب قطع همزته؛ لا فرق بين الفعل وغيره، ولا بين الجملة وسواها إلا لفظ الجلالة: "الله" فله عند النداء الأحكام الخاصة التي سبقت "في رقم 2 من هامش ص 26" وقد نص "الخضري والصبان" على ما تقدم -في آخر باب النداء، ج 3، وهو المفهوم أيضا من كلام "التصريح" ج 2 في ذلك الموضع، وكذلك "المعنى" ج 2 - الباب السابع.

وهذا إشارة في رقم 3 من هامش ص 109 ويبيء له بيان أكمل في رقم 2 من هامش ص 247.

(38/4)

---

إلى لبس لا يمكن معه تعيين العلم المنادى؛ نحو: يا صاحب - يا القاضي - يا الهادي، فيمن اسمه: صاحب بن عباد، والقاضي الفاضل - والهادي الخليفة العباسي، وأمثالها، ولا التفات إلى الخلاف بين النحاة في هذا 1.

السابعة: الضرورات الشعرية كقول الشاعر:

فيا الغلامان اللذان فرا ... إياكما أن تعقبانا شرا

1 وهذا رأي البصريين. أما الكوفيون فيجيزون الجمع بين: "يا وأل" في غير الضرورة - كما تقدم في رقم 1 من هامش ص 36. وفيما سبق من حكم اجتماع "أل" وحرف النداء يقول ابن مالك مقتصرًا على بعض المواضع:

وباضطرار خص جمع "يا" و"أل" ... إلا مع الله، ومحكي الجمل والأكثر: "اللهم"، بالتعويض ... وشذ: يا "اللهم" في قريض "في قريض: في شعر". وقد نص الناظم على امتناع الجمع بين "يا" و"أل" وهذا النص للتمثيل المجرد وليس مقصودا به التقييد بالحرف "يا" لما شرحنا من أن الجمع الممنوع يشمل "يا" مع "أل" كما يشمل أخوات "يا" مع "أل" أيضا.

(39/4)

#### المسألة 130: أحكام تابع المنادى 1

من المنادى ما يجب نصب لفظه، ومنه ما: يجب بناؤه على الضم، ومنه ما يصلح للأمرين. وليس للمنادى حكم آخر في حالة الاختيار، إلا في الاستغاثة - وما في حكمها - عند جر المنادى باللام، كما سنعرف في بابها 2. أ- فإن كان المنادى منصوب اللفظ وجوبا وتابعه نعت، أو عطف بيان، أو تأكيد وجب نصب التابع مطلقا<sup>3</sup>؛ مراعاة للفظ المتبوع؛ نحو، يا عربيا مخلصا لا تغفل مآثر قومك، وقول الشاعر:

أيا وطني العزيز رعاك ري ... وجنبك المكاره والشرورا  
وقول الآخر:

يا ساريا في دجى الأهواء معتسفا 4 ... مآل أمرك للخسران والندم  
ومثل: أجيئوا داعي الله يا عربا أهل اللغة الواحدة، والروابط الوثيقة، أو: يا عربا كلكم أو كلهم 5 ... و ...

1 أكثر النحاة من الخلاف المهرق، والتفريع الشاق في هذا الباب. وقد صفينا كل أحكامه وفروعه جهد الاستطاعة، مع البسط الذي لا غنى عنه أحيانا، ثم ختمناه



مخلص - في ص 57- لا يتجاوز أسطرا، فيه غنية للشادي، ومن لا يريد بسطا.  
والتوابع أربعة معروفة، "هي: النعت، والعطف بنوعيه، والتوكيد، والبدل" وسبق  
إيضاحها وتفصيل الكلام عليها في آخر الجزء الثالث.

2 ص 77.

3 أي: سواء أكان هذا التابع مقرونا بأل، أم غير مقرون -على الراجح فيهما-  
مضافا، أم غير مضاف.

4 يصح إعراب "معتسفا" نعتا، ويصح حالا؛ لوقوعها بعد نكرة موصوفة؛ هي: ساريا.  
5 الضمير المصاحب لتابع المنادى يصح أن يكون للغائب أو للمخاطب. وهذه قاعدة  
عامة، تسري على توابع المنادى المنصوب، إلا إذا كان التابع اسم إشارة، فلا يصح أن  
يتصل بآخره علامة خطاب. وكذلك إن كان اسم موصول بالتفصيل الهام الآتي في رقم  
2 من هامش ص 49.

وتطبيقا لهذه القاعدة العامة نقول: يا عربا كلكم أو كلهم، أجيئوا داعي الله -يا هارون  
نفسك أو نفسه خذ بيد أخيك- يا هذا الذي قمت أو قام؛ أسرع للصراخ.

(40/4)

---

وإن كان التابع بدلا أو عطف نسق مجردا من "أل" 1 فالأحسن أن يكون منصوب  
اللفظ كالمبتوع؛ مثل: بوركنت يا أبا عبيدة عامرا؛ فلقد كنت من أمهر قواد الفتح الأول،  
أو: بوركنتما يا أبا عبيدة وخالدا ... ولا داعي للتمسك بالرأي الذي يجعلهما في حكم  
المنادى المستقل -وهو القسم الرابع الآتي 2.

فالنصب هو الحكم العام لجميع توابع المنادى المنصوب اللفظ وجوبا، مع اشتراط  
التجرد من "أل" في: "عطف النسق 3، غير أن نصب التوابع يكون واجبا في بعضها،  
وجائزا مستحسنا في بعض آخر؛ طبقا للبيان السالف 4..

---

1 وكذا المبدوء "بأل"؛ طبقات لما يأتي في نهاية البيان الذي في رقم 4 من هامش هذه  
الصفحة.

2 في ص 53.

3 إلا على الرأي الآتي في نهاية البيان الذي في رقم 4 من هامش هذه الصفحة.

4 يكاد النحاة يتفقون على الحالات الثلاث السالفة التي يجب فيها نصب توابع

المنادى. أما التي يجوز فيها النصب -وهي حالة البدل. وعطف النسق المجرد من "أل"-  
فأرأيهم مضطرب، وخلافهم بعيد المدى. فجمهرتهم -وهذا غريب- توجب اعتبار كل  
منهما بمنزلة منادى مستقل، يخضع لحكم المنادى المستقل -1- فنقول في البدل:  
بوركت يا أبا عبيدة عامر ... ببناء كلمة: "عامر" على الضم؛ لأنها مفرد علم. ويقولون:  
بورتك يا أمير الجيش يا أبا عليدة؛ بنصب كلمة: "أبا" لأنها في حكم المنادى المضاف.  
وقد بنوا حكمهم هذا على أساس "أن البدل على نية تكرار العامل" ولما كان العامل  
هنا -في رأيهم- هو حرف: "يا" أو أحد أخوته كان مقدرا وملحوظا قبل البدل أيضا،  
فكأنها تقول: "يا عامر، ويا أبا عبيدة". فالبدل بمنزلة منادى جديد يخضع لحكم النداء؛  
كما قلنا.

وهذا الكلام مردود من ناحيتين "وحبذا تركه، وترك الرد عليه، والاكتفاء بالحكم  
السالف الذي ارتضيها".

أولاهما: أن القاعدة التي يتمسكون بها ليست قاعدة مطردة، ولا محل اتفاق، فالذي لا  
يؤمن بها -لأسباب عنده قوية- لا يجد مسوغا لإعراب التابع هنا منادى مبنيا على  
الضم؛ إذ لا وجه لهذا الإعراب عنده.

ثانيتها: أن اعتبار التابع منادى بحرف ملحوظ مقدر، أو بالحرف المذكور في صدر  
الجملة "عند من يرى هذا" سيخرج التابع من نطاق التبعية ويدخله في نطاق آخر ليس  
موضوع البحث؛ هو نطاق: "المنادى". لهذا تساءل بعض المحققين: كيف نقول في أمثال  
تلك الكلمة إنها مبنية على الضم لتبعتها المنادى، مع أن التبعية إما أن تكون لمراعاة  
اللفظ أو المحل، والمنادى هنا منصوب مباشرة، ليس له محل. فكيف نعتبرها تبعا له؟ ...  
"راجع حاشية ياسين على شرح التوضيح في هذا الموضوع" ... =

(41/4)

---

وهناك حالة يجب فيها جر التابع -في رأي النحاة- هي التي يقع فيها المتبوع "المنادى"  
مجرورا باللام -وهذا لا يكون إلا في الاستغاثة، وما في حكمها- نحو: يا للوالد والوالدة  
فالأولاد1.

---

= وشيء آخر أهم من الجدل السالف؛ هو ما نص عليه سيبويه -في الجزء الأول من  
كتابه ص304- قال للخليل: "أرأيت قول العرب: "يا أخانا زيدا أقبل". قال: عطفوه

"أي: هو عطف بيان" على هذا المنصوب، فصار نصبا مثله. وهو الأصل؛ لأنه منصوب في موضوع نصب. وقال قوم: يا أخانا زيد -بالبناء على الضم- وقد زعم يونس أن أبا عمرو كان يقوله، وهو قول أهل المدينة. قال هذا بمنزلة قولنا: يا زيد؛ كما كان قوله: يا زيد أخانا. بمنزلة: "يا أخانا" فيحمل وصف المضاف إذا كان منادى. ويا أخانا زيدا أكثر في كلام العرب لأنهم يردونه إلى الأصل ... "أ. هـ.

ومن هذا النص الحرفي يتبين أن النصب هو الأصل، وأنه الأكثر في المسموع، وهذا هو الأهم. فلم نعدل عنه إلى غيره مما ليس له قوته، ولا كثرته، ولا وضوحه، وإن قال به قوم، أو اعتبروه عطف بيان، بلا رغم وضوح البدلية في المثال؟

ب- أما عطف النسق المجرد من "أل" فيقولون: إن حرف العطف معه بمنزلة عامل النداء فكأن حرف العطف داخل على منادى مستقل تجري عليه أحكام المستقل، فيبنى على الضم في مثل: بوركت يا أبا عبيدة وخالد؛ لأنه مفرد علم، وينصب في مثل: بوركت يا جنود الفتح وأبا عبيدة، بنصب كلمة "أبا" معربة. فما معنى أن حرف العطف بمنزلة العامل؛ إن قلنا في كلمة: "خالد" إنها منادى، فليست إذا بمعطوفة؛ لأن العطف يقتضي نصبها. وإن قلنا نحا معطوفة على ما قبلها فما قبلها منصوب. فمن أين جاء البناء على الضم؟ قد يقال: إنه على تقدير حرف النداء المحذوف: "يا" وحرف النداء مع المنادى جملة معطوفة على الجملة الندائية الأولى، فلم يعتبر التابع هنا منادى، مع أنه لو وصف بكلمة: "ابن" أو "ابنة" لم يعتبر ... ؟. وفي هذا كله من الحذف والتقدير والضعف من بعض النواحي ما يقتضي تفصيل الرأي الذي يبيح النصب، وهو رأي يؤيده السماع أيضا ...

هذا إباحة النصب واستحسانه تشمل المبدوء بـ"أل"، والمجرد منها. غير أن الأفضل في المبدوء بـ"أل" أن يكون نصبه راجعا لاعتباره معطوفا على المنادى، أو لاعتباره مفعولا به لفعل محذوف، أو منصوبا بعامل آخر يقتضي النصب. ولا يصح اعتباره منادى بحرف نداء محذوف؛ لما يترتب على هذا من الجمع بين "أل" وحرف النداء في غير المواضع التي يباح فيها الجمع. انظر ما يتصل بالحكم السابق، في رقم 4 من ص 53.

1 لا يجوز عند أصحاب هذا الرأي، إلا الجر في التابع؛ لأن المتبوع -المنادى- مجرور اللفظ بحرف جر أصلي. وإذا كان المنادى المستغاث محتوما بزيادة ألف الاستغاث، نحو: يا عليا، ومحمودا" لم يجز في توابعه الرفع عند فريق، فلا يصح: "ومحمود" لأن المتبوع مبني على الفتح، ويجوز عند فريق آخر الرفع والنصب؛ لاعتبار المنادى مبني على ضم مقدر، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة -في محل نصب؛ فيجوز في توابعه

الرفع الشكلي والنصب. وهذا الرأي أوضح وأنسب.  
وسيجيء في ص 45 وفي باب الاستغاثة ص 81.

(42/4)

ويخيز فيه فريق من النحاة أمرين: الجر مراعاة للفظ المنادى، والنصب مراعاة لمحلّه، وهذا الرأي أحسن - كما يجيء 1 في بابها 2.

ب- وإن كان المنادى مبنيًا وجوبًا على الضم - لفظًا أو تقديرًا - فتوابعه إما واجبة النصب فقط، وإما واجبة الرفع الشكلي فقط، وإما جائزة الرفع الشكلي والنصب، وإما بمنزلة المنادى المستقل، وفيما يلي بيان هذه الحالات الأربع:

1- يجب - على الأشهر - نصب التابع؛ مراعاة لمحل هذا المنادى، "ولا يصح مراعاة لفظه" في صورة واحدة، هي: أن يكون التابع نعتًا 3، أو عطف بيان، أو توكيدًا، بشرط أن يضاف التابع في الثلاثة إضافة محضة - وهذه تقتضي أن يكون المضاف مجردًا من "أل"؛ كقولهم: يا زياد أمير العراق بالأمس، نشرت لواء الأمن، وطويت بساط الدعة - يا أهرام أهرام الجيزة، أنتن من عجائب الآثار، شمر الإخوان من يسائر الزمان؛ يقبل معه ويدبر معه؛ فاحذروا هذا يا أصدقاء كلكم 4.

فإن لم يتحقق الشرط خرجت التوابع المذكورة من هذا القسم ودخلت في الحالة الثالثة الآتية 5 "حيث يصح فيها الرفع الصوري؛ مراعاة شكلية للفظ المنادى، والنصب مراعاة لمحلّه"؛ كأن يقع التابع مفردًا مقرونًا بأل 6؛ مثل:

1 ص 77.

2 وإذا علمنا بهذا الرأي صار النصب حكمًا عامًا يشمل جمع أنواع التابع للمنادى المنصوب بالتفصيل السالف.

3 بشرط ألا يكون منعوته "المنادى" اسم إشارة، ولا كلمة: "أي" أو: آية ... وإلا وجب رفع النعت صورة. لدخوله في حكم الحالة الآتية الخاصة به، وهي الثانية.

4 انظر رقم 5 من هامش ص 40.

5 انظر ص 52. ويتضح الرفع الصوري بما في رقم 1 من هامش ص 47.

6 انظر رقم 1 من هامش ص 52.

(43/4)

يا زياد الأمير، أو خاليا من "أل" ومن الإضافة المحضة<sup>1</sup>؛ مثل: يا رجل محمد -  
بالتنوين- أو محمدا، أو يكون مضافا إضافة غير محضة<sup>1</sup>؛ نحو: يا مسافر راكب<sup>2</sup>  
السيارة، أو الراكب السيارة، حاذر عواقب الإسراع. أو يكون عطف نسق، أو بدلا،  
ولهذين حكمها الخاص ... إلى غير هذا مما سيحيي بيانه مفصلا<sup>3</sup> ...

## 1 و 1 سبق الكلام عليها مفصلا أول الجزء الثالث.

2 لا يقال في هذا المثال وأشباهه إن النعت نكرة، بسبب إضافته غير المحضة، مع أن  
المنعوت نكرة مقصودة؛ وهي معرفة بالقصد والإقبال مع النداء -لا يقال هذا؛ لما سبق  
في رقم 1 من هامش ص 128؛ وفي ص 29 وفي "د" ص 30 من أنه يتسامح في  
التعريف الطارئ كتعريفها. ولهذا لا يصح أن ينعت بالمضاف المذكور إلا النكرة  
المقصودة.

"راجع الصبان والخضري في هذا الموضوع؛ ولها بيان سابق في ج 3 "باب الإضافة" عند  
الكلام على أثر الإضافة م 93 رقم 2 من هامش ص 31 وكذلك في "باب النعت" هناك  
عند الكلام على المطابقة م 114 ص 435".  
3 في ص 52 وإلى وجوب النصب السالف أشار ابن مالك في باب مستقل عنوانه:  
"فصل" قائلا:

تابع ذي الضم المضاف دون "أل" ... ألزمه نصبا؛ كأزيد ذا الحيل  
"المراد: "بذي الضم"، هو المنادى المبني على الضمة، وما يتوب عنها، من كل ما يكون  
في آخر المنادى العلم، والنكرة المقصودة، ويشمل المبني قبل النداء".  
يقول: إن تابعه المضاف المجرد من "أل" يلتزم النصب، ومثل بمثال هو: "أزيد" ذا الحيل،  
أي: يا زيد؛ صاحب الحيل. فالمنادى: زيد، مبني على الضم، وتابعه هو "ذا" نعت  
منصوب بالألف وهو مضاف، و"الحيل" مضاف إليه. وقد يفهم من ظاهر البيت أن  
جميع توابع المنادى المبني على الضم لازمه النصب، بشرط الإضافة والخلو من "أل"  
وكذلك توابع المنادى الذي ليس مبني على الضم، وهو المنادى المنصوب اللفظ -لكن  
يمنع م هذا الفهم ويزيله قوله بعد ذلك مباشرة:

وما سواه ارفع أو انصب، واجعلا ... كمستقل نسقا وبدلا

فقد صرح في هذا البيت بأن حكم عطف النسق والبدل كحكم المنادى المستقل  
"يعربان في حالات وبينيان في حالات" وما عدهما مما لا يدخل في نطاق البيت الأول  
واختصاصه يجوز رفعه ونصبه. ولما كان بيته الثاني يدل على أن عطف النسق مطلقا

"مجردا من أل أو مقرونا بها" يجري عليه حكم المنادى المستقل وهذا غير صحيح إلا في  
المجرد -أسرع وتدارك الأمر في البيت الثالث حيث يقول:  
وإن يكن مصحوب "أل" ما نسقا ... ففيه وجهان: ورفع ينتقى

=

(44/4)

"وتجب الإشارة إلى أن حركة التابع المرفوع على الوجه السالف ليست حركة إعراب ولا  
بناء؛ ولذلك ينون إذا خلا من أل والإضافة 1 و ... فهي طارئة لتحقيق غرض معين،  
هو: المشاركة الصورية في المظهر اللفظي بين التابع والمتبوع؛ فلا تدل على شيء غير  
مجرد المماثلة الشكلية، ومن التسهيل في التعبير أن يقال في ذلك التابع إنه مرفوع. أما  
الإعراب الدقيق فهو: أنه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها ضمة الاتباع الشكلية  
للفظ المنادى - كما سيجيء في القسم الثالث".

ومن الناحية من يوجب النصب في صورة ثانية 2؛ هي التي يكون فيها المنادى المبني على  
الضم محتوما بألف الاستغاثة؛ نحو: يا جنديا وضابطا، أدركا المستغيث. فلا يجوز عنده  
في التابع -مهما كان نوعه، ومنه كلمة: "ضابطا" في المثال - إلا النصب مراعاة لحل  
المنادى المبني على الفتح الطارئ بسبب الألف. لكن التحقيق والترحيل يقطعان بجواز  
النصب، وبجواز الرفع المباح في توابع المنادى المبني على الضم 3.

2- ويجب رفع التابع مراعاة شكلية للفظ ذلك المنادى في صورتين:  
إحدهما: أن يكون التابع نعتا، ومنعوتة -المنادى- هو كلمة: "أي" في التذكير، "وأية"  
في التأنيث؛ كقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ

= "ينتقى" يختار" كذلك يفهم من البيت الثاني أن الرفع والنصب جائزان في تابع  
المنادى إذا كان المنادى "أي" أو "أية". وهذا غير صحيح كما شرحناه في القسم الثاني  
الواجب رفعه. ولمنع هذا الفهم صرح بأن النعت بعدهما يجب رفعه واقتترانه "بأل" وأنها  
لا يوصفان إلا بمرفوع مقترن بها. وكذلك اسم الإشارة المنادى لا يكون نعتة إلا مرفوعا  
مقترنا بها "وله تفصيلات أوضحناها في الشرح الآتي" يقول:  
و"أيها" مصحوب "أل" بعد صفة ... يلزم بالرفع لدى ذي المعرفة  
و"أي هذا" "أيها الذي" ورد ... ووصف: "أي" بسوى هذا يرد

وذو إشارة كأى في الصفة ... إن كان تركها يفيت المعرفة

1 كما سيجيء في ص 52 لأن المبنى لا ينون في الغالب.

2 تقدمت الأولى في ص 43.

3 راجع ما سبق في رقم 1 من هامش ص 42 وما يأتي في ص 81.

(45/4)

فَاسْتَمِعُوا لَهُ { ، وقوله تعالى: { يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ، ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً } . "فأي وأية" مبنيتان على الضم في محل نصب؛ لأن كلا منهما منادى، نكرة مقصودة. و"ها" حرف تنبيه زائد زيادة لازمه لا تفارقهما 1 وكلمتا: "الناس والنفس". "وأشباههما"، نعتان متحركان بحركة مماثلة وجوبا لحركة المنادى، مراعاة لمظهره الشكلي 2 فقط، مع أنه مبني، وهما صفتان معربتان، منصوبتان محلا، لا لفظا 3 "أي: أنهما منصوبتان تبعا لحل المنادى" بفتحة مقدرة على الآخر، منع من ظهورها ضمة المماثلة للفظ المنادى في صورته الشكلية 4؛ فالضمة التي على آخرهما هي الحركة الطارئة للمشاركة، ولا توصف بإعراب، ولا بناء - كما تقدم 5. وكما يجب الإتيان بالرفع الشكلي الصوري في صفة "أي وأية" يجب - في

1 ويجوز حذف ألفها وتحريكها إذا لم يقع بعدها اسم إشارة.

2 لهذا المظهر الشكلي بيان مفيد في ج 1 م 7 ص 98 موضوع: أنواع الإعراب.

3 والمازني يميز في لفظهما النصب أيضا - كما سيجيء في رقم 1 من الهامش التالي، وكذا في أشباههما مما يكون نعت: "أي أو أية" وله ما يؤيده من السماع، ومن بعض القراءات القرآنية - وإن كانت تلك القراءة شاذة - كما صرح بهذا الصبان. وشذوذها لا يمنع محاكاتها بعد أن قرئ بها القرآن.

4 وقد تكون ضمة المماثلة مقدرة؛ كقول المتنبي:

ترفق أيها المولى عليهم ... فإن الرفق بالجاني عتاب

يريد: يا أيها المولى. ويكون لهذه الضمة المقدرة من الآثار في التوابع وغيرها ما يكون للظاهرة. كما أشرنا.

5 انظر ص 49 وإلى هذه الصورة يشير ابن مالك بقوله السالف:

و"أيها" مصحوب "أل" بعد صفة ... يلزم بالرفع لدى ذي المعرفة

"بعد، الأصل: بعد كلمة: "أيها" يريد: ما كان نعتا مبدوءا بأل بعد كلمة: أيها -يلزم بالرفع، وقتصر عليه. ثم بين بعد ذلك ما يصلح نعتا لأي وأية عند النداء، مقتصرًا على اسم الإشارة والموصول:

و"أي هذا" "أيها الذي" ورد ... ووصف أي بسوى هذا يرد يريد: ورد عن العرب: "أي هذا، وأيها الذي"؛ فالنعت الوارد مقصور على اسم إشارة واسم الموصول المبدوء بأل. ونعت "أي" بغيرهما يرد، أي: يرفض ويستبعد.

(46/4)

---

الشائع - كذلك في صفة صفتها، وفي كل تابع آخر للصفة ففي مثل: "بارك الله فيك أيها الطبيب الرحيم"، يتعين الرفع وحده في كلمة: "الرحيم" التي هي صفة للصفة، لعدم ورود السماع بغيره، بالرغم من أن المنعوت.. الطبيب في محل نصب، فعدم ورود السماع بالنصب يقتضي امتناع نصب التابع، وعدم إباحته مطلقا، لا لفظا ولا محلا 1..

---

1 يحتاج هذا الحكم إلى نوع من التفصيل والإيضاح الذي يزيل أثر الخلاف النحوي، واضطراب الآراء فيه، ويبين ما سبقت الإشارة إليه "في رقم 3 من هامش ص 46".  
نقل الأشموني - وغيره - أن كلمة: "أي" إذا نوديت كانت نكرة مقصودة مبنية على الضم وتلزمها "ها" التنبيه، وتؤنث أي "لفظا" لتأنيث صفتها؛ نحو: يا أيها الإنسان - يا أيها النفس ... ويلزم تابعها الرفع. وليس المراد بالرفع رفع الإعراب، وإنما المراد به ضمة الإتياع التي يقصد بها مجرد المشاكلة والمماثلة لحركة المتبوع. وهذه الضمة لا توصف بإعراب، ولا بناء - كما قرره الصبان، ويسطناه من قبل - وأجاز المازني "كما في رقم 3 من هامش الصفحة السابقة" في هذا التابع نصبه، قياسا على غيره من تابع أنواع المنادى المبني على الضم ...

ثم قال الأشموني:

إنما لزم رفع التابع لأنه المقصود بالنداء، وقد جاءت "أي" وصلة ووسيلة لنداء ما فيه "أل". وهنا قال الصبان ما نصه الحرفي:

"قوله: "إن المقصود بالنداء هو التابع" - ومع ذلك ينبغي ألا يكون محله نصبا؛ لأنه بحسب الصناعة ليس مفعولا به، بل تابع له. ويؤيد هذا قول ابن المصنف، وسيذكره الشارح "الأشموني" أيضا: إنه لو وصفت صفة "أي" تعين الرفع". ا. هـ.



ومن الكلام السابق تبين صراحة أن التابع لا يكون هنا منصوبا مطلقا، لا لفظا، ولا محلا. لكن الصبان قال بعد ذلك كلاما قويا موافقا للضوابط والأصول العامة يعترض على ما سبق، ونصه:

"أنا أقول: يرد عليه أن تابع ذي محل، له محل متبوعه. وحينئذ ينبغي أن يكون محل تابع "أي" نصبا، وأن يصح نصب نعته. ويؤيده ما قدمناه -قريبا قبل ذلك بصفتين- عن الدماميني في: "يا زيد الظريف صاحب عمرو" أنه إ، قدر: "صاحب عمرو" نعتا للظريف، لفظ به كما يلفظ النعت؛ إن رفعا فرفع، وإن نصبا فنصب، على ما بيناه سابقا. اللهم إلا أن يكون منع نصب نعت تابع "أي" لعدم سماعه أصلا. نعم يصح ما بحثه من أنه ليس لتابع "أي" محل نصب، ولا يجوز نصب نعته على اعتبار أن رفع التابع هو رفع إعراب، وأن عامله فعل مقدر مبني للمجهول، والتقدير: "يدعى العاقل" كما مر لكن ما بعد "أي" على هذا التقدير ليس تابعا لأي في الحقيقة، فلا يظهر حمل كلامه على هذا مع قوله: "إنه تابع له. فتأمل". ا. هـ.

فالصبان يرى أن تابع "أي" لا بد أن يكون منصوبا محلا مثل المتبوع "أي" لأن كلمة "أي" مبنية على الضم في محل نصب" والشأن في التابع -دائما- أن يكون له محل كمحل المتبوع. وهذا كلام صحيح قوي لا يعترض الأخذ به إلا عام ورود السماع به، وللسماع الأهمية الأولى في انتزاع حكم لا يعتوره عيب أو ضعف ... من أجل ذلك كان الاقتصار على رأي الأشموني -ومن وافقه- أنسب؛ مبالغة في الاحتياط؛ لأنه رأي متفق عليه؛ إذ لا يعترض عليه الصبان -أو غيره- وإنما يرى الصبان أن يزيد عليه إباحة النصب المحلي، وهذه الإباحة قد أضعفها عدم ورود السماع بها.

(47/4)

---

ثانيتها: أن يكون التابع نعتا، والمنعوت -المنادى- اسم إشارة للمذكر، أو للمؤنث؛ جيء به للتوصل إلى نداء المبدوء "بأل" 1؛ لأن المبدوء بها لا يجوز مناداته بغير واسطة -إلا في بعض مواضع سبقت- 2 نحو: يا هذا السائح، لا تتعجل في حكمك، ويا هذه السائحة لا تتعجلي ... فالمنادى مبني على ضم مقدر في محل نصب؛ فيجب رفع النعت في المثالين وأشبهاهما، رفعا صوريا؛ لا يوصف بإعراب، ولا بناء -كما سبق- وإنما هو رفع جيء به مراعاة شكلية للضم المقدر في اسم الإشارة المنعوت -المنادى- ولا يصح النصب؛ لأن النعت هنا بمنزلة المنادى المفرد المقصود، لا يصح نصب لفظه

نصبا مباشرا.

ووجود النعت على هذه الصورة ضروري، ليدل على المشار إليه، ويكشفه. ويجب مطابقة اسم الإشارة للمشار إليه في الأفراد والتذكير وفروعهما. أما إن كان المراد نداء اسم الإشارة فيجوز في التابع الأمران 3 - كما سيأتي في القسم الرابع.

1 وفي هذا يقول ابن مالك بيتا ألحنا له في ص 45:

وذو إشارة كأى في الصفة ... إن كان تركها يفيت المعرفة

"ذو إشارة: المنادى الذي هو إشارة" يريد: أن المنادى إذا كان اسم إشارة فإنه يحتاج - كأى - إلى نعت معرفة مرفوعة مقرونة "بأل" من اسم جنس، أو اسم موصول. ولا يصح هنا أن يكون نعت اسم إشارة مثله - كما سيجيء في رقم 2 من ص 50 وبين أن حاجة اسم الإشارة للنعت واجبة إن أدى ترك النعت إلى عدم معرفة المشار إليه. أما إذا لم يؤد لذلك فالنعت ليس واجبا.

2 في ص 36.

3 لأن التابع سيعرب في هذه الحالة صفة، أو عطف بيان، وكلاهما مفرد، فيدخل في القسم الرابع الذي يجوز فيه الأمران.

(48/4)

.....

زيادة وتفصيل:

1- يجب إفراد "أى، وأية" عند وقوعهما منادى؛ فلا يصح أن تلحقهما علامة تنثية، أو جمع؛ سواء أكانت صفتهم مفردة أم غير مفردة؛ نحو: يا أيها الناصح اعمل بنصحك أولا - يا أيها المتنافسان ترفعا عن الحقد - يا أيها الطلاب أنتم ذخيرة البلاد. يا أيتها الناصحة اعلمي ... - يا أيتها المتنافستان - يا أيتها الطالبات اعملن ... أما من جهة التأنيث والتذكير فالأفضل الذي يحسن الاختصار عليه عند النداء - وإن كان ليس بواجب - هو أن تماثل كل منهما صفتها، فمثال التذكير ما سبق، ومثال التأنيث أيضا: يا أيتها الفتاة أنت عنوان الأسرة - يا أيتها الفتاتان أنتما عنوان الأسرة

- يا أيتها الفتيات أنتن عنوان الأسرة. ويجوز في "أي" المجردة من التاء، عدم المماثلة "ولكنه ليس الأحسن" فتظل بصورة واحدة للمذكر والمؤنث، ولا يصح هذا في "أية" المختومة بالتاء، فلا بد من تأنيث صفتها المؤنثة.

ولا بد من وصف "أي وأية" عند نداءهما؛ إما باسم تابع في ضبطه لحركتهما اللفظية الظاهرة وحدها 1 معرف بأل الجنسية في أصلها، وتصير بعد النداء للعهد الحضوري، وإما باسم موصول مبدوء بأل 2، وإما باسم إشارة مجرد من

---

1 يجيز فيه بعض النحاة النصب - طبقا لما سبق في رقم 3 من هامش ص 46 مراعاة للمحل كظاها- أما الذين يمنعون النصب فحجتهم أن نصبه لم يرد في المسموع.

2 اشترط "الهمع" ج 1 ص 175 أن يكون الموصول مصدرا بأل، وصلته خالية من الخطاب؛ فلا يقال: يا أيها الذي قمت. في حين نقل الصبان "ج 3 أول فصل: تابع المنادى" صحة ذلك قائلا ما نصه: "ويجوز: يا أيها الذي قام، ويا أيها الذي قمت". ا. ه. والظاهر أن الذي منعه "الهمع" ليس بالمنوع، ولكنه غير الأفصح في الكلام المأثور؛ بدليل ما قرره أكثر النحاة ونصه: "كما نقله الصبان ج 3 أول تابعا لمنادى؛ تعليقا على المثال النحوي الذي عرضه الأشموني؛ وهو: يا تميم كلهم، أو كلكم".

"الضمير في تابع المنادى يجوز أن يكون بلفظ الغيبة؛ نظرا إلى كون لفظ المنادى اسما ظاهرا، والاسم الظاهر من قبيل الغيبة، ولفظ الخطاب؛ نظرا إلى كون المنادى مخاطبا؛ فعلمت أنه يجوز أيضا يا زيد نفسه، أو نفسك. قاله الدماميني ...". ا. ه. ثم قال الصبان بعد ذلك: "ويجوز يا أيها الذي قام ويا أيها الذي قمت". ا. ه.

وقد أشرنا لما سبق في ج 1 م 19 ص 184 وفي ص 343 أيضا.

(49/4)

---

كاف الخطاب 1، ويتحتم - في الرأي الأشهر والأولى - أن يكون اسم الموصول واسم الإشارة تابعين في ضبطهما لحركة المنادى الشكلية الظاهرة وحدها؛ فيكون كل منهما مبنيا في محل رفع فقط 2؛ تبعا لصورة المنعوت - المنادى - نحو: يا أيها العلم الحقائق، تحية، ويا أيتها الراية العزيزة سلمت على الأيام، أو: يا أيها الذي يخفق فوق الرؤوس، ويا أيتها التي ترفرفين سلمت ... ومن الأمثلة قوله تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُبْطِلُوا صِدْقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى } وقوله تعالى:

{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا، وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا } ، وقول الشاعر:

أيها ذا الشاكي وما بك داء ... كن جميلا تر الوجود جميلا

فإن كانت "أل" ليست جنسية بأن كانت زائدة في أصلها ولكنها صارت بعد النداء للعهد كالمحمدين، أو: زائدة لازمة لأنها قارنت الوضع؛ مثل: السموءل والتسع، أو غير لازمة، مثل اليزيد، أو للمح الأصل كالحارث، أو للغلبة كالنجم ... -لم يصح النعت بما دخلت عليه؛ فلا يقال: يا أيها السيف، ولا يا أيها الحرب، لرجلين اسمهما: سيف وحرب، ولا يا أيها الحمدان ... أو المحمدون. وكذلك لا يقال: يا أيها ذاك العالم؛ لاشتمال الإشارة على كاف الخطاب<sup>1</sup>. وإذا وصفت "أي وأية" باسم الإشارة السالف فالأغلب وصفه أيضا باسم مقرون بأل، كالبيت المتقدم<sup>3</sup> ...

2- إذا اقتضى الأمر وصف اسم الإشارة المنادى أو غير المنادى فالأغلب أن يكون الوصف معرفة مبدوءة بأل الجنسية بحسب أصلها "وتصير بعد النداء

- 
- 1 و1 منعا لاشتمال الجملة الواحدة -في غير الندبة- على خطابين لشخصين مختلفين، بالإيضاح الذي سبق "في رقم 6 من هامش ص31" سواء أوجدت إضافة؛ كالمثال الذي هناك، أم لم توجد؛ كالمثال الذي هنا.
- 2 وبعضهم يميز النصب، على المحل -طبقا لما سلف في رقم 1 من هامش ص94.
- 3 وفي الجزء الثالث م114 ص337 إشارة لهذا.

(50/4)

---

للعهد الحضورى"، أو: باسم موصول مبدوء "بأل"1، نحو: يا هذا المتعلم، حصن نفسك بالخلق الكريم، والطبع النبيل؛ فإن في هذا التخصيص كمال الغاية، وتتمام المقصد - يا هؤلاء الذين آمنوا كونوا أنصار الله ... ، ولا يصح أن يكون النعت اسم إشارة<sup>2</sup>. ومن الجائز إعراب هذا الاسم المبدوء "بأل" عطف بيان؛ سواء أكان مشتقا كالمثال السالف، أم غير مشتق؛ نحو: يا هذا الرجل ... لكن الأحسن إعراب المشتق نعتا، وإعراب الجامد عطف بيان.

ويقول النحاة: ليس من اللازم أن يوصف اسم الإشارة إلا إذا كان وصله لنداء ما بعده، ولم يكن هو المقصود بالنداء؛ لدليل يدل على ذلك. أما إن قصد نداء اسم الإشارة، وقدر الوقف عليه "بأن عرفه المخاطب بدون نعت، كوضع اليد عليه ... "

فلا يلزم نعته. ولا رفع نعت نعته<sup>3</sup>.

3- يتردد في هذا الباب لفظ: "المنادى المبهم" يريدون به: "المنادى الذي لا يكفي في إزالة إبهامه النداء، ومجرد القصد والإقبال، وإنما يحتاج معه إلى شيء آخر يكمل تعريفه"، ويقصدون: "أي". و"أية" واسم الإشارة لشدة احتياج كل منها إلى الصفة بعده.

أما في غير النداء فيريدون بالاسم المبهم: الإشارة، واسم الموصول<sup>4</sup> ... وبعض الظروف وأسماء الزمان التي سبق الكلام عليها في بابها من الجزء الثاني.

---

1 انظر رقم 1 من هامش ص 47 السابقة لأهميته.

2 سبق النص على هذا في رقم 1 من هامش ص 48 وهناك شروط أخرى يجب تحقيقها إذا كان المنعوت اسم إشارة. وقد سبق بيانها في باب النعت "ج 3 م 114 ص 377".

3 لأن حكم نعت النعت في هذه الحالة هو حكم النعت.

4 طبقا لما سبق في أول الموصول ج 1 م 26.

(51/4)

---

3- ويجوز رفع التابع ونصبه في المفرد من نعت، أو عطف بيان، أو تأكيد، وكذلك في النعت المضاف المقرون بأل<sup>1</sup>، وفي عطف النسق المقرون "بأل"؛ نحو: يا معاوية الحلیم؛ بلغت بالحلم المدى. أو الواسع الحلم، بنصب كلمتي: الحلیم، و"الواسع" مراعاة لمحل المنادى، وبضمهما مراعاة صورية شكلية للحركة اللفظية الظاهرة في المنادى من غير أن يتأثر النعت ببناء المنادى؛ فالمنادى مبني على الضم، أما النعت فمعرب شكلا، ولكن الحركة التي على آخره حركة عرضية، لا تدل على إعراب أو بناء؛ ولهذا يجب تنوين التابع إذا خلا مما يعارض التنوين كأل والإضافة، "كما سبق" 2 فقد أريد منها أن تشابه حركة المنعوت في الصورة اللفظية المحضة. ويقال في إعراب النعت ما أشرنا به، وهو: أنه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الضمة التي جاءت للإتباع والمشاركة بين حركة النعت ومتبوعه المنادى<sup>3</sup>، ومن التسامح في التعبير أن يقال في هذا التابع مرفوع. ومثل: يا أحمد المتنبي قتلك غرورك. برفع "المتنبي" أو نصبه على التوجيه السالف. ومثل: أنتم ذخيرة الوطن يا طلاب أجمعون، أو أجمعين، برفع كلمة: أجمعون، أو نصبها، ومثل: يا محزون والمكروب، إن حمل الهموم جنون ... وفي هذه الصورة الأخيرة، لا

يصح اعتبار التابع كالمنادى المستقل عند من يرى ذلك، ولا ملاحظة حرف نداء قبله؛ إذ لا يجتمع هنا حرف النداء و"أل" 4 ...

1 افتترانه "بأل" يقتضي أن تكون الإضافة غير محضة؛ لأنها هي التي تجتمع و"أل".  
وتكاد تنحصر هذه الإضافة في تابع واحد هو النعت؛ لأن الغالب عليه الاشتقاق حيث تشيع تلك الإضافة. أما عطف البيان فالأغلب أن يكون جامدا؛ فلا تجتمع فيه الإضافة و"أل". وأما التوكيد المعنوي فألفاظه معارف - كما سبق في بابه - فلا تقترن "بأل" التي للتعريف. ومن المهم ملاحظة الفوارق بين هذا التابع الذي يجوز فيه الأمران، والتابع الذي يجب نصبه، وقد سبق في "1" ص 73.  
2 في ص 45.

3 يتضح الرفع الصوري بما في رقم 1 من هامش ص 47 ولا ينطبق الحكم السابق على النعت المنادى النكرة المقصودة إلا بشرط أن يكون طارئا بعد ندائها. أما النعت السابق على ندائها فيجعلها شبيها بالمضاف واجب النصب "كما سبق في ص 28" فيتعين نصب النعت.  
4 انظر ما سبق متصلا بعطف النسق ص 34.

(52/4)

4- ويعتبر التابع كالمنادى المستقل عند فريق من النحاة دون فريق 1 إذا كان بدلا، أو كان عطف نسق خاليا من "أل" 2؛ فيبنى كل منهما على الضم إن كان مفردا معرفة - بالعلمية أو بالقصد- وينصب إن كان مضافا أو شبيها بالمضاف؛ فمثال البناء على الضم: يا جيش قادة 3 وجندا أنت حمى البلاد، ببناء كلمة: "قادة" على الضم، كبنائها لو كانت منادى. وكذلك لو قلنا: يا قادة وجنود أنتم حمى البلاد؛ فتبنى كلمة: "جنود" على الضم ما دام الخطاب لمعين في الصورتين.  
ومثال النصب: يا جيشُ جيشَ الوطن تيقظ، أو: يا شباب وغير الشباب، لا تقصروا في إغاض البلاد. بنصب كلمتي "جيش" و"غير"، لإضافتهما، فهما في حكم المسبوقتين بأداة النداء ...

والأحسن عند مجازاة هذا الفريق الأخذ بالرأي القائل: إن عامل البناء على الضم وعامل النصب هو حرف النداء المذكور في أول الجملة 4 ...

وأفضل من كل ما سبق الاقتصار على النصب؛ مجازة للفريق الآخر الذي لا يوافق على اعتبار البديل وعطف النسق المجرد من "أل" في حكم المنادى المستقل للأسباب التي أسلفناها5.

ج- وإن كان المنادى6 مما يصح نصبه وبناءؤه على الضم فأمره محصور

- 
- 1 سبق عرض الرأيين في رقم 4 من هامش ص41.
  - 2 لأن المبدوء بأل لا ينادى إلا في مواضع سبقت في ص36.
  - 3 على اعتبار كلمة: "قادة" بدل جزء من كل، برغم خلوها من الضمير؛ لأن المبدل منه قد استوفى كل أقسامه، أو لأن الضمير الرابط محذوف؛ أي: قادة منه وجند.
  - "وقد سبق تفصيل هذا في ج3 ص487 م23 باب: البديل".
  - 4 لن يترتب على الأخذ بهذا الرأي فساد، وهو خال من كل اعتراض ينشأ عن الرأي القائل إن العامل هو الحرف: "يا" المحذوف الملحوظ، أو عامل آخر محذوف؛ كفعل أو شبهه. وقد تقدم "في رقم 4 من هامش ص41" تفصيل الرأيين، وسبب الترجيح.
  - 5 في رقم 4 من هامش ص41.
  - 6 هذا هو القسم الأخير من الأقسام الثلاثة التي سبقت الإشارة إليها في أول ص40.

(53/4)

---

-غالباً- في نوعين، لكل منهما حكمه وحكم تابعه.

أولهما: المنادى الموصوف بكلمة "ابن" أو "ابنة"، وقد سبق تفصيل الكلام عليه1....

ثانيهما: المنادى المفرد الذي تكرر لفظه بشرط إضافة اللفظ الثاني المكرر: سواء أكان المنادى المفرد علماً، أم اسم جنس، أم اسماً مشتقاً2 فمثال المكرر العلم: يا صلاح صلاح الدين الأيوبي: ما أطيب سيرتك!! وقول الشاعر:

أيا سعد سعد الأوس كن أنت ناصراً ... ويا سعد سعد الخزرجين الغطارف

أجيباً إلى داعي الهدى، وتمنيا ... على الله في الفردوس منية عارف

ومثال اسم الجنس المكرر: يا غلام القوم كن أميناً على أسرارهم، ومثال المشتق المكرر:

يا راصد راصد النجوم. ماذا رأيت من عجائب الكون؟ ...

وحكم المنادى في مثل هذا الأسلوب جواز النصب، والبناء على الضم. وحكم التابع وجوب النصب في الحالتين؛ طبقاً للبيان التالي:

1- ففي حالة نصب الأول -أي: المنادى- يكون السبب راجعا إما: لاعتبار هذا المنادى مضافا للمضاف إليه المذكور في الكلام، والاسم الثاني المكرر مقحما 3 بين المتضايقين "ويعرب توكيدا لفظيا للأول، أو مهملا زائدا" ... وإما: لاعتبار المنادى، مضافا إلى محذوف يماثل المذكور؛ وأصل الكلام: يا صلاح الدين صلاح الدين بإضافتين في الأسلوب الواحد، ويكون الاسم الثاني منصوبا على هذا لرأي -توكيدا لفظيا 4 أو: بدلا، أو: عطف

- 
- 1 في ص 18 و 20 و 21 بيان إعرابهما عند وقوعهما نعتا للمنادى.
- 2 سبب النصب على هذه الأنواع الثلاثة: أن بعض النحاة لا يوافق إلا على العلم.
- 3 أي: متوسطا بين شيئين متلازمين؛ وتوسطه بينهما -كما سيذكر- إما لأنه توكيد لفظي للأول، أو: لأنه زائد في رأي قوي يبيح زيادة الأسماء زيادة مطلقة لا توصف فيها بإعراب ولا بناء تبعا للبيان الذي في رقم 3 من هامش الصفحة التالية والأول أحسن؛ إذ لا خلاف في صحته.
- 4 لا يقال: كيف يعرب توكيدا لفظيا مع اتصاله بما لم يتصل به الأول، ومعا اختلاف نوع التعريف بينهما؛ إذ تعريف الأول بالعلمية أو بالنداء -على خلاف في ذلك؛ سبق تفصيله في رقم 2 من هامش ص 11- وتعريف الثاني بالإضافة؛ لأنه لا يضاف إلا بعد تجرده من العلمية؟
- لا يقال ذلك؛ لأنه يكفي في التوكيد اللفظي ظاهر التعريف وإن اختلف جهته، أو اتصل به شيء "كما سبق في باب التوكيد ج 3 ص 388 م 16".

(54/4)

- 
- بيان، أو: مفعولا به لفعل محذوف، أو: منادى بحرف "يا" المحذوف 1. ومع جواز هذه الخمسة يحسن اختيار الأنسب منها للسياق، والأوضح في أداء الغرض.
- وجدير بالتنوين أننا إذا اعتبرنا الثاني مقحما بين المتضايقين، وأعربناه توكيدا لفظيا، "مسايرة للأحسن" وجب اعتبار فتحته إعراب 2 كالمتبوع. أما إذا اعتبرناه زائدا 3 فهو مهمل لا يعرب توكيدا. ولا بدل، ولا غيرهما، وفتحته هي فتحة ماثلة ومشابهة للأول؛ فلا توصف بأنها فتحة بناء أو إعراب، وإنما هي حركة صورية للمشكلة المجردة ...
- 2- وفي حالة بناء الأول على الضم -لأنه مفرد معرفة- يكون مبنيا على الضم في محل



نصب، فينصب الثاني إما على اعتباره توكيدا لفظيا، أو بدلا، أو عطف بيان، مراعى في الثلاثة محل المنادى. وإما على اعتباره منادى مضافا مستقلا، أو على اعتباره مفعولا به لفعل محذوف 4 ...

1 ويجوز اعتبار الاسمين المذكورين بعد حرف النداء جزأين مركبين معا كتركيب الأعداد: ثلاثة عشر - أربعة عشر، وأخواتها؛ فيكون المنادى مجموعهما مضافا إلى ما بعد الثاني، وهذا المضاف منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة البناء الأصلي "وهي حركة فتح الجزأين" فالفتحة التي على آخر الثاني هي فتحة البناء الأصلي، وليست فتحة الإعراب الآتية للنداء. أما الفتحة التي على آخر الاسم الأول فلا شأن لها بإعراب أو بناء؛ لأنها حركة هجائية لضبط بنية الحرف الهجائي التي هي فوقه. 2 على هذا الإعراب يصح الفصل بين المتضايقين بالتوكيد اللفظي؛ لاتحاده بالأول لفظا ومعنى، وتكون فتحة التوكيد فتحة إعراب. وكان حقه أن ينون ولكن يغتفر عدم تنوينه بقصد المشاكلة بين الاسمين.

3 وإذا كان زائدا -عند من يجيز زيادة الأسماء- فالفصل به جائز بين المتضايقين، ولا يعتبر فصلا، لاتحاده بالأول لفظا ومعنى - كما سبق - وكان حقه التنوين، فترك للمشاكلة بين الاسمين، وعلى هذا فتحته فتحة إتباع للأول؛ لا توصف بإعراب ولا بناء. 4 وإلى هذا القسم "ج" يشير ابن مالك في بيت ختم به هذا الفصل: في نحو: سعد سعد الأوس ينتصب ... ثان، وضم، وافتح أولا تصب أي: في مثل: يا سعد سعد أوس -وamنادى وتابعه علمان في المثال- يجب نصب الثاني منهما. أما أولهما فقد طالب بضمه، أو فتحه، وحكم بالإصابة في الأخذ برأيه، والقاعدة - كما تضمنها البيت غاية في الإيجاز، وتفصيلها وإيضاحها على الوجه الأنسب معروض في الشرح.

(55/4)

زيادة وتفصيل:

إذا كان الاسم الثاني غير مضاف؛ نحو: يا صلاح، صلاح، أو: يا سعد سعد ... ، جاز

بناؤه على الضم؛ إما باعتباره "وهذا هو الأحسن" منادى حذف قبله حرف النداء "يا"، وإما باعتباره توكيدا لفظيا يساير -هنا- لفظ المنادى في البناء، ويجوز نصبه باعتباره توكيدا لفظيا تابعا لحل المنادى.

ولا يصح إعرابه بدلا؛ لأن البدل والمبدل منه لا يتحدان في اللفظ إلا بشرط أن يفيد البدل زيادة في البيان والإيضاح، وكذلك لا يصح أن يكون عطف بيان؛ لأن الشيء لا يبين نفسه 1 ...

---

1 وإنما صح البدل والبيان في الحالة السابقة التي يكون فيها الثاني مضافا لتحقيق شرطهما فيه - كما سبق في ج 3 ص 401 عند تعريف عطف البيان.

(56/4)

---

ملخص موجز يتضمن ما سبق من أحكام توابع المنادي:

جميع توابع المنادى يصح نصبها 1، إلا فيما يأتي:

1- أن يكون المتبوع -المنادى- هو لفظ "أي" أو "أية" أو اسم إشارة. فيجب في حركة نعتها مشابقتها لحركة المتبوع مشابحة صورية فقط "أو نقول بالعبرة التي فيها التسمح: يجب رفع النعت في المظهر الشكلي، بقصد مماثلة حركته لحركة المنادى - بالتفصيل الذي سبق 2، نحو: يا أيتها الفتاة، من كثر كلامه كثر خطؤه. ومثل: يا هذا الغلام لا تنس شكر من أحسن إليك.

2- أن يكون المتبوع -المنادى- مبنيا على الضم والتابع بدلا، أو عطف نسق مجردا من "أل"؛ فحكمهما حكم المنادى المستقل؛ عند فريق من النحاة. أما غيرهم فيجيز النصب -وهو الأنسب؛ ليكون حكم النصب عاما شاملا- نحو: جزيت خيرا يا عائشة زوج الرسول، فلقد كنت مرجعا وثيقا في شئون الدين -يا خديجة وعائشة كنتما خير عون للنبي صلى الله عليه وسلم.

3- أن يكون المنادى مجرورا باللام في الاستغاثة وما يلحق بهما؛ فيجب جر التابع، وهذا هو المشهور -أو نصبه 3، نحو: يا للغي الممتلى للجائع، ويا للقادر القوي للعاجز.

---

1 قد يكون هذا النصب واجبا في مواضع، وجائزا في أخرى. فهو في الحالتين صحيح.

2 في رقم 2 ص 45.

3 كما سيجيء في ص 80.

(57/4)

المسألة 131: المنادى المضاف إلى ياء المتكلم 1

هذا المنادى قسمان: قسم صحيح الآخر. وما يشبهه 2، وقسم معتل الآخر، وما يلحق به 3.

أ- فحكم صحيح الآخر وما يشبهه إذا كانت إضافتهما لياء المتكلم محضة 4

1 لهذا الموضوع صلة قوية بموضوع: "المضاف إلى ياء المتكلم" الذي ليس منادى، وقد سبق الكلام عليه في الجزء الثالث، م 97 ص 137، ولا يكاد أحدهما يستغني عن الآخر. وستجئ إشارة في آخر الباب ص 67 إلى إضافة الأسماء الخمسة.

2 صحيح الآخر هو: ما ليس مختوما بأحد أحرف العلة الثلاثة "الألف، الواو، الياء". ومعتل الآخر؛ هو: ما في آخره حرف منها، فإن كان هذا الحرف ساكنا وقبله حركة تناسبه فهو حرف علة، ولين، وإن لم تكن قبله حركة تناسبه مع سكونه فهو حرف علة، ولين، وإن كان متحركا فهو حرف علة فقط. والمراد هنا: حرف المد -ولهذا إشارة في هامش ص 105 رقم 2.

أما الذي يشبه صحيح الآخر، أو المعتل الآخر الذي يشبه الصحيح فهو ما في آخره حرف متحرك من حرفي العلة "الواو، الياء" مع سكون ما قبله، مثل صفو، شجو، نهي، غي... وقد يكون الحرفان مشددين، أو مخففين؛ نحو: مرمي، مغزو، ظبي، دلو... أما الألف فساكن مفتوح ما قبله دائما. ومن الشبيه أيضا: المختوم بياء مشددة للنسب ونحوه؛ "مما لم يكن نتيجة إدغام ياءين إحداهما ياء المتكلم" نحو: عبقرى، بهي، شافعي، كرسى.. فخرج نحو: خليلي وصاحبي ووبني، وكاتبتي.. فلهذا النوع -ويسمى: "الملحق بالمعتل الآخر" - كما سيجيء في الرقم التالي، وفي رقم 1 من ص 722 -حكم خاص موضح في باب المضاف إلى ياء المتكلم من الجزء الثالث، وله موجز هنا آخر الباب ص 65.

3 الملحق به هو: المثنى، وجمع المذكر، إذا أضيفا، وحذفت نونهما للإضافة، وختم آخرهما بالعلامة الخاصة بإعراب كل؛ وهي: الألف والياء للمثنى، والواو والياء لجمع

المذكر السالم. فهذه العلامات ليست من بنية الكلمة، ولا تعد من حروفها، وإنما هي طارئة على آخرها لغرض الإعراب؛ بخلاف حرف العلة فإنه معدود من حروف الكلمة الثلاثية وجزء من بنيتها، وليس طارئاً للغرض الإعرابي؛ لهذا لا يدخل في عداد المعتل كل من المثنى وجمع المذكر السالم إذا أضيفا وحذفت نونهما للإضافة وإنما يسميان ملحقان بالمعتل، لاشتراكهما معه من المظهر الشكلي، وفي بعض الأحكام التي سنعرفها في "ب" ص 65.

4 أما حكم غير المحضة فيجيء في ص 63.

(58/4)

ومباشرة 1 ما يأتي:

1- وجوب النصب بفتحة مقدرة إن كان المنادى مفرداً<sup>2</sup>، أو جمع تكسير، أو جمع

مؤنث سالماً، ومن الأمثلة قول الشاعر يعاتب:

يا أخي، أين عهد ذاك الإخاء؟ ... أين ما كان بيننا من صفاء؟

وقول الآخر:

سألني عن النهار جفوني ... رحم الله -يا جفوني- النهارا

ونحو: يا زميلاتي لكن تقديري وإكباري، ونحو: يا سعي قد بلغت بي المدى. ويا صفوي إن أطلت الغياب فلن تهدأ نفسي ...

فكلمة: "أخ، جفون، زميلات"، "سعي، صفو" وأشباهها، منادى مضاف منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الكسرة التي جاءت لمناسبة الياء. "لأن هذه الياء يناسبها كسر ما قبلها" والياء مضاف إليه، مبنية على السكون في محل جر 3 ...

2- يصح في هذه الياء ست لغات، بعضها أقوى وأكثر استعمالاً من بعض. هي 4:

حذف الياء مع بقاء الكسرة قبلها دليلاً عليها؛ كآلية الكريمة: {وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا} 5 ونحو: استقبل العالم المخترع أعوانه وهو يقول: أهلاً يا جنود، أهلاً يا رجال، أنتم الفخر، ومجد البلاد.

1 أي: بغير فاصل بين المتضايقين، وإلا تغير الحكم على الوجه الآتي في ص 64 حيث يتعرض للفصل، وللإضافة غير المحضة..

2 أما المثنى وجمع المذكر السالم فملحقان بالمعتل -كما قلنا في رقم 3 من هامش

الصفحة السالفة- ولهما حكمهما الخاص وسيأتي في ص 66.

3 للإعراب المقدر "أو: التقديري" وكذا الإعراب المحلي أهمية وآثار لا يمكن إغفالها، وقد أوضحناها في باهما الخاص، وهو باب: "المعرب والمبني" ج 1 م 6 ص 84، وم 16 ص 198.

4 آثرنا الترتيب الآتي على غيره؛ مجازة لكثير من النحاة اختاروه؛ بحجة أنه المطابق للوارد من كلام العرب، كثرة وقلة. وواجب المتكلم أن يتخير من هذه اللغات المتعددة ما هو أنسب للمقام، وأبعد من اللبس عند عدم القرينة؛ كالصورة الثانية والثالثة؛ حيث ثبتت في كل منهما الياء.

5 وقوله: {يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ} .

(59/4)

---

والإعراب كالسالف، إلا أن الياء محذوفة هنا ...

بقاؤها مع بنائها على السكون في محل جر، للإضافة؛ نحو: يا جنودي ... يا رجالي ... بقاؤها على الفتح بعد فتح ما قبلها، ثم قلبها ألفا 1؛ نحو: يا فرحا بإنجاز ما فرض الله، ويا حسرتا على التقصير ... "والأصل 2: يا فرحي، يا حسرتي ... ؛ فصار: يا فرحي ... ، يا حسرتي ... ، ثم صار: يا فرحا ... يا حسرتا ... " والمنادى هنا منصوب -والأيسر أن يكون منصوبا بالفتحة الظاهرة- وهو مضاف، وياء المتكلم المنقلبة ألفا مضاف إليه، مبنية على السكون في محل جر 3 ... ويجوز في هذه الصورة أن تلحقه هاء السكت عند الوقف؛ فتقول: يا فرحاه ... يا حسرتاه ... قلب الياء ألفا على الوجه السالف، وحذف الألف، وترك الفتحة قبلها دليلا عليها؛ نحو: يا فرح ... ، يا حسرة ... وفي هذه الحالة يكون المنادى منصوبا مضافا، وياء المتكلم المنقلبة ألفا، المحذوفة، هي المضاف إليه 4 ...

---

1 لتحركها وفتح ما قبلها؛ تطبيقا لقواعد الإعرال والإبدال.

2 هذا الأصل -كغيره، أمثاله الكثيرة- خيالي محض. ومجرد فرض لا يعرف عنه العرب الأوائل شيئا. وإنما يراد منه ما يراد من أكثر الفروض المتخيلة؛ تيسير الوصول إلى النتائج والحقائق من طريق واضح مألوف. ومعلوم أن هذه الأصول الخيالية والفروض - كما رددنا في مناسبات متعددة- ليست مقصورة على الصناعة النحوية، فالنحاة في

هذا كغيرهم من المشتغلين بسائر العلوم اللغوية وغير اللغوية. وقد أحسنوا وأفادوا، إلا حين يسرفون أو يتعسفون.

3 وإنما كان الأيسر والأوضح إعرابه منصوبا بالفتحة الظاهرة للفرار مما يتكلفه بعض المعربين حين يقولون: إنه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الكسرة المنقلبة فتحة لمناسبة الياء المنقلبة ألفا. وحجتهم: أنهم يريدون تسجيل الأطوار كلها، ولو أدى الأمر إلى الإطالة.

4 يقول ابن مالك في حكم الصحيح وشبهه، واللغات المتعددة التي في ياء المتكلم إذا كانت هي المضاف إليه:

واجعل منادى صح إن يصف ليا ... كعبد، عبدي - عبد، عبدا، عبديا  
"صح= أي: صح آخره عبديا= أصلها: عبدي، وزيدت في آخرها ألف لأجل الشعر"  
يريد: إذا أضيف المنادى صحيح الآخر فاجعله كعبد، عبدي ... أي: على مثال واحد مما يأتي - ولم يذكرها مرتبة على حسب كثرة استعمالها. =

(60/4)

---

بقيت اللغة السادسة؛ "وهي أضعف نظائرها، ولا تكاد تخلو من لبس في تبين نوعها، ومن اضطراب في إعرابها<sup>1</sup>؛ ولهذا يجب اليوم إهمالها، تبعاً لرأي من أهمها من النحاة القدامى، فلم يذكرها بين اللغات الجائزة.

وتتلخص في حذف "الياء" - مع ملاحظتها في النية - وبناء المنادى على الضم "كالاسم المفرد المعرفة". ويقع هذا في الكلمات التي تشيع إضافتها، ليكون العلم بشيوع إضافتها قرينة ودليلاً على حذف المضاف إليه، وأنه محذوف في اللفظ لكنه ملاحظ<sup>2</sup> في النية ... كالكلمات: رب، وقوم، وأم، وأب ... وأشباهها مما يغلب استعماله مضافاً؛ نحو: يا رب، وفقني إلى ما يرضيك - يا قوم، لا تتوانوا في العمل لما يرفع شأنكم - يا أم، أنت أكثر الناس عطفاً علي، ويا أب، أنت أشدهم عناية بي ... ومما سبق يتبين أن ثلاثاً من اللغات الست تقتضي حذف الياء، وثلاثاً أخرى تقتضي إثباتها.

---

= يا عبد: مثال لما حذفت فيه ياء المتكلم مع بقاء الكسرة قبلها دليلاً عليها - يا عبدي؛ لثبوت ياء المتكلم الساكنة المكسور قبلها - يا عبد: للمنادي الذي قلبت معه

ياء المتكلم ألفا مفتوحا ما قبلها، وحذفت الألف - يا عبدا ... كالسابق، ولكن من غير ياء المتكلم المنقلبة ألفا - يا عبدي: للمنادى الذي أضيف لياء المتكلم المبنية على الفتح؛ فهذه خمس لغات اكتفي بها. ولم يتعرض للسادسة التي يحذف فيها المضاف إليه، ويبنى الاسم بعده على الضم، وقد شرحناها. وساق بعد هذا بيتا سيجيء شرحه في مكانه المناسب من هامش ص 65 هو:

وفتح أو كسر، وحذف الياء استمر ... في: "يابن أم"، "يابن عم" لا مفر  
1 سبب الاضطراب في إعرابها اختلافهم الشديد في الحكم على نوع المنادى: أيراعى أصله من ناحية أنه مضاف؛ فيكون منادى منصوبا بفتحة مقدرة، منع من ظهورها الضمة التي جاءت لمشاكبته بالنكرة المقصودة في التعريف بالنداء وقصد الإقبال، "ولا بالعلمية، ولا بالإضافة، ولا بـأل" - أم يراعى حالته الحاضرة من ناحية بنائه على الضم. وهذا الخلاف ليس شكليا، وإنما له أثره في التوابع؛ أ تكون واجبة النصب حتما، نتيجة للرأي الأول، أم يكون شأنها شأن توابعها لمنادى المبني على الضم، ولها أحكام مختلفة، سبق شرحها في ص 40 وما بعدها؟

2 لأنها -وهي المشهورة بالإضافة- تدل إذا لم تكن مضافة إلى اسم ظاهر، أو إلى ضمير لغير المتكلم على أنها مضافة للمتكلم، والمتكلم أولى بذلك؛ لأن ضميره الياء يحذف أكثر من غيره.

(61/4)

---

3- إن كان المنادى الصحيح الآخر هو كلمة "أب"، أو "أم" جاز فيه اللغات الست السابقة، ولغات أربع أخرى؛ وهي:

حذف ياء المتكلم، والإتيان بتاء 1 التأنيث الحرفية عوضا عنها، مع بناء هذه التاء الحرفية على الكسر، أو على الفتح -وكلاهما كثير قوي- أو على الضم، وهو قليل، ولكنه جائز؛ نحو: يا أبت أنت كافلنا، ويا أمت، أنت راعيتنا ...

والمنادى في هذه الصور الثلاث منصوب بفتحة ظاهرة 2 دائما. وهو مضاف. وياء المتكلم المحذوفة مضاف إليه. وجاءت تاء التأنيث عوضا عنها، مع بقائها حرفا للتأنيث كما كانت، وليست المضاف إليه ...

والصورة الرابعة -وهي أقلها من السماع الوارد، ولا يصح القياس عليها: الجمع بين تاء التأنيث السالفة التي هي العوض. وألف بعدها أصلها ياء المتكلم؛ نحو: يا أبتا ... يا

أمنّا.

وكقول الشاعر:

يا أمتا أبصرتني راكب ... في بلد مسحفر 3 لاحب 4

وقول الآخر:

يا أبتا علك أو عساكا ... ..

وفي هذه الصورة جمع بين العوض -وهو التاء- والمعوض عنه، وهو: الياء المنقلبة ألفا. ولذا قال بعض النحاة: إن هذه الألف ليست في أصلها ياء المتكلم؛ وإنما هي حرف هجائي، وزائد لمد الصوت. وهذا الرأي أوضح وأيسر في إعراب تلك الصيغ المسموعة.

- 
- 1 سبقت الإشارة لهذا "في باب الإضافة لياء المتكلم ج 3 م 97 ص 146" والأكثر في هذه التاء أن تظل تاء عند النطق بها وقفا ووصلا، وأن تكتب تاء متسعة "أي" غير مربوطة" ويجوز كتابتها مربوطة، كما يجوز الوقف عليها بالهاء. لكن الأفضل الاقتصار على الرأي الأول الذي يقضي باعتبارها تاء متسعة في جميع أحوالها.
  - 2 لأن تاء التأنيث توجب فتح ما قبلها دائما. ولا داعي للإطالة بأنه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الفتحة التي جاءت لمناسبة التاء.

3 واسع.

4 معهود ممهد.

(62/4)

---

هناك صورة أضعف من هذه، وأندر استعمالا في السماع الوارد، حتى خصها كثير من النحاة بالضرورة الشعرية، نذكرها لنذكرها إذا صادفتنا في بعض الكلام القديم، هي الجمع بين هذه التاء وياء المتكلم بعدها، أو الجمع بين ياء المنقلبة ألفا والتاء بعدها. كقول الشاعر:

أيا أبتى 1، لا زلت فينا، فإنما ... لنا أمل في العيش ما دمت عائشا

وقول الآخر:

كأنك فينا يا أبات 2 غريب 3 ... ..

هذا، ولا تكون تاء التأنيث عوضا عن ياء المتكلم إلا في أسلوب النداء على الوجه السالف، دون غيره من الأساليب. ووجودها في آخر كلمتي: "أب، وأم" يحتمل استعمال



كل واحدة منهما منادى، ويمنع استعمالها في غيره 4 ...

ونشير إلى أمرين هامين:

أولهما: أن الأحكام السابقة كلها مقصورة على المنادى صحيح الآخر، وشبهه إذا كانت إضافتهما محضة - كما أسلفنا - 5 فإن كانت غير محضة فالمنادى واجب النصب بفتحة مقدرة قبل ياء المتكلم منع من ظهورها الكسرة التي لمناسبة الياء. وهذه الياء ثابتة دائما ومبنية على السكون أو الفتح؛ كقولهم: "يا رائدي للهدى وقيت الردى، يا مرشدي للخير صانك الله من الزلل". فالمنادى:

1 والأيسر في الإعراب أن تكون كلمة: "أب" منادى منصوب مضاف والتاء عوض عن الياء المحذوفة. أما المذكورة فحرف هجائي ناشئ من بناء التاء على الكسرة مع إشباع هذه الكسرة. أو: أن التاء للتأنيث اللفظي، والياء بعدها مضاف إليه، وقد فصلت التاء بين المتضايقين.

2 ويقال في الإعراب: "أب" منادى، منصوب، مضاف إلى ياء المتكلم المنقلبة ألفا، والتاء حرف للتأنيث اللفظي، يضبط بالفتحة، أو الكسرة، أو الضمة - كما سلف.

3 وإلى بعض ما سبق - في نداء "أب" أو "أم" - يقول ابن مالك باختصار:

وفي النداء: "أبت"، "أمت"، عرض ... واكسر، أو افتح، ومن الياء التاء عوض يريد: عرض في النداء أسلوب خاص، هو: يا أبت، يا أمت بكسرة التاء، أو فتحها، وقد ترك الضم - ثم صرح أن التاء عوض من ياء المتكلم المضاف إليه، واقتصر على هذا تاركا التفاصيل التي عرضناها.

4 انظر رقم "1" من ص 68.

5 في ص 58.

(63/4)

"رائد، ومرشد" منصوب وجوبا بفتحة مقدرة، والياء معهما مبنية على السكون أو على الفتح، ولا يصح حذفها. ولا بد معها أن يكون المنادى المضاف مفردا 1.

ثانيهما: أن تلك الأحكام مقصورة على النوع السالف من المنادى المضاف إضافة محضة، بشرط أن يكون مضافا للياء مباشرة؛ كما تقدم 2. فإن كان هو أو غيره من سائر أنواع المنادى مضافا إلى مضاف إلى ياء المتكلم وجب إثبات الياء وبنائها على

السكون، أو على الفتح 3 ... كقولهم: يا طالب إنصافي، لا أعلم لك منصفاً إلا  
عملك، إذا أحسنته جملك، وإذا أتقنته كملك، وقول الشاعر:  
يا لهف نفسي إن كانت أموركمو ... شقي، وأحكم أمر الناس فاجتمعوا  
فيجوز: "إنصافي، أو: انصافي - نفسي، أو نفسي؛ بإسكان الياء أو فتحها".  
ويستثنى من هذا الحكم أن يكون المنادى المضاف إلى مضاف لياء المتكلم هو لفظ:  
"ابن أم، أو: ابن عم، أو: ابنة أم، أو ابنة عم، أو بنت أم، أو بنت عم" فالأفصح 4 في  
هذه الصور حذف ياء المتكلم مع ترك الكسرة قبلها دليلاً عليها؛ "نحو: يابن أم كن  
على الخير معوانا لي، ويابن عم لا تقعد عن مناصرتي بالحق - يابنة أم ... يا بنت أم....

---

1 يفهم من كل ما سبق أن المنادى المضاف الذي إضافته غير محضة، لا بد أن يكون  
-في الغالب- وصفاً عاملاً، ولا بد أن يكون مفرداً أيضاً؛ لأن المثنى وجمع المذكر السالم  
ملحقان بالمعتل في حكمه، وسيجيء في ص 66 -فإذا أضيفا عند النداء لياء المتكلم  
وجب بناؤها على الفتح وحده- في الرأي الأصح.  
2 في ص 58 ...

3 ما لم تحتم الضرورة الشعرية الاختصار على أحدهما.  
4 قلنا: الأفصح؛ لأن هناك لغتين آخرين؛ أولاهما: إثبات الياء الساكنة، كقول الشاعر  
القديم في الرثاء:  
يابن أُمي، ويا شقيق نفسي ... أنت خلفتني لدهر شديد  
وثانيتهما: قلبها ألفاً؛ كقول الآخر:  
يابنة عما لا تلومي واهجعي .....

(64/4)

---

يا بنت عم ... " فالمنادى معرب منصوب، والمضاف إليه الأول مجرور بالكسرة الظاهرة  
قبل الياء المحذوفة.

ويجوز في الألفاظ السالفة حذف الياء بعد قلبها ألفاً، وقلب الكسرة قبلها فتحة؛  
فنقول: "يابن أم ... يابن عم ... يابنة أم ... يابنة عم ... يا بنت أم ... يا بنت  
عم...." قلبت ياء المتكلم ألفاً بعد قلب الكسرة التي قبلها فتحة، ثم حذفت ياء  
المتكلم المنقلبة ألفاً، وبقيت الفتحة قبلها دليلاً عليها. فيقال عند الإعراب: إن المضاف

إليه الأول مجرور بالكسرة المقدرة التي منع من ظهورها الفتحة التي جاءت للتوصل بها إلى قلب ياء المتكلم ألفا، وحذفت هذه الألف للتخفيف.

ويصح أن يقال في هذه الصورة: إن المنادى قد ركب مع ما أضيف إليه تركيباً مزجياً وصاراً معاً بمنزلة: "خمسة عشر" أو غيرها من الأعداد والألفاظ المركبة المبنية على فتح الجزأين. وعندئذ يقال في الإعراب: "يابن أم ... يابن عم - يابنة أم ... يابنة عم ... يا بنت أم ... يا بنت عم ... " "ياء" حرف نداء. وما بعدها منادى مضاف. منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها حركة البناء الأصلية التي هي فتح الجزأين، وياء المتكلم المحذوفة هي المضاف إليه. وتكون الفتحة التي على حرفي النون والتاء "في: ابن، وابنة، وبنت ... " حركة هجائية، لا توصف بإعراب ولا بناء 1 ...

ب- إن كان المنادى المضاف إلى ياء المتكلم معتل الآخر، أو ملحقا 2 به

---

1 ويجوز - في الألفاظ السالفة - شيء آخر؛ هو إهمال الياء المحذوفة، واعتبارها كأن لم توجد، مع اعتبار المنادى وما أضيف إليه بمنزلة الاسم المركب تركيباً مزجياً، وإعرابه مبنياً على الضم المقدر؛ كأنهما كلمة واحدة مفردة معرفة. ولا يخلو هذا الوجه - على صحته - من ليس يدعو للفرار منه.

وقد أشار ابن مالك إلى بعض الآراء السالفة في بيت سبقت الإشارة إليه في هامش ص 61، وهو:

وفتح أو كسر، وحذف الياء استمر ... في: "يابن أم" "يابن عم". لا مفر يابن أم، يابن عم، أصلهما: يابن أمي - يابن عمي. ويريد بهما: المنادى المضاف إلى مضاف لياء المتكلم، وأن حذف هذه الياء مستمر معهما - على الأرجح - وأن الحرف الذي قبل الياء المحذوفة يصح تحريكه بالفتحة أو بالكسرة، ولم يذكر السبب، واستغنى بما سبق عن غيره مما سردناه.

2 بيان هذا الملحق في رقم 3 من هامش ص 58.

(65/4)

---

فحكمه هو ما كان يجري عليه قبل النداء، وقد سبق تفصيله 1، ويتلخص في قاعدة واحدة 2؛ هي: سكون آخر المضاف دائماً، وبناء المضاف إليه على الفتح في الأفصح - وهذه القاعدة تنطبق على ما يأتي:

- 1- المقصور المضاف إلى ياء المتكلم؛ نحو: يا فتاي أنت عوني في السراء والضراء.
- 2- المنقوص المضاف إلى ياء المتكلم، وتدغم الياءان، وأولاهما ساكنة، والأخرى مبنية على الفتح؛ نحو: يا داعي للخير، لبيك من داع مطاع.
- 3- المثني وشبهه؛ وتدغم ياؤه ساكنة في ياء المتكلم المبنية على الفتح 3، كقول الشاعر في حديقة:

خذا الزاد يا عيني من حسن زهرها ... فما لكما دون الأزاهر من متع

4- جمع المذكر وشبهه؛ وتدغم ياؤه ساكنة في ياء المتكلم المبنية على الفتح؛ كقول الشاعر:

- يا سابقي إلى الغفران. مكرمة ... إن الكرام إلى الغفران تستبق
- 5- المختوم بياء مشددة. وليس تشديدها للإدغام؛ ففي كلمة مثل: عبقرى، يقال: أفرحتني يا عبقرى. بحذف الياء الثانية من المشددة، وإدغام الأولى التي بقيت في ياء المتكلم المفتوحة.
- ويصح حذف ياء المتكلم مع بقاء الياء المشددة قبلها مكسورة 4؛ نحو: يا عبقرى. لك إكباري وتقديري ...
- ويصح قلب ياء المتكلم ألفا وحذفها. مع فتح الياء المشددة قبلها؛ نحو: يا عبقرى ... أما المعتل الآخر بالواو فشأنه من فصلناه هناك.

---

1 ج 3 م 97 ص 137.

2 هذا التلخيص لا يكاد يغني عن الرجوع إلى ما سبق من تفصيل وإيضاح، وعرض صور هامة كثيرة.

3 طبقا لما سلف في رقم 1 من هاتين ص 64.

4 لتكون الكسرة دليلا على الياء المحذوفة.

(66/4)

---

.....

---

زيادة وتفصيل:

أ- يجري على الأسماء الخمسة: "أب، أخ، حم، هن، فم" عند ندائها مع إضافتها لياء

المتكلم ما يجري عليها بغير مناداتها. ذلك أن الرأي الفصيح الذي يحسن الاختصار عليه هو إضافتها بحالتها الحاضرة، دون إرجاع لامها المحذوفة "أي: دون إرجاع حرفها الأخير؛ وهو: "الواو" المحذوفة" إذ الشائع أن أصل أبو، أخو، حمو، هنو، فوه. والميم زائدتان في: "فم" وفي "فوه" ...

فإذا أضيفت تلك الأسماء -وهي مناداة، أو غير مناداة- أعربت على حسب حاجة الجملة؛ وكسر حرفها الأخير الحالي لمناسبة الياء<sup>1</sup>؛ فتقول: يا أي يا أخي، يا حمي، يا هني، يا في، ويصح في هذه: يا فمي.

وهناك رأي مستنبط من بضعة أمثلة مروية عن بعض القبائل، مؤداه: إرجاع الحرف المحذوف من آخر تلك الأسماء مع تسكينه قبل ياء المتكلم. وهذه الياء يجب بناؤها على الفتح، فتجتمع الواو والياء، وتسبق إحداهما بالسكون؛ فتقلب الواو ياء، وتدغم الياء في الياء<sup>2</sup>. ويكسر ما قبلها لمناسبتها؛ فتقول يا أي، يا أخي ... وفي هذه الصورة تكون الكلمة معربة بحركة مقدرة منع من ظهورها السكون الواقع على الياء الأولى لأجل الإدغام<sup>3</sup>.

أما "ذو" التي تعرب إعراب الأسماء الخمسة فلا تضاف لضمير المتكلم. ب- يجوز في كلمة: "ابنم" المبدوءة بهمزة الوصل، والمختومة بالميم الزائدة، ومعناها: ابن - إثبات الميم عند الإضافة وحذفها؛ نحو: يا بنمي، أو: يا بني؛ بإسكان الياء في الحالتين، وكسر ما قبلها.

---

1 فهي بهذا تشبه صحيح الآخر من ناحية أن آخرها الحالي صحيح، وأنه يجب كسره لمناسبة ياء المتكلم "وقد سبقت إشارة لهذا في مناسبة أخرى: ج 3 باب المضاف إلى ياء المتكلم ص 138 م 97".

2 إن كان أصل: "فم" هو "فيه" بالياء المحذوفة رجعت الياء ساكنة، وأدغمت في ياء المتكلم المبنيّة على الفتح.

3 وتكون الأسماء الخمسة كالمعتل؛ في إسكان آخرها وبناء الياء على الفتح.

(67/4)

---

المسألة 132: الأسماء التي لا تكون إلا منادى

من الألفاظ ما لا يستعمل إلا منادى؛ فلا يكون مبتدأ، ولا خبراً، ولا اسماً لناسخ أو

خبراً له، ولا شيئاً آخر غير المنادى<sup>1</sup>. وأشهر هذه الأسماء ما يأتي:

- 1- "أبت، وأمت" بشرط وجود تاء التأنيث في آخرهما على الوجه الذي فصلناه<sup>2</sup> - ووجودها يحتم أن يكون كل منهما منادى، ولا يصح استعمالهما في شيء آخر معها- نحو: يا أبت، إني لك مطيع، ويا أمت إني بك بار. أي: يا أبي ... أي أُمي.
- 2- "اللهم"، المختومة بالميم المشددة<sup>3</sup>، نحو: اللهم لا سعادة إلا فيما يرضيك، ولا شقاء إلا فيما يغضبك.

3- "فل" "بضم الفاء واللام معاً"؛ وهي عند النداء كناية عن مفرد معين من جنس الإنسان. و"فلة"، و"بضم الأول وفتح الثاني" وهي عند النداء كناية عن مفردة معينة من جنس الإنسان كذلك؛ نحو: يا فل، عمل المرء عنوان نفسه، ودليل عقله - يا فلة، القصد يمن، وخير الكلام أصدقه. فالمنادى "فل، وفلة" مبني على الضم دائماً في محل نصب.

ولا يعني أن يكون سبب التعيين هنا في الكناية ما يقوله بعض النحاة من أنها علم على إنسان، كسائر الأعلام الشخصية "مثل: محمد ... وفاطمة ... " أو: ما يقوله بعض آخر: إن سببه طارئ بالمناداة والقصد، وأنها نكرة مقصودة،

- 
- 1 ومن الأسماء ما لا يصلح أن يكون منادى؛ كاللام المضاف لضمير المخاطب؛ نحو: يا صديقك، وكضمائر غير المخاطب. "أما ضمير المخاطب ففريق يميز ندائه؛ طبقاً لما سلف في ص4" وكاسم الإشارة المتصل بكاف الخطاب -للسبب الذي في رقم 2 من هامش ص4- فلا يقال: يا ذاك. وكالاسم المبدوء "بأل" في غير المواضع المستثناة التي سبق ذكرها في ص35؛ فلا يقال: يا المكافح ستدرك مأربك ...
- 2 في ص62 وما بعدها.

3 في ص36 وهامشها الكلام على معانيها المختلفة، وطريقة إعرابها.

(68/4)

---

مثل: يا رجل؛ لمعين، أو: يا فتاة؛ لمعينة، وقد عرفت النكرة بالنداء والإقبال ... -لا يعني شيئاً من هذا كله؛ لأن نتيجة الرأيين واحدة؛ هي بناء الكلمة بصورتها الحالية على الضم دائماً، في محل نصب، وعدم استعمالها في غير النداء إلا لضرورة شعرية، وكذلك عدم استعمالها منادى منصوباً مباشرة؛ لأنها لا تكون مضافة، ولا شبه مضافة،

ولا نكرة غير مقصودة؛ إذ السماع الوارد في لفظها يقتضي قصرها على المنادى المبني على الضم 1 ...

1 كما يقتضي ألا ينقاس عليها غيرها.

(69/4)

.....

زيادة وتفصيل:

يدور الجدل حول أصل هاتين الكلمتين، ولولا ما له من أثر يساعد عند الرجوع على مادتهما اللغوية في المعاجم، وعند التصغير، والمشتقان ... لأهملناه. وملخصه: أن فريقا من النحاة يرى أصل: "فل" و"فلة" هو "فلان" و"فلانة" وأنها في النداء - كأصلهما - كنايةتان عن علم شخص لرجل معين، كعلي ... وامرأة معينة؛ كزينب ... ، حذفت من آخرهما الألف والنون، للترخيم 1 - برغم أن قواعده لا تسمح بهذا الحذف الكثير دفعة واحدة - وأن الألف والتاء زائدتان. وأما النون فأصلية؛ لأن مادة فعلهما الماضي هي: "فلن" وعند التصغير - إذا سمي بهما - يقال فيهما "فلين" و"فلينة"، وأنها يختلفان في الاستعمال عن أصلهما الخالي من الحذف، فلا يستعملان إلا في النداء، أما أصلهما فيكون منادى وغير منادى.

ويوافق آخرون على هذا الرأي، إلا أنهم يعتبرون حذف تلك الحروف للتخفيف، لا للترخيم، وإلا وجب أن يقال في المذكر "فلا" وفي المؤنث "فلان" طبقا لقواعد 2. ويخالفهما كثير من البصريين؛ فيرى أنهما كلمتان مستقلتان، وليستا اختصار "فلان" و"فلانة" - كما يرى أنهما مختمومتان بياء أصلية، حذفت تخفيفا؛ كحذفها من كلمة "يد"، فأصلهما: "فلي" و"فلية" 3 وتصغيرهما

1 سيأتي بابه في ص 101.

2 وهذه القواعد تقضي ألا يحذف في الترخيم مع الآخر ما قبله من حرف مد زائد إلا إذا كان المرخم خماسيا فصاعدا. وكلمة: "فلان" أربعة أحرف فقط، فترخيمها هو: "يا فلا". كما تقضي تلك القواعد ألا يقال في التأنيث: "يا فلة"، وإنما يقال: يا فلان.

- راجع الصبان في هذا الموضوع، وكذلك ص102 الآتية، وما بعدها.  
3 وإذا حذفت الياء وجب تحريك اللام التي قبلها بالفتحة؛ لأن الفتحة هي التي تناسب تاء التأنيث.

(70/4)

.....

"فلي وفلية" ومادة ماضيهما "فلي" وأن منهما عند النداء فكرة مقصودة بالمناداة والإقبال؛ فتدل الأولى على رجل مقصود، وتعديل الثانية على امرأة مقصودة، ولا يرجعان في أصلهما إلى كلمتي: "فلان وفلانة" اللتين هما كنايةتان عن علمين شخصيين أحدهما لرجل، والآخر لمرأة - كما سبق - وهذا الرأي أوضح، وأبعد من التعقيد. فالآراء متفقة على بناء "فل" و"فلة" على الضم<sup>1</sup>، مختلفة في أصلهما، في نوع المنادى؛ أهو مفرد علم، أم نكرة مقصودة؟ متفقة كذلك على أنهما لا يستعملان بصورتكما هذه إلا منادى. وأن كلمتي: "فلان" و"فلانة" تستعملان في النداء وغيره<sup>2</sup>، مع اعتبارهما، كنايتين عن علمي شخصيين لرجل معين، وامرأة معينة، ونونهما أصلية، ومادة فعلهما "فلن"؛ تقول في استعمالهما في النداء: يا فلان، تضيع الغاية بين العجز والملل، ويا فلانة، من أعجب بنفسه ضاعت هيئته ... كما تقول في غيره: أسرع فلان إلى سماع محاضرة فلان ... وبادرت فلانة للإصغاء إلى فلانة أو فلان.

- 1 ويجري على توابعهما حكم توابع المنادى المبني على الضم.  
2 وراجع الخضري.

(71/4)

4- لؤمان، وملأم "وكلاهما وصف بمعنى: كثير اللؤم والدناءة"، ونومان "وصف بمعنى: كثير النوم"؛ نحو: يا لؤمان أو: يا ملأم، من أساء إلى غيره حاقت به إساءته - يا نومان، الاعتدال في كل الأمور حميد. ويجوز في الثلاثة زيادة تاء التأنيث عند نداء المؤنث. ولا يقاس على هذه الثلاث المسموعة غيرها مما يشاركها في الوزن إذا كان غير مسموع.



فكل واحد من هذه منادى مبني على الضم في محل نصب.

5- ملأمان، ومخبثان "وصفان بمعنى: لثيم، وخبيث" ... وغيرهما؛ من كل وصف على وزن: "مفعلان"، وأصل مادته -في الغالب- يدل على أمر مذموم. وقد يدل على أمر محمود، مثل: مكرمان، ومطييان؛ "وهما وصفان بمعنى: عزيز مكرم، وطيب" ومن الأمثلة: يا ملأمان، من قبحت سيرته تقاسمته البلايا -يا مطييان، من طابت سيرته سالمته الليالي.

ويجوز زيادة تاء التانيث في: "مفعلان" عند نداء المؤنث.

والأنسب الأخذ بالرأي الذي يبيح القياس في هذه الصيغة؛ لكثرة الوارد بها، أما إعرابها فكالنوع السابق 1 ...

6- ما كان وصفا على وزن: "فُعَل" بمعنى: فاعل؛ لزم المذكر وسبه، نحو: غُدر، بمعنى: غادر، وسُفَه؛ بمعنى: سافه، وشتم، بمعنى: شاتم ... ، وغيرها مما هو على وزنها مع دلالة مادته في أصلها على السب والذم. ومن الأمثلة: يا غدر، لا صداقة معك، ولا أمانة لك ...

- يا سفه، مقتل الرجل بين فكيه ...

---

1 اكتفى ابن مالك في الكلام على: "فل" و"فلة" ولؤمان وملائم، ونومان، بقوله في باب عنوانه: "أسماء لازمت النداء".

و"فل" بعض ما يخص بالنداء ... "لؤمان، نومان" كذا. واطردا ... 1 وختم البيت بقوله: "واطردا". وهذا الختام لا علاقة له بما سبقه، وإنما يتصل معناه بما يليه من حكم جديد يختص بوزن: "فعال" وهذا الاتصال معيب في الشعر عامة.

(72/4)

---

والأنسب الأخذ بالرأي الذي يبيح القياس في هذه الصيغة بشرط دلالة أصلها على السب، كما يبيح استعمالها في غير النداء. أما إعرابها عند النداء فكالنوع السابق.

7- ما كان وصفا على وزن: "فعال" فمعنى فاعل، أو: فعيلة" لسب الأنثى وذمها، وهو مبني على الكسر أصالة. وينقاس -في الرأي الأنسب- في كل ما له: فعل، ثلاثي، تام، مجرد، متصرف تصرفا كاملا، ومعناه السب والشتم؛ نحو: غدار وسراق، بمعنى: غادرة، وسارقة، ونحو: خباث، ولكاع؛ بمعنى: خبيثة، ولكيعة؛ أي: لثيمة وخسيصة.

تقول: يا غدار؛ لا راحة لحسود، ولا عهد لغدار - يا خباث، لا هدوء مع خبث، ولا اطمئنان مع سوء نية<sup>1</sup> ...

ومن الشروط السالفة يتضح أن وزن: "فعال" لا يصاغ من مصدر فعل غير مستوف لتلك الشروط؛ كالفعل: "دحرج" لأنه غير ثلاثي، والفعل؛ "كان" لأنه غير تام، والفعل "ليس"؛ لأنه جامد، والفعل يذر، أو: يدع لأن كلا منهما ناقص التصرف<sup>2</sup> ... أما إعرابها: فمنادى مبني على ضم مقدر منع من ظهوره كسرة البناء الأصلي - في محل نصب.

وبمناسبة الكلام على صيغة: "فعال" المبنية على الكسر أصالة، وأنها قياسية في الموضوع السالف بشروطها يستطرد النحاة فيقولون: إنها قياسية أيضا في موضع آخر، إذا تحققت تلك الشروط من غير اشتراط الدلالة على السبب والشتم، وذلك الموضوع هو: أنها تقع اسم فعل أمر مبني على الكسر دائما؛ مثل: تراك؛ بمعنى اترك ما آمرك بتركه - نزال، بمعنى: انزل إلى الحرب أو غيرها - شراب؛ بمعنى: اشرب، ومن هذا قولهم: شراب من ورد التجارب؛ فإنه خير الموارد. وقول الشاعر:

---

1 ومثل قول الشاعر:

عليك بأمر نفسك يا لكاع ... فما من كان مرعيا كراع  
2 في المشهور.

(73/4)

---

تراك - يا صاحبي - ما ليس بحمده ... سراة<sup>1</sup> قومك من أهل المروءات  
وقول الآخر:

نزال إلى حيث المكارم تبتغي ... ألفا يناغيها، أمينا يصبوغها  
وسيجي<sup>2</sup> تفصيل الكلام على هذه الصيغة في باب اسم الفعل ... 3.  
وملخص ما سبق في هذا الباب:

أن في اللغة ألفاظا لا تستعمل إلا منادى؛ وهي أنواع ثلاثة:

---

1 أشراف وعظماء، المفرد: سري.

2 في ص 140 م 141 وكذلك يجيء في رقم 1 من هامش ص 260 بيان أنواعها

المختلفة ومعانيها وحكم كل نوع من ناحية الإعراب والبناء.

3 ويقول ابن مالك -بإيجاز- في نداء ما هو على وزن: "فعال" الخاص بالأنثى، و"فعال" الخاص باسم فعل الأمر، و"فعل" الخاص بنداء المذكر:

..... واطردا1

في سب الأنثى وزن: يا خباث ... والأمر هكذا من الثلاثي2

أي: اطرء في سب الأنثى: "يا خباث" وما كان على وزنها. والأصل: "فعال"، وما كان على وزنها. وهذا الوزن مطرد في الأمر أيضا، ومقصده اسم فعل الأمر، ثم قال:

وشاع في سب الذكور: "فعل" ... ولا تقس. وجر في الشعر "فل"3

فهو يقرر أن نداء ما كان على وزن: "فعل" خاصا بسبب المذكر، أم شائع، ومع شيوعه نهي عن القياس عليه. ومنع القياس عليه مناقض للحكم بأنه شائع؛ إذ الشيوع في الكلام الفصيح يبيح القياس، كما بيناه من قبل. لهذا يكون الأخذ بالرأي المجيز أنسب ما دام المعنى المراد واضحا.

وختم البيت بإباحة جر "فل" في الشعر للضرورة؛ لأن كلمة: "فل"، و"فلة" ملازمتان للنداء، كما عرفنا؛ فلا يصح جرهما إلا في تلك الضرورة؛ كالبيت الذي يرددونه:

تضل منه إبلي بالهوجل ... في لجة أمسك فلانا عن فل

"الهوجل هنا: الصحراء التي لا أعلام فيها. اللجة -بفتح اللام: الأصوات المختلفة".

والبيت متصل بما قبله في وصف الإبل المتزاحمة في الصحراء مثيرة للغبار، يدفع بعضها بعضا. وقد شبهها بقوم في لجة -وهي اختلاط الأصوات في الحرب- يدفع بعضهم

بعضا؛ فيقال: أمسك فلانا عن فل، أي: احجز بينهما.

يقول بعض النحاة إن "فل" الواردة في البيت ليست المختصة بالنداء، وإنما هي اختصار

لكلمة "فلان" التي تكون منادى وغير منادى؛ فلا شاهد في البيت. ويرى غيرهم

العكس ولا قيمة لهذا الجدل، لوضوح الرأي القائل بأنها ليست منادى.

(74/4)

---

أ- نوع مقصور على السماع الوارد، لا يتجاوز الحكم لفظه ونصه الوارد إلى لفظ آخر، وأشهر ألفاظه: أبت، أمت، "الملازمين لتاء التأنيث"، اللهم، فل، فلة، لؤمان، ملأعم، نومان.

وكل هذا النوع منادى، مبني على الضم إلا "أبت وأمت"، فلهما حكمهما التفصيلي في

## الباب السابق 1.

ب- نوع قياسي، وهو ما كان على وزن: "فعال" لسبب الأنثى وضمها. وله شروط ...  
مثل: يا خبات - يا غدار ...

وهذا النوع منادى مبني على ضم مقدر من ظهوره كسرة البناء الأصلي في محل نصب.  
وهو غير النوع الذي على هذا الوزن، ويعرب اسم فعل أمر.

ج- نوع من قياسيته خلاف، والأحسن الأخذ برأي القائلين بقياسيته؛ لكثرة الوارد منه. ومن ألفاظه ما كان على وزن: "مفعلان" 2 للذم "غالبا"، أو للمدح، ومنه: ملأمان، مخبثان، مكرمان، مطيبان.

ومن ألفاظه أيضا ما كان على وزن: "فعل" لدم المذكر وسبه، نحو: غدر، وسفه ...  
وكل هذا النوع منادى مبني على الضم في محل نصب.

فالأنواع الثلاثة عند النداء تبنى على الضم الظاهر في محل نصب، إلا وزن: "فعال"  
فيبنى على ضم مقدر، وإلا أبت وأمت، ففي إعرابها التفصيل الذي سبق خاصا بهما.

---

## 1 ص 62.

2 وتزداد النداء في المؤنث.

(75/4)

---

نداء المجهول - اسمه:

إذا أردنا نداء المجهول الاسم وجدنا في اللغة أساليب تختلف باختلاف ذاته ومكانته؛  
فقد تقول له: يا رجل، يا شاب، يا فتى، يا غلام، يا هذا، أيها السيد، أيها الأخ، يا  
زميل ... كما نقول للأنثى: يا فتاة، يا شابة، يا سيدة أيتها الأخت، يا زميلة ... ، إلى  
غير هذا من الكلمات الصالحة للنداء، والتي يترك اختيارها لذوق المتكلم، وبراعته في  
حسن الاختيار الملائم للمقام، كما اختار العرب قديما، وكما يختار المتعلمون اليوم ...  
ومما اختاره العرب أحيانا كلمة: "هن" لنداء المذكر المجهول، و"هنة" "بسكون 1 النون أو  
فتحها" للمؤنثة المجهول؛ تقول: يا هن، لا تستشعر الوحشة في بلدنا؛ فالغريب بيننا  
قريب - يا هنة ماذا تبتغين؟ ... ويقولون في التثنية: يا هنان ... ، ويا هنتان ... وفي  
جمعي السلامة: يا هنون 2 يا هنات.

وربما ختموا هذه الكلمات عند ندائها بالأحرف الزائدة التي قد تختم بها في الندية 3؛

فيقولون في الإفراد: يا هاه، ويا هنتاه، وفي التثنية: يا هنانيه ويا هنتانيه، وفي الجمع: يا هنوناه، ويا هنتاه؛ بسكون الهاء الأخيرة في كل ذلك عند الوقف، وحذفها، وصلا. وقد تثبت وصلا في الشعر أو غيره؛ فتتحرك بالضم أو بالكسر. ولما كانت "هن" و"هنة" متعددة المعاني اللغوية، ومن معانيها ما هو محمود وما هو مذموم، كان الأنسب اليوم أن نختار سواها عند نداء المجهول الاسم، وأن نخرجها بصورها وفروعها المختلفة.

- 1 قال الصبان: إنه بسكون النون. وجاء في كثير من كتب اللغة بفتحها. ولعل الفتح أنسب لئلا التأنيث، وليسائر المذكر في التحرك.
- 2 يجمعونه جمع مذكر، مع أن شروط جمع المذكر لا تنطبق عليه.
- 3 سيجيء بابها في ص 89.

(76/4)

#### المادة 133: الاستغاثة

...

##### المسألة 133: الاستغاثة

إذا وقع إنسان في شدة لا يستطيع -وحده- التغلب عليها، أو توقع أن يصيبه مكروه لا يقدر على دفعه ... ، فقد ينادي غيره لينقذه مما وقع فيه فعلا، أو ليدفع عنه المكروه الذي يتوقعه، ويخاف مجيئه ...

ومن الأمثلة: مناداة الغريق حين يُشرف على الموت؛ فيصرخ: "يا للناس للغريق". ومناداة الحارس زملاءه حين يرى جمعا من الأعداء مقبلا فيرفع صوته: "يا للحراس للأعداء". فهذه المناداة لطلب العون والمساعدة هي التي تسمى: "الاستغاثة"؛ ويقال في تعريفها إنها:

"نداء موجه إلى من يخلص من شدة واقعة بالفعل، أو يعين على دفعها قبل وقوعها". أسلوبها وأركانها:

أسلوب الاستغاثة -على الوجه السالف- أحد أساليب النداء. ولا يتحقق الغرض منه إلا بتحقيق أركانه الثلاثة الأساسية؛ وهي: حرف النداء "يا"، وبعده -في الأغلب: "المستغاث به"؛ وهو المنادى الذي يطلب منه العون والمساعدة ... ويسمى أيضا:

"المستغاث"1، وهذا الاسم الأكثر شيوعاً هنا، ثم: "المستغاث له" وهو الذي يطلب بسببه العون؛ إما لنصره وتأييده، وإما للغلب عليه، كالمثاليين السالفين؛ فهو الدافع للاستغاثة؛ لمعاونته، أو لمقاومته.

من هذه الأركان الثلاثة مجتمعة. يتألف الأسلوب الخاص بالاستغاثة الاصطلاحية2، مع مراعاة الأحكام الخاصة بكل ركن منها. وتتركز هذه الأحكام فيما يأتي:

1 يقال: استغاث الصبي بوالده، أو استغاث الصبي والده؛ فالفعل يتعدى بنفسه تارة - وهذا هو الأكثر - وبالياء تارة أخرى، وهذا صحيح أيضاً. فالوالد مستغاث، أو: مستغاث به.

2 هناك أساليب غير اصطلاحية؛ كأن يقول الخائف مثلاً: إني أستغيث بك يا والدي - أدركني يا صديقي وخلصني - أيها النبيل ادفع عني السوء الذي ينتظري ...

(77/4)

أ- ما يختص بحرف النداء:

يتعين هنا أن يكون حرف النداء هو: "يا" دون غيره من إخوته، وأن يكون مذكوراً1 دائماً؛ نحو: يا للأحرار للمستضعفين ... فإن تخلف أحد هذين الشرطين لم يكن الأسلوب أسلوب استغاثة.

ب- ما يختص بالمستغاث "وهو: المنادى":

1- الغالب على المستغاث أن تسبقه لام الجر الأصلية. ومتى وجدت كانت مبنية على الفتح وجوباً؛ نحو: يا للطبيب للمريض، وقول الشاعر2:

يا للرجال لحره موءودة3 ... قتلت بغير جريرة وجناح3

ووجود هذه اللام ليس واجباً، إنما الواجب فتحها حين تذكر ... 4 ويستثنى من بنائها على الفتح حالتان، يجب فيهما بناؤها على الكسر.

الأولى: أن يكون المستغاث "ياء المتكلم"، نحو: يا لي للملهوف.

والثانية: أن يكون المستغاث غير أصيل؛ وذلك بأن يكون غير مسبوق "بيا"، ولكنه

"معطوف" على مستغاث آخر مسبوق بها؛ فيكتسب من السابق معنى الاستغاثة،

والمراد منها. نحو: يا للوالد وللأخ للقريب المحتاج. فكلمة "الأخ" ليست مستغاثاً

أصيلاً، لعدم وجود حرف النداء "يا" معها، ولكنها استفادت معنى

- 
- 1 سبقت الإشارة لهذا في رقم 5 من ص 3 وفي "أ" من ص 5 ويحيى في ص 82.
- 2 البيت لشوقي من قصيدة يرثي فيها منصب "الخلافة" الإسلامية التي آلت إلى سلاطين الترك، ثم ألغوها سنة 1929 وكان لإلغائها ألم عميق إذ ذاك. ومن الأمثلة قول الآخر يعاتب:
- أتركني، وأنت أخي وصنوي؟ ... فيا للناس للأمر العجيب
- 3 الملوودة: هي البنت التي كانت تدفن حية عقب ولادتها، كعادة بعض الأمم القديمة، ومنهم بعض القبائل العربية الجاهلية. والجريرة الإثم والذنب، وكذلك: الجناح.
- 4 فيما سبق يقول ابن مالك في باب عنوانه: الاستغاثة.
- إذا استغيث اسم منادى خفضا ... باللام مفتوحا، كيا للمرتضى
- "ستغيث اسم: أي: استغيث به. وخفض، أي: جر".
- يريد: إذا نودي اسم مستغاث به وجب خفض المنادي؛ "أي: جره" بلام مبنية على الفتح، نحو: يا للمرتضى.

(78/4)

---

الاستغاثة من "المعطوف عليه" المستغاث الأصيل الذي قبله "يا" وهو الوالد. ففي هذه الصورة -والتي قبلها- يجب كسر اللام الداخلة على المستغاث.

ويترتب على عدم ذكر "يا" مع المعطوف شيء آخر، هو صفحة ذكر لام الجر معه، وحذفها؛ نحو: يا للطبيب وللممرض للجريح، أو: والممرض للجريح.

فإن ذكرت "يا" مع المعطوف كان مستغاث أصيلا كالمعطوف عليه، ووجب فتح اللام معهما في المواضع التي جب فيها بنائها على الفتح؛ كقول الشاعر:

يا لقومي، ويا لأمثال قومي ... لأناس عتوهم في ازدياد<sup>1</sup>

2- جميع أنواع المنادى المستغاث، المجرور بهذه اللام الأصلية، المسبوق بالحرف: "يا"، معرب -إذا تحققت شروط ثلاثة- 2 منصوب؛ فهو مجرور لفظا، منصوب محلا<sup>3</sup>. حتى المفرد العلم، والنكرة المقصودة، فإنهما يعتبران -حكما؛ بسبب هذه اللام- من قسم المنادى المضاف، الواجب النصب<sup>4</sup>، ويلحقان به، فكل؛ منهما مجرور اللفظ، منصوب المحل، "كغيره من بقية أنواع المنادى المستغاث، المسبوق بالحرف: "يا"، والمجرور باللام الأصلية". لهذا يقال في إعراب المستغاث في الأمثلة السابقة<sup>5</sup> "وهي: للطبيب ... يا

للرجال ... وأشباهها" اللام حرف جر أصلي، والطبيب ... أو الرجال ... منادى منصوب بفتحة مقدرة، منع من ظهورها الكسرة التي جلبها حرف الجر. والجر والمجرور متعلقان "بيا": لأنها نائبة عن الفعل "أدعو"

---

1 يقول ابن مالك في هذا:

وافتح مع المعطوف إن كررت "يا" ... وفي سوى ذلك بالكسر اثتيا إذا تكررت "يا" بأن ذكرت مع المعطوف وجب فتح لام. وفي غير هذه الصورة يجب كسر اللام معه. وهذا يشمل ألا تذكر "يا" مع المعطوف، كما يشمل اللام الداخلة على المستغاث له إن كان اسما ظاهرا، أو ضميرا هو ياء المتكلم. ولم يعترض لوجوب فتح اللام مع الضمائر الأخرى. كما سنعرف.

2 وهي الشروط الثلاثة المذكورة بعد.

3 كيف يكون له محل من الإعراب مع أصالة اللام الجارة؟ انظر الإجابة في رقم 3 من هامش الصفحة الآتية.

4 كما سبق في ص 13 و 26.

5 في ص 78.

(79/4)

---

أو ما بمعناه"1.

وإذا جاء لهذا المنادى تابع فإنه يجوز فيه الجر، مراعاة للفظ المنادى، والنصب مراعاة لمحله، -وهذا هو الرأي الأنسب الذي يحسن الأخذ به-2 تقول: يا للطبيب الرحيم ... يا للرجال الشجعان، بجر كلمتي: الرحيم والشجعان، أو نصبهما. أما الشروط الثلاثة التي لا بد من اجتماعها ليكون المستغاث معربا منصوبا، فهي: "أن يكون معربا في أصله قبل النداء، وأن تكون لام الجر مذكورة، وقبلها: "يا" مذكورة أيضا.

أما إن كان المستغاث مبنيا في أصله؛ نحو: يا لهذا للصالح ... فالواجب إبقاؤه على حالة بنائه الأصلي، ويكون في محل نصب. فكلمة: "هذا" في المثال السالف منادى، مبني على ضم مقدر، منع من ظهوره سكون البناء الأصلي، في محل نصب3.

---



1 كما عرفنا في د وه من ص7.

2 كما سبق في ص57 ... ليكون هذا الحكم عاما يخضع له التابع في الاستغاثة، كما يخضع في غيرها من بقية أساليب النداء.

3 الرأي الأقوى -بين آراء متعددة- أن المستغاث المجرور باللام الأصلية، المعرب قبل النداء، معرف مجرور باللام في محل نصب. وأن حرف الجر أصلي وهو مع مجروره متعلقان بحرف النداء "يا" لنيابته عن الفعل: أدعو، أو ما يشبهه -كما عرفنا أول الباب، في د وه من ص7، 8.

لكن كيف يكون معربا مع أن له محلا؛ والإعراب المحلي لا يكون للمعرب الأصلي -في الصحيح؟ وإذا صلح أن له محلا فما محله؟ أهو الجر باللام الجارة -وهي أصلية- أم النصب بالنداء؛ إذ لا يمكن أن يكون له محلان؟

ولا يفيد في إزالة الاعتراض اعتبار اللام حرف جر زائد لا يحتاج مع مجروره إلى تعليق؛ لأن هذا الاعتبار لا قيمة له في بعض الحالات؛ كأن يكون المستغاث المجرور باللام مبنيا في أصله قبل النداء؛ "مثل: يا لهذا للصائح -أو: يا لك للداعي ... " إذ المنادى هنا مبني أصالة قبل النداء؛ فيتعين أن يقال في إعرابه إنه مبني على ضم مقدر. منع من ظهوره علامة البناء الأصلي، وأنه في محل كذا؟ فما محله هنا؟ أو الجر، أم النصب؟ ولا يمكن أن يكون له محلان. وإذا تخيرنا أحدهما هنا وهناك فما وجه الترجيح؟ ... و ... وبالرغم من هذا التعارض لا مفر من الأخذ بأحد الرأيين:

أ- إما الرأي السامح الذي يعرب المستغاث والمجرور باللام الأصلية الذي ليس مبنيا قبل النداء=

(80/4)

---

وأما إن كانت اللام محذوفة فيجوز أن تحيء الألف في آخر المستغاث؛ عوضا عنها، ولا يصح الجمع بين اللام والألف. ومع وجود هذه الألف يبقى المنادى دالا على الاستغاثة كما كان<sup>1</sup> ولكنه لا يعتبر في هذه الصورة ملحقا بالمنادى المضاف "بالرغم من وجود الألف التي هي عوض عن اللام"، وإنما هو مبني على الضم المقدر<sup>2</sup>، في محل نصب؛ لأن اعتباره ملحقا بالمضاف واجب النصب متوقف على وجود اللام نفسها، لا على وجود عوض عنها بعد حذفها<sup>3</sup>.

ومن الأمثلة: يا عالما للجاهل. وقول الشاعر:

يا يزيدا لآمل نيل عز ... وعني بعد فاقة وهوان  
فعند إعراب المنادى في المثالين المذكورين: "عالما ... يزيدا ... " يقال: منادى، مبني  
على ضم مقدر على آخره "منع من ظهوره الفتحة التي

---

= منادى مجرور باللام في محل نصب، برغم أنه معرب، والمعرب -في غير هذا- لا  
يكون له محل، وأن المبني أصالة مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها سكون البناء  
الأصلي، أو علامة البناء الأصلي -إن كانت علامته غير السكون- في محل نصب  
أيضا. ولا يخلو هذا الرأي بشطريه من ضعف؛ بسبب مخالفته بعض قواعدهم العامة،  
ولكنه أهون مخالفة من غيره.

ب- وإما الرأي الذي يعتبر اللام حرف جر زائد، وما بعدها مجرور في اللفظ، وله محل  
إعرابي آخر، وهما لا يتعلقان. فالمستغاث المعرب أصالة مجرورة بما لفظا في محل نصب،  
وهي مبنية على الفتح إلا في الصورتين السالفتين "وهما: "المستغاث المعطوف" الذي لم  
تسبقه "يا" وكذا "المستغاث ياء المتكلم" فتبنى على الكسر "المستغاث المبني أصالة -  
أي قبل النداء- كاسم إشارة؛ مثل: يا لهذا -يكون مجرورا بكسرة مقدرة منع من  
ظهورها علامة البناء الأصلي- في محل نصب. فزيادة "اللام" -لا أصلاتها- هي التي  
توجب للمنادى إعرابا لفظيا، وآخر محليا معا. أما أصلاتها فتقتضي اللفظي وحده، فإذا  
اقتضت معه محلا كان هذا الاقتضاء عيبا.

1 بشرط وجود قرينة تدل على الاستغاثة، وعلى أن هذه الألف للعوض وحده،  
وليست منقلبة عن ياء المتكلم التي سبق اللام عليها في ص 58، ولا عن غيرها.  
2 بسبب الفتحة الطارئة لمناسبة الألف.

3 يقول ابن مالك:

ولام ما استغيث عاقبت ألف ... ومثله اسم ذو تعجب ألف  
"أي: عاقبها ألف، بمعنى: جاءت عقبها، وحلت في مكانها بعد حذفها" وبين لهذا  
التعاقب موضوعين؛ هما: ما استغيث به "أي: المستغاث" والاسم المتعجب منه في  
أسلوب التعجب الآتي، ص 86.

جاءت لمناسبة الألف"، في محل نصب 1 ويجري على توابعه -في الرأي الأصح- ما يجري على توابع المنادى المبني على الضم 2 من أحكام إعرابية مختلفة؛ ومنها: جواز الرفع والنصب في بعض الحالات؛ فالرفع مراعاة شكلية للفظ المنادى، والنصب مراعاة لمحله. ولا يصح مراعاة الفتحة الطارئة لمناسبة الألف 3.

وإذا وقف على المستغاث المختوم بالألف فالأحسن مجيء هاء السكت الساكنة نحو: يا عالما... وتحذف عند الوصل.

فإن حذفت لام الجر بغير تعويض كان حكم المستغاث حكم غيره من أنواع المنادى التي ليست للاستغاث، كقول الشاعر:

ألا يا قوم للعجب العجيب ... وللغفلات تعرض للأريب

فيصح في كلمة: "قوم" أن تكون منادى منصوبا؛ لإضافته إلى ياء المتكلم المحذوفة، وبقيت الكسرة المناسبة لها دليلا عليها. "ولا بد من قرينة قال على أن النداء للاستغاث". ويصح أن تكون مبنية على الضم "باعتبارها فكرة مقصودة" في محل نصب. وإما إذا حذفت "يا" أو كان حرف النداء حرفا آخر غيرها، إن الجملة لا تكون من باب: الاستغاث - كما تقدم 4.

3- كل ما يصلح أن يكون منادى يصلح أن يكون مستغاثا؛ غير أنه يجوز -هنا- الجمع بين "يا" و"أل" التي في صدر المستغاث، بشرط أن

---

1 إن كان المستغاث مثنى أو جمع مذكر سالما وحذفت قبلهما لام الجر فإنهما يبنيان على ما يرفعان به من ألف أو واو. ويصح مجيء الألف بعد نونهما للتعويض، فيقال: يا محمودانا، يا محمودونا. وإذا كان المستغاث المجرور باللام مضافا؛ مثل: يا لأعوان محمود لمحمود جاز حذف اللام من المضاف وزيادة الألف في آخر المضاف إليه؛ عوضا عنها؛ فيقال: يا أعوان محموداه، فالمضاف منادى منصوب مباشرة، والمضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها الفتحة التي جاءت لمناسبة الألف، "وهي فتحة طارئة لا تلاحظ في التوابع ولا غيرها" والهاء للكسرة -طبقا لما سيجيء مباشرة.

2 سبق بيان أحكامها في ص 40.

3 راجع رقم 1 من هامش ص 42، ثم ص 45.

4 في "أ" من ص 78.

يكون مجرورا باللام المذكورة، لتفصل بينهما؛ كما في الأمثلة المتقدمة. فإن لم يتحقق الشرط لم يصح الجمع 1.

4- قد يحذف المستغاث، ويقع المستغاث له بعد "يا" في موضعين".

أحدهما: أسلوب مسموع يلتزم فيه الحذف - على الرأي الصحيح - وهي "يا لي"، بشرط أن يكون مقتصرًا على هذا الجملة المشتملة على "يا" وعلى "المستغاث له" وحده، الخالية ما يصلح أن يكون "مستغاثًا به"؛ نحو: "عرفت الأحقق فاكثوت بحمقه؛ فيا لي، ويا للأخوان لي".

ثانيهما: أسلوب قياسي - وهو قليل مع قياسيته وجوازه - ويشمل كل أسلوب يكن اللبس مأمونًا فيه عند الحذف؛ كقول الشاعر:

يا ... لأناس أبوا إلا مثابة ... على التوغل في بغي وعدوان

والأصل: -مثلا- يا الأنصاري لأناس أبوا ... "فالأناس" هم المستغاث لهم. ولا لبس في هذا؛ لأن ضبط اللام بالكسر -نطقًا وكتابة- يمنعه، وإذا لم تضبط فالمعنى يمنعه أيضًا؛ إذ لا يعقل أن يكون الأناس مستغاثًا بهم. مع اتهامهم بالتوغل الدائب في البغي والعدوان؛ فمن شأنهم هذا التوغل لا يستغيث بهم أحد.

ج- ما يختص بالمستغاث له:

1- يجب تأخيره عن المستغاث.

2- يوجب جره بلام أصلية مكسورة دائما - كالأمثلة السابقة - إلا في حالة واحدة؛ هي: أن يكون المستغاث له ضميرًا لغير ياء المتكلم فتفتح لام الجر 2؛ نحو: يا للناصح لنا، ويا للمخلص لكم ... بخلاف:

---

1 سبقت الإشارة لهذا، في ص 38 الحالة الثالثة.

2 لوجوب فتحها دائما إذا دخلت على ضمير غير ياء المتكلم؛ سواء أكان ما بعدها مستغاثًا أم غير مستغاث.

(83/4)

---

يا للرائد لي؛ لأن الضمير ياء المتكلم.

وفي جميع الصور تتعلق اللام ومجرورها النداء "يا".

3- يجوز حذفه إن كان معلوما واللبس مأمونًا؛ كقول الشاعر:

فهل من خالد إما 1 هلكننا ... وهل بالموت يا للناس عار  
ولأصل: يا للناس للشامتين، أو نحو ذلك. وقول الآخر:  
يا لقومي ... من للعلا والمساعي ... يا لقومي ... من للندى والسماح؟  
4- يجوز -عند قيام قرينة- الاستغناء عن هذه اللام، والإتيان بكلمة: "من" التعليلية<sup>2</sup>  
عوضاً عنها؛ بشرط أن يكون المستغاث له مستنصراً عليه، "أي: أن يكون القصد من  
الاستغناء التغلب عليه، وإضعاف أمره ... " نحو: يا للأحرار من الخادعين المنافقين،  
وقول الشاعر:

يا للرجال ذوي الألباب من نفر ... لا يبرح السفه المردى 3 لهم دينا  
فإن لم يكن مستنصراً عليه بأن كان مستنصراً له لم يصح مجيء "من" وتعينت اللام".  
بقيت بعض أحكام عامة أهمها:

- 1- جواز وقوع المستغاث به والمستغاث له ضميرين؛ نحو: يا لك لي؛ يقولها من  
يستغيث المخاطب لنفسه.
- 2- جواز أن يكون المستغاث هو المستغاث له في المعنى؛ كقولك في النصح الرقيق لمن  
يهمل، واسمه علي -مثلاً- يا لعلي، تريد: أدعوك لتتصف نفسك من نفسك.

- 
- 1 هي: "إن" الشرطية المدغمة في: "ما" الزائدة.
  - 2 أي: السببية. "وهي الدالة على التعليل، وبيان السبب" وإنما يصح وقوع "من" في  
التعليلية بعد "يا لي" بشرط أن يكون ما بعدها غير مستغاث به؛ كقول الشاعر:  
فيا شوق ما أبقى! ويا لي من النوى! ... ويا دمع ما أجرى! ويا قلب ما أقسى!  
3 المهلك.

(84/4)

- 
- 3- إذا وقع بعد "يا" اسم مجرور باللام، لا ينادى إلا مجازاً؛ -لأنه لا يعقل- وليس  
بعده ما يصلح أن يكون مستغاثاً، جاز فتح اللام وكسرها؛ نحو: يا للعجب - يا  
للمروءة - يا للكارثة ... فالفتح على اعتبار الاسم مستغاثاً به، مجازاً "لتشبيهه بمن  
يستغاث به حقيقة، أي: يا عجب، أو: يا مروءة ... أو: يا كارثة ... احضر، أو:  
احضري، فهذا وقتك". والكسر على اعتبار الاسم مستغاثاً له. والمستغاث محذوف.  
فكأنك دعوت غيره تنبهه على هذا الشيء، والأصل -مثلاً: يا لقومي للعجب، أو:

للمروءة أو للكارثة 1 ...

أما في مثل: "يا لك" 2 - بكاف الخطاب: للعاقل وغيره - فاللام واجبة الفتح 3 ولكن الكاف تصلح أن تكون مستغاثا به أو: مستغاثا له، على الاعتبارين السالفين.

- 
- 1 وعلى هذين الاعتبارين يجوز فتح اللام وكسرها في المنادى المقصود منه التعجب، وهو الموضوع الآتي بعد هذا مباشرة - كما هو مبين في الحكم الثاني، من ص 87 - والمعنى لا يختلف على اعتبار الأسلوب للاستغاث؛ تقديرا، أو اعتباره لنداء المقصود به التعجب؛ إذ المآل المعنوي فيهما واحد، برغم اختلاف التقدير.
- 2 يساعد على إعراب هذا الأسلوب ما سبق في رقم 3 من هامش ص 80.
- 3 لما أوضحناه في رقم 2 من هامش ص 83.

(85/4)

---

#### المسألة 134: النداء المقصود به التعجب

أسلوبه:

راقب أحد الشعراء البدر في ليلة صافية، فبهره جماله، وتما استدارته. ولطف حركته ... فأعلن إعجابه وإكباره بقصيدة مطلعها:

يا للبدور، ويا للحسن؛ قد سلبا ... مني الفؤاد؛ فأمدى أمره عجا  
وراقب آخر الشمس ساعة غروبها، وما ينتابها من صفرة، وتغير، واختفاء؛ فامتألت نفسه بفيض من الخواطر، سجله في قصيدة منها:

يا للغروب، وما به من عبرة ... للمستهام، وعبرة للرائي  
أو ليس نزعا للنهار، وصرعة ... للشمس بين جنازة الأضواء؟  
وتكشف يوم من أيام الربيع الباسمة عن صباح عاصف، متجهم، قارس، فقال أحد الشعراء أرجوزة مطلعها:

يا لصباح أغبر الأديم ... قد طعن الربيع في الصميم  
فهذه الأساليب: "يا للبدور، يا للحسن، يا للغروب، يا لصباح ... وأشباهها" قد توهم في مظهرها اللفظي وهيئتها الشكلية أنها أساليب استغاثية؛ - كالتي مرت في الباب السالف - 1 لاشتغالها على حرف النداء: "يا"، وعلى منادى مجرور باللام المفتوحة. ولكنها حقيقة 2، لا مجازا، ومما يصلح أن يكون مستغاثا حقيقيا، "لا مجازيا"، ولأن

المتكلم بها على هذه الصورة لا يطلب التخلص من شدة واقعة، ولا دفع مكروه متوقع. وإنما هي أساليب نداء؛ أريد بها التعجب من ذات شيء، أو كثرته، أو شدته، أم أمر

---

1 ص 77.

2 الأصل في النداء الحقيقي أن يكون موجها لعاقل، وإلا فهو نداء مجازي لداع بلاغي. طبقا للبيان الذي في ج ص 5.

(86/4)

---

غريب فيه، أو غرض آخر مما سنبينه؛ فهي نداء خرج عن معناه الأصلي إلى هذا الغرض الجديد، وجاءت صورته الشكلية على صورة الاستغاثة، دون أن يكون منها في المعنى والمراد.

وقد ينادى العجب نفسه -مجازا- للمبالغة في التعجب؛ فيقال: يا عجب، يا للعجب، يا عجبا للعاق. أحكامه:

1- يجوز أن يشتمل المنادى المقصود به التعجب، على لام الجر، كما يجوز أن يخلو منها؛ وقد مرت الأمثلة للحالتين. والشائع عند حذف هذه اللام أن تحيى الألف في آخره عوضا 1 عنها؛ فيقال عند القرينة 2؛ يا بدورا ... يا حسنا ... يا عجبا ... ، ولا يجوز اجتماعهما. ويجوز عند الوقف على المختوم بالألف مجيء هاء السكت الساكنة: نحو: يا بدوراه - يا حسناه.

2- يجوز في المنادى المقصود منه التعجب فتح اللام الداخلة عليه وكسرها، على الاعتبارين اللذين سبق إيضاحهما في الحكم الثالث من الأحكام العامة التي وردت في آخر باب "الاستغاثة" 3.

3- جميع الأحكام النحوية الأخرى التي تثبت للمنادى المستغاث -ومنها: الإعراب والبناء، ووجود الحرف: "يا" دون غيره- تثبت للمنادى المتعجب منه، برغم اختلافهما غرضا ودلالة.

---

1 وإلى هذا أشار ابن مالك في النصف الثاني من البيت الذي سبق في ص 81، ونصه: ولا م ما استغيث عاقبت ألف ... ومثله اسم ذو تعجب ألف

2 لا بد أن تكون القرينة دالة على التعجب، وعلى أن الألف التي في آخر المنادى هي العوض وحده، وليست منقلبة عن ياء المتكلم - كالتى سبق الكلام عليها في ص58- أو عن غيرها.

3 رقم 3 من ص85 وقد أوضحنا في رقم 1 من هامش تلك الصفحة أن المعنى لا يتغير باعتباره للاستغاثه، أو للنداء المقصود به التعجب؛ لأن المال المعنوي واحد فيهما، برغم اختلاف التقدير.

(87/4)

---

الغرض منه:

الباعث التعجب بأسلوب النداء أحد أمرين:

1- أن يرى المرء شيئا عظيما يتميز بذاته، أو بكثرتة، أو شدته، أو غرابة فيه ... ؛ فينادي جنسه؛ إعلانا بإعجابه، وإذاعة به، كالأمثلة السالفة.

2- أن ينادي من له صلة وثيقة بذلك الشيء، وتخصص فيه، وتمكن منه، حمدا له وتقديرا، أو: طلبا لكشف السر فيه، ومواطن العجب؛ كأن يسمع عن طيارات غزو الفضاء، واختراق الغلاف الجوي، أو الدوران حول الأرض كلها في بضع ساعات، أو إرسال رواد وأجهزة علمية إلى سطح القمر ... -فيقول:

يا للعلماء، أو: يا للعابرة. وكقول شوقي: "في قيصر الرومان الذي فتنته كليوباترة، وقضت على ملكه، وعليه ... ":

ضيعت قيصر البرية أنثى ... يا لربي مما تجر النساء ...

هذا، والتعجب بكل أنواعه وصيغه - كما سبق في باب-1 ليس مقصورا على الأمر الحميد أو المحبوب، وإنما يكون فيهما، وفي الذميمة أو البغيض.

---

1 ج3 م108.

(88/4)

---

المسألة 135: الندبة

يتضح معناها مما يأتي:



- 1- قيل لأعرابي: "مات عثمان بن عفان اليوم ... " فصرخ: "واعثمان، واعثمان. أثابك الله وأرضاك؛ فلقد كنت عامر القلب بالإيمان، شديد الحرص على دينك، باراً بالفقراء، مقنعا بالحياء ...".
- 2- وقيل لعمر -رضي الله عنه: أصابنا جلد شديد ... فصاح: واعمره، واعمره.
- 3- وقيل لفتى يتأوه: ما بك؟ فأمسك رأسه، وقال: وأراسي. وقيل الآخر: مالك تضع يدك على كبدي؟ فردد قول الشاعر:
- فواكبدا من حب من لا يحبني ... ومن عبرات ما لهن فناء
- 4- وسئل غني افتقر: أين أعوانك وخدامك والمحيطون بك؟ فقال في أسف وحرارة: وافقره.
- ففي الأمثلة السابقة أساليب نوع من النداء يسمى: "الندبة"؛ ومنه: واعثمان، واعمره، وأراسي، واكبدا، وافقره ... ويقولون في تعريفها: "إنها نداء موجه للمتفجع عليه، أو للمتوجع منه"1. يريدون بالمتفجع عليه: من أصابته المنية، فحملت الناس على إظهار الحزن، وقلة الصبر؛ سواء أكانت الفجعية حقيقة كالتى في المثال الأول: "واعثمان"، أم حكومية كالتى في المثال الثاني: "واعمره" فإن عمر حين قال ذلك كان حيا، ولكنه بمنزلة من أصابه الموت؛ لشدة الألم، والهول الذي حل به2.

- 
- 1 سبقت إشارة لهذا في رقم 2 من هامش ص 2.
- 2 ومما يصلح للفجعية الحكيمة النداء المجازي في مثل قول المعري:
- فواعجبا، كم يدعي الفضل ناقص ... ووأسفا، كم يظهر النقص فاضل
- فهو يندب العجب والأسف، وكأن كلا منهما قد مات في وقت اشتداد الحاجة إليه. ويشترط في هذه الصورة أن تكون الندبة للعجب نفسه، وكذا للأسف من غير إضافتها لباء المتكلم المنقلبة ألفا، وإلا كانت هذه الألف ليست للندبة - كما سيجيء في رقم 1 من ص 64 من رقم 1 من ص 99.

(89/4)

---

ويريدون بالمتوجع منه: الموضع الذي يستقر فيه الألم، وينزل به، "كالمثال الثالث: وأراي، واكبدا"، أو: السبب الذي أدى للألم وأحدثه؛ "كالمثال الرابع: وافقره"؛ فالمتوجع منه هو مكان الألم، أو سببه.

والمندادى في هذه الأساليب -وأشباهاها- يسمى: المندوب<sup>1</sup>، فهو: المتفجع عليه، أو المتوجع منه.

والغرض من الندبة: الإعلام بعظمة المندوب، وإظهار أهميته، أو شدته، أو العجز عن احتمال ما به ...

ومن المندوب وحرف النداء يتألف أسلوب "النداء الاصطلاحية"<sup>2</sup> فهما ركناه. ولكل منهما أحكامه التي تتلخص فيما يأتي:

أ- حرف النداء:

1- لا يستخدم في الندبة إلا أحد حرفين من أحرف النداء:

أحدهما: أصيل، وهو: "وا"؛ لأنه مختص بالندبة، لا يدخل على غير المندادى المندوب؛ كالذي في الأمثلة السالفة.

والآخر غير أصيل؛ وهو: "يا" لأنه غير مختص بالندبة، وإنما يدخل على المندادى المندوب وعلى سواه. واستعمال "يا" قليل هنا، وهو -على قلته- جائز، بشرط أمن اللبس بوجود القرينة الدالة على أن الأسلوب للندبة، لا لنوع آخر من أساليب النداء. ومن الأمثلة ما جاء في خطبة أحد الأدباء يرثي زعيما<sup>3</sup> وطنيا فوق قبره:

---

1 هل المندوب مندادى؟ الجواب في رقم 2 من هامش الصفحة الآتية.

2 تعريف الندبة وأسلوبها الاصطلاحى، هو ما ورد هنا، وهناك أساليب غير اصطلاحية لا شأن لها بالضوابط والأحكام الآتية؛ كأن يقال: ما أشد الفجيعة في فلان، أو فقدنا فلانا، أو كانت المصيبة فيه فوق الاحتمال.. أو..

3 هو محمد فريد رئيس الحزب الوطنى المصرى المتوفى سنة 1919 في منفاه ببرلين، ثم أحضره الوطنيون، ودفن بالقاهرة خلال تلك السنة.

(90/4)

---

"لقد أفنيت عمرك في الجهاد، واستنزفت مالك -وما كان أكثره- في طلب الحرية للبلاد، واسترجاع الحق المغصوب، والاستقلال المسلوب، حتى ذاب جسمك، وانطفأ مصباح حياتك؛ فآه!! آه!! يا محمداه ...".

فلا مجال للالتباس هنا؛ لأن المقام مقام رثاء، والمندادى الذي دخلت عليه "يا" ميت ...

2- ولا بد في أسلوب الندبة من أن يذكر أحد هذين الحرفين؛ فلا يصح حذفه<sup>1</sup>، ولا

الاستغناء عنه بعوض أو بغير عوض ...

ب- المنادى، وهو المندوب<sup>2</sup> هنا:

1- كل اسم يصلح أن يكون مندوبا، إلا نوعين من الأسماء:

أحدهما؛ النكرات العامة؛ "وهي الباقية على أصلها من الإبهام والشيوع، -وتشمل النكرة المقصودة- مثل: رجل، فتاة، عالم، طيبة ... " وهذه النكرات العامة لا تصلح أن تكون مندوبا إذا كان متفجعا عليه، أما إن كان متوجعا منه فتصلح؛ نحو: وامصبيته ... ، في مصيبة غير معينة<sup>3</sup> ...

والآخر: بعض المعارف<sup>4</sup>. وينحصر في الضمير، وفي اسم الإشارة الخالي

---

1 سبقت الإشارة لهذا في "ب" من ص2.

2 يقول بعض النحاة؛ إن المندوب ليس منادى حقيقة؛ وإنما هو على صورة المنادى، وحجته: أنك لا تريد منه أن يجيبك، ويقبل عليك، وأنهم منعوا في النداء. "يا غلامك"، ونحوه مما يكون فيه المنادى مضافا إلى المخاطب؛ لأن خطاب المضاف المنادى يناقض في مدلوله المراد من المضاف إليه، فلا يجمع بين خاطبين في جملة واحد "كما سبق في رقم 2 من هامش ص4" مع أن هذا واقع في أسلوب الندبة؛ مثل: واغلامك. وقال آخرون: إنه منادى. وتصدى آخرون للتوفيق بين الرأيين بما صرح به الرضي من أنه منادى مجازا لا حقيقية، فإذا قلت في الندبة: "وامحمداه" فكأنك تقول له: أقبل؛ فأني مشتاق إليك -مثلا- وإذا قلت: "واحزنه" فكأنك تقول: احضر حتى يعرفك الناس فيعذروني فيك. ورأى الرضي هو الجدير بالأخذ به، والاقتصار عليه.

3 كما سيجيء في ص93.

4 وحجتهم أنه لا يخلو من إبهام، كما سبق في أبوابه، والمندوب لا بد أن يكون معينا لا إبهام فيه، ليتحقق الغرض من الندبة.

(91/4)

---

من علامة خطاب في آخره. وفي الموصولات المبدوءة "بأل"، وفي "أي" الموصولة وفي "أي" التي تكون منادى. فلا يصلح شيء من هذه المعارف لأن يكون مندوبا؛ فلا يقال مثلا: وا أنت، ولا: وا أياك، ولا: وا هذا، وا الذي ابتكر دواء شافيا - وا أيهم مخترع - وا أيها الرجاله.

أما الموصلات المجردة من "أل" فيرى فريق من النحاة صلاحها للندبة، بشرط أن تكون صلتها شائعة الارتباط بالموصول، معروفة بذلك بين المخاطبين؛ نحو: وا من 1 بني هرم مصر - وا من 2 أنشأ مدينة القاهرة، لأن هذا الموصول بمنزلة قولك: وا "خوفو" - وا "معز"؛ بل أقوى، لما فيه من الإشادة بذكر شيء هام ينسب له.

ويرى آخرون المنع: بحجة أن شيوع الصلة. وإدراك المراد منها. عسير في أغلب الأحيان. وربما شاعت عند قوم وخفيت على غيرهم. والأخذ بالرأي الأول أنسب عند الحاجة.

ويرى آخرون المنع: بحجة أن شيوع الصلة. وإدراك المراد منها، عسير في أغلب الأحيان. وبما شاعت عند قوم وخفيت على غيرهم. والأخذ بالرأي الأول أنسب عند الحاجة.

واسم الموصول: "من" في المثالين السالفين مبني على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال الحلق بسكون البناء الأصلي في محل نصب. وهذا على اعتبار اسم الموصول - في الرأي الأصح - من قسم المنادى المفرد. فإن جعل من قسم الشبيهة بالمضاف - كما يرى بعض النحاة - فهو منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال الحلق بسكون البناء الأصلي. وأثر كل رأي يظهر في توابعه، فهي إما توابع منادى مبني على الضم، لها أحكامها التي سبقت 3 وإما توابع منادى منصوب؛ فتتصب على الوجه المشروع هناك. ومثل هذا يقال في بقية الموصلات المبنية قبل النداء.

فليس بين المعارف كلها ما يصلح للندبة إلا العلم، وإلا المضاف لمعرفة يكتسب منها التعريف. وإلا الموصول - عند بعض النحاة - بشرط تجرد من

---

1 باني الهرم الأكبر بجيزة القاهرة هو فرعون مصري قديم، اسمه: "خوفو" كان البناء قبل الميلاد بنحو ثلاثة آلاف سنة تقريبا - ولا يزال قائما شامخا.

2 هو: المعز لدين الله الفاطمي، وأنشأها حول سنة 360 هـ.

3 في ص 40.

(92/4)

---

"أل"، وبشرط اشتهار الصلة بين المتخاطبين، وإلا بعض المقرون "بأل" مما يصلح للنداء 1.

2- حكم المندوب من ناحيتي الإعراب والبناء حكم غيره من أنواع المنادى فيجب بناؤه على الضم إن كان علما مفردا، أو نكرة مقصودة، مع مراعاة التفصيل الخاص بكل ... 2 نحو: واعمر - واعثمان، وأرأس - واكبد ... ، وأشباههما مما عرضناه في الأمثلة الأولى وما لم نعرضه.

ويجب نصبه إن كان مضافا أو شبيها بالمضاف<sup>2</sup>؛ فمثال المضاف قول الشاعر في قصيدة يرثى بها عالما دينيا كبيرا<sup>3</sup>:

واخادم الدين والفصحى وأهلهم ... وحارس "الفقه" من زيغ وبهتان  
ومثال الشبيه به ما قيل في رثائه: وانشرا راية العرفان عالية.

ويلحق بالشبيه النكرة المقصودة الموصوفة؛ كقولهم في رثاء الإمام علي:

وإماما خاض أرجاء الوغى ... يصرع الشرك بسيف لا يفل

أما النكرة غير المقصودة فلا تصلح مندوبة؛ إذا كانت للمتفجع عليه لا للمتوجع منه - كما سبق-<sup>4</sup> فلا يقال: "وارجله" لغير معين.

وإذا اضطر شاعر لتتوين المندوب المفرد جاز رفعه ونصبه كما جاز له هذا في المنادى المفرد الذي سبق الكلام عليه<sup>5</sup> ...

---

1 وقد سبق بيانه في ص 26.

2 و سبق إيضاح شامل للمفرد العلم، والنكرة المقصودة، والنكرة غير المقصودة، والمضاف، وشبهه. في أول باب "المنادى" ص 9، 25، 31، 31.

3 هو الأستاذ الشيخ محمد عبده المتوفى سنة 1905.

4 في ص 91.

5 في "د" من ص 24 - ويقول ابن مالك في باب مستقل: عنوانه: "الندبة" مبينا ما سبق من أن حكم المندوب هو حكم المنادى المحض، وبيان ما لا يندب، وأن الموصول يندب بما اشتهر به:

ما للمنادى اجعل لمندوب وما ... نكر لم يندب، ولا ما أبهما

ويندب الموصول بالذي اشتهر ... كبئر زمزم؛ يلي: وامن حفر

"يلي وامن حفر، أي يقع بعد قولك: وامن حفر. أي: وامن حفر بئر زمزم".

يريد: أن الموصول يصح أن يكون مندوبا بسبب اشتهاره بصلته. وضرب لهذا مثلا هو:

وامن حفر بئر زمزم. والذي حفرها هو عبد المطلب، وشاع بين الناس هذا، فكأنك

قلت: واعبد المطلب.

3- الغالب في المندوب أن يختم -جوازا- بألف زائدة تتصل بآخره، إما حقيقية؛ نحو: واعمره، وقول المتحسر:

فوأسفا1 من مكرمات أرومها ... فينهضني عزمي، ويقعدني فقري  
وإما حكما؛ كالتى تزداد في آخر المضاف إليه لغير ياء المتكلم2 إن كان المندوب مضافا؛  
نحو: واعبد الملكاه3.

والغرض من زيادة الألف مد الصوت ليكون أقوى بنبراته على إعلان ما في النفس.  
وزيادتها ليست واجبة، وإنما هي غالبية - كما قلنا- لكنها إن زيدت وجب لها أمران.  
فأما أحدهما: فحذف التنوين إن وجد قبل مجئها في آخر المندوب المبني، أو في آخر  
المضاف إليه نحو؛ فمثال حذفه من المبني ندبة العلم المحكي حكاية إسناده4؛ نحو: وازاد  
محمودا؛ فيمن اسمه: "زاد محمود" ومثال المضاف إليه:

1 مع مراعاة الشرط الذي سبق في رقم 2 من هامش ص 89 والذي يقتضي أن تكون  
الندبة هنا للأسف نفسه من غير إضافة لياء المتكلم المنقلبة ألفا ... و.. -أما المندوب  
المضاف لياء المتكلم فتفصيل الكلام عليه في ص 99.

2 لأن المندوب المضاف للياء له حكم مستقل "سيجيء في ص 99". ومن اتصاها  
حكما زيادتها في آخر بعض التوابع، وزيادتها في صلة الموصول المجرد من "أل" عند من  
يبيح ندبته، فيقول: وامن بني هرم مصر - وامن أنشأ مدينة القاهرة. ويصح: مصره،  
والقاهرته؛ بزيادة هاء السكت الساكنة؛ كما سيجيء هنا. وإنما كانت الزيادة التي في  
آخر المضاف إليه وفي آخر الصلة -وأشباههما؛ كالتابع- حكمية؛ لأنها لم تصل بآخر  
المندوب مباشرة. وإنما اتصلت بآخر شيء وثيق الارتباط به؛ إذ المضاف والمضاف إليه  
متلازمان لا يستغني أحدهما عن الآخر؛ فالزيادة المتصلة بآخر المضاف إليه تعتبر حكما  
وتأويلا بمنزلة المتصلة بآخر المضاف، وكذلك الشأن في الزيادة المتصلة بآخر الصلة،  
والتابع، هذا لتعليل النجاة. والعلة الحققة هي استعمال العرب.

3 الهاء للسكت. والكلام عليها في ص 96.

4 اشتمل المثال على ندبة العلم المحكي إسنادا لأنه الذي يوجد فيه التنوين مع النداء؛  
تحقيقا للحكاية. ولا يحذف هذا التنوين إلا مع زيادة ألف الندبة - كما سيجيء هنا،  
وفي "ب" من ص 97 أما المنادى العلم المفرد فمبني على الضم؛ فلا تنوين فيه اختيارا

- كما عرفنا في "د" من ص 24- وإنما يوجد التنوين أحيانا فيما يتممه، كصلة الموصول عند من يعتبره مفردا، وأما المندوب المضاف فلا يدخله تنوين مطلقا، وقد يدخل في المضاف إليه، وفي الجزء الثاني المتمم لشبه المضاف. أما الجزء الأول من شبه المضاف فلا يحذف تزينه. لأن ألف الندبة لا تتصل به، وأما النكرة المقصودة فقد تنون إذا وصفت؛ طبقا لما سلف في 28.

(94/4)

واحارس بيتاه. في ندبة: "حارس بيت".  
وأما الآخر: فأن يتحرك ما قبلها بالفتحة - بشرط أمن اللبس - إن كان غير مفتوح؛ لأن الفتحة هي التي تناسبها؛ كالأمثلة السالفة. فإن أوقعت الفتحة في لبس وجب تركها، وإبقاء الحركة الموجودة على حالها مع زيادة حرف بعدها يناسبها: فتبقى الكسرة وتجيء بعده ياء، وتبقى الضمة وتجيء بعدها واو؛ ففي مثل: واكتابك - بكسر الكاف - تقول: واكتابكي، ولا يصح مجيء الألف؛ فلا يقال: واكتابكا؛ إذ لا يتبين مع الألف حال المضاف إليه؛ أهو خطاب لمذكر أم لمؤنث؟ وكذلك لا يتبين في "واكتابه" لو جئنا بالألف؛ فيجب الاستغناء عنها بالواو بعد الهاء.  
وفي مثل: واكتابهم، واكتابهموه، ولا يصح واكتابهما، بزيادة الألف؛ إذ لا يتضح معه نوع الضمير؛ أهو لمثنى أم لجمع؟  
ويجب أن يحذف للألف الزائدة ما قد يكون في آخر المندوب من ألف أخرى نحو: مصطفى، فيقال: وامصطفاه 1...  
هذا والأحرف الثلاثة السابقة "الألف، الواو، الياء"، زائدة، لا تعرب شيئا، ولا يقال فيها إلا أنها زائدة للندبة، ولا تأثير لها فيما اتصلت بآخره إلا باحتياجها إلى حركة قبلها تناسبها؛ فالفتحة قبل الألف، والضمة قبل الواو، والكسرة قبل الياء 2...  

---

1 وعند إعرابه يقال: "مصطفى" منادى مبني على ضم مقدر للتعذر - كما كان قبل الندبة - على الألف المحذوفة لالتقاء الألفين الساكنين، والألف الموجودة زائدة للندبة، والهاء للسكت. وهذا هو الرأي الأقوى بالنسبة للرأي الآخر الذي يقول إن المندوب المختوم بالألف مبني على الفتح.  
وإذا حذفت الألف من آخر المندوب بسبب مجيء ألف الندبة وجب - في الأرجح -

مجيء هاء السكت معها لتدل على أن الألف المذكورة هي الزائدة للندبة، وليست من حروف المندوب - كما أشرنا.

2 يقول ابن مالك في زيادة ألف الندبة وحذف ما قد يكون في آخر المندوب من ألف أو تنوين لأجلها: =

(95/4)

ويصح في حالة الوقف زيادة هاء السكت 1 الساكنة بعد الثلاثة، أو عدم زيادتها، فيقال: وعمره، واكبده، وإمامه، واخادم ووطنه، واكتابكيه، واكتابهوه ... كما يقال: وا عمرا، واكبدا، وإماما ... ، ولا تزد الهاء جوازا، إلا بعد حرف من أحرف المد الثلاثة. والأفصح حذف الهاء في وصل الكلام إلا في الضرورة الشعرية فتبقى وتتحرك بالكسر أو بالضم. ومن القليل الذي يحسن إهماله أن تبقى في الاختيار، وأن تتحرك فيه بالكسر أو بالضم!!2.

=

ومنتهى المندوب صله بالألف ... متلوها إن كان مثلها حذف "متلوها أي: الذي تليه وتقع بعده" يقصد: أن آخر المندوب يجيء بعده ألف الندبة، فإن وقعت ألف الندبة بعد مثيل لها، "أي: بعد ألف" وجب حذف المثيل؛ لالتقاء الساكنين، دون ألف الندبة لأنها جاءت لغرض. ثم قال: كذاك تنوين الذي به كمل ... من صلة أو غيرها. نلت الأمل يريد: كذلك يحذف التنوين من الشيء الذي أكمل المندوب، وجاء بعد المندوب ليتمه؛ كالصلة بعد اسم الموصول، والمضاف إليه بعد المضاف، وبعض التوابع بعد متبوعاتها ... وبقية البيت دعاء للمخاطب، سبق للتكملة الشعرية ... ثم قال بعد ذلك فيما يختص بشكل المندوب وضبطه بالفتحة عند مجيء الألف، وهل يحدث لبس بسببها؟ وكيف نتوفاه؟

والشكل حتما، أوله مجانسا ... إن يكن الفتح بوهم لا بسا "لا بسا بوهم = خالطا المقصود بغيره، بسبب وهم. والوهم: ذهاب الطن لغير المراد". يقول: إن كان الفتح قبل ألف الندبة يحدث لبسا، بسبب وهم فالواجب العدول عن الفتحة وعن الألف، والمجيء بحرف مجانس للشكل الموجود، بدل الألف، فالكسرة



يجانسها الياء، فتجيء بعدها الياء، والضمة يجانسها الواو فتجيء بعدها الواو. وهذا معنى: أول الشكل مجانسا له، أي: اذكر يعد الشكل الحرف الذي يجانسه.  
1 وتسمى: ها الاستراحة.

2 وفي هاء السكت "هاء الاستراحة" يقول ابن مالك:  
وواقفا زد "هاء" سكت إن ترد ... وإن ترد فالمد "والها" لا ترد  
أي: إن شئت عند الوقف أن تزيد على المندوب بعد ألفه هاء السكت فزدها، وإن شئت ألا تزيدها فأنت حر -إلا في الصورة التي عرضناها عند الشرح في رقم 1 من هامش الصفحة السابقة- وإن شئت الاستغناء عنهما فلا تزد حرف المد، ولا الهاء "وحرف المد هو الألف، والواو، والياء" ولا تزال الهاء إلا بعد واحد منها.

(96/4)

.....

زيادة وتفصيل:

أ- إذا كان المندوب مثنى أو جمع مذكر سالما فإن نونهما لا تحذف عند مجيء ألف الندبة، فيقال: وإبراهيمانا - وإبراهيمونا، فيبينان على الألف والواو؛ كالمنادى الجرد.  
ب- إذا ندب المفرد ولم تلحقه ألف الندبة، كان المنادى الخض مبني على الضم في محل نصب -كما سبق- واجعفر. أما في مثل: سيبويه، و"قام محمود" -علمين- فيقال: واسيبويه - واقام محمود "في ندبة من اسمه هذا"، فالمنادى مبني على ضم مقدر منع من ظهوره علامة البناء الأصلي في سيبويه، وحركة الحكاية في الثاني المنون. وهو في الحالتين في محل نصب. فإذا جاءت ألف الندبة؛ فقلنا: واجعفرا، فهو منادى مبني على ضم مقدر على آخره، منع من ظهوره الفتحة التي جاءت لمناسبة الألف في محل نصب. وإذا قلنا: واسيبويها، فهو منادى مبني على ضم مقدر، منع من ظهوره علامة البناء الأصلي التي حذفت لأجل فتحة المناسبة، في محل نصب، أو: أنه مبني على ضم مقدر منع من ظهوره فتحة المناسبة -مباشرة- في محل نصب، وهذا أوضح؛ لأن اعتبار الألف الظاهرة أولى من اعتبار المحذوف. وإذا قلنا: واقام محمود1. بزيادة ألف الندبة. فالمنادى مبني على ضم مقدر منع من ظهوره حركة الحكاية التي حذفت لأجل فتحة المناسبة -في محل نصب. أو مبني على ضم مقدر منع من ظهوره فتحة المناسبة -

مباشرة- في محل نصب. والأفضل أن يكون الضم مقدرا لفتحة المناسبة، مراعاة للناحية اللفظية المذكورة.

أما المضاف وشبهه<sup>2</sup>، نحو: واكتب جعفره - واقارئا كتابه - فالجزء الأول منصوب دائما كالنداء المحض، والجزء الثاني يقدر إعرابه، وسبب التقدير مجيء الفتحة، لمناسبة الألف.

ج- إذا كان للمندوب تابع فإن كان بدلا، أو عطف بيان، أو توكيدا

---

1 بغير تنوين: طبقات لما سبق في ص 94.

2 سبق تعريفه وحكمه في ص 32.

(97/4)

.....

---

معنويا - فالأحسن ألا تدخل ألف الندية على التابع، ويكتفي بدخولها على المتبوع. وإن كان عطف نسق دخلت على المعطوف. نحو: واعمر واعثماناه. ويجيز بعضهم دخولها على المعطوف والمعطوف عليه. وهذا حسن. وإن كان توكيدا لفظيا دخلت عليهما. نحو: واعمره واعمره... أما إن كان نعتا لفظه كلمة: "ابن" المضافة لعلم فإن الألف تدخل على المضاف إليه؛ نحو: واحسين بن علياه. فإن كان النعت لفظا آخر فالأحسن إدخالها على المنعوت وحده.

(98/4)

---

### المسألة 136: المندوب المضاف لياء المتكلم

عرفنا<sup>1</sup> أن المنادى صحيح الآخر المضاف إضافة محضة، قد تكون إضافته إلى ياء المتكلم، كقول الشاعر وقد عاد إلى وطنه من منفاه<sup>2</sup>:  
فيا وطني لقيتك بعد ياس ... كأني قد لقيت بك الشبابا  
وعرفنا ما يجوز فيه -اختيارا- من لغات أشهرها ست، منها ثلاث تثبت فيها الياء،

وثلاث تحذف فيها. فالثلاث الأولى هي: إثباتها ساكنة؛ نحو: يا وطني - إثباتها متحركة بالفتحة، نحو: يا وطني قلبها ألفا بعد فتحة؛ نحو: يا وطننا.

والتي تحذف فيها هي: حذفها مع بقاء الكسرة قبلها دليلا عليها؛ نحو: يا وطن قبلها ألفا مفتوحا ما قبلها، وحذف الألف مع بقاء الفتحة قبلها؛ نحو: يا وطن حذفها وبناء المنادى قبلها على الضم، نحو: يا وطن.

1- فإذا نذب المضاف إضافة محضة لياء المتكلم الساكنة الثابتة جاز حذفها ومجيء ألف الندبة مفتوحا ما قبلها. وجاز تحريك الياء بالفتحة مع زيادة ألف الندبة بعدها، ففي نحو: يا مالي، يقال: وامالا، أو: واماليا3.

---

1 في ص 58.

2 لما اشتعلت الحرب العالمية الأولى في أغسطس سنة 1914، وكان الإنجليز يحتلون البلاد المصرية إذ ذاك نفوا الشاعر إلى أسبانيا، وظل بها حتى انتهت الحرب في آخر سنة 1918 فعاد إلى وطنه أول سنة 1919.

3 ويقال في إعراب: "واماليا" "مال"، منادى مضاف، منصوب بفتحة مقدرة على اللام؛ منع من ظهورها الكسرة لمناسبة الياء، والياء مضاف إليه، مبني على سكون مقدر منع من ظهوره الفتحة التي جاء لمناسبة الألف، في محل جر. ويقال في إعراب: "وامالا"، "مال" منادي مضاف، منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الكسرة التي جاءت لمناسبة الياء المحذوفة أو: منع من ظهورها الفتحة الحالية التي جاءت لمناسبة ألف الندبة. ومراعاة الفتحة الحالية أوضح.

وفي المندوب المضاف إلى ياء المتكلم الساكنة وجواز تحريكها بالفتح، أو حذفها مع زيادة ألف الندبة في الحالتين وفتح ما قبلها يقول ابن مالك:

وقائل واعبديا، واعبدا ... من في النداء، اليا، ذا سكون أبدي

"تقدير البيت: ومن أبدى في النداء حرف الياء ذا سكون - قائل واعبديا، واعبدا".

يريد أن من لغته في المنادى المضاف لياء المتكلم هو إسكانها، مع بقائها، فإنه يقول عند الندبة: واعبديا أو واعبدا، بتحريك الياء بالفتح، ثم زيادة ألف الندبة، أو بحذف الياء مع زيادة ألف الندبة وفتح ما قبلها.

ويصح عند الوقف زيادة هاء السكت الساكنة على الوجه الذي أوضحناه1.

2- وإذا ندب المضاف لياء المتكلم الثابتة المفتوحة لم يجز إلا زيادة ألف الندبة بعدها، ففي مثل: يا مالي، يقال: واماليا. ويصح زيادة هاء السكت الساكنة وقفا ...

3- وإذا المضاف لياء المتكلم المنقلبة ألفا، حذفت، وحل محلها ألف أخرى للندبة؛ فيقال في: يا مالا - وامالا. ويصح وقفا زيادة هاء السكت الساكنة ...

4 و5 و6- أما إذا ندب المضاف لياء المتكلم المحذوفة فيزداد ألف الندبة مع فتح ما قبلها إن لم يكن مفتوحا، ففي مثل: يا مال، يا مأل، يا مأل ... يقال فيها جميعا: وامالا. ويصح وقفا زيادة هاء السكت الساكنة.

وقد يؤدي بعض الصور السالفة إلى اللبس، فيجب العدول عنه إلى ما لا لبس فيه، أو إقامة قرينة تزيله.

وإذا أضيف المنادى المندوب إلى اسم ظاهر مضاف لياء المتكلم؛ نحو: وامال أهلي ...

وجب إثبات الباء؛ لأن المندوب لم يصف إليها مباشرة؛ فلا تسري عليه أحكام المنادى المضاف لياء المتكلم. ومع إثباتها يجوز زيادة ألف الندبة بعدها وعدم زيادتها؛ تقول وامال أهلي - وامال أهليا2.

---

## 1 في ص 96.

2 نص على هذا سيبويه "في الجزء الثاني من كتابه، باب الندبة ص322". ويجوز غيره حذف الباء في هذا النوع عند مجيء ألف الندبة، وليس بشيء ...

(100/4)

---

## المسألة 137: الترخيم

الترخيم الاصطلاحي: "حذف آخر اللفظ بطريقة معينة؛ لداع بلاغي"1. وهو ثلاثة أقسام:

ترخيم اللفظ للدعاء، وترخيمه للضرورة الشعرية، وترخيمه للتصغير. والباب الحالي معقود للكلام على القسمين الأولين، أما الثالث فموضع الكلام عليه: "باب التصغير"2.

القسم الأول: ترخيم المنادى.

نصح أعرابي لابنه: "عامر"؛ فكان مما قال: "يا عام، صداقة اللئيم ندامة"3، ومداراته

سلامة...." فحذف الراء من آخر المفرد العلم المنادى.  
وسمع آخر أعرابية تنغني بمزاياها؛ فقال لها: "يا أعرابي، دعي ما أنت فيه؛ فمن حدث  
الناس عن نفسه بما يرضى. تحدثوا عنه بما يكره". فحذف التاء4 من آخر المنادى  
النكرة المقصودة ...  
فال حذف على الوجه السالف نوع مما يسمى: "ترخيم نداء"، وهو: "حذف آخر المنادى  
المفرد العلم، أو النكرة المقصودة. وقد يقتصر الحذف على هذا أو لا يقتصر" طبقا لما  
سيجيء5.

1 هو: التخفيف -غالبا- أو التلميح، أو الاستهزاء. وقد يكون السبب هو الضعف  
الناشئ من خوف، أو هول، ونحوهما مما يحدث العجز عن إتمام النطق بالكلمة؛ فقد جاء  
في "المختسب" ج2 ص257 ما نصه على لسان أهل النار في الآية الكريمة: {وَنَادُوا يَا  
مَالِكُ} وقراءة من قرأها: "ما مال": "قال أبو الفتح: هذا المذهب المألوف في  
"الترخيم"، إلا أن فيه في هذا الموضع سرا جديدا؛ وذلك لأنهم لعظم ما هم عليه  
ضعفت قواهم؛ وذلت أنفسهم، وصغر كلامهم، فكان هذا من مواضع الاختصار؛  
ضرورة عليه، ووقوفا دون تجاوزه إلى ما يستعمله المالك لقوله، القادر على التصرف في  
منطقه ... "ا. ا. هـ.

2 ص683.

3 أي: مؤديه للندم؛ بسبب نتائجها الضارة.

4 نداء الترخيم كثير عندهم في المنادى المختوم بتاء التأنيث، وفي بعض كلمات أخرى؛  
منها: مالك، عامر، حارث، صاحب.

5 في ص105.

(101/4)

شروطه:

لا يصح إجراء هذا النوع من الترخيم الذي يقتضي حذف الآخر وحده أو مع شيء  
غيره، إلا بعد أن تجتمع في المنادى شروط عامة لا بد من تحققها فيه -سواء أكان مجردا  
من تاء التأنيث أم محتوما بها- وشروط خاصة بالجرد منها. فالعامة هي:  
1- أن يكون المنادى معرفة، إما بالعلمية، وإما بالقصد والإقبال1؛ "لأن المنادى الذي

يراد ترخيمه قسمان، مجرد من تاء التأنيث، ومقترن بها، فإن كان مجردا من تاء التأنيث وجب ان يكون علما؛ فيتعرف بالعلمية، وإن اقترن بالتاء وجب أن يكون علما، أو نكرة مقصودة؛ فيتعرف بالعلمية، أو بالنداء مع الإقبال، ولا يصح ترخيم النكرة المحضة، وهي النكرة غير المقصودة".

2- ألا يكون مستغاثا مجرورا؛ فلا يصح الترقيم في مثل: يا لصالح لعمود - يا لفاطمة لأخيها. فإن حذفت اللام الداخلة عليه جاز ترخيمه؛ نحو: يا صاللا لعمود، يا فاطما 2 لأخيها.

3- ألا يكون مندوبا؛ فلا يصح الترقيم في مثل: وامعتصم، أين أنت؟ واعبلة ما صنعت بك الأيام؟

4- ألا يكون مضافا، ولا شبيها به<sup>3</sup>؛ كالمضاف في قولهم: يا أهل العلم، عالم ذو همة يحيى أمة - يا فتاتي أنت عنوان بلادي، وشبهه في مثل: "يا بخيلا بماله. أنت تشقى، وغيرك يسعد".

- 
- 1 فسبب تعريفه أنه مفرد علم، أو نكرة مقصودة. أما بقية أقسام المنادى فلا ترخم - كما سيجيء التصريح هنا وفي الشرط الرابع.
  - 2 و 2 الألف التي في آخر المستغاث هي التي تحيء -جوازا - عند حذف لام الجر، وتفصيل الكلام عليها في ص 78.
  - 3 هذا الشرط مفهوم من مضمون الشرط الأول، ولكن ذكرناه صريحا هنا ليكون أوضح وأجلى.

(102/4)

---

5- ألا يكون مركبا تركيب إسناد -على الأرجح- 1 فلا يصح الترقيم في علم كالذي في قولهم: يا "فتح الله"، الجاه يفنى، والمجد يبقى -يا "زينب فاضلة"؛ لا تقابلي الإحسان بالجحود.

6- ألا يكون من الألفاظ المقصورة على النداء<sup>2</sup>، فلا يصح الترقيم في مثل: يا فل، ويا فلة ...

7- ألا يكون من الألفاظ المبنية أصالة قبل النداء؛ مثل: حذام - رقاش ... علمين لمؤنثتين.

تلك هي الشروط العامة التي يجب تحققها في المنادى المراد ترخيمه بقسميه؛ "المختوم بتاء التأنيث، والمجرد منها".

أما الشروط الخاصة التي لا بد من تحققها مع العامة في القسم المجرد من تاء التأنيث، دون المختوم بها ... فأهمها:

1- أن يكون تعريفه بالعلمية دون غيرها، نحو: "سالم" علم رجل؛ تقول: يا سال، أذل الحرص أعناق الرجال. فلا يصح في المجرد من تاء التأنيث أن يكون نكرة مقصودة "لأن تعريفها بالقصد والإقبال، لا بالعلمية؛ نحو: يا صاحب، لمعين" أما المختوم بها فيصح أن يكون علما وأن يكون نكرة مقصودة؛ كأن تقول في نداء فتاة اسمها عائشة: يا عائش: آفة النصح أن يكون جهازا. وفي نداء مسافرة معينة: يا مسافر، تيقظي في رحلتك، فإن السلامة في اليقظة.

2- أن يكون العلم المجرد أربعة أحرف أو أكثر؛ فلا يصح ترخيم العلم الثلاثي الخالي من تاء التأنيث مطلقا<sup>3</sup>؛ مثل "سعد" و"رجب" في قولهم: يا سعد، من أحسن إلى لئيم أساء إلى نفسه - يا رجب، النفس الصغيرة مولعة بالصغائر.

---

1 كما سيأتي في ص 109، وفيها حكم ترخيم المركب المزجي.

2 وقد سبقت في ص 68

3 أي: سواء أكان ساكن الوسط أم متحركه، ولا داعي للترقية بين الاثنين كما يرى بعض النحاة.

(103/4)

---

أما المختوم بتاء التأنيث فيصح ترخيمه، سواء أكان علما أم نكرة مقصودة، ثلاثيا أم أكثر. وتقول في نداء فتاة اسمها "هبة" نداء ترخيم: يا هب، إن الأمان والأحلام كالأزهار؛ ما تراكم منها قتل. وفي أخرى اسمها: "ماجدة" يا ماجد، إن الله لا ينظر إلى الصور، وإنما ينظر إلى الأعمال<sup>1</sup> ...

---

1 فيما سبق يقول ابن مالك:

ترخيما احذف آخر المنادى ... كيا "سعا" فهي من دعا "سعادا"

أي: احذف آخر المنادى حذف ترخيم، كمن يقول: يا سعا، وهو ينادي فتاة اسمها:

سعاد. ثم قال:

وجوزنه مطلقا في كل ما ... أنت بالها. والذي قد رخما:  
بحذفها وفرة بعد. واحظلا ... ترخيم ما من هذه "الها" قد خلا  
إلا "الرباعي" فما فوق. "العلم" ... دون إضافة، وإسناد متم  
يقول: جوز الترخيم في المنادى المؤنث بالهاء، "أي: بناء التأنيث التي تصير "هاء" في  
الوقف" إجازة مطلقة؛ يتساوى فيها كل منادى مختوم بالتاء؛ علما أو نكرة مقصودة،  
ثلاثيا أو زائدا على الثلاثة. متحرك الوسط، أو ساكنه. ثم قال: إن المنادى المرخم  
بحذفها يوفر بعد ذلك، فلا يجوز حذف شيء من حروفه بعد حذف التاء. وعرض بعد  
هذا الترخيم الخالي منها؛ فقال: احظ "أي: امنع" ترخيم المنادى الخالي منها إلا إذا كان  
علما رباعيا فما فوقه، غير مضاف، وغير مركب تركيب إسناد متم، "أي: تركيب إسناد  
تام، كامل".

ويلاحظ في هذه العبارات القصور والخلط؛ لأن بعض الأشياء المحظورة السابقة -  
كالمنادى المضاف، والمركب تركيب إسناد- ليس محظورا في المنادى المختوم بالتاء  
وحده، وإنما حظره عام يشمل المجرد منها أيضا، كما شرحنا.

(104/4)

---

ما يحذف جوازا من آخر المنادى عند ترخيمه:  
يجوز أن يحذف من آخر المنادى بسبب ترخيمه حرف واحد -وهو الأغلب- أو  
حرفان، أو كلمة، أو كلمة وحرف. وفيما يلي البيان:  
أولا: يحذف منه الحرف الأخير وحده بغير شروط إلا التي سلفت.  
ثانيا: يحذف منه الحرفان الأخيران<sup>1</sup> معا بعد تحقق الشروط التي سلفت، مزيدا عليها أن  
يكون المنادى علما مجردا من تاء التأنيث، وأن يكون الحرف الذي قبل الأخير حرف  
مد<sup>2</sup>، وأن يكون زائدا لا أصليا، وأن يكون رابعا فصاعدا.  
وبعبارة أخرى:

يجوز أن يحذف من المنادى العلم المرخم المجرد من تاء التأنيث الحرفان الأخيران، بشرط  
أن يكون السابق منهما حرف مد. زائدا، رابعا فأكثر ... مثل: عمران، خلدون،  
إسماعيل ... تقول: يا عمر، من ساء قوله ساءت معاملته الناس له - يا خلد، النصح  
أغلى ما يباع ويوهب - يا إسماع، من خاف الله حرسته عنايته.



أما الحرف الأخير فقد يكون أصليا؛ كهمزة "أسماء" في المنادى المرخم من قول الشاعر:  
يا أسم، صبرا على ما كان من حدث ... إن الحوادث ملقي 3 ومنتظر

---

1 يدخل في هذا من الأعلام ما كان على صورة: المثنى، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم "ويراعى في الثلاثة التفصيل الهام الآتي في: "ا" ص 108.  
2 لا يسمى حرف مد إلا إذا كان حرف علة ساكنا، والحركة التي قبله تناسبه، "وهي الفتحة قبل الألف، والضممة قبل الواو، والكسرة قبل الياء، نحو: قام، يقوم، مقيم".  
وهو في هذه الحالة حرف علة، ومد، ولين. فإن كان ساكنا وقبله حركة لا تناسبه سمي: حرف علة ولين، نحو: فرعون وخير. فإن كان متحركا فهو حرف علة فقط؛ نحو: حور وهيف ...

"راجع ما سبق في رقم 2 من هامش ص 58".  
3 يريد: اصبري على ما يحدث؛ لأن الحوادث محتومة؛ بعضها ملقي "أي: واقع حاصل"، وبعضها منتظر وقوعه.

(105/4)

---

فكلمة: "أسم"، أصلها: أسماء، وهمزتها الأخيرة بمنزلة الأصلية؛ لأنها منقلبة عن واو أصلية 1. وقد يكون زائدا كالنون في "مروان" من قول الشاعر:  
يا مرو إن مطيبي محبوسة ... ترجو الحباء 2، وربما لم يئس  
ولا يصح في هذا القسم المستوفي للشروط الاقتصار على حذف الحرف الأخير وحده. وإنما يجب أن يحذف معه الحرف الذي قبله أيضا. إلا إن كان المنادى المرخم مختوما بتاء التأنيث؛ فتحذف وحده دون الحرف الذي قبلها. ففي مثل: "عقبانة" 3 وسلحفاة، علمين، يقال: يا عفنباء، يا سلحفا بالالف فيهما.  
فالترخيم يحذف آخر المنادى أمر اختياري، لا واجب، لكن إذا اخترنا الحذف في هذا القسم المستوفي للشروط وجب أن يحذف مع الآخر الحرف الذي قبله؛ لأنهما متلازمان وجودا وحذفا في غير المختوم بتاء التأنيث حيث يقتصر الحذف عليها وحدها 4.  
ومراجعة الشروط السالفة يتبين أنه لا يصح في الأمثلة الآتية وأشابجها، حذف الحرفين الأخيرين معا في نداء الترخيم:  
يا مرتجاة، علما، لا يقال: يا مرتج، لوجود تاء التأنيث 4.

يا جعفر. يا ثمود، يا سعيد، يا عماد ... أعلاما، لا يقال: يا جع، يا ثم، يا سع، يا  
عم ... لأن الحرف الذي قبل الأخير ليس حرف مد أو حرف مد. لكنه ليس رابعا  
فأكثر.

يا رحيم، يا هبيح 5 -علمين- لا يقال: يا رحي، يا هبي ...

---

1 "أسماء" جمع، مفردة: "اسم" -مع زيادة همزة الوصل- وأصله: "سمو"؛ فواوه أصلية،  
تنقلب همزة عند جمعه على "أفعال".

2 العطاء.

3 هي في الأصل صفة للعقاب "إحدى الطيور الجارحة" يقال: هذه عقاب عقنبة، أي:  
ذات مخالب قوية.

4 و 4 بخلاف التاء في مثل: "هندات" -طبقا للبيان الهام في ص 108 ب.

5 أصل معناه: الغلام السمين، الممتلئ.

(106/4)

---

لأن حرف العلة "الياء" قبل الآخر ليس ساكنا؛ فلا يصح حذف الياء؛ لأنها ليست  
للمد.

يا قنور 1 -علما- لا يقال: يا قنو؛ لأن حرف العلة "الواو" قبل الآخر ليس ساكنا؛  
فلا يصح حذفه. لأنه ليس حرف مد.

يا فرعون -علما- لا يقال: يا فرع؛ لأن الحركة التي قبل حرف العلة "الواو" لا تناسبه؛  
فلا بد من بقاء الواو. لأنها ليست للمد هنا.

يا غرنيق 2 -علما- لا يقال: يا غرن؛ لأن الحركة التي قبل حرف العلة "الياء" لا  
تناسبه؛ فلا بد من بقاء الياء. لما سبق.

يا مختار -علما- لا يقال: يا مخت؛ لأن حرف العلة ليس زائدا، فأصله الياء؛ فلا بد  
من بقاء الألف.

يا منقاد -علما- لا يقال: يا منق؛ لأن حرف العلة ليس زائدا، فأصله الواو؛ فلا بد  
من بقاء الألف.

3.....

---

- 1 أصل معناه: الصعب اليابس من كل شيء.
- 2 أصله: اسم لطائر طويل العنق من طيور الماء.
- 3 وفي حذف الحرف الأخير ومعه الحرف الذي قبله "وهو الذي تلاه الأخير" يقول ابن مالك:  
ومع الآخر احذف الذي تلا ... إن زيد. لنا ساكنا، مكملًا ...  
أربعة فصاعدا. والخلف في ... واو وياء بهما فتح قفى  
تلا: أي: تلاه الآخر.  
ولينا ساكنا= يقصد به حرف المد، وقد شرحناه.  
الخلف= الخلاف بين النحاة.  
قفى - تبع، أي: جاء بعده حرف، والجملة الفعلية: "قفى" خبر للمبتدأ: "فتح" والجملة من المبتدأ والخبر صفة لواو ... والجار مع مجروره "بهما" متعلقان بالفعل: "قفى".  
يريد: يحذف مع الحرف الأخير ما قبله من حرف مد رباعي. فإن كان قبل الواو فتحه -نحو: فرعون وغرنيق- فقد وقع خلاف في جواز حذفهما.

(107/4)

.....

زيادة وتفصيل:

- أ- يصح ترخيم ما سمي به من المثنى وجميع التصحيح بحذف زيادتيهما من آخر العلم، بشرط أن يكون ترخيمها على لغة من ينتظر 1، لكيلا يقع فيهما اللبس بالمفرد؛ فتقول في نحو: محمدان ومحمدين "علمين": يا محمد - يا محمد؛ بالفتح في الأول والكسر في الثاني. وكذا في المنسوب. ويمتنع الضم في كل ما سبق؛ لكيلا يلتبس بالمفرد: وأما محمدون - ونظائره من كل علم أصله جمع مذكر سالم مرفوع بالواو - فيمتنع ترخيمه مطلقا؛ للسبب السالف 2.
- ب- عرفنا ما يحذف منه حرفان عند الترخيم. وهو يشمل المثنى وجميع التصحيح إذا كانت أعلاما؛ فترخم كلها بحذف الآخر ومعه ما قبله، بالشروط التي سلفت. لكن يمتنع بقاء الألف في مثل: "هندات" لأن التاء فيه ليست للتأنيث 2.
- ج- الحركة المجانسة لحرف العلة فيصير حرف مد بسببها، قد تكون ظاهرة؛ كالأعلام

التي في الأمثلة السالفة؛ وقد تكون مقدرة في بعض الأعلام الأخرى؛ كما في جمع المقصور جمع مذكر سالماً؛ نحو: يا مصطفون، ويا مصطفين، علمين ... فنقول عند الترقيم: يا مصطفي، بحذف الواو والنون من الأول، والياء والنون من الثاني. لأن أصلهما؛ مصطفون ومصطفين، بضم الياء في الأول، وكسرها في الثاني. تحركة هذه الياء فيهما، وانفتح ما قبلها؛ فقبلت ألفاً. وحذفت الألف لالتقاء الساكنين. فالحركة مجانسة؛ لأنها الضمة قبل الواو في اللفظ الأول، والكسرة قبل الياء في الثاني. فلا يضر أن تكون المجانسة تقديراً؛ لأن المجانسة التقديرية كالمجانسة اللفظية الظاهرة، ولهذا يجب حذف الواو والياء عند حذف الحرف الأخير من الكلمتين السالفتين وأشباههما؛ بشرط أن تكون كل كلمة علماً.

---

## 1 الكلام عليها في ص 111.

2 و2 راجع الصبان والخضري في هذا الموضوع.

(108/4)

---

ثالثاً: يحذف من آخر المنادى المستوفى شروط الترقيم، كلمة كانت في أصلها مستقلة، ثم ركبت مع أخرى تركيب مزج<sup>1</sup>، وصارتا بمنزلة الكلمة والواحدة؛ نحو: "حموديه، خالويه"، "رامهرمز"، "تسعة عشر ... " إذا جعلت هذه المركبات أعلاماً؛ فنقول في ندائها ترخيماً، يا حمد، يا خال، يا رام، يا تسعة، ولا بد عند ترخيماها من وجود قرينة قوية تدل على أصلها؛ إذ ترخيماها لا يخلو من لبس، ولا سيما المركبات العددية المبينة على فتح الجزأين؛ نحو: تسعة عشر.

وقد منع كثير من النحاة ترخييم المركب المزجي "وكذا الإسنادي كما تقدم" 2 بحجة أنه لم يسمع، وأنه موضع إلباس. والأخذ برأيه أحسن.

رابعاً: يحذف من آخر المنادى المستوفى شروط الترقيم، كلمة، ومعها حرف قبلها. ويقع هذا في لفظين من المركبات العددية؛ "هما: اثنا عشر، واثننا عشرة"، إذا جعلنا علمين<sup>3</sup>؛ فيقال: يا اثن ... يا اثنت ... بحذف كلمة: "عشر" أو "عشرة" والألف التي قبلها - كما يقال هذا في ترخيماها من غير تركيب - لأن كلمة: عشر، وعشرة، بمنزلة النون في الاسم

---

1 تفصيل الكلام على المركب المزجي في ج 1 ص 300 م 23. وفي حذف عجزه؛ "أي آخره"، يقول ابن مالك:

والعجز احذف من مركب، وقل ... ترخيم جملة، وذا عمرو نقل  
يريد: حذف العجز من المركب المزجي، جائز، أما من مركب الجملة "وهو المركب  
الإسنادي" فقليل، وقد نقله عن العرب عمرو، "المشهور باسم: سيبويه".  
2 في رقم 5 من ص 103.

3 هذا شرط حتمي؛ لكيلا يلتبساً بنداء المثنى الذي ليس علماً، وإنما هو عدد محض،  
وهو: اثنان واثنان، ومثلهما في نداء المرخم بقية الأعداد المركبة، ثلاثة عشر، وأربعة  
عشر، وخمسة عشر ... إلخ. فلا يحذف عجزها للتخريم إلا إذا كانت علماً، منعاً - في  
ظنهم - للالتباس بثلاثة، وأربعة، وبقيّة الأعداد المفردة.  
هذا. وإذا صار الاسم المبدوء بهمزة وصل - اثني ... واثنى - علماً فإن همزته تصير  
همزة قطع: يجب كتابتها والنطق بها - كما سلف في رقم 3 من هامش ص 38 وسيجيء  
لها بيان أكمل في رقم 2 من هامش ص 247.

(109/4)

---

المفرد؛ "أي: الخالي من التركيب وهو: اثنان واثنان" 1. فصارت هي والألف بمنزلة  
الحرفين الزائدين في آخر الأصل المثنى؛ إذا كان علماً.  
"ملاحظة": اشتد الخلاف بين النحاة الأقدمين في ترخيم الأعداد المركبة "أعلاماً وغير  
أعلام" من ناحية جوازه وطريقته، أو عدم جوازه. والحق أن ترخيمها لا يخلو من لبس  
وخفاء يحملان اليوم على اجتنابه.

---

1 "أو المراد بالاسم المفرد: ما كان آخره نون قبلها حرف مد في نحو: مسكين، علماً؛  
حيث تحذف النون في الترخيم ومعها حرف المد - وتثبت الهمزتان نطقاً وكتابةً إذا كانا  
علمين.

(110/4)

كيفية ضبط المنادى بعد ترخيمه:

المنادى المرخم لا يكون إلا مفردا علما أو نكرة مقصودة -بتفصيلهما الذي عرضناه-  
1 فحكمه الأساسي هو البناء على الضم وفروعه. ولضبطه طريقتان بعد ترخيمه.  
الأول: أن يلاحظ المحذوف، ويعتبر كأنه باق. ويظل ما قبله على حركته أو سكونه قبل الحذف، 2، ويستمر رمز البناء على الضم -وفروعه- مقصورا على الحرف الأخير المحذوف، كما كان قبل حذفه، من غير نظر لما طرأ عليه؛ ففي مثل: يا عامر ... يا سيدة ... يكون المنادى قبل الترخيم "عامر - سيدة" مبنيًا على الضم في محل نصب، ويصير بعد الترخيم: يا عام، يا سيد، منادى مبنيًا على الضم الذي على الحرف المحذوف، في محل نصب أيضا. بالرغم من كسر الميم، وفتح الدال؛ لأن كلا منهما لا يعد -بحسب هذه الطريقة- حرفا أخيرا في كلمته، يختص بعلامة البناء.  
وكذلك في مثل: يا سالم - يا مسافرة، يا إفرند3؛ فالمنادى من غير ترخيم مبني على الضم في محل نصب. فإذا رخم قيل بهذه الطريقة: يا سال - يا مسافر، يا إفرن ... ، والمنادى مبني على الضم في محل نصب، كما كان من غير

---

1 في ص 101، وما بعدها.

2 يستثنى من هذا مسألتان يقع فيهما تغيير؛ الأولى: ما كان مدغما في المحذوف مع وقوعه بعد حرف مد هو -في الغالب- ألف، فإنه كان له حركة في الأصل حركته بها؛ نحو: "مضار، ومحاج، علمين؛ فيقال فيهما يا مضار ويا محاج، بالكسر على اعتبارهما اسمي فاعل أصله: مضار - محاجيج، أو بالفتح على اعتبارهما اسمي مفعول. أما إن كان أصلي السكون فالأحسن تحريكه بالفتحة لقرבה من السكون في الخفة؛ نحو: إسحار "بتشديد الراء، اسم لبقلة"، فيقال عند التسمية به وترخيمه: "يا إسحار" فتحذف الراء الثانية للترخيم، وتفتح الأولى، والألف في الثاني؛ لزوال سبب الحذف. "حاشية الصبان -وغيرها- في هذا الوضع".

ويلاحظ أن استثناء المسألتين السالفتين مقصور على الأخذ بالطريقة الأولى المعروضة دون الثانية.

3 الإفرند في الأصل: السيف.

حذف ... وهكذا يظل آخر اللفظ الحالي على ما كان عليه من حركة أو سكون قبل حذف الحرف الأخير.

وتسمى هذه الطريقة: "لغة من ينوي المحذوف". وتشتهر باسم: "لغة من ينتظر". ويجب الاختصار عليها في ترخيم المنادى المختوم ببناء التأنيث عند خوف اللبس - كما سيجيء - مثل: يا علي، مرخم "علية"، علم أنثى؛ لوجوب فتح الحرف الذي قبل تاء التأنيث؛ فتكون هذه الفتحة - في الاسم المفرد الذي يجب بناء آخره على الضم - دليلاً على أن هناك حرفاً محذوفاً ملحوظاً هو التاء؛ إذ لو لم نلاحظ لقلنا: "يا علي" فيلتبس نداء المؤنث بالمذكر<sup>1</sup>.

الثانية: مراعاة الأمر الواقع؛ وذلك باعتبار أن ما حذف من اللفظ قد انفصل عنه نهائياً، وانقطعت الصلة بينهما، وكأنها لم تكن، وصار آخره الحالي - بعد حذف ما حذف - هو الذي يقع عليه العلامة. ففي المثالين السالفين يقال في نداء الترقيم: "يا سال، يا مساف". فالمنادى مبني على الضم في محل نصب. وتسمى هذه الطريقة: "لغة من لا ينوي المحذوف"<sup>2</sup> أو: "من لا ينتظر".

---

1 والأفصح عند ترخيم المؤنث بالتاء وحذفها على لغة "من ينتظر" أن يزداد على آخره عند الوقف هاء السكت. بل جعلها سيبويه لازمة عند طوائف العرب التي ترخم هذا النوع. "راجع كتاب سيبويه ج 2 ص 330".

بقي شيء هام؛ هو أن أكثر النحاة يوجب طريقة "من ينتظر" في المرخم المؤنث عن خوف اللبس. فلم يقصرونها على المؤنث وحده؛ إن الفرار من اللبس مطلب أساسي، يجب أن يعم كل الحالات؛ ترخيماً وغير ترخيم - كما سيجيء في هامش ص 113. 2 وفي الطريقتين المذكورتين لضبط المنادى المرخم يقول ابن مالك في الأولى التي ينوي فيها المحذوف:

وإن نويت بعد حذف ما حذف ... فالباقي استعمل بما فيه ألف يريد: إن نويت ما حذف بعد حذفه، فاستعمل الباقي بعد الحذف بما ألف فيه، وعرف عنه قبل الحذف. أي: اترك الباقي على حاله المألوف فيه قبل الحذف. ويقول في الثانية التي لا ينوي فيها المحذوف:

واجعله إن لم تنو محذوفاً كما ... لو كان بالآخر وضعاً تمماً أي: اجعل الباقي من المنادى المرخم بعد حذف وعد ملاحظته في النية اجعله كما لو كان قد تم بالآخر في الوضع، فكلمة: "وضعاً" منصوبة على نزع الخافض. والمقصود

من هذا كله: إن لم تنو المحذوف فاجعل الآخر الحالي بعد الحذف كأنه آخر وضعي،  
أصل، من وضع العرب =

(112/4)

---

وتصلح الطريقتان في مثل: "عنتر" في قول الشاعر عنتره.  
ولقد شفى نفسي وأبرأ سقمها ... قيل الفوارس: وبك عنتر أقدم  
وقوله:  
يا عبل لا أخشى الحمام؛ وإنما ... أخشى على عينيك وقت بكاك  
فأصل الكلمتين قبل النداء: عنتره وعبله، ثم ناداهما نداء ترخيم؛ فحذف آخرهما.  
فالواجب -على لغة من ينتظر- أن نترك آخرهما الحالي على ما كان عليه قبل الحذف  
فيظل مفتوحا كما كان؛ فنقول: عنتر - عبل ... ويقع البناء على الضم على الحرف  
المحذوف. أما على لغة من لا ينتظر فيجب بناء الباقي على الضم مباشرة، وهكذا في  
كل النظائر الأخرى المختومة بتاء التأنيث.  
ويلاحظ أن المرخم المختوم بتاء التأنيث لا تصلح له إلا طريقة: "من ينتظر" عند خوف  
اللبس، كما أسلفنا. فإذا أمن اللبس -بسبب اشتهاار الكلمة في الاستعمال أو لسبب  
آخر- جاز اختيار هذه الطريقة أو تلك؛ كما في البيتين السابقين، وكما في نحو: يا فاطم  
-بضم الميم أو فتحها- وهي ترخيم: فاطمة، ومثلهما: همزة، "لمن يغتاب الناس"  
ومسلمة، علم رجل ...

---

= وكأنه لم يحذف شيء يليه. وعلى الأول ينتظر يقال في: "ثمود" علما "ياثمود" بحذف  
الดาล وترك ما عدها على حاله. أما الثاني: الذي ينتظر فتقلب الواو ياء ويقال: يا ثمي؛  
للسبب المبين في الشرح وفي هذا يقول ابن مالك:  
فقل على الأول في ثمود: يا ... ثمود، ويا ثمي، على الثاني بيا  
ويجب الاقتصار على الرأي الأول في المرخم المختوم بالتاء إذا وقع الأخذ بالرأي الثاني  
في لبس كما في ترخيم "مسلمة" "بضم الميم" علم امرأة؛ فيقال: يا مسلم؛ ليكون فتح  
الميم الأخيرة في هذا المنادى الواجب بناؤه على الضم -دليلا على الحذف. أما لو قلنا:  
"يا مسلم" بغير انتظار المحذوف فإن اللبس يقع بين نداء مسلم ومسلمة.  
والحق أنه يجب الفرار من اللبس، سواء أكان موضعه المنادى بتاء التأنيث، أم المجرد



منها؛ أم غيرهما. ولا معنى لقصره على المختوم بالتاء - كما أشرنا في آخر هامش الصفحة السابقة - فإن لم يكن هناك احتمال لبس جاز اختيار إحدى الطريقتين كما في مسلمة "بفتح الميم، علم قائد مشهور" وفي هذا يقول ابن مالك:

والتزم الأول في كمسلمه ... وجوز الوجهين في كمسلمه

(113/4)

.....

زيادة وتفصيل:

أ- الأخذ بطريقة "من لا ينتظر" على الوجه المشروح يقتضي - كما عرفنا - إهمال الحرف المحذوف، واعتباره كأنه لم يوجد؛ فيجري على الآخر الحالي كل الأحوال النحوية والصرفية المختصة بآخر الكلمة. ففي مثل: "ثمود - علاوة - كروان ... وأشباهها من الأعلام التي تنادي ترخيما فيختم آخرها بعد الحذف بحرف علة؛ فيقال: يا ثمو - يا علاو - يا كرو ... " في مثل هذه الكلمات يبقى الآخر الحالي على ما هو عليه عند من ينتظر؛ فيبنى على الضم على الدال، والتاء، والنون المحذوفات - في محل نصب ولا يقع تغيير على الأحرف الباقية بعد الحذف.

أما على لغة من لا ينتظر فيقع على الآخر الحالي تغييرات لا مناص منها؛ أهمها: أنه سيتغير ضبطه؛ فيصير مبنيًا على الضم المقدر أو الظاهر؛ فيقال: يا ثمو - يا علاو - يا كرو. وأن توابعه ستخضع لحكم توابع المنادى المبني على ضم آخره المذكور في الكلام، وأنه سيتغير تغيرًا صرفيًا على حسب ما تقتضي به الضوابط الصرفية من الإعرال، والصحة، والإبدال ... وغير هذا، كرجوع حرف محذوف؛ فيقال يا ثمي، بقلب ضمة الميم كسرة، لتقلب الواو ياء، كي لا يكون آخر الاسم واوا لازمه ساكنة قبلها ضمة؛ لأن هذا نادر في العربية<sup>1</sup>، وكي لا تتقلب الواو في آخر الكلمتين الأخيرتين همزة وألفًا، لوقوعها متطرفة بعد ألف زائدة في: "يا علاوة". ولتحركها وانفتاح ما قبلها: في "يا كرو"، فيقال: يا علاء - يا كرا<sup>2</sup>.. ولا يقع شيء من هذا عند اتباع الطريقة الأخرى.

1 كان هذا رأيًا مقبولًا في العصور الخالية، قبل انتشار الأسماء والأعلام بواو لازمة

ساكنة، قبلها ضمة، أما الآن فقد عاشت كغيرها من الألفاظ المعتلة الآخر، المقصورة والمنقوصة: فوجب اتخاذ حكم لها؛ كنظائر. ولعله هنا يكون بإبقائها وعدم ترخيم المنادى الذي يحويها. أما في غير الترخيم فقد وضحنه في الجزء الأول، في المسألة الخامسة عشرة. كما وضحنه في هذا الجزء "في باب التثنية، والجمع، والنسب ...".

2 أي: يا كروان، ومنه المثل العربي الذي يقال لمن يتكبر وحوله من هو أشرف منه يتواضع: "أطرق كرا، إن النعام في القرى" - وقد أشرنا له في ص4.

(114/4)

ب- مع أن الطريقتين صحيحتان، والأمر في تقديم إحداها على الأخرى متروك للمتكلم، ومراعاته المقام قد تكون "الأول وهي: "لغة من ينتظر" أنسب؛ لبعدها عن اللبس، غالباً؛ إذ حركة آخرها الحالي في أكثر الصور، لا تكون ضمة برغم استحقاق المنادى في موضعه هذا للبناء على الضم وجوباً فعدم وجود الضمة يوحي أن في اللفظ الحالي حذفاً، ويرشد إلى أن الحرف الأخير الحالي ليس هو الأخير في الأصل، وإلا فأين علامة البناء؟

نعم يقع اللبس في هذه الطريقة حين يكون الحرف؛ الذي قبل الحذف مباشرة مضموماً هجائياً، نحو: قنفذ - علما- فعند ندائه نداء ترخيم على لغة من ينتظر يقول: يا "قنفذ" فالفاء مضمومة ضمّاً يختلط الأمر فيه؛ أهو ضمة بناء، أم ضمة حرف هجائي ليس آخر الأحرف؟ وللمتكلم أن يتخير ما يزيل به هذا اللبس، أو يعدل عن هذه الطريقة إلى الأخرى، أو يعدل عنهما معا إذا أوقعت كل واحدة منهما في اللبس كالذي يحدث في مثل: يا فتاة.

ج- يرد في الفصح كثيراً نداء لفظ "صاح" كقول الشاعر:

هلم "يا صاح" إلى روضة ... يجلو بها العاني صدا1 هم

فأصل الكلمة: "صاحب" نوديت نداء ترخيم بحذف الباء. وهذا الرأي يسائر قواعد الترخيم عامة؛ فهو أنسب من الرأي الذي يقول إن أصلها "صاحي" ورخمت شذوذاً بحذف ياء المتكلم والباء. إذ لا داعي للأخذ بالشاذ حين يكون المطرد ممكناً.

أما حذف الباء في غير حالة النداء فشاذ، إلا للضرورة الشعرية2 ...

---

1 يريد: صدأ.

2 انظر المسألة التالية: ورقمها: "138".

(115/4)

---

**المسألة 138: القسم الثاني ترخيم الضرورة الشعرية 1**

هذا النوع مقصور على غير المنادي؛ ولا يصح إجراؤه إلا بعد أن تتحقق شروط ثلاثة مجتمعة:

أولها: أن يكون في شعر.

ثانيها: أن يكون المرخم غير منادى، ولكنه صالح للنداء؛ فلا يصح ترخيم لفظ: "الغلام"؛ لأنه لا يصلح للنداء؛ بسبب وجود "أل" 2..

ثالثها: أن يكون المرخم إما زائداً على ثلاثة، وإما مختوماً بتاء التأنيث. فمثال الأول:

لنعم الفتى -تعشوا إلى ضوء ناره- ... طريف بن مال ليلة الجوع والخصر 3  
أراد: ابن مالك؛ فرخمه ترخيم الضرورة.

ومثال الثاني:

وهذا ردائي عنده يستعيره ... ليسلبي حقي، أمال بن حنظل  
أراد: يا مالك بن حنظلة 4؛ فحذف التاء من "حنظلة" للضرورة في غير المنادي.  
وإذا وقع ترخيم الضرورة في لفظ جاز ضبط آخره بإحدى الطريقتين السالفتين: طريقة  
من لا ينتظر -كالبيتين السالفين 5 أو من ينتظر- كقول الشاعر:

---

1 انظر معنى الضرورة وتفصيلها الدقيق في رقم 2 من هامش ص 271.

2 وقد سبق البيان في ص 36.

3 الخصر: شدة البرد.

4 والبيت -على هذا التقدير- يصلح شاهداً للحالتين معاً.

5 بدليل وجود التنوين في الأول، وكسر اللام في الثاني. فلو جرى على الانتظار لوجب أن يراعى الأصل بحذف التنوين في الأول وفتح اللام في الثاني.

(116/4)

---

ألا أضحت جبالكمو راما 1 ... وأضحت منك شائعة 2 أماما 3  
و بمقتضى الأولى يضبط آخر اللفظ المرخم على حسب ما تقتضيه الجملة من ضبطه،  
ويجري عليه ما تقتضيه الضوابط العامة، من إعلال، وصحة، وإبدال ... و ... وقد  
ينون أو لا ينون إن اقتضى الأمر شيئاً مما سبق مع عدم اختلال الوزن؛ ككلمة "مال"  
المنونة في البيت الأول والمجرورة بالإضافة، وكلمة: "حنظل" المجرورة بالإضافة في البيت  
الثاني مع عدم التنوين.  
و بمقتضى الثانية يبقى المرخم على حاله بعد حذف آخره، ككلمة: "أمام" في البيت  
الأخير.  
هذا، ولا يشترط في المرخم للضرورة أن يكون معرفة "علما أو غير علم"؛ ولا شروطا  
أخرى غير التي سبقت. ومن ترخيم النكرة قول الشاعر -في بعض الروايات:  
ليس حي على المنون بخال  
أي: بخالد 4 ...

- 
- 1 جمع رمة "بضم الراء غالبا. ويصح الكسر" قطعة جبل بالية.
  - 2 بعيدة.
  - 3 علم امرأة. والأصل قبل الترخيم: أمانة.
  - 4 وقد اكتفى ابن مالك في الكلام على الترخيم للضرورة ببيت واحد هو:  
ولاضطرار رخما دون ندا ... ما للنداء يصلح؛ نحو: أحمد  
فلم يتعرض لشيء إلا اشتراط أن يكون المرخم للضرورة صالحا للنداء؛ نحو: أحمد. وقد  
أشرنا في رقم 1 من هامش الصفحة السالفة إلى أن المراد الدقيق من: "الضرورة" موضع  
تفصيلا في رقم 2 من هامش ص 271.

(117/4)

---

### المسألة 139: الاختصاص

نسوق الأمثلة الآتية لإيضاحه:

1- قال أحد الشعراء:

قل للحوادث أقدمي، أو أحجمي ... إنا بنو الإقدام والإحجام

نحن النيام إذا الليالي سالمته ... فإذا وثبن فنحن غير نيام  
من يسمع: "نا" أو: "نحن" يتردد في خاطره السؤال عن المقصود من هذا الضمير.  
الدال على المتكلم، وعن مدلوله، وحقيقة المتكلم به، وجنسه؛ أيكون مداوله والمقصود  
منه: العرب، أم: أهل العلم، أم: الأبطال، أم: أبناء الشرق ... أم ... أم؟ أم ... أم غير  
هؤلاء ممن لا يحصون جنسا، ولا نوعا، ولا عددا.  
أيكون المراد -مثلا-: "إنا -العرب، بنو الإقدام ... " و "نحن -الأبطال- النيام" ...  
و ... فالضمائر المذكورة يشوبها عيب واضح؛ هو: عموم يخالطه إبهام تحتاج معهما إلى  
تخصيص وتوضيح، فإذا جاء بعد كل ضمير منها اسم ظاهر، معرفة، يتفق مع الضمير في  
المدلول، ويختلف عنه بزيادة التحديد والوضوح -زال العيب. وتحقق الغرض. كالذي  
تحقق بزيادة كلمة: "العرب" وكلمة: "الأبطال". فيما سبق؛ إذ المراد منها هو المراد من  
الضمير قبلها؛ ولكن بغير عموم ولا غموض كالذي في تلك الضمائر، برغم أنها متجهة  
للمتكلم<sup>1</sup>.

## 2- يقول الشاعر:

وأنا ابن الرياض، والظل، والماء ... ودادي ما زال خير وداد  
فمن هذا المتكلم؟ وما مدلول هذا الضمير الدال على التكلم؟ أهو شاعر، أم ناثر، أم  
عالم، أم زاهد؟ ... ، ما جنسه؟ ... إن الضمير: "أنا"

---

1 سبق في ج 1 ص 255 م 19 "باب: الضمائر" معنى: إبهام الضمير، وطريقة إيضاحه.

(118/4)

---

لا يسلم من غموض يحتاج معه إلى اسم ظاهر من نوع خاص؛ يزيل هذا العيب؛ كأن  
يقال: "أنا -الشاعر- ابن الرياض"، أو: "أنا -الشرقي- ابن الرياض" ... فمجيء هذا  
الاسم الظاهر، المعرفة، المعين، الواضح، الذي معناه معنى الضمير قبله -قد أزال عنه  
عيب العموم والإبهام.

## 3- وكذلك الضمير "أنت" في قول الشاعر:

أنت في القول كله ... أجمل الناس مذهبا  
فما الذي يظنه سامع الضمير: "أنت" الدال على الخطاب؟ أيكون المراد: "أنت -  
الشاعر- أجمل الناس مذهبا"، أم: "أنت -الأديب ... " أم محمدا - أم عليا؟ ... لا

بد من اسم ظاهر كالأسماء التي وصفناها لإزالة العموم والإبهام عن الضمير.

4- نشهد في عصرنا كثيرا من المتعاقدين يبدءون عقود البيع، والشراء، والمداينة، وغيرها بجملة شاعت بينهم حتى ابتذلت؛ هي: "نحن - الموقعين - على هذا، نقر ونعترف بكذا وكذا ... " وكلمة: "الموقعين" هي الاسم الظاهر المعرفة الذي جاء لإزالة ما في الضمير قبله من عموم وإيهام، مع اتفاق الاسم الظاهر والضمير في المدلول، وتميز الظاهر بما فيه من تجديد وإيضاح.

بالتأمل في الأمثلة السالفة -وأشبهها- نلاحظ في كل أسلوب منها بعد إزالة ما في الضمير من عيب العموم والإبهام، أربعة أمور مجتمعة، تتصل بموضوعنا اتصالا أصيلا قويا.

أولها: ضمير لغير الغائب؛ يشوبه عموم وإبهام.

ثانيها: اسم ظاهر معرفة، مدلوله الضمير، ولكنه يحدد المراد من ذلك الضمير، ويخصصه، ويوضحه؛ فيزيل ما فيه من عموم وإبهام.

رابعها: امتداد ذلك الحكم إلى الاسم الظاهر المعرفة "لأنه شريك الضمير في الدالة؛ فيقع عليه ما يقع على الضمير من حكم معنوي" واختصاصه به، واقتصراره عليه؛ فيكون هذا اختصاصا واقتصارا على بعض معين مما يشمل الضمير

(119/4)

---

"ذلك" أن الضمير بعمومه يشمل أفرادا كثيرة، منها أفراد الاسم الظاهر المعرفة الذي يعتبر أقل أفرادا منه"، وإن شئت فقل: إن هذا الاسم الظاهر أخص من الضمير الذي بمعناه. ففي مثل: "نحن -العرب- بنو الإقدام والإحجام"، نجد الضمير العام المبهم هو: "نحن" والاسم الظاهر المعرفة هو: "العرب"، والحكم المعنوي الذي وقع على المبتدأ هو: "البنوة" للإقدام والإحجام. وقد خصص هذا الحكم ببعض أفراد الضمير؛ وهم: "العرب"، أي: صار خاصا بهم، مقصورا عليهم. وهكذا يقال في سائر الأمثلة، ونظائرها ...

فالاسم الظاهر المعرفة هو الذي يسميه النحاة في اصطلاحهم: "المختص"، أو: "المخصوص"؛ لاختصاص المعنى به، ولأنه يعرب "مفعولا به" لفعل واجب الحذف مع فاعله، تقديره الشائع عندهم، هو: "أخص" 1 ويعبرون عن هذه المسألة تعبيراً اصطلاحياً بالغرض منها: وهو: "الاختصاص". ويشترطون في أسلوب الاختصاص أن

تتحقق فيه الأمور الأربعة السالفة.

ويقولون في تعريفه: "إنه إصدار حكم على ضمير لغير الغائب، بعده اسم ظاهر، معرفة، معناه معنى ذلك الضمير، مع تخصيص هذا الحكم بالمعرفة، وقصره عليها".  
الغرض منه:

الغرض الأصلي من الاختصاص الاصطلاحي هو: التخصيص والقصر. على الوجه المشروح فيما سلف. وقد يكون الغرض الفخر؛ نحو: "إني -العربي- لا أستكين لطاغية". "إني -الرحالة- أعلم من الرحلة ما لا أعلمه من الكتاب" وقول الشاعر:  
لنا -معشر الأنصار- مجد مؤثّل ... بإرضائنا خير البرية أحمدا  
أو: التواضع؛ كقول أحد الخلفاء: "أنا -الضعيف العاجز- أحطم البغي، وأهدم قلاع الظالمين. وأنا -البائس الفقير- لا أستريح وبجاني متأوه، أو محتاج" ...

1 لا مانع أن يكون تقديره: أعني، أو: أقصد، أو: أريد ... أو ما شاكل هذا إلا أن الفعل: "أخص" هو المشهور، ومن مادته جاء الاصطلاح الشائع نحويًا: "الاختصاص" ولا بد من حذف هذا الفعل مع فاعله -كما أشرنا- ولهذا يعتبرون "المخصوص" هنا نوعًا من "المفعول به" الذي ينصب بعامل واجب الحذف.

(120/4)

أو: تفصيل ما يتضمنه الضمير من جنس، أو نوع، أو عدد ... ، نحو: "نحن -الناس- نخطئ ونصيب؛ والعاقل من ينتزع من خطئه تجربة تعصمه من الزلل مرة أخرى"، "نحن -المثقفين- قدوة لسوانا، فإن ساءت القدوة فالبلاء فادح". "أنتم -الأربعة الأئمة- نجوم الهداية، ومصاييح العرفان".

حكمه: الاسم 1 الواقع عليه الاختصاص، "وهو: المختص، أو المخصوص": يجب نصبه دائماً، على التفصيل الآتي:

1- إن كان الاسم هو لفظ "أي" في التذكير أو "أية" في التأنيث وجب بناؤهما على الضم في محل نصب 2؛ على المفعولية، ووجب أن يتصل بآخرهما كلمة: "ها" التي للتنبيه، وأن يلتزما هذه الصيغة التي لا تتغير أفراداً، ولا تثنية، ولا جمعا، ولا بد أن يكون لكل منهما نعت لازم الرفع بغير بناء ولا إعراب، "لأن حركة الرفع هذه هي مجرد ظاهرية صورية 3 ... لمجارة "أي، وأية" ومماثلتهما فيها، تحيء تبعا للفظهما المبني"، وأن

يكون هذا النعت مبدوءاً بأل التي للعهد الحضورى؛ نحو: "أنا، الجندي، فهداء وطني".  
"نحن، أيها الجنديان، نقضي الليل ساهرين". "نحن، أيها الجنود، حماة الأوطان". "أنا،  
أيتها الصانعة، حريصة على الإتقان". "نحن، أيتها الصانعات، حريصات على الإتقان ...".  
فالضمير في كل ما سبق، مبتدأ. وكلمة "أي، أو: أية" مفعول به لفعل واجب الحذف  
مع فاعله، تقديره -مثلاً: "أخص" وهي مبنية على الضم في محل نصب. و"ها" حرف  
تنبيه مبني على السكون، والاسم المعرفة المقرون بأل، نعت مرفوع حتماً، رفع إتباع  
لناحية الشكلية اللفظية وحدها. وليس له محل 3 إعرابي

- 1 هذا الاسم أربعة أنواع، يجيء بياؤها في الزيادة ص 125.
- 2 يقول النحاة إنهما بنيا هنا حملاً لهما على النداء؛ لأن أسباب البناء لا تنطبق عليهما.  
والحق أن علة بنائهما على الضم هنا وفي باب النداء هي الاستعمال العربي وحده.  
"وفي صدر الجزء الأول بيان الأسباب التي ذكره للبناء، ثم تفنيدها".
- 3 و 3 التحقيق أن ضمته إتباع صوري لفظي "كما سبق في باب النداء ص 45 و 49؛  
إذ لا مقتضى للرفع الإعرابي، ولا للبناء، فهي محض حركة صورية -فيما يقال- ولكن  
انظر تفصيل الكلام في هذا الحكم الهام في رقم 1 من هامش ص 47.

(121/4)

- 
- مطلقاً، مع أنه تابع للفظ كلمتي: "أي وأية" المبنيتين على الضم لفظاً، وإن كانتا  
منصوبتين محلاً - كما سبق.
- ويصح تأخيرهما في نهاية الجملة؛ مثل: "نحن أنصار الحق أيها الطلاب" "نحن أنصار  
الفضيلة أيها الفتيات ... 1".
- 2- إن كان الاسم المختص لفظاً آخر غير: "أي وأية" وجب نصبه، سواء أكان مضافاً  
أم غير مضاف، نحو: "أنا - الطبيب - لا أتوانى في إجابة الداعي ...": "أنا - طالب  
العلم - لا تفتر رغبتى فيه" 2.
- أوجه التشابه والتخالف بين الاختصاص والنداء:
- بين الاختصاص والنداء تشابه في أمور، وتخالف في أخرى. فيتشابهان في ثلاثة أمور 2:
- أولها: إفادة كل منهما الاختصاص وهو في هذا الباب خاص بالمتكلم أو المخاطب. وفي



باب النداء خاص بالمخاطب.

ثانيها: أن كلا منهما للحاضر "أي المتكلم أو المخاطب" 3 ولا يكون ضمير غائب.  
ثالثها: أن الاختصاص يؤدي -بسبب ما فيه من تحديد وإيضاح- إلى تقوية المعنى وتوكيده، وقد يتحقق هذا في النداء كذلك أحيانا؛ كقولك لمن هو مصغ إليك، مقبل على حديثك: إن الأمر -يا فلان- 4 هو ما فصلته لك 5 ...

- 
- 1 إعراب هذه الجملة الفعلية المحذوفة موضح في "ب" ص 125.
  - 2 و 2 يردد النحاة هذه الأوجه لإثبات المشابهة. والحق أن هذه المشابهة واهية، ولا يكاد أمرها يقوى إلا في "أي وأية" بسبب بنائهما على الضمر في محل نصب، ووجود حرف التنبيه والنعت بعدهما، وكل هذا مع الأمور الثلاثة السالفة.
  - 3 يلاحظ أن النداء كما سبق في بابه، ص 1 وفي هامش ص 68 -لا يكون المتكلم.
  - 4 ويذكر اسمه الحقيقي في النداء.
  - 5 سبقت الإشارة لهذا في رقم 2 من هامش ص 1.

(122/4)

- 
- ويختلفان في أمور: بعضها لفظي، والآخر معنوي، فاللفظية أشهرها:
- 1- أن الاسم المختص لا يذكر معه حرف نداء مطلقا، لا لفظا، ولا تقديرا، "لا يا"، ولا غيرها.
  - 2- أنه لا يكون في صدر الجملة وإنما يكون بين طياتها -كالأمثلة السالفة- أو في آخرها: نحو: اللهم ساعدنا على النصر -أيها الجنود، أو أيتها الكتيبة.
  - 3- أنه لا بد أن يسبقه ضمير بمعناه في التكلم 1 أو الخطاب -والغالب أن يكون ضمير تكلم. ولا يصح أن يكون ولا يصح أن يكون السابق ضمير غيبة، ولا اسما ظاهرا. ومن أمثلة خطاب قولهم في الدعاء: "سبحانك الله العظيم"، و"وبك -الله- نرجو الفضل"، بنصب كلمة: "الله" فيهما.
  - 4- أن الاسم المختص منصوب دائما في لفظه. علما كان أو غير علم إلا "أي وأية" فإنهما مبنيتان على الضم لفظا، منصوبتان محلا ... أما المنادى فإن العلم والنكرة المقصودة مبنيان فيه -في الأغلب- على الضم في محل نصب، وكذا: أي، وأية، بينيان في النداء على الضم في محل نصب.

- 5- أنه يقل أن يكون علما -ومع قتلته جائز- نحو: أنا -خالدا- حطمت أصنام الجاهلية.
- 6- أنه يكثر تصديره "بأل" بخلاف المنادى فلا يجوز اقتترانه بأل إلا في بعض حالات سبق سردها2.
- 7- أنه لا يكون نكرة. ولا اسم إشارة. ولا ضميرا. ولا اسم موصول.
- 8- أن "أيا وأية" هنا لا توصفان باسم إشارة. بخلافهما في النداء، وأن صفتيهما واجبة الرفع الصوري اتفاقا. بخلافهما في النداء3.
- 9- أن "أيا" مختصة هنا بالمذكر مفردا، ومثنى، وجمعا، ولا تستعمل للمؤنث

- 
- 1 سواء أكان ضمير المتكلم خاصا به وحده، أم شاركه فيه غيره؛ فالخاص مثل: "أنا" والآخر مثل: "نحن".
- 2 في ص 36.
- 3 في رقم 2 من ص 45 ورقم 3 من هامش ص 46 ما يوضح هذا الخلاف.

(123/4)

- 
- بخلافها في النداء، كما أن "أية" مختصة هنا وفي النداء، بالمؤنث مفردا ومثنى، وجمعا، ولا تكون للمذكر.
- 10- أنه لا يرخم اختيار، ولا يستغاث به، ولا يندب ...
- 11- أن العامل هنا محذوف وجوبا مع فاعله بغير تعويض، أما في النداء فحرف النداء عوض عنهما. وأن الفعل المحذوف هنا تقديره -غالبا- "أخص" أو: ما بمعناه. أما في النداء فالفعل تقديره: أدعو: أو: أنادي، أو: ما بمعناها والمعنوية أشهرها:
- 1- أن الكلام مع الاختصاص خبر، ومع النداء إنشاء.
- 2- أن الغرض الأصلي من الاختصاص هو قصر المعنى على الاسم المعرفة، وتخصيصه من بين أمثاله بما نسب إليه. وقد يكون الغرض هو: الفخر، أو التواضع أو: "زيادة البيان: - كما شرحنا- وأما الغرض من النداء الأصيل1 فطلب الإقبال، بالتفصيل الذي سردناه2 في بابه3 ...

- 
- 1 دون النداء الذي خرج عن الغرض الأصلي إلى غيره.

2 ص 1 وما بعدها وح من ص 5.

3 وقد اقتصر ابن مالك في بيان ما سبق كله، على بيتين دونهما في باب مستقل عنوانه:  
الاختصاص، قال:

الاختصاص: كنداء دون "يا" ... كأياها الفتى؛ بإثر: ارجونيا  
أي كقولك ارجوني أيها الفتى، بوقوع: "أيها الفتى" إثر: "ارجوني"، أي: على إثرها،  
وبعدها. ثم قال:

وقد يرى ذا دون "أي" تلو "أل" ... كمثال: نحن العرب أسخى من بذل  
أي: قد يرى الاختصاص مستعملا من غير كلمة "أي" وأية" فيه. يريد: من غير أن  
يكون الاسم المختص هو لفظ: "أي، أو، أية" وإنما يكون اسما مشتملا على "أل"  
كالمثال الذي ساقه، وهو: "نحن - العرب - أسخى من بذل"، أكرم من أعطى ماله.  
فكل ما يفهم من البيتين هو أن الاختصاص كالنداء، لكن من غير حرف نداء مطلقا،  
وأن لفظه قد تكون: "أي وأية"، وأن الاختصاص قد يستغني عنهما باسم ظاهر "وأل"  
وهذا الكلام مبتور.

(124/4)

.....

زيادة وتفصيل:

أ- يفهم مما سبق أن الاسم المختص "المختص" أربعة أنواع.  
الأول منها مبني على الضم وجوبا، في محل نصب وهو: "أي" للمذكر و"أية" للمؤنث؛  
مع التزام كل صيغة بصورتها في جميع استعمالاتها، ووقوع "ها" التي للتنبيه بعدهما،  
ومجيء نعت لهما مقرون بأل التي للعهد الحضوري.  
أما الثلاثة الباقية فواجبه النصب، وهي: المقرون بأل، نحو: "نحن - الشرفاء - فترفع عن  
الدنيا". والمضاف، نحو: "أنا - صانع المعروف - لا أرجو عليه جزاء". والعلم - وهو  
أقل الأربعة استعمالا - نحو: "أنا - عليا - لا أهاب في سبيل الحق شيئا".  
ب- الاسم المختص منصوب بفعل محذوف وجوبا مع فاعله، والجملة - في الغالب -  
تكون في محل نصب، حالا من الضمير الصالح قبلها لأن يكون صاحب حال 1؛ كالتي  
في مثل: ارجوني 2 أيها الفتى. وفي مثل: ربنا اغفر لنا أيتها الجماعة 3.

وقد تكون أحيانا معترضة: مثل: نحن -الحكام- خدام الوطن. أي: أخص الحكام.  
فهذه معترضة بين المبتدأ وخبره. ومثلهاك إنا -معاشر الأنبياء- لا نورث4.

- 
- 1 فليس منه الضمير الذي يعرب مبتدأ في رأي كثير من النحاة -وإن كان في رأيهم تعسف كما سيجيء هنا في رقم4.
  - 2 التقدير: أرجو أني حال كوني مخصوصا من بين الفتيان -اغفر لنا حال كوننا مخصوصين بين الجماعات. وقد نص النحاة على إعراب واو الجماعة فاعلا لفعل الأمر، وعلى إعراب جملتي الاختصاص في المثالين حاليين من الياء، ونا.
  - 3 فلا يكون لها محل من الأعراب؛ كالمشأن في كل الجمل المعترضة.
  - 4 كانت الجملة هنا معترضة لتوسطها بين شيئين متلازمين؛ قبل أن يستوفي أولهما ما يلزم له. وقد نص النحاة على أنها معترضة، ولم يعربوها هنا حالا من الضمير الذي قبلها - كما أعربوها في المثالين السابقين - فرارا من مجيء الحال مما أصله المبتدأ؛ إذ الشائع بين كثرتهم ألا يكون صاحب الحال مبتدأ، ولا أصله مبتدأ، وقد عرضنا -في الجزء الثاني، باب: الحال م84 ص339 وم85 ص377- لهذا الشائع، وانتهينا إلى تخطئته بالحجة القوية. وإذا لا مانع أن تكون جملة الاختصاص الفعلية في المثالين الأخيرين وأشباههما جملة حالية أو معترضة، بل إنها في الحالية أنسب للغرض، وأوضح.

(125/4)

---

#### المسألة 140: التحذير والإغراء

- أ- التحذير: "تنبيه المخاطب على أمر مكروه؛ ليحذره"1. والأصل في أسلوب التحذير أن يشتمل على ثلاثة أمور مجتمعة:  
أولها: "الحذر"، وهو المتكلم الذي يوجه التنبيه لغيره.  
ثانيها: "الحذر"، وهو الذي يتجه إليه التنبيه.  
ثالثها: "الحذور"، أو "الحذر منه"، وهو: الأمر المكروه الذي يصدر بسببه التنبيه.  
ولكن هذا الأصل قد يعدل عنه أحيانا كثيرة، فيقتصر الأسلوب على بعض تلك الأمور الثلاثة - كما سنعرف.
- ولأسلوب التحذير -بمعناه اللغوي العام-2 صور مختلفة؛ منها: صورة الأمر؛ كالذي في قول الشاعر:

احذر مصاحبة اللئيم، فإنها ... تعدي كما يعدي السليم الأجرب  
ومنها: صورة النهي؛ كقول الأعرابي في لغته، وقد فتنته:  
لا تلمني في هواها ... ليس يرضيني سواها ...  
ومنها: الصورة المبدوءة بالضمير "إياك" 3 وفروعه الخاصة بالخطاب 4

---

1 هذا تعريف لغوي يردده -بنصه- كثير من النحاة. ولكن يفضل بعضهم أن يقال:  
"إنه اسم منصوب، معمول للفعل: "أحذر" المحذوف، ونحوه". لأن هذا يناسب مهمة  
النحو التي هي البحث في أحوال الكلم إعرابا وبناء. وأيضا ليدخل في التعريف نحو قول  
الشاعر:

بيني وبينك حرمة ... الله في تضييعها  
بنصب كلمة: "الله" بعامل محذوف تقديره: احذر، أو: اخش، أو: اتق، أو نحو ذلك ...  
فبناء على التعريف اللغوي يكون: "الله" هو الأمر المكروه؛ وهذا لا يليق.  
2 الذي يشمل "الاصطلاحي" الآتي، وغير الاصطلاحي.  
3 بكسر الهمزة، مجارة لأفصح اللغات، وأشهرها، ويجوز فتحها في لغة، كما يجز قلبها  
"هاء مكسورة" في لغة أخرى ...  
4 هي: إياك، وإياكما، وإياكم، وإياكن.

(126/4)

---

كالذي في قول أعرابية لابنها: "إياك والنميمة" 1. فإنها تزرع الضغينة 2، وتفرق بين  
الحبين. وإياك والتعرض للعيوب؛ فتتخذ غرضا 3؛ وخليق 4 ألا يثبت الغرض على كثرة  
السهام ... "وقولهم: "إياكم وثورة الغضب فإنها تجلب المرض وسوء العاقبة". إلى غير  
هذا من العبارات والصور المتعددة التي تحقق "التحذير" بمعناه اللغوي العام.  
غير أن الكثير من الصور السالفة لا يخضع لأحكام هذا الباب. ولا تنطبق عليه  
ضوابطه النحوية وقواعده؛ لأن هذه الضوابط والقواعد والأحكام، لا تنطبق إلا على  
خمسة أنواع "اصطلاحية"؛ يسمونها: "صور التحذير الاصطلاحية"، هي -وحدها-  
المقصودة من هذا الباب بكل ما يحويه. ولا سيما اشتغال كل منها على اسم منصوب  
يعرب مفعولا به لفعل محذوف مع مرفوعه، وفيما يلي بيان هذه الأنواع الخمسة  
الاصطلاحية:

النوع الأول: صورة تقتصر على ذكر "المحذر منه" وهو: الأمر المكروه" اسما ظاهرا<sup>5</sup>، دون تكرار، ولا عطف مثيل له عليه -والمراد بالمثيل هنا؛ محذر منه. آخر؛ كتحذير الطفل من النار؛ بأن يقال له: النار، وكتحذيره من سيارة؛ بأن يقال له: السيارة. وحكم هذا النوع: جواز نصبه بفعل محذوف جوازا هو ومرفوعه. فكلمة: "النار" أو "السيارة" يجوز نصبها على اعتبارها مفعولا به لفعل محذوف جوازا تقديره مثلا: احذر النار - احذر السيارة. والفاعل ضمير محذوف معه أيضا؛ تقديره: أنت. ويجوز تقدير فعل آخر يناسب المعنى والسياق من غير تقييد بشيء في اختياره إلا موافقة المعنى. وصحة التركيب، مثل: اجتنب النار - اجتنب السيارة ... أو: حاذر، أو: جانب ... وفي كل هذه الأمثلة يصح حذف الفعل وفاعله معا. أو ذكرهما معا<sup>6</sup>،

---

1 السعي بين الناس بالإفساد.

2 الحقد والعداوة.

3 هدفاً تصوب إليه السهام.

4 جدير، أمر محقق ...

5 أي: ليس ضميرا.

6 مع ملاحظة أن الضمير المستتر نوع من الضمير المذكور -لا من المحذوف- طبقات لما سبق إيضاحه في باب الضمير ج1.

(127/4)

---

فيقال: النار، أو اجتنب النار.. كما يصح ضبط "المحذر منه" ضبط آخر غير النصب، كالرفع؛ فيقال: النار، على اعتباره -مثلا- مبتدأ خبره محذوف. لكنه في حالة التصريح بفعله لا يدخل في عداد الأساليب الاصطلاحية الخمسة، وكذلك في حالة ضبطه بغير النصب، إذ الشرط الأساسي في التحذير الاصطلاحي. أن يكون الاسم منصوبا على أنه: "مفعول به"، وناصبه عامل محذوف هو مرفوعه<sup>1</sup>. معا.

النوع الثاني: صورة تشتمل على ذكر "المحذر منه" اسما ظاهرا<sup>2</sup>؛ إما مكررا، وإما معطوفا عليه مثله مثله بالواو -دون غيرها؛ نحو: البرد البرد - البرد والمطر. وحكم هذا النوع: وجوب نصب الاسم في الصورتين بعامل محذوف مع مرفوعه وجوبا<sup>2</sup>. ويراعى في تقديره موافقته للمعنى وصحة التركيب؛ نحو: "احذر البرد البرد -

احذر البرد والمطر". أو: تجنب ... أو اتق ... فحكم هذا النوع: وجوب النصب، ووجوب حذف العامل ومرفوعه معا. ويتعين في صورة "التكرار" أن يكون الاسم الثاني توكيدا لفظيا، وفي حالة "العطف" أن يكون حرف العطف هو: "الواو" -دون غيرها- وما بعدها معطوف على الاسم قبلها عطف مفردات، لا عطف جمل.

النوع الثالث: صورة تشتمل على ذكر اسم ظاهر<sup>3</sup> مختوم بكاف خطاب للمحذر؛ بحيث يكون هذا الاسم هو الموضع أو الشيء الذي يخاف عليه، سواء أكان مكررا أم غير مكرر، معطوفا عليه بالواو مثل له -أي: "محذر آخر" أم غير معطوف. ولا بد في صورة العطف أن يكون المعطوف "محذرا" أيضا "المعطوف عليه"؛ كأن يقال لمن يحاول لمس طلاء سائل: يدك -أو: يدك يدك- أو: كأن يقال لمن يحاول لمس طلاء سائل: يدك -أو: يدك يدك- أو: يدك وملابسك. والتقدير: أبعد يدك ... - أبعد يدك وملابسك ... ، أو: صن يدك ... ، صن يدك وملابسك ... ويصح اختيار عامل محوف آخر يناسب السياق والتركيب ...

---

1 والداعي البلاغي للحذف هو ضيق الوقت؛ لأن أكثر حالات التحذير تتطلب

الإسراع، لينتبه المخاطب قبل فوات الفرصة، كي لا يصيبه المكروه بفواتها.

2 أي: ليس ضميرا - كما سبق.

3 لهذا إيضاح آخر، يجيء في: "د" في "د" من الزيادة والتفصيل من 134 و135.

(128/4)

---

وحكم هذا النوع: وجوب نصب الاسم السابق الذي تكرر، وكذلك المعطوف عليه. والناصب لهما عامل محذوف مع مرفوعه وجوبا<sup>1</sup> وما بعد الواو معطوف على ما قبلها عطف مفردات، أما الذي جاء تكرر فتوكيد لفظي.

فإن كان الاسم منفردا "أي: ليس مكررا ولا معطوفا عليه" فحكمه حكم النوع الأول الذي يجوز نصبه بعامل محذوف مع مرفوعه جوازا -لا وجوبا- فيصح إظهار عامله وحذفه، كما يصح ضبطه بغير النصب؛ فإذا ظهر عامله أو كان الضبط بغير النصب فلن يكون من أساليب "التحذير الاصطلاحي"؛ - كما أوضحنا في ذلك النوع.

النوع الرابع: صورة تشتمل على اسم ظاهر مختوم بكاف خطاب للمحذر، ويكون هذا الاسم كما في النوع السالف هو الموضع أو الشيء الذي خاف عليه، ولكن قد عطف

عليه الواو -دون غيرها- "المحذر منه"؛ نحو: يدك والسكين -رأسك وحرارة الشمس-  
مواعيدك والخلف. فالمعطوف هنا "محذر منه"، بخلافه في النوع السالف الذي يكون فيه  
المعطوف "محذرا" ... 2.

وحكم هذا النوع: وجوب نصب الاسم الظاهر والمعطوف، وأن يكون عامل النصب  
محذوفا مع مرفوعه وجوبا<sup>3</sup>. والأيسر والأسهل اختيار عاملين مناسبين<sup>4</sup> أحدهما:  
للمعطوف عليه. والآخر: للمعطوف. ولا يراعى في اختيارهما إلا مناسبتهما للسياق  
والتركيب؛ كأن يقال: صن يدك وأبعد السكين -احفظ رأسك؛ واحذر حرارة الشمس-  
تذكر مواعيدك، وتجنب الخلف ... وأمثال هذا مما هو مناسب. وعلى هذا التقدير  
يكون أسلوب التحذير جملتين تشتمل السابقة منهما على الموضع أو الشيء الذي  
يخاف عليه، ويتجه إليه التحذير،

- 
- 1 لهذا الحكم إيضاح آخر يجيء في "د" و"هـ" من الزيادة والفصيل، ص 134 و 135.
  - 2 الفرق بين هذا النوع وسابقه. أن هذا النوع لا بد فيه من معطوف يكون محذرا منه.  
أما السابق فقد يوجد معطوف أو لا يوجد، وإن وجد وجب أن يكون اسما ظاهرا  
موضوعا للخوف عليه، وليس محذرا منه.
  - 3 لهذا الحكم إيضاح يجيء في: "د" و"هـ" من الزيادة ص 134 و 135.
  - 4 وقد يمكن اختيار عامل واحد يستقيم معه المعنى، ويسائر الضوابط العامة. وفي هذه  
الحالة يكون العطف عطف مفردات.

(129/4)

---

وتشتمل المتأخرة على "محذر منه" وبين الجملتين واو العطف؛ تعطف الجملة الثانية على  
الأولى؛ فيكون العطف عطف جمل، لا مفردات<sup>1</sup> ...  
النوع الخامس: صورة تشتمل على ذكر المحذر ضميرا منصوبا للمخاطب، هو: "إياك"<sup>2</sup>  
وفروعه. وبعده "المحذر منه"، اسما مسبوقا بالواو -دون غيرها- أو غير مسبوق بها، أو  
مجرورا بالحرف: "من". فلا بد في هذا النوع من ذكر "المحذر" ضميرا معينا، ثم "المحذر  
منه". فمثال المسبوق بالواو قول الأعرابية لابنها: "إياك والجود بدينك، والبخل  
بمالك ...". وقولهم: إياكم والدين؛ فإنه هم بالليل، ومذلة بالنهار. ومثال غير المسبوق  
بها قولهم: "إياكم تحكيم الأهواء السيئة؛ فإن عاجلها ذميم، وآجلها وخيم. ومن أمات



هواه أحيا كرامته". وقول الشاعر:

إياك إياك المرء<sup>3</sup>؛ فإنه ... إلى الشر دعاء، وللشر جالب  
ومثال المجرور بمن قولهم: "إياك من مؤاخاة الأحمق؛ فإنه يريد أن ينفعلك فيضرك".  
وقولهم: "إياك من عزة الغضب الطائش؛ فإنها تفضي إلى ذلة الاعتذار المهين".  
وحكم هذا النوع: وجوب ذكر الحذر منه بد الضمير "إياك" وفروعه، ووجوب نصب  
هذا الضمير<sup>4</sup>؛ باعتباره مفعولا به لفعل واجب الحذف مع مرفوعه، وتقديره: "أحذر"،  
والأصل: "أحذرك". ثم أريد تقدير: "الكاف" لداع بلاغي؛ هو: "إفادة الحصر"؛ فممنع  
من تقديمها أنها ضمير متصل لا يستقل بنفسه، ولا يوجد إلا في ختام كلمة أخرى. فلم  
يكن بد -عند إرادة تقديمه- من الاستغناء عنه، والإتيان بضمير آخر منصوب، له  
معناه، ويمتاز بأنه مستقل

1 هناك تقديرات وإعرابات أخرى لا تسلم من تعقيد أو صعوبة. ولا حاجة لنا بها بعد  
أن تلاقت الآراء المختلفة عند وجوب نصب المتعاطفين، ووجوب حذف عامل النصب  
مع مرفوعه. أما الخلاف العنيف في غير هاتين الناحيتين فيرجعنا منه الالتجاء إلى الطريقة  
التي تخيرناها.

2 الأحسن اعتبار "إيا" ومعها علامة الخطاب التي بعدها، هما الضمير المنصوب، ولا  
داعي لاعتبار الضمير هو: "إيا"، واعتبار ما بعده حرف خطاب.

"وقد سبق إيضاح هذا وتفصيل الكلام عليه في موضعه من باب: "والضمير" ج<sup>1</sup>  
ص 163 م<sup>19</sup>".

3 الطعن في كلام غيرك بقصد تكذيبه، وتحقيره.

4 للحكم إيضاح يجيء في "د وه" من الزيادة والتفصيل ص 134 و 135.

(130/4)

بنفسه، وهو الضمير: "إياك" فصار الكلام: "إياك أحذر" ثم حذف الفعل والفاعل معا؛  
مجازة للمأثور من الكلام الفصيح الذي يطرد فيه هذا الحذف الواجب.  
أما الاسم الظاهر المذكور بعد "إياك" وفروعه فإن سبقته واو العطف وجب نصبه بفعل  
محذوف مع مرفوعه وجوبا. والأحسن الأيسر -اختيار فعل خاص به يناسبه ويساير  
المقام، ويكون غير الفعل الناصب للضمير "إياك" فيجتمع في الأسلوب فعلا محذوفان

مع مرفوعيهما. ففي المثالين السابقين<sup>1</sup>: "إياك والتنمية"، "إياك والتعرض للعيوب ...".  
يكون التقدير؛ إياك أحذر، وأبغض النميمة، إياك أحذر، وأقبح التعرض للعيوب. بمعنى:  
أحذرك وأبغض ... وأقبح ...

ويصح أن يكون التقدير: إياك احفظ<sup>2</sup>، واحذر النميمة، إياك احفظ<sup>2</sup>، واترك التعرض  
للعيوب ... وهكذا من غير تقييد بشيء إلا نصب الاسم بعد الواو، واختيار فعل -أي  
فعل- يناسب المقام، ويساير الأسلوب الصحيح. وعلى هذا تكون الواو حرف عطف،  
والجملة بعدها معطوفة على الجملة التي قبلها، وبالرغم من حذف الفعل ومرفوعه في كل  
جملة؛ يراعى المحذوف هنا في العطف كأنه مذكور؛ ففي الأسلوب جملتان، الثانية منهما  
معطوفة بالواو على الأولى.

فإن لم تكن الواو مذكورة فالأسهل إعراب المنصوب بعدها مفعولا به للفعل: "أحذر"  
المحذوف؛ لأنه قد ينصب مفعولين بنفسه مباشرة. فأول المفعولين هو: "إياك" وفروعه،  
وثاني المفعولين هو الاسم الظاهر الواقع بعد الضمير "إياك"، وفروعه، أما إذا قلنا:  
"إياك من النميمة ...". "إياك من التعرض للعيوب ...". فإن الجار مع مجروره متعلقان  
بالفعل المحذوف وجوبا؛ وهو: "أحذر"؛ المحذوف؛ لأنه قد ينصب مفعولين بنفسه  
مباشرة. فأول المفعولين هو: "إياك وفروعه، وثاني المفعولين هو الاسم الظاهر الواقع بعد  
الضمير "إياك"، وفروعه، أما إذا قلنا: "إياك من النميمة ...". "إياك من التعرض  
للعيوب ...". فإن الجار مع مجروره متعلقان بالفعل المحذوف وجوبا. وهو: "أحذر"؛  
لأنه قد يتعدى -أيضا-

---

## 1 في ص 127.

2 و2 والأصل: احفظ نفسك واحذر النميمة، أو: باعد نفسك ... و ... حذف  
الفعل وفاعله فصار الكلام: نفسك واحذر النميمة، ثم حذف المضاف "نفس" وأقيم  
لمضاف إليه "وهو: الكاف" مقامه، فصار منصوبا مثله؛ وأتينا بدله بضمير منفصل؛  
هو: "إياك"، للسبب الذي بيناه في الصفحة السالفة. ونعود فنكرر هنا ما رددناه -وما  
سيجيء "في" "أ" - ص 133؛ وهو: أن تقدير الفعل المحذوف في جميع مسائل هذا  
الباب وغيره متروك للمتكلم يختاره بغير قيد، إلا قيد المناسبة للسياق، ومسايرته  
للتراكيب الصحيح. ومن المسايير للتركيب الصحيح ألا تعطف الجملة الثانية على الأولى  
إذا كانت إحداها خبرا والأخرى إنشاء، طبقا للرأي الأقوى.

لمفعولين؛ ينصب أحدهما بنفسه مباشرة، ويتعدى للآخر بحرف الجر: "من".  
وفي جميع الصور السالفة يجوز تكرار الضمير "إياك" وعدم تكراره؛ فلا يتغير شيء من الأحكام المتقدمة. وعند التكرار يعرب "إياك" الثاني توكيدا لفظيا للأول.  
ولا يصح أن يكون الضمير "إيا" المحذر محتوما بغير علامة الخطاب<sup>1</sup> فلا يقال: إياي ومعاونة الظالم، ولا إياه ومعاونة الظالم؛ لأن المتكلم لا يحذر نفسه، ولا يحذر الغائب. وقد وردت أمثلة نادرة من هذا النوع الممنوع، لا يصح القياس عليها.  
لكن يصح أن يكون "المحذر منه" ضميرا غائبا معطوفا على "المحذر"؛ نحو: لا تصاحب الأحمق، وإياك وإياه. فالضمير "إياه" في حكم كلمة "النميمة" في مثال: "إياك والنميمة ... " ومن هذا قول الشاعر القديم:  
فلا تصحب أبا الجهل ... وإياك وإياه  
وعلى هذا لا يكون التحذير بضميري الغائب والمتكلم شاذًا إلا إذا كان محذرا لا محذرا منه<sup>2</sup> ...

يمكن تلخيص الأحكام السابقة كلها فيما يأتي:

- 1- إن كان أسلوب التحذير مصدرا بالضمير "إياك وفروعه" -وجب في كل الأحوال نصب هذا الضمير بعامل محذوف مع مرفوعه وجوبا. سواء في هذا أن يكون الضمير مكررا أم غير مكرر، عطف عليه، أم لم يعطف عليه، جر بعده المحذر منه" أم نصب ...
- 2- إن كان أسلوب التحذير غير مصدر بالضمير "إياك" وفروعه وجب نصب الاسم الظاهر بعامل محذوف مع مرفوعه وجوبا؛ بشرط العطف أو التكرار<sup>3</sup>. فإن لم يوجد عطف ولا تكرار جاز النصب بعامل محذوف مع مرفوعه جوازا؛ فيصح إظهارها، كما يصح ضبط الاسم بغير النصب. وفي حالة إظهارهما، أو ضبط الاسم بغير النصب - حيث لا عطف ولا تكرار فيهما- لا يتعين الأسلوب للتحذير ...

---

1 غيرها هو علامة التكلم، أو الغياب.

2 راجع الخضري.

3 انظر "دوه" -ص 134 و 135- في الزيادة والتفصيل التاليين، حيث ترى إيضاحا وتكميلا.

.....

---

زيادة وتفصيل:

أ- تضمنت المراجع المطولة جدلاً يصدع الرأس في تقدير عامل النصب المحذوف في التحذير -ولا سيما ناصب الضمير "إياك وفروعه"- أهو الفعل: أحذر، أم باعد، أم اجتنب، أم احذر؟ ... أينصب مباشرة أم لا ينصب إلا على تأويل آخر ... و ... والأمر لا يحتاج لكل هذا. وخير ما يقال في شأن المحذوف هو ما سجله بعض المحققين، ونصه<sup>1</sup>: "الحق أني قال: لا يقتصر على تقدير: "باعد"، ولا على تقدير: "احذر" ... ؛ بل الواجب تقدير ما يؤدي الغرض؛ إذ المقدر ليس أمراً متعبداً به لا يعدل عنه"<sup>1</sup>. وهذا رأي نفيس، صادق، يجب اتخاذه دستوراً عند تقدير المحذوف في التحذير، وفي الإغراء، وفي غيرهما من كل ما يحتاج إلى تقدير.

ب- يقول بعض النحاة إن الضمير: "إياك" وفروعه منصوب بفعل محذوف مع فاعله، وأن فاعله الضمير عاد فاستتر في الضمير "إياك" وصار "إياك" مغنياً عن التلغظ بالفعل المحذوف، ففي مثل قولهم: "إياك والحسد، فإنه يؤثر فيك أسوأ الأثر، ولا يؤثر في عدوك ... " نجد في لفظ إياك ضميرين:

أحدهما: هذا البارز المنفصل المنصوب، وهو: "إياك".

والآخر: ضمير رفع، مستكن فيه، منتقل إليه من الفعل الناصب له، ويترتب على هذا أنك إذا أكدت: "إياك: توكيداً معنوياً بالنفس، أو بالعين، قلت: إياك نفسك، أو إياك أنت نفسك، بفصل أو بغير فصل؛ طبقاً لقواعد التوكيد المعنوي بالنفس والعين. أما إذا أكدت ضمير الرفع المستكن فيه فإنك تقول مراعاة لتلك القواعد: إياك أنت نفسك، بالفصل بالضمير المنصوب "إياك": فتقول إياك والصديق، والسفهاء. أو إياك أنت والصديق، والسفهاء؛

---

1 و 1 راجع حاشية الصبان ج 3 أول باب: "التحذير".

(133/4)

---

بفصل أو بغير فصل، ومن الأول الذي لا فصل فيه قولهم<sup>1</sup>: "إياكم والكبر، والسخف، والعظمة<sup>2</sup>، فإنها عداوة مجتلبة<sup>3</sup> من غير إحنة"<sup>4</sup>. وتقول عند العطف على الضمير المرفوع وحده: إياك أنت والصديق، بالفصل.

وكل ما تقدم مبني على أن الضمير الفاعل ينتقل من الفعل المحذوف. ويستتر في "إياك" وإخوانه. وهو رأي لا يأخذ به فريق آخر يقرر أن الفعل وفاعله حذفاً معاً، ولم يرجع الفاعل المحذوف ليستكن في "إياك" وفروعه. فليس معنا إلا ضمير واحد هو الضمير المنصوب البارز "إياك وفروعه".

والأخذ بهذا الرأي أولى؛ لبعده من التكلف والعقيد؛ ولأن الفريق الأول لم يؤيد رأيه - فيما رجعت إليه - بأمثلة من الكلام الفصيح يكون لها وحدها القول الفصل.

ج- يقول الرضي: "إن" المحذر منه "المكرر يكون اسماً ظاهراً؛ نحو: الأسد الأسد، وسيفك سيفك. ويكون مضمراً؛ كإياك إياك، وإياه إياه؛ وإياي إياي".

والأحسن العدول عن المضمّر لندرة الأمثلة الواردة نه قدرة لا تبيح القياس عليه، ولا سيما ضمير غير المخاطب.

د- قد يرفع، المكرر والمعطوف في أسلوب التحذير - وفي أسلوب الإغراء، وسيأتي قريباً -<sup>5</sup> وفي هه الحالة لا يكون الأسلوب تحذيراً اصطلاحياً. قال الفراء في قوله تعالى: {نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا} ... ، نصبت كلمة: "ناقاة" على التحذير<sup>6</sup>. ولو رفعت على إضمار مبتدأ مثل كلمة: "هذه" لجاز. وكان التقدير: هذه ناقاة الله؛

---

1 ما يأتي بعض وصية طويلة لعبد الحميد الكاتب ينصح فيها الكتاب "وهم: الأدباء" ويوضح آداب الكتابة بعد أن صار زعيم الكتاب في عصره، والكاتب الخاص لمروان بن محمد، آخر خلفاء الأمويين. وقد قتل عبد الحميد سنة 132 هـ وهي السنة التي قامت فيها الدولة العباسية بعد أن أبادت الدولة الأموية.

2 المراد بها: الكبر.

3 مجلوبة، يجرها صاحبها على نفسه بعمله، وليس البلد منها أمراً خارجاً عن اختياره.

4 الإحنة: العداوة، يريد: أن المرء يجلب لنفسه العداوة بسبب تلك الصفات. لا بسبب عداوة وإساءة سبقت إليه؛ فهو يدفع ضررها عنه.

5 في ص 136.

6 ويجوز أن تكون منصوبة على الإغراء - كما سيجيء في رقم 3 من هامش ص 136.

.....

لأن العرب قد ترفع ما فيه معنى التحذير.

هـ- يصح في كثير من أمثلة التحذير المشتملة على الواو أن تكون هذه الواو للمعية إذا استقام المعنى عليها؛ نحو: يدك والسيف -أصابعك والحرير ... فلا مانع هنا أن تكون الواو للمعية، والمراد: راقب يدك مع السيف -باعد أصابعك مع الحرير ... أو نحو هذا التقدير؛ فالاعتبار الأول دائما هو للمعنى وصحة التركيب. فإن اقتضى العطف وحده، أو المعية وحدها، أو جوازها ... ، نزلنا على حكمه؛ كما سبق1.

و ألحق بالتحذير والإغراء ألفاظ سنعرضها في آخر الإغراء في: "ب" قسم الزيادة2.

ز- الأغلب في أساليب التحذير أن تكون من نوع الإنشاء الطلبي؛ تبعا لعاملها الدال على هذا النوع. فإن لم يكن دالا على الإنشاء الطلبي فهي خبرية.

1 في "أ" ص 133 ...

2 في ص 138.

(135/4)

ب- الإغراء:

هو: تنبيه الخاطب على أمر محبوب ليفعله1: نحو: "العمل العمل، فإنه مفتاح الغنى، والطريق إلى الجدد". فالمتكلم به، هو: "المغري" المخاطب هو: "المغرى" ... والأمر المحبوب هو: "المغرى به". وعلى هذه الثلاثة مجتمعة يقوم أسلوب: "الإغراء".

وحكم الاسم المحبوب "وهو" المغرى به" وجوب نصبه باعتباره مفعولا به لعامل مناسب للسياق، محذوف مع مرفوعه وجوبا. بشرط أن يكون هذا الاسم مكررا -كالمثال السابق- أو: معطوفا عليه مثيله، "أي: أمر محبوب آخر" كقولهم: الفرار والهرب من اللئيم الأحمق؛ فإنه كالحية لا يكون منها غير اللدغ. أي: الزم الفرار والهرب2 ...

فإن لم يكن الاسم مكررا ولا معطوفا عليه مثله جاز نصبه مفعولا به لعامل مذكور أو محذوف، وجاز أيضا أن يضبط ضبطا آخر غير النصب -كالرفع- تقول: "الاعتدال، فإنه أمان من سوء العاقبة"، أي: الزم الاعتدال، فيصح حذف العامل ويصح ذكره،

ويصح الرفع فيقال: "الاعتدال" ... على اعتباره -مثلا- مبتدأ خبره محذوف،  
والتقدير: الاعتدال مطلوب، فإنه 2 ...  
وفي حالة ظهور العامل. وكذا في حالة ضبط الاسم ضبطا غير النصب على المفعول به،  
لا يسمى الأسلوب 3 إغراء اصطلاحيا 4....

---

1 يقال في هذا التعريف إنه: لغوي، كما قيل في التحذير "في رقم 1 من هامش  
ص 126".

2 و 2 ومثل هذا يقال في ضبط كلمتي: "عمل، وكذا" في الحكمة المأثورة: "عملك لا  
أملك، وكذا لا جدك ...".

3 فإن لم نعتبره في حالتي التكرار والعطف مفعولا به جاز ضبطه بغير النصب، كالرفع -  
مثلا- على الابتداء. وقد سبقت الإشارة في د ص 134 من الزيادة والتفصيل إلى أن  
المكرر والمعطوف، في الإغراء قد يرفع فلا يسمى إغراء اصطلاحيا. ومن أمثلة المرفوع.  
إن قوما منهم: عمير، وأشبا ... ه عمير، ومنهم: السفاح ...  
لجديرون بالوفاء إذا قا ... ل أخو النجدة: السلاح السلاح  
وأما كلمة: "ناقة" في قوله تعالى: { نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا } فتصلح إغراء وتحذيرا كما سبق في  
"د" ص 134.

4 فيما سبق يقول ابن مالك في باب عنوانه: "التحذير والإغراء":

(136/4)

---

والأكثر في أساليب الإغراء أنها إنشائية طلبية؛ تبعا لنوع عاملها الدال على هذا النوع.  
فإن لم يكن دالا على الإنشاء الطلبي فهي خبرية.

---

=

إياك والشر ونحوه نصب ... محذر بما استتاره وجب  
يقول: المحذر -وهو المتكلم- نصب أسلوب: "إياك والشر" ونحو هذا الأسلوب ...  
نصبه بما وجب استتاره؛ "أي: بعامل محذوف وجوبا". هذا إن اشتمل الأسلوب على  
عاطف؛ كالمثال الذي عرضه. فإن لم يكن مشتملا على عاطف فقد قال فيه:  
ودون عاطف ذا لإيا انصب، وما ... سواء ستر فعله لن يلزما

إلا مع العطف أو التكرار ... كالضيغم الضيغم، يا ذا الساري  
"الضيغم = الأسد. الساري: المسافر ليلاً".

يريد: أنسب هذا الحكم لـ"إيا" أيضا عند عدم العطف عليها. بأن تقول: إياك الشر،  
أو: إياك من الشر. أما في جميع الحالات الأخرى -غير السالفتين. فحذف الفعل  
الناصب ليس واجبا إلا مع العطف أو التكرار. ثم بين بعد ذلك أن اشتمال أسلوب  
التحذير على محذر منه يكون هو الضمير: "إياي" المتكلم، و"إياك" للمخاطب،  
وفروعهما ... أمر شاذ وللغائب أكثر شذوذا ومن قاس عليه فقد أنتبذ، أي: ابتعد عن  
الصواب. يقول:

وشذ إياي، وإياه أشذ ... وعن سبيل القصد من قاس انتبذ

ثم انتقل إلى الإغراء واكتفى فيه ببيت واحد هو:

وكمحار بلا إيا: اجعلا ... مغرى به في كل ما قد فصلا

أي: أن حكم الاسم المغرى به كحكم المحذر الذي يغير "إياك" في كل الأحكام.

(137/4)

.....

زيادة وتفصيل:

أ- ليس من اللازم أن تكون الواو في الإغراء للعطف؛ فقد يقتضي المعنى أن تكون  
للمعية؛ نحو: المشي والاعتدال؛ فتقوى -الإجادة والمثابرة؛ كي تفوز بما تهوى. وقد  
يقتضي المعنى العطف وحده، أو يتسع للأمرين، فيراعى دائما ما يقتضيه المعنى.  
ب- ألحق بالتحذير والإغراء في وجوب إضمار الناصب -لا في معناهما- بعض الأمثال  
المأثورة المسموعة بالنصب، وبعض العبارات الأخرى المسموعة بالنصب أيضا، والتي  
يسمونها: "شبه الأمثال"؛ لأنها لا تبلغ مبلغ المثل في الشهرة. وكثرة الاستعمال  
والنعميم، وقد تشتمل على قيد مخاطب، أو حالة معينة.  
أ- فمن الأمثال:

1- كليهما 1 وقرا -وهو مثل يقال لمن خير بين شيئين، فطلبهما معا، وطلب الزيادة  
عليهما. التقدير: أعطني كليهما. وزدني تمرا.

2- الكلاب على البقر؛ مثل يضرب حين يريد المرء ترك الخير والشر يصطرعان، وأن



يغتنم السلامة لنفسه. والتقدير: اترك الكلاب على البقر، يتصرف كل منهما مع الآخر كما يشاء، وانج بنفسك.

3- أحشفا2 وسوء كيلة، يضرب لمن يجمع بين إساءتين لغيره، ويظلم الناس من ناحيتين. والتقدير: أتبيع حشفا، وتزيد سوء كيلة.

ب- وما يشبه المثل:

1- قوله تعالى: {انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ} أي: انتهوا واصنعوا خيرا لكم.

2- من أنت؟ عليا. التقدير: من أنت؟ تذكر عليا. يقال لمن يذكر عظيما جليل القدر بسوء.

---

1 وورد قليلا: كلاهما - بالألف.

2 الحشف: أردأ النمر، وسوء الكيلة - بكسر الكاف: قبح الطريقة والهيئة التي تستخدم في الكيل ...

(138/4)

---

.....

---

3- كل شيء ولا هذا. والتقدير: اصنع كل شيء، ولا تصنع هذا.

4- هذا ولا زعماتك. التقدير: أرتضي هذا، ولا أتوهم زعماتك.

5- إن تأت فأهل الليل وأهل النهار. والتقدير: إن تأت فسوف تجد أهل الليل وأهل النهار في خدمتك بدل أهلك.

6- مرحبا، وأهلا، وسهلا، والتقدير: وجدت مرحبا، وأتيت أهلا، ونزلت سهلا.

7- عذيرك. أي: أظهر عذرك، أو أظهر عاذرك "عذير: بمعنى: عذر، أو عاذر".

8- ديار الأحياب. أي: اذكر ديار الأحياب ...

وهكذا:

ويصح - كما عرفنا - تقدير أفعال مناسبة غير التي عرضناها، ويصح اعتبار الواو للمعية في بعض مما سلف. والمهم استقامة المعنى.

(139/4)

---

## المسألة 141: أسماء الأفعال

تعريفها: "نقدم أمثلة":

في اللغة ألفاظ يدل على الواحد منها على "فعل" معين، أي: محدد بزمانه، ومعناه، وعمله - لكنه لا يقبل العلامة التي يقبلها هذا الفعل المعين، والتي تبين نوعه؛ كاللفظ: "هيهات" 1 في قول الشاعر يخاطب عزيزا رحل عنه:

بعدت ديار، واحتوتك ديار ... هيهات 1 للنجم الرفيع قرار

فإنه يدل على الفعل الماضي: "بعد" ويقوم مقامه في أداء معناه 2، وفي عمله، وزمنه، من غير أن يقبل العلامة الخاصة بالفعل الماضي، "مثل: إحدى التاءين؛ تاء التأنيث الساكنة، أو تاء الفاعل ... ؛ إذ لم يرد عن العرب وجود علامة من العلامات الخاصة بالفعل الماضي في "هيهات".

وكاللفظ: "آه" في قول الشاعر:

آها لها من ليال!! هل تعود كما ... كانت؟ وأي ليال عاد ماضيها؟

فإنه يدل على الفعل المضارع: "أتوجع" ويقوم مقامه في معناه، وعمله، وزمنه. ولكنه لا يقبل علامة من العلامات الخاصة بالمضارع؛ لأن العرب لم تدخلها على "آه" قط. وكاللفظ "حذار" في قول المادح:

سل عن شجاعته، وزره مسالما ... وحذار، ثم حذار منه، محاربا

فإنه يدل على فعل الأمر: "احذر" من غير أن يقبل علامة الأمر؛ لأن العرب لم تدخلها على "حذار" مطلقا ...

والمراد من أن كل لفظ من هذه الألفاظ يدل على فعل معين محدد؛ هو:

---

1 و 1 وفيه لغات كثيرة، أعلاها المذكورة هنا، مسيطرة للوارد في القرآن الكريم. ومن

لغائهما: "أيهات" وهي لغة الحجازيين.

2 انظر معنى "اسم الفعل" في الصفحة الآتية.

(140/4)

---

أنك لو سألت المراجع اللغوية عن القصود من لفظ: "هيهات" لكان الجواب: "هيهات، معناه: بعد" - "آها، معناه: أتوجع" - "حذار، معناه: احذر"، وهكذا نظائرها.

فكل لفظ مما سبق - ونظائره - يسمى: "اسم فعل". وهو 1: اسم يدل

1 التعريف الآتي صفوة تعريفات متعددة جاوزت ستة، ولم تخل من قصور أو غموض.  
وهو أقرب إلى التعريف الدقيق الذي اختاره جمهورهم الاسم الفعل. ونزيده بيانا  
ووضوحا بما يأتي: "مما ذكرناه عند تعريف الاسم ج 1 م 2".

ولو وضعنا فاكهة معينة أمام إنسان لا يعرفها؛ فسأل: ما هذه؟ فأجبنا: "رمان" -مثلا-  
لكانت كلمة: "رمان" هي الرمز، أو العلامة، أو اللفظ الدال على تلك الفاكهة، وإن  
شئت فقل: إنها "اسم" يفهم منه السامع تلك الفاكهة المعنية دون غيرها. فعندنا شيئان؛  
فاكهة لها أوصاف حسية خاصة بها، ولفظ معين إذا نطقنا به انصرف ذهن مباشرة إلى  
تلك الفاكهة الخاصة. فلهذا اللفظ معنى، أو مدلول، أو مراد؛ وما معناه، أو مدلوله، أو  
المراد منه إلا هذه الفاكهة، وإن شئت فقل: إنه اسم، هي معناه ومسماه. وأن هذا  
المعنى والمسمى له اسم؛ هو: رمان. فالاسم ليس إلا رمزا، أو علامة، أو شارة يراد بها  
أن تدل على شيء آخر، وأن تعينه: وتميزه من غيره. وهذا الشيء الآخر هو المراد من  
تلك الشارة، والغرض من اتخاذها. فهو مدلولها وممرها. أي: هو المسمى بها. ومتى  
ثبت أن الاسم هو الرمز والعلامة، وأن المسمى هو: المرموز له، المطلوب إدراكه بالعقل  
كان الاسم متضمنا في ذاته كل أوصاف المسمى، كالصورة التي يكتب إزاءها اسمها؛  
فإذا قرئ الاسم أولا دل على الصورة ومضمونها كاملة.

مثال آخر: هبك رأيت طائرا صغير الجسم، جميل الشكل، ساحر الغناء، يتميز  
بأوصاف خاصة، فسألت: ما هذا الطائر؟ فقبل: "بلبل". فإن كلمة: "بلبل" رمز، أو:  
شارة، أو: علامة على هذا الطائر المعين. فإذا سمعتها بعد ذلك أو قرأتها، فهمت ما  
ترمز إليه، وما تشير له، وإن شئت فقل: فهمت معناها وما تدل عليه، أي: فهمت  
مدلولها ومسماه؛ لأنها الاسم الدال عليه. فكلمة: "البلبل" مدلولها الطائر المعين، وهذا  
الطائر المعين له اسم، هو: "البلبل"، فلكل اسم مسمى، ولكل مسمى اسم، ولا ينفصل  
أحدهما عن صاحبه، مهما كثرت ألفاظ كل، وتعددت الكلمات الدالة عليه.

قياسا على ما سبق؛ ما الذي نفهمه حين نسمع كلمة: هيهات؟ نفهم أن مدلولها  
وممرها هو الفعل "بعد" بكل خصائصه؛ من الدلالة على معنى البعد، والمضي،  
والعمل، مع عدم التأثير بالعوامل. فاللفظ: "هيهات" رمز، أو شارة، أو علامة -تدل  
على الفعل: "بعيد". أي: أن اللفظ: "هيهات" اسم، مسماه الفعل: "بعد". والفعل:  
"بعد" مسمى، له اسم؛ هو: "هيهات".

وإذا سئلت: ما المراد من: "آه"؟ كان الجواب: "أتوجع". فكلمة: "آه" هي الرمز، أو:  
العلامة، أو الاسم. أما المرموز له، أو: المسمى -فهو الفعل المضارع: "أتوجع" بكل

خصائص المضارع؛ من معنى، وزمن، وعمل، مع سلامة الرمز من التأثير بالعوامل التي  
يتأثر بها =

(141/4)

على فعل معين، ويتضمن معناه، وزمنه، وعمله، من غير أن يقبل علامته، أو يتأثر  
بالعوامل 1.

ما يمتاز به اسم الفعل 2:

بالرغم من أن شأنه هو ما وصفنا فقد اكتسب بالاستعمال العربي القديم مزيتين ليستا  
للفعل الذي بمعناه.

الأولى: أن اسم الفعل أقوى من الفعل الذي بمعناه في أداء المعنى، وأقدر على إبرازه  
كاملا مع المبالغة فيه. فالفعل: "بعد" -مثلا- يفيد: مجرد "البعد"، ولكن اسم الفعل  
الذي بمعناه؛ وهو: "هيهات". يفيد البعد البعيد، أو: الشديد؛ لأن معناه الدقيق هو:  
بعد جدا؛ كما في قولهم: هيهات إدراك الغاية بغير العمل الناجع.  
والفعل: "افتراق" يفيد: "الافتراق" المجرد؛ ولكن اسم الفعل:

= المضارع؛ كالنواصب أو الجوازم... وكذلك: "حذار" فإنه اسم، مسماه فعل الأمر:  
"احذر" بما هو مختص به.

مما تقدم يتبين المراد -عند جمهورهم- من أسماء الأفعال، وأن المقصود أنها "أسماء  
للأفعال"، كما أن لفظ: "الزمان" اسم للفاكهة المعينة، و"الببل" اسم للطائر الخاص،  
و"الفرس" اسم للحيوان المعروف... فكذلك هذه الأسماء؛ كل واحد منها اسم "لفعل  
بعينه... ولما كان الاسم -كما شرحناه- يدل دلالة كاملة على مسماه، ويتضمن كل  
خصائص المسمى تبعا لذلك -لا بالأصالة- كان اسم الفعل متضمنا بالتبعية -لا  
بالأصالة- معنى فعله وزمنه، وكذا عمله، في الغالب، مع عدم التأثير بالعوامل. وكذلك  
يتبين أن المراد هنا من كلمة: "اسم" هو المراد منها في كل موضع آخر، ولكنه اسم في  
لفظه فقط؛ بدليل الإسناد إليه دائما وبدليل قبوله التنوين في حالات كثيرة، وكلاهما من  
علامات الاسم، وأنه ليس فعلا في لفظه! بدليل أنه لا يقبل علامة من علامات  
الأفعال. فحقيقة: أنه اسم في لفظه، فعل في معناه.

وبالرغم من هذا البيان الذي عرضناه لإيضاح الرأي الغالب، لا يزال يشوبه -بحق-

بعض الضعف كاعتبار هذه الألفاظ أسماء عاملة، مع أنها لا موضع لها من الإعراب؛ فلا تكون مبتدأ، ولا خبراً، ولا فاعلاً، ولا مضافاً، ولا مضافاً إليه. ولا غير ذلك ...  
ويخف الاعتراض، ويكاد الضعف يختفي - لو أخذنا بالرأي القائل: إنها قسم رابع مستقل من أقسام الكلمة. وأصحاب هذا الرأي يسمونه: "خالفه" بمعنى: خليفة الفعل، ونائبه، في معناه، وعمله وزمنه، وكل ما يتضمنه على الوجه المشروح هنا.  
1 قلنا هذا: لأن المضارع يتأثر بعوامل النصب والجزم. وبهذا القيد يخرج المصدر النائب عن فعله؛ فلا يعد اسم فعل؛ لأنه يتأثر بالعوامل، وتخرج كذلك المشتقات.  
2 متى يحسن الحكم على اللفظ بأنه اسم فعل؟ الإجابة في رقم 3 من هامش ص 147.

(142/4)

---

"شتان" وهو بمعناه -يفيد: الافتراق الشديد1؛ لأن معناه الحقيقي هو: "افتراق جدا" ... كقولهم: شتان الإحسان والإساءة، وشتان ما بين العناية والإهمال. وكقول الشاعر:

الفكر قبل القول يؤمن زيفه ... شتان بين روية وبديه2

الثانية: أنه يؤدي المعنى على الوجه السالف، مع إيجاز اللفظ واختصاره، لالتزامه -في الأغلب- صورة واحدة لا تتغير بتغير المفرد، أو المثنى، أو الجمع أو التذكير، أو التأنيث؛ إلا ما كان منه متصلاً بعلامة تدل على نوع معين دون غيره3؛ تقول: صه يا غلام، أو: يا غلامان، أو: يا غلمان، أو: يا فتاة، أو: يا فتاتان، أو: يا فتيات. ولو أتيت مكانه بالفعل الذي بمعناه لتغيرت حالة الفعل؛ فقلت: اسكت يا غلام، اسكتا يا غلامان، سكتوا يا غلمان، اسكتي يا فتاة، اسكتا يا فتاتان، اسكتن يا فتيات ...  
ويسبب هاتين المزييتين كان استعمال اسم الفعل هو الأنسب حين يقتضي المقام إيجاز اللفظ واختصاره، مع وفاء المعنى، والمبالغة فيه.  
أقسام أسماء الأفعال:

أ- تنقسم بحسب نوع الأفعال التي تدل عليها4، إلى ثلاثة أقسام:

- 
- 1 ولا بد أن يكون الافتراق معنوياً - كما سيبيء البيان في ص 146- ثم انظر رقم 2 من هامش ص 158، حيث بعض الحالات الخاصة باستعمال "شتان".
  - 2 المراد: تسرع بغير أعمال فكر.

بقي السؤال عن فاعل "شتان" في هذا البيت وفي البيت الآخر الذي أوروده، وقال عنه الصبان إنه من كلام بعض المحدثين، ونصه:

جازيتموني بالوصل قطيعة ... شتان بين صنيعكم وصنيعي

جاء في الخضري: "قال في شرح الشذور: "لم تستعمله العرب. وقد يخرج على إضمار "ما" موصولة بين". ا. هـ ... أي: فيكون "شتان" بمعنى: بعد، و"ما" بمعنى: المسافة". ا. هـ. كلام الخضري.

3 كأسماء الأفعال المنقولة من شبه الجملة وبعض المصادر، مثل: عليك، أمامك، رويدك، وستأتي في: "ب" ص 147 وما بعدها.

4 مع ملاحظة المزيتين السالفتين لكل اسم من أسماء الأفعال، دون فعل.

(143/4)

---

أولها: اسم فعل أمر، وهو أكثرها وروداً في الكلام المأثور، نحو: "آمين"، بمعنى: استجب، و"صه" -بالسكون- بمعنى: اسكت عن الموضوع المعين الذي تتكلم فيه، و"حي" "بفتح الياء المشددة، مثل: حي على الصلاة -حي على الفلاح" بمعنى: أقبل، أو: عجل ... وجميع هذه الألفاظ سماعية.

ومن هذا القسم نوع قياسي مطرد -على الأصح- هو: ما كان من اسم فعل الأمر على وزن "فعال" 1 مبنياً على الكسر بشرط أن يكون له فعل ثلاثي، تام، متصرف، نحو: حذار، "في البيت السالف" 2 بمعنى: احذر، ونحو: نزال إلى ميدان الجهاد، وزحام في مجال الإصلاح؛ بمعنى انزل، وازحم.

ولا يصح صوغ "فعال" إذا كان فعله غير ثلاثي، كدحرج، "وشذ: دراك، من أدرك" أو: كان فعله ناقصاً؛ مثل: كان، وظل، وبات: الناسخات، أو كان غير متصرف، نحو: عسى، وليس.

واسم فعل الأمر مبني دائماً، ولا بد له من فاعل مستتر وجوبا 3. وقد يتعدى للمفعول به أو لا يتعدى على حسب فعله.

ومن أسماء فعل الأمر السماعية: "هيا، بمعنى: أسرع" -ومه؛ بمعنى: انكف 4 عما أنت فيه" -وتبذ، وتبدخ، وهما بمعنى: أمهل

---

1 سبق "في ص 73" عند الأسماء الملازمة للنداء أن منها ما يكون على وزن: "فعال"

- بشروط خاصة، وسيجيء في رقم 1 من هامش ص 260 بيان مناسب عن صيغة: "فعال"، وأنواعها المختلفة، وحكم كل نوع من ناحية الإعراب والبناء.
- 2 في ص 140. وهو: سل عن شجاعته ... ومثل قول الشاعر:
- حذار، حذار من جشع؛ فإني ... رأيت الناس أجشعها اللثام
- 3 استتار الفاعل وجوبا يشمل -في الرأي الأسهل- فاعل اسم فعل الأمر، وفاعل اسم فعل المضارع، المختوم كل منهما بضمير للمفرد المذكور وقوعه، والمفردة وفروعها، فيدخل اسم الفعل المنقول من ظرف المكان، ومن الجار مع مجروره -طبقا لما سيجيء في 2 و 3 من هامش ص 157.
- 4 هذا هو الأولى، وليس بمعنى: "اكفف" - كما يقول بعض النحاة - لأن "اكفف" متعد، و"مه" لا يتعدى؛ فهو ثل: "انكفف" -راجع المجمع هنا.

(144/4)

---

"ووبههما، بمعنى: حرض، وأغر" 1، "وحيهل 2 بمعنى أقبل، أو عجل ..."، "وهلم 3 بمعنى: أقبل، وتعال" 4، "وقط، بمعنى: انته ... " 5.

ثانيها: اسم فعل مضارع -وهو سماعي، وقليل - نحو: "أوه، بمعنى: أتألم"، وأف بمعنى: أتضجر، قوله تعالى: {فَلَا تَقُلْ هُمَا أَفٌّ} أي: للوالدين، "ووي، بمعنى: أعجب، وهذا أحد معانيها؛ كقوله تعالى: {وَيَكَاَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ} 6" وقد يكون اسم الفعل: "وي" مختوما

- 
- 1 فعل أمر، ماضيه: أغرى.
- 2 يجوز في اللام عدة لغات، منها السكون، ومنها الفتح بتنوين أو غير تنوين. والأشهر فتح هائه في كل أحوالها. "يجوز إلحاق كاف الخطاب بآخره على الوجه المبين في رقم 9 من ص 160 باعتبارها حرفا متصرفا.
- 3 الحجازيون وبعض العرب يلزمونه صورة لا تتغير في الأفراد والتذكير وفروعهما. وغيرهم يعدونه اسم فعل أمر أيضا، ولكن يغيرون الضمير الفاعل في آخره بحسب المعنى ومرجع الضمير.
- وتجري على الألسنة عبارة: "هلم جرا" ويقول بعض النحاة في توجيهها: إن "هلم" بمعنى: "أقبل وائت" وليس المراد الإقبال والنجيء الحسيني؛ وإنما المراد الاستمرار على

الشيء وملازمته. وأيضا: ليس المراد الطلب حقيقة، وإنما المراد الخبر؛ كالذي في قوله تعالى: {فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا} . وأما كلمة: "جرا" فهي مصدر جره، يجره، جرا، إذا صحبه. وليس المراد الجر الحسي، بل التعميم الذي يشمل غيره؛ فإذا قيل: "كان ذلك عام كذا وهلم جرا"، فكأنه قيل: واستمر ذلك في بقية الأعوام استمرارا. أو استمر مستمرا "على الحال المؤكدة" وبهذا يزول إشكال عطف الخبر على الطلب وغيره من الاعتراضات. "الصبان في هذا الوضع".

4 الصحيح أن كلمتي: "تعال" – و"هات" هما إعلان للأمر؛ لقبول كل منهما العلامة الخاصة بفعل الأمر – وقد سبق البيان المناسب في ج 1 م 4، عند الكلام على هذا الفعل.

5 تفصيل الكلام على اسم الفعل: "قط" وما فيه من آراء واستعمالات مختلفة، مع اقتترانه بالفاء أو عدم اقتترانه ... كل ذلك معروض ببسط مناسب في الجزء الأول – م 30 موضوع: المعرف بأل عند بيت ابن مالك ونصه: "أل" حرف تعريف أو اللام فقط ... .

6 في كلمة: "وي" – في الآية الكريمة، وما يماثلها – آراء أخرى. منها: رأي "ابن عباس" وبه أخذ سيبويه فيما يقال، وملخصه، أن "وي" كلمة زائدة، يستعملها النادم؛ لإظهار دمه، وأنها مفصولة من "كأنه". وينسب لسيبويه رأي آخر، سجله ابن جني في كتابه "الختسب" ج 2 ص 155 وهو يعرض لقوله: "ويكأنه" في الآية السالفة، ونصه: =

(145/4)

---

بكاف الخطاب الحرفية 1، ومنه قول عنزة:

ولقد شفى نفسي وأبرا سقمها ... قيل الفوارس: ويك عنتر أقدم

واسم الفعل المضارع مبني حتما، ولا بد له من فاعل مستتر وجوبا، وهو مثل فعله في التعدي وال لزوم.

ثالثها: اسم فعل ماض – وهو ساعي وقليل؛ كالسابق، ومنه: "هيهات"، وكذا: "شتان" وقد تقدما. والصحيح الفصح في "شتان" أن يكون الافتراق خاصا بالأمر المعنوية 2؛ كالعلم، والفهم والصلاح؛ تقول: شتان 3 علي ومعاوية في الشجاعة، وشتان المأمون والأمين في الذكاء، وشتان الإيذاء، والأثرة 4؛ فلا يقال شتان المتخاصمان عن مجلس الحكم، ولا شتان المتعاقدان عن مكان التعاقد 5 ...



= "الوجه فيه عندنا قول الخليل سيويه، وهو: أن "وي" على قياس مذهبهما اسم سمي به الفعل "أي: اسم فعل" في الخبر؛ فكأنه اسم: "أعجب" ثم ابتداء فقال: "كأنه لا يفلح الكافرون" وكذلك قوله تعالى: {وَيَكَاُنَ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ} ؛ فـ"كأن" هنا إخبار عار من معنى التشبيه. ومعناه: أن الله يبسط الرزق لمن يشاء. و"وي" منفصلة من كأن، وعليه بيت الكتاب:

وي كأن من يكن له نشب يح ... بب، ومن يفتقر يعيش عيش ضر  
ومما جاءت فيه "كأن" عارية من معنى التشبيه ما -أنشدناه أبو علي:

كأني حين أمسي لا تكلمني ... تيم يشتهي ما ليس موجودا  
أي: أنا حين أمسي "متيم" من حالي كذا وكذا ... "ا. ا. هـ.

1 انظر رقم 9 من ص 160 حيث الكلام على "طاف الخطاب" التي تتصل بأنواع أسماء الأفعال.

2 لهذا إشارة في رقم 1 من هامش ص 143، ثم انظر رقم 2 من هامش ص 158؛ حيث بعض استعمالاتها.

3 ولا يكون فاعله إلا متعددا بواو العطف دون غيرها؛ وقد تفصل بينه وبين فاعله "ما" الزائدة "وستجيء إشارة لهذا في رقم 2 من هامش ص 158 عند الكلام على الأحكام".  
4 الإيثار تقديم المرء غيره على نفسه في الانتفاع، والأثرة العكس.

5 في ص 161 صورة أخرى من أسماء الأفعال المختلفة. وقد اقتصر ابن مالك في باب عنوانه: "أسماء الأفعال والأصوات" على الإشارة العابرة لما شرحناه، بقوله:

ما ناب عن فعل؛ كشتان وصه ... هو اسم فعل، وكذا: أوه، ومه

والمراد من عنوان الباب هو: أسماء الأفعال، وأسماء الأصوات، لا أن الأسماء لهما معا. وقد أوضحناه معنى أسماء الأفعال التي عرضها. ثم قال:

وما بمعنى: "افعل"؛ كأمين، كعثر ... وغيره -كوى وهيهات- نزر

"والمراد من: "افعل"، هو فعل الأمر. نزر = قل". أي: أن اسم الفعل الذي بمعنى فعل الأمر كثير. أما الذي بمعنى غيره -كالذي بمعنى الماضي أو المضارع- فقليل.

واسم الفعل الماضي مبني في كل أحواله كغيره من سائر أسماء الأفعال، ولكنه يحتاج إلى فاعل إما ظاهر، وإما ضمير مستتر جوازا، يكون للغائب في الأعم الإغلب 1 - كما سيجيء - وهو بمذنين يخالف النوعين الآخرين فوق مخالفته لهما في المعنى والزمن. أما تعديته ولزومه فيجري فيهما كغيره على نظام فعله.

ب - وتنقسم بحسب أصالتها في الدلالة على الفعل 2 وعدم أصالتها، إلى قسمين: أولهما: المرتجل؛ وهو: ما وضع من أول أمره اسم فعل ولم يستعمل في غيره من قبل. مثل: شتان - وي - مه ...

ثانيهما: المنقول؛ وهو الذي وضع في أول الأمر لمعنى ثم انتقل منه إلى اسم الفعل. والمنقول أقسام؛ فهو:

1 - إما منقول من جار مع مجروره 3، مثل: "عليك"، بمعنى: تمسك أو: بمعنى: الزم، أو: بمعنى: "أعتصم" - فعل مضارع - فمن الأول قولهم: عليك بالعلم؛ فإنه جاء من لا جاء له، وعليك بالخلق

---

1 انظر: "أ" من ص 156 ثم رقم 1 من هامش ص 157.

2 مع تفريدها - دونه - بالمزيتين السالفتين في ص 142.

3 من أمثلة اسم الفعل المنقول من جار مع مجرور أو من ظرف مكان: عليك "بمعانيه التي ذكرناها"، وأمامك، بمعنى: تقدم؛ وكذا مكانك، بمعنى: اثبت.

قال بعض النحاة - وقوله سديد - لا أدري الحاجة إلى جعل مثل هذا الظرف - مكانك - اسم فعل؟ فهلا جعلوه ظرفا على بابه، باقيا على أصله من الظرفية من غير نقله إلى اسم الفعل؛ لأن اعتباره منقولا إلى اسم الفعل إنما يحسن حين لا يمكن الجمع بين الظرف وذلك الفعل الذي بمعناه؛ كما لا يصح أن يقال: اسكت صه - الزم عليك - خذ دونك.. أما إذا أمكن فلا يجوز إخراجهم عن الظرف إلى اسم الفعل، فإنه يصح أن يقال: اثبت مكانك، وتقدم أمامك ... في حين لا يصح أن يقال: صه اسكت كما تقدم. هذا رأيه سجله "الصبيان". ونرى أنه ينطبق على الجار مع مجروره أيضا. لانطباق العلة عليهما كذلك.

وقد يقال: إن الجمع ممكن على سبيل "التوكيد" اللفظي بالمرادف. وهذا صحيح بشرط وجود قرينة على إرادة التوكيد اللفظي؛ لتحقيق غرض فيه.

الكريم؛ فإنه الغني الحق. أي: تمسك بالعلم - تمسك بالخلق 1 ... وقولهم: من نزل به مكروه فعليه بالصبر؛ فهو أبعد للألم، وأجلب للأجر، أي: فليتمسك بالصبر ... ومن الثاني قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ} ، أي: الزموا شأن أنفسكم.

ومن الثالث: علي بالكفاح لبلوغ الأمان. أي: أعتصم.

ومن المنقول من الجار والمجرور: "إليك"؛ بمعنى: ابتعد وتنح؛ مثل: "إليك عني -أيها المنافق؛ فذو الوجهين لا مكان له عندي، ولا منزلة له في نفسي" وهذا هو الغالب في معناها، وقد تكون بمعنى: "خذ"، نحو: إليك الوردة، أي: خذها 2 ... ومنه: "إلي"، بمعنى: أقبل، نحو: إلي -أيها الوفي- فإني أخوك الصادق العهد.

والأحسن في الأمثلة السالفة -وأشباهها- إعراب الجار ومجروره معاً، اسم فعل مبني، لا محل له من الإعراب 3.

2- وإما منقول من ظرف مكان 4؛ مثل: "أمامك"؛ بمعنى تقدم.

### 1 ومثل قول القطامي:

- عليك بالقصد فيما أنت فاعله ... إن التخلق يأتي دونه الخلق
- 2 فهو بهذا المعنى متعدد. وهو بالمعنى الأول لازم، وكلاهما قياسي هنا. ولا قوة للرأي الذي ينكر المعنى الثاني. فقد أثبتته "الجوهري"، وورد مسموعاً في كلام من يحتج بكلامهم، ومنهم القطامي الشاعر الأموي.
- 3 وبهذا الإعراب الذي أشار به بعض النحاة والذي له إيضاح مفيد يأتي في "رقم 2 و 3 من هامش ص 157" نأمن كثيراً من الاعتراضات والمغامز التي في غيره. ولن يترتب على الأخذ به إساءة للمعنى، أو لصحة التركيب.
- وإذا جاء تابع بعد اسم الفعل المنقول من جار مع مجروره فمتبوعه هو فاعل اسم الفعل؛ نحو: عليك أنت نفسك بالأعمال العظيمة. فالضمير: "أنت" توكيد للفاعل: "أنت"
- المستتر وجوباً. وكلمة: "نفس" توكيد له أيضاً.
- 4 التقييد بالمكان منقول صراحة من شرح التوضيح، وهو المفهوم من كل الأمثلة -ثم انظر رقم 3 من هامش الصفحة السابقة.

و"وراءك"؛ بمعنى: تأخر، تقول: أمامك إن واثتلك الفرصة، وساعفتك القوة. ووراءك إن كان في إدراك الفرصة غصة، وفي نيلها حسرة وندامة.

ومثل: "مكانك"، بمعنى: اثبت<sup>1</sup>، تقول لمن يحاول الهرب من أمر يمارسه: مكانك تحمد وتدرك غايتك.

ومثل: "عندك" بمعنى خذ. تقول: عندك كتابا، بمعنى: خذه<sup>2</sup>.

والأيسر اعتبار الظرف كله "بما اتصل بآخره من علامة تكلم أو خطاب أو غيبة" هو اسم الفعل<sup>3</sup>.

3- وإما منقول من مصدر له فعل مستعمل من لفظه؛ مثل: "وريد" "بغير تنوين" بمعنى: تمهل، وبمعنى: أمهل؛ فالأول نحو: رويد -أيها العالم- لقوم يتعلمون؛ فإن التمهّل داعية افهم، والفهم داعية الاستفادة. ومثل قول الشاعر:

رويدك<sup>4</sup>، لا تعقب جميلك بالأذى ... فتضحى وشمّل الفضل والحمد منصّع

والثاني: نحو: رويد مدينا؛ فإن الإمهال مروءة ... فكلمة: "رويد" في الأمثلة السالفة اسم فعل أمر، مبني، غير منون.

وأصل المصدر: "رويد" هو: "إرواد"، مصدر الفعل الرباعي: "أرود"، ثم صغر المصدر<sup>5</sup>: "إرواد" تصغير ترخيم؛ بحذف حروفه الزائدة؛ فصار: "رويد"<sup>6</sup>، ثم نقل بغير تنوين إلى اسم الفعل ...

---

1 فيكون لازما. وحكى الكوفيون تعديته، وأنه يقال: مكانك محمدا، أي: انتظره.

2 انظر لسان العرب -ج2 ص303- حيث الكلام على: "عند".

3 يوضح هذا ما يجيء في رقم 2 و3 من هامش ص157.

4 الكلام على هذه الكاف في رقم 9 من ص160.

5 وهذا المصدر المصغر ينصب المفعول به جوازا ولو لم ينقل إلى اسم الفعل، بالرغم من أن شرط إعمال المصدر ألا يكون مصغرا "كما في باب ج3 ص167 م99" لأن هذا الشرط حتمي في غير المصدر: "رويد" الذي ورد به السماع عاملا وغير عامل -أما تفصيل الكلام على تصغير الترخيم ففي ص710.

6 لكلمة: "رويد" حالتان؛ أولاهما: أن تكون مصدرا معربا باقيا على مصدريته وإعرابه. والأخرى: أن تترك المصدرية والتنوين، وتنتقل إلى حالة جديدة هي: "اسم فعل الأمر" على الوجه الذي شرحناه =

وقد يكون اسم الفعل منقولاً من مصدر ليس له فعل من لفظه، لكن له فعل من معناه، مثل كلمة: "بله" -بغير تنوين- بمعنى: اترك؛ تقول: بله مسيئاً قد اعتذر، واغفر له إساءته، أي: اترك ... والأصل: بله المسيء ... ، بمعنى: ترك المسيء، من إضافة المصدر لمفعوله. ومن الجائز أن يكون الأصل: بلها مسيئاً ... باستعمال كلمة: "بلها"1 مصدرًا ناصباً معموله؛ قياساً على: تركاً مسيئاً، بمعنى تركاً المسيء، ومن هذا المصدر الناصب لمفعوله انتقل لفظ "بله" ولكن بغير تنوينه -إلى اسم فعل بمعناه2 ...

= وفي الحالة الأولى التي تظل فيها مصدرًا معرباً قد تكون مصدرًا معرباً نائباً عن فعل الأمر المحذوف. إما منونا ناصباً مفعولاً به، نحو: رويدا علياً، وإما مضافاً إلى المفعول به، نحو: رويد علي، فلفظ: "رويد" فيهما مصدر منصوب بفعل الأمر المحذوف، بمعنى: "أرود"، وفاعله مستتر فيه وجوباً. وكلمة: "علي" مفعول به منصوب في الأول، ومضاف إليه مجرور في الثاني.

وإما منونا غير ناصب مفعوله، نحو: رويدا يا سائق؛ فيكون نائباً عن فعل الأمر المحذوف أيضاً.

ويصح استعماله مصدرًا غير نائب عن فعل الأمر فينصب منونا إما حالاً؛ نحو قرأت الكتاب رويدا؛ بمعنى: مروداً، أي: متمهلاً، وإما نعتاً لمصدر مذكور -في الغالب- نحو: تحركت سيارة رويدا، أي: سيرا رويدا "وكان المصدر هنا نعتاً لمحذوف لا حالاً؛ فراراً من أن يكون صاحب الحال نكرة بغير مسوغ".

وقد تقع "ما" الزائدة بعد "رويد" على الوجه الآتي في: "ا" ص151

1 ورد في حاشية الخصري تنوين "بلها" ولا أدري أهذا التنوين مسموع، أم هو افتراضي حملاً على المصدر: تركاً، كما أظن؟

2 إذا كان الاسم بعد كلمة: "بله" منصوباً منونا جاز أن تكون مصدرًا عاملاً معرباً كمصدر فعلها المعنوي: "تَرَكَ" الذي مصدره: "تَرَكَ" وجاز أن تكون اسم فعل أمر مبنياً بمعنى: اترك، والقرائن -إن وجدت- هي التي تحدد أحد الأمرين؛ فإن كان بعدها مجروراً وجب أن تكون مصدرًا مضافاً -لأن الاسم لا يكون مضافاً- والاسم المجرور هو المضاف إليه. فكلمة: "بله" مثل كلمة "رويد" كلتاهما تتعين مصدرًا إذا كان الاسم بعدها مجروراً بالإضافة إليها، وتصلح مصدرًا أو اسم فعل إذا نصبته. وتكون فتحتهما فتحة بناء إذا كانا اسمي فعل، وفتحة إعراب في غيرها.

ولهذا استعملات أخرى تحيى في "ب".

وفي الكلام على اسم الفعل المنقول من جار مع مجروره، "مثل: عليك، إليك" أو من ظرف مكان، "مثل: دونك.. مكانك.." أو من مصدر له فعل من لفظه؛ "نحو: رويد ... " أو ليس له فعل إلا من معناه؛ "مثل: بله"، يقول ابن مالك: =

(150/4)

.....

زيادة وتفصيل:

أ- قد تفصل "ما" الزائدة فبين اسم الفعل: "رويد" ومفعوله<sup>1</sup>، قال أعرابي لشاعر يمدحه: والله لو أردت الدراهم لأعطيتك، رويد ما الشعر. فالمراد: أرود الشعر؛ كأنه قال: دع الشعر، لا حاجة بك إليه.

ب- قد تكون "بله" اسم استفهام مبنية على الفتح، بمعنى: "كيف"، وتعرب خبرا مقدما عن مبتدأ مؤخر. نحو: بله المريض؟ بمعنى: كيف المريض؟ ومما يحتمل الاستفهام، والمصدر المضاف؛ واسم فعل الأمر - كلمة "بله" في قول الشاعر<sup>2</sup>:

تذر الجماجم ضاحيا<sup>3</sup> هاماتها ... بله الأكف؛ كأنها لم تخلق فيجوز في: "بله" أن تكون اسم فعل أمر مبني على الفتح، و"الأكف" بعده منصوب، مفعول به. ويجوز أن تكون: "بله" مصدرا منصوبا على

=

والفعل من أسمائه: "عليكا" ... وهكذا "دونك" ... مع "إليكا"

كذا: "رويد، بله"، ناصبين ... ويعملان الخفض مصدرين

وقد تبين في البيت الثاني: أن "رويد" و"بله" قد يكونان اسمي فعل إذا نصبا ما بعدهما، وترك التفصيل الضروري لهذا النصب. وأنها يعملان الخفض فيما بعدهما إذا بقيا على أصلهما مصدرين مضافين؛ فيجران بعدهما الاسم باعتباره "مضافا إليه". فهذا الجر دليل على بقائهما مصدرين حتما لأن اسم الفعل لا يضاف، ولا يعمل الجر مطلقا - كما سبق - أما نصبه فلا يكفي وحده للقطع بأحدهما مصدران حتما، أو اسمان لفعلين حتما، إنما يصلحان للأمرين عند عدم القرينة التي تعين أحدهما دون غيره. وعدم التنوين

في "رويد" هو القاطع في أنها "اسم فعل" عند نصب الاسم بها.

1 لهذا إشارة في آخر رقم 6 من هامش ص 149.

2 هو كعب بن مالك، شاعر الرسول عليه السلام. والبيت من قصيدة له في وصف  
موقعة الأحزاب، وهولها.

3 بارزا منفصلا من مكانه.

(151/4)

المصدرية نائبا عن فعل الأمر، مضافا، و"الأكف" مضاف إليه مجرور. كما يجوز أن  
تكون "بله" اسم استفهام مبني على الفتح، خبرا مقدما وما بعده مبتدأ مؤخر.  
وقد تقع "بله" اسما معربا بمعنى: "غير" كالذي في الحديث القدسي منسوباً للمولى جل  
شأنه: "أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب  
بشر؛ ذخرا من بله ما اطلعتم<sup>1</sup> عليه". "أي: من غير ما اطلعتم عليه". فهي مجرورة بمن.  
ج- تكون "بله" بمعنى: "أين"، طبقات لما صرح به الصبان عند ضبطه كلمة "بله"، في  
الحديث القدسي السالف؛ حيث قال ما نصه: "فتح "بله" وكسرها. فوجه الكسر ما  
ذكر<sup>2</sup>، وأما وجه الفتح فقال الرضي: إذا كانت "بله" بمعنى: "كيف" جاز أن تدخله  
"من"؛ حكى أبو زيد: "إن فلانا لا يطيق حمل الفهر" الحجر الصغير يملأ الكف" فمن  
بله أن يأتي بالصخرة؟ "أي: كيف، ومن أين؟. وعليه تتخرج هذه الرواية؛ فتكون "بله"  
بمعنى: "كيف" التي للاستبعاد، و"ما" مصدرية في محل رفع بالابتداء، والخبر "من بله"،  
والضمير المجرور بعلی عائد على الذخر. ا. هـ. ثم قال الصبان: والمعنى على هذا: من  
كيف؟ أي: "من أين اطلعكم على هذا الذخر -أي: المدخر. ولا يخفى ما في جعلها  
على هذه الرواية بمعنى "كيف" من الركافة: ولو جعلت فيها من أول الأمر بمعنى:  
"أين". لكان أحسن". ا. هـ.

1 بتشديد الطاء وفتح اللام. وفي بعض الروايات: أطلعتم -بضم الهمزة، وكسر اللام.

2 في الحديث القدسي السابق، وهو أنها اسم معرب بمعنى غير مجرور.

(152/4)

أهم أحكامها:

1- أنها سماعية جامدة؛ فيجب الاختصار على الوارد<sup>1</sup> منها، دون تصرف فيها؛ بزيادة عددها، أو إدخال تغيير على لفظها، وضبط حروفها، فلفظها المسموع واجب البقاء على حاله؛ لا يجوز زيادة حروفه، أو نقصها، أو استبدال حرف بآخر، أو تغيير ضبطه أو ترتيبه ...

إلا إن هناك نوعا واحدا قياسيا؛ هو: صوغ "فعال" بالشروط التي سبق الكلام عليها<sup>2</sup> في اسم فعل الأمر. وما عدا هذا النوع يجب الوقوف فيه عند حد السماع الوارد من العرب؛ فيلزم الصورة لا يختلف فيها باختلاف الأفراد، وفروعه، أو التذكير والتأنيث، أو الخطاب وغير الخطاب، إلا إذا أباح السماع الاختلاف<sup>3</sup>. أما الذي يختلف بحسب الحالات فهو فاعلها؛ فيكون مطابقا للمراد منه. فاسم الفعل: "صه" مثلا يلزم واحدة، ولكن فاعله الضمير المستتر قد يكون: أنت، أنت، أنتم، أنتم، أنتن، على حسب الحالات.

2- أنها - في الرأي الشائع - أسماء مبنية<sup>4</sup> ليس فيها معرب، حتى ما كان منها أسماء لأفعال مضارعة. ويجب التزام حركة البناء المسموعة - طبقا لما مر في الحكم الأول - فمنها المبنية على الفتح؛ كالشائع في: شتان، وهيهات، عند كثير من القبائل. وكالأحسن في المنقول من جار يكون مجروره "كاف الخطاب" للواحد؛ مثل: عليك، وإليك ...

ومنها: المبنية على الكسر، مثل: كتاب - حماد - قراء، بمعنى اكتب - احمد - اقرأ ...

ومنها المبنية على الضم كالغالب في: مثل: آه؛ بمعنى: أتوجع ...

---

1 إلا عند السكاكي.

2 في ص 144.

3 كاسم الفعل المختوم بكاف الخطاب المتصرفة، على الوجه الآتي في رقم 9 من ص 160.

4 يقول النحاة في تعليل بنائها: إنه الشبه لبعض الحروف التي تعمل، "مثل: ليت وأخواتها" في أنها عاملة ولا تكون معمولة. وهذا تعليل يحتاج إلى تعليل أيضا ... وكلاهما يرفض ما دام غير مطابق للواقع الحق؛ الذي هو: مجرد استعمال العرب؛ إذ لا علة غير



هذا. وقد أفضنا الكلام في علل البناء المنقولة، وبيان السبب في رفضها في مكانها من الجزء الأول ص 55 م 6.

(153/4)

ومنها المبنية على السكون؛ مثل: مه، بمعنى: انكف1.  
وقد يجوز في بعضها ضبطان أو أكثر؛ تبعاً للوارد، نحو: "وي"؛ بمعنى: أعجب، فيصح "وا"؛ كما يصح: "واها" بالتنوين. ومثل: "آه"؛ فإنها يصح فيها أيضاً: آه، وآها، بالتنوين فيهما.  
وغاية القول: أنه يجب - في النوع السماعي - الاختصار على نص اللفظ المسموع وصيغته، وعلى علامة بنائه الواردة معه؛ سواء أكانت واحدة أم أكثر، معها تنوين أو لا. فعند إعراب واحد منها يقال: اسم فعل لماض، أو لمضارع، أو لأمر - على حسب نوعه، مبني على الكسر، أو الفتح، أو غيرهما - لا محل له من الإعراب.  
3- أن بعضها لا يدخله التنوين مطلقاً، مثل: آمين، وشتان، وباب "فعال" 2 القياسي، وبعضها لا يتجرد من تنوين التنكير؛ مثل: "واها" بمعنى "أعجب"؛ وبعضها يدخله تنوين التنكير حيناً؛ لغرض معين، وقد يخلو من هذا التنوين لغرض آخر؛ مثل: "صه" فإنه اسم فعل أمر بمعنى: اسكت. فحين يكون المراد طلب السكوت عن كلام خاص معين، نقول: صه، بسكون الهاء، ومنع التنوين. وحين يكون المراد طلب الصمت عن كل كلام، تتحرك الهاء بالكسر - وجوباً - مع التنوين. فنقول: "صه". فعدم التنوين في "صه" بمثابة قولنا: اترك الكلام في هذا الموضوع المعين الخاص المعروف لنا، وتكلم في غيره. ومجيء التنوين معناه: اترك الكلام مطلقاً؛ في الموضوع الخاص المعين، وفي غيره 3 ...

1 انظر رقم 4 من هامش ص 144.

2 سبق الكلام عليه في ص 144.

3 وجود التنوين في أسماء الأفعال دليل على أنها اسم من جهة لفظها، أما من جهة معناها فهي فعل - "كما شرحنا في هامش ص 141" - وكما صرح الناظم في شرح الكافية؛ حيث قال: "لما كانت هذه الكلمات من قبل المعنى أفعالاً، ومن قبل اللفظ أسماء، جعل لها تعريف وتنكير؛ فعلاية تعريف المعرفة منها تجرده من التنوين، وعلاية

تنكير النكرة منها استعماله منكرا".

"راجع حاشية الصبان في هذا الموضوع. وقد سبق تفصيل الكلام على تنوين التنكير، وأنه خاص - في الغالب - بالأسماء المبنية ج 1 ص 21 م 3".

وإذا كان معناها معنى الفعل فكيف يلحقها التعريف والتنكير وهما لا يلحقان الفعل مباشرة؟ أجابوا: إن تعريفها وتنكيرها راجع إلى المصدر الذي هو أصل ذلك الفعل؛ فلفظ: "صه" - بالتثنية - معناه: اسكت سكوتا مطلقا؛ أي: افعل مطلق السكوت عن كل كلام؛ إذ لا تعيين في اللفظ يدل على نوع خاص محدد من السكوت. أما لفظ: "صه" المجرد من التثنية فمعناه: اسكت السكوت المعهود المعين عن الحديث الخاص المعروف لنا مع جواز تكلمك في غيره إن شئت، هذا تعليلهم. والتعليل الصحيح هو استعمال العرب.

(154/4)

ومثل: "إيه" اسم فعل أمر، بمعنى: زدني، فإن كان مبنيًا على الكسر بغير تنوين فمعناه: زدني من حديث خاص معروف لنا، أما مع التثنية، فالمراد: زدني من حديث أي حديث، بغير تقييد بنوع معين.

من ثم كان اسم الفعل المنون نكرة، والخالي من التثنية معرفة، وما ينون حينًا ولا ينون حينًا آخر يجري عليه في كل حالة حكمها المناسب لها. واللغة وحدها - كما وردت عن العرب - هي الفيصل الذي له الحكم على اسم الفعل بالتثنية، أو بعده.

4- أنها تعمل - غالبًا - عمل الفعل الذي تدل عليه؛ فترفع مثله الفاعل حتماً، وتسايره في التعدي. واللزوم، وباقي المكملات ... فإن كان فعلها متعدياً فهي مثله، وإن كان لازماً يتعدى بحرف جر، فهي مثله أيضاً. وفي الحالتين لا بد أن ترفع فاعلاً. وإن احتاجت لمكملات أخرى استوفت حاجتها. فمن المتعدية كأفعالها: ما سبق 1 من: "رويد، وبله: ومن: "دراك" بمعنى: أدرك، ومن: "حذار" بمعنى: احذر كالتي في قول الشاعر:

حذار بني 2 البغي، لا تقربنه ... حذار؛ فإن البغي وخم مراتعه

ومن اللازمة: هيهات - أف - صه ...

فإن كان اسم الفعل مشتركاً بين أفعال مختلفة، بعضها لازم وبعضها متعد، فإنه يساير في التعدي واللزوم الفعل الذي يؤدي معناه، نحو: حيهل المائدة، بمعنى: ايت المائدة،

وحيهل على فعل الخير، بمعنى: أقبل على فعل الخير ومنه قولهم: إذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر، أي: فأسرعوا بذكر عمر بن الخطاب، ومثل: فإنها تكون متعدية كقوله تعالى: {هَلُمَّ شُهَدَاءَكُم}

---

1 في ص 148 وما بعدها، وص 143.

2 أي: يا بني.

(155/4)

---

بمعنى: قربوا وأحضروا. وتكون لازمة نحو نحو قوله تعالى: {هَلُمَّ إِلَيْنَا} بمعنى اقترب وتعال.

ومن غير الغالب أي خالف اسم الفعل فعله في التعدية واللزوم مثل: آمين؛ فإنه لم يسمع من العرب متعديا بنفسه. مع أن فعله الذي بمعناه، وهو: "استجب"، قد ورد متعديا ولازما؛ اللهم استجب دعائي، أو استجب لدعائى ... ومثل: "إيه" من حديثك، بمعنى زدني من حديثك؛ فاسم الفعل "إيه" لازم في هذا المثال، مع أن فعله متعد.

أما فاعل أسماء الأفعال:

أ- فقد يكون اسما ظاهرا أو ضميرا للغائب مستترا جوازا، ويكاد<sup>1</sup> هذان يختصان باسم الفعل الماضي وحده، نحو: هيهات تحقيق الآمال بغير الأعمال، وقوله: {هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ} 2، ونحو: السفر هيهات، أي: هو ومثل: عمرو ومعاوية في الدهاء شتان، أي: هما ...

ب- وقد يكون ضميرا للمخاطب مستترا وجوبا، وهذا هو الأعم الأغلب<sup>3</sup>

---

1 قلنا: "يكاد" لأن هناك حالة نادرة عرضها بعض النحاة في قوله تعالى سورة يوسف {وَعَلَقَتِ الْبُيُوتَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ} فأعرب: هيت. اسم فعل ماض بمعنى "تهيات" ويرتب على هذا أن يكون الفاعل ضميرا مستترا تقديره: "أنا" والجار والمجرور متعلقان باسم الفعل كما يتعلقان بفعله.

"راجع المعنى في الكلام على لام التبيين".

وقيل: إن "وهيت" اسم فعل أمر بمعنى: "أقبل" أو "تعال" والفاعل ضمير مستتر وجوبا

تقديره: أنت، والمراد، إرادتي لك، أو: أقول لك، فالجار والمجرور ليسا متعلقين باسم الفعل، وعلى هذا الرأي لا يكون في الآية اسم فعل ماضٍ، فاعله ضمير للمتكلم؛ لأن هذا غير معهود في فاعله؛ إنما المعهود فيه أن يكون اسما ظاهرا أو ضميرا للغائب مع استناره جوازا.

"راجع المعنى في الموضوع السابق وحاشية ياسين على التصريح ج2 عند الكلام على تقسيم اسم الفعل إلى مرتجل ومنقول".

2 "لما" اللام حرف جر زائد. "وما" موصولة فاعل، مجرورة بكسرة مقدرة من من ظهورها سكون البناء الأصلي، في محل رفع؛ لأنها فعل: "هيئات".

3 قلنا: "الأعم الأغلب". لأن هناك حالة نادرة في مثل قولنا: من طلب إدراك غاية فعلية بالسعي الدائب لها، وهو أسلوب مسموع قديما، ومنه قولهم: "فعليه بالصوم". أي فليتمسك بالصوم. فالضمير هنا للغائب. وهو أيضا مستتر جوازا.

لكن قال بعض النحاة: إن "عليه" هنا ليست اسم فعل، بل الجار والمجرور على حالهما خير مقدم، والباء بعدهما زائدة، داخلة على المبتدأ المجرور لفظا بها، المرفوع محلا. ولو أخذنا بهذا الرأي لصارت القاعدة مطردة، وهي أن فاعل اسمي الفعل المضارع والأمر لا يكون إلا ضميرا مستترا وجوبا. فإن شئنا أخذنا بهذا وإن شئنا استثنينا من القاعدة المطردة الحالة النادرة.

(156/4)

---

في اسم الفعل المضارع واسم فعل الأمر. ويشترط في هذا الضمير أن يكون مناسبا للمضارع أو للأمر الذي يقوم اسم الفعل مقامه، نحو: أف من عمل الحمقى؛ بمعنى: أتضجر؛ ففاعل اسم الفعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: "أنا" وهذا الضمير وحده هو الذي يصلح فاعلا للمضارع: أتضجر. ونحو: صه، بمعنى اسكت. ففاعل اسم الفعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: أنت، وهذا المضير وحده هو الذي يلائم فعل الأمر: "اسكت". ومثل قولهم: عليك بدينك؛ ففيه معادك، وعليك بمالك، ففيه معاشك، وعليك بالعلم؛ ففيه رفعه قدرك ... ، "فعليك" اسم فعل أمر؛ بمعنى: تمسك، وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره: أنت. وهذا الضمير هو الفاعل المناسب لفعل الأمر: "تمسك".

ومن الأمثلة السالفة يتبين أن فاعل اسم الفعل محتمل<sup>1</sup>، وأنه يماثل فاعل فعله -وأنه في

الأعم الأغلب - يكون في اسم الفعل الماضي اسما ظاهرا، أو ضميرا للغائب مستترا جوازا، ويكون في اسم الفعل المضارع والأمر ضميرا مستترا وجوبا للمتكلم - أو لغيره قليلا - وللمفرد أو غيره 2 على حسب فعله، ولا يكاد يصح في هذا الباب كله أن يكون الفاعل ضميرا بارزا 3.

1 حاجة اسم الفعل إلى فاعل محترم دليل على اسميته؛ لأن الاسم الذي بعده "وهو الفاعل" يسمى: المسند إليه؛ فهو محتاج حتما إلى: "مسند" يكون فعلا أو اسما. ولا ثالث لهما. واسم الفعل لا يقبل علامة الفعل، فلا يصلح أن يكون فعلا مسندا. فلم يبق إلا أنه اسم مسند.

2 الأمثلة للفاعل المستتر المفرد كثيرة. أما غيره فالمفردة مثل: أيها الفتاة، عليك بالحزم في كل أمورك. ولغيرها: عليكم بالحزم ... - عليكم بالحزم - عليكن بالحزم.. وتقدير الفاعل: أنت، أنتما، أنتم، أنتن. "ويتصل بهذا ما سبق في رقم 1 من ص 147".

3 قد يكون في آخر اسم الفعل ما يدل على الأفراد والتذكير أو فروعها. وعلى المخاطب أو غيره. ومن الأمثلة: رويدك، رويدك، وريكما، رويدكم، رويدكن. على اعتبار: "رويد" اسم فعل أمر، بمعنى الفعل: "أمهل" الذي ينصب مفعولا به، والضمير بعده مفعوله. والمعنى أمهل نفسك، نفساكما، أنفسكم، أنفسكن. "راجع ما يتصل بهذا في ص 149".

ومثل: عليك الجد في كل أمرك، عليكم، عليكم، عليكن. ومثل: "ها" وهاء "بالمذ والقصر" بمعنى: خذ، تقول في اللفظة الأولى: هاك، هاكما، هاكم، هاكن. والفاعل في كل ما سبق ضمير مستتر حتما. =

(157/4)

والضابط الذي يجب الاعتماد عليه في هذا الشأن هو أن يوضع في مكان اسم الفعل، الفعل الذي بمعناه؛ فما يصح أن يكون فاعلا لهذا الفعل يصح أن يكون فاعلا لاسم الفعل الذي يدل عليه، ويقوم مقامه، وما لا يصلح للفعل لا يصلح لاسمه أيضا. واعتمادا على هذا الضابط يتعين أن يكون فاعل اسم الفعل، دالا على المفرد المذكر، أو المؤنث، أو المثني، أو الجمع بنوعيهما - على حسب ما يناسب السياق، ففي مثل: "صه" - كما سبق - قد يكون الفاعل: أنت، أنت، أنتما، أنتم، أنتن، على حسب

المخاطب. وقد يكون الفاعل متعددا إذا كان الفعل يحتاج إلى فاعل متعدد، نحو شتان السابق واللاحق في البراعة، كما تقول: افترق السابق واللاحق في البراعة، لأن الافتراق في البراعة أحد الأمور المعنوية<sup>1</sup> التي لا تتحقق إلا من اشتراك اثنين معا. أو أكثر في تحقيقها، فيجيء له اسمان مرفوعان به، أحدهما فاعل بغير واسطة، وبعده الآخر مسبوقا بواو العطف -دون غيرها- واسعة بين الفاعل المعطوف، والفاعل المعطوف عليه<sup>2</sup>.

---

= أما في الثانية: "هـاء بالمد" فقد تلتزم صورة واحدة للجميع؛ فتقول: هـاء يا علي الكتاب، أو يا فاطمة، أو يا عليان، أو يا فاطمتان، أو يا عليون، أو يا فاطمات. ويصح أن يتصل بآخرها علامة الإفراد والتذكير وفروعهما، فتقول: هـاء يا علي "بالبناء على الفتح" وهـاء يا فاطمة "بالبناء على الكسر" وهـاء في المثني، وهـاء في جمع المذكر، وهـاء في خطاب جمع المؤنث، فالضمير "ما" و"الميم" و"النون" هو الفاعل، وهو ضمير بارز في هذه الصورة التي هي أفصح من سابقتها وعليها قوله تعالى {هَآؤُمُ اقْرَآوا كِتَابِيَهٗ} -راجع ج 4 ص 43 من شرح المفصل.

1 انظر ما يختص بهذا في ص 142 و 146.

2 وقد تقع "ما" الزائدة بعد "شتان" مباشرة وقبل الفاعل؛ كقول الأعشى: "يصف شقاءه. وما يلقاه من العناء كل يوم. على حين يقضي "حيان" أخو جابر يومه في الرفاهة والمتعة بضروب النعم - "وحيان" هذا أحد سادات بني حنيفة، ومن أوسعهم ثروة، وأعظمهم حظوة عند ملوك الفرس.

شتان ما يومي على كورها ... ويوم حيان أخي جابر

فكلمة: "ما" زائدة، و"يوم" الأولى فاعل، والثانية معطوفة عليها بالواو، فهي فاعل في المعنى كالأولى. وقد ورد في الفصح وقوع: "ما بين" بعد شتان، ومنه قولهم: "لشتان ما بين البيزيدين في الندى".

والأسهل في هذه الصورة أن تكون "شتان" بمعنى: "بعد" وما اسم موصول. أي: بعدت المسافة بين البيزيدين، والشرط -وهو أن التفرق لا يحصل إلا من اثنين فأكثر- متحقق؛ لأنه إذا تباعد ما بينهما فقد تباعد كل واحد منهما عن الآخر، ومثل هذا قول علي رضي الله عنه:

"شتان ما بين عمليين، عمل تذهب لذته، وتبقى تبعته، وعمل تذهب مؤنته، ويبقى أجره".

- 5- جميع أسماء الأفعال ليس لها محل إعرابي مطلقا -مع أنها أسماء مبنية، عاملة، كما تقدم- فلا تكون مبتدأ، ولا خبرا، ولا فاعلا، ولا مفعولا به، ولا مضافا ولا مضافا إليه ... ولا شيئا آخر يقتضي أن تكون مبنية في محل رفع، أو في محل نصب، أو في محل جر، فهي مبنية لا محل لها من الإعراب.
- 6- أن مفعولاتها -في الأعم الأغلب- لا تتقدم عليها<sup>1</sup>؛ مثل: عليك بالحق، بمعنى: تمسك بالحق، وعليك نفسك، بمعنى: الزم شأنك ... ولا يصح -بناء على الأعم الأغلب- أن يقال: بالحق عليك، ونفسك عليك<sup>2</sup> ...
- 7- أنها لا تلحقها نون التوكيد مطلقا<sup>3</sup>. ويتساوى في هذا المنع أن تكون أسماء الأفعال دالة على طلب، أو على خبر، فالأولى كأسماء فعل الأمر "صه، مه، آمين"، والثانية كأسماء الفعل الماضي أو المضارع "هيهات، شتان، أف، واه".
- 8- أن اسم الفعل مع فاعله بمنزلة الجملة الفعلية؛ فلهما كل الأحكام التي تختص بالجملة الفعلية، كوقوعها خبرا، أو صفة، أو صلة، أو حالا ...

---

1 يرى الكسائي ومن شايعه جواز التقديم، مستدلا بقراءة من قرأ قوله تعالى: {كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ} بنصب "كتاب" على أنها مفعول به لاسم الفعل: "عليكم" بمعنى: الزموا ...

2 وفيما يلي كلام ابن مالك في أنها تعمل عمل الفعل الذي تنوب عنه، وفي أن بعضها نكرة -وهو المنون تنوين التنكير- وبعضها معرفة، وهو غير المنون، وفي أن معمولاتها لا تتقدم عليها.

وما لما تنوب عنه من عمل ... لها. وآخر ما لذي فيه العمل "تقدير البيت نحويا: وآخر ما العمل فيه لذي ... أي: لهذه الأسماء وما من عمل لما تنوب عنه، لها. أي: شيء وهو عمل للذي تنوب عنه لها. فما يثبت من عمل للفعل النائية عنه يثبت لها. فكلمة "ما" الأولى بمعنى شيء، مبتدأ، وخبره الجار مع الجرور: "لها".

والبيت مع تعقیده اللفظي يتضمن أمرين: أولهما: إعمالها كفعالها، وثانيهما: تأخير معمولاتها عنها. ثم قال:

واحكم بتنكير الذي ينون ... منها، وتعريف سواه بين "بين واضح. وسبب وضوحه تجرده من التنوين الذي يدل وجوده على التنكير، ويدل

عدمه على التعريف".  
3 كما سيجيء في ص 167.

(159/4)

و.... وكاعتبارها جملة إنشائية إن دلت على طلب، "كاسم فعل الأمر، وما كان على وزن: "فعال" ... "وخبرية إن لم تدل على إنشاء "كاسم الفعل الماضي، أو المضارع ... " وغير هذا من كل ما تصلح له الجملة الفعلية الضوابط والشروط الخاصة بكل حالة 1 ...

9- أن بعضا منها تلحقه الكاف سماعا، بشرط اعتبارها حرف خطاب محض. ومما ورد به السماع: "وي" بمعنى: أعجب. "حيهل" بمعنى: أقبل 2 و "النجاء" بمعنى: أسرع، و"رويد" التي بمعنى: تمهل 3، فقد العرب: ويك، وحيهلك، والنجاءك، ورويدك. والكاف في الأمثلة السالفة حرف خطاب متصرف 4، لا يصلح أن يكون ضميرا مفعولا به لاسم الفعل، لأن أسماء الأفعال السالفة لا تنصب مفعولا به؛ لقيامها معنى وعملا مقام أفعال لا تنصب مفعولا به. وكذلك لا يصح أن تكون هذه الكاف ضميرا في محل جر مضافا إليه؛ لأن أسماء الأفعال مبنية، ولا تعمل الجر مطلقا؛ فلا يكون واحد منها مضافا.

1 خالف في هذا شارح المفصل فقد قال "في ج 4 فقد قال "في ج 4 ص 25 باب أسماء الأفعال" ما نصه: "اعلم أن هذه الأسماء وإن كان فيها ضمير تستقل به فليس ذلك على حده في الفعل. ألا ترى الفعل يصير بما فيه من الضمير جملة، وليست هذه الأسماء كذلك بل هي مع ما فيها من الضمير أسماء مفردة على حده في اسم الفاعل واسم المفعول، والظرف. والذي دل على أن هذه الألفاظ أسماء مفردة إسناد الفعل إليها، قال زهير:

ولنعم حشو الدرع أنت إذا ... دعيت "نزال" ولج في الذعر

فلو كانت "نزال" بما فيها من الضمير جملة ما جاز إسناد "دعيت" إليها من حيث

كانت الجمل لا يصح كون شيء منها فاعلا".

قال الأعلم في البيت السابق ما نصه: "إنما أخبر عن "نزال" على طريق الحكاية. وإلا

فالفعل وما كان اسما له. لا ينبغي أن يخبر عنه ... "ا. ه.

2 كما سبق في ص 145 وفي رقم 2 من هامشها. وفيه صور ضبطها.



3 لأن الفعل: "تمهل" لازم لا ينصب مفعولا به، فكذلك اسم الفعل الذي بمعناه، فإن الكاف بعده حرف مجرد الخطاب في الصور المختلفة، ولا يصح اعتباره مفعولا. بخلاف "رويد" الذي بمعنى "أمهل" فإنه ينصب المفعول به كالفعل الذي بمعناه. وقد سبق بعض ما يتصل به في رقم 3 من ص 149: ورقم 3 من هامش ص 157.

4 يتصرف على حسب المخاطب تذكيرا وتأنيثا، وإفرادا، وتثنية، وجمعا الذي تقدم في ج، م 19 ص 215 باب الضمير.

(160/4)

زيادة وتفصيل:

نختم الباب بسرد بعض آخر من أسماء الأفعال المختلفة الأنواع، يكثر ترداده في الكلام العربي القديم، ونكتفي بضبط واحد مما له أكثر من ضبط.

(161/4)

المسألة 142: أسماء الأصوات يراد منها نوعان:

أولهما: ألفاظ توجه إلى الحيوان الأعجم، وما في حكمه - كالأطفال - إما لجره وتخويفه، لينصرف عن شيء، وإما لحثه على أداء أمر معين بمجرد سماعه أحد هذه الألفاظ، دون حاجة إلى مزيد. فالمراد من توجيه اللفظ هو طلب الامتناع، أو طلب الأداء.

وكلا الأمرين - الانصراف عن الشيء، وأداء الأمر المعين - لا يتحقق إلا بعد تمرين، وانقضاء مدة تتكرر فيها المخاطبة باللفظ، ويتدرب فيها الحيوان وما في حكمه على إنفاذ المطلوب منه عند سماعه؛ فيدرك - بعد التكرار الذي يصاحبه التدريب - المراد من توجيه اللفظ إليه، ومن مخاطبته به، وأن هذه المراد هو الرجز، أو الحث، "بمعناها السالفين" ويكتفي في إدراك الغرض بسماع اللفظ دون زيادة عليه.

فمن أمثلة الزجر ما كان يوجهه العرب لبعض الحيوانات - وأشباهها - بسبب بغيض يراد العدول عنه، كزجرهم الإبل على البطء والتأخر، فيوجهون لها أحد الألفاظ الآتية:

"هيد، هاد، ده، جه، عاه، عيه ... " وقولهم لزجر الناقة: "عاج، هيج، حل ... " وكقولهم لزجر الغنم: "إس، هس، هس، هج" وللكلب: "هجا، هج ... " وللضأن: "سع، وح، عز، عيز ... " وللخيل: "هالا، هال". وللطفل: "كخ. كخ ... " وللسبع: "جاه"، وللبلع: "عدس ... "

إلى غير هذا من ألفاظ الرجز عندهم، وهي كثيرة في عددها، وضبط حروف كل منها. ومن أمثلة ما يوجه للحيوانات وأشباهها، لا بقصد زجرها؛ وإنما بقصد تكليفها أمرا كي تؤديه وتقوم بإنفاذه قول العرب للإبل؛ "جوت"، أو "جئ"،

(162/4)

---

إذا أرادوا منها الذهاب للماء لتشرب، و"نخ"، إذا طلبوا منها الإناخة. و"هدع"، إذا أرادوا منها الهدوء والسكون من النفار. و"سأ، وتشؤ"، إذا أرادوا من الحمار الذهاب للماء، ليشرب. "ودج. وقوس" لدعوة الدجاج إلى الطعام والشراب ... و"حاحا" للضأن، و"عاعا" للمعز؛ ليحضر الطعام ...

ثانيهما: ألفاظ صادرة من الحيوان الأعجم<sup>1</sup>، أو مما يشبهه كالجماد ونحوه، فيردها الإنسان ويعيدها كما سمعها: تقليدا، ومحاكاة لأصحابها، من غير أن يقصد من وراء هذه دلالة أخرى. فقد كان العربي يسمع صوت الغراب، فيقلده قائلا: "غاق"، أو: صوت الضرب؛ فيقول محاكيا: "طاق"، أو صوت وقوع الحجارة، فيحاكيه: "طق"، أو صوت ضربة السيف فيرده: "قب"، أو صوت طي القماش، فيقول: "قاش ماش"2 ... إلى غير هذا من الأصوات التي كان يسمعها فيحاكيها3 دون أن يريد من المحاكاة معنى آخر.

أشهر أحكامها:

1- أنها أسماء4 مبنية، لا محل لها من الإعراب، ما دامت أسماء تدل على

---

1 أما الحيوان الناطق فألفاظه ذات معان، وإلا كان كغيره.

2 قاش ماش "بكسر الشين فيهما" مركب مزجي مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، وهو من المركبات المزجية المتعددة التي تكون اسم صوت مع تركيبها المزجي.

3 وفي النوعين يقول ابن مالك في الباب الذي عنوانه: "أسماء الأفعال والأصوات":

وما به خوطب ما لا يعقل ... من مشبه اسم الفعل صوتا يجعل

"التقدير: ما به خوطب ما لا يعقل ... يجعل صوتاً" يريد: أن ما يشبه اسم الفعل - في أنه لا يحتاج في أداء المراد منه إلى لفظ آخر - يسمى: اسم صوت. وهذا تعريف قاصر مبتور، فوق أن تشبيه اسم الصوت باسم الفعل فيما سبق غير صحيح؛ لأن اسم الفعل لا بد له من فاعل ظاهر أو ضمير، فلا يفرد بنفسه، وقد يحتاج لمعاملات أخرى ... كما سبق في بابه "ص155". ثم اقتصر في بيان أنواعه وأحكامه على بيت واحد ختم به الموضوع هو:

كذا الذي أجدى حكاية؛ كقب ... والزم بنا النوعين؛ فهو قد وجب  
المراد: حكاية صوت الجماد وغيره، وقب: صوت السيف. واسم الصوت بنوعيه مبني وجوبا كما يقول في بيته. وقوله يحتاج إلى تفصيل وإبانة عرضناهما.  
4 يعترض بعض لنحاة على اسميتها؛ بحجة أن الاسم لا بد أن يكون له معنى مفرد،  
مفهوم =

(163/4)

مجرد الصوت، ولم تخرج من هذه الدلالة إلى تأدية معنى آخر. وما كان مسموعا عن العرب يجب إبقاؤه على صيغته، وحالته الواردة عنهم من غير إدخال تغيير عليه في عدد حروفه، أو في نوعها، أو ترتيبها، أو ضبطها، أو علامة بنائها.. كالأمثلة السالفة. أما المستحدث بعدهم فيلازم ما شاع فيه؛ لأن إنشاء الأصوات واستحداثها - جائز في كل عصر1، ويجري على الجديد المستحدث ما يجري من الأحكام على المسموع الوارد عن العرب؛ فيعتبر اسما واجب البناء بالعلامة التي يشيع بها النطق في عصره، وتسري عليه بقية الأحكام الأخرى الخاصة بأسماء الأصوات.

لكن هناك حالتان؛ إحداهما: يجب2 فيها إعراب أسماء الأصوات بنوعيتها المسموعة عن العرب، والموضوعة المستحدثة بعدهم. والأخرى: يجوز فيها الإعراب والبناء.  
أ- فيجب2 إعرابها إذا خرجت عن معانيها الأصلية التي هي الصوت المخض، وصارت اسما متمكنا يراد به: إما صاحب الصوت؛ الذي يصدر عنه الصوت والصياح مباشرة، وينسب له أصالة دون غيره. وإما شيء آخر ليس هو الصاحب الأصيل للصوت، وإنما يوجه له الصوت والصياح توجيهها يقصد منه الزجر، أو التهديد أو غيرهما ...  
فمثال الأول: أزعجنا غاق الأسود، وفرعنا من غاق الأسود ... ، فكلمة: "غاق"،  
بالتنوين، لا يراد منها هنا أصلها، وهو: صوت الغراب، وإنما يراد

= وهذه الألفاظ لا تدل على معنى مفهوم؛ لأنها توجه إلى من لا يفهم، ويخاطب بها غير العاقل. وقد دفع هذا الاعتراض بأن المقصود بدلالة الاسم على معنى مفرد مفهوم أنه إذا أطلق فهم منه العالم بالوضع اللغوي معناه. وهذا ينطبق على أسماء الأصوات. فليس الشرط في الاسم أن يخاطب به من يعقل ليفهم معناه. وقيل إنها ملحقة بالأسماء وليست أسماء... ولا أهمية للخلاف؛ إذ الأهمية لأحكامها الآتية.

ويقولون إن سبب بنائها هو: شبهها الحروف المهملة "مثل: لا، وما، النافيتين" في أنها غير عاملة، ولا معمولة. والسبب الحق هو: مجرد استعمال العرب الأوائل - كما كررنا. 1 ومنها أصوات الحيوانات والطيور التي لم يعرفها العرب، والأصوات التي وجدت بعدهم؛ كأصوات السيارات، والطائرات، والبواخر، والآلات المختلفة، ما جد منها وما سيجد.

2 و2 تبعاً للأغلب - كما سيجيء في الهامش التالي.

(164/4)

أنها اسم يدل على صاحب هذا الصوت نفسه؛ أي: على الذي ينسب له الصوت ويشتهر به، وهو: "الغراب" ذاته، لا صوته الصادر منه. فالغراب هو المسمى، و"غاق" في الجملتين اسم معرب متمكن، فاعل في الجملة الأولى، ومجرور "بمن" في الجملة الثانية. ومثل: ما أقسى قبا. فكلمة: "قبا" - بالتثنية - اسم معرب متمكن منصوب في هذه الجملة؛ لأن المراد بها هنا: "السيف" نفسه، مع أنها في الأصل اسم صوت للسيف، مبنية على السكون، ولا تنون. لكنها اسماً لصوته، مبنية غير منونه. فالمراد في الأمثلة السابقة ونظائرها هو: أزعجنا الغراب - فزعنا من الغراب - ما أقسى السيف. ومثال الثاني: أردت هالاً السريع؛ فصادت عدساً الضخم. وأصل كلمة: "هال" اسم صوت صادر من الإنسان، يوجه إلى الفرس لجره. وأصل كلمة: "عدس" اسم صوت صادر من الإنسان يوجه إلى البغل لجره، فكلمتا الكلمتين تركت هنا أصلها، والبناء، وصارت اسماً معرباً مراداً منه الحيوان الأعجم - وشبهه - مما لا يصدر عنه ذلك الصوت، إنما يوجه إليه من غيره<sup>1</sup>.

ب- ويجوز إعرابها وبنائها إذا قصد لفظها نصاً؛ مثل: فلان لا يرعوي إلا بالزجر؛ كالبعل لا يرعوي إلا إذا سمع: "عدس" أو: "عدسا" بالبناء على السكون، أو

بالإعراب، والمراد: إلا إذا سمع هذه الكلمة نفسها.

3- أنها - في أصلها - أسماء منفردة، مهمة. والمراد من انفرادها: أنها لا تحمل ضميراً، وهذا نوع من أنواع الاختلاف بينهما وبين أسماء الأفعال. والمراد من إهمالها أنها لا تتأثر بالعوامل المختلفة ولا تؤثر في غيرها، فلا تكون مبتدأ، ولا خبراً، ولا فعلاً، ولا فاعلاً، ولا مفعولاً ... ولا شيئاً آخر يكون عاملاً أو معمولاً - إلا في الحالتين السالفتين: "أ"، ب، بصورهما الثلاث". ومن ثم

1 بعض النحاة يجيز بناءها في الصور السالفة مراعاة لأصلها. ولكن الإعراب أوضح وأقدر على أداء المعنى؛ فيحسن الاختصار عليه.

(165/4)

تختلف أيضاً عن أسماء الأفعال؛ فهذه لا بد أن تعمل.

وخلاصة ما تقدم: أن أسماء الأصوات إذا بقيت على وضعها الأصلي اسم صوت محض، بالطريقة التي شرحناها. أما إذا قصد لفظها، أو استعملت استعمال الأسماء المتمكنة - بأن انتقلت من معناها الأصلي إلى الدلالة على صاحبها الأصل الذي يصبح ويصوت بها، أو على من يتجه إليه النطق بها - فإنها في هذه الصور الثلاث تكون معربة إما وجوباً؛ كما في: "أ" بفرعيها، وإما جوازاً كما في: "ب" فالشرط في إهمالها، وفي بنائها لزوماً أن تبقى على حالتها الأولى اسم صوت مجرد، لا محل لها من الإعراب؛ فلا تكون في محل رفع، ولا نصب ولا جر، وإنما يقال فيها: اسم صوت مبني على الضم، أو الفتح، أو الكسر، أو السكون، على حسب حالة آخره.

(166/4)

### المسألة 143: نونا التوكيد

يراد بهما: نونان، إحداهما مشددة مبنية على الفتح، والثانية مخففة مبنية على السكون؛ كالنونين في قولهم: لا تقعدن عن إغاثة الملهوف، وبادرن بمعاونته.

وهما من أحرف المعاني 1، وتتصل كل واحد منهما بآخر المضارع والأمر فتخلصهما للزمن المستقبل 2؛ ولا تتصل بهما إن كانا لغيره 3، وكذلك لا تتصل بالفعل الماضي، ولا

بأسماء الأفعال مطلقاً؛ "سواء أكانت طلبية أم خبرية"4 ولا بغيرها من الأسماء والحروف؛ نحو: "لا تحملن حقدا على من ينافسك في الخير، وابدلن جهدك الحميد في سبقه، وإدراك الغاية قبله". فالنون في آخر الفعلين حرف للتوكيد، ويصح تشديدها مع الفتح، أو تخفيفها مع التسكين. وقد اجتمعا في قوله تعالى في قصة يوسف: {لَيْسَ جَنَّ وَلَيْكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ} .  
أثرهما المعنوي:

لو سمعت من يقول: "لا تنفع النصيحة الأحمق. ولا يفيد التأييد" ... فقد تتردد في تصديق الكلام، وبداخلك الشك في صحته. ولك العذر في هذا، لأن المتكلم لم يحسن التقدير؛ إذ كان عليه أن يدرك بخبرته وذكائه أن مثل هذا الكلام قد يقابل بالتردد والشك؛ فيعمل على أن يدفعهما، ويمنع تسربهما إلى ذهن السامع، بإحدى الوسائل الكلامية التي عرض لها البلاغون - ومنها: نون التوكيد ... فلو أنه قال: لا تنفعن ... ولا يفيدنه ... لكان مجيء نون التوكيد، بمثابة القسم على صحة الكلام وصدقه، أو بمنزلة تكراره وإعادته بقصد

---

1 سبق تفصيل الكلام على أحرف المعاني، في ج 1 م 5 ص 62، باب: "الحرف".

2 أو تقويه - كما سيحيي.

3 قد يكون - أحيانا - زمن المضاع والأمر، لغير المستقبل؛ "طبقا للبيان الخاص بهذا في

ج 1 م 54 و 61 باب الفعل؛ فلا تدخلهما في هذه الحالة نون التوكيد - ثم انظر "ا" ص 177.

4 كما تقدم في رقم 7 من ص 159.

(167/4)

---

تأكيد مضمونه، وصحة ما حواه، فلا يكون هناك مجال للشك والتردد عند من هو مستعد للاقتناع.

ومثل هذا أن يقال لك: "أكثر من الحساد بفضلك"، "ولا تكثر من الأعداء بجهلك".

أو: "تجنب شر القتلة؛ شاهد الزور"، "وهل يرى القاتل، وهل يقتل البريء سواه؟" ...

فقد تزعم أن المتكلم يعرض عليك كل مسألة من هذه المسائل عرضا مجردا، "أي: خاليا من رغبته القوية وتشده في مطالبتك بالتنفيذ أو بالترك، خاليا من الحرص على تأديتك

ما تحدث بشأنه أو عدم تأديتك، وتصديقك به أو عدم التصديق".  
وقد يكون لك الحق في هذا الزعم؛ فليس في الكلام ما يبعده، فلو رغب المتكلم أن يبعد الزعم، ويشعر السامعين بتمسكه بمضمون كلامه، وتشدده في التنفيذ والتأدية، وحرصه على تصديق ما قال لزاد في الكلام ما يدل على هذه الرغبة؛ كأن يزيد "نون التوكيد"، على آخر الفعل المضارع أو الأمر؛ فإن زيادتها تفيد معنى الجملة قوة. وتكسبه تأكيداً؛ إذ تبعد عنه الاحتمال السابق، وتجعله مقصوداً على الحقيقة الواضحة من الألفاظ؛ دون ما وراءها من احتمالات. فلو قيل في الأمثلة السالفة: "أكثرن ... ، لا تكثرن ... ، تجبن ... ، يبرئن، ... يقتلن ... " لكان محيى نون التوكيد برغم اختصارها البالغ بمنزلة القسم، وبمنزلة قول المتكلم: إني أؤكد كلامي، وأتشدد في أن تنفذ مضمونه في المستقبل، وأحرص على أن تصدقه. أو: بمنزلة تكرار ذلك الكلام، وإعادة تحقيق الغرض السالف، ومن أجله سميت بـ"نون التوكيد". والمشددة أقوى في تأدية التوكيد من المخففة.  
وفوق هذا فكلتاها تخلص المضارع للزمن المستقبل، سواء أكان اتصالها به مباشراً أم غير مباشر<sup>1</sup>. ومن ثم دخولها على المضارع إذا كان للحال، أو للمضي أحياناً - كما سبق - منعاً للتعارض بينهما.  
أما الأمر فزمنه مستقبل في الأغلب؛ فتقوي فيه الاستقبال. فإن كان لغيره خلصته للمستقبل الخض.

---

1 يكون غير مباشر؛ لوجود فاصل بينهما؛ كالضمير.

(168/4)

---

فالأثر المعنوي لهذه النون هو: توكيد المعنى على الوجه السالف، وتخليص زمن المضارع للاستقبال، وتقوية الاستقبال في فعل الأمر أو إرجاعه إليه.  
وقد تفيد النون - مع التوكيد - الدلالة على الإحاطة والشمول إذا كان الكلام لغير الواحد، ففي مثل: يا قومنا احذرن مكايد الأعداء ... يكون المراد: يا قومنا كلكم، أو جميعكم، فرداً فرداً ...  
وخلاصة كل ما تقدم: أنهما حرفان من أحرف المعاني، يلحقان بآخر المضارع وآخر الأمر، لتلخيص هذين الفعلين للزمن المستقبل، ولا يلحقان بهما ولا بغيرها من الأفعال

التي لا يراد منها المستقبل الخالص، ولا أسماء الأفعال مطلقا، ولا سائر الأسماء،  
والحروف. وأن فائدتهما المعنوية هي: تأكيد المعنى وتقويته بأقصر لفظ، وتخليص المضارع  
للزمن المستقبل، وتقوية الاستقبال في الأمر، أو إرجاعه إليه، وأتخما قد يفيدان -مع  
التوكيد- الشمول والعموم في بعض الصور.

آثارهما اللفظية، والأحكام المترتبة على وجودها:

لنوني التوكيد آثار لفظية مشتركة بينهما، تحدث من اتصال إحداها بآخر المضارع،  
المتجرد للمستقبل، أو بآخر الأمر كذلك. وتمتاز الخفيفة بأحكام خاصة تنفرد بها دون  
الثقيلة.

وأهم الآثار المشتركة بينهما هو:

1- بناء المضارع على الفتح، بشرط أن تتصل به نون التوكيد اتصالا مباشرا؛ بأن يكون  
خاليا من ضمير رفع بارز 1 يفصل بينهما؛ ذلك أن المضارع معرب دائما، إلا إذا  
اتصلت به اتصالا مباشرا نون التوكيد؛ فيبنى على الفتح، أو نون

---

1 ضمائر الرفع البارزة التي تتصل بآخر المضارع والأمر وتحدث فيهما تغييرات مختلفة  
-هي: ألف الاثنين وواو الجماعة، وياء المخاطبة، ونون النسوة. وستجيء التغييرات في  
ص 177 وما بعدها- وقد سبق "في ج 1 ص 53 م 6" تفصيل الكلام على بناء  
المضارع، ومنه: أن يكون اتصال نون التوكيد به مباشرة عند بنائه على الفتح. أما نون  
النسوة فاتصالها به لا يكون إلا مباشرة دائما، ويبني معها على السكون -كما في رقم 3  
من هامش ص 185 و 1 من هامش ص 189.

(169/4)

---

النسوة؛ فيبنى على الكسوة. كقول شوقي في وصف الدنيا:

لا تحفلن ببؤسها ونعيمها ... نعى الحياة وبؤسها تضليل

وكقوله في الأمهات المصريات المجاهدات:

ينفش في الفتیان من ... روح الشجاعة والثبات

يهوين تقبيل المهذ ... مد، أو معانقة الفتاة 1

ويدخل فيما سبق: المضارع المسبوق بلام الأمر أو غيرها من الجوازم التي يصح الجمع  
بينهما وبين نون التوكيد؛ فإنه يبنى على الفتح في محل جزم 2؛ كقولك للمهمل: لتحترمن



عملك. ولتكرمن نفسك بإنجازه على خير الوجوه. ومثل: إما 3 تنصرون ضعيفا فإن الله ناصرك ... ، فالأفعال: "تتكرم، وتكرم، وتنصر ... " مبنية على الفتح؛ لاتصالها المباشر بنون التوكيد، في محل جزم بلام الأمر. فإن لم يكن الاتصال بين المضارع ونون التوكيد مباشرا نشأت أحكام سنعرضها بعد 4 ...

2- بناء فعل الأمر على الفتح، بشرط اتصاله بنون التوكيد اتصالا مباشرا، فلا يكون متصلا بضمير رفع بارز 5 يفصل بينهما؛ نحو: اشكرن من أحسن إليك، وكافئنه بالإحسان إحسانا، واعلمن أن كلمة حمد وثناء قد تكون خير جزاء 6.

### 1 الرمح.

2 ومن الأمثلة: "تكونن" في قوله تعالى: {وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الَّذِينَ كَذَبُوا بآيَاتِ اللَّهِ فَتَكُونُ مِنَ الْخَاسِرِينَ} وكذلك المضارع "تحفل" في البيت السالف و"تضجر" في قول الآخر: لا تضجرن ولا يدخلك معجزة ... فالفوز يهلك بين العجز والضجر فالأفعال المضارعة السالفة مبنية على الفتح في محل جزم بلا الناهية.

3 أصلها: "إن" الشرطية المدغمة في "ما" الزائدة.

4 في ص 185 و 195.

5 انظر رقم 1 من هامش الصفحة السابقة.

6 ولا داعي لأن نقول: فعل أمر مبني على سكون مقدر منع من ظهوره الفتحة الآتية لمناسبة النون وإنما نقول -تيسيرا بغير تلك الإطالة: فعل أمر مبني على الفتح، لاتصاله بنون التوكيد.

(170/4)

فإن كان فعل الأمر متصلا بضمير رفع بارز يفصل بينهما فإنه يجري عليه ما يجري على المضارع المسند لذلك الضمير من غير اختلاف في الأحكام ولا في التغيرات؛ فالمضارع والأمر سيان فيما يجري عليهما عند الإسناد لضمائر الرفع البارزة، ح سواء أكان آخرهما صحيحا أم معتلا، مؤكدين أم غير مؤكدين، مع ملاحظة الاختلاف بينهما في ناحيتين هامتين:

أولاهما: أن الأمر مبني دائما في كل الأساليب؛ سواء أكان مؤكدا أم غير مؤكد.

وثانيهما: أنه لا تلحقه نون الرفع مطلقا. وسيجيء تفصيل الكلام عليه مع المضارع

## آخر الباب 1.

3- أن توكيد فعل الأمر بما جائز في كل أحواله<sup>2</sup>، بغير قيد ولا شرط، وكذلك المضارع المبدوء بلام الأمر.

أما المضارع المرجح من هذه اللام فلتوكيده أحوال أربعة<sup>3</sup>، هي: وجوب التوكيد، وامتناعه، واستحسانه، وقلته. وإليك البيان:

الأولى والثانية: يجب توكيده، حين يكون مثبتا، مستقبلا، جواب قسم، مبدوءا باللام<sup>4</sup> التي تدخل على جواب القسم، ولا يفصل بينه وبين هذه اللام فاصل؛ نحو: والله لأعملن الخير جهدي - بالله لأجتنب قول السوء قدر استطاعتي - تالله لنحاربن الشر ما وسعتنا المحاربة<sup>5</sup> ... فالأفعال المضارعة: "أعمل، أجتنب، نحارب ... " واجبة التوكيد بالنون، لاستيفائها الشروط

---

## 1 في ص 185 و 199.

2 فتدخل الحالات التي يخرج فيها عن معنى الأمر الخالص إلى غرض آخر مع بقاء صيغته على حالها؛ كخروجه إلى الدعاء في شعر لأحد الأنصار كان يردده النبي عليه السلام يوم غزوة الخندق، ومنه:

ثبتت الأقدام إن لاقينا ... وأنزلن سكينه علينا

3 انظر "ب" من الزيادة والتفصيل ص 177.

4 عنه من يرى - كالبصريين - أن هذه اللام لا تعينه للحال - وسيجيء هذا في ص 172.

5 أي: مدة اتساع المحاربة لنا، واقتدارنا عليها.

(171/4)

---

كلها، فهي مثبتة، مستقبلة الزمن<sup>1</sup>، وقبلها قسم وقعت في جوابه، مصدرة بلام الجواب، بغير فاصل بينهما.

فإذا فقد بعض الشروط نشأت صورة جديدة قد يمتنع فيها توكيده، وقد يصح إذا انطبقت عليها أوصاف المنع أو أوصاف الجواز التالية:

فمن الصور التي يمتنع فيها توكيد المضارع بالنون أن يفقد شرط الثبوت في الحالة السالفة فيكون منفيًا، إما لفظًا: نحو: إن دعيت للشهادة فوالله لا أكرم الحق، وإما

تقديرًا، نحو: قوله تعالى: {تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ} أي: لا تفتأ، لأن حذف "لا" النافية كثير في جواب القسم عند أمن اللبس<sup>2</sup>.

ومن الصور التي يمتنع فيها توكيدا أيضا أن يفقد شرط الاستقبال في تلك الحالة أيضا؛ فيكون زمنه للحال بقرينة تدل على هذا، كقول الشاعر:

لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ... ليعلم ربي أن بيتي واسع

---

1 لأن نون التوكيد تخلص زمن المضارع للمستقبل، ولا علامة أو قرينة هنا تمنع تجرده للاستقبال "كما أوضحنا في ص 168، وفي ج 1 ص 59 م 4".

2 تحذف العرب -أحيانا- "لا" النافية في جواب القسم، مع ملاحظتها وتقديرها في المعنى؛ لأن اللبس عندئذ بين المنفى والموجب مأمون؛ إذ لو كان الجواب غير منفي في المعنى والتقدير لوجب أن يكون المضارع مؤكدا باللام والنون معا، جريا على الأغلب في جواب القسم عند البصريين، وبأحدهما عند -أكثر الكوفيين- ومن أمثلة حذف "لا" النافية في الآية السالفة: "تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يوسُفَ" أي: لا تفتأ ما جاء في أمالي أبي القاسم الزجاجي -ص 50- في بيت ليلي الأخيلية ترثي توبة:

فأقسمت أبكي بعد توبة هالكا ... وأحفل من دارت عليه الدوائر

أي: لا أبكي ولا أحفل؛ فقد جاء ما نصه: "تريد: لا أبكي ... والعرب تضمّر "لا" النافية" في جواب القسم مع ملاحظتها في المعنى؛ لأن الفرق بينه وبين الموجب قد وقع بلزوم الموجب اللام والنون: كقولك: والله لأخرجن. قال الله عز وجل: {تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يوسُفَ} أي: لا تفتأ تذكر يوسف". ا. هـ.

وقال الشاعر:

فقلت يمين الله أبرح قاعدا ... ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

أي: لا أبرح ...

وقد ذكرنا ما تقدم بمناسبة أخرى في الجزء الأول عند الكلام على: "فتى" م 42 ص 510 وفي الجزء الثاني م 90 ص 383 بمناسبة الكلام على أحرف القسم وجوابها.

(172/4)

---

وقول الآخر:

يمينا لأبغض كل امرئ ... يزخرف قولاً، ولا يفعل

لأن المعنى هنا على الحالية، ولأن لام جواب القسم الداخلة على المضارع تخلص زمنه للحال -عند فريق من النحاة-1 ونون التوكيد تخلصه للمستقبل؛ فيتعارضان. ومن الصور الممنوعة أيضا أن يكون في تلك الحالة السالفة مفصولا من لازم الجواب، إما بمعموله، وإما بغيره؛ كقَدْ، أو سوف، أو السين ... ؛ نحو: والله لغرضكم تدركون بالسعي الدائب، والعمل الحميد. ومثل: والله لقد تنالون رضا الناس بحسن معاملتهم. ونحو قوله تعالى: {وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى} والأصل: والله لسوف ... الثالثة: أن يكون توكيده هو الكثير المستحسن؛ لكنه -مع كثرتِه واستحسانه- لا يبلغ درجة الواجب. وأمارته: أن يكون المضارع فعل شرط للأداة: "إن" الشرطية المدغم فيها "ما" الزائدة للتوكيد "أي: إما"، أو: يكون مسبوقا بأداة طلب تفيد الأمر، أو النهي، أو الدعاء؛ أو العرض2، أو التحضيض، أو التمني، أو الاستفهام ... فمثال المضارع المسبوق "إيما": إما تحذرن من العدو تأمن أذاه، وإما تهملن الحذر تتعرض للخطر. والأصل: إن تحذر ... وإن تهمل ... زيدت "ما" على "إن" الجازمة، وأدغمت فيها، ولا يحسن في النثر ترك هذا

---

1 غير البصريين - كما أشرنا في رقم 4 من هامش ص171- ومعلوم أن الذي يعين المضارع للحال أمور؛ منها: كلمة: الآن، أو: الساعة ... ، ومنها: النفي بليس، ومنها: لام الابتداء ... ، إلى غير هذا مما سردناه في موضعه الأنسب "ج1 ص36 م4" فمن يريد الدلالة على الحال بغير لام القسم في مثل البيتين السالفين فله وسائل؛ منها: أن يقول في النثر: ليعلم الآن. ويمينا لأبغض الساعة.

2 العرض: طلب فيه لين ورفق "ويظهران في اختيار الكلمات الرقيقة، وفي نبرات الصوت" والتخصيص: طلب فيه عنف وشدة "ويظهران في اختيار الكلمات الجزلة، والضخمة، وفي النبرات القوية العنيفة". والأداة الغالبة في العرض هي: "ألا" المخففة. وقد تستعمل قليلا للتحضيض. وأدواته الغالبة هي: لولا، لوما، هلا، ألا، وسيجيء الكلام على هذه الأدوات في بابها الخاص -ص512.

(173/4)

---

التوكيد بعد: "إما"، لكنه يصح في الشعر للضرورة، كقول القائل:  
يا صاح، إما تجدني غير ذي جدة1 فما التخلي عن الإخوان من شيمي

ومثال المسبوق بأداة تفيد الأمر: لتحذرن مديح نفسك، ولتدعن الثناء عليها، وإلا كنت هدفا للسخرية والمهانة.

ومثال المسبوق بالنهي قوله تعالى: {وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ} ، وقول الشاعر:

لا تحسبن العلم ينفع وحده ... ما لم يتوج ربه بخلاف 2  
وقول الآخر:

ولا تطمعن من حاسد في مودة ... وإن كنت تبديها له وتنيل  
ومثال المسبوق بالدعاء قول القائل:

لا يبعدن 3 قومي الذين همو ... سم العداة وآفة الجزر.....  
وبالعرض قولهم: ألا تنسين إساءة من أعتبك 4.  
وبالتخصيص قول الشاعر:

هلا تمنن بوعد غير مخلقة ... كما عهدتك في أيام ذي سلم  
وبالتمني قول الشاعر:

فليتك يوم الملتقى تريني ... لكي تعلمي أي امرؤ بك هائم  
وبالاستفهام قول الشاعر:

أتهجرن خليلا صان عهدكمو ... وأخلص الود في سر وإعلان؟  
الرابعة: أن يكون توكيده قليلا 5، وهو -قلته- جائز فصيح، لكنه

---

1 مال وغنى.

2 بنصيب من الخير والصلاح. وكذلك قول الشاعر:

لا يخذعنك من عدو دمه ... وارحم شبابك من عدو ترحم

3 لا يبعدن؛ أي: لا يهلكن "الفعل: بعد يبعد، بمعنى: هلك يهلك". دعاء لقومه ألا يصيبهم الهلاك. ويصفهم بأنهم سم لأعدائهم، آفة لجزرهم "جمع: جزور. والجزور مؤنثة في لفظها. ومعناها الغالب: الناقة، وقد يراد منها الجمل" وإنما كانوا آفة لها لكثرة ذبحهم إياها لأنفسهم، وللضيوف وهذا كناية عن الكرم.

4 أزال سبب عتابك.

5 قلة نسبة "أي: بالنسبة لنوعي التوكيد السالفين -وانظر "ا"، ص 177.

لا يرقى في قوته مرقى النوعين السالفين. وعلامته: أن يكون بعد "لا" النافية كقوله تعالى: {وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً} 1، أو بعد: "ما" الزائدة التي لم تدغم في "إن" الشرطية؛ كقولهم في المثل: بعين ما رأيك2، وقول الشاعر في المال: قليلا به3، ما يحمدنك وارث ... إذا نال مما كنت تجمع مغنما ويدخل في هذا "ما" الزائدة بعد "رب"؛ نحو: ربما يقبلن الخير وراء المكروه4، أو بعد: "لم"5 كقول الشاعر:

من جحد الفضل ولم يذكرن ... بالحمد مسديه فقد أجرما  
أو بعد أداة شرط غير "إن" المدغمة في: "ما" الزائدة، كقول الشاعر:  
من تتفقن6 منهم فليس بآيب ... أبدا، وقتل بني قتيبة شافي  
4- عدم تقديم معمول فعلها على هذا الفعل7 إلا إن كان المعمول شبه

---

1 وقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ} .

2 هذا مثل قديم تقوله لمن يخفي عنك أمرا أنت به بصير، تريد: إني أراك بعين بصيرة.  
"فا" زائدة. وجاء في الأساس ما معناه: أنك تقول هذا لمن أرسلته واستعجلته؛ فكأنك تقول له: لا تلو على شيء فإني أنظر إليك، أي: لا تقف، ولا تنتظر. وفي هذا المثل تأييد للحكم بصحة تقديم شبه الجملة على متعلقه الفعل المؤكد بالنون - كما سيجيء في الحكم الرابع.

3 الضمير عائد على المال في بيت قبله هو:

أهن للذي تھوى التلاد؛ فإنه ... إذا مت كان المال نھبا مقسما  
و"قليلا" نعت لمصدر محذوف، والتقدير: حمدا قليلا يحمدنك وارث.. وفي البيت شاهد آخر يحكم عليه بالضعف هو تقديم كلمة "قليلا" النعت مع منعوته المحذوف، مع أنهمما معمولان للمضارع المؤكد بالنون وليس شبه جملة - إذ شبه الجملة هو الذي قد يباح تقديمه - كما في رقم2 من هذا الهامش، وكما سيجيء في الحكم الرابع.

4 منع بعض النحاة التوكيد بالنون بعد: "ربما" بحجة أنها لا تدخل على الزمن المستقبل أو ما هو في حكمه. ويرى سيبويه صحة هذا التوكيد، بحجة وروده في المأثور.  
وقد يكون الأفضل الأخذ بالرأي الأول ليكون حكم "رب" مطردا.  
5 انظر "ا" من الزيادة والتفصيل، ص177، حيث الرأي المعارض، ولعله أنسب.  
6 تصادف وتقابل.

7 لأن فعلها لا يعمل فيما قبله؛ وهو لذلك لا يفسر عاملا محذوفا قبله. أما تعلق شبه

الجملة، إذا كان متقدما على هذا الفعل فالشائع أنه لا يجوز، وهناك رأي آخر يجيزه - طبقا للبيان الذي سبق "في رقم 2 و 3 من الهامش السابق وكما في هامش ص 100 طبعة 3 ج 2 م 67- باب النائب عن الفاعل" واعتمادا على بعض الشواهد التي تؤيده، ومنها ما تقدم.

(175/4)

التقديم - في الرأي الأرجح؛ ففي مثل: اسمعن النصح ... لا يصح أن يقال: النصح اسمعن. بخلاف لا تثقن بمنافق، واحذرته عند تقلب الأيام، فيصح أن يقال: بمنافق لا تثقن، وعند تقلب الأيام احذرته<sup>1</sup>.

5- وقوع تغيرات أخرى تلحق المضارع صحيح الآخر ومعلته، وكذا الأمر، عند إسنادهما لضمائر الرفع البارزة؛ فقد يحذف حرف العلة عند الإسناد أو يقلب. وقد يحذف الضمير إذا كان واو جماعة، أو ياء مخاطبة، وقد يتحرك بحركة مناسبة له من غير أن يحذف. وقد تحذف نون الرفع، أو تدعم بغير حذف ... إلى غير هذا من التغيرات المختلفة المترتبة على التوكيد، والتي سنذكرها آخرها الباب 2 تفصيلا - كما قلنا.

1 لهذا صلة بما سبق في رقم 2 و 3 من هامش الصفحة السالفة.  
2 ص 105 وفيما سبق يقول ابن مالك في باب عنوانه: "نونا التوكيد".  
"وسنضع جهة اليسار رقما لكل بيت كما ورد في ترتيب بابيه بالألفية؛ لأننا لم نلتزم في عرض مسائل هذا الباب ترتيبها في أبيات الناظم".

للفعل توكيد بنونين؛ هما ... كنوني: اذهبن، واقصدنهما-1  
يريد بالمثال الأول: نون التوكيد المشددة، وبالتالي: المخففة. ثم قال:  
يؤكدان "افعل، ويفعل" آتيا ... ذا طلب، أو شرطا إما تاليا-2  
المراد من "افعل" هو: الأمر. ومن "يفعل" "آتيا، المضارع الآتي، أي: الذي زمنه مستقبل، حالة كونه ذا طلب، أو: كونه شرطا تاليا إما. "ففي الجملة تقديم وتأخير":  
أو: مثبتا في قسم مستقبلا ... وقل بعده، "ما" و"لم" وبعد: "لا"-3  
وغير "إما" من طوالب الجزا ... وآخر المؤكد افتح؛ كابرزا-4  
يريد: أن توكيد المضارع قليل بعد: "ما" و"لم" و"لا" وبعد غير "إن" الشرطية المدغمة في "ما"، من باقي طوالب الجزاء، أي: باقي الأدوات الشرطية التي تطلب جزاء.

وفيه من كلامه السالف أن تأكيد المضارع كثير في غير هذه المواضع التي سردتها. ومن الكثير ما ذكره أولا مجملا. ثم قال: إن آخر الفعل المؤكد يبنى على الفتح؛ "كابرزا" وأصله: "ابرزن" بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفا لأجل الوقف. وسرد بعد هذا أبياتا أربعة في أنواع من التغييرات التي تصيب الفعل عند إسناده لضمائر الرفع البارزة، وسنعود إليها عند الكلام على هذه التغييرات، ثم بين الأحكام التي تختص بها "الخفيفة"، وعرضها في خمسة أبيات ختم بها الباب وسنذكرها فيما يلي -ص 179 وما يليها.

(176/4)

.....

زيادة وتفصيل:

أ- يرى بعض النحاة -ورأيه سديد- أن تأكيد المضارع المنفي بالحرف: "لم" قليل، قلة ذاتية تدخله في حكم النادر الذي لا يصح القياس عليه، وليست قلة نسبية؛ "أي: ليست قلة بالنسبة لغيره، حيث يشترك القليل والكثير معا في الكثرة التي تبيح القياس عليهما، ويمتاز الكثير بزيادة الدرجة فيها". وحجته: أن "لم" حرف يقلب زمن المضارع للمضي، ونون التوكيد حرف يخلص زمنه للمستقبل، فيتعارضان. وهذا رأي يحسن الاقتصار عليه.

ب- جرى بعض النحاة على تقسيم حالات المضارع -من ناحية توكيده بالنون- خمسة أقسام، غير الحالة التي يمتنع فيها توكيده.

الأولى: وجوب توكيده ... وهي الحالة التي أوضحناها.

والثانية: أن يكون توكيده قريبا من الواجب، وذلك حين يكون مسبوقا "بإن" الشرطية المدغم فيها: "ما" الزائدة.

والثالثة: أن يكون توكيده كثيرا؛ وذلك إذا وقع بعد أداة طلب: "أمر، نهي، دعاء، عرض، حض، تمن، استفهام".

والرابعة: أن يكون توكيده قليلا، وذلك بعد: "لا" النافية، أو "ما" الزائدة غير المسبوقه بإن الشرطية.

والخامسة: أن يكون توكيده أقل، وذلك بعد: "لم" الجازمة، أو أداة شرط أخرى.



وذكروا لهذا التقسيم تعليقات مصنوعة لا يعرفها العرب، ولم تخطر ببالهم، والتعليل الحق في التقسيم يجب أن يقتصر على كثرة الاستعمال وقلته بين العرب.

(177/4)

.....

فما الحاجة إلى هذا التقسيم الخماسي والسداسي ... ، مع أن القسم الثاني والثالث لا يختلفان في الأثر؟ فحكمها واحد؛ هو: شدة الحاجة معهما إلى التوكيد، وإن كانت هذه الحاجة لا تبلغ مرتبة الوجوب؛ إذ لا أهمية لزيادة أحدهما على الآخر في درجة الكثرة والنوع؛ لأنهما -معا- مشتركان عند العرب في الكثرة التي تفيد شدة الحاجة للتوكيد، وتجعل استعماله قياسيا قويا، وما يزيد على هذا القدر المشترك يصير زيادة في الدرجة البلاغية؛ لا في صحة الاستعمال وقوته، وهذه الزيادة متروكة لتقدير المتكلمين في العصور المختلفة -بعد عصور الاحتجاج- ولرغبتهم في محاكاة هذا أو ذاك على حسب مقتضيات الأحوال. فهي متنقلة بينهما؛ فإن لم تتجه الرغبة إلى محاكاة الزائد -لغرض بلاغي، وشاع الاستعمال الأدبي على إهمالها، اكتسبها الآخر وصار هو الشائع، وانتقل إليه درجة الزيادة، ولا عيب في هذا؛ فكلاهما كثير، لكنه قد يحتفظ لنفسه دون الآخر بمرتبة الزيادة في الاستعمال زمنا مؤقتا، ينتقل بعده إلى نظيره. ومثل هذا يقال في القليل والأقل. فما الحاجة إلى تفريقهما، وعدم إدماجهما في قسم واحد ما دامت قلتهما ليست مانعة من القياس عليهما؛ لأنها قلة نسبية عددية "أي: على حسب نسبة أحدهما للآخر". ليست قلة ذاتية تمنع القياس.

(178/4)

الأحكام التي تختص بها نون التوكيد الخفيفة دون الثقيلة:  
تنفرد المخففة بأمور أربعة:  
الأول: عدم وقوعها -في الرأي الأرجح- بعد ألف اثنين، أو غيرها من أنواع 1 الألف؛ نحو: "أيها الشباب، عاملان زملاء كما بكرم المعاملة، واجتنبان كثرة العتاب؛ فإنه يفضي إلى القطعية". فتتبعين المشددة هنا مع بنائها على الكسر، ولا يصح مجيء الخفيفة؛ لأن

المنع هو الأعم الأغلب في الكلام المأثور.

ويجيز بعض النحاة مجيء الخفيفة ساكنة، أو متحركة بالكسر؛ متابعة لبعض العرب،  
والأنسب الاقتصار على الأغلب؛ منعاً للتشعيب، وابتعاداً عما فيه من إلباس  
وخفاء 2...

الثاني: عدم وقوعها - في الرأي الأحسن - بعد نون النسوة مباشرة. فإذا كان الفعل  
المضارع أو الأمر مسنداً لنون النسوة وأريد توكيده بالنون، وجب - في هذا الرأي  
الأعلى - أن تكون نون التوكيد مشددة، مبنية على الكسر، ووجب أن يفصل بينهما  
وبين نون النسوة ألف زائدة، لا مهمة لها إلا الفصل بينهما؛ نحو: "أيتها السيدات: لا  
تقصرنان في واجبك القومي، وفي مقدمته حسن تربية الأولاد، والإشراف على شئون  
البيت، واعلمنان ما في تقصيركن من ضرر شامل، وإساءة عامة". فلا يصح مجيء  
الخفيفة هنا - في الرأي الأحسن الذي يحتم الاقتصار على المشددة المكسورة، بعد  
الألف الفاصلة؛ كهذا المثال، وبعد ألف الاثنين؛ كالمثال السابق في القسم الأول، وبعد  
غيرهما من كل أنواع الألف 3:

---

1 كالألف الفاصلة التي في النوع التالي.

2 في هذا الأمر يقول ابن مالك:

ولم تقع خفيفة بعد الألف ... لكن شديدة، وكسرهما ألف-10

3 وفيه ابتعاد أيضاً عن اللبس، وعن صور خيالية تنشأ عند الوقف. ومن هذه الصور  
الخيالية المتعددة قلب نون التوكيد الخفيفة ألفاً عند الوقف بعد ألف الاثنين، أو الألف  
الفاصلة بين النونين - في رأي من يجيز وقومها بعدهما - في مثل يا لاعبان دحرجان  
كرتكما، يا لاعبات دحرجنان كرتكن؛ فتصير: دحرجا 1 - ودحرجنا 1. ثم تقلب الألف  
الثانية همزة؛ فيقال فيهما: دحرجاه، ودحرجناه؛ لوقوع الألف الثانية متطرفة بعد  
الألف؛ فتقلب الأخيرة همزة - تطبيقاً للقواعد الصرفية في كل ذلك.

(179/4)

---

وفي الاكتفاء بهذا الرأي، ابتعاد عن اللبس والخفاء 1.

الثالث: وجوب حذفها - في الرأي الشائع - لفظاً لا خطاً إذا وليها، مباشرة، ساكن، ولم  
يوقف عليها. وسبب حذفها الفرار من أن يتلاقى ساكنان في غير الموضع الذي يصح

فيه تالقيهما<sup>2</sup>؛ نحو: لا تتعودن الحلف، ولا تصدقن الحلاف، فتحذف النون الخفيفة عند النطق، وتبقى الفتحة التي قبلها دليلا عليها؛ فلا يلتبس الأمر على السامع؛ إذ لا مسوغ لوجود الفتحة في هذا الباب إلا وجود نون التوكيد، مذكورة أو محذوفة. ومنه قول الشاعر:

1 وفي الأمر الثاني الذي تنفرد به الخفيفة يقول ابن مالك:

وألفا زد قبلها مؤكدا ... فعلا إلى نون الإناء أسندا-11

أي: زد قبلها مباشرة ألفا حين يكون الفعل المؤكد مسندا إلى نون النسوة.

2 يصح تالقي الساكنين عند الوقف، وعند قصد النطق ببعض ألفاظ التهجي وذكر أسمائها؛ نحو: كاف - جيم - لام، وفي غير هذين لا يصح تالقي الساكنين إلا إذا تحققت شروط ثلاثة، فمتى تحققت جاز الالتقاء، ووصف بأنه "على حده" أي: على النمط المشروع المحدد لصحة التالقي.

"أولها: أن يكون الساكن الأول حرف لين "أي: حرف علة ساكنا" "ثانيها": أن يكون بعده حرف صحيح ساكن، مدغم في مثله. ثالثها": أن يكون التالقي في كلمة واحدة. ومن الأمثلة للألف: "شابة، عامة، ضالون، صادون" وللواو: تمود الثوب "الأصل: ماددت البائع الثوب -أي: مد كل منا الثوب؛ فتماد الثوب، وهذه التاء هي تاء المطاوعة. فإذا بني الفعل "تماد" للمجهول صار: تمود". وللباء: خويصة؛ تصغير: "خاصة"، و"أصيم" تصغير "أصم".

وبناء على الشرط الثالث لا يكون التقاء الساكنين مع نون التوكيد الخفيفة جاريا على حده، وبالرغم من هذا يحذف أول الساكنين كما سنعرف.

ويرى بعض النحاة -ورأيه أحسن: أن التالقي المباح ليس مقصورا على كلمة واحدة، فقد يكون فيها وفيما يشبه الكلمة الواحدة أيضا، كالكلمات التي يتصل بآخرها فاعلها الذي هو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، أو ألف الاثنين، وبعد كل ضمير من هذه الضمائر نون التوكيد "انظر ما يتصل بهذا ويوضحه في ج 1 ص 33 م 4 وص 97 م 7 ولا سيما رأي الصبان الذي قال إن الصحيح عدم اشتراط التالقي في كلمة واحدة ... " وكما يتضح في هذا الباب.

وللمجمع اللغوي القاهري قرار يتصل بهذا -سجله في ص 59 من كتابه المسمى:

"مجموعة القرارات العلمية، من الدورة الأولى إلى الدورة الثامنة والعشرين" تحت عنوان: إباحة المد عند التقاء الساكنين، أو زيادة موضع لاغتفار التقاء الساكنين -ونص القرار:

"لا حرج على من يدفع اللبس بمد عند التقاء الساكنين في مثل قولهم: اجتمع منوبو العراق بمندوني الأردن ... " . ا . هـ .

(180/4)

ولا تهن 1 الفقير؛ علك أن ... تركع يوما، والدهر قد رفعه  
فالمضارع مجزوم بلا الناهية، فلا مسوغ لوجود الفتحة على النون، وبقاء الياء قبلها إلا  
ملاحظة نون التوكيد الخفيفة المحذوفة.  
ولا داعي في هذه الصورة لحذفها كتابة - في غير الضرورة - كما يرى بعض النحاة،  
وحجته الاكتفاء بوجود الفتحة الدالة عليها لأن هذا الحذف الخطي قد يوقع في لبس أو  
احتمال، يحسن الفرار منهما.  
وأفضل من كل ما سبق تحريكها بالكسر إذا وليها ساكن. وهذا رأي فريق آخر من  
النحاة، وحجته: أن الأصل في التخلص من التقاء الساكنين هو الكسر 2، وأن الكسر  
هنا أخف وأبعد من اللبس؛ فوق أنه مسموع في بعض

1 البيت من بحر المنسرح - كما قال الصبان، والخضري، وليس من الخفيف - وهو  
للأضبط بن قريع الجاهلية، فهو ممن يحتج بكلامهم. وقد حذفت فيه نون التوكيد.  
2 قال شارح المفصل "ج 9 ص 127" ما نصه: "اعلم أن الأصل في كل ساكنين التقيا  
أن يحرك الأول منهما بالكسر؛ نحو: بغت وقامت الجارية، ولا يعدل عن هذا الأصل إلا  
لعلة ...".

ولم يذكر هو ولا غيره من المتمسكين بحذفها تعليلا مقبولا لحذف نون التوكيد التي يليها  
ساكن، ولا لخروجها على الأصل العام. بل إن حذفها قد يؤدي إلى لبس محقق في  
حالات متعددة؛ منها: المضارع المؤكد بالنون، المعطوف على مضارع آخر كذلك،  
مسيبوق بلا الناهية، مثل: لا تملن وتلعب الساعة. فما نوع الفتحة التي على المضارع  
"تلعب"؟ أهى فتحة بناء بسبب نون التوكيد المحذوفة، والواو للعطف المجرد الذي لا أثر  
له في المعية، ولا في البناء أيضا - من باب أولى، لما هو معروف من أن العطف على  
المبني لا يجلب البناء للمعطوف مطلقا - أم هي فتحة إعراب، والواو للعطف والمعية  
معاً؟ لا قرينة تمنع أحد الاحتمالين بالرغم من اختلاف المعنى اختلافا واسعا بينهما.  
حالة أخرى: هي الفعل المضارع المعتل الآخر بالألف إذا أريد توكيده بالنون الخفيفة مع

جزمه بلا الناهية، في مثل: "لا تخشين الأذى في سبيل الحق ... " فلو حذفنا النون لالتقاء الساكنين وتركنا الفتحة قبلها دليلا عليها، لصار الكلام: لا تخشى الأذى في سبيل الحق. وترك هذه الياء -المتطرفة، المتحركة، التي قبلها فتحة، -من غير قبلها ألفا، مخالف للضوابط اللغوية الأساسية. كما أن قلبها ألفا، عملا بتلك الضوابط يؤدي إلى أن نقول: لا تخشى الأذى "بألف مكتوبة ياء" فنقع في محذور؛ هو تلاقي الساكنين الذي يقتضينا أن نتخلص منه بحذف ألف العلة من آخر الفعل، وهذا الحذف يؤدي إلى لبس لا دليل معه على أن الفعل مؤكد في أصله. وعدم التخلص يؤدي أيضا إلى لبس؛ هو: اعتبار "لا" نافية، وليست ناهية.

لما سبق -وغيره- كان "ياسين" في حاشيته على التصريح محقا حين قال ما نصه على التقاء نون =

(181/4)

---

أمثلة قليلة؛ لكنها على قلتها مسيطرة للأصل العام السالف.

وهذا الراي -على قلة أنصاره- أفضل كما قلنا، لبعده عن شائبة اللبس والغموض، وخلوه من التفريق بين حالتي النطق والكتابة. فإن وجد من يعارض في أنه الأفضل فلا أقل أن يكون في منزلة الرأي الشائع الذي يوجب الحذف.

أما عند الوقف عليها فلها حكم خاص يذكر في الأمر الرابع التالي:

الرابع: وجوب قلبها ألفا عند الوقف عليها، بشرط أن تكون النون الخفيفة بعد فتحة؛ ففي مثل: احذرن قول السوء، وتعودن حبس اللسان عن منكر القول نقول عند الوقف على الفعلين المؤكدين: احذرا - تعودا ... والقرائن كقيلة بأن تدل على نوع هذه الألف. وأن أصلها نون التوكيد الخفيفة ...

فإن لم تكن النون الخفيفة بعد فتحة، بأن كانت بعد ضمة، أو كثرة وجب أمران: حذف النون، نطقا لا كتابة، وإرجاع ما حذف من آخر الفعل بسبب وجودها عند وصل الكلام وعدم الوقف. ففي مثل: "أيها الفتيان، لا تهابن مقابلة الشدائد، ولا تخافن ملاقات الصعاب في سبيل إدراك الغايات النبيلة. وفي مثل: يا فتاتي: لا تحجمن عن احتمال العناء في شريف المقاصد، وسني<sup>1</sup> الأغراض" ... نقول عند الوقوف على الأفعال المؤكدة مع أمن اللبس: لا تهابوا - لا تخافوا ... - لا تحجمي ... ، بحذف نون التوكيد الخفيفة. وإرجاع واو الجماعة وياء المخاطبة اللتين حذفتا نطقا فقط عند وجود

النون الخفيفة للتخلص من التقاء الساكنين. أما عند حذفها فلا التقاء لساكنين فلا يحذف الضمير، ويعود إن كان محذوفا نطقا بسبب وجودها.

---

= التوكيد الخفيفة بساكن في الصورة السالفة: "هلا حركت وأبقيت كغيرها من الحروف إذا كانت ساكنة، ولقيت ساكنًا؟. قلت: أشار السعد في شرح التصريف إلى أن السبب أن تحريكها خلاف وضعها من السكون. وأقول: فحينئذ ما الفرق بينها وبين غيرها مما وضع ساكنًا؛ كمن، وعن؟ فتأمل". ا. هـ. فموضوع سؤاله صحيح دقيق لمسايرته للأصل العام في التقاء الساكنين، والإجابة عنه جدلية محضنة. وكان حقها أن تؤيد بالسماع الذي له القول الفصل؛ ولهذا جاءت واهية متداعية، وقد دفعها بسؤال آخر هدمها وأبادها.

1 شريف.

(182/4)

---

ومن الأمرين الثالث والرابع يتبين أنها تحذف وجوبا في حالتين:  
الأولى: حذفها في النطق دون الكتابة إن وقع بعدها ساكن، ولم يوقف عليها، وهذا الرأي هو الشائع، كان غير الأنسب اليوم.  
والأخرى: حذفها في النطق دون الكتابة إن وقف عليها بعد ضم أو كسر. مع إرجاع ما حذف لأجل وجودها عند عدم الوقف.  
وكل ما سبق جار على أشهر الآراء المستنبطة من أكثر اللغات شيوعا، وقد أهملنا الآراء الضعيفة المتعددة التي لا خير في نقلها، وليس من ورائها اليوم إلا البلبلة والاضطراب 1 ...

---

1 وفي الأمرين الثالث والرابع يقول ابن مالك:  
واحذر خفيفة لساكن ردف ... وبعد غير فتحة إذا تقف-12  
أي: احذف نون التوكيد الخفيفة إذا ردفها "وليها وجاء بعدها" ساكن. وكذلك إذا وقعت عند الوقوف عليها، بعد غير الفتحة. وغير الفتحة هو الكسرة والضمّة. ثم قال:  
واردد إذا حذفها في الوقف ما ... من أجلها في الوصل كان عدما-13  
يريد: إذا وقفت عليها وجب أن ترجع إلى الفعل ما عدم منه "أي: حذف منه" في وصل

الكلام بسببها، وعند وجودها. وختم الباب بقوله:

وأبدلنها بعد فتح ألفا ... وقفًا؛ كما تقول في قفن: قفا-14

أي: أن نون التوكيد إذا وقف عليها بعد حرف مفتوح وجب قلبها ألفا. وساق لهذا  
مثلا؛ وهو: "قفن" حيث وقعت النون بعد الفاء المفتوحة. فعند الوقف يقال: قفا.

(183/4)

زيادة وتفصيل:

ارتضى بعض النحاة تسمية الأمور الأربعة السالفة: "خصائص تمتاز بها نون التوكيد  
الخفيفة"، أو: "أمور تنفرد بها". ولا مانع من هذا على اعتبار تلك الخصائص أو الأمور  
أحكاما بعضها عديمي "أي: سلبي" كالأول والثاني، وبعضها حذف -طبقا للشائع-  
كالثالث، أو: قلب؛ كالرابع في بعض حالاته.

ولا مانع في الوقت نفسه من اعتبار تلك الأمور الأربعة خصائص تمتاز بها التوكيد  
الشديدة دون الخفيفة، ولكن على أساس آخر: هو أنها أمور إيجابية؛ لا عدم فيها ولا  
تغيير. فالأول: وقوعها بعد ألف الاثنين، والثاني: وقوعها بعد الألف الفاصلة، والثالث:  
بقاؤها إذا وليها ساكن. والرابع: بقاؤها على حالها من غير حذف أو قلب عند  
الوقف ...

(184/4)

**المسألة 144:** إسناد المضارع والأمر إلى ضمائر الرفع البارزة بغير توكيدها، ومع التوكيد

...

**المسألة 144:** إسناد المضارع والأمر إلى ضمائر للرفع البارزة بغير توكيدهما، ومع  
التوكيد

الكلام على المضارع 1:

عرفنا أن المضارع معرف في كل أحواله، إلا إذا اتصل بآخره نون النسوة؛ فيبنى على  
السكون 3، كالأمثلة السالفة، أو اتصل بآخره نون التوكيد اتصالا مباشرا؛ فيبنى على

الفتح، سواء أكان صحيح الآخر؛ نحو: أتأمران بالمعروف، وأنت لا تأتمرن به؟ أم معتل الآخر مطلقاً؛ "أي: بالألف، أو الواو، أو الياء" كقول ناصح لأخيه: لا تنهين عن الأذى، وأنت تمارسه، ولا ترجون من لئيم خيراً وإن تودد إليك، ولا تفترين حديثاً، ولو توهمت أن الناس به مصدقون. ومن هذا قول القائل:

فلا تبكين في إثر شيء ندامة ... إذا نزعته من يدك النوازع  
فالأفعال المضارعة: "تأمر، تأتمر، تنهى، ترجو، تفتري، تبكي ... " مبنية على الفتح لاتصالها، مباشرة، بنون التوكيد.

ومما تجب ملاحظته أن حرف العلة: "الألف" لا بد أن ينقلب ياء مفتوحة للبناء قبل: "نون التوكيد" كما في الفعل: "تنهى" في المثال السالف وأشباهه، أما "واو" العلة و"ياؤها" فيبقيان على صورتهم مع تحريكهما بفتحة البناء؛ لأجل نون التوكيد. ولا يصح حذف حرف علة من تلك الثلاثة لأجل الجازم إن كان المضارع مسبوقاً بجازم - كما في الأمثلة المتقدمة؛ لأن مراعاة نون التوكيد أهم وأولى في تلك الصور؛ فالمضارع فيها مبني على الفتح لفظاً، ولكنه في محل جزم. فإن لم يكن اتصال هذه النون بآخر المضارع اتصالاً مباشراً لم يصح بناؤه

---

1 الكلام على الأمر في ص 199.

2 في ص 169. "والتفصيل في ج 1، باب المعرب والمبني".

3 وفي كل الصور والحالات لا يكون اتصالها به إلا مباشراً - كما في رقم 1 من هامش ص 169 و 1809.

(185/4)

---

على الفتح، وذلك حين يفصل بينهما ضمير رفع بارز؛ "ألف اثنين، أو واو جماعة، أو ياء مخاطبة، أو نون نسوة" فإن أريد توكيده مع وجود فاصل من هذه الضمائر البارزة جاز، ولكن من غير بناء على الفتح. ويترتب على هذا التوكيد عند وجود الضمير الفاصل وقوع تغييرات حتمية تختلف باختلاف آخر المضارع؛ أهو صحيح الآخر أم معتله؟ وفيما يلي بيان هذه التغييرات الحتمية<sup>1</sup>:

أ- إسناد المضارع الصحيح الآخر إلى ضمائر الرفع البارزة بغير توكيد، وتوكيد:

1- إذا كان المضارع صحيح الآخر؛ مثلك "نفهم"، وأردنا إسناده لألف الاثنين من



غير توكيد -قلنا: أنتما تفهمان. والإعراب: "تفهمان"، مضارع مرفوع بثبوت النون، والألف فاعل. فهو معرب حتما.

أما عند التوكيد، وقبل إحداث التغيير فنقول: "أنتما تفهمان؟ بنون التوكيد الثقيلة المفتوحة، ولا يصح -في الأرجح- مجيء الخفيفة بعد المضارع المشتمل على ألف الاثنين<sup>2</sup>. والمضارع هنا معرب أيضا: لوجود الضمير: "ألف الاثنين" فاصلا بينه وبين نون التوكيد المشددة. غير أنه اجتمع في آخر اللفظ ثلاثة 3 أحرف

---

1 سنذكرها بتفصيل وإسهاب وجلاء؛ لدقتها وخفائها على كثير، مع شدة الحاجة إليها في غالب الأساليب الهامة. هذا إلى أن فهما واستيعاب صورها يساعد أيما مساعدة على فهم أحوال فعل الأمر عند إسناده لهذه الضمائر؛ مؤكداً وغير مؤكداً. وبهذه المناسبة نذكر ما يردده بعض المتسرعين بشأن الحذف. والتقدير، والتعليل في هذا الباب، من أنه خيالي محض؛ لا يعرف عنه العرب الأوائل شيئا. وهذا صحيح. ولكن أكثره خيال بارع نافع هنا. وحذف وتقدير يوصلان -غالبا- في هذا لباب إلى ضبط ما لا يمكن ضبطه بغيرهما، وتيسير ما يصعب، بل ما قد يستحيل إدراكه بدونهما. فمن الجحود إنكار فضل مبتكر به في هذه المسائل -وأشباهها- بغير روية ولا إنصاف. ومن غير السائع إصدار حكم عام واحد على أمرين مختلفين كل الاختلاف؛ فأحدهما نافع بغير ضرر، والآخر لا نفع فيه، بل قد يكمن فيه الضرر بغير روية وإنصاف.

2 نون التوكيد الخفيفة لا تقع -في الأرجح- بعد ألف الاثنين مطلقا، وإنما تقع الشديدة -كما سبق في ص 179.

3 أولاها: نون الرفع، والثانيتان: نون التوكيد المشددة؛ "والحرف المشدد يعتبر حرفين". فوجب حذف أحد الثلاثة؛ فحذفت نون الرفع للاستغناء عنها، ولوجود القرينة التي تدل عليها. والنونات الثلاثة زوائد. فإن كانت إحداها أصلية وجب بقاء الأصلية، كقوله تعالى: {لَيْسَ جَنًّا وَلَيْكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ}. وقد سبق في ج 1 م 6 ص 88 عند الكلام على إعراب المضارع أن توالي الأمثال الممنوع يتحقق حين تكون الأحرف الثلاثة المتماثلة زوائد فليس منه: "القائلات جنن، أو: يجنن" لأن الزائد هو المثل الأخير من الزوائد. وليس منه الفعل ومشتقاته في مثل: أنا أحبيك: أو أنا محبيك.. "راجع الصبان هنا وفي الموضع السالف، وشرح الرضي على الكافية ج 2 ص 186.

زوائد، متمثلة، متوالية. وهذا لا يقع -غالبا- في لغتنا إلا سماعا. فوجب حذف "نون الرفع" لوجود قرينة تدل عليها؛ "هي: "أن: المضارع من الأفعال الخمسة، ولم يسبقه ناصب أو جازم؛ فوجب أن يكون مرفوعا بثبوت النون. فإن لم تكن مذكورة، فلا بد أن تكون محذوفة لعلة والمحذوف لعلة كالثابت". ولا يصح هنا حذف نون التوكيد الثقيلة، أو تخفيفها؛ لأن الحذف أو التخفيف ينافي الغرض البلاغي من الإتيان بها، ومن تشديدها<sup>1</sup>. فصار الكلام بعد الحذف: تفهمان، ثم كسرت نون التوكيد المشددة، مراعاة للمأثور عن العرب في هذا الموضع؛ حيث يلزمونها التشديد والبناء على الكسر. وعند الإعراب يقال في "تفهما"، فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي النونات "وألف" ضمير فاعل، و"نون التوكيد" المشددة حرف مبني على الكسر، لا محل له من الإعراب. وإن شئت قلت: "تفهما": فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وحذف لتوالي النونات، والألف ضمير: فاعل، والنون المذكورة حرف للتوكيد ...

فالصورة النهائية بعد إجراء التغيرات السالفة هي: "أتفهمان"، بتشديد نون التوكيد وجوبا بعد ألف الاثنين، وحذف نون الرفع. ولا مانع هنا من التقاء "ألف الاثنين" ساكنة مع النون الأولى الساكنة من نون التوكيد المشددة؛ لأن التقاء الساكنين هنا جائز كما أوضحنا من قبل<sup>2</sup>.

2- ونقول عند إسناده لواو الجماعة من غير توكيد: أنتم تفهمون؟ فالمضارع مرفوع بثبوت النون؛ واوا وضمير فاعل". ونقول عند توكيده بالنون المشددة وقبل التغيرات: أنتم تفهمون؟ بثلاث نونات، تحذف نون الرفع -لتوالي ثلاثة أحرف في الآخر، وهي زوائد، ومن نوع واحد- فيصير الكلام:

1 وطبقا لما جرى عليه أكثر العرب. والخفيفة لا تقع هنا -كما سبق.

2 وفي رقم 2 من هامش ص 180.

(187/4)

"تفهمون" فيلتنقي ساكنان هما: واو الجماعة، والنون الأولى الساكنة من النون المشددة المفتوحة الآخر، فتحذف واو الجماعة -في الأغلب-<sup>1</sup> لوجود الضمة قبلها تدل عليها عند حذفها، ولعدم الاستغناء عن تشديد نون التوكيد؛ لأنها جاءت مشددة، لغرض بلاغي يقتضيه المعنى؛ فيصير الكلام: أنتم تفهمن؟ وعند الأعراب نقول بعد الحذف:

"تفهم" الحالية أصلها "تفهمون" فهي مضارع مرفوع بالنون المحذوفة؛ لتوالي الأمثال ... ، وواو الجماعة المحذوفة لالتقاء الساكنين، ضمير، فاعل، ونون التوكيد المشددة حرف، مبني على الفتح، لا محل له من الإعراب. ولا تتغير الفتحة على آخره. "ملاحظة": ليس من اللازم حذف واو الجماعة في هذه الصورة وأمثالها مما يسند فيها المضارع الصحيح الآخر لواو الجماعة، أن تكون نون التوكيد مشددة، فمن الجائز أن تكون مخففة. ومع تخفيفها تحذف لأجلها نون الرفع وجوبا كما تحذف مع المشددة، ويترتب على هذا الحذف أن يتلاقى الساكنان السالفان؛ وهما: واو الجماعة ونون التوكيد المخففة؛ فتحذف واو الجماعة هنا، كما حذفت هناك. أما سبب حلاف نون الرفع إذا كانت نون التوكيد مخففة فهو إتباع العرب في المأثور عنهم، ومحاكاتهم في حذفها؛ بالرغم من عدم اجتماع ثلاث نونات في هذه الصورة، يقول النحاة: إن نون الرفع تحذف من الفعل المسند لواو الجماعة، وياء المخاطبة، إذا أكد بالنون المشددة أو المخففة، فتحذف مع المشددة؛ منعا لتوالي ثلاثة أحرف زائدة، متماثلة في آخر اللفظ، وتحذف مع المخففة أيضا؛ طلبا للتخفيف، ومجازاة للحذف مع المشددة<sup>2</sup>.

3- ونقول عند إسناده لياء المخاطبة بغير توكيد: أنت تفهمين يا زميلتي؟ فالمضارع "تفهمين" مرفوع بثبوت النون، وياء المخاطبة ضمير فاعل. ونقول عند التوكيد من غير تغيرات: أتفهمين؟ ثم تحذف النون الأولى "علامة الرفع" لتوالي الأمثال، و ... ؛ فيصير الكلام: أتفهمين؟ فيلتقي ساكنان، هما: ياء

---

1 انظر الرأي الآخر في رقم 2 من هامش ص 180.

2 التعليل الصحيح هو محاكاة العرب.

(188/4)

---

المخاطبة والنون الأولى من النون المشددة؛ فتحذف -في الأغلب- ياء المخاطبة للسبب السالف، وتبقى الكسرة قبلها لتدل عليها؛ فيصير الكلام: أتفهمين؟ ويقال في إعرابه: "تفهمين"، مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي الأمثال، والفاعل هو: "ياء" المخاطبة المحذوفة لالتقاء الساكنين. ونون التوكيد حرف مبني، لا محل له من الإعراب، وتظل الفتحة باقية عليه مع تشديده.

ولو أتينا بنون التوكيد الخفيفة مكان الثقيلة لوقعت التغيرات السالفة كلها تماما، طبقا لما تضمنته "الملاحظة" السالفة، من أن نون الرفع تحذف وجوبا هنا للخفة، وللحمل على الثقيلة؛ لا لتوالي الأمثال.

4- ونقول عند إسناده لنون النسوة بغير توكيده: أنتن -يا زميلاتي- تفهمن؟. فالفعل "تفهم" مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، وهي ضمير فاعل مبني على الفتح في محل رفع.

ونقول: مع التوكيد: أنتن تفهمنان؟ بمجيء نون التوكيد المشددة المبنية على الكسر -والمخففة؛ لا تجيء هنا- ثم زيادة "ألف" فاصلة<sup>1</sup> بين نون النسوة ونون التوكيد. والإعراب بعد التوكيد لا يتغير، ولكن نزيد على ما سلف أن النون الأخيرة المشددة حرف للتوكيد مبني على الكسر، لا محل له، والألف التي بين النونين حرف زائد لا محل له.

يستخلص مما سلف أن إسناد المضارع الصحيح الآخر إلى ضمائر الرفع البارزة، بغير توكيد، يستلزم ما يأتي:

1- إن كان الضمير ألف اثنين، أو واو جماعة، أو ياء مخاطبة، لزمته في حالة الرفع النون التي هي علامة الرفع، فيكون معربا مرفوعا بثبوت النون. والضمير

---

1 إذا أكد الفعل المضارع المسند إلى نون النسوة وجب الإتيان بألف زائدة تفصل بينهما -كما سبق في ص 179- ويكون المضارع مبنيًا على السكون لاتصاله المباشر بنون النسوة. ولا يكون اتصاله بها إلا مباشرة؛ لأن إسناده إليها يقتضي اتصاله بها مباشرة -كما سبق في رقم 1 من هامش ص 169 و 3 من هامش ص 185.

(189/4)

---

فاعلا. وهذه النون خفيفة في كل حالاتها، ولكنها مبنية على الكسر لا محل لها بعد ألف الاثنين فقط، أما بعد واو الجماعة، وياء المخاطبة فمبنية على الفتح، لا محل لها.

2- وإن كان الضمير نون النسوة وجب بناء المضارع على السكون، ونون النسوة هي الفاعل<sup>1</sup>، وهي مبنية على الفتح في محل رفع.

ويستخلص كذلك أن إسناده لتلك الضمائر مع توكيده يستلزم ما يأتي:

1- عدم بناء المضارع مطلقا مع وجود الضمائر الفاصلة بينه وبين نون التوكيد؛ فيجب

إعرايه مع تلك الضمائر إلا مع نون النسوة فيبنى على السكون؛ لأنها تتصل به اتصالاً مباشرة في كل حالاتها.

2- وجوب حذف نون الرفع -إن كانت موجودة من قبل- إذا كان ضمير الرفع ألف اثنين، أو واو جماعة، أو ياء مخاطبة. ويتساوى في وجوب حذفها مع الواو والياء أن تكون نون التوكيد بعدهما مشددة ومخففة. أما بعد الألف فنون التوكيد باقية، ومشددة حتماً، ومبنية على الكسر.

3- وجوب حذف واو الجماعة وياء المخاطبة، مع بقاء الضمة قبل واو الجماعة لتدل عليها. والكسرة قبل ياء المخاطبة؛ لتدل عليها -والحذف في الحالتين هو الأرجح.

4- زيادة ألف بين نون النسوة ونون التوكيد؛ لتفصل بينهما.

---

1 وفي توكيد المضارع صحيح الآخر يقول ابن مالك بعد أبياته التي عرض فيها لحالات توكيده:

واشكله قبل مضمر لين بما ... جانس من تحرك قد علما-5

والمضمر احذفه لا الألف ..... -6

"المراد بالمضمر اللين هنا: الضمير الساكن الذي أسند إليه المضارع؛ ويقصد به: ألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المخاطبة - جانس: مائل وساير".

وفي آخر البيت السابق على هذا قال الناظم: "وآخر المؤكد افتح؛ كابرزا" واستثنى من هذه القاعدة ما ذكره الآن؛ خاصاً بالمضارع صحيح الآخر المتصل بالضمير اللين، فإنه يحرك بحركة تجانس هذا الضمير، وهي الضمة قبل الواو، والكسرة قبل الياء، والفتحة قبل الألف. والذي يدل على أنه قصد صحيح الآخر دون كلامه الآتي -مباشرة- على المعتل الآخر.

(190/4)

---

5- وجوب تشديد نون التوكيد وبنائها على الكسر 1 بعد ألف الاثنين، وبعد الألف الزائدة للفصل بين نون النسوة ونون التوكيد.

أما بعد واو الجماعة وياء المخاطبة فقد تكون مشددة مفتوحة الآخر، أو خفيفة ساكنة.

ب- إسناد المضارع المعتل الآخر، لضمائر الرفع البارزة 2، من غير توكيد، وتوكيد:

المضارع المعتل الآخر إما أن يكون معتل الآخر بالألف، أو بالواو، أو بالياء؛ نحو: أنت

ترضى الإنصاف، وترجو أن يشيع، وتجري وراء تحقيقه.

أولا: 1- إن كان معتلا بالألف "مثل: ترضى" وجب قلبها ياء مفتوحة عند إسناده لألف الاثنين، تقول بغير التوكيد بالنون: أأنتما ترضيان؟ ... والإعراب: "ترضيان" فعل مضارع معرب، مرفوع بثبوت النون، وألف الاثنين ضمير فاعل. وتقول عند التوكيد قبل التغيير: أترضيان؟ والمضارع معرب لوجود الضمير فاصلا بينه وبين نون التوكيد المشددة، ويجب هنا ما وجب هناك من حذف نون الرفع لتوالي الأمثال بوصفه السابق 3، مع بقاء ألف الاثنين، -برغم التقائها ساكنة مع النون الأولى من النون المشددة. كما يجب بناء نون التوكيد على الكسر مع تشديدها في هذه الحالة أيضا؛ 4؛ فيصير الكلام: "أترضيان؟" فالفعل المضارع "ترضيا" معرب مرفوع بالنون المحذوفة، وألف الاثنين ضمير، فاعل. والنون المذكورة المشددة حرف للتوكيد، مبني على الكسر لا محل له من الإعراب.

---

1 يقولون في سبب كسرهما مشابقتها نون المثني في الصورة الموضعية، أي: المظهر الشكلي. لكن السبب الحق هو استعمال العرب.

2 سبقت الإشارة المفيدة لهذا في موضع آخر مناسب لها؛ وهو حكم المضارع "ج 1 م 6 ص 88".

3 في رقم 2 من هامش ص 180 و 3 من هامش ص 186.

4 طبقا للبيان الذي في رقم 5 من هذه الصفحة.

(191/4)

---

2- فإن كان معتلا بالألف وأريد إسناده لواو الجماعة من غير توكيد ولا تغيير، قيل فيه: "ترضيون" بقلب ألفه ياء مضمومة -لأن الضمة هي المناسبة للواو- وزيادة واو الجماعة ساكنة؛ فتتحرك الياء، ويفتح ما قبلها؛ فتقلب ألفا. ويصير الكلام: "ترضاون" فيلنقي ساكنان؛ ألف العلة وواو الجماعة؛ فتحذف الألف؛ لأنها حرف هجائي، وقبله الفتحة تدل بعد الحذف، وتبقى واو الجماعة؛ لأنها فاعل؛ -فهي شطر جملة- وليس قبل علامة تدل عليها بعد حذفها، ويصير الكلام "ترضون". والإعراب: ترضون، مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو ضمير فاعل.

وعند التوكيد يقال بغير التغيير "أترضون"، تحذف نون الرفع لتوالي الأمثال بوصفه

السابق1؛ فيصير الكلام: "ترضون" فليتقي ساكنان؛ واو الجماعة والنون الأولى من النون المشددة، ولا يمكن الاستغناء عن أحدهما2؛ فتتحرك واو الجماعة بحركة تناسبها؛ وهي الضمة، ويصير الكلام: ترضون.

والإعراب: مضارع مرفوع بالنون المحذفة لتوالي الأمثال ... ، وواو الجماعة ضمير فاعل. ونون التوكيد المشددة حرف مبني على الفتح هنا، وقد فصلت واو الجماعة بينه وبين المضارع، ولهذا بقي معربا، بسبب الفصل.

هذا إن كانت نون التوكيد مشددة: فإن كانت مخففة حذفت نون الرفع مع عدم تعدد الأمثال: للتخفيف، والحمل على المشددة، كما سبق البيان3 فيتلاقى فتتحرك واو الجماعة، بالضم للتخلص منه.

3- وإن كان معتلا بالألف أيضا، وأريد إسناده لياء المخاطبة من غير توكيد، قيل بغير التغيير: "أترضين"4؟ التقى ساكنان، ألف العلة وياء المخاطبة، حذفت الألف؛ لأنها حرف هجائي5 وقبله الفتحة التي تدل عليه

- 
- 1 في رقم 2 من هامش ص 180 و 3 من هامش ص 186.
  - 2 لأن الفاعل شطر جملة، ولا علامة تدل عليه عند حذفه. والنون المشددة مقصودة التشديد لغرض بلاغي؛ ولأنه يمكن التخلص من الساكنين بغير الحذف الذي يؤدي إلى عيب.
  - 3 في ص 188 بعنوان: "ملاحظة".
  - 4 والأصل: "ترضين" بقلب الألف ياء مكسورة، تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا.
  - 5 فليس شطر جملة، بخلاف ضمير الرفع.

(192/4)

---

بعد حذفه، وبقيت الياء؛ لأنها شطر جملة "فاعل" ولا دليل يدل عليها بعد حذفها؛ فصار الكلام: "ترضين" وهو فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والياء ضمير فاعل. وعند التوكيد قبل التغيير يقال: "ترضينين"؛ فتحذف نون الرفع لتوالي الأمثال، فيصير الكلام: "ترضين" فليتقي ساكنان؛ ياء المخاطبة والنون الأولى من النون المشددة، ولا يمكن الاستغناء عن أحدهما1؛ فتتحرك ياء المخاطبة بالكسرة لأنها هي المناسبة لها ويصير

الكلام: "ترضين".

وإعرابه: مضارع مرفوع بالنون المحذوفة، والياء فاعل، ونون التوكيد حرف مبني لا محل له. وقد فصل بينه وبين المضارع ياء المخاطبة، وبسبب هذا الفصل بقي المضارع معربا. هذا إن كانت نون التوكيد مشددة فإن كانت مخففة حذفت نون الرفع أيضا بالرغم من عدم تعدد الأمثال ... -لما سبق2؛ فيتلقى الساكنان؛ فتتحرك ياء المخاطبة بالكسرة للتخلص منه.

4- وإن أريد إسناده لنون النسوة بغير توكيد وجب قلب الألف ياء، فنقول أنتن ترضين؟ فالمضارع: "ترضي" مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، وهي فاعل، مبنية على الفتح في محل رفع.

أما عند التوكيد فنقول: ترضينان: بزيادة ألف فاصلة بين النوين. والإعراب كما سبق3 في صحيح الآخر. ولا تجيء المخففة بعد هذه الألف الفاصلة. ثانيا: إن كان معتل الآخر بالواو "مثل: "ترجو" وأريد إسناده:

1- لألف الاثنين وجب تحريك الواو بالفتحة لمناسبة الألف؛ فنقول بغير توكيد: أنتم ترجوان -مثلا- والمضارع مرفوع بثبوت النون، والألف ضمير فاعل. ونقول مع التوكيد: "أأنتما ترجوان؟"، وتحذف نون الرفع لتوالي الأمثال، وتكسر نون التوكيد المشددة: مراعاة للنسق العربي الذي يقتضي كسرها

---

1 لأن الفاعل شطر جملة، ولا علامة تدل عليه عند حذفه والنون المشددة مقصودة التشديد لغرض بلاغي، ولأنه يمكن التخلص من الساكنين بغير الحذف الذي يؤدي إلى عيب.

2 في ص 118 بعنوان: "ملاحظة".

3 في رقم 4 من ص 189.

(193/4)

---

دائما بعد ألف الاثنين، وتشديدها، فنقول: ترجوان. ولا تجيء المخففة بعد الألف مطلقا -كما كررنا1.

2- وإن أريد إسناده لواو الجماعة بغير توكيد قيل: "أنتم ترجوون"2 -مثلا- فتلتقي واوان ساكتتان، فتحذف واو العلة. وتبقى واو الجماعة، للسبب الذي عرفناه؛ فيصير



الكلام: "ترجون" مرفوع بثبوت النون. وواو الجماعة ضمير فاعل.  
 فإذا أريد التوكيد، قيل بغير التغيير: "أترجونن" وتحذف نون الرفع لتوالي الأمثال -  
 بوصفه السابق؛ فيصير: "ترجون"؛ فيلتقي ساكنان، واو الجماعة، والنون الأولى من  
 المشددة، فتحذف واو الجماعة -برغم أنها شطر جملة- لوجود الضمة قبلها تدل  
 عليها، ولعدم استغناء المعنى عن تشديد النون، فيصير الكلام: "ترجن" مضارع مرفوع  
 بالنون المحذوفة، والفاعل: واو الجماعة المحذوفة، والنون المشددة المذكورة للتوكيد، وهي  
 مفصولة من المضارع بالواو المحذوفة.  
 ويصح أن تحيء نون التوكيد الخفيفة بدلا من المشددة؛ فيتلاقى الساكنان3؛ فتذف  
 الواو للتخلص منه، وتبقى الضمة قبلها لتدل عليها.  
 3- وإن أريد إسناده لياء المخاطبة بغير توكيد قيل: "أنت ترجوين" فيلتقي ساكنان؛ واو  
 العلة وياء المخاطبة؛ فتحذف حرف العلة، ويصير الكلام، "ترجين"، ثم تقلب الضمة  
 التي قبل الياء كسرة؛ لأن الكسرة هي المناسبة للياء، فيصير: "ترجين".

#### 1 البيان في رقم 5 من ص191.

2 وأصلها: "ترجون" استثقلت الضمة على الواو فحذفت الضمة ... ومثل هذا يقال  
 في: "يدعون" الواردة في الآية الكريمة المشتملة على أنواع من المضارع المجزوم، المسند  
 لواو الجماعة، صحيح الآخر ومعتله؛ وهي قوله تعالى: {وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى  
 الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ} وستعاد الآية  
 لمناسبة أخرى في رقم 3 من هامش ص408.  
 3 يتلاقى الساكنان هنا؛ إما بسبب ما قلناه من حذف نون الرفع -وهذا الأحسن، بل  
 قيل إنه واجب للخفة والحمل؛ فتكون نون التوكيد بعد ذلك واضحة التخفيف في  
 اللفظ، وإما لإدغام نون الرفع في نون التوكيد، فتسكن الأولى. وفي هذه لبس لا يتبين  
 معه أن نون التوكيد خفيفة.

(194/4)

وعند التوكيد قبل التغيير نقول: "أأنت ترجين؟" تحذف نون الرفع لتوالي الأمثال،  
 فيصير: "ترجين". فيلتقي ساكنان ياء المخاطبة والنون الأولى، فتحذف الياء للتخلص  
 من التقاء الساكنين، "برغم أن الياء شطر جملة" فاعل" لوجود الكسرة الدالة عليها،

وعدم الاستغناء عن تشديد النون" فيصير ترجن مع تشديد النون وفتحها. والإعراب:  
فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة، وياء المخاطبة المحذوفة فاعل، والنون المذكورة حرف  
للتوكيد.

فإن كانت نون التوكيد مخففة -لا مشددة- حذفت لها نون الرفع أيضا<sup>1</sup>؛ فيتلاقى  
الساكنان؛ فتحذف الياء، وتبقى الكسرة قبلها.

4- وإن أريد إسناده لنون النسوة بغير توكيد قيل: أأنتن ترجون الله؟ بزيادة نون النسوة.  
فالمضارع: "ترجو" مبني على السكون، بسببها. وهي الفاعل. وعند التوكيد تقول: أأنتن  
ترجونان بزيادة ألف فاصلة بين النونين. وعند الإعراب نقول: "ترجو" مضارع مبني على  
السكون لاتصاله بنون النسوة. ونون النسوة فاعل، والألف بعدها زائدة، ونون التوكيد  
حرف مشدد، مبني على الكسر لا محل له من الإعراب. ولا يصح مجيء المخففة بعد  
هذه الألف.

ثالثا: إن كان المضارع معتل الآخر بالياء، وأريد إسناده:

1- إلى ألف الاثنين بغير توكيد، وجب تحريك الياء بالفتحة -لوجب فتح ما قبل  
الألف- فنقول: أنتما تجربان. فالمضارع مرفوع بثبوت النون؛ وألف التثنية ضمير فاعل.  
ونقول عند التوكيد قبل التغيير: "أتجريان؟" تحذف نون الرفع؛ لتوالي النونات -بوصفه  
السابق- وتحرك نون التوكيد المشددة بالكسرة؛ -لما ذكرناه من وجوب تشديدها،  
وبنائها على الكسر بعد ألف الاثنين-<sup>2</sup> فيصير الكلام: "تجريان" ويقال في الإعراب،  
"تجريا" مضارع مرفوع بالنون المحذوفة؛ لتوالي الأمثال ... والألف ضمير فاعل، والنون  
المشددة حرف للتوكيد مبني على الكسر؛ لا محل له.

---

1 لما سبق في ص 188 بعنوان "ملاحظة".

2 وكل "ألف" أخرى؛ طبقا للبيان الذي في رقم 5 من ص 191.

(195/4)

---

2- وإن أريد إسناده إلى واو الجماعة بغير التوكيد قلنا قبل التغيير: أنتم "تجربون" التقى  
ساكنان: ياء العلة، وواو الجماعة، حذف ياء العلة -لما عرفناه- فصار الكلام: تجربون،  
قلبت الكسرة قبل الواو ضمة؛ لتناسب الواو؛ فصار الكلام: "تجرون".  
وعند التوكيد قبل التغيير نقول: "أتجرون؟" تحذف النون لتوالي النونات فيصير:

"تجرون" فيلتقي ساكنان، واو الجماعة والنون الأولى من النون المشددة، فتحذف واو الجماعة؛ لوجود الضمة قبلها دليلا عليها؛ ولعدم الاستغناء -بلاغيا- عن تشديد النون؛ فيصير الكلام: "تجرون". مضارع معرب، مرفوع بالنون المحذوفة، وواو الجماعة المحذوفة فاعل، والنون المشددة المذكورة حرف للتوكيد واجب البناء على الفتح. وقد انفصل عن المضارع بواو الجماعة المحذوفة التي هي في حكم المذكورة كما سبق؛ وبسبب هذا الفصل بقي المضارع معربا.

ويصح أن تجيء نون التوكيد الخفيفة بدلا من الثقيلة. فتحذف نون الرفع أيضا، فيلتقي الساكنان، فتحذف واو الجماعة.

3- وإن أريد إسناده لياء المخاطبة بغير توكيد قيل: أأنت تجرين؟ فيلتقي ساكنان؛ ياء العلة، وياء المخاطبة؛ فيحذف حرة العلة؛ لأنه حرف هجائي وقبله الكسرة تدل عند عليه حذفه؛ فيصير الكلام: "تجرين"، مضارع مرفوع بثبوت النون وياء المخاطبة فاعل. وعند التوكيد نقول: "أتجرين" تحذف نون الرفع لتوالي الأمثال ... فيصير الكلام: "تجرين" فيلتقي ساكنان ياء المخاطبة والنون الأولى من المشددة؛ فتحذف ياء المخاطبة -برغم أنها شطر جملة- لوجود الكسرة قبلها تدل عليها، ولعدم الاستغناء -بلاغيا- عن تشديد النون فيصير: "تجرون". مضارع مرفوع بالنون المحذوفة، وفاعله ياء المخاطبة المحذوفة أيضا. والنون المشددة حرف للتوكيد ... وقد فصلت من المضارع بياء المخاطبة المحذوفة والتي تعد كالمذكورة؛ فبقي معربا. ولو كانت نون التوكيد مخففة لحذفت لها نون الرفع أيضا. فيتلاقى الساكنان، فتحذف ياء المخاطبة.

4- وإن أريد إسناده لنون النسوة بغير توكيد، قبل: أأنتن تجرين؟

(196/4)

---

فالمضارع: "تجري" مبني على السكون؛ لاتصاله بنون النسوة "الفاعل". وعند التوكيد: "تجرينان" فالمضارع "تجري" مبني على السكون، ونون النسوة بعده ضمير فاعل، والألف زائدة للفصل، ونون التوكيد المشددة حرف، ويجب تشديده وتحريكه بالكسر 1، ولا تجيء المخففة هنا.

أ- يستخلص مما سلف أن المضارع المعتل الآخر تلحقه التغيرات الآتية عند إسناده لضمائر الرفع البارزة بغير توكيد، وأن كل ضمير منها يعرب فاعلا:

- 1- إن كن معتلا بالألف قلبت ياء مفتوحة، عند إسناده لألف الاثنين، وساكنة من نون النسوة. وحذفت هذه الألف للتي للعلة عند إسناده لواو الجماعة وياء المخاطبة، مع بقاء الفتحة التي قبلها في الحالتين، لتدل عليها بعد الحذف.
- زيادة نون الرفع بعد ألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المخاطبة؛ لتكون علامة لرفع المضارع المعرب.
- أما نون النسوة فالمضارع معها مبني على السكون دائما؛ فلا توجد معها نون للرفع.
- 2- وإن كان معتلا بالواو أو بالياء بقيا عند الإسناد لألف الاثنين، وتحركا بالفتحة لمناسبة الألف، وتحيء بعد الألف نون الرفع التي هي علامة لرفع المضارع؛ وبقيا كذلك عند الإسناد لنون النسوة، ولكنهما لا يتحركان؛ لأن المضارع يبني على السكون عند إسناده لنون النسوة.
- ويجب حذفهما مع واو الجماعة وياء المخاطبة مع ضم ما قبل واو الجماعة وكسر ما قبل ياء المخاطبة، وزيادة نون الرفع بعدهما في حالة رفع المضارع.
- ب- ويستخلص كذلك أن إسناده إلى تلك الضمائر مع توكيده يستلزم ما يأتي:
- 1- حذف ألف العلة عند الإسناد لواو الجماعة وياء المخاطبة مع تحريك الواو بالضم، والياء بالكسر.
- وقلب ألف العلة ياء عند الإسناد لألف الاثنين، أو نون النسوة، مع مجيء

---

1 طبقا للبيان الذي في ص 191 رقم 5.

(197/4)

- 
- نون التوكيد مشددة فيهما ومكسورة ومع إيجاد ألف فاصلة بين نون النسوة، ونون التوكيد المشددة.
- 2- ترك حرفي العلة "الواو والياء"، مع فتحهما، عند الإسناد لألف الاثنين، ويجب أن تكون نون التوكيد مكسورة مشددة بعد هذا الضمير. والمضارع معرب في هذه الصورة. ويتركان على حالهما من السكون عند الإسناد لنون النسوة "لأن المضارع معها مبني على السكون" وبعدها ألف فاصلة، فنون التوكيد الثقيلة المكسورة.
- أما عند الإسناد إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة فيجب حذف حرفي العلة كما يجب حذف الضميرين "الواو والياء مع ترك الضمة قبل الواو والكسرة قبل الياء".

- 3- حذف نون الرفع في جميع الحالات. وهي لا توجد مع وجود نون النسوة.
- 4- ذكر نون التوكيد مشددة مفتوحة أو مخففة ساكنة في جميع الحالات، إلا مع ألف الاثنين ونون النسوة فيجب تشديدها وكسرها في الحالتين، كما يجب زيادة ألف فاصلة بين نون النسوة ونون التوكيد 1 ...

---

1 يقول ابن مالك في حكم المضارع المعتل الآخر المسند لضمائر الرفع:

6- ... وإن يكن في آخر الفعل ألف-6

فاجعله منه رافعا غير اليا ... والواو ياء؛ كاسعين سعيًا-7

"اجعله منه ياء. أي: اجعل الألف ياء حالة كون الألف من الفعل، ومن حروفه، وليست ضميرا فالضمير في: "اجعله" راجع للألف. وفي: "منه" راجع للفعل، والجار والمجرور خال من الهاء التي هي المفعول الأول للفعل: اجعل. أما مفعوله الثاني فهو كلمة: "ياء" المتأخرة."

والمعنى: اجعل حرف العلة الألف ينقلب ياء؛ إذا رفع الفعل ضميرا غير واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، بأن رفع الاسم الظاهر، أو الضمير المستتر، أو ألف الاثنين، أو نون النسوة: نحو: أيرضين الصديق أترضين يا أخي، أترضيان يا أخوي؟، أنت ترضيان؟ واقتصر الناظم على مثال للأمر المسند للمخاطب الواحد؛ هو: اسعين سعيًا.

أما إن رفع المضارع واو الجماعة، أو ياء المخاطبة فقد طالب ابن مالك بحذف حرف العلة الألف مع تحريك الضمير بحركة تناسبه؛ وهي الضمة للواو، والكسرة للياء، وترك الفتحة قبل الألف المحذوفة. يقول: =

(198/4)

- 
- 5- المضارع في جميع الحالات السالفة معرب؛ لوجود الضمير فاصلا بينه وبين نون التوكيد. إلا عند الإسناد لنون النسوة فيكون مبنيًا على السكون، لأن نون النسوة تتصل به مباشرة في جميع حالات إسناده إليه.
- الكلام على الأمر 1:
- حكم الأم صحيح الآخر ومعتله، كمضارعه عند الإسناد لضمائر الرفع البارزة، بتوكيد، وبغير توكيد؛ بلا فرق بينهما إلا من ناحية أن الأمر مبني دائما ولا تتصل بآخره نون رفع مطلقا، - كما أشرنا سالفًا 2.

ما حكم نون التوكيد بنوعيتها عند الوقف عليها؟  
الجواب في رقم 4 من الملاحظات التي في آخر الجدول الآتي.

=

واحذفه من رافع هاتين، وفي ... واو وياء شكل مجانس قفي-8  
نحو اخشين يا هند بالكسر ويا ... قوم اخشون وضمم وقس مسويا-9  
"مجانس: مناسب للضمير، ولاتق به، قفي. تبع. أي: توبع فيه كلام العرب، وحوكي  
الوارد عنهم".

وإنما تحذف الألف، وتبقى الفتحة التي قبلها، وتضم الواو، وتكسر الياء إذا أكد الفعل  
بالنون. فإن لم يؤكد بها لم تضم الواو، ولم تكسر الياء، وإنما يجب تسكينهما، نحو: يا قوم  
هل ترضون بغير النجوم مقعدا؟ يا بنت بلادي: هل ترضين بغير الفخار مقصدا؟ وقد  
ترك التفصيل الخاص بالفعل المعتل الآخر، وإن كان المفهوم منه حذف حرف العلة  
لأجل واو الضمير، أو يائه، مع ضم ما بقي قبل واو الضمير، وكسر ما بقي قبل ياء  
الضمير. وعند توكيد المعتل بأحد هذين الحرفين يجري عليه ما يجري على الصحيح؛  
فتحذف نون الرفع، وواو الضمير، ويأؤه؛ طبقا لما قدمناه من الأحكام المفصلة الخاصة  
بالمعتل.

ثم انتقل بعد ذلك إلى الأبيات الخمسة الخاصة بنون التوكيد الخفيفة وختم بها الباب،  
وقد شرحناها في مكانها المناسب من هامش ص 179 و 180 و 182 و 183، وقد  
وزعت فيها الأبيات الآتية:

"ولم تقع خفيفة ..."، و"وألفا زد ..."، و"واحذف خفيفة ..."، و"وارد إذا حذفها ..."  
"، و"وأبدلنها"، وأرقامها 10، 11، 12، 13، 14.

1 سبق الكلام على المضارع في ص 185.

2 في ص 171.

(199/4)

المسألة 145: ما لا ينصرف

مدخل

...

## المسألة 145: ما لا ينصرف

معنى الصرف 1:

الاسم المعرب قسمان:

- 1- قسم يدخله نوع أصيل<sup>2</sup> من التنوين، لا يدخل غير هذا القسم، ولا يفارقه في حالات إعرابه المختلفة. - "إلا عند وجود طارئ معارض؛ كإضافة الاسم، أو اقترانه "بأل" 3 أو قوعه منادى معرفاً. أو اسماً مفرداً لـ "لا" النافية للجنس ... -" ويدل وجوده على أن الاسم المعرب الذي يحويه أشد تمكناً في الاسمية من سواه؛ ولهذا يسمى: "تنوين الأمكنية" 4، أي: التنوين

---

1 الحروف كلها مبنية، وكذلك الأفعال، إلا المضارع المجرد من نون التوكيد المباشرة، ومن نون الإناء، فإن اتصل بإحدهما اتصالاً مباشرة، صار مبنياً. أما الأسماء فمنها: "المعرب"، ومنها: "المبني". ومن المعروف ما يسمى: المتمكن الأمكن، وهو: "المنصرف"، وما يسمى: "المتمكن غير الأمكن"، وهو: "غير المنصرف". ويقول النحاة: إن الاسم إذا أشبه الحرف يبنى، وإذا أشبه الفعل منع من الصرف.

وقد سبق في الجزء الأول "م 6 ص 72 وما بعدها" تفصيل الكلام على هذا كله، وبيان أحكامه، وحقيقة الرأي في كل - وستجيء لمحة منه في هامش ص 304.

ملاحظة: يجري في تعبيرات بعض القدماء استعمال كلمة: "الإجراء" بمعنى "الصرف"، و"عدم الإجراء" بمعنى: "منع الصرف"، وكذلك المجزى وغير المجزى. ومن أمثلة ذلك ما جاء في ج 1 ص 85 من كتاب: "النوادر" لأبي مسحل الأعرابي ونصه: قال الأموي: سمعت بني أسد يذكرون "الموسى" - موسى الحجام - ويجرونه. فيقولون هذا موسى كما ترى. وهو "مذمل" من أوسيت. قال: ويجرون اسم الرجل إذا كان اسمه موسى؛ فيقولون هذا موسى قد جاء؛ فيلحقونه بأوسيت؛ فيجرونه. ومن جعله أعجمياً لم يجره. وجعله بمعنى: "فعل". وقال الكسائي: سمعهم يؤنثون "موسى" الحجام، ولا يجرونها؛ فيقولون هذه موسى. كما ترى". ا. هـ.

2 من التنوين ما هو أصيل، وينحصر في أربعة أنواع سبق بيانها، وإيضاح أحكامها "في ج 1 ص 33 م 3" وهي: تنوين الأمكنية - تنوين التنكير، تنوين المقابلة، تنوين العوض. وما هو غير أصيل؛ كتنوين الضرورة الشعرية، وتنوين الترقيم، والتنوين الغالي، وقد أوضحناها في المرجع السابق.

3 مهما كان نوعها.

4 لا بد من فهم هذا النوع من التنوين فهماً دقيقاً: كي يتيسر إدراك "الممنوع من

الصرف" على وجهه الحق. ولن يتأتى الفهم الدقيق إلا بالإلمام التام بالأنواع الأربعة الأصلية، وتفهمها عند تفهم "تنوين الأمكنية" ل يتميز بعضها من بعض، ولا يختلط أمرها.

(200/4)

الدال على أن هذا الاسم المعرب أمكن<sup>1</sup> وأقوى درجة في الاسمية من غيره. ويسمى أيضا: "تنوين الصرف"2 وبهذا الاسم يشتهر عند أكثر النحاة<sup>3</sup>. ووجوده في الاسم المعرب يفيد خفة في النطق، فوق الدلالة على الأمكنية. وإذا ذكرت كلمة "التنوين" خالية من التقييد الذي يبين نوعه كان المقصود: "تنوين الأمكنية"، أي: "الصرف". ومن أمثلة الأسماء المشتملة عليه، أو التي تستحقه لولا الطارئ المعارض ما جاء في قول شوقي:

إنما الشرق منزل لم يفرق ... أهله إن تفرقت أصقاعه  
وطن واحد على4 الشمس، والفص ... حي، وفي الدمع والجراح اجتماعه  
وإنما كان وجود هذا التنوين دليلا على "الأمكنية" لأن انضمامه إلى "الإعراب" في اسم واحد جعل هذا الاسم مشتملا على علامتين بدلا من واحدة، يبعدانه كل البعد عن الحروف وعن الأفعال؛ هما: "التنوين"، و"الإعراب"؛

1 "أمكن"، أفعال تفضيل من الفعل الثلاثي: "سكن مكانة"، إذا بلغ الغاية في التمكن، ومن هنا جاء تنوين الأمكنية. ولا يصح أن يكون من الفعل: "تمكن" لأن هذا غير ثلاثي لا يجيء فيه "أفعل" مباشرة.

2 من معاني "الصرف" في اللغة: "التصويت - اللبث الخالص - الانصراف عن شيء إلى آخر ... " ومن أحد هذه المعاني أخذ "الصرف النحوي". فالتنوين تصويت في آخر الاسم المنصرف - أو الاسم المنصرف خالص من مشابهة الحرف والفعل؛ أو منصرف عن طريقهما إلى غيره؛ إلى طريق الاسمية المحضة. ويعبر بعض القدماء - كما سبق في هامش الصفحة الماضية - عن "الصرف"، و"منع الصرف" ... بالإجراء، وعدم الإجراء.

3 وفي هذا يقول ابن مالك في أول الباب الذي عقده بعنوان: "ما لا ينصرف": - وسندكر على يسار كل بيت رقم ترتيبه في بابه:

الصرف: تنوين أتى مبينا ... معنى به يكون الاسم أمكنا-1



وبعض النحاة يسمى التنوين كله: "صرفاً".

4 يصلح الحرف "على" هنا أن يكون معناه: التعليل، أي: بيان العلة والسبب.  
"اعتماداً على ما سبق بيانه من معاني الحرف الجار "على" ج 2 م 90 ص 740".

(201/4)

إذ التنوين لا يدخل الحروف ولا الأفعال. وكذلك الإعراب، لا يدخل الحروف ولا أكثر الأفعال. فبهذا التنوين المقصور على الأسماء المعربة<sup>1</sup> صار الاسم القوي المتمكن بالإعراب أقوى وأمكن باجتماع الإعراب والتنوين معاً. كما صار أخف نطقاً. وليس من هذا القسم تنوين جمع المؤنث السالم الباقي في دلالته على جميعه، نحو: هؤلاء متعلّمات فاضلات؛ لأن هذا تنوين للمقابلة، ولأنه قد يوجد في الاسم غير المنصرف؛ كالعلم المؤنث المنقول من جمع مؤنث سالم؛ مثل: سعادات - عطيات - زينات ... فإن هذا العلم المنقول من جمع المؤنث السالم -يجوز صرفه، مراعاة لأصله الذي نقل منه، فيكون تنوينه -كتنوين أصله- للمقابلة للأمكنية. ويجوز عدم صرفه، مراعاة للحالة التي هو عليها الآن؛ وهي أنه: علم على مؤنث؛ فيكون غير أمكن أيضاً<sup>2</sup>. وليس من تنوين "الأمكنية" كذلك تنوين "العوض" ولا تنوين "التنكير"؛ لأنهما يدخلان الأسماء المنصرفة وغير المنصرفة<sup>3</sup> ...

وسيتكرر في هذا الباب وغيره كلمة: "الصرف" مراداً منها تنوين "الأمكنية" جرياً على الشائع<sup>4</sup>.

2- قسم لا يدخله هذا النوع الأصيل من التنوين، ويمتنع وجوده فيه؛ فيكون امتناعه دليلاً على أن الاسم المعرب متمكن في الاسمية، ولكنه غير أمكن، إذ لا يبلغ في درجة التمكن، وقوته، مبلغ القسم السالف؛ كالأسماء: عمر، عثمان، مريم، عبلة ... وغيرها من الأسماء الممنوعة من الصرف؛ أي: الممنوعة من

---

1 وواضح أنه لا يدخل المبنيات مطلقاً.

2 ستجيء الإشارة لهذا في رقم 1 من هامش الصفحة التالية وكذلك في "ج" من ص 240.

3 يدخل تنوين العوض الأسماء غير المنصرفة؛ نحو: دوع، ليال، سواع، غواد، هواد،  
"كما سيجيء في ص 209" وقد يدخل الأسماء المنصرفة أيضاً، نحو: "كل"؛ و"بعض"؛

فيكون للعوض والصرف معا؛ لا لأحدهما. أما تنوين التنكير فالغالب دخوله على المبينات لإفادة تنكيرها. وقد يدخل على الاسم المعرب لهذا الغرض. كما سبق تفصيل هذا في باب: التنوين "ج 1 م 3 ص 33"، وكما سيجيء بعضه هنا وفي "ب" من ص 251.

4 عند غير ابن مالك، ومن وافقه.

(202/4)

أن يدخل عليها تنوين: "الصرف" الدال على "الأمكنية"، والمؤدي إلى خفة النطق، "لأن هذا التنوين يرمز إلى الأمرين المذكورين ويدل عليهما، كما أسلفنا".

وإنما كان هذا القسم "متمكنا غير أمكن"، لاشتماله على علامة واحدة، هي الإعراب، وبسببها كان محصورا في الأسماء المعربة وحدها. أما تنوين "الأمكنية" فلا يدخل هذا القسم. وبسبب حرمانه هذا التنوين، وامتناع دخوله، اقترب من الفعل والحرف؛ إذ صار شبيها بهما في حرمانهما التنوين، وامتناع دخوله عليهما.

وإذا امتنع دخول تنوين "الأمكنية" على الاسم الذي لا ينصرف امتنع، -تبعاً لذلك- جره بالكسرة؛ فيجر بالفتحة نيابة عنها<sup>1</sup>، بشرط ألا يكون مضافا، ولا مقترنا "بأل" 2 -مهما كان نوعها- فإن أضيفن أو اقترن "بأل" 3 وجب جره بالكسرة. -وهذا هو حكم الممنوع من "الصرف"، وسيجيء الكلام عليه<sup>4</sup>.

لكن كيف يمكن التمييز بين القسمين، والحكم على الاسم المعرب بأنه من القسم الأول "الأمكن" أو من القسم الثاني "المتمكن"؟

لقد اقتصر النحاة على وضع علامات مضبوطة تميز الاسم المعرب المتكن، وهو "الممنوع من الصرف"، وتدل عليه بغير خفاء ولا غموض، واكتفوا بها؛ لعلمهم أنها متى وجدت في اسم معرب كانت دليلا على أنه "لا ينصرف"، ومتى خلا منها كان فقدتها دليلا على أنه من القسم الأول: وهو: "المعرب الأمكن"، أي: "المعرب المنصرف".

فعلامه الاسم المعرب الذي لا ينصرف "وجودية"، وعلامة المعرب المنصرف، "عدمية؛ أي: سلبية". غير أن

---

1 إلا العلم الذي أصله جمع مؤنث سالم ثم صار علما منقولاً؛ فإنه يجوز إعرابه مصروفا كأصله، رفعا ونصبا، وجرا، ويجوز إعرابه كالممنوع.

- كما عرفنا في الصفحة السابقة، وكما سيجيء في: "ج" من ص 240 وفي 1 من ص 264.

2 و 3 أو ما يقوم مقامها "انظر "ب" ص 207".

4 في الصفحات التالية، ثم في ص 264 بعض لأحكام العامة المهمة.

(203/4)

---

العلامة الدالة على منع الاسم من الصرف قد تكون واحدة، وقد تكون اثنتين معا، لهذا كانت الأسماء الممنوعة من الصرف نوعان:

نوع يمنع صرفه في كل استعمالاته حين توجد فيه هذه العلامة الواحدة، ونوع يمنع صرفه بشرط أن توجد فيه علامتان معا 1 من بين علامات تسع. ومجموع النوعين أحد عشر شيئا:

---

1 يعبر النحاة عن هذا بقولهم: إن الاسم يمنع من الصرف لوجود علتين فيه، أو علة واحدة تقوم مقام علتين ...

والتعبير بعلتين ليس دقيقا؛ لأن كل علة واحدة لا بد لها من معلول واحد، فالعلتان لا بد لهما من معلولين حتما. فكيف يجتمع علتان على معلول واحد؟ فإن كانتا قد اشتركتا معا في إيجاد المعلول الواحد لم تكونا علتين، وإنما هما علة واحدة ذات جزأين اشتركتا معا في إيجاد هذا المعلول الواحد. اللهم إلا أن يكون مرادهم علتين، أي: عيين.

ويقولون في تعليل منع الاسم من الصرف كالما لا تطمئن إليه النفس، ولا يرتاح إليهما لعقل. نلخصه للمتخصصين، لإبانة ضعفه وتمافته، مع دعوتنا إلى نبذه وإهماله إهمالا تاما. يقولون:

إن التنوين الأصلي خاصة، خواص الأسماء، لا وجود له في الأفعال ولا الحروف. وإن الحرف كلها مبنية، وكذلك الأفعال، إلا المضارع في بعض حالاته. فالاسم إذا أشبه الحرف يبنى "كأن يشبهه في الوضع، أو في المعنى ... أو غيرهما من أنواع الشبه التي عرفناها في صدر الجزء الأول، باب: الإعراب والبناء". وإذا أشبه الاسم الفعل منع من الصرف؛ لأن الفعل أقل استعمالا من الاسم وأضعف شأنا منه؛ فلذلك حرم التنوين الذي هو علامة القوة، والوسيلة لخفة النطق. فإذا اقترب الاسم من الفعل وشابهه في الضعف فقد استحق مثله امتناع التنوين. أما سبب ضعف الفعل عندهم دون الاسم -

فأمران:

أحدهما: لفظي، وهو: أن الفعل متق من المصدر؛ فالفعل فرع، والاسم أصله، والفرع أضعف من الأصل.

ثانيهما: معنوي؛ وهو: أن الفعل محتاج دائما إلى الاسم في الإسناد، وليس كذلك الاسم، فإنه قد يسند إلى اسم مثله؛ ولهذا كان الاسم أخف لكثرة استعماله، والفعل أثقل لقلّة استعماله؛ والحاجة ضعف. فإذا وجد في الاسم ضعفتان معا لفظي ومعنوي، أو ضعف واحد آخر يقوم مقامها فقد شابه الفعل، واستحق منع التنوين، كما في مثل: "فاطمة" فقد وجد في هذا الاسم الضعف اللفظي، وهو علامة التأنيث؛ إذ التأنيث فرع التذكير، ووجد فيه الضعف المعنوي؛ وهو: العلمية التي هي فرع التنكير: "أما النوع الواحد من الضعف الذي يقوم مقام الاثنين فمحصور في: "ألف التأنيث" بنوعيهما؛ "المقصورة والممدودة": وفي "صيغة منتهى الجموع". فوجود ألف التأنيث في آخر الاسم هو علة لفظية، وملازماتها إياه في كل حالاته هي علة معنوية. وخروج صيغة منتهى الجموع عن أوزان الأحاد العربية علة لفظية؛ "إذ ليس في تلك الأحاد مفرد ثالث ألف بعدها حرفان أو ثلاثة إلا وأوله مضموم، كعذافر -للجمل القوي- والأسد، أو تكون ألفه عوضا عن إحدى ياءي النسب كيما وشام، وأصلهما يمي، وشامي =

(204/4)

---

أ- فالذي يُمنع صرفه لوجود علامة واحدة هو ما يكون مشتملا على: "ألف التأنيث المقصورة، أو الممدودة"، وكذلك ما يكون على وزن: "صيغة منتهى الجموع".

1- فالمقصورة ألف تحيء في نهاية الاسم المعرب، لتدل على تأنيبه، ومثلها الممدودة، إلا أن الممدودة لا بد أن يسبقها -مباشرة- ألف زائدة للمد؛ فتقلب ألف التأنيث همزة 1 ... ومن أمثلة المقصورة: "ذكرى" مصدر، نكرة للفعل: ذكر: بمعنى تذكر "و"رضوى" علم على جبل بالحجاز، بالمدينة"، و"جرحي؛ جمع: جريح" و"حبلى، وصف للمرأة الحامل ...".

وعند إعراب هذه الكلمات نقول في حالة الرفع: إنها مرفوعة بضمة مقدرة على الألف، وفي حالة النصب منصوبة بفتحة مقدرة على الألف، ونقول في حالة الجر: إنها مجرورة بفتحة مقدرة على الألف، نياية عن الكسرة، والتنوين ممتنع في كل الحالات - كما عرفنا.

وإنما تجر هذه الأسماء وأشباهاها، بالفتحة نيابة عن الكسرة بشرط خلو الاسم من "أل" 2  
ومن الإضافة. وإلا وجب جره بالكسرة.

---

= "بالياء المشددة" حذفت إحدى الياءين تخفيفاً، وجاءت الألف عوضاً عنها، وفتحت  
همزة شامي بعد سكونها ومدت؛ فصار يمانى وشامي. ثم أعل إعلال المنقوص "كوال،  
وراع" فصار يمان وشام - كما سيجيء في جمع التسكير - ومثلهما ثمان، فأصله: ثمني،  
نسبة إلى الثمن، فتح أوله تخفيفاً ثم حذفت إحدى الياءين ... إلى آخر ما مر، وغير  
ذلك مما لا تجاربه ولا توافقه صيغة منتهى الجموع ... ، أما العلة المعنوية في صيغة  
منتهى الجموع فدلالته على الجمع ... إلا غير هذا مما يقولون.  
وقولهم بادي التكلف والصنعة، لا يقوى على الفحص، وقد آن الوقت لإهماله نهائياً؛  
لأنه لا يثبت أمام الاعتراضات التي تتجه إليه من بعض النحاة القدامى والمحدثين. وقد  
عرضنا ملخص رأيهم في الجزء الأول "ص 34 م 3 عند الكلام على التنوين" ثم أوضحنا  
بعده أن التعليل الحق في "الصرف" وفي منعه هو: كلام العرب الأوائل، واستعمالهم  
الصحيح الوارد إلينا. والذي نحكيه.

1 لألف التأنيث بنوعيتها أوزان مشهورة، تضمنها الباب الخاص بالتأنيث. "وسياًتي في  
ص 585" وألف التأنيث الممدودة ليست في الحقيقة هي الممدودة، كما يتبين من  
الشرح السالف، إنما الممدود ما قبلها فوصفت بالمد ملاصقتها له؛ كما سيجيء في  
الزيادة ص 207.

2 أو ما ينوب عنها - كما يجيء في الصفحة الآتية - مهما كان نوع "أل" "كما سبق في  
ص 200 و 203".

(205/4)

---

ومن أمثلة الممدودة: "صحراء، وهي اسم نكرة"، و"زكريا، على إنسان"، و"أصدقاء،  
جمع صديق"، و"حمراء، وصف للشيء الأحمر المؤنث" ... ، وعند إعراب هذه  
الكلمات نقول: إنها مرفوعة بالضممة الظاهرة، ومنصوبة بالفتحة الظاهرة، ومجرورة  
بالفتحة الظاهرة نيابة عن الكسرة، بشرط خلو الاسم من "أل" ومن الإضافة؛ وإلا  
وجب جره بالكسرة - كما تقدم.

ومن هذه الأمثلة - وأشباهاها - يتبين أن ألف التأنيث بنوعيتها قد تكون في اسم نكرة؛

كذكرى وصحراء. وقد تكون في معرفة؛ كرضوى وزكرياء، وتكون في الاسم مفرد  
كالأمثلة السالفة، وفي جمع؛ كجرحي وأصدقاء، وقد تكون في اسم خالص الاسمية؛  
كرضوى وزكرياء؛ علمين، أو في وصف1؛ كحبلَى وحمراء ... وهي بنوعيتها تمنع الاسم  
في كل الحالات استعماله2 من تنوين الأمكنية، وتوجب جره بالفتحة، بدلا من الكسرة  
بشرط أن يكون مجردا من "أل" ومن الإضافة3 ...

---

1 المراد به هنا: الاسم الذي يغلب في استعماله ألا يكون علما، ولا مصدرا.

2 لأنها لا تفارقه مطلقا، "انظر رقم 2 من ص 264".

3 وفي هذه الألف بدالاتها المختلفة يقول ابن مالك:

فألف التأنيث مطلقا منع ... صرف الذي حواه، كيفما وقع-2  
"مطلقا: أي: بنوعيتها، في جميع حالاتهما؛ من ناحية أن كل واحدة تكون خاتمة في  
معرفة، أو نكرة، في مفرد أو جمع، في اسم أو صفة -ومعنى صرف: تنوين ...".  
يريد أن ألف التأنيث تمنع صرف الاسم الذي يشتمل عليها كيفما وقع هذا الاسم،  
أي: على أي حال كان عليه من التعريف، أو التنكير، أو الاسمية، أو الوصفية، أو  
الإفراد، أو الجمع ...

(206/4)

---

.....

---

زيادة وتفصيل:

أ- يقول النحاة: إن ألف التأنيث الممدودة، كحمراء، وخضراء -وغيرهما- كانت في  
أصلها مقصورة "أي: حمري، خضري ... " فلما أريد المد زيدت قبلها ألف أخرى.  
والجمع في النطق بين ألفين ساكنتين محال، وحذف إحداهما ينافي الغرض من ذكرها؛ إذ  
لو حذفت الأولى لضاع الغرض من المد، ولو حذفت الثانية لضاع الغرض من التأنيث،  
وقلب الأولى حرفا قريبا منها -وهو الهمزة- يفيد الغرض من المد؛ فلم يبق إلا قلب  
الثانية همزة تدل على التأنيث؛ كما كانت هذه الألف تدل عليه قبل انقلابها.  
ب- يمنع الاسم من الصرف بشرط ألا يكون مضافا، ولا مقرونا "بأل" مهما كان نوعها  
-كما عرفنا-1 ومثل "أل" ما يحل محلها عند بعض القبائل العربية، ومنه: "أم" التي هي

1 في ص 203 الأمور الطارئة التي تعارض وجود التنوين، ومنها: "أل".

(207/4)

2- وصيغة منتهى الجموع<sup>1</sup> هي: كل جمع تكسير بعد ألف تكسيره حرفان<sup>2</sup>، أو ثلاثة أحرف، بشرط أن يكون أوسط هذه الثلاثة حرفا ساكنا<sup>3</sup>، نحو: "معابد، أقارب، طبائع، جواهر، تجارب، دواب ..."، وكذلك "مناديل، عصافير، أحاديث، كراسي، تهاويل، ...".

ومن هذه الأمثلة -وأشباهها- يتضح أن صيغة منتهى الجموع قد تكون على وزن: "مفاعل"، و"مفاعيل"؛ كمعابد ومناديل. وقد تكون على أوزان أخرى ينطبق عليها وصف تلك الصيغة؛ كباقي الأمثلة السالفة.

"ملاحظة":

يجري على ألسنة فريق من النحاة أن صيغة منتهى الجموع هي؛ جمع التكسير المماثل لصيغة: "مفاعل"، و"مفاعيل". لكنهم يريدون بالمماثلة: أن الكلمة خماسية أو سداسية، والحرّف الأول مفتوح في الحالتين -سواء أكان ميما أم غير ميّم- وأن الثالث ألف زائدة، يليها كسر الحرف الأول من حرفين بعدها، أو من ثلاثة أحرف أوسطها ساكن ...

فليس المراد بالمماثلة أن تكون جارية على أسس الميزان الصرفي الأصيل الذي يراعى في صوغه عدد الحروف الأصلية والزائدة، وترتيبها، وحركاتها، وسكناتها، مع النطق بالحروف الزائدة كما وردت بنصها في الموزون، وإنما المراد عندهم هو: المماثلة في عد الحروف

1 سبب هذه التسمية موضح في: "ه" من ص 213.

2 وقد يكون أحد الحرفين مدغما في الآخر؛ نحو: خواص، عوام، دواب ...

3 وقد يكون الثاني الساكن ياء مدغمة في مثلها، بشرط وجود هذه الياء المشددة في المفرد أيضا. نحو: كراسي، قساوى "نوع من الطيور. المفرد: قمري" وبخاتي، "نوع من الإبل. المفرد: بختي". فليس من هذا ما يكون آخره ياء مشددة زائدة، للنسب أو لغيره: نحو: رباحي "نسبة إلى بلد" حوارى "ومن معانيه: الناصر". لأن هذه الياء المشددة

ليست في المفرد.

وقد خلت المراجع المتداولة كالصبان، والهمع، والتوضيح، والتصريح من اشتراط أن يكون الساكن حرف علة، وهو هنا الياء؛ ليصير بها الجمع على وزن "مفاعيل" واكتفت جميعا باشتراط سكونه. إلا أن "الخضري" في آخر باب: "جمع التكسير" نص على هذا صراحة، بقوله: "لا يقع بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف إلا وأوسطها ساكن معتل؛ كمصاييح". ١. هـ.

ويترتب على هذا أن تكون كلمة "أرادب" المجموعة الممنوعة من الصرف -وأمثالها- غير مشددة الياء، مع أن مفرداها. "إردب" بتشديد الباء، ومع أنها مضبوطة بالشكل في: "لسان العرب" بالتشديد ضبطا كتابيا فقط، بوضع شدة فوق الباء، خلافا لبعض المعاجم الأخرى. ويظهر أن ما قاله "الخضري" هو الأعم الأغلب، وأن غيره هو النادر الذي يقتصر فيه على السماع.

(208/4)

الأصلية والزائدة، وترتيبها، وحركاتها، وسكانتها، دون اعتبار لمقابلة الحرف الأصلي بمثله، ودون تمسك بالنطق بالحروف الزائدة نصا؛ فيقولون في "جواهر" إنها على وزن "مفاعل" -مثلا- وفي: "الأعيب" إنها على وزن: "مفاعيل" -مثلا- مع أن الوزن الصرفي الأصيل يوجب أن تكون الأولى على وزن: "فواعل"، والثانية على وزن: "أفاعيل"، فالأمر عند هذا الفريق مجرد اصطلاح يراعى في العمل به ما وضع له. والأحسن: الاقتصار على التعريف الأول؛ لعدم معارضته الميزان الصرفي الأصيل<sup>1</sup>. حكم صيغة منتهى الجموع:

وهو حكم غيرها من الأسماء الممنوعة من الصرف؛ فيجب تجريدتها من تنوين "الأمكنية"<sup>2</sup>، كما يجب جرّها بالفتحة نيابة عن الكسرة، بشرط ألا تكون مقترنة "بأل" وألا تكون مضافة. فترفع بالضمّة، وتنصب بالفتحة، وتجر بالفتحة أيضا، نيابة عن الكسرة، إلا إذا كانت مضافة أو مقترنة بـ"أل"؛ فتجر بالكسرة مباشرة<sup>3</sup>. ومن أحكامها: أنها إذا تجردت من "أل" و"الإضافة"، وكانت اسما منقوصا<sup>4</sup> مثل: دواع، جمع: داعية، وثوان، جمع: ثانية. وأصلهما:

---

1 اعترض بعض النحاة على التعريفين السابقين لصيغة منتهى الجموع، وعلى أنها



الصبيغة المماثلة لصبيغة: "مفاعل" ومفاعيل، ووضع تعريفا آخر يحوي شروطا سبعة. واعتراضه ضعيف، وتعريفه طويل معقد، ولا حاجة تدعو إلى تسجيله كما سجله بعض النحاة وشرح غامضه؛ ومنهم الخضري في حاشيته. والصبان.

2 وكذلك لا يدخلها تنوين التنكير - كما سيجيء في "ج" من ص 212- وقد يدخلها تنوين العوض كما أوضحنا "في رقم 3 من هامش ص 202" ولكنه نوع يخالف النوعين السابقين.

3 راجع "ج" من ص 212 ورقم 2 من ص 264. وقد اجتمع الصرف - بسبب وجود "أل" وعدمه في قولهم "للمواهب ضرائب، يدعها الموهوب من دمه، وعقله، ونبيله شعوره.

4 هو اسم المعرب الذي آخره ياء لازمة، غير مشددة، قبلها كسرة، مثل: هاد، راض مستقص، متعال ... وهذه الكلمات - وأشباهها - مختومة في أصلها بالياء الساكنة اللازمة التي حذفت بسبب محيئ التنوين - وقد سبق إيضاحه وتفصيل الكلام على أحكامه مختلفة في ج 1 ص 124 م 15.

(209/4)

---

دواعي، وثواني". كان الأغلب 1 - هنا - أن تحذف يائها، ويحيئ التنوين عوضا عنها 2. وتبقى الكسرة قبلها في حالتي الرفع والجر. أما في حالة النصب فتبقى الياء، وتظهر الفتحة عليها بغير تنوين؛ نحو: "للرحلات دواع تحتمها. وما عرفت لإغفالها من دواع. فعلى أهل النشاط، والرغبة في المعرفة والتجربة أن يجيبوا دواعي الارتجال؛ والتنقل بين مشارق الأرض ومغاربها ... " فتكون مرفوعة بضمة مقدرة على الياء المحذوفة، ومنصوبة بالفتحة الظاهرة، ومجرورة بفتحة على الياء المحذوفة، ومنصوبة بالفتحة الظاهرة، ومجرورة بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة، نيابة عن الكسرة والتنوين المذكور في حالتي الرفع والجر عوض عن حرف الياء 3.

فإن كنت سما منقوصا مقترنا بأل، أو مضافا واجب أن تبقى يائها في كل الحالات، غير أنها تكون ساكنة في حالتي الرفع والجر وتقدير عليها الضمة والكسرة، وتكون متحركة بالفتحة الظاهرة في حالة النصب، نحو: من الثواني تكون الساعات والأيام؛ فليس العمر إلا الثواني التي نستهيئ بها. وليست الثواني إلا قطعا من الحياة نفقها، ونحن عنها غافلون.

ومثل: دواعي الخير والشر كثيرة، تكاد تخلط إلا على العاقل الأريب؛ فإنه يميز دواعي الخير، ويستجيب لها سريعا، ويدرك عاقبة الشر، ويفر من دوايعه4 ...

---

1 ويحسن الاقتصار عليه -انظر "ا" من الزيادة، ص212.

2 لأن تنوين العوض غير ممنوع هنا، بخلاف تنوين الأمكنية - كما سبق في باب التنوين، ج1 م3 ص32.

3 انظر رقم 3 من ص266.

4 مما تقدم يتبين أن المنقوص الذي هو صيغة منتهى جموع، والمنقوص المفرد، يتشابهان عند تجردهما من "أل" والإضافة في وجوب حذف الياء رفعا وجرا، وبقائها مع ظهور الفتحة عليها في حالة النصب، ورفعهما بضمة مقدرة على الياء المحذوفة، كما يتشابهان في وجود التنوين رفعا وجرا.

ويختلفان بعد ذلك في أن المنقوص المفرد المجرد من "أل والإضافة" يلحقه التنوين في حالة النصب أيضا. وتنوينه عند حذف يائه رفعا وجرا فقط - كما سبق - وتنوينه "عوض" عن الياء المحذوفة، وليس تنوين "أمكنية" ولا يجوز تنوينه في حالة النصب. ويختلفان كذلك في الجر؛ فالمفرد يجر بالكسرة المقدرة على الياء المحذوفة أما الآخر فيجر بفتحة =

(210/4)

---

.....

---

= على الياء المحذوفة؛ لأنه ممنوع من الصرف.

ويختلفان كذلك في أن حذف الياء في صيغة منتهى الجموع هو للخفة، أو للتخلص من التقاء الساكنين -على خلاف في ذلك- أما في المفرد فللتخلص من التقاء الساكنين، بيان هذا ما يقولون في كلمة منقوصة للمفرد، مثل: "داع"، وأن أصلها: "داعي" "داعين" استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة؛ فصارت الكلمة: "داعين"، التقى ساكنان لا يصح هنا التقاؤهما: الياء والتنوين المرموز له بالنون الساكنة؛ حذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين، فصارت: داع "داعين".

أما في كلمة هي منتهى الجموع؛ مثل: "دواع" فأصلها: دواعي "دواعين" فعل اعتبار أن

حذف الياء سابق على منع الصرف، استثقلت الضمة على الياء فحذفت؛ فصارت: دواعين؛ التقى ساكنان الياء والتنوين المرموز له بالنون الساكنة؛ فحذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين؛ فصارت الكلمة: دواع "دواعن". ثم حذف التنوين؛ لأن الكلمة ممنوعة من الصرف، وحل محله تنوين آخر؛ ليكون عوضا عن الياء المحذوفة، وليمنع رجوعها عند النطق، فصارت: "دواع".

أما على اعتبار أن الحذف متأخر عن منع الصرف فالأصل: "دواعي" "دواعين" حذف التنوين لمنع الصرف؛ فصارت الكلمة: "دواعي" استثقلت الضمة على الياء فحذفت، ثم حذفت الياء طلبا للخفة، وجاء تنوين آخر للعوض عنها، ولمنع رجوعها. "هكذا يقولون، وقد أوضحنا ما فيه بإسهاب في ج 1 ص 24 م 3 كما أوضحنا هناك ما يحسن الأخذ به"، وكل ما سبق هو في المنقوص الخالي من "أل والإضافة".

فإن كان المنقوص بنوعيه -المفرد والجمع المتناهي- مضافا أو مقرونا بأل، فالحكم واحد؛ هو منع تنوينه، وعدم حذف يائه. ويرفع بضمة مقدرة على الياء، وينصب بفتحة ظاهرة عليها، ويجر بكسرة مقدرة عليها.

"ملاحظة": يقول الصبان في آخر هذا الباب ما نصه:

"لو سميت بالفعل: "يغزو" و"يدعو" ورجعت بالواو للياء؛ أجريته مجرى "جوار" وتقول في النصب: رأيت يرمي ويغزي. قال بعضهم: وجه الرجوع بالواو للياء ما ثبت أن الأسماء المتمكنة ليس فيها ما آخره واو قبلها ضمة؛ فتقلب الواو ياء، ويكسر ما قبلها. وإذا سميت بكلمة: "يرم" من "لم يرم" رددت إليه ما حذف منه، ومنعته من الصرف: "تقول: هذا يرم، ومررت بيرم، والتنوين للعوض، ورأيت يرمى. وإذا سميت بكلمة: "يغز" من قولنا: "لم يغز" قلت: هذا يغز، ومررت بيغز، ورأيت يغزي. إلا أن هذا يراد إليه الواو، وتقلب ياء؛ لما تقدم، ثم يستعمل استعمال "جوار"....". ا. هـ.

وقد نقلنا كلام الصبان هذا في الجزء الأول م 16 ص 146 ونقلنا: إن فيه فوق التخييل البعيد ما يستدعي التوقف بل الإهمال؛ إذ يؤدي الأخذ به اليوم إلى تغيير صورة العلم تغييرا يوقع في اللبس والإبهام، واضطراب المعاملات -ولهذه المسألة صلة بما سيجيء في ص 247 وهو: "العلمية ووزن الفعل".

زيادة وتفصيل:

أ- قلنا 1 إن حكم المنقوص من صيغ منتهى الجموع إذا كان مجردا من "أل" والإضافة هو في الأغلب الذي يحسن الاقتصار عليه -حذف يائه رفعا وجرا، مع بقاء الكسرة قبلها، ومجيء التنوين عوضا عنها ...

وإنما كان هو الأغلب لأن بعض العرب 2 يقلب الكسرة قبل الياء فتحة؛ فتقلب الياء ألفا بشرط أن يكون وزن المنقوص كوزن إحدى الصيغ الأصلية لمنتهى الجموع، والكثير أن يكون مفردة اسما محضا على وزن: "فعلاء" الدالة على مؤنث ليس له -في الغالب- مذكر: كصحراء وصحار؛ وعذراء وعذار؛ فيقول فيهما: صحارى، وعذارى ... ، رفعا، ونصبا، وجرا، بغير تنوين؛ نحو: "في بلادنا صحارى واسعة، إن صحارى واسعة تحيط ببلادنا، تحوي كنوزا نفيسة من المعادن المختلفة، وقد اتجهت العزائم إلى تعمير صحارى لا حدود لها على جانبي وادنيا الحصيب" ... ، فكلمة "صحارى" اسم مقصور، ممنوع من الصرف.

وفي بعض اللهجات العربية تثبت ياء المنقوص في كل أحواله، وتكون ساكنة رفعا وجرا، وتظهر عليها الفتحة نصبا.

ب- صيغة منتهى الجموع لا تكون في اللغة العربية إلا جمع تكسير بالوصف السالف 3، أو منقولة عنه. ولا تكون لمفرد بالأصالة.

أما كلمة "سراويل" مرادا بها: الإزار المفرد، فهي أعجمية الأصل 4 ... وهي اسم مؤنث في جميع استعمالاتها؛ تقول: هذه سراويل قصيرة لبسها السباح.

ج- وصيغة منتهى الجموع -في كل الاستعمالات- تمنع الاسم من

1 في ص 209.

2 كما سيجيء في ص 268 -وانظر ما يتصل بهذا في رقم 20 من ص 657 باب: جمع التكسير.

3 في ص 208.

4 كما سنعرف في ص 214، حيث البيان المفيد عن الملحقات بصيغة منتهى الجموع.

تنوين "الأمكنية" وتنوين "التنكير" 1 سواء أكان الاسم علما أم غير علم، فلو سمي إنسان باسم على وزن صيغة من صيغها فإنه يمنع من الصرف، لشبه منتهى الجموع؛ لأن مدلولها في هذه الصورة مفرد لا جمع تكسير. وذلك المنع بشرط ألا يكون مضافا، ولا مقرونا بأل - كما تقدم.

د- عرفنا 2 أن مثل: كراسي، قماري، بخاتي ... ممنوعة من الصرف بالتفصيل السالف. فإذا نسب إليها حذفت هذه الياء المشددة "التي هي في الجمع وفي مفردة" وحل محلها ياء أخرى مشددة، من نوع آخر؛ هي ياء النسب، ولا يمنع الاسم من الصرف مع ياء النسب 3 ...

هـ- تسمى صيغة منتهى الجموع: بالجمع المتناهي أيضا، لانتهاى الجمع إليها؛ فلا يجوز أن يجمع بعدها مرة أخرى. بخلاف كثير غيرها من جموع التكسير فإنه يجمع، نحو: أنعام، وأكلب، يجمعان على: أناعم، وأكالب 4.

1 سبقت الإشارة لهذا في رقم 2 من هامش ص 209.

2 في ص 208 ورقم 3 من هامشها.

3 راجع ما يختص بهذا في باب النسب - في 1 من ص 715.

4 كما في: المصباح المنير، أيضا.

(213/4)

حكم ملحقاها:

ليس الحكم السابق خاصا بصيغة منتهى الجموع الأصلية - وهي نوع من جمع التكسير، كما عرفنا - ولا مقصورا عليها وحدها، وإنما يشملها ما ألحق بها 1. والملحق بها هو: "كل اسم جاء وزنه ماثلا لوزن صيغة من الصيغ الخاصة بها مع دلالة على مفرد. سواء أكان هذا الاسم عربيا أصيلا، أم غير أصيل، علما أم غير علم، مرتجلا 2 أم منقولاً". فمثال العلم العربي المرتجل الأصيل: "هوازن"؛ اسم قبيلة عربية، ومثال العلم المعرب: "شراحيل" وقد استعمله العرب علما، سمي به عدة رجال ... ومن الأعجمي المعرب الذي ليس علما "سراويل" - بصورة الجمع - اسم، نكرة، مؤنث،

للإزار المفرد3 ...

ومثال الأعلام المرتجلة في العصور الحديثة: "كشاجم4 علم رجل، و"بهادر" علم مهندس هندي، و"صنافير"، علم قرية مصرية، وكذا

1 اكتفى ابن مالك في الكلام على صيغة الجموع بقوله:

وكن لجمع مشبه. "مفاعلا" ... أو: "المفاعيل" بمنع كافلا-10

التقدير: كن كافلا -أي: قائما منفذا- لجمع مشبه "مفاعل أو مفاعيل"، بمنع الصرف.

وليس من اللازم أن يكون جمعا حقيقة؛ فقد يكون اسما على وزن الجمع. وإنما ذكر

الجمع للتمثيل. وليته قال: "ولكن للفظ" والذي يشبه "مفاعل ومفاعيل" هو ما كان

مثلهما في عدد الحروف وحركاتها وسكناتها، سواء أكان مبدوءا بالميم أم بغيرها، فليس

المراد، "الميزان الصرفي الحقيقي" كما شرحنا -في ص208.

ثم تكلم على حكم صيغة منتهى الجموع إذا كانت اسما منقوصا، كالجواري؛ فقال:

وذا اعتلال منه كالجواري ... رفعا وجرا أجره كسارى-11

أي: أجر عليه ما تجربيه على سار، "وأصله: ساري، اسم فاعل منقوص، فعله: سرى؛

إذا سافر ليلا"، من حذف يائه رفعا وجرا عند تنوينه، وبقيائها في حالة النصب، وترك

التفصيل الضروري لهذا، وقد عرضناه.

2 العلم المرتجل: ما وضع أول أمره علما، ولم يستعمل من قبل العلمية في معنى آخر،

"وقد سبق تفصيل الكلام عليه في باب العلم ج1 ص312 م22".

3 لهذا إشارة في "ب" من ص212.

4 بفتح الكاف. ويجوز فيها الضم؛ فيخرجها عن أوزان صيغة منتهى الجموع، وبالضم

يشتهر شاعر عباسي.

(214/4)

"أعانيب". فكل اسم من هذه الأسماء -ونظائرها- يعتبر ملحقا بصيغة منتهى الجموع

يجري عليه حكمها، بشرط أن يكون دالا على مفرد، وجاريا على وزن من أوزانها1 -

كما سبق- لا فرق في هذا بين العلم، "وهو الأكثر"، وغير العلم. ويقال في إعرابه: إنه

ممنوع من الصرف؛ لأنه مفرد على وزن صيغة منتهى الجموع، أو: لأنه مفرد ملحق

بها2 ... أما هي فممنوعة أصالة، كما أسلفنا؛ لدالاتها على الجمع حقيقة.

وإنما كانت تلك الألفاظ -ومنها سراويل- ملحقات لأنها تدل على مفرد، مع أن صيغتها صيغة منتهى الجموع، وهذه لا يتكون في العربية إلا لجمع أو منقول من جمع. فما جاء على وزنها لمفرد فإنه من الصرف للمشابهة "أي: المماثلة" بين الوزنين. بالرغم من دلالة على مفرد.

1 في هذا يقول ابن مالك:

و"لسراويل" بهذا الجمع ... شبه اقتضى عموم المنع-12

وإنه به سمي أو بما لحق ... به، فالانصراف منه يحق-13

يريد: أن لكلمة "سراويل" وهي اسم على صورة الجمع شبه بصيغة منتهى الجموع؛ لأن "سراويل" -مع دلالتها على اسم مفرد مؤنث- جارية على وزن أحد الجموع، فاقترض هذا الشيع منعها من الصرف منعاً عاماً "أي: يشمل كل حالاتها التي تكون فيها دالة بصيغتها على المفرد وحده، كما يرى بغض اللغويين، أو عليه حيناً وعلى الجمع الذي مفرده "سرواله" حيناً آخر؛ كما يرى غيرهم".

ثم قال بعد ذلك: إن به سمي -أي: بصيغة الجمع المتناهي- وصار علماً على شيء فإنه يحق منه هذا المسمى من الانصراف، أي: من الصرف ... يريد أن كل ما سمي بالجمع المتناهي أو بما لحق بالجمع المتناهي يمنع من الصرف؛ سواء أكان علماً مرتجلاً أم منقولاً، عربياً أو أعجمياً ...

2 إذا كانت صيغة منتهى الجموع الأصلية، "نحو: مكارم"، أو ما لحق بها، "نحو:

شراحيل" -علماً على مفرد، فما سبب منعها من الصرف؟ أهو مجيء العلم على وزن مماثل الأوزان صيغة منتهى الجموع. أم هو العلمية وشبه العجمة؛ لأن هذا الاسم علم، وليس بين أوزان المفرد العربي الأصل ما يكون على هذا الوزن ... ؟ رأيان..

ويقول سيبويه: إذا طرأ على العلم الموازن صيغة منتهى الجموع ما يقتضي تنكيره، وزوال علميته فإنه يظل ممنوعاً من الصرف، لبقاء صورة الجمعية، وشكلها. ويقول غيره: لا يمنع من الصرف؛ لأنه كان ممنوعاً منه للعلمية القائمة مقام الجمعية، أو للعلمية وشبه العجمة وقد زالت علميته.

والصواب والأيسر رأي سيبويه ومن معه. وبهذا تكون صيغة منتهى الجموع وما لحق بها ممنوعة من الصرف دائماً باطراد، في جميع حالاتها. حتى الحالة التي تكون فيها علماً لمفرد ثم زالت علميته ...

ب- الذي يمنع صرفه لوجود علتين معا:

لا بد أن تكون إحدى العلتين المجتمعتين معنوية، والأخرى لفظية. وتنحصر العلة المعنوية في "الوصفية" وفي "العلمية"<sup>1</sup> وينضم لكل واحدة منهما علة أخرى لفظية لا بد أن تكون من بين العلل السبع الآتية -دون غيرها-<sup>2</sup> وهي: "زيادة الألف والنون، وزن الفعل، العدل، التكريب، التأنيث، العجمة، ألف الإلحاق". فينضم للوصفية إما زيادة الألف والنون، وإما وزن الفعل، وإما العدل. وينضم إلى العلمية إما واحدة من هذه الثلاث، وإما التركيب، أو التأنيث، أو العجمة، أو ألف الإلحاق. فالعلل "كما يسميها النحاة" تسع معينة، ليس فيها علة معنوية إلا الوصفية والعلمية. أما السبعة الباقية فلفظية<sup>3</sup>، لا تصلح واحدة منها لمنع الصرف، إلا إذا انضمت إليها إحدى العلتين المعنويتين.

فالاسم يمنع من الصرف: للوصفية مع زيادة الألف والنون، أو الوصفية مع وزن الفعل -أو الوصفية مع العدل.

وكذلك يمنع من الصرف للعلمية مع الزيادة. أو العلمية مع وزن الفعل. أو العلمية مع العدل، أو العلمية مع التركيب، أو العلمية مع التأنيث، أو العلمية مع العجمة، أو العلمية مع ألف الإلحاق. وفيما يلي البيان:

1 سواء أكان العلم للشخص أم للجنس - كما سبق في الجزء الأول، باب: العلم.  
2 اشترطنا أن تكون العلامتان محصورتين فيما سيذكر هنا؛ لأنه قد يوجد في الاسم المعرب علامتان: إحداهما لفظية والأخرى معنوية ويجب صرفه مع وجودهما. وسبب صرفه أن إحداهما ليست معتبرة في منع الصرف، ولا معدودة من أسبابه، كما في كلمة: "أجيمال" تصغير: "أجمال" جمع تكسير لجم. فإن "أجيمالا" مصروفة بالرغم من اشتمالها على علمتين، إحداهما: معنوية، هي: التصغير الذي يعد فرعا للتكبير، والأخرى لفظية، وهي الجمع الذي يعتبر فرعا للإفراد. مثل هذا يقال في "حائض وطامث" فإنهما مصروفتان حتما مع اشتمالها على علتين غير معتبرتين؛ هما: لزوم التأنيث والوصف.

هذا، والسبب الحق في الصرف استعمال العرب ليس غير؛ فإنهم قصرُوا الممنوع من الصرف على ما سردناه. أما ما يذكره النحاة غير هذا من التعليقات فمرفوض.

3 حتى التأنيث المعنوي في مثل: سعاد - زينب - مي ... فإنه يعتبر في هذا الباب علة



لفظية؛ لظهور أثره في اللفظ بتأنيث الفعل له، وعودة الضمير عليه مؤنثا - كما سيجيء  
في رقم 1 من هامش ص 236.

(216/4)

المسألة 146:

الكلام على الاسم الممنوع من الصرف للوصفية 1 وما ينضم إليها وجوبا من إحدى  
العلل الثلاث:

1- يمنع الاسم من الصرف للوصفية مع زيادة الألف والنون إذا كان على وزن  
"فعلان" - بفتح الفاء وسكون العين - بشرطين: أن تكون وصفيته أصيلة "أي: غير  
طارئة"، وأن يكون تأنيثه بغير التاء؛ إما لأنه لا مؤنث له؛ لاختصاصه بالذكر، وإما لأن  
علامة تأنيثه الشائعة بين العرب ليست تاء التأنيث، كأن يكون، بألف التأنيث ... ،  
فمثال ما ليس له مؤنث: "لحيان" 2، لكبير اللحية. ومثال الآخر عطشان، غضبان،  
سكران، ريان ... ؛ فإن أشهر مؤنثاتها 3: عطشى، غضبى، سكرى، ربا ... 3 ومن  
الأمثلة قولهم: "كان أبو بكر لحيان 2، تزيد له حيته وقارا، وهيبة.

1 ليس المراد بالصفة أو الوصف هنا النعت، وإنما المراد بعض الأسماء المشتقة التي  
ليست أعلاما، "وقد سبق تعريف الاسم المشتق، وبيان مدلوله في ج 3 ص 144  
م 98".

2 و 2 على وزن "فعلان" "مفتوح الأول" كما في المراجع النحوية المتداولة، وزاد  
الصبان فقال إنه على وزن: "رخمان".

3 و 3 يشترط أكثر النحاة ألا يكون المؤنث على: "فعلانة" ويمثلون للمستوفي الشرط:  
بعطشان وغضبان، وسكران ... مع أن كتب اللغة - كالقاموس - تأتي للثلاثة بمؤنث  
مختوم بالتاء، ومؤنث آخر ليس مختوما بها. فلا مناص من حمل الشرط النحوي على  
الأكثر الأغلب في: "فعلان"؛ بأن يتجرد مؤنثه من التاء في المشهور إن تعددت مؤنثاته.  
وبهذا يصرح ابن جني في كتابه: "المحتسب" - ج 2 ص 72 - حيث يقول ما نصه: "يقال  
رجل سكران، وامرأة سكرى؛ كغضبان وغضبى. وقد قال بعضهم: "سكرانة"، كما قال  
بعضهم: "غضبانة". والأول أقوى وأفصح...". ا. هـ.

"ملاحظة هامة": أخذ المجمع اللغوي القاهري بالمذهب الكوفي، ولغة بني أسد في إلحاق

تاء التأنيث جوازا بكلمة "سكرانة" ونظائرها. وقرار الجمع، وما يتصل به من مذكرات وتقارير مدون في ص 83 و 91 من المجلد الشامل للبحوث والمحاضرات التي أُلقيت في مؤتمر الدورة الثانية والثلاثين المنعقد ببغداد سنة 1965 وفيما يلي نص القرار كما قدمته اللجنة المختصة، وواف عليه أغلبية المؤتمرين، وأخذ به الجمع هائيا:

"إن تأنيث "فعالن" بالتاء لغة في بني أسد "كما في الصحاح" -أو لغة بني أسد "كما في المخصص" وقياس هذه اللغة صرفها في انكرة؛ "كما جاء في شرح المفصل". والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ وإن كان غير ما جاء به خيرا، "كما في قول ابن جني"، لذا يجوز أن يقال: "عطشانة وغضبانة، وأشباهها؛ ومن ثم يصرف "فعالن" وصفا، ويجمع "فعالن" ومؤنثة "فعالنة" جمع تصحيح". ا. هـ.

(217/4)

---

كثير الصمت، وافر الحلم. وما رآه الناس غضبان إلا حين يحمد الغضب". وقوله عليه السلام: "ليس بمؤمن من بات شعبان ريان، وجاره جائع طاو".

فإن كان الغالب المسموع على مؤنثه وجود تاء التأنيث في آخره لم يمنع من الصرف؛ نحو: "سيفان، للرحل الطويل الممشوق القامة" و"مصان، للرجل اللئيم"؛ فإن مؤنثهما الشائع: سيفانة ومصانة. وكذلك إن كانت وصفيته غير أصيلة؛ فإنه لا يمنع من الصرف؛ ككلمة: "صفوان" في قولهم: "بئس رجل صفوان قلبه". وأصل الصفوان: الحجر.

وإذا زالت الوصفية وحدها وسمى بهذا الاسم؛ بأن صار علما مزيذا بالألف والنون؛ كتسمية رجل بغضبان، أو بعطشان فإنه يظل على حاله ممنوعا من الصرف؛ لأن الوصفية التي زالت حل محلها العلمية الجديدة؛ وبانضمام العلمية الجديدة إلى الزيادة يجتمع في الاسم العلتان المؤديتان إلى منعه من الصرف<sup>1</sup>.

2- ويمنع الاسم من الصرف للوصفية مع وزن الفعل<sup>2</sup> بالشرطين السالفين

---

1 وفي الكلام على الوصفية مع زيادة الألف والنون يقول ابن مالك -بعد كلامه على ألف التأنيث أول الباب:

وزائدا "فعالن" في وصف سلم ... من أن يرى بناء تأنيث ختم-3

"المراد بزائدي "فعالن": الألف والنون والزائدتان في آخره". يقول: إن الاسم يمنع من

الصرف إذا اشتمل على الألف والنون الزائدتين بشرط أن يكون وصفا لا يختتم آخره  
بناء التأنيث عند تأنيثه؛ فلا بد أن يسلم آخره عند التأنيث من هذه التاء، إما لأنه  
وصف خاص بالرجال، فلا مؤنث له، وإما لأن الغالب على مؤنثه أن يكون بألف  
التأنيث -وقد سردنا الأمثلة لكل.

2 سواء أكان الوزن خاصا بالفعل، نحو: أجمل - أشرف - أم على وزن مشترك بين  
الأسماء والأفعال ولكن الفعل به أولى لغلبته في الفعل، أو لدلالته على معنى في الفعل  
دون الاسم؛ نحو: أحيمر، وأفيضل، "تصغير: أحمر، وأفضل" فهما على وزن: "أبيطر"  
وهو وزن في الأفعال أكثر. والهمزة في أولهما لا تدل على شيء، مع أنها في الفعل:  
"أبيطر" تدل على المتكلم. لما سبق وجب مع "أحيمر وأفيضل" من الصرف -"انظر  
الكلام على لفظ "أعلى" المصغر في ص 266 أو كسره، للقوي السمع" فإنها أوصاف  
أصلية على وزن للفعل، ولكنه وزن مشترك بين الأسماء والأفعال لا يتغلب فيه جانب  
الفعل.

(218/4)

---

"وهما: ألا يكون مؤنثه الشائع بالتاء، وألا تكون وصفيته طارئة غير أصيلة". ويتحقق  
الشرطان في الوصف الذي على وزن "أفعل"، ومؤنثه "فعلاء، أو فعلى"؛ نحو: أحمر  
وحمرء - أبيض وبيضاء - أجمل وجملاء<sup>1</sup>، ونحو: أفضل وفضلى، وأحسن وحسنى.  
وأدنى ودنيا ... فهذه الألفاظ - وأشباهها ممنوعة من الصرف. لتتحقق الشرطين.  
فإن كان الوصف مؤنثه بالتاء لم يمنع من الصرف، نحو: "أرمل" في قولنا: عطفت على  
رجل أرمل "بالكسرة مع التنوين"، أي: فقير؛ لأن مؤنثه أرملة.  
وكذلك ينصرف الوصف إذا كان وصفيته طارئة "أي: ليست أصيلة"، نحو "أرنب" في  
قولنا: مررت برجل أرنب "بالكسرة مع التنوين، أي: جبان". فالوصف منصرف -  
بالرغم من أن مؤنثه لا يكون بالتاء في الأغلب - لأن وصفيته طارئة، سبقتها الاسمية  
الأصيلة، للحيوان المعروف.

ومما فقد الشرطين معا كلمة: "أربع" في مثل: قضيت في النزهة ساعات أربعاً؛ لأن  
مؤنثها يكون بالتاء؛ فتقول: سافرت أياماً أربعاً؛ ولأن وصفيتها طارئة عارضة؛ إذ الأصل  
السابق فيها أن تستعمل اسماً للعدد المخصوص في نحو: والخلفاء الراشدون أربعة".  
ولكن العرب استعملتها بعد ذلك وصفاً<sup>2</sup>؛ فوصفيتها ليست أصيلة سابقة. وبسبب

فقد الشرطين وجب صرف الكلمة في جميع استعمالاتها.  
ومن أمثلة الوصفية الطارئة التي لا يعتد بها في منع الاسم من الصرف كلمات أخرى؛  
مثل: "أجلد"، للصقر "وأخيل"، لطائر فيه نقط تخالف

---

#### 1 قال الكسائي مستدلاً:

فهي جملاء كبدر طالع ... بذت الخلق جميعا بالجمال  
2 لا يجوز في كلمة: "أربع" منع الصرف؛ سواء أكانت الوصفية ملحوظة أم غير  
ملحوظة: إذ إن مؤنثها بالتاء؛ فالشرط الثاني مفقود دائماً؛ فلا يصح منعها من  
الصرف.

وإذا كانت كلمة "أربع" مستعملة في الوصفية العارضة، فمعناها يشمل أمرين، ذوات،  
وعدد. أي: ذوات معناها العدد المخصوص، والكمية المخصوصة؛ "كما هو الشأن في  
المشتقات؛ كضارب، فإنه يفيد أمرين: الذات والمعنى الذي هو الضرب". أما إذا كانت  
مستعملة في مجرد العدد فمعناها الكمية العددية المخصوصة، دون دلالة على ذات -  
وقد شرحنا- في رقم 1 من هامش ص 217 المراد هنا من الصفة، كما شرحنا دلالة  
المشتق على الذات والصفة في الجزء الثالث.

(219/4)

---

في لونها سائر البدن "وأفعى"، للحية. فكل هذه، وما شابهها، أسماء بحسب وضعها  
الأصلي لتلك الأشياء؛ ولهذا تصرف.  
وقد يصح في هذه الكلمات -ولا يدخل فيها كلمة: أربع- منعها من الصرف على  
اعتبار أن معنى الصفة يلاحظ فيها، ويمكن تخيله مع الاسمية، وقد وردت ممنوعة من  
الصرف في بعض الكلام الفصيح، فالأجلد: يلحظ فيه القوة؛ لأنه مشتق من الجدل  
"بسكون الدال" بهذا المعنى. والأخيل: يلحظ فيه التلون؛ لأنه من الخيلان، بهذا المعنى.  
والأفعى: يلحظ فيها الإيذاء الذي اشتهرت به، واقترن باسمها 1، وعلى أساس التخيل  
والملاحظة المعنوية مع السماع يجوز منع الصرف. ولكن الأنسب الاقتصار على صرف  
هذه الأسماء: لغلبة الاسمية عليها.

وهناك ألفاظ وضعت أول نشأتها أوصافاً أصلية، ثم انتقلت بعد ذلك إلى الاسمية  
المجردة 2 وبقيت فيها، فاستحقت منع الصرف بحسب أصلها الأول الذي وضعت عليه؛

لا بحسب حالتها الجديدة التي انتقلت إليها؛ مثل: "أدهم" للقيد<sup>3</sup>؛ فإنه في أصل وضعه وصف للشيء الذي فيه دهمه، "أي: سواد"، ثم انتقل منه؛ فصار اسماً مجرداً للقيد؛ ومثل: "أرقم"؛ فإنه في أصل وضعه وصف للشيء المرقوم، "أي: المنقط" ثم انتقل منه فصار اسماً للثعبان الذي ينتشر على جلده النقط البيض والسود. ومثل: "أسود" فأصله وصف لكل شيء أسود، ثم انتقل منه؛ فصار اسماً للثعبان المنقط بنقط بيض وسود، ومثل: "أبطح" وأصله وصف للشيء المرقى على وجهه: ثم صار اسماً للمكان الواسع الذي يجري فيه الماء بين الحصى الدقيق، ومثل: "أبرق"، وأصله وصف لكل شيء لامع براق، ثم صار اسماً للأرض الخشنة التي تختلط فيها الحجارة والرمل والطين. وقد يجوز صرف هذه الأسماء على اعتبار أن وصفيتها الأصلية السابقة قد زالت بسبب الاسم الطارئة. ولكن الاختصار على الرأي الأول أنسب. ويفهم مما سبق - في غير كلمة: أربع-4 أن الوصفية الأصلية الباقية

- 
- 1 يرى بعض النحاة أن "أفعى" لا مادة لها في الاشتقاق. ويرى آخرون -بحق- أنها مشتقة من فعوة السم، أي: شدته.
  - 2 الخالية من الوصفية والعلمية.
  - 3 المصنوع من الحديد.
  - 4 لما سبق في رقم 2 من هامش الصفحة الماضية.

(220/4)

---

لا يصح إغفالها في منع الصرف. أما الوصفية الأصلية التي زالت محلها الاسم الطارئة المجردة؛ فيصح أن يلاحظ كل منهما عند منع الصرف أو لا يلاحظ؛ بمعنى أنه يجوز -عند وجود إحداهما مع العلة الثانية- صرف الاسم ومنعه من الصرف، بشرط تحقق الشرط الثاني. "وهو ألا يكون تأنيث الوصف بالتاء ..."، وأن الأفضل الاختصار على حالة واحدة؛ فالصرف أفضل إن كانت الاسم هي الأصلية، والوصفية هي الطارئة. والمنع أولى؛ إن كانت الوصفية هي الأصلية والاسمية هي الطارئة. وفي مراعاة هذه الأفضلية مسايرة للسبب العام في منع الصفة من الصرف، وتيسير في الاستعمال<sup>1</sup> ...

وإذا سمي بهذا الوصف زالت عنه الوصفية، وحل محلها العلمية؛ فيجتمع فيه العلمية

ووزن الفعل؛ وهما علتان يؤدي اجتماعهما إلى منع صرفه؛ كتسمية رجل: أرقم -أو: أسود2:

1 وفي الوصفية الأصلية والطارئة وما يتبع هذا يقول ابن مالك:  
ووصف أصلي ووزن أفعلا ... ممنوع تأنيث بتا؛ كأشعلا-4  
يريد: أن الاسم يمنع من الصرف للوصف الأصلي مع وزن "أفعل" -وهو وزن الفعل-  
الممنوع تأنيثه بالتاء. ومثل للمستوفي الشروط بلفظ: "أشبل"؛ تقول طفل أشبل، وطفلة  
شبللاء. "والشبهل: تغير لون بياض العين فيختلط بالحمرة. أو الزرقة".  
ثم انتقل بعد ذلك للكلام على الوصفية الطارئة والاسمية الطارئة، وحكمهما، والتمثيل  
لها، فقال:

وألغين عارض الوصفية ... كأربع، وعارض الاسمية-5  
فالأدهم: "القيد" لكونه وضع ... في الأصل وصفا -انصرافه منع-6  
وأجدل، وأخيل، وأفعى ... مصروفة، وقد ينلن المنع-7  
يقول: ألغ الوصفية العارضة كالتى في أربع، ولا تعتد بها في منع الصرف. وكذلك ألغ  
الاسمية العارضة. وساق أمثلة للحالتين؛ منها: الأدهم "وهو: اسم للقيد من الحديد"  
فإنه ممنوع من الصرف مراعاة لوضعه الأول وصفا للشيء الأسود لا مراعاة لاسميته  
الحالية. ثم ضرب أمثلة لألفاظ وضعت في أول أمرها أسماء خالية من الوصفية فصرفت،  
ويجوز تخيل معنى الوصفية فيها، وملاحظة هذه الوصفية برغم أن تلك الألفاظ لا تزال  
باقية على اسميتها، ومنها أجدل، أخيل، أفعى.  
2 راجع رقم 1 ص 217 ورقم 2 من ص 264.

(221/4)

3- ويمنع الاسم من الصرف للوصفية مع العدل1 في إحدى حالتين:  
الأول: أن يكون اسم أحد الأعداد العشرة2 الأول، وصيغته على وزن:

1 سبق معنى الوصفية في رقم1 من هامش ص 217 أما العدل فيقولون في تعريفه: إنه  
تحويل الاسم من حالة لفظية إلى أخرى مع بقاء المعنى الأصلي، بشرط ألا يكون  
التحويل للقلب، أو لتخفيف، أو لإلحاق، أو لزيادة معنى، فليس من المعدول "أيس"

مقلوب "ينس" ولا "فخذ" بسكون الحاء؛ تخفيف "فخذ" بكسرها؛ ولا "كوثر" بزيادة الواو؛ لإلحاق الكلمة: بجعفر، ولا "رجيل" بالتصغير؛ لإفادة معنى التحقير وغيره. والعدل يكون في الصفات وله الحالتان التاليتان. ويكون في الأعلام وله صور متعددة أشهرها: "فعل" المعدول عن فاعل. وكذا "فعال" بالشروط والتفصيلات الآتية عند الكلام على منع الاسم من الصرف للعلمية والعدل. ص 256.

والعدل قسمان: أ- تحقيقي: وهو الذي يدل عليه دليل غير منع الصرف؛ بحيث لو صرف هذا الاسم لم يكن صرفه عائقا عن فهم ما فيه من العدل، وملاحظة وجوده؛ كالعدل في: سحر - وسيجيء في ص 258، وآخر ص 224 ومثنى، فإن الدليل على العدل فيها ورود كل لفظ منها مسموعا عن العرب بصيغة تخالف الصيغة الممنوعة من الصرف بعض المخالفة، مع اتحاد المعنى في الصيغتين، فسحر بمعنى السحر المعروف، وأخر بمعنى آخر، ومثنى بمعنى اثنين، وهكذا ... فالذي دل على أن كل واحد من هذه الألفاظ - وأشباهها - معدول، ليس الصرف أو عدمه، وإنما هو وروده عن العرب بصيغة أخرى تخالف صيغته الممنوعة بعض المخالفة مع اتحاد معناه في الحالتين برغم هذه المخالفة.

ب- تقديري: وهو الذي يمنع فيه العلم من الصرف، سماعا من العرب، من غير أن يكون مع العلمية علة أخرى تنضم إليها في منع الصرف. فيقدر فيه العدل لئلا يكون المنع بالعلمية وحدها؛ مثل: عمر - زفر ... ؛ فلو سمع مصروفا لم يحكم بعدله، مثل: "أدد" وهو جد إحدى القبائل العربية كما سيجيء في ص 257 وهذا النوع التقديري خاص بالأعلام، ومنها: عمر، زفر، جثم، جمع ... ولا دليل يدل عليه إلا منع العلم من الصرف، وعدم وجود علة أخرى تنضم إلى العلمية في منع صرفه جعلهم يعتبرون العلة الثانية مقدرة. "انظر البيان في رقم 6 من هامش ص 256".

وفائدة العدل: إما تخفيف اللفظ باختصاره - غالبا - كما في: مثنى وأخر، ... وإما تخفيفه مع تفرعه وتمحضه للعلمية، فيبتعد عن الوصفية، كما في: عمر وزفر، المعدولين عن عامر وزافر، لاحتمالهما قبل العدل للوصفية.

وعندي أن كل ما قيل في العدل وتعريفه وتقسيمه، وفائدته، مصنوع متكلف. ولا مرد لشيء فيه إلا السماع. وخير يقال عند الإعراب في سبب المنع إنه العلمية وصيغة فعال أو مفعول، أو فعل، أو غيرها من الصيغ المسموعة نصا عن العرب.

2 هناك رأي يقصره على بعض العشرة، ولا يبلغ به العشرة. لكن الأرجح هو الرأي الأول. ويؤيده الأمثلة التي عرضها سيبويه في كتابه نقلا عن العرب، مستشهدا بها،

وكذلك الأمثلة التي أوردها الهمع - ج 1 ص 26.

"فعال" أو: "مفعول"، نحو: أحاد وموحد، ثناء ومثنى، ثلاث ومثلث، رباع ومربع، خماس ومخمس، سداس ومسدس، سباع ومسبع، ثمان ومثمان، تساع ومنتسع، عشار ومعشر. ويقول النحاة: إن كل لفظ من هذه الألفاظ معدول عن لفظ العدد الأصلي المكرر مرتين للتوكيد؛ فكلمة: "أحاد" في مثل: "صافحت الأضياف أحاد، معدولة عن الكلمة العددية الأصلية المكررة: "واحدا واحدا" والأصل: صافحت الأضياف واحدا واحدا؛ فعدل العرب عن الكلمتين، واستغنوا عنهما بكلمة واحدة -للتخفيف- تؤدي معناه؛ هي: أحاد، ومثلها موحد<sup>1</sup> وكلتا الكلمتين ممنوعة من الصرف مع أن أصلهما المعدول عنه منصرف، ولا ينظر لهذا الأصل هنا؛ ولهذا كنت كل واحد منهما محتومة المنع من الصرف<sup>2</sup>.

وكلمة: "ثناء"، في مثل: سار الجند ثناء ... ، معدولة عن أصلها العددي المكرر للتوكيد، وهو: "اثنين اثنين" والأصل: سار الجند اثنين اثنين، فعدل العرب عن الكلمتين، وأتوا بدلهما بكلمة واحدة -للتخفيف- تؤدي معناه، هي: ثناء، ومثلها: "مثنى" وهاتان ممنوعتان من الصرف مع أن أصلهما مصروف. ومثل هذا يقال في بقية الأعداد العشرة الأولى المعدولة. والأغلب في هذه الأعداد العشرة المعدولة أن تكون حالا، كالأثلة السالفة، أو تكون نعتا؛ نحو: شاهدت حول الماء طيوراً مثنى؛ وطيوراً ثلاث ... أو تكون خبراً؛ نحو: أصابع اليدين والرجلين خماس ... ومن القليل أن تكون مضافاً، ومن

1 التعليل النحوي السابق ضعيف؛ فما الدليل على أن العرب الأوائل عدلوا عن استعمال اسم العدد الأصلي المكرر، إلى استعمال الاسم المعدول؟ لا دليل ولا ما يشبهه. والحق أن العرب استعملوا النوعين، وأحدهما مصروف، والآخر ممنوع من الصرف، ولا داعي لذلك التعليل.

2 في هامش الجزء الثاني "م84 ص345" بيان مفيد، تصويب للأساليب المشتملة على التكرار في نحو: صافحت الأضياف واحدا واحدا، وأقبل الجنود اثنين اثنين، أو ثلاثة ثلاثة.. و.. فقد كان بعض القدماء -كالخريزي- يرى أن استعمالها على هذا الوجه خطأ، وما هي بخطأ.



الممنوع أن تكون مقرونة بأل 1 ...

ويجوز أن يتكرر اللفظ المعدول فيكون التالي توكيدا 2 لفظيا للأول، فنقول: سار الجند مثنى مثنى -أو: ثلاث ثلاث ... وهكذا.

ومن العرب من يميز صرف تلك الألفاظ، فيقول: ادخلوا ثلاث ثلاث، أو ثلاثا ثلاثا ... وهكذا، وعند صرفها يعدها أسماء مجردة من الوصفية، والرأي الأول أكثر وأشهر.

الثانية: كلمة: "آخر"؛ في مثل: "سجل التاريخ لعائشة أم المؤمنين، ولنساء آخر أثرهن في السياسة، والثقافة، ونشر العلم"، فهي جمع، مفردة: "أخرى" و "أخرى" مؤنث للفظ مذكر؛ هو: "آخر" ... "بفتح الحاء"، على وزن: "أفعل"، ومعناه: أكثر مغايرة ومخالفة لفظ: "آخر" هنا: "أفعل للتفضيل"، مجرد من "أل" والإضافة للمعرفة<sup>3</sup>؛ فحقه أن يكون مفردا مذكرا في جميع استعمالاته ولو كان المراد مه مثنى، أو جمعا، أو مؤنثا، وهذا ما تقتضيه الأحكام العامة لأفعل التفضيل المجرد منهما؛ "نحو: المتعلم والمتعلمة أقدر على نفع الوطن من غيرهما -الإخوان والأصدقاء أنفع في الشدة، وأبعد عن التقصير- ليس بين النساء أفضل، ولا أحسن من الساهرات على تربية أولادهن ... " وبناء على هذا الحكم العام يكون القياس في المثال السابق وأشباهه أن قول: لعائشة أم المؤمنين ولنساء آخر -بمد الهمزة وفتح الحاء- أثرهن ... ، لكن العرب عدلو عنه. وقالوا: نساء "آخر" بصيغة الجمع، ومنعوه من الصرف؛ فكان العدل بانضمامه للوصفية سببا في منعه من الصرف. وإن شئت فقل: كان منعه

1 وهنا قال الصبان ما نصه:

"ادعى الزمخشري أنها تعرف؛ فيقال: فلان تزوج المثنى والثلاث.. قال أبو حيان: ولم يذهب إليه أحد. وكما لا تسرف لا تؤنث؛ فلا يقال مثناه مثلا ... " . ا. هـ.

2 فيكون الغرض من التكرير، لا إفادة التكرار تأسيسا، أي: ابتداء؛ لأن إفادة التكرار التأسيسي -وهو المجرد من التأكيد ابتداء- مفهومة قبل التكرار حتما "نص على هذا الأشموني والصبان".

3 لأن المضاف للمعرفة قد يجوز فيه المطابقة وعدمها بالتفصيل الذي سبق بيانه في باب "أفعل التفصيل" -ج 3 م 12 ص 404.

من الصرف. وإن شئت فقل: كان منعه من الصرف دليلا على وجود العدل فيه مع الوصفية<sup>1</sup>.

وإذا زالت الوصفية وحدها وحل محلها العلمية بقي الاسم على منع الصرف؛ لاشتماله في حالته الجديدة على علتين مانعتين معا لصرفه؛ وهما: العلمية والعدل، كتسمية إنسان: "مثنى" أو "ثلاث" أو نحوهما مما كان في أصله وصفا معدولا، ثم صار علما باقيا على حاله من العدول ...

ويتبين مما سبق في الصور الثلاث الخاصة بالوصفية ومعها العلامة الأخرى، أن الوصفية إذا اختفت وحدها بسبب أن الاسم صار "علما مزيدا"، أو: "علما على وزن الفعل". أو: علما معدولا -بقي هذا الاسم ممنوعا من الصرف كما كان، ولكن للعلمية ومعها العلامة الأخرى<sup>2</sup> ...

**1** العدل هنا تحقيقي -سبق الإشارة له في رقم 1 من هامش ص 222 وفي هذا التعليل ما في سابقه من ضعف. والعلة الصحيحة هي مجرد الاستعمال العربي الصحيح، وقد بسطنا تعليل النحاة كاملا، وعرضنا رأيهم في "آخر" ومتعهد من الصرف، وفي أنها للتفضيل أو ليست له ... ثم الرد عليه في الجزء الثالث "باب أفعال التفضيل ص 310 م 112" فلا داعي للتكرار والإطالة؛ علما بأن المعروض في باب التفضيل هام، ومفيد.

**2** وفي الصورة الثالثة وهي صورة الوصفية مع العدل يقول ابن مالك:

ومنع عدل مع وصف معتبر ... في لفظ مثنى، وثلاث، وآخر-8

يقول: إن الاسم يمنع من الصرف إذا كان لفظه هو: "مثنى" أو: "ثلاث"، أو "آخر" ولم يذكر إيضا ولا تفصيلا إلا ما ذكره في البيت التالي من أن مثنى وثلاث يشبههما ما جاء على وزنهما من ألفاظ الأعداد الأربعة الأولى. قال:

ووزن مثنى وثلاث كهما ... من واحد لأربع؛ فليعلما-9

وأهمل ما زاد على الأربعة:

ثم انتقل بعد هذا مباشرة إلى ذكر الأبيات الأربعة الخاصة بصيغة منتهى الجموع والتي أول كل منها.

وكن لجمع مشبه مفاعلا ... -10

وإذا اعتلال منه كالجواري ... -11

ولسراويل بهذا الجمع ... -12

(225/4)

زيادة وتفصيل:

أ- لم يحكم النحاة على "أخرى" الممنوعة من الصرف بأنها معدولة؛ لاشتغالها على ألف التأنيث المقصورة، وهذه أقوى في منع الصرف من العدل. وأما آخران وآخرون فمعربان بالحروف فلا دخل لهما في منع الصرف.

ب- قد تكون: "أخرى" بمعنى "آخره" -بكسر الخاء- وهي التي تقابل كلمة: "أولى" كالتي في مثل: "قالت أخراهم لأولاهم ... وقالت أولاهم لأخراهم ... " وفي هذه الصورة تجمع كلمة: "أخرى" على "آخر" المصروفة؛ لأنها غير معدولة؛ لأن مذكرها هو: "آخر" -بكسر الخاء- الذي يقابل "أول" بدليل قوله تعالى: {وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشَأَ الْأُخْرَى} . أي: الآخرة. يؤيد هذا قول تعالى: {ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ} ، والقصة واحدة، فليست "أخرى" التي هي بمعنى: "آخرة" من باب أفعل التفضيل. والفرق أن أنثى المفتوح الخاء1 لا تدل على انتهاء، كما لا يدل عليه مذكرها، فلذلك يعطف عليه مثلها من جنس واحد، كقولك: أقبل رجل، وآخر، وآخر ... أقبلت سيدة. وأخرى، وأخرى، أما أنثى المكسور الخاء2 فتدل على الانتهاء، ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد. كما أن مذكرها كذلك ...

=

وإن به سمي أو بما لحق ... -13

وقد شرحنا الأبيات الأربعة في مكانها الأنسب "ص214 و215" كي يكون الوضوح متصلا ببعضه ببعض، وبعدها -في الألفية- الأبيات الخاصة بمنع الاسم من الصرف للعلمية وسبب آخر معها، وسيجيء شرحها في موضعها.

1 مفتوح الخاء هو: "آخر" ومعناه: أكثر مغايرة ومخالفة -والصيغة للتفصيل كما أسلفنا- وأنشاء هي: "أخرى" التي تجمع على: "آخر" الممنوعة من الصرف.

2 مكسور الحاء هو: "آخر" الذي معناه: "أخيرا" أي: مقابل للأول ويدل على النهاية. ومؤنثه "آخرة"، أو "أخرى" التي تجمع تجمع على "آخر" المصروفة.

(226/4)

#### المسألة 147:

الكلام على الاسم الممنوع من الصرف للعلمية 1 مع إحدى العلل السبع:  
1- يمنع الاسم من الصرف إذا كان علما، مركبا تركيب مزج. والمراد بالتركيب المزجي 2: كل كلمتي امترجتا "أي: اختلطتا" بأن اتصلت ثانيتهما بنهاية الأولى حتى صارتا كالكلمة الواحدة؛ من جهة أن الإعراب أو البناء يكون على آخر الثانية - في الرأي الأشهر - أما آخر الكلمة الأولى فقد يكون ساكنا؛

1 ملاحظة هامة: العلم هنا يشمل علم الشخص وعلم الجنس، "طبقات لما سبق في الجزء الأول، باب العلم". والممنوع من الصرف للعلمية ومعها علة أخرى لا يدخله تنوين "الأمكنية"، فلو زالت العلمية لوجب تنوينه تنوين تنكير - كما سنعرف في ص 231 و 265- إن لم يوجد سبب آخر للمنع.  
2 سبق الكلام على المركب المزجي في باب العلم "ج 1 ص 270 م 22" ومن أهم ما قلناه هناك: إن المركب المزجي لا يكون إلا من كلمتين، فقط، "وقد تفصل بينهما الواو؛ في بعض الصور السماعية؛ كما في: "كيت وكيت، ذبت وذبت" طبقا للبيان الآتي في ص 583" ولا يصح مزج أكثر منهما. ومعنى امترجتا صارتا في العلم كلمة واحدة ذات شطرين، كل شطر منهما بمنزلة الحرف الهجائي الواحد من الكلمة الواحدة "العلم" "كما نص على هذا شارع "المفصل" ج 4 ص 116".  
والأصل قبل التركيب أن يكون لكل واحدة منهما معنى يخالف معنى الأخرى. أما بعد التركيب المزجي فالأمر يختلف: فإن كان هذا التركيب علما من النوع الذي تتركز فيه علامات الإعراب أو البناء على آخر الثانية فقط؛ كسيبويه، وبلبك وغيرهما ... من الأمثلة المعروضة هناك - في ص 279، ونظائرها زال المعنى الأصلي لكل منهما نهائيا، ولا يصح ملاحظته؛ إذ ينشأ من المزج معنى جديد، مستحدث، لا صلة له بالمعنى السابق لهما أو لإحدهما.  
أما إن كان هذا المركب المزجي من النوع الآخر الذي يبنى على فتح الجزأين "وهو

المذكور في ج 1 ص 281"، كالمركبات العددية مثل: ثلاثة عشر، وأربعة عشر ... أو المركبات الظرفية، نحو: صباح مساء ... أو الحالية؛ نحو فلان جاري بيت بيت، أي: ملاصقا، أو باقي المركبات الأخرى التي تبنى بالمعنى الذي كان لكل كلمة قبل مزجها بأختها؛ إذ يتكون المعنى الجديد من معناهما السابق، مع بعض زيادة تنضم إليه، دون إلغاء لمعناهما السابق، أو إهمال لملاحظته في تكوين المعنى المستحدث. فأساس المعنى الجديد هو معناهما القديم مع ضم زيادة إليه. وهذا النوع ملاحظ فيه قبل المزج أنه على تقدير "واو العطف" بين الكلمتين وأنهما في حكم المتعاطفين؛ فمعناهما بملاحظتهما قبل التركيب هو معناهما الجديد بعد المزج ملاحظتهما "راجع شرح المفصل ج 1 ص 65 وج 4 ص 124".

(227/4)

نحو: بر سعيد<sup>1</sup>، نيورك<sup>2</sup>، جردنستي<sup>3</sup>، وقد يكون متحركا<sup>4</sup> بالفتحة "وهذا هو الأكثر"؛ نحو: طبرستان<sup>5</sup>، "خالويه<sup>6</sup>، سيبويه<sup>7</sup>، في لغة من يعربهما ولا يبينهما"<sup>8</sup>، حضرموت<sup>9</sup> بعلبك<sup>10</sup>.  
أحكامه:

أشهر أحكام العلم المركب تركيب مزج -غير العددي. وأشباهه<sup>11</sup> - هو:  
أ- أن يترك آخر جزئه الأول على حاله قبل التركيب، من السكون أول الحركة، ونوعها؛ فلا يتغير ضبط آخر ذلك الجزء الأول مطلقا بعد التركيب، ولو كان واوا ساكنة أو ياء ساكنة<sup>12</sup>، ولا يجري عليه إعراب ولا بناء، ولا ينظر إليه إلا على اعتباره بمنزلة جزء من كلمة، وليس كلمة مستقلة -ولهذا يتصل بالثاني كتابة إن أمكن وصل حروفهما الهجائية.

1 اسم أجنبي، معناه: ميناء سعيد، ويطلق على مدينة مصرية على الساحل الشمالي الشرقي. ويصح نطقها وكتابتها بواو بعد الباء، ولكن تتحرك الراء بعدها للتخلص من الساكنين.

2 معناه: "يرك الجديدة"، وهو اسم مدينة في الولايات المتحدة الأمريكية.

3 اسم أجنبي، معناه: "حديقة ستي" ويطلق على حي مشهور في القاهرة، على الساحل الشرقي للنيل.

- 4 وقد تكون حركة الأول الكسرة -أحيانا- كما في بعض الأصوات المركبة تركيباً مزجياً؛ نحو: "قاش ماش" اسم لصوت طي القماش -طبقات للبيان السالف في رقم 2 من هامش ص 163.
- 5 اسم مدينة فارسية، مركبة من طبر، وستان، ومعنى ستان: مكان.
- 6 عالم لغوي، نحوي، في القرن الرابع الهجري.
- 7 اسم إمام النحاة، عمرو بن عثمان المتوفى حول سنة 180هـ، ومعنى: "سيب" باللغة الفارسية: التفاح. ومعنى "ويه": رائحة. وتقدم المضاف على المضاف إليه كالمألوف في اللغة الفارسية. فمعناه: رائحة التفاح.
- 8 لأن منع الصرف مقصور على الأسماء المعربة؛ ولا يكون في المبنية -كما تقدم.
- 9 اسم بلد في اليمن.
- 10 اسم بلد في لبنان. وأصله مركب من كلمتين: "بعل" "اسم صنم" و"بك" اسم رجل اشتهر بعبادته.
- 11 أما حكم العددي وأشباهه فيجيء في: "ب" من ص 231.
- 12 ولو كانت هذه الياء آخر اسم منقوص فإنها ساكنة كذلك -كما سيجيء في رقم 2 من هامش الصفحة التالية.

(228/4)

---

ب- يجري الإعراب على آخر الجزء الثاني وحده، فيعرب إعراب الممنوع من الصرف؛ فيرفع بالضمة، وينصب بالفتحة، ويجر بالفتحة نيابة على الكسرة، مع امتناع التنوين في الحالات الثلاث؛ كالشأن في كل اسم ممنوع من الصرف، مجرد من أل والإضافة. ومن الأمثلة: "غادرنا نيويرك" في طائرة سياحية، قاصدين إلى "بعلبك"؛ فوصلناها بعد عشرة ساعة. ولما نزلنا في مطارها قال المذيع: من كانت "برسعيد" غايته فليستعد؛ فهذه الطائرة متجهة إليها".

ج- من العرب من يجعل الجزء الأول مضافاً تجري عليه جميع حركات الإعراب على حسب حاجة الجملة -ولا يمنع من الصرف ما دام مضافاً- ويكون الثاني هو المضاف إليه المجرور دائماً<sup>1</sup>. فإن كان الأول "المضاف" محتوماً بحرف عليه قدر على هذا الحرف جميع حركات الإعراب -حتى الفتحة- رفعاً ونصباً وجراً ومن غير منع صرف. ولا فرق في هذا بين الألف، والواو، والياء، ثم يجيء بعده القسم الثاني "المضاف إليه"

فيكون ممنوعا من الصرف إن استحق المنع؛ وإلا فينصرف<sup>2</sup>. وعلى هذا لرأي يفصل الجزء أن في الكتابة: "هذه بعل بك - زرت بعل بك - تمتعت ببعل بك". ومثال ما يكون فيه الأول "المضاف" صحيح الآخر معربا ويكون المضاف إليه ممنوعا من الصرف: "من أشهر المدن الفارسية القديمة رام هرمز - عرفت أن رام هرمز

---

1 وهذه الإضافة لفظية؛ لأن كل جزء من الجزأين بمنزلة حرف الهجاء في الكلمة الواحدة كالميم، والعين ... ومن مثل: معدن ... فهو يتمم الآخر. وإنما فائدتها تخفيف التركيب، والتنبيه إلى شدة الامتزاج. "وقد سبقت لهذا إشارة في ج 3 م 93 ص 47".

2 للمركب المزجي أحكام إعرابية أخرى نهملها؛ لقلة الوارد بها؛ وعدم أهميتها، ومنها بناء الجزأين على الفتح رفعاً، ونصباً، وجراً؛ كبناء خمسة عشر وأشباهها؛ فيكون في آخر كل جزء فتحة لا تتغير مطلقاً في جميع حالات الإعراب؛ بشرط أن يكون آخر الجزء الأول صحيحاً. فإن كان معتلاً "ألفاً، أو واوا، أو ياء" وجب إبقاء الأول على سكونه، ويقتصر البناء على الفتح على الثاني في جميع أحواله. وعلى هذا فالمركب المزجي إذا كان جزؤه الأول معتلاً - يظل ساكناً في كل اللغات السالفة.

وفي منع الاسم من الصرف للعلمية والتركيب المزجي يقول ابن مالك مقتصرًا على بيت واحد:

والعلم امنع صرفه مركبا ... تركيب مزج، نحو: معديكربا-14

(229/4)

---

مدينة أثرية- في رام هرمز صناعات يدوية دقيقة". فكلمة: "رام" في الأمثلة السالفة معربة على حسب الجملة؛ وهي مضاف، وكلمة: "هرمز" مضاف إليه، مجرورة بالفتحة بدل الكسرة في كل الاستعمالات؛ لأنها علم أعجمي<sup>1</sup>، يمنع من الصرف هذا ... ومثال المضاف الذي آخره حرف علة تقدر عليه جميع الحركات، وبعده الجزء الثاني "المضاف إليه" غير ممنوع من الصرف: "صافي ورود" اسم قرية مصرية. تقول: "صافي ورود في الصحراء الغربية - أرغب أن أشاهد صافي ورود" بسكون الياء-<sup>2</sup> لم أذهب إلى صافي ورود". فكلمة: "صافي" مرفوعة بضممة مقدرة على الياء، ومنصوبة بفتحة مقدرة عليها، ومجرورة بكسرة مقدرة أيضا. وهي مضافة، وكلمة: "ورود" مضاف إليه مجرورة منونة؛ لأنها غير ممنوعة من الصرف؛ لعدم وجود ما يقتضي المنع. ومثلها:

"معدي كرب" اسم رجل "وهو مركب من جزأين ... 3".  
ومثال معتل الجزء الأول الذي يليه الجزء الثاني "المضاف إليه" ممنوعا من انصراف:  
"رضا عائشة"، اسم امرأة فارسية - حادي شهر. اسم مدينة وكذا: نيويرك.

- 
- 1 هي وحدها بغير صدرها علم أعجمي في الأصل.
  - 2 وهذا النوع من المنقوص ينصب بفتحة مقدرة - كما سبق في رقم 2 من الهامش السابق، وفي "ج" من ص 229، وفي ج 1 ص 172 و 177 م 16.
  - 3 ويقال إن أصلها: "سعدي" على وزن: "مفعّل"؛ اسم مكان أو زمان من "عدا" بمعنى: جاوز، وكان القياس فتح الدال. و: "كرب" بمعنى: "فساد".  
وقيل: أصله، معدى، بفتح الدال، ثم حذفت الألف "المكتوبة ياء"، وجاءت ياء النسب، وكسر ما قبلها وخففت هذه الياء؛ فصارت غير مشددة. فوزنه: "مفعى". وكل هذا لا أهمية له بعد التركيب.

(230/4)

---

.....

---

زيادة وتفصيل:

أ- إذا كان الاسم ممنوعا من الصرف للعلمية مع التركيب المزجي -نحو: خالويه- وفقداهما، أو أحدهما، وجب تنوينه إن لم يوجد داع آخر للمنع، فمثال فقداهما معا: زارنا خال "وهو: أخو الأم" -استقبلت خالا- فرحت بخال.

ومثال فقد التركيب: هذا خال "علم رجل" -إن خالا مقبل- سعت إلى خال.... -

ومثال فقد العلمية: من أشهر خالويه في اللغة وفروعها بين أصحاب هذا الاسم؟ بتنوين كلمة: "خالويه" تنوين تنكير 1 بسبب فقدتها العلمية.

ب- إذا كان المركب إضافيا وجب أن يكون الإعراب على جزئه الأول المضاف، ولا يصح منه من الصرف ما دام مضافا. أما جزؤه الثاني فمضاف إليه، ينون أو لا ينون على حسب ما ينطبق عليه من أحكام الصرف وعدمه.

وإذا كان المركب إسناديا وجب أن يحكى على ما هو عليه من غير تغييره. والصحيح أنه معرب لا مبني.



أما المركب العددي مثل: "ثلاثة عشر" وأخواته المركبة -فمبني على فتح الجزأين عند البصريين. إلا "اثني عشر"، فمعربات إعراب المثني - كما سبق في باب المثني - والكوفيون يجوزون في العدد المركب إضافة صدره إلى عجزه. "وسياقي البيان في باب المعدد2.

فإن سمي بالعدد المركب جاز إبقاؤه على بناء طريفة، وجاز إعرابه ما لا ينصرف للعلمية والتركيب، وجاز إضافة صدره إلى عجزه.

---

1 انظر رقم 1 من هامش ص 227 وقد سبق الكلام على تنوين التنكير مفصلاً "في ج1 ص 23 م3" وأنه يلحق بعض الأسماء ليكون وجوده دليلاً على أنها نكرة، وحذفه دليلاً على أنها معرفة. والأغلب دخوله على الأسماء المبنية. ولكنه قد يلحق الأسماء المعرفة غير المنصرفة، لغرض أوضحناه هناك وهو الدلالة على تنكيرها؛ كقولك: مررت بأحمد -بالتنوين- إذا كنت تريد الإخبار عن واحد معين من أشخاص متعددين، اسم كل منهم: أحد. "انظر رقم 2 من هامش ص 249 ورقم 3 من هامش ص 251".

2 ص 520.

(231/4)

---

أما المركب من الأحوال نحو: "أنت جاري بيت بيت"، ومن الظروف نحو: أعمل صباح مساء ... ؛ فيجوز فيه عند التسمية به، وصيروه علماً أحد أمرين1: إما إضافة الصدر إلى العجز مع إعراب الصدر على حسب الجملة؛ نحو: بيت بيت نظيف -صباح مساء محبوب ... وإما بقاء التركيب مبنيًا على فتح الجزأين دائماً؛ ويكون في محل رفع أو نصب، أو جر، على حسب حاجة الجملة فيقال: بيت بيت نظيف، صباح مساء محبوب ...

---

1 راجع حاشية "خالد" على "التصريح" ج2 باب: "ما لا ينصرف" عند الكلام على العلم المركب تركيب مزج.

(232/4)

2- ويمنع الاسم من الصرف إذا كان علما محتوما بألف ونون زائدتين: سواء أكان العلم للإنسان أم لغيره؛ نحو: بدران، حيان، مروان، قحطان، غطفان ... أسماء أشخاص، ونحو: شعبان، رمضان، من أسماء الشهور العربية، ونحو: "عمان" اسم بلد في الأردن، و"رغدان" اسم قصر بها.

وحكم هذا النوع المنع من الصرف بشرطية "وهما: العلمية الزيادة" تقول: عمان حاضرة البلاد الأردنية، وفي أحد أطرافها قصر فخم، يسمى: "رغدان" بينه وبين عمان بضعة أميال ...

فإن كان الحرفان: "الألف والنون" أصليين، معا، أو النون 1 وحدها، لم يمنع الاسم من الصرف؛ فمثال الأصليين: بان 2 - خان 3. ومثال أصالة النون: أمان، لسان، ضمان. وإن كانا معا صالحين للأصالة، وللزيادة، أو كان أحدهما هو الصالح وحده جاز في الاسم الصرف وعدمه 4؛ نحو: حسان، علم على رجل 5، فيجوز أن يكون مشتقا من الحس، بمعنى: الشعور، فيمنع من الصرف للعلمية وزيادة الحرفين. ويجوز أن يكون مشتقا من الحسن فلا يمنع؛ لأن الزائد حرف واحد. وكذلك: "غسان"؛ قد يكون من الغس؛ بمعنى: دخول البلاد؛ فيمنع من الصرف؛ للعلمية وزيادة الحرفين. وقد يكون: من الغسن؛ بمعنى: المضغ؛ فلا يمنع؛ لأن الزائد حرف واحد. وودان، قد يكون من الود؛ بمعنى: الحب؛ فيمنع، أو: من الودن، بمعنى: نقع الشيء في الماء ونحوه؛ فلا يمنع 6 ...

---

1 الأعم الأغلب أن تكون "النون" هي الأصلية؛ وقبلها "الألف" زائدة. أما العكس فلا يكاد يوجد.

2 اسم جبل بالحجاز، واسم الشجر المعروف بشجر: "البان".

3 دكان، أو فندق.

4 باعتبارين مختلفين.

5 واسم شاعر الرسول عليه السلام.

6 وفي منع الاسم من الصرف للعلمية مع الزيادة يقتصر ابن مالك على قوله:

كذاك حاوي زائدي فعلانا، ... كغطفان، وكأصبهان

أي: كذلك يمنع الاسم من الصرف إذا كان علما حاويا الحرفين الزائدين في "فعلانا" وهما: =

زيادة وتفصيل:

أ- يقول الصرفيون: إن علامة زيادة الألف والنون هي سقوطهما في بعض التصريفات؛ - كما في "حمدان" و"فرحان"، عامين؛ حيث يمكن ردهما إلى: حمد، وفرح ... - بشرط أن يكون قبلهما أكثر من حرفين أصليين بغير تضعيف الثاني؛ نحو: عثمان - مروان - رشدان ... فإن كان قبلهما أكثر من حرفان أصليان ثانيهما مضعف جاز أمران: إما اعتبار الحرف الذي حصل به التضعيف أصيلا؛ فيؤدي هذا إلى الحكم بزيادة الألف والنون؛ لوقوعهما بعد ثلاثة أحرف أصلية؛ وإما عدم اعتباره أصيلا فيؤدي إلى الحكم بأصالة النون. ومن الأمثلة: حسان - عفان - حيان ... فتمنع من الصرف على اعتبارها من الحس؛ بمعنى: الإحساس - مثلا - ومن العفة - ومن الحياة. ويكون وزنها "فعالان". وتنصرف على اعتبارها من الحسن، والعفن، والحين "بمعنى الهلاك"، وتكون على وزن "فعال" لأن نونها أصلية ... ومن الأمثلة: شيطان: فهو إما من شطن بمعنى: ابتعد، وإما من شاط بمعنى: احترق ...

وإذا كان العلم ذو الزائدتين مسموعا عن العرب الفصحاء بصورة واحدة هي المنع أو عدما فالأولى اتباع المسموع، كما في "حسان" شاعر الرسول، فالمسموع عنهم منعه في الحالات المختلفة، ولهذا يحتتم أكثر النحاة منعه ... ولكن هذا التحميم تحكم وتشدد بغير حق.

= الألف والنون. وليس من اللازم أن يكون على وزن "فعالان" وإنما اللازم احتواؤه على الحرفين الزائدين، نحو: عمران وسفيان و"غطفان" علم على فرع من فروع قبيلة "قيس" العربية. والغطف: اتساع النعمة و"أصبهان" وفي هذه الكلمة لغات كثيرة: منها كسر الهمزة، ومنها: إبدال بائها فاء ... "ولا تكون الألف والنون زائدتين إلا على اعتبار أن أصل الكلمة: عربي: أما على الرأي القائل إنها العجمية - وهو الصواب - فلا تمنع للعلمية مع الزيادة، وإنما تمنع للعلمية مع شيء آخر "سيجيء في ص 242؛ هو العجمة.

ب- لو أبدلت النون الزائدة لاما - كما يجري في بعض اللهجات القديمة- منع الاسم من الصرف أيضا إذا كان مستوفيا شروط المنع. كقولهم: أصيلا، في "أصيلا"، التي هي تصغير شاذ لكلمة: "أصيل" 1 فإذا سمي إنسان: "أصيلا" منع الصرف؛ للعلمية وزيادة الألف واللام، إعطاء للحرف المبدل، حكم الحرف المبدل منه. ولو أبدل الحرف الأخير نونا -في بعض اللهجات القليلة، لمن يمنع من الصرف، كقول بعض العرب: حنان، وهي: الحناء، فأبدلوا الهمزة الشائعة نونا؛ فلو سمي رجل حنانا" لم يمنع من الصرف.

ويفهم مما تقدم أن الحكم بمنع الصرف للزيادة يعتمد على الحرف الزائد في المبدل منه نصا، قبل أن يصير الزائد حرفا آخر بسبب البديل؛ أي: أن العبرة هي بالأصل الشائع، لا بالبديل.

ج- إذا كان الاسم ممنوعا من الصرف للعلمية مع الزيادة وفقد العلتين أو: إحداها - وجب تنوينه، إن لم يوجد داع آخر للمنع؛ فمثال ما فقد العلمية وحدها كلمة: "بدران" في مثل: "ادع بدرنا" واحدا من بين أصحاب هذا الاسم، والتنوين هنا للتذكير الذي أشرنا إليه 2، ومثال ما فقد الزيادة: "بدر" علم رجل، تقول: فرحت بلقاء بدر. ومثال ما فقدتهما معا: "بدر" بمعنى: قمر، أحد البدور السماوية ...

## 1 الوقت بين العصر والمغرب.

2 في رقم 1 من هامش ص 227 و 249 ورقم 3 ص 251.

(235/4)

3- ويمنع الاسم من الصرف للعلمية مع التأنيث 1. ومنعه إما واجب، وإما جائز. أ- فالواجب يتحقق في صور 2؛ منها: أن يكون العلم مختوما بالتاء الزائدة؛ المتحركة، الدالة على التأنيث. لا فرق بين العلم المذكور؛ "نحو: عنترة، معاوية، طلحة، حمزة ... " والعلم لمؤنث؛ "نحو: فاطمة، عبله، مية، بثينة ... " ولا بين الثلاثي؛ "كأمة، هبة، عظة ... أعلام نساء"، وغير الثلاثي؛ كـ بعض الأعلام السالفة، ولا بين ساكن الوسط، ومتحركة ... ، فجميع الأعلام المختومة بالتاء الزائدة، المتحركة، الدالة على التأنيث

ممنوع من الصرف حتما 3 ...

1 سبق "في رقم 3 من هامش ص 216" أن التأنيث ولو كان معنويا -يعتبر علة لفظية من علل منع الصرف. ومثال المعنوي الأعلام المؤنثة: زينب، سعاد، مي، سوسن ... فإن هذه الأعلام مؤنثة تأنيثا معنويا؛ لعدم وجود علامة تأنيث ظاهرة في لفظها، ولكنها تعتبر في هذا الباب ممنوعة من الصرف لعلتين؛ إحداهما العلمية، والأخرى التأنيث الذي يعتبر هنا علة لفظية، لظهور آثاره في اللفظ. بتأنيث الضمير العائد على المؤنث، وبتأنيث الفعل له ...

هذا والمراد بالعلمية هنا ما يشمل العلمية الكاملة وجزء العلمية -طبقا للتوضيح الآتي في "و" من ص 241.

2 تخضع هذه الصور أيضا للحكم الآتي في: "أ" ص 239.

3 وليس من هذه النوع التاء في مثل: "أخت و بنت" فإنها -في الراجع- ليست للتأنيث، وإنما هي أصل من أصول الكلمة، كتاء: "سحت" فلو سمي بما هي فيه مذكر لم يجز منعه من الصرف.

وبهذه المناسبة نذكر أن قولنا: "التاء الزائدة في آخر الاسم للدلالة على التأنيث" أنسب وأدق من غيره فبعض النحاة يقتصر على تسميتها: "تاء التأنيث المتحركة المتأخرة" وبعضها يسميها: "هاء التأنيث". وعلى كل منهما اعتراض؛ قال الصبان، ج 1 باب: المغرب والمبني عند الكلام على الملحق بجمع المذكر ما نصه: "قال في "التصريح": الفرق بين تاء التأنيث وهائه أن تاء التأنيث لا تبدل في الوقف هاء. وتكتب مجرورة "أي: متسعة مفتوحة" وهاء التأنيث يوقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة". ا. هـ. وليس في هذا الكلام ما يدل على وجوب زيادة هذه التاء زيادة محضة لتخرج التاء في مثل: "أخت و بنت" لأنها ليست زائدة، وإنما هي مبدلة من أصل؛ هو الواو ولا يمنع الاسم من الصرف إلا مع التاء الزائدة المحض -انظر رقم 3 من هامش ص 586 حيث الكلام له صلة بما هنا.

وإلى المؤنث بالتاء أشار ابن مالك بالشرط الأول من بيت نصه:

كذا مؤنث بهاء مطلقا ... ..... -16

أي: يمنع الاسم من الصرف كالذي منع سابقا. ولكن السبب هنا هو العلمية والتأنيث اللفظي الذي تدل عليه تاء التأنيث. "وسماها": "الهاء" كغيره من بعض اللغويين والنحاة؛ نظرا لأنه يوقف عليها بالهاء -كما سبق- وكان الأول أن يقول ما قلناه: "بتاء" ... أما الشرط الثاني للبيت فيأتي في رقم 2 من هذا الهامش.

ومنها: أن يكون غير مختوم بتاء التأنيث ولكنه علم لمؤنث، وأحرفه تزيد على ثلاثة؛ نحو: زينب، سعاد، مصباح، اعتماد، ... أعلام نساء.

ومنها: أن يكون غير مختوم بها، ولكنه علم لمؤنث، ثلاثي، محرك الوسط؛ نحو: قمر، تحف، أمل ... أعلام نساء.

ومنها: أن يكون غير مختوم بها. وغير محرك الوسط. ولكنه علم لمؤنث ثلاثين أعجمي؛ نحو: "دام، علم فتاة" - و"جور1. علم بلد" - و"موك1، علم قصر" - و"سبب، علم فاكهة".

ومنها أن يكون ثلاثيا مخالفا لكل ما سبق من الحالات، ولكنه علم منقول من أصله المذكور الذي اشتهر به إلى مؤنث: نحو: سعدن صخر، قيس ... أعلام النساء2....

1 و1 قد يقال: كيف تمنع كلمة: "جور" وكلمة: "موك" من الصرف وجوبا مع أنهما من أسماء الأماكن. وأسماء الأماكن يجوز منعها وعدم منعها - كما سيجيء في: "أ" من الزيادة ص239- أجابوا: أن جواز الأمرين يكون حيث لا توجد العجمة - أو علة أخرى - في العلم المؤنث، فإن وجدت مع العلمية علة أخرى رجح جانب المنع وحده، تبعا للمسموع عن العرب في هذا.

2 وفي هذا يقول ابن مالك في العلم المؤنث الخالي من تاء التأنيث "مع ملاحظة أن صدر البيت الأول قد سبق في رقم 3 من الصفحة السابقة:

..... وشرط منع العار كونه ارتقى-16

فوق الثلاث. أو: كجور، أو: سقر ... أو: زيد اسم امرأة، لا اسم ذكر-17

يريد: أن العلم المؤنث العاري من تاء التأنيث إنما يمنع من الصرف بشرط ارتقاء أحرفه على الثلاثة، "أي: زيادتها على الثلاثة" وإلا فبشرط أن يكون أعجميا؛ مثل: "جور"، أو أن يكون ثلاثيا محرك الوسط، نحو: "سقر"، أو أن يكون علما منقولاً من مذكر لمؤنث، ومثل له: بـ"زيد" علم امرأة. ثم قال:

وجهان في العادم تذكيرا سبق ... وعجمة؛ كهند، والمنع أحق-18

وجهان في العادم ... أي: يصح وجهان في العلم الذي عدم وفقد التذكير السابق وصفه، كما عدم وفقد العجمة - ولا بد أن يكون ساكن الوسط. مثل: هند... ومنعه أولى.

ب- والجائز يتحقق حين يكون العلم الذي للمؤنث ثلاثيا، ساكن الوسط، غير أعجمي، وغير منقول من مذكر؛ نحو: هنا مي، دعد، جمل، من أعلام النساء، فيجوز فيها تبعا للفصح المأثور الصرف وعدمه.

أو يكون العلم المؤنث ثنائي الحروف؛ مثل: "يد"، علم فتاة، فيجوز الأمران ... وملخص ما سبق:

أن العلم المؤنث يجب منعه من الصرف في جميع حالاته إلا حالتين يصح فيهما المنع وعدمه:

الأولى: أن يكون العلم المؤنث حرفين.

الثانية: أن يكون ثلاثيا، ساكن الوسط. غير أعجمي، وغير منقول من المذكر للمؤنث.

.....

زيادة وتفصيل:

أ- ما سبق هو الأصل العام الذي يراعى تطبيقه في الاستعمال، مع ملاحظة أن يجانبه أصلا آخر يصح تطبيقه أيضا - إن لم يوجد مانع 1، وهو خاص بأسماء الأرضين، والقبائل، والأحياء 2، وأسماء الكلمات: ومنها حروف الهجاء، وحروف المعاني، "مثل: إن، لم ... " والأفعال ... فيصح في كل ما سبق الصرف على إرادة تأويلها بشيء مذكر المعنى؛ كتأويل الأرض بالمكان، والقبيلة بالجد الأول لهاء والحي بالخط، أو بالمكان ... وحرف المعنى والفعل، بإرادة "اللفظ" وهكذا ...

كما يصح منع الصرف على إرادة تأويلها بشيء مؤنث المعنى؛ كتأويل الأرض بالبقعة، وكذا القبيلة. "ولفظها مؤنث أيضا"، والحي بالبقعة أو بالجهة، وأسماء حروف الهجاء وحروف المعاني والأفعال. بالكلمة ...؛ فأمثال تلك الأعلام الخاصة بشيء مما سبق يجوز فيها الصرف وعدمه بمراعاة أحد الاعتبارين السالفين. إلا إن وجد سبب آخر للمنع غير التأنيث المعنوي؛ فعند ذلك يراعى السبب الآخر - على الأرجح - كتغلب، علم قبيلة؛ فيمنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل. وكذا: "تعز" علم بلد يميني ...

ومثل "بغدان" علم على "بغداد"؛ فيمنع من الصرف للعلمية والزيادة ... وهكذا ...  
ب- إذا سمي المذكر باسم مؤنث خال من التاء فإن كان ثلاثيا صرف مطلقا، وإلا  
وجب منعه من الصرف بشروط أربعة:  
أولهما: أن يكون رباعيا فأكثر؛ حقيقة؛ كزبيب. أو تقديرا، كجيل، مخفف: جيئل<sup>3</sup>.  
ثانيها: ألا يكون التذكير هو الأصل الأول فيه قبل استعماله علما مؤنثا؛

---

1 انظر في رقم 3 هامش ص 236.

2 جمع حي، وهو: الخط، أي: الناحية من البلد.

3 اسم للضبع.

(239/4)

---

فلا يعرف استعماله إلا مذكرا قبل العلمية المؤنثة؛ مثل: "دلال" علم امرأة؛ فإنه علم  
منقول من التذكير وحده؛ إذ أصله مصدر، ولم يستعمل مؤنثا قبل التسمية المؤنثة. فإن  
سمي به بعد ذلك مذكر وجب صرفه.  
ثالثها: ألا يكون من الأسماء التي تستعمل مذكرة ومؤنثة قبل استعماله علما للمذكر؛  
نحو؛ ذراع؛ فإنها مذكرة ومؤنثة. فإن سمي بها مذكر وجب صرفها<sup>1</sup> ...  
رابعها: ألا يكون تأنيثه مبنيا على تأويل خاص يجعله غير لازم؛ كتأنيث أكثر جموع  
التكسير؛ مثل كلمة "رجال". فإن تأنيثه "رجال" -وأشباهها- مبني على تأويله  
بالجماعة<sup>2</sup> وهذا التأويل غير لازم؛ إذ يصح تأويله بالجمع. والجمع مذكر. فإذا سمي  
مذكر بكلمة: "رجال" وجب صرفه.

ج- إذا سمي مذكر أو مؤنث بعلم منقول عن جمع المؤنث السالم "نحو: فاطمات،  
زينبات، عطيات، ثمرات، مهجات ... " جاز في هذا العلم المنقول عدة لغات؛ أشهرها:  
بقاؤه مصروفا؛ "مراعاة لحالة الجمع السابقة التي نقل منها، وكان فيها التنوين قبل أن  
يصير علما"، ويصح منعه من الصرف، بشرط أن يكون هذا الجمع المؤنث علما -بعد  
نقله- على مؤنث؛ فتراعى حالة تأنيثه القائمة، أو أن يكون مفردة دالا على مؤنث،  
فيراعى حالة التأنيث في مفردة. فلا بد من العلمية ... ومعها ما يدل على أن هذا  
الجمع للتأنيث<sup>3</sup> ...

د- إذا امتنع صرف الاسم للعلمية مع التأنيث وزال أحدهما، أو زال معا وجب تنوينه؛



إن لم يوجد داع آخر للمنع. فمثال زوال العلمية: لم أتحدث إلى زينب من الزينات، ولا إلى فاطمة من الفاطمات اللآتي لا أعرفهن. وهذا التنوين الحادث بعد زوال العلمية تنوين تنكير - كما تقدم.

---

1 هذا الشرط إيضاح للثاني الذي يشمل ضمنا.

2 كما سبق في باب الفاعل ج 2 ص 65 م 66.

3 كما سيجيء في "1" ص 264، وسبقت الإشارة له في ص 202 وفي رقم 1 من

هامش ص 203 - وفي ج 1 ص 109 م 12.

(240/4)

---

.....

---

ومثال ما فقد التأنيث: محمد - علي....

ومثال ما فقدهما: رجل، غلام.

هـ- التأنيث الذي يلاحظ عند منع الصرف قد يكون لفظيا فقط "بوجود علامة تأنيث ظاهرة في علم يراد به مذكر"؛ نحو: "معاوية، حمزة" وقد يكون معنويا فقط؛ بأن يدل لفظ على مؤنث مع خلوه من علامة تأنيث ظاهرة، كزينب. وقد يكون لفظيا ومعنويا معا؛ كعائشة ...

و كما يمتنع صرف الاسم للعلمية مع التأنيث - بالشروط والتفصيلات السابقة - يمتنع كذلك الجزء من العلم مع التأنيث؛ كما في كلمتي: "قحافة، وهريرة"، وهما جزءان مؤنثان، من علمين قديمين، مضافين، أحدهما: "أبو قحافة" والآخر: "أبو هريرة"، فيجري على هذا المضاف إليه، - وهو الجزء المؤنث من العلم - ما يجري على العلم الكامل المؤنث، من أحكام الصرف وعدمه 1.

---

1 وقد سبقت الإشارة لهذا في رقم 1 من هامش ص 236.

(241/4)

4- يمنع الاسم من الصرف للعلمية مع العجمة بشرطين:  
أولهما: أن يكون علما في أصله الأعجمي<sup>1</sup> ثم ينتقل بعد ذلك إلى اللغة العربية علما<sup>2</sup>  
فيها.

ثانيهما: أن يكون رباعيا فأكثر.

فمثال المستوفي للشرطين: يوسف، إبراهيم، إسماعيل ...

أ- فإن لم يتحقق الشرط الأول بأن كان الاسم غير علم في أصله الأعجمي "أي:  
الأجنبي مطلقا"<sup>1</sup>. فإن نقله العرب إلى لغتهم، واستعملوه أول استعماله عندهم علما،  
فإنه يمنع من الصرف. وإن لم يستعملوه أول استعماله عندهم علما وإنما نقلوه إلى لغتهم  
نكرة أول الأمر. ثم جعلوه علما بعد ذلك -لم يمنع من الصرف. فمثال ما ليس علما  
في اللغة الأعجمية. ولكن نقله العرب إلى لغتهم علما أول الأمر الكلمة الفارسية:  
"بندار" وهي اسم جنس لتاجر المعادن، وللتاجر الذي يخزن البضائع إلى زمن الغلاء".  
وكذلك الكلمة الرومية: "قالون" - وهي اسم جنس للشيء الجيد". والكلمتان في اللغة  
الأجنبية اسما جنس؛ وليستا علمين. وقد نقلهما العرب إلى لغتهم علمين في أول  
استعمالهما العربي؛ ولهذا امتنع صرفهما -في الرأي الشائع.  
ومثال ما ليس علما في اللغة الأعجمية ونقله العرب إلى لغتهم نكرة أول الأمر -لا  
علما- "دياج" و"لحام" و"فيروز" فكل منها في اللغة الأجنبية اسم جنس يدل على  
المعنى المعروف. وقد نقله العرب إلى لغتهم اسم

---

1 و1 أي: غير العربي مطلقا؛ فالمراد باللفظ: "الأعجمي و: الأجنبي" عام يشمل كل  
لفظ من لغة أجنبية عن لغة العرب.

2 وقد يدخل عليه بعض تغيير يسير في الحروف، وضبطها "إما لتخفيف النطق به؛ وإما  
لتقريبه من الصيغ العربية" ... أو لا يدخل. وقد يكون على الأوزان العربية "نحو: خرم"  
أو خارجا عنهما "نحو: خراسان" -راجع كتاب سيبويه ج2 ص342.  
وإذا أدخل العرب على اللفظ الأجنبي عند استعمالهم إياه علما أو غير علم، تغييرا ولو  
يسيرا، فإنه يسمى بعد هذا التغيير: "معربا" وإن تركوه على حاله سمي عندهم:  
"أعجميا" - كما سيجيء في رقم 3 من هامش ص591.

جنس كذلك في أول الأمر، فلا يجوز منعه من الصرف، ويظل حكم الصرف باقيا بعد أن يصير علما.

بناء على الشرط السابق لا بد لمنع الاسم الأجنبي من الصرف للعلمية والعجمة أن يكون: إما علما في اللغة الأجنبية، ثم ينتقل منها علما في العربية. ليستعمل أول أمره علما فيها، دون أن يسبق له في لغة العرب استعمال آخر قبل هذه العلمية، وإما أن يكون غير علم في اللغة الأجنبية، ولكنه ينتقل إلى العربية، فيستعمل فيها أول استعمالته علما.

ويرى فريق من النحاة أنه لا داعي لاشتراط علميته في لسان الأعاجم قبل نقله علما إلى لغتنا. وهذا الرأي أحق بالاتباع والتفضيل اليوم؛ لأنه علمي، فيه نفع وتيسير بغير إساءة للغتنا؛ فمن العسير الآن -بل من المستحيل واللغات الأجنبية تتجاوز المئات- أن نختدي إلى أصل كل لفظ أجنبي نريد التسمية به. ونعرف: أهو علم في اللغة الأجنبية قبل انتقاله علما إلى لغتنا فنمنعه من الصرف، أم غير علم فلا تمنعه؟ هذا والأعلام الأجنبية التي انتقلت إلى العربية قد يكون الناقل لها هم العرب الفصحاء الأوائل؛ أخذوها عن الأجانب. ونقلوها إلى اللسان العربي بغير تغيير في الحروف وضبطها، أو بتغيير يسير<sup>1</sup>. وهذا حق لهم. ومن الواجب التقيد في كل علم أجنبي استعمله العرب بالطريقة التي استعملوها في نطقه، وضبط حروفه. وقد يكون الناقل لها من جاء بعد العرب الفصحاء من المحدثين. وهذا النقل جائز، وحق مستديم لهؤلاء. ولا يزالون حتى اليوم على نقلها واستعمالها أعلاما، وسيستمرون على هذا. ومن الأمثلة: "إبراهيم وإسماعيل"، وهما من الأعلام في لغة الأعاجم وقد نقلهما العرب علمين أيضا. من الأمثلة الأخرى التي نقولها واتخذوها أعلاما أول الأمر مع أنها لم تكن في اللغة الأجنبية أعلاما كلمة: "فرفج" ... ومعناها الفارسي "عريض الجناح". وكلمة: "طسوج". ومعناها: الناحية. وكلمة: "فنزج"، ومعناها: رقص. وكلمة: "ساذج"، ومعناها: غض طري ...

---

1 للسبب الذي تقدم في رقم 2 من هامش الصفحة السابقة.

فهذه الكلمات ونظائرها ليست أعلاما في اللغة الفارسية ولكن العرب الأوائل نقلوها إلى لغتهم، واتخذوها أعلاما أول الأمر، ثم غير أعلام بعد ذلك. ومن الأعلام المنقولة حديثا إلى لغتنا: مرقص - جوزيف - فكتور ... فكل ما سبق ممنوع من الصرف وجوبا<sup>1</sup> للعلمية والعجمية.

ب- وإن لم يتحقق الشرط الثاني بأن كان العلم الأعجمي ثلاثيا فإنه لا يمنع من الصرف "سواء أكان ساكن الوسط، أم متحرك الوسط ... ؛ مثل: "نوح2 ومثل: شتر، "علم على حصن". وكذلك إن كان رباعيا لاشتماله على ياء التصغير؛ فإنه في حكم الثلاثي؛ لا يمنع من الصرف.

ويرى بعض النحاة أن الثلاثي ساكن الوسط يجوز صرفه ومنعه من الصرف، وأن المتحرك الوسط واجب المنع من الصرف. والأحسن الأخذ بالرأي الأول<sup>3</sup> ...

---

1 في الرأي الأرجح. وإذا كان العلم الأعجمي قد دخل العربية قديما أو حديثا وهو ساكن الآخر لزوما "بسبب وجود حرف علة ساكن في آخره، أو ضبط الحرف الأخير بالسكون أصالة؛ مثل: "ابن جني، وابن سيده ... بسكون الياء في الأول من غير تشديد، وسكون الهاء في الثاني ... " فإنه يعرب - في أقوى الآراء - إعراب الممنوع من الصرف، ولكن بعلاقات مقدرة على آخره في جميع حالاته.

2 انظر ما يختص بهذه الكلمة -وأمثالها- في: "ا" من الصفحة الآتية.

3 وفي منع الصرف للعلمية مع العجمة يقول ابن مالك.

والعجمي الوضع والتعريف مع ... زيد على الثلاث صرفه امتنع-<sup>9</sup>  
"زيد= زيادة. العجمي الوضع والتعريف= أي العجمي في وضعه وتعريفه؛ بأن يكون اسما أعجميا معرفة بالعلمية في لغة العجم، فإن لم يكن معرفة بأن كان في أصله وصفا لشيء لم يجز في رأي ابن مالك منعه من الصرف. وهو بهذا يسير على الرأي يشترط أن يكون الاسم أعجميا وعلما عند الأعاجم.

(244/4)

---

زيادة وتفصيل:

أ- أسماء الملائكة ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة، إلا: مالكا، ومنكرا ونكيرا، فهذه الثلاثة مصروفة ... وأما "رضوان" فممنوع من الصرف للعلمية والزيادة. وأسماء الأنبياء ممنوعة من الصرف إلا محمدا، وصالحا، وشعيبا، وهودا، ولوطا، ونوحا<sup>1</sup>، وشينا وشينا. وسبب المنع: العلمية والعجمة، وأما "موسى" اسم النبي فممنوع من الصرف؛ لورده في السماع الأغلب كذلك. وأما لفظ "موسى" الذي ليس اسما للنبي، وإنما هو اسم للأداة التي للحلق فيصح صرفه ومنعه من الصرف، فيصرف إن كان من أوسيت رأسه إذا حلقته، فالرأس موسى: كمعطي. ويكون ممنوعا إن كان فعله: ماس يمس؛ فهو "فعلى" منها، قلبت الياء واوا لوقوعها بعد ضمة "كما قلبت في: موقن، من أيقن" ومنع الصرف لألف التأنيث المقصورة.

وأما "إبليس" فممنوع من الصرف للعلمية والعجمة؛ على اعتباره أعجمي الأصلي، وأما على اعتباره عربي الأصلي مشتق من الإبلas؛ وهو الإبعاد، فممنوع من الصرف أيضا، ولكن للعلمية وشبه العجمة؛ لأن العرب لم تسم به أصلا؛ فكأنه من غير لغتها، بالرغم من أن صيغته لها نظائر أصيلة في العربية؛ مثل: إكليل، إقليم ... ب- وضع النحاة علامات غالبية<sup>2</sup>؛ يعرف بها الاسم الأعجمي. منها: أن يكون وزنه خارجا عن الأوزان العربية؛ مثل: إبراهيم، وإبريسم. ومنها: أن يكون رباعيا أو خماسيا مع خلوه من حروف الذلاقة، وهي ستة، جمعها بعضهم في "مر بنفل".

- 
- 1 انظر ما يختص بهذه الكلمة -وأمثالها- في: "ب" من الصفحة السابقة.
  - 2 سجلها كثير منهم -كالجمع، والأشموي ... - ومن المهم التنبيه إلى أنها غالبية، وليست مطردة.

(245/4)

---

ومنها: أن يجتمع في الاسم من أنواع الحروف ما لا يجتمع في الكلمة العربية الصميمة؛ كاجتماع الجيم والقاف بفاصل، أو بغير فاصل بينهما؛ مثل: "جرموق"<sup>1</sup>، ومثل: "قج"<sup>2</sup>. و"جيقة"<sup>3</sup> واجتماع الصاد والجيم في مثل: صولجان، والكاف والجيم في نحو: سكرجة، والراء بعد النون في أول الكلمة؛ نحو: نرجس، والزاي بعد الدال في آخر

الكلمة؛ مثل: "مهتذر".

ومنها: أن ينص الأئمة الثقات على أن الكلمة أعجمية الأصل.

ج- إذا فقد الاسم الممنوع من الصرف علميته أو عجمته، أو هما معا وجب تنوينه - كما عرفنا- إن لم يكن هناك داع آخر للمنع. فمثال فاقد العلمية: تكلم إبراهيم واحد في الحفل، وناب عن غيره ممن يشاركونه في الاسم. ومثال فاقد العجمة: مصطفى، مأمون، أمين ... ومثال فاقدتهما: إنسان، صبي ...

1 جورب من جلد لين، رقيق، يمتد إلى الساق.

2 رجل.

3 ناقة هرمة.

(246/4)

5- يمنع الاسم من الصرف للعلمية ع وزن الفعل -سواء أكان الفعل ماضيا أم

مضارعا، أم أمرا- إذا تحققت صورة من ثلاث:

الأولى: أن يكون العلم على وزن خاص: إما بالفعل الماضي وحده -دون مرفوعه1؛

كالماضي الذي على وزن: "فعل" بالتشديد نحو: صرح - علم - كلم ... ؛ وكالماضي

المبني للمجهول في مثل: حوكم، عوفي، كرم ... ، وكالماضي المبدوء بهمزة وصل، أو بناء

زائدة للمطاوعة أو غير المطاوعة، نحو: انتفع، استفهم، تسابق، تقابل، تعلم، تبين ... ،

فإذا صارت هذه أو فعال وحدها، "دون مرفوعها1" أعلاما منقولة وجب منعها من

الصرف للعلمية مع وزن الفعل. ووجب أن تصير همزة الوصل التي في أولها همزة قطع،

تظهر في النطق وفي الكتابة، "كما هو الشأن في كل همزة وصل في أول اللفظ، ثم قد

صار علما منقولاً؛ سواء أكان منقولاً من فعل أم غير فعل. فإنها تصير للقطع"2.

فإذا نقلت الأفعال هي ومرفوعها فلا تمنع من الصرف؛ لأن العلم صار: "جملة محكية".

وإما على وزن خاص بالمضارع، أو بالأمر دون فعلهما إذا كان الوزن من غير الثلاثي3؛

نحو: يدحرج، ينطلق، يستخرج. ونحو: دحرج، انطلق،

1 و1 مرفوعه هو: الفاعل ونائبه.

2 تصير همزة الوصل التي في أول الفعل أو غيره همزة قطع إذا صار الفعل أو غيره علما

منقولاً؛ يتساوى في هذا الأسماء بأنواعها المختلفة – ما عدا لفظ الجلالة: "الله" فله الأحكام الخاصة التي سبق في رقم 2 من هامش ص 36 – وغير الأسماء "كما سبقت الإشارة لهذا في رقم 3 من هامش ص 38 ورقم 3 من هامش ص 109" وقد نص على هذا الصبان في آخر باب النداء عند قول ابن مالك:

"وباضطرار خص جمع "يا" و"أل" .. وتضمن بعضه كذلك كلام "التصريح"، وسجله الخصري أيضا في لموضع نفسه وزاده إيضاحا وتعليلا سائغا يجب الاكتفاء به. وكذلك نص عليه المعنى "في ج 2 الباب السابع".

لكن الصبان سها؛ فنقل عن بعضهم شرطا يخرج بعض الأسماء من هذا الحكم والصواب أن الحكم عام مطلق. وكان سهو الصبان في الجزء الثالث من حاشيته، في باب "الممنوع من الصرف" عند الكلام على بيت ابن مالك:

"كذلك ذو وزن يخص الفعلا ... " وكذلك في جزئه الرابع. في باب: "همزة الوصل" عند الكلام على الماضي المبدوء بها".

3 لأحدهما من غير الثلاثي يكونان على وزن يكاد يختص بالفعل، ولا يوجد في غيره إلا نادرا.

(247/4)

---

استخرج. إلا الأمر من الفعل الدال على المفاعلة؛ فإنه ليس خاصا بالفعل، ولا غالبا فيه، نحو: قاوم، قاتل، عارض ... فنظائره من الأسماء كثيرة على هذا الوزن، نحو: راكب، فاضل، صاحب ...

ولا يخرج الصيغة عن اختصاصها بالفعل أي كون العرب قد استعملوها قليلا في غيره؛ كاستعمالهم صيغة الماضي الذي على وزن: "فعل" علما، نحو: "خضم" علم رجل تيمي، و"شمر" علم فرس. أو استعملوها نادرا بصيغة المبني للمجهول، نحو: "دثل" علم قبيلة، أو بصيغة المضارع؛ نحو: "ينجلب"، الخرزة، و"تبشر" لطائر ... و"تعز" لمدينة في اليمن. و"يشكر" لقبيلة هجاها الشاعر بقوله:

و"يشكر" لا تستطيع الوفاء ... وتعجز "يشكر" أن تغدوا

وكذلك لا يخرجها عن اختصاصها بالفعل أن يكون لها نظير في لغة الأعاجم "أي: الأجانب، غير العرب" مثل "رند": علم فتاة و"طسج" علم نبات، و"بقم" علم صبغ، و"يحبب" علم رجل رسام..

الثانية: أن يكون العلم على وزن مشترك بين الاسم والفعل، ولكنه أكثر في الفعل: كصيغة "افعل"، "نحو: إتمد1، اجلس" وكصيغة: "افعل" "نحو: "أبلم"2، اكتب". وكصيغة: "افعل" "نحو: إصبع، اسمع" فإذا سمي بعلم منقول من هذه الصيغ وجب منعه من الصرف للعلمية ووزن الفعل؛ لأنه وزنه هو الأغلب استعمالاً، والأكثر بين هذه الأوزان.

الثالثة: أن يكون العلم على وزن مشترك بين الاسم والفعل. شائع فيهما معاً، ولكنه أنسب وأليق بالفعل؛ لاشتماله على زيادة تدل على معنى في الفعل، ولا تدل على معنى في الاسم، نحو: أفكل3، وأكلب، وتنفل4، فإنما على وزن: أفهم، وأكتب، وتنصر... لكن الهمزة والتاء في الأسماء الثلاثة لا تدل على معنى، في حين أن الهمزة في "أفهم وأكتب" تدل

---

1 كحل.

2 نوع من البقل.

3 هي الرعدة والرعدة.

4 ثعلب.

(248/4)

---

على المتكلم، والتاء في "تنصر" تدل المخاطب أو على المؤنثة الغائبة. فالفعل المبدوء بالزيادة التي لها معنى أقوى من الاسم المبدوء بها، من غير أن تدل على معنى فيه. فإذا جاء العلم على الوزن المشترك بينهما كان أقرب إلى الفعل، فيمنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل1...

ويفهم مما تقدم أن العلم إذا كان على وزن مشترك بين الأسماء والأفعال على السواء من غير ترجيح لناحية الفعل - لا يجوز منعه من الصرف، كشجر؛ فإنه يوازن: ضرب؛ وكجعفر؛ فإنه يوازن: دحرج.

ويرى بعض النحاة أن مثل هذا العلم يمنع من الصرف ما دام منقولاً من فعل: نحو: صابر؛ منقولاً من فعل أمر، و"ظفر" منقولاً من الماضي، وقد يكون إهمال هذا الرأي أحسن2...



- 1 ملاحظة: قال ابن قتيبة في كتابه: "أدب الكاتب"، باب: "ما لا ينصرف" ما نصه: "كل اسم في أوله زيادة؛ نحو: يزيد، ويشكر، ويعصر، وتغلب، وإصبع، وأبلم، ويرمع، وإثم، ... ، كل هذا لا ينصرف في المعرفة، وينصرف في النكرة. هذا إذا كان الاسم بالزيادة مضارعا للفعل. فإن لم يكن مضارعا للفعل صرفته؛ نحو: يربوع. وأسلوب، وإصليت، ويعسوب ...". ١. هـ.
- 2 وفي منع الاسم من الصرف للعلمية ووزن الفعل يقول ابن مالك مقتصرًا على النوعين الأولين من وزن الفعل.

كذلك ذو وزن يخص الفعل ... أو غالب، كأحمد ويعلى-20

أي: كذلك يمنع الاسم من الصرف إن كان علما على وزن يختص بالفعل، أو يغلب في الفعل فالمختص بالفعل؛ نحو: "يعلى"، علما. والغالb، نحو: "أحمد"؛ وهو علم منقول من المضارع وقد يكون منقولا من أفعال التفضيل الذي فعله: "حسد" فيكون منقولا من وصف لا من فعل مضارع. وقد يدخله تنون التكرير -أحيانا- إذا لم يدل على معين. "انظر. ج من ص 235، ورقم 3 من هامش ص 251".

(249/4)

.....

زيادة وتفصيل:

أ- لا يمنع العلم من الصرف إذا كان على وزن الفعل إلا بشرط أن يكون هذا العلم ملازما -في الأغلب- صيغة ثابتة في كل أحواله لا تتغير، وأن تكون صيغة الفعل أصلية لم يدخلها تغيير؛ وألا يخالف العلم الطريقة السائدة في الفعل. فكلمة: "امرئ" -مثلا- يجوز في "رائها" أن تكون مضمومة، أو مفتوحة، أو مكسورة؛ تبعا للهمزة ومسايرة لها، فإذا كانت الهمزة مضمومة جاز أن تتبعها الراء، وإذا كانت مفتوحة أو مكسورة جاز أن تتبعها الراء في الحالتين ذلك؛ تقول: جاء امرؤ نابه -كرمت امرأ ناهما- أثبتت على امرئ نابه، فإذا كانت الراء مضمومة فالكلمة مكسورة فهي على وزن الفعل: "اجلس" فهذه الموازنة في الصور الثلاث لا يعتد بها في منع الصرف. فإذا صارت كلمة: "امرئ" علما، لم تمنع من الصرف؛ لأنها لا تثبت على حال واحدة في استعمالاتها المختلفة، ولا تلازم وزنا واحدا تقتصر معه على وزن فعل واحد.

وكذلك الاسم: "قفّل" فإنه على وزن الفعل الماضي المبني للمجهول: "رد". والاسم "ديك" على وزن الفعل الماضي المبني للمجهول: "قيل" و"بيع" وبالرغم من هذا فإن الاسمين: "قفّل وديك" -وما يشبههما- لا يمتنعان من الصرف إذا صارا علمين؛ لأن وزن الفعل هنا ليس أصليا خاليا من تغيير سابق؛ إذ الفعل: "رد" أصله ردد -بضم فكسر، وأدغمت الدالان؛ فصار: "رد" فهذه الصيغة جاءت متأخرة عن صيغة أصلية سابقة لا توزانها كلمة: قفل.

وصيغة الفعل "قيل" المبنية للمجهول: ليست أصيلة، في هذا الوزن؛ وإنما أصلها: "قول" نقلت حركة الواو للقاف بعد حذف الضمة<sup>1</sup>، ثم قلبت الواو

---

1 وذلك يمكن قلب الواو ياء. والوصول إلى بناء الماضي المعتل العين -للمجهول، "طبقا لقاعدة البناء المجهولة -وقد سبقت في ج2، ص 86 م 67 وهي تبيح أن تكون فاء هذا المعتل إما خالصة الكسر وإما خالصة الضم ... إلخ".

(250/4)

---

ياء، لوقوعها بعد الكسرة المنقولة للقاف، فصارت الكلمة: "قيل" بصيغة طارئة؛ بسبب نقل حركة الواو، وقلب هذه الواو ياء. وكذلك صيغة الفعل: "بيع" ليست أصيلة؛ لأن أصلها: "بيع، نقلت حركة الياء إلى ما قبلها<sup>1</sup> بعد حذف الضمة؛ فصارت: "بيع"، بصيغة جديدة، نشأت من نقل الحركة وحذف الأخرى.

فصيغة الفعلين -وأشباههما- عند بنائهما للمجهول ليست هي الصيغة الأصلية، وإنما هي صيغة مستحدثة؛ لا يعتد بها في منع العلم من الصرف، فلو صارت كلمة: "قفّل" أو: "ديك" علما لم يجوز منعها من الصرف للعلمية مع وزن الفعل، لأن شرط وزن الفعل لم يتحقق ...

أما مخالفة العلم للطريقة السائدة في الفعل فتظهر في كلمة مثل: ألبب<sup>2</sup> فإنها على وزن المضارع: أنصر، أو: أكتب. فإذا صارت علما فإنها لا تمتنع من الصرف للعلمية مع وزن الفعل، لأن المضارع المماثل لها يغلب على عينه ولا ملامه الإدغام إذا كانا من نوع واحد،

مثل: "أعد وأصد"؛ فأصلهما: أعدد، وأصدد، ثم وقع الإدغام. فإذا صار "ألب". وما شابهه علما لم يصح منعه من الصرف للعلمية ووزن الفعل؛ بسبب مخالفته الفعل في الإدغام. وهذا رأي فريق من النحاة.

ويرى سيبويه منعه من الصرف؛ لأن الفك "عدم الإدغام" قد يدخل الفعل لزوما كما في التعجب مثل؛ أشدد بفلان، وجوازا في مثل: "اردد. ولم يردد، وفي بعض ألفاظ مسموعة... والأفضل الاقتصار على رأي سيبويه لأنه أنسب وأيسر.

ب- إذا كان الاسم ممنوعا من الصرف للعلمية مع وزن الفعل وزالا معا أو أحدهما وجب تنوينه إن لم يوجد مانع آخر؛ فمثال ما فقد العلمية؛ لقد أثبت على أحمد3 واحد من حملة هذا الاسم فاز بالسبق "بتنوين كلمة:

---

1 عملا بالحكم الذي في الهامش السالف.

2 جمع: لب، بمعنى: عقل.

3 كان حقه إذا زالت علميته أن يعود إلى وصفيته الأولى؛ كما عرفنا في: "أحمر" وأمثاله إلا أن "أحمد" أوغل في العلمية وأقوى؛ حتى نسيته وصفيته أو كادت "انظر رقم 1 من هامش ص231 ومن ص249".

(251/4)

---

.....

---

أحمد". ومثال ما فقد وزن الفعل: علي...، ومثال ما فقدهما معا: شجاع، نبات.

وقد تزول العلمية ويبقى الاسم ممنوعا من الصرف. وهذا حين يكون العلم في أصله وصفا قبل العلمية، كأحمر، وأشرف؛ علمين؛ فإنهما يمنعان من الصرف للعلمية ووزن الفعل، بعد أن اختفت الوصفية وحلت محلها العلمية. فإن زالت العلمية لم ينصرفا أيضا؛ لأن الوصفية ستعود؛ فيمنعان للوصفية مع وزن الفعل.

ج- من المفيد الرجوع إلى "الملاحظة" المدونة بهامش ص211 لاستنباط الصلة بينها وبين موضوع العلمية ووزن الفعل.

(252/4)

---

## 6- ويمنع الاسم من الصرف للعلمية مع ألف الإلحاق المقصورة.

بيان هذا: أن العرب كانوا يلحقون بآخر بعض الأسماء ألفا زائدة، لازمة، مقصورة أو ممدودة، فيصير الاسم على وزن اسم آخر<sup>1</sup>، ويخضع لبعض الأحكام اللغوية التي يخضع لها ذلك الاسم الآخر -ومنها: الصرف، وعدمه- وتسمى هذا الألف: "ألف الإلحاق" ومن أمثلتها: "علقى"، علم لنبت، و"أرطى"<sup>2</sup>، علم لشجر، وهما ملحقان بجعفر. وصح منعهما<sup>2</sup> من الصرف للعلمية وألف الإلحاق المقصورة؛ لأن ألف الإلحاق المقصورة في الكلمتين زائدة لازمة، وزيادتها اللازمة في آخرهما جعلتهما على وزن "فعلى" المختومة بألف التانيث المقصورة اللازمة التي يمتنع صرف الاسم بسبب وجودها -فلما أشبهت ألف الإلحاق المقصورة في زدياتها ولزومها ألف التانيث المقصورة، وجعلت وزن الاسم جاريا على الوزن الخاص بهذه- امتنع صرفه معها كما يمتنع مع ألف التانيث<sup>3</sup>؛

---

1 قال السيوطي "في همع الهوامع ج 1 ص 32، الباب الثاني، ما لا ينصرف ما نصه: "الإلحاق أن نبني -مثلا- من ذوات الثلاثة كلمة على بناء يكون رباعي الأصول؛ فتجعل كل حرف مقابل حرف. فتفي "أي: تنتهي" أصول الثلاثة؛ فتأتي بحرف زائد مقابل للحرف الرابع من الرباعي الأصول، فيسمى ذلك الحرف -الذي زاد- حرف الإلحاق". ا. هـ.

وعلى هذا الكلام مأخذ متعددة. يغنينا عن عرضنا وتأبيدها أن ألف الإلحاق تكاد تنحصر في كلمات مسموعة قليلة معدودة، وليس لها أحكام هامة، وأن الإلحاق "في الرأي الأصح، طبقا للتفصيل الشامل الذي جاء في الهمع، ج 2 ص 217 باب التصريف"- خاص بالعرب أنفسهم، وقد انتهى بانتهااء عصور الاحتجاج بكلامهم، وقد حددها المجمع اللغوي القاهري بآخر القرن الثاني الهجري في المدن، وآخر الرابع في البوادي.

2، في الرأي الشائع. وقيل إن ألف "أرطى" أصلية؛ فالكلمة منونة دائما.

3 هذا تعليل كثير من النحاة، وهو تعليل مرفوض؛ لأن العلة الحقيقية هي استعمال العرب ليس غير.. ويمثل هذا يحكم على ما يقولونه في تعليل صرف الاسم المختوم بألف الإلحاق الممدودة، وأنها لا تشبه ألف التانيث الممدودة في منع الصرف. والعلة -عندهم- أن همزة ألف الوصل الممدودة كانت ألفا في الأصل، ثم انقلبت همزة حين وقعت بعد ألف زائدة للمد -كما سبق عند الكلام عليها في ص 205 و 207- أما ألف الإلحاق الممدودة، كعلباء، "اسم لقصبه العنق" وهي مزيدة للإلحاق بكلمة: "قرطاس"، وليست على أوزان الممدودة فمنقلبه عن "ياء" فليس بين الهمزتين تشابه

أصلها.. هكذا يعللون والصواب ما عرضناه.  
وفي منع الصرف العلمية وألف الإلحاق يقول ابن مالك:  
وما يصير علما من ذي ألف ... زیدت لإلحاق فليس ينصرف-21

(253/4)

---

إلا أن ألف التأنيث أصيلة في المنع؛ فيكفي وجودها وحدها للمنع، دون أن ينضم إليها بسبب آخر. أما ألف الإلحاق فلا بد أن ينضم لها العلمية تقول: هذا علقى يتكلم عرفت علقى يحسن الخطابة، استمعت إلى علقى، فهو ممنوع من الصرف العلمية وألف الآلحاق المقصورة.

ومن أمثلة المقصورة: رجل عزهى "أي: لا يلهو": وزنها "فعلى" ولا تكون الكلمة المختومة بألف الإلحاق المقصورة على وزن "فعلى"، بضم الفاء. أما ألف الإلحاق الممدودة -مثل: علباء- فلا تمنع من الصرف 1 ...

---

1 السبب الذي تقدم في رقم 3 من هامش الصفحة السابقة.

(254/4)

---

.....

---

زيادة وتفصيل:

أ- إذا فقد هذا الاسم الممنوع من الصرف علميته أو ألف الإلحاق أو هما معا، دخله التنوين، إلا إذا منع مانع آخر؛ فمثال فاقد العلمية: رأيت أرطى كثيرا، ثمره كالعناب يغذي الإبل "بتنوين" أرطى "للتنكير".

أما استعماله بغير ألف الإلحاق فليس معروفا.

ب- لا تكون ألف الإلحاق المقصورة 1 إلا في وزن خاص بألف التأنيث المقصورة وكهما حرف زائد، لازم، غي رمبدل من شيء آخر. ويجوز في الاسم المختوم بألف الإلحاق أن تلحقه تاء التأنيث مع التنوين، بشرط أن يكون غير علم؛ مثل: هذه أرطاة، أو علاقة ... ولكن هذه التاء لا تلحق الاسم المختوم بألف التأنيث 2؛ ولهذا لم تجعل

الألف في "أرطى" وعلقى -وأشباههما- للتأنيث 3 ...  
أما كلمة: "تتري" وبعض أسماء أخرى فقد سمعت منونة وغير منونة على اعتبار الألف  
للتأنيث فتمنع من الصرف، أو للإلحاق فلا تمنع.

---

1 دون الممدودة.

2 لكيلا يجتمع في الاسم علامتان للتأنيث.

3 انظر رقم 2 من هامش ص 253.

(255/4)

---

7- ويمنع الاسم من الصرف للعلمية مع العدل 1. ويتحقق هذا في عدة صور، أهمها  
خمس:

الأولى: ما كان من ألفاظ التوكيد المعنوي جمعا على وزن: "فعل" 2؛ وهو: "جمع، كتع 3،  
بصع 4، بتع 5"؛ مثل: احتفيت بالنبغات كلهن جمع، كتع، بصع، بتع، فكل جمع من  
هذه الأربعة التي على وزن: "فعل" توكيد لكلمة: "النبغات"، مجرور بالفتحة بدل  
الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية مع وزن: "فعل"، المجموع، سماعا 6.

---

1 في رقم 1 من هامش ص 222 تعريفه وتقسيمه.

2 سبق الكلام عليها في باب التوكيد "ج 3 ص 417 م 116". ومما ذكر هناك يتبين أنها  
أعلام جنسية، يصح جمعها جمع مذكر سالما. وليس بين الأعلام الجنسية ما يجمع هذا  
الجمع سواها "طبقا للبيان المدون هناك".

3 من كتع الجلد، بمعنى: تجمعه.

4 من يصع العرق، بمعنى: تجمعه.

5 من البتع، وهو: طول العنق مع قوة تماسك أجزائه.

6 أما العلمية فلما سبق "في الجزء الثالث ص 384 م 116" من أن هذه الألفاظ  
معارف بالعلمية؛ إذ كل واحد منها علم جنس يدل على الإحاطة والشمول ... وأما  
التعبير بوزن: "فعل" السماعي فتعبير أصح وأدق وأقرب للحقيقة من التعبير "بالعدل"  
الذي ارتضاه كثير من النحاة، وحاولوا جاهدين تأييده، والدفاع عنه أمام المعارضين.  
فلم ينجحوا في دفاعهم. يقولون:

إن هذه الصيغ الأربع التي على وزن "فعل" جموع تكسير، مفرداتها: جسماء، كتعاء، بصعاء، بتعاء. فالمفرد على وزن: "فعلاء" والمفرد إذا كان اسما على وزن "فعلاء" يكون القياس في جمعه: "فعلاوات" لا "فعل". وأيضا فإن تلك المفردات هي المؤنث للألفاظ المذكورة: أجمع، أكتع، أبصع، أبتع. وهذه المفردات المذكورة تجمع جمع مذكر سالما. فحق مؤنثاتها أن تجمع جمع مؤنث سالما لا جمع تكسير؛ لتساير نظائرها المذكورة في الجمع المناسب لكل منهما. ثم يقولون: "وهذا قول البصريين الذين يمنعون جمع "فعلاء" جمع مؤنث سالما" -إن العرب لم تفعل هذا ولكنها تركت الجمع المناسب لتلك الألفاظ إلى جمع آخر لا يناسبها، ومنعت الجمع غير المناسب من الصرف ...؛ فكان هذا الترك وهذا المنع دليلين على عدولها. وكلام غير هذا كثير، والاعتراض عليه أكثر وأقوى. فلو صح أن العرب عدلت عن جمع إلى آخر، فما حكمة عدولها؟ وما حكمة منع الصرف للدلالة على جمع أهملته وعدلت عنه؟ وهل يعرف العرب الأوائل القياس وغير القياس كما اصطلح النحاة عليه؟ وأن الجمع القياسي لفعلاء هو: الجمع بالألف والتاء، وغيره مخالف للقياس؟ ولم لا يكون القياس هو ما فعلته العرب في هذه الألفاظ؟ وهل يفكر العربي ويطيل التفكير المنطقي على هذا الوجه قبل أن ينطق بالكلمة وجمعها؟ و... و... كل هذا غير معقول ولا واقعي. وقد أشرنا إليه كثيرا في ثنايا الأجزاء المختلفة، وأوضحنا وجوه الخطأ فيه، وأن بعض النحاة حين يريدون أن تكون القاعدة مطردة يتكلفون ويتجاوزون المقبول. ولما كان مرد الأمر كله لنطق العربي الفصيح كانت العلة الحقيقية هي السماع عنه، ومثل هذا يقال في كل ما كان العدل علة من علل منع صرفه.

(256/4)

---

وهو الوزن الذي يقول النحاة في سبب منعه من الصرف إنه: "العلمية مع العدل".  
الثانية: ما كان على وزن "فعل" أيضا، ولكنه علم لمفرد، مذكر، ممنوع من الصرف، سمعا 1 فإن لم يعرف السماع في: "فعل" فالأحسن صرفه. وأشبه المسموع من الأعلام: "عمر، مضر، زفر، زحل، جمع، قزح، عصم، دلف، هذل، ثعل، زفر، زحل، جمع، قزح، عصم، دلف، هذل، ثعل، جشم، قشم". وأما أدد "جد قبيلة عربية" فلم يسمع فيه إلا الصرف 2. وأما: "طوى" -اسم واد بالشام- فيجوز منعه من الصرف للعلمية والتأنيث؛ بإرادة أنه علم على بقعة معينة، ويجوز صرفه على إرادة أنه على مكان. وقد

ورد السماع بصرفه وعدم صرفه.

ويجب الصرف إن كان "فعل" جمعا، في غير ألفاظ التوكيد المعنوي السالفة؛ كغرف،  
وقرب. أو اسم جنس كصرد3، ونغر4، أو صفة كحطم5 ولبد6، أو مصدرا؛ كهدى:  
وتقى ...

فوزن "فعل" هذا قد يجب منعه من الصرف إذا كان مفردا، مذكرا، مسموعا بالمنع. وقد  
يجب صرفه إذا كان جمعا، أو اسم جنس، أو وصفا، أو مصدرا بشرط ألا يكون ذلك  
الجمع من ألفاظ التوكيد المعنوي - كما

---

1 إذ ليس مع العلمية سبب آخر لمنع الصرف؛ فلجأ النحاة إلى ما يسمونه: "العدل"،  
قالوا إن ذلك العلم ممنوع من الصرف لأنه معدول عن كلمة أخرى على وزن: "فاعل"  
"عامر، ماضر، زافر ... " وأن العرب أرادوا أن يدلوا على هذا العدول ويرشدوا إليه،  
فمنعوا العلم السالف من الصرف؛ ليكون هذا المنع دليلا ومرشدا للعدل. وكل هذا  
مرفوض؛ "لما ذكرناه في رقم 6 من هامش الصفحة السابقة، ورددناه في أمكنة أخرى".  
وآن الوقت لإهماله ...

2 كما سبق في "ب" رقم 1 من هامش ص222.

3 نوع من الغربان.

4 نوع من البلابل.

5 من معانيه: الراعي الذي يظلم الماشية فيهشم بعضها ببعض.

6 من معانيه: المقيم بمنزله، لا يبرحه، ولا يسعى وراء معاشه.

(257/4)

---

سلف - وقد يجوز فيه الأمران والأحسن الصرف إذا كان السماع مجهولا. فله ثلاث  
حالات ...

الثالثة: لفظ "سحر" وهو: الثلث الأخير من الليل بشرط استعماله ظرف زمان، وأن  
يراد به سحر يوم معين، مع تجريده من "أل" والإضافة، نحو: غردت البلابل يوم الخميس  
سحر. فكلمة: "سحر" ظرف منصوب على الظرفية، ممنوع من التنوين للعلمية  
والعدل1، سمعا في هذه الكلمة المنصوبة. وهذا هو التعليل الصحيح ... أما أكثر  
النحاة فيقول: إنه ظرف ممنوع من الصرف للعلمية والعدل ويقتصرون على هذا2:



فإن ل يكن لفظ "سحر" ظرف زمان -بأن كان اسما محضا، معناه الوقت المعين دون دلالة على ظرفية شيء وقع فيه- وجب تعريفه "بأل"، أو "بالإضافة" إذا أريد منه أن يدل على التعيين، ولا تصح العلمية، تقول: السحر أنسب الأوقات للتفكير الهادئ، وصفاء الذهن. وعجيب أن يغفل الناس عن سرحهم وأن يقضوا سحرهم نائمين ... وإن كان ظرفا لكنه غير معين "بأن كان ظرفا مبهما، لا يدل على سحر يوم معين، خاص" وجب صرفه، نحو: يحرص الزراع على الحصاد في

---

1 سبق الكلام -في ص222، وهامشها- على العدل وأقسامه وفائدته، وسحر، وآخر ... وفي الممنوع من الصرف للعلمية والعدل يقول ابن مالك: والعلم يمنع صرفه إن عدلا ... كفعل التوكيد، أو: كثعلا  
امنح صرف العلم إن كان معدولا عن كلمة أخرى. ومثل للعلم المعدول بمثلين أولهما: "فعل" التي للتوكيد، "أي: بصيغ التوكيد التي هي جمع على وزن: "فعل" وثانيهما: "قمل" علم رجل. "والألف التي في آخر: "ثعل" زائدة للشعر".  
2 دون أن يزيدوا عليها كلمة: "السماع"، أو نحوها من كل ما يفيد أن سبب المنع هو السماع المحض الوارد بترك التنوين والعدل عنه، ونراهم يتعسفون ويتلمسون لإثبات العدل أسبابا واهية لكيلا يقال: إن سببه في هذه الكلمة هو السماع. فهو -عندهم- علم على الوقت المعين الخاص، وهو معدول عن "السحر" المقرونة بأل التي للتعريف؛ لأنه ما أريد به معين كان الأصل فيه أن يكون معرfa "بأل"؛ فعدل العرب عن النطق "بأل" وقصدوا تعريفه بغير ذكرها ... إلى غير هذا من آراء وأقوال أخرى في سبب منعه، واعتراضات كثيرة على كل منها. وما أعنانا عنها جميعا لو جعلنا السبب هو: السماع.

(258/4)

---

سحر -سأبدأ رحلتي القادمة بسحر. فالمراد في المثالين: سحر غير معين من الأسحار المتعدد ...  
وإن كان ظرفا معيناً لكنه غير مجرد من "أل" و"الإضافة" وجب صرفه كذلك؛ نحو: سأسافر يوم الخميس من السحر إلى العصر، وأعود يوم السبت في سحره1.  
"ملاحظة": بمناسبة الكلام على: "سحر"، ومنعه من الصرف وعدم منعه -يعرض

النحاة للكلام على: "رجب وصفر". وهما من أسماء الشهور العربية. فإن أريد بهما معين فهما غير منصرفين، وإلا فهما منصرفان. ووجه ذلك -عندهم- أن المعين معدول عن "الرجب"، و"الصفر" كما قالوا في "سحر" إنه معدول عن "السحر" إذا أريد به سحر بعينه؛ ففيهما العلمية والعدل. ويمكن أن يكون المانع فيهما هو العلمية والتأنيث، باعتبار أن المراد: المدة 2.

الرابعة: ما كان علما لمؤنث، على وزن: "فعال" مثل: رقاش، حذام، قطام، .... أعلام نساء؛ فللعرب فيه طريقتان:

إحدهما: أن بعضهم -كقبيلة تميم- يمنعه من الصرف بشرط ألا يكون محتوما بالراء. ويقول النحاة: إن سبب المنع هو العلمية والعدل، لأن الأصل: راقشة، حاذمة، قاطمة ... فعدل عن هذا التعليل ما في غيره مما سبق. وقيل إن سبب المنع. هو: العلمية والتأنيث المعنوي؛ كالشأن في

#### 1 وفي "سحر" يقول ابن مالك:

والعدل والتعريف مانعا سحر ... إذا به التعيين قصدا يعتبر

أي: أن العدل والتعريف بالعلمية يمنعان -معا- "سحر" من الصرف، بشرط أن يكون لفظ "سحر" مقصودا به تعيين سحر معين. وقد ترك بقية الشروط التي سردناها. 2 راجع حاشية ياسين على التصريح، ج 2 باب التوكيد، عند الكلام على توكيد النكرة. وقد نقلنا كلامه في ج 3 باب الإضافة، م 93 ص 38 في بحث الإضافة البيانية، مثل: شهر رجب" هذا، وكلام الحضري وغيره -في آخر باب الممنوع من الصرف، عند الكلام على العلمية والعدل في سحر- ينتهي إلى ما قرره ياسين في حاشيته.

(259/4)

زينب، وسعاد ... وهذا التعليل أصح؛ نحو: رقاش شاعرة جاهلة -ضرب المثل بحذام في سداد الرأي.

فإن كانت صيغة: "فعال" محتومة بالراء مثل: "وبار" علم قبيلة عربية، و"ظفار" علم بلد يمنى، و"سفار" علم بئر معينة فأكثر التميميين يبنيه على الكسر في كلا الحالات، نحو: "وبار" قبيلة عربية على حدود اليمن -أفنى الزمان "وبار" القديمة- لم يبق من "وبار" القديمة إلا الأطلال. فكلمة: "وبار" في الأمثلة السالفة مبنية على الكسر في محل رفع،

أو نصب، أو جر، على حسب الجملة، ومثلها: "ظفار، وسفار"، ونظائرها.  
والأخرى: أن الحجازيين يبنون ذلك كله على الكسر، سواء أكان "فعال" علما مؤنثا  
مختوما بالراء أم غير مختوم<sup>1</sup>..

فتبين أن المنع من الصرف للعلمية والعدل في وزن "فعال" المؤنث مقصور

---

### 1 وزن "فعال" قد يكون مطولا، وقد يكون غير معدول.

أ- فالمطول - كما يؤخذ من هذا الباب ومما سبقه في أبواب أخرى - خمسة أنواع، علم  
مؤنث، كحذام. واسم فعل أمر؛ كنزال. ومصدرا كحماد المعدول عن: المحمدة "بكسر  
الميم الثانية وفتحها" وحال مثل كلمة: "بداد" في قولهم: الخيل تعدو في الصعيد "بداد"،  
وصفه، إما مسموعة جارية مجرى الأعلام من ناحية إحلالها محل الاسم، واستعمالها غير  
تابعة لموصوف؛ نحو: "حلاق" للمنية، وهو معدول عن "حالقة" وإما صفة ملازمة للنداء  
في ذم الأنثى، نحو: يا لكاع - يا فساق - يا خباث. وهو معدول عن المشتق؛ تريد: يا  
لاكعة، يا فاسقة، يا خبيثة.

"بالإيضاح الذي سبق عنها في رقم 7 ص 73". فهذه خمسة أنواع كلها مبنية على  
الكسر، معدولة عن مؤنث. فإن صارت علما لمذكر جاز إعرابها مع منعها من الصرف  
- وهذا هو الأغلب - وجاز إعرابها مع تنوينها، ولا يصح البناء في الحالتين. وإن صارت  
علما لمؤنث جرى عليه ما سبق تفصيله عن التميميين والحجازيين.

ب- وغير المعدول يكون اسما؛ كجناح، ومصدرا؛ كذهاب، ووصفا "أي: مشتقا" نحو:  
جواد، أي: كريم، وجنسا نحو: سحاب. فهذه أربعة أنواع لو صارت إحداها علما لمذكر  
وجب إعرابه وتنوينه، إلا إن كان "فعال" في أصله مؤنثا، كمساق؛ للأنثى من أولاد  
المعز، فإن جعل عناق المؤنث - وأشباهه - علما منع صرفه للعلمية والتأنيث.  
هذا، وفي اللغة ألفاظ تزيد على المائة - كما قالوا - بناها العرب على الكسر؛ لسبب  
من الأسباب السالفة في: "أ" وقد جمع أكثرها "رضي الدين الصغاني" المتوفى  
سنة 650هـ في كتاب عنوانه: "ما بنته العرب على: "فعال" ونشرت أكثرها مجلة المجمع  
العلمي العربي بدمشق.

على بعض تميم بشرط ألا يكون العلم محتوما بالراء1 ...

الخامسة: أمس. وأشهر لغات العرب فيه لغتان؛

إحداهما: منعه من الصرف، رفعاً، ونصباً، وجراً. وهذه لغة بعض التميميين، بشرط: "أن

يكون علماً مراداً به اليوم الذي قبل يومك مباشرة2 ... ، وأن يكون خالياً من "أل"

والإضافة، وأن يكون غير مصغير، وغير مجموع جمع تكسير، وغير ظرف؛ فيقولون

انقضى أمس على خير حال -وقضيت أمس في إنجاز عملي- وقد استحرت مذ أمس.

فكلمة أمس مرفوعة بالضممة بغير تنوين، ومنصوبة ومجرورة بالفتحة من غير تنوين

فهيماً. ويقول النحاة في تعليل منعه من الصرف: إنه العلمية والعدل؛ لأنه علم على

الوقت العين من غير أن يكون فيه علامة تدل على التعيين؛ فهو لهذا معدول عن

الأمس المعروف بأل، فصار معرفة بغيرها3.

أما أكثر التميميين فيمنعه من التنوين في حالة الرفع وحدها، ويبنيه على الكسر في

حالي النصب والجر؛ فلا يدخل في باب الممنوع من الصرف؛ فيقول في الأمثلة

السالفة: انقضى أمس ... - قضيت أمس ... - وقد استحرت مذ أمس ...

والأخرى؛ بناءً على الكسر في جميع استعمالاته إذا4 استوفى الشروط السالفة. وهذه

لغة الحجازيين لا يدخلونه في باب الممنوع من الصرف؛ فيقولون

---

1 وفيما سبق يقول ابن مالك في بيت واحد وكلمتين من أول البيت الذي يليه:

وابن على الكسر: "فعال" علماً ... مؤثلاً. وهو نظير جشما-24

عند تميم.....-25

يقول: ابن على الكسر العلم المؤث الذي على وزان: "فعال" في كل أحواله عند غير

تميم، أما عند تميم فهو نظير: "جشم" في أنه علم ممنوع من الصرف للعلمية والعدل.

وتتمة البيت الأخير تختص بحكم مستقل ستذكر معه في ص265 وهامشها.

2 وقال الخضري "ج1 باب: "المعرب والمبني" عند الكلام على علامات البناء" ما

نصه: "يراد به معين؛ وهو الذي يليه يومك خاصة، أو اليوم المعهود وإن بعد ...". ا.

هـ.

3 وهذا التعليل مرفوض كتنظيره السالفة؛ لما أوضحناه من قبل -في رقم6 من هامش

ص256.

4 ويقول النحاة في سبب بنائه هو تضمنه معنى الحرف "في" وقد تكلمنا على هذا

التضمن تفصيلاً في الجزء الأول ص55 م6 في موضوع الإعراب والبناء وسببها.

مضى أمس بأحداثه؛ فتهيأ للغد -عرفت أمس بوقائعه، فماذا يكون اليوم- لم أهتم بأمس ... ، فكلمة: "أمس" مبنية على الكسر في محل رفع أو نصب أو جر على حسب حالة الجملة.

فإن أريد بكلمة: "أمس" يوما مبهما "أي: يوما ماضيا غير معين، بأن أريد به أمس من الأموس من غير تخصيص" كان معربا منصرفا عند التميميين والحجازيين. وكذلك إن كان مضافا، نحو: انقضى أمس من الأموس الطيبة -قضينا أمسا من الأموس في رحلة- لم نأسف على أمس من الأموس ... -أمسنا كان جميلا- إن أمسينا كان جميلا -سررت بأمسنا.

وكذلك إن كان معرfa "بأل"، نحو: الأمس كان جميلا ... إن الأمس كان جميلا ... سررت بانقضاء الأمس.

أو: كان مصغرا؛ نحو أمس كان جميلا ... إن أميسا كان جميلا ... سررت بأميس. أو: كان مجموعا جمع تكسير؛ نحو: أموس كانت جميلة ... إن أموسا كانت جميلة، سررت بأموس.

أما إن كان لفظ: "أمس" ظرفا مجردا من "أل والإضافة" وليس اسما، فهو مبني على الكسر عند الفريقين أيضا، نحو: سرتني زيارتك أمس، وسأزورك قريبا خرجت أمس مبكرا لرحلة نهرية<sup>1</sup> ...

1 راجع حاشية ياسين على التصريح في الموضع.

.....

زيادة وتفصيل:

أ- إذا زالت علمية "أمس" دخل التنوين، نحو: سأزورك في أمس من الأموس. وإذا زال العدل بأن اسعملت مقرونة "بأل" فهي معربة، يمتنع تنوينها بسبب "أل" - كما هو معروف - لا بسبب منع الصرف. وكذلك عند الإضافة.

وكل كلمة أخرى ممنوعة من الصرف للعلمية مع العدل يجب صرفها إذا لم توجد العلتان أو إحداهما، ما لم يمنع من الصرف مانع آخر.

ب- إذا سميت رجلا "بأمس" وجب صرفه على لغة الحجازيين كما تصرف "غاق" إذا سميت بها. "وقد سبق: أن كل مفرد مبني إذا صار علما - فإنه يجب فيه الإعراب مع الصرف؛ طبقا لأنسب الرأيين الذين عرضناهما من قبل"1. وإن سميت "بأمس" على لغة تميم صرفته أيضا في الأحوال كلها.

1 في ص 12 وحاشيتها؛ حيث البيان المناسب.

(263/4)

أحكام عامة في الممنوع من الصرف:

"وتشمل ما يأتي" منع اتصال تنوين الألفية به -أنواع الممنوع من الصرف- حكم المنقوص عند منعه من الصرف -وجوب تنوين الممنوع من الصرف، وجوازه- جواز منع الصرف للضرورة".

كثير من هذه الأحكام العامة منتثر في مواضع متفرقة من الباب الخاص فالممنوع من الصرف، أو غيره من الأبواب الأخرى. ونعرضه هنا في جمع وتركيز.

1- الممنوع من الصرف لا يدخله تنوين "الألفية"1 مطلقا. وحكمة: أنه يرفع بالضمة، وينصب بالفتحة، ويجر بالفتحة أيضا نيابة عن الكسرة. ولكن يشترط لجره بالفتحة ألا يكون مضافا، ولا مقرونا "بأل" -أو بما ينوب عنها، مثل: "أم" في بعض اللهجات العربية.

فإن فقد الشرط وجب جره بالكسرة، مثل: لا تكن بأعجل الخصمين استجابة للشر، فما أضر أن توصف بالأعجل. و ... و ...

وإذا كان الممنوع من الصرف علما منقولاً من جمع مؤنث سالم2 "مثل: عطيات، عليات، زينات ..."، جاز إعرابه ما لا ينصرف، وجاز إعرابه كالمصرف؛ فيرفع بالضمة، وينصب بالفتحة، ويجر بالكسرة؛ مع تنوينه في الحالات الثلاث.

2- الممنوع من الصرف أحد عشر نوعا. منها ما يكون ممنوعا لعللة3 واحدة، ومنها ما يكون ممنوعا لاثنتين. فالممنوع لواحدة هو: "صيغة منتهى الجموع" -وملحقاتها. والمختوم "بألف التأنيث". وكلاهما لا ينصرف مطلقا مهما اختلفت استعمالاته؛ لأن

علامته لا تفارقه مطلقاً4. لكن لا يجز بالفتحة إلا بشرط خلوه من "أل" و"الإضافة".

- 1 لهذا التنوين إيضاح مناسب في ص200.
- 2 تفصيل هذا في الجزء الأول ص109 م12 عند الكلام على جمع المؤنث السالم. وقد سبقت له الإشارة هنا في ص302 وفي رقم 1 من هامش ص204.
- 3 سبق الإيضاح والتعليق في رقم 1 من هامش ص204.
- 4 سبقت الإشارة لهذا في ص206.

(264/4)

والممنوع لعلامتين -أي: لعلتين- 1 قد تكون إحداها "الوصفية" مع شيء آخر، وقد تكون "العلمية" مع شيء آخر أيضا.

فالممنوع للوصفية مع شريكها ثلاثية أنواع لا تنصرف مطلقا، مهما اختلفت استعمالاً؛ 2 لأن هذه الوصفية مع شريكها ملازمة للاسم، لا تفارقه إلا إذا حلت محلها العلمية، وعندئذ يمتنع صرفه للعلمية وما يكون معها. فهذا النوع الممنوع للوصفية مع شريكها؛ كسابقة لا ينصرف مطلقا. لكن لا يجز بالفتحة إلا بشرط خلوه من "أل"، و"الإضافة".

والممنوع من الصرف للعلمية مع شيء آخر سبعة أنواع، ويظل ممنوعا ما دام مشتملا على العلتين، فإن زالت إحداها أو كلتاها دخله التنوين وجوبا -إن لم يوجد داع آخر للمنع- وقد أوضحنا تفصيل هذا في مواضعه ... وستأتي له إشارة أخرى قريبة 3 ... ويستثنى من هذا الحكم ما كان صفة قبل العلمية؛ كأحمر، وأفضل علمين 4 ... ، فإنهما يمتنعان من الصرف للعلمية الطارئة مع وزن الفعل، مع

- 1 سبق الإيضاح في رقم 1 من هامش ص204.
- 2 فإذا انضم إلى هذه الثلاثة التي لا تنصرف مطلقا النوعان السابقان: "وهما: أ- صيغة منتهى الجموع، وملحقاتها، ب- وألف التأنيث بنوعيتها" نشأت خمسة أنواع ملازمة لمنع الصرف في كل استعمالها -طبقات لما نص عليه الخضرى وغيره.
- 3 وقد أشار ابن مالك إلى الحكم الممنوع من الصرف للعلمية مع شيء آخر، إذا فقد العلمية فقال:

..... واصرفن ما نكرا ... من كل ما التعريف فيه أثرا-25

أي: يجب صرف كل اسم نكر بعد أن كان معرّفاً، وكان للتعريف أثر في منع صرفه.  
وهو يريد بالتعريف هنا: تعريف "العلمية"، دون غيرها، كما يريد بالصرف أحياناً كثيرة التنوين مطلقاً.

وكان الأنسب هنا أن يقول: و"نون"، بدلاً من: "اصرفن"؛ لأن "الصرف" الذي يشيع استعماله في هذا الباب يراد به: "تنوين الأمكنية" في الأغلب. أما التنوين الذي يلحق العلم الممنوع من الصرف إذا فقد علميته فتنوين التذكير - كما سبقت الإشارة في رقم 1 من هامش ص 227.

هذا، وصدر البيت هو: "عند تميم، واصرفن ما نكرا" وقد سبق - في هامش ص 261- عند الكلام على حكم ينسب لتمام، ورد ذكره قبله.

4 بخلاف "أحمد"، طبقاً لما تقدم في رقم 2 من هامش ص 249 و"ب" من ص 251.

(265/4)

---

أثما في الأصل وصفين، وقد اختلفت الوصفية الأصلية أمام العلمية الجديدة. فإذا زالت العلمية لم يجز تنوين الاسمين؛ لأن زوالها سيؤدي إلى رجوع الوصفية التي زالت بسببها؛ فيظل الاسمان ممنوعين من الصرف بعد زوالها، ويصير سبب المنع هو: الوصفية مع وزن الفعل.

3- إذا كان الممنوع من الصرف اسماً منقوصاً 1، "علماً أو غير علم؛ كبعض أنواع الوصف، وصيغة منتهى الجموع" - فإن ياءه تحذف رفعاً، وجراً، وينون 2. وتبقى في حالة النصب مفتوحة بغير تنوين. مثل: دواع، جمع: داعية - أو عيل 3، تصغير: أعلى - وراع، علم فتاة، - وكذلك: تفد "علم فتاة: منقول من المضارع تفدي" ... تقول: "ظهرت للخير دواع عرفت دواعي للخير" - استجبت لدواع كريمة" كلمة: "دواع"، الأولى منونة، وهي فاعل مرفوع بضممة على الياء المحذوفة. والأصل "دواعي، دواعين" دخلها أنواع من التغيير سبق 4 شرحها؛ لأن هذه الكلمة ممنوعة من الصرف لصيغة منتهى الجموع ...

وكلمة: "دواعي"، مفعول منصوب بالفتحة الظاهرة بغير تنوين.

وكلمة: "دواعي" الأخيرة - منونة مجرورة باللام، وعلامة جرّها الفتحة على الياء المحذوفة، بدل الكسرة، لأن الكلمة ممنوعة من الصرف لصيغة منتهى الجموع، وأصلها:



"دواعي، دواعين" دخلتها التغيرات التي سبق 4 إيضاها.  
وتقول: "أعيل خير من الأسفل -إن أعيلي خير من الأسفل- لا تقنع بأعيل، واطلب المزيد". فكلمة "أعيل" الأولى منونة، مبتدأ

---

1 سبقت الإشارة إليه في هذا الباب -ص 209 وهامشها- أما تفصيل الكلام عليه ففي الجزء الأول ص 124 م 15.

2 وهذا التنوين للعوض "كما أشرنا في هذا الباب -ورقم 2 من هامش ص 309- وفي ص 25 ج 1 م 3 وأبدينا ملاحظات عليه حين يكون في الممنوع من الصرف".  
3 تقضي قواعد: "التصغير" الخاصة بغير الثلاثي -وستأتي في ص 694- بكسر هذه "اللام" بعد ياء التصغير؛ فتقلب الألف بعد اللام المكسورة ياء، وتصير الكلمة: "أعيلي" وهذه منقوصة، إذا نونت حذفت ياؤها رفعا وجرا  
4 و 4 في ص 209.

(266/4)

---

مرفوع بالضممة على الياء المحذوفة، والأصل: أعيلي "أعيلين" دخلتها التغيرات التي عرفناها، لأن هذه الكلمة ممنوعة من الصرف للوصفية ووزن الفعل؛ فهي على وزن المضارع: أسيطر، وأبيطر 1 ...  
وكلمة: "أعيلي" اسم "إن" منصوب بالفتحة الظاهرة على الياء بغير تنوين.  
وكلمة: "أعيل" الأخيرة، منونة مجرورة بالياء وعلامة جرّها الفتحة بدل الكسرة على الياء المحذوفة؛ لأن الكلمة ممنوعة من الصرف للوصفية ووزن الفعل. وقد دخلها التغيير المعروف.

وتقول: "سمعت قصيدة لشاعرة اسمها: "راع" "وقد صافحت "راعي" بعد سماعها"  
"وسوف أستمع إلى دراع" ... "، فكلمة: "راع" الأولى منونة، خبر مرفوع بضممة على الياء المحذوفة، وأصلها: راعي "راعين" طرأ عليها التغير السالف.  
وكلمة: "راع" الأخيرة منونة، مجرورة بإلى، وعلامة جرّها الفتحة بدل الكسرة على الياء المحذوفة؛ لأن الكلمة ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث. وقد طرأ عليها التغيير الذي قدمنا.

وتقول: "تفد" طيبة مشهورة -إن "تفدى" طيبة مشهورة- يثنى المرضى على "تفد".

فكلمة: "تفد الأولى منونة، مبتدأ مرفوع بضمة على الياء المحذوفة، وكلمة: "تفدى"  
"بغير تنوين" اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة. وكلمة: "زفد" الأخيرة منونة، مجرورة  
بعلی، وعلامة جرهما الفتحة على الياء المحذوفة بدل الكسرة؛ لأن الكلمة ممنوعة من  
الصرف للعلمية ووزن الفعل ... وهكذا.  
ويرى جماعة من النحاة أن المنقوص الممنوع من الصرف على الوجه السالف،

1 وهذا على الرأي الأرجح الذي لا يجعل وزن: "أفعل" وخصوصا بالوصف؛ إذ يوجد في  
الفعل؛ نحو: أبيض. -انظر رقم 2 من هامش ص 218 ثم ص 275.

(267/4)

ثبتت ياءه بغير تنوين في جميع حالاته "رفعا، ونصبا، وجرا"، فيرفع بضمة مقدرة على  
الياء بغير تنوين، وينصب بالفتحة الظاهرة بغير تنوين. ويجر بالفتحة الظاهرة بغير تنوين  
بدل الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف، فيقولون في الأمثلة السالفة ظهرت دواعي للخير  
- اتبعت دواعي للخير - اهتديت بدواعي للخير. ويقولون: أعيلي خير.... إن أعيلي  
خير - ... لا تقنع بأعيلي ...  
ويقولون: الشاعرة اسمها: راعي ... ، صافحت راعي ... ، إلى راعي ... ، وكذلك:  
"تفدي" طيبة مشهورة ... ، إن تفدي طيبة ... ، يثني المرضي على تفدي ...  
ولكن هذا الرأي ضعيف عندهم؛ لندرة شواهد الفصيحة، وضعف الاستدلال بها،  
فيحسن إهماله 1 ...

وهناك رأي آخر في المنقوص الذي على وزن الصيغة الأصلية لمنتهى الجموع؛  
وملخصه 2: أن بعض العرب يقلب الكسرة قبل ياء المنقوص فتحة؛ فتقلب الياء ألفا  
بشرط أن يكون وزان المنقوص كوزان إحدى الصيغ الأصلية لمنتهى الجموع، وأن يكون  
مفردة اسما محضا على وزن: "فعلاء" الدالة على مؤنث، وليس له -في الغالب- مذكر؛  
كصحراء وصحار، فيقول فيها. "صحارى" بغير تنوين في الحالات الثلاث 3 ...

1 وإنما ذكرناه -كما نذكر الضعيف من أشباهه- ليهتدي به في فهم الوارد منه في  
الكلام القديم، مع العدول عن استعماله.

2 الإشارة إليه سبقت في "أ" من ص 212.

3 وفي الممنوع من الصرف المنقوص يقول ابن مالك:

وما يكون منه منقوصا ففي ... إعرابه نَحْج جوار يقتضي

"ومنه، أي: من الممنوع من الصرف. يقتضي = يتبع". وتقدير البيت: ما يكون من

الممنوع من الصرف منقوصا، فإنه يقتضي "أي: يتبع ويسير" في إعرابه نَحْج جوار، وطريق جوار "جمع تكسير الجارية"، في حذف يائه رفعا وجرا مع التنوين، وإثبات الياء وإظهار الفتحة عليها بغير تنوين في حالة النصب. وهذا حكم مجمل مختصر. وقد وفيناه في الشرح.

(268/4)

4- الممنوع من الصرف قد يجب تنوينه، وقد يجوز:

فيجب تنوينه في حالتين:

أ- أن يكون أحد السببين المانعين له هو: "العلمية"، ثم زالت بسبب تنكيره، وبقي بعد زوالها العلة الاثنية وحدها "وهي: التأنيث، أو: الزيادة أو: العدل، أو: وزن الفعل، أو: العجمة، أو: التركيب، أو: ألف الإلحاق المقصورة"؛ لأن هذه العلة الثانية الباقية لا تكفي وحدها لمنع الصرف بعد زوال العلمية، فيجب تنكير الاسم إن لم يوجد مانع آخر -ولهذا تدخل عليه "رب" وهي لا تدخل إلا على النكرات في الأعم الأغلب، فتقول: "رب فاطمة، أو عثمان، أو عمر، أو يزيد، أو إبراهيم، أو معديكرب، أو: ارطى، قابلت"؛ بالجر الكسرة مع التنوين في هذه الأنواع السبعة؛ لذهاب أحد موجبي المنع، وهو: العلمي.

ويستثنى من هذا الحكم ما أشرنا إليه من قبل<sup>1</sup>؛ وهو الاسم الذي كان في أصله وصفا ممنوعا من الصرف للوصفية وعلة أخرى، ثم زالت عنه الوصفية وحدها، وحلت محلها العلمية؛ فصار ممنوعا من الصرف للعلمية الطارئة ومعها العلة الأخرى، نحو: "أحمر؛ فإن زوال علميته لا يبيح تنوينه، ولكنه يقتضي رجوعه إلى الوصفية الأصلية التي سبق أن تركت مكانها للعلمية الطارئة. فإذا زال الطارئ عاد الاسم إلى أصله ممنوعا من الصرف كما كان. أما في غير هذه الحالة فينون في حالاته الإعرابية الثلاثة، ولا يجوز بالفتحة.

ب- أن يكون الاسم مصغرا، وقد أدى تصغيره إلى إزالة أحد السببين المانعين من صرفه؛ كتصغير "عمر" على: "عمير"، وكتصغير: "أحمد" تصغير ترخيم على: "حميد"

فإن هذا التصغير جعل الاسم على صورة لا يصح منعها من الصرف؛ فكلمة: "عمير" ليست كعمير الممنوعة من الصرف، سماعا "أو لما يسميه النحاة: العلمية والعدل" فلا سماع في عمير، ولا عدل فيها. وكلمة: "حميد" ليست على وزن الفعل؛ فهي فاقدة لسبب الثاني الذي لا بد

1 في رقم 2 ص 264.

(269/4)

منه مع العلمية. بخلاف "أحمد" ففيه السببان"1. وهذه الحالة الثانية: "ب" راجعة للأولى. وفي الحالتين يجر الاسم بالكسرة، وجوبا؛ إذ يجري عليه حكم المنصرف كاملا؛ إن لم يمنع مانع آخر. ويجوز تنوينه ومنعه من التنوين في حالتين: الأولى: مراعاة التناسب في آخر الكلمات المتجاورة، أو المختومة بسجعة، أو بفاصلة2 في آخر الجمل؛ لتشابهه في التنوين، من غير أن يكون له داع إلا هذا؛ لأن للتناسب إيقاعا عذبا على الأذن، وأثرا في تقوية المعنى، وتمكينه في نفس السامع والقارئ. ومن الأمثلة كلمة: "سلا سلا" بالتنوين في قراءة من قرأ قوله تعالى: {إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَعْلَالًا وَسَعِيرًا} فقد ونوت الكلمة لمراعاة لا التي تليها وتجاوزها. وكذلك كلمة: "قويرا" في قراءة من قرأها بالتنوين في قوله تعالى يصف أهل الجنة: {مُتَّكِئِينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلَا زَمْهَرِيرًا} ، {وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا وَذُلَّتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلًا، وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِانِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا} ، {قَوَارِيرٍ مِنْ فِضَّةٍ قَدَرُوهَا تَقْدِيرًا} فقد نونت كلمة "قواريرا" الأولى لمراعاة التنوين في آخر الجملة التي قبلها، ومراعاة لآخر الجملة التي بعدها ... ونونت كلمة: "قواريرا" الثانية لمراعاة الأولى، ... ولمراعاة نهاية الآية السابقة، فإنها منونة أيضا. ومن الأمثلة قراءة من قرأ: "يعوث"، و"يعوق" منونتين في قوله تعالى

1 قد يكون الاسم منونا وهو مكبر، فإذا صغر امتنع صرفه لوجود السببين معا. ويمثلون لهذا بكلمة: "تحل" علما، "ومن معانيه: القشر الذي يظهر حول منابت الشعر.. فهي غير ممنوعة من الصرف إلا إذا كانت علما مصغرا، نحو: "تحيلي" فإنها

تمنع للعلمية ووزن الفعل؛ إذ تكون على وزن: "تدحرج، وتبطر" -ولهذا الحكم تفصيلات في ص 275، ولا سيما الحالة الثالثة.

2 "السجعة": "وجود حرف متشابه متمائل في نهاية جملتين أو أكثر ... كقوله تعالى: {إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا، فَوَقَاهُمُ اللَّهُ شَرَّ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَلَقَّاهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا} والفاصلة" .. وقوع كلمة في آخر الجملة على وزن كلمة أخرى في جملة قبلها أو بعدها من غير أن تتشابه الكلمتان في الحرف الأخير منهما. وليس من اللازم أن يكون التشابه في الوزن كاملا صرفيا، وإنما يكفي أن يكون متقاربا. ومن الأمثلة الآية الآتية بعد في أهل الجنة: {مُتَّكِئِينَ فِيهَا} .

(270/4)

عن المشركين، ومخاطبة بعضهم بعضا بالتمسك بأصنامهم: وقالوا: {وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا} 1، فقد نونت الكلمتان مراعاة لما حولهما من كلمات أخرى منونة.

الثانية: الضرورة الشعرية 2، وما في حكمها 2؛ فيضطر الشاعر بسببها إلى تنوين الاسم؛ ككلمة "محاسن" في قول الشاعر:

1 كل هذه أسماء أصنام اتخذها المشركون من أهل الجاهلية آلهة لهم عبدوها.

2 و2 الشائع في أكثر الكتب النحوية أن "الضرورة" خاصة بالشعر وحده. لكن بعض الحققين لا يرون هذا التحديد الضيق، كما صرح: "ابن بري" في رسالته المطبوعة في نهاية: "مقامات الحريري"، يدافع بها عن صاحب المقامات، ويصحح كل ما أخذه عليها "ابن الحشاش البغدادي"، فقد صرح "ابن بري" بأن الضرورة ليست مقصورة على الشعر وحده، وإنما تشمل السجع والفواصل أيضا. وفيما يلي نص كلامه "ص 11 من تلك الرسالة":

"اعلم أن للسجع ضرورة الشعر، وأن له وزنا يضاهي ضرورة الوزن الشعري في الزيادة والنقصان والإبدال، وغير ذلك. وحذفوا التنوين فيه كما حذفوه في الشعر -وساق أمثلة متعددة تؤيد كل ما سبق- حكى ذلك الخليل، وأبو حنيفة الدينوري ... وقد جاء مثل هذا في فواصل القرآن؛ لتتفق الفواصل. فمن الزيادة قوله تعالى في سورة الأحزاب: عن الكافرين: {يَوْمَ ثَقُلَتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَ،

وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَصْلَحْنَا السَّبِيلَ { فقد زيدت ألف في آخر كلمة "السبيل"؛ مراعاة لكلمة "الرسول" وزيدت ألف في كلمة: "الرسول" لأن الآيات التي قبلها محتومة بكلماته منونة، منصوبة آخرها ألف. وكذلك زيدت ألف في كلمة: "الظنون" من قوله تعالى في سورة الأحزاب: {وَتُظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونُ} وزيادتها لمراعاة أواخر الآيات التي قبلها، المحتومة بكلمات منصوبة آخرها ألف "أليما - بصيرا ... " فزيدت الألف في الفواصل كما تزداد في الشعر، آخر القافية بقصد الإطلاق. ومن النقص قوله تعالى في سورة الفجر: {وَالْفَجْرِ، وَلَيَالٍ عَشْرٍ، وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ، وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ} فحذفت الياء من "يسر" اتباعا للوتر، وما تقدمه. وكذلك حذفت الياء -من: "أكرمني، وأهانني" - في قوله تعالى في هذه السورة: {فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ، وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ} كما حذفت في الشعر في قول في قول القائل:

فهل يمنعن ارتياد البلاد ... من حذر الموت، أن يأتين

"أي: يأتيني". ا. هـ. كلام ابن بري،

وهو كلام قوي نفيس، يؤيده ويوافقه الفصل الخاص الذي عقده له صاحب: "همع الهوامع" في الجزء الثاني تحت عنوان: "خاتمة" -ص158- بعد الباب الخاص بموضوع: "الضرائر". وكلامهما أعم وأشمل من كلام ابن جني حيث يقول: "الأمثال تجري مجرى المنظوم في تحمل الضرورة" -راجع ص19 من التعريف بكتابة: المحتسب، ج1 طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة.

(271/4)

---

إن الذي ملأ اللغات محاسنا ... جعل الجمال وسره في الضاد1

ويتبع هذا جره -حتما- بالكسرة بدل الفتحة في حالة الجر؛ ككلمة "عنيزة" في قول امرئ القيس:

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة ... فقالت له الويلات إنك مرجلي2

فقد دخل الجر والتنوين في كلمة: "عنيزة" لضرورة الشعر. ومثل كلمة: "فاطمة" في قول الشاعر يمدح "عليا زين العابدين" بأنه من نسلها وهي بنت الرسول صلى الله عليه وسلم:

هذا ابن فاطمة إن كنت جاهله ... يجده أنبياء الله قد ختموا

وقد يضطر الشاعر إلى جر الاسم بالكسرة دون تنوينه، مثل كلمة: "عصائب" في قول المادح:

إذا ما غزا بالجيش حلق فوقه ... عصائب طير تهتدي بعصائب  
فقد جر الكلمة بالكسرة وحدها مراعاة للكسرة في آخر أبيات القصيدة.  
وإنما كان التنوين جائزا - لا واجبا - في الحالتين السالفتين؛ لأن المتكلم يستطيع في الحالة الأولى أن ينون أو لا ينون، فله الخيار، كما يستطيع في الحالة الثانية أن يترك الكلمة التي تدفعه إلى التنوين قهرا واضطارا<sup>3</sup> ليختار كلمة أخرى تلائم القافية الوزن الشعري من غير حاجة لمنع الصرف.  
وفي كلتا الحالتين السالفتين تعرب الكلمة على حسب موقعها من الجملة، ويزاد على إعرابها حين تكوين منونة: أن تنوينها للضرورة، وتجر بالكسرة - لا بالفتحة - على الألف.

---

1 الضاد: رمز يكتفى به عن اللغة العربية وحدها؛ لعدم وجوده في اللغات الأخرى الشائعة.

2 الخدر: الهودج. "مرجلي": ستجعلني راجلة، أي: ماشية؛ لأن الهودج لا يحملهما معا.  
3 أي: أن تنوين الضرورة يعتبر ضروريا محتوما إذا حرص الشاعر على كلمة معينة لا يريد تركها إلى أخرى لا توجب عليه التنوين.  
وعند كثرة النحاة: أن الضرورة هي التي تباح في الشعر دون النثر ولو استطاع الشاعر أن يتخطاها؛ إذ تعد في النثر مخالفة غير جائزة. وهذا رأي يرفضه -بحق- "ابن بري" محتجا بما تقدم في رقم 2 من هامش الصفحة السالفة.

(272/4)

---

5- يجوز في الضرورة الشعرية<sup>1</sup> أن يمنع الاسم المنصرف من التنوين الذي استحقه قبل هذه الضرورة؛ سواء أكان الاسم علما أم غير علم. فمثال العلم كلمة: "شبيب" في قول الشاعر:

طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت ... بشبيب غائله<sup>2</sup> النفوس، غدور  
فقد منع التنوين من كلمة: "شبيب"، للضرورة الشعرية، إلا لا يوجد مع العلمية السبب الذي يجب أن ينضم إليها عند منع الصرف. ومثال غير العلم كلمة: "موالي" في قول

الشاعر:

فلو كان عبد الله مولى هجوته ... ولكن عبد الله مولى مواليا  
والأصل الغالب أن يقول: مولى موال، فترك هذا الأصل، وأثبت الياء، وجرا الاسم  
بالفتحة الظاهرة عليها ...  
لكن إذا منع الاسم من التنوين بسبب الضرورة الشعرية فما حكمه في حالة الجر؟ أيجر  
بالكسرة كالأسماء المنصرفة المتمكنة ولكن بغير تنوين، أم يجر بالفتحة بغير تنوين  
كالمنوع من الصرف؟ الأمران جائزان. والأحسن جره بالكسرة كأصله والاقتصار في  
الضرورة على منع تنوينه<sup>3</sup>.  
ويعرب الاسم المنوع من التنوين للضرورة على حسب موقعه من الجملة ويزداد في كل  
حالة إنه ممنوع من التنوين للضرورة وإذا كان مجرورا بالفتحة زيد

---

1 انظر البيان السابق الخاص بمعنى: "الضرورة"، والمراد الدقيق منها -في رقم 2 من  
هامش ص271.

2 مجرورة بالفتحة بدل الكسرة؛ لما تقرر: أن المنصرف الذي يمنع صرفه للضرورة يصح  
في حالة الجر -جره بالكسرة بدل الفتحة، ويصح جره بالفتحة بدل الكسرة - كما  
سيجيء هنا- "والأزارق" وأصلها: الأزارقة، جمع أزرقى -قوم من الخواريج ينسبون إلى  
نافع بن الأزرق زعيمهم. و"شبيب" هذا هو: شبيب بن زيد من رءوسهم. ادعى الخلافة  
وتسمى بأمير المؤمنين.

وكلمة: "الأزارق" مفعول به للفعل: "طلب" والفاعل ضمير مستتر، تقديره: هو، يعود  
إلى سفيان نائب الحجاج، وزوج ابنته.

"هوت" بمعنى: أطعمت، وغرت. يقال: هوى به الأمر: أي: أطعمه وغره.

غائلة النفوس، هي: الموت، وتعرب فاعلا للفعل: هوى.

3 ليكون في هذا تقدير للضرورة بقدرها الذي لا بد منه وحده، وترك ما لا شأن له بها.

(273/4)

---

أيضا: أنه مجرور بالفتحة؛ لأنه ممنوع من الصرف للضرورة<sup>1</sup> ...

---

1 وفي تنوين المنوع، ومنع التنوين من الاسم الذي يستحقه.. يقول ابن مالك في ختام



الباب:

ولا ضرر أو تناسب صرف ... ذو المنع. والمصروف قد لا ينصرف-25  
يريد: أن الممنوع من الصرف قد يصرف بسبب الضرورة أو التناسب الكلامي، وأن  
المصروف قد يتمتع تنوينه. وقد أوضحنا الحكمين، وسردنا تفصيلهما.  
وبمناسبة قول ابن مالك: "والمصروف قد لا ينصرف" نذكر أن فريقا من النحاة ومنهم  
ابن هشام في كتابه: "المعنى" في مبحث "قد" يمنع وقوع "لا" النافية بعدها، فاصلة  
بينهما وبين المضارع، ومشرطا أن يكون المضارع بعدها مثبتا. وبهذا الرأي يقول بعض  
اللغويين كصاحب القاموس، وتبعهم فيه أحد الباحثين المعاصرين.  
لكن صاحب "لسان العرب" نقل في مادة: "دام" مثلا عربيا فصيحاً نصه: "قد لا تعدم  
الحسنة داما" كما نقل أبو هلال العسكري في كتابه: "الأمثال"، المطبوع على هامش  
كتاب: "الأمثال" للميداني "في ص 117 ج 2" مثلاً آخر قديماً نصه: "قد لا يقاد بي  
الجميل" ورأيت في بعض الشعر الجاهلي وغيره من فصيح الكلام الذي يحتاج به وقوع  
المضارع المنفي بالحرف "لا" مسبوقة بكلمة: "قد" مباشرة "أي: أن الحرف "لا" النافي  
توسط في ذلك الكلام العربي الصحيح بين "قد" والمضارع". وقلنا في الجزء الأول "م 4،  
ص 50" إن رفض تلك الأمثال غير مستساغ إلا إذا لجأنا للتأويل الواعي المتعسف  
الذي لا يتبت على التمهيص.  
ومن الأدلة أيضاً ورودها في شعر الأعشى ميمون، وهو جاهلي، أدرك ظهور الإسلام في  
بيت له "من قصيدته التاسعة والعشرين بالصفحة 195 من ديوانه" ونصه:  
وقد قالت قتيلة إذ رأيتني ... وقد لا تعدم الحسنة ذا ما ...  
وفي بيت آخر لقيس الجهني -وهو جاهلي، وقد نقله الآمدي في كتابه: المؤتلف  
ص 123، ونصه:  
وكنتم مسوداً فينا حميداً ... وقد لا تعدم الحسنة ذا ما..  
وكذلك في بيت للنمر بن تولب -وهو مخضرم- "ونصه كما رواه السيوطي في شواهد  
المعني، ص 66".  
وأحبب حبيبك حبا رويدا ... فقد لا يعولك أن تصرما ...  
وهذه الرواية توافق رواية "منتهى الطلب" في المخطوطة الأصلية المحفوظة بدار الكتب،  
ورقمها بين المخطوطات الأدبية: "12631" ... إلى غير هذا من الأمثلة التي تقطع  
بصحة الاستعمال السابق في غير ضعف، ولا شذوذ، ولا تأويل، ولا تردد في الحكم  
بصحة قول ابن مالك هنا -وهو الإمام الثقة: "والمصروف قد لا ينصرف ... " وصحة  
من استعمالها قبله بمئات السنين من مناطق العرب الذين وضعوا "سورا" للقضية الجزئية

نصه: "قد يكون وقد لا يكون" ومن استعمالها بعده من علماء النحو وغيره في كثير من أساليبهم، كالأشموني في الجزء الثاني، باب: "الاستثناء، عند الكلام على الأديتين: "ليس، وخلا" حيث يقول ما نصه: "... لأنه قد لا يكون هناك فعل...". ا. هـ. وكذلك في باب =

(274/4)

.....

زيادة وتفصيل:

للتصغير والتكبير أثر في الصرف ومنعه. ولهذا أربع حالات 1. الأولى: أسماء تمنع من الصرف وهي مصغرة أو مكبرة، لوجود سبب المنع في حالتها - بشرط ألا تكون مضافة ولا مقرونة بأل، كما عرفنا - ومن أمثلتها: معديكرب، طلحة، زينب، حمراء، غضبان، إسحاق، أحمر، يزيد ... ونحوهما مما تحقق فيه شرط المنع، ولا يفقد سبب المنع في تصغير ولا تكبير. الثانية: أسماء تمنع من الصرف وهي مكبرة، وتصرف وهي مصغرة، نحو: عمر، ضمير، سرحان 2، أرطى 3، جنادل ... أعلاما. فإن تصغيرها على عمير، شير 4، سريجين، أربط، وجنيدل 4، يزيل سببا لازما لمنعها من الصرف؛ هو العدل في عمير، ووزن الفعل في شير 4، وعدم وجود الألف الزائدة في سريجين، وعدم وجود ألف الإلحاق في أربط، وعدم وجود صيغة منتهى الجموع في جنيدل. الثالثة: أسماء تمنع من الصرف مصغرة، وتنصرف مكبرة، ومنها: تحلى 5،

= الصفة المشبهة "ج 3 ص 4" حيث يقول: "إنها قد تكون جارية على اسم الفاعل كطاهر القلب.. وقد لا تكون ...". ا. هـ. وكذلك ضياء الدين بن الأثير - ومكانته اللغوية والأدبية والبلاغية لا تجحد - حيث يقول في كتابه: "الجامع الكبير، في صناعة المنظوم من الكلام، والمنثور - ج 1 ص 48 طبعة المجمع العلمي العراقي - ما نصه: "... والناظم قد لا يمكنه ذلك ...". ا. هـ. وقد أصر مؤتمر المجمع اللغوي "المنعقد بالقاهرة في فبراير سنة 1971" قراره الحاسم بعد التثبت والتمحيص بجواز إدخال "قد" على المضارع المنفي بالحرف "لا".

- 1 هذه الحالات يجمعها ضابط واحد وضعوه، هو: أن كل مصغر لم يذهب تصغيره أحد سببيه فهو غير منصرف، وإلا فهو منصرف.
- 2 من معانيه: الذئب، والأسد.
- 3 أصله نوع من الشجر.
- 4 و4 تصغير ترخيم.
- 5 الشعر المتروك على الجلد بعد الدباغة، ووسخ الجلد وسواده، والقشر الذي حول منابت الشعر. انظر الحكم الذي يتصل بهذه الكلمة في رقم 1 من هامش ص 270.

(275/4)

.....

تتوسط 1، تهبط 2. ترتب 3؛ فتصغيرها: تحيلي 4، تويست، تهبط، ترتب. وكل هذه الأسماء المصغرة جارية على وزن المضارع: "تبيط" فتمنع للعلمية وزن الفعل، ولم تكن قبل التصغير مستحقة للمنع فكفله لها. وهذا بشرط ألا تحيء ياء عوضاً عن حرف حذف في بعضها؛ فإن جيء بالياء وجب التنوين، نحو: تويست وتهبط ... ؛ لفقد وزن الفعل ...

الرابعة: أسماء يجوز صرفها ومنعها من الصرف وهي مكبرة، فإذا صغرت نحتم المنع، نحو: دعد، جمل، وهما علمان لفتاتيت. فيجوز فيهما المنع وعدمه قبل التصغير 5. أما بعد "دعيد، جميل ... " فيجب منعهما.

- 1 مصدر توسط.
- 2 اسم طائر. "بكسر أوله وثانيه وثالثه المشدد".
- 3 الشيء المقيم الثابت. "وضبطه: على وزن قنفذ، أو جندب".
- 4 انظر رقم 1 من هامش ص 270.
- 5 أما جواز المنع للعلمية والتأنيث، وأما جواز الصرف فلأنه علم ثلاثي، ساكن الوسط، غير منقول من مذكر لمؤنث، وغير أعجمي - طبقاً لما سلف في ص 238 ب.

(276/4)

## المسألة 148: إعراب الفعل المضارع

### المدخل

...

## المسألة 148: إعراب الفعل المضارع

### 1- نواصبه:

الأفعال ثلاثة: "ماض، وأمر"، وهما مبنيان دائما. و"مضارع"، وهو معرب، إلا إذا اتصلت به اتصالا مباشرا "نون التوكيد؛ فيبنى على الفتح، أو "نون النسوة" فيبنى على السكون. وفي غير هاتين الحالتين يكون معربا<sup>1</sup>. وهذا الإعراب يقتضي أن تتغير علامة آخره رفعا، ونصبا، وجزما، على حسب أحواله؛ فتكون العلامة ضمة، أو ما ينوب عنها، في حالة رفعه، وتكون فتحة، أو ما ينوب عنها، في حالة نصبه بناصب قبله، وتكون سكونا أو ما ينوب عنه في حالة جزمه بجازم قبله. وعلى هذا لا يرفع المضارع إلا في حالة واحدة؛ هي التي يتجرد<sup>2</sup> فيها من الناصب والجازم؛ فلا يسبقه شيء منها؛ سواء

---

1 سبق "في ج 1 ص 44، 50 م 6" تفصيل الكلام على معنى الإعراب والبناء، وأثرهما في الأفعال.. كما سبق هنا "في ص 167 م 143" الكلام على نوني التوكيد، وأحكامهما، وآثارهما، واتصالهما المباشر بالمضارع، وغير المباشر، ونتيجة كل... أما نون النسوة فاتصالها به مباشر في كل حالاتها.

2 للنحاة جدل عنيف في سبب رفع المضارع؛ أو التجرد - والتجرد علامة عدمية - أم هو حلوله محل الاسم، أو الزيادة التي في أوله... أم...؟ إلى غير ذلك من آراء متعددة، لا يسلم واحد منها من اعتراضات مختلفة، ولا يقوى اعتراض منها على الثبات أمام الردود التي توجه إليه... وهذه المعركة الجدلية الشاقة لا طائل وراءها. ومن إضاعة الوقت والجهد الوقوف عندها.

أما حقيقة الأمر فهي أن العربي رفع المضارع الذي لم يسبقه ناصب ولا جازم، ونصبه أو جزمه إذا تقدمت الأداة الخاصة بهذا أو بذاك، وأن المحدثين تابعوا؟ وحاكوهم فيه، من غير أن يفكر العرب ولا المحدثون في عامل الرفع: أهو عديم أم غير عديم؟ ويقتضيها الجد ومتابعة ركب الحياة الحضرية بعلومها وفنونها أن نوجه الجهد - ولو كان يسيرا إلى جلائل الأمور.

إن نظرية "العامل" التي ابتكرها النحاة نظرية بارعة عظيمة، ودليل نبوغ وعبقريّة؛ وطالما امتدحناها ولم ننكر من أمرها إلا التعسف - بغير داع - في تطبيقها. وهذا هو العرض

المعيب في جوهرها النفيس "كما أشرنا في ص 45 م 6 ج 1. وفصلنا الكلام فيها". ونحن  
نكشف عنها هذا العرض في مناسبات مختلفة؛ ليصفر جوهرها، ويخلص معدنها  
الثلثين ... ولهذا ندع الجدل هنا في سبب رفع المضارع.

(277/4)

---

أكان رفعه ظاهرا أم مقدرا؛ كالفعلين: "يسيء ويتلى" في قول الشاعر:  
وأقتل داء رؤية العين ظالما ... يسيء، ويتلى في المحافل حمده  
فإن سبقه ناصب وجب نصبه، أو جازم وجب جزمه 1. وهذا الباب معقود للكلام على  
الأدوات التي تنصبه، وكلها حروف، وهي:  
"أن، لن، إذن، كي"، "لام الجحود، أود، حتى، فاء السببية، واو المعية". فهذه تسعة.  
وزاد بعض النحاة حرفين؛ هما: "لام التعليل"، و"ثم"؛ الملحقه 2 بواو المعية، وبهما يكمل  
عدد النواصب أحد عشر حرفا. وكل حرف منها يخلص زمن المضارع للمستقبل  
المخض 3.

والأربعة الأولى تنصب المضارع بنفسها مباشرة لا بحرف آخر ظاهر أو مقدر. أما بقية  
الأحرف فلا تنصبه بنفسها، وإنما الذي ينصبه هو: "أن" المضمرة وجوبا بين كل حرف  
من تلك الأحرف والمضارع.  
والمذهب الكوفي يبيح توسط "كي" مضمرة أو مظهرة بين لام التعليل والمضارع، ويجعل  
هذا المضارع منصوبا بـ"كي"، ولا "بأن" المضمرة، وسيجيء 4 بيان هذا كله في موضعه  
المناسب من الباب.

- 
- 1 يقول ابن مالك في رفع المضارع في باب عنوانه: "إعراب الفعل".
  - رفع مضارعا إذا مجرد ... من ناصب وجازم؛ كتسعد-1
  - 2 في المذهب الكوفي. والكلام عليها في ص 385.
  - 3 في الجزء الأول "م 4 ص 54". تفصيل الكلام على أنواع الزمن في المضارع.
  - 4 في ص 300.

(278/4)

زيادة وتفصيل:

إذا بنى المضارع المجرد من الناصب والجازم على الفتح "لاتصاله المباشر بنون التوكيد"، أو على السكون؛ "لاتصاله بنون النسوة" فهل يكون له محل من الإعراب؛ فيقال عنه: مبني في محل رفع؛ لأن الرفع هو الأصل الثابت له قبل أن تطرأ عليه فتحة البناء وسكونه؟

الأحسن الأخذ بالرأي القائل إنه مبني على الفتح أو على السكون في محل رفع؛ لأنه الأصل الذي تجب مراعاته عند مجيء مضارع آخر بعد الأول، تابع له "كأن يكون الثاني معطوفاً على الأول، أو توكيداً لفظياً له، أو بدلاً منه"؛ فيجب رفع الثاني المرجح عن الناصب والجازم؛ تبعاً لحل الأول من غير أن يتأثر ببناء الأول؛ إذ التابع لا يكتسب البناء من المتبوع.

أما إذا كان المضارع المبني غير مجرد -لوقوعه بعد ناصب أو جازم- فإنه يبني على الفتح، أو على السكون، على حسب نوع النون المتصلة بآخره، ويكون في محل نصب إن سقه ناصب، وفي محل جزم<sup>1</sup> إن سبقه جازم. ويراعى هذا الحل في المضارع الذي يجيء بعده، تابعا له؛ "معطوفاً، أو توكيداً لفظياً، أو بدلاً ... " لأن مراعاة الحل واجبة في هذه الصورة. ويتعين يفهما أن تكون العلامة الإعرابية في التابع مماثلة للعلامة الإعرابية المحلية في المتبوع. فمثال المضارع المبني على الفتح في محل نصب: "... إذن لا أصحاب الحائن، ولا أرافقه". فالفعل: "أصحاب" مبني على الفتح في محل نصب بالحرف: "إذن" والفعل "أرافقه" معطوف عليه، معرب منصوب؛ تبعاً لحل المعطوف عليه ... ومثال المضارع المبني على الفتح في محل جزم: "لا تخافن إلا ذنبك، ولا ترجون إلا ربك"، وقول الشاعر:

لا تحسبن المجد وال ... علياء في كذب المظاهر

فالأفعال: تخاف، ترجو، تحسب، مبنية على الفتح في محل جزم بـ"لا الناهية"

---

1 كما سيجيء في رقم 1 من هامش ص 472.

ومثال المضارع المبني على السكون، لاتصاله بنون النسوة، أو في محل نصب وإما في محل جزم على حسب الأداة التي قبله -قول بعض المؤرخين في وصف الأعرابيات: اشترك كثيرات منهن في الحروب، كما تشترك فرق المتطوعات اليوم. ومع اشتراكهن لم يهملن التصون والتحفظ. وأني لمن أن يتركه، والدين والنشأة العربية الأصيلة خير عاصم للحرائر؟

فالمضارع "يهمل" -مبني على السكون في محل جزم بالحروف "لم". والمضارع "يترك" مبني على السكون في محل نصب بالحرف: "أن".

ويجب مراعاة هذا المحل في التوابع -كما سلف؛ فيجب نصب المضارع المعطوف -مثلا- إن كان المعطوف عليه مضارعا مبنيا في محل نصب، كما يجب جزم المضارع المعطوف -مثلا- إن كان المعطوف عليه مضارعا مبنيا في محل جزم ... ، وهكذا بقية التوابع. فلا إعراب المضارع إعرابا محليا أثر في توابعه وفي المعنى.

ج- لا يعتبر المضارع ساكنا إذا كان سكون آخره عارضا بسبب الوقف عليه، أو بسبب التخفيف من توالي ثلاث حركات في آخره مباشرة، أو في آخره مع ما يتصل به ويعتبر جزءا منه، كالضمير. وهذا التخفيف لغة بعض القبائل، وأوضح صوره تسكين الحرف الثاني من الأحرف الثلاثة المتوالية المتحركة. فيقولون: -يستمع- بسكون الميم في المضارع: "يستمع" مكسور الميم، ويقولون: {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا} ؛ بسكون الراء في آخر المضارع "يأمر"؛ لوقوع الضمير المتحرك بعده، وهذا هو ما يعنيننا الآن. فعند الإعراب نقول: إن المضارع مرفوع أو منصوب على حسب حالته الأصلية، ونزيد: أنه سكن للوقف، أو للتخفيف 1 ... ومثل هذا السكون لا يراعي في التوابع.

1 سبق بيان شامل عن "سكون التخفيف"؛ في ج 1 م 16 ص 180 عند الكلام على: "مواضع الإعراب التقديري"، وأشهر المواضع التي تقدم فيها الحركات الأصلية.

الأحرف الأربعة الناصبة بنفسها:

الأول: "أن" المصدرية<sup>1</sup> المحضة الناصبة للمضارع. وعلامتها اجتماع أمرين معا: "أن تقع في كلام يدل على الشك<sup>2</sup>، أو على الرجاء والطمع"<sup>3</sup>، "وأن يقع بعدها فعل" فهي لا تقع في كلام يدل على اليقين والتحقق، ولا في كلام يدل على الرجحان<sup>2</sup> ... ، ولا تدخل على غير فعل. فمثال وقوعها بعد الشك: "أي الأمرين أجدر بالعقل؛ أن يداري السفية أو أن يقاطعه؟ فلقد عجز الرأي الحكيم عن ترجيح أحدهما". ومثال الرجال والطمع قوله تعالى: {وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ} ، وقول الشاعر:

المرء يأمل أن يعي ... ش، وطول عيش قد يضره

فأما التي تقع في كلام يدل على اليقين فهي "الخففة من الثقيلة"<sup>4</sup> نحو: أعتقد أن سينتصر الحق، ولو تأخر انتصاره ... ، أي: أنه سينتصر ...

وأما التي تقع في كلام يدل على الرجحان "أي: الظن الغالب" فتصلح للنوعين؛ نحو: "من غره شبابه، أو ماله، أو جاهه، وظن أن يسالمة الدهر فقد عرض نفسه للمهالك".

---

1 "أن" حرف متعدد الأنواع، وستجيء إشارة لأنواعه ملخصة موجزة - في ص 290- ومنها: "أن المصدرية". ويصح أن يقال: "أن" المصدرية، أي: الحرف المصدرية. كما يقال "أن" المصدرية، أي: الكلمة المصدرية؛ فالتذكير على اعتبار الحرف، والتأنيث على اعتبار الكلمة. وهذا يصدق على جميع الحروف الناصبة، وغيرها. "انظر هامش ص 289 ورقم 1 من هامش ص 371".

2 و2 اليقين: هو قطع المتكلم بثبوت أمر، وتحقيقه، سواء أكان هذا اليقين صحيحا في الواقع أم غير صحيح، وسواء أكان الثبوت والتحقيق سلبا أم إيجابا. والشك هو: استواء التصديق والتكذيب في نفس المتكلم، بحيث لا يستطيع أن يصل إلى القطع والجزء بثبوت الشيء أو بنفيه؛ لعدم وجود مرجح لأحدهما. والظن أو الرجحان: هو تغلب أحد الأمرين على الآخر في قوة الدليل تغلبا لا يصل إلى حد اليقين وقد سبق الكلام على هذا، في ج 2 م 6 ص 5 أول باب: "ظن وأخواتها".

3 أي: الأمل.

4 سبق البيان الشافي عنها في المكان الأنسب "ج 1 ص 515 م 55 باب: إن وأخواتها" لأنها من أخوات "إن" تنصب الاسم وترفع الخبر؛ فلا تنصب المضارع. ويجيء لها بيان مناسب في ص 290.



---

وإن لم يقع بعدها فعل فليست بالمصدرية التي تنصب المضارع. كقول الشاعر:

أأنت أخي ما لم تكن لي حاجة؟ ... فإن عرضت أيقنت أن لا أخاليا

أي: أنه لا أخاليا.

أهم أحكامها:

1- أنها تدخل على الماضي والمضارع باتفاق<sup>1</sup>. وإذا دخلت على الماضي لا تنصبه

لفظاً، ولا تقديرًا، ولا محلاً -لأن الماضي لا ينصب مطلقاً- ولا تغير زمنه. وإنما تتركه

على حاله؛ نحو: فرحت بأن عاد الحق إلى أهله.

وإذا دخلت على المضارع نصبته وجوباً؛ لفظاً، أو تقديرًا، أو محلاً، وخلصت زمنه

للاستقبال -كالشأن في كل نواصبه- كقولهم: "خير لك أن تقبل ما لا بد منه مختاراً،

بدل أن ترضى به قهراً واضطراراً؛ فلا تجمعن على نفسك ضعف المضطر؛ وذلة المغلوب

على الأمر".

2- أنها لا بد أن تسبك مع الجملة الفعلية -المضارعية وغير المضارعية- التي تدخل

عليها سبكا خاص يؤدي إلى إيجاد مصدر مؤول، يعني عن "أن وما دخلت عليه؛

ويعرب على حسب حاجة الجملة: "فقد يكون فاعلاً، أو مفعولاً، أو مبتدأ، أو خبراً، أو

ساداً مسد المفعولين، أو غير ذلك مما يقتضيه السياق<sup>2</sup> ...

ومن الأمثلة قولهم: "من البر أن تصل صديق أبيك. ومن أحب أن يصل أباه في قبره

فليصل إخوان أبيه من بعده" ... ، وقولهم: "أدرك السباق غايته، بعد أن أحسن

الوسيلة إليها".

---

1 أما دخولها على الأمر والنهي فيجيء الكلام عليه في "الزيادة والتفصيل"، ص 297.

2 سبق "في ج 1 ص 364 و 574 م 29 عند الكلام على أنواع الموصولات الحرفية"

كيفية سبك المصدر المؤول، وطرائقه المختلفة، وفوائده التي لا تتحقق في المصدر

الصريح، أوضحنا كل هذا بما فيه غنى وكفاية؛ لأهميته. وأوضحنا هناك -وفي ج 2 باب

المستثنى م 81 ص 255 عند الكلام على حكم المستثنى "بالا"- أهم المواضع التي يقع

فيها المصدر مؤولا بدون حرف سابك، كالتى بعد همزة التسوية أو نوع خاص من

القسم.

3- أنها تتصل بالفعل الذي تدخل عليه اتصالا مباشرا<sup>1</sup>، فلا يجوز الفصل بينهما بغير "لا" النافية، أو الزائدة؛ فالأولى نحو:

وإن افتقادي واحدا بعد واحد ... دليل على ألا يدوم خليل ونحو: ما أعجب. ألا 2 يرتدع الظالم بمصير من سبقوه. والثانية نحو قوله تعالى: {لَنَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ إِلَّا يَفْقَدُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ} . أي: لأن يعلم أهل الكتاب 3 ... لأن المعنى هنا على زيادتها وإلا فسد.

وكذلك لا يجوز الفصل بأجنبي بني أجزاء الجملة الفعلية التي دخلت عليها "أن" المذكورة 3. فإذا دخلت على جملة فعلية تشتمل -مثلا- على مضارع وفاعله، أو عليهما وما يكملهما من مفعولات وغيرها، وجب أن تتصل أجزاء هذه الجملة بعضها ببعض من غير أن يفصل بينها أجنبي وهو التي يجيء من جملة أخرى؛ ففي مثل: "سرت أن أراك نصير الفضيلة؛ لا تبغي بها بدلا ولو احتملت في سبيلها المتاعب، ولاقيت المشقات" لا يصح في كلمة أو أكثر من الكلمات التي جاءت بعد: "لو" أن تنتقل من مكانها لتفصل بين كلمتيي مما دخلت عليه "أن" السالفة 4.

---

1 فلا يصح الفصل بينهما بالسين "كما نص التصريح عند الكلام على "لام الجحود" ولا بسواها إلا كلمة: "لا" النافية، أو الزائدة. وأجاز بعضهم الفصل بينهما بالظرف، أو بالجار مع مجروره؛ لأن شبه الجملة موضع التوسع.

2 و2 هنا: "أن" مدغمة في "لا" طبقا لقواعد رسم الحروف. والأصل: أن لا - وسيجيء الكلام على كتابتها في ص 298 قسم "ب" من الزيادة.

3 و3 الجملة التي تدخل عليها "أن" تسمى: "صلة أن" "كما في الجزء الأول، باب "الموصول" عند الكلام على الموصولات الحرفية. م 29 ص 368. وستعاد هذه الآية لمناسبة أخرى في ص 285.

4 لهذا يمتنع في مثل: "عسى أن يعرف الولد فضل والديه" إعراب: "الولد" اسما لعسى؛ لأن اسم "عسى" أجنبي عن الجملة التي دخلت عليها "أن" إذ ليس منها، ولا من مكملاتها. ونظيرا هذا كلمة: "رب" في قوله تعالى: {عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا} فلا يصح إعرابها اسم "عسى" مع إعراب "مقاما" منصوبا على الظرفية أو غيرها بالفعل؛ "يبعث". أما مع إعراب: "مقاما" مصدرا لفعل محذوف "أي: تقوم مقام" فيجوز الأمران "وقد أوضحنا هذا في الجزء الأول ص 294 م 29 في باب الموصولات الحرفية، وفي باب عسى وأخواتها ص 470 م 50 من ذلك الجزء".

4- أن معمول فعلها لا يتقدم عليها - في الرأي السديد - سواء أكان المعمول مفعول أم غير مفعول، كقول شوقي: "عليك أن تلبس الناس على أخلاقها، وليس عليك ترقيع أخلاقها"1. فلا يصح: عليك، الناس، أن تلبس على أخلاقها، كما لا يصح: عليك، على أخلاقها، أن تلبس الناس2 ...

5- أن بعض القبائل العربية يهملها؛ فلا ينصب بها المضارع، برغم استيفائها شروط نصبه؛ كقراءة من قرأ قوله تعالى: {وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ} برفع المضارع: "يتم" على اعتبار "أن" مصدرية مهملة. والأنسب اليوم ترك هذه اللغة لأهلها، والاقتصار على الأعمال؛ حرصاً على الإبانة، وبعداً على الإلباس.

6- أنها تمتاز -ومثلها: كي عند الكوفيين- بنصبها المضارع ظاهرة، أو مضمرة3، بخلاف بقية الأدوات الأخرى التي تنصبه بنفسها؛ فإنها لا تنصبه إلا ظاهرة. وبهذه المناسبة يذكر النحاة مواضع لإظهارها وجوباً، ومواضع لإضمارها وجوباً، ومواضع لجواز الأمرين. وفيما يلي البيان3.

أ- فيجب إظهارها في موضع واحد، وهو أن تقع بين "لام الجر" و"لا" سواء أكانت "لا" نافية أم زائدة، فمثال الأولى قول العربي: إني أنتصر للعرب، لئلا4 يطمع فينا أعداؤنا، وقول الشاعر:

وإني لأترك قبح الكلام ... لئلا أجاب بما أكره

1 جمع: خلق، وهو: الثوب البالي القديم.

2 ولا صلة لهذا الحكم بصحة تقديم الخبر الذي مبتدؤه "مصدر مؤول" كالذي في قول الشاعر:

ومن نكد الدنيا على الحر أن يرى ... عدوا له؛ ما من صداقته بد

فقد تقدم الخبر "من نكد...." على المصدر المؤول المبتدأ "أن يرى...." وهذا جائز.

3 و3 في ص402 السبب في إضمار "أن" وجوباً وجوازاً.

4 هذه الهمزة هي همزة: "أن" أما نونها فمدغمة في: "لا" فلا تظهر نطقاً ولا كتابة؛ طبقاً لقواعد الإملاء القراءة. وسيجيء البيان في "ب" من ص298.

ومثال الثانية قول الله تعالى: {لَنَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ إِلَّا يَفْقَدُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ} 1، أي: ليعلم أهل الكتاب... - كما سبق 2.

ب- ويجب إضمارها بعد واحد من ستة أحرف: "لام الجحود، أو حتى، فاء السببية، واو المعية"، وكذا بعد: "ثم" الملحقه بواو المعية، عند من يرى إلحاقها. ولإضماء أن بعد هذه الأحرف تفصيلات وشروط تجيء عند الكلام على كل منها.

ج- ويجوز إظهارها وإضمارها في موضعين:

أولهما: أن يسبقا لام الجر، ويقع بعدها المضارع مباشرة من غير أن تفصله: "لا" النافية، أو الزائدة؛ نحو: اقرأ التاريخ لتتفع بعبره ومواعظه، أو: لأن تنتع 3، وقول الشاعر:

إن أخاك الحق من يسعى معك ... ومن يضر نفسه لينفعك

ومن إذا صرف زمان صدعك ... بدد شمل نفسه ليجمعك

فيصح، في غير الشعر: لأن ينفعك، لأن يجمعك ...

ولام الجر هذه قد تكون أصلية لإفادة التعليل 4 وهي التي بمعنى: "لأجل: كذا...." فما بعدها، في الأغلب، علة لما قبلها في الكلام المثبت 5، كالأمثلة السابقة.

وقد تكون أصلية لبيان العاقبة "وتسمى: "لام الصيرة" أو: "لام المال"، وهي التي

يكون ما بعدها نتيجة مترتبة على ما قبلها، ونهاية

1 هذه الهمزة هي همزة: "أن" أما نونها فمدغمة في: "لا" فلا تظهر نطقاً ولا كتابة؛ طبقاً

لقواعد الإملاء والقراء. وسيجيء البيان في "ب" من ص 298.

2 في ص 283.

3 وكل هذا بشرط ألا يسبقها كون منفي، فإن سبقها وجب إضمار "أن" - كما

سيجيء في مواضع الوجوب، ص 317.

4 تختلف لام التعليل في معناها وحكمها عن لام الجحود. وسيأتي الكلام على هذا في ص 317 وص 321.

5 وقد تسمى: "لام" "كي"، لصحة إحلال: كي الدالة على التعليل محلها. انظر

ص 317 و 321.

جزائية له". كقوله تعالى عن موسى عليه السلام: {فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا} ، فإن فرعون وآله لم يعتنوا بموسى وبتربته في القصر الفرعوني ليكون لهم بعد ذلك سبب عداوة وحزن ... ، وإنما اعتنوا بتربيته لينفعهم، أو يكون لهم بمنزلة الولد. فلم تتحقق هذه الأمانة، وتحقق بدلها أمر آخر؛ هو العداوة والحزن، فالعداوة والحزن هما اللذان انتهى إليهما أمر التربية، وهما العاقبة "النتيجة" والمآل الذي صار إليه أمر العناية.

وقد تكون زائدة لتقوية المعنى، وهي الواقعة بين فعل متعد، ومفعوله، كقول الشاعر في الحديث عن ليلاه:

أريد لأنسى ذكرها؛ فكأنما ... تمثل<sup>1</sup> لي ليلي بكل سبيل  
فالمضارع: "أريد" متعد، ومفعوله المناسب هو المصدر المنسبك من "أن" المقدرة جوازا بعد اللام، ومن الجملة المضارعة بعدها، وهذه اللام زائدة بينهما. والتقدير: أريد نسياني ذكرها<sup>2</sup>، والأصل أريد لأن أنسى.

---

1 أي: تتمثل، وحذفت إحدى التاءين، تخفيفا.

2 والغالب أن يكون المفعول مصدرا مؤولا، وقد يكون اسما صريحا. ومن الأمثلة أيضا قول الشاعر في الرثاء:

أرادوا ليخفوا قبره عن عدوه ... فطيب تراب القبر ثم على القبر  
أي: أرادوا إخفاءهم قبره، فلام الجر زائدة بين الماضي ومفعول المصدر المؤول. ومثله:  
أراد الظاعنون ليحزنوني ... فهاجوا صدع قلبي؛ فاستطارا  
ومثله:

ومن يك ذا عظم صليب رجا به ... ليكسر عود الدهر فالدهر كاسره  
أي: رجا كسر عود الدهر به ... ومثل:

وملكت ما بين العراق ويثرب ... ملكا أجار لمسلم ومعاهد  
أي: أجار مسلما ومعاهدا.. فاللام في هذه الأمثلة وأشباهاها، زائدة بين الفعل المتعدي ومفعوله الاسم الصريح كالمثال الأخير، أو المصدر المؤول كبقية الأمثلة. واعتبار هذه اللام زائدة داخلية على المفعول أفضل من اعتبار المفعول اسما محذوفا قبلها. على أن زيادتها في البيت الأخير الذي يستشهد به النحاة موضع شك؛ لما قدمناه عند الكلام عليه في باب: "حروف الجر" - ج2 م90 ص367- حيث الموضع الأنسب لتفصيل الكلام على أحوال لام الجر وأحكامها ومعانيها.

ويجيز الكوفيون إضمار: "كي" في كل موضع يجوز فيه إضمار: "أن" وإظهارها؛ كالحالة السالفة بأمثلتها المختلفة؛ فالموضع الصالح لإظهار "أن" ولإضمارها صالح جوازا للأمرين عندهم في "كي". ويسمون لام الجر التي قبلها: بـ"لام" التعليل "أو: بـ"لام كي" وهذا الخلاف لا أهمية له، بالرغم من كثرة استعمال "أن" الناصبة في أفصح الأساليب ظاهرة ومضمرة..

ثانيهما: أن تع بعد حرف عطف من حروف أربعة ويليه المضارع مباشرة هي: "الواو، الفاء، ثم، أو ... بشرط ألا يدل هذا الحرف على معنى من المعاني التي توجب إضمار "أن"؛ كالسببية معك "الفاء"، والمعينة مع: "الواو" و"ثم"، وكالتعليل، والغاية، والاستثناء مع: "أو" 1... " وبشرط أن يكون المعطوف عليه اسما مذكورا<sup>2</sup>، جامدا محضا "أي: اسما خالصا من معنى الفعل" سواء أكان هذا الاسم المذكور الجامد مصدرا صريحا<sup>3</sup> أم غير مصدر. أما المعطوف فهو المصدر المؤول من "أن" والجملة المضارعة بعدها.

فمثال "الواو" إذا كان المعطوف عليه مصدرا صريحا، تعت وأحصل رزقي خير من رائحة وأمد يدي للسؤال.

وقول القائل:

ولبس عباءة وتقر عيني ... أحب إلي من لبس الشفوف<sup>4</sup>

ومثالها إذا كان جامدا غير مصدر: لولا النخل في الصحراء ويغذي البدوي لم يجد قوته، ولولا الآبار وتسقيته لم يجد شرابه

ومثال الفاء والمعطوف عليه مصدر صريح: إن اقتنائي الكتب فأستفيد منها، كاقتنائي الحديثة الياقة فأنتفع بشمارها ورياحينها ...

1 انظر ص 327، 372.

2 وهذا هو الأغلب. ولا مانع من قصيدة أحيانا. طبقا لما سيجيء في ص 329.

3 غير مؤول ولا متصيد.

4 جمع: شف "مشددة الفاء، مع فتح الشين وكسرهما" وهو الثوب الرقيق الذي يكشف ما تحته كالحريز الغالي ونحوه.

ومثال وهو وهو جامد غير مصدر: إن البحر فأفكر في عجائبه، كالقمر فأطلق  
خواطري وراء أسرارهِ.

ومثال "ثم" والمعطوف عليه مصدر صريح: إن التسرع في الأمر ثم يصلح، كالإهمال فيه  
ثم يتدارك؛ كلاهما معيب؛ يضاعف الجهد والعناء، ويضعف الأثر.

ومثالها وهو اسم جامد غير مصدر: إن الرزوع ثم أعتمد على نفسي في رعايتها لهُي من  
خير الوسائل للغنى، وإن المال ثم يساء التصرف فيه لهُو أشد دواعي الشقاء.

ومثال "أو" والمعطوف عليه مصدر صريح: لا يرضى النابه بالتقصير أو يتداركه؛ وإنما  
رضا بالكمال، أو يقترب منه.

ومثالها وهو جامد غير مصدر قولك للمسافر: لن يحول البعد دون اتصالنا. فعدنا البريد  
والبرق أو يبادر أحدنا بزيادة أخيه ... وهكذا.

فكل مضارع بعد حرف من الحروف الأربعة السالفة منصوب بأن مضمره جواز، ويصح  
إظهارها، وكل مصدر مسئول من أن -المضمر جواز، أو الظاهرة- وما دخلت عليه  
معطوف على اسم خالص قبلها قد يكون مصدراً صريحاً، أو اسماً جامداً غير مصدر.  
ولا بد -مراعاة للأغلب- أن يكون المعطوف عليه مذكروا في الكلام؛ فلا يصح أن  
يكون محذوفاً ولا أن يكون -في الأغلب- 1 متصيذاً متوهماً.

فإن كان المعطوف عليه اسماً غير صريح -بأن كان فيه معنى الفعل، المشتقات العاملة-  
لم يصح النصب، نحو: الصارخة فيتألم العاقل هي النادبة. فالفعل: "يتألم" واجب الرفع؛  
لأنه معطوف على كلمة: "الصارخة" وهي اسم غير صريح إذ هي من المشتقات العاملة؛  
ففيها معنى الفعل، ورائحته، وواقعة وقعه، من جهة أنها صلة "أل" الموصولة. والأصل في  
الصلة أن تكون جملة، فكلمة صارخة بمنزلة: "تصرخ" فكان التقدير: "التي تصرخ"،  
فلما جاءت "أل"

1 قد يكون متصيذاً، أحياناً -كما سبق في رقم 2 من هامش الصفحة السالفة، وكما  
سيجيء في ص 329.

الموصولة اقتضت العدول عن الفعل إلى اسم الفاعل: لأنها لا تدخل إلا على بعض المشتقات التي تصلح أن تكون صلة لها.

وإذا لم يصح العطف في المواضع السالفة لم يصح نصب المضارع تبعاً لذلك، فيجب رفعه على اعتبار الواو، والفاء، وثم، حروف استئناف، والجملة بعدها مستقلة في إعرابها عما قبلها. وعلى اعتبار "أو" في هذا الموضع - خاصة - للاستئناف كذلك<sup>1</sup>.

---

1 وفي موضع الإظهار الواجب والجائز، والإضمار الواجب يقول ابن مالك في البيتين السابع والثامن:

وبين "لا"، ولام جر التزم ... إظهار "أن" ناصبة. وإن عدم ... -7

"لا" "فأن" اعمل مظهراً أو مضمرًا ... -8

أي: يلزم إظهار "أن" الناصبة للمضارع إذا وقعت متوسطة بين "لا" بنوعيتها ولام الجر. فإن عدمت "لا" فأعمل "أن" مظهرة أو مضمرة؛ لأن الأمرين جائزان.

ثم انتقل في الشطر الأخير إلى الكلام على مواضع إضمارها وجوبا وستأتي ص 317.

وفي الموضع الثاني من مواضع إظهار "أن" الناصبة وإضمارها -جوازا، يقول ابن مالك في بيت واحد قبل البيت ختم به الباب:

وإن على اسم خالص فعل عطف ... تنصبه "أن" ثابتاً أو منحذف -18

-وستجيء له إشارة أخرى في ص 397 حيث مكانه الذي ارتضاه ابن مالك.

يقول: إذا عطف المضارع على اسم خالص من رائحة الفعل -ومعنى أنه خالص: جموده

على الوجه الذي شرحناه -نصبته "أن" ثابتة في الكلام أو محذوفة؛ "بمعنى: مقدرة" ولم

يذكر شيئاً عن حروف العطف التي تستعمل هنا، ولا شيئاً من الشروط والتفصيلات.

ويلاحظ أنه قال: تنصبه "أن" فأرد من "أن" الكلمة، ثم عاد فقال: ثابتاً أو من

منحذف، يريد: منحذفاً؛ على إرادة الحرف. "أن". "انظر رقم "أ" من هامش ص 281

حتى هامش ص 371".

(289/4)

---

زيادة وتفصيل:



أ- من المفيد سرد بقية أنواع: "أن" بإيجاز مناسب؛ لشدة الحاجة إلى فهمها، ولأنها تزيد "المصدرية المحضة" الناصبة للمضارع وضوحاً لا يكاد يتحقق إلا بعد عرض هذه الأنواع المختلفة، عرضاً تتبين به وجوه المشابهة والمخالفة.

والأنواع خمسة:

1- المصدرية المحضة الناصبة للمضارع وجوباً، وقد سبق الكلام عليها 1 ...

2- المخففة 2 من الثقيلة -وهي من أخوات "إن"- وتعرف بعلامة من أربع:

أ- أن تدخل مباشرة على فعل جامد<sup>3</sup>، أو على حرف غير "لا"؛ كقوله تعالى: {وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى} ، وقول الشاعر:

أجذك، ما تدرين أن رب ليلة ... كأن دجاها من قورنك ينشر

ب- أو: تقع في كلام يدل على اليقين، والتحقق، والاعتقاد الثابت. مثل: "أيقن".

ومثل: "علم ورأي" إذا أفادا اليقين والتأكد، والاعتقاد الثابت. ويدخل في هذا كل الأفعال وغيرها مما يفيد اليقين؛ مثل: "اعترف"، بمعنى: علم وأقر، وكذا: "خاف وحذر" -عند سبويه وأصحابه- وما بمعناها إذا كان الشيء المخوف أو المخذور متيقناً. ومن الأمثلة قول الشاعر:

وإذا رأيت من الهلال نموه ... أيقنت أن سيكون بدراً كاملاً ...

ومثل: أعلم أن سيكون الجزاء على قدر العمل. وقول الشاعر ينصح:

---

1 في ص 281.

2 المخففة من الثقيلة ثنائية لفظاً، ثلاثية بحسب أصلها قبل التخفيف -وقد سبق إيضاحها في الموضع الأنسب، ج 1 م 55 ص 610- أما المصدرية فثنائية أصلاً وحالاً.

3 مثل: ليس، عسى، ... و....

(290/4)

.....

---

فإن عصبتكم مقالتي اليوم فاعترفوا ... أن سوف تلقون خزياً ظاهر العار  
ومثل: يفر الشريف من الإساءة والتقصير؛ مخافة أن يحاسبه الضمير. وقد اجتمع اليقين ودخولها على حرف غير الحرف "لا" في قول الشاعر:

تيقنت أن رب امرئ خيل خائنا ... أمين، وخوان يخال أميناً

ج- أو: تكون داخلة على جملة امسية مسبقة بجزء من جملة -لا بجملة كاملة-

فيكون المصدر المؤول من "أن" المخففة وما دخلت عليه متمماً للسابقة؛ كقوله تعالى: {وَأَخِرُّ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} 1، فالمصدر المنسبك من "أن" وما دخلت عليه خبر المبتدأ: "آخر". وكقول الشاعر:

كفى حزناً أن لا حياة هنيئة ... ولا عمل يرضى به الله، صالح ...

فالمصدر المسؤول فاعل للفعل: كفى.

د- أو: تكون داخلة على فعل مقصود به الدعاء؛ نحو: صانك الله ورعاك، وأن هياً لك حياة سعيدة.

وأهم أحكامها:

أنها من أخوات "إن"؛ فتتصب المبتدأ وترفع الخبر، واسمها ضمير الشأن، وخبرها جملة قد تحتاج إلى فاصل في أغلب الأحوال.

ومن أحكامها: أنها تسبك مع معموليها فينشأ من السبك مصدر متصرف، "أي: يعرب على حسب حاجة الجملة؛ من مبتدأ، أو خبر، أو فاعل، أو مفعول به، أو ساد مسد المفعولين ... أو ...".

إلى غير هذا من الأحكام والتفصيلات الهامة التي عرضناها بأمثلتها في مكانها الأنسب 3.

---

1 استبعاد الآية لمناسبة أخرى في ص 295.

2 إذا وقعت "لا" بعد أن المخففة وجب فصلها كتابة - كما سيجيء في "ب" من ص 298.

3 ج 1 ص 616 م 55، ص 368 م 29، ص 583 م 52.

(291/4)

.....

---

3- الصالحة لأن تكون مصدرية ناصبة للمضارع ولأن تكون مخففة لا تنصبه؛ وهي الواقعة في كلام يدل على الرجحان؛ كأن يسبقها أحد الأفعال الآتية: "ظن، خال، علم،

التي بمعنى: ظن، حسب، حجا ... " فيرفع أو ينصب المضارع بعد كل فعل من هذه الأفعال -وما شابهها- على أحد الاعتبارين السالفين.

أما "أن" الواقعة في كلام يدل على الشك، أو على الطمع والرجاء والأمل فليست إلا "المصدرية المحضة" الناصبة للمضارع وجوبا -كما أسلفنا-1 فإن أجرى الظن مجرى اليقين تأويلا، جاز الأمران، وبالنصب والرفع قرئ قوله تعالى: {أَحْسِبِ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا} ويتركون ...

4- الزائدة: وهي التي يتساوى وجودها وعدمها، من ناحية العمل؛ إذ لا عمل لها على الأصح، وإنما أثرها معنوي محض؛ هو تقوية المعنى وتأكيده؛ "كالشأن في الحروف الزائدة المهملة، طبقا للبيان الخاص بهذا في صدر الجزء الأول، عند الكلام على الحرف" وتقع -في الغالب- "بعد لما" الحينية<sup>2</sup> كالتي في قوله تعالى: {فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا} . والتي في نحو: أجيب الصارخ لما أن يكون<sup>3</sup> مظلوما. برفع: يكون.

## 1 في ص 281.

2 "لما" الحينية، هي التي بمعنى: حين، ووقت. وقد سبق تفصيل الكلام عليه في باب: "الظرف" ج 2 م 79 ص 275.

3 وقوع المضارع بعد "لما" الحينية جائز، ولكنه قليل. ولهذا الحكم بيان ذكرناه في الجزء الثاني وهو بيان مفيد، لا غنى عن الرجوع إليه؛ لأهميته، ولما حواه من سرد أنواع جواب "لما" م 79 ص 235 عند الكلام على الظرف: "لما" حيث قلنا هناك: قال الأشموني في الجزء الثالث: أول باب: "إعراب الفعل" عند الكلام على أنواع "أن..". ومنها "الزائدة"

وما نصه: "الزائدة هي التالية "لما" نحو قوله تعالى: {فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ} ... ا. ه. كلام الأشموني:

وهنا قال الصبان: "قوله نحو: {فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ} وتقول: أكرمك لما أن يقوم زيد، برفع المضارع. "فارضى". ا. ه. كلام الصبان نقلا ن الفارضي.

وهذا النص صريح في جواز دخول "لما" على المضارع قياسا إذا كان مسبوqa بأن الزائدة، والعجيب أن الصبان يأتي به هنا جليا واضحا ليكمل ما فات الأشموني ثم ينسى هذا في الجزء الرابع أول باب: "الجوازم" عند الكلام على "لما" الجازمة؛ فقد احترز الأشموني فوصفها بأنها أخت "لم" وقال هذا الاحتراز =

.....

أو بين الكاف ومجروورها، كقول الشاعر يصف امرأة:  
ويوما توافينا 1 بوجه مقسم 2 ... كأن ظبية تعطو 3 إلى وارق 4 السلم 5  
أو بين "لو" وفعل مذكور للقسم؛ كقول الشاعر:  
فأقسم أن لو التفينا وأنتم ... لكان لكم يوم من الشر؛ مظلم  
أو بين "لو" وفعل للقسم محذوف؛ كقول الشاعر:  
أما والله أن لو كنت حرا ... وما بالحر أنت ولا العتيق 6  
ومن الزائدة أيضا - في رأي بعض النحاة - الواقعة بعد جملة مشتملة على القول وحروفه  
نصا؛ مثل: قلت للمتردد: أن أقدم....، عند من يصوب هذا

= لإخراج "لما الحينية" و"لما الاستثنائية" لأن هاتين لا يليهما المضارع. فيقول الصبان  
تعليقا على هذا وتأيدا له، ما نصه: "أي: كلامه فيما يليه المضارع، فلا حاجة إلى  
الاحتراز منهما". 1. هـ. فهو يكفي بهذا، ساكتا عما قاله الأشموني من أن المضارع لا  
يجيء بعد "لما الحينية" و"لما الاستثنائية". وهنا احتمال آخر ولكنه ضعيف؛ هو أن يكون  
المراد من منع دخول "لما الحينية" على المضارع هو دخولها المباشر بغير فاصل بينهما من  
"أن" أو غيرها.

وكما نسي هذا في باب "الجوازم" نسبة أيضا في باب "جمع التكسير" - ج 4- عند  
الكلام على صيغة: "فعول" واطرادها؛ وبيت ابن مالك: "وبفيعول فعل،" نحو: كبد ...  
" حيث قال الأشموني عنها في ذلك الباب: "ظاهر كلام المصنف هنا موافقة التسهيل،  
فإنه لم يذكر في هذا النظم غالبا إلا المطرد، ولما يذكر غيره يشيره إلى عدم اطراده غالبا  
بقد، أو نحو: قل ... أو ندر..". 1. هـ. وهنا قال الصبان ما نصه:  
"قوله: ولما يذكر غيره ... إلخ". تركيب فاسد؛ لأن "لما الحينية" لا تدخل إلا على ماض.  
1. هـ. كلام الصبان. وفي كلامه هذا مجال للاحتمال السالف الضعيف.  
فبأي الرأيين نأخذ؟ بالأول لأنه نص صريح فيه تيسير، ولكن حظه من القوة والسمو  
البلاغي أقل كثيرا من الآخر الذي منعه أكثر النحاة.  
1 تأتينا.

- 2 جميل حسن.
- 3 تمد عنقها وتميله.
- 4 وارق: أي: به أوراق.
- 5 السلم: شجر.
- 6 الشريف كريم الأصل.

(293/4)

.....

- التركيب، - كما سيجيء هنا في الكلام على المفسرة 1 وقد وردت زيادتها بعد "إذا" في قليل من المسموع الذي لا يقاس عليه.
- 5- الجازمة. وهي لغة لإحدى القبائل العربية 2؛ نحو: أوصل العمل إلى أن يكتمل، أو: أن ينته وقته. والأفضل إهمال هذه اللغة اليوم؛ منعاً للخلط والإلباس.
- 6- الضمير:
- تكون "أن" ضميراً للمتكلم عند بعض العرب -معنى: "أنا"؛ فيقول: أن جاهدت في الله حق الجهاد؛ بمعنى: أنا جاهدت.. أما مجيئها للمخاطب مذيلة ببعض حروف تدل على فروعه المختلفة فهو الشائع بين القبائل 3؛ نحو: أنت، أنت، أنتما، أنتم، أنتم
- 7- المفسرة:
- وهي حرف مهملة 4 والغرض منه: إفادة التبيين والتفسير، مثل: "أي المفسرة" فكلاهما حرف تفسير؛ ولهذا يصح إحلال "أي" محل "أن".
- ولا تكون "أن" مفسره إلا بثلاثة شروط مجتمعة:
- أولها: أن تسبقها جملة مستقلة كاملة، فيها معنى القول دون حروفه.
- ثانيها: أن يتأخر عنها جملة أخرى مستقلة، تتضمن معنى الأول، وتوضح المراد منها.
- ثالثها: ألا تقترن "أن" بحرف جر ظاهر أو مقدر.
- "ومن الشرط الثاني يتبين أن الذي يقع به التفسير هو الجملة المتأخرة: أما الحروف

---

1 انظر رقم 4 من هامش ص 295، الآتية، ثم ص 297 وفي هذه الصفحة نوع آخر من الزائدة.

- 2 عرض بعض النحاة لها أمثلة من الشعر، وصفها غيره بأنها لا تصلح للاستشهاد لأسباب صحيحة قوية. ولكن صحتها فساد تلك الأمثلة لا يقدران في الأمر الواقع، وهو وجود قبيلة عربية تجزم بالحرف: "أن".
- 3 سبق تفصيل الكلام على هذا الضمير من نواحيه المختلفة في الباب الخاص بالضمير -ج1.
- 4 لا عمل له، ولا يتأثر بعامل.

(294/4)

.....

"أن" فمجرد أداة، أو آله، أو رمز، ففي الكلام مجاز مرسل، علاقته الآلية".

فإذا استوفت الشروط الثلاثة كانت مفسرة لمفعول الفعل الذي قبلها؛ إن كان متعديا، سواء أكان المفعول ظاهرا أم مقدرا. فالظاهر كالذي في قوله تعالى، يخاطب موسى: {إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰ، أَنْ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَاقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ} ف"ما يوحى" هو عين "اقذفيه في اليم" معنى ... ، والمقدر كالذي في قوله تعالى 1 في قصة نوح: {فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ} على تقدير: أوحينا إليه شيئا؛ هو: اصنع.

ويصح أن تكون "أن" هنا زائدة، والمعنى 2: أوحينا إليه لفظ: "اصنع".

وإن لم يكن الفعل متعديا فالجملة التفسيرية لا محل لها -كما سيجيء.

فإن لم يسبقها جملة كاملة كانت -في الغالب- مخففة من الثقيلة؛ كالتي في قوله تعالى: {وَأَخْرَجُوا دَعْوَاهُمْ أَنَّ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} لأن ما قبلها مبتدأ لا خبر له إلا "أن" وما دخلت عليه. وهذا ينافي التفسيرية؛ لأنها لخض التفسير -لا للتكميل- فتقتضي أن يكون قبلها جملة تامة؛ كما سلف 3.

وإن كان قبلها جملة تامة ولكنها مشتملة على حروف القول وجب اعتبار "أن" زائدة لا مفسرة؛ نحو: قلت له: أن افعل 4 -كما سبق 5 عند الكلام على "أن" الزائدة.

1 في سورة: "المؤمنون" وستعاد الآية لمناسبة أخرى في ص 297.

2 انظر ص 297.

3 في: ح من ص 291.

4 جاء في حاشية الصبان في هذا الموضع عند الكلام على "أن" الناصبة للمضارع ما نصه: "قلت له: أن افعل - ليست مفسرة؛ لوجود حروف القول - ولا يقال مثل هذا التركيب، لعدم وجوده في كلامهم؛ لأن الجملة تقع مفعولا لصريح القول "يريد: من غير أن" وعلى تسليم أنه يقال لا تجعل "أن" فيه تفسيرية، بل زائدة. وجوز الزمخشري في قوله تعالى: {مَا قُلْتُ هُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ} اعتبار "أن" مفسرة على تأويل: "قلت" بأمرت. واستحسنه في المغني. قال: وعلى هذا فمعنى شرطهم ألا يكون في الجملة التي قبلها حروف القول، أي: باقيا -على حقيقة، غير مؤول بغيره". ا. هـ. هذا، وفي الصفحة التالية ما يتمم الموضوع، ويزيده بيانا.

5 في ص 293.

(295/4)

وإن اقترنت بحرف جر ظاهر أو مقدر فهي "مصدرية"، لاختصاص حرف الجر بالدخول على الاسم، ولو كان الاسم مصدرا مؤول؛ كالمثال السابق، وهو: {فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ} إن جعلنا التقدير: فأوحينا إليه بصنع الفلك ... على معنى: وأشرنا إليه "أي: عليه" بصنع الفلك. ولم نجعله على تقدير حذف المفعول والاستغناء بتقديره عن تقدير حرف جر محذوف.

بقي شيء هام؛ هو: إعراب الجملة الواقعة بعد "أن" المفسرة. قال صاحب المغني: "الجملة المفسرة لا محل لها مطلقا". ولكن الصبان في حاشيته ناقض هذا عند الكلام على "أن" المفسرة. وقال: إن الجملة المفسرة التي لا محل لها من الإعراب هي الجملة التي ليست في معنى المفرد، كالتی في مثل: "محمد أكرمته" إذ الأصل: أكرمت محمدا أكرمته -أما التي تفسر المفعول بعد "أن" - فالظاهر أنها في محل نصب، تبعا لما فسرته؛ لأنها في معنى هذا اللفظ، فيحل المفرد محلها. ثم أيد الصبان رأيه هذا بكلام نقله عن بعض المحققين.

وإذا كان لها محل من الإعراب كالمفرد الذي تفسره فما موقعها؟ أ تكون مفعولا مثله، أم بدلا، أم عطف بيان؟

تكون بدلا أو عطف بيان؛ لأن البدل والبيان هما اللذان يسايران التفسير ويناسبانه؛

"كما سبق في بائهما ج3 ص99 م117 ... وص486 م123..

وشيء آخر هام أيضا:

إذا جاء بعد "أن" الصالحة للتفسير مضارع مسبوق بكلة: "لا" نحو: أشرت إليه أن يفعل، جاز رفعه على اعتبار "لا" نافية. وجزمه على اعتبارها ناهية، و"أن" في الحالتين مفسره1، وجاز نصبه على اعتبار "لا" نافية، و"أن"

1 في هذا المثال -وأشباهه- تكون الجملة بعدها مفسرة للجملة قبلها، لعدم وجود مفعول ظاهر أو مقدر تفسره؛ لأن الفعل قبلها لازم، فالجملة التي بعدها لا محل لها من الإعراب، بناء على ما سبق من كلام المغني والصبان.

(296/4)

.....

مصدرية1. فإن حذفت "لا" امتنع الجزم، وصح الرفع أو النصب.

لكن صرح الصبان بأنه يصح على الجزم بلا الناهية اعتبار "أن" مصدرية؛ اعتمادا على الرأي الأصح الذي يبيح دخولها على الأمر والنهي؛.... وقد جاء في حاشية الحضري ما نصه2:

"وصل "أن" بالماضي اتفاق، وبالأمر3 عند سيبويه، بدليل الجار عليها في نحو: كتبت إليه بأن قم أو لا تقعد. إذ لا يدخل إلى على الاسم، فتؤول بمصدر طلبي، أي: كتبت إليه بالأمر بالقيام؛ كما قدر الرمخشري في قوله: {إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ} ، أي: بالأمر بالإنذار، فلا يفوت معنى الطلب. ورده الدماميني بأن كل موضع وقع فيه الأمر هو محتمل لكون "أن" فيه تفسيرية؛ بمعنى: "أي"؛ كهذه الآية، ونحو: {فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ} 4 ونحو {وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَىٰ الْخَوَارِجِ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرُسُولِي} . ونحو: {وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا} ، أي: انطلقت ألسنتهم5 فكل ذلك -إن لم يقدر فيه الجار- هي فيه إما تفسيرية؛ "لسبقها بجملة فيها معنى القول دون حروفه؛ ووقوع جملة بعدها، وخولها من الجار لفظا"، ولا حاجة إلى تقديره كما يقول سيبويه -وإما زائدة؛ كالمثال: "أي"



- 1 وتكون مصدرية مع انطباق شروط المفسرة عليها على اعتبار آخر: هو أن الفعل الذي قبلها لازم يتعدي بحرف الجر، وأن الحرف الجار محذوف، وبهذا التأويل تخرج من عداد المفسرة؛ لأن المفسرة - كما سبق - لا تقتزن بحرف الجر مطلقاً، "لا ظاهراً ولا مقدراً" وتدخل في عداد المصدرية، وليس في هذا التأويل تكلف؛ لأن حذف حرف الجر قياسي قبل "أن وأن" إذا كان الفعل قبلهما لازماً.
- 2 ج1 أول باب الموصول.
- 3 والمراد به ما يشمل النهي أيضاً - كما يتضح من التمثيل الآتي؛ لأن النهي أمر بالكف وطلب الامتناع.
- 4 انظر ص294. حيث الكلام على المفسرة ... و..
- 5 ليس المراد بالانطلاق المشي، وإنما المراد: انطلاق الألسنة، كما أن المراد بالمشي هنا هو الاستمرار على الشيء، وليس المشي المعروف.

(297/4)

- 
- كتبت إليه بأن قم"، أي: بهذا اللفظ. زيدت "أن" كراهة دخول الجار على الفعل ظاهراً، وإن كان في الواقع اسماً، لقصد لفظه". ا. هـ.
- وإذا دخلت "أن" على الماضي والأمر باعتبارها مصدرية فإنما لا تغير زمنهما، ولا يكون لهما محل تنصبه - كما جاء في المغني عن الكلام عليها - خلافاً لرأي ضعيف آخر.
- ب - انتهينا من الكلام على "أن" من وجهتها النحوية واللغوية وبقيت ناحية تتصل بإظهارها أو عدم إظهارها في النطق وفي الكتابة إذا وقعت بعدها "لا". أما مع غير "لا" فتظهر في الحالتين.
- 1- فيجب حذف النون فيهما إن كانت "أن" مصدرية ناصبة للمضارع المسبوق بـ"لا" النافية، أو: "لا" الزائدة، نحو: شاع ألا يخفق الإنسان في الوصول للكواكب، {مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ} والحذف هنا معناه عدم ظهورها في الكتابة وفي النطق؛ فهي مدغمة في "لا" وإدغامها يمنع ظهورها خطأ ونطقاً ...
  - 2- ويجب إظهارها في الكتابة، وإبرازها خطأ لا نطقاً إن كانت غير ناصبة للمضارع،

سواء أكان بعدها اسم، أم فعل؛ نحو: تيقنت أن لا أسافر - أشهد أن لا إله إلا الله، فتظهر فيهما خطأ، وتدغم في "لا" عند النطق.

(298/4)

الثاني: لن:

وهو حرف 1، يفيد النفي بغير دوام ولا تأييد إلا بقريضة خارجة عنه. فإذا دخل على المضارع نفي معناه في الزمن المستقبل المحض - غالباً - 2 نفيًا مؤقتًا يقصر أو يطول من غير أن يدوم ويستمر، فمن يقول: لن أسافر، أو: لن أشرب، أو: لن أقرأ غداً، أو نحو هذا ... ، فإنما يريد نفي السفر - أو غيره - في قابل الأزمنة مدة معينة، يعود بعدها إلى السفر ونحوه، إن شاء، ولا يريد النفي الدائم المستمر 3 في المستقبل، إلا إن وجدت قريضة مع الحرف "لن" تدل على الدوام والاستمرار. أشهر أحكامه:

1- أنه مختص بالمضارع، ينصبه بنفسه، ويخلص زمنه للمستقبل المحض غالباً 2؛ ولهذا كان نفيه لمعنى المضارع مقصوراً على المستقبل غالباً - كما تقدم - نحو قوله تعالى: {لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ} .

2- جواز تقديم معمول مضارعه عليه "أي: على "لن"؛ كقول الشاعر:  
مه - عاذلي - 4 فهائما لن أبرحاً ... بمثل أو أحسن من شمس الضحا  
فكلمة: "هائما" خبر للمضارع المنصوب ب"لن"، وقد تقدمت على الناصب.

1 هو حرف غير مركب. أما ما يعرض له بعض النحاة من الكلام على أصل مادته وبنيتها، "وأن أصله "لا أن" أو ... أو ... " فلا يصح الوقوف عنده، ولا الالتفات إليه؛ لعدم جدواه.

2 ولأنه قد ينفي زمنه المستقبل المتصل بالحال؛ كآية: {فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ أَنْسِيًّا} . فقد نفى الحال الممتد إلى المستقبل.

3 يدل على هذا قوله تعالى: {فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ أَنْسِيًّا} فلو كانت "لن" تفيد تأييد النفي في المستقبل المحض "الخالص" لوقع التعارض بينها وبين كلمة: "اليوم" في الآية؛ لأن اليوم محدد معين، وهي غير محددة ولا معينة. ولوقع التكرار المعيب في قوله تعالى: {فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ، وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا} فما فائدة كلمة "أبدا" التي تدل على

التأييد إن كانت "لن" تدل عليه؟ أما التأييد في قل الشاعر:  
إن العرايين تلقاها محسدة ... ولن ترى للناس حسادا  
وفي قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ}  
فبسبب قرينة خارجية، هي العلم القاطع المستمد من المشاهدة الصادقة الدائمة.  
4 يا عاذلي.

(299/4)

3- عدم الفصل بينه وبين مضارعه، إلا للضرورة الشعرية؛ كالتي في قول القائل:  
لن -ما رأيت أبا يزيد مقاتلا- ... أدع القتال وأشهد<sup>1</sup> الهيجاء  
والأصل: لن أدع القتال ... ما رأيت أبا يزيد ... وأجاز بعضهم الفصل بالظرف أو  
بالجار والمجرور؛ لأن شبه الجملة يتوسع فيه ...  
4- أنه قد يتضمن مع النفي الدعاء أحيانا؛ كقول الشاعر:  
لن تزالوا كذلكم؛ ثم لازل ... ت لكم خالدا خلود الجبال  
ومنه قوله تعالى على لسان موسى: {قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا  
لِلْمُجْرِمِينَ} لأن أدب المتكلم مع ربه، وجهله بالغيب؛ يقتضيان أن يكون الكلام  
متضمنا للدعاء، لا النفي القاطع لأمر يكون في المستقبل، لا يدري المتكلم عنه شيئا؛  
فكيف يقطع فيه برأي حاسم، وأنه سيظل خالدا لأعدائه خلود الجبال؟  
5- أنه -بمعناه السابق- حرف جزم عند بعض العرب القدامى<sup>2</sup>؛ فيقول قائلهم: لن  
أنطق لغوا، ولن أشهد زورا ... ، يجزم الفعلين. وليست من المناصب اليوم محاكاة هذه  
اللغة؛ حرصا على الإبانة، وإبعاد للخلط واللبس.

الثالث: كي

وهو حرف متعدد الأنواع؛ يعيننا منها: النوع المصدرى المحض، المختص بالدخول على  
المضارع، وينصبه وجوبا بنفسه مباشرة، لا "بأن" المضمرة وجوبا كما يرى بعض النحاة.

1 المضارع: "أشهد"، إما مرفوع على الاستئناف. وإما منصوب بأن المضمرة جوازا  
لعطفه على اسم صريح؛ هو المصدر: "قتال" -طبقا للقاعدة الخاصة بهذا، وقد سبقت  
في ص 287- والتقدير: لن أدع القتال، وأن أشهد الهيجاء. أي: لن أدع القتال،  
وشهود الهيجاء ... ولا يجوز عطف "أشهد" على المضارع المنصوب قبلها؛ وهو: "أدع"

لئلا يفسد المعنى؛ إذ يكون المعطوف منفياً كالمعطوف عليه، فيكون التقدير: لن أَدع القتال، ولن أشهد الهيجاء. وهذا غير المراد.

2 جاء هذا الحكم في كثير من المراجع النحوية بصيغة تدل على الشك في صحته؛ بدليل أن "المعنى والأسموز" اشتركا في النص الآتي: "وزعم بعضهم أنها قد تجزم". ١. هـ. وبدليل عبارة "الخضري" ونصها: "قبل: والجزم بها لغة" وسأقت المراجع السالفة بين استشهادهما للجزم.

(300/4)

وعلاوة مصدريته الخالصة وقوعه بعد لام الجر مع عدم وقوع "أن" المصدرية بعده "في الرأي الأرجح" لا، ظاهرة ولا مضمرة؛ إلا في حالة الضرورة، أو التوكيد اللفظي؛ نحو: منحنا الله الخواص لكي نستخدمها في تحصيل العلم، وإنجاز مطالب العيش. وزودنا بالأمل الكبير؛ لكيلا يستبد بنا اليأس فيحرقنا بناره.

ويشتهر هذا النوع باسم: "كي المصدرية". وهو مثل: "أن" المصدرية معنى، وعملاً، وسبباً؛ ولهذا لا يصح وقوع "أن المصدرية" بعده، إلا في حالة الضرورة أو التوكيد اللفظي - كما تقدم، وبالرغم من هذا فوجود "أن المصدرية"، بعده في هاتين الحالتين غير مستحسن.

وتشتهر لام الجر التي قبل "كي" باسم: "لا التعليل" لأن ما بعدها علة لما قبلها من كلام مثبت 2.

وأهم أحكام "كي" المصدرية:

1- وجوب نصبها المضارع بنفسها، وتخليص زمنه للمستقبل - غالباً فهي كسائر كالي في المثال السالف - 3 أو "ما" الزائدة وحدها، أو هما معا بشرط تقديم "ما". ومثال الفصل "بما" الزائدة: امنح نفسك قسطها من الراحة

1 بين الحرفين بعض فروق؛ أهمها: تصرف "أن المصدرية" مع صلتها؛ بأن يقع المصدر المؤول منهما مبتدأ، وفاعلاً، ومفعولاً، ومجروراً بحروف الجر المختلفة، وغير هذا من المواقع الإعرابية المتعددة. أما "كي المصدرية" فغير متصرفة؛ فالمصدر المنسبك منها ومن الجملة المضارعية بعدها لا يكون إلا مجروراً باللام.

2 وهذه "اللام" هي التي تدل وحدها على "التعليل" أما "كي" التي بعدها ...

فمتجردة للمصدرية ولا دخل لها بالتعليل. فإن كان الكلام قبل اللام منفيا فقد تكون على لما قبلها أو لا تكون، على حسب البيان الآتي عند عودة الكلام عليها، والموازنة بينها وبين لام الجحود، في "ب" من ص 321.

3 إذا توسطت كي بين لام الجر ولا النافية وجب وصل الثلاثة في الكتابة. وإن لم توجد لام الجر فصلت "كي" عن "لا". تطبيقاً لقواعد الإملاء الحالية؛ كقول الشاعر:

وإني لأنسى السر كي لا أذيعه  
... فيا من رأى شيئاً يصاب بأن ينسى!!

"انظر رقم 3 من هامش ص 305".

(301/4)

---

لكيما تنشط وتقوى. وقول الشاعر:

ولقد لحنت 1 لكم لكيما تفهموا ... ووحيت 2 وحيا ليس بالمرتاب

ومثال الفصل بهما معا: لا تتعرض للشبهات لكيما لا يصيبك التجريح بحق وغير حق، وقول الشاعر:

أردت لكيما لا ترى لي عثرة ... ومن ذا الذي يُعطى الكمال فيكمل؟

والفصل "بلا" النافية وحده لا يمنع النصب - باتفاق - أما الفصل بـ "ما" الزائدة وحدها، أو بهما معا فالراجع أنه لا يمنع أيضا.

3- وجوب سبكها مع الجملة المضارعية 3 التي بعدها مصدرا مؤولا يعرب مجرورا باللام؛ فهو مصدر غير متصرف، بخلاف المصدر المسبوك من "أن المصدرية" - وما دخلت عليه فهو مصدر متصرف حتما 4..

ونشير هنا إلى أسلوب فصيح شائع يقع فيه المضارع المسبوق بلام التعليل منصوبا؛ كقوله تعالى: {إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا، لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ} فما الذي نصب المضارع: "يغفر"؟

قيل منصوب "بأن" مضمرة جوازا بعد اللام، وقيل منصوب بـ "كي" مضمرة جوازا بعدها عند الكوفيين. وقد يكون الرأي الأول هو الأنسب؛ لأن الأكثر هو إضمار "أن"، ويشيع عملها ظاهرة، ومضمرة، وجوبا 5، أو جوازا..

2 أخبرت.

3 الطرق المستعملة في سبك "المصدر المؤول"، والأسباب الداعية لاستعماله دون المصدر الصريح -موضحة تفصيلا- في ج 1 م 29 ص 299 عند الكلام على: "الموصلات الحرفية".

4 انظر رقم 1 من هامش من الصفحة السابقة.

5 انظر "ب وح" من ص 285 وص 402؛ -حيث بيان السبب. وفي: "لن، وكي وأن" يقول ابن مالك:

وبلن انصبه، و"كي"، كذا "بأن" ... لا بعد علم. والتي من بعد ظن ... -2  
فانصب بها، والرفع صحح، واعتقد ... تخفيفها من "أن"؛ فهو مطرد-3  
يقول: انصب المضارع بالحرف "لن"، والحرف "كي" وكذا بالحرف "أن" بشرط ألا  
يكون الحرف: "أن" واقعا بعد ما يفيد العلم واليقين، ما إن كانت الأداة "أن" واقعة بعد  
ما يفيد الظن =

(302/4)

.....

زيادة وتفصيل:

1- قلنا: إن "كي" حرف متعدد الأنواع ... ، أشهرها النوع المصدري السالف الذي  
أوضحنا 1، ومما يزيده بيانا وجلاء ويتمم الفائدة عرض بقية الأنواع في إيجاز مناسب:  
الأنواع كلها أربعة:

أ- "كي" المصدرية المحضة المختصة بالمضارع ونصبه وجوبا. وقد سبقت 1.

ب- "كي" التعليلية المحضة وهي حرف جر يفيد التعليل "أي: يفيد أن

= فانصب بها المضارع إن شئت، وصحح الرفع إن شئت، "أي: اعتبره صحيحا"،  
واعتقد أنها في صورة الرفع مخففة من "أن" الثقيلة التي هي من أخوات "إن". ثم بين بعد  
ذلك أن بعض القبائل يهمل "أن" الناصبة للمضارع وجوبا؛ حملا على أختها "ما  
المصدرية" فكلاهما عنده لا ينصب ... قال:

وبعضهم أهمل: "أن"؛ حملا على ... "ما" أختها -حيث استحقت عملا-4

"تقدير البيت: وبعضهم أهمل "أن" حيث استحققت عملاً؛ حملاً على أختها: "ما" المصدريّة فإنها لا تعمل".

يريد: أن بعض العرب أو النحاة -يهمل "أن" في كل موضع تستحق فيه أن تنصب المضارع. وسبب إهمالها حملها على "ما" المصدريّة التي لا تعمل، بالرغم من مشابقتها "أن" في المعنى.

والإهمال مقصور على "أن" المصدريّة التي تستحق العمل في المضارع -كما سبق- أما غيرها من بقية أنواع "أن" كالمخففة من الثقيلة وغيرها فلا دخل لها بهذا، فلكل نوع حكمه الخاص به. وعلى هذا الأساس يجب -في بيت ابن مالك- تعليق الظرف: "حيث" بالفعل الماضي: "أهمل"؛ ليستقيم المعنى المراد.

وقبل أن يتمم الكلام على: "أن" المصدريّة الناصبة، انتقل إلى: "إذن" الناصبة، ثم عاد إلى تمام الكلام على "أن" فسرد حالات إظهارها وإضمّارها، جوازاً ووجوباً في الحالتين؛ فقال:

وبين "لا" ولام جر التزم ..... -7-

وقد شرحنا هذا البيت ونصف الذي يليه مما له علاقة بالبحث في المكان المناسب ص289.

ويعاد ذكره لمناسبة في ص312.

1 في ص 300.

(303/4)

.....

ما بعده علة لما قبله من كلام مثبت1، غالباً؛ فهي بمنزلة "لام التعليل" السابقة2 معنى وعملاً". ولها أربع صورة:

الأولى: أن تدخل على "ما" الاستفهامية، -للسؤال عن العلة- فتجرها؛ نحو: كيم تكثر الغابات في المناطق الاستوائية؟ بمعنى: لم تكثر الغابات...؟ ولا يصح أن تكون هنا مصدريّة؛ لوجود فاصل قوي بينهما وبين المضارع، ولفساد التركيب والمعنى على المصدريّة.

الثانية: أن تدخل على: "ما" المصدريّة فتجر المصدر المؤول: كقول الشاعر:

إذا أنت لم تنفع فضر؛ فإنما ... يرجى الفتى كيما يضر وينفع  
أي: يرجى الفتى "كي" الضر والنفع؛ بمعنى: للضر والنفع<sup>3</sup>. فلا يصح -في الراجح-  
اعتبارها مصدرية؛ لوجود الفاصل، ولأن الحرف المصدرى لا يدخل على حرف مصدرى  
-في الفصح لا لتوكيد لفظي في بعض الحالات، أو لضرورة شعرية، وكلاهما غير  
مستحسن هنا ...

الثالثة: الداخلة على: "لام الجر" كقول الشاعر يفتخر بكرمه:  
فأوقدت ناري كي ليبصر ضوءها ... وأخرجت كلي وهو في البيت داخله  
ولا يصح اعتبارها مصدرية؛ لوجود الفاصل، أما هذا المضارع المنصوب بعدها فنأصبه:  
"أن" المضمرة جوازا بعد لام التعليل.  
الرابعة: الداخلة على "أن" المضمرة وجوبا -عند البصريين؛ نحو: أخلص في عملي كي  
أرفع شأن وطني وهذا على اعتبار الناصب للمضارع عندهم

---

1 انظر رقم 2 من هامش ص 301، و"ب" من ص 321.

2 في ص 301.

3 وقيل إن "ما" زائدة، كفتها عن العمل -تبعاً لبعض الآراء- وليست مصدرية،  
والمصدر منسبك من "كي" الملقاة وصلتها. وعلى هذا تكون لام الجر مقدرة قبلها.  
وتدخل "كي" في عداد المصدرية الناصبة، ولكنها لم تنصب بسبب "ما".

(304/4)

---

هو: "أن" المصدرية المضمرة وجوبا، وليس "كي"؛ لأن الحرف المصدرى، لا يدخل على  
نظيره ولو كان مقدرا -في فصح الكلام إلا على الوجه السالف. وظهور "أن" هذه  
أحيانا بعد "كي" ضرورة على هذا الرأي البصري، كقول الشاعر:  
فقال أكل الناس أصبحت مانحا ... لسانك كيما أن تغر وتخدعا<sup>1</sup>  
والكوفيون يجيزون وقوع "أن" الظاهرة -بعد "كي" في الاختيار ويجعلون الناصب عند  
اجتماعهما هو: "كي"؛ لسبقها. مثل: اسمع الموسيقى كي أن تهدأ أعصابك، واستمع  
بالغناء كي أن تنتعش ... ، ورأيهم هو السديد الذي يحسن الأخذ به، ويؤيد ظهور "أن"



المصدرية أن إضمارها بعد "لام التعليل" جائز لا واجب عند الفريقين.  
فالحرف "كي" في الصور الأربعة السالفة بمنزلة لام الجر معنى وعملا. فإن وقعت بعده  
لام الجر كانت مؤكدة له، وكان النصب عند البصريين بأن مضمره وجوبا كما سبق،  
وإضمار "أن" هنا وجوبا عندهم هو موضع سادس يزداد على المواضع الخمسة الآتية "في  
ص317" التي يجب فيها الإضمار، والتي يزداد عليها: "ثم" عند الكوفيين.  
ح- "كي" الصالحة للمصدرية و "للتعليلية" ولها صورتان:  
الأولى: "كي" المجردة من "لام الجر" قبلها، ومن "أن" المصدرية بعدها2 نحو: صن  
لسانك كي تسلم من ألسنة الناس، وادخر بعض مالك كي ينفك عند تقلب الأيام"..  
وقول شاعر قصير:  
إذا كنت في القوم الطوال علوهم ... بعارفة، كي لا 3 يقال قصير

- 
- 1 البيت الجميل بن معمر، وفيه رواية أخرى تخلو من الشاهد، هي:  
فقلت: أكل الناس أصبحت مانحا ... لسانك هذا كي تغر وتخدعا
  - 2 الفرق بين هذه الصورة والصورة الرابعة التي سلفت أن الرابعة لا بد فيها من دخول  
"كي" على "أن" المضمره وجوبا والتي يجب ملاحظتها في الإعراب وفي المعنى.
  - 3 الشائع في قواعد رسم الحروف فصل "لا" النافية من "كي" وجوبا إذا لم تسبقها لام  
الجر، فإن سبقتهما وجب وصل الثلاثة في الكتابة "انظر رقم 3 من هامش ص301".

(305/4)

---

.....

---

فإن قدرنا اللام قبلها "فكي" مصدرية وإن قدرنا "أن" بعدها "فكي" تعليلية بمعنى لام  
الجر. والمضارع في الحالتين منصوب1.  
الثانية "كي" المتوسطة بينهما؛ نحو: يغفر للصديق هفوته، لكي أن تدوم مودته، فيصح  
أن تكون اللام للتعليل وهي جارة، و"كي" تعليلة مؤكدة لها توكيدا لفظيا، و"أن"  
مصدرية ناصبة للمضارع. والمصدر المنسبك مجرور باللام.  
كما يصح أن تكون "اللام" للتعليل وهي جارة أيضا، و"كي" مصدرية مؤكدة توكيدا  
لفظيا "بأن" المصدرية. والمضارع منصوب بـ"كي"، والمصدر المسؤول من "كي" وصلتها

مجرور باللام. ويفضل النحاة الإعراب الأول لالتصاق "أن" بالمضارع مباشرة، ولأنها أقوى في نصبه، وأكثر استعمالاً من "كي". ومن المغتفر هنا دخول حرف الجر أو الحرف المصدرى على نظيره؛ لأنه للتوكيد اللفظي. وفي الصورتين السالفتين يجوز فصلها من المضارع "بلا" النافية فلا تمنع عملها النصب، أو: ب"ما" فتكفها عن العمل. وقيل: لا تكفها، أو بهما معاً مع تقديم "ما" 2؛ نحو: اتق الأذى لا تؤذى، واحذر العدو كيما تسلم. ومثال الفصل بالحرفين مع البيت الذي سبق 2 وهو:

أردت لكيما لا ترى لي عثرة ... ومن ذا الذي يُعطى الكمال فيكمل؟

د- كي الاستفهامية؛ فتكون اسماً مختصراً من كلمة: "كيف" الاستفهامية، وتؤدي معناها، وتعرب اسم استفهام مثلها. نحو: كي أنت؟ بمعنى: كيف أنت؟ ومنه قول الشاعر:

كي تجنحون إلى سلم وما ثثرت ... قتلاكمو، ولظى الهيجاء تضطرم؟

أي: كيف تجنحون وقمبلون ... ؟ ولا يمكن أن تكون هذه مصدرية، لعدم وجود العلامة الخاصة بها، ولفساد المعنى على تأويل المصدر المنسبك، ولأن هذه

---

1 وفي مثل هذا الأسلوب يجوز تأخير المعلوم؛ فيصبح: كي تعلمني جئت، سواء أكانت "كي" مصدرية ناصبة أم جارة؛ لأنها في معنى المفعول لأجله، وتقدم المفعول لأجله سائغ.

راجع المصم، ج 2، ص 5.

2 و 2 انظر رقم 2 من ص 301.

(306/4)

.....

---

لها الصدارة الحتمية "مثل: كيف" مع أن المصدر المؤول قد يكون صدراً وقد يكون عجزاً..

وإلى هنا انتهى الكلام على أنواع "كي" الأربعة".

2- ما الذي نصب المضارع: "يحسبوا" في البيت القديم 1 وهو:

وطرفك إما جئتنا فاحبسناه ... كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر

"أي: إن زرتنا فاحبس بصرك عنا -أي: أبعده عنا- ووجهه لغيرنا؛ ليحسب الناس أنك تنظر إلى من تهاواها هناك، فلا تتجه الشبهة إلينا. ويحقق بنا المكروه. أو: امنع نظرك عنا؛ لحسبان الناس -إن نظرت إلينا- أن هواك عندنا ...".  
فقليل أصل الكلام: "كيما" حذفت ياء "كي" تخفيفاً، واتصلت بها "ما" الزائدة، ونصبت المضارع، لأنها مصدرية قبلها لام الجر مقدرة. وقيل: إن: "كما" تنصب أحيانا بنفسها وأن معناها: "كيما" 2 وقيل: "الكاف" للتعليل و"ما" مصدرية ناصبة، كما تنصب "أن".  
وكل هذه آراء ضعيفة تكاد لا تختلف في الغرض منها. وأخفها الأول.

1 قال العيني: إن هذا البيت قاله لبيد العامري من قصيدة من الطويل". ١. هـ. ونسبه غيره لعمر بن أبي ربيعة، والروايات مختلفة في نص البيت وألفاظه.  
2 من الأمثال العربية القديمة التي تؤيد هذا المعنى: "اترك الشر كما يتركك". ويقول أبو هلال العسكري: إن "كما" لغة في "كيما". والخلاف شكل لا أهمية له. ومن ذلك قول العرب أيضاً: "لا تظلموا الناس كما لا تظلموا" وهذا مذهب الكوفيين -راجع شرح الرضي على الكافية ج 2 ص 240.

(307/4)

الرابع: إذن".  
الكلام على هذه الأداة يتركز في أربعة أمور: مادتها 1 -معناها، أحكامها، كتابتها.  
أ- فأما مادتها فكلمة واحدة "بسيطة"، ثلاثية الحروف الهجائية، وليست مركبة من كلمتين، هما: "إذ" و"أن"، ولا من غيرها مما يتوهمه القائلون بتركيبها، وبأنها تحولت من أصلها المركب إلى أصلها الحالي 2 ...  
ب- وأما معناها: فالدلالة على أمرين؛ هما: "الجواب" -وهذا يلازمها دائماً في كل استعمالاتها- "والجزاء"، وهذا يلازمها في الأغلب. والمراد من دلالتها على الجواب: وقوعها في كلام يكون مترتباً على كلام قبله، ترتب الجواب على السؤال؛ سواء أكان الكلام السابق مشتملاً على استفهام مذكور، أم غير مشتمل عليه، ولكنه بمنزلة الملحوظ. فليس من اللازم أن يكون السابق مشتملاً على استفهام صريح يحتاج إلى جواب، وإنما اللازم أن يترتب ويتوقف عليه كلام يجيء بعده في الجملة المشتملة على

"إذن". ومن الأمثلة قول الصديق لصديقه: "سأغضي عن هفوتك". فيقول الآخر: "إذن أعتذر عنها. مخلصا شاكرًا". فهذه الجملة الثانية ليست رداً على سؤال سابق مذكور، وإنما هي بمثابة جواب عن سؤال خيالي، ناشئ من الجملة الأولى؛ تقديره: - مثلاً- ما رأيك؟ أو ماذا تفعل؟ أو نحو لك ... أي: أن هذه الجملة المشتملة على: "إذن" جملة مترتبة على كلام سابق خال هنا من الاستفهام الصريح -دون الملحوظ- وخال من طلب الجواب، ولكنها بمنزلة الجواب عن سؤال ذهني تولد من الأولى. وكلمة: "إذن" في الجملة الثانية بمثابة الرمز الذي يحمل إلى الذين سريعا الدلالة على أن الثانية تشتمل على الإجابة.

ومثال اشتغال الكلام السابق على استفهام مذكور قول القائل: ماذا تفعل

---

1 أي: صيغتها -تكوينها اللفظي.

2 وقد انطوت بطون المراجع على أنواع من دعاوى التركيب، يرفضها العقل؛ حرمانها الدليل على صحتها، أو على العرب بشيء منها. ولا داعي للانتقال بعرضها هنا. والواجب تناسيها؛ كأن لم تكن. ومن شاء الاطلاع على شيء منها فأمامه المطولات. كحاشية الصبان، وشرح المفصل، وشروح سيبويه.

(308/4)

---

لو صادفت بئساً؟ فتجيب: إذن أبذل طاقتي في تخفيفي بؤسه. فهذه الجملة جواب عن الاستفهام المذكور في سابقتها. ووجود كلمة: "إذن" رمز يوحي أن الإجابة مذكورة في هذه الجملة.

ولا فرق في وقوعها دالة على الجواب بين أن تكون أول جملتها، ووسطها، وآخرها، غير أنها لا تنصب المضارع إلا كانت في صدر جملتها؛ - كما سيجيء - تقول: في المثال الأول: "إذن أعتذر لك مخلصاً"، أو: "أعتذر -إذاً- لك مخلصاً" أو: "أعتذر لك مخلصاً -إذاً".

والمراد من أنها للجزاء -غالبا- دلالتها على أن الجملة التي تحتويها تكون في الغالب مسببة عما قبلها، وتعد أثراً من آثاره؛ توجد بوجوده، وترتبط به عادة، كالمثالين السالفين، وفيهما تبدر السببية واضحة بين الاعتذار والإغضاء عن الهفوة، وكذلك بين التخفيف عن البئس ومصادفته، فكأن المجيب يقول: إن كان الأمر كما ذكرت فإني

أعتذر ... أو: إني أبذل طاقتي، أي: فالجزء ... 1 فإن لم يوجد بين الجملتين جزاء لم يصح -في الغالب- مجيء "إذن"؛ كأن يقول الصديق: سأغضي عن الهفوة؛ فتجيب: إذا ينزل المطر، وكأن يقول قائل: سأقرأ الصحف: فيجيب: إذا تغرب الشمس؛ إلا ذ علاقة ولا ارتباط بين المعنى في الجملتين؛ فالكلام لغو.

وإنما كانت دلالتها على "الجزء" غالبية؛ لأنها -أحيانا قليلة- لا تدل عليه إذا استغنى المقام عنه، فتمحض للجواب وحده، كأن يقول الشرك لشريكه: أنا حبك. فيجيب: إذا أظنك صادقا؛ لأن الصدق لا يصلح هنا جزاء مناسبا للمحبة<sup>2</sup>، وأيضا فهذا الظن حالي الزمن، والجزء لا يكون إلا مستقبلا. وبسبب الحالية في هذا المثال لم تنصب المضارع.

ح- وأما عملها فنصب المضارع بنفسها مباشرة، وتخليص زمنه للاستقبال؛

---

1 راجع شرح المفصل في الكلام على "إذن" "ج 7 ص 15 وح 9 ص 14".

2 فدلاليتها الحتمية على الجواب لا تقتضي دلالة حتمية على الجزاء، فمن الممكن الاستغناء عن ذكره في بعض الحالات؛ إذ ليس من اللازم أن يكون الجواب عن شيء مسببا عن ذلك الشيء، ومعلولا له.

(309/4)

---

- كسائر الأدوات الناصية له- وإنما تنصبه وجوبا إذا اجتمعت شروط أربعة<sup>1</sup>:  
أولها: دلالتها على جواب حقيقي بعدها، أو ما هو بمنزلة الجواب -كما شرحنا.  
ثانيها: أن يكون زمن المضارع بعدها مستقبلا محضا؛ فلا يوجد في الجملة ما يدل على أن زمنه للحال؛ لئلا يقع التعارض بين الحال، وبين ما يدل عليه الناصب من تخليص زمن المضارع بعده للمستقبل. فإن وجد ما يدل على الحالية المضارع لم تكن: "إذا" ناصية، ويجب رفع المضارع، واعتبارها ملغاة العمل، كالمثال الذي سلف، وهو: أن يقول الشريك لشريكه: أنا أحبك. فيجب: إذا أظنك صادقا؛ لأن هذا الظن ليس أمرا سيتحقق في المستقبل، وإنما هو قائم حاصل وقت الإجابة؛ فزمنه حالي.  
ثالثها: اتصالها بالمضارع مباشرة بغير فاصل بينهما ويجوز الفصل بالقسم إن وجد أو "لا". النافية، أو بهما معا. فإن كان الفاصل غير ما سبق لم تنصب، ووجب رفع المضارع؛ مثل: ... إذا -لا أخاف في الله لومة لائم. ومثال الفصل بهما: إذن والله لا

أغضب الوالدين. وقد ورد في النصوص أمثلة قليلة وقع فيها الأعمال مع الفصل -  
بالنداء، أو الدعاء، أو الظرف. ولكنها لقلتها مقصورة على السماء؛ لا يباح القياس  
عليها.

رابعها: أن تقع في صدر 2 جملتها؛ فلا يرتبط ما بعدها بما قبلها في الإعراب - بالرغم من  
ارتباطهما في المعنى - فإن تأخرت عن صدر جملتها إلى آخرها أهتلت، وكذلك إن  
وقعت حشوا بين كلماتها. فمثال التي فقدت صدارتها ووقعت في آخر الجملة: ...  
أنصفك إذا. ومثال التي وقعت في ثانيا جملتها: إن تسرف في الملاينة إذا تتهم  
بالضعف ...

---

1 شرح المفصل "ج 9 ص 14" فقد زاد الشرط الأول الآتي، الذي جعل الشروط أربعة  
لا ثلاثة. ورأيه شديد.

2 هل وقوعها بعد الواو أو الفاء يزيل صدارتها؟ الجواب في ص 313.

(310/4)

---

ويكثر وقوعها حشوا في ثلاثة مواضع:

أ- بين المبتدأ وخبره المفرد أو غير المفرد؛ نحو: الصادق - إذا - محبوب؛ والخبر هنا  
مفرد. ونحو: أنا - إذا - أنصر المظلوم. والخبر هنا جملة مضارعية 1. و ... و ...  
ب- بين جملي الشرط والجواب؛ سواء أكانت أداة الشرط جازمة، أم غير جازمة، نحو:  
إن يكتر كلامك - إذا - يسأم سامعوك. نحو: إذا أنصف الناس بعضهم بعضا - إذا -  
يسعدون.

ح- القسم وجوابه؛ سواء أكان القسم مذكورا؛ نحو: والله - إذا - أترك عملا لا أحسنه،  
وقولا لا خير فيه. أو مقدرا؛ نحو: لئن يضمن المرء نفسه عن مواقف الهوان - إذا - لا  
يفقد إكبار الناس، واحترامهم إياه 2.

---

1 وفي رأي "الفراء" ومن معه من الكوفيين - "كما جاء في كتابه: "معاني القرآن" ج 1  
ص 274" أنها إذا سبقت بإن واسمها، وتلاها المضارع، يجوز إعمالها؛ فتنصبه، كما يجوز  
إهمالها فيرتفع؛ نحو: إني إذن أحترمك أيها العادل، بنصب المضارع أو رفعه، ومن النصب  
قول الشاعر:

لا تتركني فيهمو شطيرا ... إني إذن أهلك أو أطيرا

بنصب المضارع: "أهلك" بدليل عطف المضارع الذي بعده بالنصب تبعا للمعطوف عليه. أما غير الكوفيين فيعتبرون النصب في البيت شاذاً، أو ضرورة، أو مؤولا بحذف خبر "إن" فتقع الأداة بعده في صدر جملة جديدة، وتقديره: إني لا أستطيع ذلك. أو نحو هذا التقدير. ورأي الكوفيين هنا ضعيف.

2 كان القسم هنا مقدرا، لوجود اللام الدالة عليه بعد حذفه. والأصل: والله إن يصن ... وقد وقع بعدها أداة الشرط: "إن". وإذا اجتمع الشرط والقسم -وكلاهما لا بد له من جملة جوابية- يكون الجواب في الغالب المتقدم منهما، ويحذف جواب المتأخر حذفاً غالباً، وقيل: حذفاً واجبا. للاستغناء عنه بجواب المتقدم، فإنه يدل على الجواب المحذوف "وسيجيء بيان هذا الحذف، وتفصيل الكلام عليه في ص 485". لهذا كانت الجملة من: "يفقد وفاعله" جواباً للقسم لا للشرط.

وفي "إذن" وأحكامها السابقة يقول ابن مالك:

ونصبوا "بإذن" المستقبلا ... إن صدرت، والفعل بعد، موصلا-5

أو قبله اليمين. وانصب وارفعاً ... إذا "إذن" من بعد عطف وقعا-6

يريد: أن العرب نصبت المضارع "بإذن"، إن كان المضارع مستقبل الزمن، وكانت "إذن" مصدرة في أول جملتها، والفعل المضارع متصلاً بها بغير فاصل بينهما، أو بفاصل هو القسم. واقتصر في الفاصل على القسم وحده، ولم يذكر: "لا" النافية، ولا هما معا. وكذلك لم يذكر الشرط الرابع.

ثم قال: انصب المضارع أو ارفعه، إذا كانت "إذن" واقعة بعد حرف عطف، ولم يقيد هذا =

(311/4)

---

د- وأما طريقة كتابتها فالأكثر من القدامة يكتبونها ثلاثية مختومة بالنون هكذا: "إذن" سواء أكانت عاملة أم مهملة. أما خاصة الحديث فيكتبون العاملة ثلاثية مختومة بالنون، والمهملة مختومة بالألف، لا بالنون؛ للفرقة بين النوعين<sup>1</sup>. وهذا حسن جدير بالاعتصار عليه، والاتفاق على الأخذ به. إلى هذان وبعد الزيادة التي في الصفحة التالية -ينتهي الكلام على القسم الأول؛ وهو الأدوات الأربعة التي تنصب المضارع بنفسها ظاهرة. وتمتاز "أن" بأنها تنصبه ظاهرة

ومضمرة وكذا "كي" عدن الكوفيين.

وننتقل بعد تلك الزيادة إلى القسم الثاني وهو الأدوات التي ينصب بعدها المضارع  
"بأن" مضمرة وجوبا.

---

= العاطف. ولكن النحاة قيدوه بالواو أو الفاء - كما سيجيء في الزيادة، ص 313-  
وترك التفاصيل الهامة في كل ما سبق: ثم انتقل بعد ذلك إلى بيتين ذكرناهما في مكانهما  
الأنسب "ص 289" هما:

وبين: "لا" و"لام جر" التزم ... إظهار "أن" ناصبة. وإن عدم-7

"لا" "فأن" اعمل مظهرا أو مضمرا ... -8

وقد سبق البيت الأول في ص 289 لمناسبته هناك.

1 وهو رأي منسوب للفراء، كما جاء في كتاب: "الاقتضاب" للبطلوسي، باب:  
"المهجاء" ص 166 وفي بعض المراجع الأخرى نسبته لغير الفراء. ولا قيمة لهذا الخلاف  
هنا في النسبة.

(312/4)

---

.....

---

زيادة وتفصيل:

أ- هل تفقد: "إذن" صدارتها بسبب تقدم الواو أو الفاء عليها؟

إذا تقدم أحد الحرفين المذكورين جاز إعمال "إذن"؛ فتنصب المضارع بعدهما وجاز

إهمالها؛ فلا تنصبه، فمن اعتبر الحرفين للاستئناف كانت عنده: "إذن" في صدر جملة

جديدة مستقلة بإعرابها؛ "لنها مستأنفة". فتنصب المضارع. ومن اعتبرهما لعطف

المضارع وحده بدون فاعله على مضارع وحده كانت حشوا؛ فلا تنصب المضارع. وقد

قرئ بهما قوله تعالى: {وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّوكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ

خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا} 1، أو: "وإذن لا يلبثوا خلافاً ... " واعتبارها للاستئناف، أو:

لعطف مضارع وحده على مضارع وحده، حكم خاضع للسياق، ولما يقتضيه المعنى؛ فلا

بد من ملاحظة هذا، ومن ملاحظة أمر هام آخر؛ هو، أن عطف الفعل المضارع وحده

"أي: بدون فاعله" على الفعل المضارع وحده يختلف عن عطف الجملة المضارعية كاملة



على نظيرتها المضارعية<sup>2</sup> وغير المضارعية من ناحية الأعمال والإهمال. فعطف المضارع وحده على المضارع يوجب الإهمال؛ لأن المعطوف هنا لا يستقل بنفسه؛ فلا بد أن يتبع المعطوف عليه في إعرابه، فهو تابع له؛ فلا تكون "إذن" واقعة في صدر جملة مستقلة في إعرابها؛ نحو: لم يحضر الغائب، وإذا يسترح أهله. أي: لم يحضر الغائب ولم يسترح أهله؛ فجزم المضارع "يسترح" دليل على أنه معطوف وحده على: "يحضر" عطف فعل على فعل، لا عطف جملة على جملة؛ إذ لو كان المعطوف جملة لم يصح جزم "يسترح"؛ لعدم وجود ما يقتضي جزمه.

أما عطف الجملة المضارعية على جملة قبلها "مضارعية أو غير مضارعية، الماضية والاسمية" فيتوقف الحكم فيه على حالة السابقة؛ ألها محل من

---

1 يستفزون: يزعمون ويؤمنون.

2 سبق "في ج 2 ص 620 م 121" -إيضاح الفروق الدقيقة بين عطف الفعل وحده على الفعل وحده، وعطف الجملة على الجملة ولا سيما عطف الفعلية على الفعلية.

(313/4)

---

الإعراب، أم ليس لها محل؟ فإن كان لها محل من الإعراب وجب إهمال: "إذن"؛ لوقوعها في صدر جملة تابعة في إعرابها لجملة أخرى سبقتها، وبهذه التبعية لا تكون في صدر جملة مستقلة بنفسها في الإعراب؛ نحو: "إن للطيور المهاجرة رائدا يتقدمها؛ وإذا يرشدها إلى غايتها، ويهديها السبيل". فجملة: "يتقدمها" مضارعية في محل نصب صفة لكلمة: "رائدا"، وجملة: "يرشدها" مضارعية معطوفة عليها؛ فهي في محل نصب كالمعطوف عليه؛ ويجب إهمال "إذن" فلا تنصب المضارع بعدها؛ لعدم وقوعها في صدر جملة مستقلة بنفسها في الإعراب.

وإن لم يكن للجملة الأولى محل من الإعراب -كالجملة الشرطية؛ مثلاً- جاز الأعمال والإهمال؛ هو: "إن يشتهر نابغ وإذا تزداد أعباؤه، يفرح خاصته". فجملة: "يشتهر نابغ" جملة شرطية لا محل لها من الإعراب، وقد عطف عليها بتمامها جملة: "تزداد أعباؤه"، وليس لها محل من الإعراب أيضا؛ لأنها كالمعطوف عليه؛ فيصح نصب

المضارع: "ترداد" باعتبار "إذن" في صدر جملة لا محل لها من الإعراب؛ فهي بمنزلة الجملة بعد حرف العطف معطوفة على ما قبلها فهي مرتبطة به ارتباطاً إعرابياً ومعنوياً يجعلها في حكم غير المستقلة، ويجعل "إذن" في غير الصدارة الكاملة. ولما تقدم يصح الاعتباران في مثل: عجائب الاختراع تزداد كل يوم، وإذا تسعد بها الناس أو تشقى. فإن عطفنا الجملة المضارعية: "تسعد، وفاعله" على المضارعية: "ترداد، وفاعله" وهي جملة في محل رفع خبر المبتدأ وجب إهمال "إذن" ورفع "تسعد". وإن عطفناها، على الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ: "عجائب وخبره، وهي جملة لا محل لها من الإعراب جاز الأعمال والإهمال، فينصب المضارع أو يرفع 1 ...

1 مما جاء واضحاً في حكم "إذن" الواقعة بعد "الفاء أو: الواو" قول المبرد في كتابه: "المقتضب" ج2 ص11 بعد نصه الصريح على أنه يصح الأعمال والإلغاء: "وذلك قولك: إن تأتي آتاك وإذن أكرمك...، إن شئت رفعت، وإن شئت نصبت، وإن شئت جزمت. أما الجزم فعلى العطف على: "آتاك"، والنصب على أعمال "إذن". والرفع على قولك: "وأنا أكرمك"، ثم دخلت "إذن". والرفع على قولك: "وأنا أكرمك"، ثم دخلت "إذن" بين الابتداء والفعل فلم تعمل". ١. هـ.

(314/4)

ب- قد تكون: "إذا" متضمنة معنى الشرط في الماضي؛ فيجوز إجراؤها مجرى "لو" 1 في قرن جوابها باللام 2، كقوله تعالى: {وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكُنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا، إِذَا لَأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا} ، أي: لو ركنت شيئاً قليلاً لأذقناك..

وقد تتضمن معنى الشرط في المستقبل؛ فيجوز قرن جوابها بالفاء؛ كقول الشاعر:  
ما إن 3 أتيت بشيء أنت تكرهه ... إذا فلا رفعت سوطاً إلي يدي  
إذا فعاقبني ربي معاقبة ... قرت بها عين من يأتبك بالحسد  
أي: إن أتيت -في المستقبل- بشيء أنت تكرهه فلا رفعت ... -فعاقبني ربي- ...  
وما بعد الفاء في المثالين، جملة دعائية، فزمنها مستقبل.

وقد تدخل على جواب: "لو" وجواب "إن" الشرطتين؛ لتوكيده وتقويته، نحو: لو زاملتني إذا ورضيتك.

وقول الشاعر:

فلو خلد الكرام -إذا- خلدنا ... ولو بقي الكرام -إذا- بقينا4  
- ونحو: إن تنصف أخاك -إذا- تسلم لك مودته ...

- 
- 1 سيجيء في م160 باب: "لو" وأقسامها وأحكامها، وكل ما يتصل بها، وبأنواع جوابها. ويشار لهذا الحكم في "ج" من الأحكام المشتركة الآتية في بابها.
  - 2 فائدة هذه اللام موضحة تفصيل في الأحكام المشتركة الآتية في بابها.
  - 3 "إن" هنا زائدة.

4 ومثل هذا قول شاعرهم:

رمتني بنات الدهر من حيث لا أرى ... فكيف بمن يُرمى، وليس برام؟  
فلو أكما نبل -إذا- لاتقيتها ... ولكنني أرمى بغير سهام

(315/4)

---

.....

---

ويقول الفراء في الآية الكريمة: {مَا أَخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ}، إن مجيء اللام بعد: "إذا" يقتضي وجود: "لو" قبها مقدرة كآلية المذكورة، أو ظاهرة كقوله تعالى في آية أخرى: {قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ} 1.

ح- هل يجوز إهمال "إذن" مع استيفائها كل شروط الأعمال؟ إن المستحسن غاية الاستحسان عند استيفائها الشروط هو: "الإعمال، ولا سيما اليوم؛ حيث الرغبة شديدة في اتباع الأشهر؛ توحيدا للبيان، ومنعا لفوضى التعبير؛ إلا إذا اقتضت فائدة محققة في اتباع غيره. وقد أجاب مجمع اللغة العربية بالقاهرة عن السؤال السالف بعد دراسة شاملة وت تحقيق واف بما نصه2: "ورد النصب بـ"إذن" في كلام العرب؛ ورودها في القرآن مفصولة بالحرف "لا" ليس يمنع عملها. وكون ورودها في القرآن "قراءة" لا يمنع الاحتجاج به؛ فالقراءات المشهورة كلها مناط احتجاج. ولكن من المعزو إلى بعض

قبائل العرب إلغاء عمل "إذن" مع استيفاء شروط الأعمال. وقد نسب إلى البصريين قبول الإلغاء إلا أن ذلك موصوف بالقلّة. واستنادا إلى هذا يجاز الإلغاء مع استيفاء الشروط، وإن كان الأعمال هو الأكثر في استعمال العرب". ١. ٢ ... إلى هنا انتهى الكلام على القسم الأول الناصب بنفسه، ويليه القسم الثاني الناصب بأن مضمرة ...

1 ستجيء إشارة للحكم السالف في "ج" في الأحكام المشتركة الآتية.  
2 و2 طبقا للوارد في مجلته "الجزء الخامس والعشرين، الصادر في نوفمبر سنة 1969 ص198".

(316/4)

#### المسألة 149:

الأدوات الخمس 1 التي ينصب بعدها المضارع "بأن" مضمرة وجوبا 2:  
الأداة الأولى: لام الجحود "أي: النفي" وتمهد لها بالأمثلة التالية:  
ما كان الحر ليقبل الضيم. ...  
ما كان الطبيب ليتواني عن المريض. ...  
ما كان العاقل ليسارع في الإتهام.  
... ما المعنى الدقيق الذي قصده.  
لم يكن المتقن ليرضى بالنقص. ... الناطق بإحدى هذه الجمل؟  
لم يكن الأدب ليقراً تافه الكلام. ...  
لم يكن ربيب السوء لينسى نشأته. ...  
إن من نطق بالأولى نفى عن الحر نفيا قاطعا أنه قبل في حالة في حالاته

1 وهي: "لام الجحود" في هذه الصفحة "أو"، في ص326 "حتى"، في ص323 "فأ السببية" في ص352 "واو المعية"، في ص375 ويزاد على هذه الخمسة: "ثم" عند نحاة الكوفة - كما سيحيء في ص385، "وكي التعليلية" المحضة عند من يرى أنها لا تنصب بنفسها، وإنما تنصب بأن مضمرة وجوبا، ولا داعي للأخذ بهذا الرأي. "كما سبق عند الكلام عليها في ص303".

هذا ويثور الجدل -ولا سيما اليوم- حول الداعي إلى إضمار "أن" جوازاً ووجوباً، وأثرها في نصب المضارع. وسيجيء في ص 402 م 152 الاعتراض ودفعه، بعد أن تفرغ من مواضع الإضمار، ونفهم حقيقته، وما يتصل به من تأويل المصدر.

2 "ملاحظة هامة": من الأحكام المشتركة بين هذه الأدوات أنه:

أ- لا بد من سبك الجملة المضارعية بعدها بمصدر مؤول يعرب على حسب الحالة.

ب- لا يصح الفصل بين هذه الأدوات والمضارع المنصوب بفواصل مطلقاً؛ إلا: "لا" النافية إذا اقتضاها المعنى ولم يمنع من وجودها مانع. وأجاز بعض النحاة الفصل بين: "حتى والمضارع" بفواصل معينة يجيء بيانها "في رقم 2 من هامش ص 338".

ج- لا يصح تقديم معمول هذا المضارع على الأداة.

د- لا يصح الفصل بأجنبي بين أجزاء الجملة الفعلية المضارعية.

(317/4)

---

الضيم، أو سكت عليه، مهما كانت الدواعي. فكأنه قال: ما كان الحر مريداً 1 قبول الضيمن راضياً به، أو مهياً لقبوله في وقت ما. فالنفي منصب على ما قبل اللام وما بعدها معاً "أي: واقع على الكلام كله" فهو نفي عام لهذا، ولأنه -أيضاً- شامل لجميع حالات الحر، دون التقييد بحالة معينة، أو الاقتصار عليها.

ومن نطق بالثانية نفي عن الطبيب نفياً باتاً في جميع أحواله أنه تباطأ في إنقاذ مريضه، وأنه رضي ذلك، أو أراحه في صورة من الصور؛ فكأنما قال: ما كان الطبيب مريداً 2 التواني مطلقاً، ولا راضياً به، مهما كانت حالته وصورته. فالنفي عام ينصب على ما قبل اللام وما بعدها، ويشمل كلا حالات الطبيب؛ فهو عام بسبب هذين الأمرين.

والغرض الضمني الذي يرمي إليه الأسلوب من وراء ظاهره هو أن الحر لم يخلق ولم يوجد مطلقاً لما نفي عنه، وكذلك الطبيب. ومثل هذا يقال في الصور الأخرى المعروضة. وما يشاكلها؛ فكل منها يرمي إلى نفي شيء نفياً قاطعاً ينصب على ما قبل اللام وما بعدها معاً، ويشمل جميع الحالات المعنوية التي يتضمنها الكلام -كما يرمي إلى أن الذي نفي عنه ذلك الشيء لم يرض به مطلقاً، ولم يهياً لقبوله، وإنما خلق وهبى لدفعه ورفضه.

فهذا أسلوب يبلغ الغاية في قوة الجحد، إذا أريد به الاتجاه المعنوي السالف.

وبملاحظة كل جملة -مما سلف- نجدتها تشتمل على أربعة أمور مجتمعة:

1- الفعل الناسخ: "كان" أو "يكون" -دون غيرهما من سائر الأفعال الناسخة أو

التامة. وكلاهما يسمى: "فعل كون"، لاشتقاقه من المصدر "كون" الذي يدل على الوجود العام "المطلق".

- 1 إنما قدرُوا هنا الخبر "مريداً" أو مهياً، أو مستعداً ... ، فراراً من تقدير الكلمة الشائعة؛ وهي: "موجود"؛ لكيلا يتسرب منها الوهم إلى أن: "كان" هنا بمعنى: "وجد" وهي "كان" التامة التي لا تصلح قبل "لام الجحود" أما التي تصلح فلا بد أن تكون ناسخة، كما سيجيء.
- ولا مانع من تقدير الخبر المحذوف بكلمة: "موجود" مع إدراك أن فعل "الكون" قبلها لا بد أن يكون ناسخاً، لا تاماً.
- 2 انظر رقم 1 من هذا الهامش.

(318/4)

- 2- وجود حرف نفي 1 قبل فعل "الكون" الناسخ؛ وهذا النافي المسموع هو: "ما" 2 أو: "لم" وتختص "ما" بالدخول على: "كان"، الماضية الناسخة، وتختص "لم" بالدخول على المضارع المجزوم: "ين" الناسخ، ولا يصلح للدخول عليه غيرها 3. والنفي منصب في الحالتين على معنى كل الكلام الذي يليه، فهو شامل ما قبل اللام وما بعدها.
- 3- أن فعل "الكون" إما ماض لفظاً ومعنى: كالأمثلة الثلاثة الأولى، وإما ماض معنى فقط؛ كالثلاثة الأخيرة التي وقع فيها فعل "الكون" مضارعاً مسبقاً بالحرف الجازم "لم"، وهذا الحرف إذا دخل على المضارع قلب زمنه ماضياً -في الغالب- مع ترك صورته اللفظية المجزومة على حالها، فيصير مضارعاً في لفظه، ماضياً في زمنه ومعناه.
- 4- أن فعل الكون الناسخ يليه -مباشرة- اسمه ظاهراً، لا ضميراً، ثم مضارع منصوب، مبدوء بلام مكسورة. أما خبره فعام محذوف، يجب أن يتعلق به الجار مع مجروره. والجار هو "اللام" التي اشتهرت باسم: "لام الجحود" 4 والتي تتصل بالمضارع -كما قلنا- والمضارع بعدها منصوب "بأن" مضمرة وجوبا، والمصدر المكون من "أن" وما دخلت عليه من المضارع وفاعله -في محل جر "بلام الجحود". والجار والمجرور متعلقان بالمحذوف العام المنصوب، لأنه خبر الناسخ. والتقدير ما كان الحر مهياً أو مريداً لقبول الضيم ... أو ما شابه هذا.

- 1 بشرط بقاء النفي على معناه، وعدم نقضه بشيء مثل "إلا" التي للاستثناء، أو إحدى أخواتها "كما سيحيى" في رقم 1 من هامش ص 320 وص 325.
- 2 فلا تصلح: "لن"؛ لأنها لنفي زمن المضارع المستقبل. والمطلوب هنا أن يكون زمنه ماضياً، ولا تصلح: "لا"؛ لكثرة استعمالها في نفي المستقبل. ولا تصلح: "لما" الجازمة؛ لأنها لنفي معنى المضارع بعد أن تقلب زمنه للماضي مع اتصاله بالزمن الحالي؛ فلا يكون زمنه للماضي الخالص المطلوب هنا.
- 3 أو "إن" النافية عند فريق - كما في الصفحة الآتية.
- 4 في نوع هذه اللام آراء تحيى في ص 321، والجحود، هو: النفي - كما تقدم - لأنها تقوي معنى النفي في الجملة كلها؛ "قبلها وبعدها" إذ لا تقع إلا بعد كون منفي عام، والمعنى بعدها منفي أيضاً؛ لتعلقها مع مجرورها بالخبر العام المحذوف المنفي؛ فيسري النفي منه إلى المصدر المؤول الذي يليها مباشرة، وهو مجرورها - كما سيحيى في "ج" من ص 324.

(319/4)

.....

فعند إعراب المثال الأول نقول: "ما" نافية - "كان": فعل ماض ناقص - "الحر" اسمها مرفوع - "ليقبل": اللام لام الجحود، حرف أصلي - "يقبل": مضارع منصوب "بأن" مضمرة وجوبا، وفاعله مستتر جوازا تقديره: هو "الضيم" مفعول به. والمصدر المؤول من المضارع وفاعله مجرور باللام، والتقدير: له قبول ... والجار مع مجروره متعلقان بمحذوف منصوب خبر "كان" والتقدير: ما كان الحر مهياً أو مريدا لقبول الضيم ... ولا يختلف إعراب "إن" النافية عن إعراب: "ما"، في شيء مطلقاً - عند من يبيح دخول "إن" - فكلاهما يصح أن يحل محل الآخر بغير تفاوت بينهما.

ومثل هذا يقال في بقية الأمثلة. مع ملاحظة أن: "لم" حرف نفي جازم، ولا بد بعده من المضارع: "يكن" المجزوم به.

من كل ما سبق يتبين معنى: "لام الجحود". وعملها. وأن المضارع ينصب بعدها "بأن" مضمرة وجوبا، بشرط اجتماع الشروط الأربعة السالفة "وهي: أن يسبقها فعل كون عام ناسخ دون غيره من الأفعال - منفي - 1 ماض لفظاً ومعنى أو معنى فقط - بعده اسمه

ظاهرا، يليه المضارع المنصوب المبدوء باللام مباشرة؛ فإنه فقد شرط من الأربعة لم تكن اللام لام الجحود، ولم يكن الأسلوب داخلا فما نحن فيه ...  
وجدير بالتنويه أن فاعل المضارع الذي تدخل عليه لام الجحود لا يكون اسما ظاهرا - في الأعم الأغلب - بل يكون ضميرا مستترا جوازا. يعود على اسم الناسخ السابق، ومنع أكثر النحاة أن يكون اسما ظاهرا2 ...

- 
- 1 مع بقاء معنى النفي وعدم إلغائه بشيء، مثل "إلا" التي للاستثناء، أو إحدى أخواتها - "طبقا لما سبق في رقم 1 من هامش ص 319، وكما سيجيء في ص 325".
  - 2 اقتصر ابن مالك في الكلام على لام الجحود، وكل ما يتصل بها - بالشرط الثاني من البيت الثامن في باب: "إعراب الفعل" ونصه:

..... وبعد نفي "كان" حتما أضمرنا-8  
يريد: أضمر الحرف الناصب وهو: "أن" إذا وقع بعد الفعل المنفي: "كان". ولم يوضح شروط هذا الفعل، ولا مضارعه، ولا شيئا من الأحكام والتفصيلات الهامة التي لا تصلح القاعدة إلا بذكرها. وقد عرضناها وافية. أما الشرط الأول من البيت فيتعلق بحكم آخر أوضحناه وذكرنا البيت معه في مواضع إظهار "أن" وإضمائها.

(320/4)

---

زيادة وتفصيل:

أ- اختلف النحاة في الحكم على نوع "لام الجحود". فمن قائل: إنها حرف زائد، وزيادته غير محضة؛ إذ لا يمكن الاستغناء1 عنه؛ لأنها تفيد "الاختصاص"، وتقوية النفي الذي ينصب على ما قبلها، وما بعدها2 أيضا. ومع زيادتها فهي الناصبة للمضارع بنفسها، والفعل وفاعله خبر الكون.  
ومن قائل: هي زائدة زيادة غير محضة أيضا، ولكن المضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعدها، والمصدر المؤول خبر. وقيل ... وقيل ...  
وهذه الآراء ضعيفة؛ لأن أكثرها يعارض ويناقض القواعد النحوية العامة. وأقرب الآراء إلى القبول هو الراي البصري، الذي يجعل لام الجحود حرف جر أصلي يفيد تقوية معنى النفي قبلها وبعدها، والمضارع منصوب بعدها "بأن" المضمرة وجوبا. والمصدر المؤول مجرور باللام، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف عام. وهذا الإعراب هو الشائع بين أكثر



النحاة، وهو أقل عيوباً من سواه، ويؤيده بعض الأمثلة الفصيحة التي وردت مشتملة على خبر "الكون" المذكور كقول القائل:

سموت ولم تكن أهلاً لتسمو ... ولكن المضيع قد يصيب

فذكر الخبر "أهلاً" يمنع أن تكون اللام في هذه الأساليب زائدة محضة أو غير محضة، كما يمنع أن يكون المضارع وفاعله هما الخبر فيها، أو المصدر المؤول هو الخبر ...  
ب- إذا لم يكن الفعل المنفي قبل اللام "فعل كون" لم يصح اعتبارها "لام جحود".  
ووجب اعتبارها نوعاً آخر يناسب السياق ويساير معنى الأسلوب،

---

1 سبق - في ج 2 م 90 ص 403 و 418 و 419 - باب: حروف الجر، تفصيل الكلام على زيادة حرف الجر، وعلى زيادة "اللام" زيادة محضة وغير محضة ... ، وعلى معانيها، ومنها: "الاختصاص" ... و ... "ص 438".

2 حاشية الخضري والصبان في هذا الموضع من باب: "إعراب الفعل".

(321/4)

---

...  
كأن تكون زائدة، أو للتعليل<sup>1</sup>. أو للعاقبة ... أو ... والأغلب أن تصلح للتعليل في كثير من الأساليب المنفية، فتدل على أنا ما بعدها علة لما قبلها -وقد تسمى في هذه الحالة "لام كي" كما سبق<sup>2</sup>، نحو: لم يكذب الشاهد ليساعد المتهم؛ فعدم مساعدة المتهم هو العلة في عدم كذب الشاهد، أي: لم يكذب الشاهد كذبا يكون سببه وعلة حدوثه "أي: الغرض منه" هو مساعدة المتهم فمساعدة المتهم هنا لم تتحقق؛ فهي منفية. وأساس نفيها وعدم تحققها ما قرروه<sup>3</sup>: من أن النفي الذي قبل لام التعليل ينصب على ما بعدها، دون أن يشمل معه ما قبلها إلا بقرينة، كما في المثال السالف "وتفسير هذا ما قرروه أيضا من أن الجار والمجرور بعد "لام التعليل" المسبوقه بفعل منفي إنما يتعلقان بذلك الفعل المنفي، ويصيران قيداً فيه؛ فلا يكون نفيه مطلقاً خالياً من التقييد، ولكنه مقيد بهما، فالنفي ينصب عليه في حالة واحدة فقط، هي حالة تقيده بهما، دون بقية أحواله المطلقة التي لا تخضع للقيد. وفي هذه الحالة الواحدة يسري النفي إلى القيد فيشملة أيضا "أي: يسري على الجار مع مجروره"، ففي المثال السالف

يكون الكذب المنفي نوعا معينا محدودا؛ هو الكذب المقيد بأنه المساعدة المتهمن أما الكذب لغير هذه المساعدة فممسكوت عنه؛ لا يمكن الحكم عليه بشيء؛ فقد يكون منفيًا أو غير منفي بقربة أخرى خارجة عن الجملة. والقيد نفسه "وهو: المساعدة" منفي حتما 4..

مثال آخر: ما صلى العابد لينافق. أي: ما صلى العابد صلاة يكون سببها. وعلة أدائها هو: النفاق. فالجار والمجرور المكونان من لام التعليل وما دخلت عليه قد انصب عليهما النفي حتما. وأما ما قبلهما -وهو الصلاة غير المقيدة- فممسكوت عنه.

---

1 انظر "ح" من ص 324، حيث الكلام على الفرق بينهما وبين "لام الجحود" وقد سبق كلام على "لام التعليل عند الكلام على: "كي" ص 300.

2 في "ب" من ص 303.

3 راجع الصبان في هذا الموضع.

4 مما يزيد الأمر وضوحا أن نجعل هذا المثال مثبتا "خاليا من النفي" ونوازن بين معنييه في حالتي الإيجاب والنفي، فيزداد المراد من التعليل والتقيد جلاء، ولا سيما إذا تعددت وتنوعت الأمثلة، ثم انظر "ج" الآتية.

(322/4)

---

.....

---

وإن شئت فقل: هما متعلقان بالفعل المنفي: "صلى" فهما قيد له، وصار بهما مقيدا، فالصلاة المنفية هي الصلاة المقيدة، بأنها للنفاق، وليست مطلق صلاة. أما الصلاة المطلقة التي لست للنفاق فممسكوت عنها، لا يفهم أمرها ولا الحكم عليها من هذا التركيب؛ فقد تكون موجودة أو لا تكون ... وتوجيهها لأحد الأمرين يحتاج إلى قرينة أخرى خارجة تعينها لهذا أو لذلك، والقيد في الحالين منفي حتما ... 1.

وإذ كان الفعل المنفي قبل اللام فعل "كون" غير ناقص لم يصح اعتبارها لام جحود، ووجب توجيهها لشيء آخر، ويكثر أن يكون هو: "العليل" أيضا على الوجه السالف؛ نحو: ما كان الحاكم ليظلم؛ بمعنى: ما وجد الحاكم ليظلم. فالشأن في "كان" هنا كالشأن في كل فعل غير ناسخ يحل محلها من ناحية أن الجار والمجرور منفيان حتما، ويتعلقان به،

فيصير مقيدا بهما؛ ويصير معناه بسبب النفي الواقع عليه غير مطلق، وإنما هو مقيد بحالة معينة دون غيرها أما غيرها فمस्कوت عنه يحتاج لقرينة خارجة عن الجملة، تبين أمره نفيا وعدم نفي، والقيد "الجار والجرور المتعلقان به" منفي حتما فكأن الناطق بهذا المثال يقول: ما كان الحاكم "أي: ما وجد وظهر الحاكم" الذي يكون سبب وجوده، وعلة ظهوره: الظلم فسبب الوجود وعلة هو: الظلم، والظلم منفي، فالمسبب عنه منفي لا محالة أو الجار والجرور متعلقان بالفعل، فهما قيد له.... و....  
وفي هذا المثال لا يصح اعتبار اللام "للجحد"؛ لأن هذا يؤدي إلى مخالفا الواقع الذي يدل على أن كثيرا من الحكام ظالمون.  
ومن الأمثلة السالفة وأشباهاها يتبين أن النفي قبل لام التعليل ينصب على الفعل الذي قبلها في حالة واحدة؛ هي التي يكون فيها مقيدا بهذه اللام الجارة وجرورها، وليس مطلقا من التقييد، وأن هذا النفي ينصب على ما بعدها دائما "أي: على القيد".  
فإذا كان الفعل غير مسبوق بنفي لم تكن اللام للجحد.  
وإذا كان الفعل ناسخا غير "كون" لم تصلح اللام للجحد - كما تقدم-2

---

1 انظر رقم 4 من الهامش السابق.

2 في ص 320:

(323/4)

---

في أصح الآراء؛ فلا يقال: ما أصبح محمد ليهمل عمله، ولم يصبح محمود ليهين غيره ... وما ظننت الأمة الناهضة لتسيء إلى علمائها، ولم أظن الشعوب القوية لتركن إلى الراحة ... قال أبو حيان: "كل هذه التراكيب فاسدة؛ إذ لم يسمع لها نظير في كلام العرب، فوجب منعها وردّها" اهـ.

ح- يتردد هنا -وفي الأبواب الأخرى- لفظ: "لام التعليل"، و "لام الجحد" فما الفارق الدقيق بينهما؛ بحيث تتميز إحداها من الأخرى بغير غموض ولا خفاء؟  
الفارق بينهما ما أسلفناه من أن لكل واحدة منهما معنى يخالف معنى الأخرى؛ فلام الجحد تفيد النفي العام، ولام التعليل تفيد التعليل "أي: أن ما بعدها علة وسبب فيما

قبلها" على الوجه الذي شرحناه في كل منهما".

وشيء آخر؛ هو أن النفي مع لام الجحود مسلطا على ما قبلها وما بعدها معا في كل حالتهما؛ فهو منصب على الكلام كله؛ لأن ما قبلها كون عام منفي، وخبره المحذوف أمر عام منفي، فيتسر إليهما النفي منه حتما؛ لدخولها فيما يشتمل عليه ... ، ويؤثر فيه بالنفي؛ كالأمثلة التي في أول البحث؛ حيث يعم النفي ما قبل لام الجحود وما بعدها، ويكون شاملا غير مقيد يخرج بعض الحالات.

أما لام التعليل. فالنفي قبلها داخل على فعل خاص، ليس كونا عاما، وغنما هو فعل مقيد بالجار والجرور "وهما: لام التعليل، وما دخلت عليه"؛ فالنفي منصب على هذا لفعل المقيد؛ أي: منصب عليه في حالة تقيده -وهي حالة واحدة، دون غيرها من الحالات الأخرى الكثيرة التي لا تدخل في التقييد؛ والتي هي مسكوت عنها، كما قدمنا- فلا يحكم على تلك الحالات الأخرى بالنفي أو بعدمه إلا بقريضة خارجة عن الجملة. والقيد "وهو لام التعليل ومجرورها" -منفيان حتما، لتعلقهما بالفعل الخاص المنفي. فالمعنى بعد لام التعليل منفي. أما قبلها فلا يتعين النفي إلا في الصورة الواحدة التي شرحناها وهي التي يكون فيها الفعل مقيدا بالجار مع مجروره؛ فمعنى الفعل فيها ليس عاما 1 مطلقا.

---

1 يقول الصبان: إن النفي مع "لام" التعليل منصب على ما بعدها فقط، فهل هذا يوافق ما يقوله أكثر النحاة من أن ما بعد "لام التعليل" علة لما قبلها، وإذا انتفت العلة انتفى المعلول؟ يبدو أنه لا يوافق، إلا إذا كان مراده أنه لا يشمل ما قبلها من الصور المتعددة التي لا تدخل في القيد.

(324/4)

---

وبناء على ما سبق اشترطوا لصحة "لام الجحود" ألا ينتقض النفي بعدها بشيء؛ مثل "إلا 1 الاستثنائية" -أو إحدى أخواتها- فلا يقال: ما كان الحر إلا ليقبل الضيم؛ لأن "إلا" هذه تنقض النفي السابق عليها؛ وتجعل ما بعدها مثبتا. وهذا مخالف لما تتطلبه لام الجحود من نفي ما قبلها وما بعدها معا بالحرف النافي المذكور في صدر جملتها. ولم

يشترطوا هذا في لام التعليل فأجازوا: ما حضر المتعلم إلا ليستفيد، فصدر الجملة ينفي الحضور عن المتعلم، وعجزها الواقع بعد "إلا" ينفي ذلك النفي وينقضه، ويثبت الحضور ... ، وأنه لاستفادة المتعلم؛ فكأن الجملة: حضر المتعلم ليستفيد.

د- هل يصح حذف "لام الجحود"؟ وهل يصح حذف فعل "الكون" قبلها؟ يجيز الحذف بعض النحاة، معتمدا على ظاهر أمثلة واردة عن العرب، وقد تصدى لبحثها بعض المحققين، وانتهى منها إلى أن المحذوف فيها لا يتعين أن يكون أحدهما، بل يستقيم المعنى على تقديره، أو تقدير غيره؛ فلا داعي لإباحة حذف واحد منهما.

---

1 سبقت الإشارة لهذا "في رقم 1 من هامش ص 319 ورقم 1 من هامش ص 320".

(325/4)

---

الأداة الثانية: "أو" العاطفة<sup>1</sup> التي بمعنى: "حتى"، أو "إلا" الاستثنائية:

ينصب المضارع بأن مضمرة وجوبا بعد "أو" العاطفة في موضعين:

أحدهما: أن تكون "أو" العاطفة صالحة للحذف، ووضع "حتى" في مكانها من غير أن يتغير المعنى؛ سواء أكانت: "حتى" دالة على الغاية، أم دالة على التعليل.

أ- فالدالة على الغاية: "ويسمونّها: "الغائية" أو: التي بمعنى: "إلى" هي التي ينقضي المعنى قبلها شيئا فشيئا، لا دفعة واحدة، ويتم انقضاؤه بمجرد وقوع ما بعدهان وتحقق معناه؛ فإذا وقع ما بعدها انقطع ما قبلها نهائيا. وذلك بأن يكون لما قبلها نوع امتداد زمني، واستمرار معنوي متلاحق، لا ينقطع ولا يتوقف نهائيا إلا بتحقيق ما بعدها وحصوله، فإذا تحقق ما بعدها وحصل انقطع المعنى قبلها بمجرد هذا التحقق والحصول؛ نحو: أقرأ الكتاب، أو أتعب، "أي: حتى أتعب، أو: إلى أن أتعب"، فقراءة الكتاب تتطلب وقتا، يتابع بعضها بعضا فيه، ولا تتم دفعة واحدة بغير استمرار زمني محدد، فإذا حصل التعب -وهو المعنى الذي بعد "أو"- انتهت القراءة وانقضت بمجرد حصول هذا التعب. ونحو: أتناول الطعام أو أشبع. "بمعنى: حتى أشبع، أي: إلى أن أشبع" وبتناول الطعام لا يتم دفعة واحدة؛ وإنما يستغرق وقتا يتوالى فيه بعضه وراء بعض، ويستمر هذا حتى يحصل الشبع يتحقق -وهو المعنى الذي بعد: "أو"- فإذا حصل وتحقق انقطع تناول الطعام. ومثل: "أنام الليل أو يطلع الفجر، وأصلي الصبح وأتعبد أو تشرق الشمس<sup>2</sup> ...

---

1 يجري على هذه الأداء الأحكام العامة المشتركة التي سبقت في رقم 2 من هامش ص317، والتي تجري على كل نظائرها التي تنصب المضارع بأن المضمره وجوبا. أما: "أو" العاطفة.. التي لا تنصب المضارع بعدها "بأن" - فقد سبق الكلام عليها "في ج3 م118 ص585 من باب: عطف النسق".

2 ومما يصلح لذلك قول امرئ القيس يخاطب رفيقه في السفر: "وكان امرؤ القيس قد صمم على الأخذ بثأر أبيه ممن قتلوه؛ فقصده قيصر الروم ليستعين به على تحقيق غرضه. واستصحب معه في سفرته الطويلة الشاقة عمرو بن قمينه الذي جزع وتوجع مما حاق بهما من المشقات. وهو الذي يقصد امرؤ القيس بقوله:

بكي صاحبي لما رأى الدرب دونه ... وأيقن أنا لاحقان بقيصرا  
فقلت له: لا تبك عينك إنما ... نحاول ملكا، أو نمت فنعدرا  
والشطر الأخير هو محل الشاهد.

(326/4)

---

فالحرف "أو" فيما سبق حرف عطف بمعنى "حتى" الجارة1. ولكنه لا يعرب حرف جر2 ...

ب- والدالة على "التعليل" ويسمونها: "أو التعليلية" أي: "التي بمعنى: "كي التعليلية"، أو "لام التعليل" يكون ما بعدها علة لما قبلها؛ نحو: لأرضين الله أو يغفر لي، بمعنى: حتى يغفر، أو: كي يغفر لي، فما بعد "أو" - وهو: المغفرة - علة فيما قبلها، وهو إرضائي الله. ولا تصح أن تكون "أو" هنا بمعنى: "حتى" الغائية؛ لفساد المعنى؛ إذ يكون: سأرضي الله إلى أن يغفر لي، فإذا تحقق الغفران انقطع إرضائي له، وأغضبته ... ومن الأمثلة: أحاذر العدو أو أسلم، وأحرص على التوقي أو أنجو من المرض. فأو بمعنى: "حتى التعليلية" ولا تصلح الغائية، لفساد المعنى معها ...

و"أو" تعرب هنا حرف عطف. ولا يصح إعرابها حرف جر أو شيئا غير العطف، بالرغم من أنها بمعنى "حتى" التعليلية الجارة2..

والآخر: أن تكون "أو" بمعنى: "إلا" الاستثنائية؛ وهذا حين لا يصلح في موضعها "حتى" بنوعيهما السالفين؛ وهما: الغائية، والتعليلية". فلا بد من الالتجاء أول الأمر إلى: "حتى" ووضعها في مكان: "أو"، فإن لم يستقم المعنى معها قصدنا "إلا" الاستثنائية. نحو: تهوي

الطائرة أو تسلم من الخلل، وتسقط أو تبرا من الفساد ... أي: إلا أن تسلم -إلا أن تبرا ... ونحو: يقتل النمر بالرصاص أو تخطئه الرصاصة ... ويجرص الصياد

- 
- 1 "حتى" الجارة حرف بمعنى "إلى" الدالة على الانتهاء، وتعمل الجر مثلها.  
2 و2 أما المعطوف عليه فشيء قبلها يغلب أن يكون مصدرا متخيلا متصيدا من الكلام السابق، طبقا لما سيجيء شرحه هنا "في ص 329" وانظر "ب" 331.

(327/4)

---

على جلده، أو يعجز عن سلخه. فلفظ "أو" في الأمثلة السالفة بمعنى: "إلا" ولا يصلح غيرها. ومع أنه بمعناها -يعرب حرف عطف، ولا يصح اعتباره حرف استثناء ...  
فإن لم تصلح "أو" العاطفة لأن تكون بمعنى: "حتى" أو: "إلا" لفساد المعنى بوضع أحد هذين في موضعها، كانت لمجرد العطف<sup>1</sup>؛ فلا ينصب المضارع بعدها، إلا أن اقتضى المعنى بعدها نصب المضارع لسبب آخر غير السالف<sup>2</sup> ... ، فإن اقتضى المعنى نصب المضارع لسبب غير ما تقدم: وجب نصه "بأن" أيضا، ولكن يجوز إظهارها وإضمها، كقول أحد الولاة لشاعر هجاء: "لولا شعرك الجيد أو يحرم أولادك عائلكم لقطعت لسانك. فلا عفو بعد اليوم، أو أقبل شفاعتي". ويصح إظهار "أن" فنقول: أو أن يحرم أولادك ... وأن أن أقبل شفاعتي. وفي كلتا الحالتين يعرب المصدر المسبك من "أن" "الظاهرة أو المضمرة جوازا" مع ما دخلت عليه معطوفا. أما المعطوف عليه فلا بد أن يكون اسما صريحا قبل "أو"<sup>3</sup>، وهو هنا: "شعر، وعفو". والتقدير: لولا شعرك، أو حرمان أولادك ... فلا عفو أو قبول شفاعتي ... ومن هذا قوله تعالى: {وَمَا كَانَ لِشِرِّ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا} بمعنى: أو أن يرسل رسولا. فالمضارع "يرسل" منصوب "بأن" مضمرة جوازا، وفاعله مستتر جوازا، تقديره: هو، والمصدر المؤول معطوف على الاسم الصريح: "وحيا" والتقدير: إلا وحيا أو إرسالته رسولا..

ملاحظة: لما كانت "أو" التي ينصب بعدها المضارع بأن المضمرة وجوبا أو جوازا، حرف عطف -وجب أن يكون المصدر المؤول بعدها معطوفا على

---

1 وقد سبق الكلام عليها في باب: "عطف النسق" ج 3 م 118 ص 585 كما سبقت

الإشارة.

2 سيحيء في "د" من الزيادة والتفصيل "ص329"؛ بيان السبب الذي يقتضي نصب المضارع بعد "أو" العاطفة.

3 عملا بقاعدة نصب المضارع بأن مضمرة جوازا بشروط، منها: أن يكون المصدر المؤول من "أن" وما دخلت عليه معطوفا على اسم صريح خالص مذكور ... و ... ، وقد سبقت في ص287.

(328/4)

شيء قبلها يناسبه<sup>1</sup>؛ "كمصدر صريح، أو مؤول، وكاسم جامد ليس بمصدر ... " فإن وجد في الكلام السابق معطوف عليه مذكور، عطفنا عليه المصدر المؤول الذي بعد "أو" كما في الأمثلة الأولى، وكما في الأمثلة الأخيرة "وهي: لولا شعرك الجيد أو يحرم ... - فلا عفو أو أقبل شفاعته ... - إلا وحيا أو يرسل رسولا.. " وإن لم ذكر في الكلام السابق معطوف عليه تصيدنا من ذلك الكلام اسما جامدا، مصدرا كان أم غير مصدر، وجعلنا المعطوف عليه. والأنسب أن يكون مصدرا - لا اسما جامدا محضا؛ ليكون المعطوف والمعطوف عليهما متناسبين، في المصدرية. ويقول النحاة: إن تصيد هذا المصدر - المعطوف عليه - من الكلام الذي قبل "أو" لا يحتاج في تلمسه إلى ضابط معين، ولا إلى طريق خاصة. وكل ما يشترط فيه أن يكون ملائما للمعنى، مسايرا للسياق الصحيح<sup>2</sup> ... وفيما يلي بعض الأمثلة السالفة الخالية من ذكر المعطوف عليه صراحة، ثم اشتغالها عليه بعد تصيده:

1 يجب أن يكون المعطوف عليه مذكورا - في الأغلب - وجامدا حين يكون نصب المضارع بأن مضمرة جوازا؛ "طبقات لما تقدم إيضاحه في ص287"، ولا يصح في حالة نصب المضارع أن يكون المعطوف عليه فعلا أو مشتقا يشبهه؛ إذ لو كان المصدر المؤول - وهو بعد التأويل اسم صريح - معطوفا على فعل أو ما يشبهه لاختلف الأمر بين التابع والمتبوع في أمور؛ أهمها الزمن، والذات، ذلك لأن المصدر المؤول بعد إتمام تأويله يدل على المعنى المجرد الخالي من الزمن ومن الذات، في حين يدل الفعل على الزمن، وتدل المشتقات العامة على الزمن، ومعه صاحب المعنى "أي: الذات". وقد أشرنا إلى صحة وقوع المعطوف عليه اسما جامدا محضا "أي: اسما جامدا غير



مصدر" نحو: لولا شعرك الجيد أو يحرم أولادك عائلهم ... فالمصدر المؤول من "أن" المضمرة بعد "أو" ومن الجملة المضارعية بعدها معطوف على: "شعر" وهو اسم جامد محض. والتقدير: لولا شعرك، أو حرمان أولادك.. ومثله قول الشاعر:

ولولا رجال من رزام أعزة ... وآل سبيع، أو أسوءك -علقما

"رزام: اسم قبيلة. وعلقم: منادى مرخم، وأصله يا علقمة ... " فالمصدر المؤول من أن المضمرة بعد "أو" ومن الجملة المضارعية بعدها عطوف على: "رجال" ورجال اسم جامد محض. والتقدير: لولا رجال أو إساءتك ...

2 اكتفى ابن مالك ببيت واحد في الكلام على "أو" السالفة؛ هو:

كذاك بعد: "أو"، إذا يصلح في ... موضعها: "حتى"، أو: "الا" -أن خفي

=

(329/4)

---

= وفي البيت تقديم وتأخير. والأصل: "أن" خفي كذلك بعد "أو" إذا يصلح في موضعها حتى، أو إلا".

يريد: الحرف المصدرى "أن" خفي -بمعنى: أضمر ولم يظهر- خفاء بعد "أو" مثل ذاك الذي وقع بعد لام الجحود؛ من ناحية أنه خفاء وإضمار واجب؛ فلا يصح ظهور "أن" فيه بعد "أو" كما لا يصح ظهورها بعد لام الجحود. بشرط أن تكون: "أو" بمعنى: "حتى" أو "إلا"؛ فيصح إحلال أحد هذين الحرفين في موضعها.

(330/4)

---

.....

زيادة وتفصيل:

أ- يجري على المضارع المنصوب بأن المضمرة بعد: "أو" جميع الأحكام الخاصة بالمضارع المنصوب بأن المصدرية<sup>1</sup> من السبك، والفصل، وعدمه ...

ب- صرحنا فيما سبق أن: "أو" التي بمعنى: "حتى" أو "إلا" هي حرف عطف، ولا

يصح إعرابها حرف جر، أو حرف استثناء تبعاً للحرف الذي يصلح في موضعها؛ فهي بمعناه فقط، وليست مماثلة له في إعرابه؛ فلكل منهما إعرابه الخاص به. وهو يخالف إعراب الآخر. ولهذا السبب وجب إعراب المصدر المؤول بعد "أو" معطوفاً على شيء قبلها، ولا يصح إعرابه مجروراً، أو مستثنى، برغم أن "أو" بمعنى: "حتى" الجارة أو "إلا" الاستثنائية.

ح- قد تصلح "أو" السالفة لأن تكون بمعنى: "حتى" أو "إلا" عند عدم قرينة تعيينها لأحدهما؛ ولكن يختلف المعنى في كل صورة؛ نحو: لألزمك أو تسدد لي ديني. فيصح أن تكون "أو" هنا بمعنى "حتى"، أو "إلا" والمعنيان مختلفان.

د- من الملاحظ أن "أو" السالفة تقع بين معنيين مختلفين؛ أحدهما قبلها، والآخر بعدها، والأول محقق الوقوع أو مرجحة حتى يقع ما بعدها، وحصول الثاني ووقوعه مشكوك فيه غالباً؛ فقد يقع أو لا يقع. فإذا أريد الدلالة على أن ما قبلها وما بعدها متساويان في الشك وجب توجيهها للعطف المجرد، ووجب رفع المضارع بعدها؛ ليكون الرفعشارة وعلامة على هذه المساواة في الشك. بخلاف ما لو أريد الدلالة على أن الأول محقق الوقوع أو مرجحه، وأن الثاني وحده هو المشكوك في حصوله؛ فيجب نصب المضارع حتماً بأن مضمره وجوباً بعد "أو"؛ ففي مثل: أسافر يوم الجمعة أو أستريح ... -يصح رفع

1 سبقت هذه الأحكام في ص 282.

(331/4)

المضارع: "أستريح" على إرادة أن السفر والاستراحة متساويان من ناحية وقوعهما أو عدم وقوعهما؛ فكلاهما مشكوك في حصوله، غير مقطوع بواحد منهما. ويصح نصب المضارع "أستريح" على إرادة أن الأول -وهو: السفر- محقق الوقوع والحصول، أو كالحقق، وأن الراحة مشكوك فيها؛ فقد تحصل أو لا تحصل، وأن المعنى أسافر حتى أستريح، أو لا أن أستريح. فالسفر ليس موضع شك؛ وإنما الشك في الاستراحة؛ إذ لا يدري المتكلم أتنحقق أو لا تتحقق؟

ومثل المساواة في الشك المساواة في غيرها من المعاني الأخرى التي تدل عليها "أو"  
المتجردة للعطف المحض<sup>1</sup>.

لهذا كان استعمال: "أو" في معناها الصحيح محتاجا إلى يقظة ودقة فهم ...

---

1 تقدمت هذه المعاني عند الكلام على "أو" العاطفة في باب العطف "ج 3 م 118".

(332/4)

---

الأداة الثالثة 1: "حتى" الجارة للمصدر المنسبك من "أن" والجملة المضارعية:

---

1 وتنطبق عليها الأحكام العامة المشتركة بين الأدوات الخمس - وهي الأحكام التي في  
رقم 2 من هامش ص 317.

ولا تتضح "حتى" الجارة على الوجه المحمود إلا بعرضها مع بقية أنواع "حتى" عرضا  
مناسبا؛ يكفي لتمييز كل نوع من غيره.

أنواع "حتى" ثلاثة؛ أولها: العاطفة؛ وهي حرف عطف يفيد بلوغ الغاية في خمسة، أو  
شرف، أو قوة، أو ضعف، أو نحو هذا من كل ما يفيد كمالا أو نقصا، حسين أو  
معنويين، أو يدل على حسن أو قبح كذلك. ومن أحكام هذا النوع أنه لا يدخل على  
الحروف، ولا يعطف المصادر المؤولة، ولا الضمائر - في الرأي الراجح - ولا الأفعال، ولا  
الجملة الفعلية ولا الاسمية، وإنما يعطف الاسم الظاهر الصريح فقط.

"وقد سبق تفصيل الكلام على هذا النوع، وعلى أحكامه في باب العطف ج 3  
ص 562 م 118".

ثانيها: "حتى" الابتدائية وتفيد الدلالة على: "الغاية" ولو بتأويل أو تقدير، ولكنها لا  
تدخل إلا على جملة جديدة؛ مستقلة عن الجملة التي قبلها في الإعراب، مع اتصالها  
معنى بنوع من الاتصال؛ كالتي في قول الشاعر:

كريم يمت السر؛ حتى كأنه ... إذا استخبروه عن حديثك جاهله

- و"كأن" من الحروف الناسخة التي لها الصدارة في أول جملتها.

وهذا هو المراد من قول "الخضري" عند كلامه عليها في باب العطف ج 2: "إنها هي

الداخلية على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها"؛ أي: نهاية وآخر له؛ فتدخل على

الجملة الاسمية نحو: "الصناعة مفيدة، حتى فائدتها الخلقية كبيرة".

وتدخل على الجملة الفعلية الماضية؛ نحو قول المتنبي يصف جيش الأعداء:  
وضاقت الأرض؛ حتى كان هاربهم ... إذا رأى غير شيء ظنه رجلا  
ونحو: "ارتفع صوت الحرية في القرآن العشرين حتى ملأ الأسماع، ودوى في المشارق  
والمغارب حتى زلزل حصون الاستبداد".  
وتدخل على الجملة المضارعية بشرط أن يكون زمن المضارع حالا حقيقية، أو مؤولة  
بالحال، وفي صورتين يجب رفع المضارع.  
فالحال الحقيقية: "هي التي يكون زمنها هو زمن التكلم". وفي أثنائه يتحقق معنى  
المضارع؛ بحيث يكون الوقت الذي يجري فيه الكلام هو الوقت الذي يقع فيه -أول  
مرة- معنى هذا المضارع. أي: أن الزمن الحالي يجمع بين كلام المتكلم، وحصول معنى  
المضارع أول مرة -بالنسبة لهذا الكلام الذي يحوي المضارع، نحو: "أصغي الآن  
للخطيب حتى أسمع وأفهم كلامه". "طبقا للبيان الآتي في ج من ص 338".  
والمؤولة بالحال نوعان: =

#### (333/4)

والكلام عليها -هنا- يتجه إلى ناحية معناها، وعملها، وحكم المضارع بعدها.

= أ- إما مؤولة عن ماض: وهي التي يكون زمنها قد فات قبل التكلم، ومعنى المضارع  
قد وقع وانتهى، وتم كل هذا قبل النطق بالجملة المشتملة على "حتى" مع مضارعها.  
ولكن المتكلم يتخيل أن ذلك الزمن بما يحويه من معنى المضارع لم ينته، وأنه موجود قائم  
حين النطق بالجملة. وهذه الطريقة تسمى: "حكاية الحال الماضية" وسيجيء تفصيل  
الكلام عليها هنا، وفي ج من ص 338. حيث نعرف الداعي لها، وأثرها النحوي  
والمعنوي".

أما علامة هذه الحالة الماضية المحكية فصحة الاستغناء عن مضارعها، وإحلال ماضيه  
محله فلا يتغير المعنى، ولا يفسد التركيب "كما سيجيء في ص 348" وكما يوضحه  
المثال التالي في: "ب".

ب- وإما مؤولة عن مستقبل؛ وهي التي يقع الكلام ويتحقق دون أن يقع ويتحقق زمنها  
وزمن مضارعها في أثنائه، أو قبل النطق به. ولكن المتكلم يتخيل أن زمنها قائم وقت  
الكلام. وعلى هذا لا يصح اعتبار: "حتى" ابتدائية إذا كان معنى المضارع الذي بعدها

قد تحقق في زمن انتهى حقيقة، أو أنه سيتحقق في زمن مستقبل حقيقة، بغير تخيل الحال وحكايتها في كل واحدة منهما. فمثال حكاية الحال الماضية التي يتخيل المتكلم وقوعها وقت كلامه -على الرغم من أن زمنها قد فات حقا، وانتهى قبل أن يتكلم- قول المؤرخ: "يقيم الفراعنة المصريون القدماء مسلات ضخمة، حتى يكتبون على جوانبها تاريخهم، وماثرهم". أي: حتى كتبوا. ومثال الحال المؤولة عن المستقبل: "يأتي الشتاء في الشهر القادم؛ وما هو ذا المطر ينهمر. ويشتد البرد حتى ترتجف منه أعضائي". ومثال الحال الحقيقة: "أقف الآن على شاطئ البحر والشمس منحدره إلى مغربها حتى أتابع منظر غروبها -هذه الورد في يدي أرقبها وأشمها، حتى أتمتع بلونها وبطيب رائحتها"- فمتابعة الغروب تتحقق في الزمن الذي ينطبق فيه المتكلم بالجملة المشتملة على "حتى"؛ فزمنهما واحد هو: الحال. كذلك التمتع بطيب الورد ولونها؛ يقع في الزمن الذي يقع فيه النطق بالجملة المشتملة على "حتى" وهو الزمن الحالي. وفي هذه الأمثلة وأشباهاها تعرب "حتى" حرف ابتداء يدل على "الغاية" والجملة بعدها مستقلة في إعرابها لا في معناها -وقد شرحنا في الصفحة التالية المراد من الغاية.

ثالثها: "حتى" الجارة، وهي نوعان:

1- نوع يجر الاسم الظاهر الصريح "والظاهر: ما ليس ضميرا، والصريح: ما ليس مصدرا مؤولا" ومعناها: الدلالة على الغاية، نحو: قرأت الكتاب حتى الخاتمة. ولا شأن لنا بهذا النوع هنا -"فقد سبق تفصيل الكلام عليه في الجزء الثاني، باب حروف الجر، م90 ص445".

2- ونوع يجر المصدر المؤول من "أن" المضمره وجوبا وما دخلت عليه من جملة مضارعية. ومعنى "حتى" إما الدلالة على الغاية، وإما الدلالة على التعليل، وإما الدلالة على الاستثناء، والنوع الجار للمصدر المؤول -وإن سبق مجملا في الموضع السالف- هو موضوع التفصيل في كلامنا الآن. لكن الكوفيين يعتبرون "حتى" حرفا مصدريا ينصب المضارع بنفسه مباشرة، ويجيزون ظهور "أن" المصدرية بعده فتكون للتوكيد اللفظي.

"انظر البيان في "ب" ص350"، "ملاحظة": يصح حذف ما دخلت عليه "حتى" مهما كان نوعها بشرط ألا يكون اسما صريحا مجرورا بها. ومن الأمثلة قول الشاعر وقد ذهب لزيارة شخص:

فلما لم أجذك -فدتك نفسي- ... رجعت بحسرة وصبرت حتى ...

يريد: حتى يأذن الله -مثلا.

أ- فأما معناها فالدلالة على "الغاية"، أو: على "التعليل"، أو: على "الاستثناء". فتدل على الغاية إذا كان المعنى بعدها نهاية حقيقة لمعنى قبلها ينقضي تدريجاً لا دفعة واحدة، ولا سريعاً، ويترتب على تحقق المعنى الذي بعدها أن ينقطع المعنى السابق فوراً، وأن يتوقف بمجرد تحقق اللاحق وحصوله؛ نحو: "يمتد الليل حتى يطلع الفجر" - "يزداد الحر نهار الصيف حتى تغيب الشمس، ويزداد البرد ليل الشتاء حتى تشرق" - "يسرع القطار حتى يدخل المحطة، والطائرة حتى تدخل حظيرتها" ... فامتداد الليل يستمر تدريجاً إلى أن يظهر الفجر، وعند ظهوره ينقطع الامتداد ويختفي. وازدياد الحر يدوم إلى أن تختفي الشمس، ومتى اختفت انقطع الازدياد وتوقف ... وهكذا بقية الأمثلة ونظائرها مما تقع فيه: "حتى" دالة على الغاية "أي: على نهاية المعنى الذي قبلها، وانقطاعه، بسبب ظهور معنى جديد بعدها، وابتداء حصوله وتحقيقه"، ولذا يسمونها: "حتى الغائية" أو: "حتى التي بمعنى: إلى". للدلالة كل واحدة منهما على انتهاء ما قبلها بمجرد حصول ما بعدها. ولا بد أن يكون المعنى السابق من الأمور التي تنقضي شيئاً فشيئاً - كما نرى - فلا ينقضي مرة واحدة، ولا ينقطع بغير تمهل. والضابط الذي تتميز به "حتى الغائية" من غيرها هو صحة حذفها، وإحلال "إلى" محلها من غير أن يفسد المعنى، أو التركيب.

1 إنما تدل "إلى" على الغاية بالتفصيل الذي سبق عنها في حروف الجر - ج 2 م 90 ص 366- وعند التقدير نقول: "إلى أن ... " فيزداد بعدها الحرف "أن"؛ لمجرد الإيضاح والتفسير؛ لأنه الناصب للمضارع. ويوضح هذا ما يجيء - تحت عنوان: "ثالثها"، في هامش ص 337- خاصاً بالكلام على "حتى" بمعنى "إلا" فكأن الذي يحل محل "حتى" هو: "إلى أن". لكن لا يصح إظهار "أن" بعد "حتى" مطلقاً.

وتدل على "التعليل" إذا كان ما قبلها سبباً وعلّة فيما بعدها 1؛ نحو: "نقرأ الصحف حتى نعرف الشؤون الداخلية والخارجية، ونستمع إلى الإذاعة حتى نعلم ما يدور في البلاد المختلفة"؛ فقراءة الصحف هي السبب في معرفة الشؤون الداخلية والخارجية،

والاستماع إلى الإذاعة هو السبب في العلم بما يدور في البلاد المختلفة. فما قبل:

"حتى" هو العلة والسبب فيما بعدها<sup>2</sup>؛ ولهذا، تسمى: "التعليلية".

ومن الأمثلة أيضا: "تحرص الأمم على نشر التعليم حتى تنهض وتقوى، وتتنافس في ميادين الصناعة حتى تفوز بأكبر قسط من مزاياها، وتتسابق إلى كشف الكواكب حتى تستأثر بما فيها" ...

وتدل على "الاستثناء" -كإلا- إذا لم تصلح للدلالة على الغاية أو على التعليل؛ فلا بد من القطع بعدم صلاحيتها "للاغاية، أو للتعليل" قبل جعلها للاستثناء الخالص. نحو:

"لا يصلح الوالي للحكم حتى يلتزم العدل، ويحرص عليه" ... والتقدير: لا يصلح الوالي للحكم إلا أن يلزم العدل". "فحتى" هنا بمعنى: "إلا" -وعند التقدير نقول معناها: "إلا أن"، فتظهر "أن" بعد "إلا" في حالة التقدير فقط، لمجرد الإيضاح، ولا يصح إظهار بعد "حتى" - ولا تصلح أن تكون "غائية" ولا "تعليلية"؛ إذ لو كانت "غائية" لوجب أن ينقضي المعنى قبلها تدريجيا - كما سبق - والنفي من المعاني التي تنقضي دفعة واحدة؛ لأنه حكم بالسلب على أمر، والحكم بالسلب ينصب سريعا، دفعة واحدة؛ لا تدريجيا - في الصحيح 3 ...

- 1 أهذا يوافق قولهم: إن "حتى التعليلية" بمعنى "كي التعليلية" التي يكون ما بعدها علة فيما قبلها؟ أم أن المسألة اعتبارية؟ المراجع في هذا مضطربة.
- 2 لأن السبب متقدم في زمنه على المسبب حتما.
- 3 وهنا اعتبار آخر؛ هو أن الكلام قبل "حتى" منفي في هذه الصورة؛ والمنفي لا يزول معنى نفيه إذا كانت "حتى" للغاية وتحققت الغاية. فعند تحققها يبقى معنى النفي قبل "حتى" على حاله. ويترتب على بقاءه فساد المعنى؛ إذ يكون التقدير: لا يصلح الوالي للحكم إلى أن يلتزم العدل، فإذا تحقق التزامه العدل لا يصلح للحكم. =

(336/4)

ولو كانت "تعليلية" لوجب أن يكون ما قبلها سببا وعلة فيما بعدها. وهذا لا ينطبق على ما نحن فيه؛ إذ ليس عدم صلاح الوالي للحكم هو السبب في أنه يلتزم العدل. ومن أمثلة "حتى" التي بمعنى: "إلا" قول علي رضي الله عنه: "لا يستقيم إيمان عبد حتى يستقيم قلبه، ولا يستقيم قلبه حتى يستقيم لسانه"<sup>1</sup>.

وكذلك قول شوقي:

وما السلاح لقوم كل عدتهم ... حتى يكونوا من الأخلاق في أهب 2

..... 3 .....

.....

= وبهذه المناسبة نشير على أهم الأحكام الخاصة "بحتى الاستثنائية"؛ وقد نبه العلماء إليها؛ لدقتها، وخفائها على كثير:

"أولها" أن "حتى" الاستثنائية تسبق - كثيرا - بنفي؛ يجعل معنى الجملة التي قبلها منفيًا. "ثانيها" أن معنى الجملة المشتملة على هذا النفي يظل على حاله عند التقدير مستمرا ومنفيًا لا ينقطع استمراره ونفيه بوقوع ما بعدها، مهما كانت الأحوال. والسبب في هذا أن الاستثناء الذي تتضمن معناه، وتدل عليه "هو استثناء منقطع" - في الأعم الأغلب - "أي: لا يكون فيه المستثنى. من جنس المستثنى منه، فهي بمعنى: "لكن" ساكنة النون". كالذي هنا، وقد يكون متصلًا أحيانًا كالذي في يقوله تعالى: {لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ} فهي للاستثناء المتصل من عموم الأحوال. "ثالثها" أن "حتى" تتضمن معنى "إلا" الخالية من "أن" بعدها. أما "أن" التي تظهر في تأويل الجملة فهي "أن" المصدرية المضمرة وجوبا بعد "حتى". فإذا وضعنا "إلا" مكان "حتى" ظهرت "أن" المضمرة؛ إذ لو كانت "حتى" بمعنى: "إلا" و"أن" معنا لتكررت "أن" عند التأويل، وصار الكلام: لا يصلح الوالي للحكم، "إلا أن أن" يلتزم العدل، بذكر "أن" مرتين؛ إحداهما التي كانت مضمرة وجوبا مع "حتى" والأخرى هي المزعومة خطأ بعد "إلا".

1 استقامة اللسان: ترك الغيبة والنميمة، وكل لفظ يؤذي.

2 جمع: إهاب، بمعنى: جلد.

3 ومن الأمثلة أيضا قول المتنبي:

لا يسلم الشرف الرفيع من الأذى ... حتى يراقَ على جوانبه الدم  
وقول الآخر:

ولا ألين لغير الحق أتبعه ... حتى يلينَ لضرس الماضغ الحجر

=



ب- وأما عملها: فالجر باعتبارها حرف جر أصلين بشرط أن يكون المضارع بعدها منصوباً بأن المصدرية، المضمرة وجوباً.

وهذا النوع الجار من أنواع "حتى" وهو الذي يعيننا هنا لا يجر إلا المصدر المنسبك من "أن" المصدرية مع صلتها الجملة المضارعية. ففي مثل: "الصبر يحمي النفس الحزينة، حتى تفيء إلى السكينة، يكون الإعراب: "حتى" حرف جر "تفيء" فعل مضارع، منصوب "بأن" المضمرة وجوباً بعد "حتى". والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: "هي". والمصدر المسؤول من "أن" وما دخلت عليها من الجملة المضارعية مجرور "بحتى". والتقدير: حتى إفاءتها ... وهذا الجار ومجروره متعلقان بالمضارع: "يحمي" ... وهي تعمل الجر دائماً ولو كان معناها: "الاستثناء"؛ فشأنها في الاستثناء والجر معاً كشأن "خلا، وعدا، وحاشا"، وهذه الثلاثة حروف جر، ومعناها: الاستثناء.

ح- وأما حكم المضارع بعدها: فتارة يجب رفعه؛ فتكون ابتدائية<sup>1</sup>، وتارة يجب نصبه بأن مضمرة وجوباً، فتكون جارة للمصدر المؤول بالطريقة التي أوضحناها، وتارة يجوز فيه الأمران؛ فتكون ابتدائية عند رفعه، وجارة عند نصبه بالحرف المصدرية "أن". وفي كل أحوال المضارع لا يجوز أن يفصل بينه وبين "حتى" فاصل مذكور أو مقدر إلا "أن" المضمرة وجوباً<sup>2</sup> في حالة نصبه.

1- فيجب رفعه في كل حالة تستوفي ثلاثة شروط مجمعة<sup>3</sup>:

= وكذلك:

لا تسدين إلى عارفة ... حتى أقوم بشكر ما سلفا  
"والعارفة: المعروف، وإسداؤها: تقديمها وبذلها".

1 سبق معنى "الابتدائية" في هامش ص 314.

2 ويجيز النحاة "كما أشرنا في رقم 2 من هامش ص 317" الفصل بينهما بالظرف، أو الجار مع مجروره، أو بالقسم، أو بالمفعول، أو بالشرط الذي فعله ماض. وهذا الرأي حسن؛ إذ فيه تيسير.

3 فيما يلي الشرط الأول، أما الثاني والثالث ففي ص 343.

الشرط الأول: أن يكون زمن المضارع للحال حقيقة أو تأويلاً، والحال الحقيقية - كما سلف-1 هي التي يقع فيها الكلام؛ فزمنها زمن النطق بالكلام المشتغل على "حتى". أي: أن الزمن الذي يحصل فيه الكلام هو نفسه الزمن الذي يجري فيه -أول مرة-2 معنى المضارع التالي لها. فلا بد أن تجمع الحال الحقيقية بين الأمرين؛ وهما: الكلام المشتغل على "حتى"، وحصول معنى المضارع الذي يتلوها؛ بحيث يتكلم الناطق بها وبجملتها في وقت تحقق معنى المضارع وحصوله أول مرة؛ نحو: "ينساب هذا الماء بين الزروع حتى تشرب" فالشرب -وهو معنى المضارع التالي: "حتى"- يتحقق ويحصل فعلاً أول مرة في الوقت الذي يتكلم فيه المتكلم بالجملة؛ فزمن النطق والشرب واحد؛ هو: الزمن الحالي، وهو الذي يجمع بينهما. ومثل: "يسمع الطبيب دقات القلب الآن حتى يعرف أمره. ويجس نبض المريض حتى يسترشد به في معرفة الداء". بشرط أن يقال هذا في وقت استماع الطبيب للدق، وجس النبض. ومثل: "أشاهد العواصف تشتد الساعة حتى تقتلع الأشجار، وترداد شدة وعنف حتى تهدم البيوت، وتغرق السفن، وتسقط الطائرات"... بشرط أن يكون الزمن الذي يتحقق فيه معنى الأفعال المضارعة التالية "حتى" في كل ما سبق هو زمن النطق بالكلام، فكأن الناطق بالمضارع الحالي الزمن يقول: الأمر الآن كذا وكذا، أي: شأنه في الحال القائمة كذا وكذا... فالمضارع في الأمثلة السالفة -وأشباهاها- مرفوع وجوبا3. و"حتى" حرف ابتداء، يدل على أن الجملة بعده جديدة مستقلة عما قبلها في الإعراب دون المعنى؛ إذ لا بد من اتصالها فيه -كما عرفنا.

ولا مانع أن يستمر معنى المضارع الحالي الزمن؛ فيمتد وقته بعد انتهاء

---

1 في هامش ص333.

2 أوضحنا في هامش ص333 المراد من أنه "أول مرة"، بأن يتحقق المعنى وقت الكلام فعلاً، وأنه لم يكن قد تحقق قبله، أما إذا تحقق قبله وأريد إنزاله منزلة ما يتحقق وقت الكلام فإنه يكن حالاً مؤولة -كما سيجيء في الصفحة التالية.

3 سيجيء في ص349 أنه لا يصح نصبه بأنه المضمَر؛ لأنها تخلص زمن المضارع للاستقبال، والاستقبال يعارض الحال..

النطق بالجملة المشتملة على: "حتى" وإنما الممنوع أن ينقضي معناه قبل النطق بكلمة "حتى"؛ فيكون ماضي المعنى. أو أن يتأخر بدء تحققه إلى ما بعد النطق بها والفراغ منها؛ فيكون تحققه في زمن مستقبل حقيقي بالنسبة لها؛ إذ يتحقق بعد الانتهاء من التكلم بجملتها.

أما الحال المؤولة "أو: المحكية" فلها صورتان، لا بد في كل منهما من قرينة تدل على حكايتها.

الصورة الأولى: الزمن الماضي المؤول بالحال، وهو الذي يكون فيه معنى المضارع قد تحقق وانتهى فعلا قبل النطق بالجملة، وكان المناسب أن يذكر الفعل بصيغة الماضي، ولكنه يعاد ذكره بصيغة المضارع بقصد حكاية الحال<sup>1</sup> لماضية التي ترشد إليها القرينة - بالطريقة التي شرحناها<sup>2</sup>.

وفي هذه الصورة التي يكون فيها زمن المضارع حالا<sup>1</sup> ماضية ولكنها مؤولة -يجب رفعه، وتكون "حتى" ابتدائية؛ كما وجب رفعه في الزمن الحالي حقيقة وكانت فيه "حتى" ابتدائية أيضا.

ومن أمثلة الحال الماضية المؤولة أن يقول أحدهم اليوم "هذا زهير الشاعر الجاهلية، يراجع قصيدته حتى تجود بعد حول في مراجعتها؛ فيذيعها، ولذا تسمى قصائده: "الحوليات" ...". فمعنى المضارع -وهو الجودة بعد الحول- أمر فات حقا قبل النطق بكلمة: "حتى" وبجملتها. كفوات المراجعة. وزمن الأمرين في حقيقته ماض، ولكن التحدث عنهما بصورة المضارع -قصد به حكاية ما مضى، وإرجاع ما فات، على تخيل أنه يقع الآن- في وقت الكلام- أو على تخيل أن المتكلم قد ترك زمانه الذي يعيش فيه، ورجع إلى الزمن السالف الذي يتحقق فيه المعنى أمامه ساعة النطق، وكأنه من أهل ذلك العصر القديم. ووجود الرفع هنا يعتبر الدليل على الحكاية<sup>3</sup>، وعلى ما يترتب عليها من أثر معنوي.

---

1 و1 أي: الحالة، أو: الحادثة.

2 في هامش ص333. وهناك -وكذا في ص348- العلامة التي تدل على أن الماضي محكي الدلالة الزمنية.

3 في هامش الصفحة التالية ما يزيد "حكاية الحال الماضية" وضوحا. أما أثرها المعنوية الذي ذكرناه فيزداد بيانا بما في رقم 1 من هامش ص347.

---

ويسمى هذا الاتجاه: "حكاية الحال الماضية"، أي: إعادة حالة سبقت وحادثة وقعت، وترديد قصتها وقت الكلام، وكأنها تحصل أول مرة ساعة النطق بها، مع أنها -في حقيقة الأمر- قد حصلت من قبل، وانتهى أمرها قبل ترديدها. وهذه الصورة الغالبة في الحكاية.

والغرض من "حكاية الحال الماضية" هو الإشعار بأهمية القصة، وبصحة ما تضمنته من معنى قبل "حتى" وبعدها؛ لادعاء أنها تقع الآن -في وقت الكلام- وأن ما بعد "حتى" مسبب عما قبلها، وغاية له، فيثور الشوق إلى سماعها ويمتزج السامع بجوها. ومن الأمثلة أيضا: "انظر إلى الفراعين يبنون قبورهم في حياتهم منحوتة في الصخر الأصم حتى تستريح نفوسهم لصلابتها وقوتها، وربما أخفوها حتى يأمنون الأيدي الغابثة بها ...". "فمن بناء القبور قد انتهى وانقضى، وكذلك الاستراحة، والإخفاء، والأمن ... فكان المناسب ذكر هذه المعاني بصيغة الماضي لا المضارع، ولكن جيء بالمضارع على سبيل "حكاية الحال الماضية"؛ ليكون من وراء ذلك توجيه الأنظار إلى القصة الهامة العجيبة، وأنها صحيحة؛ كأنها تقع الآن أمامنا ساعة التكلم بما يلابسها من غرائب؛ وكأن التكلم يطلب إلى السامع التنبيه إلى ما يحيط بها، وأن يستعيد صورتها كاملة ويعيش -ساعة سماعها- في جو يشابه الجو الحقيقي الذي ولدت فيه أول أمرها، دون الاكتفاء بالسماع المجرد. أو يريد منه أن ينتقل بخياله إلى العصر الحقيقي الذي وجدت فيه، ليشاهد وقت الكلام نشأتها، وتحقيقها هناك. فالتعبير عن القصة الماضية بصيغة المضارع و"الحال المحكية" يجعل القصة الماضية بمنزلة ما يحصل أمامنا الآن، أو يجعلنا بمنزلة من تقدم بهم الزمان فشاهدوها في وقتها الحقيقي السالف. والأمران على سبيل التخيل المحض، ولهذا يعتبر زمن المضارع حاليا تأويلا<sup>1</sup>، لا حقيقة، ويجب

---

1 راجع ج2 من الصبان والخضري، باب: "إعمال اسم الفاعل"؛ حيث بيان الأمرين، وطريقتي الحال الماضية. ونزيدهما وضوحا؛ فنقول: إذا كان المعنى الذي بعد "حتى" قد وقع وانتهى زمنه قبل النطق بالجملة التي تشتمل عليها، وأريد التعبير عنه فالتعبير بالفعل الماضي هو المناسب له، والأليق. غير أن هناك بعض دواع بلاغية ومعنوية أوضحناها تدعو -أحيانا- إلى ترك التعبير بالماضي وإلى العدول =

رفعه مراعاة لهذه الحالية التأويلية. ولا بد في حكاية الحالة هذه من قرينة تدل على الحكاية.

والصورة الثانية: -وهي صورة أقل استعمالاً من الأولى- ويراد بها حكاية الحالة المستقبلية التي لم تقع بعد، والتعبير عنها بما يدل على أنها تقع الساعة، وتحصل الآن "أي: وقت الكلام" مع أنها لم تقع ولم تتحقق قبل الكلام، ولا في أثناءه. والغرض منها: إفادة القطع بمجيئها، وأنها آتية لا محالة، فهي بمنزلة ما وقع وتحقق، أو يقع ويتحقق في أثناء الكلام. ولا بد في هذه الحكاية من قرينة تدل عليها. ومن أمثلتها قول أحدهم: "ويل للمشارك يوم القيامة، إني أراه الآن يتلفت حتى يجد الشفيع ولا شفيع يومئذ، وأمعه يصرخ حتى يسمع النصير، ولا نصير".

---

= عنه للمضارع الذي يقوم -مع القرينة- مقامه تأويلاً وتنزيلاً. وهذا يسمى: "حكاية الحال الماضية". وتقوم على أحد اعتبارين.

أولهما: تخيل المتكلم أن المعنى الماضي الذي حصل وتحقق قبل النطق بالكلام -لم يحصل ولم يتحقق فيما مضى، وإنما يحصل ويتحقق وقت الكلام، أي: في الزمن الحالي؛ فكأن هذا المعنى يحصل ويتحقق أمامه الآن؛ لهذا يعبر عنه بفعل مضارع يدل على الحال. وثانيهما: أن يتخيل -أيضاً- أنه لا يعيش في الزمن الذي يتكلم فيه، إنما رجع به زمنه إلى الوراء؛ ونقله من عصره الحاضر القائم إلى عصر مضى، ووقع فيه ذلك المعنى، فكأن المعنى يقع أمامه ويتحقق في الزمن الذي ينطق ويتكلم فيه بذلك المعنى؛ وهو: "الحال" ويجيء بالمضارع ليعبر عن هذا المعنى، وزمنه، بدلاً من الماضي.

فحكاية الحال الماضية قائمة تخيلاً؛ إما: على تقديم المتكلم ونقله من زمنه الذي يعيش فيه إلى زمن سبق، وتحقق فيه المعنى، وإما: على تأخير زمن المعنى إلى عصر المتكلم. وفي الحالتين يستعمل المضارع بدل الماضي؛ للدلالة على أن زمن المعنى وزمن التكلم واحد؛ هو: الزمن الحالي. وكل هذا على سبيل التخيّل، والتأويل، والحكاية؛ فتحدث الآثار المشار إليها هنا وفي ص 346. ويوضح الاعتبارين السالفين المثال الآتي يقوله أحدنا اليوم.

دعا الرسول عليه السلام قومه إلى طاعة ربه، وإلى ترك المردول من عادات الجاهلية، فبذل الجهد في هذا السبيل، واحتمل الأذى من قومه، وصبر على ما لقيه من العنت والاضطهاد.

فهذه قصة وقع معناها، وتحقق فعلاً قبل النطق هنا؛ فالتعبير عنها بالفعل الماضي هو المناسب لها. لكن المتكلم قد يعدل عنه إلى التعبير بالمضارع؛ لسبب بلاغي ومعنوي -

كما أشرنا- فيقول: "وهو يتخيل أن الزمن تقدم به إلى عصر النبي، فهو يشاهدها فيه، أو أنها تأخرت إلى عصره فهو يشاهدها كذلك، وفي الحالتين يكون زمن مشاهدتها والتكلم بها واحدا، هو: الزمن الحالي": إن رسولنا يدعو قومه ... ويبذل الجهد ... ويحتمل الأذى ... ويصبر ...

(342/4)

الشرط الثاني: من شروط رفع المضارع بعد "حتى" 1 ... : أن يكون ما بعدها مسببا عما قبلها؛ كالأمثلة السالفة -ليقع الربط بين ما قبلها وما بعدها- 2 فإن لم يكن مسببا عما قبلها لم يصح رفع المضارع، ووجب اعتبارها جارة ينصب بعدها "بأن" مضمرة؛ وجوبا -نحو: "يقضي هؤلاء الزراع نهارهم في العمل حتى تغرب الشمس". فغروب الشمس ليس مسببا عن قضاء النها في العمل، فيجب نصب المضارع: "تغرب"، ولا يجوز رفعه ... ؛ ونحو: "يحرص هذا البخيل على ماله حتى يموت"، فالموت ليس مسببا عن البخل؛ ولهذا يجب نصب المضارع ...

الشرط الثالث: أن يكون ما بعد "حتى" فضله "أي: تم الكلام قبله من الناحية الإعرابية كالأمثلة المتقدمة" لا جزءا أساسيا في جملة لا تستغني عنه في إتمام ركنيها الأصليين؛ "فلا يكون خبرا لمبتدأ 3، أو خبرا لناسخ 4 ... ، ... " فإن لم يكن فضلة لم يصح الرفع، ووجب النصب بأن مضمرة وجوبا بعد "حتى"، نحو: "عملي حتى تغرب الشمس -كان عملي حتى تغرب الشمس- إن عملي حتى تغرب" ... فالمصدر المنسبك من "أن" المضمرة وما دخلت عليه مجرور بـ "حتى" والجار والمجرور خبر المبتدأ، أو خبر الناسخ ... "ملاحظة": علامة كونه حالا أو مؤولا به صحة الاستغناء عن "حتى" مع وضع "الفاء" الداخلة على كلمة: "الآن" مكانها؛ فلا يتأثر المعنى، ولا الأسلوب 5 ... ويجب حينئذ أن يكون ما بعدها فضلة. ومسببا عما قبلها.

1 سبق الشرط الأول في ص 339.

2 وهذا الربط معنوي بين الجملتين، يقوم على أساس السببية والمسببية؛ لعدم وجود رابط لفظي بينهما. أما في حالة نصب المضارع فإن الربط اللفظي موجود؛ وهو تعلق الجار والمجرور "أي: حتى وما دخلت عليه" بالعامل قبلها.

3 لأن الجار مع مجروره "كحتى مع مجرورها" لا يكون جزءا أساسيا في جملة إلا حين

- يكون خبرا لمبتدأ، أو: لناسخ، أو: بمنزلة الخبر، أو: يكون نائب فاعل.
- 4 الناسخ يشمل: "ظن وأخواتها" مما ينصب مفعولي أصلهما المبتدأ والخبر. وإنما وجب أن يكون ما بعدها فضلة؛ لأن "حتى" الابتدائية لا تدخل إلا على جملة مستقلة في إعرابها عما قبلها - كما أوضحنا - فإذا جاء ما بعدها غير فضلة كان جزءا أساسيا مما قبلها فلا تكون ابتدائية.
- 5 بأن نحذف كلمة "حتى" ونضع مكانها كلمتان: هما "الفاء" "والآن" أي: فالآن.

(343/4)

- 2- ويجب نصب المضارع في كل حالة من الحالات الثلاث السالفة التي لا تصلح للرفع؛ وهي:
- أ- أن يكون زمنه -وقت التكلم- ليس حالا، حقيقة ولا تأويلا، بأن كون زمنه ماضيا 1 خالصا، أو مستقبلا خالصا، فمثال الماضي المحض؛ "في سنة عشرين من الهجرة تم فتح مصر على يد العرب حتى ينقذوها من ظلم الرومان" ... فالفتح والإنقاذ وقعا في زمن خالص الماضي، وبقيتا هنا على حالهما من غير تأويل زمنهما بالحال. ومثل: "بنى العباسيون مقياسا للنيل بجزيرة الروضة 2 حتى يعرفوا زيادته ونقصه".
- ومثال المستقبل الحقيقي: "في الشهر القادم يزور بلادنا وفود من العلماء الأجانب حتى يطلعوا على مظاهر الحضارة والتقدم عندنا، وسننتهز فرصة وجودهم للانتفاع بعلمهم وتجربتهم حتى تقوم مشروعاتنا العمرانية الجديدة على أسس علمية وفنية صحيحة؛ فالمراد: لكي يطلعوا في المستقبل "الشهر القادم" على مظاهر الحضارة، ولكي تقوم مشروعاتنا في المستقبل على أسس علمية بعد زيارتهم، وكذلك بعد انتهاز الفرصة للانتفاع بهم. والزمن المستقبل هنا هو الزمن الاتي حقا، ولا يكون مجيئهم إلا بعد انتهاء الكلام، وقول الشاعر:
- يا ليت من يمنع المعروف يمنعه ... حتى يذوق رجال غب ما صنعوا
- أي: لأجل أن يذوق أولئك الرجال في المستقبل غب ما صنعوه. والمستقبل

- 1 الفرق بين المضارع الذي يكون زمنه خالص الماضي "أي: باقيا على مضي زمنه" والمضارع الذي كان أصله زمنه ماضيا ثم صار للحال حكاية وتأويلا -وهو أن الأول حكمه النصب، وأن الكلام قبل "حتى" يفيد الإخبار بوقوع معناه وتحقيقه، وأن معنى

الكلام بعدها مترقب الحصول في المستقبل، ينتظر تحققه ووقوعه، من غير أن يفيد الجزم بتحقيقه ووقوعه. أما الثاني فحكمه الرفع، والمعنى بعد "حتى" مسبب عن المعنى قبلها، وغاية له، وكلاهما واقع متحقق، غير أن المعنى قبلها واقع متحقق على سبيل الحقيقة، والمعنى بعدها واقع على سبيل حكاية الحال، مع إفادة أنه مسبب عن الأول "ولهذا إيضاح في ص 348".

وعلى المتكلم أن يلاحظ عند ضبط المضارع بالرفع أو النصب ما يترتب على نوع الضبط من الآثار المعنوية؛ فيختار النوع الذي يؤدي للمعنى المراد.  
2 في الجنوب الغربي من مدينة القاهرة الحالية.

(344/4)

هو الزمن الذي يأتي بعد أن يذوقوا المنع 1 ...

ب- أن يكون ما بعد "حتى" غير مسبب عما قبلها؛ فينصب المضارع وجوبا في هذه الصورة؛ نحو: "أصوم يومي هذا حتى يجيء المغرب"، فمجيء المغرب ليس مسببا عن الصيام. ونحو: "يتسابق السباحون حتى ينتهي الوقت"، فانتهاء الوقت ليس مسببا عن التسابق ...

ح- أن يكون ما بعد "حتى" غير فضلة. فينصب المضارع وجوبا إذا كان ما بعدها جزءا أساسيا في الإعراب من جملة قبلها ... ؛ نحو: سهري حتى أنجز عملي. أو: كان سهري حتى أنجز عملي ... أو: إن سهري حتى أنجز عملي ...

فكلمة: "حتى" في الحالات الثلاث حرف جر أصلي، والمضارع بعدها واجب النصب "بأن" مضمرة وجوبا. و"أن" وما دخلت عليه من المضارع وفاعله في تأويله مصدر مجرور "بحتى"، والجار والمجرور متعلقان بعامل مناصب في الكلام.

أما معناها في هذه الحالات فخاضع لما يناسب كل حالة؛ فقد يكون الدلالة على الغاية، أو الدلالة على التعليل. أو على الاستثناء، طبقا لما شرحناه 2، ولا مانع أن تجيء "حتى" صالحة للدلالة على أكثر من معنى واحد، عند فقد القرينة التي تعين معنى دون غيره.

3- ويجوز رفع المضارع ونصبه إذا كان معناه مستقبلا بالنسبة للمعنى الذي قبل: "حتى" بأن يكون المعنى بعدها قد تحقق قبل الزمن الحالي كما تحقق المعنى قبلها؛ فكلاهما قد وقع وتحقق فعلا قبل النطق بالكلام الذي قبلها والذي بعدها ... غير أن تحقق معنى المضارع تأخر عن تحقق المعنى السابق عليها؛



1 وما يصلح للمستقبل الحقيقي قوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ} .

2 في ص 335 وما بعدها.

(345/4)

فهو مستقبل بالنسبة للسابق، أي: أن المعنيين قد وقعا وحصلا قبل النطق بالكلام، ولكن أحدهما وهو الذي قبل "حتى" -أسبق في زمن تحققه وحصوله من المتأخر عنها؛ ولهذا يعتبر المتأخر في زمنه "وهو ما يلي "حتى" مستقبلا بالنسبة لما قبلها1؛ لتحقيق معناه بعد ذلك المتقدم عليها. وكل هذا بغير: "حكاية الحال الماضية" وبغير تخيل أنها قائمة الآن 2 بطريق الحكاية.

ومن الأمثلة ما قاله أحد المؤرخين: "بنى المعز لدين الله الفاطمي مدينة القاهرة حتى تكون مقرا لحكمه، ومأوى يتسع لأعوانه وجنده. ولما تم بناؤها عرت عليه أسماء كثيرة حتى يختار منها اسما؛ فاختار لها: "القاهرة" ... "فالمعنى قبل "حتى" -وهو بناء القاهرة- قد تحقق وفات. وكذلك اتخاذها مقرا للحكم ومأوى. إلا أن البناء تحقق أولا، ثم تحقق بعد المقر. فالمقر معنى متأخر في زمن حصوله على زمن البناء، ولهذا يعتبر مستقبلا بالنسبة لزمن البناء ...

وكذلك تمام بنائها أمر فات وانتهى، ومثله اختيار اسم لها. فالمعنيان قد فاتا وانقضى زمنهما. غير أن اختيار الاسم متأخر عن تمام البناء، فهو مستقبل بالنسبة لتمام البناء، بالرغم من أن كلا منهما قد انتهى وانقضى. ولكن أحدهما "وهو ما يلي "حتى" متأخر في زمنه عما سبقها ... ؛ ويسبب هذا التأخر كان مستقبلا بالنسبة للسابق، من غير حكاية حال ماضية، ولا تخيل إرجاعها.

ومن الأمثلة أيضا قول مؤرخ آخر: "استطاع المسلمون الأوائل فتح فارس. والشام، ومصر، في شهور قلائل؛ لأن سلطان العقيدة غلب كل سلطان آخر، فوجب الرجل منهم نفسه للقتال حتى ينتهر أو يموت شهيدا، لا يعرف التردد، ولا الفرار، ولا الخيانة. وخاض المعركة حتى يبلغ أمنيته في النصر أو الاستشهاد ... ؛ فالمعنى قبل "حتى" - وهو: الهبة للقتال - قد مضى وانتهى. وكذلك المعنى بعدها؛ وهو: النصر، أو الموت. إلا أن الهبة أسبق في مضي زمنها؛ ولذا يعد الثاني -وهو المتأخر في زمن انقضائه-

- 1 يجب التنبيه إلى أن استقباله إنما هو بالنسبة للمعنى الذي قبل "حتى" فلو كان زمنه مستقبلا أو حاليا بالنسبة لزمن التكلم لوجب تغيير الحكم بما يوافق هذا ويناسبه.
- 2 لأن تخيل الحال الماضية وحكايتها، يجعل زمن المضارع للحال تأويلا كما سبق. فيرفع وجوبا ويترتب على الرفع الآثار المعنوية التي شرحناها، "في رقم 1 من هامش ص344".

(346/4)

ومثل هذا يقال في خوض المعركة، وفي بلوغ الأمنية، فكلاهما ماضي المعنى قد فات وقته حقا، إلا أن خوض المعركة أسبق في الماضي من بلوغ الأمنية، فكان بلوغ الأمنية - بسبب تأخر زمنه - مستقبلا بالنسبة لخوض المعركة.

وجواز الفرع والنصب في هذه الحالة وأشباهها قائم على أساس التأويل؛ فالرفع على تخيل زمن المضارع حالا مؤولة افتراضا، من غير حكاية؛ لأن المضارع الذي للحال المحكية يجب رفعه - كما تقدم - 1 والنصب إما على اعتباره مستقبلا بالنسبة للمعنى الذي قبل "حتى"، لا بالنسبة لزمن التكلم. وإما على اعتبار العزم والنية على تحقيق معنى المضارع قبل وقوع معناه.

وفي صورة رفعه تكون "حتى" ابتدائية، وفي صورة نصبه تكون جارة والمضارع بعدها منصوب بأن المضمرة وجوبا - كما أسلفنا.

ومن الخير عدم استعمال هذه الصورة القليلة التي يصح فيها الأمران 1، وإهمالها قدر الاستطاعة.

فملخص الحالات الثلاث الخاصة بالمضارع الواقع بعد "حتى"، هي:

- أ- وجوب رفعه واعتبار "حتى" ابتدائية - إذا كان زمنه للحال حقيقة أو تأويلا 2، وكان مسببا عما قبله، وفضله. فوجوب الرفع لا يتحقق إلا باجتماع هذه الشروط الثلاثة.
- ب- وجوب نصبه بأن مضمرة وجوبا بعد "حتى" مع اعتبار "حتى" حرف جر، إذا كان زمن المضارع ماضيا حقا، أو مستقبلا استقبالا حقيقيا

1 و 1 التفرقة دقيقة بين هذه الصورة والحال المؤولة، ولهذا اعتبرهما - بحق - فريق من

النحاة شيئاً واحداً، وخالف بعض المحققين: بأن حكاية الحال المؤولة توجب الرفع،  
وتفيد معنى هاماً لا يستفاد من غيرها، وقد شرحناه في الصفحات الماضية "كالذي في  
رقم 1 من هامش ص 344".

أما تأويل المضارع الذي ليس للحال بالحال من غير قصد حكاية فيجيز الأمرين ويفيد  
المعنى نوع تقوية يجعله قريباً من المحكي في أنه بمنزلة الأمر المحقق الآن. وفي كل هذا  
تشعيب وتكلف يجعل الرأي الذي يرفض هذا النوع هو الرأي الأنسب، بالرغم من  
صحة الرأي الآخر.

2 وكلاهما بمعنى: الآن "أي: الحال ووقت الكلام".

(347/4)

---

بغير تأويل فيهما، أو كان زمنه للحال، ولكنه فقط شرط "السببية"، أو شرط  
"الفضلة" 1 ...

ح- جواز رفعه ونصبه إن كان زمنه مستقبلاً بالنسبة لزمن المعنى الذي قبل "حتى" لا  
بالنسبة لزمن الكلام. وكلا الزمنين -قبلها وبعدها- قد مضى وانتهى حقيقة. وتكون  
"حتى" ابتدائية عند رفعه، وجارة عند نصبه؛ مراعاة للاعتبار الخاص بكل نوع ...  
والأحسن عدم محاكاة هذا النوع قدر الاستطاعة.  
بقيت أمور جديرة بالتنويه:

أولها: علامة المضارع بعد "حتى" إذا كان معناه ماضياً حقاً، ولكن زمنه إما للحال  
تأويلاً، وإما للمستقبل بالنسبة للمعنى الذي قبل "حتى" -هي صحة الاستغناء عنه؛  
بوضع فعله الماضي موضعه فيظل المعنى مستقيماً، والتركيب صحيحاً -كما أسلفنا 2.  
ثانيها: أوضحنا 3 أن الرفع -بالشروط التي تقتضيه بعد "حتى"- يفيد الإخبار بوقوع  
معنى الكلام وحصوله قبل "حتى" وبعدها، كما يفيد أن الثاني مسبب عن الأول. أما  
النصب في الحالات التي ينصب فيها المضارع بعدها فيفيد الإخبار بوقوع شيء واحد  
وحصوله هو معنى الكلام الذي قبل "حتى"

---

1 لم يذكر ابن مالك في الكلام على "حتى" التي ينصب بعدها المضارع "بأن" مضمرة  
وجوباً -إلا البيتين التاليين:

وبعد: "حتى" هكذا إضمار "أن" ... حتم؛ كجد حتى تسر ذا حزن-10

"تقدير البيت: وإضمار "أن" حتم بعد "حتى" هكذا، بمعنى: "كذا"، أي: كالإضمار السابق الواجب، في المشار إليه ... " وساق مثلاً لما تضمنه هذا البيت -وهو مثال للتعليلية- ثم قال بعده:

وتلو "حتى" حالا، أو مؤولا ... به ارفعن وانصب المستقبل-11  
يريد: أن المضارع التالي: "حتى" إذا كان معناه حالا أو مؤولا بالحال -يرفع. وإن كان مستقبل المعنى ينصب. ولم ينص على بقية الحالات المختلفة.

2 في هامش ص 333.

3 في رقم 1 من هامش ص 344.

(348/4)

---

وأن معنى الكلام الذي بعدها مترقب الحصول في المستقبل، ينتظر تحقيقه من غير أن يفيد هذا الكلام القطع بأنه سيقع ويتحقق؛ وأو كان وقوعه معلوماً، من قرينة أخرى ... ثالثها: أن وجوب رفع المضارع الحالي الزمن حقيقة أو تأويلاً هو -كما أشرنا- 1 لمنع التعارض بين دلالة على الحالية وما تد عليه "أن" الناصبة له؛ إذ لو نصبته لجعلت زمنه للمستقبل المحض، كشأن كل النواصب، مع أن المراد أن يكون زمنه للحال الحقيقية أو المؤولة، ومن ثم يقع التعارض بين الحال والاستقبال؛ أي: بين الحالية المطلوبة هنا، والاستقبال الخالص الذي يحتمه وجود "أن" الناصبة للمضارع، وهذا التعارض لا يوجد مع الرفع.

---

1 في رقم 3 من هامش ص 339.

(349/4)

---

.....  
زيادة وتفصيل:

أ- من الأحكام السابقة يسهل ضبط المضارع في الأمثلة الآتية التي عرضها بعض النحاة لبيان ضبطه. ومنها: ومنها: "سرت حتى تطلع الشمس"، فيجب النصب؛ لعدم

تسبب الطلوع عن السير. وكذلك: "ما سرت حتى أدخل البلد"؛ لعدم وقوع شيء يصلح أن يكون سببا في الدخول؛ إذ أن الدخول لا يتسبب -عادة- عن عدم السير، ومثله: "قلما سرت حتى أدخلها"، إذا كان معنى "قلما" هو النفي ... وكذلك في: "أسرت حتى تدخلها؟" "لأن السبب لم يتحقق؛ بسبب الاستفهام عنه؛ فلو رفع الفعل لزم تحقق وقوع المسبب<sup>1</sup>. مع الشك في وقوع السبب، وهذا لا يصح ... ففي الأمثلة السالفة ونظائرها يجب النصب، ولا يصح الرفع. بخلاف: أيهم سار حتى يدخلها الآن؟ ومتى سرت حتى تدخلها الآن؟ فيجوز الرفع، لأن السير محقق. وإنما الشك في معرفة من فعل الفعل، أو في زمن الفعل.

ب- يرى الكوفيون أن "حتى" حرف ناصب بنفسه، ويجوز وقوع "أن" المصدرية بعده فتكون مؤكدة توكيدا لفظيا حتى. أما البصريون فيوجبون أن يكون الناصب هو: "أن" المضمر وجوبا بعد "حتى" الجارة، ولا يجوزون ظهور "أن" بعدها. ويجيزون ظهور "أن" بعد التابع<sup>2</sup>، مستدلين بقول القائل يمدح بني شيبان:

ومن تكرمهم في الحل<sup>3</sup> أنهمو ... لا يعرف الجار فيهم أنه جار حتى يكون عزيزا من نفوسهمو ... أو أن يبين جميعا وهو مختار وموضع الشاهد ظهور "أن" قبل المضارع: "يبين" وبعد "حتى"

1 طبقا لما تقرر في ص 348 تحت عنوان: ثانيها.

2 لهذا إشارة في هامش ص 334.

3 الجذب والقحط ...

(350/4)

الملحوظة المعطوفة على أخرى قبلها. والتقدير عند البصريين: حتى يكون عزيزا من نفوسهم أو حتى أن يبين ...

ح- يتساءل بعض النحاة عن معنى "حتى" في قول العرب: "ما سلم فلان حتى ودع"، وفي قول الشاعر:

ركب الأهوال في زورته ... ثم ما سلم حتى ودعا

فقبل إنها ابتدائية تفيد الاستثناء هنا "فهى بمعنى: "إلا" التي تليها "أن" والاستثناء مفرغ في الظرف. والتقدير؛ ما سلم في وقت إلا وقت ودع الناس فيه.

وقيل إنها ابتدائية؛ بمعنى: لكن -ساكنة النون كالمألوف الكثير فيها- ومن شأن الابتدائية ألا تقطع الصلة المعنوية بين ما بعدها وما قبلها<sup>1</sup>، برغم أن ما بعدها لا بد أن يكون جملة مستقلة في إعرابها -فيكون المعنى ما سلم في وقت لكن ردع فيه. والمعنيان متقاربان.

د- إذا دخلت "حتى" الابتدائية على جملة لم يصح وقوع هذه الجملة خبرا عن مبتدأ أو عن ناسخ ... أو 2 ...

---

1 أين هذه الصلة المعنوية بين ما قبلها وما بعدها في قول الفرزدق يذم "كليباً" قبيلة الشاعر جرير:

فواعجبا. حتى كليب تسبني ... كأن أباهاً نهشل أو مجاشع  
-نهشل- ومجاشع من آباء الفرزدق.

يقول المعنى ج1 عند الكلام على "حتى" ما نصه: "لا بد من تقدير محذوف قبل "حتى" في هذا البيت، يكون ما بعد "حتى" غاية له. أي: فواعجبا. يسبني الناس حتى كليب تسبني ...". ا. هـ. وقد سبقت إشارة لهذا في ج3 باب: "العطف" عند الكلام على "حتى" م118 ص562.

2 راجع البيان الخاص بهذا عند الكلام على الشرط الثالث، ص343.

(351/4)

---

الأداة الرابعة: فاء السببية الجوابية<sup>1</sup>:

معناها: يتضح من الأمثلة التالية:

- 1- لا يغضب العاقل فيفقد صواب الرأي، ولا يتبلد فيفقد كريم الشعور.
- 2- لست أنكر الفضل فأتهم بالجحود أو بالحق، ولست أبالغ في الشناء، فأتهم بالغفلة أو الرياء.
- 3- لا تصاحب غادرا فينالك غدره، ولا تأتمن خائنا فتصيبك خيانتته.
- 4- أتعرف لنفسك حقها فتصونها عن الهوان؟ وهل تدرك أن الكبر كالضعة؛ كلاهما بلا فتحذره؟.

فإن الناطق بمثل: "لا يغضب العاقل؛ فيفقد صواب الرأي" ... يريد أمرين معا، هما: نفي الغضب عن العاقل، وبيان ما يترتب على نفيه من عدم فقد الرأي الصائب؛ فكأنه يقول: العاقل لا يغضب؛ فيترتب على عدم غضبه أنه لا يفقد صواب الرأي، أي: لا يغضب، فلا يفقد سديد الرأي. فما بعد "الفاء" مسبب عما قبلها، وكلاهما منفي، هنا2.

والناطق بمثل: "لا يتبلد فيفقد كريم الشعور. يريد أمرين معا؛ هما:

---

1 تجري عليها الأحكام العامة المشتركة التي سبقت في رقم 2 من هامش ص317.  
2 لكي يكون المعنى -في هذا المثال وأشباهه- غاية في الوضوح نلاحظ عند استخلاصه الأمور الآتية التي تشترك في تكوينه، والتي سيجيء تفصيل الكلام عليها بعد قليل، وأهمها:

أ- أن فاء السببية هي للعطف أيضا؛ فتفيد الترتيب والتعقيب مع السببية.  
ب- أن المعطوف بما هو المصدر المؤول من "أن" المضمرة وجوبا وما دخلت عليه.  
ج- أن المعطوف عليه لا بد أن يكون مصدرا مؤولا كذلك. ولا بد أن يكون موجودا، ولو من طريق التصيد.  
د- أنها إذا وقعت بعد نفي فقد يكون المنفي هو ما قبل الفاء وما بعدها معا؛ كما في المثال الأول ... ، وقد يكون أحدهما وحده؛ "طبقا للبيان الهام الأساسي الذي يأتي في ص359" والاهتداء إلى المنفي أمر ضروري لسلامة المعنى. وتطبيقا لهذه الأمور نقول في المثال الأول لاستخلاص معناه: لا يكون من العاقل غضب ففقد صواب الرأي -أي: لا يكون من العاقل غضب يعقبه ويتسبب عنه فقد صواب الرأي. ولما كان السبب "العلة" وهو: غضب العاقل منفيًا وجب أن يكون المسبب عنه منفيًا كذلك، وهو فقد صواب الرأي: وبهذا يكون النفي منصبا على ما قبل الفاء وما بعدها معا، وينتهي الأمر إلى المعنى المراد هو: لا يغضب العاقل؛ فلا يفقد صواب الرأي. وهكذا الباقي.

(352/4)

---

عدم التبلد، وما يترتب عليه من عدم فقد الشعور الكريم؛ فكأنه يقول: لا يتبلد، وعدم تبلده يؤدي إلى عدم فقد الشعور الكريم، أي: لا يتبلد فلا يفقد كريم الشعور ... فما بعد الفاء مسبب عما قبلها. وكلاهما منفي هنا أيضا.

والناطق بمثل: لست أنكر الفضل فأتهم بالجحود ... يريد الأمرين، عدم إنكار الفضل، وما يؤدي إليه من عدم الاتهام بالجحود. ومثل هذا يقال في الشطر الثاني من المثال. والناطق بمثل: لا تصاحب غادرا فينالكَ غدره ... يريد أمرين معا؛ النهي عن مصاحبة الغادر، وبيان ما يترتب على مصاحبته من الإصابة بغدره. ومثل هذا يقال في بقية المثال.

والناطق بمثل: أتعرف لنفسك حقها؛ فتصونها عن الهوان؛ يريد أمرين؛ سؤال المخاطب عن معرفته حق نفسه، وبيان ما تؤدي إليه هذه المعرفة. كما يسأله عن إدراكه حقيقة الكبر والضعفة، وبيان ما يترتب على هذا الإدراك ...

فنلاحظ في كل الأمثلة السالفة -وأشباهها- أن "الفاء" تتوسط أمرين السابق منهما، هو "العلة" أو "السبب" في المتأخر الذي يليها، ولهذا سميت: "فاء السببية"، أي: "الفاء" التي معناها الدلالة على أن ما بعدها مسبب عما قبلها، ولا بد -هنا- أن يليها مضارع منصوب.

كما نلاحظ شيئا آخر؛ هو: دلالتها على "الجواب" 1. والمراد من دلالتها على الجواب: أن ما بعدها مترتب على ما قبلها ترتب الجواب على السؤال؛ سواء أكان ما قبلها مشتملا على استفهام: كالمثال الرابع، أم غير مشتمل عليه، كبقية الأمثلة. ولهذا توصف بأنها: "الجوابية" 1 أي: التي تدل على أن ما بعدها

---

1 و 1 سبق الإيضاح الوافي لمعنى: "الجواب"، وتحديد الغرض منه عند الكلام على "إذن" الناصبة، ص 308؛ فأمر الجواب هنا وهناك واحد. أما المعنى والعمل فمختلفان من نواح متعددة. ويزيد النحاة هنا: أن "فاء السببية" لا بد أن يسبقها نفي محض أو طلب "أو ملحق بهما، كما هو مبين في عملها في الصفحة التالية" وكلاهما يشبه الشرط في أن مضمونه غير محقق الوقوع ولا مقطوع بحصوله، وما بعد الفاء مسبب عما قبلها؛ كتسبب جواب الشرط على فعل الشرط. هذا، والعدول عن العطف الخض بالفاء إلى العطف بها أيضا ولكن مع نصب المضارع بأن المضمره وجوبا، هو الرمز القاطع الذي يدل على التسبب. انظر رقم 1 من الهامش الآتي."



بمنزلة الجواب لما قبلها؛ فمعناها هو: "الدلالة على السببية والجوابية" معا.  
ولما كان معناها الدلالة على "السببية والجوابية" معا سميت: "فاء السببية الجوابية". لكن  
شاع الاكتفاء بتسميتها: "فاء السببية"؛ اختصاراً، مع إرادة أنها تدل على: "الجواب"  
أيضاً، فهي عند الاختصار اللفظي أو عدمه يراد منها الدلالة على الأمرين مجتمعين.  
وبهذا جرى العرف بين النحاة وغيرهم فإذا ذكرت "فاء السببية" مطلقة من التقييد كان  
المراد منها: "فاء السببية الجوابية" التي ينصب بعدها المضارع "بأن" مضمرة وجوبا  
بالشرط الذي سنعرفه ... وقد صار هذا الاسم المختصر خاصاً بما مقصوداً عليها 1 ...  
ومع دلالتها على "السببية الجوابية" تدل معهما كذلك على "الترتيب والتعقيب"؛ لأنها  
"فاء عطف" أيضاً؛ فالترتيب يوجب أن يتأخر ما بعدها عما قبلها في زمن تحققه؛ إذ  
المسبب متأخر في الوجود عن السبب حتماً. والتعقيب يوجب أن يكون زمن التأخر  
قصيراً، لا مهلة فيه؛ كما هو الشأن في الفاء العاطفة.  
من كل ما تقدم يتبين أنها تفيد "السببية الجوابية"، مع الدلالة على "الترتيب والتعقيب".  
عملها:

فاء السببية حرف عطف يفيد الترتيب والتعقيب، مع دلالة على "السببية. الجوابية" -  
طبقاً لما شرحنا- ويختص بالدخول على المضارع المنصوب "بأن" المضمرة وجوبا. وهو  
يعطف المصدر المؤول من "أن" وما دخلت عليه من الجملة المضارعية، على مصدر  
قبله 2، وعملها مقصور على هذا العطف. ولا يجوز

---

1 قد تدل الفاء التي للعطف الخض "وهي: التي لا ينصب بعدها المضارع "بأن"  
المضمرة وجوبا" على السببية، وتفيد ترتب أمر على أمر، ولكنها -بالرغم من هذا- لا  
تسمى اصطلاحاً "فاء السببية"؛ نحو: يتغذى النبات فينمو - يشرب المريض الدواء  
فيرؤ - عطش الزرع فجف - اشتدت للريح فأسقطت الثمار الناضجة ... وعلى  
هذا، كل "فاء" ينصب بعدها المضارع بأن مضمرة وجوبا لا بد أن تكون "للسببية" ولا  
عكس -وقد أشرنا لما تقدم في "باب العطف" عند الكلام على فائه، ج 3 م 118  
ص 464.

2 فالعطف بما عطف مفرد على مفرد. والبيان في ص 378 وما بعدها.

الفصل بين فاء السببية والمضارع بغير "لا" النافية، إن اقتضى المعنى وجودها.  
ولا تكون هذه "الفاء" للسببية الجوابية إلا بشرط أن يسبقها - في الأغلب - 1 أحد شيئين؛ "إما النفي المحض، أو ما ألحق به"، "وإما الطلب المحض، أو ما ألحق به" 1. فإن لم يسبقها شيء مما تقدم لم يصح - في الأغلب - 2 اعتبارها سببية جوابية. وفيما يلي التفصيل الخاص بهذا الشرط:  
النفي المحض، وما ألحق به:

أ- المراد من النفي: سلب الحكم عن شيء بأداة معينة 3. وهذه الأداة النافية قد تكون حرفاً؛ "مثل: لا، ما، لم، لن ... " وقد تكون فعلاً، "مثل: ليس، زال ... " وقد تكون اسماً؛ "مثل: غير ... " نحو: لا يهمل الصانع فيقبل على صناعته الناس - ليس الأحق مأمونا فتصاحبه - الأديب الظريف غير حاضر فيؤنسنا.  
ويلحق بالنفي: التشبيه المراد به النفي بقرينة دالة عليه، كقول الجندي لزميله المتكبر: "كأنك القائد فنطيعك" ... وكذا التقليل المراد به النفي - أحياناً - بقرينة؛ ومن ألفاظه: "قلما" و"قد"؛ نحو: "قلما يشبع الظلم والخلاف في أمه فتنهض. بهذا خبرنا التاريخ، وقطع به" - "أيها المتحدث

---

1 و 1 قد يلحق به "تقديراً" بعض صور أخرى يجيء الكلام عنها في ص 372.  
2 هذا الشرط واجب في أغلب الحالات؛ لأن هناك ست حالات أخرى يجوز في كل منها اعتبار الفاء سببية مع فقد الشرط. وستجيء في ص 372. ولا بد - مع تحقق هذا الشرط - من تحقق الأحكام العامة أيضاً؛ وهي التي سبقت في رقم 2 من هامش ص 317.

3 المراد من النفي معروف شائع. ولكن الشراح - كعادتهم - يتناولونه بالتعريف والتحديد: فيقولون عنه: إنه سلب الحكم عن الشيء، أو: رفع النسبة الثابتة بين شيئين، أو إزالة الإسناد الموجب بينهما ... أو.. وكل هذه التعريفات - وغيرها - يرمي إلى غرض واحد؛ هو سلب الحكم الموجب ويوضحونها بما يأتي: من قال: "محمود عادل" فقد أثبت له العدل، أو: نسب له العدل، أو أسند إليه العدل، أو حكم عليه بالعدل ... وكلها عبارات متحدة المدلول. فإذا قال: ما محمود عادل. فقد سلب عنه ما ثبت له، أو أزال ما نسب إليه، أي: أزال النسبة السابقة، أو ما أسند إليه، أو رفع الحكم السابق ...

هذا، وفي الأمثلة التالية توضيح ما سبقت الإشارة الهامة إليه؛ "في. د" من هامش

ص352" وهو أن النفي قد يكون منصبا على ما قبل الفاء وما بعدها معا، وقد يكون منصبا على أحدهما فقط.

(355/4)

عن الشجاعة في الحروب، وما حملت سيفاً، ولا اقتحمت معركة؛ قد كنت في معركة فتصفها" ... فالمعنى في الأمثلة السالفة منفي؛ أي: ما أنت بالقائد فتطيعك - لا يشيع الظلم والخلاف في أمة فتنهض - ما كنت في معركة فتصفها1..

ب- والمراد بالخض؛ الخالص من معنى الإثبات؛ فلا يوجد في الكلام ما ينقض معناه، مثل: "إلا الاستثنائية" التي تنقض النفي1، ومثل نفي آخر بعده يزيل أثره، ويجعل الكلام مثبتاً؛ لأن نفي النفي إثبات، كما هو معروف. ومن أمثلة النفي الخض: لا يسقط المطر في الصحراء فينبت الكلاً ... ، وكذا الأمثلة التي تقدمت في أول البحث.

فإن نقض النفي بإلا الاستثنائية، وكانت قبل فاء السببية، لم يصح نصب المضارع ووجب رفعه، على اعتبار هذه الفاء للاستئناف، أو للعطف المجرد2، وليست للسببية؛ نحو: لا يشاهد الخبير أعمالاً إلا المشروعات العظيمة؛ فيعلن رأيه فيها - لم أشرت مطبوعات إلا الكتب النافعة؛ فأستوعبها - ما اكتسبت مالا إلا المال الحلال فأنفقه.

أما إن نقض النفي "بإلا" الاستثنائية، وكانت بعد الفاء والمضارع ... فيجوز في المضارع الرفع والنصب3؛ نحو: لا يشاهد الخبير أعمالاً فيعلن رأيه فيها إلا المشروعات العظيمة - لم أشرت مطبوعات فأستوعبها إلا الكتب النافعة - ما اكتسبت مالا فأنفقه إلا المال الحلال. وقول الشاعر:

وما قام منا قائم في ندينا ... فينطق إلا بالتي هي أعرف4  
فيجوز في كل هذه الأفعال المضارعة - ونظائرها - الرفع والنصب5 ...

---

1 و1 وهي تنقض النهي أيضاً - كما سيجيء عند الكلام عليه في ص367.

2 وكلاهما يعينه المقام، وما يقتضيه المعنى.

3 هذا عند سيبويه ومن وافقه. أما ابن مالك وموافقوه، فيوجبون الرفع. وفي رأي سيبويه تيسير يدعو لتفضيله.

4 أحسن وأفضل.

5 وينبغي على نقض النفي "بإلا" قبل "الفاء"، أو بعدها ما يأتي: إذا قلت: ما زارني أحد

إلا الوالد فأكرمه ... فإن كان الضمير "الهاء" عائداً على: "أحد" جاز رفع المضارع أو نصبه؛ لوقوع النقص بعد "الفاء" وما دخلت عليه، والأصل: ما زارني أحد فأكرمه إلا الوالد. وإن كان الضمير عائداً على "الوالد" وجب الرفع: لوقوع النقص قبل "الفاء" وما دخلت عليه.

(356/4)

مثال نقص النفي بنفي آخر يتلوه فيزيل أثره: ما تزال تحسن المعاملة فتكتسب حب الناس؛ فقد وقع بعد "ما" النافية نفي آخر هو "تزال" فانقلب المعنى مثبتاً بسببه، وفي هذه الصورة يجب رفع المضارع، ولا يصح نصبه. وهل من النفي الخض النفي الواقع بعد: "الاستفهام التقريري" 1؛ كقول الوالد يعاتب ابنه العاق: ألم أتعهد شؤونك صغيراً؛ فتتذكر فضلي؟ ألم أجاهد في سبيل إسعادك فتحمده جهادي؟

الصحيح جواز الأمرين، النصب على اعتبار النفي محضاً، والرفع على اعتباره منقوضاً وغير قائم؛ بسبب همزة التقرير، وبهما جاء القرآن. قال تعالى عن الكافرين: {أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ ... بِهَا} بنصب المضارع: "تكون". وقال في آية أخرى: {أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً} ، برفع المضارع: "تصبح" 2..

وإذا كانت فاء السببية حرف عطف دائماً، - كما تقدم- 3 والمعطوف بها هو المصدر المؤول بعدها -فأين المعطوف عليه؟ يقول النحاة: لا بد أن يكون المعطوف عليه مصدراً أيضاً، ليتشابه المعطوف

1 الاستفهام الحقيقي هو: طلب معرفة شيء مجهول -حقاً- للمتكلم. فهو يريد أن يعرفه. أما الاستفهام التقريري فيراد به -غالبا- ثبوت مدلول الشيء المسئول عنه، المعلوم للمتكلم؛ وتقديره في نفس المخاطب، والسامع، أي: طلب الاعتراف بوقوعه والموافقة على حصول مدلوله. فإن كان الاستفهام عن شيء منفي صار المعنى -غالبا- مثبتاً بسبب الاستفهام المراد منه التقرير؛ نحو: ألم تحضر فأحسن إليك. فالمعنى: أنك حضرت فعلاً، فأحسن إليك. ومنه {أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ} -انظر ما يتصل بهذا في رقم 3 من هامش ص 413- وبسبب أنه يتضمن ثبوت المعنى، غالباً، وتقدير حصوله

بغير نفي، قال بعض النحاة: إن المضارع لا ينصب معه بعد الفاء، وأن ما ورد منه منصوبا، كآلية الأولى {أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونُوا} فلمراعاة صورة النفي، ومظهره اللفظي، لا معناه، أو لمراعاة الاستفهام في الكلام، فما بعد الفاء -في هذه الصورة التي يراعى فيها الاستفهام- يكون جوابا للاستفهام؛ لا للنفي.

ولا يعيننا هذا الخلاف وما تفرع عنه من فروع كثيرة. إنما الذي يعيننا هو جواز الرفع والنصب مع ملاحظة أن المعنى على أحدهما يخالف المعنى على الآخر حتما. ولهذا تكملة هامة في رقم 3 من هامش ص 362 "وتحيي إشارة موجزة -في رقم 1 من ص 372- لبعض ما سبق".

2 انظر رقم 1 من ص 372 وقيل: إن كان ما بعد الفاء مسببا عما قبلها نصب المضارع؛ كآلية الأولى. وإلا رفع كالثانية؛ لأن رؤية نزول المال ليست سبب الخضرة. 3 في ص 354 و 357.

(357/4)

والمعطوف عليه في المعنى المجرد 1. وفي هذه الحالة يتحتم أن يكون العطف عطف مفردات لا عطف جمل. فإن وجد مصدر في الكلام قبلها فهو المعطوف عليه، وإن لم يوجد وجب تصيده من ذلك الكلام السابق، وليس لهذا التصيد ضابط أو قاعدة، وإنما المراد الوصول بطريقة -أي طريقة- إلى مصدر لا يفسد به المعنى مع العطف. فمثال المصدر الصريح المذكور قبل الفاء، الصالح لأن يكون معطوفا عليه: "ما هذا إسرافا؛ فتخاف الفقر" - "ما الشجاعة تهورا فتهمل الحذر". والتقدير: ما هذا إسرافا فخوفك الفقر، وما الشجاعة تهورا فإهمالك الحذر، أي: ما هذا إسرافا يترتب عليه خوفك الفقر. وما هذه شجاعة يترتب عليها إهمالك الحذر ...

ومثال المصدر المتصيد: لا يتواني الجد فتفوته الفرصة، لا تزهد في المعروف فتخسر أنفس الذخائر ... ، التقدير: لا يكون من الجد توان ففوات الفرصة إياه، لا يكن منك زهد في المعروف فخسارتك أنفس الذخائر. أي: لا يكون من الجد توان يترتب عليه فوات الفرصة إياه، لا يكن منك زهد في المعروف يترتب عليه خسارتك أنفس الذخائر. فإن لم يوجد قبلها مصدر صريح، ولا ما يصلح أن يتصيد منه المصدر، كالجملة الاسمية التي يكون فيها الخبر جامدا، نحو: ما أنت عمر فنهابك، فنصب المضارع ممنوع عند بعض النحاة؛ لفقد المعطوف عليه. وتكون الفاء للاستئناف، والجملة بعدها مستقلة في

إعرابها عما قبلها، أو الفاء مجرد العطف الخالي من "السببية" والجملة بعدها معطوفة على الجملة قبلها، ويكون الكلام عطف جملة على جملة، ويميز آخرون في تلك الجملة وأشباهها تصيد مصدر من مضمون الجملة الجامدة، ومن لازم معناها، كأن يقال في المثال السالف: ما يثبت كونك عمر هيبتنا إياك ... أي: ما يثبت كونك عمر ثبوتا يترتب عليه أن نهابك ... والأخذ بهذا الرأي أنسب، لتكون القاعدة مطردة. والنحاة يسمون العطف على المصدر المتصيد: العطف على المعنى والتوهم<sup>2</sup>.

---

1 مما يوضح هذا ما سبق في ص 328 و 329.

2 سبق الكلام على عطف: "التوهم" لمناسبة أخرى في ج 1 م 49 عند الكلام على زيادة ب"باء الجر". ص 552 وكذلك في ج 3 م 122 ص 484 باب "العطف" وأوضحنا في الموضوعين رأينا فيه، وحكمنا عليه.

(358/4)

---

.....

---

زيادة وتفصيل:

أ- يعرض النحاة هنا لمسألة هامة دقيقة، ويعطونها من العناية والتوفيه ما يناسبها؛ وهي مسألة النفي<sup>1</sup> الذي قبل الفاء المسبوقة بجملة؛ أينصب على ما قبل الفاء وما بعدها معا، أم ينصب على أحدهما فقط؛ وما نوع الفاء وضبط المضارع في الصور المختلفة؟ ويجيبون: إن الأمر يتوقف على المعنى، وما يقتضيه السياق؛ فقد يستدعيان تسليط النفي على ما قبلها وما بعدها معا، وقد يستدعيان تسلطه على أحدهما دون الآخر ... ، ثم هما قد يقتضيان اعتبار الفاء للاستئناف الخالص، أو للعطف المحض وحده. أو للعطف مع إفادة "السببية الجوابية"<sup>2</sup> ... والقرينة وحدها هي التي توجه إلى المراد؛ فلا بد منها، وإلا وجب العدول عن هذا الأسلوب إلى غيره مما لا يثير مشكلات في الضبط أو المعنى. وفيما يلي البيان:

.... إذا قلت: "ما تحضر فتحدثنا" ... جاز رفع الفعل: "تحدث" على أحد اعتبارات ثلاثة؛ وجاز نصبه على أحد اعتبارين. ولكل واحد من الخمسة أثره الإعرابي والمعنوي الذي يخالف الآخر، واختيار واحد منها دون غيره متوقف على مناسبته المعنى والسياق،

ولا يصح اختيار واحد ون التقيد بهذه المناسبة، وإلا كانت اللغة عبثا وفوضى. فأوجه  
الرفع الثلاثة هي:

1- الرفع؛ على اعتبار الجملة الأولى منفية المعنى، و"الفاء" للاستئناف الخالص، فما  
بعدها جملة مستقلة في إعرابها عن الأولى، فلا تتأثر بنفي الأولى. فكأنك تقول: أنت ما  
تحضر في المستقبل، ولهذا أنت تحدثنا الآن. إنما قلنا في "المستقبل" مع أن المضارع  
يصلح للحال والاستقبال إن لم يوجد مانع لوجود ما يمنع الاستقبال هنا؛ وهو  
التخاطب مع شخص معين؛ فلا يصح أن تنفي عنه الحضور في الزمن الحالي مع أنك  
تخاطبه فيه خلال حضوره. وقلنا: "الآن"؛ لأن الزيادة في المستقبل منفية؛ فلا يقع في  
المستقبل حديث؛ إذ هو منفي تبعاً لها؛ فلم يبق إلا أن يكون وقت الحديث هو الآن،  
أي: وقت الكلام.

ومثله قولك للمسافر: لن أراك عدة أشهر؛ فأودعك داعياً لك، حزينا

---

1 ومثله النهي -وسيجئ أيضا.

2 انظر "ج" من ص 363.

(359/4)

---

.....

---

لغيابك. تريد: لن أراك في المستقبل 1 ... فأنا أودعك الآن. فالنفي في المثالين السالفين  
مقصود على الجملة الأولى وحدها، والفاء فيهما للاستئناف المجرد.

2- الرفع على اعتبار "الفاء" متجردة للعطف المحض، تعطف المضارع بعدها على  
المضارع المنفي قبلها، وفي هذه الصورة يتحتم أن يكون المعطوف كالمعطوف عليه في  
الإعراب "رفعا، ونصبا، وجزما" وأن يكون مثله في النفي الذي يقع عليه، ففي المثال  
السابق يكون التقدير: ما تحضر فما تحدثنا، أي: ما يحصل منك حضور في المستقبل،  
فما يحصل منك تحديث فيه، فالعلان مرفوعان، ومنفيان، وزمنهما مستقبل محض؛  
للسبب الذي في الوجه السالف. ولو قلنا: لن تحضر فتحدثنا ... لكان المضارعان  
منصوبين ومنفيين، ومستقبلين كذلك 1. ولو قلنا: ألم تحضر فتحدثنا ... لكانا مجزومين  
ومنفيين أيضا 2؛ فالثاني تابع للأول في إعرابه، وفي نفيه؛ كما نرى 3. والعطف هنا عطف

الفعل مضارع وحده -دون فاعله- فالعطف عطف مفردات. لا عطف جمل 4 ...

3- الرفع على اعتبار الجملة الأولى كلها منفية و "الفاء" متجردة للعطف المحض -كما سبق- ولكنها تعطف الجملة المضارعية كلها على الجملة المضارعية السابقة -ولا تعطف المضارع وحده على نظيره السابق- وفي هذه الصورة يستقل المضارع بعد الفاء بإعرابه وضبطه، ولا يتبع فيه الأول، وتكون الجملة الثانية معطوفة على الأولى، منفية مثلها أو غير منفية على حسب ما يقتضيه المعنى، وتدل عليه القرائن فيصح أن يكون المعنى في المثال السالف: ما تحضر في المستقبل فما تحدثنا في المستقبل؛ لأن الحضور لن يحصل. فلن يحصل الحديث. ويصح أن يكون المراد: ما تحضر في المستقبل؛ فأنت تحدثنا الآن؛ ليكون تحديثك الحالي تعويضا عن فقدته في المستقبل. وفي هذه الصورة يتمحض العطف للربط المجرد بين الجملتين حتما. ولكنه لا يقتضي تسرب النفي من الأولى إلى الثانية اقتضاء واجبا، فقد يتسرب منها إلى الثانية، أو لا يتسرب، على حسب القرائن.

---

1 و 1 لأن الحرف "لن" ينفي معنى المضارع في المستقبل

2 كما سيجيء في "ج" و"د" من ص 363.

3 سبق "في ج" ص 474 م 121" الكلام على عطف الفعل على الفعل، وعطف

الجملة على الجملة، والفرق بينهما، وآثار كل.

4 انظر ما يتصل بهذا في "ج" من ص 363.

(360/4)

---

أما الوجهان الخاصان بالنصب فهما:

1- النصب على اعتبار "الفاء" سببية جوابية؛ فالمضارع بعدها منصوب بأن المضمرة

وجوبا، وما بعدها مسبب عما قبلها وجواب للنفي -كما شرحناه 1 آنفا- وهي في

الوقت نفسه عاطفة؛ فالمصدر المؤول بعدها منفي؛ لأنه معطوف على مصدر قبلها

منفي أيضا فالعطف عطف مفردات. والنفي مسلط على ما قبلها وما بعدها، فمعنى

المثال السابق لا يكون منك حضور في المستقبل؛ فلا يكون منك تحديث 2 فيه؛ أي: لا

يكون منكم في المستقبل حضور يترتب عليه ويقع فيه تحديث ... فالثاني منفي بنفي



الأول؛ لأن زوال السبب مؤذن بزوال المسبب أي: أن المعنيين منفيان.  
وقد يخطر بالبال السؤال التالي: أليس المعنى في هذه الصورة كالمعنى في الصورتين الثانية والثالثة من المضارع المرفوع: حين يعطف وحده على الفعل السابق، أو تعطف جملته على الجملة السابقة؟  
الجواب: لا: فإن المضارع حين يكون منصوبا بأن المضمره وجوبا بعد الفاء، تكون هذه الفاء "للسببية الجوابية" فتدل -حتمًا- على أن المعنى بعدها مسبب عما قبلها، وجواب للنفي، مع دلالتها فوق ذلك -على العطف وإفادتها الترتيب والتعقيب. أما في جملة عطف الفعل المضارع على المضارع أو عطف جملته على الجملة التي قبل الفاء- فإن الفاء تكون للعطف المجرد الذي تدل معه على مجرد الترتيب والتعقيب، فلا سببية، ولا جوابية، هذا إلى أن عطف الجملة الفعلية بالفاء التي للعطف المجرد على جملة أخرى منفية لا يوجب أن تكون المعطوفة منفية كالمعطوف عليها، فقد تتبعها في النفي أو لا تتبعها على حسب القرائن -كما أسلفنا.

2- النصب على اعتبار أن ما بعد الفاء "قيد" فيما قبلها، وأن النفي منصب على "القيد" حتمًا، أما "المقيد" وحده مجردا -أي: بغير نظر إلى قيده- ففي الرأي الراجح قد يقع عليه النفي أو لا يقع؛ تبعًا للسياق والقرينة، فليس من

---

1 في ص 352 و 353.

2 لا يصح أن يكون المضارع للحال هنا، لما تقدم أن النواصب كلها تخلص المضارع المستقبل المحض.

(361/4)

---

اللازم أن يشمل النفي الذي يقع على "القيد" لا محالة 1، فإذا قلت: ما جاء محمد راكبًا. فالركوب "قيد" في الجيء. وهذا القيد "الركوب" منفي قطعًا. أما حكم المقيد وحده 2، وهو "الجيء" المطلق فقد يكون منفيًا "أي: لم يقع"، وقد يكون غير منفي. فعدم الركوب مقطوع به؛ سواء أوقع الجيء أم لم يقع. والحكم بوقوع الجيء أو عدم وقوعه محتاج إلى قرينة أخرى تعينه ...

وعلى هذا الأساس يصح أن يتجه الفهم في المثال الأسبق، "وهو: ما تحضر فتحدثنا". إلى أن التحديث "قيد" للحضور. والقيد منفي -لا محالة- في حالي الحضور وعدمه<sup>3</sup>. أما الحضور نفسه بغير تحديث فقد يكون منفيًا أو غير منفي. فهو مسكوت عنه، يحتاج إلى ما يعين أحد الأمرين؛ شأنه شأن التقييد بالحال؛ فكأنك تقول: ما تحضر متحدثًا. فالتحديث هو القيد المنفي دائمًا. والحضور هو المقيد المسكوت عنه، إذا نظرنا إليه وحده بغير قيده، أو: كأنك تقول: ما يكون منك حضور يعقبه ويترتب عليه تحديث. فالتحديث هو المقطوع بنفيه. أما الحضور المطلق وعدمه فأمرهما للقرينة؛ تعين أحدهما دون الآخر. وعلى هذا فالفاء للسببية والمصدر المؤول بعدها معطوف على مصدر قبلها والنفي منصب على القيد وحده، كما شرحنا. ومن هذا قول الشاعر:

ومن لا يقدم رجله مطمئنة ... فيثبتها في مستوى الأرض يزلق  
فكأنه قال: من لا يقدم رجله مثبتًا يزلق.

ب- ويقول النحاة: إن المعنى قبل "فاء السببية" قد يكون مثبتًا؛ بأن يتخطاه النفي إلى أن بعدها. بالرغم من وجود النفي قبلها -كما يفهم من بعض الحالات السابقة-<sup>4</sup> فإن تسلط النفي على ما قبلها فالفاء تفيد معنى التسبب الذي

- 
- 1 قد يعبرون عما سبق بقول أدق؛ هو: أن المقيد لا ينصب عليه النفي إلا في حالة واحدة هي التي يتقيد فيها، ويتحقق فيها وجود القيد دون غيرها من بقية الحالات التي لا تدخل في دائرة القيد؛ فقد يشملها النفي أو لا يشملها؛ على حسب القرائن. ويزيد الأمر وضوحًا إذا رجعنا إلى "ب" ص 321.
  - 2 وهو غير المقيد بالركوب.
  - 3 وهو في حالة العدم أحق وأولى؛ إذ لا يمكن أن يحدثنا مع عدم مجيئه، وانتفاء حضوره.
  - 4 الحالة الثانية من حالات النصب.

(362/4)

---

ينصب بعده المضارع بأن مضمرة وجوبا. وإن لم يتسلط على ما قبلها وبقي معناه مثبتًا، ومدلوله حاصلًا موجبًا، فالفاء لا تفيد التسبب<sup>1</sup> وإنما ينصب المضارع بعدها

تشبيهها لها بفاء السببية.

ح- عرفنا أن الرفع جائز في ثلاث حالات، وأن النصب جائز في حالتين، وهذا الجواز في الحالات الخمس مشروط بألا يكون المضارع قبل فاء السببية مجزوماً؛ مثل: ألم تحضر فأكرمك؟ فإن وجد جازم واقتضى المعنى عطف المضارع الذي بعد الفاء على المضارع الذي قبلها وجب أن يكون المعطوف مجزوماً ومنفياً كالمعطوف عليه؛ لأن هذا هو ما يقتضيه عطف المضارع على المضارع عطف مفردات<sup>2</sup>، ولا يصح إلا الجزم مع نفي المعنى عن المعطوف، ما دام السياق يقتضي هذا العطف الذي يؤدي إلى النفي وإلى الجزم معاً<sup>3</sup>.

وربما لا يوجد قبل الفاء فعل، مثل: غير موجود أخوك فأكرمه.. وفي هذه الصورة يمتنع عطف الفعل على الفعل لعدم وجود فعل معطوف عليه ...

د- تطبيقاً على ما سبق من تسلط النفي على ما قبل الفاء وما بعدها معاً؛ أو على أحدهما وحده يتعين تسليطه عليهما معاً في قوله تعالى: {وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا} . ولا يصح تسليطه على القيد وحده دون المقيد "وهو الجملة الأولى" لاستحالة أن يقضي الله عليهم بالموت فلا يموتوا؛ فلا بد أن تكون الأولى منفية كذلك، والفاء للسببية. ويصح: "لا يقضى عليهم فيموتون" فتكون الفاء للعطف المجرد، والمضارع بعدها مرفوع "إذ ليست للسببية" فالفعل الثاني معطوف على الأول، تابع له في إعرابه وفي نفيه - كما قدمنا أول البحث - فالتقدير: لا يقضي عليهم؛ فلا يموتون والمعنى في الحالتين واحد. مع ملاحظة ما أشرنا إليه من الفرق بين فاء السببية والفاء المنجدة للعطف الخض. ولا مانع أن يكون العطف في هذا المثال عطف جمل. ومثل الآية قولهم: "ما يليق بالله الظلم فيظلمنا" فيصح اعتبار "الفاء" للسببية

---

1 سماها بعض النحاة - كالحضري - فاء المعية.

2 طبقاً للحكم الخاص بعطف المضارع وحده على نظيره، "وقد سبق في ج 3، باب العطف، م 121 ص 474".

3 كما سبق، في رقم 2 من ص 360.

.....

---

ينصب النفي علما قبلها، وما بعدها معا؛ والمضارع منصوب. أو: للعطف الخالص<sup>1</sup> بدون سببية؛ فيرفع المضارع، والنفي عام أيضا ينصب على ما قبلها وما بعدها معا. بخلاف نحو: "ما يحكم الله بحكم فيجوز" حيث يتعين أن يكون النفي منصبا على الثاني وحده، باعتباره قيذا للأول، أي: ما يكون منه حكم يترتب عليه جور<sup>2</sup>. ولا يصح نفي الأول لما يترتب عليه من أن يكون معناه: ما يحكم الله بحكم.. وهذا فاسد؛ لأن الله يحكم في كل وقت ...

ومن الأمثلة لنفي الفعلين معا: لا يحب الريفي الأسفار؛ فيشاهد عجائب البلاد الأجنبية، ما ينظم فلان الشعر البليغ، فينتفع به الأديب - لم ينتبه السائق فينجو من الخطر - لا يسرف العربي في الطعام؛ فيشكو البطنة<sup>3</sup>، ولا يهمله؛ فيشكو المخرصة<sup>4</sup>. والضابط الذي يدل في الأمثلة السالفة - وأشباهها - على أن النفي منصب على الفعلين معا هو إعادة حرف النفي بعد فاء السببية، وتكراره بينها وبين المضارع فلا يفسد المعنى المراد.

ومن الأمثلة لنفي الثاني وحده: "أي: لنفي القيد". ما يسرق اللص فيسلم، لا يطول السهر فيستريح الجسم، لا يسيء التاجر المعاملة فينجح ... هذا لا يهمل التعلم فينتفع، ولا يترك العلماء فيستفيد. والضابط الذي يدل في هذه الأمثلة - وأشباهها - على أن النفي منصب على الثاني وحده "أي: على القيد" هو نقل حرف النفي من مكانه في صدر الجملة الأولى، ووضعه بعد الفاء مباشرة وقبل المضارع الذي يليها، فلا يفسد المعنى الأصلي بهذا الفعل.

هـ- يجري مع أداة النهي ما جرى مع أداة النفي ما ناحية عطف الفعل على الفعل، وعطف الجملة على الجملة وتسلسل النهي على ما قبل الفاء وما بعدها معا أو على أحدهما فقط ... و ... مع ملاحظة أن "لا" الناهية تجزم المضارع حتما، أما حروف النفي فلا تجزمه<sup>5</sup> ...

---

1 سواء أكان عطف جملة على جملة، أم عطف فعل على فعل.

2 التقدير: يحكم الله بحكم فما يجوز - كما سيجيء.

3 امتلاء البطن.

4 الجوع.

5 انظر "ب" من ص 356 وص 367.

ب- الطلب بنوعية؛ المحض وغير المحض 1 ...

الطلب المقصود هنا ثمانية أنواع؛ لكل منها معناه وحكمه، ويكفي وجود نوع واحد منها قبل "الفاء"؛ فتكون سببية، ينصب بعدها المضارع بأن مضمرة وجوبا إن لم يوجد مانع آخر. وهذه الثمانية هي:

- 1- الأمر.
- 2- النهي.
- 3- الدعاء.
- 4- الاستفهام.
- 5- العرض.
- 6- التحضيض.
- 7- التمني.
- 8- الترجي....

ولا خلاف في أن السبعة الأولى هي من أنواع الطلب المقصود؛ وإنما الخلاف في الثامن: "الترجي" والصحيح أنه منها. وهذه الأنواع الثمانية قسمان:

قسم يدل على الطلب المحض، بأن يدل بلفظه نصا وصراحة على الطلب مباشرة، من غير أن تحيء دلالته على الطلب تابعه لمعنى آخر يتضمنه، ومن غير أن يكون محمولا في أدائه على غيره. وينحصر هذا في الأنواع الثلاثة الأوائل: "الأمر، النهي، الدعاء" 2.

وقسم يدل على الطلب دلالة غير محضة، بأن يحى معنى الطلب تابعا لمعنى آخر يتضمنه 3. ويدخل في هذا القسم بقية الأنواع الطلبية، فإنها محمولة على الثلاثة المحضة. وفيما يلي معنى كل واحد من الثمانية 4، وحكمه:

---

1 انظر المراد عندهم من الطلب غير المحض، أي: "تقديرا" - في ص 372.

2 ومثل هذا يجري على المضارع بعد واو المعية المسبوقه بطلب - كما سيحيى عند الكلام عليها في ص 375.

3 كما سيحيى البيان في آخر ص 370.

4 عرفنا في ص 354 و 357 أن فاء "السببية" التي ينصب بعدها المضارع هي في جميع أحوالها للعطف أيضا؛ فتعطف المصدر المؤول بعدها على مصدر قبلها، أي: أنها تعطف

مفردا على مفرد، ولا شأن لها بعطف الجمل مطلقا. وعلى هذا لا تعطف جملة خبرية بعدها على جملة طلبية قبلها، ولا غير هذا من عطف الجمل أو سواها مما لا تعطفه.

(365/4)

1- الأمر، ومعناه: طلب فعل شيء. ولا يسمى أمرا إلا إن كان صادرا ممن هو أعلى درجة إلى من هو أقل منه. فإن كان من أدنى لأعلى سمي: "دعاء". وإن كان من مساو إلى نظيره سمي: "التماسا".

وله صيغتان: صيغة فعل الأمر الصريح، وهذه هي الأصيلة، وصيغة: "لام الطلب" الجازمة المختصة بالدخول على المضارع، وهذه ملحقة بتلك، وتسمى: "لام الأمر" إن كان الأمر بما ممن هو أعلى درجة إلى من هو أدنى، و"لام الدعاء" إن كان من أدنى لأعلى، و"لام الالتماس" إن كان من مساو لنظيره. فتسميتها "لام الطلب" أدق من تسميتها: "لام الأمر" لأن الطلب -والمقصود به هنا: طلب فعل شيء- يشمل الصور الثلاث.

فمثال الأمر الصريح: اغفر هفوة الصديق فيحمدك، وانصحه في السر فيقبل نصحك، وجامل الناس فيما لا يضر فتستريح، ويدوم لكم ودهم. ومثل: "خذ، وهات" في قول الشاعر:

من لي يسوق في الحيا ... ة يقال فيها: خذ وهات

فأبيع عمرا في الهمو ... م بساعة في الطيبات

ومثال لام الطلب: لتكن طاعة الله أولى الأمور لديك فتسعد، وليكن حرصك على أداء الواجب عقيدة فتنهض وبنهض وطنك، ولتبتعد عن مواطن الشبهات فيرتفع قدرك.

فإن كان الأمر بصيغة اسم الفعل، فالأحسن التيسير بقبول الرأي الذي يجعل الفاء بعده للسببية؛ نحو: صه فيهدأ النائم، وتراك الشر؛ فتأمن عواقبه، ونزعا إلى ميدان الإصلاح

فتحب. "والمعنى: اسكت، واترك، وانزل ... " وكذلك إن كان الأمر بصيغة المصدر

الواقع بدلا من التلغظ بفعله؛ نحو: سكوتا فنسمع الخطباء، أو بصيغة الخبر 1 ... ولكن الأبلغ والأشهر في الحالتين -عند

1 ومن الجمل الخبرية الدالة على الأمر قوله تعالى: {هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ، تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ

لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ، يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ { يجزم المضارعين "يعفو" و"يدخل" في جواب الجملة الخبرية =

**(366/4)**

كثرة النحاة- ألا تكون الفاء للسببية.

2- النهي، ومعناه: طلب الكف عن شيء. وأداته واحدة؛ هي: "لا الطلبية" وتسمى: "لا الناهية" إن كان النهي صادرا من أعلى لأدنى؛ فإن كان من أدنى لأعلى سميت: "لا الدعائية". وإن كان من مساو إلى نظيره سميت: "لا، التي للالتماس" فتسميتها: "لا الطلبية" أولى؛ لأن طلب الكف بها يشمل حالاًها الثلاث.

وإنما ينصب المضارع بعد فاء السببية في جواب النهي بشرط ألا ينتقض النهي بالإلا الاستثنائية على الوجه الذي سبق إيضاحه في النفي ونقضه 1؛ ومن الأمثلة: لا تقل الخطأ فيشتهر جهلك، ولا تخف العلم فتتهم في مروءتك. ومثل قوله تعالى: { لَا تَقْرَأُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ } 2 وقولهم: لا تكثر مقاطعة الإخوان فيهون عليهم سخطك. ولا تبالغ في وعد أو وعيد فتعجز، ويستخف الناس بك 3 ...

فإن كان النهي بصيغة الاسم فالأنسب الأخذ بالرأي الذي يجعل الفاء بعده

= المقصود بها الأمر، والتقدير: آمنوا بالله.. واجاهدوا ... يغفر لكم.. وليس الحزم راجعا لوقوعهما جوابا للاستفهام: {هَلْ أَذْكَكُمْ} ... لفساد المعنى على هذا؛ لأن السؤال عن مجرد الدلالة والإرشاد بدون عمل آخر لمن اتجه إليهم السؤال، لا يؤدي إلى أن يغفر الله ذنوبهم، وأن يدخلهم الجنة، فغفران ذنوب الناس لا يكون مسببا عن مجرد دلالتهم إلى ما ينجيهم وتوجيه الإرشاد إليهم. وإنما يتسبب عن الإيمان نفسه، وعن الجهاد. وكثير من الأساليب الناصعة يجري على نسق الآية -وسيعاد ذكرها لمناسبة أخرى في ص396- ولا يزال الناس يقول أحدهم للآخر: تهتم بملكك وتجيده، وتحرص عليه، تفلح، ويكثر رزقك. وينصح الوالد ابنه الطالب فيقول: تذاكر وتلتفت إلى دروسك تنجح. التقدير: اهتم بملكك وأجده. واحرص عليه، تفلح، ذاكر والتفت تنجح ... ، وهكذا يجرم المضارع في جواب الفاء فالأيسر اعتبارها للسببية ونصب المضارع بعدها، وإن كان الأبلغ والأكثر رفعه، وعدم اعتبارها للسببية - كما قلنا- انظر الصفحة الآتية:

1 سبقت الإشارة - في رقم 1 من هامش ص 356 وفي "هـ" من ص 364 - إلى أن النهي يجري عليه ما يجري على النفي عند نقضه "بالا". وعلى هذا إن كان نقض النهي قبل الفاء فلا ينصب المضارع بعدها. أما إن كان النقض بعدها فالرفع والنصب جائزان.

2 فيستأصلكم ويبيدكم.

3 ومن الأمثلة قوله تعالى: {وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ} .

(367/4)

---

للسببية؛ نحو سيراً لا قعوداً فتكسل، وعملاً لا بطالة، فتفقد رزقك.

3- الدعاء. ومعناه: طلب فعل شيء، أو الكف عنه، بشرط أن يكون في الحالتين من أدنى لأعلى. وإلا فهو أمر أو نهي إن كان من أعلى لأدنى، والتماس إن كان بين متساويين - كما سبق.

وصيغته: فعل الأمر الأصيل المراد منه الدعاء، وكذا المضارع المسبوق بلام الطلب "لام الأمر"، أو بلا الطلبية "الناهية" مع إرادة الدعاء بهما ... ومن الأمثلة قول الشاعر: رب، وفقني فلا أعدل عن ... سنن الساعين في خير سنن وقول الآخر:

فيا رب عجل ما أوّل منهمو ... فيدفاً مقرر 1 ويشبع مرم 2  
ومثل: رب: لتكن طاعتي لك على قدر فضلك؛ فأفوز فوزاً عظيماً، ولتكن أعمالي مقصورة على ما يرضيك، فأنال أسمى الغايات، ولا تتركني لنفسي فأضل ضلالاً عظيماً ...

فإن كان الدعاء بصيغة أخرى لم ينصب المضارع - إلا في الرأي الذي قصد به التيسير؛ كصيغة الاسم في قولهم: سقيا لك فتسلم، ورعيا لمن معك فتتجنبهم المخاوف ... وكصيغة الخبر المراد منه الدعاء 3؛ نحو: يرزقني الله الغني فأنفق المال في سبل الخير. وبعض الكوفيين يجيز النصب في هذا الصور. ورأيه مقبول، وفيه التوسعة التي أشرنا إليها، وإن كان الأبلغ متابعة الأكثر.

4- الاستفهام "سواء أكان حقيقياً؛ وهو طلب معرفة شيء مجهول حلقاً للمتكلم، أم إنكارياً، أم توبيخياً" 4 ويشترط هنا ألا يكون عن معنى قد

---



1 من أصابه البرد الشديد.

2 شديد الفقر.

3 وقد يكون مرادا منه غير الدعاء كالأية التي في هامش ص366.

4 سبق إيضاح الاستفهام الإنكاري والتوبيخي "في ج2 ص235 م81".

هذا، وشرط عدم المضي يتمسك به أكثر النحاة، ولا يتمسك به آخرون. وسجيء  
البيان في "ب" من الزيادة والتفصيل "ص374" ومن التيسير المقبول عدم التمسك به.

ويتمسك الأولون أيضا بشرط آخر هو: ألا يكون استفهام بجملة اسمية فيها الخبر

جامد. وقد سبق أنه لا داعي للتمسك به - في ص358.

أما بيان الاستفهام الحقيقي والتقريبي ففي رقم 1 من هامش ص357.

(368/4)

وقع قبل الكلام. ومن أمثلته قوله - تعالى بلسان أصحاب النار: { فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ  
فَيَشْفَعُوا لَنَا } ، وقول الشاعر:

هل تعرفون لباناتي؟ فأرجو أن ... تُقضى، فيرتد بعض الروح للجسد

5- العرض1؛ وهو الطلب برفق ولين. ويظهران -غالبا- في صوت المتكلم، وفي

اختيار كلماته رقيقة دالة على الرفق. ومن أدواته: "ألا"؛ كقول الشاعر:

يابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما ... قد حدثوك؛ فما راء كمن سمعا

ومن أدواته -أحيانا- "لو"2؛ نحو: لو أوفق للكمال المستطاع فأبلغ غاية المنى ...

6- التخفيض، وهو الطلب بشدة وعنف. ويظهران -غالبا- في صوت المتكلم، وفي

اختيار كلماته جزة قوية. ومن أدواته: "هلا"؛ نحو. هلا حطمت قيود الاستبداد فتعز،

وهلا قوضت حصون الاستعباد فتسود.

ومن أدواته أيضا: "لولا"؛ نحو: لولا تدفع الظلم فيخاف الظالم ... وقول الشاعر:

لولا تعوجين يا سلمى على دنف ... فتخمدني نار وجد كاد يفنيه3

ومن أدواته -أحيانا- "لو"2؛ نحو: لو تحترم القانون فتأمن العقوبة.

7- التمني، وهو الرغبة في تحقق أمر محبوب؛ سواء أكان تحققه ممكنا،

1 سيجيء تفصيل الكلام على "العرض والتخفيض" في باب: "لولا ولوما ... "

ص512، وما بعدها.

2 و 2 لهذا النوع إشارة في ص 512.

3 ومن الأمثلة -وستجيء في رقم 3 من هامش ص 514- أيضا قوله تعالى: {وَأَنْفَقُوا مِنْ مَا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ} أي: لولا تؤخري: أما المضارع: "أصدق" فمنصوب بأن مضمره وجوبا بعد "فاء السببية" وأما المضارع: "أكن" فمجزوم على اعتبار عدم وجود "فاء السببية" وأنه مجزوم في جواب الطلب، وأن الكلام يتضمن شرطا مقدرا؛ أي: إن تؤخري أكن.. -وسيجي الكلام على سقوط الفاء في ص 387.

(369/4)

أم غير ممكن. ولا يصح أن يكون في أمر محتوم الوقوع<sup>1</sup>. وأشهر أدواته: "ليت" وهي الأصل؛ كقوله تعالى: {يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا} . ونحو: يا ليت من يمنع المعروف يحرم المعروف، فيذوق مرارة الحرمان. وقول الشاعر:  
يا ليت أم خليل واعدت فوفت ... ودام لي ولها عمر فنصطحبا  
ومن أدواته -أحيانا- "لو" كقراءة من قرأ قوله تعالى: {فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ} بنصب المضارع<sup>2</sup> ...  
وكذا "ألا"<sup>3</sup> نحو: ألا صديق مخلصا فينصحننا.

8- الترجي، وهو: انتظار حصول شيء مرغوب فيه، ميسور التحقق، ولا يكون إلا في الأمر الممكن، ومثله التوقع<sup>4</sup>. والكوفيون هم الذي يعتبرون الفاء بعده للسببية، والشواهد -ومنها القرآن- تؤيدهم<sup>5</sup>. نحو: لعلك تحسن اختيار الكلام، فتفوز بإعجاب السامعين، ولعل إعجابهم يبرأ من التزيد والتحفيف؛ فتدرك مبلغ توفيقك، وحقيقة أمرك ...

تلك هي أنواع الطلب بنوعيه؛ المحض وغير المحض. وقد عرفنا<sup>6</sup> أن المحض منها ثلاثة، وأنها سميت محضة لدلالة صيغتها اللفظية -نصا وأصالة- على الطلب الصريح مباشرة؛ لا عن طريق تبعية أو ضمني، غير مباشر: كدلالة التمني

1 فلا يصح أن يقال: ليت غدا يجيء ... وقد سبق الكلام على التمني -في رقم 6 ص 503.

2 سيجيء بيان خاص بالأداة: "لو" التي تفيد التمني -في رقم 6 ص 503.

3 سبق الكلام على "ألا" المفيدة للتمني وإعرابها وحاجتها أو عدم حاجتها للخبر في ج 1 ص 540 م 58.

4 سبق الكلام على الترجي والتوقع والإشفاق، ومعنى كل، في الجزء الأول ص 473 م 51.

5 ومنها قوله تعالى: {لَعَلَّهُ يَزَّكِّي، أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرُ} بنصب "تنفع" ومنه قوله تعالى: {يَا هَامَانَ ابْنِ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ، أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلِهِ مُوسَى} بنصب: "أطلع" ولا داعي للتأول في الآيتين -وأشباههما- بقصد إبعاد الفاء عن السببية.

6 في ص 365.

(370/4)

على الطلب، فإن الطلب معه يجيء من طريق تبعي؛ أي: من طريق غير مباشر، إذ يلزم من تمنى الشيء طلب مجيئه ... ، وكذلك العرض والحض وغيرهما من بقية أنواع غير الحض؛ فإنها تدل على الطلب من ذلك الطريق الضمني، غير المباشر، بخلاف الثلاثة المحضة: "الأمر، والنهي، والدعاء" فإنها صبيغها صريحة فيه؛ كما أسلفنا 1 ...

"ملاحظة": إذا لم توجد "فاء السببية" قبل المضارع الذي يستحق النصب بها، إما لأنها لم توجد أصلا، وإما لسقوها وزوالها بعد وجودها ... ، فإن حكم هذا المضارع يتغير؛ فيجزم على حسب البيان الخاص الذي سيجيء كاملا في بحث مستقل 2.

1 وفي الكلام على "فاء السببية" يكتفي ابن مالك ببيت واحد هو:

وبعد "فا" جواب نفي أو طلب ... محضين "أن" وسترها حتم نصب وتقدير البيت: و"أن"، نصب بعد "فا" جواب نفي أو طلب محضين. وسترها حتم.

"ويلاحظ أنه -كعاداته- استعمل "أن" بمعنى "الحرف" أولا، ثم عاد فاستعملها بمعنى الكلمة، وأعاد الضمير عليها في الأولى مذكرا، وفي الثانية مؤنثا. والأمران صحيحان - انظر آخر هامش ص 289 ورقم 1 من هامش ص 281. والمعنى: "أن" مستترة "حتما بعد فاء السببية التي في صدر كلام يقع جوابا لنفي محض، أو طلب محض. وفي هذا الكلام نقص واضح؛ إذ لم يتعرض لأنواع النفي، وأحكامها، وشبه النفي. واقتصر في الطلب على المحض من غير تفصيل ولا إبانة، ثم عرض أبياتا تتعلق بحرف آخر غير فاء

السببية؛ هو: "واو المعية" ثم رجع للكلام على فاء السببية بعد الرجاء فقال البيت السابع عشر:

والفعل بعد "الفاء" في الرجا نصب ... كنصب ما إلى التمني ينتسب-17  
يريد: أن المضارع بعد فاء السببية الواقعة في جواب الرجاء ينصب بأن مضمرة وجوبا؛  
كنصب المضارع بها إذا كان منتسبا للتمني؛ أي: جوابا للتمني؛ بأن كان بعد الفاء  
المسبوقة بالتمني، فكما ينصب بعد هذا ينصب بعد ذاك. "وستجيء إشارة لهذا البيت  
بمناسبة أخرى في هامش ص 397".  
2 في ص 387.

(371/4)

.....

زيادة وتفصيل:

- أ- تقدم 1 أن "الفاء" لا تكون سببية ينصب بعدها المضارع "بأن" المضمرة وجوبا إلا بشرط أن يسبقها إما النفي المحض أو شبهه، وإما الطلب المحض أو غير المحض أي: التقديري ... لكن هذا الشرط هو الأغلب في أكثر الحالات، فهناك حالات ست يصح اعتبار الفاء في كل منها سببية مع فقد هذا الشرط، فعند اعتبارها سببية ينصب المضارع حتما، بأن مضمرة وجوبا، وعند عدم اعتبارها لا ينصب. والأربعة الأولى تكون في حالتي الاختيار والضرورة الشعرية، والأخيرتان خاصتان بالضرورة الشعرية.
- 1- الفاء الواقعة بعد نفي مسبوق باستفهام تقرير، نحو: ألم تشهد بدائع الأزاهر في مطلع الربيع فتتعم بها؟ فيجوز رفع المضارع: "تتعم" ونصبه على أحد الاعتبارين "وقد سبق 2 الكلام الجلي على هذا في موضعه المناسب".
- 2- الفاء الواقعة بعد نفي قد نقض "إلا الاستثنائية" وكان النقض بعد الفاء والمضارع؛ نحو: ما تزورونا فتحدثنا إلا تسرنا بطرائفك الأدبية 3.
- 3- الفاء الداخلة على المضارع المتوسط بين فعل الشرط وجواب الشرط، أو بعدهما. نحو: من يهن فيقبل يسهل الهوان عليه؛ ومن يسهل الهوان عليه يفقد كرامته؛ فيحرم سعادة الحياة. فالفعلان: "يقبل، ويحرم"، يجوز نصبهما على اعتبار الفاء للسببية، ويجوز عدم النصب على اعتبارها ليست سببية 4 ...

ويقول النحاة: إن السبب في جواز النصب هنا -حيث لا نفي ولا طلب- أن فاء السببية تعطف المصدر بعدها على مصدر قبلها5، وفعل الشرط قبلها غير

---

1 في ص 355 وما بعدها.

2 في رقم 1 من هامش ص 357 وفيها بيان المراد من الاستفهام التقريبي.

3 وقد سبق شرح هذا عند الكلام على النفي، في "ب" من ص 356.

4 سيجيء في الجوازم "ص 478" الأوجه الأخرى الجائزة في المضارع المتوسط بين جملة الشرط وجملة الجواب. ومن هذه الأوجه الجائزة الرفع؛ فهناك الموضع المناسب.

5 من المفيد الرجوع إلى ص 357 حيث البيان الهام الذي يوضح المعطوف والمعطوف عليه هنا؛ مصدرين معا أو أحدهما ... أو .... -ثم "ب" ص 374.

(372/4)

---

.....

---

محتوم الوقوع؛ فأشبه الاستفهام والأمر وغيرهما من أنواع الطلب التي ليست محققة الوقوع. وأن علة جواز نصبه بعد فعلى الشرط والجواب معا هو أن الجزاء غير محقق الوقوع، ولا محتم الحصول، فالواقع بعده كالواقع بعد الاستفهام ونحوه ... هذا كلامهم، وكأنهم يرجعون هاتين الصورتين إلى "الطلب" تقديرا. ولا محل للتقدير؛ فالعلة الصحيحة هي محاكاة كلام العرب في استعمالهم، ليس غير ...

4- الفاء الداخلة على المضارع المسبوق بأداة الحصر: "إنما"؛ نحو: إنما أنت العالم فتفيد؛ فيجوز نصب المضارع: "تفيد" على اعتبار الفاء سببية، وعدم نصبه على اعتبارها غير سببية1.

وإلى هنا انتهت الحالات الأربع التي تقع في النثر والشعر، أي: في حالتي الاختيار والضرورة. ويليهما الحالتان المقصورتان على الضرورة الشعرية؛ وهما:

5- الفاء الداخلية على المضارع المسبوق بأداة الحصر: "إلا"، نحو: ما تتكلم إلا فتحسن الكلام2.

6- الخبر المثبت الخالي من النفي ومن الطلب ومن الحصر "بإلا" كقول الشاعر: سأترك منزلي لبني تميم ... وألحق بالحجاز فأستريح

فالمضارع: "أستريح" منصوب على اعتبار الفاء -للضرورة- سببية، كما

- 1 يذكر النحاة لهذه الحالة مثالا هو قوله تعالى: "إذا قضى أمرا فإنما يقول له كن فيكون" في قراءة من نصب: "يكون" باعتناء الحصر منزلا منزلة الطلب تأويلا. ولم يجعل المضارع منصوبا بعد الفاء في جواب "كن" - كما يرى بعضهم - لعدم وجود قول: "كن" حقيقة؛ إذ لا ينطق بما الله حين يريد خلق شيء من العدم، وإنما هي كناية عما يسمى "تعلق القدرة تنجيذا بوجود شيء". هذا إلى أنه لا يجوز توافق الجواب والجباب عنه في صيغة الفعل والفاعل؛ فلا بد من اختلافهما فيهما، أو في أحدهما؛ فلا يقال قم وتم. ويقول ابن هشام -فيما نقله عن الصبان: إن الجواب لا بد أن يخالف الجباب: إما في الفعل والفاعل؛ نحو: جئني أكرمك، أو في الفعل، نحو: أحسن إلى الناس تستعبد قلوبهم، أو في الفاعل، نحو قم أقم. ولا يجوز أن يتوافقا فيهما.
- 2 لم أجد فيما رأيته من المراجع النحوية مثالا من الشعر؛ كي تتحقق فيه الضرورة. فأمثلتهم المعروضة نثرية. ولعلم يريدون ما يكون مثلهم في النظم.

(373/4)

.....

يقول كثير من النحاة 1.

- ب- قلنا 2 إن أكثر النحاة يشترط في فاء السببية بعد الاستفهام ألا يكون الاستفهام عن أمر قد حصل في الزمن الماضي حقيقة؛ فيخرج نحو: لم أسأت إلى الصديق فيقاطعك؟ فلا ينصب المضارع: لأن الإساءة وقعت فعلا. وحجته أنه إذا سبك المصدر المؤول بعد الفاء كان هذا المصدر المؤول مستقبلا، يجب عطفه على مصدر قبل الفاء، ويجب أن يكون مستقبلا أيضا؛ ليتحد "المعطوف والمعطوف عليه" في الزمن -عملا بالرأي الراجح- فلو كان ما قبل الفاء ماضي الزمن لجاء المصدر "المعطوف عليه" ماضي الزمن أيضا؛ فيختلف في زمنه عن زمن المعطوف المستقبل. أما الذين لم يشترطوا عدم المضي فحجتهم ما ورد من مثل: أين ذهب الرسول فتتبعه، بنصب: "تتبع" من أن المعنى في ذلك قد وقع في زمن مضي. ثم قال: إن لم يمكن الوصول إلى مصدر مستقبل من الكلام الذي قبل "الفاء" مباشرة فمن الممكن تصيده

والوصول إليه من مضمون ذلك ولازمه؛ كأن نقول: ليكن منك إعلام بذهاب الرسول، فاتباع منا.

مع أن الرأي الأول دقيق محكم، وله الأفضلية، والاعتبار الأقوى - فالأنسب الأخذ بالرأي الثاني ليكون الحكم مطردا، فيقل التشعيب والتفريع، ولأن التقدير فيه روعي مثله في أحوال أخرى مع فاء السببية. كما يتبين مما سبق 3 ...

---

1 لا داعي لهذا، فخير منه أن تكون للعطف الجرد والمضارع بعدها مرفوع، لعطفه على مثله المرفوع، وإنما حرك بالفتحة للضرورة؛ وهي مراعاة القافية. ومثله المضارع "يعصم" في قول شاعرهم:

لنا هضبة لا ينزل الذل وسطها ... ويأوى إليها المستجير فيعصما  
والمراد بالهضبة هنا: صولة قومه، وعزتهم، ومنعتهم.

2 في رقم 4 من ص 368.

3 في ص 357.

(374/4)

---

الأداة الخامسة: واو المعية 1

فائدتها:

الدلالة على أن المعنى الذي قبلها والمعنى الذي بعدها مصطحبان معا عند حصول مدلولهما وتحقيقه؛ لا يسبق أحدهما الآخر ولا ينفرد، أي: أنهما متلازمان عند التحقق؛ ويحصلان معا في زمن واحد يجمعهما؛ ففي مثل: أتبتسم وتصافح الزائر؟ بنصب المضارع: "تصافح" يكون الاستفهام منصبا على تحقق الابتسام والمصافحة معا في وقت واحد للزائر، ولا يتجه إلى تحقيق أحدهما دون الآخر، ولا يتجه كذلك إلى تحقيقهما في زمنين مختلفين. فكأن من ينطق بهذه العبارة، وينصب فيها المضارع بعد الواو - يقول: أنا أسأل عن تحقق الأمرين معا في وقت واحد. ولا أسأل عن غير هذار.

ومثل: لا يتكلم الخطيب ويقعد. بنصب المضارع: "يقعد" فإن النفي مسلط على اجتماع القعود والتكلم معا في وقت واحد؛ فكأن المتكلم يقول: إنما لا يحصلان معا في وقت واحد. أما نفي حصول أحدهما فقط أو نفي حصولهما في زمنين مختلفين فلا يفهم من هذه الجملة. ومثله: لا يترك العاقل عمله ويلعب. ولا يقعد عن السيئ وينتظر

الرزق؛ بنصب: "يلعب"، و"ينتظر" فيكون المراد نفي الجمع في وقت واحد بين الترك واللعب. وكذا نفي اجتماع القعود عن السعي وانتظار الرزق في زمن واحد. ونحو: لا تأكل والكلام في وقت واحد.

ولما كانت هذه الواو دالة على اجتماع المعنيين واصطحابهما معا وقت تحققهما -سميت لذلك: "واو المعية" أي: "الواو" التي بمعنى: "مع" 2؛ فهي تدل على الجمع والمصاحبة بين أمرين في وقت واحد.

- 1 وتجري عليها الأحكام العامة المشتركة التي سبقت في رقم 2 من هامش ص 317.
- 2 المعنى لا يتغير مع كل منهما، ولكن الإعراب يختلف. فواو المعية حرف عطف -على الأشهر، كما سيأتي- والمضارع بعدها منصوب بأن مضمرة وجوبا، والمصدر المؤول معطوف على مصدر سابق ... ، أما كلمة: "مع" فظرف منصوب، وهو مضاف -غالبا- فبعده اسم مضاف إليه، ولا يقع بعده المضارع مباشرة ... ، واو المعية التي هنا تختلف عن واو المعية التي يليها المفعول معه؛ فإن التي يليها المفعول معه حرف مجرد للدلالة على المعية وليس عاطفا أو غير عاطف. أما التي هنا فحرف عطف، مع =

(375/4)

عملها:

واو المعية -هنا- حرف عطف في المشهور، مع إفادته المصاحبة 1 والاجتماع والمضارع بعده منصوب بأن المضمرة وجوبا، ومنه كما عرفنا: متجرد للاستقبال الخالص، والمصدر المؤول بعده معطوف بالواو على مصدر مذكور في الكلام السابق. فإن لم يوجد في الكلام السابق مصدر وجب تصيده بالطريقة التي سلفت في العطف بفاء السببية 2. ويشترط لنصب المضارع بأن المضمرة وجوبا بعد "واو المعية" أن تكون واو المعية مسبوقة إما بنفي محض، أو بما يلحق به. وقد شرحناهما 3 وإما بنوع من أنواع الطلب الثمانية التي سبق بيانها وشرحها في "فاء السببية" 4. غير أن بعض النحاة يمنع وقوع "واو المعية" بعد أربعة أنواع من الطلب؛ هي: "الدعاء، والعرض، والتخصيص، والترجي". وحجته: أن السماع الكثير لم يرد بواحد منها، والسماع الكثير هو الأساس للقياس؛ فلا يصح الإقدام على نصب المضارع بعدها ما دام هذا الأساس مفقودا. ولا يصح عنده النصب حملا لواو المعية على "فاء السببية"؛ لأن الحمل -برغم التشابه



بينهما في كثير من الأمور - لا داعي له. ورأيه وجيه.

= دلالتة - دائما - على المعية نصا، ولا يليه إلا المضارع بالشروط التي سنعرفها. وإما قلنا مع دلالتة الدائمة على المعية نصا؛ لأن الواو العاطفة لا تدل على المعية نصا، وإنما تدل عليها بقرينة أخرى خارجة عنها، فمن يقول: دعوت الضيف والشريك لزيارتي - قد يقصد أنه دعاهما مع في وقت واحد، وقد يقصد أنه دعاهما في وقتين مختلفين؛ فليس في الكلام ما يعين أحدهما نصا؛ لأن الواو العاطفة تدل على مجرد التشريك في المعنى، ولا تدل على المصاحبة الزمنية والاجتماع في أثناء تحققه إلا بقرينة. وهذا هو المراد من قوله: إنما لجرد الجمع، أي: للتشريك في المعنى من غير دلالة حتمية على ترتيب، أو تعقيب، أو مصاحبة... بخلاف الدالة على العطف والمعية معا، فإنها تجمع بين الأمرين في وقت واحد، ووقوع المضارع بعدها منصوبا دليل على أن المتكلم يريد الأمرين معا. "وقد سبق بيان هذا في باب العطف، ج 3 ص 412 م 118 وفي المفعول معه ج 2 ص 226 م 80".

1 والكوفيون يمنعون العطف بها - كما سيجيء في ص 379 - وهامشها.

2 ص 358.

3 ص 355.

4 في ص 365 ويلحق بالطلب أداة الشرط إذا وقع المضارع المسبوق بالواو متوسطا بين شرطها وجوابها، أو متأخرا عنهما، ففي حالة التوسط أو التأخر يجوز اعتبار الواو للمعية، ونصب المضارع بعدها بأن المضمرة وجوبا، كما يجوز عدم اعتبارها للمعية فلا ينصب المضارع. وكل هذا على حسب الاعتبارات المعنوية التي تقدمت في فاء السببية، في رقم 3 من ص 372، والتي ستجيء في الجزم، ص 477.

(376/4)

ويخالف فريق آخر، بحجة التشابه القوي بين الحرفين في نواح متعددة فلا عيب في حمل واو المعية على فاء السببية. وفي هذا الرأي تيسير، ولكن فيه إهدار لأهم الأسس التي تراعى؛ وهو السماع الكثير الوارد، ولهذا يحسن عدم الأخذ به قدر الاستطاعة: احتراما للأساس الأهم السابق.

أ- فمن أمثلة واو المعية المعية بعد النفي قول أعرابي يجري إلى ساحة القتال: لا ألزم

داري وأشهد الأبطال يمضون للجهاد سراعاً، ولا أموت على فراشي كالبعير المهزول،  
وأبصر الرجالات في حومة الوغي شهداء.

ب- ومن أمثلتها بعد أنواع الطلب ما يأتي 1:

- 1- بعد الأمر: أيها الصديق: اغفر هفوتي وأغفر هفوتك؛ لتدوم صداقتنا، وساعدني  
وأساعدك لتتغلب على المشقات، ولتحذر وأحذر دسائس الأعداء؛ لنعيش في سلام.  
ولا خلاف في نصب المضارع "بأن" المضمره وجوبا بعد واو المعية إذا كانت الواو  
مسيوقة بإحدى صيغتي الأمر المحض 2. أما الدلالة على الأمر بغيرها "كالدلالة عليه  
باسم الفعل، أو بصيغة اسم، أو بجملة خبرية" ... فالحكم هنا كالحكم في فاء السببية 3.  
2- بعد النهي:

لا تنه عن خلق وتأني مثله ... عار عليك -إذا فعلت- عظيم

3- بعد الاستفهام:

ألم أك جاركم ويكون بيبي ... وبينكمو المودة والإخاء  
ومثل:

أتبيت ريان الجفود من الكرى ... وأبيت منك بليلة الملسوع

- 
- 1 مع ملاحظة أن المعطوف بواو المعية والمعطوف عليه مصدران -كما شرحنا- فليس  
في الكلام عطف جملة خبرية بعد الواو على جملة طلبية قبلها مما يمنعه النحاة، ولا  
عطف فعل على فعل. وكل هذا بشرط نصب المضارع بعد الواو.
  - 2 وهما: فعل الأمر الصريح، ولام الطلب الجازمة الداخلية على المضارع -وبيانها في  
ص 366.

3 ص 366.

(377/4)

---

4- بعد التمني: قوله تعالى حكاية لقول الكفار يوم القيامة: {يَا لَيْتَنَّا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ  
بِآيَاتِ رَبِّنَا} .

وقول الشاعر:

ألا ليت الجواب يكون خيرا ... ويطفئ ما أحاط من الجوى بي

5- بعد الدعاء "على الرأي القائل به ... " رباه، ما أسعدني بطاعتك؛ فوجهني إليها،

ويعيني فضلك على ملازمتها. وما أشد حاجتي إلى برك؛ فأسبغ على ثوب العافية،  
وتحرسه برحمتك، وأغدق علي النعم، وتوفقني إلى صيانتها، رباه، لتدخلني في عداد  
المقربين، وترفع مقامي بينهم، ولا تدع للتواني سبيلا إلي وتتركني بعيدا عن المدى الذي  
يرضيك.

6- بعد العروض "على الرأي القائل به ...": ألا تزور المريض وتقدم له هدية. ألا  
تسأله عن حاله وتدعو له بالشفاء.

7- بعد التحضيض "على الرأي القائل به ...": هلا تتعرض لأشعة الشمس وقت  
الضحأ أو قبل الغروب وتحذر حرارتها، وطول التعرض لها. وهلا تعرف رأي الأطباء في  
فائدة التعرض وضرره، وتعمل برأيهم ...

8- الترجي "على الرأي القائل به ...": لعل العالم يدرك أنه قدوة، ويترك ما لا يليق به،  
ولعله يعرف أن فساده أشد ضررا وأعظم خطرا من كل فساد آخر، ويجنب الناس  
أثره....

يتبين مما سبق أن بين فاء السببية وواو المعية تشابها واختلافا؛ فيتشابهان في أمرين:  
أولهما: نصب المضارع بعدها بأن مضمرة وجوبا؛ بشرط أن يسبقهما -غالبا- نفي أو  
طلب، وما يلحق بهما، بالتفصيل الذي عرفناه.

ثانيهما: اعتبار كل منهما حرف عطف أيضا فوق دلالته الخاصة "وهي: دلالة الفاء  
على "السببية الجوابية" فوق دلالتها على الترتيب والتعقيب. ودلالة الواو على "المعية".  
والمصدر المنسبك بعدهما من أن المضمرة وجواب وما دخلت

(378/4)

---

عليه من الجملة المضارعية -معطوف على مصدر مذكور أو متصيد قبلهما. وهذا على  
الرأي الشائع الذي يخالف فيه بعض المحققين<sup>1</sup> ويقول: إن هذه الواو التي تفيد المعية  
ليست عاطفة، وهو بهذا يوافق الكوفيين "ويسموئها: واو الصرف" وحجته: أن العرب  
إذا أرادوا بالواو معنى المعية والمصاحبة أتوا بالمضارع بعدها منصوبا ليصرفوه عن  
المألوف؛ فيكون صرفه هذا قليلا على أنها للمعية والمصاحبة، ومرشدا من أول الأمر إلى  
أنها لإفادة اجتماع أمرين في زمن واحد، وليست للعطف<sup>2</sup>.  
ويختلفان في خمسة أمور:

أولها: أن نصب المضارع بعد فاء السببية متفق عليه بعد أنواع الطلب السبعة، لورود

السماع بأمثلة كثيرة لكل نوع تبيح القياس عليها. وأما الثامن "وهو الترجي" فيقع فيه وحده الخلاف، والصحيح أنه كبقية الأنواع في وجوب نصب المضارع الواقع في جوابه بعد فاء السببية، وأن ناصبه هو "أن" المضمرة وجوبا.

في حين يخالف بعض المحققين يف أن يكون وقوع "الدعاء، والعرض، والتحضيض، والترجي"، قبل واو المعية موجبا للنصب، فهو يمنع اعتبارها للمعية كما يمنع نصب المضارع إذا سبقه واحدا من الأربعة المذكورة؛ بحجة عدم ورود السماع بأمثلة متعددة لكل منها تكفي للقياس عليها.

ثانيها: الأصح في فاء السببية أنها حرف عطف يفيد الترتيب والتعقيب مع

---

## 1 كالرضي.

2 ومع أنها عنده للمعية الخالصة وليست للعطف -يعتبرها إما واو للحال، وأكثر دخولها على الجملة الاسمية: فالمصدر المؤول بعدها في تقدير مبتدأ خبره محذوف وجوبا، فمعنى: قم وأقوم، قم وقيامي ثابت. أي: قم في حال ثبوت قيامي. وإما بمعنى: "مع"، أي: قم مع قيامي. وذلك كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم، فنصبوا ما بعد الواو. ولو جعلت الواو عاطفة للمصدر على مصدر سابق لزال التنصيص على معنى الجمع ...

وقد قامت على هذا الرأي اعتراضات كثيرة، واجهتها ردود كثيرة أيضا. ولا حاجة بنا إلى شيء من هذه أو تلك؛ لاعتمادها -في الغالب- على الجدل المجرد. وغاية ما نقوله: إن اعتبار الواو لجرد المعية هنا يريح من العطف وما يقتضيه -أحيانا- من تصيد المصدر المعطوف عليه حين لا يكون في الكلام السابق مصدر مذكور. ولولا اعتبارات أخرى قوية "كالتى سنذكرها في "ب" من ص 403" لكان هذا الرأي وحده هو المستحسن في جميع حالات فاء السببية أيضا فلا نعدّها حرف عطف، طبقا للمذهب الكوفي الذي يقصرها على السببية، ويمنع أن تكون عاطفة.

(379/4)

---

دلالتها -في الغالب- على السببية الجوابية في الوقت نفسه. على حين يشتد الخلاف في جعل الواو -هننا- للأمريين مجتمعين؛ وهما: العطف والمعية؛ إذا الرأي القوي أنها تفيد المعية دائما بغير أن تكون عاطفة.

ثالثها: وهذا مهم أن فاء السببية لا بد أن تقع -غالبا- في جواب نفي أو طلب أو ملحقاقتها ... ؛ فما بعدها مسبب عما قبلها وجواب له. أما واو المعية فتقتضي مصاحبة ما قبلها وما بعدها مصاحبة حقيقية عند وقوعهما؛ أي: تستلزم تلاقيهما واجتماعهما في زمن واحد عند تحقق معانها وحصوله، وهذه المصاحبة تمنع أن يكون ما بعد الواو مسببا عما قبلها، وجوابا له؛ لأن المسبب والجواب لا بد أن يتأخرا -حتما- في وجودهما عن السبب، وعما يحتاج إلى إجابة. وهذا التأخر يناقض المصاحبة ويعارضها. ولهذا يقول النحاة: إن صحة الفهم ودقة التعبير يقضيان بتخطئة من يقول عند الإعراب<sup>1</sup>: "واو المعية الواقعة في جواب النفي، أو الأمر، أو النهي، أو غيرهما من بقية الأنواع السالفة ... " وبتصويب من يقول: "واو المعية" الواقعة بعد النفي أو الطلب من غير ذكر لكلمة جواب؛ لأن وقوع الجملة المشتملة على هذه الواو جوابا عما قبلها يقتضي -كما تقدم- أن يكون تحقق معناها متأخرا عن تحقق معنى التي قبلها، وهذا يعارض ما تفيدته واو المعية من تحقق معنى السابق عليها واللاحق في زمن واحد.

رابعها: أن واو المعية -هنا- لا بد أن يسبقها نفي محض، أو طلب، أو ملحقاقتها، ولا بد كذلك أن تدل على المصاحبة الزمنية الحقيقية عند تحقق معنى ما قبلها وما بعدها. وهذه المصاحبة تقتضي أن ينصب النفي والنهي وغيرهما من بقية الأنواع، على ما قبل الواو وما بعدها معا، أي: أن النفي والنهي نظائرها يشملان ما قبل الواو وما بعدها، لا محالة، ولا يقتصران على أحدهما دون الآخر "بشرط أن تكون الواو للمعية، والمضارع بعدها منصوبا" فمن يقول لا آكل وأتكلم، فالنفي مسلط على ما قبل الواو وما بعدها مجتمعين. أما شأهما عند عدم مصاحبتها فمسكوت عنه، والحكم عليه متروك، لا دخل للنفي -وغيره- به؛ فقد يقع الأكل

---

1 على سبيل الحقيقة، لا على ضرب من المجاز البعيد.

(380/4)

---

وحده أو لا يقع. وقد يحصل التكلم وحده أو لا يحصل، وقد يقع الأكل والتكلم ولكن في وقتين مختلفين، أو لا يقعان مطلقا ... فلا يمكن القطع بأحد هذه الأشياء إلا بقرينة خارجة عن الجملة.

ومن يقول: لا أكتب وألوث أصابعي "بنصب: "ألوث" فإنما ينفي اجتماع الأمرين معا في وقت واحد، وهما الكتابة، وتلوّث الأصابع. فالنفي شامل ما قبل واو المعية وما بعدها مجتمعين، يسلط عليهما في زمن اصطحابهما وتلاقيهما، ولا ينصب على أحدهما دون الآخر. أما المعنى عند عدم اصطحابهما فمسكوت عنه، متروك حكمه، لا صلة للنفي به، فقد تكون الكتابة وحدها منفية أو غير منفية، وقد يكون تلوث الأصابع وحده حاصلًا أو غير حاصل.. وقد يكون الاثنان غير حاصلين، وقد يحصلان في زمنين مختلفين ... فكل هذه أمور يعرض لها الاحتمال، ولا سبيل للقطع بأحدهما إلا بقرينة أخرى.

وكذلك من يقول: لا تمس وتكتب ... -أو لا تخطب وتجلس ... - أو: لا تظلم الضعيف وتخاف القوي ... بنصب المضارع بعد الواو المسبوقة بالنهي في هذه الأمثلة وأشباهاها فإن النهي فيها مسلط على ما قبل الواو وما بعدها مجتمعين في وقت واحد، ولا ينصب على أحدهما دون الآخر، فكلاهما وحده مسكوت عنه، مهمل أمره؛ لا دليل للقطع بأنه منهي عنه وحده أو غير منهي عنه، ولا منهي عنه مع الآخر في زمنين مختلفين.. فالقطع بأحد هذا الأمور متوقف على قرينة خارجة عن الجملة؛ توجه لأحدهما دون الآخر.

أما النهي والنهي قبل فاء السببية فقد بسلطان على ما قبلها وما بعدها معا، أو على ثانيها فقط - كما سلف 1.

هذا، وما قيل عن النفي والنهي يقال في محلقات التي وفي سائر أنواع الطلب بنوعيه؛ حيث يسري -في وقت واحد- على ما قبل الواو وما بعدها معنى النفي أو الطلب، ويشملهما هذا المعنى مصطحبين مجتمعين في زمن واحد 2 ...

---

1 في ص 359.

2 في الكلام على "واو المعية" يكتفي ابن مالك ببيت واحد؛ هو: =

(381/4)

---

خامسها: أن فاء السببية قد تسقط جوازا بعد الطلب -لا النفي- سواء أكانت موجودة من الأصل ثم سقطت، أم لم تكن موجودة؛ فيصح في المضارع بعد غيابها الجزم في جواب الطلب، ففي مثل: شارك في ميادين الإصلاح، فينهض بلدك ... يصح أن

يقال: شارك في ميادين الإصلاح ينهض بلدك ... يجزم المضارع: "ينهض". ولا يصح هذا في واو المعية؛ - كما سيجيء قريباً 1.

=

والواو كألها، إن تفد مفهوم مع ... كلاتكن جلدا، وتظهر الجزع-3  
يريد أن "الواو" كفاء السببية في كثير من الأحكام -وفي مقدمتها وقوعها بعد النفي وما ألحق به، وبعد الطلب بنوعيه- مع نصب المضارع بأن المضمرة وجوبا، وعطف المصدر المؤول بعدها على مصدر قبلها ... وقد اشترطوا في هذه الواو أن تكون بمعنى "مع"  
أي: دالة على المعية، ومصاحبة معنى ما قبلها وما بعدها في زمن وقوع النهي -وغيره- وتحققه. وساق مثالا معناه: لا تكن جلدا في وقت إظهار الجزع. وفي المثال عيب معنوي؛ إذ كيف يكون جلدا مع إظهاره الجزع.  
1 في 387 ولهذا الحكم مسألة مستقلة تشمل تفصيله وشروطه تحيى في الصفحة المذكورة.

(382/4)

.....

زيادة وتفصيل:

أ- لبعض النحاة كلام مفيد في "واو المعية"، يتضمن ما قلناه. وملخص كلامه:  
أن المضارع ينصب بعد "واو المعية" في سائر المواضع التي ينصب فيها بعد "فاء السببية"؛ وهي المواضع التي تكون مسبقة فيها بالنفي وملحقاته، والطلب المحض وما حمل عليه.  
وإنما يصح النصب إذا أردت المصاحبة الحقيقية والاجتماع بين المعنى الذي قبل الواو، والمعنى الذي بعدها وقت حصولهما وتحققهما، والدلالة على أنهما يحصلان متحققان معا في وقت واحد، ولم ترد مجرد الاشتراك المطلق بين المعنيين اشتراكا لا مصاحبة فيه ولا اجتماع عند وقوعهما. وإذا نصبت المضارع بعد الواو فهي للعطف أيضا؛ فتعطف المصدر المنسبك بعدها على مصدر قبلها، لأنها مع إفادتها المعية والمصاحبة تفيد العطف أيضا، وليست مقصورة على مجرد التشريك بين المعنيين كالذي تقتضيه واو

العطف المحضة. أي: أن واو المعية هنا تقتضي التشريك والمصاحبة الحتمية معاً، وهما من خصائصها دون الواو المجردة للعطف وحده.

ثم يتكلم: نعم، إن الواو العاطفة قد تحتل المصاحبة أحياناً كما في قولك: جاء محمد وعلي، ويتكلم محمود، ويصرح؛ وينظر ... ، ولكن هذا مجرد احتمال لا يقين معه.

وليست المصاحبة أمراً مقطوعاً فيه، ولا منصوباً عليه؛ إذ معنى العطف بالواو الدلالة على مجرد الاشتراك، دون زيادة على ذلك؛ من ترتيب، أو تعقيب، أو إمهال. أو مصاحبة، أو غيرها، وهذه هي مهمتها الأصلية، وما عداها يكون أمراً محتملاً؛ يحتاج في القطع به إلى قرينة أخرى حالية، أو مقالية. فإن لم توجد القرينة بقي الاشتراك المجرد على حاله مقطوعاً به، وما عداه فموضع الاحتمال، بخلاف الواو الدالة على المعية والمضارع بعدها منصوب؛ فإنها شاملة للأمرين مجتمعين؛ فهي للعطف، وللمعية معاً، ولا مجال للاحتمال في أحدهما؛

(383/4)

---

إذ المعية مقطوع بها 1 هنا كالعطف.

ومتى ثبت أن المضارع لا ينصب إلا بعد الواو التي للمعية - بالشروط التي عرفناها - ثبت كذلك أنه لا يصح نصبه بعد "واو" غيرها؛ كالواو التي للاستئناف والجملة المضارعية بعدها مستأنفة. وكالواو التي للحال، والجملة المضارعية بعدها خبر لمبتدأ محذوف، والجملة من هذا المبتدأ وخبره في محل نصب حال، وكغيرها من أنواع الواو التي ليست للمعية ...

وعلى أساس الاعتبارات السالفة يجوز في الأمثلة التالية - وأشباهها - ضبط المضارع بعد الواو ضبطاً مختلفاً؛ كل ضبط منها يؤدي معنى غير الذي يؤديه الآخر؛ فالضبط خاضع للاعتبار المعنوي، وإن شئت فالضبط خاضع للمعنى، ومتى تم الضبط صار هو المرشد للمعنى:

لا تقرأ وتأكل، لا تمش وتكتب، لا تغضب وتترك الحاضرين، لا تنتقل في الحديقة وتأكل ثمارها.. فيجوز في المضارع بعد الواو ما يأتي:

1- نصبه على اعتبار الواو للمعية؛ فيتعين أن يكون النهي مسلطاً على الأمرين



مصطحبين معا، فالكلام نص في النهي عن الجمع بين هذين الأمرين؛ فهو بمعنى: لا تجمع في وقت واحد بين هذين الأمرين.

2- جزمه على اعتبار الواو لمجرد العطف وحده من غير معية، فالمضارع بعدها بدون فاعله معطوف على المضارع السابق المجزوم، عطف فعل على نظيره الفعل. ويكون النهي منصبا على الأمرين أيضا، ولكن على سبيل التشريك الذي لا دلالة معه على مصاحبة، أو عدم مصاحبة. فالنهي مسلط على هذا وذاك سواء أكانا مصطحبين أم غير مصطحبين: فالاصطحاب وعدمه أمران محتملان، لا سبيل للقطع بأحدهما إلا بقرينة أخرى.

3- رفعه على اعتبار الواو للاستئناف، فالمضارع بعدها مرفوع، والجملة المضارعية مستقلة في إعرابها عما قبلها. ولذا يتعين أن يكون النهي منصبا على ما قبله الواو دون ما بعدها، فما بعدها مباح لا يسري إليه النهي.

---

## 1 في الرأي الشائع.

(384/4)

.....

---

4- رفعه على اعتبار الواو للحال، والجملة المضارعية بعدها في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف -في الرأي الراجح- 1 والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال والنهي في هذه الصورة منصوب على ما قبل الواو بشرط تقييده بما بعدها، أي: أنه ينصب على ما قبل الواو في صورة واحدة، هي التي يكون فيها مقيدا بالحال، ويتحقق فيها حصول القيد؛ ففي مثل: لا تقرأ وتأكل ... ، يكون المراد: لا تقرأ وأنت تأكل.. أي: لا تقرأ في الحالة التي تأكل فيها. أما في غير هذه الحالة فالأمر مسكوت عنه، لا دليل على النهي عنه أو إباحته، فلا بد من قرينة أخرى تعين أحدهما، وتزيل الاحتمال.

ب- ألحق الكوفيون "ثم" العاطفة بواو المعية في المعنى بشرط استقامة المعنى على المعية، وأن يسبقها النفي أو الطلب كما يسبقان واو المعية، فكلا الحرفين عندهم يؤدي العطف والمعية معا بالشرطين السالفين؛ مستدلين بأمثلة مسموعة، منها قوله عليه السلام: "لا يبولن أحدكم في الماء الدائم 2 ثم يغتسل منه"؛ بنصب: "يغتسل" على

اعتبار "ثم" للعطف وللمعية "معا"، والمضارع بعدها منصوب "بأن" المضمرة وجوبا. وقد عورض رأيهم بأنه يلزم عليه أن يصير معنى الحديث -في حالة النصب- النهي عن الجمع بين البول في الماء والغتسال منه، أي: النهي عن اجتماع الأمرين معا، ومصاحبتهم. ويترتب على هذا أن البول في الماء الدائم من غير اغتسال منه مباح؛ كما هو مفهوم الكلام السابق، مع أن هذا المفهوم مخالف للمراد من الحديث؛ إذ المراد منه -كما تدل قرائن متعددة- النهي المطلق عن البول في الماء الدائم، سواء أصحبه اغتسال أم لم يصحبه.

وشيء آخر؛ كيف تدل "ثم" على المعية والعطف معا ومعناها في العطف هو الترتيب والتمهل وهما ينافيان المعية؟ فهل المراد مطلق الاشتراك ولو بغير معية؟ قال بعض المحققين يناقش الكلام السابق كله بما معناه: "إن الإشكال نشأ من قول بعض النحاة: "الفاعل: يغتسل" في الحديث السابق يجوز نصبه بإعطاء: "ثم" حكم واو الجمع ... "3" فوقع في الوهم أن المراد إعطاؤها حكمها في

---

1 الذي يبيح ربط الجملة الحالية المثبتة بالواو وحدها.

2 الراكد.

3 مراده: حكمها في أن المضارع بعدها منصوب بأن المضمرة وجوبا.

(385/4)

---

المعية، مع أن أولئك النحاة لم يقصدوها. أما المفهوم والأخذ بما يقتضيه فإنما يكون حين لا يمنع منه مانع، ولا يصد عنه دليل؛ كالأخذ في هذا الحديث الشريف فإن الأخذ بمفهومه غير جائز؛ لوجود ما يعارضه ويمنع الأخذ به؛ وهو ثبوت النهي عن البول في الماء الراكد مطلقا؛ سواء أكان معه استحمام فيه أم لم يكن.

وبناء على ما تقدم -من المذهب الكوفي وأنصاره- يكون نصب المضارع؛ "يغتسل" قائما على أساس إلحاق "ثم" بواو المعية في النصب مطلقا؛ أي: سواء اقتضى المعنى النهي عن المصاحبة والاجتماع أم لم يقتض.

ويصح جزمه على إرادة العطف المجرد الذي يفيد مطلق التشريك دون إفادة المصاحبة

والمعنية. ويصح رفعه عند ابن مالك وآخرين على اعتبار "ثم" حرف استئناف<sup>1</sup> يرفع بعدها المضارع، كما يرفع بعد الواو والفاء الاستئنافيين<sup>1</sup>. ولا يجوز ابن مالك ومن معه العطف، لما يترتب عليه من عطف الخبر على الإنشاء، وهذا ممنوع على الأرجح... وإلى هنا انتهى المراد من كلامه ملخصا<sup>2</sup>.  
والأنسب ترك المذهب الكوفي هنا، وعدم القياس عليه؛ لقلة شواهد، ولما فيه من تكلف وتعقيد، والاقتصار في استعماله على المسموع الذي وردت فيه "ثم" بمعنى واو التشريك، المفيدة للمعنية أو غير المفيدة لها.

- 
- 1 و 1 سبق - في ج 3 م 118 ص 466 عند الكلام على "ثم" ما يؤيد وقوعها للاستئناف، ويزيد هذا الحكم وضوحا.  
2 وقد عرض الصبان لهذه المسألة عند الكلام على "واو المعنية"، وكذلك "المعنى" عند الكلام على "ثم" ج 1.

(386/4)

---

#### المسألة 150:

حكم المضارع إذا لم توجد قبله "فاء السببية":  
عرفنا<sup>1</sup> أن "فاء السببية" تخالف "واو المعنية" في أمور؛ منها: أن فاء السببية قد تسقط من الكلام جوازا؛ فلا يصح نصب المضارع بعدها، وإنما يصح جزمه إن استقام المعنى المراد على الجزم. ومعنى سقوطها: غيابها واختفاؤها عن موضعها، وخلو مكانها منها؛ سواء أوجدت أولا الحضارة باللباب الحميد فتسعد، وتجنب الزائف البراق فتسلم" يصلح أن يقال: "خذ من الحضارة باللباب الحميد تسعد، وتجنب الزائف البراق تسلم".  
يجزم المضارعين: "تسعد، وتسلم"، بعد سقوط فاء السببية، وقد كانا منصوبين عند وجودها. ويشترط لجزم المضارع بعد سقوطها - على الوجه السالف - ثلاثة شروط مجتمعة:

أولها: أن تكون مسبوقه بنوع من أنواع الطلب الخض أو ملحقاته - لا بنوع من النفي وملحقاته - وقد عرفنا أنواع الطلب الثمانية<sup>2</sup> وهي: الأمر، النهي، الدعاء، التمني<sup>3</sup> الترجي، العرض، التحضيض الاستفهام".  
ثانيها: أن تكون الجملة المضارعية بعدها جوابا<sup>4</sup> وجزاء للطلب الذي قبلها "أي: مسببة

عنه: كتسبب جزاء الشرط على فعل الشرط".  
ثالثها: أن يستقيم المعنى بحذف "لا" الناهية ووقع "إن" الشرطية وبعدها

---

1 في ص 382 "الأمر الخامس".

2 سبق تفصيل الكلام عليها في ص 365.

3 ينحصر التمني هنا في النوع الأصيل، وهو الذي أداته: "ليت"، دون الأنواع الأخرى المحمولة عليه بأدواتها العارضة في معناه، ومنها "لو" و"ألا" وقد سبق إيضاحهما في رقم 7 من ص 369 لأن الجزم غير مسموع بعد التمني العارض، وأدواته الطارئة في معناه "انظر ما يتصل بهذا في ص 369 وفي رقم 3 من هامشها".  
4 سبق شرح الجواب والجزاء في ص 308.

(387/4)

---

"لا" النافية محل "لا" الناهية<sup>1</sup> التي حذفت، وحل محلها الحرفان قبل المضارع المنصাব. وهذا الحذف والإحلال لازمان حين تكون أداة الطلب "لا" الناهية". فإن كانت الأداة الطلبية نوعاً آخر كفعل الأمر، أو الدعاء، أو غيرها من الأدوات الاسمية والفعلية والحرفية وجب أن يستقيم المعنى بالاستغناء عن أداة الطلب وإحلال "إن" الشرطية هذه محلها، فتدخل وحدها على المضارع الذي دخلت عليه الأداة السابقة، إن وجد مضارع مذكور. وإن لم يوجد أتينا بعدها، أو بدلا منها<sup>2</sup> -على حسب نوع الأداة- بمضارع مناسب نتصيده في مكانه، ويوافق المراد.

وليس الغرض من مجيء "إن" بالصورة السالفة قبل "لا" الناهية أو قبل غيرها من باقي أنواع الطلب بقاءها واستمرارها، وإحداث أسلوب جديد يبقى ويستمر مع إهمال الأول، وإنما المراد استخدامها بصورة مؤقتة أو تخيلية؛ لترشدنا إلى صحة الجزم أو عدم صحته، تبعاً لسلامة المعنى أو فساده؛ فليست إلا مجرد أداة للاختيار المؤدي لغرض خاص. من غير أن يكون لها أثر نحوي أو معنوي آخر. فإذا ما تحقق الغرض زالت. وبقي الأسلوب الأول "الذي كان قبل مجئها" على حالته اللفظية والمعنوية، ولا اعتبار لغيره.

فمتى اجتمعت الشروط الثلاثة جاز الجزم، فمثال الجزم بعد الأمر قولهم: "أفضل على من شئت تكن أميره، واستغن عن شئت تكن نظيره. واحتج إلى من شئت تكن

أسيره". وقولهم: "ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء". والتأويل: إن تفضل على من شئت تكن أميره، وإن تستغن تكن ... ، وإن تحتج تكن ... ، إن ترحموا من في الأرض يرحمكم 3 ...

---

1 لأن أداة الشرط لا تدخل على "لا" الناهية. "انظر أ" من ص 398". وله إشارة في رقم 1 من ص 409.

2 قد يكون بدلا منها، ويغني عنها في بعض الحالات، كأن تكون الأداة نفسها فعل أمر ... ؛ في مثل: ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء. أي: إن ترحموا - كما سيجيء.

3 ومن أمثلة دخول "إن" المتخيلة المؤقتة على مضارع مناسب نتصيده - وهذا النوع كثير - قوله تعالى يخاطب المؤمنين في شأن أهل النفاق والغدر ونقض العهود: {قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ} والتأويل: إن تقاتلوهم يعذبهم الله ... وقوله تعالى: {رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي، وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي، وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي، يَفْقَهُوا قَوْلِي} والتأويل: إن تحلل يفقهوا ... ومثل قول الشاعر: تعالوا نخبركم بما قدمت لنا ... أوائلنا في المجد عند الحقائق والتأويل: إن تخبئوا نخبركم....

(388/4)

---

ومثال الجزم بعد النهي: لا تكن عبد هواك، تأمن سوء العواقب، ولا تهمل مشورة الناصح الخبير، تدرك حميد الغايات. والتأويل: إلا تكن عبد هواك تأمن سوء العواقب، وإلا تهمل مشورة الناصح تدرك....

وبعد الدعاء: ربه. وفقني، أهتد لما يرضيك، ولا تدعني بغير تأييدك أجد خير ناصر ومعين. والتأويل: إن توفقني أهتد ... وإلا تدعني ...

وبعد الاستفهام: أتجاهل الناس بالحق تكسب رضاهم؟ وهلا تبنهم في غير ضعف تأمن أذاهم؟ والتأويل: إن تجامل ... تكسب ... إن تلاين تأمن ...

وبعد التمني: ليت إخوان الصفاء كثير يقو بهم جاني، وليت صفاءهم دائم أعش به سعيدا. والتأويل: إن تتحقق أمني بكثرة إخوان الصفاء يقو بهم جاني ... و ... وبعد الترجي: لعلك تساعد المحتاج تؤجر، ولعلك تحاذر المن عليه يضاعف أجرك.

والتأويل: إن تساعد المحتاج تؤجر ... و ...  
وبعد الحض: هلا تستبق إلى الخير تذكر به، وهلا تدعو إليه تشتهر بالفضل. والتأويل:  
إن تستبق إلى الخير تذكر به ... و ...  
وبعد العرض: ألا تعرف الفضل لأهله تكن منهم، ألا تنكر جحود المغرورين تخرج من  
زمرتهم، والتأويل: إن تعرف الفضل لأهله تكن منهم و ... و ....  
فإن فقط شرط، أو أكثر، لم يصح الجزم، ووجب رفع المضارع وإعرابه على حسب ما  
يقتضيه السياق ويستلزمه المعنى.  
أ- فعند فقد الشرط الأول - بسبب وجود نفي، لا طلب، أو ملحقاته -

(389/4)

---

لا يصح جزم المضارع وإنما يجب رفعه؛ ففي مثل: ما يحسن العبي الكلام يملك به أفندة  
السامعين ... ، لا يصح جزم المضارع: "يملك" في جواب النفي عند غياب فاء  
السببية<sup>1</sup> إلى عند الكوفيين الذين يجيزون جزمه على اعتباره جوابا للنفي. أما غيرهم فلا  
يبيحه، ويوجب رفع المضارع: "يملك" على اعتباره في هذا المثال بدل مضارع من  
المضارع الذي قبلهن أو على اعتباره شيئا آخر في أمثلة تخالف السالف، وتقتضي  
معانيها إعرابها على غير البدلية.. كرفعه على اعتبار الجملة المضارعية مستأنفة<sup>2</sup>، أو  
صفة، أو حالا ... ، أو غير هذا مما تصلح له في موضعها ويقتضيه المعنى ...  
ب- وعند فقد الشرط الثاني - "بسبب أن المضارع بعد الفاء المختلفة ليس مرادا منه أن  
يكون جوابا للطلب ولا جزاء، وأن المعنى على غيرهما" - لا يصح جزمه، وإنما يجب  
رفعه؛ مراعاة لاعتبار معنوي<sup>3</sup> أو أكثر مما يقتضي رفعه. ومن

---

1 للنحاة في منع الجزم بعد النفي تعليل غريب يجب رفضه، فهو يقولون: إن النفي  
يقتضي عدم وقوع المنفي، ويستلزم عدم حصوله. والإثبات على نقيضه، يستلزم تحقق  
شيء ويقتضي وقوعه. فكل منها يقتضي تحقق أمر حتما. برغم أن التحقق مختلف؛ إذ  
النفي يقتضي تحقق عدم الوقوع، والإثبات يقتضي تحقق الوقوع، فهما مشتركان في أمر  
واحد، هو: "التحقق"، وإن كانت جهة التحقق مختلفة وبسبب هذا الاشتراك حمل  
المضارع الواقع في جواب النفي على المضارع الواقع في جواب الإثبات؛ والمضارع في  
جواب الإثبات لا يصح جزمه، فكذلك ما حمل عليه لا يصح جزمه، حملا للشيء على

نقيضه.

وهذا تعليل فاسد، ولو أخذنا به وتكلفنا في مسائل أخرى -وهذا ممكن- كما تكلفناه هنا لفسدت اللغة، وانهارت دعائمها وأصولها. ومثله التعليل الآخر الذي يرى أن عدم الجزم بعد النفي سببه أن النفي خبر محض فليس فيه شبه بالشرط ...

أما التعليل الصحيح الذي يجب الاقتصار عليه فهو: "السماع" عن العرب. وأنها لم تجزم المضارع بعد النفي إذا سقطت منه فاء السببية، وكل تعليل غير هذا فيه مضيعة للوقت والجهد، وإفساد للمنطق الصحيح..

2 سواء أكا الاستئناف بيانيا أم غير بياني. و"البياني" هو الذي تنقطع بسببه الصلة الإعرابية بين الجملة المستأنفة والجملة التي قبلها، دون الصلة المعنوية بينهما؛ فكلتاها مستقلة بنفسها في الأعراب وحده، أما في المعنى فلا بد بينهما من نوع ارتباط يجعل الثانية -في الغالب- بمنزلة جواب عن سؤال ناشئ عن معنى الأول. أما غير البياني فتتقطع فيه الصلة الإعرابية والمعنوية بين الجملتين، فتكون الجملة المستأنفة مستقلة بإعرابها ومعناها الجديد.

3 أشرنا كثيرا إلى أن كل معنى معين لا بد له من ضبط العبارة ضبطا معينا؛ وإذا تغير هذا الضبط تبعه تغير المعنى فلكل ضبط إعرابي غاية معنوية خاصة به.

(390/4)

تلك الاعترافات المعنوية.

1- رفعه على اعتبار الجملة المضارعية استئنافية؛ نحو أقيم عندنا اليوم؟ يسافر غدا زملاؤك. ونحو: قم للصلاة؛ يغفر الله لنا ولك.

2- رفعه على اعتبار الجملة المضارعية صفة لنكرة لمحضة 1؛ نحو: استمع إلى خطيب يملك ناصية القول.

3- رفعه على اعتبار الجملة المضارعية حالا من معرفة محضة، نحو: تمتع بعذاب من يحسدونك؛ ينظرون نعم الله عليك، محترقين بنار الحسد.

4- رفعه على اعتبار الجملة المضارعية صالحة للحال والوصف؛ لوقوعها موقعا يؤهلها لكل منهما، وعدم وجود قرينة تعينها لأحدهما - كوقوعها بعد نكرة موصوفة أو غيرها مما ليس محضا من المعارف والنكرات -نحو: كرم عالما نابغا يعتزم الرحيل.

5- رفعه على اعتبار الجملة المضارعية صالحة "للحال"، والوصف، والاستئناف "مع

عدم وجود قرينة تعينها لواحد دون الآخر؛ كقوله تعالى: {خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا} ، فيصح في الجملة المضارعية: "تطهرهم" الأمور الثلاثة 2... وهكذا 3...

1 النكرة المحضة: هي الكاملة الإبهام والشيوع، الخالية من التحديد والتعين الذي ينشأ من إضافتها، أو من تقيدها بنعت أو غيره من القيود التي تقيدها نوعا من التخصيص.. والمعرفة المحضة هي الخالصة من شائبة التنكير؛ فلا يتصل بها ما يقربها من النكرة، كأل الجنسية، وغيرها مما سبق إيضاحه وتفصيله في موضعه الأنسب "ج 1 ص 145 م 17 باب النكرة والمعرفة. وفي ج 2 باب الحال ص 294 م 84 وفي ج 2 باب النعت ص 349 م 114".

2 انظر ما يختص بهذه الآية في رقم 3 التالي:

3 تطبيقا على ما فات من الأخذ باعتبار أو أكثر تبعا للمعنى يتعين جزم المضارع جوابا وجزاء للطلب في مثل: افتح صنبور الماء ينهمر ماؤه، أوقد المصباح تنور الحجرة، أغلق النافذة تحجب قسوة الريح الباردة، ازرع الحقل ينبت ثمرا طيبا. ويتعين رفعه وإعراب جملته وصفا في مثل: أكرم مهاجرا يلتمس من يكرمه، أحسن إلى بئس يضح بالشكوى، تمتع بحديقة تمتلئ بالأزهار، صاحب رجلا يؤثر البعد عن الشر. ويتعين رفعه وإعراب جملته حالا في مثل: أكرم المهاجر يلتمس من يكرمه، أحسن إلى البائس يضح بالشكوى، تمتع بحديقتك تمتلئ بالأزهار، عاون الحر ينزل به الضر. =

(391/4)

ح- وعند فقد الشرط الثالث 1 لا يصح الجزم؛ ففي مثل: لا تقترب من النار تحترق، لا يصح جزم المضارع: "تحترق"؛ لعدم استقامة المعنى عند إحلال "إن" الشرطية وبعدها "لا" النافية محل "لا" الناهية؛ إذ يفسد المعنى حين نقول: "إلا 2 تقترب من النار تحترق. بخلاف: لا تقترب من النار تسلم، فيصح جزم المضارع؛ لصحة قولنا: إلا 2 تقترب من النار تسلم ...

ومن الأمثلة: لا تهمل الرياضة تضعف؛ فلا يصح جزم المضارع -تضعف- للسبب السالف؛ بخلاف: لا تهمل الرياضة تأمن الضعف.

ومن أمثلة الطلب بغير "لا" الناهية: أحسن معاملتي أحسن معاملتك، فيصح جزم



المضارع: "أحسن"؛ لصحة قولنا: إن تحسن معاملتي أحسن معاملتك؛ بوضع "إن" الشرطية وبعدها مضارع مناسب موضع فعل الأمر "أحسن". بخلاف: أحسن إلي لا أحسن إليك؛ فيجب رفعه؛ إذ لا يصح قولنا: إن تحسن إلي لا أحسن إليك؛ لفساد المعنى 3 ...

ومن الأمثلة الطلب بغير "لا" الناهية أيضا: أين بيتك أزرّك؟ يجزم المضارع؛

---

= ويتعين رفعه واعتبار جملته مستأنفة في مثل: "ليتك تزورني. ينزل المطر" "أتساعد المحتاج؟ يحب الناس الغني" "لا تهمل شراء الكتب النافعة. نساfer غدا لزيارة بعض الأقارب" "اجتنب الصياح ورفع الصوت خلال الكلام. يقبل المثقف على كتب الأدب الرفع".

ويصلح لأكثر من حالة في مثل قوله تعالى: {فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا، يَرْثْنِي} وقوله تعالى لموسى: {وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوا إِنَّمَا صَنَعُوا} وقوله تعالى له: {فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى} .

وكذلك قوله تعالى: {خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ} فيصبح في المضارع: "تطهر" أن يكون مجزوما في جواب الأمر، أو مرفوعا إما على اعتبار جملته مستأنفة، أو صفة للنكرة المحضة التي قبلها أو حالا من فاعل فعل الأمر: "خذ" وكذلك لك أسلوب على شاكلته.

1 وأما فقد، "كما عرفنا - هي عدم استقامة المعنى عند إحلال "إن" الشرطية و"لا" النافية معا محل "لا الناهية" وحدها بعد حذفها حين تكون أداة الطلب "لا الناهية". أو "عند إدخال "إن" الشرطية وحدها على مضارع مناسب لأداة طلب خرى".

2 و2 أصلها: "إن لا" وتدغم هذه "النون" دائما في: "لا" فلا تظهر في الكتابة ولا في النطق، ويرمز لوجودها في الخط بكتابة "شدة" فوق: "لا" -ولهذا إشارة في: "ج" من ص437.

3 في هامش ص394 أمثلة متعددة تحقق فيها الشرط الثالث، وأخرى لم يتحقق.

(392/4)

---

لصحة مجيء "إن" الشرطية وبعدها مضارع متصيد. والتقدير: إن تعرفني بيتك أزرّك. بخلاف: أين بيتك أقف في السوق؛ إذ لا يصح: إن تعرفني بيتك أقف في السوق، لعدم

استقامة المعنى؛ بسبب عدم ارتباط أجزائه، وفقد المناسبة بينهما ... وهكذا بقية أنواع الطلب الأخرى ومنها: الأمر والترجي بالتفصيل الآتي 1 فيجري على بقية الأنواع - في الأغلب - 2 ما جرى على نظائرها.

وبعض الكوفيين - وفي مقدمتهم زعيمهم الكسائي - لا يشترط إحلال "إن" مع "لا" النافية محل "لا" الناهية، ولا إحلال "إن" قبل بقية أدوات الطلب، ولا ما يترتب على هذا الإحلال، من استقامة المعنى أو عدم استقامته. قائلا: إن إدراك المراد من الجملة الأصلية، والتفريق بين الغرض المقصود منها وغير المقصود مرجعه للقرائن وحدها، فعليها دون غيرها المعول. ففي مثل قولك للمشارك: "أسلم تدخل النار" يجزم المضارع "تدخل" على معنى: إن لم تسلم تدخل النار؛ فهو يقدر وجود النفي، بشرط وجود قرينة توجه ذهن إليه. في حين يستبعد النفي ويهمله إن كان الطلب نهيًا، ويجعل الجملة المضارعية جوابًا وجزاء للنهي مباشرة، معتمدا في فهم المراد وتعيينه على القرائن؛ مثل: لا تقترب من النار تحترق ... يجزم المضارع: "تحترق" واعتبار الجملة المضارعية هي الجواب والجزاء بغير تأويل ولا تقدير<sup>3</sup>. وقد مال بعض النحاة القدامى إلى هذا

## 1 في ص 395.

2 إلا التمني الذي أداته: "لو" فإنه كالنفي؛ لا يجزم المضارع في جوابه عند غيبة الفاء. ويعملون عدم الجزم بعد "لو": "بأن إشراهما التمني طارئ عليها؛ فلذا لم يسمع الجزم بعدها"، فإذا صح هذا التعليل الذي سجله الصبان نقلا عن ابن هشام والسيوطي، فإنه منطبق أيضا على "ألا" التي للتمني. فلماذا سكتوا عنها؟  
انظر ما يتصل بهذا في ص 370 وفي رقم 3 من هامش ص 387.  
3 ويؤيد رأيه أيضا بقراءة من قرأ قوله تعالى: "ولا تمنن تستكثر" بجزم المضارع "تستكثر" على معنى: تظهر كثرة نعمك على غيرك.. وقوله عليه السلام في شجرة الثوم: "من أكل من هذه الشجرة فلا يقربن مسجدنا هذا، يؤذنا" بجزم المضارع "يؤذ" بخذف الياء من آخره. وقول أحد الصحابة يخاطب الرسول في أثناء موقعة: "يا رسول الله. لا تشرف، يصبك سهم". بجزم المضارع "يصب". فالأفعال المضارعة في النصوص السالفة مجزومة مع عدم استقامة المعنى بوضع "إن" الشرطية تليها "لا" النافية، بدلا من "لا" الناهية.

أما اللذين يتمسكون "بأن، و ... " فيعربون تلك الأفعال المجزومة إعرابا آخر؛ فيقولون: "تستكثر" =

الرأي، وإلى الأخذ به في أنواع الطلب المختلفة "نهيًا وغير نهي" ولعل الدافع لهذا الميل هو التيسير، وأن الناس يستعملونه فلا يخفى المراد منه مع قيام القرينة الخامسة، ولكن الرأي الأول هو الأحسن، والأجدر بالاختصار عليه؛ لأنه أكثر وروداً في فصيح الكلا وأوضح معنى، وأبعد من اللبس والخفاء 1 ...

= مجزومة في جواب الطلب مباشرة، ولكن على اعتبار أن المعنى هو: لا تمنن؛ فيترب على عدم المن أنك تطلب من الله كثرة النعم وزيادة الثواب؛ فلا تستكثر بهذا المعنى ليس معيباً ولا منهيًا عنه. أو أن الفعل "تستكثر" مجزوم لأنه بدل من الفعل: تمنن. فالمعنى لا تمنن ... أي: لا تستكثر ما أنعمت به ... وكذلك يقولون في المضارع.. "يؤذ"، إنه بدل من المضارع: يقرب، أي: لا يؤذنا، أما المثال الأخير: "يصب" فيحكون عليه بالشذوذ؛ إذ لا يجدون له تأويل سائفاً. وفيما يلي بعض أمثلة للنهي يستقيم فيها المعنى على تخيل "إن" وإحلالها مع "لا" النافية بالطريقة التي سلفت محل "لا" الناهية، وجزم المضارع في الجواب ... وأمثلة أخرى لا يستقيم فيها المعنى على تخيلهما.

أ- فمن الأولى:

لا تهمل يشتهر أمرك بالإجادة، إلا تهمل يشتهر أمرك ...  
لا تفش أسرار الناس تكتسب ودهم، إلا تفش ... تكتسب ...  
لا تسرق تحترم، إلا تسرق تحترم.  
لا ترفع صوتك تحسن، إلا ترفع صوتك تحسن.  
لا تصافح المريض تسلم، إلا تصافح المريض تسلم.

ب- ومن الثانية:

لا تهمل يحمل شأنك، إلا تهمل يحمل شأنك.  
لا تفش أسرار أناس تفقد ودهم، إلا تفش أسرار الناس تفقد ودهم.  
لا تسرق تعاقب، إلا تسرق تعاقب.  
لا ترفع صوتك يزعج السامعين، إلا ترفع صوتك يزعج السامعين.  
لا تصافح المريض تنتقل إليك عدواه، إلا تصافح المريض تنتقل إليك عدواه.  
1 وفيما سبق من جزم المضارع عند سقوط الفاء بعد غير النفي -أي: بعد الطلب-

يقول ابن مالك:

وبعد غير النفي جزما اعتمد ... إن تسقط. "الفا" والجزاء قد قصد-14  
وشرط. جزم بعد نهي أن تضع ... "إن" قبل: "لا" دون تخالف يقع-15  
التقدير: "واعتمد جزما بعد غير النفي إن تسقط الفاء والجزاء قد قصد" ... دون  
تخالف يقع، أي: بشرط ألا يقع اختلاف في المعنى قبل محييء "إن" سابقة "لا" وبعد  
محيئها. وترك الشروط والتفصيلات الأخرى التي أوضحناها.

(394/4)

جواب الأمر والترجي:

كل ما تقدم يسري على المضارع الخالي من الفاء، الواقع في جواب نوع من الطلب؛  
كالأمرن أو الترجي، أو غيرهما ... ونخص هذين بشيء من البيان.  
أ- من أنواع الطلب المحض: الأمر - كما عرفنا-1 والمضارع في جوابه إذا كان مقرونا  
بفاء السببية، يجب نصبه بأن مضمرة وجوبا. وكثرة النحاة تشترط لنصبه هذا أن يكون  
بالصيغة الصريحة الدالة على فعل الأمر مباشرة؛ نحو: "ارحم من هو أضعف منك؛  
فيرحمك من هو أقوى منك"، أو بالصيغة التي تشبهها؛ وهي لام الأمر الجازمة  
للمضارع؛ نحو: "لترحم من هو أضعف منكم فيرحمك من هو أقوى ...".  
فإن لم تكن الدلالة على الأمر بإحدى هاتين الصيغتين فالفاء بعدها ليست للسببية؛  
كالدلالة باسم فعل الأمر في مثل: صه عن اللغو؛ فيرتفع قدرك، ومثلك مكانك  
فتحمدين أو تستريحين. أو بالمصدر الواقع بدلا من التلغظ بفعله في مثل: سعيًا في  
الخير، فتجتمع القلوب حولك. أو بصيغة الدعاء بالاسم في مثل: سقيا لوطن الأحرار  
فيسعدون به. أو بصيغة الجملة الخبرية بقصد الدعاء -أو غيره-2 نحو: يعينني الله  
فأحتمل أعباء الجهاد. فالفاء في كل هذه المواضع ليست للسببية يف رأي الكثرة. وقد  
سبق3 أن الأفضل التيسير بقبول الرأي الذي يجعلها سببية.  
واتفق رأي الكثرة والقلة على صحة جزم المضارع الواقع بعد هذه الفاء إذا سقطت،  
وخلا الكلام منها؛ فيصير المضارع بعد غيابها واقعا في جواب الأمر فيجزم؛ سواء  
أكانت الدلالة على الأمر بالصيغتين الأصليتين أم بغيرهما من باقي الصيغ التي  
عرضناها؛ بشرط استقامة المعنى عند إحلال "إن" الشرطية،

1 في ص 365 وما بعدها.

2 أي بقصد غير الدعاء، كالأمر - كما سيجيء في الصفحة الآتية.

3 في ص 366.

(395/4)

والمضارع المناسب محل الأمر<sup>1</sup>؛ فتقول: ارحم من هو أضعف منك يرحمك من هو أقوى<sup>2</sup>، لترحم من أهو أضعف منكم يرحمك من هو أقوى. كما تقول: صه عن اللغو يرتفع قدرك، ومكانك تحمدي أو تستريحي، سعيًا في الخير تجتمع حولك القلوب، سقيا لوطن الأحرار يسعدوا به، يعينني الله أحتمل أعباء الجهاد ... ، ومثل الجملة الخبرية المقصود منها الأمر، كقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ، تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ، يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ} 3، بجزم المضارعين "يغفر" و "يدخل" في جواب الأمر: إذ الأصل: آمنوا بالله ورسوله، وجاهدوا في سبيل الله ... يغفر لكم ... ويدخلكم ... ، ومثل الآية الكريمة<sup>3</sup> كثير من فصيح الأساليب التي يحاكيها الناس حتى يومنا هذا -وقد أشرنا لبعضها في مناسبة سابقة-<sup>3</sup> كقول الزارع ينصح زميله: "ترع حقلك وتعني به تحصد كثيرا". "وتهمل أمر زرعته، وتنصرف عنه تحزم يوم الحصاد". التقدير: ازرع حقلك واعن به تحصد كثيرا. وأهمل أمره، وانصرف عنه تحزم. ومن الأمثلة الماثورة: اتقي الله امرؤ فعل خيرا يشب عليه ... التقدير: ليتق الله امرؤ، وليفعل خيرا ... يشب عليه<sup>4</sup>..

1 وبه يتم تحقق الشروط الثلاثة اللازمة، وهي: "الطلب -وقوع المضارع جوابا له-

صحة إحلال "إن". و ...

2 ومثل قول الشاعر:

الرفق يمن، والأناة سعادة ... فتأن في رفق تلاق نجاحا

3 و 3 سبقت الآية وأمثلة أخرى في ص 366، وهامشها وما بعدها.

4 وفي جزم المضارع في جواب الأمر يقول ابن مالك:

والأمر إن كان بغير: "افعل" فلا ... تنصب جوابه. وجزمه اقبالا-16

"اقبالا، أصلها: اقبلن، بنون التوكيد الخفيفة، قلبت ألفا للوقف". يريد: الأمر -وهو من

أنواع الطلب- إن كانت صيغته ليست الصيغة الصريحة فيه -وهي "افعل"- لا يجوز اعتبار الفاء بعده سببية ما دامت الصيغة ليست صريحة أصيلة فيه، وبارغم من هذا يصح المضارع في جواب هذا الأمر عند سقوط تلك الفاء. وهذا الكلام مبتور غير واف.

(396/4)

ب- ومن أنواع الطلب -في الرأي الراجح- الترجي. وقد سبق تعريفه والكلام عليه<sup>1</sup>؛ فإذا وقع في جوابه المضارع مقرونا بفاء السببية وجب نصبه بأن مضمرة وجوبا؛ ومن الأمثلة: "لعلك مزود بالجد والصبر فتبلغ اسمي الغايات، ولعلك تحفظ حق النعمة فيديها الله عليك". فإذا سقطت هذه الفاء وخلا مكانها، صار المضارع بعدها -في ذلك الرأي الراجح- جواب للترجي مجزوما إن تحققت شروط الجزم التي عرفناها؛ ففي الأمثلة السالفة نقول: لعلك مزود بالجد والصبر، تبلغ اسمي الغايات، ولعلك تحفظ حق النعمة يدمها الله عليك. ومثل قول الشاعر:

لعل التفاتك منك نحوي ميسر ... يمل بك من بعد القساوة ليسر

2

1 في ص 378.

2 وقد اكتفى الناظم في الكلام على فاء السببية بعد الترجي وعلى سقوطها وجزم المضارع بعد غيابها جوابا للترجي -ببيت واحد "سبق شرحه في هامش ص 371 لمناسبة أقوى وأليق" هو:

والفعل بعد "الفاء" في الرجا نصب ... كنصب ما إلى التمني ينتسب-17  
يريد: أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء المسبوقة بالرجاء ينصب، كما ينصب المضارع الواقع بعد التمني على اعتبار الفاء سببية في كل منهما. ولم يذكر شروطا ولا فروعا لنصبهما، ولم يتعرض لحكم المضارع إذا سقطت الفاء بعد الترجي. وقد تداركنا هذا كله. ثم انتقل من هذا البيت إلى آخر يتضمن حكم المضارع المعطوف على اسم صريح؛ فقال:

وإن على اسم خالص فعل عطف ... تنصبه "أن" ثابتا أو منحذف  
وقد سبق تفصيل الكلام على هذا المعنى وافيا شاملا في موضع أنسب "ص288" ...

(397/4)

.....

زيادة وتفصيل:

أ- إذا دخلت "إن" الشرطية -أو غيرها من أدوات الشرط- على "لا" الناهية فقدت دلالتها على النهي وصارت للنفي؛ لأن أداة الشرط لا تدخل على النهي<sup>1</sup>. وعلى هذا كيف نعرب: "لا" الناهية التي فقدت الدلالة على النهي بسبب وقوعها بعد "إن" الشرطية أو غيرها من أدوات الشرط؟ أنقول إنها حرف نهي باعتبار أصلها السابق، أم نقول إنها حرف نفي باعتبار الواقع الذي انتهت إليه؟ رأيان قد يكون خيرهما مراعاة الواقع.

ب- إذا جزم المضارع في جواب الطلب بعد أن اختفت فاء السببية -فما العامل الذي جزمه؟

للنحاة في هذا ميدان جدل فسيح، ولسنا في حاجة لغرض مساجلاتهم<sup>2</sup>، وحسبنا الإشارة العابرة إليها، والاكتفاء بأن نقول في المضارع المجزوم: إنه مجزوم لوقوعه في جواب: "الطلب".

1- فمن قائل إن أداة الطلب تضمنت معنى أداة الشرط فجزمت، كما أن أسماء الشرط تضمنت معنى الشرط فجزمت. وقد دفع هذا باعتراضات كثيرة. يصدمها ردود كثيرة أيضا.

2- ومن قائل إن أداة الطلب وجملته نابت في العمل عن أداة الشرط وجملته بعد حذفهما فجزمت؛ كما أن النصب بالمصدر في نحو: ضربا اللص؛ هو لنيابته عن اضرب، لا لتضمنه منعه. ونصيب هذا من الجدل نصيب سابقه ... وكلاهما يرمي إلى أن العامل المذكور.

3- ومن قائل إن عامل الجزم ليس مذكور في الكلام تضمننا أو إنابة كما

---

1 سبقت إشارة لهذا في رقم 1 من هامش ص388. وتجيء له إشارة عابرة في رقم 1

من ص 409 ورقم 5 من ص 426.

2 من شاء الاطلاع عليها فليرجع إلى المطولات، ومنها: الأثموني وحاشية الصبان عليه.

(398/4)

.....

يقول أصحاب الرأيين السالفين، وإنما هو شرط مقدر دل عليه الطلب المكذور فمن يقول: أكرمني أحسن إليك - يريد: أكرمني؛ فإن تكرمي أحسن إليك. وهذا أشهر الآراء مع ما يتعاوره من معارضات مختلفة.

4- ومن قائل إن العامل ليس مذكورا - كما هو الرأي الثالث - ولكنه مقدر ينحصر في "لام الأمر" المقدرة - دون غيرها - فأصل: ألا تنزل عندنا تصب خيرا ... هو: ألا تنزل عندنا. لنصب خيرا ... وهذا أضعف الآراء عندهم، والاعتراضات عليه كثيرة وقوية.

(399/4)

#### المسألة 151:

حذف 1 "أن" والنصب بها في غير المواضع السابقة:  
عرفنا المواضع التي ينصب فيها المضارع بأن المضمرة وجوبا أو جوازا. وقد سمع من العرب نصبه "بأن" محذوفة 1 في غير تلك المواضع أحيانا، فمن الوارد عنهم: خذ اللص قبل يأخذك - تسمع بالمعيدي خير من أن تراه. وقول الشاعر:  
ألا أيهاذا الزاجري أحضر الوغى ... وأن أشهد اللذان - هل أنت مخلي  
.... والأصل: خذ اللص قبل أن يأخذك - أن تسمع بالمعيدي ... - أن أحضر  
الوغى ...

وقد دار الجدل حول هذه الأمثلة؛ أصبح القياس عليها بحذف "أن" العاملة أم لا يصبح؟ وكيف نضبط المضارع في الأمثلة المسموعة بالنصب بعد حذف "أن"؟ أنتزكه منصوبا - كما كان عند وجودها - مراعاة للسمع، وللأصل الأول قبل الحذف، أم يصح رفعه مراعاة للأمر الواقع؟



وصفوة ما يختار، وما يجب الاقتصار عليه - حرصا على سلامة اللغة، وبعدا عن اللبس والاضطراب في فهمها - هو: الحكم بالشذوذ على ما ثبت سماعه وصحت روايته من تلك الأمثلة المنصوبة<sup>2</sup>. وعدم محاكاتها، أو القياس عليها. أما ضبط الأفعال المضارعة المسموعة بالنصب فيصح رفعها، أو تركها منصوبة كما وردت.

ومن الكوفيين من يجيز حذف "أن" قياسا مع بقاء عملها النصب في المضارع بعدها، وعلى هذا جاء قول المتنبي - وهو كوفي - في وصف عادة: بيضاء يمنعها تكلم دلهما ... تيهما، ويمنعها الحياء تيمسا

- 
- 1 الحذف هنا غير الإضمار؛ لأن المحذوف غير موجود في الكلام مطلقا، لا ظاهرا ولا خفيا. المضمر، فموجود ولكنه غير ظاهر.
  - 2 حام الشك حول صحة النقل في بعض الأمثلة القديمة، وأنه غير مسموع على الوجه الذي نقل به.

(400/4)

---

يريد: أن تتكلم - أن أتميس "أي: تتبخر". وإهمال هذا الرأي أولى - لما سبق. هذا، وقد تحذف "أن" سماعا، ويرفع المضارع سماعا كذلك؛ فيراعى الضبط الوارد؛ كالفعل "يريكُم" في قوله تعالى: {وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا} عند من يرى الأصل: "أن يريكُم ... " ثم حذفت "أن" ورفع المضارع بعد حذفها مع حاجة المعنى إليها<sup>1</sup>..

- 
- 1 وفي هذا يقول ابن مالك خاتما الباب: وشذ حذف: "أن" ونصب في سوى ... ما مر. فاقبل منه ما عدل روى -19 ومعنى البيت: حذف أن - لا إضمارها في المواضع السابقة - مع إعمالها النصب في المضارع بعد حذفها أمر شاذ؛ يحفظ ولا يقاس عليه، وأن ما روي منه على لسان الراوي العدل - الأمين - يقبل منصوبا كما روي.

(401/4)

## المسألة 152:

السبب في إضمار "أن" وجوبا، وجوازا:  
تقدمت 1 المواضع التي تضمّر فيها "أن" الناصبة بنفسها للمضارع بالرغم من إضمارها.  
ولا ترضى جمهرة النحاة أن يكون الناصب في تلك المواضع عاملا آخر. وتتلخص  
الحجة فيما يأتي:  
نصب المضارع لا بد أن يكون أثرا لعامل ناصب، إن لم يظهر في الكلام فلا مناص من  
تقديره محتفيا<sup>2</sup> يعمل النصب وهو مضمر<sup>2</sup> ... ؛ إذ لا يستقيم المعنى بغير إضماره  
جوازا حينان ووجوبا حيناً آخر.

أ- يتضح هذا من مواضع الإضمار الجائز التي منها "المضارع المسبوق بلام التعليل"<sup>3</sup>  
"في مثل: تداوي المريض ليبراً - تعلم الناشئ ليسعد- أجاد الصانع ليشتهر" ... فسبب  
الإضمار هنا أن "التعليل" أمر معنوي محض؛ فهو - كسائر الأمور المعنوية المحضة -  
متجرد من الدلالة على الزمان، أو المكان، أو الذات، أو غيرهما ... ، مقتصر على  
الناحية العقلية الخالصة؛ "ومن الأمثلة أيضا: التداوي، البرء، التعلم، السعادة،  
الاشتهار، القيام، القعود، الحصد، الأكل، الشرب، السفر ... " على حين يتضمن  
المضارع الذي بعد "لام التعليل" الدلالة على الزمان<sup>4</sup> حتماً؛ فهو مخالف لذلك القانون  
اللغوي الثابت الخاص بالتعليل؛ ومناقض له، مع أنهما لفظان متصلان متلاصقان في  
كلام واحد مرتبطب المعنى. فلا بد من منع هذا التناقض بوسيلة سائغة تخضع هذا  
المضارع للقانون العام المطرد. وقد وجدها النحاة فيما يسمونه: "المصدر المؤول". وزاد  
اطمئنانهم إليه حين رأوا العرب يعطفون عليه المصدر الصريح - وهو يدل على المعنى  
المجرد - عطفاً يدل على اشتراكهما في الدلالة المعنوية المحضة. ولم يبق بعد هذا إلا

---

1 في ص 284 و 317 وما بعدها.

2 و 2 وقد يكون محذوفاً سماعاً في بعض الحالات - كالتى في المسألة السالفة - مع

ملاحظة أن الإضمار غير المحذوف؛ كما تقدم في رقم 1 من هامش ص 400.

3 قلنا عن "لام التعليل" - في ص 285 - "إنها حرف جر أصلي يفيد "التعليل" وهي

التي بمعنى: "لأجل كذا ... " فما بعدها في الإغلب علة قبلها في الكلام المثبت ...

4 فوق دلالتة المعنوية.

اهتدأؤهم إلى الحرف المصدرى السابق. فهل يكون لام التعليل في الأمثلة السالفة؟ قالوا: لا؛ لأنها حرف جر، والمضارع بعدها منصوب، ولا يقبل الجر. فما الذي نصبه وليس في الكلام عامل نصب؟ هل تكون لام جر ونصب معا. فتنصب المضارع بنفسها، وتجز المصدر المنسبك بنفسها كذلك؟ قالوا: لا؛ إذ ليس في الحروف كلها ما يعمل عملين مختلفين في كلمة واحدة، ووقت واحد.

هل تكون قد تجردت للسبك مع النصب، كما تجردت لهما "أن المصدرية"؟ لا يقال هذا؛ لأنها لو تجردت لهما معا لوجب حذفها بعد إتمام السبك، وقيام المصدر المؤول - عملا بما تقتضيه قواعد السبك - لكن حذفها يؤدي إلى خلو الكلام من العلامة الهامة الدالة على التعليل، والمرشدة إلى ضبط المصدر المنسبك، وإعرابه، وضبط ما قد يكون له من توابع - كالعطف والبدل.....

وأیضا يمنع من اعتبارها حرف نصب ما تردد في الكلام الفصيح من ورود التوابع للمصدر المؤول مجروره لا منصوبة. وهذا يقطع بأن المتبوع "وهو" المصدر المؤول "مجرور ليس غير. ولا عامل يصلح لعمل الجر في الجملة إلا هذه اللام. ولو بقيت - بالرغم مما في بقائها من مخالفة ضوابط السبك، كما أسلفنا - لأدى بقاؤها إلى اللبس والاضطراب أيضا؛ إذ لا نستطيع الحكم عليها بأنها هي التي كانت قبل السبك أو أنها أخرى جاءت بعده. والفرق المعنوي والإعرابي كبير بين النوعين. فلم يبق إلا أن الناصب السابق حرف غير مضمّر. هو: "أن" دون غيره. وأساس اختيار هذا الحرف: استقرار الكلام العبي في أفصح أساليبه؛ فقد دل على أن العرب يعمدون في الأسلوب الواحد إلى إظهار الحرف "أن" بعد "لام التعليل" أو إلى إضماره، مع نصب المضارع في الحالتين<sup>1</sup>، دون أن يختلف المعنى في التركيب مطلقا بسبب إظهار "أن" أو عدم الإظهار.

وما قبل في "لام التعليل" يقال في غيرها من الحروف الأخرى التي تضمّر بعدها "أن المصدرية" إضمارا جائزا.

ب- وأما إضمارها وجوبا بعد أحرف أخرى معينة؛ "كالفاء، والواو،

---

1 أوضحنا الفوارق الكثيرة بين المصدر الصريح والمؤول - في الجزء الأول باب الموصول م 29 ص 377- وبسطنا هناك الأسباب الداعية لاستعمال المصدر المؤول دون التصريح.

وحتى ... و ... و ... " فلأن كلا منها يؤدي معنى خاصا محتوما؛ كالسببية، والمعينة، والتعليل، والغائبة ... و ... ، وكل هذه معان عقلية مجردة، لا حالته فيها لزمان، أو مكان، أو ذات، أو غيرها ... -على الوجه الذي شرحناه- فلا توافق بينها وبين المضارع؛ لاقتضائه الزمان حتما. فلا مفر من البحث عن وسيلة تمنع التعارض هنا، وتجعل الجملة المضارعية بعد هذه الأحرف المعينة، في عداد ما يدل على الأمر المعنوي المحض، وهذه الوسيلة هي المصدر المسؤول. والحرف السابك هو "أن" دون غيره من الأحرف السالفة التي تسبق المضارع المنصوب؛ لأن اختيار واحد من تلك الأحرف السالفة التي تسبق المضارع المنصوب؛ لأن اختيار واحد من تلك الأحرف التي لها معان معينة خاصة يؤدي إلى فساد المعنى العاملي الوجه الذي تقدم في "لام التعليل"، وإلى خلو التركيب من الأثر النحوي الهام على الوجه الذي يقوم به كل حرف منها؛ كالعطف، والجر، و ... و ... ، وليس من الممكن -طبقا للأساليب الصحيحة الواردة أن يقوم بهذا الأثر النحوي وينصب معه المضارع أيضا؛ فليس بين الحروف ما يقوم بآثرين إعرابين معا في موضع واحد وزمن واحد -كما تقدم- وهذا الأثر ضروري في ربط شطري الكلام "قبل الحرف وبعده" ومنع تفكك أجزائه، وفي الوصول إلى ضبط الأفعال المضارعة ضبطا صحيحا. ولذا تمسك النحاة بأن تعمل هذه الأحرف العطف أو غيره مما يخص كلا منها. ومن أوضح الأمثلة: "فاء السببية" وهي عاطفة لا محالة -في الرأي الأرجح- وللعطف أثر في حالات كثيرة؛ حيث ينصب النفي على ما قبلها وما بعدها معا، أو على ما بعدها وحده. وحيث يختلف ضبط المضارع من رفع واجب في مواضع، إلى نصب واجب في أخرى، وإلى جواز الأمرين أو وجوب الجزم في غيرها.. و يترتب على كل ضبط معنى يخالف الآخر -كما سبق عند الكلام عليها<sup>1</sup>. وما يقال في "فاء السببية" يقال في غيرها من باقي الأدوات التي تضمحل بعدها "أن" وجوبا.

هذا ملخص ما تحتج به الجمهرة المستمسكة بإضمار "أن" وهو يشهد لها بالحذق، والبراعة، وسداد الرأي. فمن التسرع أو جنف الهوى اتهمها -في هذا الحكم- بالتشدد، أو الجمود، أو الاستمسك بما لا داعي له، أو ما لا خير فيه.

## المسألة 153: إعراب المضارع

مدخل

...

## المسألة 153: إعراب المضارع

"ب" جوازمه 1:

عوامل جزمه ثلاثة أنواع:

نوع يقتصر على جزم مضارع واحد في النثر وفي النظم، بلا خوف، وهو أربعة أحرف: "اللام الطلبية، لا الطلبية، لم، لما" 2.

ونوع لا بد أن يجزم مضارعين معا، أو ما يحل محل كل منهما، أو محل أحدهما؛ وهو عشر أدوات، "منها: إن، إذ ما، من، ما، متى ... و ... " بعضها أسماء، وبعضها أحرف. وسيجيء ببيانها وتفصيل الكلام عليها 3. ولا يكاد يوجد خلاف في أن هذا النوع جازم.

1 سبقت "ا" -وهي نواصبه- في ص 277 م 148...، لم سميت هذه العوامل: "جوازم"؟ بذل الشراح وأصحاب المطولات جهدا عنيقا في عقد الصلة بين الجزم بمعناه اللغوي؛ "وهو: القطع" ومعناه النحوي "الاصطلاحي"، قائلين إن الجوازم سميت بهذا: لأنها تقطع من المضارع "أي: تحذف" حركة آخره إن كان آخره صحيحا، وتقطع الحرف كله "أي: تحذفه" إن كان الآخر حرف علة. وطال الجدل واشتد حول هذا التعليل؛ كما طال واشتد حول بعض العوامل؛ "أبسيطة هي أم مركبة" قبل استخدامها في الجزم؟ وما الأطوار التي مرت بها حتى وصلت إلى صورتها الأخيرة الجازمة؟ وأتوا في هذا الغرائب التي تستحق اليوم الرفض السريع والإهمال؛ لما في أكثرها من بحوث وهمية لا تتصل بالواقع بصلة حققة. نقلوها عن شيخهم القديم "السيرافي" أحد شراح: كتاب سيبويه وزادوها على الأيام حتى وصلت إلينا بصورتها الغربية. وحسبنا هذه الإشارة العابرة دون الاهتمام بتسجيلها، فإنما المهم أن نعلم آثار الجوازم، وأحكامها المختلفة، وفي مقدمتها أنها لا تدخل إلا على الفعل فإن ظهر بعدها فيها، وإلا وجب تقديره -كما سنعرف- وأنها تجزم المضارع لفظا أو محلا. ومن المجزوم محلا: المضارع المختوم الآخر بنون التوكيد. مباشرة. كما سيجيء في رقم 2 من هامش ص 410.

وجدير بالملاحظة - كما سبق التفصيل في ج 1 م 15 ص 186 - أن الجازم يحذف حرف العلة من آخر المضارع المعتل المجزوم. لكن قد يحذف حرف العلة من آخر المضارع لمجرد التخفيف من غير جازم كقوله تعالى: {ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ} أي: نبغي.

2 وهناك جزم مضارع واحد في جواب الطلب وملحقاته. وقد سبق تفصيل الكلام عليه في ص 387.

3 في ص 421 الكلام على النوع، وفي ص 440 الكلام على النوع الثالث.

(405/4)

---

ونوع ثالث يختلف النحاة في اعتباره جازما، وقليل منهم يعده جازما، ويقصر جزمه على الشعر دون النثر. وأدواته ثلاثة: إذا - كيفما - لو..

والجوازم بأنواعها الثلاثة لا تدخل إلى على الفعل ظاهرا، أو مقدرا 1. وفيما يلي البيان:

النوع الأول 2: الأربعة التي يجزم كل منها مضارعا واحدا معانيها، وأحكامها أولها: لام الطلب. وهي التي يطلب بها عمل شيء وفعله - تركه، ولا الكف عنه - فإن كان الطلب صادرا ممن هو أعلى درجة إلى من هو أقل منه سميت: "لام الأمر"، وإن كان من أدنى لأعلى سميت: "لام الدعاء". وإن كان من مساو سميت: "لام الالتماس". وبسبب دلالتها على المعاني الثلاثة كانت تسميتها "بلام الطلب" أنسب، كما عرفنا 3.

ومن أمثلتها: "لتكن حقوق الوالدين عندك مرعية، ولتكن صلة القرابة لديك مصونة".

ومن أمثلتها: "لتكن حقوق الوالدين عندك مرعية، ولتن صلة القرابة لديك مصونة".

ومثل قول الحكماء: "ليكن حبك وبغضك أمما 4 ولتجعل للصلح والرجوع بقية في بقية في قللك، تصلح بما ما فات".

وأشهر أحكامها:

- 1- أنها تجزم المضارع 5 بشرط ألا يفصل بينهما فاصل.
- 2- أن الجزم بها مختلف في درجة القوة والكثرة. فيكثر دخولها على المضارع المبدوء بعلامة الغياب؛ وهي الياء للمذكر، والتاء للمؤنث، ويقل - مع صحته -

---

1 ملاحظة: إذا كان المضارع مجزوم الآخر بالسكون الظاهر الذي قبله حرف علة فإنه يجب حذف حرف العلة قبل هذا السكون الظاهر؛ ففي مثل: ينال، يصول، يميل ... يقال: من لم يحمل المتاعب لم ينل الرغائب، لا تصل بغير سلاح الحق؛ فإنه أمضى

سلاح، لا يمل كل الميل، حبا أو بغضا؛ فمن وراء الإفراط سوء العواقب.

2 انظر رقم 2 في هامس السابق.

3 في ص 366 -عند الكلام على أنواع الطلب. هذا، ولا يمنع من تسميتها طلبية خروجها عنه من مضارعها إلى معنى آخر؛ كالتهديد في قوله تعالى: {وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا} وكالخبرية في قوله تعالى: {قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا} .

4 معتدلا وسطا.

5 لفظا أو محلا؛ كالشأن في جميع الجوازم.

(406/4)

دخولها على المضارع المبدوء بحرف الخطاب<sup>1</sup>؛ أو المبدوء بحرف التكلم، وهو: الهمزة أو النون، لأن المتكلم لا يأمر نفسه إلا مجازا، وهذا -مع قلته- قياسي فصيح، كسابقه. ومن الأمثلة قوله تعالى: {لَيَنْفِقَنَّ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ} . وقوله تعالى: {وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ} ، وقوله عليه السلام: "قوموا فأصل لكم" 2. ومثل: لأترك من أساء ولأصاحب من أحسن.

3- أنها قد تحذف ويبقى عملها.

وحذفها إما كثير مطرد؛ وذلك إذا وقعت بعد فعل الأمر: "قل" وكان الكلام بعدها لا يصلح جوابا للأمر. بسبب فساد معنوي. أو غيره، كآلية الكريمة: {قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ} 3 أي: ليقيموا..

وإما قليل، ولكنه جائز في الاختيار وفي الضرورة، وهو حذفها بعد مشتقات القول الأخرى التي ليست فعل الأمر: "قل"؛ نحو:

قلت لبواب لديه دارها ... تأذن؛ فإني حموها<sup>4</sup> وجارها

يريد: لتأذن<sup>5</sup> لي بالدخول ... 6.

وإما قليل مقصور على حالة الضرورة الشعرية؛ وهذا حين لا يسبقها شيء من مادة القول؛ نحو:

---

1 لأن فعل الأمر هو المختص الأصيل في الخطاب.

2 الفاء زائدة. أو عاطفة، عطفت جملة طلبية على طلبية.

- 3 الأصل: ليقيموا. وحجة القائلين بحذفها هنا، وبأن المضارع ليس مجزوما في جواب الأمر: "قل" -هو: أن مجرد الأمر بالقول لا يترتب عليه إقامتهم الصلاة فعلا؛ إذ لا يلزم من القول المجرد، والنطق به بصيغة فعل الأمر، حصول الفعل المراد حقيقة، وتحقيق المأمور به... والذي يمنع هذا الفساد المعنوي هنا هو: تقدير لام الأمر.
- 4 أبو زوجها.
- 5 وليس المضارع في البيت ساكنا لضرورة الشعر في رأي فريق؛ ففي استطاعة الشاعر أن يقول "يذن" من غير أن ينكسر البيت، وفي استطاعته أيضا أن يقول ولا ينكسر البيت.
- "تأذن إني حموها وجارها" ... بضم النون وحذف الفاء بعدها ... وللضرورة تفسير آخر، سبق عند الكلام عليها في ص 271 "في رقم 2 من هامشها".
- 6 ومثله قول شاعرهم:
- قالت: تدعنا بلا بعد ولا صلة ... ولا صدود، ولا في حال هجران  
أي: لتدعنا.

(407/4)

- 
- محمد، تفد نفسك كل نفس ... إذا ما خفت من أمر تبالا 1  
وقول الآخر 2:
- فلا تستطل مني بقائي ومدتي ... ولكن يكن للخير منك نصيب  
والأصل فيهما: لتفد، ليكن ... ، فحذفت اللام للضرورة الشعرية.
- 4- أن تحريكها بالكسر هو الأكثر؛ إذا لم يسبقها "الواو، أو الفاء، أو ثم". وفتحها لغة إن فتح تاليها. فإن سبقها أحد الأحرف الثلاثة المذكورة جاز تسكينها وتحريكها على الوجه السالف، لكن التسكين أكثر. نحو قولهم: من ولي من أمور الناس شيئا فليراقب ربه فيما وليه، وليذكر أنه محاسب على ما يكون مه، ثم لينتظر عاقبة ما قدمت يداه... 3.

ثانيها: "لا" الطلبية

- وهي التي يطلب بها الكف عن شيء وعن فعله 4. فإن كان الطلب موجها ممن هو أعلى درجة إلى من هو أدنى سميت "لا الناهية" 4 وإن كان من أدنى لأعلى سميت: "لا الدعائية" وإن كان من مساو إلى نظيره سميت: "لا التي للالتماس" 5 ... ومن أمثلة



الناحية قوله تعالى: {وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ} . وقوله تعالى: {وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا} -أي: ولا تتفرقوا.  
ومن أمثلة الدعائية قوله تعالى: {رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا} . وقول الشاعر:

1 هلاكا. والبيت لحسان.

2 يخاطب ابنه العاق الذي يتمنى لوالده الموت.

3 وبالتسكين جاء قوله تعالى: في الآية التالية -وقد سبقت لمناسبة أخرى في رقم 2 من هامش ص194 {وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ} .

4 و4 انظر ما يتصل بهذا المعنى في "ج" ص412.

5 وقد سبقت الإشارة لهذا في النواصب عند الكلام على الطلب ص366. وبيان الأفضل في تسميتها.

(408/4)

لا يبعد الله جيرانا تركتهمو ... مثل المصاييح تجلو ليلة الظلم

1..

ومن أمثلة الالتماس قول الزميل لزميله: لا تنهات على اللئيم فتتهم في مروءتك. ولا على الجاهل فتتهم في فطنتك. ولا تأمن العدو فيسوقك للمهالك، ولا تثق بالחסود فيجرك للعطب.

وأشهر أحكامها:

1- أنها تجزم المضارع بشرطين، أولهما: ألا يفصل بينهما فاصل، إلا عند الضرورة الشعرية؛ كالتي في مثل:

وقالوا: أخانا -لا تخشع لظالم ... عزيز، ولا -ذا حق قومك- تظلم<sup>3</sup>

والأصل: ولا تظلم ذا حق قومك<sup>4</sup>. وأجاز بعضهم الفصل بالظرف أو بالجار مع مجروره؛ لأن التوسع يشبه الجملة كثير في ألسنة العرب. ورأيه حسن؛ مثل قولك للطائش: "لا -اليوم- تعبث والقوم يجدون، ولا -عن النافع- تنصرف والعلاء يقبلون". أي: لا تعبث اليوم ... ولا تنصرف عن النافع.

ثانيها: ألا تسبقها "إن الشرطية" أو غيرها من أدوات الشرط. فإن سبقت بإحدهما صارت نافية لا تجزم<sup>5</sup>..

2- صحة حذف مضارعها لدليل يدل عليه؛ نحو: انصح زميلك ما وجدته

- 
- 1 وكذلك قول المتنبي يدعو لسيف الدولة:  
فلا تنلك الليالي؛ إن أيديها ... إذا ضربن كسرن النبع بالغرب  
"النبع شجر صلب ينبت في قمم الجبال، تصنع منها السهام. والقسي، والغرب: نبت ضعيف ينبت على شواطئ الأنهار.
  - 2 لفظاً أو محلاً؛ كالحال في سائر الجوازم.
  - 3 حرك المضارع بالكسر لأجل القافية في أبيات القصيدة.
  - 4 أي: يا أخانا لا تخشع؛ بمعنى: لا تخضع. ويقول العيني: "ذا حق" مفعولان، فصل بهما بين "لا، والمضارع". وقد تعقبه الصبان: فقال: "ذا مفعول، وحق منصوب على نزع الخافض، والتقدير: لا تظلم هذا في أخذ قومك منك". ا. هـ. وقد يكون الأنسب والأوضح ما قاله العيني؛ لأن الفعل: "ظلم" قد ينصب مفعولين - كما في القاموس.
  - 5 طبقاً للبيان الذي سبق في "ا" من ص 398 وله إشارة في رقم 5 من ص 426 ورقم 1 من هامش ص 388.

(409/4)

---

مستريحاً للنصح، منشراحاً له. وإلا فلا ... أي: فلا تنصحه.  
ويجب حذف المضارع بعدها في حالة واحدة؛ هي: أن ينوب عن مصدر محذوف، مؤكد، دال على نهي، كقولك لمن يتكلم والخطيب يخطب: سكوتا لا كلاماً، أي: اسكت سكوتا، لا تتكلم كلاماً<sup>1</sup>.

3- كثرة جزمها المضارع المبني للمعلوم إذا كان مبدوءاً بالتاء أو الياء، نحو قوله تعالى: {لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا} . وقول الشاعر:

لا تسأل الناس عن مالي وكثرته ... وسائل الناس عن حزمي وعن خلقي  
وقولهم: لا يقعد أحدكم عن طلب الرزق؛ فإن الرزق لا يسعى للقاعد عن طلبه<sup>2</sup>.  
فإن كان مبدوءاً بعلامة التكلم "الهمزة، أو: النون" فمن النادر الذي لا يقاس عليه أن تجزمه - في الرأي المختار - لأن المتكلم لا ينهي نفس إلا مجازاً. ومن القليل المسموع

قول الشاعر:

لا أعرفن ربربا 3 حورا مدامعها ... مردفات 4 على أعقاب 5 أكوار 6

1 طبقا للبيان الذي سبق تفصيله في بابہ المناسب "باب: "المفعول المطلق"، موضوع: "حذف عامل المصدر" ج 2 م 76".

2 ومثله قول الشاعر:

لا يعجبن مضيفا حسن بزته ... وهل يروق دفيننا جودة الكفن؟

المضيم: الدليل المهيّن - البزة: الهيئة ... والمضارع مبني على الفتح في محل جزم - فهو مجزوم محلا، كما سيجيء في رقم 3 التالي وكما في قوله: "لا تكونن على الإساءة، أقوى منك على الإحسان". وقد اجتمعت التاء والياء في قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّنْ نِّسَاءٍ عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الْأَسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ} .  
اتلمزوا: لا تدموا ولا تعيبوا. لا تنابزوا: لا تتنادوا بالألقاب المكروهة.

3 قطيعا من الطباء أو البقر الوحشية، والمراد: جماعة من النساء جميلات العيون كالربرب. والمضارع في هذا البيت - كما في سابقه - مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، في محل جزم؛ فهو مجزوم محلا - كما سبق هنا في رقم 2 وفي رقم 1 من هامش ص 405.

4 متتابعات؛ بعضها وراء بعض.

5 جمع: عقب، وهو آخر كل شيء.

6 جمع: كور، وهو: الرحل بأدواته.

(410/4)

وقول الآخر:

إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد ... لها أبدا ما دام فيها الجراضم 1

أي: لا يكن ربرب أعرفه - لا تكن منا عودة بعد خروجنا 2 ...

فإن كان مبدوءا بعلامة التكلم مع بنائه للمجهول جزمته بكثرة؛ نحو: لا أخرج من وطني إلا تحت ظلال السيوف أو لا تخرج من وطننا ... وإنما كثر هذا لأن النهي متجه إلى غير المتكلم؛ فأصل الكلام. لا يخرجني أحد، أو لا يخرجنا أحد... فالنهي منصرف

للفاعل وهو غير المتكلم. ثم حذف الفاعل وناب عنه ضمير المتكلم؛ فصار الكلام: لا أخرج، ولا نخرج.3.

1 كثير الأكل، كبير البطن، ويريد الشاعر به: معاوية بن أبي سفيان.

2 ومن المسموع الذي لا يقاس عليه قول الشاعر:

ولا أكن كقتيل العين بينكمو ... ولا ذبيحة تشريق وتنحار

"وقتيال العين" -بفتح العين وسكون الياء- عند العرب من ذهب دمه هدرا. "وذبيحة

التشريق" هي التي تذبح في عيد الأضحى، ويشرق بعض لحمها "أي: يخفف" ليأكله

أصحابه خلال أيام العيد. "والتنحار": النحر.

3 هذا تعليل جدي. والتعليل الحق مجرد استعمال العرب.

(411/4)

.....

زيادة وتفصيل:

أ- لم يشترط الكوفيون للجزم بـ"لا" أن تكون طلبية؛ فهم يصححون الجزم بعد "لا" النافية أيضا؛ بشرط أن يصح وقوع "كي" التعليلية قبلها مع استقامة المعنى؛ كالذي حكى من قول بعض العرب: "ربطت الفرس لا ينفلت" بجزم المضارع ورفعه، فالجزم على توهم وتقدير جملة شرطية؛ أي: لأني إن لم أربطه ينفلت. وهنا يمكن وضع: "كي" قبل: "لا" من غير أن يفسد المعنى، بأن يقال: ربطت الفرس كي لا ينفلت. ومن الخير اليوم عدم الأخذ بهذه اللغة، وعدم القياس على القليل الوارد بها؛ منعا لفوضى التعبير، وما يترتب عليه -بغير داع- من اضطراب الفهم واختلافه.

أما الرفع فعلى الاستئناف.

ب- من الأساليب الصحيحة التي لها نظائر واردة في بليغ الكلام: "أحب الأصدقاء ولا تر ما المخلصون أو: ولو تر ما المخلصون ... " بمعنى: "ولا سيما ... " في كل ما تقدم. وقد سبق تفصيل الكلام على هذا الأسلوب؛ معنى وإعرابا1 ...

ح- يقرر اللغويون أن "لا، النافية"، قد تفيد النهي -دون أن تجزم- إفادة أقوى من إفادة "لا، الناهية" يدل على هذا ما سجله الشراح في قوله عليه السلام2: "لا يشير

أحدكم إلى أخيه بالسلام ... " - برفع المضارع: "يشير"، وإثبات الياء قبل الراء، فقد قال النووي في شرحه ما نصه: "قوله: لا يشير...، نهي بلفظ الخبرن وقد قدمنا مرات أن هذا أبلغ من لفظ النهي". 1. هـ3.

ومن الأمثلة أيضا قوله عليه السلام4 حين نزلت الآية التي تحرم الخمر تحريما قاطعا: "إن الله حرم الخمر فمن أدركته هذه الآية وعنده منها شيء فلا يشرب، ولا يبيع" برفع المضارعين. ودليل الرفع عدم حذف الياء قبل آخر الفعل: "يبيع"5.

- 
- 1 في ج 1 باب الموصول، عند الكلام على: "لا سيما" م 28 ص 287 - وتحيي إشارة لهذا في هامش ص 443، والمسموع.
  - 2 نقلا عن: "صحيح مسلم" ج 8 كتاب: البر، والصلة، والآداب.
  - 3 لأن معنى النهي هو: طلب الكف عن شيء ... ، فهو شخص طلب مجرد؛ لا يفيد بذاته أن الكف سيتحقق أو لا يتحقق. بخلاف النفي؛ ففيه قطع بعدم حصول الشيء، وجزم بأن المعنى لا سبيل إلى تحقيقه؛ لثقة المتكلم أن السامعين والمخاطبين لن يخالفوا ما يقرره.
  - 4 رواه "مسلم" في باب تحريم الخمر، من كتاب: الأشربة.
  - 5 لأنه معطوف على المضارع: "يشرب"؛ فلو كان المعطوف عليه مجزوما لوجب جزم المعطوف، وحذف الياء التي قبل آخره.

(412/4)

---

ثالثها ورابعها: "لم، ولما" الجازمتان1:

ويشتركان في أمور، منها: أن كلا منهما حرف نفي. مختص بجزم مضارع واحد، وينفي معناه، وبقلب زمنه من الحال والاستقبال إلى الزمن الماضي2، وقد تدخل همزة الاستفهام -ولا سيما التقريري-3 على هذا الحرف، فلا تغير عمله. ومن الأمثلة قوله تعالى: {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، اللَّهُ الصَّمَدُ، لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ}4، وقوله تعالى: {أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ} ، وقوله تعالى: {أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى} .

ومثل: حضر الرحالة ولما تحضر رفاقه، وأقبل الناس على تهنئته، ولما يسمعون منه وصف رحلته، ومثل: أيها الفتى، ألما تترك عبث الغلمان وقد كبرت؟ ألما تقبل على عمك والوطن ينتظر منك الجد والإخلاص؟

لما سبق يقول النحاة في كل واحد منهما عند إعرابه إنه: "حرف نفي، وجزم، وقلب". ثم هم يقررون أن المضارع بعدهما مضارع في لفظه وفي إعرابه، لكنه ماضٍ في زمن معناه، سواء أكان مضيه متصلاً بالحال أم غير متصل.

1 لا تكون "لم" في جميع استعمالاتها إلا قافية جازمة. بخلاف "لما" - كما سنذكر - فلها استعمالات متعددة؛ منها: الجزم، ومنها: أن تكون ظرفاً بمعنى: "وقت، أو حين" وقد سبق الكلام عليها في باب الظرف "ج 2 م 79 ص 285" ومنها: أن تكون حرفاً بمعنى "إلا" الاستثنائية. وقد أوضحناها في باب: الاستثناء "ج 2 م 83 د ص 336".

2 فيكون الفعل مضارعاً في صورته وفي إعرابه، ولكن زمنه ماضٍ. إلا إن كانت "لم" مسبوقة بأداة شرط للمستقبل المحض كما في الصفحة الآتية.

3 وهو: حمل المخاطب على الإقرار "أي: على الاعتراف" بالحكم الذي يعرفه فيما جرى بشأنه الاستفهام. وقد يكون إقراره إثباتاً، كما في قوله تعالى: {أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ} أو نفياً. كقوله تعالى يخاطب عيسى: {أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِهْتِنَ مِنْ دُونِ اللَّهِ} فليس المراد حمله في كل الأحوال على الإقرار والموافقة على ما جاء منفيًا بعد الهمزة؛ وإنما المراد حمله على الإقرار بالإثبات ما بعدها حين يقتضي المعنى الإثبات، ونفيه حيناً آخر تبعاً للمعنى أيضاً. وقد يكون المراد من الاستفهام هنا: إظهار الاستبطاء، والحث على الإسراع: كقوله تعالى: {أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ} أو التوبيخ؛ نحو قوله تعالى يخاطب الكفار يوم القيامة: {أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُمْ} وقد سبقَت الإشارة المفيدة للاستفهام التقريري في نواصب المضارع، عند الكلام على: "فاء السببية" في رقم 1 من هامش ص 257.

4 وقول الشاعر:

إذا مر بي يوم ولم أتخذ يدا ... ولم أستفد علما فما ذاك من عري

(413/4)

وتنفرد كل أداة منهما بأمور؛ فما تنفرد به "لم":

1- صحة دخول بعض أدوات الشرط عليها "مثل: إن، إذا، من، لو ... " كقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ} وقول الشاعر:

إذا لم يكن فيكن ولا جنى ... فأبعدكن الله من شجرات  
وقول الآخر:

من لم يؤدبه الجمية ... لم ففي عقوبته صلاحه...1  
وقول المتنبي يرثي جدته:

ولو لم تكوني بنت أكرم والد ... لكان أباك الضخم كونك لي أما  
وإذا دخلت أداة الشرط على "لم" صار المضارع بعدها متجردا للزمن المستقبل  
الحض، وبطل تأثير "لم" في قلب زمنه للماضي. ومعنى هذا: أن "لم" تقلب زمن المضارع  
من الحال والاستقبال إلى الماضي بشرط ألا تسبقها إحدى الأدوات الشرطية التي  
تخلص زمنه للمستقبل الحض، فإن سبقتها إحدى هذه الأدوات مثل: إن - من. و. ولم  
ينقلب زمنه للماضي، وصار التأثير في زمنه مقصورا على أداة الشرط وحدها؛ فتخلصه  
للمستقبل الحض. كالشأن في الأدوات الشرطية التي تجعله للمستقبل الخالص.  
لكن ما الذي يجزمه إذا اجتمعت قبله أداة الشرط و"لم" معا، وكانت أداة الشرط جازمة  
كالتى في بعض الأمثلة السابقة، وفي قولهم: من لم يقدمه الحزم يؤخره العجز؟ 3

---

#### 1 ومثله قول الآخر:

ومن لم يصن في حاجة ماء وجهه ... عن الناس لم يلبس ثياب جلال  
2 وقد تكون "لم" مقدرة هي ومضارعها بعد أداة الشرط، كقول الشاعر:  
إذا الشعر لم يسحرك عند سماعه ... فليس خليقا أن يقال له شعر  
3 وفي إعراب قوله تعالى: {فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا} يقول الخضري "ج1 آخر باب: المعرب  
والمبني" عند الكلام على بيت ابن مالك: =

(414/4)

---

اختلف النحاة في تعيين الأداة العاملة؛ فقائل: إنها "لم"؛ لاتصالها به مباشرة، وأداة  
الشرط مهمة1 داخله على جملة، وقائل: إنها أداة الشرط، لسبقها ولقوتها، فكما تؤثر  
في زمنه فتجعله للمستقبل الخالص تؤثر في لفظه فتجزمه كما جزمت جوابه؛ وخلصت  
زمنه للمستقبل. وفي هذه الحالة تقتصر "لم" على نفي معناه دون جزمه، ودون قلب زمنه  
للماضي. والأخذ بهذا الرأي أحسن؛ بالرغم من أن الخلاف لا قيمة له؛ لأن المضارع  
مجزوم على الحالين، والمعنى لا يتأثر.

2- صحة الفصل بينها وبين مجزومها في الضرورة الشعرية فقط؛ كقول الشاعر:

فأضحت مغانيها قفارا رسومها ... كأن لم سوى أهل من الوحش تؤهل  
أي: كأن لم تؤهل سوى أهل من الوحش.

3- جواز أن يكون معنى المضارع المنفي بما قد انتهى وانقطع قبل الكلام بوقت قصير أو طويل<sup>2</sup>، وأن يكون مستمرا متصلا بالحال؛ "أي: بوقت الكلام" ولكن يستحيل أن يكون للمستقبل، أو متصلا به ...<sup>3</sup>؛ فمثال انقطاعه قبل الكلام وعدم امتداده للحال: لم ينزل المطر<sup>3</sup> منذ شهرنا. ومثال استمراره واتصاله بالحال وعدم انقطاعه قوله تعالى: {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، اللَّهُ الصَّمَدُ، لَمْ يَلِدْ،

---

= "واجعل لنحو يفعلان النون ... " ما نصه: "فإن لم تفعلوا" قيل: تنازع الحرفان الفعل فأعمل الثاني، وحذف نظيرها من الأول. وقيل الأصل: إن ثبت أنكم لم تفعلوا ... ، فمضي "لم" في عدم الفعل، واستقبال "إن" في إثبات ذلك العدم، هو على حد قوله تعالى: {إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِنْ دُبُرٍ} فإن المعلق عليه إثبات القدر، لا هو نفسه؛ لسبقه على وقت المحاكمة. وقيل: "لم" عملت في الفعل، وهي معه في محل جزم بإن، وجواب الشرط على كل محذوف تقديره: فاتركوا العناد ... " ا. هـ.  
وستجيء إشارة لهذا في "ج" من ص 437، والأنسب الأخذ بما عرضناه هنا؛ لبعده من التكلف والتعقيد.

1 أي: لا عمل لها.

2 والغالب في هذا الزمن الماضي المنقطع أن يكون مقداره طويلا؛ سواء أكان انقطاعه قبل الكلام قصيرا أم طويلا. أي: أن الغالب على هذا الزمن الماضي أن يكون أوله قديما بعيدا عن نهايته؛ فالاتساع عظيم بين أوله ونهايته. أما نهايته المنقطعة فقد تكون قريبة أو بعيدة من بداية الزمن الحالي. "انظر رم 2 من هامش ص 418".  
3 و3 لهذا لا يصح أن يقال على سبيل الحقيقة اللغوية: لم يسافر فلان غدا.

(415/4)

---

وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ} 1، وقول الشاعر:

غاية البؤس والنعيم زوال ... لم يدم في النعيم والبؤس حي  
وقول الآخر في مغنية:



غنت فلم تستبق جارحة ... إلا تمت أنها أذن1

4- صحة وقوع الاسم بعدها معمولاً لفعل محذوف بعدها، يفسره شيء مذكور. كقول الشاعر:

ظننت -فقيراً- ذا غنى، ثم نلته ... فلم -ذا رجاء- ألقه غير واهب  
والتقدير: فلم ألق ذا رجاء -ألقه- غير واهب إياه ما يريد، وما يحتاج إليه2. والأحسن  
الرأي يقصر هذه الحالة على الضرورة الشعرية، ويمنع القياس عليها في النشر.  
5- امتناع حذف مضارعها -في غير الصورة السالفة- إلا في الضرورة3 كقول القائل:  
احفظ وديعتك التي استودعتها ... يوم الأعازب4، إن وصلت وإن لم  
أي: وإن لم تصل ...

1 و1 قد يكون اتصاله بالحال واجباً، لأمر عقلي يقتضي ذلك؛ كما في قوله تعالى: {لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ} أو لأمر لفظي "لغوي" كوجود كلمة تفيد بانضمامها إلى "لم" معنى الدوام والاستمرار؛ كما في بعض الأفعال الناسخة المنفية من أخوات "كان"؛ وهي الأفعال الأربعة التي يشترط لإعمالها أن تكون مثالية؛ مثل: "لم يبرح، لم يزل، لم يفتأ، لم ينفك" وعلى كل حال: المعول عليه في الاستمرار وعدمه هو: القرائن.

2 معنى البيت: كان الناس يظنونني -في حال فقري- غنياً مع أنني لم أكن غنياً في الواقع. فلما منحني الله الغنى لم ألق ذا رجاء في مروي وأمل في معاونتي، إلا حققت رجاءه وأمله؛ فمنحته من المال ما يرضيه. فكلمة: "فقيراً" حال.

3 سبق المراد من الضرورة في رقم 2 من هامش ص271.

4 يوم الأعازب، أو يوم الأغارب: يوم معهود من أيام العرب. ويقول صاحب الدرر اللوامع على "جمع الهوامع" "ج2 ص72" لم أقف عليه في كتب أيام العرب. والبيت منسوب للشاعر ابن هرمة..

(416/4)

6- أن بعض العرب قد ينصب بها، وبعضها آخر قد يهملها فلا تنصب ولا تجزم، وإنما تتجرد للنفي الخض؛ فمثال النصب بها قراءة من قرأ {لَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ} 1. ومثال لإهمال قول الشاعر:

لولا فوارس من ذهل وأسرتهم ... يوم 2 الصليفاء لم يوفون بالجار  
ومن المستحسن الآن الانصراف عن هذين الرأيين، وعدم محاكاة واحد منهما؛ منعاً  
للفوضى البيانية، الضاره.  
ومما تنفرد به "لما":

1- صحة حذف المضارع المجزوم بها، والوقوف عليها بعد حذفه، في النثر وفي الشعر؛  
كقول أحد القواد الرحالين: "لما دخلت دمشق عزمت على زيارة قبر صلاح الدين  
الأيوبي، فما كدت أقترب منه حتى امتلأت نفسي هيبة، وسرت في جسدي رهبة لم  
أستطع منها خلاصاً إلا على صوت رائدي يقول: "تقدم للدخول" ... فتقدمت  
ولما ... ، وبقيت في غمرة من جلال الموت، وعبرة التاريخ؛ أردد قول الشاعر:  
فجئت قبورهم بدءاً 3 ولما ... .. فناديت القبور فلم يجبه 4

---

1 ومن الأمثلة ما ساقه ابن جني في كتابه: "الاحتساب" - ج 2 ص 267 - حيث استشهد  
للنصب - كغيره - بالقراءة السالفة، ثم قال بعدها ما نصه: "قرأت على أبي علي في  
نوادير أبي زيد:

من أي يومي من الموت أفر ... أيوم لم يقدر أم يوم قدر ...  
ا. هـ.

2 الظرف: "يوم" متعلق بمحذوف خبر، تقديره: لولا فوارس موجودة يوم الصليفاء. ولا  
يصح تعليقه بالفعل الذي بعده؛ لأن ما في حيز جواب "لولا" - وغيرها مما يحتاج  
لجواب - لا يتقدم على الجواب. و"الصليفاء" في الأصل: مصغر "الصلفاء" بمعنى:  
الأرض الصلبة. وهي هنا موقعة من أشهر مواقع العرب.  
3 البدء: السيد.

4 الهاء التي في آخر هذا المضارع هي: "هاء السكت" الساكنة. والبيت لشاعر يتحسر  
على من مات من قومه، وأن موت عظمائهم قد أخلى له الطريق، كي يكون سيداً بعد  
موتهم، مع أنه لم ين كذلك في حياتهم. وهو معنى قريب من قول الآخر:  
خلت الديار فسدت غير مسود ... ومن الشقاء تفردني بالسودد  
وفي ذلك البيت الأسبق مخالفة لما يلازمها من وجوب اتصال نفي منفيها بالزمن الحالي؛  
طبقاً لما يجيء في رقم 2؛ وقد تكلفوا التأويل لإبعاد هذه المخالفة.

أي: تقدمت ولما أستفق "مثلا" فجئت قبورهم بداء ولما أكن سيدا قبل ذلك ... أما المضارع المجزوم "بلم" فلا يصح حذفه إلا في الضرورة - كما سبق.

2- وجوب امتداد الزمن المنفي بها إلى الزمن الحالي امتدادا يشملهما معا، وذلك بأن كون المعنى منفيًا في الزمن الماضي وفي الزمن الحالي أيضا من غير اقتصار على أحدهما، نحو: بهرني ورد الحديقة، وأغراني بقطفه، ولما أقطفه، أي: ولما أقطفه؛ لا في الزمن الماضي "قبل الكلام"، ولا في الحال "وقت الكلام" ومثل قول الشاعر يستغيث بمن يحميه من أعدائه:

فإن أك مأكولا فكن أنت آكلي ... وإلا فأدركني، ولما أمزق يريد: أي لم أمزق في الماضي ولا في الزمن الحالي. أما "لم" فليست ملازمة لهذا إلا في بعض الحالات 1 ومن ثم يصح: لم يحضر الغائب ثم حضر الآن، ولا يصح: لما يحضر الغائب ثم حضر الآن، لأن الأولى معناها لم يحضر في الزمن الماضي قبل التكلم، ثم حضر الآن في وقت التكلم، فلا تعارض بين الزمنين. أما الثانية فمعناها: لم يحضر في الماضي ولا في الحال ثم حضر الآن؛ أي: في الحال، وهذا تناقض واضح، إذ من المحال أن يثبت الحضور وينفي في زمن واحد؛ هو الحال 2 ...

3- أن المتكلم بالمعنى المنفي بها يتوقع زوال النفي -غالبا- عن ذلك المعنى وحصوله مثبتا: أي: ينتظر تحقق المعنى وقوعه -في الغالب- على الوجه الحالي من النفي، فالذي يقول، لما تشرق الشمس، ... يريد: أنها لم تشرق قبل الكلام ولا في أثناءه، لكن من المنتظر أن تشرق. ومن يقول: لما تمطر السماء، يقصد:

---

1 كما عرفنا في رقم 1 من هامش ص 416.

2 ومما يختلف في الحرفان أيضا أن الزمن الماضي المنفي بالحرف: "لم"، طويل -على الوجه المشروح في رقم 2 من هامش ص 415- أما الماضي المنفي بالحرف "لما" فقصير غالبا، أي؛ ليس قديم المبدأ؛ فأوله في الغالب ليس بعيدا من آخره المتصل بالحال؛ فلا يصح أن يقال: لما يكن الرحالة مقيما هنا في العام الماضي، ويصح: لم يكن الرحالة ... ، على أن تقدير القصر، والطول، والقدم، والجدة متروك للعرف والمناسبة بين شيئين والموازنة بينهما. ومن العسير وضع تحديد دقيق لهذه الأزمنة.

أنها لم تمطر قبل التكلم، ولا في خلاله، ومن المتوقع أن تمطر 1. أما المتكلم بالمعنى المنفي بالحرف "لم" فلا يتوقع رفع النفي عنه، ولا ينتظر حصوله مثبتا 2...  
4- أنها متنوعة المعاني والأغراض تنوعا يؤدي إلى اختلاف الأساليب على حسب تلك المعاني والأغراض. بخلاف: "لم"؛ فإنها في جميع أحوالها واستعمالاتها لا تكون إلا نافية جازمة - كما سبق 3.  
إلى هنا انتهت أوجه التشابه والتخالف بين: "لم" "لما" وهي أوجه دقيقة تتطلب يقظة، وسلامة إدراك عند استعمال هذين الحرفين، وعند تفهم الأساليب التي تحويهما 4.

---

1 قلنا إن التوقع هو الغالب. ومن غير الغالب مثلا: ندم إبليس ولما ينفعه ندمه.  
واستشفع المحكوم عليه بالقتل قصاصا ولما ينفعه استشفاعه.  
2 والانتظار وعدمه هما بالنسبة للمعنى المستقبل بعدهما. أما المعنى الماضي فهما سيان في التوقع وعدمه؛ نحو: "ما لي قمت ولم تقم" أو: "لما تقم" والمراد: لم تقم أو لما تقم، مع أي كنت متوقعا منك فيما مضى القيام وهذا هو ما يشعر به التعجب من عدم قيام المخاطب. ومثال عدم التوقع أن تقول ابتداء: لم يقم الرجل.  
3 البيان في رقم 1 من هامش ص 413.  
4 وقد عقد ابن مالك للجوازم بابا مستقلا عنوانه: "عوامل الجزم" بدأه بالكلام على الجوازم الأربعة المختصة بجزم مضارع واحد، واكتفى في الكلام عليها ببيت واحد هو: بلا. ولام - طالبا - ضع جزما ... في الفعل، هكذا بـ "لم" و "لما"  
يريد: اجزم الفعل المضارع بلا وباللام إذا كنت طالبا بهما. أي: إذا استخدمتهما أداتي طلب، واجزمه أيضا بلم ولما.

(419/4)

---

زيادة وتفصيل:

"لما" الجازمة تختلف اختلافا واسعا عن: "لما" الظرفية التي هي ظرف - في المشهور - 1 بمعنى: حين، أو: إذ، وتفيد وجود شيء لوجود آخر؛ فالثاني منهما مترتب على الأول، ومسبب عنه، ولهذا تدخل على جملتين ثانيتين هي المترتبة على الأولى. والغالب أن

تكونا ماضيتين. نحو قوله تعالى: {فَلَمَّا تَخَاكُمُ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ} وقد تكونان غير ماضيتين بالتفصيل المفيد الذي عرفناه في الظروف 1..

وكذلك تختلف: "لما" الجازمة عن: "لما" التي بمعنى "إلا" كالتى في قوله تعالى: {إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ} 2، أي: إلا عليها حافظ "في أحد المعاني ... " وهذه لا تدخل -في الغالب- إلا على الجملة الاسمية؛ كآلية السالفة ... ، أو على الماضي لفظا لا معنى، نحو: أنشدك الله لما فعلت كذا؛ أي: إلا فعلت. والمعنى: ما أسألك إلا فعل كذا، أي: إلا أن تفعل كذا. فالماضي هنا صوري فقط؛ لأن لفظه ماضي ومعناه معنى المضارع المستقبل ...

---

1 و 1 انظر رقم 3 من هامش ص 292 ففيها بيان هام. وبعض النحاة يعدها حرفا. ولا غنى عن الرجوع إلى ما سبق من تفصيل الكلام عليها في باب: "الظرف"، وبيان أنواع جوابها "ج 2 ص 223 م 79" وفي باب: "الإضافة" "ج 3 ص 75 م 94".

2 "إن" نافية، بمعنى: "ما" النافية.

(420/4)

---

#### المسألة 154:

النوع الثاني الذي جزم مضارعين معا، أو ما يحل محل كل منهما، أو محل أحدهما: أدواته إحدى عشرة 1، تسمى "الأدوات الشرطية الجازمة"، وهي: "إن 2، إذ ما"، "من، ما، مهما، متى، أيان، أين، أنى، حيثما، أي" ... وكلها أسماء؛ ما عدا "إن، وإذ ما" فهما حرفان 3.

وتتفق الأدوات الشرطية السالفة كلها، في أمور، وتختلف في أخرى. أشهر الأمور التي تتفق فيها 4.

1- أن كل أداة منها لا تدخل على اسم؛ وإنما تحتاج: إما إلى فعلين مضارعين تجزم لفظهما 5 مباشرة إن كانا معربين، ومحلهما إن كان مبنيين.

---

1 أما "إذا" و"كيفما" و"لو" فالصحيح اعتبار الثلاثة أدوات غير جازمة "كما يجيء عند الكلام في النوع الثالث الخاص بها ص 440". وهنا أدوات "الشرط الامتناعي" "مثل: لولا، لوما، لو في بعض حالاتها ... " فهذه أدوات لا تجزم، وإنما تقتصر على

ربط أمر بآخر، وتعليق الثاني على الأول تعليقا خاصا سيجيء بيانه في مكانه المناسب  
ص 491 و512 و....

2 "إن" الحرفية أنواع متعددة، يشار إلى أهمها في "ب" من ص433 وأضعفها الشرطية  
غير الجازمة.

3 وكل الأدوات التي تجزم فعلين لا تدخل إلا على الفعل ظاهرا أو مقدرا - كما  
سيجيء في رقم 2 من ص425- وفي بيانها وبيان الأسماء والحروف منها يقول ابن  
مالك:

واجزم بإن، ومن، وما، ومهما ... أي، متى، أيان، أين، إذ ما  
وحيثما، أنى، وحرف "إذ ما" ... "كإن" وباقي الأدوات أسما  
أسما، أي: أسماء.

4 أما التي تختلف فيها فتجيء في ص427.

5 فأداة الشرط -في الرأي الذي يجب الاقتصار عليه- هي الجازمة لفعل الشرط،  
ولفعل الجواب إن كان الجواب فعلا، ولجملة الجواب إن كان الجواب جملة، لا فعلا  
وحده.. لكن هل يجوز أن يكون الجواب مضارعا مرفوعا مباشرة؟ الجواب في ص474.  
وما الذي يجزمه إن وقع بعد أداة الشرط: "لم" الجازمة؟ الجواب في ص414.

(421/4)

---

وأولهما: يسمى: "فعل الشرط"1. وثانيهما يسمى: "جواب الشرط وجزاءه"1 وإما إلى  
فعلين ماضيين2، يحلان محلا المضارعين، وتجزمهما الأداة محلا3. وإما إلى فعلين مختلفين،  
تجزم لفظ المضارع4 منهما، وتجزم محل الماضي. وإما إلى جملة اسمية، تحل محل المضارع  
الثاني، وتجزمها الأداة محلا3. ولا يمكن أن يحل محل الأول شيء؛ لأن الأول لا بد أن  
يكون فعلا مضارعا، أو ماضيا.

ومهما كانت صيغة فعل الشرط أو جوابه فإن زمنهما لا بد أن يتخلص للمستقبل  
المحض بسبب وجود أداة الشرط الجازمة5، بالرغم من أن صورتها أو صورة

---

1 و1 سمي فعل شرط، لأن المتكلم يعتبر تحقق مدلوله ووقوع معناه شرط لتحقيق مدلول  
الجواب ووقوع معناه، ولا يمكن -عنده- أن يتحقق معنى الجواب ويحصل إلا بعد تحقق  
معنى الشرط وحصوله؛ إذ لا يتحقق المشروط إلا بعد تحقق شرطه؛ سواء أكان الشرط

سببا في جود الجواب والجزاء، نحو: إن تطلع الشمس يختلف الليل، أم غير سبب؛ نحو: إن كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة. فوجود النهار ليس سببا في طلوع الشمس، وإنما هو ملزوم، والجواب لازم له؛ ولهذا يقولون: إن الشرط ملزوم دائما والجزاء لازم؛ سواء أكان الشرط سببا أم غير سبب.

وما تقدم يوضح لنا الفرق الكبير بين "ما ومن" الشرطيتين، الواقعتين مبتدأ، والموصولتين الواقعتين مبتدأ كذلك؛ فالموصولتان ليس فيهما تعليق شيء على آخر، وإنما يدلان على مجرد الإخبار المطلق، ولا يجزمان. بخلاف الشرطيتين؛ فلا بد فيهما من التعليق والجزم معا "انظر ص 428 وهامشها رقم 2". ويقول ابن الحاجب أيضا: إن الجزاء قسمان؛ أحدهما: يكون مضمونه مسببا عن مضمون الشرط نحو: إن تجني أكرمك. والثاني لا يكون مضمونه مسببا عن مضمون الشرط، وإنما يكون الإخبار به هو المسبب عن الشرط، نحو: إن تكرمي فقد أكرمتك أمس. والمعنى: إن اعتدلت علي بإكرامك إياي فأنا اعتد أيضا عليك بإكرامي إياك. فالإكرام بالأمس ليس مسببا عن الإكرام في المستقبل، وإنما الحديث والإخبار عن إكرام الأمس هو المسبب عن إكرام المستقبل.

"انظر رقم 1 من هامش الصفحة الآتية، ثم آخر صفحة 434 وما بعدها، ورقم 3 من هامش ص 454 حيث تعليقات أخرى نافعة، ومهمة".

هذا وقد سبق شرح معنى الجواب والجزاء تفصيلا في النواصب عند الكلام على "إذن" ص 308، وعلى فاء السببية الجوابية ص 352.

2 هل يتعين أن يكون فعل الشرط ماضيا إذا كان الجواب محذوفا؟ الأحسن أن يكون الرد: "لا"؛ طبقا للبيان الآتي في ص 453 وما بعدها.

3، 3 لأن لفظ الماضي لا يجزم، وإنما يكون في محل جزم، ومثله الجملة الاسمية والفعلية -انظر رقم 6 من ص 456 ثم رقم 2 من ص 468.

4 قد يرفع المضارع الواقع جوابا بمراعاة التفصيل الذي في ص 475.

5 لأن أداة الشرط الجازمة علامة قاطعة على استقبال الفعل بعدها، أي: تخليص زمنه للمستقبل =

(422/4)

---

أحدهما قد تكون -أحيانا- غير فعل مضارع؛ إذ من المقرر أن أداة الشرط الجازمة تجعل زمن شرطها وجوابها مستقبلا خالصا 1 ومن المقرر كذلك أن تحقق الجواب وقوعه

متوقف على تحقق الشرط ووقوعه، ومعلق عليه<sup>2</sup>؛ فإذا حصل الشرط حصل ما تعلق عليه، وهو: الجواب. لا فرق في هذا بين أن تكون الأداة مقتصرة في معناها على التعليق -مثل: "إن"- أم متضمنة معه معنى آخر: كالزمانية، أو المكانية، أو غيرهما مما يتضمنه بعض الأدوات الأخرى "وسنعرّفه<sup>3</sup> بعد، كما نعرف المراد من التعليق وما يقوم مقامه، وتفصيل الكلام فيه".

فمثال جزمها المضارعين لفظاً قول الشاعر لأديب ليس من أقاربه:

إن يفترق نسب يؤلف بيننا ... يدب أقمناه مقام الوالد

وقول الآخر:

ردوا السيوف إلى الأغمداء واتندوا ... من يشعل الحرب يصبح من ضحاياها

ومثال جزمها الماضيين جزماً محلياً<sup>4</sup> قول الشاعر في حساده:

صم إذا سمعوا خيراً ذكرت به ... وإن ذكرت بسوء عندهم أذنوا<sup>5</sup>

---

= المحض، سواء أكان الفعل ماضياً، أم مضارعاً، لهذا -كما سيجيء في رقم 9 من ص 447- لا يصح في الجملة الشرطية أن تكون حالا بعد تلك الأداة؛ لأن الحال لا يصح أن تسبقه علامة استقبال. ومن ثم قالوا في مثل: "لأمدحن المخلص إن حضر وإن غاب" ... إن الجملة الشرطية وقعت هنا حالا مع أنها إنشائية مشتملة على علامة استقبال هي: "إن" -لأنها جملة شرطية لفظاً لا معنى؛ إذ التقدير: لأمدحنه على كل حال ...

"وقد سبق بيان هذا في باب الحال ج 2 م 84 ص 311".

1 قد تشتمل إحدى الجملتين على كلمة صريحة الدلالة على الماضي الحقيقي؛ كالمثال الذي سبق في أول هامش الصفحة السابقة، وهو: إن تكرمني فقد أكرمتك أمس. وفي هذه الصورة يتعين أن يكون المراد الإخبار في المستقبل على الوجه الذي سلف. ومثله: إن أكرمتني أمس فأنا أكرمك غداً، أي: إن تتحدث عما وقع من إكرامك إياي بالأمس فأنا أكرمك غداً. وفي هاتين الصورتين دقة توجب اليقظة والتنبيه؛ كي لا يقع الخطأ في استعمالها على الوجه الصحيح الذي يؤدي إلى اعتبار الشرط والجواب فيهما مستقبلاً كغيرهما.

2 سبق توضيح هذا مفصلاً في رقم 1 من هامش ص 422.

3 في ص 427.

4 مع ملاحظة ما يأتي في رقم 2 من ص 468 خاصاً بالماضي الواقع جواباً.

5 استمعوا له بإعجاب. ومن أمثلة الماضيين أيضاً قولهم: "من نم لك نم عليك". إذ



المراد: من ينم لك ينم عليك، والنميمة: الوشاية ونقل الكلام بين الناس للإيقاع والإفساد بينهم.

(423/4)

وقول شوقي:

وإنما الأمم الأخلاق ما بقيت ... فإن تولت مضوا في إثرها قدما  
ومثال جزمها فعلين مختلفين قول الآخر في حساده1:  
إن يعلموا الخير أخفوه، وإن علموا ... شرا أذاعوا، وإن لم يعلموا كذبوا  
ومثال جزمها الجملة الاسمية التي تحل محل الثاني جزما محليا - قول الشاعر:  
إن كنت عن خير الأنام سائلا ... فخيرهم أكثرهم فضائلا  
ويسمى فعل الشرط مع مرفوعه2: "الجملة الشرطية". ولا بد أن تتقدم على "الجملة  
الفعلية" أو "الاسمية" الواقعة جوابا للشرط، والتي تسمى: جملة جواب الشرط، أو:  
"الجملة الجوابية للشرط"3.

1 سيذكر البيت التالي لمناسبة أخرى في ص456.

2 مرفوعه هو: الفاعل، أو نائبه ...

3 وفي عمل تلك الأدوات الشرطية، وما تتفق فيه جميعا يقول ابن مالك:

فعلين يقتضين شرط قدما ... يتلو الجزاء، وجوابا وسما

قدما - أصله: قدم، والألف زائدة للشعر. ومثله: "سماه"؛ أصله: "وسم" والألف زائدة

للشعر. "فعلين" مفعول به للفعل: "اجزم" في البيت الأسبق بهامش ص421.

يريد: اجزم فعلين بكل أداة، مع ملاحظة أن جزمها الفعلين معا هو الأصل الغالب.

وقد تجزم فعلا واحدا وبعده جملة محتومة. والذي لا بد أن يكون فعلا وأن يكون مجزوما

لفظا أو محلا هو: "فعل الشرط". أما الجواب فقد يكون فعلا أو جملة.

"يقتضين" هذه الجملة الفعلية صفة لفعلين، والرباط محذوف، والأصل "يقتضيهما".

ثم بين أن فعل الشرط هو المتقدم منهما. و"يتلو الجزاء" يتلوه ويجيء بعده الجزاء. بيد:

يقع بعده الفعل الذي يكون في صدر جملة الجزاء إن كانت فعلية. "وجوابا وسما" أي:

وسم جزاء، بمعنى: أنه سمي جزاء. ويسمى فعل الجزاء لوقوعه في صدر الجملة الجزائية -

كما سبق - ثم بين نوع الفعلين فقال:

وماضيين، أو مضارعين ... تلفيهما، أو متخالفين  
ولهذا البيت إشارة في هامش ص 473 ثم أردف هذا بيتا آخر سيجيء شرحه في المكان  
الأنسب "ص 476". قال:  
وبعد ماض رفعك الجزا حسن ... ورفعته بعد مضارع وهن  
أي: ضعف.

(424/4)

ومما سبق يتبين أن الشرط لا بد أن يكون فعلا 1 فقط، ولا يصح أن يكون جملة. أما  
الجواب فقد يكون فعلا فقط، وقد يكون جملة، وفي الحالتين يجب تأخيرها عن الشرط.  
ولكل من الجملة الشرطية والجوابية أحكام سنعرفها 2.  
2- أدوات الشرط الجازمة لا تدخل على الأسماء 3، وإنما تحتاج إلى مضارعين، أو إلى ما  
يحل محلها، أو محل أحدهما، كما عرفنا 4. فإذا وقع بعدها اسم والغالب أن تكون  
الأداة هي "إن، أو إذا" وجب تقدير فعل مناسب يفصل بينهما؛ بحيث تكون الأداة  
داخلة على الفعل المقدر. لا على الاسم الظاهر 5. ومن الأمثلة: إن امرؤ أثني عليك بما  
فعلت فقد كافأك - إن جائع عاجز وجد فمن حوله آثمون إن لم يطمعوه - وقول  
الشاعر:

إذا أنت أكرمت الكريم ملكته ... وإن أنت أكرمت اللئيم تمردا  
وقول الآخر:

إذا أنت لم تعرف لنفسك حقها ... هوانا بها كانت على الناس أهونا  
والتقدير: إن أثني امرؤ أثني عليك ... ، إن وجد جائع عاجز وجد ... ، إذا أكرمت  
أكرمت ... ، وإن أكرمت أكرمت ... ، وإذا لم تعرف لم تعرف ... ، والأصل في هذا  
التقدير وأشباهه أن الفعل قد حذف وحده بعد أداة الشرط، وبقي فاعله. فإن كان  
الفاعل اسما ظاهرا قدر قبله فعل مناسب له؛ وإن كان ضميرا مرفوعا متصلا كالتاء  
"ويدخل في حكم المتصل، الضمير المرفوع المستتر، كالضمير "هي" المستتر، إذا كان  
فاعلا لمضالاع للغائية"، وجب الإتيان بضمير مرفوع بارز منفصل؛ ليحل محل المتصل  
الذي لا يمكن أن

---

1 سواء أكان ماضيا أم مضارعا؛ وليس هناك حالة تستلزم أن يكون فعل الشرط ماضيا

فقط، وما يقال من وجوب مضيه حين يكون الجواب محذوفاً مدفوع بما سيجيء في ص453.

2 في ص444.

3 لهذا إشارة في رقم 3 من هامش ص421.

4 في ص422.

5 انظر رقم 7 من ص446. وقد سبق في الجزء الثاني "ص106 م69 باب:

الاشتغال" بيان حكم هذا الاسم، وتفصيل إعرابه، وتأيد النحاة بأدلة قوية في تقدير الفعل، وأن هذا الاسم الذي يعد الأداة ليس مبتدأ.

(425/4)

---

ينفصل من فعله، وليقوم مقامه في إعرابه وفي معناه، وهو: "أنت" 1 ...

3- لأداة الشرط الصدارة في جملتها؛ فلا يصح أن يسبقها شيء من جملة الشرط، ولا من جملة الجواب، ولا من متعلقاتهما<sup>2</sup>، إلا في صورة واحدة، ستجيء<sup>3</sup>. وكذلك لا يجوز أن تكون أداة الشرط معمولة لعامل قبلها، إلا إذا كانت الأداة الشرطية اسماً، والعامل السابق عليها حرف جر، أو مضافاً؛ نحو: إلى "من تذهب اذهب"، "وعند من تجلس أجلس". ويصح أن يسبقها حرف عطف، أو استدراك، أو نحوهما مما يقتضيه المعنى؛ بشرط ألا يخرجها عن الصدارة في جملتها. ومن الأمثلة قول الشاعر:

ولا أتمنى الشر، والشر تاركى ... ولكن متى أحمل على الشر أركب<sup>4</sup>

ولا يصح -في الرأي الأغلب- أن تقع أداة الشرط الجازمة أو غير الجازمة بعد: "هل" الاستفهامية، لكن يصح وقوعها بعد همزة الاستفهام<sup>5</sup> دون باقي أدواته.

4- لا يصح حذف أداة الشرط في الرأي الأرجح الذي يجب الاقتصار عليه.

5- لا تدخل "إن الشرطية" -ولا غيرها من الأدوات الشرطية- على "لا، الناهية" فإذا دخلت عليها أداة منها تغير معنى "لا الناهية" وحكمها؛ فتصير حرف نفي، بعد أن كانت حرف نهي، وتصير مهملة<sup>6</sup> بعد أن كنت جازمة.

---

1 انظر هامش رقم 5 من الصفحة السابقة.

2 لكن لا مانع أن يسبقها عامل يحتاج إلى إحدى الجملتين لتكون معمولاً له، كالمبتدأ الذي يحتاج إلى الخبر في مثل: "المرء إن يجبن يعيش مردولاً". فهي في هذه الصورة في

- صدر جملتيها أيضا؛ إذ لم يتقدم عليها شيء منهما، ولا من توابعهما؛ لأن المبتدأ - ونحوه- ليس معمولاً لشيء منهما فهو في صدر جملة اسمية غير جملتيها.
- 3 في رقم 3 من ص 450 وهي التي يكون فيها جواب الشرط مضارعا مرفوعا - كما يحصل أحيانا- فيصح في معموله أن يتقدم على الأداة؛ نحو: طعامنا إن تزرنا تأكل، بنصب كلمة: "طعام" باعتبارها مفعولا للمضارع: تأكل. طبقا للبيان الآتي.
- 4 الأصل: أركب، بالجزم. وحرك بالكسر لأجل الشعر.
- 5 ستجيء إشارة لهذا، في رقم 10 من ص 447 وأنه منقول عن الصبان ج 4 أول باب الجواز، عند قول ابن مالك: "فعلين يقتضين بشرط قدما ... " ثم انظر رقم 5 من هامش ص 450، لأهميته واتصاله بما هنا.
- 6 أي: لا تعمل شيئا في الفعل بعدها.

(426/4)

#### المسألة 155:

- الأمر الذي تختلف فيه الأدوات الشرطية الجازمة:
- الأمر الذي تختلف فيها متعددة النواحي<sup>1</sup>؛ منها: الاختلاف في ناحية الاسم والحرفية، "وليس فيها أفعال"، وفي ناحية اتصالها ب"ما" الزائدة وعدم اتصالها، وفي ناحية معناها، وفي ناحية إعرابها.
- أ- ففي ناحية الاسم والحرفية: منها الأسماء باتفاق؛ وهي: "من، متى، أي، أين، أيان، أنى، حيثما".
- ومنها اسم على الأرجح، وهو: مهما" بدليل عودة الضمير عليه مذكرا، والضمير لا يعود إلا على اسم؛ مثل قوله تعالى قوم موسى: {وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ} .
- ومنها الحرف باتفاق. وهو: "إن"، ومنها الحرف على الأرجح؛ وهو: "إذ ما"<sup>2</sup>.
- ب- وفي ناحية اتصالها بما الزائدة منها: ما لا يجزم إلا بعد اتصالها بما الزائدة، وهو: "حيث، وإذ"، فلا بد أن يقال فيهما عند الجزم بهما: "حيثما"، "إذ ما".
- ومنها ما يمتنع اتصاله بما عند استخدامه أداة شرط جازمة، وهو؛ من، ما، مهما، أنى.
- ومنها ما يجوز فيه الأمران، وهو: إن، أي، متى، أين، ويزاد عليها، أيان، في الرأي الأصح.

ج- وفي ناحية اختلاف المعنى، مع اتفاقها جميعا في تعليق وقوع الجواب

- 1 من هذه النواحي ثلاثة هنا "أ، ب، ج" والرابعة: "د" في ص438؛ أما الأمور التي تتفق فيها فقد سبقت في ص431.
- 2 غير الأرجح يعتبرها ظرف زمان بمعنى: "متى"، إذا قلنا "إذ ما تستمع للموسيقى تهدأ نفسك" كان المعنى على الرأي الأرجح: إن تستمع.. وعلى الرأي الآخر: متى تستمع..

(427/4)

على وقوع الشرط عند عدم المانع1:

- 1- منها: ما وضع في أصله للدلالة على شيء يعقل -غالبا- فإذا تضمن معه معنى الشرط -صار أداة شرطية، للعاقل، جازمة. والغالب أيضا أنه لا يدل بذاته على زمن، وهو: "من"2، كقوله تعالى: {مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ} ، {وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا} . وقول الشاعر يمدح قوما:  
من تلق منهم تقل لا قيت سيدهم ... مثل النجوم التي يسري بها الساري
- 2- ومنها ما وضع في أصله للدلالة على شيء لا يعقل -غالبا- فإذا تضمن معه معنى الشرط صار أداة شرطية لغير العاقل، جازمة. والغالب أنه لا يدل بذاته على زمن. وهو "ما"2، و"مهما". كقوله تعالى: {وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ

- 1 من الموانع ما سيجيء بيانه في ص434 رقم 4، عند الكلام على أنواع "إن" في "ب".

2 و2 وللنحاة رأي دونوه في باب "الموصول": ملخصه:

- أ- أن "من" للعاقل؛ كالتى في قولهم: "من يقصر في التوقى والحذر، يعرض نفسه للخطر". وتستعمل في غيره مجازا -سواء أكان المجاز علاقته التشبيه فيكون استعارة، أم كانت علاقته شيئا آخر غير التشبيه فيكون مجازا مرسلا ... ، كقول الشاعر:  
أسرب القطا هل من يعير جناحه؟ ... لعلني إلى من قد هويت أطير
- وقول الآخر:

ألا عم صباحا أيها الطلل البالي ... وهل يعمن من كان في العصر الخالي

ومن المجاز تغليب على غير العاقل عند اختلاطه معه؛ نحو: "ولله يسجد من في السموات ومن في الأرض"، أو اقترانه به في عموم فصل بمن؛ نحو قوله تعالى: {وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ} لا قترانه بالعاقل المندرج تحت قوله: "كل دابة".

ب- سبق في باب: "الموصول" ج 1 م 26 ص 349 عند الكلام على: "من، الموصولة" أن كلمة: "من" مطلقا -موصولة وغير موصولة- هي من الكلمات التي لفظها مفرد مذكر، ولكن معناها قد يخالف لفظها، ولهذا يصح أن يعود الضمير عليها مفردا مذكرا؛ مراعاة للفظها -وهو الأكثر- ويصح مراعاة المعنى المراد، وهو كثير. فمن الأول قوله تعالى في المشركين: {وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهِ} ومن الثاني قوله تعالى فيهم: {وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ} وقد اجتمع الأمران في قوله تعالى: {بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ} -راجع الموضع السالف حيث البيان الشامل والأمثلة المتعددة.

وأما: "ما" فإنها لغير العاقل؛ كقوله تعالى: {مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ} وتستعمل قليلا في العاقل إذا =

(428/4)

يَعْلَمُهُ اللَّهُ} ، وقوله تعالى: {وَمَا تَقْدِمُوا أَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا} ، وقول الشاعر:

= اختلط بغيره؛ كقوله تعالى: {يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ} وتستعمل في صفات العاقل؛ نحو: تزوجوا ما طاب من النساء، وامتاز بالفضل. وتستعمل في المبهم؛ كأن ترى شبعا من بعد، فتقول: تعال وشاهد ما أرى.

"راجع الأشموني والصبان في بابي الموصول، والجوازم. وقد وفينا الكلام على "من وما" الموصولتين في ج 1 ص 247 م 26".

ويرتضي بعض النحاة أن يقال: "من" للعالم، بدلا من العاقل؛ لأن الله يوصف بأنه عالم ولا يقال له عاقل. ولم يتمسك بهذا فريق آخر ... ، وإذا لم تتضمن "من" و"ما" معنى الشرط فليستا بشرطيتين، فقد تكونان موصولتين، أو استفهاميتين ... أو ... أو....

"انظر آخر الهامش رقم 1 من ص 422".

ويرى أكثر النحاة أن الشرطيتين مبهمتان من ناحية الزمن، بمعنى: أنهما لا يدلان على زمن معين معروف البداية والمقدار، يربط الجواب بالشرط؛ فكل واحدة منهما لا تدل بذاتها على وقت محدد لهذا الربط؛ ففي مثل: من يحسن إلى أشكر له ... أو: ما تزرع تحصد ... لا تدل "من" على مبدأ زمن الشكر، ولا على تحديد مدته، أو توقيتها، ومثلها: "ما" فإنها لا تدل على مبدأ زمن الحصد، ولا على تحديد مدته، أو توقيتها. وقال فريق آخر: إن كل واحدة منهما قد تفيد -أحيانا- مع اشترط الزمن المؤقت المعين من غير أن تعتبر ولا أن تعرب بسببه ظرف زمان -وكل هذا بشرط وجود قرينة تدل على الزمن؛ من يلمس نارا تحرقه، أي: مدة لمسه النار تحرقه، وقول الشاعر يمدح: نزور فتى يعطي على الحمد ماله ... ومن يعط أثمان المحامد يحمد ... أي: يحمد مدة إعطائه أثمان المحامد. وقول الشاعر: فما تحي لا تسأم حياة، وإن تمت ... فلا خير في الدنيا ولا العيش أجمعا أي: مدة حياتك لا تسأم حياة.... وقول الشاعر: نبئت أن أبا شتيم يدعى ... مهما يعيش يسمع بما لم يسمع وأمثلة أخرى متعددة يؤيدون بها رأيهم، وتشهد بصحته وقوته. أما للكثرة فتؤول تلك الشواهد تأويلا لا داعي له، ولا فائدة منه إلا الرغبة في اطراد قاعدتهم، بل إنهم يتركون بعض الشواهد بغير تأويل؛ إذ لا يجدون لها تأويلا مقبولا، ويحكون عليها بالشذوذ. وخير من هذا التكلف الأخذ برأي الأقلية هنا، مع مراعاة ضوابطه وتفصيلاته السالفة. ملاحظة: في المرجع السابق "ج 1 م 26 هامش ص 428 وهو المرجع المذكور في: "ب" السالفة" أن "ما" مثل "من" - كما في الصبان - لفظها مفرد مذكر، ومعناها قد يكون غير ذلك فيجوز في الضمير العائد عليها مراعاة لفظها أو معناها.

(429/4)

---

ومهما تكن عند امرئ من خليقة 1 ... وإن خالها 2 تخفى على الناس تعلم 3  
ومنها ما وضع في أصله للزمان المجرد 4؛ فإذا تضمن معه معنى الشرط جزم؛ وهو: "متى  
و"أيان" 5؛ فكلاهما ظرف زمان جازم. ومن الأمثلة قول الشاعر في الورد:  
متى تزره تلق من عرفه 6 ... ما شئت من طيب ومن عطر  
وقال الآخر يصف عظيما:  
متى ما 7 يقل لا يخلف القول فعله ... سريع الخيرات غير قطوب 8

وقول الآخر يفتخر:

أيان نؤمنك تأمن غيرنا، وإذا ... لم تدرك الأمن منا لم تنزل خائفا  
ولا أهمية للرأي الذي يجيز إهمال: "متى" الشرطية فيجعلها شرطية غير جازمة؛ لأنه رأي  
تعززه الشواهد المتعددة، والحجة القوية.  
4- ومنها ما وضع في أصله للمكان -غالبا- فإذا تضمن معه معنى الشرط صار أداة  
شرطية للمكان، جازمة، وهو: "أين، حيثما، أنى" 9 كقوله تعالى:

1 عادة وخلق.

2 ظنها.

3 يستدل بعض النحاة بهذا البيت على أن: "مهما" حرف؛ إذ لا محل لها من الإعراب،  
ولم يعد عليها ضمير. وردوا كلامه بأنها: إما خبر للفعل الناقص "تكن"، و"خليقة" اسمه،  
و"من" زائدة، وإما مبتدأ. واسم "تكن" ضمير يعود على "مهما"، و"عند امرئ" خبر  
"تكن". وكل ما سبق هو على اعتبار "تكن" ناقصة، أما على اعتبارها -تامة- ف"مهما"  
مبتدأ، والضمير المستتر في الفعل "تكن" هو فاعله، و"عند امرئ" ظرف لغو، متعلق  
بالفعل "تكن" التام. و"من" بيان لمهما على وجهي اعتباره مبتدأ.  
4 الذي لا دلالة معه على استقبال أو غيره. فإذا صار للشرط جعل زمن فعله وجوابه  
مستقبلا.

5 ويصح زيادة: "ما" في آخرها - كما سبق في ص 427.

6 رائحته.

7 "ما" زائدة -طبقا لما سبق في: ب من ص 427.

8 القطوب: العابس.

9 لا يصح زيادة "ما" بعد "أنى" الشرطية، ولا يصح -في الأرجح- حذفها من آخر  
"حيث" الشرطية، ويجوز الأمران مع: "أين" -وقد تقدم كل هذا في ب من ص 427.

(430/4)

{وَصَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ أَيْنَمَا  
يُوجِّهُهُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ} 1، وقولهم: أين 2 ينزل العدل  
يتبعه الأمن والرخاء. وقولهم: حيثما تجد صديقا وفيما تجد كنزا نفيسا. وقول الشاعر:



خليلي، أنى تقصداني تقصدا ... أذا غير ما يرضيكما لا يحاول

5- ومنها المضاف الذي يصلح للأمور الأربعة السالفة؛ فيكون للعاقل أو لغيره، وللزمان، أو للمكان؛ تبعا للمضاف إليه في ذلك كله، فأداة الشرط مضافة، وتدل على أحد المعاني السالفة على حسب دلالة المضاف إليه، وهي: "أي". فمثالها للعاقل: أي إنسان تستقم خطته تأتلف حوله القلوب. ومثالها لغير العاقل: أي عمل صالح تمارسه أمارس نظيره. وللزمان: أي يوم تسافر أسافر معك. وللمكان: أي بقعة جميلة تقصد أقصد. وفي كل تلك الحالات يصح زيادة "ما" في آخرها.

6- ومنها: ما يختص إما بالأمر المتيقن منه أو المظنون<sup>3</sup>. ولكن الأول هو الأغلب، وهو "إذا" الشرطية.

وإما بالمشكوك فيه<sup>4</sup> أو بالمستحيل، وهو باقي الأدوات الشرطية. ومن المستحيل قوله تعالى: {قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ} ، وأما نحو قوله تعالى: {وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ، أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ} ،

---

1 كلٌّ: حمل ثقيل.

2 "أين" هنا شرطية، ولو لم يتصل بآخرها "ما" الزائدة؛ لأن هذا الاتصال وعدمه سيان معها - كما سبق هنا في رقم 9 من الهامش السالف، وكما في ص 427، ومن أمثلة عدم الاتصال قول الشاعر:

أين تصرف بنا العداة تجدنا ... نصرف العيس نحوها للتلاقي

3 أي: المرجح حصوله وتحقيقه.

4 الذي يتساوى فيه توقع الحصول وعدم التوقع.

(431/4)

---

فلتنزيله منزلة الشكوك فيه؛ لإيهام زمن الموت<sup>1</sup> ...

والقرائن وحدها هي التي تعين اليقين، أو الظن، أو الشك، أو الاستحالة ... مع الدلالة على الشرطية في كل حالة.

7- ومنها ما وضع - في الأكثر - لتعليق الجواب على الشرط تعليقا مجردا يراد منه الدلالة على وقوع الجواب وتحقيقه، بوقوع الشرط وتحقيقه، من غير دلالة على زمان، أو مكان، أو عاقل، أو غير عاقل؛ وهو: "إن" 2 و "إذا" 2 مع دلالتهم على الشرك أو

الاستحالة كدلالة الأدوات الشرطية الأخرى عليهما، غير "إذا" - كما سبقت الإشارة في الأمر السادس - فمثال "إن" قوله تعالى: {وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ} وقولهم: المرء إن يجبن يعيش مردولا، ومثال "إذا" قول الشاعر: وإنك إذ ماتت تأت ما أنت أمر ... به تلف من إياه تأمر آتيا

1 راجع "الحضري" ج2 باب: الإضافة، عند الكلام على: "إذا" - وقد سبقت الإشارة لهذا في ج2 ص260 م79- باب: "الظرف". وهناك البيان التام عن "إذا" الشرطية الظرفية"، من ناحية عدم دلالتها على التكرار، وعدم إفاتها للشمول والتعميم، وتجردها للظرفية المحضة، وبعض أوجه الاختلاف بينها وبين "إن الشرطية" وغيرها من أدوات الشرط الجازمة.

2، 2 لا بد للجزم "بإذ" من زيادة "ما" في آخرها. أما زيادتها بعد "إن" الشرطية فجاززة - كما تقدم في: ب من ص427- وانظر أول ص434.

(432/4)

زيادة وتفصيل:

أ- هل يقتزن جواب "إن الشرطية" باللام؟  
الإجابة عن هذا في رقم 3 من هامش ص457 وفي رقم 9 من ص463.

ب- "إن" أنواع كثيرة، منها:

1- "إن، الزائدة". وتسمى: "الوصلية"؛ أي: الزائدة لوصل الكلام ببعضه ببعض، وتقوية معناه؛ فلا تعمل شيئا، ويمكن الاستغناء عنها<sup>1</sup> ما لم يمنع وزن الشعر. ويكثر هذا الوصل حين تتوسط بين "ما" النافية وما دخلت عليه من جملة فعلية أو اسمية، كقول الشاعر يصف وجه غادة:

ما إن رأيت ولا سمعت بمثله ... درا يعود من الحياء عقيقا  
وقول الآخر يذم قوما:

بني غدانة، ما إن أنتمو ذهب ... ولا صريف<sup>2</sup>، ولكن أنتم الخزف  
وقد تزداد بعد "ما المصدرية" كقول الشاعر:

ورج الفتى للخير ما إن رأيته ... على السن خيرا لا يزال يزيد  
وبعد "ما الموصولة" كقول الشاعر:  
يرجي المرء ما إن لا يراد ... وتعرض دون أدناه الخطوب  
وبعد "ألا" التي للاستفتاح؛ كقول الآخر:  
ألا إن سرى 3 ليلي فبت كنيبا ... أحاذر أن تنأى النوى بغضوبا 4

---

1 جاء في حاشية ياسين على التصريح أول باب: "المعرب والمبني" "ج 1" بشأن "إن" الوصلية: أمي لمجرد الوصل والربط فلا جواب لها؛ لا في اللفظ ولا في التقدير، أم هي مع ذلك شرطية فيقدر جوابها؟ أم هي شرطية ولكن لا جواب لها؟ ثم قال: إن للسعد فيها كلاما مضطربا ببيته في حواشي المختصر، في بحث تقييد المسند بالشرط.

2 فضة خالصة.

3 نسبة السرى إلى الليل مجاز عقلي.

4 غضوب: اسم امرأة.

(433/4)

---

ويكثر وقوع "ما" الزائدة بعد "إن" الشرطية فتدغم فيها النون نطقا وكتابة؛ كقوله تعالى في الوالدين: {إِذَا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفٍّ} ، وقوله تعالى: {فَإِذَا تَشَفَّفْنَهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِمْ مَنْ خَلَفَهُمْ} 1 وتسمى في هذه الصورة: "إن، المؤكدة بماء".

2- ومنها: "إن، المخففة من الثقيلة"، و"إن" النافية الناسخة، وقد سبقنا في النواسخ ج 1، ومعهما "إن" النافية التي لا تعمل.

3- ومنها: "إن، الشرطية التي لا تجزم". وهذه أضعف الأنواع، وأقلها دورانا في فصيح الكلام. ومن الواجب إغفال أكثر حالاتها 2؛ وعدم استعمالها إلا في بعض الصور.

4- ومنها: ما اختلف النحاة في نوعه اختلافا مرهقا -نذكره؛ لأنه لا يخلو من فائدة- وهو "إن" في مثل: الحريص -وإن كثر ماله- بخيل. فقيل: وصلية 3، والواو للحال،

أي: الحريص بخيل، والحال أنه كثر ماله<sup>4</sup>. وقيل شرطية، حذف جوابها. لوجود ما يدل عليه، والواو للعطف على جملة مقدرة، أي: إن لم يكثر ماله وإن كثر فهو بخيل. لكن ليس المراد بالشرط في الجملة حقيقة التعليق؛ لأنه لا تعليق حقيقيا على الشيء ونقيضه معاً؛ لما في ذلك من المنافاة العقلية؛ إذ كيف يحدث الجواب الذي هو بمثابة المسبب عن الشرط حين يوجد الشرط وحين يعدم؟ وبعبارة أوضح: كيف ينتج الشرط -وهو بمثابة السبب- نتيجة واحدة لا تختلف باختلاف وجوده وعدمه؟

من أجل ذلك قيل إن معنى "إن" في الجملة السالفة الذكر "التعميم" "لا" "التعليق". ويقولون: إن المحذوف أحيانا قد يكون الواو هي والمعطوف -لا

---

1 تجدهم.

2 إلا ما كان منها دالا على تفصيل من غير أن يجزم، وسيجيء في رقم 5 من ص436.

3 انظر رقم 1 من هامش الصفحة السابقة.

4 ومن الأساليب الفاسدة التي تتردد في كلام المولدين قولهم: فلان وإن كثر ماله لكنه بخيل -أو: إلا أنه بخيل.. وقد سبق الكلام على هذه الأساليب في الموضع المناسب "ج1 م33 ص450" و"و" وأن بعض النحاة المتأخرين حاول تأويل ذلك الأسلوب يصححه، ولكنه لم ينجح.

(434/4)

---

### المسألة 156:

النوع الثالث الذي يقع الخلاف في اعتباره جازما:

وأظهر أدواته ثلاث؛ هي: "إذا1، كيف، لو... " ولم يقتصر الخلاف على أنها تجزم، أو لا تجزم؛ وإنما امتد إلى ميدان جزمها؛ أهو النثر والشعر أم الشعر فقط؟ وإلى شروط جزمها... وصفوة كلامهم ما يلي:

إذا: ظرف زمان مستقبل<sup>2</sup> وهي شرطية في أكثر استعمالها، ولكن

---

1 سبق بيان موجز عن معناها في رقم 6 من ص431. أما البيان الكامل عنها فموضوعه مدون في رقم 5 من هامش تلك الصفحة، ولبعض أنواعه بيان في ج3 م94

ص 92 -باب: الإضافة.

2 يفضل المحققون هذا التعبير، على التعبير الشائع؛ وهو: "ظرف لما يستقبل من الزمان"؛ لما يوهمه التعبير الشائع من أن "إذا" ظرف زمان، ومظروفه هو ما يستقبل من الزمان، فالظرف والمظروف شيء واحد، وهذا لا يكون. ثم قالوا: إن التعبير الشائع قد يقبل إما على اعتبار اللام زائدة وإما على اعتبارها مع مجرورها متعلقين بكون خاص محذوف -وحذف الكون الخاص قليل- والتقدير: ظرف موضوع لما يستقبل من الزمان ... أما التعبير الأول فلا حذف فيه ولا تقدير ...

"راجع المغني في الكلام على: إذا".

ودلالة: "إذا" على الشرطية غريب عند النحاة؛ لأن "إذا" ظرف زمان مستقبل، والزمان المستقبل لا بد أن يجيء ويتحقق معه ما يقع فيه من أحداث. وكل هذا مقطوع به. مع أن الشرط المقتضي للجزم لا يكون في أمور محققة الوقوع، وإنما يكون فيما يحتمل الوقوع وعدمه. ومن أجل ذلك رفض أكثر النحاة الجزم بها مطلقا "أي: في النثر، وفي الشعر" وحجته -على قوتها- مدفوعة بالنصوص الصريحة الماثورة التي وردت فيها جازمة. لكنها نصوص نادرة لا تكفي للمحاكاة والقياس، وبعضها لا يساير إلا لغات ضعيفة، فمن الخير الأخذ بالرأي الذي يبيح أن تجزم في الشعر وحده؛ لا لأن النصوص الشعرية المجزومة بها كثيرة تكفي للمحاكاة والقياس، ولكن لأن الشعر محل التساهل في مثل هذا، ويباح فيه ما لا يباح في النثر فيمنح الشاعر هذه الرخصة؛ ليستخدمها متى شاء، ولو لم مضطرا لاستخدامها. جاء في "مجالس ثعلب" -ج 2 ص 91 من القسم الأول- ما نصه:

قولك: إذا ترزني أزرّك -يجوز في الشعر. وأنشد:

وإذا نطاوع أمر سادتنا ... لا يثننا بخل ولا جبن

أ. هـ.

والمضارع: "يثني" مجزوم بحذف الياء من آخره؛ لأنه جواب "إذا".

وإذا كانت ظرفا جازما فهل تكون مضافة؟ وما العامل فيها؟ رأيان. فالقائل بإضافتها للجملة الشرطية بعدها يرى العامل فيها هو الجواب -كالشائع الآن- والقائل بامتناع إضافتها للجملة الشرطية بعدها يرى =

الجزم بها مقصور على الشعر وحده، ومن الأمثلة الماثورة به 1 قول الشاعر:  
استغن - ما أغناك ربك - بالغنى ... وإذا تصبك خصاصة فتحمل ...  
"أو: فتجمل؛ أي: اظهر أمام الناس بالأجل والأحسن الذي يناسب الرجال  
المتجلدين". وقول الآخر:

ترفع لي خندف 2، والله يرفع لي ... نارا إذا خمدت نيرانهم تقد 3  
ومن الأمثلة النثرية التي لا يقاس عليها؛ لندرتها: قوله عليه السلام: "إذا أخذتما  
مضاجعكما تكبرا أربعاً وثلاثين". وقيل إن هذا الحديث قد يكون بلغة من يحذف النون  
من آخر الأفعال الخمسة مطلقاً، "أي: بغير نصب ولا جزم ولا غيرهما، وهي لغة نادرة  
لا يصح الأخذ بها اليوم" 4.

---

= العامل فيها فعل الشرط الذي يليها، وأنها في هذا كغيرها من أدوات الشرط حيث  
تكون معمولة لفعل الشرط غير الناسخ - كما سبق في رقم 2 من ص 438 - ولكل  
أدلتها الجدلية المستفيضة التي احتوتها المطولات، ووردت خلاصتها في: "المعني".  
وجاء في حاشية الخضري "ج 2 باب الإضافة عند الكام على "إذا" ما خلاصته؛ أنها قد  
تنجرد عن الشرط نحو قوله تعالى: {وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ} بدليل خلو الجملة  
الاسمية، "هم يغفرون" من الفاء. ومن ذلك الواقعة في القسم نحو قوله تعالى: {وَاللَّيْلِ  
إِذَا يَغْشَى} ونحو: {وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى} ...  
وهي ظرف للمستقبل، وقد تجيء للماضي كقوله تعالى: {وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ هَواً انْفَضُّوا  
إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا} لأن الآية خطاب للرسول عليه السلام في حادثة مضت وقت  
نزول الآية الكريمة. وقد تكون للحال كالواقعة في القسم عند جماعة، بناء على أن  
عاملها فعل القسم وهو حالي.

ولا تخرج عن الظرفية أصلاً عند الجمهور. فأما قوله عليه السلام لعائشة: "إني لأعلم  
إذا كنت عني راضية ... " فهي فيه ظرف للمفعول المحذوف، لا مفعول كما يقع في  
الوهم، والتقدير: إني لأعلم شأنك إذا كنت راضية. ثم قال الخضري: وهو منصوبة  
بجوابها عند الأكثر، لا بشرطها؛ لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف، واقتران جوابها  
بالفاء أو "إذا" الفجائية لا يمنع عمله فيها؛ لتوسعهم في الظرف. أو يقال: محل عمل  
جوابها إذا لم يقتزن بهما وإلا كان عاملها محذوفا يدل عليه الجواب. ومن جعل شرطها  
هو العامل فيها كسائر الأدوات الشرطية قال إنها غير مضافة إليه كما أن بقية الأدوات  
الشرطية لا تضاف إليه. واتفق الجميع أنها لا تضاف إليه إذا جزم.

"وقد سبقت الإشارة إلى "إذا" وإلى كثير من أحكامها في ج 2 م 79 ص 224".

- 1 منها قول النمر بن تولب - وهو ممن أدرك الإسلام، وأسلم:  
وإذا تصببك خصاصة فارح الغنى ... وإلى الذي يُعطى الرغائب فارغب  
2 اسم امرأة.
- 3 الفعل مجزوم ولكن تحركت الدال بالكسر لأجل القافين.
- 4 سبق الكلام على هذه اللغة عند الكلام على الأفعال الخمسة - ج 1 م 14 ص 163.

(441/4)

---

و"إذا" الشرطية كغيرها من أدوات الشرط؛ تحتاج إلى جملة شرطية، وأخرى جوابية، ولا بد أن ينطبق عليهما كل الشروط والأحكام الخاصة بجمليتي الشرط والجواب - ولا سيما دلالتهما الزمنية؛ سواء أكانت "إذا" جازمة أم غير جازمة.

وهي أيضا مثل: "إن" الشرطية؛ في كثرة دخولها على الأسماء في الظاهر - كما سبق 1.

أما في الحقيقة فهما داخلان على فعل مقدر وجوبا؛ لأن أداة الشرط لا تدخل إلا على فعل ظاهر أو مقدر؛ كما عرفنا. ومن دخولها على الأسماء قوله تعالى: {إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ، وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَخُقَّتْ، وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ} والتقدير: إذا انشقت السماء انشقت ... وإذا مدت الأرض مدت.

ويكثر وقوع: "ما" الزائدة بعد: "إذا"، كقول الشاعر:

إذا ما بدت ليلى فكلي أعين ... وإن هي ناجتني فكلي مسامع  
وقول الآخر:

ولست - إذا ما صاحب خان عهده ... وعندي له سر - مديعا له سر  
وأما: "كيف" فأصل معناها السؤال عن الحالة والهيئة "أي: عن الكيفية"، نحو: كيف أنت؟ كيف غرسك؟ ولها استعمالات أخرى سبق بيانها مفصلة 2؛ منها: أن تترك الاستفهام، وتكون أداة شرط لبيان الكيفية، وتحتاج جملة شرطية وأخرى جوابية، ولكنها لا تجزم - على الأرجح - ولا بد أن ينطبق على جمليتيها كل الشروط والأحكام الخاصة بجمليتي الشرط والجواب 3، ويزاد على هذا وجوب موافقة فعل الجواب لفعل الشرط في مادة اشتقاقه وفي المعنى، فلا بد من هذه الموافقة 4

2 في ج 1 م 39 ص 509 باب: المبتدأ والخبر.

3 ستجيء في ص 444.

4 لهذا كان من الأمثلة المشكلة قوله تعالى: {وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ} وقوله تعالى: {هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ} فجوابهما محذوف يدل عليه ما قبله وليس بين فعلي الشرط والجواب المشاركة اللفظية والمعنوية المطلوبتان معا. وقد دفع الاعتراض بأن: كيف ليست شرطية هنا، أو بأن المقصود بالمشاركة ما يكون في غير المشيئة والإرادة - كما جاء في حاشية الصبان في هذا الموضع من الباب.

(442/4)

لفظا ومعنى؛ نحو: كيف تمشيء أمشي، وكيف يتكلم الحاذق أتكلم. وقد يتصل بآخرها: "ما" الزائدة فلا يتغير من أحكامها شيء؛ كقول الشاعر:  
من الناس إلا مع الدنيا وصاحبها ... فكيفما انقلبت يوما به انقلبوا  
وأما "لو" الشرطية فخير الآراء أنها لا تجزم مطلقا<sup>1</sup>؛ لا في النثر ولا في الشعر. وسيجيء لها باب خاص يحوي أحكامها المختلفة<sup>2</sup>.

1 والأمثلة التي استشهدوا بها للدلالة على جزمها أمثلة قليلة جدا لا تكفي للقياس عليها. ومع قلتها تختمل أموراً تخرجها عن صلاحية الاستشهاد بها - وهي مدونة في الأشموني وحاشيته وفي غيره من المطولات - ومنها:  
تامت فؤادك لو يجزئك ما صنعت ... إحدى نساء بني ذهل بن شيبانا  
وقولهم في وصف حصان:

لو يشأ طار به ذو ميعة ... لاحق الآطال، نهد، ذو خصل  
"به: يراكبه، ميعة: نشاط، الآطال: جمع إطل، بكسر الطاء أو سكونها، مع كسر الهمزة في الصورتين، بمعنى: الخاصرة، نهد: ضخم جسيم، خصل: جمع خصلة، وهي الكتلة من الشعر". والشاهد في الفعل المضارع "يشأ" المجزوم بالحرف "لو".  
والاستشهاد بهذا المضارع لا يتحقق إلا إذا كان أصله هو: "يشأ"، وماضيه "شا" ثم  
تصير ألفه همزة ساكنة في بعض اللغات واللهجات التي تقول: العالم، والخاتم، في العالم والخاتم.



-راجع الصبان، ج4 باب الجوازم، عند الكلام على الأدوات التي تجزم فعلين.  
 "ملاحظة": من الأساليب الصحيحة التي لها نظائر مأثورة أن يقال: أكرم الأصدقاء ولو  
 ترما المخلصون. بمعنى: ولا سيما المخلصون "بجزم المضارع ...". ومثلها: ولا ترما  
 المخلصون. وبيان هذا الأسلوب وإعرابه مفصل عند الكلام على: "لا سيما" في ج1  
 باب: الموصول م28 ص287، وله إشارة هنا في "ب" من ص412 وفي رقم 2 من  
 هامش ص494.  
 2 في ص491.

(443/4)

### المسألة 157:

الأحكام الخاصة بجملة الشرط 1، وجملة الجواب إذا كانت الأداة شرطية جازمة، أو:  
 كانت الأداة الشرطية هي:  
 "إذا، أو: كيف"2:  
 أولاً: أحكام الجملة الشرطية، "ومنها حذفها، وحذف فعلها وحده":  
 1- لا بد أن تكون فعلية، ويلاحظ ما سبق3، وهو أن فعلها وحده هو الشرط؛ إذ لا  
 يصح أن يكون الشرط جملة.  
 2- وجوب الترتيب بين أجزائها، فلا يتقدم فعلها، ولا شيء من معمولاتها على أداة  
 الشرط ولا يتقدم -في الغالب- شيء من هذه معمولات على فعل الشرط4.  
 3- امتناع وقوع فعلها ماضي المعنى حقيقة، فلا يصح إن هطل المطر أمس يشرب  
 النبات، وأما قوله تعالى على لسان عيسى عليه السلام: {إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ}  
 فالقارئ تدل على أن المراد: إن يثبت أني قلته فقد علمته. يدل على هذا سياق  
 الكلام. ونصه: {وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ

1 مما تجب ملاحظته أن الجملة الشرطية -دون الجملة الجوابية- لا يصح تسميتها إلا  
 على حسب أصلها السابق قبل دخول الأداة الشرطية عليها، أما بعد مجيء أداة  
 الشرط فلا تسمى جملة؛ إذ لا يكون فيها حكم مستقل بالسلب أو بالإيجاب، تنفرد  
 به، ويقتصر عليها؛ فليس لها كيان مستقل؛ فهي لهذا لا تسمى جملة، بل لا تسمى  
 كلاماً بحسب وضعها الجديد.

"طبقا للبيان الكامل الخاص بهذا في ج 1 م 1 عند الكلام على الجملة وكذا ج 1 م 27 رقم 3 من هامش ص 337".

2 تسري الأحكام الآتية على الأدين "إذا" الشرطة، و"كيف" الشرطية، في حالتي اعتبارها جازمتين عند فريق، أو غير جازمتين عند آخر. فعلى كلا الاعتبارين لا بد من خضوع هاتين الأداتين للأحكام التي ستذكر.

أما غيرهما من الأدوات الشرطية التي لا تجزم مطلقا "كأدوات الشرط الامتناعي، ومنها: لولا ولوما". وكذلك الأدوات التي لا تجزم في القول الأصح "مثل: لو، ولما الحينية، وأما الشرطية النائبة عن مهما" فإن لها أحكاما خاصة بشرطها وجوابها، مدونة في الباب الخاص بكل أداة -وسياقي في ص 491 و 512.

3 في ص 425.

4 إلا في بعض صور تكون فيها أداة الشرط معمولة لفعله. وقد سبقت في ص 438.

(444/4)

أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِهْيَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ { 1.

4- امتناع أن يكون فعلها طلبيا أو جامدا، فلا يصح: إن أصفح عن المسيء يجتنب الإساءة، ولا: إن ليس الهواء هادئا نرغب فيه.

5- امتناع أن يكون مبدوءا بحرف تنفيس 2، أو بقسم -عند كثرة النحاة- أو بشيء له الصدارة؛ كأدوات الاستفهام في الأغلب 3، والشرط ... ، أو بحرف من حروف النفي؛ مثل: "ما، لن، إن" لكن يجوز اقترانه ب"لم"، أو "لا" إن كان مضارعا واقتضى المعنى نفيه بأحدهما.

6- وجوب جزمه لفظا إن كان مضارعا، ومحلا 4 إن كان ماضيا. وجازمه في الحالتين أداة الشرط -على الصحيح- بشرط أن تكون هذه الأداة الشرطية جازمة.

أما الجملة الشرطية كاملة فلا محل لها من الإعراب إلا في حالتين:

الأولى: أن تكون أداة الشرط هي "إذا" باعتبارها جازمة، أو غير جازمة -فتكون ظرفا مضافا- في الرأي المشهور، والجملة الشرطية بعدها في محل جر، هي المضاف إليه، ومن الأمثلة قولهم: إذا انصرف الولاة عن العدل انصرفت الرعية عن الطاعة، وتقوضت

دعائم الملك، وأسباب والرفاهة.

الثانية: أن تكون أداة الشرط هي المبتدأ، والجملة الشرطية هي الخبر - عند من يجعلها خبران وهو الأرجح 5 كقول الشاعر:

1 انظر ما يتصل بهذا في رقم 5 من هامش ص 422 وفي 1 من هامش ص 423.

2 السين، أو: سوف وتسمى "سوف": حرف تسويف أيضا.

3 إلا الهمزة؛ طبقات للحكم العاشر الآتي 447.

4 انظر رقم 6 من ص 456. ويظهر أثر الإعراب المحلي في التوابع؛ فمثلا: إذا عطف على الماضي المجزوم محلا فعل مضارع مماثل له في الزمن، جزم، وقد سبق تفصيل هذا في بابه المناسب "ج 3 ص 474 م 121 باب العطف".

5 وتكون من نوع الخبر الذي لا يتمم المعنى بنفسه مباشرة مع المبتدأ، وإنما يتممه بمساعدة شيء آخر يتصل به. والجملة الشرطية لا تتمم إلا بملاحظة الجملة الجوابية المترتبة عليها، "وقد سبق بيان =

(445/4)

فمن يلقى خيرا ... يحمد الناس أمره ... ومن يغو لا يعدم على الغي لائما  
7- عدم حذفه بعد أداة شرطية مع بقاء فاعله 1 ظاهرا وبعده الفعل المفسر للمحذوف، إلا إن كانت أداة الشرط هي "إن، أو إذا؛" فيكثر حذفه بعد كل منهما، حتى قيل إن حذفه في تلك الصورة بوصفها السالف واجب. ولكن بقاءه -برغم قلته- جائز 2. ومن القليل حذفه بعد أداة غيرهما 3 إلا لضرورة الشعر.  
والأحسن أن يكون المفسر فعلا ماضيا لفظا ومعنى، أو معنى فقط "كالمضارع المسبوق بالحرف لم". فمن أمثلة الحذف بعد "إن" قوله تعالى: {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ} 4، وقولهم: إن أحد

= هذا مفصلا في ج 1 م 33 أول باب: "المبتدأ والخبر" هامش ص 442 وما بعدها

وقيل: جملة الجواب هي الخبر وقيل: هما معا. "كما سبق في رقم 5 من هامش

ص 438" هذا إن كانت أداة الشرط هي المبتدأ، فإن كان المبتدأ اسما قبلها فقد نصوا على الراجح وهو أن "المبتدأ إذا تقدم على أداة الشرط فإن اقترن ما بعدهما وبهذه

الجملة الشرطية - "بإلغاء الرابطة أو: إذا"، التي تغني عنها، أو صلح لمباشرة الأداة والخبر محذوفاً يدل عليه الجواب المذكور، وإلا كان خبراً والجواب محذوفاً". "راجع الخصري في باب "الكلام وما يتألف منه" وتعقيبه على الصبان عند بيت ابن مالك: "والأمر إن لم يك للنون محل ... " وسبقت له إشارة موضحة "في ج 1 م 1 بهامش ص 64 وفي ص 477". وانظر رقم 2 من هامش ص 457 فله ارتباط بهذه المسألة. ولا يتغير الحكم السالف إن صار المبتدأ اسماً لناسخ مثل قول الشاعر:

إن اللثام إذا أذلتهم صلحوا ... على الهوان وإن أكرمتهم فسدوا

1 أو نائبه: هذا إن كان الفعل تاماً، فإن كان ناقصاً "لأنه من النواسخ". لم يرفع فاعلاً ولا نائب فاعل، وإنما يرفع اسماً. فالمراد ما يرفعه الفعل من فاعل أو غيره.

2 لتعدد النصوص الواردة به والتي لا تحتاج إلى تأويل.

3 سبقت إشارة لهذا في ص 425 وتفصيل المسألة في ج 2 باب "الاشتغال" وملخصها: أن الاشتغال بعد أدوات الشرط، والتحضيض، والاستفهام بغير الهزمة لا يقع إلا في الشعر للضرورة. أما في النثر فلا يقع بعد تلك الأدوات إلا صريح الفعل. ويستثنى من أدوات الشرط ثلاثة يقع بعدها الاشتغال بمعناه العام "الذي يشمل الاسم السابق المرفوع" نظماً ونثراً.

أولهما: أدوات الشرط التي لا تجزم؛ مثل: إذا، ولو.

ثانيها: "إن" الشرطية مع وجوب أن يكون الفعل المفسر ماضياً لفظاً ومعنى، أو معنى فقط.

ثالثها: أما -راجع البيان الخاص بهذا في الموضوع السابق.

4 يتردد على ألسنة بعض المتسرعين الاعتراض على حذف هذا العمل، وعلى إعراب الاسم المرفوع بعد: إن، وإذا، فاعلاً - كالأسماء المرفوعة في الأمثلة المذكورة. قائلين: لم لا تكون هذه الأسماء مبتدأ، أو فاعلاً للفعل المذكور بعدهما؛ لنستريح من التقدير؟ وقد أوضحنا ببيان كامل خطأ هذا في ج 2 ص 140 م 69.

(446/4)

---

قال ما يستحق فاغبطه، وإن أحد نال ما لا يستحق فترقب أن تسلبه الأيام ما نال. وقول أحد الخلفاء لقائد جيشه المنتصر: اتقوا الله في الأسرى؛ عاملوهم برفق، وانزلوا معهم على حكم الدين". وإن فتية منهم أصلهم الهوى فاهدوهم سواء الصراطن وإن

شيوخ استبد بهم ما ألفوه فترفقوا بهم إلى حين، وإن نساء لم يسلمن من الفرع، فأدخلوا السكينة على قلوبهن.

ومن أمثلة الحذف بعد "إذا" الشرطية قوله تعالى في وصف يوم القيامة: {إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ، وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انْتَثَرَتْ، وَإِذَا الْبِحَارُ فُجِّرَتْ، وَإِذَا الْقُبُورُ بُعْثِرَتْ، عَلِمْتَ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ} ، وقول الشاعر:  
إذا الملك الجبار صعر خده ... مشينا إليه بالسيوف نعاتبه  
وقول الآخر:

إذا أنت عاتبت الوضع فإنما ... تخط على صفح من الماء أحرفا  
ومن أمثلة الحذف بعد أداة شرطية غير "إن وإذا" والمفسر غير ماض، قول الشاعر  
يصف غادة هيفاء:

- صعدة<sup>1</sup> نابتة في حائر<sup>2</sup> ... أينما الريح تميلها تمل
- 8- امتناع تصدير الجملة الشرطية بالحرف: "قد": فلا يصح: إن - قد - يعدل الراعي  
تسعد رعيته. لأن مجيء "قد" بعد فعل الشرط يقتضي<sup>3</sup> تحقيق وقوع فعل الشرط.  
وتقريبه من الحال. مع أن فعل الشرط يقتضي احتمال أمرين؛ وقوع معناه وعدم وقوعه:  
كما يقتضي أن زمنه مستقبل محض<sup>4</sup>.
- 9- امتناع وقوع الجملة الشرطية حالا - طبقا للبيان الذي سلف<sup>5</sup>.
- 10- امتناع تصديرها<sup>6</sup> بأداة شرطية، "جازمة، أو غير جازمة" قبلها

---

1 رمح مستو، وقناة لا عوج فيها.

2 مجتمع الماء.

3 مراعاة للاستعمال الأغلب.

4 راجع شرح التصريح ج2 باب الجوازم عند الكلام على "لما".

5 في رقم 5 من هامش ص422.

6 في الرأي الأشهر "ولهذا صلة بالحكم الخامس".

11- جواز حذف الجملة الشرطية "فعلها ومرفوعه معا" 2 بشرط وجود قرينة تدل عليها، وألا يذكر صريحا في الكلام بعدها ما يفسرها. وقد يبقى بعد حذفها شيء قليل منها؛ مثل "لا" النافية ... وقد تبقى الأداة أو تحذف مع الجملة الشرطية المحذوفة. ومن الأمثلة قول الشاعر:

مضى.. تؤخذوا قسرا 3 بظنة 4 عامر ... ولا ينج إلا في الصفاد 5 أسير  
يريد: متى توجدوا تؤخذوا 6 ...

ومن أمثلة حذفها مع بقاء "لا" النافية الداخلة عليها، قول الشاعر:  
فإن تولني منك الجميل فأهله ... وإلا فإني عاذر وشكور  
وقول الآخر:

فطلقها فلست لها بكفاء ... وإلا يعل مفرقك الحسام  
والأصل فيهما: وإلا تولني - وإلا تطلقها؛ فحذفت الجملة الشرطية وحدها مع بقاء الأداة، و"لا" النافية. ومثله قوله عليه السلام في اللقطة 7 ... فإن جاء صاحبها وإلا استمع بها. والأصل: فإن جاء صاحبها أخذها، وإلا يجيء فاستمع بها. والأصل: فإن جاء صاحبها أخذها، وإلا يجيء فاستمتع بها...

---

1 فلا يصح: هل إن يشتد البرد تهاجر الطيور - في الرأي الأشهر - ويصح: أن يشتد؟  
"راجع الصبان، ج 4 عند بيت ابن مالك في أول باب: الجوازم".  
"فعلين يقتضين شرط قدما ...".

وقد سبقت إشارة لهذا في آخر رقم 3 من ص 426.

2 مرفوع الفعل يشمل الفاعل، ونائبه، واسم الناسخ، وإن كان الفعل ناسخا، "كما سبق في رقم 1 هامش ص 446".

3 قهرا.

4 بتهمة.

5 القيد، ونحوه، مما يقيد به الأسير، ويربط.

6 هذا البيت هو من الشواهد التي تؤيد القائلين بأن الجملة الشرطية قد تحذف ولو كانت أداة الشرط غير "إن" ولا يشترطون أن تكون "إن" وعندهم شواهد نثرية ونظمية. نعم إن الحذف بعد "إن" هو الأكبر.

7 الشيء الذي يضيع من صاحبه ويجده بعض الناس في الطريق ونحوه.

وقولهم: المرء مجزى بعمله، إن خيرا فخير...، أليك إن كان عمله خيرا فجزاؤه خير. فقد حذف فعل الشرط واسمه، وبقي خبره.

وجعلوا مما يصلح لأمثلة حذف الأداة وجملة الشرط قوله تعالى يخاطب المؤمنين، ويذكر انتصارهم على الكفار: {فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ} ، والأصل: إن افتخرتم بقتلهم أفلم تقتلوهم ... وقد دخلت الفاء على "لم" هنا - ومثله قوله تعالى في المشركين: {أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ} 1، التقدير: إن أرادوا الولي الحق فالله هو الولي وحده. وقوله تعالى: {يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةً فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ} ، والتقدير: إن لم يتيسر أن تعبدوني في أرض، فإياي في غيرها فاعبدون.

هذه هي أهم الأحكام الخاصة بالجملة الشرطية. وستجيء 2 أحكام عامة تختص بها وبالجملة الجوابية.

ثانيا: أحكام الجملة الجوابية 3 للشرط الجازم؛ ومنها الحذف:

1- أن تكون فعلية. ويصح أن تكون اسمية مقترنة "بالفاء" الزائدة للربط، أو "إذا" الفجائية التي تحل محلها في بعض الحالات للربط 4. ومن أمثلة الفعلية قول الشاعر:

لا يذهب الخير سدى ... ومن يعن يوما يعن

ومن أمثلة الاسمية قولهم: حيثما تصنع خيرا فالجزاء خير. وقول الشاعر:

فإن تتقوا شرا فمثلكمو اتقى ... وإن تفعلوا خيرا فمثلكمو فعل

وقولهم: إن يسر المرء على سنن الهدى إذا التوفيق حليفه.

2- لا بد من إفادتها معنى جديدا لا يفهم من جملة الشرط - كالأمثلة

---

1 أم: بل.

2 في ص 471.

3 ويجوز أن تكون مثبتة، أو منفية بالتفصيل الآتي في ص 461 و 467، وقد اجتمع الأمران في قول الشاعر:

ومن يغترب يحسب عدوا صديقه ... ومن لا يُكرّم نفسه لا يُكرّم

4 وسيجيء البيان الخاص بالربط في رقم 8 من ص 458.

السالفة- فلا يصح: إن تسأل عن الغائب تسأل؛ لأن هذه الجملة الجوابية لفظها ومعناها مثل الشرطية فيهما؛ فلا جديد في معنى الجواب، فإن تضمنت معنى جديداً جاز وقوعها جواباً؛ كقوله عليه السلام: " ... لكل امرئ ما نوى؛ فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ... "، أي: فهجرته مقبولة، أو مباركة ... فالجملة الجوابية أفادت مراداً جديداً بالرغم مما بينها وبين الجملة الشرطية من اشتراك لفظي ...

3- وجب تأخيرها؛ فلا يجوز تقديمها ولا تقديم شيء من أجزائها ومعمولاتها على أداة الشرط، ولا على الجملة الشرطية. إلا في حالتين:  
الأولى: أن يكون الجواب جملة مضارعية<sup>1</sup>، مضارعها مرفوع: فيجوز تقديم معمول الجواب على الأداة؛ بشرط مراعاة البيان والتفصيل الخاص<sup>2</sup> بهذا ... نحو: خيراً إن تستمع تستفيد.

الثانية: أن يكون المعمول هو: "إذا" الشرطية عند من يعربها ظرفاً لجوابها. وكذا غيرها من الأسماء الشرطية الأخرى التي لا تكون معمولاً لفعل الشرط حين يكون فعلاً ناسخاً. وقد سبق<sup>3</sup> أيضاً بيان هذه الحالة بصورتها.

وسوغ التقديم في الصورة الأولى أن المضارع المرفوع ليس هو الجواب في الحقيقة؛ لأن الجواب محذوف<sup>4</sup>، وتسمية المذكور جواباً تساهل لوحظ فيه الأصل<sup>5</sup>. أما في الصورة الثانية فلأنها أداة شرطية واجبة الصدارة.

---

1 في الشكل الظاهر لا في الحقيقة؛ إذ الحقيقة -طبقاً للمشهور- أن الجملة المضارعية المذكورة في مثل هذه الصورة هي دليل الجواب، وليست بالجواب؛ لأنه محذوف -طبقاً للآتي هنا، وللبيان الآتي في ص 474-475.

2 وفي ص 474 حكم المضارع المرفوع في جواب الشرط.

3 في ص 438 وما بعدها.

4 وفي ص 475 إعراب المضارع المرفوع في جواب الشرط.

5 بمناسبة حذف الجواب يعرض النحاة لحالة فعل الشرط، ولتقديم دليل الجواب عليه، والحالات التي يتعين أن تكون فيها بعض الأدوات موصولة، لا شرطية، فيقولون: "إن تقدم على أداة الشرط شبيهه بالجواب فهو -في الأرجح- دليل الجواب، وليس بالجواب". وجاء في التسهيل والهمع ما ملخصه: إذا حذف الجواب في السعة وتقدم دليله على أداة الشرط فلا يكون فعل الشرط -في الأصح- إلا ماضياً =



= لفظا ومعنى بحسب أصله، أو معنى فقط كالمضارع المسبوق بالحرف "لم" - مع ملاحظة ما يأتي في الحكم الرابع - فإن سيبويه: "هذا هو الوارد من كلام العرب". وإذا لا يصح عنده الأخذ بالرأي الكوفي الذي يقيس المضارع على الماضي، فيجيز: "أنت كريم إن تصفح"؛ لأن في هذا قياسا لشيء على آخر يخالفه في علة القياس وسببه ... لكن الكوفيين -إلا الفراء- يستشهدون بأمثلة فصيحة تؤيد رأيهم وتقويه - كما سيجيء في ص 455- والرأي الأول أقوى وأفصح مع صحة الثاني. وما سبق مقصور على السعة أما في الضرورة الشريعة فيصبح حذف الجواب مصنفا وفعل الشرط مضارع ومنه:

يُثْنِي عَلَيْكَ وَأَنْتَ أَهْلُ ثَنَائِهِ ... وَلَدَيْكَ -إِنْ هُوَ يَسْتَرِدُّكَ- مُزِيدٌ -وَسَيَعَادُ ذَكَرَ الْبَيْتِ وَاسْمُ صَاحِبِهِ لِمُنَاسِبَةٍ أُخْرَى فِي ص 455. فإن كان فعل الشرط المسبوق بدليل الجواب غير ماض وأداة الشرط: "ما"، أو: "من"، أو "أي" وجب في السعة "أي: في غير الضرورة الشعرية" جعلها موصولة وإعطاؤها حكم الموصول، فتقول: أعط من يعطي محمداً؛ وأحب ما يحبه ... ، وأكرم أيهم يحبك...؛ برفع المضارع، والخيء بالعائد، واعتبار الجملة صلة لا محل لها من الإعراب، وصحة عمل العوامل التي قبل الموصول فيه. أما في الضرورة فيجوز بقاء الشرطية والجزم.

وكذلك يجب جعل تلك الأدوات موصولة إذا وقعت مع جملتها مضافا إليه، والمضاف اسم زمان؛ نحو: أتذكر إذ من يرضينا نرضيه؛ لأن أسماء الزمان لا تضاف إلى جملة مصدرية "إن الشرطية" - كما سبق في ج 2 رقم 6 م 79 هامش ص 237 وفي ج 32 م 94 ص 67 - فكذا المصدرة بما تضمن معنى "إن الشرطية" كمن؛ خلافا للزيايدي حيث جوز في هاء الصورة الجزم اختيارا. أما عند غيره فقد خرجت تلك الأدوات عن الشرطية. وصارت موصولة ينطبق عليها ما ينطبق على الموصول من أحكام، ولا دخل لها بالشرط.

وكذلك يجب ما ذكره من مطلقا "أي: في السعة وفي الضرورة، سواء أكان بعدهن ماض أو مضارع" فيما يأتي:

أ- إذا تقدمتهن "هل" مباشرة؛ لأن "هل" لا تدخل على "إن الشرطية" فكذا ما تضمن معنى "إن" بخلاف الهمزة، فيجوز الجزم على الأصح؛ نحو: أمن يرضك ترضه؟ لدخولها على "إن" الشرطية.

ب- إذا وقع بعد ناسخ من باب: "كان" أو: "إن"؛ لأن اسم الشرط لا يعمل فيه عامل قبله إلا حرف الجر أو المضاف؛ فإنهما قد يجران بعض أسماء الشرط "كما سبق في ص 426 و 438" وغير هذين العاملين لا يعمل فيه. ومن الأمثلة: كان من يرضينا نرضيه، إن من يرضينا ترضيه. وأما قول الأعشى:

إن من يدخل الكنيسة يوما ... يلقي فيها جاذرا وطلباء

=

(451/4)

4- امتناع حذفها إلا بشرطين:

أولهما: إن يدل دليل عليها بعد حذفها، ولا يصلح جوابا<sup>1</sup>؛ ويتحقق هذا الشرط بأن يسبقها، أو يكتنفها "أي: يحيط بها"، أو يتأخر عنها، ما لا يصلح جوابا، ولكنه يدل على الجواب المحذوف<sup>2</sup>؛ مثل: "أنت الشجاع إن قلت الحق في وجه الظالم"، أو: "أنت -إن تلطفت في القول- محبوب". فالجملة الجوابية في المثالين محذوفة؛ لوجود ما يدل عليها؛ وهو الجملة التي قبلها، أو التي تحيط بها، وكلتاها لا تصلح جوابا. والأصل: أنت الشجاع، إن قلت الحق في وجه الظالم

= "يجزم الفعلين: يدخل ويلق" فعل تقدير ضمير الشأن، أي: إنه من يدخل.

ج- إذا وقع بعد "ما" النافية؛ لأن "ما" النافية لا تنفي الجملة الشرطية. نحو: ما من يرمينا نرميه.

د- إذا وقع بعد "لكن" -ساكنة النون- أما المشددة فداخله في: "ب" السابقة أو "إذا" الفجائية، نحو: لا أذهب لمن يقاطعني، لكن من يزورني أزوره، مررت بالחסن فإذا من يستعين به يعينه. وسبب المنع هو أن أداة الشرط "اسما كانت أم حرفا" لا بد أن تكون في صدر جملة جديدة مستقلة بمعناها وبإعرابها. أما "لكن" وإذا الفجائية "فلا بد أن يسبقهما كلام يرتبط بها ما بعدهما ارتباطا معنويا، بحيث يتصل المعنيان اتصالا وثيقا. وجاء في حاشية الصبان أن سريان الحكم على تلك الأدوات بعد: "لكن وإذا" الفجائية

مشروط بشرط ألا يضمّر بعدهما مبتدأ، فإن أضمر بعدهما مبتدأ جاز جزم المضارع، تقول: رأيت الشريف فإذا ما يزره يكرمه، وعلى كريم الخلق لكن من يزره يغضبه. والتقدير فيهما: "إذا هو من ... ، لكن هو من ... " ولم يرد لهذا الشرط ذكر في بعض المراجع الأخرى المتداولة، كالمجمع ... ولم أجد فيما رأيت أمثلة مسموعة تؤيد الأخذ به. ولهذا يحسن إهماله، والبعد عن التأويلات والتقديرات بغير ضرورة. "راجع في كل ما سبق المجمع ج2 ص61 وما بعدها. وحاشية الصبان عند بدء الكلام على الأدوات التي تجزم فعلين ...".

1 لأنه إذا دل عليها وهو متأخر، وكان مما يصلح جواباً أصيلاً بغير ضعف وجب اعتباره الجواب مباشرة؛ إذ لا داعي للحذف أو التقدير. ويوضح هذا ما سبق وما يجيء في الصفحة التالية عند الكلام على الشرط الثاني. على الكوفيين يعتبرون الدليل المتقدم الذي يصلح جواباً هو الجواب الأصل ولا مانع عندهم أن يتقدم الجواب على أداة الشرط ويخالفون البصريين في هذا.

2 فالغالب أن تسبقه جملة، أو تكتنفه؛ "بأن يقع بين ركنيها الأساسيين". ومن أمثلة الأول الذي تسبقه جملة قول الشاعر:

لا خيل عندك تُهديها، ولا مال ... فليسعد النطق إن لم يسعد الحال  
وقول الآخر:

رب ليل كأنه الصبح في الحس ... ن، وإن كان أسود الطيلسان

(452/4)

---

فأنت الشجاع، أنت محبوب، إن تلطفت في القول فأنت محبوب1. ومثال الدال عليها وهو متأخر لا يصح جواباً، قوله تعالى: {وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ} ، أي: فلا تحزن؛ فقد كذبت رسل من قبلك، - كما سيجيء-2 فالدال على الجملة الجوابية قد يكون قبلها، أو بعدها، أو محيطاً بها. وهو في كل حالاته لا يصلح جواباً.

ومن أمثلة حذفها لدلالة جملة سابقة الشطر الأول من قول الشاعر: عش وحيداً إن كنت لا تقبل العذ ... ر، وإن كنت لا تغفر زله ومما يدل عليها: "جواب القسم" إذا كان القسم متقدماً على أداة الشرط نحو: والله إن رعيت اليتيم ليرعينك الله. فالقسم محتاج لجواب، وكذلك أداة الشرط؛ فحذف جواب

المتأخر<sup>3</sup> منهما؛ وهو الشرط، لدلالة جواب المتقدم -وهو القسم- على المحذوف. ولهذا تعتبر اللام في المثال داخلة على وجواب القسم؛ كدخولها عليه في قوله تعالى: {وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ} ، وفي قوله تعالى بلسان الكفار يهددون الرسل {لَيْنَ لَمْ تَنْتَهُوا لَنَرْجُمَنَّكُمْ} فاللام الداخلة على أداة الشرط: "إن" هي علامة القسم، واللام المتأخرة داخلة على جوابه. أما جواب الشرط في الآيتين فمحذوف: لتأخر أداة الشرط. ويدل عليه في كل منهما جواب القسم المذكور.

ثانيهما: أن يكون فعل الشرط -في غير الضرورة الشرعية، وعند غير الكوفيين-4 ماضيا لفظا ومعنى بحسب أصله، أو معنى فقط؛ كالمضارع المسبوق بالحرف: "لم". فمثال الماضي لفظا ومعنى: أنت عزيز إن ترفعت عن الدنيا، أو أنت -إن ترفعت عن الدنيا- عزيز ... وقول الشاعر:

ونحن أولو المآثر من قديم ... وإن جحدت مآثرنا اللئام ... 5

- 
- 1 انظر ما يتصل بها من اجتماع المبتدأ وأداة الشرط في رقم 5 من هامش ص 445.
  - 2 لاحظ ما أشرنا إليه هنا من الرأي الكوفي، وما سبق في رقم 5 من هامش ص 550.
  - 3 عملا بالرأي الراجح.
  - 4 سبق رأيهم في رقم 5 من هامش ص 550 وسيجيء في ص 455 أنه مقبول.
  - 5 وكذلك قول الآخر:  
ولم تزل قلة الإنصاف قاطعة ... بين الرجال وإن كانوا ذوي رحم

(453/4)

---

ومثال الماضي معنى لا لفظا قول الشاعر:

لمن تطلب الدنيا إذا لم ترد بها ... سرور محب أو إساءة مجرم؟  
فإن لم يكن فعل الشرط ماضيا بأن كان مضارعا لفظا ومعنى لم يصح -في الأرجح- حذف الجملة الجوابية<sup>1</sup> إلا إن سد مسدها جملة أخرى بعدها<sup>2</sup> تدل عليها، ولا يستقيم المعنى بجعلها هي الجواب؛ كقوله تعالى: {وَإِنْ تَجَهَّرَ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى} ، والأصل: وإن تجهر بالقول فإنه غني عن جهرك، فحذف الجواب الأصلي، وسد مسده جملة: "فإنه يعلم السر"، وهي جملة بعده شغلت مكانه، ولا يستقيم المعنى على اعتبارها

الجواب الحقيقي؛ لأن الجهر بالقول لا يترتب عليه أن الله يعلم السر؛ إذ الله يعلم السر دائماً؛ سواء أوجد جهر بالقول أم لم يوجد3. ومثل هذه الآية قوله تعالى: {وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ

- 1 لاحظ ما أشرنا إليه هنا من الرأي الكوفي، وما سبق في رقم 5 من هامش ص550.
- 2 فهي متأخرة في مكانها عن الجواب المحذوف، وموضعها الأصلي بعده، بالرغم من أنها تشغل مكانه ظاهراً، لا حقيقة؛ إذ مكانه خال في الواقع. وهي بهذا الإيضاح تعتبر صورة من صور الشرط الأول. إلا أن الصورة هنا واجبة التأخير، وهي تسد وتغني عن الجملة الجوابية المحذوفة. لكن كيف يصح حذف الجواب مع أن فعل الشرط مضارع، كما يبدو في الآيات التالية؟ أجابوا: "أنه لما سد شيء مسده كأنه لم يحذف" -راجع حاشية الأمير على "المغني"، ج2 موضوع حذف جملة جواب الشرط.
- 3 والذي دعا لهذا التقدير: أن أجل الله آت على كل حال؛ فليس الجواب مترتباً على الشرط، فهو كقوله تعالى: {وَإِنْ تَجْهَرُ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ} ومثل قوله تعالى: {وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ} فالجواب في كل هذه الأمثلة محذوف وقد وجد ما يسد مسده، فجاز حذفه بالرغم من أن فعل الشرط مضارع. والسبب في اعتباره محذوفاً واعتبار المذكور في مكانه ساداً مسده أن هذا المذكور ليس مترتباً على الشرط، ولا مسبباً عنه؛ كما هو الشائع في أغلب الأساليب -طبقاً لما أوضحناه في رقم 1 من هامش ص422.

أما على غير هذا الاعتبار فلا حذف، والمذكور هو الجواب؛ كما سبق بيانه "في الهامش المشار إليه" من أن الشرط ملزوم والجزاء لازم له؛ سواء أكان الشرط مسبباً أم غير سبب. وكذلك ما قاله ابن الحاجب من أن الجزاء قسمان. وقد أوضحنا هناك... ويكاد الخلاف يكون لفظاً؛ لاتجاهه إلى مجرد التسمية؛ أنسمي المذكور جواباً أم ساداً مسد الجواب حين لا يكون مسبباً عن الشرط مباشرة؟ ومما يلاحظ أن هذا الخلاف في التسمية مقصور على الحالة التي يكون فيها فعل الشرط مضارعاً بعده جملة ليست مسببة عنه مباشرة.

وسيجيء في ص480 -إشارة أخرى خاصة بأداة الشرط: "إن".

فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ } ، والأصل: وإن يكذبوك فلا تحزن، فقد كذبت رسل من قبلك<sup>1</sup>، ولا يصح أن تكون الجملة المذكورة هي الجواب؛ لأنها ليست مترتبة على ما قبلها. وكذلك قوله تعالى: {مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ} فالجواب المحذوف تقديره: فليبادر للعمل الصالح.

والكوفيون لا يشترطون حذف الجواب أن يكون فعل الشرط ماضيا، بل يجيزون أن يكون مضارعا، ولذا يقولون فيما سد مسده، إنه الجواب الحقيقي، وليس بالدليل، ولا بالساد مسد الجواب، مستدلين بأمثلة كثيرة تؤيدهم، كآيتين السالفتين، وكقول الشاعر<sup>2</sup>:

لن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ... ليعلم ربي أن بيتي واسع  
فقد حذف جواب الشرط "إن" مع أن فعله مضارع؛ وهو: "تلك"، أما جملة "ليعلم X" فهي جواب القسم الذي تدل عليه اللام الداخلة على "إن"، ولا يصح -في الراجح- أن تكون هذه الجملة جوابا للشرط، لأنه متاخر هنا عن القسم، ولأن جوابه لا يكون مبدوءا باللام. وكذلك قول الشاعر:

يثني عليك، وأنت أهل ثنائه ... ولديك إن هو يستزدك مزيد  
والأصل: إن يستزدك<sup>3</sup> -هو- يستزدك فلديك مزيد.  
والأخذ برأي الكوفيين -وإن كان ليس بالأعلى هنا- أنسب وأيسر؛ بسبب الشواهد القوية الكثيرة التي تؤيدهم، وبسبب ما يراه أكثر المحققين، وهو: "أن جواب الشرط قد يكون غير مترتب على فعل الشرط" -كما أوضحناه من قبل<sup>4</sup>.  
ومتى اجتمع الشرطان الخاصان بالحذف صار الحذف غالبا، وقيل إنه واجب، والأول أنسب.

---

1 لهذا إشارة في الصفحة السابقة، وهامشها.

2 هو الكرميت بن معروف من الشعراء المخضرمين -كما جاء في هامش كتاب: "معاني القرآن" للفراء، ص 66.

3 على هذا التقدير يكون فعل الشرط مضارعا -عندهم؛ بدليل تفسيره بمضارع بعده.

أما غيرهم فيجعل البيت من الشواذ -وقد سبق البيت لمناسبة أخرى ص 451.

4 في رقم 6 من هامش ص 421 على أن الخلاف بين الفريقين يكاد يكون لفظيا في تسمية المذكور؛ أهو جواب أم ساد مسده. كما قلنا في رقم 3 من هامش الصفحة السالفة.

هذا حكم الجملة الجوابية من ناحية حذفها حذفاً غالباً، أو واجباً. أما حذفها جوازاً فأشهر صورته اثنتان:

الأولى: أن تقع جملة الشرط جواباً لسؤال؛ نحو: أترشد الغريب؟ فتجيب إن رأيته، والتقدير: إن رأيته أرشده.

الثانية: إن تشعر الجملة الشرطية نفسها -دون سواها- بالجواب المحذوف؛ كقوله تعالى يخاطب الرسول في شأن المعارضين: {فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بَأْيَةٌ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ جَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى} ، والتقدير: فإن استطعت ... فاعل.

5- امتناع تكرار مدلولها إذا كان مدلول الجملة الشرطية يقتضي التكرار. إلا إن اقتضى العرف التكرار، أو قامت قرينة تدل عليه. ففي مثل: إن أسافر أركب طائرة لا يكون المراد أن ركوبي الطائرة يتكرر بتكرار السفر، وإنما المراد أن سفري سيقترض ركوبي الطائرة مرة واحدة. فإذا تكرار السفر فقد يكون في الطائرة أو في غيرها ... ، بخلاف قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ} ، فإن الجواب وهو: الأمر بغسل الوجوه والأيدي وغيرها مما يحتتمه الوضوء يقتضي التكرار كل مرة، لدليل شرعي آخر؛ يوجب الوضوء قبل كل صلاة على من ليس متوضئاً.

6- جزم فعلها لفظاً إن كان مضارعاً، ومحلاً إن كان ماضياً<sup>1</sup>؛ بشرط ألا تقترن به في الصورتين "الفاء" أو "إذا" الفجائية -وهما لجرد الربط طبقاً، لما سيأتي-<sup>2</sup> كقول الشاعر يصف الحساد:

إن يعلموا الخير يخفوه، وإن علموا ... شراً أذاعوا، وإن لم يعلموا كذبوا<sup>3</sup>  
فالمضارع: "يخفوا" مجزوم بحذف النون وواو الجماعة فاعل والماضي: "أذاع" مبني على الضم لمناسبة الواو في محل جزم. ومثله الماضي: "كذب" ولا محل

1 انظر رقم 2 من "ج" ص 468 ولهذا إشارة سبقت في ص 422.

2 في هذه الصفحة، والتي تليها.

3 تقدم هذا البيت لمناسبة أخرى في ص 424.

للجملة الفعلية الماضية فيما سبق؛ لأن الجازم قد عمل في محل الفعل الماضي؛ فلا يؤثر بعد هذا في محل الجملة 1 المشتملة على هذا الفعل.

فإن كان الجواب مقترنا "بالفاء الرابطة، أو "إذا" الفجائية التي تحل محلها -أحيانا- فإن الجازم يؤثر في مجموع الجملة، لا في الفعل وحده، ولا في غيره من أجزائها فتأثيره مسلط عليها كلها مجتمعة متماسكة الأجزاء -ومن بين أجزائها: الفاء، وإذا الفجائية- فتصير الجملة كلها في محل جزم بأداة الشرط 2. ويظهر أثر هذا الإعراب المحلي في توابعها - كما سلف وكما سيجيء هنا. ولا يصح جزم الفعل.

7- جواز اقترانه -لداع بلاغي- بكلمة: "إذا" الجوابية؛ لتفيده توكيدا وتقوية، بشرط أن تكون أداة الجزم، هي: "إن"؛ نحو: إن تنصر أهل البغي إذا يصبك بغيمهم 3.

1 ولهذا لا يصح جزمها.

2 قالوا: لأنه لو وقع في هذا الموقع فعل يقبل الجزم لجزم وعلى هذا لا يتسلط الجازم على جزء من أجزاء الجملة دون بقية أجزائها؛ كذا في المغني والكشاف. لكن قال الدماميني وأقره الشمني: "الحق أن جملة الجواب لا حل لها مطلقا، إذ كل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها. ولا يقال إنها واقعة هنا موقع المفرد -وهو الفعل القابل للجزم- لأنها لم تقع موقعه وحده؛ بل موقعه منع فاعله الذي يتم به الكلام كما يتم بهذه الجملة ... " فعلى الرأي الأول: لو كان اسم الشرط مبتدأ لكانت جملة الجواب في نحو: "من يقيم فإني أكرمه" في محل جزم ورفع باعتبارين؛ هما الشرطية والخبرية؛ بناء على أن الجواب هو الخبر أيضا، وعلى الثاني في محل رفع على الخبرية فقط؛ كحالتها في نحو: من يقيم أكرمه اتفاقا؛ لظهور أثر أداة الشرط في المضارع الثاني.

"راجع الخصري أول الباب" ثم الصبان أيضا عند الكلام على ما يجزم فعلين: ولا يخلو هذان الرأيان من غموض واضطراب، ونوع معارضة للحكم الذي قرره وحققوه خاصا باجتماع المبتدأ والشرط -وقد سبق في رقم 4 من هامش ص 438 وانظر رقم 1 من هامش ص 446 وهامش ص 475 فابتعاد عن هذا كله، وفرارا من اللبس يحسن الاختصار على الرأي الثاني عند اقتران الجواب "بالفاء" أو "إذا"، والاستثناء عن الخبر لوجود الجواب الذي يدل عليه.

3 سبق إيضاح هذا في ص 315، ومنه يفهم جواز دخول "اللام" على جواب "لو"،



وإن " الشرطيتين -وفائدة هذه اللام موضحة تفصيلا في ص 98 -وهامشها- وقد ورد  
اقتران جواب "إن" باللام في كلام يحتج به؛ هو قول الشاعر ابن عنمة من شعراء  
الأصمعيات - كما سيجيء في ص 463 قال:  
فإن يجزع عليه بنو أبيه ... لقد خدعوا، وفاتهموا قليل  
كما اقترن جوابها باللام في خطبة لأبي بكر رضي الله عنه وردت في الجزء الأول من  
كتاب =

(457/4)

---

8- وجوب اقتران الجواب -في غير الضرورة- 1 "بالفاء"، أو "إذا" الفجائية التي تخلفها  
في بعض المواضع الآية 2، إذا كان الجواب نوعا من الأنواع التي لا تصلح فعل شرط.  
وهذه "الفاء" زائدة للربط المحض الدال على

---

= زهر الآداب، للحصري ص 10 جاء فيها: "يا معشر الأنصار إن شئتم أن تقولوا إنا  
آويناكم في ظلالنا، وشاطرناكم في أموالنا، ونصرناكم بأنفسنا لقلتم ... " "إن" في  
المثالين بمعنى "لو" وقد جاء في كتاب: "شفاء الغليل" للخفاجي ص 176 مادة "لو" ما  
نصه:

"إدخال اللام في جواب "لو" ظاهر. وأما جواب "إن" فقليل إنه من خطأ المصنفين.  
وليس كذلك لأنها تخرج على أنها جواب "لو" مقدرة، والتقدير في قولهم: "والا لكان  
كذا ... " "فلو كان كذا لكان كذا" ترقيا من مرتبة الشك إلى الجزم". ا. ه.  
ونرى أن هذا التعليل مرفوض؛ لعدم توضيحه طريقة "التقدير" ومكانه، والضابط الذي  
يحدده، ولأن الأخذ به وحده يفتح باب الفساد والفوضى في اللغة. وكان عليه أن  
يستدل بأمثلة مسموعة تؤيده؛ ولم نره ولا غيره عرض أمثلة من فصيح الكلام تؤيد ذلك  
الأسلوب إلا ما نلقناه -وفيه الكفاية.

ورأيت أن ذلك الأسلوب صحيح مع قلته، ولكن الأفضل الاكتفاء بالأكثر -انظر ما  
يتصل بهذا في رقم 9 ص 463.

بقي شيء آخر؛ ما نوع اللام في قوله تعالى في سورة الأعراف: {وَإِنْ لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا  
لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ} أهى اللام الداخلة على جواب قسم محذوف؛ كما يصرح بهذا  
بعض المفسرين مجازة للشائع بين النحاة؟

إن صح هذا الرأي كان قائما على أساس من الحذف والتقدير، والتأويل، وكان مساويا في قوته اللغوية للرأي الآخر الذي يجيز دخول اللام في جواب "إن الشرطية" أحيانا، بل إن هذا الرأي أقوى؛ لابتعاده عن التأويل في القرآن من غير داع: لكن كثرة النحاة تترضي أنها اللام الداخلة على جواب القسم، مستندين في هذا إلى حكم خاص من أحكام "إن الشرطية"، هو: أنها إذا وقع بعدها فعل الشرط مضارعا مجزوما بها كان من المستقبح محيء لأم اليمين في جوابها؛ فلا يستحسن أن يقال: إن ترزني لأكرمك؛ لأن اللام تمنع "إن" من العمل مع أنه ظهر عملها في فعل الشرط. فإن كان فعل شرطها ماضيا ويدخل في هذا المضارع المسبوق بلم فإن عملها الجزم فيه لا يكون ظاهرا؛ فيجوز دخول لام اليمين في جوابها فيصح من غير قبح أن يقال: إن ترزني لأكرمك. ومن الأمثلة لهذا قوله تعالى: {وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ} . ومن الأمثلة لرفع الجواب بعد فعل الشرط الماضي قول شاعرهم: وإن أتاه خليل يوم مسغبة ... يقوم إلا غائب مالي ولا حرم وسيجيء هذا البيت للمناسبة في ص 474، ومن الأمثلة ترك لام اليمين بعد المضارع المجزوم بها فعلا للشرط قوله تعالى: {وَالَا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ} -راجع كتاب سيويه ج 1 ص 436.

1 انظر البيان في "ب" من ص 465.

2 هو النوع السابع الآتي في ص 462. وانظر معنى "إذا" في رقم 2 من هامش ص 462.

(458/4)

التعليل؛ وليست للعطف ولا لغيره<sup>1</sup>، ولا تفيد معنى إلا عقد الصلة ومجرد الربط المعنوي بين جملة الجواب وجملة الشرط، كي لا تكون إحداها مستقبلة بمعناها عن الأخرى بعد زوال الجزم الذي كان يربط بينهما. وتعرب "الفاء" و"إذا" الفجائية مع الجملة التي بعدها في محل جزم جوابا للشرط، ولا يصح في الجملة الفعلية بعدها أن يكون الفعل وحده هو الجواب، ولا أن يجزم - كما تقدم - وأشهر هذه الأنواع التي لا تصلح فعل شرط ما يأتي<sup>2</sup>:

الأول: الجملة الطلبية. وتشمل الأمر، والنهي، والدعاء -ولو بصيغة الخبر- والاستفهام، وغيره من بقية أنواع الطلب التي سبقت<sup>3</sup>. فمثال الأمر قولهم: إذا غضبت

فاسكت لتأمن زلل اللسانز وقول الشاعر:

إن ملكت النفوس فابغ رضاها ... فلها ثورة، وفيها مضاء  
ومثال النهي: من يستشرك فلا تكتم<sup>4</sup> عنه صادق المشورة، ومن يستنصحك فلا  
تجب<sup>4</sup> عنه خالص النصيح<sup>5</sup>..  
ومثال الدعاء: رب: إن أدعك لما يرضيك فاستجب، وإن أتجه لما يغضبك فلترشدي  
للسداد. رب، إن هفوت فلا تحرمي المغفرة، وإن ضللت فلا تتركني ضالا ... ونحو: إن  
يمت المجاهد فيرحمه الله، ... 6.

---

1 راجع الهمع والصبان، فليست "فاء السببية الجوابية" التي ينصب بعدها المضارع  
"بأن" المضمرة وجوبا. وليست نوعا آخر غير الزائدة المحضة.  
2 سبعة، وستذكر أنواع أخرى في "ج" من الزيادة والتفصيل ص 467.  
ومنها المضارع المنفي بالحرف: "لا" أحيانا.  
3 في ص 365.

4، 4 المضارع مجزوم "بلا" الناهية، وليس جوابا مجزوما؛ لأن الجواب هو الجملة  
المضارعية كلها. أما المضارع المسبوق بلا النافية فيجيء حكمه في ص 467 - كما  
سبق.

5 وقد اجتمع الأمر والنهي في قول بعض العرب: "إذا بلغت أن غنيا افتقر فصدق،  
وإذا بلغك أن فقيرا اغتنى فصدق، وإذا بلغك أن حيا مات فصدق. وإذا بلغك أن  
أحمق اكتسب عقلا ونطق حكمة فلا تصدق".

6 المضارع هنا للدعاء، فهل يصح مجيء الماضي هنا للدعاء؟ الجواب في رقم 2  
ص 468. ومن الأمثلة قوله تعالى: {وَمَنْ يَعْتَصِمْ بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ} .

(459/4)

---

ومثال الاستفهام قوله تعالى: {إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا  
الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ} 1، ومثل: من تسنح له الفرصة فهل يتركها تفر؟ ومن تلوح له  
الآمال أفيقعد عن السعي وراءها؟  
ومن الواجب أن تتقدم الفاء على أداة الاستفهام إن كانت الأداة غير الهمزة: "مثل:  
هل، أين، متى ... " فإن كانت الأداة هي الهمزة وجب تقديمها على الفاء، وقد سبقت

الأمثلة.

ومثال التمني: العافية أغلى ما في الحياة، إن وهبها الله لإنسان فليته يرعى حقها. ومثل: الربيع شباب الزمان وجماله، إن يقبل فليت الناس يغتنمون إقباله، ويسارعون إلى التمتع بمباهجة ومفاته ...

وهكذا بقية أنواع الطلب ..

الثاني: الجملة الفعلية التي فعلها جامد؛ نحو: من يطلق لسانه بزم الناس فليس له واق من ألسنتهم. وقول الشاعر:

إذا المرء لم يخزن عليه لسانه ... فليس عن شيء سواه بخزان

الثالث: الجملة الفعلية المصدرة بالحرف: "قد"2؛ نحو: من يحكم أمره فقد ضمن إصابة الهدف. ومن أساء الوسيلة فقد ضل السبيل إلى الغاية. وقول الشاعر:

فإن تكن الأيام أحسن مرة ... إلي فقد عادت لهن ذنوب

الرابع: الجملة الفعلية المصدرة بأحد حرفي التنفيس "وهما: السين، وسوف" نحو: من يحسن فسيجزى على الإحسان إحسانا. ومن يسيء فسيلقى على الإساءة شرا وخسرانا. ونحو:

إن يعدل الحاكم فسوف تستقيم له الأمور، وإن يظلم فسوف تنهار دعائم حكمه، وتدوم بعدها حسراته وآلامه.

الخامس: الجملة المصدرة بأحد أحرف النفي الثلاثة، وهي:

---

1 {فَلَا غَالِبَ لَكُمْ} جاءت الفاء هنا لأن الجواب جملة اسمية وجاءت بعد ذلك في جواب الاستفهام.

2 انظر السبب في رقم 8 من ص 447.

(460/4)

---

"ما، لن، إن"1؛ نحو: من يقصر فيما ينتظر حسن الجزاء2، ونحو قوله تعالى: {وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ} ، ونحو: من يستسلم للغضب فإن يلومن إلا نفسه على ما يصيبه. أي: فلا يلومن إلا نفسه1 ...

فإن كانت أداة الشرط هي: "إذا" والنافي هو: "إن" جاز محي الفاء وعدم مجيئها. ومن الثاني قوله تعالى: {وَإِذَا رَأَتْكَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا} . أي: ما

يتخذونك 3 ...

السادس: الجملة المبدوءة بكلمة لها الصدارة؛ "مثل: رب، كأن4، أدات الشرط، أداة القسم عند كثير من النحاة" ... نحو:

إن كان عادكمو عيد فرب فتى ... بالشوق قد عاده من ذكركم حزن ونحو قوله تعالى: {مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا} ، وقولهم: من يأكل مال اليتيم فكأنه يأكل نارا. ومثل قوله تعالى يخاطب الرسول في أمر المعارضين: {وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ} ، ومثل: متى تعتمد أمة على أسباب القوة فوالله يخافها أعداؤها.

---

1 و 1 انظر ما تصل بهذا رقم 1 من "ج" في الزيادة الآية والتفصيل "ص467". فقد جعل بعض النحاة "لا" و"لم" النافيتين مثل "إن" النافية. ولكنه جعل اقتران الفاء بهما جائزا، لا واجبا. أما مع "إن" فواجب. "انظر ص467".

وإذا كانت "لا" نافية للجنس أو الواحدة وجب اقترانها بالفاء لأنها من الحروف الناسخة التي لها الصدارة؛ إذ لا تدخل إلا على جملة اسمية. ومن الأمثلة قوله تعالى: {إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ} . 2 قول الشاعر:

فإن كنت قد فارقت نجدا وأهله ... فما عهد نجد عندنا بذيمة  
3 فإن كان حرف النفي هو "ما" وجب اقترانه بالفاء - كما سبق - كقول الشاعر:  
إذا كانت النعمى تكدر بالأذى ... فما هي إلا محنة وعذاب  
4 أو إحدى أخواتها من الحروف الناسخة، ما عدا "أن" مفتوحة الهمزة التي معناها: "التوكيد" فليس لها الصدارة.

(461/4)

---

السابع: الجملة الاسمية كقول الشاعر:

إن يحسدوك على فضل خصصت به ... فكل منفرد بالفضل محسود  
وقول الآخر:

ومن كان منحل العزائم تابعا ... هو اه فإن الرشد منه بعيد

1.....

وقد تغني "إذا" الفجائية<sup>2</sup> عن الفاء في الدخول على الجملة الاسمية بشرطين؛ أحدهما: متفق عليه، وهو أن تكون الجملة اسمية غير دالة على طلب، ولا مسبوقه بنفين ولا بناسخ؛ ومن الأمثلة:

"إن يحسدوك إذا كل منفرد بالفضل محسود ... " بخلاف: إن يطع الولد أبويه فويح له<sup>3</sup>، وإن يعصهما فويل له<sup>3</sup>. أو: إن يعصهما فما له حظ من التوفيق، أو: إن يعصهما فإن خسارته مبين. فالفاء واجبة في هذه الأمثلة وأشباهها. ولا يصح: "إذا". والآخر: غير متفق عليه، وهو أن تكون أداة الشرط "عن" دون غيرها من أخواتها الشرطية. فكثرة النحاة تشترطها. نحو: إن تخلص إذا الإخلاص

1 إذا كانت الجملة الاسمية الجوابية مصدرة بحرف ناسخ: "مثل: إن، ما، لا" وجب دخول الفاء على الحرف الناسخ وحده؛ كما في هذا البيت "وكما في قول الشاعر: إذا لم تكن نفس ابن آدم حرة ... تحن إلى العليا فلا خير في النفس ومن الجملة الاسمية كذلك الجزء الأخير من الآية الكريمة: {إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا} أي: فالإساءة لها. وقد اجتمعت الجملتان؛ الاسمية، والمصدرة بما النافية في قول الشاعر:

فإن أرحل فمعروف جهادي ... وإن أقعد فما بي من خمول

2 معناها الدلالة على المفاجأة في الحال، ولا بد أن يسبقها كلام. وبالرغم من أنها للمفاجأة في الحال -لا تخلوه هنا- بعد أداة الشرط من دلالة تعقيب لجواب الشرط بعد فعل الشرط. والأحسن اعتبارها في كل الأساليب حرفا "وقد سبق الكلام عليها في ج1 ص492 م52 وفي الجزء الثاني باب الظرف" ... وهل يصح أن تجتمع هي والفاء معا؟ الجواب في ص465.

3، 3 الدعاء نوع من الطلب - كما عرفنا في ص365 ثم 368 حيث البيان.

(462/4)

ينفعك. وقلة النحاة لا تشترطها بعينها، وإنما تعجل مثلها "إذا" الشرطية؛ مستدلين بقوله تعالى في المطر: {فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ} وقوله

تعالى: {ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ} 1 ... والأحسن الأخذ برأي القلة؛ إذ تؤيدها الشواهد، ولا سيما بعض الآيات القرآنية، ولا داعي للتأويل. هذا وقد اجتمع في البيت الآتي أكثر الأمور السابقة التي لا يصح فيها الجواب أن يكون شرطا، ويجب في كل منها اقتران الجواب بالفاء، أو بما قد يخلفها -والبيت هو: اسمية، طلبية، وبجامد ... وبما، وقد، وبلن، وبالتنفيس

..... 2 .....

9- ورد في المسموع القليل اقتران جواب "إن الشرطية" باللام، على اعتبار "إن الشرطية" بمنزلة "لو" 3.... ومنه قول الشاعر: 4:  
فإن يجزع عليه بنو أبيه ... لقد خدعوا. وفاهمو قليل ...  
وقول أبي بكر رضي الله عنه في خطبة له 5: "يا معشر الأنصار إن شئتم أن

---

1 وقوله تعالى: {وَإِذَا أَدْقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ} .

2 لم يشمل البيت حالات النوع السادس التي سلفت في ص 461، ولا حالات تأتي في "ج" ص 467، وفي اقتران الجواب بالفاء أو بإذا الفجائية التي تخلفها في بعض الحالات يقول ابن مالك: "وسنذكر البيتين في ص 476 لمناسبة أخرى هناك".  
واقرن "بفا" حتما جوابا لو جعل ... شرطا "لأن" أو غيرها لم يجعل وتخلف "الفاء" "إذا" المفاجأة ... كأن تجد إذا لنا مكافأة  
"بفا، أي: بفاء - بالفاء" يريد: اقرن بالفاء حتما كل جواب لو جعلته فعل شرط للأداة "إن" أو غيرها من أخواتها - لم يجعل. أي: لم يصلح فعلا للشرط؛ لعدم انطباق الشروط عليه، ثم قال: إن هذه "الفاء" قد تختفي ويحل محلها "إذا" وساق لها مثلا، ولم يتعرض للتفصيلات والشروط المختلفة.

3 راجع البيان الخاص بهذا في رقم 3 من هامش ص 457. ولا سيما ما يتصل بنوع اللام.

4 هو عبد الله بن عتمة، من الشعراء الذي يحتج بكلامهم -وله إشارة في هامش ص 457- والبيت منقول من الأصمعية الثامنة.

5 الخطبة كاملة في الجزء الأول من كتاب "زهر الآداب" للحصري، ص 10.

تقولوا إنا آويناكم في ظلالنا، وشاطرناكم في أموالنا، ونصرناكم بأنفسنا لقلتم"1.  
وتفصيل الكلام على هذين المثالين وحكم نظائرها من كلام المحدثين موضح فيما سبق.  
وقد يقتزن جواب "إن" و "لو" الشرطيتين بكلمة: "إذا، الجوابية" طبقا للبيان الذي  
سلف2.

إلى هنا انتهت الأحكام الخاصة بالجملة الجوابية، وستجيء3 أحكام عامة تتصل بها  
وبالجملة الشرطية.

- 
- 1 سبق تفصيل هذا الحكم لمناسبة أخرى في رقم 3 من هامش ص 457.
  - 2 في ص 315 وفي رقم 7 من ص 457.
  - 3 في ص 471.

(464/4)

.....

---

زيادة وتفصيل:

أ- أيجوز الجمع بين "الفاء وإذا" السالفتين؟ صرح أكثر النحاة بأنه لا يجوز، وتألوا قوله تعالى: {حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ، وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا} ، فقالوا إن "إذا" مجرد التأكيد هنا، وليست للربط، والممنوع أن تكون للربط عوضا عن الفاء، إذ لا يصح الجمع بين العوض والمعوض عنه. وهذا تأويل بادي الضعف عندي؛ لأن المهم الذي يراد معرفته هو الجمع بين هذين الحرفين أحيانا؛ أصحيح هو -على قلته- سائغ الاستعمال أم غير صحيح وغير سائغ؟ والقرآن قد جمع بينهما؛ فلم يبق مجال لمنع الجمع، وإن كان قليلا نسبيا. أما التعليل بالتأكيد أو بالربط فأمر لا أهمية له بعد الحكم بصحة الاستعمال؛ محاكاة للقرآن الكريم؛ إذ لا شك أن محاكاته جائزة بالصورة والمعنى الواردين به؛ وإن كان أحد الاستعمالين أكثر فيه من الآخر، بل هي اختيار موفق لأسمى الأساليب التي تحاكي على أنه قد جاء في تفسير النسفي النص الصريح على أن "الفاء" قد اجتمعت هنا مع "إذا" لتأكيد الربط.

ب- هل يصح -أحيانا- الاستغناء عن هذه الفاء الرابطة، وعمّا يخلفها بعد حذفها؛



هو: "إذا، الفجائية"؟

أجابوا: لا يصح الاستغناء إلا في الضرورة الشعرية؛ كقول القائل:  
من يفعل الحسنات الله يشكرها 1 ... والشر بالشر عند الناس مثلاً  
وقول الآخر:

ومن لم يزل ينقاد للغي والصبا ... سيلفى على طول السلامة نادماً

1 ولا يصح في هذا البيت اعتبار "من" موصولة مبتدأ، والجملة الاسمية خبرها؛ لم يترتب  
على هذا من خلو الجملة الخبرية من رباط يربطها بالمبتدأ.

(465/4)

1.....

ومن النادر الذي لا يقاس عليه عندهم قوله عليه السلام في حديث اللقطة 2، "...  
فإن جاء صاحبها، وإلا استمتع بها ... " ويؤولون قوله تعالى: {وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ  
إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ  
لَمُشْرِكُونَ} على تقدير "قسم" قبل الشرط؛ فيكون الجواب للسابق وهو القسم  
المقدر 3؛ والأصل عندهم: ولئن أطعتموهم إنكم لمشركون. فجملة؛ "إنكم لمشركون"،  
جواب للقسم لا للشرط، ولم تذكر لام القسم مع أن القسم نفسه محذوف - " والأصل  
والله إن أطعتموهم ... " لأن ذكر اللام بعد حذفه ليس واجباً، وإنما هو أقوى وأكثر.  
وبهذا التأويل يقولون في آيات أخرى تشبه الآية السالفة في رأيهم، مع أنها تخالفها في  
شيء هام، ومن هذه الآيات قوله تعالى في المشركين: {وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ  
لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ} وقوله تعالى: {وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ  
مِنَ الْخَاسِرِينَ} ، ووجه المخالفة هو أن المضارع مؤكد هنا بالنون؛ فالقسم محتم ليسوغ  
التأكيد بها 4.

وقال آخرون: إن الفاء ليست محذوفة في الآيات السالفة -وما يشبهها- وإنما هي  
مقدرة ملحوظة؛ فكأنما مذكورة. ولكن كثرة النحاة لا ترتضى هذا الرأي 5، مع

1 وكقول زهير في معلقته:

فلا تكتمن الله ما في نفوسكم ... ليخفى ومهما يكتنم الله يعلم

2 سبق معناها في رقم 7 من هامش ص 448 لمناسبة أخرى.

3 أما جواب الشرط فمحذوف يدل عليه جواب القسم "ولهذا صلة بما يجيء في رقم 2 من هامش ص 486".

4 انظر ما يتصل بهذا الحكم اتصالاً وثيقاً في رقم 3 من هامش ص 457.

5 جريا وراء الرأي الذي اختاره الرضي وآخرون. فقد جاء في شرحه للكافية - ج 2 ص 394- ما نصه: "قال بعضهم: إن قوله تعالى: {إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ} جواب الشرط، والفاء مقدرة. ولم يقدر قسماً. وهو ضعيف؛ لأن ذلك إنما يكون لضرورة الشعر، كقوله:

من يفعل الحسنات الله يشكرها ... والشر بالشر عند الناس مثلاً"

أ. هـ.

ومثله أبو حيان في كتابه البحر "ج 4 ص 213" حيث يقول: "زعم الحوفي أن قوله تعالى: {إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ} على حذف الفاء، أي: فإنكم، وهذا الحذف من الضرائر - أي: الضرورات - فلا يكون في القرآن وإنما الجواب محذوف. و {إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ} جواب قسم حذف، والتقدير: والله إن أطعتموهم ...". أ. هـ. والخلاف بين الرأيين شكلي - كما سيحيى.

(466/4)

.....

أن الخلاف شكلي محض. إذ مؤداه في الرأيين التأويل بالحذف، وإن اختلفا في نوع المحذوف. والتمحل ظاهر في تأويل الآية الأولى، وفي الحكم على الحديث بالندرة، لوجود شواهد أخرى فصيحة نثرية - لا تخضع للضرورة - وغير نثرية. فالأفضل أن يقال: إن الأعم الأغلب هو عدم حذف "الفاء" و "إذا" التي قد تنوب عنها، وأنه يصح - مع القلة النسبية، لا الذاتية - الاستغناء عنهما منفردين ومجتمعين، إن كانت أداة الشرط هي: "إن" 1 ...

ويقول أبو حيان وفريق من النحاة إن "إذا" الشرطية قد تنفرد بخلو جوابها منهما إذا

كان الجواب منفيًا بإن، أو: ما، أو: لا. وجعل منه قوله تعالى: {وَإِذَا رَأَوْا الَّذِينَ كَفَرُوا} إِنَّ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُؤًا} - كما سبقت الإشارة لهذا2.

ج- هل يصح أن يقتزن الجواب بالفاء في غير تلك المواضع التي لا يصلح فيها أن يكون فعل شرط؟

أجابوا:

1- إن كان فعل الجواب مضارعاً يصلح فعلاً للشرط جاز: إما تجرده من "الفاء" مع وجوب جزمه، وإما اقتترانه "بالفاء"3؛ بشرط أن يكون مثبتاً أو منفيًا ب"لا"، قيل: أو "لم" أيضاً، "ففي" "لم" خلاف"، ومتى اقتترنت "الفاء" به وجب رفعه على اعتباره خبر مبتدأ محذوف، والجملة الاسمية جواب الشرط. ولا يصح أن يكون المضارع المرفوع وحده هو الجواب: إذ لو كان الواو لوجب جزمه، والحكم بزيادة الفاء زيادة مطلقة، يراعى فيها تقدير سقوطها. لكن العرب التزمت رفعه معها؛ فدل هذا على أصالة الفاء، وأنها داخلة على مبتدأ مقدر، وليست زائدة للربط. ومن أمثله قوله تعالى: {فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا} وقوله تعالى: {وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا} ، أي: فهو لا يخاف..

1 لأن أكثر الأمثلة المسموعة الخالية منها كانت أداة الشرط فيه هي: "إن".

2 في النوع الخامس -ص460.

3 انظر ما يتصل بهذا في رقم 1 من هامش ص461.

(467/4)

.....

فإن لم يوجد في الكلام ما يعود عليه المبتدأ الضمير كان الضمير للشأن أو للقصة، كقراءة من قرأ قوله تعالى في حكمة شهادة المرأة: {أَنْ تَصِلَ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى} بكسر همزة: "إن" ورفع المضارع: "تذكر". والتقدير: فهي -أي: القصة- تذكر، ونحو: إن قام المسافر فليتبعه صديقه. أي: فهو -الحال والشأن- يتبعه صديقه "وفي هذه القراءة نوع تكلف لا داعي له".

ومن أمثلة عدم اقتترانه "بالفاء" مع نفيه بالحرف "لا" ووجوب جزمه باعتبار هذا المضارع

وحده جوابا للشرط مباشرة - قوله تعالى: {وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا} فالمضارع: "تحصوا" هو جواب الشرط مجزوم بحذف النون.

2- إن كان فعل الجواب ماضيا متصرفا، مجردا من "قد" و"ما" ... وغيرهما مما يتصل به ويوجب اقترانه بالفاء - طبقا لما تقدم - فله ثلاثة أضرب: فإن كان ماضيا لفظا ومعنى فالواجب اقترانه بالفاء على تقدير: "قد" قبله إن لم تكن ظاهرة؛ لتقريبه من الحال القريب من المستقبل؛ كقوله تعالى في سورة يوسف: {إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ} 1 أي فقد صدقت.

وإن كان ماضيا في لفظه مستقبلا في معناه، غير مقصود به وعد أو وعيد - امتنع اقترانه بالفاء: نحو إن قام المسافر قام زميله.

وإن قصد بالماضي الذي معناه المستقبل، وعد أو وعيد، جاز اقترانه بالفاء على تقدير: "قد"؛ إجراء له مجرى الماضي لفظا ومعنى للمبالغة في تحقق وقوعه، وأنه بمنزلة ما وقع. ومنه قوله تعالى: {وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وَجُوهُهُمْ} وجاز عدم اقترانه مراعاة للواقع وأنه مستقبل في حقيقته وليس ماضيا. ويندرج تحت الوعد والوعيد ما كان غير صريح في أحدهما ولكنه ملحوظ في الكلام، مراد

---

1 المضي حقيقي هنا. وقد يقال إنه مؤول بمثل التأويل الذي جرى على آية أخرى سبقت "في رقم 3 من ص 444" وهي قوله تعالى: {إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ} . إذ المراد فيهما: إن ثبت في المستقبل أي قلته فقد علمته، وإن ثبت في المستقبل أن قيمصه قُد.

ومثل هذا التأويل حسن إن استقام عليه المعنى؛ فيجدر الاختصار عليه في هذه الصورة المعينة ومنع إباحته إن لم يستقم عليه المعنى، وبهذا التقييد تمتنع الصور الأخرى الخالية من "قد" لفظا، والتي قد يقع في الوهم الخاطيء والاعتبار الفاسد واشتمالها على "قد" تقديرا مع أنها مفقودة.

(468/4)

---

منه؛ فيدخل الدعاء بنوعيه "الخير والشر" فمن الدعاء بالخير قول الشاعر:

وإذا ارتحلت فشيعةك سلامة ... حيث اتجهت، وديمة مدرار  
ومن الدعاء بالشر ... قول جميل يخاطب غرب البين، داعيا عليه:  
فإن كان حقا ما تقول فأصبحت ... همومك شتى، والجناح كسير  
ودرت بأعداء حبيبك فيهمو ... كما قد تراني بالحبيب أدور  
ويدخل التخويف وبيان العواقب؛ كالذي في قول النابغة الجعدي:  
الحمد لله لا شريك له ... من لم يقلها فنفسه ظلما  
أي: فظلم نفسه.

د- قد ينزل بعض الظروف منزلة الشرط فيكون مضافا لجملة بعده مباشرة، ومنصوبا  
لعامل في الكلام المتأخر عنها، المترتب عليها؛ كأنه جواب لها، معلق عليها؛ كتعليق  
الجملة الجوابية على الشرطية، ومن الأمثلة لذلك قوله تعالى في موقف الكفار من  
القرآن الكريم: {وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَمَسَّ قُلُوبُهُمْ هَذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ} ، وقد سبق 1 تفصيل هذه  
المسألة، وبيان صورها المختلفة.

هـ- بمناسبة الكلام على جواب الشرط وجزمه نذكر ما يميزه الكوفيون من جواز جزم  
المضارع الواقع -مباشرة- في جملة بعد جملة الصلة<sup>2</sup>، أو في جملة بعد الجملة الواقعة  
صفة لنكرة<sup>3</sup>، بشرط أن تكون الجملة المشتملة على المضارع المراد جزمه بمنزلة الجواب  
والجزاء لجملة الصلة، أو الصفة. ففي مثل: الذي يكرمني أكرمه -وكل رجل يقول الحق  
أحترمه- يميزون جزم المضارعين: "أكرم"؛

---

1 في الجزء الثاني، باب الظرف، م79 "و" من ص257 وفي رقم 4 من هامش  
ص268 ثم في باب الاستثناء "ج2 م83 هامش ص331 عند شرح بيت ابن مالك:  
"وحيث جرا فهما حرفان ... " وفي باب حروف الجر، م89 رقم 2 من هامش  
ص409.

2 لهذه بيان في ج1 م27 ص383 باب الموصول "الكلام على صلة الموصول والرباط"  
وهناك قصة طريفة تؤيد هذا الحكم.  
3 لهذه بيان في ج3 م114 ص463 "ز" باب النعت "بالجملة وشبه الجملة".

و"أحترم" لأن جملة كل منهما -على اعتبار الجملتين بمنزلة جوابين للصلة والصفة- شبيهة بجملة الجواب للأداة الشرطية؛ كلتاهما مترتبة على الجملة التي قبلها. فلا مانع عندهم من جزم المضارع هنا كجزمه هناك.

وهذا قياس مرفوض؛ فالحجة القوية هي: "السماع عن العرب". وما عرضه الكوفيون من أمثلة قليلة. غير صالح لتأييد دعواهم، فيحسن الاقتصار على المسموع القليل، دون القياس عليه، وإنما سجلنا رأيهم هنا لنعرف به ذلك الوارد المسموع دون الموافقة على محاكاته.

(470/4)

أحكام عامة تختص بجملتي الشرط والجواب معا:

1- ما يختص بهما من ناحية نوعهما، وكيفية إعراب فعلهما:

جملة الشرط لا بد أن تكون فعلية، وفعلها وحده هو فعل الشرط -كما عرفنا؛ سواء أكانت ماضوية أم مضارعية. فلها من هذه الناحية صورتان، أما جملة الجواب فقد تكون فعلية -ماضوية<sup>1</sup> أو مضارعية- وقد تكون اسمية بشرط اقترانها بالفاء، أو ما يخلفها، طبقات لما سبق<sup>2</sup>.

والصور السالفة كلها صحيحة، قياسية. ولكنها -مع صحتها- مختلفة الدرجة في قوة الفصاحة والسمو البلاغي فبعضها أقوى وأسمى من الآخر؛ تبعا لنصيبه من كثرة الاستعمال الوارد في الأساليب العالية المأثورة. وقد يختلف هذا الوارد في ضبط المضارع وإعرابه.

هذا، ويلاحظ: أن الماضي في الجملتين قد يكون ماضيا لفظا ومعنى؛ بحسب أصله قبل مجيء أداة الشرط الجازمة، فإذا جاءت جعلته ماضيا لفظا، لا معنى، لأنها تجعل زمنه مستقبلا<sup>1</sup>؛ فيظل ماضيا بلفظه وصورته، دون زمنه الذي تغير فصار بسببها مستقبلا. كما يلاحظ أن المضارع في الجملتين قد يكون مضارعا لفظا ومعنى بحسب أصله، فإذا دخلت عليه: "لم" الجازمة تركته مضارعا لفظا لا معنى؛ لأنها تجعل زمنه ماضيا؛ فيظل مضارعا بلفظه وصورته، دون زمنه الذي تغير وصار زمنا ماضيا. وإذا سبقتهما معا أداة شرط جازمة خلصت زمنه للمستقبل المحض، بالرغم من وجود: "لم" ذلك أن أداة

الشرط الجازمة لا بد أن تخلص زمن الفعل في الجملة الشرطية، وفي الجملة الجوابية للمستقبل 3 الحظ؛ سواء أكان هذا الفعل مضارعاً أصيلاً، أم كان ماضياً أصيلاً "أي: ماضياً لفظاً ومعنى" أم ماضياً معنى فقط دون لفظ كالمضارع المسبوق بالحرف "لم" فإن صورته صورة المضارع، ولكن

---

1 و 1 مع مراعاة ما سبق في رقم 2 من ص 466.

2 في ص 458.

3 راجع ما سبق متصلاً بها في آخر رقم 3 من هامش ص 414.

(471/4)

---

زمنه ماضٍ، بسبب "لم" فهذه الأفعال تتجرد للزمن المستقبل وحده؛ بسبب أداة الشرط الجازمة وفيما يلي ترتيب درجاتها.

الأولى: أن يكون الفعلان مضارعين أصيلين مجزومين، لفظاً 1 بأداة الشرط لأن أحدهما فعل الشرط، والثاني هو فعل الجواب المباشر 2؛ كقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ} ، وقوله تعالى: {وَإِنْ تَعُوذُوا نَعُدْ} 3 وقوله: {وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ} .

الثانية: أن يكون الفعلان ماضيين لفظاً؛ فيبينان لفظاً ويجزما محلاً - أي: أن كلا منهما مبني في لفظه؛ "كالشأن في الأفعال الماضية كلها" ولكنه في محل جزم؛ لأنه فعل الشرط، أو فعل الجواب، والأصل في فعلي الشرط والجواب أن يكونا مضارعين مجزومين لفظاً؛ فكذلك يجزم ما يحل محلهما. ولما كان الماضي لا يجزم لفظاً وجب جزمه محلاً 4. ومن الأمثلة: من أسرف في الأمل، قصر في العمل، وقول الشاعر:

ومن دعا الناس إلى ذمه ... ذموه بالحق وبالباطل

وقول الآخر:

إن اللئام إذا أذلتهم صلحوا ... على الهوان، وإن أكرمتهم فسدوا

---

1 هذان إن لم تتصل بالمضارع إحدى النونين، فإن اتصلت به إحداهما كان مبنياً في محل جزم؛ - كما في ص 279.

2 أي: الذي يعتبر وحده فعل الجواب مجزوماً، وهو مع فاعله جملة فعلية هي جملة

الجواب؛ وليست في محل جزم. بخلاف بعض الحالات الأخرى، كالتى يكون فيها المضارع مع فاعله خبرا لمبتدأ محذوف، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره هي الجملة الجوابية، في محل جزم - كما سيجيء في هامش ص 443- ففي هذه الصورة وأمثالها لا يكون هو فعل الجملة الجوابية إذ الجملة المضارعية هنا خبر لمحذوف، وليست هي الجواب، وليس المضارع فيها مجزوما.

3 أو الآية: {إِنْ تَسْتَفْتِحُوا فَقَدْ جَاءَكُمْ الْفَتْحُ وَإِنْ تَنْتَهُوا فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ}.

4 لهذا الجزم المحلي آثاره في التوابع؛ كالعطف والبدل وغيرهما. فإذا عطف عليه مضارع متحد معه في الزمن وجب جزم المضارع المعطوف. وإن أبدل منه مضارع جزم أيضا، وهكذا. وإن عطف عليه ماض كان مبنيًا في اللفظ، مجزوم المحل.

(472/4)

ويدخل 1 في هذه الدرجة: الماضي معنى دون لفظ - وهو المضارع المسبوق بالحرف "لم"؛ نحو: إن لم تتأهب للأعداء لم تتغلب عليهم - من لم يهيئ للغاية وسائلها عوقب بالخيبة في إدراكها - من قصر في الوسيلة لم يفز بتحقيق الأمل وقد سبق 2 الكلام على إعراب المضارع المسبوق "بلم".

الثالثة: أن يكون فعل الشرط ماضيا - ولو معنى - وفعل الجواب مضارعا أصيلا كقوله تعالى: {مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ}. فالماضي مبني في محل جزم، والمضارع المجرد مجزوم مباشرة. ومثل؛ من لم يفتنم الفرصة يعاقب بالحرمان، ويجوز رفع المضارع، وهذا حسن ولكن الجزم أحسن 3 ...

الرابعة: أن يكون فعل الشرط مضارعا أصيلا مجزوما، وفعل الجواب ماضيا - ولو معنى - وهذه الصورة أضعف الصور؛ حتى خصها بعض النحاة بالضرورة الشعرية، ولكن الصحيح أنها ليست مقصورة على الشعر، وإنما تجوز في النثر مع قلتها. ومن أمثلتها نثر قول النبي صلى الله عليه وسلم: "من يقيم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له". وقول عائشة عن أبيها وهي تحدث الرسول صلى الله عليه وسلم: "إن أبا بكر رجل أسيف 4؛ متى يقيم مقامك 5 رق". ومن أمثلتها شعرا قول القائل يمدح ناصره: من يكذبني 6 بسبي كنت منه ... كالشجا بين حلقه والوريد



وقول الآخر في أعدائه:

إن يسمعوا سبة طاروا بها فرحا ... مني، وما يسمعون من صالح دفنوا ... 7

---

1 ومثل قول الشاعر:

ومن عاتب الجهال أتعب نفسه ... ومن لام من لا يعرف اللوم أفسدا

2 في رقم 3 من هامش ص 414.

3 وسيجيء هذا الحكم في الصفحة التالية وفيها أمثلة للرفع المطلوب هنا.

4 كثير الأسف والحزن والبكاء؛ خوفا من الله.

5 تريد: متى يقيم مقامك في الصلاة إماما بالناس وقت تخلفك عن الإمامة.

6 كاد، يكيد، كيدا خدع ومكر.

7 وفي نوعي الفعلين يقول ابن مالك في بيت أشرنا إليه في هامش ص 424 لمناسبة هنا:

وماضيين أو مضارعين ... تلفيهما، أو متخالفين

(473/4)

---

2- ما يختص بهما من ناحية رفع المضارع في الجواب وجزمه:

الأصل أن يكون المضارع في الجواب مجزوما. لكن يصح جزمه ورفعته إن كان فعل الشرط ماضيا لفظا ومعنى، أو معنى فقط؛ كالمضارع المجزوم بلم، فكلا الضبطين حسن، ولكن الجزم أحسن - كما أشرنا- 1 وقد سبقت أمثلة الجزم. ومن أمثلة الرفع قول الشاعر يمدح:

وإن أتاه خليل يوم مسغبة ... يقول: لا غائب مالي، ولا حرم 2

وقول المتغزل:

إن رأني تميل عني كأن لم ... يك بيني وبينها أشياء

وقولهم: من لم يتعود الصبر تودي 3 به العوادي.

فإن كان فعلا الشرط والجزاء مضارعين لفظا ومعنى وجب جزمهما إلا على رأي ضعيف

يميز رفع المضارع الوقاع جوابا في النثر وفي الظلم؛ مستدلا بقراءة من قرأ قوله تعالى:

{أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ} برفع المضارع "يدرك"، ويقول

الشاعر:

يا أقرع بن حابس يا أقرع ... إنك إن يصرع أخوك تصرع

وقول الآخر يخاطب جملة:

فقلت: تحمل فوق طوقك إنها ... مطبعة، من يأتها لا يضيرها<sup>4</sup>

والأفضل إهمال هذا الرأي قدر الاستطاعة، منعاً للخلط واللبس، ولأن ذلك الاستدلال واه؛ فرواية القراءة المذكورة موضع شك، وبقيّة الأمثلة قليلة، فوق أنّها مقصورة على الشعر؛ ولذا قال بعض النحاة: إنه لا يصح الرفع مطلقاً إلا في الضرورة الشعرية.

---

1 في الصفحة السالفة.

2 لا حرم "لا ممنوع" أي يقول: مالي غير ممنوع. وقد سبق هذا البيت للمناسبة عينها في هامش ص 458.

3 أي: تذهب به وتهلكه.

4 يقال إن الشاعر: أراد أن يضع فوق جملة قرية أو غرارة كبيرة مملوءة طعاماً، وأن يشجعه على احتمال عبثها الثقيل، فقال له هذاك "إنها مطبعة ... أي: إن القرية أو الغرار مملوءة، من يأخذ منها شيئاً فإنه لا ينقصها".

(474/4)

---

لكن كيف نعرب المضارع المرفوع في جملة الجواب كالحالتين السالفتين؟  
أ- الخبر: أن نواجه الحقيقة والأمر الواقع؛ فنقول عند وقوعه مرفوعاً في الشعر وليس له معمول متقدم على الأداة: إنه جواب الشرط، مرفوع للضرورة أو على لغة ضعيفة.  
وعند وقوعه في النثر: إنه مرفوع، محاكاة لتلك اللغة الضعيفة، ولا داعي للتأويل المرهق، والتقدير، وافترض الحذف، أو التقديم، أو التأخير ... ، رغبة في الوصول إلى وسيلة تخرجه من نطاق جواب الشرط المرفوع بضعف، إلى نطاق شيء آخر يبيح بغير ضعف؛ وبغير أن يكون جواب شرط. وفي هذا ما فيه من التكلف الذي لا يطابق الواقع. فوق ما يوجه إليه من اعتراضات أخرى<sup>1</sup>.

---

1 من أمثلة التكلف والإرهاق ما يقوله سيبويه وبعض أئمة النحاة:

أ- يقول سيبويه: إن المضارع المرفوع بعد فعل الشرط الماضي -مثل: إن رأني تميل عني ... ، ليس هو جواب الشرط، وإنما هو دليل على الجواب، وتسميته بالجواب:

تساهل، أو مجاز لدلالته على الجواب. والجواب الحقيقي محذوف، وهذا المضارع المرفوع قد تأخر مع فاعله عن موضعهما الأصلي الذي يسبق أداة الشرط. والأصل عنده: تميل عني إن رأيتني تمل. فالجواب محذوف دل عليه جهلة: "تميل عني". وهذه الجملة المتقدمة على أداة الشرط قد تركت موضعها وجاءت متأخرة عن الجملة الشرطية؛ ففي الكلام أمران؛ حذف الجواب، وتأخير ما يدل عليه. وعلى هذا لا يجوز جزم ما عطف على هذا المضارع، ويجوز أن يفسر ناصبا للاسم الذي قد يكون قبل الأداة؛ مثل: محمداً إن جاء أرمه وأرعاه.

وقال الكوفيون والمبرد: إن المضارع وما يتصل به هو الجواب، ولكن على تقدير "الفاء" التي تدخل على الجواب أحيانا؛ فتقوم في إفادة الربط بين جملي الشرط والجواب مقام جزم الفعل، ولا يجزم معها الفعل؛ استغناء بها في الربط عن الجزم - كما سبق في ص458- ويعرب هذا المضارع المرفوع مع فاعله خبرا لمبتدأ محذوف، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره هي جواب الشرط في محل جزم. ويجب عندهم رفع المضارع في هذه الصورة؛ لأن المضارع الواقع في حيز "فاء" الربط على الصورة السالفة واجب الرفع بالرغم من أن الفاء هنا مقدرة سواء أكان فعل الشرط ماضيا، نحو قوله تعالى: {وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ} أم مضارعا كقوله تعالى: {فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا}. ففي الكلام عندهم حذف الفاء وتقدير وجودها، وحذف المبتدأ، وتكوين جملة منه ومن خبره تعرب جواب الشرط، وجملة الجواب في محل جزم، فيجوز العطف عليها بالجزم، ولا يصح أن يكون لها معمول مقدم ولا أن تفسر عاملا. وهذا الرأي - برغم ما فيه - أقرب من رأي سيبويه إلى القبول.

وهناك رأي ثالث قد يكون أقربها إلى السداد - برغم ما فيه أيضا - وملخصه: أن المضارع مرفوع لا لسبب مما ذكر، ولكن لأن أداة الشرط لم يظهر لها تأثير في لفظه؛ لأنها عجزت عن التأثير في لفظ فعل الشرط الماضي فضعفت عن الوصول إلى المضارع لتؤثر في لفظه أيضا!! وهذا التعليل واضح الفساد. فما السبب في عجزها هنا وعدم عجزها حين تجزم المضارع مع فعل الشرط الماضي، مع أن فعل الشرط ماض =

(475/4)

---

ب- فإن كان له معمول متقدم على الأداة فأكثر النحاة يميل إلى رفع المضارع، وفي هذه الصورة يكون المضارع دليل الجواب وليس جواب حقيقيا؛ نحو طعنا إن تزرنا

تأكل، فطعام -بالنصب- مفعول مقدم للمضارع: "تأكل" الذي يعتبر دليل الجواب المحذوف، ولا يصح أن يكون جوابا حقيقيا، لأن الجواب الحقيقي لا يتقدم هو ولا شيء من معمولاته على الجملة الشرطية، ولا على الأداة كما سلف 1. أما لو جعلنا كلمة "طعام" مرفوعة على اعتبارها مبتدأ فالأحسن الأخذ بالرأي الأقوى الذي استخلصناه من عدة آراء، وشرحناه ... 2..

= في الحالتين؟ ومن ثم يظهر فساد التعليل؛ -برغم ما سجله من أن الأداة عجزت عن التأثير في لفظ المضارع. وهذا نوافقه عليه- وهو فوق ذلك مقصور على إحدى الحالتين. فلا يشتمل على الآتية:

ب- ويقول سيبويه: فإن كان المضارع مرفوعا بعد فعل الشرط المضارع فإن تقدم على أداة الشرط عامل يطلب المضارع المتأخر المرفوع فالأفضل اعتبار هذا المضارع المتأخر منقولاً من مكان سابق على أداة الشرط، وأنه ترك مكانه الأصلي وتأخر عنه إلى المكان الذي حل فيه بعد الجملة الشرطية، فهو دليل الجواب، وليس جوابا حقيقيا إلا من باب التساهل أو المجاز. ويجب عنده اعتبار هذا المضارع الذي تأخر من تقديم معمولاً هو وفاعله للعامل المحتاج إليهما قبل أداة الشرط. في المثال السالف. "إنك إن يصرع أخوك تصرع". يكون المضارع "تصرع" مع فاعله خبر "إن"، وتكون هذه الجملة الفعلية قد تأخرت من مكانها الأصلي؛ كما سبق. وإن لم يوجد قبل أداة الشرط عامل يحتاج للمضارع المرفوع وجب تقدير الفاء، والمضارع بعدها مع فاعله خبر لمبتدأ محذوف، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره في محل جزم، جواب الشرط.

ويرى الكوفيون والمبرد ومن معهم تقدير الفاء هنا كما قدروها هناك "في" أو "أ" ويتساوى عندهم أن يكون فعل الشرط ماضيا وأن يكون مضارعا. وهذا خير من رأي سيبويه. 1 راجع التفصيل في رقم 3 من ص 449.

2 هنا وفي ص 449 والتي بعدها. وفيما سبق من رفع المضارع في الجزاء يكتفي ابن مالك ببيت واحد لا إيضاح فيه ولا تفصيل -وقد تقدم في هامش ص 424 لمناسبة هناك- هو:

وبعد ماض رفعك الجزا حسن ... ورفعه بعجد مضارع وهن-6

ثم أردفه بيتين سبق شرحهما في مكانهما الأنسب من ص 463، وهما:

واقرن "بفا" حتما جوابا لو جعل ... شرطا لـ"إن" أو غيرها لم ينجعل-7

وتخلف "الفاء" "إذا المفاجأة" ... كأن تجد إذا لنا مكافأة-8

3- ما يختص بهما من ناحية عطف مضارع على أحدهما:

أ- إذا وقع بعد جملة الجواب -ولو كانت اسمية؛ لأنها في محل جزم- مضارع مقرون بالواو أو الفاء، جاز فيه ثلاثة أوجه إعرابية؛ يختار منها المتكلم والمعرّب ما يناسب السياق، ويساير معنى التركيب<sup>1</sup>.

أولها: اعتبار "الواو" و"الفاء" حرفي استئناف؛ فالجملة بعدهما استئنافية مستقلة في إعرابها عما قبلها، والمضارع فيها مرفوع - إن كان مجردا من ناصب وجازم، ومن نوني التوكيد - ومن الأمثلة قوله تعالى: {وَإِنْ تُبْذَرُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوْهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ}، برفع المضارع، "يغفر" بعد فاء الاستئناف، وقوله تعالى: {مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ}، برفع المضارع: "يذر" بعد واو الاستئناف، وقول الشاعر يمدح:

فإن يهلك أبو قابوس<sup>2</sup> يهلك ... ربيع الناس والبلد الحرام

ونأخذ بعده بذناب<sup>3</sup> عيش ... أجب<sup>4</sup> الظهر، ليس له سنام

برفع المضارع: "نأخذ" بعد واو الاستئناف.

ثانيها: اعتبار الفاء للسببية والواو للمعية -وهما عاطفتان أيضا مع السببية والمعية- والمضارع بعدهما منصوب "بأن" مضمرة وجوبا "بالتفصيل الذي سبق إيضاحه عند الكلام على فاء السببية، واو المعية"<sup>5</sup>. كالأمثلة التي سبقت في الوجه الأول، ولكن بعد نصب الأفعال المضارعة: يغفر - يذر - نأخذ.

1 كل وجه من هذه الثلاثة يقوم على اعتبار معنوي خاص به، يخالف الآخر، وواجب المتكلم والمعرّب اختيار الوجه الإعرابي الذي يقوم على الاعتبار المناسب للسياق، ولما يقتضيه المعنى. ومن الخطأ الزعم أن هذه الأوجه الثلاثة تصلح لكل أسلوب، وتباح في كل تركيب بغير تفيد بهذا الاعتبار المعين الخاص، وإلا صارت اللغة فوضى بسبب محو القيود، أو إهمالها، وإهمال الاعتبارات التي تميز المعاني بعضها من بعض.

2 هو النعمان بن الحارث الأصغر.

3 ذنب، عقب.

4 مقطوع. يريد: لا ظهر له ولا سنام، لضعفه وهزاله. فلا خير فيه.

5 في ص 352 375. وهامشهما. وقالوا في سببه: إن الذي سوغ وقوعهما للسببية

والمعية هنا، دون أن يتحقق شرط إضمار "أن" بعدهما وجوبا؛ -وهو النفي المحض،  
والطلب المحض، وما ألحق =

(477/4)

ثالثها: اعتبارها حرفي عطفي مجردين له - فلا يفيدان سببية ولا معية - والمضارع بعدهما مجزوم؛ لأنه معطوف على جواب الشرط فإن كان جواب الشرط مضارعا مجزوما مباشرة، فالمضارع المعطوف مجزوم مثله، وإن كان فعل الجواب ماضيا فهو مجزوم محلا، والمضارع المعطوف مجزوم لفظا، مراعاة لمحل المعطوف عليه. وكذلك إن كان الجواب جملة اسمية أو فعلية: فإنها تكون في محل جزم، والمضارع المعطوف عليها مجزوم لفظا تبعا لمحلها. كالأمثلة التي سبقت في الوجه الأول، ولكن بعد جزم الأفعال المضارعة: يغفر - يذر - نأخ، وكقول الشاعر:

ومن يتتبع -جاهدا- كل عثرة ... يجدها؛ ولا يسلم له -الدهر- صاحب  
والكوفيون يجعلون "ثم" كالواو في الأوجه الثلاثة السالفة<sup>1</sup>؛ فكلاهما إما للاستئناف، وإما للعطف الخالص، وإما للعطف مع المعية ...  
ب- وإذا وقع المضارع المسبوق بأحد الأحرف السالفة بعد الجملة الشرطية مباشرة، متوسطا بينها وبين الجملة الجوابية، فأكثر النحاة يميز فيها وجهين؛ يختار منهما المتكلم والمعرب ما يناسب السياق.

أحدهما: اعتبار هذه الأحرف للعطف المجرد، والمضارع بعدهما مجزوم؛ لأنه معطوف بما على فعل الشرط المجزوم لفظا أو محلا؛ كقوله تعالى: {إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ} ، ومثل؛ من يتكلم فيسرف

= بهما، مما شرحناه في مكانه- أن جواب الشرط قبلهما غير متحقق الوقوع؛ فمثله مثل النفي أو الطلب وملحقتهما. فهم يريدون إرجاع النصب هنا إلى استيفائهما شرطهما من الوقوع بعد النفي أو الطلب تأويلا. ولكن السبب الحق هو الاستعمال العربي الذي نصب المضارع بعدهما مع عدم تحقق الشرط الأصلي. ومما تجب ملاحظته أن الأخذ بهذا الوجه وجعلهما للمعية والسببية إنما هو اختياري محض أمره للمتكلم يختاره، أو يختار غيره على حسب الاعتبار المناسب للسياق. لكن إذا اختارهما للسببية والمعية وجب نصب المضارع بأن، ووجب أن تكون مضمرة. فالاختيار جائز، ولكن

النتيجة المترتبة على حتمية.

1 وفريق آخر يزيد على أحرف العطف السالفة حرف العطف: "أو"، ورأيه ضعيف  
كرأي الكوفيين هنا؛ لضعف الشواهد التي يحسن عدم القياس عليها.

(478/4)

يكن عرضه للزلل.... أو: ويسرف، أو: ثم يسرف. ومثل: من تكلم فيكثر -أو: يكثر،  
أو: ثم يكثر كان عرضه للزلل.. يجزم الأفعال المضارعة: "يصبر، يسرف، يكثر..."  
لأنها معطوفة، والمعطوف عليه مجزوم لفظاً أو محلاً؛ فهي تابعة له في الجزم فتجزم لفظاً.  
والآخر؛ النصب على اعتبار الفاء للسببية مع العطف، والواو للمعية مع العطف. وثم  
-عند الكوفيين- للعطف مع المعية، والمضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد الثلاثة.  
ومن الأمثلة نصب الأفعال المضارعة السابقة كلها. وكذا نصب المضارعك "يخضع" في  
قول الشاعر:

ومن يقترب منا ويخضع نؤوه ... فلا يخش ظلما ما أقام ولا هضما

أما الاستئناف فمنعه أكثر النحاة؛ بحجة أنه لا يصح الاستئناف قبل أن تستوفي أداة  
الشرط جملتها "الشرطية والجوابية معا"؛ كي يتم المعنى المرتبط بأداة الشرط. ووضع  
الجملة الاستئنافية بين جملي الشرط والجواب إنما هو إقحام جملة أجنبية بين جملتين  
متلازمين في المعنى.

ويرى المحققون: أن رفع المضارع المتوسط بين جملي الشرط والجواب جائز بعد حرف مما  
سبق. وحجتهم أنه لا مانع من اعتبار تلك الجملة الأجنبية جملة استئنافية معترضة،  
وليست للاستئناف المحض. ورأيهم صحيح<sup>1</sup>، ولا ضرر في الأخذ به إن اقتضاه المعنى.  
وعلى هذا يجوز في المضارع المسبوق بأحد أحرف العطف السابقة والذي تتوسط جملته  
بين جملي الشرط والجواب -الأوجه الثلاثة؛ وهي الرفع على اعتبار الجملة استئنافية  
اعتراضية، والجزم بالعطف على فعل الشرط المجزوم لفظاً أو محلاً، والنصب على اعتبار  
"الواو"، و"ثم" للعطف مع المعية، و"الفاء"

1 لأنه تطبيق على ما قرره النحاة من جواز وقوع الجملة المعترضة بين جملي الشرط  
والجواب، واستدلوا بأمثلة من القرآن الكريم "راجع الجزء الثاني من المعنى، باب الجمل  
التي لا محل لها من الإعراب وكذلك الصبان هنا، وحاشية ياسين على التصريح".

وقد يقال: لم امتنع على الاستئناف المحض، دون الخالي من صفة الاعتراض؟ أجابوا: أن الاستئناف المحض يشعر بتمام الكلام قبله، دون الاعتراض.

(479/4)

للعطف مع السببية، وأن المضارع منصوب بأن مضمرة. وجوبا بعد الثلاثة، وبهذا يكون حكمه واحدا بعد الأحرف السالفة، لا يختلف باختلاف وقوعه بعد الجملة الجوابية، أو توسطه بينهما وبين الجملة الشرطية 1 ...

"ملحوظة": إذا توسط المضارع بين جملي الشرط والجواب، ولم يسبقه أحد أحرف العطف السالفة أعرب "بدلا"، إن كان مجزوما، وأعربت جملته "حالا" - في الغالب - إن كان مرفوعا. فمثال الأول:

متى تأتينا تلمم بنا في ديارنا ... تجد حطبا جزلا، ونارا تأججا  
والثاني:

متى تأتته تعشو 2 إلى ضوء ناره ... تجد خير نار عندها خير موقد  
4- ما يخص بهما من ناحية حذفهما معا:

يصح حذف الجملتين معا - في النثر والنظم - بشرط أن تقوم قرينة تدل عليهما. والأغلب عند حذفهما أن تكون أداة الشرط هي: "إن"، مثل قول الشاعر وهو يودع أحبابه:

نودعكم، ونودعكم قلوبا ... لعل الله يجمعنا. وإلا..  
يريد: وإلا يجمعنا هلكننا، أو شقيننا.. أو نحو ذلك مما يساير المعنى الناشيء من الجملتين المحذوفتين. ومثل قول الآخر في فتيات ينصحن أخرى اسمها: سلمى - برفض الزواج من رجل فقير معدم:

1 وفي المضارع المسبوق بالواو أو الفاء مع وقوعه بعد الجملة الجوابية يقول ابن مالك:  
والفعل من بعد الجزأ إن يقترن ... "بالفا" أو "الواو" بتثليث قمن  
"قمن، أي: جدير". والمراد بالتثليث الأوجه الثلاثة التي ذكرناها باعتباراتها المختلفة، ولم يذكر "ثم" في رأي الكوفيين. وانتقل إلى حكم هذا المضارع إذا توسط بين جملي الشرط والجواب؛ فقال:

وجزم أن نصب لفعل إثر "فا" ... أو "واو" إن بالجملتين اكتنفا



"إثر: بعد اكتنف: أحيط" يريد: أن المضارع المسبوق بأحد هذين الحرفين يتعين نصبه أو جزمه إن اكتنفه الجملتان، أي: أحاطت به جملتا الشرط والجواب. واقتصر على ما سبق دون بيان الشروط والأوجه والاعتبارات.

2 وجرّد "الواو" دليل على أن الفعل غير مجزوم.

(480/4)

قالت بنات العم: يا سلمى وإنّ 1 ... كان فقيرا معدما؟ قالت: وإنّ 1  
التقدير: يا سلمى: أتتزوجينه وإن كان فقيرا معدما؟ قالت: وإنّ، أي: وإن كان فقيرا  
معدما أتزوجه..

ومن أمثلة حذفها بعد أداة غير "إن" قوله عليه السلام: "من فعل فقد أحسن ومن لا  
فلا". التقدير: ومن لا يفعل فلا حسن منه. وكذا قول العرب: من يسلم عليك فسلم  
عليه، ومن لا فلان أي: ومن لا يسلم عليك فلا تسلم عليه، وقول الشاعر:  
فإن المنية من يخشها ... فسوف تصادفه أينما ...  
أي: أينما يذهب تصادفه 2 ...

أما حذف فعل الشرط وحده، أو الجملة الشرطية كلها دون الجوابية فقد سبق 3.  
وكذلك سبق 4 الكلام على حذف الجملة الجوابية وحدها.

1 و 1 الأصل: "وإن" ... زيد في آخره نون ساكنة جاءت لضرورة الشعر. وتسمى هذه  
النون بتنوين الضرورة، كما تسمى بالتنوين الغالي؛ إما لغلوه؛ أي: زيادته، وإما لغلوه،  
أي: نفاسته؛ بسبب قلته ...

2 فيما سبق من حذف جملة الشرط؛ أو جملة الجواب، أو هما معا، أو فعل الشرط  
وحده، اكتفى ابن مالك بالبيت الآتي:

والشرط يغني عن جواب قد علم ... والعكس قد يأتي إن المعنى فهم  
يريد: أن الجملة الشرطية قد تغني عن الجملة الجوابية، وتدل عليها عند حذفها. فلا  
مانع -في هذه الحالة- من حذف الجوابية. كما أن العكس قد يقع وهو حذف الجملة  
الشرطية لدلالة الجوابية عليها، وإغنائها عند حذفها. فالحذف في صورتين جائز؛  
بشرط القرينة الدالة، وأن يكون المعنى المراد مفهوما بعد الحذف: فلا لبس ولا  
اضطراب فيه.

3 في ص 446 و 448.

4 في ص 452.

(481/4)

### المسألة 158:

اجتماع الشرط والقسم، وحذف جواب أحدهما:  
تمهيد -جواب الشرط، وجواب القسم:  
كل واحد من الشرط والقسم يستدعي جوابا خاصا به، يتميز بعلامة أو أكثر ينفرد بها دون الآخر. فجواب الشرط الجازم لا بد أن يكون مجزوما، إما لفظا؛ لأنه "فعل" مضارع، وإما محلا لأنه فعل ماض، أو لأنه من النوع الذي يجب اقترانه "بالفاء" أو "بإذا" الفجائية، وقد سبق بيان هذا كله، وتفصيله 1.  
أما جواب القسم فيختلف باختلاف نوعي 2 القسم؛ وهما: "الاستعطافي" و "غير الاستعطافي". فإن كان القسم استعطافيا "وهو جملة طلبية يراد بها تأكيد معنى جملة طلبية أخرى مشتملة على ما يثير الشعور والعاطفة، وتعتبر جواب القسم" فلا بد أن يكون جوابه جملة طلبية؛ كقول الشاعر:  
بعيشك يا سلمى ارحمي ذا صباية ...  
وقول الآخر:

بربك هل نصرت الحق يوما ... وذقت حلاوة النصر المبين؟  
فالقسم هو: "بعيشك، وبربك". وكلاهما مع متعلقه -المحذوف هنا- جملة طلبية، نراها في المثال الأول تؤكد بعدها الجملة الطلبية التي تشتمل على ما يحرك الوجدان، وهي: "ارحمي". ونراها في المثال الثاني تؤكد الجملة الطلبية التي تليها، والتي تشتمل كذلك على ما يحرك الوجدان؛ وهي: "هل نصرت".

1 في رقم 6 من ص 456. وفي رقم 8 من ص 458.

2 سبق تفصيل الكلام على جواب القسم من نواحيه المختلفة في المبحث الخاص به عند الكلام على أحرف القسم وجوابه، وكل ما يتصل به مما لا غنى عن الرجوع إليه "وذلك في الجزء الثاني ص 381 م 9" وفيه أن الجواب قد يكون شبه جملة. وفيه كذلك أن الكلام قد يشتمل على جملة قسمية ظاهرها مثبت، ولكن معناها منفي، وجواب

القسم فيها جملة فعلية ماضوية لفظاً، مستقبلية معنى، مصدرية بإلا، أو "لما" التي بمعناها: نحو: سألتك إلا نصرت المظلوم. و.... إلى غير هذا من التفصيلات والأحكام الهامة المدونة هناك، وفي بعض الصفحات الأخرى التي أشير إليها في ذلك الجزء.

(482/4)

لا يكون جواب هذا النوع من القسم الاستعطافي إلا جملة إنشائية. وإن كان القسم غير استعطافي "وهو ما جيء به لتوكيد معنى جملة خبرية، وتقوية المراد منها"1 فلا بد له من جواب يكون جملة خبرية تختلف صورتها على النحو الذي سبق تفصيله في مكان أنسب2. وملخصه:

1- إن كان الجملة الجوابية مضارعية مثبتة أكدت 3 اللام 4 والنون معاً؛ نحو: والله لأبذلن جهدي في مساعدة المحتاج. ومن القليل الجائز الاختصار على أحدهما، بالرغم مما يؤدي إليه هذا الاختصار من نقص في درجة السمو البلاغي، وقوة الأسلوب. وتسمى هذه اللام المفتوحة: "لام جواب القسم" أو: "اللام الداخلة على جواب القسم". وهي غير لام الابتداء، والفرق بينهما كبير، سبق إيضاحه5.

2- إن كانت الجملة الجوابية ماضوية مثبتة وماضيها متصرف، فالغالب تصديرها "باللام" الجوابية، و"قد" معاً؛ نحو: والله لقد فاز أهل المروءة والكرامة. ويجوز -بقلة- الاختصار على أحدهما، أو التجرد منهما. مع ما في هذا الاختصار من إهمال الكثير الفصيح.

فإن كان فعلها جامداً، غير "ليس" فالأكثر تصديرها باللام فقط، نحو: والله لعسى التوفيق يصحب المخلص أو: والله لنعم المخلص. فإن كان الماضي الجامد "ليس" لم يقرن بشيء؛ نحو والله ليس طول العمر بالسنوات، ولكن بجلال الأعمال.

3- إن كانت الجملة فعلية منفية بالحرف: "ما"، أو: "لا"، أو: "إن" وجب تجريدتها من اللام، سواء أكانت ماضوية أم مضارعية؛ نحو: والله

1 ذلك أن من يقول: والله إنك لشريف المقصد، يخبر عن شرف مقصدك، ويؤكد خبره هذا بما يقويه؛ وهو: القسم.

2 باب "حروف الجر" - ج 2 م 9 ص 382- ومن المفيد الرجوع إليه، وإلى ما فيه من الأمثلة.

3 وجوبا عند البصريين، وكثيرا عند الكوفيين. وهؤلاء يجيزون الاختصار على أحد الحرفين. والأحسن هنا الاختصار على الرأي البصري.  
4 مفتوحة.

5 في ج 1 م 53 ص 598 وهامشها. عند الكلام على "لام الابتداء".

(483/4)

---

ما يحتمل العزيز الضيم، والله لا يحجب ثوب الرياء ما تحته، بالله إن تحيا الأمة وأفرادها حياة العزة والقوة إلا بكرائم الأخلاق.

ومثل: والله ما احتمل عزيز ضيما والله لا حجب 1 ثوب الرياء ما تحته، ولا دفع 1 عن صاحبه السوء، والله إن أوجد الكون العجيب إلا الله، وإن أمسك السموات والأرض وما فيهما إلا المولى جل شأنه.

ومن الشاذ الذي لا يقاس عليه أن يكون جواب القسم جملة منفية مصدرة باللام 2، أو: أن تكون أداة النفي فيها "لم" ومثلها: "لن" أيضا عند فريق من النحاة 3.

ومما تجب ملاحظته أن أداة النفي في جواب القسم قد تكون محذوفة، ولكنها ملحوظة يدل عليها دليل؛ كقوله تعالى: {تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوَسِّفُ} ، أي: لا تفتأ 4 ...

4- إن كانت الجملة الجوابية اسمية مثبتة فالأغلب تأكيدها "باللام" و "إن" معا، ويصح الاكتفاء بأحدهما، ولكن الأول أبلغ، نحو: "تالله إن الخداع لممقوت، وإن صاحبه لشقي" - "تالله إن الخداع ممقوت، وإن صاحبه شقي" - تالله للخداع ممقوت. ولصاحبه شقي". ومن أمثلة الاختصار على أحدهما قول الشاعر:

لئن كنت محتاجا إلى الحلم إنني ... إلى الجهل 5 في بعض الأحيان أحوج 6

---

1 هذه الجملة الماضية معطوفة على السابقة الواقعة جوابا؛ فهي جواب مثلها. وهكذا نظائرها.

2 كقول القائل:

لئن غبت عن عيني ... لما غبت عن قلبي

3 مستدلا بمثل قول أبي طالب يعلن للنبي عليه السلام مؤازرته وتأييده على قريش:

والله لن يصلوا إليك يجمعهم ... حتى أوسد في التراب دفينا

4 سبق إيضاح هذه المسألة، ودليل الحذف فيها "في ج 1 م 42 ص 510 باب: كان

وأخواتها".

5 الغضب، وترك الحلم.

6 وهذا على اعتبار "اللام" موطئة للقسم. وجملة "إن" وما دخلت عليه جواب القسم: طبقاً للإيضاح الذي سلف في ج 2 م 90 ص 385.

(484/4)

ومن النادر تجردها منهما إن لم يطل 1 الكلام بعد القسم؛ كقول أبي بكر في نزاع بينه وبين عمر رضي الله عنهما، "والله أنا كنت أظلم منه". فإن استطال الكلام بعد القسم حسن التجرد؛ كقول ابن مسعود: "والله الذي لا إله غيره، هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة". وقول الشاعر:

ورب السموات العلا وبروجها ... وأرض وما فيها المقدر كائن

ولا يصح اقتران الجملة الجوابية بالحرف: "إن" إذا كانت مصدرة بحرف ناسخ من أخوات

"إن"؛ كقول بعضهم في مدح رجل: والله لكأن القلوب والألسن ربيضت له؛ فما تعقد إل على وده، ولا تنطق إلا بحمده.

فإن كانت الجملة الاسمية منفية فحكمها حكم الجملة الفعلية المنفية "بما"، أو "لا"، أو "إن" من وجوب تجردها من اللام والاقتصار في نفسها على أحد هذه الحروف الثلاثة دون غيرها - كما سبق.

من كل ما سبق يتبين أن الجواب المنفي - في جميع أحواله - لا يتطلب زيادة شيء إلا أداة النفي قبله، مع اشتراط أن تكون إحدى الأدوات الثلاث السالفة؛ سواء أكان الجواب جملة فعلية أم اسمية.

والآن نعود إلى الكلام على اجتماع الشرط والقسم والاستغناء بجواب أحدهما عن الآخر.

أ- إذا اجتمع شرط غير امتناعي 2، وقسم فالأصل أن يكون لكل منهما جواب، غير أن جواب أحدهما قد يحذف اكتفاءً بجواب الآخر الذي يغني عنه، ويدل عليه. ولهذا الحذف صور منها:

1- أن يجتمع الشرط غير الامتناعي والقسم مع تأخر الشرط، وعدم وجود شيء قبلهما يحتاج إلى خبر 3، وفي هذه الصورة يحذف - في الأرجح - جواب المتأخر منهما -

وهو الشرط - نحو: والله من يراقب ربه في عمله لا يخاف

1 عدم إطلاته: ألا يذكر بعده تابع، أو شيء آخر يتصل به.

2 الشرط الامتناعي: ما كانت أدواته دالة على الامتناع؛ وهي: لو، ولولا، ولوما.

3 كالمبتدأ، وكالناسخ؛ فكلاهما يحتاج إلى خبر، أو ما يسد مسد الخبر.

(485/4)

شيئا. فالمضارع "يخاف" مرفوع؛ لأنه في جملة جوابية للقسم المتقدم، وليس جوابا للشرط المتأخر، المحذوف الجواب. إذ لو كان هو الجواب لتحتم جزمه 1، فقبل: يخف. ومثله قول الشاعر:

لئن ساءني أن نلتني بمساءة ... لقد سريني أي خطرت ببالك

فالجملة الفعلية: "سريني" جواب للقسم الذي تدل عليه "اللام" الأولى لتصدير هذه الجملة "باللام وقد" معا، وليست جوابا للشرط المتأخر عن "لام" القسم؛ لأن الشرط لا يكون جوابه مقترنا "باللام وقد". فجوابه هنا محذوف. كحذفه في البيت السالف، وهو:

لئن كنت محتاجا إلى الحلم إنني ... إلى الجهل في بعض الأحيان أحوج

فالجملة الاسمية المصدرة بالحرف الناسخ "إن" هي جواب للقسم، إلا للشرط؛ إذ لو كانت جوابا للشرط لاقرنت بالفاء.

أما عندهم تقدم الشرط فالأرجح أن يكون الجواب له وجواب القسم محذوف؛ فنقول: من يراقب ربه والله يخشه الناس. وقول أحدهم: إن يكن والله لي نصف وجهه ونصف لسان - على ما بهما من قبح منظر، وسوء مخبر - يكن هذا أحب من أن أكون ذا وجهين.

ومن وصفناه بأنه الأرجح في الحالتين يراه كثير من النحاة واجبا لا يصح مخالفته 2 ...

1 ومثل هذا يقال في المضارع المرفوع المنفي "بلا" في قوله تعالى: {قُلْ لِّئِنْ اجْتَمَعَتِ

الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ

ظَهِيْرًا} فالمضارع -يأتون- مرفوع؛ لأنه جواب القسم، لا جواب الشرط.

2 ويقولون لا فرق في القسم بين أن يكون مذكورا، أو مقدرا. ويستدلون للمقدر بقوله

تعالى: {وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ} لأن سقوط الفاء من صدر الجملة الاسمية: {إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ} دليل على أنها ليست جوابا للشرط؛ إذ لو كانت جوابا له لوجب اقترانا بالفاء؛ طبقاً للقاعدة الخاصة بهذا الاقتران "وقد سبق الكلام عليها في "8" من ص458 وهو تعليل واهن أمام التعليل الآخر الذي يقول إن الفاء قد تسقط قبل الجملة الاسمية وغيرها مما يحتاج إلى اقترانه بالفاء أو بما ينوب عنها.

– وقد سبقت التفصيلات الخاصة بهذا في: "ب" من ص465.

هذا، وفي رقم 1 من هامش ص458 مسألة تختص بحكم مجيء لام القسم بعد "إن الشرطية" واستحسان أو استقباح دخولها على الجواب ...

(486/4)

---

ويستثنى مما سبق أن يتأخر القسم وقبله الفاء الداخلة عليه مباشرة، فإن الجواب يكون له برغم تأخره عن الشرط؛ فنقول في المثال السالف: من يراقب ربه في عمله فوالله يخشاه الناس. فالمضارع "يخشاه" مرفوع، وهو مع فاعله جملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم وجملة القسم في محل جزم جواب الشرط.

2- إن اجتمع الشرط غير الامتناعي، وسبقهما ما يحتاج إلى خبر، فالأرجح أن يكون الجواب للشرط مطلقا، سواء أكان متقدما على القسم أم متأخرا؛ نحو: القوانين والله من يحترمها تحرسه. أو: القوانين من يحترمها والله تحرسه؛ بجزم المضارع: "تحرس" في الصورتين، لأنه جواب للشرط، وجواب القسم محذوف فيهما.

أما غير الأرجح في كل ما تقدم "من 1، 2 ما عدا القسم المقرون بالفاء" فيعتبر الجواب للشرط غير الامتناعي في كل الحالات، سواء أكان متقدما على القسم أم متأخرا، وسواء أكان قبلهما ما يحتاج إلى خبر أم لم يكن. ومن الأمثلة:

لئن منيت بنا عن غب معركة ... لا تلفنا عن دماء القوم ننتفل1  
وقول الآخر:

لئن كان ما حدثته اليوم صادقا ... أصم2 في نهار القيظ للشمس باديا  
فالمضارعان: "تلف" و"أصم" مجزومان مباشرة في جواب "إن" الشرطية، برغم تأخرها وتقدم لام القسم عليها3 ... ومن الأمثلة أيضا قول الشاعر:

أما والذي لو شاء لم يخلق النوى ... لئن غبت عن عيني فما غبت عن قلبي

1 "منيت بنا": أصبت بنا، وقدر عليك أن تلقانا. "غب": بعد، أو: عقب "لا تلفنا": لا تجدنا. "نتنفل": نتبرأ وننفصل.

يقول لعدوه. لو أصبت بنا بعد المعركة حين يشتد التعب والإرهاق عادة، فلن ترى منا تعباً، ولا إرهاقاً، ولا تبرؤاً وانفصالاً من قتلائنا يجعلنا ننصرف، ونترك الأخذ بئارهم، والانتقام من أعدائهم.

2 أي: إن كان ما بلغك عني صادقاً فإني أعاقب نفسي عليه بالصوم، وبالوقوف بادياً للشمس "أي: كشوفاً لها" في يوم القيظ، وهو اليوم الشديد الحر "وبادياً حال من فاعل: أصم".

3 والبصريون يحكمون على هذا وأمثاله بالشذوذ، أو بزيادة اللام وأنها ليست للقسم فلا تحتاج لجواب. وكل هذا تكلف وابتعاد عن الواقع. وخير منه ما قاله الخضري: من أن اللام للقسم، وجوابه هو أداة الشرط وما دخلت عليه من جملتها، وأن لهذا نظائر.

(487/4)

---

لأن وجود الفاء في الجواب دليل على أنه للشرط؛ إذ جواب القسم لا تدخله الفاء.

ومثله قولهم 1: لئن أمهل الله الظالم فلن يفوت أخذه، وهو له بالمرصاد.

ومما سبق نستخلص أن اجتماع الشرط غير الامتناعي والقسم يقتضي الاكتفاء بجواب واحد يكون -على الأرجح- للسابق منهما. أما المتأخر فجوابه محذوف يدل عليه المذكور. وأنه يستثنى من هذه القاعدة حالتان:

إحدهما: يكون الجواب فيهما للقسم مع تأخره، وهي التي يكون فيها القسم مبدوءاً بالفاء.

والأخرى: يكون الجواب فيها للشرط مع تأخره عن القسم؛ وهي التي يكونان فيها مسبوقين بما يحتاج إلى خبر ...

ب- فإن كان الشرط امتناعياً "وهو: لو، لولا، لوما" وتقدم، فيتعين أن يكون الجواب له، وأن يحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه. نحو: لولا رحمة المولى بعباده، والله لأهلكم بذنوبهم 2.

وإن كان القسم هو المتقدم على الشرط الامتناعي، فالصحيح أن الجواب المذكور هو للشرط أيضاً، وأن الشرط وجوابه جواب للقسم، لم يغن شيء عن شيء، والجوابان المذكوران، لم يحذف أحدهما لدلالة الآخر عليه؛ نحو: والله لولا الله ما اهتدينا؛ فجملة:



"ما اهتدينا" هي جواب "لولا". وهذه مع جوابها جواب القسم.  
ويتضح مما تقدم عند اجتماع الشرط الامتناعي والقسم أن الجواب للشرط الامتناعي؛  
سواء أكان متقدما على القسم أم متأخرا عنه.

1 وهو منسوب لعلي رضي الله عنه.

2 وفي أحكام الحذف السابقة يقول ابن مالك:

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم ... جواب ما أخرت؛ فهو ملتزم  
وإن تواليا وقبل ذو خبر ... فالشرط رجح مطلقا بلا حذر  
وربما رجح بعد قسم ... شرط بلا ذي خبر مقدم

(488/4)

#### المسألة 159:

توالي شرطين، أو أكثر، وتوالي شرط واستفهام:

أ- يصح أن تتوالى أداتان -أو أكثر- من أدوات الشرط بغير اتصال مباشر<sup>1</sup>؛ فتكون لكل أداة جملتها الفعلية الشرطية التي تليها مباشرة، وتفصل بينها وبين الأداة الشرطية التي بعدها. وتحتاج كل أداة بعد هذا إلى جملة جوابية تخضع للأحكام الآتية:

1- إن كان التوالي بغير عطف<sup>2</sup> فالجواب للأداة الأولى وحدها، ما لم تقم قرينة تعين غيرها. أما باقي الأدوات التالية فجوابه محذوف للدلالة جواب الأولى عليه. ومن الأمثلة؛ "من يعتدل في شبابه، من يحرص على سلامة جوارحه وحواسه يسلم من متاعب الكهولة، وويلات الشيخوخة". التقدير: من يعتدل في شبابه يسلم ... ، من يحرص على سلامة حواسه يسلم ... ومثل قول: الشاعر:

إن تستغيثوا بنا، إن تدعروا تجدوا ... منا معاقل عز زانها كرم

التقدير: إن تستغيثوا بنا تجدوا ... إن تدعروا تجدوا ...

2- إن كان التوالي بعطف بالواو فالجواب لهما؛ لأن الواو للجمع، مثل: من يحجم عن نداء الخير، ومن ينأ عن داعي المروءة -يعش بغيضا منبوذا.

3- إن كان التوالي بعطف ب"أو"، فالجواب لإحدهما؛ "لأن أو -في الغالب- لأحد الشيئين أو الأشياء" وجواب الأخرى محذوف يدل عليه المذكور. ومن الأمثلة: إن تغب عن عيني أو إن تحضر، فلست عن خاطري بغائب -من يكبره الناس لعلمه، أو من

يرفعوه لسمو خلقه- يعيش بينهم سعيدا..

1 أما التوالي مع الاتصال المباشر فالاعتبار فيه للأداة الأولى؛ فهي وحدها التي تحتاج لشرط وجواب.

2 بغير عطف مذكور أو ملحوظ؛ كالذي سيحيى في آخر رقم 4.

(489/4)

4- إن كان التوالي بعطف بـ"الفاء" فالجواب للثانية؛ "لأن الفاء تفيد الترتيب". والثانية وجوابها جواب للأولى، نحو: إن تمارس عملا فإن تخلص فيه يحالفك الفوز والتوفيق. وليس من اللازم أن تكون الفاء مذكورة، فقد تكون ملحوظة يقتضيها السياق وتدل قرينة على تقديرها. وفي هذه الحالة التي تحذف فيها مع تقديرها وملاحظتها، لا تكون عاطفة ولا تعرب شيئا<sup>1</sup>، وإنما يقتصر أثرها على الفائدة المعنوية الملحوظة.

ب- إذا توالى الاستفهام<sup>2</sup> والشرط فقليل الجواب للاستفهام، لتقدمه؛ نحو: إن تدع لأداء الشهادة على وجهها تستجيب؟ برفع المضارع: "تستجيب". وقيل: "لا"، وأن الجواب للشرط غالبا؛ بدليل قوله تعالى: {أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ}؛ إذ لو كانت الجملة الاسمية: "هم الخالدون"، جوابا للاستفهام ما دخلتها الفاء؛ لأن الفاء لا تدخل في جواب الاستفهام، وإنما تدخل في جواب الشرط إذا كان جملة اسمية أو غيرها مما لم يستوف شروط الجواب - كما عرفنا<sup>3</sup>.

والصحيح أن تعيين الجواب لأحدهما خاضع للقرينة التي تتحكم فيه؛ فتجعله لهذا أو لذلك، دون أن يختص به واحد منهما في كل الأساليب.

1 راجع الصبان.

2 ويتعين أن يكون بالهمزة؛ لأنها هي التي يصح أن تجتمع مع أداة الشرط؛ -طبقا لما سبق في رقم 10 من ص 447.

3 في رقم 8 من ص 458.

(490/4)

## المسألة 160:

"لو" الشرطية:

هي نوعان: شرطية امتناعية، وشرطية غير امتناعية، وكلا النوعين حرف، واستعماله قياسي.

أ- "لو" الشرطية الامتناعية؛ معناها، وأحكامها النحوية:

فأما معناها فأمران مجتمعان؛ هما: "إفادة الشرطية، وأن هذه الشرطية لم تتحقق في الزمن الماضي؛ فقد امتنع وقوعها فيه".

فإفادتهما الشرطية تقتضي تعليق شيء على آخر؛ وهذا التعليق يستلزم -حتما- أن يقع بعدها جملتان، بينهما نوع ترابط واتصال معنوي؛ يغلب أن يكون هو: "السببية" في الجملة الأولى، و "المسببية" في الجملة الثانية؛ نحو: لو تعلم الجاهل لنهضت بلاده، لكنه لم يتعلم -لو عف السارق لنجا من العقوبة التي تزلت له به- لو أتقن الصانع عمله بالأمس ما بارت صناعته. فالجملة الأولى من المثال الأول هي: "تعلم الجاهل"، والثانية هي: "نهضت بلاده" وبين الجملتين ذلك الارتباط المعنوي؛ لأن نهضة الجواب "1. ومثل هذا يقال في الأمثلة الأخرى.

وإفادتهما امتناع المعنى الشرطي في الزمن الماضي تقتضي أن شرطها لم يقع فيما مضى، "أي: لم يتحقق معناه في الزمن السابق على الكلام" فهي تفيد القطع بأن معناه لم يحصل 2، كما تفيد أن تعليق الجواب عليها كان في الزمن الماضي

---

1 سبق الكلام على معنى الجواب عند الكلام على "إذن" الناصبة -ص308- وعند الكلام على "فاء السببية" ص352.

ومما يوضح معنى الشرط ما سبق في رقم 1 من هامش ص422.

2 فكأنها معه بمنزلة حرف نفي، ينفي معنى الجملة التي يدخل عليها. مع أنها ليست حرف نفي، ولا يصح إعرابها حرف نفي، بالرغم من أنها في هذا الموضع تؤدي حرف النفي من سلب المعنى في الزمن الماضي. ويزداد وضوح هذا بالضبط الذي في رقم 2 من هامش الصفحة الآتية:

أيضاً<sup>1</sup>، على خلاف المعهود في التعليق بالأدوات الشرطية الجازمة، حيث يتعين الاستقبال في شروطها وجوابها معا -على الأغلب<sup>2</sup>.

ويترتب على امتناع الشرط هنا وعدم وقوعه امتناع جوابه تبعاً له، إذا كان فعل الشرط هو السبب الوحيد في إيجاد جوابه وتحقيقه، وليس هناك سبب آخر للإيجاد والتحقيق؛ لأن امتناع السبب الوحيد الموجد للشيء يؤدي حتماً إلى امتناع المسبب الوحيد؛ فامتنع له الجواب -وهو المسبب عنه- إذ ظهور النار متوقف على طلوع الشمس دون شيء آخر؛ فلا يمكن أن يظهر إلا بطلوعها ما دام طلوعها هو السبب الفرد في إيجادها. فإن كان للجواب سبب آخر فلا يتحتم الامتناع بامتناع هذا الشرط، لجواز أن يؤدي السبب الآخر إلى إيجاد الجواب، وتحقيق معناه<sup>3</sup>؛ نحو: لو طلعت

---

1 هناك أداتان أخريان للربط الامتناعي هما: "لولا" و"لو ما" وحكمهما يخالف حكم "لو". وسيجيء تفصيل الكلام عليهما في ص 512 و 515.

2 هناك ضابط يميز "لو الامتناعية" من غيرها؛ هو -كما جاء في المغني في هذا الباب: أن يصح في كل موضع استعملت فيه أن تعقبه بحرف الاستدراك داخلاً على فعل الشرط، منفياً لفظاً أو معنى تقول: لو جاءني لأكرمته، لكنه لم يجيء، ومنه قوله: ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة ... كفاي، -ولم أطلب- قليل من المال أي: لكن لم يثبت أن ما أسعى لأدنى معيشة ... إذ الأصل: "لو ثبت أن ما أسعى" ... ؛ لأن "لو" الشرطية لا تدخل إلا على فعل؛ إما ملفوظ، وإما ملحوظ تقديره: "ثبت" -مثلاً- ... وقوله:

ولو كان حمد يخلد الناس لم تمت ... ولكن حمد الناس ليس بمخلد  
ومنه قوله تعالى: {وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ}  
أي: ولكن لم يكن حمد ... ولكن لم أشأ ذلك فحق القول مني ... ، وقول الحماسي:  
لو كنت من مازن لم تستبح إبلي ... بنو اللقيطة من ذهب بن شيبانا  
ثم قال:

لكن قومي وإن كانوا ذوي عدد ... ليسوا من الشر في شيء وإن هانا  
إذ المعنى: لكنني لست من مازن، بل من قوم ليسوا في شيء من الشر وإن هانا، وإن كانوا ذوي عدد.

3 وبمراعاة هذا الأساس تدخل صور كثيرة بغير حاجة إلى تأويل أو تقدير اضطر إليه النحاة في مثل: فلان لو لم يخف ربه لم يعصه.

الشمس أمس لكان النور موجودا. فطلوع الشمس هنا ممتنع، أما الجواب فيصح أن يكون غير ممتنع -برغم امتناع الشرط- إذا وجد سبب آخر غير الشمس يحدثه؛ كمصباح مضيء، أو برق، أو نار ... ؛ فالشرط في هذا المثال ليس السبب الفريد في إحداث الجواب؛ فامتناعه لا يستلزم ولا يوجب امتناع جوابه؛ فقد يمتنع الجواب حيناً؛ ولا يمتنع حيناً آخر؛ على حسب ما تقضي به القرائن والمناسبات.

ومن الأمثلة لامتناع الجواب امتناعاً حتمياً تبعاً لامتناع الشرط: لو توقفت الأرض عن الدوران لهلك الأحياء جميعاً من شدة البرد أو الحر لو سكنت الأرض ما تعاقب عليها الليل والنهار -لو امتنع الغذاء لمات الحي- لو اختلت الجاذبية الكونية لا نفرط عقد الكواكب والنجوم لو توقف القلب عن النبض نهائياً لمات الحيوان ...

ومن أمثلة امتناع الشرط دون أن يستلزم امتناع الجواب استلزماً محتملاً: لو تعلم الفقير لاغتنى -لو استقل المسافر الطائرة لبلغ غايته- لو قرأ الريفي الصحف لعلم أهم الأخبار العالمية -لو واطب الغلام على السباحة لقوي جسمه- لو استشار المريض طبيبه لشفي ... ؛ فالجواب في هذه الأمثلة ليس حتمياً لامتناع؛ إذ الشرط ليس السبب الوحيد في إيجاد، فهناك ما يصلح أن يكون سبباً للإيجاد سواء.

ومما تقدم يتبين خطأ التعبير الشائع على ألسنة المعربين وهو: "أنها حرف امتناع لامتناع"؛ يريدون: أنها حرف يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط. وإنما كان هذا خطأ لما قدمناه من أن امتناع الشرط لا يستلزم امتناع الجواب؛ فقد يستلزمه، أو لا يستلزمه -طبقات للبيان السالف- إلا أن كان غرضهم أن ذلك الامتناع هو الكثير الغالب.

والصواب ما رده سيويه من أنها: "حرف يدل على ما كان سيقع لوقوع غيره"، أي: لما كان سيقع في الماضي؛ لوقوع غيره في الماضي أيضاً. وهذه العبارة صحيحة دقيقة، لا تحتاج إلى تأويل أو تقدير، أو زيادة.

وأما أحكامها النحوية<sup>1</sup>: فإنها أداة شرطية قياسية الاستعمال؛ لا تجزم على الراي الأرجح<sup>2</sup>، ولا بد لها -كما سبق- من جملتين بعدها<sup>3</sup>؛ أولاهما: "الشرطية"، تليها:

"الجوابية والجزائية". والأغلب أن تكون الجملتان فعليتين، ماضويتين لفظاً ومعنى معاً، أو معنى فقط "بأن يكون الفعل مضارعاً مسبوقاً بالحرف: "لم" 4.

والفعل الماضي فيهما باق على مضيه؛ فلا يتغير زمنه بوجود "لو" الامتناعية، ومن الأمثلة: لو تراحم الناس لعاشوا إخواناً، لم يعرفهم البؤس، ولا الشقاء، ولا العدا، وقول الشاعر:

إن أرضاً تسري 5 إليها لو اسطأ ... عت 6 لسارت إليك قبل مسيرك  
وقولهم: لو لم يثق المرء بعدل الخالق لعاش معذباً بالياسن ولو لم يطمئن إلى حكمته  
لاحترق بنار الشك.

فإن جاء بعدها مضارع لفظاً ومعنى قلبت زمنه للمضي مع بقاء لفظه على حاله، ومن الأمثلة: لو يجيء الضيف أمس لأكرمته. وقول الشاعر:

رهبان مدين، والذين عهدتهم ... يكون من حذر العذاب قعوداً  
لو يسمعون كما سمعت كلامها ... خروا لعزة ركعاً وسجوداً  
والمراد: لو جاء الضيف 7 ... لو سمعوا 7.

ولجوابها أحكام أخرى - غير الماضي - يشترك في أكثرها جواب "لو" غير الامتناعية، وسنعرفها 8.

ب- "لو" الشرطية غير الامتناعية 9. معناها: وأحكامها 10 النحوية:

---

1 هذه الأحكام الخاصة غير أحكام أخرى مشتركة بين نوعي: "لو" وستجيء في ص 496.

2 وقد جزمتم في أمثلة مسموعة لا يسوغ القياس عليها؛ لنذكرها - كما أشرنا لهذا في ب- ص 412، وعرضنا للأمثلة ومراجعتها في ص 443.

3 فلها الصدارة عليهما؛ كالشأن في جميع الأدوات الشرطية.

4 كما في البيت الثاني والثالث من هامش ص 492.

5 تسافر إليها ليلاً.

6 استطاعت.

7 و وقوع الفعل الماضي الحقيقي في جوابها يقتضي أن المضارع في شرطها بمعنى الماضي حتماً.

8 في رقم 2 من ص 497.

9 أما الامتناعية فقد سبق الكلام عليها في ص 491.

10 انظر الهامش رقم "1" من هذه الصفحة.

هي قليلة الاستعمال، ولكن استعمالها قياسي. ومن أمثلتها: لو يشتد الحر في العطلة الصيفية المقبلة أصطاف في جهات معتدلة ...

فأما معناها فالدلالة على الشرطية الحقيقية؛ "وهي التي تقتضي تعليق أمر على آخر - وجودا وعدما- في المستقبل"، ولا بد لها من جملتين؛ ترتبط الثانية منهما بالأولى ارتباط المسبب بالسبب -غالبا-1 بحيث لا يتحقق في المستقبل؛ معنى الثانية، ولا يحصل إلا بعد تحقق معنى الأولى وحصوله في المستقبل؛ فكلاهما لا يتحقق معناه إلا في المستقبل. غير أن معنى الثانية مترتب على معنى الأولى الذي لا يمتنع هنا. وبهذين تختلف "لو" غير الامتناعية عن "لو" الامتناعية التي تقتضي أن يكون ارتباط جملتيها في زمن ماض فقط، وأن شرطها ممتنع، فيمتنع له الجواب -بالتفصيل السالف؛ ومن ثم قال النحاة: إن "لو" الشرطية غير الامتناعية شبيهة "بإن الشرطية"؛ فهما يفيدان -غالبا-1 تعليق الجواب على الشرط، ويوجبان أن يكون زمن الفعل في جملة الشرط والجواب مستقبلا مهما كان نوع الفعل وصيغته، كما يوجبان -أيضا- أن يكون مستقبلا.

وأما حكمها النحوي فمقصود على أنها أداة شرطية حقيقية. ولكنها لا تجزم على الرأي الأرجح. ولا بد لها من الجملتين بعدها2؛ أولاهما جملة الشرط، والأخرى جملة الجواب. والأغلب أن يكون فعل الشرط وفعل الجواب مضارعين لفظا ومعنى ويتحتم أن يكون زمنهما للمستقبل الخالص. وإذا كان أحدهما ماضي اللفظ وجب أن يكون زمنه مستقبلا، فيكون ماضي الصورة دون الزمن. ومن الأمثلة قول الشاعر:

ولو تلتقي أصدائنا بعد موتنا ... ومن دون رمسينا3 من الأرض سبب4

لظل صدى صوتي وإن كنت رمة ... لصوت صدى ليلي يهش ويضطرب

وقول الآخر:

لا يلفك الراجوك إلا مظهرها ... خلق الكرام ولو تكون عديما5

---

1 و1 قلنا: "غالبا" لأن التعليق قد يراد به معان أخرى "السببية والمسببية" كما فصلناه في رقم 1 من هامش 422 وي ص 454 عند الكلام على المراد من جواب الشرط الجازم وفي رقم 3 من هامشها.

2 فلها الصدارة - كما سبق.

3 قبرينا.

4 صحراء.

5 فقيرا. والجواب محذوف يدل عليه أول البيت وهو مشتمل على: "لا الناهية" التي لا تدخل -غالبا- إلا على المضارع المستقبل الزمن؛ فيتعين هنا أن تكون "لو" شرطية للمستقبل تبعا لك.

(495/4)

ومثال الماضي الذي يصير زمنه مستقبلا خالصا مع بقاء صورته اللفظية على حالها - قوله تعالى: {وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ} ، أي: لو يتركون؛ إذ لو كان الفعل باقيا على زمنه الماضي لفسد المعنى؛ لاستحالة الخوف بعد موته. ومثله قول الشاعر:

ولو أن ليلي الأخيلية سلمت ... علي ودوني جندل 1 وصفائح 2  
لسلمت تسليم البشاشة، أو زقا 3 ... إليها صدى من جانب القبر صائح  
فالماضي هنا -وهو محذوف بعد: "لو" على الرأي المشهور الذي سيأتي 4. وتقديره مثلا:  
لو ثبت أن ... مؤول بالمضارع. أي: لو يثبت أن ... ؛ لاستحالة المعنى على الماضي  
الحقيقي؛ إذ يترتب عليه أنه قال هذا الكلام بعد موته. ومثل هذا قولهم: مسكين ابن  
آدم؛ لو خاف النار كما يخاف الفقر لنجا منهما جميعا، ولو رغب في الجنة كما يرغب  
في الدنيا لفاز بهما جميعا.

أحكام مشتركة بين النوعين:

1- كلاهما قياسي، له الصدارة، مختص بالدخول على الفعل حتما، وكلاهما لا يعمل  
فيه الجزم -على الرأي الأرجح- لكن النوع الأول مختص بالدخول على الماضي غالبا؛  
والثاني مختص بالدخول على المضارع غالبا؛ فلا بد أن يقع الفعل بعدهما مباشرة. فإن لم  
يقع الفعل ظاهرا بعدهما وكان الظاهر اسما، فالفعل مقدر بينهما، يفسره مفسر مذكور  
بعد الاسم الظاهر 5. نحو: لو ذات سوار 6 لطمت الرجل الحر لهان الأمر. وقول  
الشاعر:

1 صخر.

2 أحجار عريضة. "كناية عن الموت".

3 صاح.



4 هنا، وفي 3 من ص 499.

5 أحوال هذا الاسم الظاهر، وضبطه، وإعرابه سبقت في الجزء الأول، في الباب الخاص به، وهو باب: "الاشتغال" م 69.

6 المراد بذات السوار: المرأة الحرة، لا الأمة. وأصله مثل نطق به حاتم الطائي حين لطمته جارية؛ فقال: "لو ذات سوار لطمتي ... " أي: لهان الأمر. وقد كان عندهم لبس السوار مقصورا على الحرائر.

(496/4)

أخلاي 1، لو غير الحمام أصابكم ... عتبت، ولكن ما على الدهر معتب  
والتقدير: لو لطمت ذات سوار لطمت ... ، لو أصابكم غير الحمام أصابكم ... ،  
وقد يكون المفسر جملة، والفعل المحذوف هو "كان الشأنية"، كقول الشاعر:  
لو بغير الماء حلقي شرق ... كنت كالغصان 2؛ بالماء اعتصاري 3

والتقدير: لو كان "الحال والشأن"، حلقي شرق بغير الماء، كنت كالغصان ...  
2- كلاهما لا بد له من جواب مذكور أو محذوف.

أ- فإن وقع جواب أحدهما فعلا ماضيا لفظا ومعنى، أو لفظا فقط -جاز اقترانه  
"باللام" وعدم اقترانه؛ سواء أكن الماضي مثبتا أم منفي ب"ما" إلا أن اقتران المثبت  
باللام أكثر من تجرده منها، والمنفي بعكسه. فمن أمثلة اقتران الماضي المثبت وتجرده  
قوله تعالى في الصم البكم الذي لا يعقلون: {وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ  
أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ} ، وقوله تعالى في الزرع: {لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا} وقوله  
تعالى بعد ذلك مباشرة في الآية نفسها عن الماء الذي نشربه: {لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ أُجَاجًا  
فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ} 4.

ومن أمثلة تجرد المنفي ب"ما" واقترانه قوله تعالى: {وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ} وقول  
الشاعر 5:

ولو نعطى الخيار لما افترقنا ... ولكن لا خيار مع الليالي  
ولا تدخل هذه اللام على حرف نفي غير "ما".

ولبعض النحاة رأي حسن في مجيء هذه اللام في جواب "لو الشرطية" حيناً،

1 أصله: أخلائي. ثم قصر بحذف الهمزة، لضرورة الشعر، وأضيف لياء المتكلم. ويجوز

قراءته: "أخلاء"، بالمد وحذف ياء المتكلم، وكسر ما قبلها، أو عدم كسره على حسب الأوجه الجائزة فيه بعد حذفها "وقد سبقت في ص58".

2 المصاب بغصة في حلقه.

3 نجاتي وسلامي.

4 مرا، شديد الملوحة. والآية كاملة - في سورة الواقعة: {أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ، أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ، لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ حُطَامًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ، إِنَّا لَمُعْرِمُونَ، بَلْ نَحْنُ مُحْرِمُونَ، أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ، أَأَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنْزِلُونَ، لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ} .

5 ومثله قول الآخر:

لو كنت آمل أن ألقاك في الحلم ... لما قرعت عليك السن من ندم

ومن أمثلة تجرد المنفي بما قول الشاعر يصف حاله من غنى بخيل:

لو ملك البحر والفرات معا ... ما نالني من نداهما بللا

وكقوله تعالى: {وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ مَا تَرَكَ عَلَيْهَا مِنْ دَابَّةٍ وَلَكِنْ يُؤَخِّرُهُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى} .

(497/4)

وعدم مجيئها حيناً آخر؛ يقول: هذه اللام تسمى: "لام التسويف"، أي: التأجيل والتأخير والتمهل؛ لأنها تدل على أن تحقق الجواب سيتأخر عن تحقق الشرط زمناً طويلاً نوعاً، وعدم مجيئها يدل على أن تحقق الجواب سيتأخر عن تحقق الشرط زمناً يسيراً، قصير المهلة بالنسبة للمدة السالفة. فتحقق الجواب في الحالتين متأخر عن تحقق الشرط - كالشأن في الجواب دائماً - إلا أن مجيء اللام معه دليل على أنه سيتأخر كثيراً، وأن مهلته ستطول، بالنسبة له حين يكون خاليا ... 1.

ب- وقد يكون الجواب جملة اسمية مقرونة باللام؛ ومنه - في رأي بعض النحاة - قوله تعالى: {وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ} ، والأصل: لو ثبت أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير. فاللام داخل على المبتدأ: "مثوبة" وخبره كلمة: "خير" والجملة الاسمية هي الجواب.

ج- وقد يكون الجواب مسبوقاً بكلمة "إذا" 2 التي تفيده وتقويه وتوكيدها؛ نحو: لو قصدتني إذا - لعاونتك. وقول الشاعر:

لو أن للفصل فيما بيننا حكما ... إذا لبين حقا أننا ظلما  
ومن النادر الذي لا يقاس عليه أن يكون فعل الجواب هو "أفعل"، للتعجب مقرونا  
باللام، أو أن يكون الجواب مسبوقا بالفاء، أو رب، أو قد ... 3.

---

1 ويقول ابن الأثير: "في كتابه: "الجامع الكبير" ج1 ص225" عند الكلام على لام  
التأكيد ما نصه؛ "لا يجيء ذلك إلا لضرب من المبالغة. وفائدتها في التأليف أنه إذا عبر  
عن أمر يعز وجوده؛ أو فعل يعظم إحداثه ووقوعه جيء بها. فمن هذا الباب قوله  
تعالى: {لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ حُطَامًا} .

2 سبق الكلام عليها وعلى دخولها في جواب "لو" في ص315 ومن أمثلتها في القرآن  
الكریم: {قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ} ، وفي تلك  
الصفحة أمثلة أخرى.

3 نحو: لو مات الجندي شهيدا لأكرم بها من ميتة، لو سافرت فراحة، لو ربما السفر  
راحة، لو شئت قد أسافر "راجع الهمع ج2 ص66".

(498/4)

---

3- كلاهما صالح للدخول على: "أن -مفتوحة الهمزة- ومعموليتها" -وهذا أحد  
مواضع الاختلاف بين "لو" و "إن" الشرطيتين- ومن الأمثلة قوله تعالى: {وَلَوْ أَنَّهُمْ  
آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ} ، وقوله تعالى: {وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ  
لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ} ، وقول المعري:

ولو أني حببت 1 الخلد 2 فردا ... لما أحببت بالخلد انفرادا  
وقول الآخر يصب ألفاظ أديب:

فلو أن ألفاظه جسمت ... لكانت عقودا لجيد الغواني 3  
وإذا دخلت "لو" على "أن ومعموليتها" فهل تفقد اختصاصها الذي عرفناه؛ وهو  
دخولها على الأفعال في الأعم الأغلب؟  
يرى فريق من النحاة أنها فقدت اختصاصها، وأن المصدر المنسبك بعدها من أن مع  
معموليتها مبتدأ، خبره محذوف؛ تقديره: ثابت، ... أو نحو هذا مما يناسب بالسياق. ففي  
مثل:

لو أن التاجر أمين لراجت تجارته -يكون التقدير: لو أمانة التاجر ثابتة لراجت

تجارته ... وفي مثل: لو أن الحارس غافل لاجترأ اللص يكون التقدير: لو غفلة الحارس ثابتة لاجترأ اللص.

ويرى فريق آخر أنها لم تفقد اختصاصها، وأنها في الحقيقة لم تدخل على "أن ومعموليتها" مباشرة وإنما دخلت على فعل مقدر هو: ثبت -ونحوه- المصدر المؤول من: "أن ومعموليتها" فاعل للفعل المقدر. فتقدير الفعل في الأمثلة السابقة هو: ولو ثبت أنهم آمنوا.. ولو ثبت أنهم صبروا ... ولو ثبت أي حبيت ... فلو ثبت أن ألفاظه جسمت، ... ولو ثبت أن التاجر.... ولو ثبت أن الحارس ... وهكذا. وتقدير الفعل مع فاعله المصدر المنسبك من أن معموليتها هو: ولو ثبت إيمانهم ولو ثبت صبرهم.. ولو ثبت حبوي، لو ثبت تجسيم ... ولو ثبتت أمانة التاجر ... ولو ثبتت غفلة الحارس....

---

1 منحت وأعطيت.

2 الجنة.

3 يريد: أن ألفاظه لو جسمت لصارت دررا ولآلى تلبسها الغواني في أعناقهن، للزينة.

(499/4)

---

والرأيان صحيحان، ولكن ثانيهما أولى بالترجيح، إذ يحقق حكما أصيلا غالبا، من أحكام "لو" بنوعيهما؛ هو: اختصاصها بالدخول على الفعل، ولكيلا يدخل الحرف المصدرى على مثل 1 بغير فاصل.

4- يجب الترتيب بين "لو" 2 وجملتيها. فلا يصح تقديم شيء منهما، ولا من معمولاتهما على "لو" ولا يصح تقديم شيء من الجملة الجوابية أو معمولاتها على الشرطية. حذف فعل شرطها وحده، وحذف الجملة الشرطية كاملة:

يصح هنا حذف فعل الشرط وحده إذا دل عليه دليل، كوجود مفسر له بعد فاعله المذكور في الكلام. نحو: لو مطر نزل لاعتدل الجو. والأصل: لو نزل مطر نزل ... ومن أمثلة حذفه بغير المفسر أن يكون فاعله مصدرا مؤولا من "أن ومعموليتها"؛ كالأمثلة التي مرت "في" 3.

أما حذف الجملة الشرطية كلها بغير الأداة: "لو" فنادر لا يصح القياس عليه؛ كأن يقال: أيعتدل الجو لو نزل المطر؟ فيجاب: "نعم لو ... لاعتدل الجو".

وقد تحذف قياسا ومعها: "لو" بشرط وجود القرينة، نحو قوله تعالى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ

وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ { ، التقدير: إذ لو كان معه آلهة  
لذهب كل إله بما خلق ...

وقد يحذف قياساً فعل الشرط: "كان" ومعه امسه أو خبره؛ نحو: اقرأ كل يوم ولو  
صفحة أو صفحة. على تقدير: ولو كان المقروء صفحة أو كانت مقروءة صفحة.  
- كما تقدم في باب كان4.

---

1 وللأسباب الهامة التي سبقت في ج2 م69 ص121 باب: "الاشتغال".

2 لأن لها - كسائر الأدوات الشرطية - الصدارة على الجملتين ومعمولاتها.

3 التنوين هنا للعوض عن الجملة الشرطية المحذوفة، ومعها والأداة: "لو". واللام بعدهما  
دليل الحذف.

4 ج1.

(500/4)

---

حذف فعل الجواب، وحذف جملة الجواب كاملة:

لا يصح هنا حذف فعل الجواب وحده. لكن يكثر حذف الجملة الجوابية كاملة لدليل،  
كقوله تعالى: {وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلِمَ بِهِ الْمَوْتَى بَلْ  
لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا} ، {بَلْ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا} ، وتقدير المحذوف: ما نفعهم ... أو: لكان هذا  
القرآن.. ومثل: تتمزق الأمة باختلاف زعمائها؛ فلو اتفقوا...، التقدير: لو اتفقوا لبقيت  
سليمة، أو قوية1 ... ، وكقوله تعالى: {وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَرَغُوا فَلَا فُتُورَ وَأُخِذُوا مِنْ مَكَانٍ  
قَرِيبٍ} فجواب "لو" جملة محذوفة تقديرها: لرأيت أمراً عظيماً هائلاً.

حذف جملي الشرط والجواب معا:

ورد في المسموع أمثلة قليلة لحذفها معا، ولا يصح القياس عليها؛ لقلتها؛ ولأنها في  
الشعر، ومنها:

إن يكن طبعك الدلال فلو ... في سالف الدهر والسنين الخوالي ...

التقدير: فلو كان في سالف الدهر والسنين الخوالي لكان مقبولاً أو نحو هذا2.

---

1 ومثل قول الشاعر:

وأظماً إن أبدى لي الماء منة ... ولو كان لي نهر المجرة مورداً

وقول الآخر:

أطلب العز في "لظى"، وذر ... الذل ولو كان في جنان الخلود  
التقدير: فذره.

2 عقد ابن مالك باب خاصا عنوانه: "فصل: لو" اقتصر فيه على ثلاثة أبيات موجزة  
الأحكام، غامضة الدلالات.  
ونصها؛

"لو" حرف شرط في مضى، ويقل ... إبلاؤها مستقبلا. لكن قبل  
يريد بهذا: "لو" الشرطية الامتناع؛ فإنها هي التي يكون بها التعليق في الزمن. أما التي  
يكون التعليق بها مستقبلا فالشرطية غير الامتناعية. والتعليق بها -مع قلته- مقبول،  
أي: جائز يصح =

(501/4)

.....

زيادة وتفصيل:

عرفنا: "لو الشرطية"، بنوعيها. وهناك أنواع أخرى من "لو" عرضت لها المطولات  
النحوية؛ "كالمعني، وشرح المفصل ... " واللغوية؛ "كلسان العرب، وتاج العروس ... "  
وسنشير إلى كثير من هذه الأنواع إشارة عابرة، وكلها حروف.  
1- "لو" المصدرية "وقد سبق الكلام عليها في الجزء الأول باب الموصول، م29  
ص413".

2- "لو" الزائدة، أو: "الوصلية" ولا تحتاج لجواب -في المشهور- فهي كـ "إن الوصلية"  
التي سبق الكلام عليها هنا1؛ بحيث يمكن وضع "لو" مكان "إن" فلا يفسد المعنى، ولا  
الأسلوب. وتعرب كإعرابها، نحو: الدني ولو كثر ماله، بخيل. وهذا أقل الأنواع استعمالا  
في فصيح الكلام. وقد يمكن تخريجه على نوع آخر.

= القياس عليه. ثم قال:

وهي في الاختصاص بالفعل كإن ... لكن: "لو" "إن" بها قد تقتزن  
يصرح بأن "لو الشرطية" بنوعيها مختصة بالدخول على الفعل، شأنها في هذا شأن "إن"

الشرطية، لا تدخل إلا على الفعل ظاهراً مقداراً. ثم بين هذا ما تمتاز به "لو" من دخولها على: "أن ومعموليهـا" وهذا الدخول لا تشاركهـا فيه "إن" الشرطية؛ إذ لا يصح أن تقتـرن "بأن من معموليهـا"، أي: لا يصح أن تدخل عليها ... ، وانتقل بعد هذا إلى البيت الثالث خاتماً به الفصل:

وإن مضارع تلاها صرفاً ... إلى الماضي؛ نحو: لو يفـي كفى  
يقرر: أن المضارع الواقع بعد "لو" الامتناعية يكون زمنه ماضياً حتماً؛ فهو مضارع في صورته وشكله، ماض في زمنه؛ نحو؛ "لو يفـي كفى". أي: لو وفـي كفى" وهذا خاص بالمضارع بعد "لو" الامتناعية. أما غير الامتناعية فيبقى على حاله صورة وزمناً.  
1 في ص 433 وهناك خلاف في حاجتها إلى جواب أو عدم حاجتها، وما يتصل بها من شرطية وعدم شرطية، وهو نفس الخلاف في "لو" انظر رقم 1 من هامش ص 433.

(502/4)

3- "لو" التي تفيد التقليل المجرد، وهي حرف لا عمل لهـن ولا يحتاج لجواب نحو: أكثر من ضروب البر الإحسان، ولو بالكلمة الطيبة1.

4- "لو" التي تفيد التحضيض، كأن ترى بخيلاً في مستشفى؛ فتقول: لو تبرع لهذا المستشفى فتتال خير الجزء. بنصب المضارع بعد فاء السببية الجوابية2. وهذا النوع لا يحتاج لجواب في الرأي الأحسن.

5- "لو" التي للغرض؛ مثل: لو تسهم في البر فتتاب، بنصب المضارع بعد فاء السببية الجوابية. والأحسن الأخذ بالرأي القائل: إنها لا تحتاج إلى جواب.

6- "لو" التي للتمني؛ ولو تكون للتمني إلا حيث يكون الأمر مستحيلاً أو في حكم المستحيل، نحو قوله تعالى عن يوم القيامة: {يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ} ومثل: لو يستجيب لي حكام الدول فأحول بينهم وبين إشعال الحروب. بنصب المضارع "أحول" بعد فاء السببية الجوابية3.

وقد سبق الكلام على "لو" التي تفيد التحضيض، أو: العرض، أو: التمني -عند الكلام على فاء السببية الجوابية1.

1، 1 وقال بعض النحاة: "كل ما أورد شاهدا على التقليل تصلح فيه أن تكون شرطية بمعنى "إن" حذف جوابها، والتقليل مستفاد من المقام". والتقدير: وإن كان الإكثار بالكلمة. والأول أحسن.

2 سبق لهذا النوع إشارة رقم 6 من ص 369.

3 وهل تحتاج إلى جواب؟ قيل لا تحتاج مطلقا. وقيل إنها تحتاج له ولكنه لازم الحذف بسبب إشراكها معنى التمني. ونتيجة الرأيين واحدة -ولهذا النوع إشارة في ص 369.

(503/4)

### المسألة 161:

أما الشرطية 1:

صيغتها -معناها- أحكامها النحوية:

أ- صيغتها في الرأي الأرجح: "بسيطة" 2 رباعية الأحرف الهجائية. ومن العرب من يقلب ميمها الأولى ياء 3، فيقول في مثل: "أما الرياء فخلق اللئام، وصفة الضعفاء" ... "أيا الرياء ... " ومن هذا قول الشاعر يصف نفسه بالتزلف البالغ، والنعمة السابغة: رأيت رجلا أيما إذا الشمس عارضت 4 ... فيضحى 4. وأيما بالعشي فيخصر 5 وقول الآخر:

مبتلة 6، هيفاء. أيما وشاحها ... فيجري، وأيما الحجل 7 منها فلا يجري 8

ب- ومعناها: الدلالة على أمرين متلازمين معها؛ هما: الشرطية 9، والتوكيد 10؛ فلا يخلو استعمالها من اجتماع هذه الشرطية والتوكيد. وقد تقتصر عليهما -كما في مثل: "أما علي فمسافر"، وكما في المثال الأول- 11 أو لا تقتصر، أو لا تقتصر، وهو الغالب

1 ستجىء أنواع مختلفة من: "أما" مفتوحة الهمزة ومكسورها -في ص 511.

2 أي: ليست مركبة من كلمتين، أو أكثر.

3 هي لغة لبني تميم. ويحسن اليوم عدم محاكاتها.

4، 4 ارتفعت. و"يضحي": يخرج من بيته، ولا يخرج قبل ذلك، خوف لبرد؛ لأنه مترف، ولا استغناؤه عن السعي.

5 يشعر بالبرد. ويقول الصبان: إن الفعل بالخاء هنا، وإن الخاء خطأ.



6 منسقة الجسم.

7 الخللخال.

8 لأنها ثمينة منعمة.

9 تعليق أمر على آخر وجودا وعدما، وارتباطه به بنوع ارتباط؛ يغلب أن يكون السببية والمسببية على الوجه الذي سبق تفصيله عند الكلام على الجواب في البابين "ص 308، 353، 382، وفي رقم 5 هامش ص 450 و3 من هامش ص 454.

10 المراد بالتوكيد هنا. تحقق الجواب، والقطع بأنه حاصل، وأنه لا محالة واقع، ولو ادعاء. وسيجيء السبب في الصفحة الآتية.

11 لأن المراد؛ مهما يكون من شيء فالرياء خلق اللثام. فقد علقنا أمرا - هو الحكم بنسبة الرياء إلى خلق اللثام - على وجود شيء آخر، أي شيء ... كما سيجيء هنا.

(504/4)

الكثير، فتدل معهما على التفصيل 1؛ نحو: الناس طبقات ... فأما الشريف فمن شرفت أعماله، وكملت خصاله، وإن كان فقيرا. وأما الديني فمن قبح صنعه، وساء طبعه، وإن كان غنيا. وأما العزيز فمن ترفع عن الدنيا، وأبي المهانة، وإن كان قليل الأهل والأتباع. وأما الذليل فمن رضي الهوان، وإن كان كثير الأهل والأعوان". فكلمة "أما" في هذا الكلام وأشباهه دالة على الشرطية؛ لقيامها مقام اسم الشرط: "مهما" وجملته الشرطية؛ - كما يأتي - "إذا المراد: مهما يكن من 2 شيء فالشريف من شرفت أفعاله ... وهكذا". وهي دالة على التفصيل فيه أيضا؛ بذكر الأقسام، والأفراد المتعددة المختلفة لشيء محمل 3. وهي دالة فيه على التوكيد أيضا.

ولإيضاح التوكيد نذكر أن من يقول: "محمد عالم" يقصد إثبات العلم لمحمد، ونسبته إليه، بغير تأكيد ولا تقوية. فإذا أراد أن يمنح المعنى فضل تأكيد، ومزيذا من التقوية أي بكلمة: "أما"، قائلا: "أما محمد فعالم". وسبب التأكيد والتقوية في هذا أنه يريد: "مهما يكن من شيء فمحمد عالم" فقد علق وجود علمه على وجود شيء، أي شيء آخر، بمعنى أن وجود العلم مترتب ومتوقف على وجود شيء يقع في الكون. ولما كان من المحقق المؤكد وقوع شيء في الكون حتما، كان من المحقق المؤكد - ادعاء - كذلك وقوع ما يترتب عليه؛ وهو: "العلم"؛ لأن تحقق السبب وحصوله لا بد أن يتبعه تحقق المسبب عنه، وحصوله على سبيل التحتم 4 ...

وقد تدل على التفصيل تقديرا: أي: بغير ذكرها وذكر شيء معها، وإنما يدل عليهما السياق والقرائن؛ نحو: "الناس معادن؛ فأما أنفسهم وأغلاها فالأخيار". التقدير: وأما أخسها وأرخصها فالأشرار. ونحو:

- 1 تبين الأمور والأفراد المجتمعة تحت لفظ واحد يتضمنها إجمالا. وقد سبق الكلام عليه "في ج 3 ص 337 م 118" وعن الصلة بينه وبين التقسيم والتفريق..
- 2 ويصح حذف "من" في هذه الأساليب، ونظائرها.
- 3 هو: الناس.
- 4 إذ المعلوم "المسبب" لا بد أن يوجد بوجود علته "سببه".

(505/4)

"الأصدقاء ضروب. فأما أحسنهم فالوفي الأمين". التقدير: وأما أقبحهم فالغادر الخائن..

ج- وأحكامها النحوية تنحصر فيما يأتي:

- 1- أنها أداة شرط؛ بسبب قيامها مقام اسم الشرط: "مهما" الواجب حذف جملته الشرطية هنا؛ فكأنها قائمة مقام: "مهما يكن شيء، أو: مهما يكن من شيء" بحيث يصح حذف "أما" ووضع "مهما يكن شيء، أو: مهما يكن من شيء" موضعها؛ فلا يفسد المعنى ولا التركيب مطلقا. وليس المراد من قيامها مقام اسم الشرط: "مهما" المحذوف شرطه وجوبا، أنها تعرب اسم شرط، أو فعل شرط، أو هما معا، ولا أن تؤدي معناه تأدية حقيقية، يمكن بمقتضاها وضع "أما" في كل موضع تشغله "مهما" مع فعل شرطها ... ، ليس المراد هذا؛ لأن "أما" حرف، والحرف لا يؤدي معنى اسم وفعل معا، ولأن كثير من الأساليب يفسد تركيبه ومعناه إن حلت فيه "أما" في كل موضع تشغله "مهما" مع فعل شرطها ... ، وليس المراد هذا؛ لأن "أما" حرف، والحرف لا يؤدي معنى اسم وفعل معا، ولأن كثيرا من الأساليب يفسد تركيبه ومعناه إن حلت فيه "أما" محل "مهما" الشرطية وإنما المراد هو: صحة حذف "أما" الشرطية دائما ووضع: "مهما يكن شيء، أو: مهما يكن من شيء" موضعها. لأن في هذا رجوعا إلى الأصل، واستغناء عن النائب عنه، الذي ليست شرطيته أصيلة، وإنما هي مكتسبة بسبب نيابته. وإعراب الجملة المشتملة على "أما" في مثل: "أما المخترع فعالم" هو: "أما" نائبة عن:

"مهما يكن شيء، أو من شيء". "المخترع" مبتدأ مرفوع. "فعالم" ... "عالم" خبر المبتدأ، وهذه الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب: "أما" النائية عن "مهما" و "الفاء" زائدة داخلية على هذه الجملة الاسمية التي هي جواب اسم الشرط المحذوف الذي نابت عنه "أما" وكان الأصل أن تدخل على المبتدأ ولكنها تتأخر عنه إلى الخبر إذا لم يفصل بينها وبين الشرط فاصل - كما في هذه الصورة 1.

وإعراب: "مهما يكن من شيء، أو شيء فالمخترع عالم"، هو: "مهما"، اسم شرط مبتدأ، "يكن" مضارع تام<sup>2</sup>، مجزوم؛ لأنه فعل الشرط.

---

1 سيجيء هذا الحكم في الصفحة الآتية.

2 بمعنى: يوجد.

(506/4)

---

"من شيء" "من" حرف جر زائد، و"شيء" فاعل مرفوع بضمة مقدرة؛ منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد. هذا إن وجد الحر: "من"؛ فإن لم يوجد فالفاعل مرفوع مباشرة، على اعتبار: "يكن" فعلا مضارعا تاما<sup>1</sup> في الحالتين - وهذا هو الأسهل. أما على اعتباره ناسخا فكلمة: "شيء" اسمه، وخبره محذوف تقديره: "موجودا"، والجملة الشرطية خبر "مهما" 2. "المخترع" الفاء داخلية على جواب الشرط، و "المخترع" مبتدأ، و "عالم" خبره، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط: "مهما".

وهناك إعرابات أخرى نكتفي بالتلميح إليها دون الإطالة بذكرها؛ لسهولة جريانها على مقتضى القواعد العامة.

وليس من اللازم أن تكون: "أما" الشرطية في كل استعمالاتها قائمة مقام: "مهما يكن شيء أو من شيء" بهذا التعبير الحرفي؛ فمن الجائز - في أساليب أخرى - أن تقوم مقام تعبير شرطي آخر مناسب للسياق وللمعنى والمراد؛ كقولهم في الرد على من يشك في علم شخص أو شجاعته: "أما العلم فعالم"، و"أما الشجاعة فشجاع" ... بنصب كلمتي: "العلم، والشجاعة"، على تقدير: مهما ذكرت العلم ففلان عالم ... -مهما ذكرت الشجاعة ففلان شجاع. بل إن هذا التقدير أحسن على اعتبار هذه الأسماء المنصوبة مفعولا به للفعل: "ذكرت"، ونحوه<sup>3</sup>.

2- وجوب اقتران جوابها بالفاء الزائدة للربط المجرد<sup>4</sup>؛ فليست للعطف ولا لغيره. ومع

أنها زائدة للربط لا يجوز حذفها إلا إذا دخلت على معقول محذوف؛ فيغلب حذفها معه، حتى قيل إنه واجب كقوله تعالى: { فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ } والأصل: فيقال لهم: أكفرتم ... ، وفي غير هذه

---

1 بمعنى: يوجد.

- 2 على الرأي القائل إنها الخبر، أو الجملة الجوابية، أو هما معا على الرأي القائل بذلك.
- 3 هذا الإعراب أحسن من إعرابها إياها مفعولا مطلقا معمولا للمشتق الذي بعد الفاء في الجملة الجوابية، أو مفعولا لأجله لفعل الشرط المحذوف إن كان الاسم معرفة، وحالا من مفعول الفعل المحذوف إن كان نكرة. وإنما كان أحسن لأن تقدير هذا الفعل مطرد في كل موضع، ولا يترتب عليه أن يكون ما بعد هذه الفاء عاملا فيما قبلها وهذا ممنوع عندهم، وإن كان أكثرهم يميزه بعد هذه الفاء الداخلة في جواب "أما" الشرطية. وانظر رقم 4 في هامش الصفحة التالية.
- 4 يوضح هذا الرب ما سبق في نظيرتها برقم 8 ص 458.

(507/4)

- 
- الحالة سمع حذفها نادرا في النثر، وفي الضرورة الشعرية، وهذان لا يقاس عليهما اختيار.
- ويجب تأخير الفاء إلى الخبر إن كان الجواب جملة اسمية مبتدؤها غير مفصول من "أما" بفواصل - كما أسلفنا- 1 ومن أمثلته أيضا قول الشاعر:
- ولم أر كال معروف؛ أما مذاقه ... فحلوا، وأما وجهه، فجميل ... 2
- 3- وجوب الفصل بينها وبين جوابها، بشرط أن يكون الفاصل أحد الأمور الآتية:
- أ- المبتدأ 3؛ كبعض الأمثلة السابقة، وقول الشاعر:
- أما الخليل فلست فاجعه ... والجار أوصاني به ري
- ب- الخبر؛ نحو: أما مكريم فالعربي. وأما في البداية فالشجاعة.
- ح- الجملة الشرطية وحدها دون جوابها؛ نحو قوله تعالى في الميت: { فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ، فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةٌ نَعِيمٌ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ أَصْحَابِ الْيَمِينِ، فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ } ويجب أن يكون جواب الجملة الشرطية محذوفا استغناء بجواب "أما".
- د- الاسم المنصوب لفظا أو محلا بجوابها ولا مانع هنا من أن يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها 4، فالأول كقوله تعالى: { فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ } 5. والثاني

كقوله تعالى: {وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ} ،

1 في الصفحة السابقة.

2 وبعده.

ولا خير في حسن الجسوم وطولها ... إذا لم يزن حسن الجسوم عقول ...  
وقد سبق البيت في الجزء الثاني، لمناسبة هناك، باب حروف الجر "م90" عند الكلام على الكاف.

3 وقد يكون المبتدأ مستلزمًا شيئًا يذكر معه؛ كالمبتدأ اسم الموصول في قوله تعالى: {فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا} واسم الموصول يستلزم صلة حتمية.

4 انظر رقم 3 من هامش الصفحة السابقة..، وقال الرضي: يصح أن يتقدم على هذه الفاء من معمولات الجواب: المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول لأجله، والظرف، والحال.

5 لا تنهر، أي: لا تنهره لا تزجره بشيء يؤلمه -قولا أو عملا.

(508/4)

لأن الجار مع مجروره في حكم المفعول به، فكأنه منصوب محلا. والفصل في الصورتين واجب؛ إذ لا يصح دخول "أما" على الطلب مباشرة. وقد اجتمع النوعان من الفصل في قول الشاعر:

نزور أمراً؛ أما الإله فيتقي ... وأما بفعل الصالحين فيأتي 1

هـ- الاسم المعمول المحذوف يفسره ما بعد "الفاء"، نحو: أما المخترع فأعظمه 2.

و شبه الجملة المعمول لـ "أما" إذا لم يوجد عامل غيرها؛ لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه، ويصح اعتباره معمولاً لفعل الشرط المحذوف. فمثال الفصل بالظرف 3: أما اليوم فالصناعة ثروة. ومثال الفصل بالجار والمجرور: أما في القتال فالسلاح العلم.  
ز- الجملة الدعائية بشرط أن يسبقها شبه جملة، نحو: أما الآن -حفظك الله- فأنا مسافر. أو: أما في بلدنا -صانها المولى- فالأحوال طيبة ...

3- جواز حذفها لدليل؛ ويكثر هذا قبل الأمر والنهي؛ كقوله تعالى: {وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ، وَتَبَارَكَ فَطَهِّرْ، وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ} ، والدليل على حذفها فيما سبق هو "الفاء" التي لا

مسوغ لها إلا دخولها في الجواب. كما أن التنويع في

## 1 يَأْتَم وَيَحَاكِي.

2 ومنه قوله تعالى: "وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ" - بنصب "ثمود" في إحدى القراءات. ويقول كثير من النحاة: إن تقدير العامل واجب بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه؛ بحجة أن "أما" نائبة عن الفعل، فكأنها فعل والفعل لا يلي الفعل، وهذا كلام لا يحسن الأخذ به هنا. وهذه الآية بيان مفيد في الجزء الثاني، باب: "الاشتغال"، م 69 عند الكلام على "الاشتغال بمعناه العام، ص 134.

3 ومن أمثلة الفصل بالظرف وقوع الظرف: "بعد" تاليا "أما الشرطية" ويكثر هذا في صدر الخطب، وفي افتتاح الكلام الهام، وبين موضوعاته المتنوعة، الطويلة، فيقال في كل ما سبق: "أما بعد" ... وقد تحذف "أما" وتجيء الواو بدلها؛ فيقال: "وبعد"، مثل قول الخطيب: "بسم الله، والحمد لله. "وبعد" فإن لكل مقام مقالا ... ". أما إعراب هذا الظرف، وحكم الفاء بعده فمدون تفصيلا عند الكلام عليه في ج 2 م 79 ص 265 - باب: الظرف، وكذلك في ج 3 باب: الإضافة عند الكلام على الألفاظ الملازمة في الغالب للإضافة.

(509/4)

السياق يدل على حذفها 1 ...

4- جواز حذف جوابها -لقريئة تدل عليه- ومعه: الفاء على الوجه الذي تقدم في الحكم الثاني 2. وفيه المثال؛ وهو قوله تعالى: {فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ} والأصل: فيقال لهم: أكفرتم. وكقوله تعالى: {وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ} أي: فيقال لهم ...

1 وفي الكلام على "أما" الشرطية يقول ابن مالك في باب مستقل عنوانه: "أما، ولولا، ولوما".

أما كمهما يك من شيء، و"فا" ... لتلو تلوها وجوبا ألفا "فا" أي: فاء، تلو بمعنى التالي.

الأصل: أما كمهما يكن من شيء، و"فاء" ألف وجوبا لتالي تاليها؛ أي: للجواب؛ لأن

تاليها مباشرة هو: الشرط، وتالي التالي هو الجواب. فيجب اقترانه بالفاء تبعا للمألوف في الكلام الفصيح ويفهم من هذا أن حذفها غير مألوف فيه؛ كما وضحه بقوله بعد هذا مباشرة:

وحذف ذي "الفا" قل من نثر إذا ... لم يك قول معها قد نبذا  
"ذي: هذه، نبذ: حذف" يريد: أن حذف هذه الفاء قليل في النثر لا يقاس عليه إلا إذا  
حذفت مع القول - كما شرحنا - وقد اكتفى بالبيتين السابقين في الكلام على "أما"  
وكل يختص بها.

2 ص 507.

(510/4)

.....

زيادة وتفصيل:

1- تختلف "أما" الشرطية السالفة في صيغتها، ومعناها، وأحكامها عن "أما" مفتوحة  
الهمزة، المركبة من "أن" المصدرية، و"ما" التي جاءت عوضا عن "كان" المحذوفة، وقد  
سبق بيانها تفصيلا 1.

كما أنها تختلف عن "أما" التي أصلها: "أم" و"ما" المدغمتين -عند من يكتبها  
متصلتين، وليس هذا بالمستحسن -نحو: أسقيت الحقل أماذا؟ والفرق أوسع بينها وبين  
"إما" مكسورة الهمزة التي لا شرطية معها. قال الفخر الرازي في تفسيره 2 وقد عرض  
لهما:

إذا كنت آمرا، أو ناهيا، أو مخبرا -فالهمزة مفتوحة، نحو: أما الله فاعبد، وأما الخمر فلا  
تشربها، وأما الضيف فقد خرج. وإن كنت مشترطا 3 أو شاكا أو مخيرا -فالهمزة  
مكسورة- فمثال الاشتراط: إما 4 تعطين المحتاج فإنه يشكر. وقوله تعالى: {فَإِذَا  
تَثَقَّفَتْهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِمْ مَنْ خَلَقَهُمْ} ، ومثال الشك، لا أدري من قام، إما من  
محمد وإما علي، ومثال التخيير: لي في المدينة دار فيما أن أسكنها وإما أن أبيعها.  
2- وهناك "إما العاطفة" التي سبق تفصيل الكلام عليها في الجزء الثالث 5 مع الإشارة  
هناك لبعض الأنواع الأخرى التي ليست عاطفة.

3- تكثر "أما الشرطية" التي يليها الظرف: "بعد" في مواضع أشرنا إليها "في رقم 3 من

هامش ص 509 " كما أشرنا هناك إلى جواز الاستغناء عن "أما الشرطية" أحيانا، في ذلك الأسلوب، ووضع الواو مكانها فيقال: " ... و"بعد" فإن لكل مقام مقالا ... " وتفصيل الكلام على هذا الظرف، وحكم الفاء التي تليه مدون في مكانه المناسب، وهو باب: "الظرف" ج 2 م 79 ص 265.

---

1 ج 1 ص 431 م، م 45 باب: "كان".

2 ج 14 ص 212.

3 مستعملا أداة الشرط.

4 في هذه الصورة تكون مركبة من "إن" الشرطية "وما" الزائدة المدغمة فيها.

5 م 118 ص 593 وما بعدها – ما باب: "عطف النسق".

(511/4)

---

المسألة 162: أدوات التحضيض، والتوبيخ، والعرض، والامتناع

وهي: لولا، لو ما، هلا، ألا، ... 1:

صبيغها، معانيها، أحكامها النحوية:

أ – أما صبيغها فالشائع أن كل أداة مركبة في الأصل من كلمتين: "لو، ولا". ولا يعيننا هنا البحث في أصلها وتاريخها القديم، وإنما يعيننا أمرها الآن، وما انتهت إليه كل أداة منها، بعد أن توحد جزاءها، وصارا كلة واحدة؛ تؤدي معنى جديدا، وتختص بأحكام جديدة لم تكن لها قبل التوحد، ولو زال عنها هذا التوحد لتغيرت معانيها وأحكامها تغيرا أصيلا واسعا.

ب – معانيها: هذه الحروف الخمسة تشترك جميعا في أنها تدل على التحضيض 2 تارة، وعلى التوبيخ تارة أخرى. ولذا يسميها اللغويون: "حروف التحضيض، والتوبيخ". وتمتاز "ألا" – من الخمسة – بأنها تكون أحيانا أداة للعرض 3. كما تمتاز "لولا، ولو ما" بأنهما ينفردان بالدلالة على امتناع شيء بسبب وجود شيء آخر،

---

1 يزداد على هذه الخمسة: "لو" فإنها تكون أحيانا للعرض أو التحضيض؛ "طبقا لما

تقدم في رقمي 5 و 6 من ص 369 ورقمي 4 و 5 من ص 503".

2 ومثلها "لو" في الدلالة على التحضيض دون التوبيخ كما أشرنا في رقم 1



والتحضيض هو: الترغيب القوي في فعل شيء أو تركه. وتظهر القوة في اختيار الكلمات الجزلة القوية، وفي نبرات الصوت.

3 ومثلها: "لو" - كما أشرنا في رقم 1- والعرض هو: الترغيب في فعل شيء أو تركه ترغيبا مقرونا بالعطف والملاينة. ويظهر هذا في اختيار الكلمات، وفي نغم الصوت. وتمتاز "ألا" كذلك بأن تقع أداة "استفتاح للتنبيه"؛ فتكون في أول الكلام بقصد التنبيه إلى ما يليها، والاهتمام بما يجيء بعدها. ومثلها في هذا "أما" كقوله تعالى: {أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ} ، وقول الشاعر:

أما والله إن الظلم لؤم ... وما زال المسيء هو الظلوم

(512/4)

ويسميان لهذا: أداتي شرط امتناعي1.

فالمعاني التي تؤديها هذه الحروف ثلاثة أنواع:

1- التحضيض والتوبيخ، تؤديهما الحروف الخمسة.

2- العرض. وتكاد وتنفرد به: "ألا"، وهو الأكثر في استعمالها.

3- الامتناع. وتكاد تنفرد به "لولا، ولو ما"2.

ج- أحكامها النحوية: - وكلها حروف.

1- إذا كانت الأداة للتحضيض أو للعرض وجب أن يليها المضارع إما ظاهرا، وإما مقدرا يفسره ما بعده؛ بشرط استقبال زمنه في حالتي ظهوره وتقديره؛ لأن أداة الحض والعرض تخلص زمن المضارع للمستقبل؛ إذ معناها لا يتحقق إلا فيه". فمثال المضارع الظاهر المباشر لها "أي: غير المفصول منها مطلقا": لولا تؤدي الشهادة على وجهها - لو ما تغير المنكر بيدك، أو بلسانك، أو بقلبك - هلا تحمي الضعيف ألا تصاحب النبيل الوديع، أو ألا ...

ومثال المضارع الظاهر المفصول منها بمعموله المتقدم عليه: لولا الشهادة تؤدي على وجهها لو ما المنكر تغير بيدك. هلا الضعيف تحمي ... وكذا الباقي..

ومثال المضارع المقدر: دولها على اسم ظاهر يكون معمولا لمضارع مقدر يفصل بين هذا الاسم الظاهر والأداة؛ نحو: لولا الشهادة تؤديها على وجهها، لوما المنكر تغيره، هلا الضعيف تحميه، ألا، أو: ألا النبيل الوديع تصاحبه. والتقدير:

1 المراد بالشرط هنا: الدلالة على ربط أمر بآخر ربطا معينا، وتعليق الثاني على الأول، مع التقيد بنوع خاص من التعليق -طبقا لما سيجيء في رقم 1 من هامش ص515. ومن الأمثلة: لوما الهواء لمات الأحياء، لوما حرارة الشمس لهلك الأحياء بردا، لولا الساعة لم نعرف الوقت، لولا التعلم لم تنهض الأمة. لولا العقول لكان أدنى ضيغم ... أدنى إلى شرف من الإنسان فقد امتنع موت الأحياء بسبب وجود الهواء، وبسبب وجود الشمس، وامتنع عدم معرفتنا الوقت بسبب وجود الساعة، وامتنع عدم نهضة الأمة بسبب وجود التعلم وامتنعت شدة قرب الضيغم إلى الشرف بسبب وجود العقول ...

2 قد تدل الشرطية على الامتناع ولكنه يختلف عما هنا، طبقا لما تقدم في بابها - ص400، وقد أشرنا لهذا في رقم 1 من هامش ص492، وفي رقم 1 من هامش ص515.

(513/4)

لولا تؤدي الشهادة تؤديها ... لوما تغير المنكر تغيره، هلا تحمي الضعيف تحميه، ألا تصاحب النبيل ... ويدخل في المضارع المقدر كلمة: "تكون" الشانية؛ "أي: الدلالة على الحال والشأن؛ كماضيها: "كان" الشانية" -إذا كانت أداة التحضيض داخلية على جملة اسمية؛ كقول الشاعر:

ونبت ليلى أرسلت بشفاعه ... إلي، فهلا نفس ليلى شفيعتها

التقدير: فهلا تكون ... "نفس ليلى شفيعتها" فالجملة الاسمية خبر: "تكون المقدرة". أما اسمها فضمير الشأن، أي: هلا تكون الحالة والهيئة والشأن1: نفس ليلى شفيعتها.

وقد قلنا إن الأدوات السالفة لا يليها إلا المضارع ظاهرا أو مقدرا، فإن دخلت على ماض خلصت زمنه للمستقبل، بشرط أن تكون للمعنى الذي ذكرناه2؛ كقوله تعالى:

{فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ} أي: فلولا ينفر3 ...

وأداة التحضيض والعرض قد تحتاج إلى جواب، أو لا تحتاج، على حسب ما يقتضيه المقام؛ فمجيئه جائز. فإنما جاء بعدها جواب وجب أن يكون مضارعا إما مقرونا بفاء

السببية، وإما خاليا منها. وفي الحالتين تجري عليه الأحكام الخاصة بكل حالة. وقد

عرفناها عند الكلام على فاء السببية المذكورة في الجملة أو التي لم تذكر4.

2- إن كانت الأداة للتوبيخ وجب أن يليها الماضي لفظا ومعنى معا، ظاهرا، أو مقدرا

يدل عليه دليل؛ فمثال الظاهر غير المفصول من الأداة: "هلا دافع الجبان عن وطنه  
فانتصر، أو استشهد"5، "ألا قاومت بالأمس بغي الطاعي"

---

1 سبق الكلام على ضمير الشأن تفصيلا في ج 1 ص 177 م 20.

2 التحضيض، أو العرض.

3 وكذلك قوله تعالى: {وَأَنْفِقُوا مِنْ مَا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ  
رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ} أي: لولا تؤخرني. أما

إعراب: "أصدق وأكن" فقد سبق في رقم 3 من هامش ص 369.

4 في ص 352 و 387.

5 لأن التوبيخ لا يكون إلا على شيء حصل.

(514/4)

---

ومثال الظاهر المفصول: "هلا الطائر رحمت" "ألا الضيف صافحت" "والأصل: هلا

رحمت الطائر، هلا صافحت الضيف". ومثال المقدر قول الشاعر:

أتيت بعبء الله في القيد موثقا ... فهلا سعبدا الخيانة والغدر

والأصل: فهلا أحضرت سعيدا ... وكذا الباقي.

3- إن كانت الأداة دالة على امتناع1 شيء بسبب وجود شيء آخر -ويتعين أن

يكون كل منهما في الزمن الماضي -فلا بد من أمرين في هذه الحالة التي يمتنع فيها شيء

لوجود آخر "وتشتهر بأنها: حالة امتناع لوجود".

أولهما: دخولهما على مبتدأ، محذوف الخبر وجوبا2.

وثانيهما: مصدر بفعل ماض لفظا ومعنى، أو معنى فقط "كالمضارع المسبوق بالحرف:

"لم"، وقد سبقت الأمثلة للحالتين3. ويجوز في هذا الماضي يكون مقترنا باللام4 أو

مجردا؛ سواء أكان مثبتا أم منفيًا "بما" دون سواها. غير أن الأكثر هو اقتران المثبت،

وخلو المنفي. فمثال المثبت المقترن بها "غير ما تقدم"3 قوله تعالى: {يَقُولُ الَّذِينَ

اسْتَضَعُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ} ، وقول الشاعر:

لولا الإصاخة للوشاة لكان لي ... من بعد سخطك في الرضاء رجاء

---

1 هذه الدلالة خاصة بالحرفين: "لولا، ولوما" -دون بقية الخمسة- ويسببها يعتبران

الأداتين الخاصتين "بالشرط الامتناعي" وقد سبق في رقم 1 من هامش ص 513 أنه هو الدال على ربط أمر بآخر ربطا معينا، وتعليق الثاني على الأول مع التقيد بنوع خاص من التعليق.

وتعرب كل منهما حرف امتناع لوجود، أي: امتناع شيء بسبب وجود غيره. أما "لو" فتدل على امتناع أيضا، ولكن من نوع آخر تقدم في بابها -ص 491. 2 تقدم تفصيل هذه المسألة "في ج 1 -باب المبتدأ والخبر- م 39". 3 و 3 في رقم 1 من هامش ص 513.

4 هذه "اللام" للتأكيد، وفائدتها موضحة تفصيلا في ص 497 وهامشها. وقد ورد في المسموع النادر اقتران جوابها "باللام وقد" معا؛ كالذي في قول الكميت: يقولون: لم يورث؛ ولولا تراثه ... لقد شركت فيهم بكيل وأرحب بكيل، وأرحب: علما.

(515/4)

ومثال المثبت المجرد منها:

لولا المشقة ساد الناس كلهمو ... الجود يفقر، والإقدام قتال

وقول الآخر يرد على من عابه بالقصر:

لولا الحياة، ولولا الدين عبتكما ... ببعض ما فيكما؛ إذا عبتما قصري

ومثال المنفي "بما" المجرد من اللام قوله تعالى: {وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا} ، وقول الشاعر:

لولا مفارقة الأحباب ما وجدت ... لها المنايا إلى أرواحنا سبلا

ومثال المنفي المقرون بما قول الشاعر:

لولا رجاء لقاء الطاعنين لما ... أبقت نواهم لنا روحا ولا جسدا

ويصح حذف الجواب إذا دل عليه دليل؛ كقوله تعالى: {وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ} . التقدير: ولولا فضل الله ورحمته هلكتم 1 ...

1 في تأدية "لولا ولوما" معنى الامتناع ودخولهما على المبتدأ لزوما، يقول ابن مالك في هذا الباب الذي عنوانه: "أسا، ولولا، ولوما".

لولا ولوما يلزمان الابتدا ... إذا امتناعا بوجود عقدا

يريد: أنهما يلزمان الدخول على المبتدأ إذا عقدا الامتناع بالوجود، أي: ربطا الامتناع بالوجود؛ بحيث يمتنع شيء بسبب وجود آخر. فإذا وجد هذا الآخر تحتم امتناع ذاك. ثم انتقل بعد ذلك إلى بيان معناهما الآخر؛ وهو: الدلالة على التحضيض؛ فنص عليه، وأشرك معهما فيه حروفا أخرى؛ هي: هلا، ألا، ألا. وصرح بأن هذه الأدوات التحضيضية مختصة بالدخول على الفعل -ولم يبين نوعه المختوم؛ وهو المضارع- وأن الاسم قد يقع بعدها في الظاهر، ولكنه في الحقيقة يكون معلقا -أي: متعلقا ومعمولا- بفعل مقدر بعد الأداة مباشرة، أو بفعل متأخر عن هذا الاسم. يقول:

وبهما التحضيض مز. وهلا ... ألا، ألا، وأولينها الفعلا  
وقد يليها اسم بفعل مضمعر ... علق، أو بظاهر مؤخر  
"مز: ميز: أولينها، أتبعها واذكر بعدها ...".

(516/4)

---

#### المسألة 163: العدد

مدخل

...

#### المسألة 163: العدد 1:

يشمل الكلام عليه ما يأتي:

---

1 أحكام هذا الباب كثيرة، والخلاف والتضارب فيها كثير كذلك. وما استخلصناه منها هو -في تقديرنا- أقواها حجة، وأوفرها شيوعا. ولم نعرضها مرتبة على حسب ترتيب أبيات ابن مالك، في: "ألفيته"، وإنما اخترنا ترتيبا آخر، لعله أنسب وأحسن. وقد اقتضى هذا ألا نذكر أبيات ابن مالك التي نسوقها لتأييد القاعدة مرتبة كما أوردها في "باب: العدد". على أننا تداركنا الأمر فذكرنا بجانب كل بيت رقمه الدال على ترتيبه الأصلي في الباب؛ ليعرف ترتيب الناظم لأبياته. ثم نعود فنذكره مرة أخرى في المكان الذي وضعته فيه: "الألفية" بين أبيات بابه؛ تنفيذا للمنهج العام الذي نسير عليه في هذا الشأن في جميع أجزاء الكتاب الأربعة.

ولم يترك القدماء كلمة: "العدد" من غير تعريف، مع وضوح معناها، وبداهة مدلولها؛ فجاء تعريفهم حاملا من الغموض والخفاء والإبهام ما يحمله كل تعريف للبديهة، وكل

توضيح للواضح. وقد يكون من المقبول أن نذكره. قالوا العدد: "هو ما وضع لكمية الآحاد -أي: الأفراد، وأن من خواصه مساواته لنصف مجموع حاشيتيه المتقابلتين!!" يريدون بالمساواة: أن كل عدد، يحيط به طرفان؛ هما عدد قبله، وعدد بعده، ويسميان: "الحاشيتين". وأن مقدار العدد يساوي نصف مجموع الحاشيتين. ذلك لأن الحاشية التي قبله تنقص عنه بمقدار ما تزيد عليه الحاشية التي بعده. وهذا معنى التقابل بينهما. فالعدد "ثمانية" -مثلا- حاشيته العليا، أي: الكبرى، تسعة وحاشيته السفلى، أي: الصغرى، سبعة، فمجموعهما ستة عشر، وهما يحيطان به؛ فمقداره يساوي نصف مجموعهما. أي: أن ثمانية يساوي نصف مجموع السبعة والتسعة:  $8 = 7 + 9 / 2$ . والعدد "ستة" له حاشيتان؛ العليا: سبعة والسفلى: خمسة، ومقداره يساوي نصف مجموعهما معا. أي: أن ستة يساوي نصف مجموع السبعة والخمسة:  $6 = 7 + 5 / 2$  وهكذا ... ولا حاجة بنا لشيء من هذا التعريف.

"ملاحظة": يكثر ألا يدل العدد بلفظه على معدود حسابي مضبوط، محصور في أفراد محددة إلا بقرينة من خارج لفظه تدل على الحصر والتحديد الحسابي الحقيقي؛ فمن يقول: "زرتك خمسين مرة" لا بقصد المعنى الحسابي الدقيق الذي يفهم من "خمسين" وإنما يذكر مجرد عدد حسابي يريد به المبالغة أو التقليل ... ، ما لم توجد قرينة على التحديد. لهذا قالوا ما نصه؛

"إن الأخبار -كما تقرر غير مرة- بعدد لا ينافي غيره". ا. هـ. راجع الشرقاوي على التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح ج1 باب بدء الأذان ص56.

وعدم المنافاة مقصور حتما على الحالة الخالية من القرينة التي تحدد عدد المعدود تحديدا حسابيا مضبوطا -لا يحتمل سواه.

(517/4)

---

أقسامه الاصطلاحية، وكيفية إعرابها -تميزه- 1 تذكيره وتأنيثه، صوغه على وزن: "فاعل"، وإعرابه بعد هذه الصياغة -تعريفه وتنكيره- قراءة الأعداد المعطوفة على العقود المختلفة -التأريخ بالأيام والليالي ...

أقسامه الاصطلاحية، وكيفية إعرابها:

أقسامه أربعة: مفرد 2 ومركب، وعقد، ومعطوف.

1- فالعدد المفرد، يشمل "الواحد والشعر" وما بينهما. ويلحق به: لفظتا: "مائة، 3،

وألف"، ولو اتصلت بهما علامة تثنية أو جمع؛ "كمائتين وألفين، ومئات، وألوف ... ؛ لأن معنى إفراد هذا القسم أنه ليس من الأقسام الثلاثة الأخرى؛ وليس المراد أنه غير مثنى، وغير جمع" ... كما يلحق به بعض كلمات أخرى4.

---

1 انظر الملاحظة المدونة بهامش ص525.

2 ويسميه بعض النحاة: "العدد المضاف". وهي تسمية شائعة، لكنها غير دقيقة؛ لأنها لا تشمل إلا الأعداد المضافة من ثلاثة وعشرة وما بينهما، دون غير المضافة، وهي: 1 و2، ولعل حجتة أن: "1 و2" ينفردان بأحكام خاصة بهما، ولا تنطبق عليهما الأحكام المتعددة التي للعدد المفرد. وكذلك غير المضافة. وقد يسمى العقد: "بالمفرد" والعقد أحسن. "انظر رقم 3 من هامش ص522".

3 أجاز الجمع اللغوي القاهري كتابة كلمة: "مائة" ومركباتها بغير الألف التي زادها القدماء بعد الميم في كتاباتهم، وظلت مزيدة حتى يومنا هذا. وكذلك أجاز فصل الأعداد "ثلاثة وتسعة وما بينهما" عن مائة، مراعيًا في هذا نوع من التيسير الإملائي. "راج ما سبق في العدد الذي أصدره الجمع، بعنوان: "البحوث والمحاضرات"، مؤتمر الدورة التاسعة والعشرين من سنة 1963-1964".

4 ومما يلحق به كلمة "بضع" ومؤنثها "بضعة"، وكذلك كلمة: "نيف". وفيما يلي البيان:

أ- الأفصح والمختار عند بعض المحققين -من بين آراء متعددة- أن كلمة: "بضع" تدل بصيغتها ونصها الحرفي على عدد مبهم، لا تحديد ولا تعيين فيه. لكنه لا يقل عن ثلاثة، ولا يزيد على تسعة "أي: أن مدلولها والمراد منها قد يكون: 3 أو 4 أو 5 أو 6 أو 7 أو 8 أو 9" وإذا ذكرت لا ينصرف الذهن إلى واحد معين دون غيره من هذه الأعداد السبعة، وإنما يدرك أن المقصود منها مبهم، يصدق على هذا وينطبق عليه، كما يصدق وينطبق على كل عدد آخر من بقية المجموعة العددية السالفة. =

(518/4)

---

أما إعرابه وإعراب ملحقاته السابقة فبالحركات الظاهرة على آخره، إلا ما كان داخلا في حكم المثنى أو الجمع؛ فيعرب إعرابهما؛ كائنين، ومثتين، وألفين، ومئات، وكذا: منون، في بعض الحالات. ومن الأمثلة: العصامي رجل الدنيا وواحدھا -إن اثنين لا يشبعان؛

طال علم، وطال مال- يقوم المجد الحق على ثلاث دعائم؛ العلم، والعمل، والخلق  
النبيل ما أعجب تاريخ الخلفاء الراشدين الأربعة!!.. وكقوله تعالى: {فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِثَّةٌ  
صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ} -  
أقام العرب في الأندلس مئات السنين، قاربت تسعة قرون- وقوله تعالى: {أَلَمْ تَرَ إِلَى  
الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ} .

= ب- تستعمل كلمة: "بضع" استعمال الأعداد المفردة "وهي هنا: 3 و9 وما  
بينهما". وقد تركب مع كلمة: "عشرة" تركيباً مزجياً، وقد يكون معطوفاً عليها  
"عشرون" أو أحد إخوته من العقود التي تليه وهي: "30، 40، 50، 60، 70، 80،  
90" ومن الأمثلة: جاء بضع فتيات وبضعة غلمان -أقبل بضعة عشر رجلاً- غاب  
بضع وعشرون فتاة.

ج- إذا استعملت استعمال الأعداد المفردة السالفة؛ أو المعطوف عليها وجب إعرابها  
بحركات ظاهرة على آخرها، على حسب حاجة الجملة: وإذا ركبت مع كلمة: "عشرة"  
تركيباً مزجياً فالأكثر بناء الكلمتين معاً على فتح الجزأين، في محل رفع، أو نصب، أو  
جر، على حسب حاجة الجملة، ويصح الإعراب طبقاً للآتي في ص 521 و534.  
د- في جميع استعمالاتها السالفة تنجرد من تاء التأنيث إن كان المعدود مؤنثاً، وتلحق  
آخرها تاء التأنيث إن كان المعدود مذكراً؛ فيقال: صافحت بضعة رجال -ودعت بضع  
فتيات- قابلت بضعة عشر طالبا، وبضع عشرة طالبة في الحفل بضعة وعشرون فتى،  
وبضع وعشرون فتاة... فحكمها في تأنيث لفظها وتذكيره حكم الأعداد المفردة. "طبقاً  
لما سيجيء في ص 536".

أما ما يختص بكلمة: "نيف" فيتخلص فيما يأتي وهو يوضح أوجه الفرق بينهما وبين  
"بضع" مع ملاحظة أن لكلمة: "نيف" معنى اصطلاحياً آخر؛ سيجيء في رقم 4 من  
هامش الصفحة الآتية.

أ- فإنها صيغة تدل بنصها الحرفي على عدد مبهم، ينطبق على الواحد كما ينطبق على  
التسعة، وعلى كل عدد بينهما، "أي: أن مدلولها العددي يصدق على: 1 و2 و3 و4  
و5 و6 و7 و8 و9 من غير تعيين ولا حصر في عدد من هذه الأعداد التسعة دون  
خبره.

ب- لفظها مذكر دائماً؛ فلا تلحقه تاء التأنيث مطلقاً.

ج- لا بد -في الأشهر- أن تكون صيغتها مسبوقة دائماً بعقد من العقود العددية:  
"10، 20، 30، 40، 50، 60، 70، 80، 90" ولا بد من عطف كلمة: "النيف"



على العقد؛ فيقال: عشرة ونيف، عشرون ونيف، ثلاثون ونيف، ... وهكذا، ولا يصح ذكر كلمة "نيف" إلا على أساس أن مدلولها سيزاد على عقد عددي.

(519/4)

أما ضبط "الشين" من "عشرة" التي من هذا القسم المفرد 1 ففيه لغات أشهرها: أن العشرة إذا كانت دالة على معدود مذكر 2 فـ"الشين" مفتوحة، وإن كانت دالة على معدود مؤنث فهي ساكنة، وقليل من العرب يكسرها في هذه الصورة.

2- والعدد المركب، هو: ما تركب تركيباً مزجياً 3 من عددين لا فاصل بينهما، يؤديان معاً - بعد تركيبها وامتزاجهما - معنى واحداً جديداً لم يكن لواحدة منهما قبل هذا التركيب. والأولى تسمى: صدر المركب، والثانية تسمى: عجزه 4 وينحصر هذا القسم في الأعداد: أحد عشر، وتسعة عشر، وما بينهما "أي: 11، 12، 5، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19" وما بعدها يلحق بهما 6 ...

وحكمه: بناء آخر الكلمتين معاً على الفتح 7 في الأفصح، مهما كانت

- 1 سيجيء ضبط "الشين" في الأعداد المركبة -ص 511.
- 2 مع ملاحظة ما يأتي في ص 537 وهو أن لفظ العدد يصح تذكيره وتأنيثه إذا تقدم عليه المعدود أو حذف.
- 3 سبق الكلام على كل ما يختص بالمركب المزجي وأنواعه في الجزء الأول: "م 23 ص 270، و 279 وما بعدهما في أقسام العلم"، وفي الجزء الرابع "ص 227 باب الممنوع من الصرف".
- 4 سيجيء أيضاً -في رقم 1 من هامش ص 523- أن صدر العدد المركب يسمى: "النيف" ومعناه هنا: العدد المحصور بين عقدين؛ فيشمل الواحد والتسعة وما بينهما مما ينحصر موضعه بين العقدين. وكذا ما ألحق بالمفرد من كلمة "بضع وبضعة". وهو غير كلمة "النيف" المراد منها نصها اللفظي الحرفي؛ طبقاً لما سبق في رقم 3 من هامش ص 518- فلكلمة "النيف" مدلولان مختلفان كما أن عجز المركب يسمى: عقداً، ومن العقود كلمة: "عشرة". وسيجيء الباقي "انظر رقم 3 من هامش ص 522".
- 5 للعدد 12 حكم خاص في إعرابه يخالف حكم الأعداد المركبة، وسيجيء في الصفحة التالية.

6 ويلحق به "بضع وبضعة" طبقا للبيان الذي في رقم 4 من هامش ص518.

7 مما يجب التنبيه له أن المركب المزجي العدد لا بد أن يكون مفتوح الجزأين -في الأشهر- وقد يكون معربا مضافا على الوجه المبين في ص522 و"هـ" ص535، أما غير العددي فقد يكون مفتوحهما أو لا يكون، على حسب نوعه المبين في موضعه المشار إليه "في الحالة الثانية ص535".

ومن المركب المزجي العددي: "إحدى عشرة" للمعدود المؤنث، والكلمتان مبنيتان على فتح الجزأين -أيضا- في آخرهما. إلا أن الفتح مقدر على آخر الأولى -كما سيجيء في رقم 2 من هامش ص547 و551.

هذا، وأصل المركب العددي كلمتان بينهما واو العطف؛ أي: أحد وعشر، اثنا وعشر، ثلاثة وعشر ... وهكذا. ثم حذفت الواو وركبت الكلمتان -لإبعاد معنى العطف- تركيبا مزجيا، ليؤديا معا معنى واحد جديدا لم تنفرد به واحدة. ويصح إرجاع هذه الواو في بعض الاستعمالات؛ ومنها ما هو مدون في ص567.

#### (520/4)

---

حاجة الجملة إلى مرفوع، أو منصوب، أو مجرور؛ ولذا يقال في إعرابها: إنهما مبنيتان معا على فتح الجزأين في محل رفع، أو نصب، أو جر، على حسب حاجة الجملة. ويستثنى من هذا الحكم حالتان:

الأولى: أن يكون العدد المركب هو "اثنا عشر، واثنتا عشرة"؛ فإن صدرهما وحده يعرب إعراب المثنى، وعجزهما هو اسم بدل نون المثنى؛ مبني على الفتح لا محل له. ومن الأمثلة: المتسابقون أحد عشر سباحا إني رأيت عشر كوكبا أثبتت على أحد عشر محسنا. "فأحد عشر" في المثال الأول مبني على فتح الجزأين معا في محل نصب مفعول به، وفي الثالث مبني على فتح الجزأين في محل جر بعلى، وهكذا.

ولو وضعنا عددا مركبا آخر مكان: "أحد عشر" لم يتغير الإعراب. ما عدا "اثني عشر"، و"اثنتي عشرة"، فلهما حكم خاص بهما في الإعراب -كما قلنا- إذ تعرب: "اثنا واثنتا" إعراب المثنى، وتعرب كلمة: "عشر وعشرة" اسم مبني على الفتح، بدل نون المثنى لا محل له: ففي مثل. السنة اثنا عشر شهرا، واليوم اثنتا عشرة ساعة نقول: "اثنا واثنتا" خبر مرفوع بالألف فيهما. وكلمة: "عشر وعشرة" بدل النون التي تكون في المثنى الأصلي، مبنيتان على الفتح لا محل هما. وفي مثل قضيت اثني عشر شهرا واثنتي عشرة

ساعة في رحلة علمية نقول: "اثني واثنيت"، مفعول به، منصوب بالياء. "عشر، وعشرة" مبنيتان على الفتح لا محل لهما؛ لأنهما بدل النون التي تكون في المثنى الأصلي ... وفي مثل: انتفعت باثني عشر كتابا، واستمعت إلى اثني عشرة محاضرة.. فعرب: "اثني واثنيت" مجرورة، وعلامة جرهما الياء، و"عشر وعشرة" بدل النون. مبنيتان على الفتح، ولا محل لهما.

(521/4)

وتضبط "الشين" في كلمة: "عشرة" المركبة كضبطها في المفردة<sup>1</sup>: فتفتح -في أشهر اللغات- إن كان المعدود مذكرا، وتسكن إن كان مؤنثا. فضبط "الشين" لا يختلف في إفراده ولا تركيب، إن اقتصرنا على الأشهر بين لغات متعددة. الثانية: أن يكون العدد المركب غير اثني واثنيت -مضافا- فيصح بناؤه على فتح الجزأين مع إضافته، كما يصح إعراب عجزه على حسب حاجة الجملة مع ترك صدره مفتوحا في كل الحالات؛ فكأن الجزأين في هذه الصورة كلمة واحدة، يجري الإعراب على آخرها في كل الأحوال، دون أن تتغير الفتحة التي في شطرها الأول -وسيجيء هذا موضعا بعد<sup>2</sup>.

3- العدد العقد<sup>3</sup>: ينحصر اصطلاحا في الألفاظ: عشرين، ثلاثين،

1 سبق ضبطها في المفردة -ص502.

2 في: "ه" من ص534.

3 ويسميه بعض النحاة بالعدد المفرد؛ أي: الخالي من الإضافة والتركيب. ولكن تسميته بالعقد أفضل -كما سبق في رقم 2 من هامش ص518- والأصل اللغوي العام الحسابي هو: العدد يكون على رأس تسعة أعداد قبله من نوع واحد؛ "مفردة أو غير مفردة"، أي: العدد الذي يكمل به ما قبله عشرة متماثلة النوع. فيصدق على 10، 20، 30 و... كما يصدق على 100، 200، 300، 400، 1000، 2000.... وهكذا من كل ما يتمم عشرة، غير أن المقصود بالعقد هنا معنى اصطلاحيا، يقتصر على أعداد محصورة لها حكم خاص بها؛ وهي تلك العقود التي تبدأ بعشرة وتنتهي بتسعين، "أي: 10، 20، 30، 40، 50، 60، 70، 80، 90". ولكن العقد "عشرة" لا يشترك مع البواقي في حكمها النحوي. ولهذا لا يعد فيها من

هذه الناحية، ولا يذكر معها، برغم تسميته عقدا، وكل واحد من البواقي يدخل في هذا النوع المسمى نحويا: "باسم الجمع". ولكنه يعرب إعراب جمع المذكر السالم، ويلحق به في ناحية الإعراب، دون أن يكون جمع مذكر سالم حقيقي. وإنما كانت هذه العقود "أسماء جمع" وليست جمع مذكر سالم حقيقي لأنها تدل على ما يدل عليه هذا الجمع، ولكن ليس لكل منهما مفرد من لفظه. لا يصح أن يقال إن لكل منها مفردا من لفظه؛ فمفرد عشرين هو عشر، ومفرد ثلاثين هو ثلاثة ... لا يصح أن يقال هذا لما يترتب عليه من فساد تام، أوضحنا بعض نواحيه "في ج 1 م 11 ص 135 عند الكلام على الملحق بجمع المذكر السالم" ملخصه؛ أنه لا يقال ذلك لثلاثين يلزم عليه صحة إطلاق عشرين على ثلاثين، وإطلاق ثلاثين على تسعة ... وهكذا؛ ذلك لأن أقل الجمع النحوي، لا اللوي، ثلاثة من مفردة. فلو كان مفرد العشرين هو: عشر، لكانت عشرون صادقة على "3 × 10" أي ثلاث عشرات على الأقل ... ، ومجموعها يساوي ثلاثين. ولو كان مفرد الثلاثين هو ثلاث لكانت الثلاثون صادقة على "3 × 3" أي: على 9. وهكذا. مما هو ظاهر الفساد.

(522/4)

أربعين، خمسين، ستين، سبعين، ثمانين، تسعين. وحكم هذه العقود أنها تعرب إعراب جمع المذكر السالم في جميع أحوالها؛ لأنها ملحقة به؛ إذ هي اسم جمع مذكر، وليس جمع مذكر حقيقيا. ومن الأمثلة قوله تعالى: {إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ} ، وقوله تعالى: {وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً} ، وقوله تعالى: {وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا} ... وهكذا.. فحيثما توجد كلمة من ألفاظ العقود فإنه يتحتم إعرابها إعراب جمع المذكر، مهما اختلف موقعها الإعرابي.

4- العدد المعطوف: وينحصر بين عقدين من العقود الاصطلاحية السالفة؛ كالأعداد المحصورة بين عشرين وثلاثين، أو: بين ثلاثين وأربعين، أو: بين أربعين وخمسين، وهكذا ... وكل عدد محصور بين عقدين على الوجه السالف لا بد أن يشتمل على معطوف، ومعطوف عليه، وأداة عطف "هي: الواو"، ومنه: واحد وعشرون، اثنان وعشرون، ثلاثة وعشرون ... أربعة وثلاثون ... ، خمسة وأربعون ... ستة وخمسون ... سبعة وستون ... ثمانية وسبعون ... ومن هذه الأمثلة يتبين أن المعطوف لا بد أن يكون

من نوع العقود، وأن المعطوف عليه ويسمى النيف<sup>1</sup> لا بد أن يكون من نوع المفرد "أي: المضاف<sup>2</sup>"، أو ما ألحق به من كلمة بضع وبضعة وأن أداة العطف هي الواو<sup>3</sup>، دون غيرها.

وحكم هذا القسم أن المعطوف عليه، "وهو المفرد، المسمى: بالنيف" لا بد أن يتقدم دائماً، وأن يعرب على حسب حاجة الجملة مع خضوعه لحكم إعراب نوعه المفرد الذي سبق في القسم الأول "فيعرّب فاعلاً، أو مفعولاً، أو مبتدأً، أو خبراً، أو غير هذا على حسب السياق، ويكون إعرابه بحركات ظاهرة على آخره إلا ما كان منه دالاً على تثنية؛ فيعرّب إعراب المثنى" وأن المعطوف -ويكون بالواو خاصة-

---

1 النيف هنا هو: العدد الذي بين عقدين - كما في رقم "4" من هامش ص 520- وهذا غير المراد من لفظه "النيف" بصيغتها التي سبق الكلام عليها في هامش تلك الصفحة.

2 انظر رقم 2 من هامش ص 525.

3 كما في 3 من ص 549.

(523/4)

---

يتبعه في الإعراب، ولكن بالحروف التي يعرب بها جمع المذكر السالم. ففي مثل: الحاضرون واحد وعشرون ... تعرب كلمة "واحد" خبراً مرفوعاً، والواو حرف عطف "عشرون" معطوف على: "واحد" مرفوعة بالواو. ونقول: كان الحاضرون واحداً وعشرين ... وأنست بواحد وعشرين ... وهكذا سائر الأعداد المعطوفة. إلا إن كان المعطوف عليه هو، "اثنان واثنان"؛ فيعربان كالمثنى؛ نحو: الحاضرون اثنان وعشرون رجلاً، كان الحاضرون اثنان وعشرين رجلاً، أنست باثنين وعشرين رجلاً، ومثل: كانت الحاضرات اثنتين وعشرين؛ فاثنان واثنان، إما مرفوعة بالألف، وإما منصوبة أو مجرورة بالياء.. في جميع حالات الأعداد المعطوفة.

(524/4)

---